



مركز أصول

www.osoulcenter.com

# بَيْتَات

اسئلتنا واجوبتنا عن الاسلام



مجلس الشورى  
مجلس الشورى  
مجلس الشورى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ح) جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالربوة ، ١٤٤٥ هـ

أصول ، مركز

بيانات : أسئلة و أجوبة عن الإسلام. / مركز أصول - ط ١ - ..

الرياض ، ١٤٤٥ هـ

١٢٢٨ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

رقم الإيداع: ١٤٤٥ / ١٤١٩٨

ردمك: ٧ - ٠ - ٩٢١٥٧ - ٦٠٣ - ٩٧٨





## المسألة

## فهرس المحتويات

## الصفحة

- مدخل ..... ١٩
- ❁ أولاً: الإيمان بالله ..... ٢١
- ١- توحيد الربوبية ..... ٢١
- (١): إنكار وجود الله تعالى ..... ٢١
- (٢)- هل الفطرة تدل على وجود الله وتوحيده؟ ..... ٣١
- (٣)- هل تشوه الأجنة يقدح في كمال ربوبية الباري جل وعلا؟ ..... ٣٧
- (٤)- كيف نجيب على سؤال: من خلق الله؟ ..... ٤٠
- (٥)- هل استعمال لفظ «نحن» مقصوداً به الله سبحانه وتعالى، دليل على تعدد الآلهة، وإثبات عقيدة التثليث؟ ..... ٤٥
- ٢- توحيد الألوهية ..... ٤٨
- (٦)- وجود الله يعارض الحرية ..... ٤٨
- (٧)- لماذا يمنع من دعاء الأولياء في قبورهم، بغير قصد العبادة؟ ..... ٥٣
- (٨)- التمايم قد تؤدي إلى النجاح؛ فلماذا يمنعها العلماء؟ ..... ٦٢
- (٩)- لماذا يعبد المسلمون الكعبة، والحجر الأسود؟ ..... ٦٥
- توحيد الأسماء والصفات ..... ٧١
- (١٠)- ادعاء أن إثبات الصفات هو تشبيه لله تعالى بخلقه ..... ٧١
- (١١)- كيف تدعون أتباع السلف في باب الصفات، وأنتم تقولون بحلول الحوادث في الله تعالى؟ ..... ٧٦
- (١٢)- لماذا يطلب الله من البشر عبادته، وهو غني عنهم؛ أليس هذا الطلب نقصاً في كماله؟ ..... ٨٢
- (١٣)- الطعن في عدل الله عز وجل؛ لإدخاله من لم تبلغه الدعوة النار ..... ٨٨
- ❁ ثانياً: الإيمان بالملائكة ..... ٩٠
- (١٤)- هل الملائكة كائنات حقيقية، أم معنوية مجازية؟ ..... ٩٠
- (١٥)- هل أخذ القرآن أسماء الملائكة من كتب اليهود؟ ..... ٩٣

## المسألة

## الصفحة

- (١٦) - جاء في القرآن: أن أجنحة الملائكة مئتي وثلاث ورباع فقط، وفي الحديث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى جِبْرِيلَ وَكَهْ سِتُّ مِئَّةِ جَنَاحٍ»؛ فكيف ذلك؟ ..... ٩٦
- (١٧) - ما الحكمة من قيام الملائكة بأعمالها، مع قدرة الله أن يقول للشيء: كُنْ، فيكون؟ ..... ٩٩
- (١٨) - كيف عرفت الملائكة أن الإنسان سيفسد في الأرض، ويسفك الدماء، قبل أن يُخلق: ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠]؟ ..... ١٠٢
- (١٩) - السجود لا يكون إلا لله؛ فلماذا سجدت الملائكة لآدم؟ ..... ١٠٥
- (٢٠) - لماذا أمرت الملائكة المعصومة، بالسجود للإنسان الذي يعصي؟ ..... ١٠٨
- (٢١) - هل تفسد الملائكة في الأرض؟ ..... ١١٠
- (٢٢) - كيف تتأذى الملائكة مما يتأذى منه بنو آدم، مع أن الملائكة مخلوقة من نور، والناس من تراب؟ .. ١١٤

## ❁ ثالثاً: الإيمان بالكتب ..... ١١٧

- ١ - شبهات حول إنزال الكتب ..... ١١٧
- (٢٣) - لماذا نقول بالتحريف والضياع في كتب أهل الكتاب؟ ..... ١١٧
- (٢٤) - كيف نزعهم أن القرآن نسخ التوراة والإنجيل، وفيهما نصوص تدل على أبلديتهما؟ ..... ١٢٤
- ٢ - شبهات حول إلهية القرآن ..... ١٢٨
- (٢٥) - ادعاء أن القرآن مصدره الكتب السابقة. .... ١٢٨
- (٢٦) - ادعاء أن القرآن وثيقة قديمة. .... ١٣٣
- (٢٧) - ادعاء أن القرآن مصدره البشر. .... ١٣٧
- (٢٨) - ادعاء أن وقوع التشريع في آيات القرآن المدني، دون المكِّي: دليل على تأثر القرآن بالبيئة وطبيعة الناس. .... ١٤١
- (٢٩) - ادعاء الاستطاعة بإيجاد مثل علوم القرآن ومعارفه لبعض النابغين ذوي المواهب من الناس. .. ١٤٦
- (٣٠) - دعوى أن القرآن تخيلٌ ووحىٌ نفسيٌّ من النبي ﷺ. .... ١٥٥
- (٣١) - ادعاء أن القرآن وساوس ألقاها الشيطان على النبي ﷺ. .... ١٥٩
- (٣٢) - كيف تشابهت قصص القرآن مع قصص في شعوب مختلفة؛ كما في «معجزة الإسراء والمعراج»؟ . ١٦٨

## المسألة

## الصفحة

- (٣٣) - كثرة وقوع النسخ في القرآن يدلُّ على عدم استقرار الأحكام. .... ١٧٢
- (٣٤) - ألا يدلُّ إثبات النسخ في القرآن على أنه من وضع بشرٍ، يطرأ عليهم التغيير والتبديل؟ ..... ١٧٧
- (٣٥) - لماذا تُنسخ التلاوة، ويبقى الحكم؟ ..... ١٨٢
- (٣٦) - لماذا يُنسخ الحكم، ويبقى التلاوة؟ ..... ١٨٥
- (٣٧) - ادِّعاء شكِّ النبي في القرآن..... ١٨٩
- (٣٨) - ادِّعاء عدم واقعية القصص القرآني..... ١٩١
- (٣٩) - ادِّعاء اضطراب القصص القرآني..... ١٩٦
- (٤٠) - اختلاف أسلوب القرآن المكي والمدني..... ٢٠٠
- (٤١) - دعوى اقتباس القرآن من أشعار الجاهليين..... ٢٠٤
- (٤٢) - ادِّعاء أن القرآن لم يدون كله ولم يجمع في عهد النبي ﷺ..... ٢٠٨
- (٤٣) - ادِّعاء أن نقل الصحابة للقرآن نقلٌ آحادي لا متواتر..... ٢١٣
- (٤٤) - ادِّعاء نسيان الرسول ﷺ لبعض الآيات..... ٢١٧
- (٤٥) - دعوى خطأ من كانوا يكتبون الوحي..... ٢٢١
- (٤٦) - ادِّعاء أن بعض الآيات من قول الصحابة..... ٢٢٥
- (٤٧) - ادِّعاء أن الصحابة قالوا بوجود نقص في القرآن؛ كآية الرجم، وآية الرضاع..... ٢٣٠
- (٤٨) - هل ضاع شيء من القرآن الذي سمعه الصحابة من النبي ﷺ؛ بسبب جمع عثمان للقرآن؟..... ٢٣٤
- (٤٩) - ادِّعاء أن جمع القرآن تم بعد تحريفه..... ٢٣٧
- (٥٠) - ادِّعاء حذف بعض آيات القرآن..... ٢٤٢
- (٥١) - الزعم بأن ابن مسعود رضي الله عنه أسقط المعوذتين من مصحفه..... ٢٤٦
- (٥٢) - الادِّعاء على نقص القرآن بقصة الداجن التي أكلت صحيفة فيها آيات..... ٢٥٠
- (٥٣) - ادِّعاء أن آيات القرآن وسوره غير مرتبة..... ٢٥٥
- (٥٤) - ادِّعاء أن ترتيب آيات القرآن من فعل الصحابة..... ٢٥٨
- (٥٥) - كيف يمكن أن نثق بأن القراءات القرآنية وحي، ولم تظهر إلا بعد وفاة الرسول بزمن؟ ..... ٢٦٢
- (٥٦) - هل تعدد القراءات القرآنية يدلُّ على وقوع الاختلاف في القرآن الكريم؟ ..... ٢٦٦

## المسألة

## الصفحة

- (٥٧)- كيف نزل القرآن بسبعة أحرف، مع القول بأنه نزل بلغّة قريش؟ ..... ٢٧١
- (٥٨)- لماذا رُفِعَتِ الأحرف الستة، وبقي القرآن على حرف واحد؟ ألا يدلُّ هذا على عدم حفظ القرآن؟. ٢٧٥
- (٥٩)- إحراقُ عثمانَ للأحرف التي نزل بها القرآن، واعتمادُ حرفٍ واحدٍ منها فقط، ألا يدلُّ ذلك على أن القرآن ناقصٌ؟ ..... ٢٧٩
- (٦٠)- اختلافُ مصاحفِ الصحابة؛ كمصحفِ ابنِ مسعودٍ، ومصحفِ عثمانَ مثلاً، ألا يدلُّ على وقوع الاختلاف، والتبديل، وعدمِ الحفظِ للقرآن؟ ..... ٢٨٤
- (٦١)- هل التخييرُ في القراءاتِ القرآنيّة يُوقِعُ الشكَّ في القرآن؟ ..... ٢٩٠
- (٦٢)- هل يجوزُ تبديلُ كلامِ الله؟ ..... ٢٩٤
- (٦٣)- ادّعاءُ أن القرآنَ يؤيِّدُ فكرةَ الحلولِ والاتِّحادِ ..... ٢٩٨
- (٦٤)- هل في القرآنِ الكريمِ ما يدلُّ على ألوهيّةِ عيسى ﷺ؟ ..... ٣٠٤
- (٦٥)- ادّعاءُ إجبارِ الناسِ على الكفرِ في القرآن. .... ٣١٢
- (٦٦)- ادّعاءُ أن القرآنَ يدعو إلى إرهابٍ غيرِ المسلمين ..... ٣١٦
- (٦٧)- ادّعاءُ أن القرآنَ يدعو إلى الانتقامِ والقتلِ وسفكِ الدماء. .... ٣٢١
- (٦٨)- ادّعاءُ تناقضِ القرآنِ في حكمِ القتالِ في الأشهرِ الحُرُم. .... ٣٢٥
- (٦٩)- هل القرآنَ يدعو إلى حرّيّة الاعتقاد؟ ..... ٣٢٩
- (٧٠)- دعوى تناقضِ القرآنِ في موضوعِ الحُكمِ على النصارى؟ ..... ٣٣٣
- (٧١)- دعوى تناقضِ القرآنِ في موضوعِ تزيينِ الأعمال؟ ..... ٣٣٦
- (٧٢)- دعوى تناقضِ القرآنِ في قضيةِ علمِ الله ..... ٣٣٩
- (٧٣)- دعوى تناقضِ القرآنِ في مدّةِ خلقِ السمواتِ والأرضِ، مع معارضتهِ للحقيقةِ العلميّة. .... ٣٤٤
- (٧٤)- دعوى تناقضِ القرآنِ في مسألةِ خلقِ الإنسان. .... ٣٤٩
- (٧٥)- دعوى تناقضِ القرآنِ في وظيفةِ القلبِ والعقل. .... ٣٥٣
- (٧٦)- دعوى أن القرآنَ ذكَّرَ أن إبراهيمَ وَقَعَ في الشُّرك. .... ٣٥٧
- (٧٧)- دعوى أن الآياتِ التي تحكي قصّةَ مجيءِ إبراهيمَ إلى مكّة، مختلقةٌ للتقريبِ بين العربِ واليهود. . ٣٦١
- (٧٨)- دعوى القرآنِ لقاءِ موسى والحَضِرِ مع ذي القُربَيْنِ تخالفُ حقائقَ التاريخ ..... ٣٦٤

## المسألة

## الصفحة

- (٧٩) - صرَّح القرآنُ بوفاةِ عيسى عليه السلام، ثم بعثه يوم القيامة؛ فكيف ينزل قبل يوم القيامة؟! هذا من التناقض. ٣٦٨
- (٨٠) - دعوى الخلط والاضطراب في القرآن في وصف مريم بأنها أخت هارون. .... ٣٧٣
- (٨١) - كيف يخاطب القرآن مريم بـ ﴿يَا أُخْتُ هَارُونَ﴾ [مريم: ٢٨]، والزمن كبير بينهما؟ ..... ٣٧٧
- (٨٢) - دعوى أن قضية تعدد الزوجات في القرآن تدعو إلى اتباع الشهوات. .... ٣٨٢
- (٨٣) - دعوى تناقض القرآن مع الحقائق العلمية الثابتة، في ذكره أن الشمس تغرب في عين حميئة. .... ٣٨٦
- (٨٤) - تحدى القرآن البشر أن يأتيوا بمثله، مع وجود كلام في غاية البلاغة للبشر. .... ٣٨٩
- (٨٥) - دعوى التناقض بين قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أوتيت القرآن، ومثله معه»، وقول الله تعالى: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ ..... ٣٩٥

## شبهات لغوية ..... ٣٩٨

- (٨٦) - توهم أن القرآن الكريم خالف قواعد اللغة. .... ٣٩٨
- (٨٧) - ألا يحتمل وقوع الخطأ أثناء تنقيط وشكل ألفاظ القرآن؛ خاصة وأنه وقع متأخراً عن زمن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم؟ ..... ٤٠٢
- (٨٨) - ادعاء أن القرآن يحتوي على أخطاء إملائية. .... ٤٠٦
- (٨٩) - ادعاء وقوع اللحن في القرآن. .... ٤١٣
- (٩٠) - كيف ينص القرآن على أنه بلسان عربي مبين، مع وجود ألفاظ أعجمية فيه؟ ..... ٤١٨
- (٩١) - ادعاء أن وجود المتشابه في القرآن ينافي إعجازه وبلاغته. .... ٤٢١
- (٩٢) - كيف تدعون بلاغة القرآن، مع أن من علماء المسلمين من يقول بالصرفة؟ ..... ٤٢٥
- (٩٣) - ادعاء أن القدامى انتحلوا الشعر الجاهلي لإثبات الأصالة العربية للقرآن الكريم. .... ٤٣١
- (٩٤) - عدم موافقة ترجمة القرآن لجميع معانيه. .... ٤٣٨

## رابعاً: الإيمان بالرسل ..... ٤٤٢

- ١ - شبهات حول ثبوت النبوات ..... ٤٤٢
- (٩٥) - إنكار وجود النبوة. .... ٤٤٢
- (٩٦) - إنكار الحاجة إلى الرسل. .... ٤٥٢

## المسألة

## الصفحة

- (٩٧) - هل يُمكنُ التحققُ من صحّةِ النبوةِ؟ ..... ٤٥٨
- (٩٨) - كيف يُؤمنُ أتباعُ الرُّسلِ بالنبواتِ، مع أن مصدرها إنسانيٌّ، وليس إلهيًّا؟ ..... ٤٦٣
- (٩٩) - لماذا تركّزتِ النبواتُ في بقعةٍ واحدةٍ من الأرضِ؟ ..... ٤٧٠
- (١٠٠) - هل الإسلامُ دينٌ خاصٌّ بالعربِ؟ ..... ٤٧٥
- (١٠١) - لماذا توقفتِ النبوةُ؟ ..... ٤٧٩
- (١٠٢) - لماذا لا يظهرُ اللهُ للناسِ، ويبلغهم ما يريدُ، بدونِ وسائطٍ من الرُّسلِ؟ ..... ٤٨٣
- (١٠٣) - لماذا يكونُ الوحيُّ بطرقٍ خفيّةٍ، ولا يأتي جبريلُ بصورتهِ الحقيقيّةِ مبلِّغًا للناسِ ما يريدُه؟ ..... ٤٨٧
- (١٠٤) - هل يُمكنُ الاستغناءُ عن النبواتِ ببدائلٍ أخرى؛ كـ «العقلِ»، و«الضميرِ»؟ ..... ٤٩٠
- (١٠٥) - هل المعجزاتُ ممكنةٌ؟ ..... ٤٩٥
- (١٠٦) - كيف ننسبُ المعجزاتِ إلى الله تعالى، مع أنه لا يلزمُ أن يكونَ هو الفاعلُ لها؟ ..... ٤٩٨
- (١٠٧) - هل يُمكنُ أن يُظهِرَ اللهُ تعالى المعجزاتِ على أيدي الكذّابينِ لإغواءِ الناسِ؟ ..... ٥٠٣
- (١٠٨) - هل ثبتتِ فعلاً بشاراتٌ في كُتبِ أهلِ الكتابِ عن النبيِّ ﷺ؟ ..... ٥٠٧
- (١٠٩) - لماذا الغضبُ المتكرّرُ من ظهورِ الأنبياءِ في الأفلامِ؟ ..... ٥١٤
- (١١٠) - هل شكَّ إبراهيمُ في قدرةِ الله على إحياءِ الموتى؛ ولذلك طلبَ من الله أن يُثبِتَ له ذلك؟ ..... ٥١٩
- (١١١) - كيف تؤمنونَ بمعجزاتِ للنبيِّ ﷺ سوى القرآنِ، مع أن ذلك يعارضُ القرآنَ؟ ..... ٥٢٣
- (١١٢) - كيف قتلَ موسى ﷺ رجلاً بغيرِ ذنبٍ؟ ..... ٥٢٨
- (١١٣) - كيف تؤمنونَ بمعجزاتِ للنبيِّ ﷺ سوى القرآنِ، مع أن ذلك يعارضُ القرآنَ؟ ..... ٥٣٢
- (١١٤) - ادّعاءُ مخالفةِ حادثةِ الإسراءِ والمِعراجِ للقرآنِ؟ ..... ٥٣٧
- (١١٥) - هل يقدِّحُ في النبوةِ ما يُشاعُ أن محمّداً ﷺ يقعُ في حُبِّ امرأةٍ متزوجةٍ؟ ..... ٥٤٢
- (١١٦) - هل يقدِّحُ في النبوةِ ما يُروى من طريقةِ قتلِ النبيِّ ﷺ لبني قريظةٍ؟ ..... ٥٤٦
- (١١٧) - هل يقدِّحُ في النبوةِ أن محمّداً ﷺ كان كثيرَ الزوجاتِ؟ ..... ٥٥٠
- (١١٨) - هل يقدِّحُ في النبوةِ أن محمّداً ﷺ تزوّجَ من فتاةٍ صغيرةٍ، وهو كهلٌ كبيرٌ؟ ..... ٥٥٦

٣- شبهاتٌ حول السنّةِ النبويّةِ ..... ٥٦٠

أ. شبهاتٌ حول حجّيّةِ السنّةِ ..... ٥٦٠

## المسألة

## الصفحة

- (١١٩) - هل القرآن الكريم يُعني عن السنّة النبويّة؟ ..... ٥٦٠
- (١٢٠) - دعوى أن السنّة ليست وحيًا كالقرآن..... ٥٦٥
- (١٢١) - ما الحاجةُ إلى السنّة، وقد أكملَ اللهُ الدّينَ للأُمّةِ ولم يكن للسنّة وجودٌ؟ ..... ٥٦٨
- (١٢٢) - دعوى حصرِ طاعةِ الرسولِ ﷺ بطاعتهِ في الأخذِ بما جاء في القرآن. .... ٥٧١
- (١٢٣) - لماذا لا نتركُ السنّةَ إذا كانت من أسبابِ افتراقِ الأُمّةِ وتشتُّتها؟ ..... ٥٧٤
- (١٢٤) - هل التحاكمُ إلى السنّةِ النبويّةِ إعطاءٌ لحقِّ التشريعِ لغيرِ الله؟ ..... ٥٧٨
- (١٢٥) - السنّةُ لا تستقلُّ بالتشريعِ؛ فالتشريعُ للقرآن..... ٥٨١
- (١٢٦) - دعوى أن هدايةَ السنّةِ: ظرفيّةٌ لا دائمةٌ. .... ٥٨٧
- (١٢٧) - دعوى أن تركَ الحديثِ النبويِّ سائغٌ عند بعضِ المذاهبِ؛ كالمالكيّةِ، والحنفيّةِ. .... ٥٩٢
- (١٢٨) - الزعمُ بأن ثبوتَ الاجتهادِ في السنّةِ يدلُّ على وقوعِ الخطأ. .... ٥٩٨
- (١٢٩) - كيف نضمّنُ أن الحديثَ الذي قيل: «إنه صحيحٌ»، قد قاله الرسولُ ﷺ؟ ..... ٦٠٢
- (١٣٠) - كيف نظمئُنُ للسنّةِ، ورواتها بشرٌّ غيرُ معصومين؟ ..... ٦٠٨
- (١٣١) - الزعمُ أن الأُمّةَ لم تأخذْ بقواعدِ نقدِ الحديثِ عند جمعه..... ٦١١
- (١٣٢) - الزعمُ أن السنّةَ رُويتْ بالمعنى؛ مما أدّى إلى تحريفها..... ٦٢٠
- (١٣٣) - نفْيُ وجودِ المتواترِ في السنّةِ. .... ٦٢٦
- (١٣٤) - إنكارُ الاحتجاجِ بأخبارِ الآحاد؛ بدعوى أنها لا تُفيدُ إلا الظنَّ..... ٦٣٠
- (١٣٥) - السنّةُ لم تُحفظْ كالقرآنِ الكريمِ؛ فكيف تكونُ حجّةً؟ ..... ٦٤١
- (١٣٦) - كيف نَقبلُ السنّةَ، وقد كان الصحابةُ يروون عن كعبِ الأخبارِ؟ ..... ٦٤٦
- ب. شبهاتٌ حول دواوينِ السنّةِ ورواتها وعلمائها** ..... ٦٥١
- (١٣٧) - كيف نَقبلُ السنّةَ النبويّةَ، وقد تأخرَ تدوينُها؟ ..... ٦٥١
- (١٣٨) - دعوى تحرُّجِ الصحابةِ من روايةِ الحديثِ. .... ٦٥٧
- (١٣٩) - دعوى أن نقدَ علماءِ الحديثِ، كان مُنصبًّا على السندِ، دونَ المتنِ. .... ٦٦١
- (١٤٠) - كيف روى أبو هريرةَ ؓ هذا العددَ الكبيرَ من الأحاديثِ، مع قصرِ مدّةِ صحبتهِ للنبيِّ ﷺ؟ ... ٦٦٦
- (١٤١) - كيف نَقبلُ أحاديثَ أبي هريرةَ ؓ، وقد حصلَ الارتبابُ العامُّ من مروياتهِ في عصره؟ ..... ٦٧٣

## المسألة

## الصفحة

- (١٤٢) - كيف نُثبتُ السنَّةَ النبويَّةَ، وهي ظنِّيَّةٌ؟ ..... ٦٧٩
- (١٤٣) - كيف يَجْزِمُ أهلُ السنَّةِ بصحَّةِ أحاديثِ الصحيحينَ، والبخاريِّ ومسلمٍ ليسا معصومينَ؟ ..... ٦٨٤
- (١٤٤) - هل «صحيحُ البخاريِّ» مثلُ القرآنِ الكريمِ؟ ..... ٦٩٠
- (١٤٥) - كيف يكونُ «صحيحُ البخاريِّ» كتاباً مُهمَّماً في معرفةِ الدِّينِ الإسلاميِّ، وصاحبهُ كانَ أعجمياً؟. ٦٩٥
- (١٤٦) - أين اختفتُ نسخةُ «صحيحِ البخاريِّ» الأصليَّةُ؟ ..... ٦٩٩
- (١٤٧) - كيف نظمئُنُ لـ «صحيحِ البخاريِّ»، مع وقوعِ الاختلافاتِ والاضطراباتِ بين نُسَخِهِ ورواياته؟ ٧٠٢
- (١٤٨) - كيف نظمئُنُ لـ «صحيحِ البخاريِّ»، وقد كان يزوي الحديثَ بالمعنى؟ ..... ٧٠٥
- (١٤٩) - كيف نظمئُنُ لـ «صحيحِ البخاريِّ»، وقد مات قبل أن يبصِّضه؟ ..... ٧٠٨
- (١٥٠) - كيف نعتمِدُ على «صحيحِ البخاريِّ»، مع مخالفتِهِ لشرطه، وروايته عن المبتدعة؟ ..... ٧١٢
- (١٥١) - هل أكثرُ البخاريِّ من الإخراجِ لحديثِ أبي هريرةَ؛ لكونِ أبي هريرةَ كان من عمَّالِ بني أميةَ؟. ٧١٥
- (١٥٢) - هل كان البخاريُّ في «صحيحه» يُجاري رغباتِ العباسيينَ؟ ..... ٧١٧
- (١٥٣) - كيف نَقْبَلُ «صحيحِ البخاريِّ»، وهو يذكرُ أن النبيَّ ﷺ حاولَ الانتحارَ؟ ..... ٧٢١
- (١٥٤) - كيف نَقْبَلُ أن البخاريَّ جَمَعَ «صحيحه» من ستِّ مئةِ ألفِ حديثٍ، في ستِّ عشرةَ سنةً، وهو أمرٌ غيرُ منطقيِّ؟ ..... ٧٢٦
- (١٥٥) - اتَّهَمُ كعبُ الأخبارِ بدسِّ إسرائيلياتٍ في السنَّةِ. ..... ٧٣١
- ج. شبهاتٌ حول بعض الأحاديث النبوية ..... ٧٣٩
- (١٥٦) - كيف نَقْبَلُ الأحاديثَ التي فيها إخبارُ النبيِّ ﷺ بالغيوبِ المستقبليةِ؟ ..... ٧٣٩
- (١٥٧) - كيف نَقْبَلُ حديثَ سحرِ اليهوديِّ للنبيِّ ﷺ، والمسحورُ لا يَصِحُّ تصديقُه واتباعُه؟ ..... ٧٤٢
- (١٥٨) - الطعنُ في حديثِ إثباتِ سحرِ النبيِّ ﷺ؛ لمخالفتِهِ للقرآنِ، ولِمَا فيه من مخالفةِ العصمةِ. .... ٧٤٨
- (١٥٩) - كيف نَقْبَلُ أن الشمسَ تسجدُ تحتِ العرشِ، ونحن نَعْلَمُ أن الشمسَ لا تَغيبُ عن جميعِ الكُرَّةِ الأرضيةِ؟ ..... ٧٥٢
- (١٦٠) - كيف نَقْبَلُ الحديثَ الذي فيه تفسيرُ شدَّةِ الحرِّ باستعارِ نارِ جهنَّمَ، مع مخالفتِهِ للعِلْمِ؟ ..... ٧٥٧
- (١٦١) - كيف نَقْبَلُ أن موسى ﷺ يستخفُّ بملكِ الموتِ، ويلطِّمُهُ، ويفقأُ عينَه؟ ..... ٧٦٢





## المسألة

## الصفحة

- (١٦٢) - كيف نَقَبَلُ حديث: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرُكَ، وَأَخَذَ مَالُكَ»، والشريعة الإسلامية لا تُقَرُّ الظلم؟ ..... ٧٦٧
- (١٦٣) - كيف نَقَبَلُ حديث: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي»، ومؤسسه الخلافة مؤسسه محدثه بعد وفاة النبي ﷺ؟ ..... ٧٧٤
- (١٦٤) - كيف نَقَبَلُ أحاديث تَكَرَّسُ النظرة الدُنيوية للمرأة؟ ..... ٧٧٨
- (١٦٥) - كيف نَقَبَلُ حديث الجَسَّاسَةِ، مع أن الجزيرة المذكورة فيه لم يَتِمَّ اكتشافها إلى الآن؟ ..... ٧٨٣
- (١٦٦) - كيف نَقَبَلُ الأحاديث التي تُدَلُّ على زواج النبي ﷺ من صَفِيَّةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، دون أن تَعْتَدَّ، مع أنها كانت متزوجة؟ ..... ٧٨٨
- (١٦٧) - دعوى مخالفة حديث: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» للواقع ..... ٧٩٢

## ❁ خامساً: الإيمان باليوم الآخر ..... ٧٩٧

- ١- شبهاتٌ حول أحوال القبر ..... ٧٩٧
- (١٦٨) - كيف نُؤْمِنُ بعذابِ القبرِ، مع عدم إدراكنا له بحواسنا؟ ..... ٧٩٧
- ٢- شبهاتٌ حول البعثِ والنشور ..... ٨٠٣
- (١٦٩) - هل الإيمانُ باليومِ الآخرِ منطقيٌّ وعقليٌّ، أم هو مجردُ إيمانٍ تسليميٍّ؟ ..... ٨٠٣
- ٣- شبهاتٌ حول الجنةِ والنار ..... ٨١١
- (١٧٠) - كيف تستنكرون حرقَ المتطرفين للبشر، وأنتم تؤمنون بنار جهنم الأبدية للكافرين في الآخرة؟ ..... ٨١١
- (١٧١) - لماذا يعذبُ اللهُ الكافرَ بعذابٍ أبديٍّ، مع أن عملَ الكافرِ كان محدوداً بزمنٍ معيَّن؟ ..... ٨١٦
- (١٧٢) - لماذا أكثرُ الناسِ من أهلِ النارِ؟ ..... ٨٢٠
- (١٧٣) - هل تعذيبُ العصاةِ يومَ القيامةِ يُنافي الرحمةَ الإلهيةَ؟ ..... ٨٢٥

## ❁ سادساً: الإيمان بالقدر ..... ٨٢٨

- (١٧٤) - لماذا خلقَ اللهُ الشرَّ؟ ..... ٨٢٨
- (١٧٥) - لماذا كلَّفَ اللهُ العبادَ بتكاليفَ، وقد قدرَ لهم ما سيفعلون؟ ..... ٨٣٥
- (١٧٦) - الحكمةُ من وجودِ المعصيةِ ..... ٨٤١

## المسألة

## الصفحة

- (١٧٧) - لماذا لا يُدخِلُ اللهُ خلقَهُ جميعًا الجنةَ؟ ..... ٨٤٧
- (١٧٨) - لماذا خلقَ اللهُ الإنسانَ بغيرِ استشارتهِ؟ ..... ٨٥١
- (١٧٩) - ادَّعاءُ أن العقيدةَ الإسلاميةَ أقرَّتْ نزعَةَ التواكُلِ والعودِ عن العملِ ..... ٨٥٤
- (١٨٠) - ما فائدةُ الدعاءِ؛ إذا كان كلُّ شيءٍ مكتوبًا؟ ..... ٨٥٧
- (١٨١) - لماذا تتأخَّرُ إجابةُ الدعاءِ، أو لا تتحقَّقُ؟ ..... ٨٦١
- (١٨٢) - لماذا جعلَ اللهُ ملائكةً عن اليمينِ والشمالِ لكتابةِ الأعمالِ، مع أنها مكتوبةٌ في اللُّوحِ المحفوظِ؟ ..... ٨٦٥
- (١٨٣) - لماذا قد يُلغى عملُ الإنسانِ في حياته كُلِّها؛ بسببِ انحرافِهِ في آخرِ حياته؟ ..... ٨٦٨
- (١٨٤) - توهُمُ التعارضِ بين آيةٍ: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾، وآيةٍ: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سِتِّينَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾؟ ..... ٨٧٢
- (١٨٥) - كيفَ نَجْمَعُ بينَ قبولِ التوبةِ مِنَ الإنسانِ، وبين حكمِ اللهُ على قومٍ أسلموا على الكُفْرِ؟ ..... ٨٧٦
- (١٨٦) - كيفَ يُجمَعُ بينَ كونِ القدرِ فيه خيرٌ وشرٌّ، وبين كونِ المؤمنِ كلَّهُ له خيرًا؟ ..... ٨٧٩
- ❁ سابعًا: شبهاتٌ حول الصحابةِ ..... ٨٨٣
- (١٨٧) - الزعمُ أن أبا بكرٍ وعُمَرَ رضيَ اللهُ عنهما، اغتصباَ الخلافةَ اغتصابًا ..... ٨٨٣
- (١٨٨) - كيفَ نُحبُّ معاويةَ بنَ أبي سُفيانَ رضيَ اللهُ عنهما، وقد كان من أصحابِ المُلِكِ العَضُوضِ؟ ..... ٨٩٠
- (١٨٩) - كيفَ نُحبُّ معاويةَ بنَ أبي سُفيانَ، وهو الذي عهدَ لابنِهِ يزيدَ بالحكمِ مِنْ بعده؟ ..... ٨٩٥
- (١٩٠) - كيفَ نُحبُّ معاويةَ رضيَ اللهُ عنهما، وقد امتنعَ عن بيعَةِ أميرِ المؤمنينِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه، وقاتله؟ ..... ٨٩٩
- (١٩١) - كيفَ يكونُ معاويةُ بنَ أبي سُفيانَ رضيَ اللهُ عنه عدلاً، وقد قتلَ حُجْرَ بنَ عَدِيٍّ؟ ..... ٩٠٣
- (١٩٢) - كيفَ يكونُ معاويةُ رضيَ اللهُ عنه عدلاً، وقد كان يبيعُ الأصنامَ، ويحلُّ الرِّبَا؟ ..... ٩٠٨
- ❁ ثامنًا: شبهاتٌ حول الشريعةِ الإسلاميةِ ..... ٩١١
- ١ - شبهاتٌ حول كمالِ الشريعةِ الإسلاميةِ ..... ٩١١
- (١٩٣) - كيفَ تتدخَّلُ الديانةُ الإسلاميةُ في الحياةِ وشؤونها، والنبيُّ ﷺ يقولُ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»؟ ..... ٩١١
- (١٩٤) - هل أحكامُ الإسلامِ تناسبُ العصرَ؟ ..... ٩١٨
- (١٩٥) - هل للهتدوسيةٌ مِيزةٌ لكونها الأقدمُ؟ ..... ٩٢٤
- (١٩٦) - أليست شرائعُ الإسلامِ صعبةٌ؛ بدليلِ عزوفِ كثيرٍ ممن يقتنعُ بالإسلامِ عن الإسلامِ؟ ..... ٩٢٩

## المسألة

## الصفحة

- (١٩٧) - لماذا يُفْتَخَرُ بالتشريع الإسلامي، وهناك اليوم كثيرٌ من الأنظمة والتشريعات التي نَجَحَتْ في بُلدانها؟ ..... ٩٣٦
- (١٩٨) - لماذا يُبِيحُ الإسلامُ قتلَ الحيوانِ بلا رحمة؟ ..... ٩٤٣
- (١٩٩) - لماذا يَحْرُمُ الإسلامُ شُرْبَ الخمرِ وسائرِ المسكراتِ؟ ..... ٩٤٧
- (٢٠٠) - لماذا يَحْرُمُ الإسلامُ لَحْمَ الخنزيرِ؟ ..... ٩٥٢
- (٢٠١) - هل الإسلامُ دينٌ متشدّدٌ؟ ..... ٩٥٥
- (٢٠٢) - هل الإسلامُ يَحْرُمُ الفِرَاحَ، ويدعو للاكتئابِ؛ بتحريمِهِ للموسيقا والمعازِفِ؟ ..... ٩٥٨
- (٢٠٣) - ماذا أُسْتَفِيدُ مِنَ الإسلامِ؟ ..... ٩٦٥
- (٢٠٤) - لا أُسْتَطِيعُ أَنْ أَطَبِّقَ الإسلامَ كاملاً؟ ..... ٩٧٢
- ٢- شبهاتٌ حول العبادات ..... ٩٧٨
- (٢٠٥) - لماذا يَصَلِّي المسلمون خمسَ مرّاتٍ يومياً؟ ..... ٩٧٨
- (٢٠٦) - ما الحكمةُ مِنْ تشريعِ الزكاةِ؟ ..... ٩٨٣
- (٢٠٧) - هل يجبُ الالتزامُ بأحكامِ الزكاةِ القديمةِ؟ ..... ٩٨٧
- (٢٠٨) - ما الحكمةُ مِنْ تشريعِ الصومِ؟ ..... ٩٨٩
- ٣- شبهاتٌ حول قضايا الأسرة والمرأة ..... ٩٩٤
- (٢٠٩) - لماذا يَقَلُّ الإسلامُ مِنْ دَوْرِ المرأةِ فِي المجتمعِ، ولا يُساوي بينها وبين الرجلِ فِي الميراثِ؟ ... ٩٩٤
- (٢١٠) - دعوى امتهانِ الإسلامِ لعقليّةِ المرأةِ؛ باعتبارِ أَنْ شهادتها تُعَدُّ نصفَ شهادةِ الرجلِ ..... ١٠٠٠
- (٢١١) - هل حديثُ: «النِّسَاءُ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ»، يَكْرُسُ النظرةَ الدُّوْنِيَّةَ للمرأةِ؟ ..... ١٠٠٣
- (٢١٢) - هل حديثُ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ»، يُدُلُّ على نقصِ المرأةِ؟ ..... ١٠٠٩
- (٢١٣) - لماذا المنعُ مِنَ الخَلْوَةِ بالمرأةِ الأجنبيّةِ، ومَسّها؟ ..... ١٠١٤
- (٢١٤) - إذا فَرَضَ الحجابُ على المرأةِ منعاً لفتنةِ الرجالِ، فلماذا لا يَحْتَجِبُ الرجالُ منعاً لفتنةِ النساءِ؟ ..... ١٠١٩
- (٢١٥) - اعتنقتُ الإسلامَ؛ فلماذا يَتِمُّ التفريقُ بيني وبين زَوْجِي غيرِ المسلمِ؟ ..... ١٠٢٧
- (٢١٦) - أسَلَمْتُ امرأةً قَبْلَ زَوْجِهَا؛ فلماذا تَفَارِقُهُ؟ ..... ١٠٣٤
- (٢١٧) - لماذا لا يُبِيحُ الإسلامُ تعدُّدَ الأزواجِ، كما يُبِيحُ تعدُّدَ الزوجاتِ؟ ..... ١٠٣٧

## المسألة

## الصفحة

- (٢١٨)- لماذا لا يُبيح الإسلام للمرأة أن تكونَ رأسَ الدولة؟ ..... ١٠٤١
- (٢١٩)- الزعمُ أن الإسلامَ أباحَ ضربَ المرأة، ولم يكفلَ لها حقَّ تقويمِ الزوجِ بالمثلِ إذا نشَرَ ..... ١٠٤٦
- (٢٢٠)- هل الحجابُ عادةٌ، وليس عبادةً؟ ..... ١٠٥٠
- (٢٢١)- لماذا يُحاربُ التبرُّجُ، مع أن كثيراً من المتبرِّجاتِ مهذباتٌ، ونيتهنَّ سليمةٌ؟ ..... ١٠٥٤
- ٤- شبهاتٌ حول الرِّبَا والمعاملاتِ الماليَّةِ ..... ١٠٥٩
- (٢٢٢)- لماذا لا يقالُ بجوازِ الفوائدِ البنكيَّةِ؛ نظراً لتغيُّرِ العصرِ، وللمصلحة؟ ..... ١٠٥٩
- (٢٢٣)- لماذا يقالُ بتحريمِ الفوائدِ البنكيَّةِ، والإسلامُ لم يحرمْ إلا ربا الجاهليَّةِ؟ ..... ١٠٦٣
- ٥- شبهاتٌ حول الحدودِ والجناياتِ ..... ١٠٧٠
- (٢٢٤)- هل هنالك تعارضٌ بين رحمةِ الله تعالى، وبين الحدودِ والعقوباتِ الشرعيَّةِ؟ ..... ١٠٧٠
- (٢٢٥)- دعوى أن الرجمَ لم يثبتْ بالقرآنِ الكريمِ؛ ولذا فلا يُعدُّ من الحدودِ ..... ١٠٧٥
- (٢٢٦)- قضيةُ التشديدِ في عقوباتِ الحدودِ ..... ١٠٨١
- (٢٢٧)- لماذا يُقتلُ المرتدُّ مع ضعفِ حديث: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ، فَاقْتُلُوهُ»؛ رواه البخاري (٣٠١٧)؟ ..... ١٠٨٦
- ٧- شبهاتٌ حول الجهادِ ..... ١٠٩١
- (٢٢٨)- لماذا يُقبلُ التسرُّي في الإسلام، مع إشكاليَّتهِ الأخلاقيَّةِ؟ ..... ١٠٩١
- (٢٢٩)- هل انتشرَ الإسلامُ بالسيفِ؟ ..... ١٠٩٥
- (٢٣٠)- أليس الإسلامُ هو الذي يشجِّعُ على العُنْفِ؟ ..... ١١٠٣
- تاسعاً: شبهاتٌ حول أصولِ الفقهِ ..... ١١٠٩
- (٢٣١)- كيف يكونُ الإجماعُ حُجَّةً، والإمامُ أحمدُ يقولُ: «مَنْ ادَّعى الإجماعَ، فقد كَذَبَ»؟ ..... ١١٠٩
- (٢٣٢)- هل رُوحُ الشريعةِ أُولى مِنَ النصوصِ؟ ..... ١١١٣
- (٢٣٣)- هل كانَ عمرُ بنُ الخطَّابِ رضي الله عنه يقدِّمُ المصالحَ العُلَيَّا للشريعةِ على الأحكامِ الجزئيَّةِ؟ ..... ١١١٧
- (٢٣٤)- هل كانَ في تأسيسِ الإمامِ الشافعيِّ لـ «علمِ أصولِ الفقهِ» جنايةٌ على العقلِ المسلمِ؟ ..... ١١٢٣
- (٢٣٥)- كيف يُقالُ بحجِّيَّةِ إجماعِ السلفِ الصحابةِ والتابعينِ، وفيهم مَنْ ليس مِنَ المجتهدينِ؟ ..... ١١٢٨
- (٢٣٦)- كيف تقولونَ بحجِّيَّةِ فهمِ السلفِ، وقد تغيَّرَ العصرُ؟ ..... ١١٣٢



## المسألة

## الصفحة

- (٢٣٧)- ما الفائدةُ من تخصيصِ الحديثِ عن فهمِ السلفِ، وكتبُ العلماءِ تصرُّحُ بأن الإجماعَ حجةٌ؟ ١١٣٦
- (٢٣٨)- لا نعارضُ مبدأَ التسليمِ للنصِّ الشرعيِّ، وإنما نعارضُ التسليمَ لفئةٍ معيَّنةٍ في فهمِ النصوصِ... ١١٤٠
- (٢٣٩)- هل يلزَمُ أتباعُ النصِّ، مع وجودِ الخلافِ؟ ..... ١١٤٥
- (٢٤٠)- هل القولُ بحجِّيَّةِ فهمِ السلفِ من خصائصِ المدرسةِ السلفيَّةِ المعاصرةِ؟ ..... ١١٥٠
- عشرًا: شبهاتٌ حول المسلمين ..... ١١٥٥
- ١- شبهاتٌ حول التاريخِ الإسلاميِّ ..... ١١٥٥
- (٢٤١)- لماذا وُجِدَتْ مذاهبٌ إسلاميَّةٌ متعدِّدةٌ، مع أن القرآنَ واحدٌ؟ ..... ١١٥٥
- (٢٤٢)- هل للمسلمين أيَّةُ إسهاماتٍ في نهضةِ البشريَّةِ؟ ..... ١١٦٢
- (٢٤٣)- كيف نفسِّرُ النقاطَ السوداءَ في التاريخِ الإسلاميِّ؟ ..... ١١٦٧
- (٢٤٤)- ادِّعاءُ أن التصوُّفَ الإسلاميَّ مقتبسٌ من المذاهبِ الرُّوحانيَّةِ الشريقيَّةِ، والفلسفاتِ الأجنبيَّةِ... ١١٧١
- ٢- شبهاتٌ حول الواقعِ الإسلاميِّ المعاصرِ ..... ١١٧٧
- (٢٤٥)- الزعمُ أن عقيدةَ الإسلامِ سببٌ تأخَّرَ المسلمين ..... ١١٧٧
- (٢٤٦)- لماذا أكثرُ أتباعِ الإسلامِ من العوَّامِّ؟ ..... ١١٨٢
- (٢٤٧)- الرغبةُ في الإسلامِ، والخشيةُ من سُخريَّةِ الناسِ ..... ١١٨٧
- حادي عشر: شبهاتٌ لمذاهبَ معاصرةٍ ..... ١١٩١
- ١- الإنسانيَّةُ والتسامُحُ ..... ١١٩١
- (٢٤٨)- ما الموقفُ من الدعوةِ إلى وَحدةِ الأديانِ، وإزالةِ الفوارقِ بين المِللِ والدياناتِ؟ ..... ١١٩١
- ٢- الحَدَاثَةُ ..... ١١٩٦
- (٢٤٩)- هل يجبُ تقديمُ العقلِ على النقلِ؟ ..... ١١٩٦
- (٢٥٠)- ادِّعاءُ أن النبواتِ والمعجزاتِ والشعائرَ الدينيَّةَ خرافاتٌ ..... ١٢٠٠
- (٢٥١)- هل الإيمانُ بالمعجزاتِ يؤديُّ إلى تحطيمِ العقلِ والمنطقِ؟ ..... ١٢٠٤
- (٢٥٢)- هل هناكُ حقيقةٌ مطلقةٌ؟ ..... ١٢٠٨
- ٣- الدارُوينيَّةُ ..... ١٢١٢

## المسألة

## الصفحة

- ٢٥٣- ما الموقف من الدارِويْنِيَّة؟ ..... ١٢١٢
- ٤- العِلْمِيَّة ..... ١٢٢١
- ٢٥٤- إنكارُ الغيبيَّات بحجَّة أنها لا تخضعُ للتجربة، والإدراكِ الحسِّي. .... ١٢٢١
- ٢٥٥- هل الدِّينُ يعارضُ العِلْمَ؟ ..... ١٢٣٠
- ٥- المادِّيَّةُ ..... ١٢٣٥
- ٢٥٦- هل الغاياتُ المادِّيَّةُ والاجتماعيَّةُ هي الغاياتُ العظمى مِنَ الإسلام؟ ..... ١٢٣٥
- ٢٥٧- هل هناك لذةٌ رُوحِيَّةٌ دينيَّة؟ ..... ١٢٤٠
- ٦- النسوية ..... ١٢٤٥
- ٢٥٨- هل «النِّسويَّة» مخالفةٌ للإسلام؟ ..... ١٢٤٥
- ❁ ثاني عشر: الحرِّيَّةُ وحقوقُ الإنسان ..... ١٢٥١
- ٢٥٩- الزعمُ أن الجزيةَ حَيْفٌ في حقِّ أهلِ الذمَّة. .... ١٢٥١
- ٢٦٠- دعوى تفريقِ الإسلامِ بين المسلمين وأهلِ الذمَّة، في الحقوقِ الاجتماعيَّة. .... ١٢٥٤
- ٢٦١- هم يسمِّحون لنا، فلنسمِّحْ لهم. .... ١٢٦٠
- ٢٦٢- هل يصحُّ التخويفُ والترهيبُ، بالموتِ والقبرِ والنارِ، عند ارتكابِ الأخطاء؟ ..... ١٢٦٦
- ٢٦٣- كيف يُعطى الرجلُ حقَّ القوامة، وهو مبدأٌ يخالفُ حقوقَ الإنسان؟ ..... ١٢٧١





## مدخل

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:  
الإيمان بالله العظيم هو أجل المطالب، وهو السبب والشرط للفوز الأبدي الأعظم..،  
ولهذا كانت زيادته، والحفاظ عليه، من أجل المشاريع التي يتعاون عليها الموفقون:

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣].

وفي عالم تنفتح فيه أبواب الكلام لكل متكلم: كان من اللازم قيام المشاريع المتعددة لبيان الحق عن الله تعالى ودينه، والجواب عن الشبه التي تشوه تلك الحقائق، لتكون أصولاً للإيمان  
﴿وَبَيَّنَّتْ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وهو منهج قرآني؛ قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾  
[الفرقان: ٣٣]، قال ابن عباس رضي الله عنه: «﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ﴾ أي: بما يلتمسون به عيب القرآن والرسول  
﴿إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ أي: إلا نزل جبريل من الله بجوابهم» [تفسير ابن كثير].

وفي حين تدعو الحاجة إلى ابتكار مشاريع ذكية؛ تختصر الجهد وتضاعف الأثر وتركز على  
الأهم، يأتي هذا المشروع لتقديم مشروع في مكنز ذكي؛ يؤسس بنية علمية وتقنية للأجوبة حول  
الإسلام، ويربط بين أجوبتها، ويمثل محتوى تفاعلياً وقاعدة بيانات متعلمة.

### ❁ فكرة المشروع:

هو حصر واسع لأهم الأسئلة المثارة عن الله تعالى وأصول الإسلام وأحكامه، وتصنيفها  
بتصنيفات حسب الموضوع والأهمية وغيرها، ثم جمع الأجوبة العلمية عليها، وصياغتها بصياغة  
مركزة، ومعبرة، ومدلّلة، ومفكّطة، وموثّقة، ومحكّمة، وجامعة لأوجه من الجواب، عبر بطاقة  
مبتكرة تسهم في سرعة الوصول وفهم الجواب، ثم تيسير وصول الجمهور إليها، لها وخدمتها  
علمياً وتقنياً عبر تقنيات البحث التقني، والنشر الورقي، وخدمتها بسلسلة برامج منبثقة.



## ❁ بواعث المشروع:

- ١- عظم منزلة الإسلام وأحكامه وأهمية اليقين بها، والحاجة إلى تثبيت أصوله.
- ٢- رواج الشبهات المختلفة لفئات مختلفة من المجتمع.
- ٣- صعوبة وصول الجمهور إلى أجوبة مناسبة وموثوقة لكثير من الشبهات مع تعدد مصادر المعرفة، وصعوبة الفهم لكثير ما كتب عن أجوبة الشبهات.
- ٤- ظهور شبهات جديدة، أو شبهات قديمة بلغة جديدة تحتاج الإجابة عنها.
- ٥- الحاجة إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة ونقاط القوة التي توفرها الأدوات المعاصرة كقواعد البيانات، وخدمات محرك البحث، والعروض البصرية وغيرها.

## ❁ هذا الكتاب:

جمع المشروع عددا كبيرا من الأسئلة والأجوبة حول الإسلام، ونشر ذلك في منصة تقنية خاصة [bayenat.net/ar](http://bayenat.net/ar)، ولكنه رغب في انتقاء أهمها لتكون في كتاب مفرد.

ونشير هنا إلى أن الأصل في بناء النفس والآخرين هو البناء العلمي الممتين، من تدبر كامل كلام الله تعالى وسنة نبيه ﷺ، وما بناه أهل العلم من أصول العلم، وأما الأسئلة - وخصوصاً ما كان فيه معنى الشبهة - فهي علم عارض لأجل الحاجة.

ولهذا لا يصلح نشر الشبهات على الناس مع أجوبتها ما لم تكن تلك الشبهة قائمة أصلاً، أو في مظنة القيام، إذ الحاجة تقدر بقدرها.

وبعد،

فهذه هي النشرة الأولى الخاصة للكتاب، يستهدف فيها طائفة من ذوي العلاقة، وهي طالبة إثراء كل من يطالعها، ليتم التجويد بمشاركة ذوي الخبرات.

ونسأل الله تعالى أن يجزي كل من أسهم في هذا المشروع، من باحثين وداعمين وإداريين ومشاركين، ومن الله تعالى التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

## أولاً: الإيمان بالله

### ١- توحيد الربوبية

المسألة (١): إنكار وجود الله تعالى.

#### السؤال

من المشاهد: أن الطبيعة لها قوانين ثابتة تسيّر هذا الكون وتضبطه؛ فلماذا نؤمن بوجود إله؟

#### عبارات مشابهة للسؤال

- \* هل هناك حاجة للتفسير برّب مدبّر ومسيّر لهذا الكون؟
- \* لِمَ لا تكون الطبيعة هي التي خلقت هذا الكون، وهي التي تدبّر شأنه؟

#### الجواب

#### مضمون السؤال:

الاستدلال بوجود قوانين في الطبيعة على عدم الحاجة إلى الإيمان بإله خالق.

#### مختصر الإجابة:

الأدلة على وجود الله تعالى كثيرة جداً، وفيها أدلة ظاهرة لا يمكن نقضها بدليل هو مجرد احتمال عقلي، وضعيف أيضاً؛ وهو في الحقيقة سفسطة ظاهرة.

\* والإيمان بالله تعالى يقوم على أصول تثبتة وترسخة؛ منها: أن الإيمان بالله ضرورة عقلية فطرية، ومعرفة استدلالية، ونفسية، وأخلاقية اجتماعية.

✽ كما أن الاستدلالَ بدقّةِ قوانينِ الكونِ على نفيِ الخالقِ استدلالٌ لا مَحَلَّ له؛ لأن الخالقَ هوربٌ حكيمٌ عليهمٌ قديرٌ؛ فلا تنافي بين الأمرين أصلاً؛ إذ كيف يتنافى الأمران المتلازمان.

(١) فإن «دليل الخلق والإيجاد»، القائم على مبدأ السببية: يدُلُّ على وجودِ الله تعالى؛ لأن هذا العالمَ المحدثَ، الموجودَ بعدَ عدمِ نفسه، والمشمولَ على الحوادثِ - كما تدلُّ على ذلك المشاهدةُ والحسُّ - لا بدَّ له من مُحدثٍ أحدثه، وفاعلٍ فعَّله؛ وهو اللهُ تعالى.

(٢) ومن أدلّةِ وجودِهِ أيضاً: «دليل القيم والمبادئ» الموجهة في حياة الإنسان نحوَ غاياتٍ محدّدة، وهذه المبادئ والقيم: يستحيل أن تكون ناتجةً عن مصدرٍ لا يتصفُ بتمام العلم والإرادة والحكمة والقصد إلى غاية؛ وليس هذا إلا اللهُ تعالى.

(٣) كما أن «إحكام الخلق» دليلٌ على وجودِهِ سبحانه؛ لأنه شاهدٌ على وجودِهِ وصفاته وكماله.

وهذه القوانينُ والكونُ كُلُّه محكّمٌ ومتقنٌ بدرجةٍ أكبر من أن يكون مجردَ قوانينَ توافقت من نفسها، خصوصاً وأنها ليست قانوناً واحداً، بل قوانينٌ مختلفةٌ متباينة؛ ومع ذلك فهي متوافقةٌ على مرِّ الزمان، وعلى اختلافِ المواضع.

فخلقُ السمواتِ والأرضِ، وخلقُ الإنسانِ والحيوانِ، ودوراتِ الفلكِ: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، وكلُّ ما تراه في هذا الكونِ من صغيرٍ وكبيرٍ: - يدُلُّ على خَلْقٍ صادرٍ عن علمٍ وحكمةٍ، وإرادةٍ وقدرةٍ، بل على الكمالِ المطلقِ في ذلك كُلِّه.

فالقوانينُ أو السُننُ الكونيّةُ دليلٌ على وجودِ علمٍ وإرادةٍ من خلفها، وليست دليلاً على نفيهما.

وقد شهدَ رُوّادُ العلمِ التجريبيِّ على وجوبِ وجودِ الله تعالى؛ بما ذكروه من أقوالهم وشهاداتهم؛ وذلك في ردِّهم على أناسٍ ظنُّوا أن العلمَ التجريبيِّ يقتضي عدمَ الإيمانِ بالله تعالى، والعلمَ التجريبيِّ في الحقيقةِ شاهدٌ على وجودِ الله تعالى، وعلى أن ما في القرآنِ حقٌّ: ﴿سَرَّيْهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]، وما أصحَّ قولَ أبي الطيّبِ المتنبّي:

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ إِذَا احتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ  
إِذْ كَيْفَ يُطَلَّبُ الدَّلِيلُ عَلَى مَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ!؟

### الجواب التفصيلي:

الأدلة على وجود الله تعالى كثيرة جداً، والعاقل متى ثبتت عنده صحة الشيء بأدلة ظاهرة متواترة، لم يُنْقَضْ عنده لأجل دليل محتمل، فضلاً إذا تبين أنه ضعيف، أو على الأقل مجرد احتمال أو توهم عقلي؛ لأن الاحتمالات والتوهمات يمكن إجراؤها على كل الحقائق البديهية؛ فُسِّمَى هذه الاحتمالات حينئذ: «سفسطة».

فُسِّبَهُ المعترضين لا تنتهي، وما يُنتجُه العقل البشري من السفسطة لا يمكن أن ينتهي إلى حدٍّ، ومن الخطورة بمكان: أن يكون اشتغال الإنسان في بنائه للحق، بنقض الباطل الذي يردُّ عليه فقط؛ فإن الاقتصار على نقض الباطل لا يبني حقاً، وإنما يكون بناء الحق بناءً أدلته الصحيحة، وأصوله التي قام عليها، ويكون ردُّ الباطل عارضاً عند الحاجة.

وما ستعرضه هو الأهم، والذي عليه المعوّل الرئيس:

٤- الأصول التي يقوم عليها الإيمان بالله تعالى.

٥- الأدلة على وجود الله تعالى.

❁ أولاً: الأصول التي يقوم عليها الإيمان بالله تعالى:

❁ الأصل الأول: أن الإيمان بالله ضرورة عقلية فطرية:

ومعنى هذا الأصل: أن الإيمان بالله ليس قضية عاطفية لا تقوم على أسس استدلالية، وليس مجرد تجربة نفسية عرفانية لا تستند إلى برهان موضوعي، وإنما هو حقيقة معرفية تصديقية يقينية، توافقها غريزة باطنية، وتقوم على أسس عقلية أصيلة، وتنطلق من براهين علمية يقينية، وترتبط بمبادئ فطرية جليلة، يخضع لها العقل السليم، ويُقرُّ بصحتها.

ومنها: الدليل الذي يُسَمَّى أحياناً بـ «مبدأ السببية»، أو «الدليل الوجودي»؛ فكل مخلوق

لا بدَّ له من خالقٍ خلقه، وكلُّ حادثٍ لا بدَّ له من مُحدثٍ أحدثه، ومنها دليلُ استحالةِ الصُّدْفَةِ عقليًّا، وبالحساباتِ الرياضيّةِ كذلك، وكذلك دليلُ الفطرة، وغيرها.

### \* الأصلُ الثاني: أن الإيمانَ بالله ضرورةٌ معرفيّةٌ استدلاليةٌ:

ومعنى هذا الأصل: أن المعرفةَ الإنسانيّةَ لا يُمكنُ أن يقومَ لها نظامٌ، ولا يستقيمُ لها قانونٌ، ولا يصلحُ لها حالٌ، ولا ينضبُ لها استدلالٌ، إلا مع الإيمانِ بالله.

فوجودُ الله تعالى ثابتٌ بالأدلةِ الضروريّةِ التي أشيرَ لبعضها سابقًا، ولا يُمكنُ إنكارها إلا بنوعٍ من التمثلِ والسّفْسطة، وحين نُبطلُ هذه المقدماتِ الضروريّةَ، فإنها تُبطلُ لنا المعرفةَ جميعًا (حتى المعارفَ الدنيويّةَ)، وليس فقط إثباتَ وجودِ الله تعالى.

ولا يصحُّ إبطالها في الاستدلالِ على وجودِ الله، وإثباتها في غيرها؛ فهذا نوعٌ من التناقضِ والتحكُّم؛ فالحياءُ الإنسانيُّ لا تستقيمُ إلا بالمعرفةِ المنضبطةِ في تصوُّراتها، ومنهجِ البحثِ والاستدلالِ فيها؛ وهذا لا يتحقّقُ إلا بوجودِ الضروراتِ العقليّةِ، فإن فسدت تلك المبادئ، أو اضطربت، فسيدخلُ الخللُ في المعارفِ النظريّةِ؛ لابتنائها عليها.

وهذا يعني: أن المعارفَ البشريّةَ:

\* منها: ما هو «ضروريٌّ»؛ يحصُلُ في النفسِ بغيرِ نظرٍ، ولا اكتسابٍ.

\* ومنها: ما هو «نظريٌّ»؛ لا بدَّ له من مستندٍ تستندُ عليه في إثباتِ صدقها، وهذا المستندُ لا يخلو: إما أن يكونَ نفسَ القضيةِ النظريّةِ التي يرادُ إثباتها، وإما أن يكونَ قضيةً أخرى:

فإن كان نفسها، فهو باطلٌ؛ لأنه يودّي إلى الدوّرِ الممتنعِ، وهو إثباتُ الشيءِ بنفسه، واستنادُه إلى نفسه.

وإن كان قضيةً أخرى، وقد فرضنا أنها نظريّةٌ، فهي تحتاجُ إلى مستندٍ آخر؛ وهذا هو التسلسلُ الممتنعُ.

ومن ثمّ: ثبتَ أن المعرفةَ الإنسانيّةَ لا بدَّ فيها من الاستنادِ إلى الضروراتِ العقليّةِ التي ينتهي إليها الاستدلالُ العقليّ.

وجودُ الضروراتِ العقليةِ في الواقعِ لا يُمكنُ تصوُّرُهُ إلا مع وجودِ واجبِ الوجودِ لذاته، وليس ذلك إلا الله تعالى الأوَّل الذي ليس قبله شيءٌ، والآخِر الذي ليس بعده شيءٌ، الذي أودَعَ في عقولنا المعارفَ الضروريةَ التي تستقيمُ بها حياتنا الإنسانية.

فوجودُ الله والإيمانُ به خالقًا للكونِ، هو الأساسُ الأوَّلِيُّ الذي يقومُ عليه بناءُ المعرفةِ الإنسانيةِ، والضمانةُ التي لا استقرارَ للنظامِ المعرفيِّ ولا انضباطَ لها بدونِه، ولا يُمكنُ للمرءِ أن يسلمَ من التناقضِ المعرفيِّ إلا به.

### \* الأصلُ الثالثُ: أن الإيمانَ بالله ضرورةٌ نفسيةٌ:

ومعنى هذا الأصلِ: أن الإنسانَ لا يُمكنُ أن تستقرَّ نفسه، وتهدأَ روحُه، إلا مع الإيمانِ بوجودِ الله، الأوَّل الذي لا شيءَ قبله، والآخِر الذي لا شيءَ بعده.

فالإنسانُ بطبيعِهِ لا يُمكنُ أن يخلوَ من كونه مريدًا قاصدًا؛ لأن هذا الشعورَ وهذه الإرادةَ من لوازمِ الحقيقةِ الإنسانيةِ، ولا بدَّ أن تتعلَّقَ النفسُ كذلك وتنتهيَ إلى شيءٍ مرادٍ لذاته، ولا بدَّ أن يكونَ المرادُ لذاته قديمًا مستقلًّا في وجودِهِ عن غيره، ولن يكونَ ذلك إلا الله تعالى.

### \* الأصلُ الرابعُ: أن الإيمانَ بالله ضرورةٌ أخلاقيةٌ اجتماعيةٌ:

ومعنى هذا الأصلِ: أن الناسَ لا يُمكنُ أن يُقيموا لأنفسِهِم نظامًا أخلاقيًا صالحًا لضبطِ السلوكِ الإنسانيِّ وتسييرِ حياتِهِم في الأرضِ إلا مع وجودِ الله. وغيرُ ذلك من الأصولِ.

### ❁ ثانيًا: الأدلَّةُ على وجودِ الله تعالى:

ما أحسنَ قولَ القائل:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَه آيَةٌ      تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ

فاللهُ سبحانه وتعالى يدُلُّ عليه بوضوحِ كُلِّ هذا الوجودِ من أصغرِ مخلوقٍ إلى أكبرِه، بل الإنسانُ نفسه من أكبرِ الأدلَّةِ على وجودِ الله الحكيمِ الخبيرِ.

فإن الأدلَّةَ على وجودِ الله تعالى حاصلةٌ في قلبِ كُلِّ إنسانٍ سليمِ الفطرة، لم تنحرفْ به

شياطينُ الإنسِ والجنِّ؛ فإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أجلُّ وأعظمُ من أنْ يحتاجَ وجودُهُ إلى شخصٍ من الناسِ يُثبِّتُه، أو يجادلُ خصومَهُ لإثباتِ وجودِهِ.

والأدلةُ التي تُثبِتُ وجودَ الله؛ كدليلِ «الخلقِ والإيجادِ»، ودليلِ «الإتقانِ والإحكامِ»، وغيرِهما، هي في الحقيقةِ كشفٌ عن الأصولِ الفطريَّةِ والعقليَّةِ الضروريَّةِ في نفسِ كلِّ إنسانٍ، وليس تأسيسًا لمبادئٍ جديدةٍ:

### (١) دليلُ الخلقِ والإيجادِ:

وحقيقةُ هذا الدليلِ: الاستدلالُ على ضرورةِ وجودِ الله بحدوثِ الكونِ بجميعِ مكوناتِهِ وأحداثِهِ؛ فالكونُ حدثٌ من الأحداثِ، وفعلٌ من الأفعالِ؛ إذنً: فلا بدَّ له من مُحدثٍ وفاعلٍ قام بإحداثِهِ وفعلِهِ وإيجادهِ بعدَ عدمِ نفسه؛ فكلُّ شيءٍ يحدثُ بعدَ أنْ لم يكن، فإنه يجبُ أنْ يكونَ له مُحدثٌ، أو فاعلٌ، أو موجدٌ أو خالقٌ.

وهذا الدليلُ قائمٌ على مبدأِ السببيَّةِ الذي يَعْرِفُهُ كلُّ عاقلٍ؛ فهو مبدأٌ عقليٌّ فطريٌّ يجدهُ الإنسانُ في نفسهِ بدهاءٍ، ويستعملُهُ عامَّةُ العقلاءِ في حياتِهِم، ولا يحتاجُ إلى تعلُّمٍ أو دراسةٍ أو تفكيرٍ.

### (٢) دليلُ الإحكامِ والإتقانِ:

وهذا الدليلُ يُستدلُّ به على ضرورةِ وجودِ الله تعالى: بما في هذا العالمِ؛ من الإتقانِ في الخَلْقَةِ، والإحكامِ في تفاصيلِهِ الدقيقَةِ المذهلةِ؛ فالكونُ يتَّصفُ بالدقَّةِ المُبهرَةِ، ورُوعةِ التصميمِ، إلى درجةٍ تَبْلُغُ بالعقولِ حالةَ الانبهارِ والدَّهْشَةِ، وتحقُّقِ ذلكِ لا يكونُ إلا من فاعلٍ مختارٍ يتَّصفُ بالمشيئةِ والقدرةِ والحكمةِ وسعةِ العلمِ.

وهذا أيضًا دليلٌ عقليٌّ يقينيٌّ، وفطريٌّ بدهيٌّ، لا يحتاجُ إلى تعلُّمٍ أو دراسةٍ أو تفكيرٍ.

### (٣) دليلُ القِيمِ والمبادئِ:

والمرادُ به: الاستدلالُ على وجودِ الله بما في حياةِ الإنسانِ من قِيمٍ ومبادئٍ مُطلَقةٍ موجَّهةٍ نحوَ غاياتٍ محدَّدةٍ.

فحياةُ الإنسانِ تقومُ على مبادئٍ معرفيَّةٍ مُطلَقةٍ يقينيَّةٍ، يقيسُ الإنسانُ عليها تصوُّراتِهِ

وأحكامه واستدلالاته التي يتميز بها عن سائر أجناس الحيوان، وتقوم أيضاً على قيم يقينية مطلقة يزُنُّ بها تصرفاته وأفعاله في الحياة.

وهذه المبادئ والقيم يستحيل أن تكون ناتجة عن مصدر لا يتصف بتمام العلم والإرادة والحكمة والقصد إلى غاية؛ لأن فقدان الحكمة والقصد يوجب عدم استقرار تلك المبادئ والقيم، وعدم توجيهها نحو غاياتها الحميدة، وفقدان تمام العلم يوجب عدم كليتها وشمولها؛ بحيث تستوعب حياة الناس كلهم في كل العصور والبلدان.

﴿٤﴾ أقوال رواد العلم التجريبي في مسألة وجود الله تعالى:

وهاك أمثلة تدين الإلحاد القائم كذباً من واقع ما كتبه بعض العلماء التجريبيين، ولا نسوق هذه الشواهد لحاجتنا إليها، فعندنا في كتاب الله ما يكفي ويشفي، ولكننا نسوقها لأناس ظنوا أن العلم التجريبي يقتضي عدم الإيمان بالله تعالى.

ومن الذين شهدوا على ذلك:

✽ «رسل تشارلز أرنست» أستاذ الأحياء والنبات بجامعة «فرانكفورت» بألمانيا؛

حيث قال:

«لقد وضعت نظريات عديدة؛ لكي تفسر نشأة الحياة من عالم الجمادات؛ فذهب بعض الباحثين: إلى أن الحياة قد نشأت من البروتوجين، أو من الفيروس، أو من تجمع بعض الجزيئات البروتينية الكبيرة، وقد يُخيل إلى بعض الناس: أن هذه النظريات قد سدّت الفجوة التي تفصل بين عالم الأحياء وعالم الجمادات.

ولكن الواقع الذي ينبغي أن نسلم به: أن جميع الجهود التي بُذلت للحصول على المادة الحية من غير الحية، قد باءت بالفشل وخذلانٍ ذريعين، ومع ذلك: فإن من ينكر وجود الله، لا يستطيع أن يقيم الدليل المباشر للعالم المتطعم، على أن مجرد تجميع الذرات والجزيئات من طريق المصادفة، يمكن أن يؤدي إلى ظهور الحياة وصيانتها وتوجيهها بالصورة التي شاهدناها في الخلايا الحية.

وللشخص مطلق الحرية في أن يقبل هذا التفسير لنشأة الحياة، فهذا شأنه وحده، ولكنه



إذ يفعل ذلك، فإنما يسلمُ بأمرٍ أشدَّ إعجازًا وصعوبةً على العقلِ من الاعتقادِ بوجودِ الله الذي خلقَ الأشياءَ ودبرها.

إنني أعتقدُ أن كلَّ خليةٍ من الخلايا الحيةِ قد بلغت من التعقيدِ درجةً يصعبُ علينا فهمها، وأن ملايينَ الملايينِ من الخلايا الحيةِ الموجودةِ على سطحِ الأرض، تشهدُ بقدرتهِ شهادةً تقومُ على الفكرِ والمنطقِ؛ ولذلك فإنني أؤمنُ بوجودِ الله إيمانًا راسخًا.

❁ وقال «إيرفنج وليام»، الحاصلُ على الدكتوراهِ من جامعةِ «آيوا»، وأخصائيُّ وراثَةِ النباتات، وأستاذُ العلومِ الطبيعيَّةِ بجامعةِ «ميتشجن»: «

إن العلومَ لا تستطيعُ أن تفسِّرَ لنا كيف نشأت تلك الدقائقُ الصغيرةُ المتناهيةُ في صغرِها، والتي لا يُحصيها عدُّ، وهي التي تتكوَّنُ منها جميعُ الموادِّ، كما لا تستطيعُ العلومُ أن تفسِّرَ لنا - بالاعتمادِ على فكرةِ المصادفةِ وحدها - كيف تتجمَّعُ هذه الدقائقُ الصغيرةُ لكي تكوَّنَ الحياةَ!».»

❁ وقال «ألبرت ماكومب ونشستر»، المتخصِّصُ في علمِ الأحياءِ:

«ولقد اشتغلتُ بدراسةِ علمِ الأحياءِ، وهو من الميادينِ العلميَّةِ الفسيحةِ التي تهتمُّ بدراسةِ الحياةِ، وليس بين مخلوقاتِ الله أروعُ من الأحياءِ التي تسكنُ هذا الكونَ. انظرُ إلى نباتِ برسيمِ ضئيلٍ، وقد نما على أحدِ جوانبِ الطريقِ؛ فهل تستطيعُ أن تجدَ له نظيرًا في روعتهِ بين جميعِ ما صنَّعه الإنسانُ من تلك العُدَدِ والآلاتِ الرائعةِ؟!»

إنه آلهٌ حيَّةٌ تقومُ بصورةٍ دائبةٍ لا تنقطعُ آناءَ الليلِ، وأطرافَ النهارِ، بالآلافِ من التفاعلاتِ الكيميائيَّةِ والطبيعيَّةِ، ويتمُّ ذلك تحت سيطرةِ البروتوبلازمِ، وهو المادَّةُ التي تدخلُ في تركيبِ جميعِ الكائناتِ الحيةِ؛ فمن أين جاءت هذه الآلةُ الحيةُ المعقَّدةُ؟! إن الله لم يصنِّعها هكذا وحدها، ولكنه خلقَ الحياةَ وجعلها قادرةً على صيانةِ نفسها، وعلى الاستمرارِ من جيلٍ إلى جيلٍ، مع الاحتفاظِ بكلِّ الخواصِّ والمميَّزاتِ التي تُعينها على التمييزِ بين نباتٍ وآخر.

إن دراسةَ التكاثرِ في الأحياءِ تُعتبرُ أروعَ دراساتِ علمِ الأحياءِ، وأكثرها إظهارًا لقدرةِ الله.

❁ وقال «فَرَأَيْتَ أَلَمَ»، عالم الطبيعة البيولوجية:

«إذا سلّمنا بأن هذا الكون موجودٌ، فكيف نفسّر وجوده ونشأته؟! هناك احتمالاتٌ أربعةٌ للإجابة على هذا السؤال:

١- فإما أن يكون هذا الكون مجرداً وهمٍ وخيالٍ؛ وهذا يتعارض مع ما سلّمنا به من أنه موجودٌ.

٢- وإما أن يكون هذا الكون قد نشأ من تلقاء نفسه من العدم؛ وهذا مرفوضٌ بداهةً.

٣- وإما أن يكون هذا الكون أزليّ الوجود، ليس لنشأته بدايةً؛ وهذا الاحتمال يساوي ما يقوله المؤمنون بالله من أزليّة الخالق.

لكنّ قوانين الكون تدلّ على أن أصله وأساسه مرتبطٌ بزمانٍ بدأ من لحظةٍ معيّنة؛ فهو - إذن - حدثٌ من الأحداث، ولا يمكنُ إحالة وجود هذا الحدث المنظم البديع إلى المصادفة عقلاً؛ ولذلك فهذا الاحتمال باطلٌ.

٤- وإما أن يكون لهذا الكون خالقٌ أزليّ أبدعه؛ وهو الاحتمال الذي تقبله العقول دون اعتراض.

وليس يردّ على إثبات هذا الاحتمال ما يُبطله عقلاً؛ فوجب الاعتماد عليه.

وقال «إدوارد لوتر كيسيل»، أستاذ الأحياء، ورئيس القسم بجامعة «سان فرانسيسكو»:

«يرى البعض أن الاعتقاد بأزليّة هذا الكون ليس أصعب من الاعتقاد بوجود إلهٍ أزليّ، ولكن القانون الثاني من قوانين الديناميكا الحرارية يثبت خطأ هذا الرأي.

فالعلوم تُثبت بكلّ وضوح: أن هذا الكون لا يمكنُ أن يكون أزلياً، ولا يقتصر ما قدّمته العلوم على إثبات أن لهذا الكون بدايةً، فقد أثبت فوق ذلك أنه بدأ دفعةً واحدةً منذ نحو خمسة بلايين سنة، ولو أن المشتغلين بالعلوم نظروا إلى ما تُعطيهم العلوم من أدلة على وجود الخالق، بنفس رُوح الأمانة والبعد عن التحيز الذي ينظرون به إلى نتائج بحوثهم، ولو أنهم حرّروا عقولهم من سلطان التأثير بعواطفهم وانفعالاتهم - فإنهم يسلمون دون شكّ بوجود الله، وهذا هو الحلّ الوحيد الذي يفسّر الحقائق؛ فدراسة العلوم بعقلٍ متفتحٍ تقودنا دون شكّ إلى إدراك وجود السبب الأوّل الذي هو الله».

وهناك عشرات بل مئات الأدلة على خالق هذا الكون ومدبره، وشهادة هؤلاء العلماء - كل في مجال تخصصه - شهادة حق، والحق مقبول من أي شخص كان.

### خاتمة الجواب - توصية:

لا شك أن أباين ما يقال عند مناقشة هذه المسألة: قول أبي الطيب المتنبّي:  
وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ إِذَا احتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ  
إِذْ كَيْفَ يُطَلَّبُ الدَّلِيلُ عَلَى مَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ!؟

وكفى بالزمان الذي نحياه سوءاً أن صار إثبات وجود الله يحتاج إلى أدلة وبراهين!

أَلَا إِنَّنَا كُنَّا بِأَيْدٍ	وَأَيُّ بَنِي آدَمٍ خَالِدٌ؟!
وَبَدُوهُمْ كَانِ مِنْ رَبِّهِمْ	وَكُلُّ إِلَى رَبِّهِ عَائِدٌ
فِيَا عَجَبًا كَيْفَ يُعْصَى إِلَّا	هُ أَمْ كَيْفَ يَجْحَدُ الْجَاهِدُ؟!
وَلِلَّهِ فِي كُلِّ تَحْرِيكَةٍ	وَفِي كُلِّ تَسْكِينَةٍ شَاهِدٌ
وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ	تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ

❁ كلمات دلالية: وجود الله، هل الله موجود؟ إنكار وجود الله، الأدلة على وجود الله، الإيمان بالله.



المسألة (٢) - هل الفطرة تدلُّ على وجود الله وتوحيده؟

## السؤال

كثيرًا ما يُستدلُّ على وجود الله وتوحيده بالفطرة، أليست الفطرة قابلةً للشك والخطأ؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ دلالة الفطرة على وجود الله تعالى.

## الجواب

### مضمون السؤال:

صاحبُ هذا السؤال يرى أنه لا دلالة للفطرة أو العقل الضروري على التوحيد والمعرفة، وهو يريد الوصول من ذلك إلى القول بأن معرفة الله تعالى وتوحيده مسألة وجدانية عاطفية فحسب، لا يتوصل إليها بواسطة الفطرة، أو العقل الضروري.

### مختصر الإجابة:

إن الفطرة جاء ذكرها في القرآن والسنة في صيغة المدح، وأخبر النبي ﷺ بأن كل مولود يولد على الفطرة، لكن الفطرة قد يعرض لها ما يخرجها عن أصلها، من التحريف والتبديل، وليس ذلك قادمًا في دلالتها على معرفة الله تعالى، وتوحيده، ومحبيته.

فإن الفطرة تشمل الهداية إلى جلب المنافع، واجتناب المضار، وتشمل المعارف الضرورية البديهية، وتشمل الاستدلال العقلي النظري السليم؛ وهذه الثلاثة معتبرة في الوصول إلى معرفة الله تعالى وتوحيده.

ويؤدّي القدر في أجناس هذه الأدلة إلى القدر في المحسوس، ولا يخلو القادر فيها من الوقوع في التناقض؛ إذ إنه لا بد أن يكون مهتديًا بهدي الفطرة في تحصيل مصالحه اليومية، والسعي في معاشه.

## الجواب التفصيلي:

الله تعالى خلق عباده على الفطرة، والفطرة هي الملة؛ كما جاء مصرحاً به في رواية. ونشير أولاً: إلى أنه قد ذهب بعض أهل العلم: إلى أن الفطرة المذكورة في الحديث، هي السلامة، بمعنى: أنه ليس معه معرفة ولا إنكار، ولا كفر ولا إيمان.

ويقدح في هذا القول: أن قوله تعالى: ﴿فَأَقْمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]، أضاف فيه تعالى الفطرة إليه إضافة مدح، لا إضافة ذم؛ كما أنه أمر نبيه ﷺ بلزومها؛ فكيف تكون لا ممدوحة ولا مذمومة؟!

وأيضاً: فإن النبي ﷺ شبَّهها: بالبهيمة المجتمعة الخلق، وشبَّه ما يطرأ عليها من الكفر: بجذع الأنف والأذن، ومعلوم أن كمال الخلق ممدوح، ونقصها مذموم؛ فكيف تكون قبل النقص لا ممدوحة ولا مذمومة؟!

وإذا ثبت أن هذا القول مرجوح، فنبيِّن أن القول الراجح في دلالة الفطرة على معرفة الله تعالى: أن الفطرة التي فطر الله الناس عليها تقتضي معرفة الله تعالى الباعثة على محبته وشكره، وأن الله تعالى لو لم يرسل رسلاً، ولم ينزل كتبه، لكان في الفطرة والعقل ما يقتضي شكره وإفراده بالعبادة، كما أن فيهما ما يقتضي جلب المنافع، واجتناب المضار، ولا فرق بينهما في الفطرة والعقل؛ فإن الله فطر خلقته على محبته، والإقبال عليه، وابتغاء الوسيلة إليه، وأنه لا شيء على الإطلاق أحب إليها منه، وإن فسدت فطر أكثر الخلق بما طرأ عليها مما اقتطعها واجتالها عما خلق فيها.

وقد بين الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله تعالى في كلام مهم له ما يتعلّق بإطلاقات «الفطرة»، ونقل كلامه بشيء من التصرف لأهميته، وامتيازِهِ في هذا الموضوع:

فقد بين رحمه الله تعالى: أن «الفطرة» يُرادُ بها: ما يعمُّ:

(١) الهداية الفطرية، والشعور الفطري.

(٢) والقضايا التي يسميها أهل النظر: «ضروريات وبدهيات».

(٣) والنظر العقلي العادي، ونعني به: ما يتيسر للأُميين ونحوهم ممن لم يعرف علم

الكلام ولا الفلسفة.

وسيكون الجواب عن الشبهة المذكورة بالحديث عن هذه الأنواع الثلاثة: «الهداية والشعور الفطري»، و«الضروريات والبدهيات»، و«النظر العقلي العادي»؛ كما قرّر ذلك الشيخ المعلمي رحمته الله:

### ❁ فالهداية والشعور الفطريان:

أ- يتضحان ويتضح علو درجتيهما بالنظر في أحوال البهائم، والطيور، والحشرات؛ كالنحل، والنمل.

نذكر من ذلك مثلاً واحداً: لو أنك أخذت فراخ حمام عقب خروجها من البيض، فاعتنت بحفظها وتغذيتها وتربيتها بعيدة عن جنسها، لو جدتها بعد أن تكبر ياتلف الذكر والأنثى منها؛ فلا يلبثان أن يادرا إلى تهيئة موضع مناسب لوضع البيض وحفظه وحضنه، فيختاران موضعاً صالحاً لذلك، ثم يتلمسان ما يمهدانه به من الحشيش ونحوه، ثم تضع الأنثى البيض، ثم يتناوبان حضنه، فإذا خرجت الفراخ، تناوبا حضنها وتغذيتها بما يصلح لها، فإذا كبرت وقويت على تناول الحب والماء بأنفسها، أخذاً يلجئانها إلى ذلك بالإعراض عن زقها، فإذا قويت على الطيران، هجراها وطرداها، كأنهما لا يعرفانها؛ فإذا تدبرت هذا الصنيع ونتائجه، وجدته صواباً كله.

ولعلك لو تتبعت أحوال الطير، لو جدت ما هو الطف من هذا وأدق، وكذلك من تتبعت أحوال النحل والنمل، وجد أكثر من هذا والطف.

فإن كان للحمام شعور بأن الائتلاف سبب البيض، وأن البيض يحتاج إلى ما ذكر، فتخرج منه فراخ، إلى غير ذلك، فهذا هو الشعور الفطري.

وإن لم يكن هناك شعور، وإنما هو انسياق إلى تلك الأفعال، مع الجهل بما يترتب عليها، فتلك هي الهداية الفطرية.

وعلى كل حال: فالإصابة في ذلك أكثر من إصابة الإنسان في كثير مما يستدل عليه بعقله.

ومن تدبر حال الإنسان، وجد له نصيباً من ذلك في شأن حفظ حياته، وبقاء نسله.

نعم؛ إنه اكتُفِيَ له في بعضِ الأمورِ بعقلِهِ، لكنَّ ذاكَ العقلَ العاديَّ، فأما العقلَ التعمُّقيَّ، فلم يُوكَلْ إليه في الضرورياتِ.

والذي نريدُ أن نصلَّ إليه - بعد ما تقدَّم في الجوابِ على هذه الشبهة - : أن نقولَ: إذا أحاطت العنايةُ الربانيَّةُ الطيرَ والبهائمَ والحشراتِ إلى تلكِ الدرَجَةِ، وأحاطت الإنسانَ أيضًا في حفظِ حياتِهِ، وبقاءِ نسلِهِ، وغيرِ ذلكَ، فما عسى أن يكونَ حالُها في حياةِ الإنسانِ فيما إنما خُلِقَ لأجلِهِ؟!

فإذا وجدنا للإنسانِ شيئاً من هذا القبيلِ في شأنِ وجودِ اللهِ تبارَكَ وتعالى، وعلُوِّهِ على خلقِهِ، وعلمِهِ وقدرتِهِ وغيرِ ذلكَ من صفاتِهِ، فمن الحقِّ على العقلِ: ألا يستهينَ بذلكَ، زاعماً أنه قضيةٌ وهميةٌ، كيف وقد شَهِدَ له العقلُ والشرعُ؟!

### ❁ وأما القضايا الضروريةُ والبديهيةُ:

فقد اتفقَ علماءُ المعقولِ: أنها رأسُ مالِ العقلِ، وأن النظرَ والاستدلالَ إنما يُرجَى منه حصولُ المقصودِ بنائه عليها، وإسناده إليها.

وأما إنكارُ بعضِ الناسِ أن يكونَ العقلُ من أسبابِ المعرفةِ أصلاً، محتجِّين بأن أحكامَهُ متناقضةٌ، وهذا منهم تعنُّتٌ ومكابرةٌ -: فإن العلومَ الثابتةَ ببديهةِ العقلِ ضروريةٌ، كالمحسوساتِ؛ مثلُ العِلْمِ بـ «أن الشيءَ أعظمُ من جزئه»، وأن جزأه أصغرُ من كَلِّه»، وكالعِلْمِ بالمستويينِ في الزمانِ إذا اتَّصَفَ أحدهما بالتناهي في الوجودِ، كان الآخرُ متناهيًا مثلهُ ضرورةً.

ولو أراد أحدٌ أن يشكَّكَ نفسه في مثلِ هذه الأحكامِ العقليةِ الضروريةِ الفطريةِ، لعجزَ عن ذلكِ.

فَمَنْ أَنْكَرَ حُكْمَ الفطرةِ على الإطلاقِ، وأن تكونَ من أسبابِ المعارفِ -: فهو بمنزلةِ مَنْ يُنكِرُونَ الحواسَّ، ويُعاملُ معاملتَهُمْ:

كأن يقالَ له: «بِمَ عَلِمْتَ أن الفطرةَ ليست من أسبابِ المعرفةِ؟»:

أ- فإن قال: «بالفطرة والضرورة العقلية»، نقض مذهبه.

ب- وإن قال: «بالحسّ الظاهر»، كذب؛ فإن الفطرة والعقل عَرْضُ (معنى) لا يُحسُّ بالحواسّ الظاهرة؛ وهو يُنكِرُ الحسَّ أصلاً.

ت- وإن قال: «بالسمع»، فهذا أكثرُ دلالةً على نقضِ مذهبه؛ فإن معرفة صحّةِ السمع لا تكون إلا للعقلاء الذين صحَّ منهم النظرُ العقليُّ.

فلم يبقَ لهم دليلٌ على زعمهم إلا المكابرة والعناد، وقد أجمع العلماء أنه لا مناظرة مع هؤلاء.

### ❁ وأما النظرُ بالعقلِ العاديِّ:

فقد اعتدَّتْ به الشرائعُ، وبنَّتْ عليه التكليفَ، ودعتْ إليه، وحضَّتْ عليه.

وعلماءُ المعقولِ مصرِّحون بأن الدليلَ العقليَّ كلما كان أقربَ مدركاً، وأسهلَ تناوُلاً، وأظهرَ عند العقلِ، كان أجدرَ بأن يُوثقَ به.

ولا ريبَ في قصورِ العقلِ العاديِّ في بعضِ المطالبِ، لكنَّ ذلك فيما ليس مطلوباً شرعاً. فأما المطلوبُ شرعاً: فإن الله تعالى أعدَّ العقولَ العاديَّةَ لإدراكِهِ، وأعدَّ لها ما يسدُّها فيه؛ من الفطرة، والآياتِ الظاهرة في الآفاقِ والأنفسِ، ثم أكملَ ذلك بالشرعِ، فإذا انقاد العقلُ العاديُّ للشرعِ، وامتلَّ هُداً، واستضاء بنوره، فقد أمنَ ما يُخشى من قصوره.

والذي يقعُ به التناقضُ في أحكامِ العقلِ هو الإخلالُ بأحدِ شروطِ صحّةِ النظرِ العقليِّ؛ وهي ثلاثةٌ:

❁ أوَّلُها: أن يكونَ الناظرُ كاملَ الآلةِ، بأن يعرفَ كيفيةَ ترتيبِ الأدلَّةِ بعضها على بعضِ.

❁ ثانيها: أن يكونَ النظرُ في دليلٍ لا في شبهةٍ؛ ومن ههنا أخطأ مَنْ لم يُوفِّقْ لإصابةِ الدليلِ؛ حيثُ كان نظره في شبهةٍ.

❁ ثالثها: أن يستوفيَ الدليلَ بشروطِهِ؛ فيقدِّمَ ما يجبُ تقديمه، ويؤخِّرَ ما يجبُ تأخيرهُ، ويعتبرَ ما يجبُ اعتباره، ويُلغِي ما يجبُ إلغاؤه؛ لأنه متى لم يستوفِ الدليلَ بشروطِهِ، بل تعلقَ بطرفِ الدليلِ، أخطأ الحُكْمَ، ولم يصلِ إلى المقصودِ.





كلماتٌ دلالية: الفطرة، حقيقةُ الفطرة، دلالةُ الفطرةِ على وجودِ الله.



المسألة (٣) - هل تشوُّهُ الأَجِنَّةُ يَقْدَحُ في كَمالِ ربوبيَّةِ الباري جَلَّ وعلا؟

## السؤال

هل ما يَقَعُ أحياناً من تشوُّهِ الجنين، أو بعضِ النباتات، أو الاختلالِ الكونيِّ، نقصُّ في ربوبيَّةِ الله وقدرته؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ التشوُّهاتُ الخَلْقِيَّةُ وَعَلاقَتُها بالحكمةِ الإلهيَّةِ.

## الجواب

### مضمون السؤال:

صاحبُ هذا السؤالِ يَرى أن التشوُّهاتِ الخَلْقِيَّةَ موضعُ تساؤلٍ وإشكالٍ عَقْدِيٍّ؛ حيثُ يَرى أن فيها منافاةً لكَمالِ الربوبيَّةِ، وأنها معارِضةٌ للحكمةِ الإلهيَّةِ، ويريدُ من ذلك الوصولَ إلى نفي وجودِ الله تعالى، أو نفي صفاتيهِ؛ كالعلم، والحكمة.

### مختصرُ الإجابة:

الابتلاءُ للعبادِ بالأمراضِ والتشوُّهاتِ الخَلْقِيَّةِ، لا يَقْدَحُ في كَمالِ ربوبيَّةِ الله تعالى، بل هو مَظْهَرٌ من مظاهرِ عِزِّ الربوبيَّةِ، ودُلُّ العبوديَّةِ.

ونحنُ نُؤمِنُ أن الله تعالى حَكِيمٌ عَلِيمٌ، ولدينا في مشاهدِ الكونِ - من الآياتِ والدلائلِ على الإحكامِ والإتقانِ - شيءٌ كثيرٌ جَدًّا؛ مثلُ ما نراهُ من معايِرَةٍ دقيقةٍ للكونِ، ومن مظاهرِها مثلاً: قوَّةُ الجاذبيَّةِ، والقوَّةُ النوويَّةُ الهائلةُ.

فما ظهَرَ لنا من مظاهرِ الحكمةِ والإحكامِ نستدلُّ به على ما خَفِيَتْ علينا حِكْمَتُهُ، فنقولُ فيما لم نتوصَّلْ لمعرفةِ حكمتهِ من أفعالِ الله تعالى وأحكامِهِ: إننا قد نصَّلْنا إلى معرفةِ الحكمةِ

في وقتٍ لاحقٍ، أو في ظرفٍ لاحقٍ، وإن لم نصل إليها، فنكل أمرها إلى بارئها، ونقول: لعَلَّ اللهُ تعالى في ذلك حكمةً، وإن لم تظهر لنا.

### الجواب التفصيلي:

إن الشبهة الواردة في السؤال قد أثارها قديماً الجهم بن صفوان «رأس فرقة الجهمية»؛ إذ «حكى عن الجهم أنه كان يخرج، فينظر الجذمي، ثم يقول: «أرحم الراحمين يفعل هذا؟!»؛ يريد أن يقول: «إنه يفعل لمحض المشيئة، ولو كان يفعل للحكمة والرحمة، لَمَا فعل هذا».

وهذا من جهل الجهم؛ حيث لم يعرف ما في الابتلاء من الحكمة والرحمة والمصلحة.

إن البلى والمصائب لها حكمٌ ومقاصدٌ متعددة، نبه إليها أهل العلم؛ فمنها:

- ١) معرفة عز الربوبية، وقهرها.
- ٢) ومعرفة ذل العبودية، وكسرها.
- ٣) والإنابة إلى الله تعالى، والإقبال عليه، والتضرع إليه، والدعاء له.
- ٤) وتمحيص الذنوب والخطايا.
- ٥) ورحمة أهل البلاء، ومساعدتهم على بلوهم.
- ٦) ومعرفة قدر نعمة العافية، والشكر عليها.
- ٧) وما في طيِّ البلى من الفوائد الخفية.
- ٨) والمصائب والبلى تمنع الأشر والبطر.

فرب العالمين: أحكم الحاكمين، والعالم بكل شيء، والغني عن كل شيء، والقادر على كل شيء، ومن هذا شأنه، لم تخرج أفعاله وأوامره قط عن الحكمة والرحمة والمصلحة.

وما يخفى على العباد من معاني حكمته في صنعه وإبداعه، وأمره وشرعه، فيكفهم فيه معرفته بالوجه العام أن تضمنته حكمة بالغة، وغاية حميدة، وإن لم يعرفوا تفاصيلها، وأن ذلك

مِنَ عِلْمِ الْغَيْبِ الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِهِ، فَيَكْفِيهِمْ فِي ذَلِكَ الْإِسْنَادُ إِلَى الْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ، الْعَامَّةِ الشَّامِلَةِ الَّتِي عَلِمُوا مَا خَفِيَ مِنْهَا مِمَّا ظَهَرَ لَهُمْ.

هذا؛ وَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَنَى أُمُورَ عِبَادِهِ عَلَى أَنْ عَرَفَهُمْ مَعَانِي جَلَائِلِ خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ، دُونَ دِقَائِقِهِمَا وَتَفَاصِيلِهِمَا؛ وَهَذَا مَطْرَدٌ فِي الْأَشْيَاءِ: أَصُولُهَا وَفُرُوعُهَا:

فَلَوْ عَجَزْنَا عَنْ إِدْرَاكِ الْحِكْمَةِ التَّفْصِيلِيَّةِ فِي بَعْضِ الْمَظَاهِرِ الْكُونِيَّةِ، فَإِنَّا نَتَمَسَّكُ بِمَا عَرَفْنَاهُ مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَحْمَتِهِ، وَلَا نُغْيِي مَا عَرَفْنَاهُ بِسَبَبِ دِقَائِقَ لَمْ نُدْرِكْ تَفَاصِيلَهَا؛ فَإِنَّ هَذَا مُخَالَفٌ لِلْمَنْهَجِ الْعِلْمِيِّ، فِي الْاعْتِمَادِ عَلَى الْاسْتِقْرَاءِ فِي تَحْصِيلِ الْمَعَارِفِ الصَّحِيحَةِ.

❁ **كَلِمَاتٌ دَلَالِيَّةٌ:** تَشْوُهُ الْجَنِينِ، التَّشْوُهَاتُ الْخَلْقِيَّةُ وَعَلَاقَتُهَا بِكَمَالِ اللَّهِ وَحِكْمَتِهِ.



## المسألة (٤) - كيف نجيبُ على سؤال: مَنْ خَلَقَ اللهُ؟

### السؤال

إن الإلحادَ الجديدَ يقدِّمُ عددًا من الأسئلة التي يجادلُ بها لنفي وجودِ الإله؛ من ذلك السؤال عن الله؛ مَنْ خَلَقَهُ؟ فما الجوابُ في هذه الحالة؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ وجودُ الله، والموقفُ من الإلحادِ الجديد.

### الجواب

#### مضمونُ السؤال:

صاحبُ هذا السؤالِ يريدُ معرفةَ الموقفِ من شبهةِ إلحاديةٍ يُرادُ بها نفي وجودِ الخالق؛ وهي: الاعتراضُ على وجودِهِ بالسؤالِ عن خالقه.

#### مختصرُ الإجابة:

هذا السؤالُ ليس جديدًا، بل هو قديمٌ، يوسوسُ به الشيطانُ بين فترةٍ وأخرى بلغةِ كلِّ عصر. والأجوبةُ عنه كثيرةٌ ومتداولةٌ، وإن كان يحسنُ في كلِّ عصرٍ أن تُصاغَ بما يناسبُ ذلك. إن إثباتَ وجودِ الله تعالى مبنيٌّ على قواعدَ عقليةٍ وفطريةٍ وحسيةٍ كثيرة.

ومنها: أشهرُ قاعدةٍ عقليةٍ ضروريةٍ؛ وهي: «أن كلَّ حادثٍ لا بدَّ له من محدثٍ»، وهي قاعدةٌ مركوزةٌ في الفِطْرِ والعقول؛ فمن المعلوم بالضرورة: أن الحادثَ بعد عدمه، لا بدَّ له من محدثٍ أحدثه وأوجدَه؛ وهذه قضيةٌ ضروريةٌ معلومةٌ بالفطرة، حتى للصبيان؛ فإن الصبيَّ لو ضربَهُ ضاربٌ، وهو غافلٌ لا يُبصرُهُ، لقال: «مَنْ ضربَني؟»، فلو قيل له: «لم يضربَكَ أحدٌ»، لم يقبلَ عقلُهُ أن تكونَ الضربةُ حدثتْ من غيرِ محدثٍ، بل يعلمُ أنه لا بدَّ للحادثِ من محدثٍ،

فإذا قيل: «فلانُ ضَرَبَكَ»، بكى؛ حتى يَضْرِبَ ضارِبُهُ، فكان في فطرته الإقرارُ بالصانع، والإقرارُ بالشرع الذي مَبْنَاهُ على العدل؛ وهذان رُكْنَا الدِّينِ: التوحيدُ، والعدلُ؛ وهما فطريَّان.

فالقولُ بأن جنسَ المحدثاتِ لا محدثَ لها يُنافي هذه القاعدةَ العقليةَ الفطريةَ الضروريةَ. والاعتراضُ بالسؤالِ عَمَّنْ خلقَ الله: مبنيٌّ على تصوُّرِ لوجودِ الله من جنسِ وجودِ المحدثاتِ، أي: أنه مسبوقٌ بالعدمِ، وهذا التصوُّرُ فاسدٌ، بل نحنُ نقولُ: إن الله تعالى لا أوَّلَ له، ولا خالقَ له، بل هو الخالقُ للعالمِ، ويمتنعُ أن يكونَ له خالقٌ؛ لامتناعِ التسلسلِ في العِلَلِ الفاعلةِ، وليس هو حادثًا، ولا مخلوقًا؛ حتى يُسألَ عن محدثِهِ، أو خالقِهِ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

يُمْكِنُ إِزَالَةُ الْإِشْكَالِ الْوَارِدِ فِي السُّؤَالِ مِنْ خِلَالِ النَّقَاطِ التَّالِيَةِ:

❁ **أَوَّلًا:** إذا كُنَّا نقولُ: إن الله قد خلقَ الكونَ، فقد يَطْرَأُ أَنْ نَسْأَلَ: مَنْ خلقَ الله؟ وَمَنْ خلقَ خالقَ الله؟ وهكذا إلى ما لا نهايةً:

والطريقةُ الوحيدةُ عند الملاحظة للخروجِ من رجوعٍ لا نهائيٍّ: هي إنكارُ وجودِ الله. هذا السؤالُ بالتحديدِ يَظْهَرُ أَنَّ السَّائِلَ لَدَيْهِ إلهٌ مخلوقٌ في عقلِهِ، ومما يثيرُ الدهشةَ: أن يسمِّي أحدهم - وهو رائدُ الإلحادِ الجديدِ (ريتشارد دوكينز) - كتابَهُ «وَهُمَ الْإِلَهَ»؛ فالعنوانُ المُفيدُ أكثرُ قد يكونُ: «وَهُمَ الْإِلَهَ الْمَخْلُوقِ»:

يقولُ (جون لينكس) في مناقشته لـ (دوكينز)، بعد اقتراحِهِ هذا العنوانَ: «وقد يُخْتَزَلُ الكتابُ إلى كتيبٍ، لكنَّ المبيعاتِ قد تُعاني قليلاً».

❁ **ثانيًا:** قولُ الملاحظة: «إذا كان لكلِّ موجودٍ مُوجِدٌ، ولكلِّ مخلوقٍ خالقٌ، فَمَنْ خلقَ اللهُ؟»: فالجوابُ من وجهين:

❁ **الوجهُ الأوَّلُ:** أن إيرادَ هذا السؤالِ خطأٌ بيِّنٌ؛ ذلك أن قدرةَ الله جلَّ جلالُهُ تتعلَّقُ بالممكناتِ لا المستحيلاتِ، وأن يخلقَ اللهُ إلهًا من المستحيلاتِ بلا شكٍّ؛ فلا تتعلَّقُ به القدرةُ؛ ذلك أن هذا الإلهَ الذي سيخلقه اللهُ سبحانه سيكونُ مخلوقًا، وإذا كان مخلوقًا، فبالضرورةِ لن يكونَ خالقًا؛ وبالتالي لا يصلحُ أن يكونَ إلهًا.

❁ الوجه الثاني: أننا لو قلنا بصحة السؤال، لأفضى ذلك إلى التسلسل في العِلل؛ وهو محالٌ عقلاً.

وبيانه: أننا إذا أجبنا على سؤال: مَنْ خلقَ اللهُ؟ بالقول: «إنه خالقٌ آخَرُ»، فسوف يردُّ نفس السؤال على الخالقِ الآخَرِ، فيقال: مَنْ خلقَ الخالقَ الآخَرَ؟ وهكذا دَوَالِيكَ إلى ما لا نهاية، وفي المحصلة سنكون قد ارتكبنا محالين عقليين: الأوَّل: نفْي الخالق، والثاني: القول بتسلسلِ عِللٍ لا نهاية لها.

فالله سبحانه وتعالى كان قبل الكون، وهو مستقلُّ عنه؛ فالكونُ ليس انبعاثاً عن الله، بل خلقه اللهُ بعد العدم، وليس الكونُ موجوداً من نفسه.

❁ ثالثاً: من تناقضِ الملاحدة: أن المادةَ غيرَ العاقلةِ الخالدةَ مقبولةٌ على نحوٍ كاملٍ، لكن ليست ذاتُ اللهُ خالدةٌ حسبَ زعمهم.

فالحقيقة: أن سؤال الملاحدة: «مَنْ خلقَ اللهُ؟»، نُجيبُ عنه بسؤالٍ آخَرَ، وهو: هل هناك أيُّ شيءٍ أزليٍّ؟ فالسؤالُ عَمَّن خلقَ الصانع، يُظهرُ أنه قد يكون لدى السائل صعوبةً مفهوميةً مع تخيلٍ وجودٍ شيءٍ أزليٍّ غيرِ مخلوقٍ، لكن إن كانت هذه الحال، فهو مذنبٌ بعدم اتِّساقٍ إضافيٍّ خطيرٍ، قد يعتقدُ أحدهم بأن نظرتَهُ للعالمِ قد أجبرتهُ على الاعتقاد - بالاشتراكِ مع قدماء اليونان - في أن المادةَ والطاقةَ وقوانينَ الطبيعةِ كانت دائماً هناك، فهي أزليَّةٌ أبديةٌ، فإذا كانت هذه الحال، فهو يعتقدُ بخلودِ شيءٍ مَّا، وهو كُلُّ شيءٍ في الكونِ من حولنا!

وكذلك الشيوعيون الماديون يرون أن المادةَ غيرَ العاقلةِ الخالدةَ مقبولةٌ على نحوٍ كاملٍ، لكن ليست ذاتُ اللهُ خالدةٌ؛ فالعقلُ لم يكن إلى جانبهم، وليس إلى جانب الإلحاد الجديد كذلك.

تأمل تناقض الملاحدة بسؤالهم هذين السؤالين: هل الطاقةُ خالدةٌ، لا بدايةً ولا نهايةً لها؟ نعم، لكن هل ذاتُ اللهُ جلَّ جلاله المنزهة عن صفاتِ النقص، لا أوَّلَ لها، ولا نهايةً لها؟ لا.

أين العقلُ في هذا؟

❁ رابعاً: الإيمان، والعلم، والفلسفة، وسؤال: من خلق الله؟:

التقاليد العبرية القديمة الموروثة من قبل المسيحية والإسلام مختلفة جداً، وكما نعلم: فإنها قبل قرون من الفلاسفة اليونانيين، وهي تدرس أن المادة ليست خالدة، الكون له بداية، وهناك فقط إله خالد واحد، هو خالق كل شيء.

ولكن كما قال بعض الفلاسفة: «القليل من الفلسفة يُبعد عن الله، لكن الكثير منها يُرُدُّ إلى الله»، وقد اخترنا بعض مقولات لعظماء من الفلاسفة الذين نصوا على وجود الله سبحانه، والإيمان به:

❁ يقول أفلاطون: «إن العالم آية في الجمال والنظام، ولا يمكن أن يكون هذا نتيجة عِلَلٍ اتِّفَاقِيَّةٍ، بل هو صنْعُ عاقلٍ، توخى الخير، ورتب كل شيء عن قصدٍ وحكمة».

❁ ويقول ديكارت: «إنني مع شعوري بنقص في ذاتي، أحس في الوقت نفسه بوجود ذات كاملة، وأراني مضطراً إلى اعتقادي؛ لأن الشعور قد غرسته في ذاتي تلك الذات الكاملة المتحلية بجميع صفات الكمال؛ وهي ذات الله».

❁ ويقول ديكارت أيضاً: «أنا موجود؛ فمن أوجدني؟ ومن خلقتني؟ إنني لم أخلق نفسي؛ فلا بد لي من خالق، وهذا الخالق لا بد أن يكون واجب الوجود، وغير مفتقر إلى من يوجده، أو يحفظ له وجوده، ولا بد أن يكون متصفاً بكل صفات الجمال، وهذا الخالق هو الله باري كل شيء».

❁ ويقول أناكساغورس، أحد فلاسفة اليونان الأوائل: «من المستحيل على قوة عمياء أن تُبدع هذا الجمال وهذا النظام، اللذين يتجليان في هذا العالم؛ لأن القوة العمياء لا تنتج إلا الفوضى؛ فالذي يحرك المادة هو عقل رشيد، بصير حكيم».

❁ ويقول باسكال: «إن إدراكنا لوجود الله، هو من الإدراكات الأولية، التي لا تحتاج إلى جدل البراهين العقلية؛ فإنه كان يمكن ألا أكون، لو كانت أمي ماتت قبل أن أولد حياً؛ فلست إذن كائناً واجب الوجود، ولست دائماً ولا نهائياً؛ فلا بد من كائن واجب الوجود، دائم لا نهائي، يعتمد عليه وجودي، وهو الله الذي ندرِك وجوده إدراكاً أولياً، بدون أن نتورط في جدل البراهين العقلية، ولكن على الذين لم يُقدِّر لهم هذا الإيمان القلبي أن يسعوا للوصول إليه بعقولهم...».



وبهذه الثلثة من أقوال هؤلاء الفلاسفة، وبما سبق من أدلة عقلية جليّة، يتبيّن أن الإيمان بوجود الخالق قضية ضرورية بديهية، مركوزة في النفس والعقل، لا يخالطها ريب ولا شك، ولا تحتاج لبرهان إلا لمن فسدت فطرته.

❖ كلمات دلالية: وجود الله، الإلحاد الجديد.



**المسألة (٥) - هل استعمال لفظ «نَحْنُ» مقصودًا به الله سبحانه وتعالى، دليلٌ على تعدد الآلهة، وإثبات عقيدة التثليث؟**

## السؤال

إن الإسلام يدعو إلى التثليث وتعدد الآلهة؛ بدليل أن القرآن الكريم استعمل لفظ «نَحْنُ»، و«إِنَّا»، حينما تكلم عن الله تعالى.

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ استعمال لفظ «نَحْنُ»، و«إِنَّا» مرادًا به الله تعالى.

## الجواب

### مضمون السؤال:

صاحبُ هذا السؤال يريد أن يحتجَّ بالقرآن الكريم - الذي هو كتابُ الله تعالى الذي يأتي به المسلمون في أمر دينهم - على إثبات عقيدة التثليث؛ فيزعمُ أن الآيات الواردة في القرآن التي تتحدث عن الله تعالى بضمائر الجمع؛ مثل: «إِنَّا»، و«نَحْنُ»، تدلُّ على تعدد الآلهة، وإثبات عقيدة التثليث.

### مختصر الإجابة:

إن الاستدلال على عقيدة التثليث الباطلة بقوله تعالى: «إِنَّا»، و«نَحْنُ» استدلالٌ باطل، وهو يقوم على دعوى حصر استعمال هذا اللفظ في اللغة على الشركاء المتعددين، وينقض تلك الدعوى: أننا نجد العرب وغيرهم يستعملون هذه الضمائر في التعظيم والتفخيم، فيتحدث المطاع العظيم بذلك، ولا يكون إلا واحدًا.

ولما دلت الأدلة العقلية والنقلية على صحة التوحيد، كان حمل اللفظ على معنى التعظيم والتفخيم هو المتحتم، دون حمله على إثبات الشرك والتثليث.

## الجواب التفصيلي:

إن عقيدة التثليث عقيدة وثنية باطلة؛ فقد تعددت المصادر الوثنية التي اقتبست النصرانية منها عقيدة التثليث، وتشابهت الأمم الوثنية القديمة والنصرانية في مفهوم التثليث، وهي عقيدة ليس عليها دليل نقلني صحيح، ولا عقلي مقنع.

وقد بدأ الشرك والضلال وبدور التحريف والتبديل في النصرانية على يد بولس اليهودي، الذي يعدّ المؤسس الحقيقي للنصرانية، ثم افتقرت الفرق النصرانية المثلثة في عقيدتهم في الله، ووقعوا في الاختلاف والاضطراب والتناقض، وكفر بعضهم بعضاً، مع أن الأدلة النقلية من أسفارهم تدلّ على فساد عقيدتهم.

أما النصوص التي يستشهدون بها على صحة عقيدتهم - سواء من القرآن الكريم الذي لا يؤمنون به، أو من كتبهم - فشاهدة عليهم، وليست شاهدة لهم.

وكان مما احتج به نصارى نجران على النبي ﷺ هذه الحجّة الواردة في السؤال؛ فاحتجوا بقوله تعالى: «إِنَّا»، و«نَحْنُ»، فقالوا: «وهذا يدلّ على أنهم ثلاثة».

والردّ عليهم كما يأتي:

❁ **أولاً:** أن هذا الاستدلال من الاستدلال بالمتشابه الذي أتبعوه؛ ابتغاء الفتنة، وابتغاء تأويله، وتركوا المحكم المبين؛ فإن الله في جميع كتبه الإلهية قد بين أنه إله واحد، وأنه لا شريك له، ولا مثل له.

وفي وفد نجران الذين احتجوا بهذه الآية نزل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

❁ **ثانياً:** قوله: «إِنَّا»، و«نَحْنُ»، لفظ يقع في جميع اللغات على أكثر من معنى؛ فيقع على من كان له شركاء وأمثال، ويقع على الواحد المطاع العظيم الذي له أعوان يطيعونه، وإن لم يكونوا شركاء ولا نظراء.

وهذا الاستعمال وارد في كلام الناس؛ فالواحد من الملوك يقول: «إِنَّا»، و«نَحْنُ»، ولا يريد أنهم ثلاثة ملوك؛ فمالك الملك رب العالمين، رب كل شيء ومليكه، هو أحق بأن

يقول: «إِنَّا»، و«نَحْنُ»، مع أنه ليس له شريك، ولا مثيل، بل له جنودُ السمواتِ والأرضِ.  
واللهُ تعالى خلقَ كلَّ ما سواه؛ فيمتنعُ أن يكونَ له شريكٌ أو مثيلٌ، والملائكةُ وسائرُ  
العالمين جنودُهُ تعالى؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]، وقال تعالى:  
﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [الفتح: ٧].

فالدليلُ النقلِيُّ والدليلُ العقليُّ على نفيِ الشركِ، يَدُلُّ على استحالةِ أن يكونَ المرادُ  
بذلك إثباتَ التثليثِ أو تعدُّدِ الآلهةِ.

❖ كلماتٌ دلاليةٌ: التثليث، تعدُّدُ الآلهة، عقيدةُ النصارى.



## ٢- توحيد الألوهية

المسألة (٦) - وجود الله يعارض الحرية.

## السؤال

كيف يكون الإيمان بالله حريةً، مع أن هذا الإيمان له لوازم ومقتضيات يجب الالتزام بها من الطاعة والالتزام بالأمر والنهي؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* الإنسان لا يكون حُرًّا إلا إذا أنكر وجود الله؛ فإنه ما دام يُثبت وجود الله، فلا بُدَّ من اتباع أوامره، واجتناب نواهيه.

## الجواب

## مضمون السؤال:

افتراض التعارض بين الحرية وبين وجود الله يجب طاعته.

## مختصر الإجابة:

الحقيقة ينبغي أن تُقبل، بغض النظر عن موافقة رغبة الإنسان أو عدمها، فإذا ثبت وجود الله تعالى، لم تصلح معارضته لمخالفته ما يرغب فيه الإنسان.

ثم إن طبيعة الحياة تفترض وجود قيود؛ فالإنسان له حدود بسبب محدودية قوته أو ملكه، وكذلك القيود القانونية والاجتماعية وغيرها، والعبودية لله تعالى هي أسمى من تلك بما لا يُقارن.

فالعبودية لله تعالى هي الحرّية الحقيقية، وغير ذلك ذلٌّ ورقٌّ للشيطان.

فالإنسان بطبيعته وفطرته السّويّة يسعى إلى تحصيل الحرّية؛ وهذا أمرٌ متفقٌ عليه عند العقلاء، والحقُّ أن الله تعالى فطر الخلق على تحصيل حرّيتهم وكسبها من خلال تحقيق عباديّتهم له سبحانه وتعالى.

لكنّ الذين يزعمون أن حرّيتهم تتمثّل في الانحلال من العبوديّة لله والإيمان به، والتمرد على أوامره، والوقوع في مناهيه -: واقعون في عبوديّة الشيطان؛ أتباعاً لأهوائهم وشهواتهم؛ فتقيّد الإنسان بمفهوم، هو أمرٌ لازم، فحتى «مفهوم الحرّية» أصبح منظومةً من الأفكار يتقيّد بها كثيرٌ من الناس، وهم لها أرقّاء، وصدق فيهم قول القائل:

هَرَبُوا مِنَ الرَّقِّ الَّذِي خُلِقُوا لَهُ      فَبُلُوا بِرِقِّ النَّفْسِ وَالشَّيْطَانِ

### الجواب التفصيلي:

لا شكّ أن الحرّية من المطالب العزيزة للإنسان، لكنّ الإشكال إنما يقع في مفهوم هذه الحرّية؛ فقد وقع الخلط في مفهوم هذا المصطلح عند كثيرٍ من الناس. والمشكلة الأكبر حين تُعارض بها حقائق ثابتة؛ فتضرب الحقائق بعضها ببعض، ولا يفهم بعضها في ضوء بعض.

ويمكن أن نشير في ذلك إلى ما يلي:

(١) الحقيقة تثبت بالأدلة، ولا يمكن معارضتها بمخالفاتها بعض الرغبات الإنسانية:

كما أن طلوع الشمس في النهار حقيقة، ولو كان هذا لا يناسب بعض الناس.

فالله تعالى ثبت وجوده بالأدلة القطعيّة المتنوّعة؛ وعلى ذلك فينبغي فهم الحرّية وإنزالها منزلتها بما لا يخالف هذه الحقيقة؛ فإن الحقائق لا تتعارض.

(٢) هناك قيود لا ينفك عنها الإنسان اضطراراً أو اختياراً:

فالإنسان له حدودٌ بسبب محدوديّة قوّته أو ملكه؛ فهو لا يمكن أن يطير بمجرد يديه، أو يعيش بغير أكلٍ وشرب.

وكذلك هناك القيود القانونية والاجتماعية وغيرها، والتي لا تستقيم حياة الإنسان إلا بها، ومهما كانت هناك من قوانين خاطئة؛ فهناك قوانين ضرورية تحفظ حياة الناس وأموالهم.

والعبودية لله تعالى هي أسمى من تلك بما لا يقارن.

(٣) تصور بعضهم: أن الحرية هي عدم التقيد بأي قيد، سواء كان شرعاً أو عقلاً، أو عرفاً أو فطرة:

وهو مفهوم ناقص، ويؤدي إلى أن يصير الناس أشبه بالبهائم - مع أن الحيوانات أيضاً قد تقيّد حريتها بنفسها طلباً لمصالحها - فلا بد من قيود، والشأن هو في نوع القيد، وسبب الالتزام به.

(٤) كثير من دعوات الحرية قائمة على التعامل مع الإنسان على أنه مجرد كائن أرضي بحث:

فلا يرتفع بمشاعره وعواطفه عن عالم الأرض، وقد أغفلت هذه الدعوات البعد الروحي والديني الذي فطر عليه كل البشر، غير معطية للحياة الأخرى أي اعتبار في تقرير المصالح والمفاسد، وإنما تسعى في تحقيق ما تراهُ يحقق سعادة دنيوية محضة.

(٥) الله تعالى هو الذي خلق الإنسان، فأوجدَهُ وأمدَّهُ بالقوى والأسباب، وأنعم عليه بالنعمة الظاهرة والباطنة:

فأمّر الله تعالى لخلقه بأوامر يطبقونها، ولهم فيها مصالح أيضاً، ولهم فوق ذلك أجر في الدنيا والآخرة -: كل ذلك مما لا يمكن أن يقال: «إنه يناقض الحرية».

(٦) تقيّد الإنسان بمفهوم، هو أمر لازم، وحتى مفهوم الحرية أصبح منظومة من الأفكار يتقيّد بها كثير من الناس:

والعبودية لله تبارك وتعالى هي الحرية الحقيقية:

فإذا قال رجل: «أنا حر»، وأراد أنه حر من رِق الخلق، فنعم؛ هو حر من رِق الخلق.

وأما إن أراد أنه حُرٌّ مِنْ تَبَعَاتِ الْعِبُودِيَّةِ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وأنه بِإِنْكَارِهِ لَوْجُودِ اللَّهِ، وعدم الإيمان به، فقد ذاق طعمَ الْحَرِّيَّةِ - فهذا لم يَعْرِفْ معنى الْحَرِّيَّةِ؛ لأنَّ الْعِبُودِيَّةَ لغيرِ اللَّهِ هي الرُّقُّ، أما عبودية المرءِ لربِّه عزَّ وجلَّ فهي الْحَرِّيَّةُ؛ فإنه إن لم يَدَلَّ لِلَّهِ، ذَلَّ لغيرِ اللَّهِ، فيكون هنا خادعًا لنفسه إذا قال: «إنه حُرٌّ»، يعني: أنه متجرِّدٌ مِنْ طاعةِ اللَّهِ، ولن يقومَ بها.

والإنسانُ مفطورٌ بطبعه على العبادة؛ لأنه ناقصٌ مفتقرٌ بالذات؛ فما من إنسانٍ إلا وهو عبدٌ: إما أن يكونَ عبدًا لهواه، وإما أن يكونَ عبدًا لمولاه؛ فترى أن هؤلاء الذين يُريدون أن يكونَ الناسُ في فَوْضَى، مُدَّعِين أن هذه هي الْحَرِّيَّةُ، قد ابتُلُوا بالرقِّ؛ لأنَّ الشيطانَ استرَقَّ قَهِمَ، وجعلهم عبيدًا له.

وفي الحديثِ عن النبي ﷺ عن ربِّ العزَّة: «إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُفَاءَ كُلِّهِمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ، فَاجْتَالَتْهُمُ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّتْ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا»؛ رواه مسلم (٢٨٦٥).

وقد لخصَ رُبْعِيُّ بْنُ عَامِرٍ دعوةَ الإسلامِ في كلماتٍ قليلة؛ حيثُ قال: «إِنَّ اللَّهَ ابْتَعَثَنَا؛ لِنُخْرِجَ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادَةِ الْعِبَادِ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ، وَمِنْ ضَيْقِ الدُّنْيَا إِلَى سَعَتِهَا، وَمِنْ جَوْرِ الْأَدْيَانِ إِلَى عَدْلِ الْإِسْلَامِ»؛ ينظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (٩ / ٦٢٢).

فدعوةُ الإسلامِ تمثلُ إنقاذًا للإنسانِ مِنَ الْوَقُوعِ تَحْتَ وَطْأَةِ الشَّرِكِ، وذُلِّ الْعِبُودِيَّةِ لغيرِ اللَّهِ، وتخليصًا له مِنْ قَهْرِ الْأَرْبَابِ، وَرَبْقَةِ الْأَهْوَاءِ وَالشَّهَوَاتِ وَالغَرَائِزِ، وتكريمًا له بِأَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَحْدَهُ، وهنا يكمنُ كمالُ المخلوقِ وكرامته وعزُّه.

وعليه: فما دُئِمَتْ مُؤْمِنًا بِوَجُودِ رَبِّ خَالِقِ مَالِكٍ مَدْبِرٍ لِهَذَا الْكَوْنِ الْعَظِيمِ، له الكمالُ المطلقُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، وهو وحده سبحانه المستحقُّ للعبادة، وأنتَ واقفٌ بين يديه في يومٍ آتٍ لا محالة - : فالأولى لك أن تلتزمَ ما أَمَرَ به، ونَهَى عنه، وأن تختارَ الدخولَ في كَنَفِهِ وَسُلْطَانِهِ، لا أن تتمردَ عليه بُغْيَةً اتَّبَعَ الْهَوَى وَنَزَغَاتِ الشَّيْطَانِ.

### خاتمة الجواب - توصية:

قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا إِيَّايَ الرَّحْمَنَ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣].



إن كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله، وكلّما ازداد العبدُ تحقيقًا للعبودية، ازداد كماله، وعلتْ درجته.

❁ **كلمات دلالية:** الحرّية الباطلة، الحرّية والعبودية، إنكار وجود الله والحرّية.



المسألة (٧) - لماذا يُمنع من دعاء الأولياء في قبورهم، بغير قصد العبادة؟

## السؤال

لماذا يُمنع من دعاء الأولياء في قبورهم، بغير قصد العبادة، بل لمجرد قصد شفاعتهم، أو أن يدعوا الله لنا؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* الاستغاثة بالأولياء في قبورهم، ليست شركًا، مع عدم اعتقاد استقلالهم بالتأثير.

## الجواب

### مضمون السؤال:

إن السائل لا يرى مانعًا شرعيًا من دعاء الأولياء في قبورهم، بغير قصد العبادة، وحقائق ما يريدُه: هو أن التكفير في مسألة الاستغاثة بالأنبياء والأولياء في قبورهم، إنما يكون محصورًا بالإتيان بأقصى غاية الخضوع قلبًا؛ باعتقاد ربوبيّة المخضوع له، واستقلاله بالخلق والتأثير، أو قالبًا مع ذلك الاعتقاد؛ بالسجود مثلًا؛ فإن انتفى ذلك الاعتقاد، لم يكن ما أتى به من الخضوع الظاهري من العبادة، وليس شركًا في كثير ولا قليل؛ بحسب ما يزعم السائل، بل ربما أجازوا ذلك مهما كان المأثري به، ولو كان سجدًا.

### مختصر الإجابة:

إن مناط الشرك أو الكفر للمستغيث بغير الله تعالى، ليس اعتقاده ربوبيّة المستغاث به، واستقلاله بالتأثير، بل هذا الاعتقاد كفر مستقل، ولو انحصر التكفير به، كما كان لذكر الفقهاء للمكفرات القولية والعملية معني، بل مناط الكفر والشرك هنا: عبادتهم غير الله تعالى.

ثم إنه قول مناقض للقرآن الكريم؛ لأن القرآن الكريم دل على كفر أقوام عبدوا غير الله تعالى، مع عدم اعتقادهم ذلك الاعتقاد (الاستقلال بالتأثير) فيمن يعبدونه.

وعلى التسليم الجدليّ بأن اعتقاد الربويّة هو مناط التكفير في المسألة؛ فإننا لا نسلم لصاحب السؤال دَعْوَاهُ بأن القبورية - الذين غيرَ المناطِ الشرعيّ في المسألة من أجل الدفاع عنهم، وتبرئتهم من الكفر - لا نسلم له أنهم لا يعتقدون فيمن يستغيثون به التصرف في الكون، بل يعتقدون ذلك، وغيره من معاني الربويّة.

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة تقال في الدفاع عن اعتقاد القبورية المستغيثين بغير الله تعالى، وتجويز ما هم عليه.

والجواب عن ذلك من أوجه:

❁ **الوجه الأوّل:** أن هذا مخالف لما جاء في نصوص كثيرة؛ من أن المشركين السابقين كانوا مُقِرِّين بوحدانية الله تعالى في الخلق، وأن له مُلْكَ السموات والأرض، وأنه مدبّر الأمر وحده، وأن الأصنام التي كانوا يعبدونها، لم تكن عندهم سوى شُفَعَاءَ يَشْفَعُونَ لَهُمْ عند الله، ولم يكن لها عندهم من المُلكِ والتدبير شيء.

وقد تنوّعت الدلالات في كتاب الله في تقرير هذا المعنى؛ ومن ذلك:

(١) الإخبار عن جواب المشركين الصريح حين يُسألون عن خالق السموات والأرض، ومدبّر الأمر، ومالك السمع والأبصار: بأنه الله تعالى وحده؛ مما يدل على أن اعتقادهم قائم على إفراد الله تعالى بهذه المعاني، ومع ذلك سمى الله تعالى ما يصرفونه للأصنام والأوثان: عبادةً منهم لها.

ومن أدلة ذلك: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٨٤ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ٨٥ ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ ٨٦ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ ٨٧ ﴿قُلْ مَنْ مِنْ يَدَيْهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ

كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ [المؤمنون: ٨٤ - ٨٩].

وقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴿٨٦﴾ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٨٧﴾ وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لِيَقُولَنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [العنكبوت: ٦١ - ٦٣].

والآيات في هذا المعنى كثيرة، وهي دالة على إقرار المشركين بتفرد الله تعالى بالخلق والمملك والتدبير، وأنهم لم يكونوا يعتقدون استقلال أصنامهم في التأثير، ومع ذلك سمّاهم الله تعالى: مشركين.

(٢) الإخبار بتصريح المشركين أن عبادتهم لما اتخذوه من دون الله أولياء، إنما هو لطلب القربى والزلفى عند الله تعالى، وأنهم شفعاؤ لهم عند الله، وأنهم وسائط لهم في قضاء حوائجهم؛ مما يدل على أن عبادتهم لها لم يصاحبها اعتقاد استقلال بالتأثير والتدبير في تلك المعبودات.

ومن أدلة ذلك: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتَتَّبِعُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّ نَصْرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً بَلْ صَلَّوْا عَنْهُمْ وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٨].

فأى فرق بين المشركين المتقدمين الذين حكى الله عنهم ذلك، وبين من وقع في الشرك من أهل زماننا؟! فأولئك ما أثبتوا لهم الضر والنفع استقلالاً، بل أثبتوه لهم بالتبع، ومع كل ذلك سمّاهم الله: مشركين، والواقعون في الشرك من أهل زماننا يقولون: نحن نعلم أنهم لا يملكون ذلك لنا استقلالاً، بل تبعاً.

فإن قلت: «إن أولئك ما شهدوا بالمحمد بالرسالة، وإن شهدوا لله بالوحدانية، وأما أهل زماننا، فهم يشهدون للرسول بالرسالة، كما شهدوا لله بالوحدانية؟»

فالجواب: أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، مُخْلِصًا مِنْ قَلْبِهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ»؛ رواه أحمد (٢٢٤٨٤)، وابنُ حَبَّانَ (٨١٢)، والطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٦٣)، وأهلُ زماننا مِنَ الْوَاقِعِينَ فِي الشَّرْكِ، وَإِنْ قَالُوا: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، لَمْ يُخْلِصُوا فِيهَا؛ لِأَنَّ الْإِخْلَاصَ فِيهَا هُوَ أَنْ تَعْتَدَ أَنَّهُ لَا يَجْلِبُ الْخَيْرَ، وَلَا يَكْشِفُ الضَّرَّ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ.

وَمِنْ تَصْدِيقِ الرَّسُولِ ﷺ: الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا آتَى بِهِ؛ فَلَا يُسْأَلُ الْمَيِّتُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ.

ولهذا لما نُبِّهَ مَنْ نُبِّهَ مِمَّنْ يَسْتَعِيثُونَ بِالصَّالِحِينَ بَعْدَ مَوْتِهِمْ عَلَى ذَلِكَ - تَنَبَّهُوا، وَعَلِمُوا أَنَّ مَا كَانُوا عَلَيْهِ لَيْسَ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، بَلْ هُوَ مُشَابِهَةٌ لِعِبَادِ الْأَصْنَامِ؛ كَمَا يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي كِتَابِ «الْإِسْتِغَاثَةِ» (ص ٢٤٨).

٣) الْإِخْبَارُ عَنِ الْجَوْءِ الْمَشْرِكِينَ فِي الدَّعَاءِ حَالَ الضَّرَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ، وَنَبِّهِمْ كُلَّ مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ تَفَرُّدِ اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ بِالنَّفْعِ وَالضَّرِّ، وَأَنَّ تِلْكَ الْأَلْهَةَ الَّتِي كَانُوا يَدْعُونَ وَيَعْبُدُونَ مَا كَانَتْ إِلَّا وَسَائِطَ وَشَفَعَاءَ جَعَلُوهَا وَسِيلَةً لِحَصُولِ مَطْلُوبِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ.

والأدلة على ذلك كثيرة:

منها: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَكُمْ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَجَبْنَا مِنْ هَدْيِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [يونس: ٢٢].

ومنها: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهُهُ فَلَمَّا فَجَدْتُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا ﴿٦٧﴾ أَفَأَمْسَتْ أَنْ يَحْصِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلًا ﴿٦٨﴾ أَمْ أَمْسَتْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِنَ الرِّيحِ فَيُغَرِّقَكُمْ بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا﴾ [الإسراء: ٦٧-٦٩].

وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكبُوا فِي الْفَلَكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا عَشِيَهِمْ مَوْجٌ كَالظَّلِيلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ [لقمان: ٣٢].

❁ **الوجه الثاني:** أن القول بأن من أط (علّة) الشرك أو التكفير في مسألة الاستغاثة، هو اعتقاد الربوبية في المستغاث به، يلزم عليه لوازم فاسدة كثيرة؛ فمن تلك اللوازم:

❁ **أولاً:** أن يكون قوم موسى لما اتخذوا العجل، وقالوا: ﴿هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى﴾ [طه: ٨٨]: أنهم كانوا يعتقدون أن هذا العجل خالق، رازق، مستقل بالتدبير، وكذلك لما طلبوا إليها - كما قص الله تعالى عنهم بقوله: ﴿وَجَوَّزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَا مَوْسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨] - أنهم كانوا يريدون من يعتقدون فيه الخلق والتدبير غير الله تعالى، وقد حاجهم الله تعالى بما يعلمونه يقيناً من حال العجل، وأنه لا يملك لهم ضرراً ولا نفعاً، ولا غير ذلك من معاني الربوبية؛ فقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩].

❁ **ثانياً:** أن ذلك يقتضي ألا يكون هناك أقوال ولا أعمال شركية مكفرة، ولا يحكم على أحد بشرك إن اقترفه؛ ما لم يظهر ما يضمنه من اعتقاد استقلال الخلق والتدبير فيمن يصرف إليه أقواله وأعماله، التي هي من أعمال المشركين وأقوالهم؛ فدعاء غير الله تعالى، والسجود له، والركوع له، والذبح والنذر له، على هذا - ليس من الشرك في شيء، ولا يكفر فاعلها.

وهذا اللازم يخالف إجماع المسلمين على وقوع الردة بدون هذا الاعتقاد، ومنها إجماع الصحابة على قتال المرتدين، ولم تكن ردتهم باعتقاد رب آخر.

وكذلك: فإن هذا اللازم يخالف ما في مدونات جميع المذاهب الفقهية؛ من ذكر التكفير بهذه الأفعال بدون اشتراط الاعتقاد؛ وهذا كثير في كتبهم، ولا بأس من ذكر شيء من نصوصهم:

❖ قال إمام الحرمين الجويني في «نهاية المطالب» (١٧/١٦٢): «الأفعال إذا دلت على الكفر، كانت كالأقوال؛ وذلك إذا رأينا من كنا نعرفه مسلمًا في بيت الأصنام، وهو يتواضع لها تواضع العبادة، فهذه عبادة كفر، وقد يجري الأصوليون الأفعال المتضمنة استهانة عظيمة مُجرى عبادة الأصنام؛ كطرح المصحف في الأماكن القذرة، وما في معناه، والقول في ذلك بطول؛ وهو من صناعة الأصول».

❖ وقال الغزالي في «الوسيط» (٦/٤٢٥): «وأما نفس الردة، فهو: نطق بكلمة الكفر؛ استهزاءً، أو اعتقادًا، أو عنادًا، ومن الأفعال: عبادة الصنم، والسجود للشمس، وكذلك إلقاء المصحف في القاذورات، وكل فعل هو صريح في الاستهزاء بالدين، وكذلك الساحر يقتل إن كان ما سحر به كُفْرًا، بأن كان فيه عبادة شمس، أو ما يُضاهيه».

❖ وقال في «الوجيز»: «الردة: وهي عبارة عن قطع الإسلام من مكلفٍ؛ إما بفعلٍ؛ كالسجود للصنم، وعبادة الشمس، وإلقاء المصحف في القاذورات، وكل فعل صريح في الاستهزاء، وإما بقولٍ؛ عنادًا، أو استهزاءً، أو اعتقادًا؛ فكل ذلك ردة من المكلف». «العزیز، شرح الوجيز»، المعروف بـ «الشرح الكبير» للرافعي (١١/٩٧).

❖ وقال النووي في «الروضة» (١٠/٦٤) في «كتاب الردة»: «هي قطع الإسلام، ويحصل ذلك تارةً: بالقول الذي هو كفرٌ، وتارةً: بالفعل، والأفعال الموجبة للكفر: هي التي تصدر عن تعمّدٍ واستهزاءً بالدين صريح؛ كالسجود للصنم، أو للشمس، وإلقاء المصحف في القاذورات، والسحر الذي فيه عبادة الشمس ونحوها».

❖ وقال في «منهاج الطالبين» (ص ٢٩٣): «والفعل المكفر: ما تعمّده؛ استهزاءً صريحًا بالدين، أو جحودًا له؛ كإلقاء مصحفٍ بقاذورة، وسجود لصنمٍ أو شمس».

❖ وقال الشيخ زكريّا الأنصاري في «منهاج الطلاب» (ص ١٥٨): «الردة: هي قطع من يصحُّ طلاقه الإسلام بكفرٍ عزمًا، أو قولًا، أو فعلًا؛ استهزاءً، أو عنادًا، أو اعتقادًا؛ كنفى الصانع (الخالق)، أو نبئٍ، أو تكذيبه، أو جحدٍ مُجمَع عليه معلوم من الدين ضرورةً بلا عذرٍ، أو تردّدٍ في كفرٍ، أو إلقاء مصحفٍ بقاذورة، أو سجودٍ لمخلوق».

❖ وقال في «فتح الوهاب» (٢/١٨٨) في شرح قوله: «أو سجودٍ لمخلوق»: «كصنم، وشمسٍ، فتعبري بـ «مخلوق» أعم من قوله - أي: النووي في «المنهاج» - : «لصنم، أو شمس».

❁ وقال ابن المُقري في «الإرشاد» (إرشاد الغاوي) (ص ٢٦٢): «الرَّذَّةُ: كَفَرُ مُسْلِمٍ مَكْلَفٍ؛ بِنِيَّةٍ، أو فعل، أو قول؛ باعتقاد، أو عناد، أو استهزاءٍ ظاهر؛ كطرح مُصحفٍ بقَدْرٍ، وسجودٍ لمخلوق، ووجد مُجمَع، وقذف نبيٍّ»، قال ابن حجر الهيثمي في «فتح الجواد» (٣/٣٥٣): «ولو نبياً، وإن أنكرَ الاستحقاق، أو لم يطابق قولهُ جوارحهُ؛ لأن ظاهر حاله يكذبه».

❁ ونقل الرافعي في «الشرح الكبير» (١١ / ٩٨)، عن الحنفية: «كُفِرَ مَنْ عَظَّمَ الصَّنَمَ بالسجود له، أو التقرب إليه بالذبح باسمه»، وأقره النووي في «الروضة» (١٠ / ٦٥).

❁ ونقل النووي في «الروضة» (١٠ / ٧١)، عن «الشفا» للقاضي عياض (٢ / ٦١١) قوله: «وكذا نكفر من فعل فعلاً أجمع المسلمون أنه لا يصدر إلا من كافر، وإن كان صاحبه مصرحاً بالإسلام مع فعله؛ كالسجود للصليب، أو النار».

وما سبق هي أمثلة لبعض الفقهاء ممن يعظمه كثير من هذه الشبهة، ولها نظائر في كتب المذاهب الأخرى، ممن ذكروا الوقوع في الكفر بمجرد السجود للصنم، دون اشتراط اعتقاد فاعله استقلال الصنم بالربوبية؛ ويوضح ذلك:

❁ **الوجه الثالث:** وهو أن اعتقاد الربوبية في غير الله تعالى، هو شرك في نفسه، سواء صاحبه قول أو عمل أم لا؛ فمن لم يُقرَّ لله تعالى بوحديته في ربوبيته، فهو مشرك ضال، حتى لو لم يصرف شيئاً من العبادات لغير الله تعالى.

وعليه: فحمل النصوص، وكلام أهل العلم الدال على التكفير ببعض الأقوال والأفعال، على ذلك الاعتقاد، فيه تعطيل ما تعلق بتلك الأقوال والأفعال من حكم، وصار ذكرها وعدمه سواء؛ إذ لا أثر لها في الحكم، بل يكفي أن ينص على التكفير باعتقاد الربوبية والاستقلال بالتأثير.

❁ **الوجه الرابع:** أن كثيراً منهم - وإن زعموا أنهم لم يفعلوا ذلك إلا توسلاً وتشفعاً عند الله تعالى، دون أن يكون في بواطنهم اعتقاد التدبير والتصرف في الكون في هؤلاء الأموات وغيرهم - فلم يصدقوا في ذلك:

فمع ما تقدم - من بيان بطلان هذا القيد الذي جعلوه في تعريفهم للعبادة - فلا يُسلم



لهم الأمرُ على ما يريدون؛ فقد نطقتُ أحوالُ وأقوالُ كثيرٍ ممَّن يدعون الأموات، ويستغيثون بهم، بما يُكنُونه في صدورهم؛ من تقرير أن هؤلاء الأموات لهم تصرفٌ في الكون، وتديبٌ لأموره، بل لهم القدرة على الإحياء والإماتة، والإفكار والإغناء، ونحو ذلك من الأمور التي هي من أفعالِ الله تعالى وحده، ومن معاني ربوبيته عزَّ وجلَّ، حتى صار منهم من يعتقدُ أن من الأولياء من يُعطى كلمة التصريف: «كُنْ فيكون».

وقد نطق بهذا من يُعدُّون أهلَ نظرٍ وعلمٍ فيهم؛ فكيف بعوامهم الذين هم في عمَاية جهلهم غارقون؟! ولذلك تراهم كلما ازدادت بهم شدَّة، وضاعت عليهم حالٌ، زاد توجُّههم إلى أولئك الأولياء، وما ذاك إلا بدافع ما يعتقدونه فيهم من جلبِ النفع، ودفعِ الضرِّ، وكشفِ الكربِ، بخلاف ما كان عليه أهلُ الجاهليَّة الأولى؛ إذ كانوا يعتقدون في آلهتهم مجردَ الوساطة والشفاعة، دون التصرفِ في الكون، وأن ذلك بيدِ الله تعالى وحده؛ فلذلك كان إذا أصاب أهلَ الجاهليَّة الضُّرُّ، لجؤوا إلى من يعتقدون أن بيده تصريفُ الأمور وتديبها وحده، وهو الله سبحانه وتعالى.

ومن تأمل كتبَ المبتدعة من الصوفيَّة وأمثالهم، يجدُ هذا الأمرَ تنطقُ به ألسنتهم، وتحكيه أحوالهم، حتى جعلوا للأولياء مراتبَ يقتسمون فيها التأثيرَ والتصرفَ في هذا الكون، كلُّ بحسبِ رُتبته.

### خاتمة الجواب - توصية:

على المسلم - بل على كلِّ عاقل - أن يعرفَ عظمةَ الله تعالى، وأن يتحرَّزَ غايةَ التحرُّزِ من أن يقعَ فيما يُغضبه، ومن أعظم ذلك: الشرك؛ فعليه أن يعظَّم مسألة التوحيد؛ لأنها رأس الأمرِ ومدارُه، وهي الكلمة العظيمة التي قامت عليها السموات والأرض: «لا إلهَ إلا الله».

❁ كلماتٌ دلالية: القبوريَّة، الاستغاثةُ بغيرِ الله، مناطُ الشرك، التوحيد.



المسألة (٨) - التمامُ قد تؤدي إلى النجاح؛ فلماذا يَمْنَعُ العلماء؟

## السؤال

لماذا يَمْنَعُ كثيرٌ من علماء المسلمين ارتداءَ التمامِ، ووَضَعَ بعضُ المجسّماتِ التي تَمْنَعُ العَيْنَ؛ مع أنها أشياء متوارثة، وهناك قِصَصٌ بنجاحِها؟

عبارات مشابهة للسؤال

✽ التمامُ وتجاربُ ناجحة.

## الجواب

### مضمون السؤال:

صاحبُ هذا السؤالِ يستدلُّ بالتجربةِ على صحّةِ التمامِ؛ حيثُ يزعمُ أن هناك قِصَصًا كثيرةً لنجاحِها.

### مختصرُ الإجابة:

التمائمُ إن كانت من غيرِ الوَحْيِ، فهي من الشركِ الأصغرِ، وتعليقُها منافٍ لاعتمادِ القلبِ على الله تعالى وحده في المقاصدِ والغاياتِ.

أما نجاحُ بعضِ مَنْ يعلّقُ التمامَ، فتلك التجاربُ - إن صحّت - فهي ليست حُجّةً تُعارضُ بها الأدلّةُ الشرعيّةُ، كما أن ثَمّةَ احتمالاً أن يكونَ نجاحُها أمراً اتّفاقيّاً، وليست علاقتُهُ بلبسِ تلك التميمةِ علاقةً النتيجةِ بالسببِ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

يُمْكِنُ تجليةُ هذا الإشكالِ مِنْ خلالِ النقاطِ التالية:

❁ **أولاً:** الدين لا يُؤخذ بتجارِبِ الناس، وإنما المرجعُ في ذلك هو الدلائلُ الظاهرةُ من كتابِ الله تعالى، وسُنَّةِ نبيه ﷺ.

وقد دَلَّ الكتابُ والسُّنَّةُ على تحريمِ التَّمائمِ؛ إن لم تكن من الوحي، فإن كانت من الوحي، فقد اختلفَ العلماءُ في جوازها ومنعها، والأكثرُ على المنع:

قال تعالى: ﴿وَإِن يَمَسَّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ۗ وَإِن يَمَسَّكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، وقال سبحانه: ﴿وَإِن يَمَسَّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ۗ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ ۗ يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ مَن عِبَادِهِ ۗ وَهُوَ الْعَفُوُّ الرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال: ﴿وَمَا يَكُرُّ مِن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْرُونَ ۗ ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٣-٥٤].

والتَّمائمُ: جمعُ تَمِيمَةٍ؛ وهي ما يُعَلَّقُ بأعناقِ الصُّبيانِ أو الكبارِ، أو يُوضَعُ على البيوتِ أو السيَّاراتِ من خَرَزاتٍ وعِظامٍ؛ لدَفْعِ الشرِّ - وخاصةِ العينِ - أو لجَلْبِ النِّفَعِ.

والتَّمائمُ شبيهةٌ بالأزلام التي كان يستصحبها أهلُ الجاهليَّةِ في جاهليَّتهم، ويستقسمون بها إذا أرادوا أمراً، وهي ثلاثة قِداحٍ، مكتوبٌ على أحدها: «أفعل»، والثاني: «لا تفعل»، والثالث: «غفل»؛ فإن خرجَ في يده الذي فيه: «أفعل»، مضى لأمره، أو الذي فيه: «لا تفعل»، تركَ ذلك، أو الغُفْلُ، أعاد استقسامه.

وقد أبدلنا اللهُ تعالى - وله الحمدُ - خيراً من ذلك: «صلاةُ الاستخارةِ ودعاءها».

والمقصودُ: أن هذه التَّمائمَ - التي من غيرِ القرآنِ والسُّنَّةِ - شريكةٌ للأزلام، وشبيهةٌ بها؛ من حيثُ الاعتقادُ الفاسدُ، والمخالفةُ للشرعِ؛ فإن أهلَ التوحيدِ الخالصِ من أبعد ما يكونون عن هذا وذاك، والإيمانُ في قلوبهم أعظمُ من أن يدخلَ عليه مثلُ هذا، وهم أجلُّ شأنًا، وأقوى يقينًا من أن يتوكَّلوا على غيرِ الله، أو يَتَّقُوا بغيره.

❁ **ثانياً:** تحقُّقُ المطلوبِ قد يكونُ من تلاعبِ الشيطانِ بابنِ آدمَ، فيتسلَّطُ عليه، حتى إذا التجأَ إلى مثلِ هذه التَّمائمِ، تخلَّى عنه؛ فيظنُّ أن تلك التَّميمَةَ، أو التعليقَةَ، سببُ اندفاعِ الأذى:

كما جاء في حديثِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى وَالتَّمَائِمَ وَالتَّوَلَّةَ شِرْكَ»، فقالت رَوَّجَتُهُ: لِمَ تقولُ هذا؟ والله، لقد كانت عيني تقذفُ، وكنتُ أحتلِفُ

إِلَى فُلَانٍ الْيَهُودِيِّ يَرْقِينِي، فَإِذَا رَقَانِي، سَكَنْتَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّمَا ذَلِكَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ، كَانَ يَنْخُسُهَا بِيَدِهِ، فَإِذَا رَقَاهَا، كَفَّ عَنْهَا، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولِي كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَذْهَبِ الْبَاسُ، رَبِّ النَّاسِ، إِشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا»؛ رواه أحمد (٣٦١٥)، وأبو داود (٣٨٨٣)، والمرفوعُ منه عند البخاري (٥٧٥٠)، ومسلم (٢١٩١)؛ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ.

**ثالثًا:** قد يكونُ حصولُ المطلوبِ قَدْرًا وافقَ ذلكَ التعليقَ في ذلكَ الزمانِ؛ فيكونُ الأمرُ موافقًا لِقَدْرِ قَدْرِهِ اللهُ تعالى وقضاهُ، لا أنه مِنْ بابِ ارتباطِ المسبَّبِ بسببِهِ.

وأما إن كانت التمامُ آياتٍ قرآنيَّةً مبينًا، وكذلك إن كانت مِنَ السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ الواضحاتِ - فالاختلافُ في جوازها واقعٌ بين السلفِ مِنَ الصحابةِ والتابعينِ، فَمَنْ بعدهم.

وقد يقالُ: إِنَّ مَنَعَ ذلكَ أسدُّ لذريعةِ الاعتقادِ المحذورِ، لا سيَّما في زماننا هذا؛ فإنه إذا كَرِهَهُ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ والتابعينِ في تلكَ العصورِ الشريفةِ المقدَّسةِ، والإيمانُ في قلوبهم أكبرُ مِنَ الجبالِ، فَلَا نَ يُكْرَهُ فِي وَقْتِنَا هَذَا - وَقْتِ الْفِتَنِ والمَحَنِ - أَوْلَى وَأَجْدَرُ بِذلكَ، خصوصًا أن الناسَ الذين يرونها قد لا يفرقون بين ما كُتِبَ بِآيَةٍ وما كُتِبَ بِغَيْرِها؛ فتحدثُ الفتنة.

وَمِنْ ذلكَ: أَنَّهُمْ يَكْتُبُونَ فِي التَّعَاوِيذِ آيَةً، أَوْ سُورَةً، أَوْ بِسْمَلَةً، أَوْ نَحْوَ ذلكَ، ثُمَّ يَضَعُونَ تَحْتَهَا مِنَ الطَّلَاسِمِ الشَّيْطَانِيَّةِ مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا مَنْ اطَّلَعَ عَلَى كُتُبِهِمْ، وَمِنْهَا أَنَّهُمْ يَصْرِفُونَ قُلُوبَ الْعَامَّةِ عَنِ التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى أَنْ تَتَلَقَّ قُلُوبُهُمْ بِمَا كَتَبُوهُ.

**كلماتٌ دلالية:** التمام، حكمٌ تعليق التمام إذا كانت مِنَ الوحيين.



## المسألة (٩) - لماذا يعبد المسلمون الكعبة، والحجر الأسود؟

### السؤال

المسلمون يعبدون الكعبة؛ وهي حجارة مبنية، ويعبدون الحجر الأسود؛ فيسجدون عليه، ويقبلونه؛ فكيف يكون ذلك؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* المسلمون يعبدون غير الله تعالى.

### الجواب

#### مضمون السؤال:

إن المسلمين يعبدون الكعبة، والحجر الأسود، من وجهة نظر السائل؛ فهو يريد أن يقول: إن عبادات المسلمين لونها من ألوان العبادات الوثنية الشركية التي ينكرها المسلمون على غيرهم ممن يتخذون من البشر أو غيرهم آلهة يعبدونها، ويعبدون صورها وأثانها، من دون الله.

#### مختصر الإجابة:

استقبال المسلمين للكعبة في الصلاة ليس عبادة لها؛ إذ المسلمون لا يعبدون إلا الله وحده، وحقائق العبادة - من المحبة والخوف والرجاء، والخشية والإنابة والتوكل، والسجود والطواف، والذبح والنذر، وغير ذلك - لا يصرّفها المسلمون لحجر، أو لغيره من المخلوقات؛ سواء كان ذلك الحجر هو الحجر الأسود، أو غيره من حجارة الكعبة، أو غير ذلك، بل لا يصرّفونها إلا لله وحده.

وإنما جعل الله تعالى الكعبة الوجهة التي يتجه المسلمون إليها في صلاتهم؛ تقريراً لعقيدة التوحيد؛ فالكعبة بيت له صلة تاريخية وثيقة بالتوحيد؛ فقد بناه إمام الحنفاء إبراهيم عليه السلام، مبطلاً

ببنائه عبادة الأوثان؛ فصارت الكعبة رمزاً تاريخياً للتوحيد؛ فكانت أولى البيوت أن يستقبله المسلمون في عبادتهم لله تعالى.

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة تُثارُ في المدارس التنصيرية المعادية للإسلام، ويحاول المعلمون فيها إقناع أبناء المسلمين من طلابهم بها، كما قد يلتبس بسبب إثارتها حقيقة الإسلام لدى من دخل فيه حديثاً.

والجواب عنها من وجوه:

❁ **أولاً:** الاتجاه إلى الكعبة في الصلاة يكون مع قيام عقيدة التوحيد في النفوس:

فالإسلام حينما أمر بالاتجاه إلى الكعبة في الصلاة، وأمر بالطواف حولها؛ قد ثبت في قلوب المسلمين مجموعة من العقائد التي هي من أسس العقيدة الإسلامية، وهي العقائد التالية:

❁ **العقيدة الأولى:** أن الكعبة بناء أرضي لا يضُرُّ ولا ينفعُ بذاته.

❁ **العقيدة الثانية:** أن الصلاة وسائر العبادات إنما هي لله وحده، لا شريك له، وقد مكث المسلمون مع النبي ﷺ خمس عشرة سنة، وهم يصلون إلى بيت المقدس، قبل أن تحوّل القبلة إلى الكعبة؛ فكانت الصلاة - بل سائر أشكال العبادات - إنما هي لله وحده لا شريك له.

❁ **العقيدة الثالثة:** أن الاتجاه إلى الكعبة عبادة لله تعالى، وليس - بحالٍ من الأحوال - عبادة للكعبة؛ فهو طاعة لأمر الله، وقد أمر الله بالاتجاه إليها؛ توحيداً للجهة التي يتجه إليها المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها، حينما يعبدون الله في صلاتهم، وليس اتجاههم إليها عبادة لها، كما أن سجودهم ووضع جباههم على الأرض ليس عبادة للأرض.

❁ **العقيدة الرابعة:** أن من يقصد عبادة الكعبة حينما يتجه إليها في الصلاة، فإنه عند المسلمين: يُشركُ بالله الواحد الأحد، ويتخذ الكعبة إلهاً من دون الله؛ كما يتخذ عبداً الأوثان أوثانهم آلهة من دون الله، ويخالف بذلك أسس العقيدة الإسلامية، ويخرج عن دائرتها.

وتأسيساً لهذه العقائد: قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَشَرَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَسَّعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقال تعالى فيها أيضاً: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّالِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وبياناً لهذا المعنى - وهو: أن المسجد الحرام ليس إلا قبلةً يتجه المسلمون شطرها حينما يعبدون الله في صلواتهم - قال الله تعالى مخاطباً رسوله محمداً ﷺ، ثم مخاطباً سائر المؤمنين: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤].

❖ ثانياً: الكعبة مرتبطة بالتوحيد وبالرسالة ارتباط الدليل بالمدلول؛ ولذلك فهي أولى البيوت بأن يستقبلها المسلمون في صلواتهم:

فمن الأمور البديهية: أن ضرورة توحيد جماعة المسلمين تستدعي تحديد شكل عبادتهم لله تعالى، وتستدعي توحيد الجهة التي يجب أن يتجهوا جميعاً إليها حينما يعبدون الله تعالى، وقد اختار الله من أرضه الواسعة مكاناً غير ذي زرع من أمكتتها، وجعل له تاريخاً دينياً مجيداً على أيدي صفوة من أنبيائه ورسوله؛ فكان أول بيت عبادة وضعه الله للناس مطهراً للطائفين، والقائمين، والرُّكع السجود؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴿٦٦﴾ فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٦-٩٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦].

إن أول هيكل (أي: بناء) أُقيم لتوحيد الله وتنزيهه، وإعلان ذلك التوحيد، وإبطال الإشراف بالله - هو الكعبة التي جدد بناءها إبراهيم ﷺ، أول من حاج الوثنيين بالأدلة،

وَأَوَّلَ مَنْ قَاوَمَ الْوَثِيئَةَ بِقُوَّةِ يَدِهِ؛ فَجَعَلَ الْأَوْثَانَ جُدَادًا، ثُمَّ أَقَامَ لِتَخْلِيدِ ذِكْرِ اللَّهِ وَتَوْحِيدِهِ: ذَلِكَ الْهَيْكَلُ الْعَظِيمُ؛ لِيَعْلَمَ كُلُّ أَحَدٍ يَأْتِي أَنْ سَبَبَ بِنَائِهِ: إِبْطَالُ عِبَادَةِ الْأَوْثَانَ، وَإِفْرَادُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْعِبَادَةِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَقَدْ مَضَتْ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ الدَّهْوَرُ وَالْعَصُورُ، فَصَارَتْ رُؤْيُتُهُ مَذْكُورَةً بِاللَّهِ تَعَالَى؛ فِيهِ مَزِيَّةُ الْأَوَّلِيَّةِ، ثُمَّ مَزِيَّةُ مَبَاشَرَةِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ بِنَاءَهُ بِيَدِهِ، وَيَدِ ابْنِهِ إِسْمَاعِيلَ، دُونَ مَعُونَةِ أَحَدٍ؛ فَهُوَ - لِهَذَا الْمَعْنَى - أَعْرَقَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَعَلَى الرِّسَالَةِ مَعًا، وَهُمَا قُطْبَا إِيمَانِ الْمُؤْمِنِينَ، وَفِي هَذِهِ الصِّفَةِ لَا يَشَارِكُهُ غَيْرُهُ، ثُمَّ سَنَّ الْحَجَّ إِلَيْهِ؛ لِتَجْدِيدِ هَذِهِ الذِّكْرَى وَلِتَعْمِيمِهَا فِي الْأُمَّمِ الْأُخْرَى.

فَلَا جَرَمَ: أَنْ يَكُونَ هَذَا الْبَيْتُ أَوْلَى الْمَوْجُودَاتِ بِالِاسْتِقْبَالِ لِمَنْ يُرِيدُ اسْتِحْضَارَ جَلَالِ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْأَلُوْهِيَّةِ الْحَقَّةِ، وَمَا بُنِيَتْ بِيُوتِ اللَّهِ تَعَالَى - مِثْلُ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى - إِلَّا بَعْدَهُ؛ فَكَانَ هُوَ الْقِبْلَةَ الْأَوْلَى لِلْمُؤْمِنِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى.

وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنُ: أَنَّ التَّوَجُّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ فِي الصَّلَاةِ هُوَ مِنْ أَعْظَمِ مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ تَوْحِيدُ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، لَا عَكْسُ ذَلِكَ؛ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّائِلُ.

❁ **ثالثًا:** الْمُسْلِمُونَ أَيْضًا لَا يَعْبُدُونَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَإِنْ قَبَّلُوهُ وَلَمَسُوهُ طَاعَةً لِلَّهِ وَرَسُولِهِ:

أَمَّا الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ، فَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَعْبُدَهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - وَإِنْ لَمَسُوهُ وَقَبَّلُوهُ طَاعَةً لِلَّهِ وَرَسُولِهِ - مَهْمَا كَذَّبَ عَلَيْهِمْ أَعْدَاءُ الْإِسْلَامِ! وَمَا الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ فِي نَظَرِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا حَجَرًا خَلَقَهُ اللَّهُ فِي كَوْنِهِ، لَكِنْ كَرَّمَهُ وَشَرَّفَهُ، فَكَمَا جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ قِبْلَةً يَتَّجِهُ إِلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ فِي صَلَوَاتِهِمْ، وَيَطُوفُونَ حَوْلَهَا؛ عِبَادَةً وَقُرْبَةً لِلَّهِ تَعَالَى: جَعَلَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ مَشِيرًا إِلَى رَكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الْكَعْبَةِ، الَّذِي تَبْتَدِئُ أَشْوَاطُ الطَّوَافِ عِنْدَ مُحَاذَاتِهِ، وَمَا لَمَسَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَتَقْبِيلَهُ إِلَّا رَمَزٌ لِمَبَايَعَةِ اللَّهِ عَلَى الْإِخْلَاصِ لَهُ فِي الْعِبَادَةِ، وَهُوَ الْمَنْزَعُ سَبْحَانَهُ عَنِ التَّشْبِيهِ بِأَيِّ مَخْلُوقٍ مَادِّيٍّ، كَمَا أَنَّ لَمَسَهُ وَتَقْبِيلَهُ لَوْ مِنْ أَلْوَانِ عِبَادَةِ اللَّهِ الْمَشْرُوعَةِ الْمَسْنُونَةِ؛ كَالسُّجُودِ لِلَّهِ عَلَى الْأَرْضِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَيَّ سَاجِدٍ عَلَى الْأَرْضِ لَا يَعْبُدُ مَكَانَ سُجُودِهِ.

وَبَيَانًا لِهَذِهِ الْحَقِيقَةِ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَخَاطِبًا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بَعْدَ أَنْ قَبَّلَهُ: «إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، لَا تَنْصُرُ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُقَبِّلُكَ، مَا قَبَّلْتُكَ»؛ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٩٧)، وَمُسْلِمٌ (١٢٧٠).



فأراد عمر رضي الله عنه: أن يعلمهم أن استلام الحجر لا يقصد به إلا تعظيم الله تعالى، والوقوف عند أمر نبيه عليه الصلاة والسلام، وأن ذلك من شعائر الحج؛ فإن الله تعالى فضل بعض الأحجار على بعض، وبعض البقاع على بعض، وبعض الليالي والأيام على بعض، وإنما شرع تقبيل الحجر إكرامًا وإعظامًا لحقه، لا تأليهاً وعبادةً له، وليعلم بالمشاهدة من يطيع في الأمر والنهي؛ وذلك شبيهة بقصة إبليس حيث أمر بالسجود لآدم رضي الله عنه.

فوائد حول البيت الحرام، والحجر الأسود:

الكعبة بيت الله الحرام:

- (١) إن الله تعالى كرم العرب بأن جعل عاصمتهم قبله يتوجه إليها الناس.
- (٢) في البيت الحرام رمز لتكريم إبراهيم ومحمد رضي الله عنهما.
- (٣) فيه رمز لتوحيد الفكر والقلب.
- (٤) في اتجاه المسلمين اتجاهًا واحدًا رمز لوحدة العقيدة والهدف.
- (٥) الاتجاه إلى الكعبة إنما يتم بالجسد وحده، أما القلب والروح، فيألى الله اتجاههما، وبه تعلقهما.
- (٦) روحانية الاتجاه؛ فالمسلم لا يتجه إلى الكعبة بذاتها ليعبدها، بل يدرك بأنه يتجه بقلبه إلى الله تعالى الذي أمر بالتوجه إلى الكعبة طاعة لله وعبادة له، لا عبادة للكعبة.
- (٧) أن الجسد يطوف بالبيت الجامد، واللسان والقلب يلهجان بقولهما: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك».

أما الحجر الأسود:

- (١) فقد اتخذ العرب آلهتهم من أشياء لا تحصى، ومع ذلك لم يكن الحجر الأسود ضمن آلهتهم.
- (٢) كان للحجر الأسود مكانة محترمة؛ لأنه من بقايا بناء إبراهيم للكعبة.
- (٣) أن استلام الحجر الأسود يرجع إلى اعتبار رمزي، لا إلى تقديس الحجر ذاته.

٤) أعاد محمدٌ ﷺ الحجَرَ إلى مكانه بيده الشريفة قبل بعثته، وأنهى مشكلاً حرجةً، كادت أن تقع بين قريشٍ في ذلك الوقت.

٥) ليس تقبيله واجباً على الناس، ولا يُشترطُ على الحاجِّ، أو المعتمرِ تقبيله.

❖ **كلماتٌ دلالية:** الكعبة، الحجَرُ الأسود، الطوافُ حول الكعبة، تقبيلُ الحجَرِ الأسودِ واستلامه، التوحيد، عبادةٌ غيرُ الله تعالى.





## توحيد الأسماء والصفات

المسألة (١٠) - ادّعاء أن إثبات الصفات هو تشبيه لله تعالى بخلقه .

### السؤال

أليس القول بإثبات الصفات لله يقتضي التشبيه بينه وبين خلقه؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✳ هل إثبات الصفات لله على حقيقتها بلا تأويل أو تفويض تشبيه؟

### الجواب

#### مضمون السؤال:

افتراض التلازم بين إثبات الصفات وبين المشابهة بالمخلوقين؛ فيلزم عنده إثباتهما جميعاً، أو نفيهما جميعاً.

#### مختصر الإجابة:

من الإيمان بالله تعالى: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله محمد ﷺ؛ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فلا ننفي عنه ما وصف به نفسه، ولا نحرف الكلم عن مواضعه، ولا نلحد في أسمائه وآياته، ولا نكيّف ولا نمثّل صفاته بصفات خلقه؛ لأنه سبحانه لا سمّي له ولا كُفّ له ولا ندّ له. ولا يُقاسُ سبحانه بخلقه؛ لأنه أعلم بنفسه وبغيره، وأصدق قيلاً وأحسن حديثاً.

وليس في إثبات الصفات على ما يليق بكمال الله، من دون تكييف له أو تمثيل: ما يقتضي أو يؤهم تشبيه الله بخلقه؛ لأن مقام كل منهما مختلف؛ فاتفق الخالق والمخلوق في المعنى الكلّي العقليّ الموجود في الأذهان (القدر المشترك)، لا يلزم منه اتفاهما في الكيف والحقيقة الخارجيّة؛ فلكل منهما حقيقة تخصّه لا يشارِكُه فيها الآخر (القدر الفارق المميّز)؛ وفي ذلك يقول ابن القيم: «وقد بيّنا فيما تقدّم: أن الصفة يلزمها لوازم لنفسها وذاتها؛ فلا يجوز نفي هذه اللوازم عنها؛ لا في حقّ الربّ، ولا في حقّ العبد، ويلزمها لوازم من جهة اختصاصها بالعبد؛ فلا يجوز إثبات تلك اللوازم للربّ، ويلزمها لوازم من حيث اختصاصها بالربّ؛ فلا يجوز سلبها عنه، ولا إثباتها للعبد؛ فعليك بمراعاة هذا الأصل، والاعتصام به في كل ما يُطلق على الربّ تعالى، وعلى العبد». «مختصر الصواعق» (ص ١٢٣٠-١٢٣١).

### الجواب التفصيلي:

التشبيه في صفات الله، يعني: إثبات الصفات لله تعالى على جهة تماثل صفات المخلوقين في الخصائص.

وربنا سبحانه منزّه عن هذا التشبيه؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ فالله تعالى أثبت لنفسه صفات، ذكرها في كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ.

والتشبيه في صفات الله تعالى يكون بتشبيهها بصفات المخلوق؛ كأن يقال: «حياة الله مثل حياة المخلوقين»، أو «كلام الله مثل كلام البشر»، أو «وجه الله كوجه المخلوقين»، إلخ.

وهذا خوض في كفيّة صفات الله تعالى، وكفيّة حقيقتها؛ لأن هذا مما لا يعلمه أحد من الخلق.

فالحق: أن يعتقد المسلم أن صفات الله تعالى ليست كصفات المخلوقين، وأنها على صفة تليق بجلال الله وكماله يعلمها الله، ولا نعلمها، وعلينا الإيمان والتسليم:

قال إسحاق بن راهويه (٢٣٨ هـ): «إنما يكون التشبيه إذا قال: «يد كيد، أو مثل يد، أو سمع كسمع، أو مثل سمع»، فإذا قال: «سمع كسمع، أو مثل سمع»، فهذا التشبيه، وأما إذا قال كما قال الله تعالى: «يد، وسمع، وبصر»، ولا يقول: «كيف»، ولا يقول: «مثل سمع، ولا كسمع»:-

فهذا لا يكون تشبيهاً؛ وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ ذكره الترمذي بعد الحديث (٦٦٢).

ثم إن الكلام في الصفات فرغ عن الكلام في الذات؛ فكما لم يلزم التشبيه في إثبات الذات، لم يلزم التشبيه في إثبات الصفات:

ومعنى هذا الكلام: أننا كما أثبتنا وجود الله تعالى، كذلك نثبت صفاته، ونمرها على ظاهرها، دون الخوض في كیفيتها؛ كما لم نخض في كیفية وجود الله تعالى:

قال أبو القاسم إسماعيل الأصبهاني الشافعي (٥٣٥ هـ) - بعد ذكر مجموعة من الآيات والأحاديث في صفات الله عز وجل - : «فهذا وأمثاله مما صحَّ نقله عن رسول الله ﷺ، فإن مذهبنا فيه ومذهب السلف: إثباته وإجراؤه على ظاهره، ونفي الكيفية والتشبيه عنه ...

والأصل في هذا: أن الكلام في الصفات فرغ على الكلام في الذات، وإثبات الله تعالى إنما هو إثبات وجوده، لا إثبات كیفية، فكذلك إثبات صفاته؛ إنما هو إثبات وجوده، لا إثبات كیفية؛ فإذا قلنا: «يدٌ، وسمعٌ، وبصرٌ»، ونحوها، فإنما هي صفات أثبتنا الله لنفسه، ولم يقل: «معنى اليد: القوة»، ولا «معنى السمع والبصر: العلم والإدراك».

ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار، ونقول: إنما وجب إثباتها؛ لأن الشرع ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وكذلك قال علماء السلف في أخبار الصفات: «أمروها كما جاءت».

«الحجّة، في بيان المحجّة» لأبي القاسم الأصبهاني (١ / ٢٨٧).

ولو كان إثباتها حقيقة تشبيهاً، لما كان هذا طريق النبي ﷺ وأصحابه:

فعن ابن مسعود رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلٌ؛ فَهُوَ يَمْشِي مَرَّةً، وَيَكْبُو مَرَّةً، وَتَسْفَعُهُ النَّارُ مَرَّةً»، إلى أن قال رضي الله عنه: «ثُمَّ تَرْفَعُ لَهُ شَجَرَةٌ عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ، هِيَ أَحْسَنُ مِنْ الْأُولَيَيْنِ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَدْنِي مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ؛ لِأَسْتَظِلَّ بِظِلِّهَا، وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا، فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ، أَلَمْ تَعَاهِدْنِي أَلَّا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا؟ قَالَ: بَلَى، يَا رَبِّ، هَذِهِ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا، وَرَبُّهُ يَعْذُرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهَا، فَيُدْنِيهِ مِنْهَا، فَإِذَا أَدْنَاهُ مِنْهَا، فَيَسْمَعُ أَصْوَاتَ أَهْلِ الْجَنَّةِ،

فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَدْخَلْنِيهَا، فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَا يَصْرِيَنِي مِنْكَ؟ أَيُّ ضَيْكَ أَنْ أُعْطِيَكَ الدُّنْيَا، وَمِثْلَهَا مَعَهَا؟ قَالَ: يَا رَبِّ، أَتَسْتَهْزِئُ مِنِّي، وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟»، فَضَحِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: أَلَا تَسْأَلُونِي مِمَّ أَضْحَكُ؟ فَقَالُوا: مِمَّ تَضْحَكُ؟ قَالَ: هَكَذَا ضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: مِمَّ تَضْحَكُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مِنْ ضَحِكِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، حِينَ قَالَ: «أَتَسْتَهْزِئُ مِنِّي، وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟»، فَيَقُولُ: «إِنِّي لَا أَتَسْتَهْزِئُ مِنْكَ، وَلَكِنِّي عَلَى مَا أَشَاءُ قَادِرٌ»؛ رواه مسلم (١٨٧).

ومقصود النبي ﷺ من فعله: هو تأكيد أن ضحك الله عز وجل حقيقي، وليس معناه: أن ضحك الله عز وجل كضحك غيره ﷺ، وحاشاه ﷺ أن يشبه صفات الله تعالى بصفات خلقه؛ وهذا دليل على أن إثبات الصفات على الحقيقة ليس بتشبيه.

ولا بد أن تعلم أن ما يلزم المخلوق مما هو من خصائصه، لا يلزم الخالق، وكذلك: ما يلزم الخالق مما هو من خصائصه، لا يلزم المخلوق:

فالقول بأن إثبات صفة اليد أو العين يلزم منه أنها عضو أو جارحة، باطل؛ لأن صفة الله هي الأصل؛ فالله متصف بصفة اليد منذ الأزل قبل وجود أيدي المخلوقات، وأيدي المخلوقات محدثة، خلقها الله، وسمّاها باسم صفتها، وجعلها بكيفية تناسب ذواتنا التي هي أجسام مركبة، أما صفات الله، فهي على صفة تليق بذاته تعالى، لا علم لنا بكيفيتها.

قال ابن القيم: «وقد بينّا فيما تقدّم: أن الصفة يلزمها لوازم لنفسها وذاتها؛ فلا يجوز نفي هذه اللوازم عنها؛ لا في حق الرب، ولا في حق العبد، ويلزمها لوازم من جهة اختصاصها بالعبد؛ فلا يجوز إثبات تلك اللوازم للرب، ويلزمها لوازم من حيث اختصاصها بالرب؛ فلا يجوز سلبها عنه، ولا إثباتها للعبد؛ فعليك بمراعاة هذا الأصل، والاعتصام به في كل ما يُطلق على الرب تعالى، وعلى العبد». «مختصر الصواعق» (ص ١٢٣٠-١٢٣١).

والاعتراض على بعض الصفات الواردة في الكتاب والسنة على أنها جارحة وأعضاء؛ كصفة اليد والقدم، لم يكن معروفاً في عهد السلف ﷺ، إلا عند أهل البدع؛ كالجهمية، وغيرهم، أما السلف الصالح، فكانوا يؤمنون بها كما جاءت، ويقولون عن كل الصفات: «أمروها كما جاءت بلا كيف»، أي: أمروها على ظاهرها دون السؤال عن تلك الصفة: كيف هي؟ بل يفوضون كيفيتها لله عز وجل.

ثم إنه لا دليل من القرآن، أو السنة، أو أثرٍ عن أحدٍ من السلف، على أن إثبات الصفاتِ على الحقيقة تشبيهٌ لله تعالى بخلقه:

بل ظاهرُ خطابِ القرآن: إثباتُ الأسماءِ والصفات، وهو ما فهمهُ الصحابةُ والتابعون، وفسروا به كتابَ الله، ونقلوا المروياتِ فيه، ولو كان اعتقادُ الظاهرِ تشبيهاً وكفراً، لكان في هذا طعنٌ في كتابِ الله، واتِّهامٌ له بالتلبيس، ولو جَبَّ بيانُ ذلك، ولا دليلٌ من القرآنِ يدُلُّنا على ذلك.

وقد كان الجهميَّةُ ينفون ويؤوِّلون الصفاتِ؛ لاعتقادهم أن إثباتها على الحقيقة تشبيهٌ؛ فسمَّاهم السلفُ: معطلَّةً.

ولو كان اعتقادُ ظاهرِ النصوصِ تشبيهاً، لحذَّر منه السلفُ الصالح؛ لأن الأصلَ في الكلام أن يكونَ على ظاهره، والناسُ يأخذون بظاهرِ الكلامِ ما لم يردِّ دليلٌ على أن الظاهرَ غيرُ مراد.

### خاتمةُ الجواب - توصية:

لما كانت قلوبُ السلفِ الصالحِ سليمةً، وفطرهم مستقيمةً، وأذهانهم صافيةً مطهَّرةً، لم يخطرُ ببالهم أن نصوصَ الصفاتِ تُوهِّمُ التشبيه، ولا ظنُّوا أن صفاتِ الله تعالى تُشبهُ صفاتِ المخلوقين؛ فكان منهجهم إثباتاً بلا تمثيل، وتنزيهاً بلا تعطيل، وأن القولَ في بعضِ الصفاتِ كالقولِ في بعضها على طريقةٍ واحدة، فلم يكن عندهم شيءٌ من التشبيهِ والتمثيلِ، ولا عندهم شيءٌ من التفويضِ والتأويلِ والتعطيلِ.

❁ **كلماتٌ دلالية:** التشبيه، القدرُ المشترك، القدرُ الفارق، خصائصُ الربِّ، خصائصُ المخلوق، إثباتُ الصفاتِ على الحقيقة، أهلُ السنة والجماعة.

**المسألة (١١) - كيف تدعون أتباع السلف في باب الصفات، وأنتم تقولون بحلول الحوادث في الله تعالى؟**

## السؤال

إنكم تدعون أنكم تتبعون السلف الصالح، مع أن قولكم في الصفات يدلُّ على إثبات حلول الحوادث في الله تعالى، وأنتم تصرِّحون بذلك حين تقولون: «إن الصفات الفعلية قديمة النوع، حادثه الآحاد».

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ الوهابية يقولون: بحلول الحوادث في الله تعالى.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يريدُ السائلُ أن يقولَ: إن العقيدة التي يتبعها من يدعون أتباع السلف - من وجهة نظره - عقيدة فاسدة؛ لأن حقيقتها القول بحلول الحوادث في الله تعالى من وجهة نظره.

### مختصر الإجابة:

إن أهل السنة يثبتون لله تعالى ما أثبتته لنفسه من صفات؛ من غير تكييف ولا تعطيل، ومن غير تشبيه ولا تمثيل، ومن ذلك الصفات الفعلية الاختيارية؛ من الاستواء، والنزول، والمجيء، والإتيان، والرضا، والغضب، وغير ذلك، وتسمية وقوع آحاد ذلك بحلول الحوادث في ذات الله تعالى، هي تسمية من أصحابها، ولا يجوز أن تكون التسمية من بعض الناس سبباً لإبطال الحق؛ لأن العبرة بالحقائق.

ومخالفوهم: تمسكوا في نفى تلك الحقائق بأدلة مبتدعة في الشرع، فاسدة في العقل؛ مثل



دليل حدوثِ الأجسام، وأن الأجسامَ متماثلةٌ، وليس معهم في ذلك نصٌّ ولا إجماعٌ، وقد صرَّح أئمَّتهم بأن القولَ بحلولِ الحوادثِ بذاتِ الله تعالى يلزَمُهم أيضًا، بل يلزَمُ جميعَ الطوائفِ.

ويقال لمن يقولُ: «إن الله تعالى لا تقومُ به الحوادثُ»: «ما مرادُك بالحوادثِ؟»؛ فإن هذا لفظٌ مجملٌ يحتملُ حقًا وباطلًا:

فإن أجاب: بأن الحوادثَ المرادُ بها: المرصُ، والسَّهُو، والعَجْزُ، وغيرُ ذلك مما هو من النقصِ المستحيلِ على الله تعالى عقلاً ونقلاً -؛ فحينئذٍ نقولُ: إن هذه المعاني بلا ريبٍ منفيَّةٌ عن الله تعالى.

وإن أجاب: بأنه يعني قيامَ الصفاتِ الفعليةِ، وهي المتعلقةُ بمشيئةِ الله تعالى وقدرتهِ؛ كالصفاتِ التي تقدَّم ذكرُها -؛ فذلك مردودٌ؛ لأن تلك الصفاتِ ثابتةٌ في الكتابِ والسنةِ، وأهلُ السنةِ يثبتون لله تعالى ما أثبتَهُ لنفسِهِ في الكتابِ والسنةِ من غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومن غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ.

فيكفي المسلمِ في صحَّةِ عقيدتهِ: أن يثبتَ لله تعالى ما أثبتَهُ لنفسِهِ، فيثبتَ أنه يأتي، ويجيءُ، وينزلُ، ويحبُّ، ويبغضُ، ويكرهُ، ويرضى، ويبغضُ، ويتكلَّمُ متى شاء بما شاء، أما الخوضُ في تعبيراتِ أهلِ الكلامِ من قَدَمٍ وحدثٍ، فهو غيرُ واجبٍ عليه ابتداءً.

والعقلُ أيضًا يدلُّ على إثباتِ الصفاتِ الفعليةِ الاختياريةِ لله تعالى؛ فهي من كمالِهِ تعالى؛ فإن مَنْ يفعلُ أكملَ ممَّن لا يفعلُ، ومَنْ يفعلُ بمشيئتهِ وقدرتهِ أكملُ ممَّن يفعلُ بغيرِ بمشيئتهِ وقدرتهِ.

وأيضًا: فإن العقلَ يدلُّ على أن إثباتِ الحوادثِ بذاتِ الله تعالى - التي جنسُها متسلسلٌ لا إلى أوَّلٍ، دون مفتتحٍ - لا يدلُّ على حدوثِ مَنْ قامت به، بل يدلُّ على قَدَمِهِ وأزليَّتهِ سبحانه وتعالى.

### الجوابُ التفصيليُّ:

إننا أمامَ مقولةٍ كلاميةٍ يحتاجُ الجوابُ عنها إلى بيانِ مذهبِ أهلِ السنةِ في الصفاتِ الاختياريةِ، وبيانِ الأصلِ الذي تمسَّك به مخالفوهم؛ فأدَّى لمخالفتهم في هذه المسألة:

❁ **أولاً:** إثبات الصفات الاختيارية لله تعالى - وهي الصفات الفعلية - دلت عليه النصوص من الكتاب والسنة:

فالوحي من كتاب وسنة مملوء بذكر الصفات الاختيارية، فيه ذكر أن الله تعالى ينزل، ويجيء، ويأتي، ويرضى، ويحب، ويغضب، ويكفر، ويقبل، ويعرض، ويتوب، ويرحم، ويسخط، ويتكلم، واستوى على العرش.

فهذه كلها صفات تتعلق بمشيئة الله تعالى وقدرته.

وتسمية إثبات هذه الصفات بإثبات حلول الحوادث في الذات العلية، لا يمنع من إثباتها.

ويقال لمن يقول: «إن الله تعالى لا تقوم به الحوادث»: «ما مرادك بالحوادث؟»؛ فإن هذا لفظ مجمل يحتمل حقاً وباطلاً:

١- فإن أجاب: بأن الحوادث المراد بها: المرض، والسهو، والعجز، وغير ذلك مما هو من النقص المستحيل على الله تعالى عقلاً ونقلاً -: فحينئذ نقول: إن هذه المعاني بلا ريب منفية عن الله تعالى.

٢- وإن أجاب: بأنه يعني قيام الصفات الفعلية، وهي المتعلقة بمشيئة الله تعالى وقدرته؛ كالصفات التي تقدم ذكرها -: فذلك مردود؛ لأن تلك الصفات ثابتة في الكتاب والسنة، وأهل السنة يثبتون لله تعالى ما أثبتته لنفسه في الكتاب والسنة من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكيف ولا تمثيل.

فيكفي المسلم في صحة عقيدته: أن يثبت لله تعالى ما أثبتته لنفسه، فيثبت أنه يأتي، ويجيء، وينزل، ويحب، ويغضب، ويكفر، ويرضى، ويغضب، ويتكلم متى شاء بما شاء، أما الخوض في تعبيرات أهل الكلام من قدم وحدث، فهو غير واجب عليه ابتداءً.

والعقل أيضاً يدل على إثبات الصفات الفعلية الاختيارية لله تعالى؛ فهي من كماله تعالى؛ فإن من يفعل أكمل ممن لا يفعل، ومن يفعل بمشيئته وقدرته أكمل ممن يفعل بغير بمشيئته وقدرته.

وأيضًا: فإن العقل يدلُّ على أن إثباتِ الحوادثِ بذاتِ الله تعالى - التي جنسُها متسلسلٌ لا إلى أوَّلٍ، دون مفتَحٍ - لا يدلُّ على حدوثِ مَنْ قامت به، بل يدلُّ على قَدَمِهِ وأزليَّتِهِ سبحانه وتعالى.

❁ **ثانيًا: الفِرْقُ الكلاميَّةُ التي جعلتْ إثباتَ الحوادثِ ملازمًا للتجسيمِ، وأن الأجسامَ متماثلةً، فكلُّ جسمٍ عندهم حادثٌ - : بَنَتْ ذلك على دليلٍ باطلٍ:**

أما بناؤها على دليلٍ باطلٍ، فهو دليلٌ حدوثِ الأجسامِ؛ فأصلُ هذه المسألة: أن أئمةَ المتكلمينَ لمَّا ناظروا الفلاسفةَ في مسألةِ قَدَمِ العالَمِ وحدوثه، بنوا إثباتهم لحدوثِ العالَمِ على مقدمتينِ:

● **الأولى:** أن العالَمَ لا يخلو من الحوادثِ.

● **والثانية:** أن ما لا يخلو من الحوادثِ، فهو حادثٌ.

فينتجُ أن العالَمَ حادثٌ.

أما المقدمةُ الأولى، فاحتاجوا لإثباتها أو لا أن يُثبتوا الأعراض - الحركة أو السكون؛ كما هي طريقةُ الغزاليِّ، والرازيِّ، وغيرهما - ثم يُثبتوا استحالةَ خلوِّ الأجسامِ عنها، ثم يُثبتوا حدوثَ الأجسامِ، وأن الأجسامَ متماثلةً.

والمقدمةُ الثانيةُ - وهي التي تُهمُّنا هنا - فاعتمدوا في إثباتها على استحالةِ حوادثِ لا أوَّلَ لها؛ ذلك أن ما لا يخلو من الحوادثِ، له حالتان:

١- أن تكونَ الحوادثُ متناهيةً؛ وهذا لا شكَّ أنه حادثٌ باتِّفاقِ العقلاء.

٢- أو ألا تكونَ الحوادثُ متناهيةً، أي: ألا يكونَ لها أوَّلٌ؛ فهذا يَمنعون حدوثه بناءً على منع حوادثِ لا أوَّلَ لها، ويحتجُّون له بـ «برهانِ التطبيق».

فالمقصودُ: أنهم بناءً على قولهم هذا، صاروا إلى فريقينِ:

أ- منهم: مَنْ منعَ اتِّصافَ الربِّ بصفاتٍ أو أفعالٍ تقومُ به؛ لأن هذا يلزمُ منه حدوثه؛ بناءً على أن الصفاتِ أعراضٌ، وقد أثبتوا حدوثها، وأثبتوا أن ما لا يخلو من الحوادثِ،

فهو حادثٌ؛ فيلزمُ من هذا حدوثُ الربِّ جلَّ وعلا، أو بطلانُ دليلهم على حدوثِ العالمِ. وهؤلاءِ هم الجهميَّةُ والمعتزلةُ.

**ب-** ومنهم: مَنْ وصَفَ الربَّ ببعضِ الصفات، ولمَّا أُورِدَ عليهم أنها أعراضٌ، وأن ذلك يقتضي نقضَ دليلهم على حدوثِ العالمِ، فرَّقوا بين الصفةِ وبين العَرَضِ: بأن العَرَضَ لا يَبْقَى زمانينِ، لكنهم أثبتوا قيامَ تلك الصفاتِ بالربِّ على أنها باقيةٌ دائماً، فهم منعوا أن يقومَ بالربِّ أفعالٌ يَفْعَلُهَا جَلَّ وعلا بمشيئتهِ واختياره. وهؤلاءِ هم بعضُ المتكلمةِ من غيرهم.

وقد أقرَّ بعضُ أئمةِ المتكلمين؛ كالفخرِ الرازي: بأن حلولَ الحوادثِ يلزمُ الأشعريةَ وسائرَ الطوائفِ، ولم يحضِرِ القائلينَ بها في طائفةِ الكراميةِ، الذين هم عند الأشعريةِ وغيرهم من طوائفِ المجسمةِ.

وبهذا يتبيَّنُ لك قولُ أهلِ السنَّةِ: لمَّا رأوا آياتِ ربِّهم، وكلامَ نبيِّهم، وتقاريراتِ سلفِهم، مليئةً بإثباتِ أفعالِ اللهِ تعالى - أثبتوها كما جاءت؛ فقال المحققون: إن قيامَ الأفعالِ بالربِّ جَلَّ وعلا لا يلزمُ منه حدوثُهُ تعالى؛ لأننا:

إنما نُثِبْتُ ما أثبتهُ اللهُ تعالى لنفسِه، وأثبتهُ له رسولُهُ ﷺ.

ونحنُ لا نُثِبْتُ حدوثَ حوادثِ متناهيةِ بالربِّ تعالى، بل نُثِبْتُ قيامَ أفعالٍ لا متناهيةِ بالربِّ جَلَّ وعلا؛ كما قال أئمةُ السلفِ: «لم يزل متكلِّماً إذا شاء»، ولك أن تسمِّيَ عدمَ التناهي هذا، أو الحدوثَ شيئاً بعد شيءٍ: قَدَمًا نَوْعِيًّا، فتقولُ: «أفعالُ اللهِ تعالى قديمُهُ النوعِ»؛ بهذا الاعتبار.

وباعتبارِ أن كلَّ فردٍ فردٍ من أفرادِ هذه الأفعالِ سبقهُ عدمُ نفسه، فلك أن تسمِّيَها: «حادثةَ الأحادِ»؛ كما قال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢].

وهذا معنى قولهم: «كلامُهُ تعالى قديمُ النَّوعِ، حادثُ الأحادِ».



ولا يلزم استعمال هذه الألفاظ؛ إذ القصدُ بها بيانُ المعنى.

فينبغي أن يُعلم أصلُ المسألةِ ومعناها؛ حتى يكونَ نظرنا الأوَّلُ في الحقائقِ والمعاني، دون الألفاظِ والمباني، واللهُ أعلم.

❖ **كلماتٌ دلالية:** حلولُ الحوادث، حدوثُ الأجسام، معنى قولهم: «قديمُ النوع، حادثُ الآحاد»، الصفاتُ الاختيارية، الصفاتُ الفعلية.



**المسألة (١٢) - لماذا يطلبُ اللهُ مِنَ البَشَرِ عِبَادَتَهُ، وهو غنيٌّ عنهم؛ أليس هذا الطلبُ نقصًا في كماله؟**

## السؤال

ما الفائدةُ التي تعودُ إلى الله إذا عبدناه؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* ما الحكمةُ من طلبِ الربِّ أن يعبدهُ الخلقُ؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

العبادةُ واجبٌ على الخلق، وهم محتاجون إليها، واللهُ تعالى تفضَّلَ بها على خلقه، وشَرَّفهم وكرَّمهم بها؛ فالعبادةُ هي مصلحةٌ للعبادِ أنفسهم، ولا يُضُرُّ الكافرُ بكفره إلا نفسه، ولا يَنفَعُ المؤمنُ بإيمانه وعبادته إلا نفسه.

وللعبادةِ حكمةٌ تعودُ إليه تعالى أيضًا؛ فاللهُ يُحِبُّ أن يُطَاعَ، ويحبُّ أن يُعبدَ، ويحبُّ أن يُمدَحَ؛ فهو سبحانه مستحقٌّ لأن يُحبَّ لذاته ولنعمه، وأن يُتذلَّ له سبحانه ويُخضعَ، ومحبتُهُ والتُّذُّلُّ له تُوجِبُ عبوديتَهُ؛ فغايةُ الحبِّ والتُّذُّلِّ: العبادةُ.

ومن عَرَفَ اللهَ بأسمائه وصفاته وأفعاله، أحبه لا محالة؛ كما يقولُ ابنُ القيم، ومن لم يَعْرِفْ ربه ويعبده، عبدَ مَنْ دونه؛ من مالٍ ومنصبٍ، وشهوةٍ وهوى، ويتمزقُ قلبُهُ هنا وهناك.

وهو سبحانه الغنيُّ عن خلقه، والخلقُ كلُّهم مفتقرٌ إليه، والعبادةُ اتِّصالٌ بين النفسِ وخالقها؛ وذلك الذي لا يعبدُ اللهَ تائهٌ لا يهتدي، كتَبَ على نفسه الشقاءَ في الدنيا والآخرة؛ لأن العبادةَ الحياةُ الحقَّةُ.



## الجواب التفصيلي:

«العبادة» عرِّفت بتعريفات كثيرة:

منها: أنها اسمٌ جامعٌ لكلِّ ما يحبهُ اللهُ ويَرْضاهُ مِنَ الأقوالِ والأعمالِ الظاهرةِ والباطنةِ، مع البراءةِ مِنْ كُلِّ ما يخالفُ ذلكَ ويضادهُ.

ومنها أنها: غايةُ الحُبِّ، مع غايةِ الدُّلِّ.

إن محاولة فهم دعوى «حاجة الرب للعبادة»، هي - في الحقيقة - محاولة مبنية على «أنسنة الإله»، وأنه سبحانه يطلب عن طمع، ويمنع عن أثره وحسد؛ فالمعترض على طلب الله من خلقه أن يعبدوه، لا يسمح لعقله أن يتصور أن طلبه سبحانه لا تحركه رغبة استكمال الحاجة، وسدّ النقص، كما في بني البشر؛ فقاس السائل خصائص الله سبحانه الغني بذاته على خصائص المخلوق الفقير بذاته، ومثل ذات الله بذات البشر؛ وهذا خللٌ في التعامل مع صفات الله تعالى.

فإن الله علماً كاملاً لا يُحيطُ به أحدٌ من خلقه، وقدرةً كاملةً لا يحيطُ بها أحدٌ، وهكذا يثبتُ اللهُ مِنَ الصفاتِ التي هي صفاتُ كمالٍ للبشرِ ما يوافقُ كماله، ولكن على الوجه الأتم والأكمل.

والطلبُ في عالمِ الإنسانِ لا يقتضي بالضرورة التعبير عن النقص؛ فهو من بابِ أولى متصوّرٌ في حقِّ الإله الخالق العظيم، الذي دلّت على وجوده وكمالِه دلائلُ الخلقِ والإيجاد، والتصميمِ والعناية والإتقان؛ فقد يصدرُ الطلبُ في بني الإنسان، ولا يعبرُ عن نقصٍ في طالبه؛ كما يطلبُ الطبيبُ مِنَ المريضِ أن يأخذَ الدواء، وكما يطلبُ الغنيُّ مِنَ الفقيرِ أن يمُدَّ يدهُ ليأخذَ المالَ؛ فهذا يقتضي بطلانَ اللزومِ أن تكونَ الحاجةُ والنقصُ هي دائماً مصدرَ الطلبِ.

فكذا الحالُ في بابِ العبادة؛ حينما يطلبُ اللهُ مِنَ البشرِ عبادته؛ فهو محضُ تفضُّلٍ منه سبحانه الذي يريدُ لعبادهِ الخيرَ والمصلحةَ.

فهذا السؤالُ معيبٌ في حقِّ سائله؛ إن هو آمنَ بوجودِ الخالقِ وكمالِه وعظمتِه؛ فمن ذا الذي يسألُ اللهُ بجلالِه وعظمتِه عن الحكمةِ مِنْ فعله؟! فليس لأحدٍ مِنَ خلقه أن يسألهُ سبحانه ما دام أن أحداً غيرهُ ليس إلهاً، وليس لديه العلمُ، ولا إمكانُ العلمِ به سبحانه:

فالمؤمنُ: لا يسألُ هذا السؤالَ أدباً وخشيةً مِنَ اللهِ، ويقيناً في كمالِه، ومعرفةً بإمكاناتِ نفسه،

ومحدوديةِ عقله.

وكذا المُلْحِدُ الجَادُّ: لا يَسْأَلُ هذا السُّؤَالَ؛ لأنه لا يَعْتَرِفُ بالله ابتداءً، فلو كان قد اعْتَرَفَ بربوبيّته وألوهيّته، لَعَرَفَ معها أن هذا السُّؤَالَ مِنْ شَأْنِهِ هو سبحانه، ولا يُسْأَلُ عنه؛ لأنه المهيمنُ وحده، العليمُ بما يفْعَلُ.

وتبيّنُ أوجُهُ الغلطِ في السُّؤَالِ بما يأتي:

❁ **أولاً:** الله - تبارك وتعالى - لا يفْعَلُ العَبَثَ؛ وهذا يدُلُّ عليه العقلُ؛ فكمالُ الصنعةِ دليلٌ على كمالِ القدرة، وكمالُ القدرة دليلٌ على كمالِ الحكمة، وكمالُ الحكمة نقيضُ العَبَثِ؛ وهذا المعنى متصافراً في نصوصِ الوحي، ومع عِلْمِ الإنسانِ القاصرِ، فقد بيّن اللهُ تعالى هذا المعنى بنفسه؛ لعلّمه أن بعضَ أفعاله لن يتصوّرَ حكمتها البشرُ؛ كما قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، وقال: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا﴾ [ص: ٢٧].

❁ **ثانياً:** في نفس الإجابة على طلبِ الله من خلقه أن يعبُدوه، أكّد المولى تبارك وتعالى أنه الغنيُّ عن خلقه، وأنهم مفتقرون إليه؛ فلا يُحصَلُ الرزقُ والعطاءُ إلا منه.

بل العبادةُ هي مصلحةٌ للعبادِ لأنفسهم، ولا يضرُّ الكافرُ بكفره إلا نفسه، ولا يَنْفَعُ المؤمنُ بإيمانه إلا نفسه:

كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا ﴿٥٧﴾ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٦ - ٥٨].

وقال سبحانه في الحديثِ القدسيّ الذي رواه أبو ذرٍّ رضي الله عنه: «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا؛ فَلَا تَظَالَمُوا، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ؛ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ؛ فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ؛ فَاسْتَكْسُونِي أَكْسِكُمْ، يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ تُحْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا؛ فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ، يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرْبِي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ، وَإِنْ سَكَمْتُ وَجَنَكُمْ، كَانُوا عَلَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي،



لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ، كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ، قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمَخِيطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ، يَا عِبَادِي، إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أَوْفِيكُمْ بِهَا؛ فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا، فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ؛» رواه مسلم (٢٥٧٧).

وقد نظم بعض الصالحين ذلك، فقال:

أَنَا الْفَقِيرُ إِلَى رَبِّ الْبَرِيَّاتِ	أَنَا الْمُسِيكِينُ فِي مَجْمُوعِ حَالَاتِي
أَنَا الظُّلْمُ لِنَفْسِي وَهِيَ ظَالِمَتِي	وَالْخَيْرُ إِنْ يَأْتِنَا مِنْ عِنْدِهِ يَأْتِي
لَا أَسْتَطِيعُ لِنَفْسِي جَلْبَ مَنْفَعَةٍ	وَلَا عَنِ النَّفْسِ لِي دَفْعَ الْمَضْرَاتِ
وَلَيْسَ لِي دُونَهُ مَوْلَى يُدْبِرُنِي	وَلَا شَفِيعٌ إِذَا حَاطَتْ خَطِيئَاتِي
وَالْفُقْرُ لِي وَصَفُ ذَاتٍ لَازِمٌ أَبَدًا	كَمَا الْغِنَى أَبَدًا وَصَفٌ لَهُ ذَاتِي

**ثالثًا:** غنى الله تعالى عن عبادة الخلق له، لا يلزم منه انتفاء حكمة تَعُدُّ إِلَيْهِ مِنْ عِبَادَتِهِمْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ أَنْ يُطَاعَ، وَيُحِبُّ أَنْ يُعْبَدَ، وَيُحِبُّ أَنْ يُمَدَّحَ.

**رابعًا:** أن الله تبارك وتعالى من كمال جوده وإنعامه على الإنسان خاصة: أن منحه العقل، وميزه به، وخلق الكون كله لأجله، واختص الإنسان لنفسه، فاختار من بعض البشر أنبياء، واصطفاهم لتبليغ وحيه، واختص البشر عامة لنزول الوحي إليهم، وكرمهم وفضلهم على العالمين، وأحبَّ منهم أن يُطِيعُوهُ إِرَادَةً مِنْهُ سَبْحَانَهُ لِنَفْعِهِمْ.

فَاللَّهُ سَبْحَانَهُ يُحِبُّ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ يَعْرِفُوهُ وَيُحِبُّوهُ، وَيَعْرِفُوا فَضْلَهُ عَلَيْهِمْ، وَيَخَافُوا عَذَابَهُ وَيَتَّقُوهُ، وَفِي الصَّحِيحِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَذْنَبَ عَبْدٌ ذَنْبًا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَذْنَبَ عَبْدِي ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، ثُمَّ عَادَ فَأَذْنَبَ، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ، اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: عَبْدِي أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، ثُمَّ عَادَ فَأَذْنَبَ، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ، اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، فَقَالَ

تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَذْنَبَ عَبْدِي ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، أَعْمَلُ مَا شِئْتُ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكَ؛ رواه البخاري (٧٥٠٧)، ومسلم (٢٧٥٨).

❁ **خامسًا:** أن الله تعالى أهلٌ لأن يُحَبَّ، وأن يُتَذَلَّلَ له سبحانه ويُخَضَّعَ؛ لأن محبته والذُّلَّ له توجِبُ عبوديته؛ فغاية الحب والذُّلَّ: العبادة؛ وذلك لأن كمال الله تعالى يقتضي كمال حبه والتذللُّ له، وذلك يقتضي عبادته.

فالإنسانُ مأمورٌ بالعبادة من خارجه ومن داخله:

❁ من خارجه: بما وردَ في نصوصِ الشرع، وبما يجده في الكونِ من دلائلِ الخلقِ والتصميم.

❁ وهو مدفوعٌ إلى العبادة من داخله؛ بما يجده في داخله من داعي الفطرة، وعلمه بنقص نفسه، وقصور إمكاناته.

❁ **سادسًا:** الحاجة الحقيقية للعبادة هي عند الإنسان نفسه؛ فهو أولًا جزءٌ من هذا الكونِ الفسيح، والكونُ كلُّه في تناغمٍ، ولا يخرجُ عن أمرِ الله تعالى، والكونُ كلُّه خاضعٌ قانتٌ لله، والإنسانُ يلزمُهُ أن يكونَ متناغمًا مع هذا الكونِ الذي هو جزءٌ منه.

فالإنسانُ محتاجٌ إلى العبادة؛ ليحققَ سكينته قلبه، ويلبِّيَ سجيته الفطرية التي تناديه بتوحيد الخالقِ وحبه والاستسلام له، لا أن يعيشَ في حالة الاغترابِ والتخبُّطِ والعدم.

فَمَنْ عَرَفَ اللَّهَ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَعْمَالِهِ، أَحَبَّهُ لَا مَحَالَةَ؛ كَمَا يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ رَبَّهُ وَيَعْبُدْهُ، عَبْدٌ مَنْ دُونَهُ؛ مِنْ مَالٍ وَمَنْصِبٍ، وَشَهْوَةٍ وَهَوًى، وَيَتَمَرَّقُ قَلْبُهُ هُنَا وَهُنَا.

فالعبادة حياةٌ للقلبِ والروح، وبدونها ينخلع المرءُ عن معنى الوجود؛ لِيَعْدُو جُثَّةً تَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ، كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الشَّقَاءَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه: ١٢٤].

والإنسانُ محتاجٌ إلى العبادة؛ لأنه الطريقُ الوحيدُ للنعيمِ الحقيقيِّ واللذة التي لا تفتُرُ حلاوتها، والنجاة من عذابِ الله تعالى؛ فالحياةُ الدنيا رحلةٌ، إما إلى الجنة، وإما إلى النار،

وحياة الملحِدِ عَبَثٌ صِرْفٌ؛ كما يقول الملحِدُ (كونتن سميث): «إننا جئنا من لا شيء، بلا شيء، لأجل لا شيء»، واللهُ كَرَّمَ الإنسانَ، وجعلَ رِحْلَتَهُ في الدنيا لغايةً، وهي تحقيقُ الفوزِ في امتحانِ الدنيا بالنجاةِ مِنَ النارِ.

إذَنْ: فالعبادةُ واجبٌ على الخَلْقِ، وهم محتاجون إليها، واللهُ تعالى تفضَّلَ بها على خلقه، وشرَّفهم وكرَّمهم بها، وهو سبحانه مستحقٌّ لأن يُعبدَ لذاته ولنعيمه، وهو سبحانه الغنيُّ عن خلقه، والخلقُ كلُّهم مفتقرٌ إليه، والعبادةُ اتِّصالٌ بين النفسِ وخالقها؛ ولذلك فالذي لا يعبدُ اللهَ تائهٌ لا يَهْتدي، كتَبَ على نفسه الشقاءَ في الدنيا والآخرة؛ لأنَّ العبادةَ الحياةَ الحَقَّةَ.

### خاتمةُ الجواب - توصية:

استحقاقُ اللهِ للعبادةِ هو من كمالِ ذاته وصفاته؛ فكونه بهذه الصفاتِ يُوجبُ عقلاً أن يُعبدَ، بل لو طلبَ منَّا ألا نعبدُه، لكان ممتنعاً؛ فكيف نعلمُ عنه كلَّ هذه العظمةِ، ولا نعبدُه، ولو لم تُوجدِ العبادةُ، لكان منافياً للحكمة.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: العدلُ الإلهيُّ، الحكمةُ الإلهيةُ، القضاءُ والقدرُ، القدرُ، عبادةُ الله.



المسألة (١٣) - الطعن في عدلِ الله عزَّ وجلَّ؛ لإدخالِهِ مَنْ لم تبلغُهُ الدعوةُ النارَ.

## السؤال

الإيمانُ والدخولُ في الإسلام، هو شرطُ دخولِ الجنة؛ أليس من الظلم أن يدخلَ النارَ مَنْ لم يَسْمَعْ عن الإسلام، ولم يَعْلَمْ عن النبيِّ مُحَمَّدٍ شيئاً؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* لا يُوجدُ عدلٌ بين البشرِ؛ فهناك أقوامٌ تبلغُهُم رسالةُ الإسلام، وأقوامٌ لا يَسْمَعون عن الإسلام شيئاً.

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

مَنْ عاش بين الكافرين الذين لم يبلغُهُم القرآنُ، ولا خبرَ الرسولِ ﷺ، فهذا حكمُهُ حكمُ «أهلِ الفترة»، وهم يُمتحنون يوم القيامة؛ فمَنْ نجحَ في الامتحانِ، دخلَ الجنةَ، ومَنْ عصى، دخلَ النارَ؛ لأن الله سبحانه يقولُ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

### الجوابُ التفصيليُّ:

لا يعاقبُ اللهُ تعالى إلا مَنْ بلغتهُ الدعوةُ والرسالةُ وعصى الرسولَ؛ وهذا من عدلِ الله تعالى؛ حيث قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وفي الشريعة الإسلامية صُنِفَ مِنَ النَّاسِ يُعْرَفُونَ بـ «أهلِ الفترة»، وهؤلاء هم جميعُ الكفارِ الذين لم تبلغُهُم رسالةُ النبيِّ ﷺ، ولم يَسْمَعُوا بها أصلاً، أو لم يَسْمَعُوا به سماعاً صحيحاً تقوُّمُ الحجةِ بمثله عليهم، ولم يتمكنوا من الوصولِ إلى نورِ النبوةِ.

فهؤلاء في الدنيا: يُعاملون كالكفارِ، ولا يُدفنون في مدافنِ المسلمين.

وفي الآخرة: لا يُعدُّون من المسلمين الذين يدخلون الجنة ابتداءً، ولا من الكفار الذين يُخلَّدون في النار ابتداءً، هكذا بإطلاق، بل يُمتحنون في عرصات القيامة؛ فمن نجح في الامتحان، دخل الجنة، ومن عصى، دخل النار؛ وهذا من رحمة الله تعالى بعباده، وعدله وحكمته: أن جعل مناصب العذاب والحجبة على العباد: بلوغ رسالته إليهم؛ فمن لم تبلغه رسالة الرسول، لا يقع عليه العذاب:

قال الله تعالى: ﴿مَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ۗ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقال تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ۗ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥]، والآيات في هذا المعنى كثيرة معلومة.

وفي «صحيح مسلم» (١٥٣)، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ؛ أنه قال: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ».

فدَلَّ ذلك على أن من لم تبلغه رسالة الرسل، فله حجة يجادل بها عن نفسه عند الله يوم القيامة، ويدفع بها عن نفسه العذاب.

وأما من سمع بالنبِيِّ ﷺ، ثم لم يؤمن به، فلا عذر له.

### خاتمة الجواب - توصية:

رحمة الله تعالى واسعة؛ كما أخبر سبحانه عن نفسه؛ فهو تعالى لم يخلق البشر ليعذبهم، بل ليرحمهم، ولا يضُرُّه كفر، كما لا ينفعه إيمان؛ فهو سبحانه العدل الذي تبيِّن في ميزانه الذرة.

## ثانياً: الإيمان بالملائكة

المسألة (١٤) - هل الملائكة كائناتٌ حقيقيةٌ، أم معنويةٌ مجازيةٌ؟

### السؤال

هل الملائكة كائناتٌ حقيقيةٌ، أم معنويةٌ مجازيةٌ؟

#### عبارات مشابهة للسؤال

- \* هل عالمُ الملائكةِ عالمٌ حقيقيٌّ؟
- \* مَنْ هم الملائكةُ؟
- \* ما حقيقةُ الملائكةِ؟
- \* وجودُ الملائكةِ.

### الجواب

#### مضمون السؤال:

السؤالُ حول خلقِ الملائكةِ: هل هم مخلوقاتٌ موجودةٌ حقيقيةٌ، أم معنويةٌ مجازيةٌ يرادُ بها التعبيرُ عن الخيرِ والصلاحِ؟

#### مختصرُ الإجابة:

الملائكةُ مخلوقاتٌ ماديةٌ حقيقيةٌ تُدركُ بالحواسِّ، وليست مخلوقاتٍ معنويةً مجازيةً تُدلُّ على الخيرِ أو الصلاحِ، دلَّ على ذلك الكتابُ والسنةُ، وقد خاطبهم اللهُ بناءً على ذلك، وقد

وصَفَهُمُ اللهُ بِأُمُورٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونُوا مَعَهَا إِلَّا وَلَهُمْ حَقِيقَةٌ قَائِمَةٌ مَدْرَكَةٌ بِالْحَوَاسِّ، وَكَلَّفَهُمْ بِمَهَامٍّ لَا تَقُومُ بِهَا إِلَّا مَخْلُوقَاتٌ حَقِيقِيَّةٌ مَحْسُوسَةٌ.

وأما تأويل الملائكة بكونها قُوَى معنويَّةٌ للخيرِ والصَّلاحِ، فهو من قبيلِ تحريفِ اللفظِ على غيرِ مرادِ الشارحِ، وليس عليه دليلٌ عقليٌّ أو نقليٌّ، بل الأدلَّةُ على خلافه.

### الجواب التفصيلي:

الملائكةُ مخلوقاتٌ ماديَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ مَحْسُوسَةٌ، كَلَّفَهُمُ اللهُ بِمَهَامٍّ يَقُومُونَ بِهَا، وَهُمْ مِنْ عِبَادِ اللهِ الْمُكْرَمِينَ، وَلَا يَصِحُّ تَفْسِيرُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ مَعَانٍ عَنِ الْخَيْرِ، أَوْ قُوَى لِلصَّلاحِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، يُوَكِّدُ ذَلِكَ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْأَدلَّةِ، مِنْهَا:

#### ١) ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى بَعْضَ صِفَاتِهِمْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:

وهذا يدلُّ على أنهم مخلوقاتٌ حَقِيقِيَّةٌ، لَهَا وَجُودٌ حَقِيقِيٌّ مَحْسُوسٌ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعًا يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فاطر: ١]، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوصَفَ الْمَعْنَوِيُّ بِأَنَّهُ «أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعًا»، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَفُودَهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦]؛ فَذَكَرَ مِنْ صِفَاتِهِمُ الْغِلَاظَةَ وَالشَّدَّةَ، وَهَذِهِ أَوْصَافٌ لِمَخْلُوقَاتٍ حَقِيقِيَّةٍ.

#### ٢) تَكْلِيفُهُمْ بِأَعْمَالٍ يَدُلُّ عَلَى حَقِيقَتِهِمْ؛ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُؤَمَّرَ الْمَعْنَى أَوْ الْمَجَازُ:

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَكِةِ أْتِي مَعَكُمْ فَشَبِّتُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا سَأَلْتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَأَصْرَبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَأَصْرَبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢].

#### ٣) وَصَفَهُمُ بِأَنَّهُمْ عِبَادُ اللهِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِلَّا وَلَهُمْ حَقِيقَةٌ قَائِمَةٌ:

جَاءَ ذَلِكَ فِي مَعْرِضِ الرَّدِّ عَلَى بَعْضِ مَزَاعِمِ الْمُشْرِكِينَ؛ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَ اللَّهِ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٣٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٧].

٤) ورودُ ما يُنصُّ على أن لهم حيزًا؛ وهذا لا يكون إلا في مخلوقاتٍ حقيقيَّةٍ محسوسةٍ:

مِنَ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «أَطَّتِ السَّمَاءُ وَحُقُّ لَهَا أَنْ تَطُّ، مَا فِيهَا مَوْضِعُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ إِلَّا وَمَلَكٌ وَاضِعٌ جَبْهَتَهُ لِلَّهِ سَاجِدًا»؛ رواه الترمذي (٢٣١٢).

٥) لا يُوجدُ ما يدلُّ على أنَّهم مجازٌ أو معنَى:

فخطابُ القرآنِ ظاهرٌ في مخاطبتهِ مخلوقاتٍ حقيقيَّةٍ محسوسةٍ، تسمعُ وتُسمعُ، وتطيعُ وتُعبُدُ.

٦) تأويلُ الملائكةِ بكونها قوَى معنويَّةٍ للخيرِ، هو مِن قبيلِ تحريفِ اللفظِ على غيرِ مرادِ الشارعِ، وليس عليه دليلٌ.

والمقصودُ: أن عالمَ الملائكةِ عالمٌ غيبيٌّ حقيقيٌّ محسوسٌ، ذكرَ اللهُ بعضَ مهامِّهم وأعمالهم وعبادتهم في كتابه الكريمِ، يُطيعون ربَّهم ولا يعصونه، ويفعلون ما يؤمرون، ومن أعمالهم تلك: حفظُ المسلمِ ومعاونتهُ وكتابهُ أعماله.

فعلى المسلمِ: أن يستشعرَ قُربهم منه، وتأيدهم بأمرِ اللهِ له، وأن يدركَ أنهم عالمٌ غيبيٌّ مُدركٌ بالحسِّ، له خصُوصيَّتهُ؛ فيؤمنُ بما ذكرَ اللهُ ورسولُهُ فيهم واضحًا جليًّا، ويتعدُّ عن حملِ الكلامِ على غيرِ وجهه الظاهرِ.





## المسألة (١٥) - هل أخذ القرآن أسماء الملائكة من كتب اليهود؟

### السؤال

هل أخذ القرآن أسماء الملائكة من كتب اليهود؟

#### عبارات مشابهة للسؤال

- \* أسماء الملائكة.
- \* ما أسماء الملائكة؟
- \* عالم الملائكة.

### الجواب

#### مضمون السؤال:

هو التشكيك في صحّة القرآن الكريم، والاستشهاد على ذلك بوجود أسماء الملائكة في القرآن قريبة مما هي في التوراة، وأن الاسم أعجمي.

#### مختصر الإجابة:

أسماء الملائكة لا يعلمها إلا الله سبحانه، وما نعلمه من أسمائهم، فهو مما جاء به الوحي عن الله سبحانه وتعالى؛ فأسمائهم كخلقهم غيب لا يعلمه إلا الله.

واشترك اللغات في اسم ملك لا يعني اختصاص لغة به دون لغة، وقد وردت أسماء ملائكة أخرى عريّة خالصة؛ كمالك خازن جهنم، والمنكر والنكير، وملك الموت، وأسماء الأشخاص تبقى كما هي في كل اللغات، لا تتغير إلا تغييراً يسيراً في كتابتها، أو في نطقها.

وبأي لغة كانت أسماءهم؛ فإنه لا يعير من كونهم رُسل الله، نؤمن بهم جميعاً؛ فمنهم آمنه الوحي، ومنهم الموكّلون بالحفظ، وغيرها من الأمور التي أوكل الله إليهم تدبيرها، مثلهم في

ذلك مثل أنبياء الله ورسله الذين قصَّ الله علينا أسماءهم في كتابه الكريم؛ فنؤمن بهم جميعاً عرباً أو غير عربٍ.

### الجواب التفصيلي:

أسماء الملائكة لا يعلمها إلا الله سبحانه، وما نعلمه من أسمائهم، فهو مما جاء به الوحي عن الله سبحانه وتعالى؛ فأسمائهم كخلقهم غيب لا يعلمه إلا الله.

ومن هنا: فإن أسماء الملائكة التي وردت في القرآن:

منها: ما ذُكر في كُتُبِ يهودَ؛ كجبريل عليه السلام، على خلاف بين العلماء: هل هو اسمٌ أعجميٌّ، أو عربيٌّ؟

ومنها: ما لم يُذكر في كُتُبِهِمْ؛ ومن ذلك:

١- مالكُ خازنُ جهنمَ؛ قال تعالى: ﴿وَنَادُوا بِمَلِكٍ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۗ قَالَ إِنَّكُمْ مَلَائِكَةٌ﴾

[الزخرف: ٧٧].

وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيْانِي، قَالَا: الَّذِي يُوقِدُ النَّارَ مَالِكُ خَازِنِ النَّارِ، وَأَنَا جِبْرِيْلُ، وَهَذَا مِيكَائِيلُ»؛ رواه البخاري (٣٢٣٦).

٢- والمنكرُ والنكيرُ؛ ثبت أن هناك ملكين كريمين يتوليان سؤال العبد في قبره الأسئلة الشهيرة الثلاثة: مَنْ رَبُّكَ؟ ما دينك؟ مَنْ نبيُّك؟ ورؤي في حديثٍ فيه ضعفٌ تسميتهما؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ، أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَرْزَقَانِ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ، وَلِلْآخَرِ: النَّكِيرُ...»؛ رواه الترمذي (١٠٧١).

٣- ملكُ الموتِ؛ وهو الملك الذي أوكلت له مهمة قبض الأرواح، وقد جاء في نصوص الوحي من القرآن الكريم والسنة تسميته بملك الموت؛ قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَتُوقَكُم مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [السجدة: ١١]، وأما تسميته بعزرائيل، فلم تثبت.

٤- وحتى اسم «جبريل»، على القول بأنه أعجميٌّ؛ فإنه قد وردت له أسماءٌ أخرى

عربيّة خالصة؛ مثل: «الروح الأمين»، و«شديد القوى»؛ قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، وقال: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ [النجم: ٥].

والحاصلُ: أن مسميات الملائكة من علم الله الذي علّمه إيانا في كتابه وعلى لسان رسوله، وبأبي لغةٍ كانت أسماءهم؛ فإنه لا يغيّر من كونهم رسل الله، نؤمنُ بهم جميعاً؛ فمنهم أمانة الوحي، ومنهم الموكّلون بالحفظ، وغيرها من الأمور التي أوكل الله إليهم تدبيرها، مثلهم في ذلك مثل أنبياء الله ورسله الذين قصّ الله علينا أسماءهم في كتابه الكريم؛ فنؤمنُ بهم جميعاً عرباً أو غير عربٍ.

❖ أسئلة ذات علاقة: : أسماء الملائكة عربيّة، أسماء الملائكة عبريّة، أسماء الملائكة عربيّة أو أعجميّة؟



**المسألة (١٦)** - جاء في القرآن: أن أجنحة الملائكة مثنى وثلاث ورباع فقط، وفي الحديث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى جِبْرِيلَ وَلَهُ سِتُّ مِئَةِ جَنَاحٍ»؛ فكيف ذلك؟

## السؤال

جاء في القرآن: أن الملائكة أولو أجنحة مثنى وثلاث ورباع فقط، وفي الحديث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى جِبْرِيلَ وَلَهُ سِتُّ مِئَةِ جَنَاحٍ»؛ فكيف ذلك؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* عالم الملائكة.

\* أجنحة الملائكة.

\* جبريل عليه السلام.

## الجواب

### مضمون السؤال:

البحث عن عدد أجنحة الملائكة؛ فقد نصَّ القرآن على أنها مثنى وثلاث ورباع، وورد في الحديث النبوي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى جِبْرِيلَ وَلَهُ سِتُّ مِئَةِ جَنَاحٍ».

### مختصر الإجابة:

القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، كلاهما وحي؛ فما أخبر به كلُّ منهما، فهو حقٌّ، ولا يمكنُ تعارضهما.

والقرآن الكريم ذكر أن لبعض الملائكة أجنحةً بعددٍ معيَّن، ولم يذكر أنها مقتصرَةٌ على هذا العدد.

والسنة النبوية أشارت إلى أن بعض الملائكة له أجنحة أكثر من ذلك.

بل الآية نفسها فيها إشارة إلى إمكانية الزيادة بقوله تعالى: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾ [فاطر: ١].

### الجواب التفصيلي:

الملائكة مخلوقات غيبية لا نعلم عنها إلا ما جاء فيه وحي عن الله تعالى في الكتاب أو السنة النبوية، وقد وصف القرآن الملائكة بأوصاف كثيرة، وذكر بعض تفاصيل خلقهم وتركيبهم، منها قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِةِ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعًا يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فاطر: ١].

وجاء في السنة كذلك وصف لخلق الملائكة أو بعضها، منها: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَحَدِّثُ عَنْ فِتْرَةِ الْوَحْيِ، فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: «فَبَيْنَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ جَالِسٌ عَلَىٰ كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَجِئْتُ مِنْهُ رُعبًا، فَرَجَعْتُ، فَقُلْتُ: زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي، فَدَثَرُونِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]، إِلَى: ﴿وَالرَّجَزَ فَأَهْجُرُ﴾ [المدثر: ٥] - قَبْلَ أَنْ تُفْرَضَ الصَّلَاةُ - وَهِيَ الْأَوْثَانُ؛ رواه البخاري (٤٩٢٥)، ومسلم (١٦١).

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «رَأَى جِبْرِيلَ لَهُ سِتُّ مِئَةِ جَنَاحٍ»؛ رواه البخاري (٣٢٣٢)، ومسلم (١٧٤).

والآيات والأحاديث ليس فيها تعارض - والله الحمد - وذلك من وجوه:

\* الوجه الأول: أن ذكر عدد معين لا يعني عدم الزيادة عليه؛ وهذا أمر معروف في الكلام العربي.

\* الوجه الثاني: أن القرآن وحي من الله تعالى، وقد ذكر عددًا لأجنحة بعض الملائكة، والسنة وحي من الله تعالى لنبيه أيضًا، وقد ذكر فيها عددًا لأجنحة بعض الملائكة الأخرى؛ فهم متفاوتون في الخلق والعدد.

\* الوجه الثالث: أن الآية التي ذكرت «المثنى والثلاث والرابع» في خلق الملائكة، قد دلت على وجود الزيادة فيمن يشاء الله له ذلك من الملائكة؛ قال تعالى: ﴿أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعًا﴾ [فاطر: ١].

فالحاصلُ: أنه لا تعارض بين نصوص القرآن والسنة في موضوع عدد أجنحة الملائكة ﷺ، والواجب على المسلم التسليم والإيمان بكل ما جاء من عند الله، والتفكير في عظمة خلق الملائكة، والافتداء بهم؛ فإنهم على عظم خلقهم طائعون خاضعون لربهم سبحانه؛ ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦].

❁ أسئلة ذات علاقة: خلق الملائكة، عظمة الملائكة، عدد أجنحة الملائكة.



المسألة (١٧) - ما الحكمة من قيام الملائكة بأعمالها، مع قدرة الله أن يقول للشيء: كُن، فيكون؟

## السؤال

ما الحكمة من قيام الملائكة بأعمالها، مع قدرة الله أن يقول للشيء: كُن، فيكون؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✱ أعمال الملائكة.

✱ قدرة الله.

## الجواب

### مضمون السؤال:

البحث عن الحكمة من تكليف الملائكة بالأعمال الموكلة إليهم، في حين أن الله على كل شيء قدير، يقول للشيء: كُن، فيكون.

### مختصر الإجابة:

الله سبحانه وتعالى غني عن الملائكة وعن غيرهم من المخلوقات، قادر على إنفاذ أمره بكن، فيكون؛ فالله سبحانه هو الخالق، والملائكة إنما فعلوا ذلك بعلمه ومشيتته وقدرته وأمره؛ فتكليف الملائكة من تمام ملكه وكبريائه وعظمته، وليس ناتجاً عن جهل أو عجز أو حاجة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً؛ فإنه سبحانه خالق الملائكة وخالق القدرة فيهم؛ لمباشرة ما أوكلهم به، وهم يرجعون إليه سبحانه في معرفة ما خفي عليهم علمه وحكمته.

### الجواب التفصيلي:

إن الملائكة - كما هو معنى اسمهم - هم رُسُلُ الله سبحانه وتعالى - فإن معنى «ملائكة»:

أي: رُسُلٌ - ينفذون أمره بقدرته؛ فهو الذي خلقهم وخلق فيهم القدرة والقوة على إمضاء أوامره، ﴿لَا يَسْفِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، و﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦]، وهو - مع هذا - خالقهم وخالق أفعالهم وقدرتهم، وهو غني عنهم.

وَمِنْ حِكْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي تَكْلِيفِ الْمَلَائِكَةِ بِهَذِهِ الْأَعْمَالِ:

❁ **أَوَّلًا:** أن الله جعل لكل أمر سببًا:

فكما يُجرى سبحانه الكون على أسبابٍ طبيعيّةٍ موصلةٍ، مع كونها غير خارجة عن مراده؛ لحكم، كذلك يجعل الأفعال التي تقوم بها الملائكة أسبابًا محققة لما كلفوا به.

❁ **ثانيًا:** كمال كبريائه وعظمته:

فإن وجود الأعوان مع كونهم لا حاجة لهم، هو دليل عظمة وقوة.

والوسائط التي بين الملوك وبين الناس: يكونون على أحد وجوه ثلاثة:

(١) إما لإخبارهم من أحوال الناس بما لا يعرفونه.

والله غني عن ذلك؛ يعلم السر وأخفى، لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء، وهو السميع البصير.

(٢) أن يكون الملك عاجزًا عن تدبير رعيته ودفع أعدائه - إلا بأعوان يعينونه - فلا بد له من أنصار وأعوان لذلّه وعجزه.

والله سبحانه ليس له ظهير ولا ولي من الدّل؛ فهو العظيم القادر القوي.

(٣) أن يكون الملك ليس مُريدًا لنفع رعيته والإحسان إليهم ورحمتهم إلا بمحرك يحركه من خارج، فإذا خاطب الملك من ينصحهُ ويعظّمهُ، أو من يدلُّ عليه؛ بحيث يرجوه ويخافه -: تحرّكت إرادة الملك وهمته في قضاء حوائج رعيته.

والله تعالى هو ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكه، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، وكلِّ الأشياء إنما تكون بإرادته ومشيتته؛ فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

فهذه الأوجه الثلاثة ممتنعة عن الله سبحانه وتعالى؛ فهو يعلم كلِّ شيءٍ عن عباده



بلا واسطة، وقادرٌ على تدبيرِ مُلكِهِ وخالِقُهُ، ومُحِبٌّ لنفعِ عبادِهِ والتفَضُّلِ عليهم، وخالِقُهُ للملائكةِ وتكليفهم بهذه المهامِّ هو نفسه مَظْهَرٌ مِنْ مظاهرِ القدرةِ الإلهيَّةِ، والخالِقِ والتدبيرِ الربَّانيِّ.

❁ **ثالثاً:** أنه سبحانه هو الخالق:

لأنهم إنما فعلوا ذلك بعلمه ومشيتته وقدرته وأمره؛ فلهذا:

(١) يُضَيِّفُ التدبيرَ إلى الملائكةِ تارةً؛ لكونهم هم المباشرين للتدبير؛ كقوله: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾ [النازعات: ٥].

(٢) وَيُضَيِّفُ التدبيرَ إليه تاراتٍ؛ كقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣]، وقوله: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]؛ فهو المدبِّرُ أَمْرًا وإذنًا ومشيتةً، والملائكةُ المدبِّراتُ مباشرةً وامتنالاً.

والمقصود: أن أمر الله تعالى للملائكة مباشرةً تدبير أمر الكون، لا يتعارض مع قدرة الله تعالى وتفردِهِ بالخلقِ والأمرِ، بل هو من مظاهرِ قدرته وكبريائه؛ فإنه خالقهم وخالق القدرة فيهم؛ لمباشرة ما أوكلهم به، وهم يرجعون إليه سبحانه في معرفة ما خفي عليهم علمه وحكمته.

❁ **أسئلة ذات علاقة:** الملائكة، عالم الملائكة، الملائكة مخلوقات حقيقية.

المسألة (١٨) - كيف عرّفت الملائكة أن الإنسان سيُفسد في الأرض، ويسفك الدماء، قبل أن يُخلق: ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠]؟

## السؤال

كيف عرّفت الملائكة أن الإنسان سوف يسفك الدماء قبل أن يُخلق: ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠]؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* عِلْمُ الْمَلَائِكَةِ.
- \* إِفْسَادُ بَنِي آدَمَ فِي الْأَرْضِ.
- \* سَفْكُ الدِّمَاءِ قَبْلَ خَلْقِ آدَمَ.

## الجواب

### مضمون السؤال:

استشكالٌ حول سؤال الملائكة عن فساد بني آدم، وسفكهم الدماء على الأرض، حينما أخبرهم الله بأنه جاعلٌ في الأرض خليفةً، فهل هو علمٌ من الملائكة بالغيب، أو قولٌ لهم بغير معرفة؟

### مختصر الإجابة:

عَلِمَتِ الْمَلَائِكَةُ أَنَّ بَنِي آدَمَ سَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ، وَيَسْفِكُونَ الدِّمَاءَ:

- ١- مِنْ إِخْبَارِ اللَّهِ لَهُمْ بِذَلِكَ.
- ٢- أَوْ لِأَنَّهُمْ شَاهَدُوا فِي الْأَرْضِ مَخْلُوقَاتٍ سَابِقَةً قَبْلَ الْإِنْسَانِ، أَفْسَدَتْ وَسَفَكَتِ الدِّمَاءَ، وَهِيَ الْجِنُّ.

٣- أو من إدراكهم للطبيعة البشرية للمخلوق الجديد «الإنسان».

٤- أو أنهم فهموا ذلك من قوله تعالى: ﴿جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]؛ فالخليفة هو الذي يفصل بين الناس ما يقع بينهم من المظالم، ويردعهم عن الفساد.

### الجواب التفصيلي:

خلق الله سبحانه وتعالى الملائكة قبل خلق الإنسان؛ وهذا واضح من قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي خَلَقْتُ بَشَرًا مِّنْ طِينٍ﴾ [ص: ٧١]، وغيرها من الآيات التي تدل على ذلك.

أما كيفية معرفتهم بأن بني آدم سيفسدون في الأرض، ويسفكون الدماء، المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، فعلى الاحتمالات التالية:

### ❁ الأول: إعلام الله لهم بذلك:

وإن لم يذكر في سياق الآيات، لكنه قد يفهم من قوله تعالى بعدها: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]، وفي هذا دلالة على أن الله قد كان أعلمهم أن بني آدم سيفسدون في الأرض، وإلا فكيف كانوا يقولون ما لا يعلمون، والله تعالى يقول وقوله الحق: ﴿لَا يَسْقُونَهُ بِأَلْقَوْلِهِمْ وَأَمْرُهُمْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، والملائكة لا تقول ولا تعمل إلا بما تؤمر به لا غير؛ قال الله تعالى: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠].

### ❁ الثاني: أنهم قاسوا ذلك على أحوال من كان قبل آدم على الأرض، وهم الجن:

فقد سبقوا الإنسان في الأرض، وكانوا يفسدون فيها، ويسفكون الدماء؛ فعلمت الملائكة أن البشر سيكونون على حال من سبقهم.

### ❁ الثالث: أنهم فهموا ذلك من الطبيعة البشرية:

قال الطاهر بن عاشور: «وإنما ظنُّوا هذا الظنَّ بهذا المخلوق؛ من جهة ما استشعروهُ من صفاتِ هذا المخلوق المستخلفِ، بإدراكِهِمُ الثُّورانيِّ لهيئةِ تكوينه الجسديَّةِ والعقليَّةِ والنُّطقيَّةِ؛ إما بوصفِ الله لهم هذا الخليفةَ، أو برؤيتِهِم صورةَ تركيبه قبلَ نفخِ الروحِ فيه وبعده، والأظهرُ: أنهم رأوه بعدَ نفخِ الروحِ فيه، فعلموا أنه تركيبٌ يستطيعُ صاحبهُ أن يخرجَ عن الجبلةِ إلى الاكتسابِ، وعن الامتثالِ إلى العصيانِ ... ومجرَّدُ مشاهدةِ الملائكةِ لهذا المخلوقِ العجيبِ، المرادِ جعلُهُ خليفةً في الأرضِ: كافٍ في إحاطتِهِم بما يشتُمِلُ عليه من عجائبِ الصفاتِ ...». «التحريُّ والتنوير» (١/ ٢٣٠).

❁ **الرابع:** أنهم فهموا ذلك من قوله تعالى: ﴿جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]؛ فالخليفةُ هو الذي يفصلُ بين الناسِ ما يقعُ بينهم من المظالمِ، ويردُّعهم عن الفسادِ.

والمعنى: أنه إذا كان هناك خليفةٌ يحكُمُ بين الناسِ في المظالمِ، فإنه يلزمُ من ذلك أن هؤلاءِ الناسِ يقعُ منهم الإفسادُ، وسفكُ الدماءِ، وإلا لَمَا احتاجوا خليفةً يحكُمُ.

وهذه الاحتمالاتُ ذكرها العلماءُ ﷺ استنباطاً من الآياتِ القرآنيَّةِ، ولا يوجدُ دليلٌ مؤكَّدٌ على كيفيةِ علمهم بذلك.

لكنْ على كلِّ الاحتمالاتِ: فإن أصلَ ذلك من تعليمِ الله تعالى لهم، والواجبُ على المسلمِ: أخذُ العبرةِ والعظةِ من القصةِ، والتفكُّرُ في تكريمِ الله للإنسانِ، والعملُ بمقتضى ذلك من الطاعةِ والعملِ الصالحِ.

❁ **كلمات دلالية:** الملائكة، عالمُ الملائكة، علمُ الملائكةِ بإفسادِ بني آدم.

المسألة (١٩) - السجود لا يكون إلا لله؛ فلماذا سجّدت الملائكة لآدم؟

## السؤال

السجود لا يكون إلا لله؛ فلماذا سجّدت الملائكة لآدم؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* السجود لآدم.
- \* الملائكة تسجد لآدم ﷺ.

## الجواب

### مضمون السؤال:

معنى سجود الملائكة لآدم ﷺ، مع أن السجود لا يكون إلا لله وحده.

### مختصر الإجابة:

أن سجود الملائكة لآدم لم يكن سجود عبادة؛ فسجود العبادة لا يكون إلا لله وحده، وإنما كان سجود تحية واحترام وإكرام، وقد كان هذا السجود جائزاً في الأمم السابقة، وقد نسخ الإسلام هذا السجود؛ فلا يجوز في الإسلام السجود لأي مخلوق أبداً، ولا يجوز السجود إلا لله وحده.

### الجواب التفصيلي:

ذكر الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم أمره لملائكته الكرام بالسجود لآدم ﷺ؛ فامتثلوا أمره وأطاعوه؛ قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ابْنِ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، وغيرها من الآيات.

وهنا يجدرُ التأكيدُ على أمرين:

❁ **الأوّل:** أن السجودَ كان بأمرِ الله سبحانه وتعالى، والملائكةُ الكرامُ وآدمُ ﷺ هم خَلْقُهُ، لا يَعُصُونَهُ فيما أمرَ أو فرَضَ.

❁ **الثاني:** أن السجودَ لم يكن سجودَ عبادةٍ؛ فسجودُ العبادةِ لا يكونُ إلا لله وحده، وإنما كان سجودَ احترامٍ وإكرامٍ.

قال أبو بكر بن العربي رحمه الله: «اتَّفَقَتِ الأُمَّةُ على أن السجودَ لآدمَ ﷺ لم يكن سجودَ عبادةٍ». «أحكامُ القرآن» (٢٧/١).

وقال الفخرُ الرازي رحمه الله: «أجمَعَ المسلمون على أن ذلك السجودَ ليس سجودَ عبادةٍ». «التفسيرُ الكبير» (٢١٢/٢).

وقرّر ذلك القرطبي رحمه الله بقوله: «واختلَفَ الناسُ في كيفيةِ سجودِ الملائكةِ لآدمَ، بعد اتِّفاقِهِم على أنه لم يكن سجودَ عبادةٍ». «تفسيرُ القرطبي» (٣٣٣/١).

وقال البغوي رحمه الله: الأصحُّ: أن السجودَ كان لآدمَ على الحقيقة، وتضمَّنَ معنى الطاعةِ لله عزَّ وجلَّ بامثالِ أمره، وكان ذلك سجودَ تحيةٍ لا سجودَ عبادةٍ». «تفسيرُ البغوي» (٣٥/١).

فهذا كلامُ العلماءِ والمفسِّرين في معنى السجودِ لآدمَ ﷺ، ولم يأتِ ما يدلُّ على أن الملائكةَ سجدوا لآدمَ سجودَ عبادةٍ، بل هذا محالٌّ، وقد كان سجودُ الاحترامِ والإكرامِ معروفًا في الأممِ السابقة؛ ومن ذلك: سجودُ إخوةِ يوسفَ ﷺ له؛ قال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ [يوسف: ١٠٠]، وقد حرَّم الإسلامُ هذا النوعَ مِنَ التحيةِ، وجعلَ السجودَ كلَّهُ خالصًا لله سبحانه وتعالى.

فالحاصلُ: أن الملائكةَ سجدوا بأمرِ الله تعالى، وامثالًا له، وهو سجودُ تحيةٍ وإكرامٍ فقط، وقد كان هذا في الأممِ السابقة، والسجودُ للعبادةِ لا يكونُ إلا لله وحده، وقد نسَخَ الإسلامُ سجودَ التحيةِ والإكرامِ؛ فلا يجوزُ في الإسلامِ السجودُ لأيِّ مخلوقٍ أبدًا، ولا يجوزُ السجودُ إلا لله وحده.

❁ **كلمات دلالية:** سجودُ الملائكةِ لآدمَ، معنى السجودِ لآدمَ، الملائكة.



المسألة (٢٠) - لماذا أُمِرَتِ الملائكةُ المعصومةُ، بالسجودِ للإنسانِ الذي يَعْصِي؟

## السؤال

لماذا أُمِرَتِ الملائكةُ التي لا تَعْصِي اللهَ، بالسجودِ للإنسانِ الذي يَعْصِي؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* سجودُ الملائكةِ لآدمَ.
- \* الملائكةُ المعصومةُ تسجُدُ لآدمَ ﷺ.

## الجواب

### مضمونُ السؤال:

حول سجودِ الملائكةِ المعصومةِ الطائعةِ لأبي البشرِ، مع كونِ البشرِ ليسوا معصومين، ويقعون في المعاصي.

### مختصرُ الإجابة:

السجودُ كان طاعةً لله في المَقامِ الأوَّلِ؛ فهو امتثالٌ له، وكان سجودَ تحيةٍ وإكرامٍ، لا سجودَ عبادةٍ، وكان ذلك جائزًا في الشرائعِ قبلنا، ولا تُمنَعُ التحيةُ حتى لمن يَعْصِي، وآدمُ حينها لم يكن قد عَصَى رَبَّهُ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

سجودُ الملائكةِ لآدمَ ﷺ كان سجودَ تحيةٍ بأمرِ الله تعالى لهم؛ وعلى هذا: فإن السجودَ لا علاقةً له بالعِصمةِ، بل إنه محضُ امتثالٍ وطاعةٍ مِنَ الملائكةِ لله عزَّ وجلَّ، الذي أمرهم بذلك.

على أن آدم ﷺ لم يكن قد عصى الله تعالى بشيء حينها؛ فالسجود من الملائكة لآدم سابق على معصية الأكل من الشجرة.

إضافة إلى ذلك، فإن العِصْمَةَ أو عَدَمَهَا لا تُدُلُّ على الأفضليَّة؛ فصالحو بني آدم أفضل من الملائكة على القولِ الراجح من أقوال العلماء؛ فإن الإنسان المُحاطَ بالشَّهَوَاتِ إذا أَحْسَنَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا، خَيْرٌ مِنَ الْمَلِكِ الْمَعْصُومِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ نَازِعُ الشَّهْوَةِ وَالْمَعْصِيَةِ.

والمقصود: أن السجود كان من حيث الأساس امتثالاً لأمر الله تعالى، بغض النظر عن حالة من وقع له السجود تحيةً وتكريماً، على أن آدم وبنيه إذا أحسنوا وأتقوا، فهم خير من الملائكة الكرام؛ لتركيب الشهوة فيهم، وهذا حافز للعمل والاجتهاد في طاعة الله تعالى، وفعل الصالحات.

❖ **كلمات دلالية:** الملائكة، آدم ﷺ، سجود الملائكة لآدم، تفضيل صالحي البشر على الملائكة.







## المسألة (٢١) - هل تُفسدُ الملائكةُ في الأرض؟

### السؤال

يقولُ تعالى في القرآن: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَرْوَتَ﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ فهل تُفسدُ الملائكةُ في الأرض؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- ✱ هَارُوتُ وَمَرْوَتُ.
- ✱ هل الملائكةُ يَعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ؟

### الجواب

#### مضمونُ السؤال:

حول عصمة الملائكة، وما إذا كانوا قد أفسدوا في الأرض؛ كما في قصة الملكين هَارُوتَ وَمَرْوَتَ.

#### مختصرُ الإجابة:

الملائكةُ معصومون من اقتراف الآثامِ بنصِّ كتابِ الله، والنصُّ الصريحُ الثابتُ مقدَّمٌ على غيرِ الثابتِ، وعلى الثابتِ المؤوَّلِ غيرِ الصريحِ.  
وأما ما جاء في قصة هَارُوتَ وَمَرْوَتَ، فهو:

- ١- إما أنه غيرُ ثابتٍ.
- ٢- أو أنه مؤوَّلٌ غيرُ صريحٍ؛ بأن هَارُوتَ وَمَرْوَتَ لم يكونا ملكينِ كريمينِ، بل كانا ملكينِ، أو كانا رجُلينِ.
- ٣- أو أن «ما» في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِبَابِلَ﴾: نافيةٌ؛ فيكونُ المعنى: «ولم يُنزلْ على الملكينِ ببابلَ».

٤- أو أنه ليس في الآية دليل على أن الملائكة تُفسد في الأرض، بل غاية ما فيها: أن الله أهبط ملكين كريمين؛ هما هاروت وماروت، يعلمان السحر من طلب تعلمه، ويحذرانه مغبته، وأنه سبيل كفر؛ ابتلاء للناس وفتنة؛ فهو نوع من الابتلاء الذي يمتحن الله به عباده؛ كما يتبلي الله عباده بالشهوات والشبهات، ليس إلا.

والمقصود: أن عظمة الملائكة ثابتة محكمة، وما ورد في الآية مختلف في تفسيره وتأويله؛ فعلى المسلم: أن يسلم بالثابت المحكم الظاهر، وأن يرد علم المختلف فيه إلى الله سبحانه وتعالى.

### الجواب التفصيلي:

الملائكة معصومون من الوقوع في المعصية؛ قال الله تعالى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، وقال تعالى: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧].

أما ما ورد في الآية الكريمة: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فالكلام حولها من وجوه:

❖ **الوجه الأول:** كل المرويّات حول معنى الآية، فهي إما من الإسرائيليات، أو من الروايات الضعيفة التي لا تقوم بها حجة، ويبقى النص على ظاهره:

قال القرطبي في «تفسيره» - عند كلامه على مرويّات هذه القصة - «قلنا: هذا كله ضعيف... لا يصح منه شيء». «الجامع لأحكام القرآن» (٢/ ٥٢).

❖ **الوجه الثاني:** ذكر بعض المفسرين: أن هاروت وماروت ليسا ملكين كريمين، على اختلاف في ذلك:

قال القرطبي: «قال ابن أزي: هما داود وسليمان.. وضعف هذا القول ابن العربي، وقال الحسن: هما عجان كانا ببابل ملكين». «الجامع لأحكام القرآن» (٢/ ٥٢)؛ على أنها قد قرئت آية: «وما أنزل على الملكين» بكسر اللام، لكنها قراءة شاذة.

وقال ابن جرير الطبري: «وجه تقديمه أن يقال: واتبعوا ما تتلو الشياطين على مثلك

سليمان [مِن السَّحْرِ]، وما أنزَلَ [اللهُ السَّحْرَ] على المَلَكَيْنِ، ولكنَّ الشياطينَ كفروا يعلمون الناسَ السَّحْرَ ببابلَ، هَارُوتَ وَمَارُوتَ - فيكونُ معنيًا بـ «المَلَكَيْنِ»: جبريلُ وميكائيلُ؛ لأنَّ سحرَةَ اليهودِ، فيما ذُكِرَ، كانت تزعمُ أن الله أنزَلَ السَّحْرَ على لسانِ جبريلَ وميكائيلَ إلى سليمانَ بنِ داودَ؛ فأكذَبها اللهُ بذلك، وأخبرَ نبيَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ أن جبريلَ وميكائيلَ لم ينزِلا بِسِحْرٍ قطُّ، وبرأ سليمانَ مما نحلوهُ مِنَ السَّحْرِ، فأخبرهم أن السَّحْرَ مِن عملِ الشياطينِ، وأنها تعلَّمُ الناسَ [ذلك] ببابلَ، وأن اللذينِ يعلمانهم ذلك رجلانِ، اسمُ أحدهما: هَارُوتُ، واسمُ الآخرِ: مارُوتُ؛ فيكونُ «هَارُوتُ وَمَارُوتُ»، على هذا التأويلِ، ترجمةً [أي: بدلًا] على «الناسِ»، وردًّا عليهم». «تفسيرُ الطبريِّ» (٢/٤٢٠).

❁ **الوجهُ الثالثُ:** أن «ما» في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ﴾: نافيةٌ، فيكونُ المعنى: «ولم يُنزلْ على المَلَكَيْنِ ببابلَ»:

قال ابنُ جريرِ الطبريُّ: «عن ابنِ عباسٍ قوله: ﴿يَعْلَمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾؛ فإنه يقولُ: لم يُنزلِ اللهُ السَّحْرَ ... وعن الربيعِ بنِ أنسٍ: ﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾، قال: ما أنزَلَ اللهُ عليهما السَّحْرَ؛ فتأويلُ الآية - على هذا المعنى -: «وَاتَّبَعُوا الَّذِي تَتْلُو الشياطينُ على مُلِكِ سليمانَ مِنَ السَّحْرِ، وما كَفَرَ سُلَيْمَانُ، ولا أنزَلَ اللهُ السَّحْرَ على المَلَكَيْنِ؛ ﴿وَأَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾: ﴿بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾؛ فيكونُ حينئذٍ قوله: ﴿بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾، من المؤخَّرِ الذي معناه التقديمُ». «تفسيرُ الطبريِّ» (٢/٤١٩).

❁ **الوجهُ الرابعُ:** ليس في الآية دليلٌ على أن الملائكةَ تُفسدُ في الأرضِ، بل غايةُ ما فيها - على قولِ بعضِ المفسرينَ -: أن اللهُ أهبطَ ملكينِ كَريمينَ؛ هما هَارُوتُ وَمَارُوتُ، يعلمانِ السَّحْرَ مَنْ طَلَبَ تعلَّمه، ويحدِّرانِه مغبَّته، وأنه سبيلُ كُفْرٍ؛ ابتلاءً للناسِ وفتنةً؛ كما يتلى اللهُ عبادهُ بالشهواتِ والشبهاتِ، ليس إلا.

والمقصودُ: أن عِصمةَ الملائكةِ ثابتةٌ محكمةٌ، وما وردَ في الآية مختلفٌ في تفسيره وتأويله؛ فعلى المسلم: أن يسلمَ بالثابتِ المحكمِ الظاهرِ، وأن يردَّ عِلْمَ المختلفِ فيه إلى اللهِ سبحانه وتعالى.



❁ أسئلة ذات علاقة: هاروت وماروت، الملائكة، عصمة الملائكة.





المسألة (٢٢) - كيف تتأذى الملائكة مما يتأذى منه بنو آدم، مع أن الملائكة مخلوقة من نور، والناس من تراب؟

## السؤال

الملائكة مخلوقة من نور؛ فكيف تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم؛ كما جاء في الحديث؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* عالم الملائكة.
- \* الملائكة.
- \* تأذي الملائكة.

## الجواب

### مضمون السؤال:

ما معنى: تأذي الملائكة مما يتأذى منه الناس، مع أن الملائكة مخلوقة من نور، والناس من تراب؟

### مختصر الإجابة:

لا يوجد مانع من أن يكون من ضمن تركيب خلق الملائكة ما يشابه تركيب خلق الإنسان في هذه الجزئية، وهي التأذي من الروائح المُنْتِنَة؛ فتكون من المشتركات بين خلق الملائكة وخلق الإنسان.

وقد يكون المعنى: أن أذية الإنسان المؤمن مما يؤذي الملائكة؛ من حيث إنهم يكرهون أذية المسلم، ويستأوون لذلك؛ فهم حَفِظْتُهُ والملازمون والمستغفرون له، والداعون له بالمغفرة والوقاية من العذاب.

## الجواب التفصيلي:

الملائكة ﷻ مخلوقات نُورانية، وهم غيبٌ أطلعنا اللهُ على أخبارهم بالقدر الذي أَراده سبحانه وتعالى، ولا عِلْمَ لنا بعالمِ الملائكةِ إلا في حدودِ ما أخبرنا عنهم اللهُ سبحانه في قرآنِهِ الكريمِ، أو مِن خلالِ أحاديثِ رسولِ اللهِ ﷺ، وأيُّ كلامٍ عن الملائكةِ خارجِ هذا النطاقِ يُعدُّ رَجْمًا بالغيبِ.

ومن أهمِّ وظائفِ الملائكةِ:

(١) مباشرةٌ وإمضاءٌ تدير اللهُ تعالى في مخلوقاته.

(٢) وكتابةُ أعمالِ بني آدمِ.

(٣) وحضورُهم أماكنِ اجتماعِ الناسِ للعبادةِ في المساجدِ ونحوها.

ولحرصِ الإسلامِ على نظافةِ المسلمِ - خاصةً عند اجتماعه بالآخرين في المساجدِ لأداءِ الشعائرِ - نهى النبيُّ ﷺ عن حضورِ المساجدِ لمن له رائحةٌ تُؤذي الناسَ:

فعن جابرٍ رضي الله عنه، قال: «نهى رسولُ اللهِ ﷺ عن أكلِ البصلِ والكراثِ، فغلبتنا الحاجةُ، فأكلنا منها، فقال: «من أكلَ من هذه الشجرةِ المُنتنةِ، فلا يقربنَّ مسجداً؛ فإنَّ الملائكةَ تأذَى مما يتأذَى منه الإنسُ»؛ رواه مسلم (٥٦٣).

والحديثُ يدلُّ على تأذَى الملائكةِ مما يتأذَى منه الناسُ؛ وهذا قد يفهمُ منه أحدُ أمرين:

❁ **الأوَّلُ:** إما أن يكونَ تركيبُ خلقِ الملائكةِ يشابهُ مع تركيبِ خلقِ الناسِ في هذه الجزئيةِ، وهي التأذَى من الروائحِ المُنتنةِ، خصوصاً رائحةِ الثومِ والبصلِ؛ فتكونُ من الأمورِ المشتركةِ بين خلقِ الملائكةِ وخلقِ الإنسانِ.

ولا يوجدُ مانعٌ عقليٌّ من إمكانيةِ ذلك؛ فاللهُ يخلقُ ما يشاءُ ويختارُ.

❁ **الثاني:** أو أن يكونَ المرادُ هو أن ما يُؤذي المؤمنين من الروائحِ في المساجدِ وأماكنِ اجتماعهم يُؤذي الملائكةَ؛ مِن حيثُ إنهم يكرهون أذيةَ المسلمِ، ويستأثرون لذلك؛ فهم حَفَظَتُهُ والملازمون والمستغفرون له، والداعون له بالمغفرةِ والوقايةِ من العذابِ؛ قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ

لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴿٧﴾ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ ءَابَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٨﴾ وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿٩﴾ [غافر: ٧-٩]، فإذا كان هذا حالهم معه، فإنهم يتأذون لأذاه، ويستقذرون ما يستقذرون، ويدعون له بالوقاية من كل سوء وسيئة.

والحاصل: أنه لا إشكال في الأمر؛ سواءً كان تأذيتهم بسبب تركيبتهم وأصل خليقتهم، أو تبعاً لأذية المسلم؛ فليحرص المسلم على نظافته، خاصةً في المساجد وأماكن اجتماع الناس، وليستشعر قرب الملائكة منه؛ فيحثه ذلك على مزيد اعتناء واهتمام.

❁ كلمات دلالية: الملائكة، عالم الملائكة، الملائكة مخلوقات نورانية.



## ثالثاً: الإيمانُ بالكُتُب

### ١- شبهاتٌ حول إنزالِ الكُتُب

المسألة (٢٣) - لماذا نقولُ بالتحريفِ والضياعِ في كُتُبِ أهلِ الكتابِ؟

#### السؤال

هل وقعَ التحريفُ في الكُتُبِ المقدَّسةِ عند أهلِ الكتابِ؛ كالتوراةِ، والإنجيلِ؟

عباراتٌ مشابهةٌ للسؤال

- \* جمعُ القرآنِ.
- \* تدوينُ القرآنِ الكريمِ.
- \* تدوينُ الكُتُبِ المقدَّسةِ.

#### الجواب

#### مضمونُ السؤالِ:

السؤالُ عن تحريفِ الكُتُبِ السماويَّةِ غيرِ القرآنِ، وهل هو ثابتٌ أو مجردُ ادِّعاءاتٍ من أهلِ دينِ لأهلِ دينٍ؟

#### مختصرُ الإجابة:

تحريفُ الكتابِ المقدَّسِ ثابتٌ ليس بقولِ المسلمين، بل هو ثابتٌ في القرآنِ الكريمِ والسنةِ



النبويّة، وثابتُ بشهادة الكتاب المقدّس ذاته وعلماء اللاهوت أنفسهم؛ والنقول في ذلك كلّ كثيرة.

### الجواب التفصيلي:

تحريف الكتاب المقدّس أمرٌ ثابتٌ شرعيًا وعلميًا، وهو أمرٌ لا يختصُّ بقوله المسلمون من منطلقٍ دينيٍّ، بل هو مقتضى البحث العلميِّ بمقاييسٍ معتبرة:

❖ **أولاً:** أدلّة من القرآن الكريم؛ من منطلقٍ شرعيٍّ وعلميٍّ أيضًا:

فقد سجّل القرآن الكريم هذه الحقيقة في آياتٍ كثيرةٍ تدلُّ على وجود التحريف في كتُب أهل الكتاب:

قال تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥].

وقال تعالى: ﴿قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُوبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَيْسَتْ رَأْيَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلٌ لَهُمْ مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩].

وواضحٌ هنا: أن التحريف المذكور في الآيات كان على الحقيقة، وليس تحريفًا للمعاني فقط؛ مما يدلُّ على أن تحريف الكلم المذكور كان واقعًا ملموسًا ومعايشًا؛ قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤْنَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨].

وكما نصّ القرآن الكريم على تحريف التوراة والإنجيل؛ فقد نصّ كذلك على نصوصٍ مفقودةٍ من التوراة والإنجيل؛ يقول تعالى في القرآن عن التوراة الحقيقية، وكذلك الإنجيل الحقيقي: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ

قَالَتِ بَنَاتُ إِسْرَائِيلَ وَنَحْنُ نَحْمَدُ اللَّهَ الَّذِي أَنْزَلَ مَعَهُ أَوْلِيَاءَ هُمْ  
الْمُقَدِّمُونَ ﴿١٥٧﴾ [الأعراف: ١٥٧].

فلو كان الإنجيل أو التوراة اللذان بين أيدينا صحيحين غير محرفين، لوجدنا هذا الذي  
نص القرآن على ذكره فيهما؛ وهذا دليل على أن النسخ الموجودة محرّفة لا محالة، ودليل  
أيضاً على أن أهل الكتاب قد أخفوا التوراة الحقيقية، بما فيها من ذكر النبي ﷺ.

❁ ثانياً: الكتاب المقدس نفسه ينص على ذلك التحريف:

ففي سفر «إرميا» نجد غضب الرب على الكهنة، ومن يتنبؤون ويقولون للشعب  
الكذب بدلاً من كلام الرب الإله:

«لأن الأنبياء والكهنة تنجسوا جميعاً، بل في بيتي وجدت شرهم؛ يقول الرب. لذلك  
يكون طريقهم لهم كمزلق في ظلام دامس، فيطردون ويسقطون فيها؛ لأنني أجلب عليهم  
شراً سنة عقابهم؛ يقول الرب.»

وقد رأيت من أنبياء السامرة حماقة؛ تنبؤوا بالبعل، وأضلوا شعبي إسرائيل، وفي أنبياء  
أورشليم رأيت ما يُفشع منه، يفسقون، ويسلكون بالكذب، ويشددون أيادي فاعلي الشر  
حتى لا يرجعوا الواحد عن شره، صاروا لي كلهم كسدوم، وسكانها كعمورة؛ لذلك هكذا  
قال رب الجنود عن الأنبياء: هاأنذا أطعمهم أفسنتين، وأسقيهم ماء العلقم؛ لأنه من عند  
أنبياء أورشليم خرج نفاق في كل الأرض، هكذا قال رب الجنود، لا سمعوا لكلام الأنبياء  
الذين يتنبؤون لكم؛ فإنهم يجعلونكم باطلاً، يتكلمون برؤيا قلوبهم، لا عن فم الرب، قائلين  
قولاً لمحتقري: قال الرب يكون لكم سلام! ويقولون لكل من يسير في عناد قلبه: لا يأتي  
عليكم شر». (إرميا ٢٣: ١١-١٧).

وفيه أيضاً: «لم أرسل الأنبياء، بل هم جرؤوا، لم أتكلم معهم، بل هم تنبؤوا، ولو وقفوا  
في مجلسي، لأخبروا شعبي بكلامي، وردوهم عن طريقهم الرديء، وعن شر أعمالهم،  
ألعلي إله من قريب، يقول الرب. ولست إلهاً من بعيد، إذا اختبأ إنسان في أماكن مستترة،  
أفما أراه أنا؛ يقول الرب؟ أما أملك أنا السموات والأرض؛ يقول الرب؟ قد سمعت ما قاله  
الأنبياء الذين تنبؤوا باسمي بالكذب، قائلين: حلمت، حلمت.»

حتى متى يُوجَدُ في قلبِ الأنبياءِ المتنبِّئينَ بالكذبِ؟ بل هم أنبياءُ خِداعِ قلوبهم، الذين يفكِّرون أن يُنسُوا شَعْبِي اسمي بأحلامهم التي يَقْصُونها الرجلُ على صاحبه، كما نَسِي أبائهم اسمي لأجلِ البَعْلِ، النبيُّ الذي معه حُلْمٌ، فليَقْصِ حُلْمًا، والذي معه كَلِمَتِي، فليَتَكَلَّمْ بكلمتي بالحقِّ، ما للتَّبَنِ مع الحِنْطَةِ؛ يقولُ الربُّ؟ أليست هكذا كلمتي كنارٍ؛ يقولُ الربُّ، وكمِطْرَقَةٍ تحطُّمُ الصخرَ؟ لذلك هأنذا على الأنبياءِ؛ يقولُ الربُّ، الذين يَسْرِقون كلمتي بعضُهم من بعضٍ. هأنذا على الأنبياءِ، يقولُ الربُّ، الذين يأخذون لسانهم، ويقولون: «قال». هأنذا على الذين يتنبَّون بأحلام كاذبة؛ يقولُ الربُّ، الذين يَقْصُونها ويضِلُّون شَعْبِي بأكاذيبهم ومفاحراتهم، وأنا لم أرسلهم، ولا أمرتهم؛ فلم يُفيدوا هذا الشعبَ فائدةً؛ يقولُ الربُّ. أمّا وحيُّ الربِّ، فلا تذكروه بعد؛ لأن كلمة كلِّ إنسانٍ تكونُ وحيه؛ إذ قد حرَّفتم كلامَ الإلهِ الحيِّ ربِّ الجنودِ إلهنا». (إرميا ٢٣: ٢١ - ٣٦).

ونجدُ فيه أيضًا: «كيف تقولون: نحنُ حكماءُ، وشرِيعَةُ الربِّ معنا؟ حقًّا إنه إلى الكذبِ حوَّلها قَلَمُ الكَتَبَةِ الكاذبِ». (إرميا ٨: ٨).

وفي سفرِ «إشعياء» نجدُ تغييرَ وتبديلَ الشرائعِ: «والأرضُ تدنَّست تحت سَكَّانِها؛ لأنهم تعدَّوا الشرائعَ، غيروا الفريضةَ، نكثوا العهدَ الأبديَّ؛ لذلك لعنةٌ أَكَلَتِ الأرضَ، وعوقِبَ الساكنون فيها؛ لذلك احترقَ سَكَّانُ الأرضِ، وبقيَ أناسٌ قلائلٌ». (إشعياء ٢٤: ٥، ٦).

فلا عجبَ لقتلةِ الأنبياءِ الذين رمَّوهم بالعظامِ، أن يكتُموا نَعْتَ رسولِ الله ﷺ وصفتهُ، وقد جحدوا نبوةَ المسيحِ ورمَّوه وأمَّه بالعظامِ، ونعتهُ والبشارةُ به موجودانِ في كُتُبِهِم، ومع هذا أطبقوا على جحدِ نبوتهِ، وإنكارِ بشارَةِ الأنبياءِ به، وهو الذي لم يفعلْ بهم ما فعلهُ بهم محمَّدٌ ﷺ؛ من القتلِ، والسبيِّ، وغنيمَةِ الأموالِ، وتخريبِ الديارِ، وإجلالهم منها؛ فكيف لا تتواصى هذه الأمةُ بكتمانِ نعتهِ وصفتهِ، وتبدُّلهُ من كُتُبِها؟!

ومن العجيبِ: أنهم والنصارى يُقرُّون أن التوراةَ كانت طُولَ مَمْلَكَةِ بني إسرائيلَ عند الكاهنِ الأكبرِ الهارونيِّ وحده.

واليهودُ تُقرُّ أن السبعينَ كاهنًا اجتمعوا على اتفاقٍ من جميعهم على تبديلِ ثلاثةِ عشرَ حرفًا من التوراةِ؛ وذلك بعد المسيحِ في عهدِ القياصرةِ الذين كانوا تحت قهرهم؛ حيث زال

المُلْكُ عنهم، ولم يَبْقَ لهم مَلِكٌ يخافونه، ويأخذُ على أيديهم، ومَنْ رَضِيَ بتبديلِ موضعٍ واحدٍ من كتابِ الله، فلا يُؤْمَنُ منه تحريفٌ غيره.

واليهودُ تُقرُّ أيضًا: أن السامرةَ حرَّفوا مواضعَ من التوراة، وبدَّلوها تبديلاً ظاهراً، وزادوا ونقصوا، والسامرةُ تدَّعي ذلك عليهم.

وأما الإنجيلُ: فإن الذي بأيدي النصارى منه أربعةُ كُتُبٍ مختلفةٍ من تأليفِ أربعةِ رجالٍ: متى، ومَرْقُس، ولوقا، ويوحنا؛ فكيف يُنكرُ تطرُّقَ التبديلِ والتحريفِ إليهما؟!!

### ❁ ثالثاً: من أقوال علماء أهل الكتاب:

وهذه هي بعضُ من آراءِ علماءِ اليهودِ والنصارى وأخبارهم، تعرِّفُ بتحريفِ الكتابِ المقدَّسِ بعَهْدَيْهِ: القديم، والجديد؛ ففي كتابٍ له بعنوان: «هل الكتابُ المقدَّسُ كلامُ الله؟»، وإجابةً عن هذا السؤالِ، يقولُ عالمٌ مسيحيٌّ مشهورٌ، هو (د. جراهام سكروغي)، من معهدِ مودي في مدينةِ شيكاغو: «إنه من وَضَعِ البَشَرِ، إلا أنه سَمَويٌّ»، ويقولُ أيضًا: «نعم؛ إن الكتابَ المقدَّسَ من وَضَعِ البَشَرِ، ولو أن البعضَ يُنكرون ذلك لشدةِ تعصُّبِهِم، لقد مرَّت هذه الأسفارُ في عقولِ البَشَرِ، وكُتِبَتْ بلُغَةِ البَشَرِ، ودُبِّجَتْ بأقلامِهِم وبأساليبِهِم الخاصَّة».

ويقولُ عالمٌ مسيحيٌّ آخرٌ مشهورٌ، هو «كنث كراغ مطران»، القديسُ الإنجليكانيُّ في كتابِهِ «نداءُ المِئذنة»، عن الكتابِ المقدَّسِ ما نصُّهُ: «إنه نتاجُ ملخَّص، مكثَّف، محرَّر، مُختار، منسوخ، وكما جاء في أسفارِ العهدِ الجديد: إن هذه الأسفارَ خلاصةُ تجرِبَةٍ وتاريخ».

ويقولُ مجموعةٌ من علماءِ الدِّينِ المسيحيِّ عن الكتابِ المقدَّسِ «نسخةُ الملكِ جيمس»، التي تُعدُّ من أدقِّ النسخِ، وقد لاقت ثناءً كبيراً من علماءِ اللاهوتِ، يقولون: «إلا أن في نسخةِ الملكِ جيمس هذه عيوباً خطيرةً مُهلكةً، وهي كثيرةٌ؛ مما يستدعي إعادةَ التعديلِ والتنقيح».

ليس هذا الكلامُ لنا، بل هي أقوالُ لعلماءِ المسيحيَّةِ، بل لأكثرِ علمائِهِم شهرةً؛ فمن أفواهِهِم نُدينُهُم!

ويؤكّد (تسيندورف) الذي عثرَ على نسخة سِينَاءَ - أهمّ النُّسخِ للكتابِ المقدَّسِ - في دير سانت كاترين، عام (١٨٤٤م)، والتي تَرَجُّعُ إلى القرنِ الرابع: «إنها تَحْتَوِي على الأقلِّ على (١٦٠٠٠ تصحيح)، تَرَجُّعُ على الأقلِّ إلى سبعةِ مصحِّحينَ أو معالجينَ للنصِّ، بل قد وَجَدَ أن بعضَ المواقعِ قد تمَّ كسَطُها ثلاثَ مرَّاتٍ، وُكِّتَبَ عليها للمرَّةِ الرابعة».

وقد اكتشَفَ (ديلتش) أحدُ خبراءِ العهدِ القديمِ، وأستاذُ متخصصٍ في اللغةِ العبريَّةِ، حوالي (٣٠٠٠) خطأً مختلفٍ في نصوصِ العهدِ القديمِ التي عالَجها بإجلالٍ وتحفُّظٍ.

ويقولُ القِسُّ «شورر»: «إن الهدفَ مِنَ القولِ بالوحيِ الكاملِ للكتابِ المقدَّسِ، والمفهومِ الراميِ إلى أن يكونَ اللهُ هو مؤلِّفُهُ، هو زعمٌ باطلٌ، ويتعارضُ مع المبادئِ الأساسيَّةِ لعقلِ الإنسانِ السليمِ، الأمرُ الذي توكَّدهُ لنا الاختلافاتُ البيئَةُ للنصوصِ؛ لذلك لا يُمكنُ أن يتبنَّى هذا الرأيَ إلا إنجيليُّون جاهلون، أو مَنْ كانت ثقافتُهُمْ ضحلةً».

وحتى أشهرُ آباءِ الكنيسةِ (أوجستين) قد صرَّحَ بعدمِ الثقةِ في الكتابِ المقدَّسِ؛ لكثرةِ الأخطاءِ التي تَحْتَوِيها المخطوطاتُ اليدويَّة.

وقد ذكَّرتُ مَجَلَّةً «استيقظوا»، وهي مَجَلَّةٌ طائفيةٌ مسيحيَّةٌ تدعى «شهود يهوه»، تصدُرُ في نيويورك في مقالٍ بعنوانِ: «٥٠٠٠٠ خطأ في الكتابِ المقدَّس»؛ أنه: «ربَّما هناكُ خمسونَ ألفَ خطأٍ - ربما تسرَّبَ الخطأُ إلى نصوصِ الكتابِ المقدَّسِ - خمسونَ ألفَ عيبٍ خطيرٍ، لكنَّ الكتابَ المقدَّسَ ككلِّ، فهو صحيحٌ».

والجديرُ بالذكرِ في موضوعِ التحريفاتِ هذا: أن علماءَ اللاهوتِ يُجمِعونَ اليومَ على أن أجزاءً مختلفَةً مِنَ الكتابِ المقدَّسِ، لم يكتبها المؤلِّفونَ الذين يُعزى إليهم أسماءُ هذه الكُتُبِ.

لذلك يُعقدُ الإجماعُ اليومَ على أنه: لم تُكتبْ كُتُبُ موسى - وهي الكُتُبُ الأولى من الكتابِ المقدَّسِ: التكوينُ، والخروجُ، واللاويينَ، والعددُ، والتثنيةُ - بواسطتهِ؛ على الرغمِ من أن موسى يتكلَّمُ إلى حدِّ ما بضميرِ المتكلِّمِ.

كذلك يُطلقُ كثيرًا في الكتابِ المقدَّسِ على «الزَّبُورِ»: «زَبُورُ داودَ»، والتي لا يُمكنُ أن يكونَ داودُ - ﷺ - هو قائلُها.

كذلك: لا ينبغي أن تُنسب أقوال سليمان إليه.

ومن المسلم به أيضًا: أن جزءًا يسيرًا فقط من كتاب إشعياء يُمكن أن يُنسب إليه.

وكذلك: يبدو أن إنجيل «يوحنا» لم يكتبه يوحنا الحواريُّ.

كذلك: لم يكتب القديس «بطرُس» الخطابات التي نُسبت إليه لإعلاء مكانتها.

ويُمكن أن يقال الشيء نفسه على خطاب «يهوذا»، وعلى خطابات «بُولس» الوهمية المختلفة.

وهذا الواقع يكفي لإثبات التحريفات الكبيرة البيّنة والمعتمّدة التي لحقت بالنصوص، والتي لا يُمكن لإنسانٍ عاقل أن يدّعي أن الله قد أوحى بكلّ هذه التحريفات إلى كاتبها، أو يدّعي أنه لم يعرفها أفضل من ذلك.

وختامًا: لا يُمكن التشكيك في طُرُق جمع القرآن وتدوينه؛ فقد كانت وفق أدقّ ضوابط معايير التوثيق؛ فالواجب - بعد ذلك - هو تأمل مقاصد القرآن ومعانيه، والنهل من معينه الصافي في شتى العلوم.

❖ **كلمات دلالية:** تحريف التوراة، تحريف الإنجيل، تحريف الكُتب المقدّسة، حفظ القرآن وعدم تحريفه.



المسألة (٢٤) - كيف نزعُ أن القرآن نسخَ التوراة والإنجيل، وفيهما نصوصٌ تدلُّ على أبعديتهما؟

## السؤال

في التوراة والإنجيلِ نصوصٌ تدلُّ على أبعديتهما؛ فكيف نزعُ أن القرآن قد نسخَها؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ هل يجوزُ العملُ بما في التوراة والإنجيلِ من أحكام؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

القرآنُ ناسخٌ للكُتبِ السابقة، ومهيمنٌ عليها؛ فالعملُ: إنما هو بما في القرآنِ وحده، وأما ما جاء في السؤالِ، فمردودٌ لوجوه:

• عدمُ التواترِ في نقلِ التوراة والإنجيلِ، وإصابتُهُما بالتحريفِ -: يُبطلُ صحَّةَ تلكِ النصوصِ.

• وجودُ البشارةِ بالرسالةِ الخاتمةِ في التوراة والإنجيلِ، ووجودُ الأمرِ فيهما باتِّباعِ نبينا محمدٍ ﷺ -: يُعتبرُ أقوى دليلٍ على نسخِ القرآنِ لهما.

• الفهمُ السليمُ للكلامِ المنسوبِ لعيسى ﷺ من خلالِ سياقه في الإنجيلِ، لا يتنافى مع مبدأ النسخِ، بل يؤيدُ كلامه، ويؤكدُ وقوعَ تبوُّواته، والتي على رأسها مجيءُ سيِّدِ المرسلين وخاتمِ النبيين محمدٍ ﷺ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

القرآنُ ناسخٌ للكُتبِ السابقة، ومهيمنٌ عليها؛ فالعملُ: إنما هو بما في القرآنِ وحده.

والجوابُ على ما جاء في السؤالِ مِنْ خلالِ ما يلي:

❁ **أولاً:** هناك أدلةٌ كثيرةٌ على عكسِ ما وردَ في السؤالِ، نذكرُ منها:

(١) لا يُمكنُ أن تُنسَبَ النُّسخُ المحرَّفةُ مِنَ التوراةِ إلى الله تعالى؛ لاحتوائها على عباراتٍ لا تليقُ، تتكلَّمُ عن الذاتِ الإلهيَّةِ، والأنبياءِ، والملائكةِ، بأسلوبٍ يجعلنا نُوقِنُ باستحالةِ صدورهِ مِنْ إنسانٍ ذي فطرةٍ سليمةٍ، ونفسٍ زكيَّةٍ، فضلاً عن أن يُنسَبَ إلى نبيٍّ، فضلاً عن أن يُنسَبَ إلى ربِّ العالمين سبحانه.

(٢) يُشترطُ لصحَّةِ ومصداقيَّةِ التوراةِ أن يكونَ رواتها وحُفاظها عدولاً ثقاتٍ، وهذه الشروطُ لم تتوافرَ يوماً في رُواتها وحُفاظها مِنَ اليهود؛ إذ ثبتَ عنهم تاريخياً ارتدادهم المتكرِّرُ عن الدينِ، وقتلهم الأنبياءِ، وغيرها مِنَ الجرائمِ والكبائرِ التي تطعنُ في عدالتهم. ولكونِ رواتها انحصرتُ في أمثالِ هؤلاء؛ فإن دعوى تواترها زائفةٌ باطلةٌ، ويجدُ سليمُ الحواسِّ العقليَّةِ والمنطقيَّةِ ذلك واضحاً.

(٣) يملكُ السامريُّون نسخةً مِنَ التوراةِ تزيدُ ألفَ سنةٍ عن نسخةِ العبرانيين، فيما تزيدُ عن نسخةِ النصارى ألفاً وثلاثَ مئةٍ سنةٍ، وبينهنَّ مِنَ الاختلافاتِ والتناقضاتِ ما يُثبتُ عدمَ تواترها.

(٤) أما بالنسبةِ للإنجيلِ، فإن الإنجيلَ الذي جاء به عيسى ﷺ للناسِ، ليس هو قطعاً الإنجيلَ الموجودَ اليومَ؛ إذ إن الناسَ أهملوا تعاليمَ الإنجيلِ الحقيقيِّ حتى ضاع، وحلَّ محلُّه أناجيلٌ عدَّةٌ كُتبتْ بأيدي تلاميذِ المسيح ﷺ، وكتبَ بعضها تلامذةٌ تلاميذه، أو مَنْ جاء بعدهم؛ فكثرتِ الأناجيلُ حتى زادت على المئةِ.

واعتمدتِ الكنيسةُ أربعةً منها حسبَ أهوائها، وجميعها منقطعةُ السندِ، ولا يَعلمُ أحدٌ مدى صدقِ مؤلفيها، أو مَنْ ترجمها، وهل كان حريصاً على الدينِ؟!!

ومن الطبيعيِّ - والحالُ كذلك - أن نجدَ الكثيرَ مِنَ التناقضاتِ والاختلافاتِ بينها مما يُثبتُ عدمَ تواترها.



❁ ثانياً: لقد حاول اليهود إزالة أي إشارة إلى نبينا محمد ﷺ في التوراة، وكذلك في كُتُب الأناجيل الحقيقية؛ ومع هذا: فقد بقيت بعض البشارات:

والبشارات في الكُتُب السابقة، هي تلك الأنباء والأوصاف التي وردت عن مَقْدَمِ نبينا محمد ﷺ مبينةً اسمه، وصفاته البدنية والمعنوية، ونسبه، ومكان بعثته، وصفة أصحابه، وصفة أعدائه، ومعالم الدين الذي يدعو إليه، والحوادث التي تواجهه، والزمن الذي يُبعث فيه؛ ليكون ذلك دليلاً على صدقه عند ظهوره بانطباق تلك الأوصاف عليه، وهي أوصاف وبشارات تلقاها أهل تلك الأديان نقلاً عن رُهبانهم وأحبارهم وكهنتهم قبل ولادة محمد ﷺ بقرون كثيرة.

نذكرُ هنا مثلاً على البشارة المذكورة في التوراة:

«أقيم لهم نبياً من وسط إخوتهم مثلك، وأجعل كلامي في فيه، فيكلمهم بكل ما أوصيه به، ويكون أن الإنسان الذي لا يسمع لكلامي الذي يتكلم به باسمي أنا أطالبه». «سفر التثنية»: (١٨ - ١٩)، والمقصود بـ «إخوتهم»: أبناء إسماعيل ﷺ؛ لأنه أخو إسحاق ﷺ، الذي يُنسب إليه بنو إسرائيل، ويؤكدُه «ولم يقم بعد نبي في إسرائيل مثل موسى». «سفر التثنية»: (الإصحاح: ٣٤، الفقرة: ١٠).

فمحمد ﷺ هو من وسط إخوتهم، وهو مثل موسى ﷺ: نبي ورسول، وصاحب شريعة جديدة، وحارب المشركين، وتزوج، وكان راعي غنم، ولا تنطبق هذه البشارة على يوشع، كما يزعم اليهود؛ لأن يوشع لم يوح إليه بشريعة جديدة، كما جاء في «سفر التثنية»: «ولم يقم بعد نبي في إسرائيل مثل موسى».

ويأتي الإنجيل ويذكر نفس الصفة في النبي الخاتم، فيقول: «وأما متى جاء ذلك، روح الحق، فهو يرشدكم إلى جميع الحق؛ لأنه لا يتكلم من نفسه، بل كل ما يسمع يتكلم به، ويخبركم بأمر آتية». «إنجيل يوحنا»: (الإصحاح: ١٦، الفقرة: ١٢ - ١٣)، أليس هذا هو نفس ما يذكره رب العالمين في سورة النجم: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٥ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]؟! إن هذا لدليل دامغ على هيمنة القرآن على ما سبقه من الكُتُب.

❁ **ثالثاً:** اعتمادُ هؤلاء المغالطين قولَ موسى ﷺ: «هذه شريعةٌ مؤبَّدةٌ ما دامت السمواتُ والأرضُ»، وقولَ عيسى ﷺ: «السمواتُ والأرضُ تزُولان، وكلامي لا يزُول» - : لا يصحُّ حجَّةٌ لهم:

وذلك لأن لفظَ «التأبيد» يُستعملُ عند أهل الكتابِ على غيرِ حقيقتهِ، وكمثالٍ على ذلك: ما جاء في البقرة التي أقرُّوا بذبحها: «هذه سُنَّةٌ لكم أبداً».

أما ما اعتمدوا عليه من قولِ عيسى ﷺ: «السمواتُ والأرضُ تزُولان، وكلامي لا يزُول»: «إنجيل لوقا»: (٢١: ٣٣) - : فقد اختتمَ به حديثه مع حواريِّه حولِ أمورٍ مستقبليةٍ، إذنٌ من الواضح: أن المقصودَ منه هو تأكيدُ وقوعِ تنبؤاته، والتي على رأسها مجيءُ سيِّدِ المرسلين وخاتمِ النبيِّين محمدٍ ﷺ، وبالتالي نقولُ: إن ما استندوا عليه لا ينفى أبداً نسخَ القرآنِ للشرائعِ السابقة، بل يؤيِّدهُ ويؤكِّدهُ.

❁ **كلماتٌ دلاليةٌ:** القرآن، الكتبُ السابقة، التوراة، الإنجيل، النسخ.

❁ **أسئلة ذات علاقة:** مصدرُ القرآنِ لم يكن وحياً من الله تعالى، بل هو مقتبسٌ من الكتبِ السابقة.





## ٢- شبهات حول إلهية القرآن

المسألة (٢٥)- ادّعاء أن القرآن مصدره الكتُب السابقة.

### السؤال

مصدر القرآن لم يكن وحيًا من الله تعالى، بل هو مقتبس من الكتُب السابقة.

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* مصدر القرآن الكريم.
- \* القرآن كلام الله.
- \* الكتُب السابقة.

### الجواب

#### مضمون السؤال:

حول مصدر القرآن وعلاقته بالكتُب السابقة؛ من حيث المضمون والأسلوب.

#### مختصر الإجابة:

(١) الاقتباس هو: «نقلُ فكرةٍ معيَّنة، بشكل كامل أو جزئيٍّ؛ بحيث لا يزيدُ المقتبسُ شيئاً»، وفي حالة إضافة المقتبس أو تعديله للأفكار التي ينقلها، أو تصحيحه لها، فإن ذلك ينفي عن فعله صفة الاقتباس؛ ومعنى الاقتباس هذا لا يمكن أن ينطبق بأيِّ حالٍ من الأحوال على القرآن الكريم.

(٢) القرآن الكريم مختلفٌ ومتميزٌ عن الكتُب السابقة في المضمون والأسلوب؛ وهذا ينفي

الدعوى الواردة في السؤال؛ فأسلوب القصص في القرآن يتميز عن غيره من كتب العهد القديم، وأيُّ إنسانٍ يطَّلِعُ على تلك القصص يُدرِكُ بسهولةٍ: أن هناك بؤناً شاسعاً في القصص بين كليهما، ومن أمثلة ذلك:

من حيث الأسلوب، نجد القرآن الكريم بلغ الذروة في البيان والإحكام، وأعجز العرب أن يأتوا بمثله، أو أن يجدوا فيه عيباً، وأما العهد القديم، فلم يحدث فيه تحدُّ ولا إعجاز، وكثيرٌ من قصصه فيها ركاكةٌ أو إسفافٌ؛ بسبب ما أُدخل فيه من التحريف أو الترجمة، وكذلك نجد التباين الشديد في أسلوبهما من حيث اللغة، والبعْدُ عمّا وقع في العهد القديم من عباراتٍ فيها إساءةٌ أدبٍ مع الله تعالى، ومع رُسُلِهِ.

ومن حيث التمايز الكبير في المضمون، فإن المضمون في القرآن من قضايا ومعتقدات وأفكارٍ يختلفُ عن تلك التي في العهد القديم، ومن أمثلة ذلك: الاختلافُ في وصفِ الذاتِ الإلهيةِ، والأنبياء؛ ففي العهد القديم: عباراتٌ مسيئةٌ فيها التطاولُ على الأنبياءِ وذكرهم بأخبارٍ لا تليقُ بهم، بل فيها تطاولٌ على الذاتِ الإلهيةِ، إلى حدِّ نسبةِ الأفعالِ المسيئةِ إلى الله، ووصفه تعالى بما لا يليقُ به، بينما القرآن: وصفَ الله تعالى بما يليقُ به من كمالٍ في الصفاتِ والأفعالِ، وكذلك وصفَ أنبياءَهُ بما يليقُ بهم من عصمةٍ وتبجيلٍ.

وأما تشابهُ القصصِ بين جميعِ الكتبِ، فالوقائعُ التي حدثت في تاريخِ الأنبياءِ والبشريَّةِ، هي أحداثٌ واحدةٌ، وإنما تختلفُ الرواياتُ والتوجيهاتُ لتلك الأحداثِ، كما يختلفُ توصيفُ تلك الأحداثِ، وأيضاً: فإن القرآنَ الكريمَ لم يتركُ تفنيداً ما يدعيه أهلُ الكتابِ من أخبارٍ، بل كان يُردُّ عليهم، ويصوِّبُ ما بدَّلوا فيه وحرَّفوه.

### الجوابُ التفصيليُّ:

يجبُ معرفةٌ معني «الاقْتِباسِ» قبلَ أن نحكمَ بوقوعِهِ في القرآنِ الكريمِ، ولإزالةِ مضمونِ هذا الإشكالِ يكفي أن نذكرَ الوجوهَ الثلاثةَ التالية:

❁ **الوجهُ الأوَّلُ:** الاقتباسُ هو: «نقلُ فكرةٍ معيَّنة، بشكلٍ كاملٍ أو جُزئيٍّ؛ بحيثُ لا يزيدُ المقتبسُ شيئاً»، وفي حالةِ إضافةِ المقتبسِ أو تعديلهِ للأفكارِ التي ينقلها، أو تصحيحه لها، فإن ذلك يَنْفِي عن فعلِهِ صفةَ الاقتباسِ.

والمتمم في آيات القرآن يجد أن تعريف الاقتباس لا ينطبق أبداً عليها.

فلا يصح أن يُطلق وصف الاقتباس على القرآن؛ لمجرد اتفاقه مع الكتب السابقة في نقل أحداث ومجريات قصّة ما، مع أننا لا نجد القرآن يذكرها كما وردت في العهد القديم وكأنه ينسخها نسخاً، بل إن القرآن قد صحح وعدّل وأضاف الكثير من الأحكام والوقائع ما جعله مختلفاً ومتميزاً عن غيره من الكتب السماوية.

❁ **الوجه الثاني:** أن تشابه جوهر القصص القرآني مع جوهر ما جاء في الكتب السماوية السابقة، أمر لا نكير فيه؛ وهذا من تصديق القرآن لما سبق من الكتب: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [البقرة: ٩٧]؛ وهو من دلائل نبوة سيدنا محمد ﷺ، وأنه مكمل للأنبياء من قبله، ومصدق لهم، وسائر على طريقتهم.

فأصل المشابهة هذه مصدقة للقرآن، وليست طعناً فيه، ومع هذا: فهناك فروق بين القرآن الكريم والكتب السابقة تبين من الوجه التالي:

❁ **الوجه الثالث:** أن التباين الواضح بين القرآن الكريم والكتب السابقة - سواء من ناحية الأسلوب، أو المضمون - ينفي الدعوى الواردة في السؤال:

فمثلاً: أسلوب القصص في القرآن الكريم يتميز عن غيره من كتب العهد القديم؛ سواء في الشكل، أو المضمون، وأي إنسان يطلع على تلك القصص يدرك بسهولة: أن هناك بوناً شاسعاً في القصص بين كليهما.

وهنا سنذكرُ بُدْءَ يسيرة عن تلك الفروق والاختلافات:

❁ **أولاً:** من حيث الاختلاف في الأسلوب:

إن القرآن الكريم بلغ الذروة في البيان والإحكام، وأعجز العرب الذين كان البيان في عهدهم محور اهتمامهم وتنافسهم، ولم يقدرُوا أن يجدوا فيه عيباً.

وأما العهد القديم، فلم يحدث فيه تحدّ ولا إعجاز، وكثير من قصصه فيها ركافة أو إسفاف - وكلُّ ضعفٍ، فهو بسبب ما أدخل فيه من التحريف أو الترجمة - وبكلِّ حالٍ

فلا يُمكنُ مقارنته إطلاقاً بكلامِ الله تعالى المحكمِ في القرآنِ الكريمِ.

فالتباينُ الشديدُ في أسلوبِ القرآنِ عن أسلوبِ العهدِ الجديدِ من حيثِ اللغةُ، والبعدُ عمّا وقعَ في العهدِ القديمِ من عباراتٍ فيها إساءةٌ أدبٍ مع الله تعالى، ومع رُسُلِهِ -: يَكفي في بيانِ التفاوتِ بينِ الكتابينِ.

❁ **ثانياً:** من حيثِ الاختلافِ الكبيرِ في المضمون:

كذلك يَختلفُ المضمونُ في القرآنِ من قضايا ومعتقداتٍ وأفكارٍ عن تلك التي في العهدِ القديمِ، ويُمكنُ أن نعرِّضَ مثلاً لتوضيحِ ذلك، وهو: الاختلافُ في وصفِ الذاتِ الإلهيةِ، والأنبياءِ:

(١) ففي العهدِ القديمِ: نجدُ كثيراً من العباراتِ المسيئةِ التي فيها التطاولُ على الأنبياءِ، وذكرهم بأخبارٍ لا تليقُ بهم، بل فيها تطاولُ على الذاتِ الإلهيةِ، وتصلُّ إلى حدِّ نسبةِ الأفعالِ المسيئةِ إلى الله، ووصفه تعالى بما لا يليقُ به.

(٢) بينما نجدُ في القرآنِ: وَصَفَ اللهُ تعالى بما يليقُ به من كمالٍ في الصفاتِ والأفعالِ، وكذلك وَصَفَ أنبياءَهُ بما يليقُ بهم من عصمةٍ وتبجيلٍ.

(٣) والأمثلةُ على هذا كثيرةٌ، وهذا ليس مجالَ حصرِها، وهذا الخلافُ الجوهريُّ يبيِّنُ أنه لا يُمكنُ أن يتأتى من ناقلٍ يقتبسُ من غيره.

(٤) وأما بالنسبةِ للقصاصِ وتشابُّهها إجمالاً، فالوقائعُ التي حدثتْ في تاريخِ الأنبياءِ والبشريَّةِ، هي أحداثٌ واحدةٌ، وإنما تختلفُ الرواياتُ والتوجيهاتُ لتلك الأحداثِ، كما يَختلفُ توصيفُ تلك الأحداثِ.

(٥) ولم يتركِ القرآنُ الكريمُ تفتيدَ ما يدَّعيه أهلُ الكتابِ من أخبارٍ، بل كان يرُدُّ عليهم، ويصوِّبُ ما بدلوا فيه وحرَّفوه؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧١].

❁ أسئلة ذات علاقة: لماذا لا يكون مصدر القرآن هم البشر، أو النبي، وهناك آية في القرآن تُص على ذلك:

❁ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ❁ [الحاقة: ٤٠]؟



المسألة (٢٦) - ادّعاءُ أن القرآنَ وثيقةٌ قديمةٌ.

## السؤال

يقال: إن محمّداً وجدَ وثيقةً قديمةً، فقام بتعديلها، ثم سمّاها قرآناً.

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* مصدرُ القرآنِ الكريمِ.
- \* القرآنُ كلامُ الله.
- \* الكتبُ السابقة.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يدورُ السؤالُ حولَ مصدرِ القرآن، وادّعاءِ كونِ أصلِهِ وثيقةً سابقةً وجدّها النبيُّ ﷺ، فقام بتعديلها، وسمّاها قرآناً.

### مختصرُ الإجابة:

القولُ بأن القرآنَ وثيقةٌ قديمةٌ، ولم يجدّها سوى النبيِّ الأميِّ محمّدٍ ﷺ، دون سائرِ البشرِ، هو: مجردُ افتراءٍ، تنقضُهُ الشواهدُ الكثيرةُ؛ بتوافقِ القرآنِ مع أسبابِ النزول، وكذلك: انتظارُ النبيِّ ﷺ للوحيِّ في بعضِ الأحيانِ كي يأتيه بجوابٍ؛ مثلَ انتظارِهِ للوحيِّ في حادثةِ الإفك، وكذلك: كيف يتأتّى لإنسانٍ يحمِلُ وثيقةً قديمةً أن ينكشفَ له غيبُ المستقبلِ؛ فيُخبرَ بأموِرٍ غيبيةٍ، وهو واثقٌ كلّ الثقةِ في حدوثها، وقد تحقّقَ فعلاً ما تنبأَ به؛ كبعضِ الحقائقِ العلميّةِ، وغيرها، وكذلك: فالحجّةُ قائمةٌ بالبيّناتِ التي في القرآنِ الكريمِ؛ وكلُّ هذا يدلُّ على أن مصدرَ هذا القرآنِ ليس بشريّاً على الإطلاق.





## الجواب التفصيلي:

لا يُمكنُ أن يكونَ القرآنُ الكريمُ وثيقةً قديمةً عثرَ عليها النبيُّ ﷺ؛ لأدلةٍ كثيرةٍ عقليةٍ وتاريخيةٍ، منها:

❁ **أولاً:** أن القولَ بأن القرآنَ كان وثيقةً قديمةً، ولم يجدْها سوى النبيِّ الأميِّ محمدٍ ﷺ، دون سائرِ البشرِ، هو مجردُ افتراءٍ عبثيٍّ غيرِ مستندٍ للدليلِ إلا مجردَ الاحتمالِ، وهو خارجُ إطارِ المنطقِ والمعقولِ لمنَ نظرَ في سائرِ الأدلةِ.

وحتى لو قيل: «إن من وجدها هو أحدُ الأخبارِ أو الرُهبانِ، وهو من سلّمها إلى نبينا محمدٍ ﷺ»، فهو قولٌ متجاوزٌ أيضاً، ويَطْرَحُ العشراتِ من التساؤلاتِ الصالحةِ أمامَ هذا الطرحِ اللامنْهجيِّ.

إذ هو يَقْفِزُ أولاً إلى افتراضِ وجودِ إنسانٍ يجدُ وثيقةً لها هذه القيمةُ العظيمةُ، ثم يصادفُ أن يكونَ ذلكَ الإنسانُ متفهِّماً لقيمةِ تلكَ الوثيقةِ في تلكَ الأزمانِ التي يَغْلِبُ عليها الأميةُ والجهلُ بشكلٍ ساحقٍ.

ثم هذا الإنسانُ: هل هو قارئٌ، أو ليس كذلك؟

فإن تنزّلنا وقلنا بكونه قارئاً.

ثم تنزّلنا وقلنا: إن تلكَ الوثيقةُ باللغةِ العربيةِ.

ثم تنزّلنا بكونِ من وجدها عربياً، أو يعرفُ العربيةِ.

ثم تنزّلنا تنزُّلاً آخرَ، وفرضنا أنه عَرَفَ قيمةَ ما في تلكَ الوثائقِ:

فلماذا تنازَلَ عن شرفِ نسبتها إليه؟

وهذا الذي أعطاها للنبيِّ ﷺ: أين لقيهُ النبيُّ ﷺ؟ ولماذا اختارَهُ هو من بينِ الناسِ؛

لينسبها لنفسه؟

ثم يقومُ نبينا محمدٌ ﷺ الصادقُ الأمينُ - والذي لم يُعرفْ عنه كذبٌ قطُ - بنسبةِ تلكَ

الوثيقةِ إلى الله سبحانه وتعالى، بدلاً من أن ينسبها إلى نفسه؟!!

أَتَصَوَّرُ فِي رَجُلٍ لَمْ يَكْذِبْ عَلَى بَشَرٍ قَطُّ: أَنْ يَبْدَأَ أَوَّلَ كَذِبِهِ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ مَبَاشَرَةً؟!  
الرجل الذي عُرِضَتْ عَلَيْهِ الدُّنْيَا وَالْمُلْكُ، فَرَفَضَهَا، وَتَعَرَّضَ لِلأَذَى الشَّدِيدِ فِي سَبِيلِ  
مَا يَدْعُو إِلَيْهِ!؟

فَأَيْنَ الْمَنْطِقُ فِي كُلِّ هَذَا!؟

وَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الرَّسُولَ الْكَرِيمَ ﷺ قَدْ نَسَبَ هَذِهِ الْوَثِيقَةَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ كَيْ يُضْفِي  
عَلَيْهَا قَدَاسَةً خَاصَّةً، تَرَفُّعَ مَكَانَتِهِ هُوَ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ الرَّسُولُ الَّذِي يَبْلُغُهَا، إِلَّا أَنْ هَذَا الزَّعْمُ  
يَتَهَاوَى صَرِيحًا كَذَلِكَ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ النَّبِيَّ قَدْ نَسَبَ إِلَى نَفْسِهِ الْحَدِيثَ الشَّرِيفَ، وَكَانَ  
بِمَقْدُورِهِ أَنْ يَنْسُبَ الْإِثْنَيْنِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، بَحْثًا عَنْ مَزِيدٍ مِنَ الْعِظَمَةِ وَالْقَدَاسَةِ؛ وَهَذَا مَا لَمْ  
يَحْدُثْ.

ثُمَّ إِنْ مَلُوكَ الْفِصَاحَةِ مِنْ كَفَّارِ قُرَيْشٍ وَقَتَهَا، عَرَفُوا بِلَاغَةَ الْقُرْآنِ، وَشَهِدُوا بِفِصَاحَتِهِ  
الْمَطْلُوقَةِ، وَأَقْرَبُوا بِعَجْزِ أَيِّ بَشَرٍ أَوْ جَانٌّ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ؛ إِذْ إِنَّهُ صَادِرٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ  
الْمَتَكَلِّمُ بِهِ، وَالْفَرْقُ جَلِيٌّ بَيْنَ الْكَلَامِ الْبَشَرِيِّ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَنَعْنِي بِهِ الْحَدِيثَ الشَّرِيفَ،  
وَالْكَلَامَ الْإِلَهِيَّ الْمَعْجِزَ الْمَتَمَثِّلَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

❁ **ثَانِيًا:** كَانَ الْقُرْآنُ يُنَزَّلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ السَّمَاءِ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْوَحْيِي فِي حَوَازِيهِ مُسَبِّقًا؛  
وَلِذَلِكَ كَانَتْ تَأْتِي عَلَيْهِ فِتْرَاتٌ يَنْتَظِرُ فِيهَا الْوَحْيَ، وَالشَّوَاهِدُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ؛ مِثْلُ انْتِظَارِهِ  
لَهُ فِي حَادِثَةِ الْإِفْكِ، مَعَ مَا فِي ذَلِكَ الْإِنْتِظَارِ مِنْ شِدَّةٍ عَلَى نَفْسِهِ الشَّرِيفَةِ، وَكَذَلِكَ: عِنْدَمَا  
هَاجَرَ أَصْحَابُهُ مِنْ مَكَّةَ هَرَبًا مِنْ وَحْشِيَّةِ كَفَّارِ قُرَيْشٍ، بَيْنَمَا قَرَّرَ هُوَ أَنْ يَبْقَى مُنْتَظِرًا لِلأَمْرِ لَهُ  
مِنَ السَّمَاءِ كَيْ يَهَاجِرَ، بِالرَّغْمِ مِنَ الْخَطُورَةِ الْمَتَرْتَّبَةِ عَلَى ذَلِكَ الْقَرَارِ عَلَى حَيَاتِهِ.

❁ **ثَالِثًا:** كَيْفَ يَتَأْتَى لِإِنْسَانٍ يَحْمِلُ وَثِيقَةً قَدِيمَةً أَنْ يَنْكَشِفَ لَهُ غَيْبُ الْمُسْتَقْبَلِ، فَيُخْبِرَ بِأُمُورٍ  
غَيْبِيَّةٍ، وَهُوَ وَاثِقٌ كُلِّ الثَّقَةِ فِي حَدُوثِهَا، وَقَدْ تَحَقَّقَ فِعْلًا مَا تَنَبَّأَ بِهِ!؟

بَلْ إِنْ بَعْضَ الْحَقَائِقِ الْعِلْمِيَّةِ قَدْ وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ، أَيْ: قَبْلَ أَلْفِ وَأَرْبَعِ مِئَةِ سَنَةٍ، وَاتَّصَحَّ  
الْمَقْصُودُ مِنْهَا فِي زَمَانِنَا هَذَا، وَعَرَفْنَا بِذَلِكَ - وَبِاعْتِرَافِ عُلَمَاءِ الْغَرْبِ - أَنَّ مَصْدَرَ تِلْكَ  
الْحَقَائِقِ الْعِلْمِيَّةِ لَيْسَ بَشَرِيًّا عَلَى الْإِطْلَاقِ.

❁ رابعاً: كونُ المعارِضةِ وثيقةً أو غيرَها هو هروبٌ عن الحُجَجِ والبيِّناتِ التي تضمَّنَها ذلك القرآنُ الكريمُ، والتي دَلَّتْ على التوحيدِ، والشرعِ الحكيمِ، والموعِظةِ البليغةِ.

❁ أسئلة ذات علاقة: لماذا لا يكونُ مصدرُ القرآنِ هم البشرُ، أو النبيُّ، وهناك آيةٌ في القرآنِ تُنصُّ على ذلك: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقَّة: ٤٠]؟



المسألة (٢٧) - ادّعاء أن القرآن مصدره البشر.

## السؤال

لماذا لا يكون القرآن من وضع البشر، أو يكون من تأليف النبي ﷺ نفسه، وقد جاءت آية في القرآن تُصّر على ذلك: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠]؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* مصدر القرآن الكريم.
- \* القرآن كلام الله.

## الجواب

### مضمون السؤال:

حول مصدر القرآن، وادّعاء بعض المشكّكين: أنه يُمكن أن يكون مصدر القرآن بشراً.

### مختصر الإجابة:

- (١) عقلاء المشركين - من أهل الكتاب ومن غيرهم - يَعلمون أن اليهود أو النصارى - وهم أهل كتاب كذلك - لا يُمكن أن يكونوا مصدرًا للقرآن الكريم؛ فقد كانوا أحرص الناس على معارضته.
- (٢) وجود الإعجاز التاريخي والتشريعي، والبلاغي والعلمي، وغير ذلك من الأمور التي لا يُمكن أن يأتي بها بشرٌ في ذلك الزمان - ينقض هذا الادّعاء.
- (٣) ورود عتاب للنبي ﷺ في بعض الآيات - يخالف هذه الدعوى.
- (٤) عدم وجود أيّ اختلافٍ أو خطأ في القرآن الكريم، مع عجز العالمين عن الإتيان ولو بسورةٍ من مثله - يدل على أنه لا يُمكن أن يأتي من عند بشرٍ.

## الجواب التفصيلي:

لا يمكن أن يكون مصدر القرآن الكريم من بشر؛ لعدة أسباب، أهمها:

❁ **أولاً:** كلمة «رسول» في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠]، تحتمل: أن يكون المقصود بها جبريل الأمين، أو رسولنا الصادق الأمين ﷺ؛ والصواب: أن المراد هنا: محمد ﷺ، كما أن المراد بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ (١٩) **ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ** ﴿٢٠﴾ **مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ** ﴿التكوير: ١٩-٢١﴾: هو جبريل ﷺ.

وهذا جواب عن شبهة معنى الآية، وليس عن شبهة أن القرآن لا يكون مصدره البشر. وفي كل الأحوال: فإنه لا يلزم أن يكون المراد هو أن القرآن قول جبريل، أو سيدنا محمد؛ عليهما الصلاة والسلام.

وإنما المقصود: أنه كلام الله، أنزله وأجراه على لسان رسول الله محمد ﷺ، وكون النبي ﷺ هو من يتلوه، ويبلغه للناس، بدقة كاملة، وأمانة تامة؛ فإن ذلك سبب نسبة القول إليه.

كما يمكن نسبة القول أيضاً إلى جبريل ﷺ؛ باعتبار كونه نقله بأمانة إلى النبي ﷺ بدقة كاملة؛ كما في قوله تعالى في سورة التكوير: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ (١٩) **ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ** ﴿٢٠﴾ **مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ** ﴿التكوير: ١٩-٢١﴾.

ولهذا قال أهل العلم: «الكلام إنما ينسب حقيقة إلى من قاله مبتدئاً، لا من قاله مبلغاً مؤدياً».

ولا بد من التفريق بين شبهة فهم الآيات، وشبهة عدم إمكان أن يكون القرآن مصدره البشر؛ لأن جواب الأول غير جواب الثاني.

ومع ذلك: فإن فهم الآيتين من سورة التكوير وسورة الحاقة: يدل على أن القرآن ليس من كلام جبريل ﷺ، ولا من كلام محمد ﷺ؛ لأنه أضيف إلى كل منهما؛ فلا يكون كلام أي منهما، بل هو كلام الله رب العالمين.

❁ **ثانياً:** كان المشركون يبعثون عن أي ثغرة ولو صغرَتْ، ويتحيتون آية فرصة تسمح لهم بالنيل من القرآن بآية وسيلة.

ولو وصل إلى علمهم حقاً أن هذا القرآن من قول اليهود أو النصارى - كما سكتوا، بل غاية ما وصلوا إليه: أن قالوا بتشكيك ومعاندة، لا بشك أو علم: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ أَكْتَبَهَا فِيهِ نُمُلُّ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥]، وهم - في قرارة أنفسهم - يَعْلَمُونَ الفجوة الهائلة بين لهجة أهل الكتاب في عصرهم، وبين ألفاظ وبلاغة القرآن العظيم الذي أجمهم حتى وصفوه بالسحر.

بل لو كان كذلك، لتحدت بذلك الأخبار والرهبان بالقدح في القرآن؛ حيث توفر عندهم الداعي لذلك؛ فقد حاربوا النبي ﷺ بما يستطيعون، ووقفوا مع المشركين في كثير من الأحداث، ولكنهم - مع ذلك - لم يتعرضوا لذلك الأمر مطلقاً؛ لعلمهم بسخافة مثل ذلك الزعم.

❁ **ثالثاً:** لقد ذكر القرآن الكريم أحداثاً وأموراً غيبية ماضية ومستقبلية، مما لا يمكن أن يعلمه بشر:

ومن ذلك: ما وقع في زمن النبي ﷺ؛ كإخباره بأن الروم سينتصرون على الفرس بعد فوز الفرس الكاسح والمتفوق على أعدائهم من الروم، والذي دل على تفوق الفرس الكبير على الروم في حينها، إلا أن الآيات مع ذلك نزلت مؤكدة أن الروم سينتصرون في خلال سنوات قليلة.

وهذا ما حدث بالفعل؛ فما الدافع لأن يعرض النبي ﷺ دعوته لخطر التكذيب لو لم يكن عنده الثقة التامة بالخبر الجازم؟! وهذا يبطل أي احتمال في أن يكون ذلك من إخبار البشر.

ومن جهة أخرى: لو تأملنا في إخبار القرآن عن الماضي وبعض تفاصيله التي لا يعلم بعضها إلا شريحة خاصة من الأخبار -: لرأينا غاية الإعجاز؛ فقد حاول علماء اليهود اختبار نبوته ﷺ أكثر من مرة بسؤاله عن بعض ما وقع في الماضي مما لا يكاد يعلمه إلا هم؛ فنزلت الآيات التي تجيب عن أسئلتهم بدقة متناهية، وإضافات مذهلة، وسورة الكهف وغيرها خير شاهد ومثال على ذلك الأمر؛ فمن أين لبشر أن يعرف كل هذا لو لم يكن القرآن وحياً من السماء؟!!

❁ **رابعًا:** وردت آيات كثيرة تذكر حقائق علمية جاء العلم الحديث ليثبتها بعد تقدم العلم وآلياته؛ فمن أين لبشر عاش في بيئة صحراوية أن يعرف تلك الحقائق؟! والكلام في ذلك مشهور معلوم؛ وهذا من أقوى الأدلة على أن القرآن من كلام الله تعالى.

❁ **خامسًا:** نجد آيات عديدة تحمل عتابًا من الله تعالى لنبينا ﷺ في عدة مواقف، ولا يستقيم بالنظر الدقيق لسياقها أن تكون كلامًا يعاتب فيه نفسه.

❁ **سادسًا:** لا يوجد أي كتاب بشري إلا ويحمل في طياته أخطاءً واختلافات، وجوانب نقص عديدة، وخلو القرآن الكريم من كل ذلك، وبلوغه درجة الكمال والإحكام التام المطلق -: لهو دليل قوي على أنه ليس من وضع البشر؛ فكلام البشر لا يمكن أبدًا أن يشابه كلام الخالق في الكمال.

❁ **سابعًا:** لقد تحدى الله سبحانه وتعالى الإنس والجن أجمعين أن يأتوا بمثل هذا القرآن الكريم؛ قال تعالى في سورة الإسراء: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

وقد أعلن ملوك الفصاحة من العرب فشلهم وعجزهم التام عن الإتيان ولو بآية تشبه آيات القرآن، ولو ثبت أن أحدهم تمكن من ذلك، لانتشر الخبر وذاع، ووصل إلينا، بل لقضى على القرآن في ذلك الزمان، ولكن هذا لم يحدث قط، ولن يحدث أبدًا.

فظهر مما سبق: أن الدلائل القوية الواضحة تدل كل إنسان منصف على الحق، ولن يجد أمامه سوى الإقرار والاعتراف: بأن هذا القرآن كلام رب العالمين، لا كلام غيره.

❁ **أسئلة ذات علاقة:** مصدر القرآن لم يكن وحياً من الله تعالى، بل هو مقتبس من الكتب السابقة.

**المسألة (٢٨) - ادّعاء أن وقوع التشريع في آيات القرآن المدنيّ، دون المكيّ: دليلٌ على تأثر القرآن بالبيئة وطبيعة الناس.**

## السؤال

وجود التشريع في السور المدنيّة، وعدم وجوده في السور المكيّة - دليلٌ على تأثر القرآن بالحياة في المدينة، وطبيعة الناس فيها، ووجود اليهود.

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ هل تأثر أسلوب القرآن بمجاورة النبي ﷺ لليهود في المدينة؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

هذا السؤال خطأ في نفسه؛ فالتشريع موجودٌ في مكة أيضاً، ولا يضُرُّ في ذلك أن آيات بيان التوحيد في القسم المكيّ أكثر منها في القسم المدنيّ، مع استمرار بيان التوحيد في المدينة أيضاً، وكذلك لا يضُرُّ كثرة الأحكام العمليّة التشريعيّة في المدينة، مع وجودها في مكة؛ وهذا واضحٌ بتتبع سور القرآن الكريم في مكة والمدينة.

والقرآن الكريم جاء نزوله بما يناسب الحكمة، وفرقه الله تعالى ليقرأ على مكث، وفي ذلك حكمٌ يظهر لنا بعضها، وحكمة الله تعالى أعظم:

فالانتقال من العقائد والأصول في المرحلة المكيّة إلى الفروع والأحكام الكثيرة في المدينة النبويّة - هو الأقرب للتسلسل الذي يدرّكه العقل.

وقلّة التشريعات في القسم المكيّ من القرآن مناسبة للاهتمام ابتداءً بترسيخ العقائد والأصول؛ كمُنطَلَق لبناء المجتمع، ووضع أنظمته، ومع ذلك لم تخلُ من التشريعات العظيمة الحكمة.



كما أن الأدلة الصحيحة الصريحة على صدق القرآن الكريم وكماله، وكونه من عند الله تعالى -: أكثر من أن تُحصَرَ؛ فالعقل لا يشكك في هذه الأصولِ بشبهةٍ تحتاج لإثباتٍ وقوعٍ أوَّلاً، ثم تحتاج لإثباتٍ كونها مؤثِّرةً ثانيًا.

فالقرآن الكريم مليءٌ بمخالفةِ اليهودِ، في اللغةِ والأسلوبِ، والأصولِ والفروعِ، ومخالفةِ القرآنِ لأحكامِ أهلِ الكتابِ المحرَّفةِ في المدينةِ، واضحةٌ؛ مما يثبتُ عدمَ تأثرِ أحكامِهِ بمعارفِهِم، كما أن اليهودَ والنصارى لم تكن أخبارُهُم منقطعةً عن المدينةِ، كما أن أهلَ مكَّةَ لم يكونوا منقطعينَ عن السياسةِ المدنيَّةِ بحسبِ زمانِهِم.

### الجواب التفصيلي:

دعوى تأثر القرآن وأحكامه بمجاورة النبي ﷺ لليهود في المدينة، دعوى ضعيفة؛ ويتبين ذلك من خلال ما يلي:

❁ **الوجه الأول:** أن الأدلة الصحيحة الصريحة على صدق القرآن الكريم وكماله، وكونه من عند الله تعالى -: أكثر من أن تُحصَرَ:

ولهذا فالعقل لا يشكك في هذه الأصولِ بشبهةٍ تحتاج لإثباتٍ وقوعٍ أوَّلاً، ثم تحتاج لإثباتٍ كونها مؤثِّرةً ثانيًا.

فالقرآن الكريم مليءٌ بمخالفةِ اليهودِ، في اللغةِ والأسلوبِ، والأصولِ والفروعِ، ثم لو شابههم في شيءٍ، فأين لازمُ أن يكون متأثرًا بهم؟! ثم أين أدلةُ صحَّةِ القرآنِ الكريمِ، ومن أولها التحدي القائم منذ مئات السنين على الإتيانِ بمثلهِ، ولم يستطعِ العربُ واليهودُ والبشرُ مجتمعينَ على ذلك؟!!

❁ **الوجه الثاني:** أن هذا السؤال مبنئ على مقدمة خاطئة في أن مكَّةَ لم يكن بها تشريعٌ، وهذا السؤال خطأ في نفسه؛ فالتشريعُ في السورِ المكيَّةِ واردٌ كثيرًا:

وإن من يقولُ بخُلُوِّ القسمِ المكيِّ من التشريعاتِ بالجملةِ قبل الهجرة، وكلُّ من يبحثُ عن الحقيقةِ في ذلك، عليهم قراءةُ قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ

أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَزَرْنَاكُمْ وَإِيَاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنٌ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿ [الأنعام: ١٥١].

فهذه الآية - مع ثلاث آيات بعدها - جمعت المقاصد الخمسة للدين، وهي: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وكذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْتَبُونَ كِتَابَ الْإِنشِرِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢].

ولا يضُرُّ في ذلك أن آيات بيان التوحيد في القسم المكي أكثر منها في القسم المدني، مع استمرار بيان التوحيد في المدينة أيضًا، وكذلك لا يضُرُّ كثرة الأحكام العملية في المدينة، مع وجودها في مكة.

### الوجه الثالث: أن الحكمة تقتضي التدرُّج من الأهم إلى المهم:

وهذا عيْنُ ما انتهجه القرآن الكريم في بداية الدعوة في مكة؛ فكان لإصلاح القلوب بغير عقيدة التوحيد فيها، وتطهيرها من رجس الوثنية: السبق والألوية في منهج القرآن المنزل من رب العالمين، ثم جاءت بعد ذلك مرحلة تطهيرهم من أراذل الأخلاق، وتزيينهم بمكارمها، وبعد هجرتهم إلى المدينة، حاملين مشاعل عقيدة التوحيد؛ لبناء مجتمع تركز أساساته على مكارم الأخلاق، جاء دور بيان أحكام وتشريعات الإسلام؛ لتكون بذلك مسك الختام.

وقد أشارت إلى تلك الحكمة عائشة رضي الله عنها؛ فقد أخرج الإمام البخاري في «صحيحه» (٤٩٩٣)؛ أنها قالت: «إِنَّمَا نَزَلَ [أَي: مِنَ الْقُرْآنِ] أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنْهُ: سُورَةُ مِنَ الْمُفَصَّلِ، فِيهَا ذِكْرُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، حَتَّى إِذَا ثَابَ النَّاسُ إِلَى الْإِسْلَامِ، نَزَلَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، وَلَوْ نَزَلَ أَوَّلَ شَيْءٍ: لَا تَشْرَبُوا الْخَمْرَ، لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الْخَمْرَ أَبَدًا، وَلَوْ نَزَلَ: لَا تَزْنُوا، لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الزَّنى أَبَدًا».

وذلك التدرُّج ما هو إلا دليل قوي على أن الله هو من أنزل هذا القرآن على نبيه صلى الله عليه وسلم؛ لأن ما من بشرٍ يستطيع وضع تلك السياسة الحكيمة لإصلاح النفوس، مهما كان يمتلك من مهارات أو قدرات.

❁ **الوجه الرابع:** لقد تسلل الخلل إلى عقائد أهل الكتاب؛ فأدى بهم إلى الخطأ في التشريع، وأحكام الحلال والحرام؛ فجاء القرآن لإصلاح تلك العقائد الباطلة، والأخطاء التشريعية الفادحة:

ويَتَّضِحُ ذلك بشكل جليٍّ في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وقوله سبحانه: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ﴾ [آل عمران: ٦٥]؛ فليس من المنطقيِّ، أو المعقولِ: أن صاحب الحق والصواب يتأثر أو يأخذ ممن هو غارق في أحوال الخطأ والضلال.

لقد كان القرآن الكريم أساساً للحكمة الرشيدة لرسول الله ﷺ في سياسته للأمة؛ فكان ذلك سبباً لتفصيل التشريع في المدينة؛ إذ كان لا بد من التمهيد قبل إعطاء التوجيهات، والتدرُّج لا ينتج عنه سوى التوفيق؛ كما أن تقديم الأهم على المهم هو من مقتضى الحكمة.

❁ **الوجه الخامس:** لقد اختلط الكثير من التجار وفصحاء العرب بأهل الكتاب في الشام، على نحو وثيق على مدى سنين كثيرة، فلو كان صحيحاً ما جاء في السؤال، لتأثر بهم من حولهم من عرب أهل المدينة، وامتد تأثيرهم إلى من حولهم من أهل مكة وما حولها، ولكان من تأثر بهم أجدد بحمل الرسالة، واستحقاق شرف النبوة، قبل محمد ﷺ؛ وهذا ما لم يحدث، ولعل من أبرز الأدلة على ذلك: أن القرآن تحدى العالمين - ليس المكِّيِّين والمدنيِّين فحسب - فلماذا لم يستطيعوا أن يجاروه؛ ولو بسورة واحدة؟!

❁ **كلمات دلالية:** القرآن الكريم، أهل الكتاب، القرآن المدني.

❁ **أسئلة ذات علاقة:**

❑ تغيير أسلوب القرآن المدني عن القرآن المكِّي، يدلُّ على تأثره بالبيئة؛ وهذا يدلُّ على أنه من فعل البشر.



المسألة (٢٩) - ادعاء الاستطاعة بإيجاد مثل علوم القرآن ومعارفه لبعض النابغين ذوي المواهب من الناس .

## السؤال

هل يصح القول بأن ما في القرآن من علوم ومعارف ما هي إلا آثار لمواهب بعض النابغين من الناس، وهذه المواهب وآثارها وجدت، ويمكن أن توجد في كل أمة؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل يمكن للنابغين والموهوبين الإتيان بمثل ما في القرآن من علوم ومعارف؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

ينقُص هذا الادعاء: وجود الإعجاز التاريخي، والتشريعي، والبلاغي، والعلمي، وغير ذلك من الأمور التي لا يمكن أن يأتي بها بشر في ذلك الزمان، وفي الأزمنة بعده.

وإن ذكاء البشر مهما وصل، ومواهب النابغين مهما بلغت، تختلف تمام الاختلاف عن المعجزات، التي هي من خصائص الربوبية، وليست في قدرة أحد من البشر أو الخلق.

كما اشتمل القرآن على علوم ومعارف تهدي البشر إلى طريق الحق والصواب، والسعادة في جميع شؤونهم في حياتهم الدنيا والآخرة، وتجنبهم الشرر بحذافيره، في كل زمان ومكان؛ وهذه العلوم والمعارف ليست في مقدور الخلق.

ومما احتوى عليه القرآن من تلك العلوم:

● إخباره بالغيب الماضي والحاضر والمستقبل:

١- فمن الغيب الماضي: إخباره بما في «قصة هامان».

٢- **وَمِنَ الْغَيْبِ الْحَاضِرِ الَّذِي كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ: إخبارُهُ عن بعضِ مَكْرِ الكَافِرِينَ وَالمَنَافِقِينَ.**

٣- **وَمِنَ الْغَيْبِ الْمَسْتَقْبَلِ: إخبارُهُ تعالى بـ «ما وَعَدَ اللهُ بهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْاِسْتِخْلَافِ فِي الْأَرْضِ، مع أَنَّهُم كَانُوا قَلَّةً مُسْتَضْعَفَةً»، وقد تَحَقَّقَ ذلكِ الوَعْدُ، وَمِنْهُ: «تَعْيِينُ الْقُرْآنِ أَشْخَاصًا بِأَسْمَائِهِمْ لَنْ يُسَلِّمُوا، وَأَنَّهُمْ سَيَمُوتُونَ عَلى الْكُفْرِ»، وَكَانَ بِإِمْكَانِهِمْ أَنْ يَكْذِبُوا الْقُرْآنَ لو تَظَاهَرُوا بِالْإِسْلَامِ تَظَاهَرًا فَقَطْ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ: «أَبُو لَهَبٍ»، وَالوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، وَقد ماتَا كَافِرِينَ كَمَا أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى.**

● وكذلك الشريعة العظيمة التي احتوى القرآن عليها في جميع الجوانب؛ كجوانب السياسة والقضاء والحكم وإقامة العدل، وجوانب الاقتصاد والمعاملات، وجوانب الاجتماع والتكافل، والأخلاق والفضائل، وجوانب الصحة وحماية الأعراس واستتباب الأمن، وجوانب العقل والبدن، والأسرة والمرأة، والمجتمع، وجوانب الحرب والسلام، والعلاقات بين سائر بني الإنسان، وبيان الحقوق والواجبات، وغير ذلك.

● وكذلك الإعجاز العلمي الذي احتوى عليه القرآن؛ فالقرآن الكريم لا تنقضي عجائبه؛ فكلما مرَّ الزمَنُ، وتقدَّمت العلوم الكونية، اكتشفت البشرية وجهًا جديدًا من وجوه إعجازه وصدقهِ العديدة؛ مُصَدِّقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾** [فصلت: ٥٣].

### الجواب التفصيلي:

إن علوم القرآن المعجزة في سائر المجالات لثبت لكل عاقل أن هذا القرآن لا يمكن أن يكون من عند بشر، مهما كثروا، ومهما كان ذكائهم، ومهما وصلت إليه علومهم، ومن المستحيل الإتيان بمثل أسلوب القرآن وطريقته، فضلاً عن علومه ومعارفه.

والدعوى الموجودة في السؤال يكفي في ردّها الوجهان التاليان:

● **الوجه الأول:** أن بينات القرآن الكريم هي من القوة والتعدد والكثرة والظهور والاطراد؛ بحيث لا تشبهها أية قدرة بشرية، ولا تقاربها:

فلا يُمكنُ القولُ: إن المعجزاتِ العلميَّةِ والمعرفيَّةِ الواردةَ في القرآنِ الكريمِ، تُشبهُ -بأبي وجهٍ من الوجوه- ما يُدعُّهُ الموهوبون من الناس؛ إذ لا يُمكنُ أبدًا التوصلُ إلى أشباهِ لها في عالمنا المعروف، وليس لتلك المعجزاتِ من وسائلٍ ولا عواملٍ يُمكنُ للبشرِ اتِّخاذُها واستعمالُها لصنع ما يناظرُها في الإعجازِ الخارقِ للحدودِ البشريَّةِ.

فمن أجل أن يُبرزَ أصحابُ المواهبِ والنبوغِ قُدْرَتَهُم على ابتكارِ معارفٍ وعلومٍ جديدةٍ، لا بدَّ لهم من وجودِ أُسسٍ، وقواعدٍ سابقيةٍ، كانت نتاجَ أناسٍ سابقين؛ فهي عبارةٌ عن عملٍ تراكميٍّ، جاء نتيجةَ تجاربٍ وخبراتٍ متراكمةٍ، بالإضافةِ إلى احتمالِ وجودِ ما يناظرُها عبرَ مرورِ الزمنِ، وتغيُّرِ الأماكنِ.

وهذا ما لا نَجِدُهُ في معجزاتِ القرآنِ العلميَّةِ والمعرفيَّةِ، التي من أهمِّ خصائصِها: أنها خارجةٌ عن حدودِ البشرِ جميعًا.

❁ **الوجهُ الثاني:** اشتملَ القرآنُ على علومٍ ومعارفٍ تُهدِي البشرَ إلى طريقِ الحقِّ والصوابِ، والسعادةِ في جميعِ شؤونهم في حياتهم الدنيا والآخرة، وتجنُّبهم الشرِّ بحدافيرِهِ، في كلِّ زمانٍ ومكان:

وقد بلغت هذه العلومُ من دقَّةِ المعلوماتِ، وصحَّةِ الأخبارِ، ونبالةِ القصدِ، ونصاعةِ الحجَّةِ، وحُسنِ الأثرِ، وعمومِ النفعِ -: مَبْلَغًا يستحيلُ على مُحَمَّدٍ ﷺ -وهو رجلٌ أمِّيٌّ نشأ بين أميين- أن يأتي بها من تلقاءِ نفسه، بل يستحيلُ على أهلِ الأرضِ جميعًا من علماء، وأدباءٍ وفلاسفةٍ، وأخلاقيين: أن يأتوا بمثلها من تلقاءِ أنفسهم ولو تظاهروا على ذلك.

فالعلومُ التي في القرآنِ تدلُّ كلَّ عاقلٍ ومُنصفٍ على أنه من عندِ الله، ولا يُمكنُ أن تكونَ من عندِ غيره.

ونُجملُ في بُدْءِ مختصرةٍ ما جاء في القرآنِ الكريمِ، ثم نضربُ لذلك أمثالًا:

لو ذهبنا نعدُّ حديثَ القرآنِ الكريمِ عمَّا في الكونِ؛ سواءً عن دقَّةِ وصفِهِ وجمالِ بيانِهِ، أو شمولِهِ وثراءِ الاستدلالِ به على أمورٍ أخرى، أو عن علومٍ كانت محجوبةً عن أكثرِ البشرِ آنذاك، ثم عرفوها -: لاحتجنا لمئاتِ الصفحات:

- ١) فقد تحدّث القرآن عن النجوم والكواكب، والمشارق والمغارب، والقمر المنير والشمس المضيئة، ومنازل القمر، وأصل الكون والنجوم.
- ٢) كما تحدّث القرآن عن السحاب والمطر وتشكّل الغيوم، والرعد والبرق، وآية تشكّل البرد.
- ٣) وتناول كذلك أشياء هي اليوم من علم البيئة، والتوازن البيئي والنباتي على الأرض، وتحدّث عن مراحل تشكّل النبات، واهتزاز الأرض بعد اختلاط ترابها بالماء.
- ٤) وتحدّث القرآن عن البرزخ بين البحرين، وعن البراكين في أعماق المحيطات.
- ٥) وتحدّث عن أشياء تُصنّف اليوم في علم الذرة، أو علم الهندسة الوراثية، أو علم الأجنة.
- ٦) وتناول القرآن الكثير من الحقائق العلمية في علوم الطب والفضاء، والجبال والبحار، وعلم الغذاء، والهندسة الزراعية، والتوازن العددي.
- ٧) كما تحدّث عن الكثير من الحقائق الغيبية والتشريعية، وتحدّث عن علم الاقتصاد، وعلم النفس والتربية.
- ٨) ونبأنا القرآن عن السابقين، وعن المستقبل، وتحدّث عن يوم القيامة بالتفصيل وكأننا نراه أمامنا.
- ٩) وتحدّث عن أصحاب الجنة وأصحاب النار.
- ١٠) وتحدّث عن صفات الله تعالى وقدرته، وعلمه، ورحمته، وحكمته.
- ١١) وجاء القرآن بحقائق لا يمكن إحصاؤها في كل المجالات، وفي كل ما يتعلّق بالدنيا والآخرة.
- كلّ هذه الحقائق حدّثنا عنها القرآن الكريم بأحسن بيان، ولا يمكن لبشر أن يثبت تناقضاً أو خطأً واحداً فيها، بل تحدّى أن يأتي بمثل بيانه أحد؛ فمن يقول ذلك: أهو بشر، أم هو ربّ البشر جميعاً؟!

وَنَضْرِبُ ثَلَاثَةَ أَمْثَلَةٍ مِمَّا اِحْتَوَى عَلَيْهِ الْقُرْآنُ مِنَ الْعُلُومِ:

\* أولاً: إخبارُهُ بِالْغَيْبِ الْمَاضِيِ وَالْحَاضِرِ وَالْمُسْتَقْبَلِ:

أ- أ- فَمِنْ إخبارِهِ بِالْغَيْبِ الْمَاضِيِ: «قِصَّةُ هَامَانَ»:

وقد وردَ ذِكْرُ «هَامَانَ» سِتِّ مَرَّاتٍ فِي «الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ»؛ كَمَا وَرَدَ اسْمُهُ مَتَّصِلًا بِاسْمِ فِرْعَوْنَ؛ كَشَخْصٍ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ إِلَيْهِ، وَيُسْنَدُ فِرْعَوْنَ إِلَيْهِ أَعْمَالُ الْبِنَاءِ.

بينما لم يَرِدْ ذِكْرُ ل «هَامَانَ» فِي «التَّوْرَةِ»، وَلَمْ يَرِدْ ذِكْرُهُ فِي أَيِّ مِنَ الْمَقَاطِعِ «الرُّوَايَاتِ» الَّتِي تَحْكِي حَيَاةَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، لَكِنْ وَرَدَ اسْمُ «هَامَانَ» فِي «أَحَدِ كُتُبِ الْعَهْدِ الْقَدِيمِ» عَلَى أَنْ «هَامَانَ»: شَخْصٌ مَسَاعِدٌ لِمَلِكِ بَابِلَ، وَبَابِلُ فِي الْعِرَاقِ، وَأَنَّهُ أَوْقَعَ الْكَثِيرَ مِنَ الضَّرَرِ بِالْإِسْرَائِيلِيِّينَ، وَلَكِنَّ هَذِهِ الْأَحْدَاثَ كَانَتْ بَعْدَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ بِمُدَّةٍ طَوِيلَةٍ، تَبْلُغُ: (١١٠٠ عام).

وَجَاءَتْ الْكُشُوفُ الْحَدِيثَةُ فِي عِلْمِ الْأَثَارِ لِتُظْهِرَ صَدَقَ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَبُطْلَانَ تِلْكَ الدَّعَاوَى الْمَزْعُومَةِ؛ وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ حُلَّتْ رَمُوزٌ وَحُرُوفٌ «الْكِتَابَةِ الْهَيْرُ وَغُلْفِيَّةِ الْمَصْرِيَّةِ الْقَدِيمَةِ»، الَّتِي وَرَدَ فِيهَا ذِكْرُ شَخْصِيَّةِ «هَامَانَ»، وَطَبِيعَةِ عَمَلِهِ.

وَتُوجَدُ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا الْاسْمِ فِي نَصْبٍ فِي مُتَحَفِ «هُوف» فِي «فِينَانَا»، كَمَا ظَهَرَ فِي كِتَابِ بَعْنَوَانِ: (in the new Kingdom people) (فِي شَعْبِ الْمَمْلَكَةِ الْجَدِيدَةِ)، الَّذِي تَمَّ إِعْدَادُهُ اسْتِنَادًا إِلَى مَجْمُوعَةٍ مِنَ النُّقُوشِ؛ كَمَا ظَهَرَتْ فِي هَذِهِ النُّقُوشِ وَظَيْفَةُ وَطَبِيعَةُ عَمَلِ «هَامَانَ»، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ: «رَيْسَ عُمَالِ الْحِجَارَةِ»، وَوَرَدَ الْاسْمُ مَذْكَرًا مِنَ الْمَمْلَكَةِ الْجَدِيدَةِ، وَتُرْجِمَتْ الْمِهْنَةُ إِلَى اللُّغَةِ الْأَلْمَانِيَّةِ، بِمَعْنَى رَيْسِ أَوْ مَرَاقِبِ الْعُمَالِ فِي مَقَالِ الْحَجَرِ.

وَهَذَا كُلُّهُ يُثَبِّتُ حَقِيقَةَ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَنَّ «هَامَانَ»: كَانَ فِي مِصْرَ، وَأَنَّهُ كَانَ مَسْؤُولًا عَنِ أَعْمَالِ الْبِنَاءِ.

وهذه المعلومات لم تكن متوفرة في عهد نبوة محمد ﷺ؛ لأن «الكتابة الهير وغلفية» قد تركت منذ زمن قديم؛ حيث يرجع آخر مثال معروف لاستخدامها إلى عام ٣٩٤ بعد الميلاد، ثم نسيت هذه اللغة، ولم يكن هناك أحد يستطيع أن يحل رموزها، أو يفهمها إلى عصر قريب.



وفي عام (١٧٩٩م): تمَّ اكتشافُ «حَجَرِ رَشِيدٍ - Rosetta Stone»، الذي يَرِجِعُ تاريخُهُ إلى (١٩٦ قبل الميلاد)، وبواسطِهِ تمَّ حُلُّ «شَفْرَةِ الكِتَابَةِ المِصْرِيَّةِ القَدِيمَةِ»، ومِن خِلالِهَا توافرتِ المَعلُومَاتُ عَنِ الحِضَارَةِ المِصْرِيَّةِ القَدِيمَةِ، وجوانِبِهَا الدِينِيَّةِ والاِقْتِصَادِيَّةِ والتَارِيخِيَّةِ وَغَيرِهَا، وَمِن ذلِكَ مَعْرِفَةُ شَخْصِيَّةِ «هَامَانَ»، وطَبِيعَةِ عَمَلِهِ؛ كما ذَكَرَ ذلِكَ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ.

فمِن أَيْنَ لِمُحَمَّدٍ ﷺ هَذَا العِلْمُ الَّذِي حَفِيَّ عَلَى البَشَرِيَّةِ فِي وَقْتِهِ، وَإِلَى عَصْرِنَا الحَاضِرِ حَتَّى قَبْلَ (٢٠٠ سَنَةٍ) تَقْرِيْبًا؟!

إِنَّ القُرْآنَ الكَرِيمَ أَخْبَرَ بِاسْمِ شَخْصٍ كانَ يَعايشُ مَعَ فِرْعَوْنَ، وَأخْبَرَ عَنِ وظيفَتِهِ عِندَ فِرْعَوْنَ، مَعَ أَنَّ هَذَا الاسمَ قَدْ سَقَطَ عِندَ أَهْلِ الكُتُبِ المَقْدَسَةِ، وَنَسِيَ مِنَ ذاكِرَةِ التَّارِيخِ، وَلَمْ يُعْتَرِ عَلَى هَذَا الاسمِ إِلا بَعْدَ نِزولِ القُرْآنِ بَاطْنِي عَشَرَ قَرْنًا، بَعْدَ أَنْ تَمَّ اكْتِشافُ «حَجَرِ رَشِيدٍ»، الَّذِي تَمَكَّنَ بِهِ عِلْمَاءُ الأَثارِ مِنَ فَكِّ رَموزِ لُغَةِ الفِراعِنَةِ «الهِيرُوغِليْفِيَّةِ»؛ فَوَجَدُوا اسمَ «هَامَانَ» يُذكَرُ فِي النُقُوشِ الفِرْعَوْنِيَّةِ، وَأَنَّهُ وَزِيرُ فِرْعَوْنَ لِلبنائِ؛ تَمَامًا كما أَخْبَرَ القُرْآنُ الكَرِيمَ.

وهذه الحادثةُ تداوَلَتْها مِصادِرُ مَعروفَةٌ، وَلَوْ عَسَرَ إِثباتُ بَعْضِ مَعْلُومَاتِها تَارِيخِيًّا؛ فَالثَّابِتُ أَنَّ القُرْآنَ الكَرِيمَ أَثَبَّتَ أَنَّهُ المِصْدَرُ الوَحِيدُ الَّذِي يُخْبِرُ بِالغَيْبِ، وَلَمْ يَأْتِ الوَاقِعُ إِلا بِما يُثَبِّتُهُ، أَوْ عَلى الأَقْلُ: لا يَقدِرُ أَنْ يَنفِيَهُ؛ فَقد تَبَيَّنَ أَنَّ القُرْآنَ إِنما هُوَ مِنَ اللَّهِ العَلِيمِ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ الحَقُّ.

### ب- إِخْبَارُهُ بِالغَيْبِ الحَاضِرِ، أَي: فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

فَكَمَ مِنَ مَرَّةٍ أَخْبَرَ القُرْآنُ بِبَعْضِ الحِوادثِ الَّتِي لَمْ يَشْهَدْها رِسالُ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ فِي زَمَنِهِ؛ فَكانتِ عَيبًا بِالنِّسْبَةِ لَهُ؛ فَأَطْلَعَهُ اللَّهُ عَلَيْها؛ كإِخْبَارِهِ عَنِ بَعْضِ مَكْرِ الكافِرِينَ وَالمُنافِقِينَ.

### ت- إِخْبَارُهُ بِالغَيْبِ المِستَقْبَلِ:

وهناك نَوْعٌ آخَرُ مِنَ الغَيْبِ، كَشَفَهُ الوَحْيُ لِرسولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الغَيْبُ المِكنونُ فِي المِستَقْبَلِ الَّذِي لا سَبيلَ لِأَحَدٍ مِنَ البَشَرِ أَنْ يَعرِفَهُ:

وَمِنَ أمْثَلِهِ إِخْبَارُهُ بِالغَيْبِ المِستَقْبَلِ: «ما وَعَدَ اللَّهُ بِهِ المُؤْمِنِينَ مِنَ الاستِخلافِ فِي

الأرض»، مع أنهم كانوا قلةً مستضعفةً؛ قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: ٥٥]، وقد تحقَّق ذلك الوجد؛ فخلالَ قرْنٍ من الزمان: انتصرَ المؤمنون على الدولتين العظيمةتين في ذلك الوقت، وفتحوا الأرضَ شرقاً وغرباً، ودانت لهم شعوبها بالإسلام، ودخلوا في دين الله أفواجاً.

ومن أمثليته: «تعيينُ القرآنِ أشخاصاً بأسمائهم لن يُسلموا، وأنهم سيموتون على الكفر»، وكان بإمكانهم أن يكذبوا القرآنَ لو تظاهروا بالإسلام تظاهراً فقط، ولكنهم لم يخرجوا عمّا قرَّره القرآنُ في حقِّهم، بالرغم من إسلام الأعدادِ الكثيرةِ ممَّن كانوا أشدَّ الناسِ عداوةً له؛ ومن هؤلاء: «أبو لهبٍ»؛ فقد ذكَّرَ الله سبحانه عنه: أنه من أهل النار، وكان الأمرُ كذلك؛ فمات أبو لهبٍ كافراً، وكذلك «الوليدُ بنُ المُغيرة»، ومات الوليدُ كافراً، إلى غير ذلك من الأمثلة على إخبارِ القرآنِ بالغيِّبِ المستقبلي.

❁ ثانياً: الشريعةُ العظيمةُ التي احتوى عليها القرآن:

فإلى جانب ما احتوى عليه القرآنُ من الهدى والنورِ في جانب الاعتقادِ والإيمانِ، الذي نزلَ من أجله؛ فقد اشتملَ على أفضلِ وأرقى التشريعاتِ التي تكفلُ سعادةَ الفردِ والمجتمعِ، بل العالمِ بأكمله في جميع شؤون حياتهم:

أ- في جوانبِ السياسةِ، والقضاءِ، والحُكمِ، وإقامةِ العدلِ.

ب- وفي جوانبِ الاقتصادِ، والمالِ، والمعاملاتِ.

ت- وفي جوانبِ الاجتماعِ، والتكافلِ، والأخلاقِ، والآدابِ، والفضائلِ.

ث- وفي جوانبِ الفكرِ، والبحثِ، والعلمِ.

ج- وفي جوانبِ الصحَّةِ، وحمايةِ الأعراضِ، واستتبابِ الأمنِ.

ح- وفي جوانبِ العقلِ، والبدنِ، والأسرةِ، والمرأةِ، والمجتمعِ.

خ- وفي جوانبِ الحربِ، والسُّلمِ، والعلاقاتِ بين سائرِ بني الإنسانِ، وبيانِ الحقوقِ والواجباتِ.

فلم يُقَّ جانباً من جوانب الحياة إلا وقد بين القرآن فيه سبيل الحق والهدى والصواب؛ كما قال تعالى لرسوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

ومن الأدلة على ذلك: أن الأمة الإسلامية قد عاشت أكثر من ألفٍ وأربع مئة عامٍ غنيّةً بما لديها من التشريعات، وما تزال بعض الدول الإسلامية تتحاكم إليها في محاكمها، ولم تحتج في يومٍ من الأيام إلى قوانينٍ مستوردةٍ من خارج الشريعة الإسلامية؛ لأن الجهاز التشريعي الإسلامي الضخم قد أغناها عن الحاجة لغيرها.

❁ ثالثاً: الإعجاز العلمي الذي احتوى عليه القرآن:

القرآن الكريم لا تنقضي عجائبه؛ فكلما مرّ الزمن، اكتشفت البشرية وجهًا جديدًا من وجوه إعجازه العديدة؛ فما إن دخل الناس في عصر العلوم الكونية، حتى وجدوا في كتاب الله نبأً صادقاً ما وعدهم الله في قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَّبِعَنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، والكلام فيه يطول.

والحاصل: أن العلامات التي تدل المنصف العاقل على أن القرآن ليس من عند محمد ﷺ، ولا من عند غيره من البشر أو الخلق: كثيرة وواضحة وقويّة، والمتجرّد المنصف يكفيه دليلٌ واحدٌ، والواقع شاهدٌ على ذلك؛ فلم يأت أحدٌ بمثل ما جاء به القرآن، ولا عرفت أي محاولاتٍ مقارنةٍ لتحقيق ذلك.

❁ كلمات دلالية: القرآن الكريم، إعجاز القرآن.

❁ أسئلة ذات علاقة: هل القصص القرآنيّة خياليّةٌ وغير واقعيّة؛ مثل القصص المستوحاة من الأساطير؟



المسألة (٣٠) - دعوى أن القرآن تخيلٌ ووحىٌ نفسيٌّ من النبي ﷺ.

## السؤال

لماذا لا يكون مصدرُ القرآنِ هو تخيُّلاتِ النبيِّ، ووحيةُ النفسِ، صاعَهُ بعقريَّتِهِ وفصاحتهِ؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ القرآن الكريم.

✽ النبي ﷺ.

✽ العبقريَّة.

## الجواب

### مضمونُ السؤال:

يدورُ السؤالُ حولَ إمكانية أن يكونَ القرآنُ الكريمُ من فيضِ تخيُّلاتِ النبيِّ ﷺ ووحيةِ النفسِ، ولفرطِ عبقرِيَّتِهِ وفصاحتهِ، استطاع أن يصوغه.

### مختصرُ الإجابة:

لا يُمكنُ أن يكونَ مصدرُ القرآنِ الكريمِ تخيُّلاتِ النبيِّ ﷺ، ووحيةُ النفسِ؛ لوجوهٍ منها:

(١) وجودُ الإعجازِ التاريخيِّ، والتشريعيِّ، والبلاغيِّ، والعلميِّ، وغير ذلك من الأمور التي لا يُمكنُ أن يأتي بها بشرٌ في ذلك الزمانِ -: ينقُضُ هذا الادِّعاء.

(٢) تأخُّرُ الوحيِّ عن النبيِّ ﷺ لفتراتٍ كان خِلالها يُحجِّمُ عن الإجابة عن تساؤلاتِ المشركينَ، إلى أن يعودَ الوحيُّ مرَّةً أخرى إليه؛ فلو كان القرآنُ من تلقاءِ نفسه ﷺ، فهل كان سيتأخَّرُ عن الردِّ على ذلك التحديِّ؟!

٣) حدوثُ تغيُّراتٍ نَفْسِيَّةٍ وَجَسَدِيَّةٍ كان يشاهدُها الصحابةُ تحدُّثُ للنبيِّ ﷺ عند نزولِ الوحي عليه.

فالقرآن الكريم لا يُمكنُ أن يكونَ من عندِ بشرٍ مهما كانت عبقرِيَّتُهُ وفصاحتُهُ، بل من ربِّ السمواتِ والأرضِ، العليمِ الحكيمِ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

لا يُمكنُ أن يكونَ مصدرُ القرآنِ الكريمِ تخيُّلاتِ النبيِّ ﷺ، ووحيةُ النفسِ؛ لعدَّةِ وجوهٍ، منها:

❁ **الوجهُ الأوَّلُ:** كلُّ مَنْ يقرأُ القرآنَ الكريمَ لا تخفى عليه تلك الآياتُ التي تتحدَّثُ عن أمورٍ غيبِيَّةٍ، تشمَلُ غيبَ المكانِ، وغيبَ الزمانِ، لكلِّ زمنٍ من الأزمانِ، في الماضي والحاضرِ والمستقبلِ، وهذه الأمورُ تتجاوزُ أسوارَ العقلِ البشريِّ بمراحلٍ، وتتخطى إمكانِيَّاتِهِ بشكلٍ يفوقُ التصوُّرَ:

فأخبارُ الأممِ السابقةِ مثلاً: جاءت في آياتٍ كثيرةٍ بترتيبِ حدوثِها بدقَّةٍ، تجعلُ القارئَ لها يدركُ منذُ الوهلةِ الأولى: أن مَنْ يذكرُها بهذا الشكلِ لا بدَّ أنه قد شهدَ أحداثَها في كلِّ أزمانِها وأماكنِها.

وكذلك مَنْ يتأمَّلُ الآياتِ التي تتحدَّثُ عن أمورِ المستقبلِ الغيبِيِّ بالنسبةِ لوقتِ نزولِها، ثم يَعْرِفُ أن تلك النبوءاتِ قد تحقَّقتُ فعلاً بشهادةِ القاصي والداني، والعدوِّ والصديقِ - فإنه لا بدَّ أن فطرتهُ السويَّةُ ستصلُّ به إلى استنتاجِ مصدرِيَّةِ هذه الآياتِ التي تكشَّفتْ غيوبَ الزمانِ والمكانِ بتلك الدقَّةِ المتناهية، وأنها أمرٌ خارجٌ نطاقِ قدرةِ المخلوقينِ، وأنه لا بدَّ وأن يكونَ من لدنِّ عليمٍ خبيرٍ.

ولتأملْ معاً رَدَّةَ فعلِ الكفَّارِ والمشركينِ عندما سمِعوا آياتِ القرآنِ المُعجِزِ تُتلى على مسامِعِهِم:

كيف بُهتوا من كلامِ الله تعالى، وظلُّوا يَحِيكُونُ المؤامراتِ: كيف يُرَدُّونَ الناسَ عن ذلك

الكلام المعجز؟! وكيف يصرفون الناس عنه، ويفترون الإشاعات المناسبة لذلك؟! ولو كان القرآن من كلام الرسول ﷺ، لَمَا جَزَمَ بعدم استطاعة أحد أن يأتي بمثله؛ فتحقق هذا الجزم بعد ذلك، دليل على أن القرآن كلام الله المعجز.

فمن معجزات القرآن: تحديه للإنس والجن أن يأتوا بمثله، وإعلان القرآن للثقلين من الجن والإنس أنهم لن يقدرُوا على المجيء بمثل كتاب الله؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَنْ أَجْمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، بل تحداهم أن يأتوا بعشر سورٍ مثله، وتحدهم أن يأتوا بسورةٍ من مثله؛ فهذه علامات واضحة في القرآن تدلُّ قارته وسامعه على أنه من عند الله عز وجل، وعلى استحالة أن يكون من عنده غيره.

وكان بإمكانهم أن يكذبوا القرآن لو استجابوا للتحدي، وأتوا بسورةٍ مثل القرآن.

ولمَّا رأينا أنهم تركوا الاستجابة للتحدي، مع أنه أمرٌ لا يكلفهم كثيرًا من التبعات، واختاروا الطريق الوعرَ لمواجهه الرسول ﷺ، وهو الحرب، وإزهاق الأنفس، وإهدار الأموال - علمنا - علمًا يقينًا - عجزهم عن الإتيان بمثله، مع كونهم أساطين الفصاحة والبلاغة.

فكانوا يحذرون القادم إلى مكة من مجرد سماع النبي ﷺ، وعندما جاء أبو جهل ومن معه للوليد بن المغيرة، فقال الوليد: «وماذا أقول؟! فوالله ما فيكم رجلٌ أعلم مني بالشعر، ولا برجزه ولا بقصيده، ولا بأشعار الجن، والله ما يشبه الذي يقوله محمدٌ شيئًا من هذا، ووالله، إن لقوله لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمينرٌ أعلاه، مشرقٌ أسفله، وإنه ليعلو ولا يُعلَى، وإنه ليحطم ما تحته»؛ رواه الحاكم (٢/ ٥٠٦ رقم ٣٨٧٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٢٨٧ رقم ١٣٣)، و«دلائل النبوة» (٢/ ١٩٨)؛ فغضب أبو جهل لهذه الشهادة؛ فإن الصدق في هذه القضية لا يعنيه، بل يؤذيه.

فالإجابة ماثلة أمام أعينهم التي لا تريد أن تبصر، وكل ذلك يشهد على حقيقة تلك الإجابة؛ وهو أن ذلك الكلام إنما هو وحي من رب العالمين.

❁ **الوجه الثاني:** كان من عادة كَفَّارِ قُرَيْشٍ، وأهل الكتابِ، وغيرهم: أن يسألوا النبي ﷺ عن أشياء؛ رَغْبَةً منهم في تعجيزه، ومحاولةً لإثباتِ عدمِ علمه بكثيرٍ من الأمور الواردة في التوراة والإنجيل؛ لكنه كان يُجيبهم بوحى من السماء، فيجعلهم ينقلون على أعقابهم صاغرين، غير أنه كان يتأخرُ عنه الوحي في بعض الأوقات، فلا يُجيبُ السائل إلا بعد نزول الآية بالجواب، ولو بعد حينٍ، فلو كان القرآنُ من تلقاءِ نفسه ﷺ، فهل كان سيتأخرُ عن الردِّ على ذلك التحدي؟!

❁ **الوجه الثالث:** أن التغيُّرات التي كانت تطرأ على وجه النبي ﷺ، وبدنه - سواءً تلك التي حدثت في أوَّل لقاءٍ له بجبريل ﷺ، أو ما تلا ذلك من لقاءاتٍ - لاحظها وشاهدها كلُّ من كان حاضراً وقتها من أهل بيت النبوة، أو من الصحابة.

وما كانوا يسمعون من الأزيز عند نزول الوحي، والثقل الذي يجعل البعير يبرك عند نزول الوحي، وغير تلك الأحوال التي فيها أوضح دليل على أن ما كان يحدث مع نبينا محمد ﷺ، إنما كان اتصالاً مع قوَّة هائلة خارقة، كان اتصالاً بين الملك الأعظم من الملائكة - وهو جبريل ﷺ - وبين أطهر وأشرف خلق الله أجمعين، رسولنا محمد ﷺ.

**والخلاصة:** أن القارئ المنصف، والعاقل المتدبر للقرآن، لا بد أن يسلم بأن القرآن الكريم لا يمكن أن يكون من عند بشرٍ مهما كانت عبقريته وفصاحته، بل من ربِّ السموات والأرض، العليم الحكيم.

❁ **أسئلة ذات علاقة:** لماذا لا يكون مصدر القرآن هم البشر، أو النبي، وهناك آية في القرآن تُصُّ على ذلك: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠]؟



المسألة (٣١) - ادّعاءُ أن القرآنَ وسَّوسَ ألقاهُ الشيطانُ على النبيِّ ﷺ.

## السؤال

هل كان الشيطانُ يُلقِي وسَّوسَهُ على النبيِّ ﷺ، فيتلوها النبيُّ على أنها قرآنٌ؛ كما حدَّث في قصَّةِ الغرانيق؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* القرآن الكريم.
- \* النبيُّ ﷺ.
- \* قصَّةُ الغرانيق.

## الجواب

### مضمونُ السؤال:

يدورُ السؤالُ حول حقيقةِ قصَّةِ الغرانيق، وهل حصلتُ للنبيِّ ﷺ أم لا، وما يترتَّبُ على ذلك.

### مختصرُ الإجابة:

لهذا الإشكالُ موقِفانِ في الجوابِ:

- ١) أصحابُ الموقِفِ الأوَّلِ يقولون: القصَّةُ لم تثبُتْ بِدليلٍ يُحتجُّ به، والرواياتُ فيها متعارضةٌ؛ وقد ضعُفَ هؤلاءِ قصَّةِ الغرانيق. ثم هي عندهم تخالِفُ المعلومَ مِنَ الشرعِ والعقلِ، والتاريخِ واللغة. وهي تتضمَّنُ أدلَّةً تضعُفُها. والاستدلالُ في الشريعةِ إنما يكونُ بِدليلٍ صحيحٍ، لا بضعيفٍ؛ فضلاً عن باطل.



٢) وأما أصحابُ الموقفِ الثاني، فيقولون: إن الأنبياءَ عليهم السلامُ معصومون في تبليغِ الرسالة؛ فلا يستقرُّ في ذلك شيءٌ من الخطأ باتفاقِ المسلمين، ولكن وقع الخلافُ في مسألة، وهي: هل يجوزُ أن يسبقَ على لسانِ النبيِّ ما يستدرِّكُه اللهُ تعالى، ويبيِّنُه له؛ بحيثُ لا يُقرُّه على الخطأ، أم لا يجوزُ؟:

وقد ذكروا أن الناسَ صاروا في ذلك على قولين:

❁ **الأوَّل:** قولُ بعضِ المتأخِّرين؛ حيثُ لم يجوزوا ذلك؛ لظنِّهم أن في ذلك خطأً في التبليغِ -والنبيُّ معصومٌ من ذلك- وطعنوا في حادثةِ الغرائقِ، وقالوا: «إنها لم تثبت»، وهؤلاءِ أوَّلوا التمنيَّ في آيةِ الحجِّ بتمنيِّ القلبِ وحديثِ النفسِ، وهو عندهم تأويلٌ ضعيفٌ؛ لوجوه.

ومن هؤلاءِ المتأخِّرين: مَنْ رأى ثبوتَ ما جاء من الآثارِ في حادثةِ الغرائقِ، ولكنه منعَ جوازَ الإلقاءِ في كلامِ النبيِّ ﷺ، وذهبَ إلى أن الإلقاءَ هو في سمعِ المستمعين، ولم يتكلَّم به الرسولُ ﷺ؛ لكنَّ المحذورَ واردٌ أيضاً على هذا التقدير.

❁ **القولُ الثاني:** قولُ عامَّةِ السلفِ ومَن اتَّبَعهم، وهو: أن الإلقاءَ كان في نفسِ التلاوة؛ كما دلَّت عليه الآيةُ وسياقُها من غيرِ وجهٍ، وكما وردتْ به الآثارُ عن السلفِ؛ ولا محذورَ في ذلك، إلا إذا أُقرَّ عليه، فأما إذا نسخَ اللهُ ما ألقى الشيطانُ، وأحكمَ آياته، فلا محذورَ في ذلك، وليس هو خطأً وغلطاً في تبليغِ الرسالة، إلا إذا أُقرَّ عليه، وهو ﷺ معصومٌ في تبليغِ الرسالة؛ أن يُقرَّ على خطأ؛ فهذا القولُ الذي قرَّره نقلاً عن السلفِ، قالوا فيه: «هذا منقولٌ نقلاً ثابتاً لا يُمكنُ القدحُ فيه، والقرآنُ يدلُّ عليه بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّيَ الْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢]، إلى قوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُدٍ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٤]، وقالوا: «الآثارُ في تفسيرِ هذه الآيةِ معروفةٌ ثابتةٌ في كتبِ التفسيرِ والحديثِ، والقرآنُ يوافقُ ذلك؛ فإن نسخَ اللهُ لما يُلقى الشيطانُ، وإحكامه آياته، إنما يكونُ لرفعِ ما وقعَ في آياته، وتمييزِ الحقِّ من الباطل؛ حتى لا تختلطَ آياتهُ بغيرِها، وجعلُ ما ألقى الشيطانُ فتنَةً للذين في قلوبهم مرضٌ، والقاسيةِ قلوبهم، إنما يكونُ إذا كان ذلك ظاهراً يسمعهُ الناسُ، لا باطناً في النفسِ، والفتنةُ التي تحصلُ بهذا النوعِ من النسخِ من جنسِ الفتنةِ التي تحصلُ بالنوعِ الآخرِ من النسخِ.

وهذا النوعُ أدلُّ على صدقِ الرسولِ ﷺ وبُعدهِ عن الهوى من ذلك النوعِ؛ فإنه إذا كان يأمرُ بأمرٍ، ثم يأمرُ بخلافه - وكلاهما من عند الله، وهو مصدِّقٌ في ذلك - فإذا قال عن نفسه: «إن الثاني هو الذي من عند الله، وهو الناسخُ، وإن ذلك المرفوع الذي نسَخَهُ اللهُ ليس كذلك» - كان أدلُّ على اعتمادهِ للصدقِ، وقولهِ الحقِّ، وهذا كما قالت عائشةُ ؓ: «لو كان محمَّدٌ كاتمًا شيئًا من الوحيِّ، لكتَمَ هذه الآية: ﴿وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]؛ ألا ترى أن الذي يعظُّمُ نفسه بالباطلِ، يريدُ أن ينصِرَ كلَّ ما قاله ولو كان خطأ؟!»

فبيانُ الرسولِ ﷺ أن الله أحكم آياته، ونسخ ما ألقاه الشيطان، هو أدلُّ على تحرُّبه للصدقِ، وبرائه من الكذبِ، وهذا هو المقصودُ بالرسالة؛ فإنه الصادقُ المصدوقُ ﷺ؛ ولهذا كان تكذيبه كفرًا محضًا بلا ريب.

### الجواب التفصيلي:

للعلماء موقفان من هذه القصة، وتفسير آية الحج:

❖ **الموقف الأول:** ما عليه معظمُ المفسرين، وكثيرٌ من العلماء المتأخرين: وهو الطعنُ في قصةِ الغرانيقِ من جهةِ السندِ والتمتن، ومن جهةِ معارضتها للقرآن، أو الجوابُ عنها وتأويلها على فرضِ صحَّتها والتسليمِ بثبوتها؛ ويقولون: قبل البناءِ على دعوى ما؛ فإنه يجبُ التأكدُ من ثباتِ ما بُنيَتْ عليه؛ ولهذا قالوا قديمًا: «تَبَّتِ الْعُرْشُ، ثُمَّ انْقَشَ»، وإلا فإنه سينهارُ جميعُ ما بُنيَتْ عليه، ومن ذلك هذه الدعوى، والتي يُمكنُ إجمالُ الجوابِ عنها في النقاطِ التالية:

❖ **أولًا:** أهلُ العلم بالحديثِ يَعْلَمُونَ ضَعْفَ قِصَّةِ الْغُرَانِيْقِ:

والتي تقولُ: إن رسولَ الله ﷺ كان يصلِّي بالناسِ بسورةِ النَّجْمِ، وإنه لما قرأ قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنْوَةَ الْغَالِيَةَ الْأُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٩-٢٠]، سجدَ النبي ﷺ ومن خلفه، وسجدَ المشركون، وقالوا: ما ذُكِرَتْ آلهتنا بخيرٍ قبل اليوم، وزعموا أن النبي ﷺ قال حينئذٍ: «تِلْكَ الْغُرَانِيْقُ الْعُلَى، وَإِنَّ شَفَاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجَى»، وقد أنكرَ هذه القصةَ الكثيرُ من

علماء الإسلام السابقين والمُحدثين، نقلاً وعقلاً؛ فهي لا تثبتُ سنداً، وتتنافى مع عصمة الرسول ﷺ؛ كما أنها تتهاوى أمام البحث العلمي التاريخي والاجتماعي؛ (كالنظر في الآثار المفترضة لها لو كانت صحيحة...)؛ فهي قصة ساقطة نقلاً، وعقلاً، ولغة أيضاً.

وقد ذكر بعض المفسرين قصة الغرائق، ولكنها من طُرُق كلها ضعيفة، وهي مرسلَةٌ ليست مسندةً من وجهٍ صحيح، وإيراد بعض العلماء لها، ليس بقصدٍ تصحيحها، ولكنها من باب: «جَمْع ما قيل في الباب»، ونحو ذلك.

### \* ثانياً: بطلانُ القصةِ من جهةِ النقل:

ومن أدلة ذلك: أن الله تعالى أخبر أنه يحفظ القرآن من أن يدخل عليه ما ليس منه، أو ينقص منه شيء، أو يُحرّف عن مواضعه؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ولو صحّ أن الرسول ﷺ قد نطق أثناء قراءته بالكلمتين المذكورتين، لدخل في القرآن ما ليس منه، فلا يكون هناك حفظ؛ وهذا مخالفٌ لنص القرآن.

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [النحل: ٩٩]، وهل هناك بشرٌ أصدقُ إيماناً، وأشدُّ توكلاً على الله من الأنبياء، ولا سيما خيرهم وأفضلهم ﷺ؟!

وقد أقرّ الشيطان بأنه لا سلطان له على عباد الله المخلصين؛ فقال تعالى: ﴿قَالَ فِعْرَتِكَ لِأَعْوِيْتَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [٨٢]، ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ﴾ [ص: ٨٢-٨٣]، ومن أحق من الأنبياء بالاصطفاء؟! أو من أشد إخلاصاً منهم لله؟! ونبينا محمد ﷺ على رأس المصطفين الأخيار، وفي الذروة منهم إخلاصاً لله.

### \* ثالثاً: بطلانُ القصةِ من جهةِ العقل:

فقد أجمعت الأمة على عصمة النبي ﷺ من مثل ذلك؛ إذ لو جاز هذا من الرسول، لجاز تكذيبه، والكذب على الرسول محال؛ إذ صدور مثل هذه القصة عن الرسول محال، ولو قاله عمداً أو سهواً، لم يكن هناك عصمة، وهو مردود؛ كما أن القصة تخالف عقيدة التوحيد التي من أجلها بعث الله نبيه ﷺ.

والأصل أن الشيطان لا يُوسوسُ بآياتِ تَدْمُهُ، وتحذّرُ البشريّةَ من إغوائه، أو أن الجنَّ يُوحونُ بشيءٍ، ثم يدعون قومهم للإيمان به؛ كما قال تعالى في سورة الأحقاف: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصَتُوا فَلَمَّا فُضِيَ وَلَوْا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩]، ثم إن المتأمل للتعاليم والتوجيهات التي تمتلئُ بها سورُ القرآنِ الكريم، يجدُ أن خيريّةَ هذه التعاليم وفوائدها للبشر لا يمكنُ أن يكونَ مصدرُها الشيطانُ الرجيم، رأسَ الغواية والضلال، ومصدرَ كلِّ شرٍّ.

#### \* رابعًا: بطلانُ القصّةِ من جهةِ اللغة:

فإنه لم يرد قطُّ عن العرب: أنهم وصّفوا آلهتهم بـ «الغرانيق»، لا في الشعرِ ولا في النثرِ، والذي تعرّفه اللغة: أن «الغرثوق، والغُرثيق»: اسمٌ لطائرٍ مائيٍّ أسودٍ أو أبيض، ومن معانيه: الشابُّ الأبيض الجميل، ولا شيءَ من معانيه اللغويّةِ يلائمُ معنى الآلهةِ والأصنام؛ حتى يُطلقَ عليهما في فصيحِ الكلامِ الذي يُعرّضُ على أمراءِ الفصاحةِ والبيان؛ فكيف يفرّحُ به المشركون، ويعتبرون ذلك ذكراً لآلهتهم بالخير؟!

\* **الموقفُ الثاني في الجوابِ عن حادثةِ الغرانيق:** موقفُ فريقٍ من العلماء، وقد جلاّه ابنُ تيميةَ رحمه الله؛ فقد تكلمَ عن قصّةِ الغرانيق، وتفسيرِ آيةِ الحجِّ، وذكر: أن الأنبياءَ عليهم السلامُ معصومون في تبليغِ الرسالة؛ فلا يستقرُّ في ذلك شيءٌ من الخطأِ باتفاقِ المسلمين، ولكن وقعَ الخلافُ في مسألة، وهي: هل يجوزُ أن يسبقَ على لسانِ النبيِّ ما يستدرّكه اللهُ تعالى، ويبيئهُ له؛ بحيثُ لا يُقرُّه على الخطأ، أم لا يجوزُ؟

وقد بيّن الشيخُ أن الناسَ صاروا في ذلك على قولين:

\* **الأوّل:** قولُ بعضِ المتأخّرين؛ حيثُ لم يجوزوا ذلك؛ لظنّهم أن في ذلك خطأً في التبليغِ -والنبيُّ معصومٌ من ذلك- وطعنوا في حادثةِ الغرانيق، وقالوا: «إنها لم تثبت»، وهؤلاءُ أوّلوا التمنيِّ في آيةِ الحجِّ بتمنيِّ القلبِ وحديثِ النفس، ولكنَّ الشيخَ ضعّف هذا التأويلَ؛ وذلك لأن السلفَ اتفقوا على أن التمنيِّ هو التلاوةُ والقرآنُ؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يِعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيًا وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨].

واستدلَّ أيضًا على تفسير التمنيِّ بالتلاوة: بأن الله تعالى أخبر أنه جعل ما ألقى الشيطانُ فتنةً للذين في قلوبهم مرضٌ، والقاسية قلوبهم؛ وهذا إنما يكون إذا كان ذلك ظاهرًا يسمعهُ الناسُ، لا باطنًا في النفس؛ يقول: «لكنَّ الأوَّل - يريد: تفسير التمنيِّ بالتلاوة والقرآن - هو المعروف في التفسير، وهو ظاهرُ القرآن، ومرادُ الآية قطعًا؛ لقوله بعد ذلك: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكُمُ اللَّهُ ءَايَاتِهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴿ [الحج: ٥٢-٥٣]؛ وهذا كله لا يكون في مجرد القلب إذا لم يتكلَّم به النبي».

وذكرَ ﷺ: أن فريقًا من المتأخرين رأى ثبوت ما جاء من الآثار في حادثة الغرانيق، ولكنه منع جواز الإلقاء في كلام النبي ﷺ، وذهب إلى أن الإلقاء هو في سمع المستمعين، ولم يتكلَّم به الرسول ﷺ.

وبين الشيخ: أن المحذور الذي فرَّ منه هذا الفريق واردٌ على هذا التقدير أيضًا؛ يقول: «ومن علم أنه ثبت - أي: ما نُقل من الزيادة في سورة النجم - قال: «هذا ألقاه الشيطان في مسامعِهِ، ولم يلفظ به الرسول ﷺ»، ولكنَّ السؤال واردٌ على هذا التقدير أيضًا».

\* الثاني: القول الذي عليه عامة السلف ومن أتبعهم، وهو: أن الإلقاء كان في نفس التلاوة؛ كما دلَّت عليه الآية وسياقها من غير وجه، وكما وردت به الآثار عن السلف؛ ولا محذور في ذلك، إلا إذا أقرَّ عليه، فأما إذا نسخ الله ما ألقى الشيطان، وأحكم آياته، فلا محذور في ذلك، وليس هو خطأً وغلطاً في تبليغ الرسالة، إلا إذا أقرَّ عليه، وهو ﷺ معصومٌ في تبليغ الرسالة: أن يُقرَّ على خطأ.

وذكرَ الشيخ: أن كونَ النبي ﷺ رسولاً لله، يقتضي أنه صادقٌ فيما يُخبر به عن الله، ولولا ذلك، ما قامت الحجةُ به، والصدق يتضمَّن نفي الكذب، ونفي الخطأ، فلو جاز عليه الخطأ فيما يُخبر به عن الله، وأقرَّ عليه، لم يكن كلُّ ما يُخبر به: عن الله، وبين ﷺ: أن الذين منعوا أن يقع الإلقاء في تبليغِهِ، فرُّوا من هذا، وقصدوا خيراً، وأحسنوا في ذلك، لكن يقال لهم: «ألقي، ثم أحكم»؛ فلا محذور في ذلك؛ فإن هذا يُشبه النسخ لمن بلغه الأمر والنهي؛ قال ﷺ: «وهذا مما اتفق عليه جميع الناس من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم، لم

يتنازَعوا: أنه لا يجوزُ أن يستقرَّ في خبره عن الله خطأً، وإنما تنازَعوا: هل يجوزُ أن يقعَ من الغلطِ ما يستدرِكُه وبيئتهُ، فلا ينافي مقصودَ الرسالة، كما نُقلَ من ذكرٍ: «تلك الغرائقُ العُلا، وإن شفاعتها لُترتَجى»؛ هذا فيه قولان للناس:

منهم: مَنْ منعَ ذلكَ أيضًا، وطعنَ في وقوعِ ذلك.

ومن هؤلاءِ مَنْ قال: إنهم سَمِعوا ما لم يَقُلْهُ؛ فكان الخطأُ في سَمْعِهم، والشيطانُ ألقى في سَمْعِهم.

ومن جَوَزَ ذلكَ، قال: «إذا حصلَ البيانُ، ونسخَ ما ألقى الشيطانُ»، لم يكن في ذلكَ محذورٌ، وكان ذلكَ دليلًا على صدقِهِ وأمانتِهِ وديانتهِ، وأنه غيرُ متَّبِعِ هواه، ولا مُصِرِّ على غيرِ الحقِّ؛ كفعلِ طالبِ الرياسةِ المصِرِّ على خطيئتهِ، وإذا كان نسخُ ما جُزِمَ بأن الله أنزلَهُ، لا محذورَ فيه، فنسخُ مثلِ هذا أولى ألا يكونَ فيه محذورٌ؛ واستدلَّ على ذلكَ بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ...﴾ [الحج: ٥٢].

وقال أيضًا: «وإذا كان التمني لا بدَّ أن يدخلَ فيه القولُ، ففيه قولان:

● الأولُ: أن الإلقاء هو في سَمْعِ المستمعين، ولم يتكلَّم به الرسولُ؛ وهذا قولٌ مَنْ تأوَّل الآيةَ بمنعِ جوازِ الإلقاءِ في كلامِهِ.

● والثاني - وهو الذي عليه عامَّةُ السلفِ ومَنْ اتَّبَعَهُمْ - أن الإلقاءَ في نفسِ التلاوةِ، كما دلَّت عليه الآيةُ وسياقُها من غيرِ وجهٍ، كما وردتْ به الآثارُ المتعدِّدةُ؛ ولا محذورَ في ذلكَ إلا إذا أُقِرَّ عليه، فأما إذا نسخَ اللهُ ما ألقى الشيطانُ، وأحكَمَ آياته، فلا محذورَ في ذلكَ، وليس هو خطأً وغلطًا في تبليغِ الرسالةِ إلا إذا أُقِرَّ عليه...».

وقال أيضًا: «والعصمةُ فيما يبلغونه عن الله ثابتةٌ، فلا يستقرُّ في ذلكَ خطأٌ باتِّفاقِ المسلمين، ولكن هل يصدرُ ما يستدرِكُه اللهُ، فينسخُ ما يلقى الشيطانُ، ويحكمُ اللهُ آياته؟ هذا فيه قولان:

والمأثورُ عن السلفِ: يوافقُ القرآنَ بذلك.

والذين منعوا ذلكَ من المتأخِّرين: طعنوا فيما يُنقلُ من الزيادةِ في سورةِ النجمِ بقوله:

«تلك الغرائقُ العُلا، وإن شفاعتَهُنَّ لُتْرَجَى»، وقالوا: «إن هذا لم يثبت»، ومن علم أنه ثبت، قال: «هذا ألقاه الشيطانُ في مسامعهم، ولم يلفظْ به الرسول ﷺ»، ولكنَّ السؤالُ واردٌ على هذا التقديرِ أيضًا...

وأما الذين قرَّروا ما نُقلَ عن السلفِ، فقالوا: «هذا منقولٌ نقلًا ثابتًا لا يُمكنُ القدحُ فيه، والقرآنُ يدلُّ عليه بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَمَّتْ أَلْفَى الشَّيْطَانُ فِي أَمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢]، إلى قوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادٍ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٤]، فقالوا: «الآثارُ في تفسيرِ هذه الآيةِ معروفةٌ ثابتةٌ في كتبِ التفسيرِ والحديثِ، والقرآنُ يوافقُ ذلك؛ فإن نسخَ الله لما يُلقِي الشيطانُ، وإحكامه آياته، إنما يكونُ لرفعِ ما وقعَ في آياته، وتمييزِ الحقِّ مِنَ الباطلِ؛ حتى لا تختلطَ آياتهُ بغيرِها، وجعلُ ما ألقى الشيطانُ فتنَةً للذين في قلوبهم مرضٌ، والقاسية قلوبهم، إنما يكونُ إذا كان ذلك ظاهرًا يسمعه الناسُ، لا باطنًا في النفس، والفتنة التي تحصلُ بهذا النوعِ مِنَ النسخِ من جنسِ الفتنة التي تحصلُ بالنوعِ الآخرِ مِنَ النسخِ.

وهذا النوعُ أدلُّ على صدقِ الرسولِ ﷺ وبُعدهِ عن الهوى من ذلك النوعِ؛ فإنه إذا كان يأمرُ بأمرٍ، ثم يأمرُ بخلافه - وكلاهما من عند الله، وهو مصدِّقٌ في ذلك - فإذا قال عن نفسه: «إن الثاني هو الذي من عند الله، وهو الناسخُ، وإن ذلك المرفوع الذي نسخهُ اللهُ ليس كذلك» - كان أدلُّ على اعتماده للصدق، وقوله الحق، وهذا كما قالت عائشة ؓ: «لو كان محمدٌ كاتماً شيئاً من الوحي، لكتَمَ هذه الآية: ﴿وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]؛ ألا ترى أن الذي يعظمُ نفسه بالباطلِ، يريدُ أن ينصُرَ كلَّ ما قاله ولو كان خطأ؟!»

فبيانُ الرسولِ ﷺ أن الله أحكم آياته، ونسخ ما ألقاه الشيطانُ، هو أدلُّ على تحريره للصدق، وبرائه من الكذب، وهذا هو المقصودُ بالرسالة؛ فإنه الصادقُ المصدوقُ ﷺ؛ ولهذا كان تكذيبه كفرةً محضًا بلا ريب.

❁ **أسئلة ذات علاقة:** لماذا لا يكونُ مصدرُ القرآن هم البشر، أو النبي، وهناك آيةٌ في القرآن تُنصُّ على ذلك:

﴿إِنَّهُمْ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠]؟



المسألة (٣٢) - كيف تشابهت قصص القرآن مع قصص في شعوبٍ مختلفة؛ كما في «معجزة الإسراء والمعراج»؟

## السؤال

التراث الأوروبي فيه ما يُشبه قصة «الإسراء والمعراج»؛ مثل: «كوميديا دانتي»، كما يُوجد شُبهها أيضًا في التراث الفارسي؛ مثل: «رحلة أَرْدَا فيراف»؛ فكيف نضمّن أن حادثة «الإسراء والمعراج» ليست خُرافةً مستوحاةً من التراث الأوروبي أو غيره؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ الإسراء والمعراج والتراث الأوروبي والفارسي.

✽ شبهات حول حادثة «الإسراء والمعراج».

## الجواب

### مختصر الإجابة:

معجزة «الإسراء والمعراج» ثبتت بالقرآن والسنة الصحيحة، ثم إنها لا تعظم بحالٍ من الأحوال على قدرة الله المطلقة.

وأيضًا: كيف يتأتى للأُمِّي أن يقتبس من تراثٍ أجنبيّ:

أما من قالوا: «إنها مقتبسة من التراث الفارسي؛ متمثلاً في «رحلة أَرْدَا فيراف» - فكيف يتأتى للأُمِّي أن يقتبس من تراثٍ أجنبيّ؛ وهو ﷺ كان أُمِّيًّا لا يعرف القراءة ولا الكتابة، ولم يعرف اللغة الفارسية، ولم يطلع على آدابها.

ولو سلّمنا جدلاً أن قصة «الإسراء والمعراج» لها نظير في الفارسية، فإننا بالبحث وجدنا اختلافاً كبيراً بين «الملحمة الفارسية»، وحادثة «الإسراء والمعراج».



وأما مَنْ قالوا: «إنها مقتبسةٌ مِنَ الأدبِ الأوربِيِّ؛ متمثلاً في «ملحمةٍ دانتي» -: فإن التاريخ يُردُّ هذا الزعمَ؛ لأن دانتي متأخراً زمنياً؛ فكيف يقتبسُ المتقدمُ مِنَ المتأخِر؟!!

### الجوابُ التفصيليُّ:

الإسراءُ والمعراجُ أمرانِ ممكنانِ عقلاً، أُخبرَ بهما الصادقُ المصدوقُ في القرآنِ الكريمِ المتواترِ، وفي الأحاديثِ الصحيحة، فوجبَ التصديقُ بوقوعهما، ومَنْ ادَّعى استحالتَهُما وكونَهُما خُرافةً، فعليه البيانُ.

ثم ما قولُ المنكرينِ لمثلِ هاتينِ المعجزتينِ فيما صنعهُ البشرُ مِن طائراتٍ، وصواريخَ جبارَةٍ، تَقطَعُ آلافَ الأميالِ في زمنٍ قليلٍ؟!!

فإذا كانتِ قُدرةُ البشرِ استطاعت ذلك، أفيستبعدون على مُبدعِ البشرِ، وخالقِ القُوَى والقُدَر: أن يسحَرَ لِنبيِّهِ ﷺ «بُراقاً» يَقطَعُ هذه المسافةَ في زمنٍ أقلَّ مِنَ القليلِ؟!!

ومع ذلك: زعمَ قومٌ أن حادثةَ «الإسراءِ والمعراجِ» غيرُ ثابتةٍ، وأنها خُرافةٌ.

ويمكِنُ جوابُ هذه الشبهةِ مِن خلالِ النِّقاطِ التالية:

❁ **أولاً:** معجزةُ «الإسراءِ والمعراجِ» ثبتتْ بالقرآنِ والسنةِ الصحيحةِ، ولا تعظُمُ بحالٍ مِنَ الأحوالِ على قدرةِ اللهِ المطلقةِ:

مِن الأمورِ المعلومةِ مِنَ الإسلامِ بالضرورة: كونُ معجزةِ الإسراءِ والمعراجِ ثابتةً بالقرآنِ الكريمِ، والأحاديثِ الصحيحة:

قال اللهُ تعالى: ﴿سُبْحٰنَ الَّذِي أَسْرٰى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ ءَايَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١].

والرسولُ ﷺ عندما أُخبرَ أهلُ مكةَ، وأظهَرهم على ما تمَّ له في ليلةِ الإسراءِ والمعراجِ، أوغَلوا في التكذيبِ، ثم طلبوا منه طلباً معجزاً، ألا وهو أن يَصِفَ لهم المسجدَ الأقصى، إذا كان صادقاً، والنبِيُّ ﷺ لم يكنِ رآه من قبلُ، فجاء جبريلُ له بالمسجدِ، فوصَفه ونعته نعتاً دقيقاً؛ رواه عبد الرزاق (٥/ ٣٢١ رقم ٩٧١٩)؛ فكان هذا برهاناً قاطعاً على صدقِهِ فيما حدَّث به في هذا النبأ العظيم.

❁ ثانياً: كيف يتأتى للأُمِّيِّ أن يَقتَسِسَ مِن تراثِ أجنبيٍّ؟:

كان النبي ﷺ أُمِّيًّا لا يَعْرِفُ القِراءةَ ولا الكِتابَةَ، ولم يَعْرِفِ اللُغةَ الفارسيَّةَ، ولم يَطَّلِعْ على آدابها.

وحتى لو سَلَمْنَا جَدَلًا أن قِصَّةَ «الإِسرائِ والمِعرَاجِ» لها نَظيرٌ في الفارسيَّةِ، فعند الرجوع إلى «المَلَحَمَةِ الفارسيَّةِ»: نَجِدُ أنها مَختلِفَةٌ تامًّا عن «الإِسرائِ والمِعرَاجِ النَبَوِيِّ»؛ وذلك أنه يُوجَدُ في «المَلَحَمَةِ» أن مِنَ الأنبياءِ والملائكةِ مَنْ أرسَلَهُم اللهُ إلى الجحيمِ عقابًا لما ارتكَبَت أيديهم مِن إثمٍ؛ فهل هذا يُعقَلُ؟! وهل مجرَّدُ التشابهِ بينهما هو مؤثِّرٌ وَحِدَةَ الزمانِ والمكانِ، وَوَحِدَةَ الموضوعِ التي تتوافرُ في الملاحمِ؟!!

وعندما نعودُ إلى حادثةِ الإِسرائِ والمِعرَاجِ، نجدُ أن أحداثها موثَّقةٌ تاريخيًّا، ونجدُ أحداثًا واقعيَّةً؛ كالمشاهدِ التي رآها الرسولُ ﷺ، وحدثتْ بالفعل؛ مثلُ وصفِهِ للقافلةِ العائدةِ إلى قُريشٍ، والبعيرِ الذي ضلَّ منها، ثم وصفِهِ للمسجدِ الأقصى وصفًا دقيقًا لأهلِ مَكَّةَ، وهم على درايةٍ تامَّةٍ به.

فبالبحثِ وجدنا اختلافًا كبيرًا بين «المَلَحَمَةِ الفارسيَّةِ»، وحادثةِ «الإِسرائِ والمِعرَاجِ».

وأيضًا: عند مناقشةِ ما جاء في الكتابِ المقدَّسِ مِن صعودِ «أخنوخَ، وإيلياءَ، والمسيحِ» إلى السمواتِ، وصعودِ هؤلاءِ الثلاثةِ: لا دليلَ على ذِكرِهِ إلا في الكتابِ المقدَّسِ.

لقد كذَّبَ مُثيرو هذه الشبهةِ بصعودِ الرسولِ ﷺ في قِصَّةِ «الإِسرائِ والمِعرَاجِ»، رغم قيامِ الأدلَّةِ الثابتةِ مِنَ القرآنِ على ذلك.

### خاتمةُ الجوابِ - توصية:

حادثةُ «الإِسرائِ والمِعرَاجِ» ثابتةٌ في القرآنِ والسنةِ، ومثلها لا يعظُمُ على قدرةِ اللهِ المطلقةِ، الذي خلقَ السمواتِ والأرضَ وما بينهما، سبحانهُ وبحمده.

❁ كلماتٌ دلاليَّةٌ: الإِسرائِ والمِعرَاجِ، شبهاتٌ حولَ الإِسرائِ والمِعرَاجِ.



المسألة (٣٣) - كثرة وقوع النسخ في القرآن يدلُّ على عدم استقرار الأحكام.

## السؤال

يذكرُ بعضُ العلماءِ المسلمينَ: أن النسخَ في آياتِ القرآنِ يصلُ لأكثرَ من (٥٠٠ آية)؛ وهذا يدلُّ على عدم استقرار الأحكام.

### عبارات مشابهة للسؤال

\* ما هو حجمُ النَّسخِ في القرآنِ الكريمِ؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

وقوعُ «النَّسخِ» في القرآنِ الكريمِ ثابتٌ عند جمهورِ العلماءِ:

ومعنى «النَّسخِ» عند الصحابةِ ومتقدمي العلماءِ، هو «معناه العامُّ»، وهو: ما يطرأ على النصِّ؛ من تقييدٍ، أو تخصيصٍ، أو بيانٍ، أو تدرُّجٍ، أو تخفيفٍ، أو تفصيلٍ، أو غيرها؛ وعلى هذا فالنسخُ يكونُ كثيرًا في القرآنِ.

و«النَّسخُ» بالمعنى الاصطلاحيِّ عند المتأخرينَ، هو «معناه الخاصُّ»، وهو بمعنى الرفعِ التامِّ (أي: رفعِ الحكمِ الشرعيِّ بدليلٍ شرعيِّ متأخِّرٍ عنه...).

مع أن الآياتِ التي وقَع فيها «النسخُ» بمعناه الخاصِّ عند المتأخرينَ، قليلةٌ جدًّا؛ وهذا خلافُ ما يزعمُ هؤلاء المشكِّكونَ.

فبعضُ الناسِ (ومنهم هؤلاء المشكِّكونَ) لما سمِعَ أن هناك مئات الآياتِ المنسوخةِ، ظنَّها بالمعنى الثاني (المعنى الخاصِّ)، وهي بالمعنى الأوَّلِ (المعنى العامِّ)؛ وهذا الخلطُ هو الذي أدخَلَ في النسخِ ما ليس منه؛ فظنوا أن المنسوخَ: خمسُ مئةِ آيةٍ من القرآنِ؛ وهو ظنُّ خاطئٌ؛ ولذلك أمثلةٌ كثيرةٌ.

## الجواب التفصيلي:

معنى «النسخ» يدورُ حولَ التغييرِ والنقلِ والتأثيرِ في الشيء، وهذا التغييرُ قد يكونُ جزئياً، وقد يكونُ كلياً.

وعليه: فإن الأمر ليس كما وردَ في السؤال، ويتَّضحُ ما فيه من غلطٍ من خلال ما يلي:

❁ **أولاً:** وقوعُ النسخِ في القرآنِ الكريمِ ثابتٌ عند جمهورِ العلماء:

وذلك بأدلةٍ شرعيةٍ؛ منها: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ١٠١]، وقوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

وقد أوصلَ بعضُ العلماءِ عددَ الآياتِ المنسوخةِ في القرآنِ إلى عشرين آيةً، وهو كما نرى عددٌ قليلٌ جداً، ليس كما وردَ في السؤال، ومع هذا: ففي كثيرٍ منها خلافٌ في كونها منسوخةً أو لا؟

وقام بعضُ العلماءِ بتتبعِ الآياتِ التي يُمكنُ أن يقالَ: «إنها منسوخةٌ»، فوجَّهها توجيهاً سديداً، وبقيَ عنده فُرابةٌ إحدى عشرة آيةً فقط، هي منسوخةُ الحُكم؛ لتغيُّرِ الحكمِ اللاحقِ عن الحكمِ السابقِ بنصٍّ؛ وهي معروفةٌ عند أهلِ الاختصاصِ في علومِ القرآنِ.

❁ **ثانياً:** المعنى العامُّ للنسخِ عند الصحابة: هو: ما يطرأُ على النصِّ؛ من تقييدٍ، أو تخصيصٍ، أو بيانٍ، أو تخفيفٍ، أو تفصيلٍ، أو تدرُّجٍ في الأحكامِ الشرعية، أو غيرها:

وقد خلطَ بعضُ الناسِ بين هذا «المعنى العامِّ»، وبين «المعنى الخاصِّ» للنسخِ عند المتأخريين، وهو: «رفعُ الحكمِ الشرعيِّ بدليلٍ شرعيِّ متأخِّرٍ عنه»، وخلطُهم هذا أدخلَ في النسخِ ما ليس منه.

إن مرادَ عامَّةِ السلفِ بالناسخِ والمنسوخِ: رفعُ الحكمِ بجمليته تارةً - وهو اصطلاحُ المتأخريين - ورفعُ دلالةِ العامِّ والمطلقِ والظاهرِ وغيرها تارةً؛ إما بتخصيصٍ، أو تقييدٍ، أو حملٍ مطلقٍ على مُقيَّدٍ، وتفسيره وتبيينه؛ حتى إنهم يسمُّون الاستثناءَ والشرطَ والصفةَ: نسخاً؛ لتضمينِ ذلك رفعَ دلالةِ الظاهرِ، وبيانِ المراد.

فالنسخ عندهم، وفي لسانهم، هو: بيان المراد بغير ذلك اللفظ، بل بأمرٍ خارج عنه، ومن تأمل كلامهم، رأى من ذلك فيه ما لا يُحصى، وزال عنه به إشكالاتٌ أو جَبها حملٌ كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر.

والأمثلة كثيرةٌ على الآيات التي ليس فيها نسخٌ بالمعنى الخاص، ولكنهم عدوها منه، أي: بالمعنى العام، ونذكرُ منها ما يلي:

(١) ظنَّ بعضهم: أن النسخ وقع بين قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]، والصواب: أنه ليس في ذلك نسخٌ تامٌّ، وإنما هو تدرُّجٌ في التحريم.

(٢) ظنُّوا أن قول الله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، أنه قد نسخ قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠]، والحقيقة: أنه لا نسخٌ للحكم هناك؛ لأن الآية الأولى تتكلم عن مشروعية إعلاء كلمة الله تعالى لمن يمنع منها، أما آية البقرة، فتأمُرنا بقتال من يقاتلنا، بشرط عدم الاعتداء حتى على الذي يقاتلنا.

(٣) ظنُّوا كذلك: أن آية السيف في قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، أنها ناسخةٌ للآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝٤٥ وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥-٤٦]؛ وفي هذا تشويةٌ لصورة النبي ﷺ، وهو من كان يتحلَّى بكلِّ مكارم الأخلاق:

وإنما آية التوبة: أمرت بالقتال لإعلاء كلمة الله تعالى لمن يمنع منها من كافة المعتدين عليها، وبأن يكون القتال والمسلمون كافةً مع بعضهم البعض.

والآية الثانية: تبين أنه حتى في دفاعه عن كلمة الله تعالى، فهو سراجٌ منيرٌ؛ ففي دينه آدابُ الحربِ والسلم، وإن غلبَ جانبُ السلم؛ كما أوضح القرآن في قوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا

لَسَلَّمَ فَأَجْحَحَ لَهَا وَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿[الأنفال: ٦١].

وأما القول بأن المنسوخ: خمس مئة آية من القرآن:

❁ - فهذا إن كان يُقصدُ به: وجودُ معنىٍ لآيةٍ نفسُها آيةٌ أخرى، مع بقاءِ كلتا الآيتينِ بلفظٍ صحيحٍ، ومعنى صحيحٍ -:

فهذا مقبولٌ، وليس فيه أيُّ مطعنٍ؛ فإن كلَّ كلامٍ تكونُ له آفاقٌ من المعنى، فلا يُضْرُّ أن يقولَ القائلُ ما بيَّنه في موضعٍ آخر.

❁ - وأما إن كان يُقصدُ به: أن هذه الآياتِ رُفِعَتْ تماماً -:

فهذا القولُ يحتاجُ إلى إثباتٍ، ولا يثبتُ.

فظهرَ مما سبقَ: أن سببَ الاختلافِ في عددِ آياتِ النسخِ: هو التعبيرُ عن المصطلحاتِ بين الأئمة؛ حيثُ يقعُ بعضهم في الخلطِ بين «النسخِ بمعناه العامِّ» عند الصحابةِ الكرامِ، والشاملِ لكلِّ ما يطرأ على ظاهرِ النصِّ؛ من تخصيصٍ، أو تقييدٍ، أو تخفيفٍ، أو تفصيلٍ، أو تدرُّجٍ، وبين «النسخِ بمعناه الخاصِّ» عند المتأخرين، الذي يعني: رَفَعِ الحُكْمِ الشرعيِّ بدليلٍ شرعيِّ متأخِّرٍ عنه؛ وهذا النوعُ قليلٌ في القرآن، كما لا يثبتُ النسخُ إلا بدليلٍ؛ كما اتفقَ على ذلك علماءُ الأصول.

ونعودُ فنؤكدُ أننا نُؤمِّنُ بوقوعِ النسخِ في القرآنِ الكريمِ، ولكن في الحدودِ التي اتفقَ عليها علماءُ الإسلام.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: النسخ، نسخ القرآن، معنى النسخ.

❁ أسئلة ذات علاقة: ألا يدلُّ إثباتُ النسخِ في القرآنِ على أنه من وضعِ بشرٍ، يطرأ عليهم التغييرُ والتبديلُ؟



المسألة (٣٤) - أَلَا يَدُلُّ إِثْبَاتُ النَّسْخِ فِي الْقُرْآنِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ وَضْعِ بَشَرٍ، يَطْرَأُ عَلَيْهِمُ التَّغْيِيرُ وَالتَّبْدِيلُ؟

## السؤال

أَلَا يَدُلُّ إِثْبَاتُ النَّسْخِ فِي الْقُرْآنِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ وَضْعِ بَشَرٍ، يَطْرَأُ عَلَيْهِمُ التَّغْيِيرُ وَالتَّبْدِيلُ؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* هل النسخ والتبديل دليل على بشرية مصدر القرآن الكريم؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

وقوع النسخ في القرآن ثابت بالأدلة العقلية والنقلية، والجواب عن هذا الإشكال من أوجه:

\* **أولاً:** نبين أن هذه الشبهة إن وردت على القرآن الكريم، فهي واردة على الكتب السابقة للقرآن الكريم؛ فقد وقع فيها النسخ بنوعيه: نسخ داخل الشريعة نفسها، ونسخ شريعة لاحقة متأخرة لشريعة أخرى سابقة؛ فكل متبع لهذه الأديان لا يصلح له الاعتراض بهذه الشبهة. ومن الغريب: أن من يُشير هذه الشبهة من اليهود أو النصارى، هدفهم من إنكار النسخ: هو التملص من نسخ الله تعالى شرعهم بغيره، ونسخ أحكامهم بغيرها.

\* **ثانياً:** افتراض أن النسخ إنما سببه البداء، أو الجهل، أو عدم تقدير المصلحة: هو افتراض خاطئ لا دليل عليه؛ فتوجد حكم كثيرة وراء النسخ، ولا ضرر في ذلك:

(١) فإن النسخ لا يدخل الأخبار المحضة؛ لأن في نسخ الخبر تكديماً له.

(٢) ولا يدخل أصول الشريعة؛ كالقواعد العامة في الشريعة.

(٣) ولا يدخل أصول الأخلاق، ونحوها.

**ثالثاً:** لا مانع أن الله تعالى يضع حكماً لحكمة، وهو يعلم أنها ستتغير بعد ذلك لتغير الظروف، وهو آخر تغيير الحكم حتى تأتي تلك الظروف؛ فهو ليس مبيناً على نقص علم حتى يُنكر، ولا قصور في الحكمة، والقرآن نفسه جاء لنسخ هيمنة الكتب قبله؛ فجاء شاملاً لكل ما فيه من خير، ومبيناً لما تغير من أحكامها.

### الجواب التفصيلي:

وقوع النسخ في القرآن ثابت بالأدلة العقلية والنقلية، ويمكن تجلية الإشكال الوارد في السؤال من ثلاثة أوجه:

**أولاً:** ظن بعضهم أن النسخ يعني: البداء، وليس كذلك:

والمراد بـ «البداء»: ظهور ما كان خافياً على المشرع من قبل معرفته وإدراكه، أي: أن الله سبحانه كان لا يعلم حين شرع وحكم، فلما بدا له الأفضل وظهر، قام بتغيير أحكامه؛ وهذا لا يقول به مؤمن في حق الله تعالى.

لكننا عندما ننظر إلى معنى «النسخ» شرعاً، يتبين لنا مدى الاختلاف بينه وبين معنى «البداء»؛ فـ «النسخ» في الشرع يعني: رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه؛ لحكمة أرادها الله تعالى.

ومن الأدلة العقلية والحكم التي تُثبت وقوع النسخ في القرآن:

(١) اختلاف المصالح باختلاف الأشخاص، وباختلاف الأزمان والأحكام كذلك؛ فالنظارة الطبية تنفع لضعيف البصر، لكنها لا تنفع الشخص السليم، وما يكون مصلحة لشخص ما في زمن ما، قد لا يكون مصلحة له في زمن آخر؛ كالدواء الذي ينفع عند المرض، ولا ينفع في زمن الصحة.

(٢) الحاجة إلى التربية والتهديب:

حيث إن الله تعالى يشرع من الأحكام ما شاء، ثم ينسخها بأحكام أنسب؛ فيكون الناس بالتشريع الأول قد تربوا وتمرنوا على العمل، فيأتي الحكم الجديد وهم على كامل الاستعداد للعمل به.



### ٣) الحاجة إلى التدرُّج:

وهذا من أعظم ركائز الشريعة الإسلامية، ومن لطفِ الله تعالى ورحمته بعباده؛ حيث إنه سبحانه لو باغتهم بالحكم مباشرة، فلربما اشتدَّ عليهم، لكن بالتدرُّج يكون الأمر أيسر وأدعى للقبول والالتزام بأحكام الله تعالى:

قالت عائشة رضي الله عنها: «إِنَّمَا نَزَلَ [أَي: مِنَ الْقُرْآنِ] أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنْهُ: سُورَةٌ مِنَ الْمَفْصَلِ، فِيهَا ذِكْرُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، حَتَّى إِذَا ثَابَ النَّاسُ إِلَى الْإِسْلَامِ، نَزَلَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، وَلَوْ نَزَلَ أَوَّلَ شَيْءٍ: لَا تَشْرَبُوا الْخَمْرَ، لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الْخَمْرَ أَبَدًا، وَلَوْ نَزَلَ: لَا تَزْنُوا، لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الزَّنى أَبَدًا، لَقَدْ نَزَلَ بِمَكَّةَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنِّي لَجَارِيَةُ الْعَب: ﴿بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ﴾ [القمر: ٤٦]، وَمَا نَزَلَتْ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ إِلَّا وَأَنَا عِنْدَهُ»، قَالَ: «فَأَخْرَجَتْ لَهُ الْمُصْحَفَ، فَأَمَلَتْ عَلَيْهِ آيَ السُّورِ»؛ رواه البخاري (٤٩٩٣)، في فضائل القرآن، باب تأليف القرآن.

**ثانيًا:** من الغريب أن بعض من يُشير هذه الشبهة ينتسب إلى اليهود أو النصارى، وهدف اليهود والنصارى من إنكار النسخ: هو التملُّص من نسخ الله تعالى شرعهم بغيره، ونسخ أحكامهم بغيرها:

ولذا نجدهم يتهمون شريعتنا بالافتراء على الله؛ لقولها بالنسخ، والعجيب: أننا نجد أنه من صلب عقيدتهم ما هو مذكور في التوراة: أن كل رسالة تأتي، يكون في أحكامها ما ينسخ ما قبلها؛ والأدلة على وجود النسخ عند أهل الكتاب كثيرة، نسوق منها على سبيل المثال:

(١) أن الله أمر بقتل كل من عبد العجل الذهبي من بني إسرائيل بعد عبورهم البحر، فلما أذعنوا لذلك، غفر لهم.

(٢) كان مباحًا لنوح عليه السلام أكل كل الحيوانات بعد خروجه من السفينة، ثم نسخ ذلك بتحريم بعضها.

وقال قساوستهم: إن الله قد فوضهم للتحليل والتحريم، وتغيير الأحكام؛ فقد جاء في

«إنجيل متى»، الإصحاح الثامن عشر: «الْحَقُّ أَقُولُ لَكُمْ: كُلُّ مَا تَرَبُّطُونَهُ عَلَى الْأَرْضِ، يَكُونُ مَرَبُوطًا فِي السَّمَاءِ، وَكُلُّ مَا تُحْلُونَهُ عَلَى الْأَرْضِ، يَكُونُ مَحْلُولًا فِي السَّمَاءِ!»!

❁ **ثالثًا:** القرآن نفسه جاء لنسخ هيمنة الكُتُبِ قبله؛ فجاء شاملًا لكل ما فيه من خيرٍ، ومبينًا لما تغيّر من أحكامها:

والقول بالنسخ لا يكون بمجرد ظنّ الإنسان، والعلماء قد أطالوا الكلام في شروطِ النسخ، ونذكرُ منها على سبيلِ المثال:

(١) أن يكون الحكمُ الناسخُ خطابًا شرعيًا (من الله، أو رسوله ﷺ)؛ فلا يكون بالإجماع، ولا بالقياس.

(٢) وأن يكون معادلًا للمنسوخ في قوّة ثبوته ودلالته، أو أعلى منه، أو مساويًا له، أو أقوى منه في إيجابِ العمل.

(٣) لا يجوزُ نسخُ الأحكام التي تدلُّ على أصولٍ كليّةٍ؛ كتحرّمِ الظلم والكذب؛ إذ الكليّات ثابتة عادةً، وإنما تتغيّر الفروع.

(٤) ولا يجوزُ النسخُ في الأخبار؛ كالإخبار عن صفاتِ الله تعالى، أو عن وقوعِ شيءٍ في الأممِ الماضية، ونحوها؛ لأنه يكون حينئذٍ تكذيبًا لخبره السابق.

وهذا مما يبيّن أن النسخَ جائزٌ عقلاً وشرعاً، وأن النسخَ عند العلماءٍ مبنيٌّ على مناهج، وليس على هوى.

ونخلصُ مما سبق: إلى أن هذه الأدلّة الكثيرة على ثبوتِ النسخ، وجوازه على الله تعالى مراعاةً لمصالحِ العباد، وأنه ميزةٌ، وفضلٌ، وخيرٌ للناس، كما أنه يتماشى مع قاعدةِ الشريعة في التدرّج في الأحكام؛ خاصّةً لمن هو حديثُ عهدٍ بالإسلام؛ فما أعظمها من شريعةٍ! وما أرحمَ وأرأفَ وألطفَ خالقَ الأنام، الحكيمَ الملكَ العَلام!

❁ **كلماتٌ دلالية:** النسخ، نسخُ القرآن.

❁ **أسئلة ذات علاقة:** لماذا لا يكونُ مصدرُ القرآن هم البشر، أو النبيّ، وهناك آيةٌ في القرآن تُنصُّ على ذلك:

﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠]؟

المسألة (٣٥) - لماذا تُنسخُ التلاوة، ويَبقى الحكمُ؟

## السؤال

كيف يُستعاضُ عن قوَّةِ النصِّ القرآنيِّ بغيره لإثباتِ الحكمِ الذي نُسخَتْ تلاوته؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* لماذا يُنسخُ النصُّ القرآنيُّ، ويؤتى بغيره؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

(١) الأحكامُ الشرعيَّةُ لا تثبتُ بنصِّ القرآنِ وحده، بل هناك السنَّةُ، والإجماعُ، والقياسُ، وغيرُ ذلك.

(٢) رُفِعَ الحكمُ وجعلهُ قوياً قطعياً، وكذلك إنزالهُ وجعلهُ ظنياً، هذه شؤونٌ يختصُّ بها الله سبحانه؛ يَعْرِفُ ذلك مَنْ لَدَيْهِ معرفةٌ بالشرائعِ، وبِيدِينِ الله عزَّ وجلَّ.

والحكمُ الذي نُسخَتْ تلاوته، وبقي حكمُه، إنما يُعملُ به إذا صحَّ سندهُ، وتلقَّته الأمةُ بالقبولِ.

والحكمةُ من هذا النسخِ: أن يَظْهَرَ به مقدارُ طاعةِ هذه الأمةِ في المسارعةِ إلى بذلِ النفوسِ بطريقِ الظنِّ من غيرِ استفصالٍ لطلبِ طريقِ مقطوعٍ به؛ فيُسْرِعُونَ بأيسرِ شيءٍ؛ كما سارعَ الخليلُ إلى ذبحِ ولدهِ بمنامٍ، وهو أدنى طُرُقِ الوحيِ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

النسخُ جائزٌ عقلاً، وواقعٌ سمعاً؛ وإلا لما ثبتتْ رسالةُ نبيِّ لاحقٍ على رسالةِ نبيِّ سابقٍ؛ ويتضحُ ذلك من خلالِ ما يلي:

❁ **أولاً: النسخ** يعني: «رَفَعَ الحُكْمَ الشرعيّ بدليل شرعيّ متأخّر عنه»، والنسخ جائز عقلاً، وواقع سمعاً، وعليه إجماع المسلمين من قبل أن يظهر أبو مسلم الأصفهاني - والذي يُنكر النسخ - ومن شايعه.

فإن قيل: «ما الحكمة من نسخ التلاوة، وبقاء الحُكْم؟»:

فالجواب: إنما كان كذلك؛ ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفعال؛ لطلب طريق مقطوع به؛ فيسرعون بأيسر شيء؛ كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام، وهو أدنى طرق الوحي.

وفي بيان ذلك أكثر نقول:

إن الله تعالى فرّض الأحكام بطرق قطعية متواترة؛ كالقرآن، والأحاديث المتواترة.

وفرّض الأحكام كذلك بطرق ظنية؛ كالتسنة الآحاد، والقياس، وما شابهها؛ مثل: «الحُكْم منسوخ التلاوة، وباقي الحُكْم».

ولم يشرع الله تعالى جميع الأحكام بطريقة قطعية؛ لأسباب، منها:

(١) أن الأحكام لا تنتهي؛ فهي تستجد بحسب الحوادث، ومع تغير الأحوال والأماكن والأزمان، وما طرأ على الناس من مستجدات، بينما النصوص محصورة.

(٢) أن في ذلك تيسيراً على الناس؛ فالأوامر والنواهي القطعية لا مجال لمخالفتها، ولا لإنكارها، بخلاف الظنيات.

(٣) اختبار الناس، ومعرفة مدى مسارعتهم في طاعة الله تعالى، واتباع مراضيه بمجرد الظن؛ كما سارع سيدنا إبراهيم الخليل إلى ذبح ولده بمجرد منام جاءه، وهو أدنى طرق الوحي.

❁ **ثانياً:** أن من لديه معرفة بالشرائع، وبدين الله عز وجل يعرف تمام المعرفة أن الله عز وجل أن يبدل ما شاء كما شاء؛ فله أن يرفع الحُكْم؛ ليجعله قوياً قطعياً، وله أن ينزله؛ فيجعله ظنياً:

وهنا نشيرُ إلى أن الحُكْمَ الذي نُسِخَتْ تلاوتهُ، وبقي حُكْمُه، إنما يُعْمَلُ به إذا صحَّ سَنَدُه، وتَلَقَّتْهُ الأُمَّةُ بالقَبُولِ.

والحاصلُ: أن مَنْ يَتَأَمَّلُ في كثرةِ الكلامِ على النسخِ، إنما هو مِنْ أَجْلِ أن في إثباتِهِ دليلاً على بطلانِ دينِ النصراني، وأنه لا يُمكنُ تصحيحُ وجودِ الدينينِ معاً، واعتبارِ كليهما موصَّلاً إلى الله تعالى؛ فالنسخُ لو لم يكن جائزاً عقلاً، وواقعاً سمعاً، لما ثَبَتَتْ رسالةُ سيِّدنا مُحَمَّدٍ ﷺ إلى الناسِ كافَّةً، لكنَّ رسالتهُ العامَّةُ للناسِ ثابتةٌ بالأدلةِ القاطعةِ، والبراهينِ الساطعةِ التي يطوُّلُ شرحُها؛ إذنَّ فالشرائعُ السابقةُ ليست باقيةً، بل هي منسوخةٌ بهذه الشريعةِ الختاميةِ.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: النسخ، نسخ القرآن.

❁ أسئلة ذات علاقة: وقوعُ نسخِ الحُكْمِ، وبقاءِ التلاوةِ في القرآن: تعطيلُ للكلامِ الإلهي.



المسألة (٣٦) - لماذا يُنسخُ الحُكْمُ، وتَبْقَى التلاوةُ؟

## السؤال

وقوعُ نسخِ الحُكْمِ، وبقاءِ التلاوةِ في القرآنِ: تعطيلٌ للكلامِ الإلهيِّ.

عبارات مشابهة للسؤال

\* ما فائدةُ نسخِ الحُكْمِ، مع بقاءِ تلاوةِ الآية؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

● أنواعُ النسخِ الواقعِ في القرآنِ الكريمِ ثلاثةٌ: - نَسْخُ التلاوةِ والحُكْمِ معاً - ونَسْخُ الحُكْمِ، مع بقاءِ التلاوةِ - ونَسْخُ التلاوةِ، مع بقاءِ الحُكْمِ.

● وقد توافرتِ الأدلَّةُ على وقوعِ النسخِ بأنواعِهِ الثلاثةِ في القرآنِ الكريمِ.

● وهذا النسخُ ليس معناه تعطيلُ كلامِ الله سبحانه وتعالى، بل له معانٍ جليلةٌ وعظيمةٌ.

● ولقد تنوعتْ بعضُ الأحكامِ تدرُّجاً، أو نَسْخاً؛ مراعاةً لمصالحِ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ، ولحِكْمِ ومقاصدِ عديدةٍ.

● من حِكْمِ ومقاصدِ النسخِ: إرادةُ الخيرِ لهذه الأُمَّةِ، والتيسيرُ عليها، واختبارُ المكلِّفينَ وابتلاؤُهُم، وغيرُ ذلك، والجهلُ بهذه الحِكْمِ والمقاصدِ لا يعني عدمَ وجودِ النسخِ، أو تعطيلُ كلامِ الله سبحانه.

● وأما نسخُ الحُكْمِ دون التلاوةِ، فمن مقاصدِهِ:

حصولُ ثوابِ التلاوةِ؛ فإن القرآنَ كما يُتلى لِيُعْرَفَ الحُكْمُ منه ويُعمَلَ به، فهو يُتلى لِيُنابَ عليه القارئُ.

تذكير الأمة بالنعمة، ورفع المشقة بالنسخ؛ إذ إن النسخ غالباً نوعٌ من التخفيف.

وليس في ذلك معنى تعطيل كلام الله سبحانه وتعالى.

### الجواب التفصيلي:

النسخ في القرآن ثابت، وليس معناه تعطيل كلام الله سبحانه وتعالى، بل له معانٍ جليلةٌ وعظيمةٌ؛ والرّد على السؤال المذكور من ثلاثة أوجه:

❁ **الأوّل:** النسخ يعني: «رفع الحكم الشرعيّ بدليل شرعيّ متأخر عنه»، ووقوع النسخ جائز عقلاً، وواقعٌ شرعاً بالإجماع، إلا في خلافٍ من لا يُعتدُّ بخلافه؛ كأبي مسلمٍ الأصفهانيّ.

وأنواع النسخ الواقع في القرآن الكريم ثلاثة:

(١) نسخ التلاوة والحكم معاً.

(٢) ونسخ الحكم، مع بقاء التلاوة.

(٣) ونسخ التلاوة، مع بقاء الحكم.

وسنّجيب هنا عن النوع الوارد في السؤال.

❁ **الثاني:** نسخ الحكم، وبقاء التلاوة: موجودٌ في القرآن الكريم؛ ومن أدلّة ذلك:

❁ قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦]؛ فهذه الآية الكريمة نسخت حكم الآية التي قبلها، وهي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضٌ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥].

❁ قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، نسخ قوله عز وجل: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤].

❁ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَجِيتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَظْهَرٌ﴾ [المجادلة: ١٢]؛ وهذا الحُكْمُ منسوخٌ، ومع ذلك تلاوة الآية باقيةً.

قال الإمام الشوكاني: «ما نسخ حُكْمُهُ، وبقي رَسْمُهُ؛ كنسخ آية الوصية للوالدين والأقربين بآية الموارث، ونسخ العِدَّةِ حَوْلًا بِالْعِدَّةِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا؛ فالمنسوخ: ثابتُ التلاوة، مرفوعُ الحُكْمِ، والناسخ: ثابتُ التلاوة والحُكْمِ، وإلى جواز ذلك ذهب الجمهور، بل ادَّعى بعضهم الإجماع عليه». «إرشادُ الفحول» (٢/ ٦٣).

❁ **الثالث:** لقد تنوعت بعض الأحكام تدرُّجًا، أو نَسْحًا؛ مراعاةً لمصالح الأُمَّة الإسلامية، ولحِكْمٍ ومقاصدٍ عديدة:

فنزَلَ التشريعُ لبعضِ الأحكامِ لمصالحٍ معيَّنةٍ في بدايةِ الدعوة، ثم لما اختلفت تلك المصالحُ التي شرَّعتْ من أجلها تلك الأحكامُ بعدَ استقرارِ الدعوة الإسلامية -: وَقَعَ النسخُ لها بما يتناسبُ معها، ويتَّضحُ ذلك في بعضِ أحكامِ المرحلةِ المكيَّةِ، والمرحلةِ المدنيَّةِ.

وفي ذلك حِكْمٌ ومقاصدٌ عديدةٌ؛ منها: إرادةُ الخيرِ لهذه الأُمَّةِ، والتيسيرُ عليها، واختبارُ المكلَّفينَ وابتلاؤُهُم، وغيرُ ذلك مما لا يَنسَعُ المقامُ لذكره هنا، والجهلُ بهذه الحِكْمِ والمقاصدِ لا يعني عدمَ وجودِ النسخِ، أو تعطيلِ كلامِ الله سبحانه.

وأما نسخُ الحُكْمِ دون التلاوة، فمن مقاصده:

١) حصولُ ثوابِ التلاوة؛ فإن القرآنَ كما يُتلى ليعرفَ الحُكْمُ منه ويُعملَ به، فهو يُتلى ليُثابَ عليه القارئُ.

٢) تذكيرُ الأُمَّةِ بالنُّعمةِ، ورفعُ المشقَّةِ بالنسخِ؛ إذ إن النسخَ غالبًا نوعٌ من التخفيفِ.

وليس في ذلك معنى تعطيلِ كلامِ الله سبحانه وتعالى.

والحاصلُ: أن مَنْ يتأملُ فيما سبقَ من أدلَّةٍ على وقوعِ نسخِ الحُكْمِ، وبقاءِ التلاوةِ في القرآنِ الكريمِ، ويتأملُ بعينِ الفاحصِ التي تحلُّ كلَّ ما تقرُّهُ من حِكْمٍ عظيمةٍ وراءِ النَّسخِ في القرآنِ -: سيُدرِكُ - ولا ريبَ - أن طريقَ الحقِّ يبدأُ من هذا الكتابِ العظيمِ.





كلمات دلالية: النَّسخ، نَسَخُ القرآن.

أسئلة ذات علاقة:

❓ كيف يُستعاضُّ عن قوَّة النصِّ القرآنيِّ بغيره؛ لإثباتِ الحُكْمِ الذي نُسخَتْ تلاوته؟



المسألة (٣٧) - ادّعاءُ شكِّ النبيِّ في القرآن.

## السؤال

في الآية: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكِّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْأَلِ الَّذِينَ يَفْقَهُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤]؛ فهل كان النبيُّ يشكُّ في وحي الله له؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* القرآن الكريم.
- \* النبيُّ ﷺ.
- \* الشكّ.

## الجواب

### مضمون السؤال:

هل شكَّ النبيُّ ﷺ في القرآن؟ وما معنى الآية في ذلك، والتي يُشكِّلُ على بعضهم فهمها؟

### مختصر الإجابة:

الآيةُ الكريمةُ نزلتْ بأسلوبٍ معتادٍ في لغةِ العربِ؛ فالمخاطبُ بها النبيُّ ﷺ، والمقصودُ بالخطابِ غيرهُ من الشاكِّين في نبوته.

### الجواب التفصيلي:

لقد فُهِمَتْ هذه الآيةُ على غير المراد منها، وبيان ذلك:

أن القرآن الكريم قد نزل بلغته العرب، وبنفس قواعد اللغة، وألفاظها، ومعانيها، وأساليبها. والمتأمل لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكِّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْأَلِ الَّذِينَ يَفْقَهُونَ الْكِتَابَ

مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴿٩٤﴾ [يونس: ٩٤]، يَجِدُ أَنَّهُ خَطَابٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، والمرادُ به غيرُهُ ممن لم يُؤْمِنْ بالوحي والنبوة؛ كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١].

فكأن المعنى المستفاد: مَنْ شَكَّ فَلْيَسْأَلْ؛ فإن الرسولَ لم يشك؛ ولهذا لم يسأل.

والمقصودُ بهذا الخطابِ: إقامةُ الحجَّةِ على مُنكري النبواتِ والتوحيدِ، وأنهم مُفَرِّون بذلك لا يجحدونه ولا يُنكروونه، وأن الله سبحانه أرسل إليهم رسلاً، وأنزل عليهم كتبه بذلك، وأرسل ملائكته إلى أنبيائه بوحيه وكلامه؛ فمَنْ شكَّ في ذلك، فليَسْأَلْ أهلَ الكتابِ، فأخرج هذا المعنى في أوجز عبارةٍ وأدلها على المقصودِ، بأن جعلَ الخطابَ لرسوله ﷺ الذي لم يشك قطُّ، ولم يسأل قطُّ، ولا عرَّضَ له ما يقتضي ذلك.

وإن من أكبر الأدلة على كونِ هذا الأسلوبِ معتاداً عند العربِ: أنه لم يرد أن أحداً من المشركين قال بنحوِ هذه الشبهةِ قطُّ؛ ولهذا لم يعترض بهذا أحدٌ من العربِ رَغْمَ حرصهم المستمرِّ، وسعيهم الدؤوبِ، على إيجادِ أيِّ خَلَلٍ يسقطُ القرآنَ.

❖ **أسئلة ذات علاقة:** هل كان الشيطانُ يُلقِي وساوسَهُ على النبيِّ ﷺ، فيتلوها النبيُّ على أنها قرآنٌ؛ كما حدث في قصَّةِ الغرانيق؟



## المسألة (٣٨) - ادعاء عدم واقعية القصص القرآني.

### السؤال

القصص القرآنيُّ خياليُّ وغير واقعيِّ؛ مثل القصص المستوحاة من الأساطير.

### عبارات مشابهة للسؤال

\* هل قصص القرآن خياليُّ أم واقعيُّ؟

### الجواب

#### مختصر الإجابة:

(١) خلو القرآن الكريم من الخيال الفنيِّ، وواقعيُّ سرده للقصص - واضحة للعيان؛ من أسلوب القرآن وعرضه، ومما أثبتته الحقائق التاريخية.

(٢) هناك فروق كثيرة بين القصص القرآنيِّ وغيره من القصص الأدبيِّ والأساطير؛ ومنها: أن القصص القرآنيِّ ينقل أخبار الأمم الماضية كأنها صورة حية، بأسلوب يجسد الروعة والتشويق في أبهى صورة؛ فنوعيُّ الخيال في القصص القرآنيِّ: تعبيرِيٌّ، لا فنيُّ، بخلاف القصص الأدبيِّ الذي يمتاز بالخيال الفنيِّ، كما أن طبيعة القصص القرآنيِّ وأهدافه متميزة عن القصص الأدبيِّ؛ فالقصص القرآنيَّة غير مقصودة لذاتها، وإنما هي لمعالجة وضع اجتماعيِّ: عقديِّ، أو أخلاقيِّ، أو دعوِيِّ، أو غير ذلك؛ فالمقصود من قصص القرآن يختلف باختلاف متلقيه؛ فللقصة في القرآن أغراض بالغة الأهميَّة، ليس من بينها الإلهاء أو التشويق؛ إذ إنها جميعها تنحصر في دائرة الدين.

#### الجواب التفصيلي:

قصص القرآن واقعيَّة، خالية من الخيال؛ وهذا واضح من أسلوب القرآن وعرضه، ومما أثبتته الحقائق التاريخية.

والقَصَصُ الواردةُ في القرآنِ هي خبرٌ من الله، وخبرُهُ تعالى منزّهٌ عن الكذبِ والتلبيسِ والإيهامِ، وأدعاءُ أن القَصَصَ القرآنيَّ غيرُ واقعيَّةٍ: يُنافي هذه الحقيقة، ومن الفروقِ بين القَصَصِ القرآنيِّ وغيرهِ ما يلي:

❁ **أولاً:** أن القرآنَ الكريمَ لا يحتوي على الخيالِ الفنيِّ، ولا يُشبهه بأيِّ حالٍ أساطيرَ البشرِ: و«الخيالُ الفنيُّ»: هو الذي يمتازُ به فنُّ القَصَصِ الأدبيِّ.

و«أساطيرُ البشرِ»: هي التي يتناقلها الناسُ عبرَ العصورِ للتعبيرِ عن الأشياءِ، والأحداثِ، واستخدامِ شخصياتٍ خُرافيةٍ لا تمُتُّ إلى الواقعِ بصِلَةٍ.

والشبهةُ التي يزعمُ أصحابُها فيها: أن القرآنَ قد جاء بأساطيرَ خياليَّةٍ مدَّعيًا أنها وقائعٌ حقيقيَّةٌ - هي شبهةٌ يمتدُّ أصلُها إلى الماضي والعهدِ الأوَّلِ؛ فقد قال كفَّارُ قُريشٍ عن القرآنِ الكريمِ: ﴿**أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ أَكْتَبَهَا فِيهِ تُمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا**﴾ [الفرقان: ٥]؛ فهي إذنُ شبهةٌ قديمةٌ مكرَّرةٌ، يتوارثها كلُّ من عجزَ عن حجبِ نورِ الحقِّ الساطعِ.

والمتمائلُ بعينِ الباحثِ عن الحقيقةِ، لا يصعبُ عليه إدراكُ بطلانِ ذلك؛ من خلالِ قراءتهِ للقَصَصِ التي وردتْ في القرآنِ الكريمِ.

فلا خيالَ على الإطلاقِ يُمكنُ أن يجدهُ من يقرأ - مثلاً - قوله تعالى: ﴿**وَكَلَّا نَقْصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نَشِئْتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرٌ لِلْمُؤْمِنِينَ**﴾ [هود: ١٢٠]؛ فالآيةُ الكريمةُ تؤكدُ أن كلَّ ما تمَّ سردهُ في تلكِ السورةِ - سورةِ هودٍ - من أنباءِ الرُّسُلِ السابقين: وقائعٌ حقيقيَّةٌ ثابتةُ الحدوثِ؛ شغلتْ حيزًا زمنيًّا ومكانيًّا في التاريخِ البشريِّ، والذي حصلَ: هو أن الله عزَّ وجلَّ صوَّرها في القرآنِ بأسلوبٍ متقنٍ في غايةِ الدقَّةِ والوضوحِ، يخلو من أيِّ خيالٍ فنيٍّ مزعومِ.

❁ **ثانيًا:** ما يميِّزُ القَصَصَ القرآنيَّ عن القَصَصِ الأدبيِّ: هو نقلُهُ لأخبارِ الأممِ الماضيةِ، كأنها صورةٌ حيَّةٌ، بأسلوبٍ يجسِّدُ الرُّوعةَ والتشويقَ في أبهى صورةٍ، والخيالُ في القَصَصِ القرآنيِّ تعبيرِيٌّ، لا فنيٌّ:

فلا صلةٌ بينه وبين الخيالِ الفنيِّ إطلاقًا؛ لأن القَصَصَ القرآنيَّ التزمَ الصدقَ والواقعيَّةَ

في نقله لأحداث الماضي بأسلوب فريد لا نظير له؛ فكان من ثمره هذا الأسلوب الفريد  
عدّة أمور، منها:

- أ- ذكر صبر وقوة إيمان السابقين من المؤمنين.
- ب- اعتراف العرب الفصحاء بروعة أسلوب القرآن، وبعجزهم التام عن الإتيان بمثله.
- ج- تطهير وتهذيب أخلاق العرب باطلاعهم على أنباء من سبقهم من الأمم.
- د- نفي صفة الجهل والأمية عن العرب التي ادعى أهل الكتاب وجودها فيهم.
- هـ- معرفة بعض التشريعات في الحضارات السابقة؛ كوسيلة لفتح نافذة للعرب يُطلون  
منها على فوائد المدينة.

فما تميّزت وانفردت به القصّة القرآنيّة: أنها غير مقصودة لذاتها، وإنما هي لمعالجة  
وضع اجتماعي: عقديّ، أو أخلاقيّ، أو دعوويّ، أو غير ذلك؛ فالمقصود من قصص  
القرآن يختلف باختلاف متلقيه:

فهو للرسول: تثبيتٌ وتصديقٌ؛ كما قال سبحانه: ﴿وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا  
نُثِّبْتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [هود: ١٢٠].

وهو للصحابة، ومن بعدهم: تثبيتٌ وتبشيرٌ؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ  
رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ١٠٢].

وهو للمؤمنين عموماً: موعظةٌ وتذكير، وللغافل: تحذيرٌ ووعيد، وإعذارٌ وإنذار.

فللقصّة في القرآن الكريم أغراض بالغة الأهميّة، ليس من بينها الإلهاء أو التشويق؛  
إذ إنها جميعها تنحصر في دائرة الدين، وسبق ذكر بعضها، ومنها أيضاً:

(١) إيضاح أسس الدعوة إلى الله، وبيان أصول الشرائع التي يُبعث بها كل نبي: ﴿وَمَا  
أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

(٢) تثبيت قلب رسول الله ﷺ، وقلوب الأمّة المحمّديّة على دين الله، وتقوية ثقة  
المؤمنين بنصرة الحقّ وجنده، وخذلان الباطل وأهله: ﴿وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا  
نُثِّبْتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [هود: ١٢٠].

٣) تصديق الأنبياء السابقين، وإحياء ذكراهم، وتخليد آثارهم، وإظهار صدق سيدنا محمد ﷺ في دعوته بما أخبر به عن أحوال الماضين عبر القرون والأجيال.

٤) ترسيخ العبرة في النفس، وبيان حكم الله تعالى فيما تضمنته هذه القصص، وبيان عدله تعالى في عقوبة المكذبين، وبيان فضله تعالى بمثوبة المؤمنين.

٥) تسلية النبي ﷺ عما أصابه من المكذبين له؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴿٥٥﴾ ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿٥٦﴾ [فاطر: ٢٥-٢٦].

٦) ترغيب المؤمنين في الإيمان بالثبات عليه، والازدياد منه؛ إذ علموا نجاة المؤمنين السابقين، وتحذير الكافرين من الاستمرار في كفرهم.

وغير ذلك من الأغراض العظيمة التي تجعل من يستوعبها ويعرف أهميتها يدرك مدى بُعد هؤلاء عن الحقيقة؛ وهم الذين يتهمون القرآن بأنه ضرب من الخيال القصصي.

❁ **ثالثاً:** من ضمن الأمثلة التي تُساق للتشكيك في قصص القرآن: زعمهم أن حادثة الفيل لم تحدث:

وقد استندوا في ذلك إلى أن الرواية اليونانية المعاصرة للحادثة، لم تُشر إليها، وقد جاؤوا ببعض الحُجج الواهية؛ لإيهام الناس أن في القرآن أخطاءً تاريخية؛ ولعل من أكبر الأدلة على بطلان هذا:

١) أن العديد ممن سمعوا بحادثة الفيل، أو عاشوها، كانوا لا يزالون أحياء عند نزول سورة الفيل على النبي ﷺ، والمنطق يقول: إنهم كانوا سيطعنون في صدق النبي ﷺ لو كانت القصة من نسج الخيال كالأساطير؛ وهذا ما لم يحدث مع حرص المشركين الكامل على إبطال الإسلام.

٢) وبالإضافة إلى هذا الدليل الواضح، فقد أجمع المؤرِّخون العرب، ومن كان منصفاً من كتّاب أوربا ومؤرِّخيها: على وقوع هذه الحادثة؛ كما أن شعراء الجاهلية قد صوروا حادثة أصحاب الفيل في قصائدهم؛ مما يدل على حقيقة ما ذكره القرآن الكريم عنها.

### خاتمةُ الجواب - توصية:

فالحاصلُ: أن القَصَصَ القرآنيَّ واقعيٌّ وحكيمٌ، وثابتٌ تاريخياً، والمتكلِّمون فيه قدحًا هم على غيرِ درايةٍ بالبيانِ القرآنيِّ، وجمالِ البلاغةِ فيه، ولا بحقائقِ التاريخِ ومرويَّاتِهِ ومصادِرِهِ.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: القرآن، القَصَصُ القرآنيُّ، قَصَصُ القرآن.

❁ أسئلة ذات علاقة: هل هناك اختلافٌ واضطرابٌ في سياقِ القَصَصِ القرآنيِّ؟







## المسألة (٣٩) - ادعاء اضطراب القصص القرآني.

### السؤال

هناك اختلاف واضطراب في سياق القصص القرآنية.

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ هل هناك اختلاف في القصص القرآني؟

### الجواب

#### مختصر الإجابة:

القرآن لم يأت بالقصة؛ لأنها عملٌ فنيٌّ مستقلٌ، أو للسرد القصصيِّ للتسليةِ والمتعة، وإنما أتى بها؛ لتحقيق أغراضٍ دينيةٍ ساميةٍ، لا يدركها المتحامل، ومن ذلك أخذ العظة والعبرة مما حصل للأمم السابقة؛ حيث يعرض قصصهم ببيان بلغ القمة في البلاغة والتشويق؛ ولهذا كرر ذكرها في مواضع بدون تعارضٍ أو اضطرابٍ، بل هي أحسن القصص.

وكيف يوجد التشويش والاضطراب في كتابٍ محكمٍ، شهد له بالترتب على عرش البلاغة ملوكها من العرب؟! ولو كان مشوشاً مضطرباً - كما يزعم هؤلاء - لأنكر عليه ذلك مشركو مكة، وهم أفصح العرب.

كما أن أبسط مقارنة للقرآن الكريم مع التوراة والإنجيل الموجودين الآن مثلاً، تظهر - وبوضوح تام - أن القصص القرآني يتميّز عنهما في الشكل والمضمون:

ففي الشكل: يتميّز القرآن: بالوضوح، والصدق في التصوير، وقوة الأسلوب، وإحكامه، وبلاغته، بينما تظهر الركاكة والضعف البالغان في أسلوب كثير من نصوص التوراة والإنجيل الموجودين الآن.

وأما في المضمون: فإن أهداف القصص القرآني كلها في إطار الدين، فمنها: حصول

الاعتبار، وتعظيمُ الله تعالى، وتوقيرُ أنبيائه، وغير ذلك، بينما نجدُ في التوراةِ المحرّفةِ مثلاً عكسَ ذلك كله؛ مثل الانتقاصِ مِنَ الأنبياءِ، والكلامِ الذي لا يَلِيْقُ عن الله سبحانه، وغير ذلك.

فلا اختلافَ ولا اضطرابَ ولا تشويشَ في قِصَصِ القرآن، بل الموجودُ فيه: تناسُقُ تامّ، وتمازُجٌ بديع، وتكاملٌ فريد؛ لأنه من لَدُنْ حَكِيمٍ حميدٍ، في كتابٍ لا يأتيه الباطلُ من بين يَدَيْهِ ولا من خَلْفِهِ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

لا يُمكنُ أن يكونَ هناك اضطرابٌ في قِصَصِ القرآنِ أو تشويشٌ؛ لأنها كلها من عندِ الله سبحانه وتعالى.

إن هَدَفَ القِصَصِ القرآنيِّ ليس مجردَ السَّرْدِ القِصَصِيِّ حتى يقالَ هذا، بل جاء لغاياتٍ ساميةً، لا يدرِكُها المتحاملُ، أو المتأثرُ بالأطروحاتِ المتحاملة.

ويُمكنُ تجليةُ ذلك فيما يلي:

❁ **الأوّلُ:** أن هَدَفَ القِصَصِ القرآنيِّ هو تحقيقُ أغراضٍ دينيةٍ، أهمّها: أخذُ العِظةِ والاعتبارِ مما حَصَلَ للأُممِ السابقة:

فهو يَسْتَدْعِي الحدَثَ التاريخيَّ مِنَ الزَمَنِ؛ كي يَعْرِضَهُ في الحِياةِ من جديدٍ؛ ببيانِ بَلْغِ القِمةِ في البلاغةِ والتشويقِ.

وللقِصَصِ القرآنيِّ عناصرٌ تتمثّلُ في المضمونِ والشخصياتِ، والزمانِ والمكانِ، والأسماءِ والمسمياتِ، ومَنْ يَقْرَأُ القِصَصَ في القرآنِ لا يجدُ تناقُضًا في المضمونِ، أو تعارضًا في السَّرْدِ، وقد تأتي أسماءُ الشخصياتِ مبهمَةً؛ لعدمِ أهمّيّةِ ذِكْرِها في بعضِ القصصِ، وقد يكونُ الإبهامُ من نصيبِ زمنِ القِصةِ، أو حتى المكانِ؛ وكلُّ ذلك لأن تلك العناصرَ ليست هي الغايةُ مِنَ القِصَصِ في القرآن؛ فالأغراضُ الدنيويّةُ - والتي من أجلها نَزَلَ القرآنُ - تأتي في المقامِ الأوّلِ من حيثِ الأهمّيّةِ.

فالقِصَّةُ القرآنيّةُ تُعَرِّضُ بالقدرِ الكافي لأداءِ العَرَضِ، وتُعَرِّضُ مِنَ الحَلْفَةِ التي تَتَّفِقُ مع السياقِ وموضوعِهِ؛ فمَرَّةً: تُعَرِّضُ من أولِّها، ومَرَّةً: من وسطِها، ومَرَّةً: من آخرِها، وتارةً:

تُعْرَضُ كاملةً، وتارةً أخرى: تُنتقى بعض حلقاتها؛ ذلك أن هدف القصة القرآنية هدفٌ دينيٌّ، لا مجردُ السرد التاريخي:

فقصة آدم ﷺ مثلاً: تُعْرَضُ من بداية خلقه، بينما قصة يوسف ﷺ: تُعْرَضُ من أول نشأته في صباه؛ لكن قصص معظم الأنبياء مع أقوامهم تُعْرَضُ من آخر حلقة فيها، بل تكاد تكون الحلقة الوحيدة التي تُعْرَضُ من حياتهم هي مشهد دعوتهم أقوامهم للتوحيد، ومشهد هلاك المكذبين، ونجاة المؤمنين المصدقين؛ ففيهما مواطن العبرة والعظة. وهي - على تنوع مساقها، وتعدد مواضعها - ليس بينها اختلاف.

**الثاني:** أين التشويش والاضطراب في كتاب محكم، شهد له بالترُّبُّع على عرش البلاغة ملوكها من العرب؟!:

فقد قال الوليد بن المغيرة، حين سمع آيات القرآن: «والله، إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمينرٌ أعلاه، مشرقٌ أسفله، وإنه ليعلو ولا يُعلو، وإنه ليحطم ما تحته»؛ رواه الحاكم (٢ / ٥٠٦ رقم ٣٨٧٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١ / ٢٨٧ رقم ١٣٣)، و«دلائل النبوة» (٢ / ١٩٨)؛ فلو كان مشوشاً مضطرباً - كما يزعم هؤلاء - لأنكر عليه ذلك مشركو مكة، وقد كانوا أفصح العرب.

**الثالث:** أن أبسط مقارنة للقرآن الكريم مع التوراة والإنجيل الموجودين الآن مثلاً تظهر - وبوضوح تام - أن القصص القرآني يتميز عنهما في الشكل والمضمون:

أما في الشكل، فيتميز القرآن عنهما بالوضوح، والصدق في التصوير، وقوة الأسلوب، وإحكامه، وبلاغته، بينما تظهر الركاكزة والضعف البالغان في أسلوب كثير من نصوص التوراة والإنجيل الموجودين الآن.

وأما في المضمون: فإن أهداف القصص القرآني كلها في إطار الدين، فمنها: حصول الاعتبار، وتعظيم الله تعالى، وتوقير أنبيائه، وغير ذلك، بينما نجد في التوراة المحرفة مثلاً عكس ذلك كله؛ مثل الانتقاص من الأنبياء، والكلام الذي لا يليق عن الله سبحانه، وغير ذلك.

ويُكفينا شهادةً بعض علمائهم على صحّة ما نقول، وشهادتهم بوجود الاختلاف والتناقض بين إنجيلي «لوقا»، و«متّى»، في مكان ظهور المسيح ﷺ، وغير ذلك الكثير؛ مما يدلُّ ويؤكد على عدم صحّة ما ورد في السؤال بأن هناك اضطراباً وتشويشاً في قصص القرآن الكريم.

فالحاصل: أنه لا اختلاف ولا اضطراب ولا تشويش في قصص القرآن، بل الموجود في قصص القرآن: تناسق تام، وتمازجٌ بديع، وتكاملٌ فريد؛ لأنه من لدن حكيمة حميد، في كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

❖ كلمات دلالية: القرآن، قصص القرآن.

❖ أسئلة ذات علاقة: القصص القرآنيّة خياليّة وغير واقعيّة؛ مثل القصص المستوحاة من الأساطير.





## المسألة (٤٠) - اختلاف أسلوب القرآن المكي والمدني.

### السؤال

تغيّر أسلوب القرآن المدني عن القرآن المكي من الشدة إلى اللين، يدلُّ على تأثيره بالبيئة؛ وهذا يدلُّ على أنه من فعل البشر.

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ هل تأثر أسلوب القرآن بالبيئة التي نزل فيها؟

### الجواب

#### مختصر الإجابة:

احتوى القرآن المكي والمدني على أسلوبَي اللين والشدة معاً؛ حيث نجد الشدة في القرآن المدني، واللين في القرآن المكي؛ رعاية لحال المخاطبين؛ فمن يقرأ القرآن بتأمل، يجد أن القرآن كله قام على رعاية حال المخاطبين؛ فتارةً: يخاطبهم بالترغيب، وتارةً: يخاطبهم بالترهيب؛ تبعاً لما يقتضيه حال المخاطبين؛ سواءً منهم مكّيهم ومدنيهم؛ ولهذا نجد أنه لم يقل أحدٌ من كفّار قريشٍ أو غيرهم بهذا القول المذكور في السؤال، مع إحاطتهم التامة باللغة، وحرصهم الشديد على إيجاد أيّ خللٍ في القرآن الكريم؛ خاصةً مع تحديهم أن يأتوا ولو بسورةٍ من مثله.

#### الجواب التفصيلي:

إن هذا التقرير ليس صحيحاً من جهة، ولا هو لازماً لهذه النتيجة لو صحَّ من جهةٍ أخرى. فتغيّر أسلوب القرآن المدني عن القرآن المكي، يُمكنُ حملهُ على محاملٍ كثيرةٍ حسنةٍ عند غير المتحامل؛ ومع هذا فإن نسبة التغيّر المذكورة مسألةٌ نسبيةٌ لا كَلِيَّةٌ؛ فليست بمؤثّرة.

ونذكرُ هنا بعضَ النقاطِ التي تجلّي ذلك فيما يلي:

❁ **أولاً:** أسلوباً اللين والشدة موجودان في السور المكيّة والمدنيّة:

ومن الشواهد التي نسوقها لإثبات تنوع القرآن، بقسميه المكي والمدني، بين اللين والشدة؛ رعاية لحال المخاطبين - ما يلي:

(١) نجد الشدة في القرآن المدني؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتغُوا فَكُمُ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [البقرة: ٢٧٨-٢٧٩]، وقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٤].

(٢) كما نجد اللين في القسم المكي من القرآن؛ كما في قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَخَفَضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾ [الحجر: ٨٧-٨٨]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْظُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر: ٥٣].

وغير ذلك من الآيات التي تُثبت صدق ما نقول به، والذي يخالف تماماً ما جاء في السؤال؛ من اقتصار القسم المكي على الشدة، واقتصار القسم المدني على اللين.

فمن يقرأ القرآن بتأمل، يجد أن القرآن كله قام على رعاية حال المخاطبين:

فتارةً: يخاطبهم بالترغيب.

وتارةً: يخاطبهم بالترهيب.

تبعاً لما يقتضيه حال المخاطبين؛ سواءً منهم مكّيهم ومدنيهم؛ بدليل أنك تجد بين ثنايا السور المكيّة والمدنيّة ما هو وعدٌ ووعد، وتسامحٌ وتشديد، وترغيبٌ وترهيب؛ كما سبق لك في الأمثلة، والشواهد على غيرها كثيرة.

وإذا لوحظ أن أهل مكة كثر خطابهم بالشدة والعنف، فذلك لما مردوا عليه من أذى الرسول ﷺ وأصحابه، والكيد لهم، حتى أخرجوهم من أوطانهم، ولم يكتفوا بذلك، بل أرسلوا إليهم الأذى في مهاجرهم.

وكان القرآن في حَمَلَتِهِ عليهم وعلى أمثالهم بالقولِ بعيداً عن كلِّ معاني السَّبَابِ والإفْذَاعِ، متذرّعاً بالحِكْمَةِ والأدبِ الكاملِ في الإرشادِ والإقْناعِ، حاثّاً على الصبرِ والعفوِ والإحسانِ؛ حتى إن الله عزَّ وجلَّ لِيخاطِبُ رَسولَهُ ﷺ في سورة الأنعامِ المَكِّيَّةِ بقولِهِ: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كَذَّبُوا وَآذُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّئِ الْمُرْسَلِينَ ﴿٣١﴾ وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴿٣٥﴾ \* إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ تَرْتِيبًا إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿﴾ [الأنعام: ٣٤-٣٦].

على أننا نلاحظُ في آفاقِ الآياتِ والسُّورِ المَكِّيَّةِ ظاهرةً باهرةً: وهي أن هذه الآياتِ والسُّورَ خَلَّتْ خُلُوقاً تامّاً من تشريعِ القتالِ والجهادِ والمخاشنة؛ كما خَلَّتْ أيامُهُ في مَكَّةَ على طولِها من مقاتلةِ القومِ بِمِثْلِ ما يَأْتُونَ مِنَ التَّنْكِيلِ والمصاولةِ، فلم يُسْمَعْ للمسلمين فيها صَلَصلةٌ لسيفٍ، ولا قَعْقَعَةٌ لِسلاحٍ، ولا زَحْفٌ على عَدُوٍّ، إنما هو الصبرُ والعفوُ والمجاملَةُ والمحاسنةُ، بالرغمِ من إيغالِ الأعداءِ في أذاهم، ولجأجهم في عتوهم وأذاهم؛ سباً، وطعنًا، وقتلاً، ونهبًا، ومقاطعةً، ومهاترةً، ومصاولةً، ومكابرةً.

❁ **ثانيًا:** أن الكلامَ على شيءٍ من بلاغةِ القرآنِ، أو أسلوبِهِ، أو تغايرِ أساليبِهِ، أو غيرِ ذلك مما يراهُ به إسقاطُ القرآنِ ونسبتهُ إلى بشرٍ - لا يُمكنُ أن يفوتَ كَفَّارَ العَرَبِ، وكَفَّارَ قُرَيْشٍ خصوصًا - خاصَّةً أنهم كانوا حريصين على إيجادِ شيءٍ يدلُّ على ذلك - خاصَّةً مع تحدِّيهم أن يأتوا ولو بسورةٍ من مثله - وهم أساطينُ اللغَةِ وأربابُها؛ فلم يَجِدُوا إلى ذلك سبيلاً:

والتاريخُ شاهدٌ عدلٌ: بأن قُرَيْشًا كانت في مركزِ الزَّعامَةِ بين جميعِ قبائلِ العَرَبِ؛ فكانوا يصدرون عن رأيها، ويرجعون إلى حُكْمِها، ويأخذون عنها، ويركَبون ظهورَ الإبلِ إليها، وينزلون على قولها فيما يعلو وينزل؛ من منظومٍ ومنثورٍ، ويذعنون لها بالسَّبْقِ في مِضمَارِ الفصاحةِ والبلاغةِ، والذكاءِ والألمعيةِ، والشرفِ والتُّبُلِّ.

كما كانوا أحرصَ الناسِ على إخراجِ مُحَمَّدٍ ﷺ، ودخضِ حجَّتِهِ، ونقضِ دينِهِ، والقضاءِ

على الإسلام في مهده، ولكن سَجَّيْتَهُمْ لَمْ تَسْمَحْ بهذا القولِ في القسمِ المَكِّيِّ مِنَ القرآنِ. ختامًا: نَعَلِمُ بعد كُلِّ هذا: أن القرآنَ كان له سلطانٌ على نفوسِهِمْ إلى حدِّ خارقٍ مُدهِشٍ يُقوِّدُهُمْ بقوَّتِهِ إلى الإسلامِ، ويدْفَعُ المعانِدَ منهم إذا استمَعَ إليه: أن يسلِّمَ لبلاغتِهِ، ويَهْتَزَّ لفصاحتِهِ، وأن يأخُذَ نَفْسَهُ بالتشاغُلِ عنه؛ مخافةً أن يؤمِّنَ عن طريقِ تأثُّرِهِ بسماعِهِ.

❖ **كلماتٌ دلاليَّة:** القرآنُ الكريم، القرآنُ المَكِّيُّ والمدنِّي، خصائصُ القرآنِ المَكِّيِّ والمدنِّي.

❖ **أسئلة ذات علاقة:** وجودُ التشريعِ في السُّورِ المدنيَّةِ، وعدمُ وجودِهِ في السُّورِ المَكِّيَّةِ، دليلٌ على تأثُّرِ القرآنِ بالحياةِ في المدينة، وطبيعةِ الناسِ فيها، ووجودِ اليهود.







المسألة (٤١) - دعوى اقتباس القرآن من أشعار الجاهليين.

## السؤال

وردت في سورة القمر في القرآن خواتيم بعض الآيات التي تطابق خواتيم أبيات لامرئ القيس، ومنها:

يَمَنِّي الْمَرْءُ فِي الصَّيْفِ الشَّتَا      فَإِذَا جَاءَ الشَّتَا أَنْكَرَهُ  
فَهُوَ لَا يَرْضَى بِحَالٍ وَاحِدٍ      قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ

ومنها:

دَنَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ      مِنْ غَزَالٍ صَادَ قَلْبِي وَنَفَرُ

مما يثبت أن القرآن من وضع محمد، الذي اقتبس من أشعار الجاهليين.

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل اقتبس القرآن من أشعار الجاهليين؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

إن أمثال هذه الدعاوى يُبطلها واقع نزول القرآن، وما لابسَهُ من عداوة كفار قريش الذين كانوا على دراية تامّة بأشعار العرب؛ ويظهر ذلك من وجوه:

• الأبيات المذكورة في السؤال ليست لامرئ القيس، ولم تثبت عنه دليل يثبتُه علماء اللغة أو التاريخ.

• هذه الأبيات منحولة على امرئ القيس؛ كما أثبتت ذلك الدراسات المعاصرة؛ إذ لا وجود للأبيات المزعومة في أي من قصائده.

● رَكَاكَةٌ هذه الأبيات، وَضَعْفٌ سَبْكِيهَا، وانعدامُ بلاغَتِهَا: يَشْهَدُ عَلَى أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ، وَمَنْسُوبَةٌ زورًا إِلَى امرئِ القيسِ.

● لا بَدَّ مِنْ إِبْطَاتِ الدَّلِيلِ عَلَى الدَّعْوَى قَبْلَ البِنَاءِ عَلَيْهَا؛ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الوَاقِعُ يَكْذِبُهَا؟! وَإِنْ عَجَزَ كَفَّارُ قُرَيْشٍ عَنِ إِبْطَاتِ شَيْءٍ عَلَى القُرْآنِ - وَقَدْ كَانُوا أَعْلَمَ النَّاسِ بِأشْعَارِ العَرَبِ - مَعَ سَعْيِهِمُ الحَثِيثِ فِي هَذَا الِاتِّجَاهِ -: لَهُوَ دَلِيلٌ كَافٍ، وَجَوَابٌ وَافٍ.

### الجواب التفصيلي:

إن أمثال هذه الدعاوى يُبْطَلُهَا واقِعُ نزولِ القرآن، وكذلك ما لا بَسَّه مِنْ عداوَةِ كَفَّارِ قُرَيْشٍ الذين كانوا على دِرَايَةٍ تَامَّةٍ بِأشْعَارِ العَرَبِ.

وَيُمْكِنُ إِزَالَةُ الإِشْكَالِ الواردِ فِي السُّؤَالِ مِنْ خِلالِ النِّقَاطِ التَّالِيَةِ:

❁ **أَوَّلًا:** لا يُوجَدُ ذِكْرٌ لِلأبياتِ المَنْسُوبَةِ لِامْرِئِ القيسِ فِي «ديوانِهِ» عَلَى اِخْتِلافِ نُسخِهِ المَعْرُوفَةِ.

فقد وُجِدَ لـ «ديوانِ امرئِ القيسِ» مِصادِرٌ مَعْرُوفَةٌ، وَنُسخٌ عَدِيدَةٌ مِنْهَا، وَلا يُوجَدُ فِي أَيِّ مِنْهَا أَيُّ ذِكْرٍ، وَلَوْ لِحِزْبٍ مِنَ الأبياتِ المَزْعُومَةِ، وَحَتَّى البَحْثُ فِي عَشْرَاتٍ مِنَ الكُتُبِ المَتَقَدِّمَةِ؛ مِنْ كُتُبِ البِلاغَةِ وَالأدَبِ، وَاللِغَةِ وَالشُّعْرِ -: لَمْ يُسْفِرْ عَن وِجُودِ أَيِّ شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الأبياتِ.

وَكُلُّ الباحِثِينَ فِي الأَدَبِ العَرَبِيِّ: يَعْلَمُونَ أَنَّ جِهودَ القَدَماءِ وَالمُحَدِّثِينَ قَدْ تَضَافَرَتْ عَلَى جَمْعِ «شِعْرِ امرئِ القيسِ»، وَروايَتِهِ، وَنَشْرِهِ بِعِنايةٍ فائِقَةٍ لِمَنْزِلَتِهِ عِنْدَ أَهْلِ الأَدَبِ، وَمَعَ ذَلِكَ: لا يُوجَدُ أَيُّ ذِكْرٍ لِهَذِهِ الأبياتِ فِي نُسخِ «ديوانِهِ» المَعْرُوفَةِ؛ كَنُسخَةِ الأَعْلَمِ الشُّتَمَرِيِّ، وَنُسخَةِ الطُّوسِيِّ، وَغَيرِهِما.

❁ **ثانيًا:** أَنَّ نَحْلَ الشُّعْرِ وَنَسْبَتَهُ إِلَى قَدَماءِ الشُّعراءِ، أَمْرٌ مَعْرُوفٌ؛ فَكَمْ قَدْ تَمَّ نَحْلُ وَنَسْبَةُ العَدِيدِ مِنَ القِصائِدِ لكَثِيرٍ مِنَ الشُّعراءِ؛ مِثْلُ امرئِ القيسِ، وَغَيرِهِ؛ فَنَحْلُ الشُّعْرِ أَمْرٌ شائعٌ وَمَعْرُوفٌ، وَقَدْ أَثْبَتَتِ الدَّراساتُ المَعاصِرَةُ - وَالتِّي رَكَزَتِ الضَّوءَ عَلَى جَمِيعِ قِصائِدِ امرئِ القيسِ،

بما في ذلك ما نُحِلَّ عليه، أي: ما تَمَّ نسبتهُ إليه، وليس من شعره - أنه لا وجودَ للأبياتِ المزعومةِ في أيِّ من تلك القصائد.

❁ **ثالثاً:** أن رَكَاكَةَ الأبياتِ، وَضَعَفَ سَبْكِهَا، وانعدامَ البلاغَةِ فيها، يَدُلُّ على أنه قد تَمَّ تركيبُها عمداً.

وَنَضْرِبُ هنا مثلاً على مدى رَكَاكَةِ تلك الأبياتِ التي استندتْ عليها هذه الدعوى، والتي تُدَلُّ على بُعْدِهَا التامِّ عن بلاغَةِ القرآن:

دَنَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ مِنْ غَزَالٍ صَادَ قَلْبِي وَنَفَرُ

فهل كان شعراءُ الجاهليَّةِ يُوْمِنُونَ بقيامِ الساعةِ؟ بالطبع، لا، وهل حصلَ انشقاقٌ للقمرِ في ذلك العصرِ؟ قطعاً، لا.

وإن كان المقصودُ بالقمرِ هو المحبوبةُ - كما يزعمُ بعضهم - فهل كان من عادةِ العربِ التعبيرُ عن حُسْنِ المحبوبةِ بانشقاقِ القمرِ؟! بالطبع، لا.

وهكذا بقيَّةُ الأبياتِ المزعومةِ، كُلُّها تَنْضَحُ بالرَّكَاكَةِ، والنسجِ المتهلِّهْلِ؛ فأين هي من بلاغَةِ القرآنِ الذي ترَبَّعَ على عرشِ البلاغَةِ والفصاحَةِ والبيانِ، على مدى الأزمانِ؟!!

❁ **رابعاً:** هناك فارقٌ زمنيٌّ كبيرٌ بين امرئِ القيسِ وبين بعضِ مَنْ نسبَ ذلك الشُّعْرَ إليه: إما ظناً من نفسه، أو نقلاً عن غيره، ومن أشهرهم المُنَاوِيُّ صاحبُ كتابِ «فيضِ القديرِ» (٢/ ١٨٧)، الذي نقلَ الأبياتِ، وهو متوفى سنة (٩٢٠هـ)، فبينه وبين امرئِ القيسِ ما يقاربُ الألفِ سنةٍ أو يزيدُ، ولم يذكرِ المُنَاوِيُّ نَقْلَهُ لهذا الأمرِ من أيِّ كتابٍ آخر؛ وعليه: فطبقاً للمعاييرِ العلميَّةِ للبحثِ: لا يُمكنُ الركونُ إلى كلامِ المُنَاوِيِّ.

❁ **خامساً:** لقد كان الكُفَّارُ في عهدِ الرسولِ ﷺ أعلمَ الناسِ بأشعارِ العربِ، ولم يقل أحدٌ منهم بهذا القولِ.

وقد أولى العربُ اهتمامهم البالغَ بـ «شعرِ امرئِ القيسِ»، ولقبوه بلقبِ «حامِلِ لواءِ الشعراءِ»، وكانوا يَمْتَقِنُونَ السرقةَ الأدبيَّةَ، ويشنَّعون على فاعليها، وبالتأكيدِ: كانوا سيَعْلَمُونَ لو أن رسولَ اللهِ ﷺ اقتبسَ شيئاً ولو يسيراً من الشُّعْرِ، خاصَّةً وأن كُفَّارَ قريشٍ كانوا يتحسِنُونَ الفُرْصَ للنيلِ منه ﷺ.

بل الثابت تاريخياً: أنهم أوّل من شهد على اختلاف نظم القرآن الكريم عن أيّ شيء سمعوه من قبل، بما في ذلك شعر امرئ القيس وغيره، فها هو الوليد بن المغيرة يقول: «والله، ما فيكم رجل أعلم بالأشعار مني، ولا أعلم برجز ولا بقصيدة مني، ولا بأشعار الجنّ، والله، ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا»؛ رواه الحاكم (٣٨٧٢)، وصحّحه.

وصدق الله العظيم القائل: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلٍ شَاعِرٍ قَلِيلاً مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة: ٤١].

❖ **كلمات دلالية:** القرآن الكريم، أشعار الجاهليين.

❖ **أسئلة ذات علاقة:** لماذا لا يكون مصدر القرآن هم البشر، أو النبي، وهناك آية في القرآن تنص على ذلك:

﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠]؟





المسألة (٤٢) - ادّعاء أن القرآن لم يُدوّن كُله ولم يُجمَع في عهدِ النبي ﷺ.

## السؤال

لم يُجمَع القرآنُ كتابةً في عهدِ النبيّ، وقد وَقَعَ التحريفُ والتبديلُ حينَ جمَعَهُ الصحابةُ؛ والدليلُ اختلافُهم في بعضِ الآياتِ.

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* جمعُ القرآنِ.
- \* تدوينُ القرآنِ الكريمِ.

## الجواب

### مضمون السؤال:

عن تدوين القرآنِ وجمعه، هل تمَّ كلُّ ذلك في عهدِ النبيّ ﷺ، فإذا لم يحصلْ، كان هذا دليلاً على إمكانية وقوع التحريفِ فيه.

### مختصر الإجابة:

حَفِظَ اللهُ سبحانه كتابَهُ الكريمَ؛ وهذا هو الضمانُ الأوَّلُ والأقوى، وعدمُ جمعِ القرآنِ في مصحفٍ واحدٍ في عهدِ النبيّ كان لعدمِ اكتماله بعدُ آنذاك.  
وقد كُتِبَ القرآنُ الكريمُ ثلاثَ مرَّاتٍ:

مرَّةً: في حياةِ النبيّ ﷺ في صُحُفٍ ورقاعٍ، مرتبةً آياته كما هي الآن، إلا أنه لم يكن في مصحفٍ واحدٍ؛ لأنه لم يكن اكتمَلَ بعدُ إلى قُربِ وفاته ﷺ، ولم يكن المسلمون يحتاجون لجمعه والنبيّ ﷺ بين ظهرائهم، وكان الكثيرُ من الصحابةِ يحفظونه في صدورهم.

وثانية: في عهد أبي بكر رضي الله عنه.

وثالثة: في عهد عثمان رضي الله عنه.

وقد تمَّ جمعُ القرآنِ الكريمِ في مصحفٍ واحدٍ في عهدِ عثمانَ وَفَقَّ منهجِ علميِّ محكمٍ كان غايةً في الدقَّة، وَوَفَّقَ ضوابطَ بالغةِ الإِتقانِ يُلْفُها الحِرْصُ من كلِّ جانبٍ؛ بحيثُ لم يقبلِ الصحابةُ غيرَ قطعيِّ الثبوتِ، ويأبى عليهم دينُهُم وعقلُهُم أن يثبتوا ما ليس بقطعيِّ.

وكان من نتيجة ذلك الجهد العظيم: أن القرآن الذي تَفَرَّوهُ اليومَ هو القرآنُ نفسُهُ الذي نَزَلَ على الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يتغيَّر حرفٌ واحدٌ فيه؛ وذلك بشهادة الكثير من أهل الغرب أنفسهم من أصحاب الدراسات الدينية المقارنة؛ والحمد لله رب العالمين.

### الجواب التفصيلي:

لم يقع تحريف للقرآن الكريم بسبب جمعه، ولا يمكن أن يقع ذلك؛ والدليل على ذلك وجوه، منها:

❁ **أولاً:** لقد حفظ الله القرآن لنبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بطرقٍ عديدة، منها:

(١) حفظُهُ في صدور كثيرٍ من الصحابة بعد تلقِّي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له على مدى ثلاث عشرة سنة في مكة، وعشر سنين في المدينة.

(٢) وحفظُهُ بتدوينه من قِبَلِ كَتَبَةِ الوحي فورَ تلقِّي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إياه.

(٣) ثم بمعارضة جبريل القرآن عليه كل عام مرَّةً، ومعارضته عام وفاته له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرَّتين.

(٤) وكتبته - وهم الصحابة - عدولٌ ثقاتٌ، ثبتت عدالتهم بأدلة كثيرة، ولا يمكن تواطؤهم على الكذب أو الغلط في مثل هذا الأمر الذي هو أعظم ما يُعَنون به؛ حفظاً وفهماً، وتدارساً وعملاً ونشراً.

(٥) وقد جُمع القرآنُ كلُّه في حياة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صُحُفٍ ورِقَاعٍ، مرتباً كما هو الآن، إلا أنه لم يكن في مُصحفٍ واحدٍ.

وبهذا نستطيع أن نوَكِّد: أنه عندما تُوفِّي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كان كلُّ محفوظٍ من القرآن مكتوباً، وكذلك

كان كلُّ مكتوبٍ مِنَ القرآنِ محفوظًا؛ والدليلُ على ذلك: مُصحفُ عائشةَ رضي الله عنها، الذي اعتمدَ عليه عثمانُ رضي الله عنه في توحيدِهِ المصاحفِ.

**ثانيًا:** لم يُجمعِ القرآنُ كاملاً على عهدِ النبيِّ صلى الله عليه وآله في مُصحفٍ واحدٍ؛ لأنه لم يكنِ اكتمَلَ بعدُ إلى قربِ وفاته صلى الله عليه وآله، ولم يكنِ المسلمون يحتاجون لجمعه والنبيُّ صلى الله عليه وآله بين ظَهْرَانِيهِمْ، وكان الكثيرُ مِنَ الصحابةِ يحفظونه في صدورِهِمْ.

ولهذا كان وجودُ النسخِ في حياةِ النبيِّ صلى الله عليه وآله أمراً وارداً على بعضِ آياتِ القرآنِ؛ طالما أن الوحيَ لم ينقطعْ بعدُ، فلو دُوِّنَ القرآنُ، ثم جاء النسخُ، لأدَّى ذلك إلى الاختلافِ في الدينِ. كما أن الله سبحانه أمَّن رسوله صلى الله عليه وآله مِنَ النِّسيانِ بقوله: ﴿سُقِّرَكَ فَلَا تَنسَى﴾ [الأعلى: ٦].

فحين تُوفِّيَ المعصومُ مِنَ النِّسيانِ صلى الله عليه وآله، وبقي القرآنُ في صدورِ غيرِ المعصومين مِنَ النِّسيانِ -: وَقَعَ الخوفُ مِنَ نسيانِ الخلقِ، وخشيَ المسلمون نَفَادَ الحَفَظَةِ، خاصَّةً بعد مقتلِ سبعينَ مِنَ الحَفَظَةِ في حروبِ الردَّةِ، والتي كانت من أهمِّ الأسبابِ التي دَعَتْ إلى جمعِ القرآنِ؛ وذلك في عهدِ أبي بكرٍ رضي الله عنه.

أما عن سببِ الجمعِ للمرَّةِ الثانيةِ على عهدِ عثمانَ رضي الله عنه، فهو اتِّساعُ بلادِ المسلمين، وتفرُّقُ الصحابةِ فيها يدعون إلى الله، ويعلمون العِلْمَ، ويُقرئون القرآنَ، فلم يَأْمَنُوا الفِتْنَةَ على أهلِ الأمصارِ بعد اتِّساعِ رُقْعَةِ الإسلامِ، وخاصَّةً بعد غزوِ أرمينيةَ وأذربيجانَ عامَ خمسةٍ وعشرينَ مِنَ الهجرةِ النبويَّةِ، حين اجتمعَ أهلُ الشامِ وأهلُ العراقِ، وكان كلُّ منهم يقرأُ بقراءةٍ مختلفةٍ، فتنازَعوا وخطأَ بعضهم بعضاً، وكفَّرَ بعضهم بعضاً، وكادت أن تكونَ فِتْنَةٌ عظيمةٌ، فكانت هذه الحادثةُ من أهمِّ الأسبابِ التي دَفَعَتْ عثمانَ رضي الله عنه إلى جمعِ الناسِ على مصحفٍ واحدٍ، ونسخِهِ نُسْخاً للأمصارِ قاطبةً.

**ثالثًا:** حرصاً مِنَ الصحابةِ على سلامةِ القرآنِ، ولأنهم كانوا أحرصَ الناسِ على الاحتياطِ للقرآنِ: لم يقبلِ الصحابةُ غيرَ قطعيِّ الثبوتِ، ويأبى عليهم دينُهُم وعقلُهُم أن يثبتوا ما ليس بقطعيِّ.

ولو تأملنا منهجَ أبي بكرٍ رضي الله عنه في جمعِ القرآنِ، لوجدنا مدى الدقَّةِ في اهتمامِ الصحابةِ

بجمع القرآن؛ فقد اشتَرَطُوا عِدَّةَ ضَوَابِطَ لِقَبُولِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ، مِنْهَا:

(١) أَنْ يَكُونَ مَكْتُوبًا بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ.

(٢) وَأَنْ يَكُونَ مِمَّا ثَبَتَ عَرْضُهُ عَلَى النَّبِيِّ فِي الْعَرْضَةِ الْآخِرَةِ.

ولهذا اختار أبو بكر الصديق زيد بن ثابت، رضي الله عنه، لمهمة جمع القرآن؛ لكونه من حفظة القرآن في حياة النبي ﷺ، وكان أيضًا من كتبة الوحي، وورد أنه كان قد حضر العرضة الأخيرة للقرآن الكريم.

وقد تمَّ جمع القرآن وفقَّ منهجٍ محكمٍ منضبطٍ بشروطِ التوثيقِ وقواعده، في عمليةِ الجمعِ الأولى، على عهدِ أبي بكرٍ رضي الله عنه، وتمَّ اتِّباعُ المنهجِ نفسه مع إضافة بعضِ الشروطِ إليه، في عمليةِ الجمعِ الثانيةِ التي تمَّت في عهدِ عثمان رضي الله عنه.

ومما يدلُّ على حصانةِ منهجِ الصحابة؛ في تدوينِ القرآنِ وجمعه، وسلامتهِ مِنَ النقصِ: أن القرآنَ الذي نَقَرُوهُ الْيَوْمَ هُوَ ذَاتُهُ الَّذِي نَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ولم يتغيَّرْ حرفٌ واحدٌ فيه؛ وذلك بشهادةِ الكثيرِ مِنْ أَهْلِ الْغَرْبِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ الدِّرَاسَاتِ الدِّينِيَّةِ الْمَقَارِنَةِ؛ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وختامًا: لا يُمكنُ التشكيكُ في طُرُقِ جمعِ القرآنِ وتدوينه؛ فقد كانت وفقَّ أدقِّ ضوابطِ معاييرِ التوثيقِ؛ فالواجبُ - بعد ذلك - هُوَ تَأَمُّلُ مَقَاصِدِ الْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ، وَالنَّهْلُ مِنْ مَعِينِهِ الصَّافِي فِي شَتَّى الْعُلُومِ.

❁ **أَسْئَلَةُ ذَاتِ عِلَاقَةٍ:** لِمَ يَثْبُتُ نَقْلُ الْقُرْآنِ إِلَّا عَنْ عَدَدٍ قَلِيلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ وَهَذَا يُبْطِلُ دَعْوَى تَوَاتُرِهِ.

❓ ما دام الصحابة قد رتَّبوا آياتِ القرآن؛ فهذا دليلٌ على تحريفهم لآياتِ القرآن؛ كما يُمكنُ بسببِ ذلك وقوعُ الأخطاءِ فيه، والإدخالِ عليه.

❓ اعترفَ عثمانُ بنُ عفَّانَ بوقوعِ اللحنِ في القرآن؛ وهذا يدلُّ على وقوعِ التحريفِ فيه.

❓ وردتْ رواياتٌ تُفيدُ حذفَ عثمانَ بنِ عفَّانَ لآياتٍ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَكَيْفَ نَثَقُ فِي حِفْظِ الْقُرْآنِ؟



## المسألة (٤٣) - ادعاء أن نقل الصحابة للقرآن نقلٌ آحاديٌّ لا متواترٌ.

### السؤال

جاءت رواياتٌ تدلُّ أن القرآنَ الكريمَ أخذَ عن عددٍ قليلٍ من الصحابةِ لا يتجاوزُ أصابعَ اليدِ؛ وهذا يُبطلُ دعوى تواتره.

كما في «الصحيحين»، عن أنسِ بنِ مالكٍ، قال: «جمَعَ القرآنَ على عهدِ النبيِّ ﷺ أربعةً، كلُّهم من الأنصارِ: أُبيُّ بنُ كعبٍ، ومعاذُ بنُ جبلٍ، وزيدُ بنُ ثابتٍ، وأبو زيدٍ».

### عبارات مشابهة للسؤال

❖ هل ثبت أن القرآن متواترٌ؟

❖ كم عددُ الصحابةِ الذين نقلوا القرآن؟

### الجواب

#### مضمون السؤال:

يدورُ السؤالُ حول نقل الصحابةِ للقرآنِ الكريمِ، وهل تحقَّقَ وفُقَّ شروطُ التواترِ؛ لوجودِ مروياتٍ حدَّدت أعداداً محدودةً من الصحابةِ يُؤخَذُ عنهم القرآنُ؟

#### مختصرُ الإجابة:

١) الرواياتُ التي تحصرُ أخذَ القرآنِ أو حفظَهُ بعددٍ محدَّدٍ من الصحابةِ، ليس فيها معنى الحصرِ الذي يرادُ نفياً ما سواه؛ فهي تُفهمُ بالرواياتِ الأخرى الصحيحةِ الدالَّةِ على أن عددهم كثيرٌ. وأما رواياتُ حصرِ حفظِ القرآنِ بعددٍ محدَّدٍ، فلها وجوهٌ تُفهمُ من السياقِ ومن النصوصِ الأخرى؛ كأن يكونَ المقصودُ التمثيلَ لا الحصرَ، أو ذَكَرَ المتقدمينَ من حفظِ القرآنِ، أو ذَكَرَ مَنْ جمَعَ القرآنَ مكتوباً لنفسِهِ، أو مَنْ جمَعَهُ على الوجوهِ والأحرفِ المختلفةِ.

٢) واقع الصحابة في حرصهم الشديد على حفظ كتاب الله سبحانه في الصدور والسطور، واهتمامهم به، وتنافسهم فيه، ونقل بعضهم عن بعض، بل ارتبطت حياتهم كلها في ليالهم ونهارهم بآيات القرآن رباطاً وثيقاً - : يُبطل هذه الدعوى.

### الجواب التفصيلي:

إن عدد حفظ القرآن من الصحابة الذين ورد ذكرهم في الروايات الصحيحة، يفوق العدد الذي يزعمه أصحاب هذه الدعوى؛ وذلك يتبين من وجوه، منها:

❁ **أولاً:** ثبتت أسماء من الصحابة حفظوا القرآن أكثر من الأسماء المذكورة:

فمثلاً: ثبت في «صحيح البخاري» (٣٨٠٨): أن النبي ﷺ قال: «خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ: مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - فَبَدَأَ بِهِ - وَسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ».

فلو قرأنا الروايات التي استندوا إليها، لوجدناها لم تذكر اسمين من أسماء الصحابة الواردة في هذا الحديث الصحيح.

ولو بحثنا أكثر، لوجدنا أن أسماء حفظ القرآن من الصحابة أكثر مما يزعمون؛ فهناك أكثر من عشرين اسماً في أحاديث أخرى نص على أسمائهم بحفظ القرآن، فضلاً عما لم نقف عليه في هذا البحث، أو أنهم حفظوا ولم يُنقل، أو حفظوا بعض القرآن الكريم، وحفظ الآخرون باقيه، وهو أيضاً ثبت بالتواتر.

❁ **ثانياً:** أن الروايات التي تحصر عدد حفظ القرآن بعدد محدد من الصحابة تفهم بمجموع الأدلة:

وعليه: فيمكن فهمها على عدة معانٍ، دل السياق على بعضها، كما يمكن فهم النصوص الأخرى بها:

١) أن يكون المقصود التمثيل، لا الحصر، وهو أسلوب عربي معروف، أو حسب ظرف السياق المذكور في الكلام.

(٢) أن يكون المقصودُ ذَكَرَ المتقدمين منهم.

(٣) أن يكون المقصودُ مَنْ جَمَعَ القرآنَ مكتوبًا لنفسه.

(٤) أن يكون المقصودُ مَنْ جَمَعَهُ على الوجوه والأحرفِ المختلفة؛ وهذا غيرُ بعيدٍ؛ لأنه لا يجبُ على سائرهم، ولا على أولئك النَّفَرِ أيضًا أن يَجْمَعُوا القرآنَ على جميعِ حروفِهِ ووجوهِهِ السبعة؛ كما قال ابنُ بَطَّالٍ رحمته الله.

❁ **ثالثًا:** ارتباط الصحابة ومعرفةهم بالقرآن أمرٌ ثابتٌ، فحتى لو لم يحفظه كلُّ واحدٍ منهم حرفًا حرفًا، فهو محفوظٌ بالنظرِ إلى المجموع:

لقد تلقى النبي صلى الله عليه وسلم القرآنَ من جبريل عليه السلام، وتلقى الكثير من الصحابة العدول الأئمة القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم شفاهة؛ معتمدين في حفظه على قوة الذاكرة؛ فكان القرآن الكريم يحتل المكان الأول في قلوب الصحابة، وحياتهم كلها في ليالهم ونهارهم ارتبطت بآيات القرآن رباطًا وثيقًا.

وحرصًا منهم على حفظه كانوا يتدارسونه فيما بينهم، ويعلم بعضهم بعضًا امتثالًا منهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الوارد في «صحيح البخاري» (٥٠٢٧): «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ».

وبالإضافة إلى حفظه لهم في الصدور، فقد قاموا بتدوينه وكتابته؛ وبذلك اجتمع في حفظ القرآن: الحفظ في الأذهان، والحفظ والتدوين بالبنان.

ومن ثمَّ يتبين لنا: أن عدد مَنْ حَفِظَ القرآنَ كاملاً كثيرٌ جدًّا، وأن ورودَ أسماءِ حفاظٍ معينين في روايةٍ ما، لا يعني أبدًا أن البقية لم يكونوا حفاظًا للقرآن، أو لكثيرٍ منه.

ونذكرُ هنا فائدةً تناسبُ المقامَ؛ وهو قولُ زيد بن ثابت رضي الله عنه: «فَتَبِعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعَهُ مِنَ الرَّقَاعِ وَالْأَكْتَابِ وَالْعُسْبِ، وَصُدُورِ الرِّجَالِ»؛ رواه البخاري (٤٦٧٩)، وهو يُفيدُ: أن طريقة جمع القرآن بعد ذلك كانت تعتمدُ على أمرين:

الأول: ما كان محفوظًا في صدور الصحابة، رضوان الله عليهم.

والثاني: ما كان مكتوباً بين يدي رسول الله ﷺ.

والاعتمادُ في جمع القرآنِ كان على الحفظِ والكتابةِ، وكان غرضُهم من ذلك الاطمئنانَ وزيادة التوثيقِ، وأن ما كتَبوه إنما هو من عينِ ما كُتِبَ بين يدي رسولِ الله ﷺ، والتواترُ إنما هو في الحفظِ بالأذهانِ، لا في الكتابةِ بالبَنانِ.

❖ **أسئلة ذات علاقة:** لم يُجمع القرآنُ كتابةً في عهدِ النبيِّ، وقد وقعَ التحريفُ والتبديلُ حين جمَعهُ الصحابةُ؛ والدليلُ اختلافُهم في بعضِ الآياتِ.



المسألة (٤٤) - ادعاء نسيان الرسول ﷺ لبعض الآيات.

## السؤال

في الآية: ﴿سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى: ٦]، ولكن جاء في رواية أن الرسول ﷺ سَمِعَ صحابياً يقرأ آية ليلاً، فقال: «يَرَحْمُهُ اللهُ؛ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً أَسْقَطْتُهَا مِنْ سُورَةٍ كَذَا وَكَذَا»؛ رواه البخاري (٥٠٤٢).

فهذا دليلٌ على نسيان الرسول ﷺ لبعض الآيات، ومن ثمَّ فإنَّ القرآنَ الذي بين أيدينا يكونُ ناقصاً.

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل نقص شيء من القرآن بنسيان الرسول ﷺ؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

نسيان الرسول ﷺ لبعض آيات القرآن لا يقدح في أصل جمع القرآن وحفظه، ولا يتعارض مع القرآن الكريم؛ لأنه نسيان جزئي ناتج عن الطبيعة البشرية، وإنما وقع منه بعد أن تمَّ البلاغ التام لهذه الآيات، وحفظها وكتابتها من قبل الصحابة؛ وذلك لا يؤثر؛ فقد تمَّ حفظها سابقاً في الصدور والسطور، بحيث لو مات النبي ﷺ بعد ذلك، فإن ذلك لا يؤثر، فضلاً عن النسيان.

وأما استدلال أصحاب السؤال بقوله تعالى: ﴿سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى: ٦]:  
فإن «لا» في الآية نافية، لا ناهية، وهي تنفي وقوع النسيان إطلاقاً من قبل رسول الله ﷺ؛ كما أن الراجح في الاستثناء: أنه استثناءٌ صوريٌّ، لا حقيقيٌّ؛ والمراد منه: إعلام المخاطبين بالقرآن: أن عدم نسيان الرسول ﷺ للقرآن إنما هو من فضل الله سبحانه، وإحسانه لهذه الأمة، ولو قدر أنه استثناءٌ حقيقيٌّ، وأن الله تعالى ينسب نبيه ما شاء على الحقيقة؛ كما قال بذلك بعض المفسرين:-

فالمقصودُ به، إما نَسْخُ الآياتِ؛ وذلك يستدعي نسيانَ الآياتِ التي نُسِخَتْ تلاوتُها بعد حفظِها، أو المرادُ: النسيانُ المؤقتُ الذي يزولُ بمجردَ أن يذكرَهُ أحدُهم بتقييضِ من الله تعالى.

وأما النسيانُ الواردُ في الحديثِ، فلا يقدحُ في صحَّةِ دِقَّةِ جمعِ القرآنِ ونسخه؛ إذ إن هذا النسيانُ ليس داخلياً في النسيانِ الممنوعِ، وإنما هو داخلٌ في النسيانِ الجائزِ؛ فهو نسيانٌ طارئٌ سرعاناً ما يزولُ، وليس نسيانٌ تبليغِ، ولا يترتبُ عليه ضياعُ شيءٍ من آياتِ القرآنِ، والصحابيُّ ما حَفِظَ تلكَ الآياتِ إلا من رسولِ الله ﷺ.

### الجواب التفصيلي:

ليس الأمرُ على هذا التصوُّرِ؛ فلم يقعِ النسيانُ المطلقُ من النبي ﷺ؛ كما سيَتَّضحُ من الجوابِ.

فهناك عددٌ كثيرٌ من الصحابةِ حفظوا القرآنَ، وكتبوه على عهدِ النبي ﷺ، وظلُّوا يسمعونَهُ مراراً وتكراراً من النبي ﷺ في سائرِ المناسباتِ، فلو حدثَ نسيانٌ جزئيٌّ بعدَ أن تمَّ البلاغُ التامُّ، فإن ذلك لا يؤثِّرُ؛ فقد تمَّ حفظُهُ سابقاً في الصدورِ والسطورِ، بحيثُ لو مات النبي ﷺ بعد ذلك، فإن ذلك لا يؤثِّرُ، فضلاً عن النسيانِ.

لقد استدَلَّ أصحابُ هذا السؤالِ:

● بالآيةِ الكريمةِ: ﴿سَنُقَرِّكَ فَلَا تَنسَى﴾ [الأعلى: ٦].

● وكذلك بالحديثِ الذي وردَ فيه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ قَارِئًا يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «يَرَحْمُهُ؛ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً أَسْقَطْتُهَا مِنْ سُورَةٍ كَذَا وَكَذَا»؛ رواه البخاري (٥٠٤٢).

ويجابُ عن ذلك بما يلي:

● **أولاً:** أنهم لا يعلمون أن النصوصَ دلَّت على أن النسيانَ من النبي ﷺ منه جائزٌ، ومنه ممنوعٌ:

أما النسيانُ الجائزُ، فعلى قسمين:

● القسم الأول: النسيان في أمور الحياة العادية التي ليس فيها أمرٌ بالتبليغ؛ فهذا جائز؛ لأن هذه هي طبيعة البشر، والله تعالى يقول: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠].

● والقسم الثاني: النسيان فيما هو مأمورٌ فيه بالبلاغ؛ فهذا جائز بشرطين:

✽ الشرط الأول: أن يحدث النسيان منه بعد التبليغ.

✽ والشرط الثاني: ألا يستمر ذلك النسيان؛ بل يأتي بعده التذكُّر؛ فإما أن يتذكَّره النبي ﷺ بنفسه، أو يتذكَّره عن طريق غيره.

وأما النسيان الممنوع، فهو ما لم تتحقق فيه هذه الشروط.

فقد تعهد الله سبحانه بحفظ القرآن الكريم؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وقد حفظ الرسول ﷺ القرآن، وتلقاه منه الصحابة، وحفظوه، وكتبوه في الوثائق التي استكتبها الرسول ﷺ، ويستحيل أن يغير الرسول ﷺ شيئاً من القرآن إلا بأمرٍ من الله سبحانه؛ كالأمر بالنسخ على سبيل المثال.

✽ ثانياً: النسيان الوارد في الحديث، الذي يستدلُّ به أصحاب هذه الدعوى، لا يقدر في صحَّة دقَّة جمع القرآن ونسخه؛ إذ إن هذا النسيان ليس داخلاً في النسيان الممنوع، وإنما هو داخلٌ في النسيان الجائز، ومع تحقق الشروط التي أجمع عليها علماء الأمة.

فهو نسيان طارئ يحدث لجميع البشر، وسرعان ما يزول، وليس نسيان تبليغ، ولا يترتب عليه ضياع أو فقد شيء من آيات القرآن.

وتذكير الصحابي للرسول ﷺ هو أكبر دليل على ذلك؛ فالصحابي ما حفظ تلك الآيات إلا من رسول الله ﷺ.

✽ ثالثاً: النسيان الوارد في الآية الكريمة، ذكر فيه جمهور المفسرين: أن «لا» الواردة في قوله تعالى: ﴿سَقَرِدْكَ فَلَا تَنْسَى﴾ ٦ ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦-٧]: أنها: «لا» النافية، والتي تنفي وقوع النسيان إطلاقاً من قبل رسول الله ﷺ، وليست «لا» الناهية؛ كما جاء في السؤال.

وأني عارف بقواعد العربية يدرك - ولا ريب - أن «لا» الناهية تجزم الفعل بعدها، والمعتل يجزم بحذف حرف العلة؛ وهذا ما لا نجدُه في الفعل: ﴿تَنْسَى﴾.

وَمِنْ ذَلِكَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ قَوْلَهُمْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى خَطَأِ قِرَاءَتِهِمْ لِلنُّصُوصِ؛ وَمِنْ ثَمَّ سَوْءِ الْفَهْمِ لِمَدْلُولِهَا.

❁ رابعاً: الرجحُ أن الاستثناء المذكور في الآية في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾:

إنما هو استثناءٌ صوريٌّ، وليس حقيقياً؛ والمرادُ منه: إعلامُ المخاطبين بالقرآن: أن عدمَ نسيانِ الرسولِ ﷺ للقرآن إنما هو من فضلِ الله سبحانه، وإحسانِهِ لهذه الأمة، وأنه لو شاء سبحانه أن يُنسيَ الرسولَ ﷺ منه شيئاً، لتحققَت مشيئَتُهُ، ولن يردَّها أحدٌ.

فإن قيل: «إن بعضَ المفسرين اعتبروا أن الاستثناء هنا حقيقيٌّ، وأن الله تعالى يُنسيَ نبيَّهُ ما شاء»:

نقول: إنه ينبغي أن يفهم ذلك على أحدِ أمرين:

❁ الأولُ: أن المقصودُ به نَسْخُ الآياتِ؛ وذلك يستدعي نسيانَ الآياتِ التي نُسِخَتْ تلاوتُها بعد حفظِها.

❁ والثاني: أن المقصودُ به النسيانُ المؤقتُ الذي يزولُ بمجردِ أن يذكرَهُ أحدُهم بتقييضٍ من الله سبحانه وتعالى.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: القرآنُ الكريم، القرآنُ كتابٌ محفوظ.

❁ أسئلة ذات علاقة: كيف يصحُّ أن يقولَ الرسولُ ﷺ: «إِلَّا إِنِّي أَوْتَيْتُ الْقُرْآنَ، وَمِثْلَهُ مَعَهُ»؛ رواه أحمد

(٢٨ / ٤١٠ رقم ١٧١٧٤)، وأبو داود (٤٦٠٤)، والله عزَّ وجلَّ يقولُ: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]؟





المسألة (٤٥) - دعوى خطأ مَنْ كانوا يكتبون الوحي.

## السؤال

ألا يُمكنُ أن يكونَ كَتَبَ الوحيِّ قد أخطؤوا في بعضِ نصوصِ القرآنِ، مع العلمِ أن النبيَّ لم يكن يقرأ أو يكتبُ؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- ✱ القرآن كلامُ الله تعالى.
- ✱ الصحابة.
- ✱ عدالة الصحابة.
- ✱ حفظ الصحابة للقرآن.

## الجواب

### مضمونُ السؤالِ:

يتضمَّنُ السؤالُ البحثَ عن توهُّم خطأ كَتَبَ الوحيِّ من الصحابة في كتابة القرآن، كما أملاه عليهم رسولُ الله ﷺ، ومدى تأثير ذلك على الوعد بحفظ القرآن وصونه.

### مختصرُ الإجابة:

تمَّ جمعُ القرآنِ بإشرافِ أبي بكرٍ وعمرَ وأكابرِ الصحابة، وكان ذلك منقبةً خالدةً، لا يزالُ التاريخُ يذكرُها بالجميلِ لأبي بكرٍ في الإشرافِ، ولعمرَ في الاقتراحِ، ولزيدٍ في التنفيذِ، وللصحابة في المعاونةِ والإقرارِ.

وإن احتماليةَ خطأ كَتَبَ الوحيِّ بين يدي النبيِّ ﷺ غيرُ واردةٍ؛ لعدة أسباب، منها:

- كَتَبَ الوحيُّ بواسطة جمع من الصحابة؛ لذلك ليس من المنطقي أن يُخطئ أحدهم، ولا يتمُّ الاعتراضُ عليه من البقية.

- تدوينُ وتناقلُ القرآنِ كان الاعتمادُ فيه على المحفوظِ في الصدورِ - وليس الكتابةَ فقط - ولكثرة الحُفَاطِ يُمكنُ القولُ باستحالةِ أن يَخْفَى أيُّ خطأٍ في التدوينِ.
- تدوينُ القرآنِ وترتيبهُ وضبطُ آياته، كان معروفًا مستفيضًا بين الصحابةِ حفظًا وكتابةً، وكان محكمًا، وكذلك جمعهُ ونسخهُ؛ وذلك يجعلُ حدوثَ التوهّمِ من المُحالِ.

### الجواب التفصيلي:

إن احتماليةَ خطأِ كَتَبَةِ الوحيِ بين يَدَيِ النبيِّ ﷺ غيرُ واردةٍ؛ لعدّةِ أسبابٍ، منها:

❁ **أولاً:** لا يُمكنُ أن يُعقَلَ أن يكونَ أحدُ الصحابةِ الذين كتبوا الوحيَ قد أخطأ، والبقيةُ سكتوا، ولا أن يتفقوا على إقرارِ أحدهم على خطئه، وكذلك الحاضرون من الصحابةِ ممّن يسمعون القرآنَ من النبيِّ ﷺ، كانوا سيلاحظون الخطأ، وبنهون عليه:

لكن أيّ من ذلك لم يحصل؛ فدلّ يقينًا على عدم وقوعهم في الخطأ في كتابة القرآن الكريم.

❁ **ثانيًا:** الحُفَاطُ كانوا كثيرين جدًّا؛ فلو كان ثمَّ خطأٌ في التدوينِ، لَمَا خَفِيَ ذلك:

وكذلك لم يُنقل القرآنُ بالكتابةِ فقط؛ كي يُمكنَ فرضُ تطرُقِ التحريفِ إليه، بل نقل القرآنُ بالحفظِ في الصدورِ آلافٌ عن آلافٍ، وأيضًا: بالحفظِ في السطورِ، والذي يجتمع فيه الحفظُ في الصدورِ والسطورِ معًا، لا يُمكنُ تغييره، ولا إسقاطُ شيءٍ منه.

فالمعوّلُ عليه في القرآنِ: هو التلقّي عن النبيِّ ﷺ، أو عمّن سمعَ منه، والحفظُ في الصدورِ، وأما الكتابةُ، فإنما كانت لتأكيدِ المحفوظِ في الصدورِ، والوقوفِ على مرسومِ الخطّ الذي هو توقيفيّ، ولا شكَّ أن الشيءَ إذا توارَدَ عليه الأمران: «الحفظُ، والكتابةُ»، فإن هذا يكونُ أدعى إلى اليقينِ والثوقِ به والاطمئنانِ إليه.

وما دام المعوّلُ عليه في القرآنِ هو الحفظُ، فاحتمالُ ضياعِ بعضِ المكتوبِ فيه لا يضرُّنا في شيءٍ، وإن كان هذا الاحتمالُ بعيدًا جدًّا؛ إذ كانوا يحافظون على المكتوبِ غايةَ المحافظة.

❁ **ثالثاً:** كان الرسول ﷺ يُرشدُ كُتَّابَ الوحيِ إلى أن يَضَعُوا آيَةَ كَذَا فِي مَكَانٍ كَذَا مِنْ سُورَةِ كَذَا:

وكان يُقْرَأُهَا أَصْحَابُهُ كَذَلِكَ، وَيَحْفَظُهَا الْجَمِيعُ، وَيَكْتُبُهَا مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ لِنَفْسِهِ عَلَى هَذَا النِّحْوِ؛ حَتَّى صَارَ تَرْتِيبُ الْقُرْآنِ وَضَبْطُ آيَاتِهِ مَعْرُوفًا مُسْتَفِيضًا بَيْنَ الصَّحَابَةِ حِفْظًا وَكِتَابَةً.

وَمَرَّجَعَةُ الْقُرْآنِ كَانَتْ تَتَمُّ بِشَكْلِ مُسْتَمِرٍّ؛ سِوَاءِ تِلْكَ الَّتِي بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَتَبَةِ الْوَحْيِ، وَمِنْهُمْ زَيْدٌ ؓ، أَوْ الْمَرَّجَعَةُ الَّتِي بَيْنَ جِبْرِيلَ ؑ، وَالنَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ كَتَبَةُ الْوَحْيِ يَحْضُرُونَ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ، فَيُؤَمِّلُهُمْ مَا يَكْتُبُونَ أَيْضًا.

فَلَمْ يَكُنْ زَيْدٌ وَحْدَهُ مِنْ كَتَبَةِ الْوَحْيِ، بَلْ كَانَ زَيْدٌ كغیره مِنْ كَتَبَةِ الْوَحْيِ، يَقْتَصِرُ دَوْرُهُ عَلَى تَدْوِينِ مَا يَسْمَعُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَمِنْ ثَمَّ: فَإِنْ اِحْتِمَالَ تَوْهَمُ زَيْدٍ بِمَفْرَدِهِ، وَدُونَ أَنْ يَنْتَبِهَ لِذَلِكَ أَحَدٌ آخَرَ، يَكُونُ فِي حَكْمِ الْمُسْتَحِيلِ.

وَهَذَا إِنْ كَانَ السَّائِلُ يَتَّهَمُ زَيْدًا، أَوْ غَيْرَهُ: أَنَّهُ تَوْهَمَ حَالَ التَّدْوِينِ.

أَمَّا إِنْ كَانَ يَتَّهَمُهُ بِالتَّوَهُّمِ عِنْدَ جَمْعِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ؓ، أَوْ أَثْنَاءَ تَوْحِيدِ الْمَصَاحِفِ عَلَى عَهْدِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ؓ: - فَاتِّهَامُهُ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ كَذَلِكَ؛ إِذْ إِنْ الْعَمَلِيَّتَيْنِ أُنْجِزَتَا عَنْ طَرِيقِ جَمْعِ مِنَ الصَّحَابَةِ الْعَدُولِ الْأَمْنَاءِ الثَّقَاتِ، تَحْتَ بَصَرِ وَسَمْعِ أَبِي بَكْرٍ فِي الْجَمْعِ الْأَوَّلِ، وَعَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ فِي الْجَمْعِ الثَّانِي، وَكَانَتْ مُهْمَةُ زَيْدٍ تَنْحَصِرُ فِي جَمْعِ وَنَسْخِ مَا تَمَّ تَدْوِينُهُ سَابِقًا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَلَا يُمَكِّنُ إِذْنُ أَنْ نَقُولَ: «إِنْ زَيْدًا قَدْ أَلْفَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ»؛ فَلَا مَنْطِقِيَّةً لِذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

فَقَدْ تَمَّ جَمْعُ الْقُرْآنِ بِإِشْرَافِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَأَكَابِرِ الصَّحَابَةِ، وَكَانَ ذَلِكَ مَنْقَبَةً خَالِدَةً، لَا يَزَالُ التَّارِيخُ يَذْكُرُهَا بِالْجَمِيلِ لِأَبِي بَكْرٍ فِي الْإِشْرَافِ، وَلِعُمَرَ فِي الْاِقْتِرَاحِ، وَلِزَيْدٍ فِي التَّنْفِيزِ، وَلِلصَّحَابَةِ فِي الْمَعَاوَنَةِ وَالْإِقْرَارِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ اِحْتِمَالِيَّةَ الْخَطَأِ مِنْ كَتَبَةِ الْوَحْيِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَمَرَّ بَعْدَ مَا عَلِمَ مِنَ الْأَسْبَابِ السَّابِقَةِ، وَيَبْقَى أَنْ نَجْتَهِدَ فِي تَعْلَمِ الْقُرْآنِ وَأَحْكَامِهِ؛ فَهُوَ الْحَقُّ الثَّابِتُ قَطْعًا عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

❁ **أُسْئَلَةُ ذَاتِ عِلَاقَةٍ:** لِمَ يُجْمَعُ الْقُرْآنُ كِتَابَةً فِي عَهْدِ النَّبِيِّ، وَقَدْ وَقَعَ التَّحْرِيفُ وَالتَّبْدِيلُ حِينَ جَمَعَهُ الصَّحَابَةُ؛  
وَالدَّلِيلُ اخْتِلَافُهُمْ فِي بَعْضِ الْآيَاتِ.





## المسألة (٤٦) - ادّعاء أن بعض الآيات من قول الصحابة.

### السؤال

في التاريخ: أن بعض الصحابة قالوا آياتٍ، أو أكملوها، فُكِّبَتْ كما قالوا؛ وهذا يدلُّ على إمكانية إتيان البشر بمثل القرآن.

#### عبارات مشابهة للسؤال

- \* القرآن كلامُ الله تعالى.
- \* الصحابة.
- \* موافقةُ القرآن للصحابة.

### الجواب

#### مضمون السؤال:

يبحثُ السؤالُ حولَ ورودِ رواياتٍ تاريخيةٍ لموافقةِ القرآنِ الكريمِ لبعضِ مقولاتِ الصحابة؛ فما مدى صحّةِ ذلك من جهةٍ، ومدى دلالتهِ من جهةٍ أخرى؟

#### مختصرُ الإجابة:

موافقةُ القرآنِ لبعضِ ما تكلمَ به بعضُ الناسِ من الكلماتِ، أو حتى الجملِ، تحتاجُ أولاً: إلى إثباتِ وقوعها، وهل كان القرآنُ سابقاً لقولِ الصحابيِّ أو لاحقاً له، وثانياً: إلى إثباتِ كونها تشكُّلٌ تشكيكاً في صحّةِ القرآنِ الكريمِ، ومع ذلك: فلا يعني ذلك بحالٍ أن يُنسبَ القرآنُ لذلك الشخصِ؛ وعلى هذا: فجوابُ هذه الدعوى من وجوه:

\* أولاً: لا بدّ من التحققِ من صحّةِ تلك الحوادثِ، وكونهم سبقوا بتلك الكلمات؛ فإن ما

ثَبَّتَ مِنْ ذَلِكَ، لَا يَشْكُكَ فِي مَنْزِلَةِ الْقُرْآنِ؛ فَالْمَنْقُولُ يَسِيرٌ جَدًّا، وَهُوَ لَا يَسْتَوْفِي شَيْئًا ذَا بَالٍ وَقَعَ فِيهِ التَّحْدِي.

❖ **ثَانِيًا:** الْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ، وَهُوَ يَخْتَارُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَا وَافَقَ الْكَمَالَ، وَتَضْمِينُ كَلَامِ الْآخَرِينَ لَا يَنْفِي نِسْبَةَ الْكَلَامِ لِلْمُضْمَّنِّ، وَلَا يَعْنِي أَنْ كَلَامَهُمْ قُرْآنٌ، أَوْ أَنَّ الْقُرْآنَ احْتِاجَ إِلَيْهِ.

❖ **ثَالِثًا:** فِي بَعْضِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ اخْتِلَافٌ وَاضِحٌ بَيْنَ الْمَنْقُولِ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَبَيْنَ صَيْغَةِ الْآيَةِ الَّتِي جَاءَتْ.

### الجواب التفصيلي:

إِنْ مَوَافَقَةُ الْقُرْآنِ لِبَعْضِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ بَعْضُ النَّاسِ مِنَ الْكَلِمَاتِ، أَوْ حَتَّى الْجُمْلِ، تَحْتَاجُ أَوَّلًا: إِلَى إِثْبَاتِ وَقُوعِهَا، وَهَلْ كَانَ الْقُرْآنُ سَابِقًا لِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ أَوْ لَاحِقًا لَهُ، وَثَانِيًا: إِلَى إِثْبَاتِ كَوْنِهَا تَشْكَلٌ تَشْكِيكًا فِي صَحَّةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَمَعَ ذَلِكَ: فَلَا يَعْنِي ذَلِكَ بِحَالٍ أَنْ يُنْسَبَ الْقُرْآنُ لِذَلِكَ الشَّخْصِ؛ وَعَلَى هَذَا: فَالْجَوَابُ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى يَتَبَيَّنُ مِمَّا يَلِي:

❖ **أَوَّلًا:** التَّحَقُّقُ مِنْ صَحَّةِ تِلْكَ الْحَوَادِثِ، وَكَوْنِهِمْ سَبَقُوا بِتِلْكَ الْكَلِمَاتِ:

وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ: مَا يَقَالُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ هُوَ مَنْ قَالَ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَصَّرَ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]:

وهذا ليس صحيحًا؛ لأن هذه الآية نزلت بعد غزوة أحد، أي: قبل وفاة النبي ﷺ بسنوات، وقد نزلت عتابًا للصحابة على ما أصابهم في غزوة أحد من خلخلة في الصفوف؛ ما أدى إلى فرار الكثير من المسلمين من المعركة؛ وذلك عندما أُشيع أن النبي ﷺ قد قُتِلَ، وقال أناسٌ من المنافقين: «إِنْ كَانَ مُحَمَّدٌ قَدْ قُتِلَ، فَالْحَقُّوا بِدِينِكُمْ الْأَوَّلِ»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سبحانه هذه الآية؛ ينظر: «تفسير الطبري» (٧/ ٢٥٨)؛ وذلك ليبين للمسلمين أن النبوة لا تعني الخلود، وأن مصير النبي ﷺ كمصير بقية الأنبياء قبله، وهو الموت.

وقد أصيب عمر بن الخطاب وغيره بحزن شديد؛ بسبب وفاة الرسول ﷺ، إلى درجة

أنهم لم يصدقوا حدوث الوفاة، وتوعد عمر بضرب عنق من يقول ذلك، ونسيانه لهذه الآية يعود إلى كونه - مثل باقي البشر - يتأثر بالنوازل الشديدة، وقد يصاب بالغفلة والنسيان، فلما جاء أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وقال: «مَنْ كَانَ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم، فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ»، ثم تلا الآية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ...﴾، عندها قال عمر: «وَاللَّهِ، مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ تَلَاهَا، فَعَقَرْتُ، حَتَّى مَا تُقْلِنِي رِجْلَايَ، وَحَتَّى أَهْوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ حِينَ سَمِعْتُهُ تَلَاهَا، عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَدْ مَاتَ». ينظر: «صحيح البخاري» (٤٤٥٤)، و«سيرة ابن هشام» (٢/ ٦٥٦).

فقول عمر رضي الله عنه في الرواية: «وَاللَّهِ، مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ تَلَاهَا»، يدلُّ دلالة واضحة على قرآنية الآية؛ لأن معنى التلاوة لغةً واصطلاحاً - عند المسلمين - قراءة القرآن. ويزيد ما سبق تأكيداً: قول الراوي في الحديث: «وَاللَّهِ، لَكَأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ هَذِهِ الْآيَةَ، حَتَّى تَلَاهَا أَبُو بَكْرٍ».

**ثانياً:** موافقة بعض كلام الصحابة لبعض كلام القرآن الكريم، لا تعني أن كلامهم قرآن، أو أن القرآن احتاج إليه:

فمثلاً: قد قال بعضهم: إن الآية الكريمة: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، من قول عمر بن الخطاب، وإنها أضيفت إلى القرآن:

والرد على ذلك: بأن ثمة فرقا بين الآية، وبين صيغة التمني التي قالها عمر رضي الله عنه، عندما تمنى أن يتخذ المسلمون من مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم مصلى، فنزلت الآية تأمر بذلك؛ حيث قال عمر: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اتَّخَذْنَا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى، فَنَزَلَتْ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]؛ رواه البخاري (٤٠٢).

فإن عمر رضي الله عنه، تمنى فقط أن تكون القبلة تجاه البيت الحرام؛ لما رآه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، من تمني اتخاذ الكعبة قبلة للمسلمين، بدلاً من بيت المقدس.

ولو تأملنا صيغة الأمر في الآية: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾، لتأكدنا من أنها - ولا ريب - من عند الله سبحانه وتعالى؛ لأنه لا يستطيع أي إنسان - مهما كانت منزلته - أن يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بتشريع، فينفذ النبي صلى الله عليه وسلم أمره.

وأيضًا: فإن موافقة القرآن لبعض ما تكلم به بعض الناس من الحروف، أو الكلمات، أو حتى الجمل - لا تعني بحال أن تُنسب كلمات القرآن لذلك الشخص.

فالقرآن نزل بلغة العرب، وبكلماتهم التي يستخدمونها، وبعض جملهم التي يذكرونها، ومع هذا فقد تحدّاهم القرآن أن يأتوا بمثله نظمًا، وتركيبًا، وبلاغةً، وفي صحّة معانيه ورقيّها.

وقد فهم العرب: أن المراد ذلك، وليس مجرد الكلمات، أو الجمل؛ فسلموا بالعجز؛ فعود الكفار عن المعارضة، كان بسبب شعورهم بعجزهم عن هذه المعارضة، واقتناعهم بإعجاز القرآن الكريم.

فعمّر قال في حياته جملاً كثيرة جداً، والقرآن الكريم - مع أن الله تعالى علّم ما فيه قبل خلق عمّر رضي الله عنه - إنما تضمّن جملةً يسيرةً من كلامه في جزءٍ صغيرٍ من آية.

وكما أنه ليس كل ما حكى على لسان أحدٍ من البشر في القرآن الكريم يُعدّ من كلامه؛ بدليل أن الله سبحانه وتعالى قد حكى كلامًا في القرآن على لسان بعض الكفار والمشركين؛ ومن ذلك: قول الله تعالى حكايةً عن فرعون: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْفَرَقُ قَالَ ءَأَمِنْتُ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَأَمَنْتَ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠]؛ فهل تصحُّ نسبة هذه الآية لفرعون، أم أنها من جملة القرآن الكريم الذي هو كلام الله؟!

ولما أمسك أبي بن خلف بعظمة بالية، ثم فركها، ونثرها في الهواء، وقال: كيف يُحيي هذه الله بعد موتها؟ ونقل لنا الله هذا في قوله: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]؛ ينظر: «سيرة ابن هشام» (١ / ٣٦١)؛ فهل نُقلت هذه الآية عن أبي بن خلف، أم هي من قول الله تعالى؟!

وكذلك قول الله تعالى مخاطبًا نبيه صلى الله عليه وآله: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وغيرها من الأمثلة.

والحاصل: أن القرآن جاء بالأسلوب الرائع الخلاب الذي اشتمل على الخصائص العليا



التي لم تجتمع في غيره، بل لم تُوجد في كلام آخر؛ مما أعجزَ أساطينَ الفصحاء، ومقالاتِ البلغاء، وأخرَسَ ألسنةَ فحولِ البيان، من أهلِ صناعةِ اللسان.

❁ **أسئلة ذات علاقة:** لم يُجمع القرآنُ كتابةً في عهدِ النبي، وقد وقَعَ التحريفُ والتبديلُ حينَ جمعه الصحابةُ؛ والدليلُ اختلافُهم في بعضِ الآيات.



المسألة (٤٧) - ادّعاءُ أن الصحابة قالوا بوجودِ نقصٍ في القرآن؛ كآيةِ الرجم، وآية الرضاع.

## السؤال

هناك من يدّعي أن الصحابة أكّدوا وجودَ نقصٍ في القرآن، ومنها آيةُ الرجم التي أشار إليها عمرٌ رضي الله عنه، وليست في القرآن الكريم، وآيةُ الرضاع التي أشارت إليها عائشة رضي الله عنها.

## عبارات مشابهة للسؤال

❦ هل حدث أن تمّ تحريف القرآن في عهد الصحابة؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

جاءت آيةُ الرجم في «سنن ابن ماجه» (٢٥٥٣)، وغيره، من حديث ابن عباسٍ، قال: «قال عمرُ بن الخطاب: لقد خشيتُ أن يطولَ بالناسِ زمانٌ، حتّى يقولَ قائلٌ: «ما أجدُ الرجمَ في كتابِ الله»، فيصلُّوا بتريكِ فريضةٍ من فرائضِ الله، ألا وإنَّ الرجمَ حقٌّ: إذا أُحصِنَ الرَّجُلُ، وقامتِ البيّنةُ، أو كانَ حملٌ أو اعترافٌ، وقد قرأتها: «الشيخُ والشيخةُ إذا زنيا فارجموهما البتّة»؛ رجم رسولُ الله ﷺ، ورجمنا بعده».

ومن معلقات البخاري (قبل الحديث ٧١٧٠)، قال: «قال عمرٌ: «لولا أن يقولَ الناسُ: زاد عمرٌ في كتابِ الله، لكتبتُ آيةَ الرجمِ بيدي». وينظر: «مسندُ أحمد» (٣٥ / ٤٧٢ رقم ٢١٥٩٦).

وجاءت آيةُ الرضاع في «صحيح مسلم» (١٤٥٢)، عن عمرة، عن عائشة؛ أنها قالت: «كانَ فيما أنزلَ من القرآن: عشرُ رضعاتٍ معلوماتٍ يُحرَّمَن، ثمَّ نُسِخْنَ بخمسةٍ معلوماتٍ؛ فتوفّي رسولُ الله ﷺ، وهنَّ فيما يُقرأ من القرآن».

وورد ذكرُ الآيتين في «مسندِ أحمد» (٤٣ / ٣٤٢ رقم ٢٦٣١٦)، عن عمرة، عن عائشة،

قالت: «لَقَدْ أَنْزَلْتُ آيَةَ الرَّجْمِ، وَرَضَعَاتُ الْكَبِيرِ عَشْرٌ، فَكَانَتْ فِي وَرَقَةٍ تَحْتَ سَرِيرٍ فِي بَيْتِي، فَلَمَّا اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، تَشَاغَلْنَا بِأَمْرِهِ، وَدَخَلَتْ دُوبِيَّةٌ لَنَا، فَأَكَلَتْهَا».

وكل ذلك يدل على أنه قد تم تحريف القرآن منذ عهد الصحابة.

### مختصر الإجابة:

لا يصح الاستدلال بآية الرجم وآية الرضاع على وجود نقص في القرآن؛ لأنهما مما نُسخ لفظهما، وبقي حكمهما؛ لحكم متعددة ذكرها العلماء.

وثبت القرآن دلت عليه أدلة كثيرة، من القرآن والسنة والإجماع، ومن العقل كذلك؛ ومنها: واقع الصحابة الذي يشهد على حرصهم الشديد على حفظ كتاب الله سبحانه، واهتمامهم به، وتنافسهم في ذلك؛ مما يبطل هذه الدعوى.

وأيضاً: فلا تعارض بين نسخ هذه الآيات وبين ثبوت القرآن؛ فإن العقل والشرع لا يمتنعان من وجود آيات نسخ لفظها، وبقي حكمها.

وغاية الأمر - عند فرض التعارض، ولا تعارض - هو القول بأن الروايات الواردة عن عمر - رضي الله عنه: إما أنها لم تثبت سنداً، أو هي اجتهاد وفهم خاص منه، أو نحو ذلك من الأجوبة؛ لثبوت الأصل المتقدم من كمال القرآن وحفظه.

بل إن توافق الصحابة على عدم روايتها قرآناً من أظهر الأدلة على أنها: إما قرآن نسخ لفظه - وهو جائز شرعاً وعقلاً - أو لم تكن قرآناً أصلاً؛ فإن هذه الحوادث أمر جزئي، ليست هي من القرآن المأمور بحفظ نصه.

### الجواب التفصيلي:

لا يصح الاستدلال على وجود نقص في القرآن بآية الرجم وآية الرضاع، ويمكن الجواب على ذلك بوجوه:

❁ **الأول:** أن ثبوت كمال القرآن في المصحف ثبت ثبوتاً لا ريب فيه؛ بأدلة كثيرة، من

القرآن والسنة والإجماع، ومن العقل كذلك:

ومن عرف الصحابة، وما قاموا به تجاه القرآن لا يمكن أن يتصور أبداً أن يحذف أحد الصحابة حرفاً واحداً؛ ناهيك عما هو أكثر، بينما بقيت الصحابة شهوداً على ذلك، ولا ينسون بنت شفة.

وقد حفظ الكثير منهم القرآن الكريم في صدره، وتناقله بعضهم عن بعض، وقامت عليه حياتهم كلها؛ لأنه مصدر التشريع الأول للدين؛ فمن المستحيل - والحال هذه - أن يتجرأ أحدهم ويحذف حرفاً واحداً أو أكثر؛ وهذا دليل بارز وواضح على أن ما ورد في السؤال ليس صحيحاً.

❁ **الثاني:** أنه لا تعارض بين نسخ هذه الآيات وبين ثبوت القرآن:

فغاية الأمر: وجود آيات نسخ لفظها، وبقي حكمها، وليس في الشرع ولا العقل ما يمنع ذلك، فإذا ثبت أنه وردت آية الرجم، فهي من القرآن الذي نسخ لفظه، وبقي حكمه، وكذلك آية الرضاع.

ولذلك حكم، منها: اختبار الناس، ومعرفة مدى مسارعتهم في طاعة الله تعالى، واتباع مراضيه بمجرد أدنى الأدلة؛ كما سارع إبراهيم الخليل إلى ذبح ولده بمجرد منام جاءه؛ وهو أدنى طرق الوحي.

وهذا لا يخالف الحكمة؛ فالرجم مثلاً حالة نادرة لصعوبة الشهود على مثل ذلك؛ فورودها، ثم نسخها لفظاً: كافٍ، ويبقى الذي يتلى في القرآن، وهو ما فيه عناية خاصة.

❁ **الثالث:** أن غاية الأمر - عند فرض التعارض، ولا تعارض - هو القول بأن الروايات الواردة

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إما أنها لم تثبت سنداً، أو هي اجتهاد وفهم خاص منه، أو نحو ذلك من الأجوبة؛ لثبوت الأصل المتقدم من كمال القرآن وحفظه.

بل إن توافق الصحابة على عدم روايتها قرآناً من أظهر الأدلة على أنها: إما قرآن نسخ لفظه - وهو جائز شرعاً وعقلاً - أو لم تكن قرآناً أصلاً.

وما الشأن الذي يَحْمِلُ صدرَ هذه الأُمَّةِ على أن يُهْمَلُوا بعضَ القرآن، وقد كان رسولُ اللهِ ﷺ يُعْنَى به غايةَ العناية، وقد حَثَّ على حفظِهِ وصيانتِهِ، ونَصَبَ الكَتَبَةَ لَهُ، وحَضَرَهُ خَلْقٌ كثيرٌ متبتّلون لهذا الباب، ومنصوبون لكتَبِ القرآن؟!

وكيف يجوزُ في العادةِ أن يَذْهَبَ على هؤلاء، وعلى سائرِ الصحابةِ: آيةُ الرِّضَاعِ، وآيةُ الرَّجْمِ؛ فلا يَحْفَظُهَا ويذكرُها إلا الواحد؟!

فقد اتَّضَحَ بجملةِ ما وُصِّفْنَاهُ مِنْ حالِ الرسولِ، والصحابةِ: أنه لا يجوزُ أن يَذْهَبَ عليهم شيءٌ من كتابِ اللهِ تعالى، قَلٌّ أو كَثْرٌ، وأن العادةُ تُوجِبُ أن يكونوا أقربَ الناسِ إلى حفظِهِ وحراستِهِ، وحفظِ ما نَزَلَ مِنْهُ، وما وَقَعَ، وحفظِ تاريخِهِ وأسبابِهِ، وناسخِهِ ومنسوخِهِ، وأما هذه الحوادثُ، فما هي إلا أمرٌ جزئِيٌّ، ليست هي مِنَ القرآنِ المأمورِ بحفظِ نَصِّهِ.

❁ **كلماتٌ دلاليةٌ:** القرآن، حِفْظُ القرآن، آيةُ الرَّجْمِ، آيةُ الرِّضَاعِ.

❁ **أسئلة ذات علاقة:** ما دام الصحابةُ قد رَبَّوْا آياتِ القرآن؛ فهذا دليلٌ على تحريفِهِمْ لآياتِ القرآن؛ كما يُمكنُ بسببِ ذلك وقوعُ الأخطاءِ فِيهِ، والإدخالِ عَلَيْهِ.



المسألة (٤٨) - هل ضاع شيءٌ من القرآن الذي سمِعَهُ الصحابةُ من النبيِّ ﷺ؛ بسببِ جمعِ عثمانٍ للقرآن؟

## السؤال

هل ضاع شيءٌ من القرآن الذي سمِعَهُ الصحابةُ من النبيِّ ﷺ؛ بسببِ جمعِ عثمانٍ للقرآن؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* ألم يكن في إلزام عثمانٍ للصحابةِ بمصحفٍ واحدٍ، وترك ما بأيديهم، تركٌ لما سمِعوه من النبيِّ على أنه قرآن؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

● لم ينفرد عثمانُ بنُ عفَّانَ ﷺ بقرارِ جمعِ المسلمينَ على مصحفٍ واحدٍ؛ بل كان القرارُ باجتماعِ عددٍ من الصحابةِ العدولِ الثقات، وقد وافقهُ على ذلك وأقرَّهُ بقيَّةُ الصحابةِ؛ وعلى هذا سارتِ الأُمَّةُ الإسلاميَّةُ.

● وقد كان الغرضُ من ذلك الجمعِ: هو منعُ انتشارِ الفتنةِ بين المسلمينَ نتيجةَ اختلافِ قراءاتهم للقرآن؛ وهذه مصلحةٌ عظيمةٌ.

ولذلك: فقد تمَّ جمعُ القرآنِ لأسبابٍ وجيهةٍ، وكان وفقَ معاييرَ صارمةٍ؛ وهو ما تميَّزتُ به تلك العمليةُ من مزايا؛ ومنها:

(١) أن يقتصرَ الجمعُ على ما ثبتَ في العرْضةِ الأخيرةِ.

(٢) عدمُ جَمْعِ ما نُسخَتْ تلاوتهُ.

(٣) جميعُ مَنْ شَهِدَ الجمعَ من الصحابةِ شاركوا فيه.

(٤) يدخلُ في الجمعِ ما ثبتَ بالتواترِ فحَسْبُ، وأهمِلتُ رواياتُ الآحادِ.



٥) تمّ ترتيبُ السُّورِ والآياتِ على الصورةِ التي لدينا الآن.

وغير ذلك من المزايا التي جعلت ذلك العمل من أهم الأعمال وأكثرها قيمة في تاريخ الإسلام.

### الجواب التفصيلي:

جمّع القرآن على مصحفٍ واحدٍ إنما كان لمصلحةٍ عظيمةٍ، ونحن مأمورون باتّباع السابقين من الصحابة رضوان الله عليهم، الذين زكّاهم الله تعالى، الذي يعلم مستقبلهم، وما سيقومون به. ويُمكنُ الجوابُ عن هذه الدعوى من وجهين:

❁ **الوجه الأول:** ما كان الصحابة رضوان الله عليهم، والذين عرف عنهم تضحيتهم بأرواحهم من أجل دين الله وكتابه، ليسكتوا - أبداً - لو أن أحداً منهم أتى برأي فيه ضررٌ على القرآن الكريم، حتى ولو كان عثمان رضي الله عنه؛ فهم لم يكونوا يخشون في الله لومة لائم.

فكيف لو عرفنا أن قرارَ الجمع أصلاً، لم ينفرد به عثمان وحده، وإنما تسرّد الوقائع التاريخية: أن الفكرة كانت فكرة عمربن الخطاب رضي الله عنه، ثم استشار عثمان جمعاً من الصحابة الأمناء العدول في ذلك، واقتراح أن يتم جمع المسلمين على مصحفٍ واحدٍ، فلم تأخذ تلك الفكرة طريقها للتنفيذ إلا بعد موافقة أولئك الصحابة، وإقرارهم بصوابها.

فاختار عثمان رضي الله عنه جماعة من الصحابة؛ ليقوموا بتلك المهمة العظيمة، وكان دوره الإشراف عليهم فقط، وبعد استلام المصحف التي كتبت في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، من أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها - بدأت عملية توحيدها في مصحفٍ واحد.

وتميّزت تلك العملية بعدة مزايا؛ منها:

١) أن يقتصر الجمع على ما ثبت في العرصة الأخيرة.

٢) عدم جمع ما نسخت تلاوته.

٣) جميع من شهد الجمع من الصحابة شاركوا فيه.

٤) يدخل في الجمع ما ثبت بالتواتر فحسب، وأهملت روايات الآحاد.

٥) تمَّ ترتيبُ السُّورِ والآياتِ على الصورةِ التي لدينا الآن.

وغير ذلك من المزايا التي جعلت ذلك العمل من أهم الأعمال وأكثرها قيمة في تاريخ الإسلام.

❖ **الوجه الثاني:** بعد انتشار الإسلام، واتساع رُفعة البلاد الإسلامية: توزع حُفَاطُ القرآن من الصحابة في كل أرجاء الدولة الإسلامية؛ ينشرون العلم بين الناس، ويعلمونهم القرآن؛ فتعلّم الناس القرآن بقراءة الصحابي الذي تعلّموا منه؛ فكان أهل الشام مثلاً يقرؤون بقراءة أبي بن كعب، وأهل الكوفة يقرؤون بقراءة عبد الله بن مسعود،، وهكذا.

وبعد غزو أرمينية وأذربيجان التقى بعض أهل الشام مع أناس من الكوفة، فاختلّفوا في قراءتهم للقرآن، وأدى ذلك إلى تخطئة بعضهم بعضاً، وظهرت بوادر فتنة خطيرة، يُمكن لخطرها أن يهدّد دولة الإسلام كلّها؛ فكانت تلك الحادثة من أكبر الأسباب التي أدّت إلى توحيد مصاحف المسلمين على مصحف واحد يَمَنع اختلافهم.

وبهذا يتّضح لنا: أن جمع القرآن تمّ وفق معايير صارمة، وكان لأسباب وجيهة، وتّضح لنا براءة عثمان رضي الله عنه مما ورد في السؤال أعلاه.

وختاماً نقول: إن الصحابة رضوان الله عليهم - بما فيهم عثمان - قاموا بخدمة جليّة وعظيمة، يدرك قيمتها كل باحثٍ ثاقب النظر، يقرأ التاريخ وهو يصعّ نصب عينيه الإنصاف والحياديّة، والتجرّد للحقّ وحده.

❖ **كلمات دلالية:** القرآن، حفظ القرآن، جمع عثمان للمصاحف.

❖ **أسئلة ذات علاقة:** وردت روايات تُفيدُ حذف عثمان بن عفان آيات من القرآن؛ فكيف نتق في حفظ

القرآن؟





المسألة (٤٩) - ادعاء أن جمع القرآن تم بعد تحريفه.

## السؤال

لو لم يكن قد تمَّ تحريفُ القرآن، لَمَا تداعى الصحابةُ لجمعه وكتابته، واعتمادِ نسخةٍ منه.

### عبارات مشابهة للسؤال

\* جمع القرآن.

\* تدوين القرآن.

## الجواب

### مضمون السؤال:

حول دعوى أن الصحابة إنما تداعوا لجمع القرآن وكتابته واعتماد نسخة منه؛ بسبب أنه قد حُرِّفَ، وإلا لما احتاجوا لذلك.

### مختصر الإجابة:

لم يقع تحريف للقرآن الكريم قبل جمعه، ولم يكن الداعي لجمعه هو التحريف؛ وبيان ذلك من وجوه:

ثبت جمع القرآن الكريم حفظاً وكتابةً على عهد النبي ﷺ؛ وكان هذا الجمع مفروقاً، لا في مصحفٍ واحدٍ؛ فكان التواتر حينها إنما هو في الحفظ، لا في الكتابة.

بعد موت النبي ﷺ، وبعد استشهاد الكثير من الصحابة من حفاظ القرآن في موقعة اليمامة، قرّر أبو بكر الصديق جمع القرآن خشية تحريفه؛ فجمعه في صحفٍ، ولم يجمع عليه المسلمون؛ فهذا هو الجمع الأول، وكان التواتر أيضاً في الحفظ، لا في الكتابة.

الجمعُ الثاني الذي كان على عهدِ عثمانٍ رضي الله عنه، كان توحيداً لمصاحفِ المسلمين، ولجمعهم على مُصحفٍ إمامٍ؛ خوفاً من الفتنةِ بين المسلمين، ومن ذلك الوقتِ تواترَ نقلُ القرآنِ حفظاً وكتابةً.

وعلى ذلك: فجمعُ القرآنِ بعد وفاةِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم في عهدِ أبي بكرٍ، إنما حصلَ دفعاً للتحريفِ، وليس بسببِ التحريفِ؛ وخاصّةً بعد استشهادِ الكثيرِ من حفظةِ القرآنِ من الصحابةِ في موقعةِ اليمامةِ، وكان في صُحفٍ، لا في مُصحفٍ.

وأما جَمْعُهُ في عهدِ عثمانٍ، فكان بعد اتّساعِ رُفْعَةِ بلادِ الإسلامِ، وتفرُّقِ الصحابةِ في أرجاءِ البلادِ الإسلاميّةِ، وظهورِ اختلافهم في قراءةِ القرآنِ؛ ولذلك جاء الجمعُ العثمانيُّ توحيداً لمصاحفِ المسلمين، ولجمعهم على مُصحفٍ إمامٍ؛ خوفاً من الفتنةِ بين المسلمين؛ كما تقدّم.

### الجوابُ التفصيليُّ:

لم يَقَعْ تحريفٌ للقرآنِ الكريمِ قبل جمعه، ولم يكن الداعي لجمعه هو التحريفُ؛ وبيانُ ذلك من وجوه:

❁ **الوجهُ الأوّلُ:** عمليّةُ جمعِ القرآنِ في زمنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم تمّت بطريقتين، توازُرُ إحداهما الأخرى:

❁ **الطريقةُ الأولى:** كانت تلقّيه سماعاً من رسولِ الله صلى الله عليه وسلم:

وهذا الذي سبقَ وأن تلقّاهُ من جبريلَ عليه السلام، ونتيجةً للذاكرةِ القويّةِ التي كان يتمتّعُ بها العربُ، حرصَ الصحابةُ رضوانُ الله عليهم على حفظِ القرآنِ بمراجعتِهِ وتدارُسِهِ بينهم، وقراءتِهِ في صلاتِهِم، وتعليمِهِ لغيرِهِم.

❁ **الطريقةُ الثانيةُ:** كانت عبّرَ تدوينِ القرآنِ وكتابته:

سواءً بواسطةِ كتّبةِ الوحيِّ، أو غيرِهِم من الصحابةِ الذين عملوا بأوامرِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم بخصوصِ كتابةِ القرآنِ.

وبذلك اكتملتْ عمليّةُ حفظِ القرآنِ من جميعِ جوانبِها؛ حفظاً وكتابةً، وتعلّماً وتعليمًا،

في عهد النبي ﷺ؛ بيد أنه آنذاك لم تدع الحاجة لجمع القرآن في مصحف واحد؛ لوجود ما يمنع ذلك؛ مثل: نسخ بعض الآيات، واستمرار نزول الوحي بالقرآن في حياته ﷺ. فالاعتماد في جمع القرآن كان على الحفظ والكتابة، وكان غرضهم من ذلك زيادة التوثيق والاطمئنان، وكان التواتر حينها إنما هو في الحفظ، لا في الكتابة.

**الوجه الثاني: جمع القرآن بعد وفاة النبي ﷺ، إنما حصل دفعًا للتحريف، وليس بسبب التحريف:**

وخاصة بعد استشهاد الكثير من حفظة القرآن من الصحابة في موقعة اليمامة؛ فخشي أبو بكر الصديق رضي الله عنه من حدوث تحريف للقرآن؛ لذلك رأى - وبمشورة من عمر رضي الله عنه - أنه ما دام قد انتهى زمن نزول القرآن بوفاة النبي ﷺ؛ فلا مانع إذن من جمعه في كتاب واحد، وكان في صحف، وهدفهم من هذا: هو حفظ القرآن؛ لئلا يقع فيه تحريف، لا بسبب أن وقع فيه تحريف - وحاشاه - كما في سؤالات السائل.

وكانت هذه الصحف عند أبي بكر حياته، ثم لما توفي أبو بكر، بقيت الصحف عند عمر؛ لكونه الخليفة بعد أبي بكر، ولما توفي عمر، أوصى بأن تجعل الصحف عند حفصة رضي الله عنها؛ لأن عمر لم يستخلف بعده، وجعل الأمر شورى؛ كما هو معلوم؛ وإنما كانت ذلك عند حفصة؛ لأنها كانت وصية عمر، فاستمر ما كان عنده عندها.

والفرق بين الصحف والمصحف: أن الصحف: الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر، وكانت سورًا مفرقة؛ كل سورة مرتبة بآياتها على حدة، لكن لم يرتب بعضها إثر بعض، فلما نسخت في عهد عثمان، ورتب بعضها إثر بعض، صارت مصحفًا؛ كما ذكر الحافظ في «الفتح» (١٨ / ٩).

**الوجه الثالث: أن جمع القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه، كان توحيدًا لمصاحف المسلمين، ولجمعهم على مصحف إمام؛ خوفًا من الفتنة بين المسلمين:**

فقد كان هذا الجمع العثماني بعد اتساع رقعة بلاد الإسلام، ابتداءً من عهد عمر رضي الله عنه، واستمرار ذلك في عهد عثمان رضي الله عنه، وتفرق الصحابة في أرجاء البلاد الإسلامية يعلمون

الناس القرآن؛ فكان أهل البصرة يقرؤون بقراءة أبي موسى الأشعري، وأهل الكوفة يقرؤون بقراءة ابن مسعود، وأهل الشام بقراءة أخرى،،، وهكذا.

وبعد غزو أرمينية وأذربيجان، حدث أن التقى أهل الشام مع أهل الكوفة، وكل فريق يقرأ القرآن قراءةً مختلفةً عن الآخر؛ فحصل الخلاف، واشتدَّ الجدل، وكادت تنشب فتنةٌ عظيمةٌ بين المسلمين، وهذا كان سبب قرار عثمان رضي الله عنه، بتوحيد المسلمين على مصحفٍ واحد.

فلما اختلف أهل العراق مع غيرهم في القراءة، طلب عثمان الصُّحفَ من حفصة، ورتب سُورَها بعضُها إثر بعضٍ، فصارت مصحفًا، ونسخَ منه عدَّةٌ نُسخٍ، ووزَّعها على الأمصار، وجمعَ الناسَ على ذلك المصحفِ، ووافقهُ على هذا الفعل كل الصحابة؛ فقد روى ابنُ أبي داود في «كتاب المصاحف» (ص ٩٧)، بإسنادٍ صحيح - كما قاله الحافظُ في «الفتح» (١٨/٩) - عن علي، قال: «لَا تَقُولُوا فِي عُثْمَانَ إِلَّا خَيْرًا؛ فَوَاللَّهِ، مَا فَعَلَ الَّذِي فَعَلَ فِي الْمَصَاحِفِ إِلَّا عَن مَّلَأٍ مِنَّا ... قَالَ: أَرَى أَنْ نَجْمَعَ النَّاسَ عَلَى مُصْحَفٍ وَاحِدٍ؛ فَلَا تَكُونُ فُرْقَةً، وَلَا اخْتِلَافٌ، قُلْنَا: فَنِعْمَ مَا رَأَيْتَ»؛ فهذا إقرارٌ من علي لعثمان، وللمصحف الذي نسَّخه من عند حفصة.

والمتمائل لكل هذه الأحداث، يجد أن جمع القرآن لم يحدث إلا خشيةً وقوع أي فتنة متعلِّقةً بالتنازع الذي لم يقع، فضلًا عن التحريف الذي هو أشدُّ؛ وهذا يؤكِّد أن الجمع كان قبل ذلك.

كما أن الصحابة رضي الله عنهم، كانوا متوافرين في وقت جمع القرآن، وكان عامة الصحابة موجودين، وعامة الكتبة كذلك؛ فأى تحريف وقع حتى يُجمع؟! فالجمع الأول حصل كتابةً في عهد الخليفة الأول بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرةً.

#### ❁ أسئلة ذات علاقة:

❑ لم يثبت نقل القرآن إلا عن عددٍ قليلٍ من الصحابة؛ وهذا يبطل دعوى تواتره.

❑ ادعاء أن القرآن لم يدون كله ويُجمع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

- ① ما دام الصحابة قد رتبوا آيات القرآن؛ فهذا دليل على تحريفهم لآيات القرآن؛ كما يمكن بسبب ذلك وقوع الأخطاء فيه، والإدخال عليه.
- ② لم يثبت نقل القرآن إلا عن عدد قليل من الصحابة؛ وهذا يُطِل دعوى تواتره.
- ③ اعترف عثمان بن عفان بوقوع اللحن في القرآن؛ وهذا يدل على وقوع التحريف فيه.
- ④ وردت روايات تُفيد حذف عثمان بن عفان لآيات من القرآن؛ فكيف نثق في حفظ القرآن؟



المسألة (٥٠) - ادعاء حذف بعض آيات القرآن.

## السؤال

وردت روايات تُفيد حذف عثمان بن عفان لآيات من القرآن؛ فكيف نتق في حفظ القرآن؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* هل حصل حذف أو تحريف لآيات القرآن؟

\* هل وجد سقط في القرآن؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

يدور السؤال حول روايات تُفيد حذف بعض آيات القرآن.

### مختصر الإجابة:

من عرف أحوال الصحابة، وكيف تم حفظ القرآن، وما رافق جمع المصحف -: لا يمكنه أن يقول بما جاء في السؤال؛ وذلك لما يلي:

استحالة وجود زيادة أو نقصان في القرآن؛ لأن الله سبحانه تكفل بحفظ كتابه، فتم حفظه وكتابته على عهد النبي ﷺ، وجمع على عهد أبي بكر كتابةً في صحف، وتم توحيد المصاحف في مصحف واحد في عهد عثمان، رضوان الله عليهم.

اتفق الصحابة كلهم على موافقة عثمان على الجمع؛ فقد ثبت عن علي وأبي ثناءهما على عثمان رضي الله عنه، وهذا لا يمكن أن يحدث لو كان عثمان حقاً قد حذف من القرآن ما يتعلق بهما.

ثم كيف يسكت بقیة الصحابة كذلك عن حذف ما كانوا يحفظونه من كتاب الله عز وجل؟!!

بل قاموا بمتابعة عملية الجمع؛ فعثمان رضي الله عنه لم يكن وحده في جميع ذلك.

### الجواب التفصيلي:

من عرف أحوال الصحابة، وكيف تم حفظ القرآن، وما رافق جمع المصحف - لا يمكنه أن يقول بما جاء في السؤال؛ وتفصيل ذلك فيما يلي:

❁ **أولاً:** أن الله تعالى قد تكفل بحفظ كتابه من وجود أي زيادة أو نقصان، فتم حفظه وكتابته على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وجمع على عهد أبي بكر كتابة في صحف، وتم توحيد المصاحف في مصحف واحد في عهد عثمان، رضوان الله عليهم:

فالله سبحانه وتعالى قد تكفل بحفظ كتابه الكريم في كل الأزمان والأحوال؛ قال تعالى:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ولذلك سخر الله الكثير من الصحابة؛ ليتلقوا القرآن سماعاً من النبي صلى الله عليه وسلم، ويحفظوه عن ظهر قلب، وقام العديد منهم بتدوينه وكتابته تحت إشراف النبي صلى الله عليه وسلم.

ثم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وخوفاً من ذهاب القرآن بذهاب حفظه، قرّر أبو بكر الصديق رضي الله عنه جمع القرآن من صدور القراء، ومن الجلود والجريد.

وأتى بعد ذلك دور عثمان رضي الله عنه، الذي خاف على الأمة الفتنة؛ بسبب اختلاف الحروف التي يقرأ بها القرآن؛ وهذا كله من الأسباب التي قدرها الله تعالى لحفظ كتابه، وحمائته من أن يقع فيه التحريف والتبديل.

فمن غير المعقول: أن نصدق بعد هذا كله: أن حفظ الله لكتابه، وتسخيره لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؛ ليقيموا بهذه المهمة السامية على أكمل وجه - لم يمنع من تحريف وتبديل ذلك الكتاب الإلهي؛ إن هذا لا يقول به منصف عاقل.

❁ **ثانياً:** لم يختص عثمان بجمع القرآن وحده حتى ينسب إليه حذف ما شاء، وإنما هو إجماع كبار الصحابة وغيرهم معه؛ وهذا ظاهر ومشهور عنهم:

ولهذا لا يصح الاستدلال بما ينسب مثلاً من السورتين المنسوبتين إلى مصحف أبي

ﷺ أو غيره، وهي ليست من القرآن؛ وهاتان المدعيتان في قراءة أبي، هما:

(١) «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَنُثْنِي عَلَيْكَ وَلَا نَكْفُرُكَ، وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ».

(٢) «اللَّهُمَّ إِنَّا نَعْبُدُ، وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ، وَنَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخَافُ عَذَابَكَ؛ إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَفَّارِ مُلْحَقٌ».

كما في «قيام الليل» للمروزي (ص ٣٢١ / مختصره).

فعلى فرض صحة نسبتها إلى أبي: هما في الأصل أدعية مأثورة عن النبي ﷺ، أراد أبي أن يضيفها إلى مصحفه الخاص، ولم يقل: «إنهما قرآن»، وهذا يقع كثيراً قديماً أو حديثاً: أن يكتب في المصحف أدعية أو تفاسير أو غيره، ويعلم هو ومن قرأها أنه ليست قرآناً.

ولذلك لم ينكر أبي على عثمان ما فعله عند كتابة المصحف، وعدم كتابة ما كتبه هو أو غيره.

وقد قال علي رضي الله عنه: «يرحم الله عثمان؛ لو كنت أنا، لصنعت في المصاحف ما صنع عثمان»؛ رواه البيهقي في «المدخل إلى علم السنن» (٢ / ٤٩٨ رقم ١٠٦٥).

ويستبعد جداً: أن يثني عليه، أو يترحم عليه بعد موته، لو أنه حقاً فعل خطأ، ويستبعد كذلك: أن تصور أن علياً كان سيسكت - وكذلك بقية الصحابة - عن عمل كهذا في وقت وقوعه أيضاً.

وقد اجتمع عددٌ من كتبة الوحي، وحفاظ القرآن الكريم، وأشاروا بتوحيد المصاحف، وقاموا بمراقبة العملية كلها، أي: أن عثمان لم ينفرد بهذا القرار وحده.

وهناك الكثير من الروايات الصحيحة الدالة على أن توحيد المصحف لم يكن رأي عثمان وحده، وإنما كان دوره في ذلك ينحصر في متابعة اللجنة المختصة بذلك العمل، والإشراف عليها، أما الذين قاموا بالعملية، فهم مجموعة من الصحابة الكبار العدول الثقات؛ ﷺ.



❁ كلمات دلالية: القرآن، حفظ القرآن، جمع عثمان للمصاحف.

❁ أسئلة ذات علاقة:

- ❑ اعترف عثمان بن عفان بوقوع اللحن في القرآن؛ وهذا يدل على وقوع التحريف فيه.
- ❑ ما دام الصحابة قد رتبوا آيات القرآن؛ فهذا دليل على تحريفهم لآيات القرآن؛ كما يمكن بسبب ذلك وقوع الأخطاء فيه، والإدخال عليه.
- ❑ لم يثبت نقل القرآن إلا عن عدد قليل من الصحابة؛ وهذا يبطل دعوى تواتره.



المسألة (٥١) - الزعمُ بأن ابن مسعودٍ رضي الله عنه أسقطَ المَعُوذَتَيْنِ مِنَ مُصْحَفِهِ.

## السؤال

كيف أنكرَ عبدُ الله بنُ مسعودٍ وجودَ المَعُوذَتَيْنِ في القرآن؛ أليس هذا تحريفًا للقرآن، ومخالفةً لإجماع الصحابة؟!

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ عبدُ الله بنُ مسعودٍ وموقفهُ مِنَ المَعُوذَتَيْنِ.

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

القرآن الذي بين أيدينا اليوم، هو ما أجمَعَ عليه جميعُ المسلمين - بما فيهم عبدُ الله بنُ مسعودٍ - من لَدُن جيلِ الصحابةِ إلى يومنا هذا.

ولقد كان ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه، في أوَّلِ الأمرِ يُحْكُ المَعُوذَتَيْنِ مِنَ مُصْحَفِهِ، ولا يُثَبِّتُ قرآنيَّتَهُما - كما وردَ في بعضِ الآثارِ، وإن كان بعضُ العلماءِ يضعُّفُها ويرُدُّها - وأن فِعْلَهُ هذا كان استنادًا إلى فهمِهِ رضي الله عنه لفعلِ النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يكن ابتداءً من عنده؛ فقد رأى النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم يعوِّذُ بهما الحَسَنَ والحُسَيْنَ، ولم يَشْهَدِ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم يصلِّي بهما؛ فظَنَّ عدمَ قرآنيَّتَهُما، وأنهما ليستا مِنَ المُصْحَفِ، ولم يقل: «إنهما ليستا من كلامِ الله تعالى»؛ فإنه كان يَرَى ألاَّ يَكْتُبَ في المُصْحَفِ شيئًا، إلا إن كان النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم أذنَ في كتابتِهِ فيه، وكأنه لم يبلغهُ الإذنُ في ذلك.

ثم لما تبَيَّنَ له صحَّةُ قرآنيَّةِ المَعُوذَتَيْنِ، وأنه ينبغي إثباتَهُما في المُصْحَفِ، أقرَّ بذلك، ورجَعَ عن قوله، ولم يَدُمُ إنكارُهُ بعد ما بيَّنَ له الصحابةُ قرآنيَّةَ المَعُوذَتَيْنِ؛ فقد كان إنكارُ ابنِ مسعودٍ في فترةٍ وجيزةٍ بين موتِ رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم، إلى أن تمَّ جمعُ الصحابةِ على القرآنِ بالإجماع، فأما بعد هذا، فلم يُحْكُ عنه شيءٌ من الإصرارِ على ذلك، وقد كان يدرِّسُ القرآنَ ويفسِّرُهُ على الناسِ

طيلة حياته بعد رسول الله، إلى أن توفاه الله، ولم يُحْك عنه بعد الجمع أي إصرارٍ أو استنكارٍ؛ ودليل ذلك: أن القرآن الذي بين أيدينا اليوم في المصحف: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أحد روايته، وهو أحد الأعلام الكبار الذين ترجع إليهم أسانيد القراء إلى يوم القيامة.

وخلاصة الأمر: أن ابن مسعود لم يُنكِر كونهما من كلام الله تعالى، لكنه كان يعترض على قرآنيتهما وإثباتهما في المصحف، وكان هذا أول الأمر، إلى أن تم جمع الصحابة على القرآن بالاجتماع، فأما بعد هذا، فلم يرد عنه شيء من الإصرار على ذلك.

### الجواب التفصيلي:

ورد عن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه روايات تدل على أنه كان يمحو المعوذتين من المصحف، ويقول: «إنهما ليستا من كتاب الله»؛ كما في «زيادات المسند» لعبد الله بن أحمد (١١٧ / ٣٥ رقم ٢١١٨٨)، وغيره.

وقد استدلل بهذا الأثر بعض من طعنوا في تواتر القرآن الكريم، وفي حفظ الله تعالى له، وقالوا: «إن الصحابة حَرَفوا القرآن، وغيروا فيه، وحذفوا منه أشياء»؛ كما زعم الشيعة أنهم حذفوا اسم «علي»، وأسماء آل البيت منه.

وحل هذا الإشكال، والجواب عنه: ذكره العلماء في كتبهم، وقالوا فيه عدداً من التفسيرات:

❁ **فمنهم:** من ردَّ الرواية عنه وضعفها أصلاً؛ كابن حزم، والنووي، وغيرهما؛ لوجود الإشكال في بعض أسانيدِها، ولثبوت المصاحف من رواية الكوفيين عن ابن مسعود، وفيها المعوذتان. «المحلى» (١ / ٣٢)، و«المجموع» (٣ / ٣٩٦)، و«فتح الباري» (٨ / ٧٤٣).

وعلى هذا: فلا إشكال عندهم؛ لأنهم لا يسلمون بوقوع هذا الأمر.

❁ **ومنهم:** من صحَّح الرواية، ووضح المراد بها، وشرح المقصود من فعل ابن مسعود رضي الله عنه:

فإنه على فرض صححتها: فابن مسعود هو واحد من الصحابة؛ فلا يلزم أن يسمع جميع القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ما سمعه قد يظنه ليس بقرآن، إنما هو دعاء ونحوه، ثم يكون هذا

في فترة مؤقتة، ويتبين له بعد ذلك موافقة الجماعة:

✽ قال ابن كثير: «لعله لم يسمعهما من النبي ﷺ، ولم يتواتر عنده، ثم لعله قد رجع عن قوله ذلك إلى قول الجماعة؛ فإن الصحابة أثبتوهما في المصاحف الأئمة، ونفذوها إلى سائر الآفاق كذلك». «تفسير القرآن العظيم» (١٤ / ٥١٧).

✽ وقال الإمام ابن قتيبة: «لم يكتب عبد الله بن مسعود في مصحفه المعوذتين؛ لأنه كان يسمع رسول الله ﷺ يعوذ بالحسن والحسين بهما، فقدّر أنهما بمنزلة: «أعيدكما بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامة، ومن كل عين لامة»؛ رواه البخاري (٣٣٧١). «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٦).

✽ وقال القاضي أبو بكر الباقلائي في كتابه «الانتصار» - وتابعه على ذلك القاضي عياض وغيره - : «إنما أنكر ابن مسعود إثباتهما في المصحف؛ فإنه كان يرى ألا يكتب في المصحف شيئاً، إلا إن كان النبي ﷺ أذن في كتابته فيه، وكأنه لم يبلغه الإذن في ذلك». «فتح الباري» (٨ / ٧٤٣).

✽ وقال آخرون: «لم يكن اختلاف ابن مسعود مع غيره في قرآنيتهما، وإنما كان في صفة من صفاتهما». «فتح الباري» (٨ / ٧٤٣).

وقد كان هذا الفعل من ابن مسعود ﷺ في فترة وجيزة بين موت رسول الله ﷺ، إلى أن تمّ جمع الصحابة على القرآن بالإجماع، فأما بعد هذا، فلم يحك عنه شيء من الإصرار على ذلك، وكان يدرّس القرآن ويفسّره على الناس طيلة حياته بعد رسول الله، إلى أن توفاه الله، ولم يحك عنه بعد الجمع أي إصرار أو استنكار، ولو أنه بقي على موقفه، لبلغنا ذلك؛ كما بلغنا إصرار بعض الصحابة؛ كابن عباس الذي بقي حتى خلافة عمر، وهو يظن أنه لم يرد من النبي ﷺ كلام حول تحريم متعة النساء.

فإذن قد صدر من ابن مسعود هذا القول، ولم يكن الإجماع قد استقرّ بعد، فأما لو ثبت عن أحد المنازعة فيه بعد إجماع الصحابة عليه، فإن ذلك منه كفر؛ ولهذا حكّمنا بالكفر في حق كل من شكك في القرآن من الرافضة، بعد استقرار الإجماع على هذا القرآن الذي بين أيدينا.

وخلاصة الأمر: أن ابن مسعود لم يُنكر كونهما من كلام الله تعالى، لكنه كان يعترض على قرآنيتهما وإثباتهما في المصحف، وكان هذا أوّل الأمر، إلى أن تمّ جمع الصحابة على القرآن بالاجماع، فأما بعد هذا، فلم يردّ عنه شيء من الإصرار على ذلك.

❖ **كلمات دلالية:** عبد الله بن مسعود والمعوذتان، شبهات حول القرآن.



المسألة (٥٢) - الادّعاءُ على نقصِ القرآنِ بقصّةِ الداجنِ التي أكلتْ صحيفةً فيها آياتٌ.

## السؤال

جاء في بعضِ الرواياتِ: أن داجنًا [وهي: الشاةُ ونحوها مما يَأْلَفُ البيتَ]، أكلتْ صحيفةً فيها آياتُ الرِّضَاعِ، وهي آياتٌ لا تُقرأُ اليومَ؛ فهل هذا يدلُّ على ضياعِ بعضِ القرآنِ؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* دعوى احتماليّة ضياع شيءٍ من القرآنِ في زمنِ النبوةِ.

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

الروايةُ التي وردتْ فيها قصّةُ الداجنِ، روايةٌ ضعيفةٌ من عدّةِ وجوهٍ؛ فهي لم تثبتْ سندًا، وخالفتْ رواياتِ الثقاتِ؛ وعليه: فالاعتمادُ على هذه القصّةِ لنقضِ ثبوتِ القرآنِ وتواتره، لا يَصِحُّ.

كما أن الاعتمادَ على هذه الروايةِ - إن صححتْ أصلًا - لا يؤثّرُ في ثبوتِ القرآنِ؛ لأنّ جمعه كان بطرُقٍ في غايةِ الثبّتِ والدقّةِ.

كما أن حفظَ القرآنِ معلومٌ بالضرورةِ العقليّةِ، ونصوصِ الوحي، وقد حفظَ اللهُ كتابَهُ في السطورِ مكتوبًا، وفي صدورِ الرّجالِ محفوظًا.

وغايةُ ما في هذه الروايةِ: أن شيئًا مما كُتِبَ فيه القرآنُ قد تعرّضَ للتلفِ، لكنّ هذا لا يعني أن الصحابةَ لا يحفظون هذه الآية، ولم يكتبوها إلا في هذه النسخةِ التي تعرّضتْ للتلفِ؛ فهذا بعيدٌ جدًّا.

وأخيرًا: فإن احتمالَ تقصيرِ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ أو أزواجهِ في حفظِ كتابِ اللهِ تعالى،

وَمِنْ ثَمَّ يَكُونُ الَّذِي وَصَلْنَا مِنْهُ نَاقِصًا غَيْرَ كَامِلٍ - مناقض لقول الله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9]؛ وكفى بذلك بطلانًا وفسادًا لهذا القول.

### الجواب التفصيلي:

الحديث الذي استدلل به مَنْ يَرَى احتمالاً ضياع شيءٍ مِنْ كتابِ الله، مدارُ سندهِ كالتالي:  
عبدُ الله بنُ أبي بكرِ بنِ حزم، عن عمرة بنتِ عبدِ الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها؛ مِنْ كلامها موقوفاً عليها.

ثم أخذهُ عن عبدِ الله بنِ أبي بكرٍ جماعةً مِنَ الرواة، وقد كانت روايتهم على الأوجهِ التالية:

❖ **الوجهُ الأوَّلُ:** يرويه يحيى بنُ سعيدِ الأنصاري، ولفظُهُ: «نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ أَيْضًا: خَمْسُ مَعْلُومَاتٍ»؛ رواه مسلمٌ في «صحيحه» (١٤٥٢)، وغيره، ونلاحظُ في هذه الرواية: أنها لا تشتملُ على شيءٍ مِنْ قِصَّةِ دَاجِنٍ تَأْكُلُ شَيْئًا مِنْ صُحُفِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

❖ **الوجهُ الثاني:** يرويه الإمامُ مالكٌ رضي الله عنه، ولفظُهُ: «كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ؛ فَتُوْفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ»؛ رواه مالكٌ في «الموطأ»، كتابِ الرِّضَاعِ (١٧)، وَمِنْ طَرِيقِهِ مُسْلِمٌ (١٤٥٢)، وغيره، ونلاحظُ ههنا أن روايةَ الإمامِ مالكٍ، عن عبدِ الله بنِ أبي بكرٍ، لا تشتملُ أيضًا على شيءٍ مِنْ قِصَّةِ مَاعِزٍ أَوْ دَاجِنٍ، تَأْكُلُ شَيْئًا مِنَ الْمَصْحَفِ، وَإِنَّمَا زَادَ فِيهِ الْجُمْلَةُ الْأَخِيرَةُ: «فَتُوْفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ».

❖ **الوجهُ الثالثُ:** يرويه محمدُ بنُ إسحاق، ولفظُهُ: «لَقَدْ أُنْزِلَتْ آيَةُ الرَّجْمِ، وَرَضَعَاتُ الْكَبِيرِ عَشْرًا، فَكَانَتْ فِي وَرْقَةٍ تَحْتَ سَرِيرٍ فِي بَيْتِي، فَلَمَّا اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، تَشَاغَلْنَا بِأَمْرِهِ، وَدَخَلَتْ دُؤَيْبَةُ لَنَا، فَأَكَلَتْهَا».

رواه الإمامُ أحمدٌ في «المسند» (٣٤٣/٤٣)، وابنُ ماجهٍ في «السُّنَنِ» (١٩٤٤)، ولفظُهُ: «فَلَمَّا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَشَاغَلْنَا بِمَوْتِهِ، دَخَلَ دَاجِنٌ، فَأَكَلَهَا».

وهذا الوجه فقط الذي يشتمل على لفظ زائد وغريب عما رواه الإمامان الكبيران: يحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك بن أنس، رحمهما الله؛ ففيه: أن الداجن دخلت، فأكلت الصحيفة التي تشتمل على آية الرجم، وآية رضعات الكبير.

وهذا مما تفرّد به محمد بن إسحاق، وهذه المخالفة كافية لدى المحدثين في الحكم على لفظ محمد بن إسحاق بالضعف والردّ والشذوذ؛ ف«الحديث الشاذ» عندهم: هو الحديث الذي يخالف فيه الراوي الثقة ما رواه الثقات الأحفظ منه، أو الأكثر عددًا، وهي قاعدة عقلية سليمة؛ إذ كيف ينفرد راوٍ بألفاظ للحديث نفسه الذي يرويه آخرون من روايته، وهم أكثر عددًا، أو أقوى حفظًا، وأعلى مرتبة؟! وأين كانوا عن تلك الزيادة أو المخالفة؟! ومما يزيد الأمر وضوحًا أيضًا: أن القاسم بن محمد تابع عبد الله بن أبي بكر في رواية الحديث، من غير زيادة محمد بن إسحاق:

فروى الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١١ / ٤٨٦)، قال: حدثنا محمد بن خزيمة، حدثنا الحجّاج بن منهل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن القاسم بن محمد، عن عمرة؛ أن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ سَقَطَ: أَنْ لَا يَحْرُمَ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا عَشْرُ رَضَعَاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ بَعْدُ: أَوْ خَمْسُ رَضَعَاتٍ».

فاجتمعت في الحديث علل: منها الكلام على ابن إسحاق، وعننته هنا، واضطرابه، وتفرّده، ومخالفته للثقات ...

فالخلاصة: أن قصة الشاة التي أكلت صحيفة القرآن الكريم في بيت عائشة رضي الله عنها، قصة ضعيفة لا تثبت:

يقول الباقلاني رضي الله عنه في كتابه «الانتصار للقرآن» (١ / ٤١٢، ٤١٨): «وليس على جديد الأرض أجهل ممّن يظنّ أن الرسول والصحابة كانوا جميعًا يهملون أمر القرآن، ويعدلون عن تحفظه وإحرازه، ويعولون على إثباته في رُقعة تجعل تحت سرير عائشة وحدها، وفي رقع ملقاة ممتهنة، حتى دخل داجن الحَيّ فأكلها، أو الشاة، فضاع منهم، وتفلّت، ودرَسَ أثره، وانقطع خبره!»



وما الذي كان تُرى يبعثُ رسولَ الله ﷺ على هذا التفریطِ والعجزِ والتواني، وهو صاحبُ الشريعة، والمأمورُ بحفظه وصيانتِه، ونصبِ الكتّبةِ له، ويحضرُه خلقٌ كثيرٌ متبتّلون لهذا الباب، ومنصوبون لكتّابِ القرآن، وكتّابِ العهودِ والصلحِ والأماناتِ وغيرِ ذلك، مما نزلَ ويحدّثُ بالرسولِ خاصّةً، وبه حاجةٌ إلى إثباتِه؟! ...

والرسولُ ﷺ منصوبٌ للبيان، وحياطةِ القرآن، وحفظِ الشريعةِ فقط، لا حِرْفَة له ولا شيءَ يقطعُه من أمورِ الدنيا غيرُ ذلك، إلا بنصبٍ يعودُ بنصرةِ الدّينِ وتوكيده، ويثبتُ أمرَ القرآنِ ويُشيدُه، وكيف يجوزُ في العادةِ أن يذهبَ على هؤلاءِ وعلى سائرِ الصحابةِ آيةُ الرّضاعِ والرّجمِ؛ فلا يحفظُها ويذكرُها إلا عائشةُ وحدها، لولا قلةُ التحصيلِ، والدّهَابُ عن معرفةِ الضروراتِ، وما عليه تركيبُ الفطرِ والعاداتِ.

فقد بان -بجملةٍ ما وصفناه من حالِ الرسولِ والصحابةِ- : أنه لا يجوزُ أن يذهبَ عليهم شيءٌ من كتابِ الله تعالى، قلَّ أو كَثُرَ، وأن العادةُ تُوجبُ أن يكونوا أقربَ الناسِ إلى حفظِه وحراستِه، وما نزلَ منه، وما وقعَ، وتاريخِه وأسبابِه، وناسخِه ومنسوخِه، وأن من حملَ قولَ قائلِهِم: «وما يُدريكَ لعلّه قد سقطَ به أو ذهبَ قرآنٌ كثيرٌ»، على أنه دُثِرَ وضاعَ [وتفَلَّتْ] [وفي المطبوع: «وَنُقِلَتْ»، تحريف] عن سائرِ الصحابةِ وجميعِ الأُمَّةِ؛ لإعراضِها عن إعظامِه، وقلةِ رغبتِها في حفظِه وحراستِه، واشتغالِها عنه بغيرِه، وما هو عندهم أهمُّ منه -: فقد صارَ من الجهلِ بالعاداتِ، وما عليه أحوالِ الناسِ إلى أمرٍ عظيمٍ». اهـ.

وعلى فرضِ صحّةِ الروايةِ، فغايةُ ما فيه: تعرُّضُ شيءٍ مما كتّبتَ فيه آياتٌ للتلفِ؛ وهذا لا يدلُّ أن الصحابةَ لا يحفظونه، أو أنه ليس مكتوبًا في مكانٍ آخر؛ فهو أمرٌ يعرّضُ مثلهُ للمصاحفِ اليومِ، ولا يضُرُّ أصلها المحفوظ.

وكلُّ هذا لا ينقُصُ الأصلَ؛ من شدّةِ عنايتِه وعنايتِهِم بأمرِ القرآنِ الكريمِ، وحفظِه وضبطِ حروفِه، بل هيئةِ أصواتِه؛ فالقولُ بضياغِ بعضِ القرآنِ بهذه الرواياتِ، ضعيفٌ من كلِّ وجهٍ.

### خاتمةُ الجوابِ - توصيةُ:

إن احتمالَ تقصيرِ أصحابِ رسولِ الله ﷺ أو أزواجهِ في حفظِ كتابِ الله تعالى، ومن ثمَّ

يكون الذي وصلنا منه ناقصاً غير كامل - : مناقض لقول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وحفظ الله تعالى لكتابه: أن حفظه في السطور، وحفظه في الصدور؛ كما قال سبحانه: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]؛ فلو افترضنا - تنزلاً - صحة رواية الداخن، لجاؤا عدد من حفظه الوحي وكتبته يثبتون ما أكلته.

كما أن آيات الرضاع - التي روي أنها في الصحيفة - معلوم نسخها عند الصحابة، وروي عنهم ذلك.

فعدم إدراجها في المصاحف، ليس لأن الداخن أكلتها، وإنما لأنها نسخت تلاوة، وبقيت حكماً؛ فصارت من قبيل المنسوخ.

وعلى فرض صحة هذه الرواية - تنزلاً - فلا تضر جزمنا بحفظ القرآن كاملاً؛ كما أنزل على النبي ﷺ؛ لأن طرق حفظ القرآن، وجهود الصحابة في حفظ القرآن وجمعه، لم تستند على تلك الصحف وحدها، وإنما كانت عملية جمع القرآن عملية صارمة في غاية الدقة.

❁ كلمات دلالية: الداخن، شبهات حول القرآن.





المسألة (٥٣) - ادعاء أن آيات القرآن وسوره غير مرتبة.

## السؤال

القرآن غير مرتب ولا منظم؛ سواء على المواضيع أو الأزمنة، فلم يُفرد كل غرضٍ من أغراضه بفصلٍ أو بابٍ أو زمنٍ نزولٍ، غير مراعى فيه نظامُ التأليف؛ فيبعد أن يكونَ حياً من الله.

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ لماذا ترتيب القرآن وتنظيمه وترتيب مواضيعه، ليس مثل الكتب المرتبة موضوعياً أو زمنياً؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

ترتيب القرآن الكريم له حكمته الخاصة.

وكون القرآن الكريم لا يشابه أي كتاب بشريّة، في أنظمتها، وأسلوبها، فليس في ذلك أي قُدح، إنما القدح لو كان ذلك سبباً للنقص، وغيره أولى به.

بل ذكّر العلماء في ذلك وجوهاً تبيّن كماله، وأنه كلام الله، لا كلام البشر؛ فالتصنيف قد يؤطّر المعاني، ثم قد يوهّم انفصال المعاني بعضها عن بعض، لكنه جاء بهذا النظم المعجز الذي يأخذ بالألباب، ويثير فيها المعاني المختلفة، ولا يفصل الفكرة عن السلوك، ولا عن المشاعر، ولغير ذلك من الحكم؛ وهذا غاية الكمال الذي يقتضي المدح والمزية، وأنه كتاب سماويّ منزل من عند الله سبحانه، وقد ظنّه السائل نقصاً مقتضياً للطعن والذم، وأنه من صنع البشر.

### الجواب التفصيلي:

يُنصّ السؤال على أن عدم تشابه القرآن الكريم مع أنظمة الكتب البشرية المعروفة، من

ناحية تقسيمه إلى فصول، أو أبوابٍ مخصّصةٍ لكلِّ عَرَضٍ مِنْ أَعْرَاضِهِ -: هو دليلٌ على أنه ليس وحيًا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ.

والصواب: هو عكس ذلك تمامًا؛ فترتيبُ القرآنِ وترتيبُ مواضعِهِ: هو نوعٌ أيضًا من الإبهارِ والبلاغة، وهو أيضًا إشارةٌ إلى أنه ليس مِنْ صُنْعِ بَشَرٍ؛ فيشابهُ كُتُبَهُمْ وترتيبَهُمْ؛ فلأنه مِنْ عِنْدِ اللَّهِ جاء على غيرِ طريقةٍ عبادة.

فهذا الكتابُ متميِّزٌ وفريدٌ بشكلٍ لم تَعَهْدُهُ عقولُ البَشَرِ مِنْ قَبْلُ، أي: أنه - ولا ريبَ - كتابٌ سماويٌّ منزَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ سبحانه، تَنَزَّلَ حَسَبَ مَا دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ، واقتَضَتْهُ الْحِكْمَةُ الإِلَهِيَّةُ.

أليس مِنَ السَّهْلِ ملاحظَةُ أن مَرَجَ المواضعِ بهذا الشكلِ في كلِّ سورةٍ، أبلغُ في الأثرِ على نفسِ قارئِهِ؛ بحيثُ يَجْعَلُهُ يتلذَّذُ بقراءتِهِ، أو الاستماعِ إِلَيْهِ؛ مما يُوَدِّي إلى تنوُّعٍ في الفائدةِ التي يتلقَّاها القارئُ، أو السامعُ؟!!

بل هو يُشيرُ إلى أصلٍ كبيرٍ، وهو أن العلومَ ليست منفصلةً بعضها عن بعضٍ؛ فالتصنيفُ قد يُوَطِّرُ المعاني، ويُوهِمُ انفصالَ المعاني بعضها عن بعضٍ؛ فالقرآنُ جاء بهذا النظمِ المعجزِ الذي يأخذُ بالألبابِ، ويثيرُ فيها المعانيَ المختلفةَ، ولا يفصلُ الفكرةَ عن السلوكِ، ولا عن المشاعرِ، ولغيرِ ذلكِ مِنَ الْحِكْمِ.

ثم إن التناسبَ الجميلَ المعجزَ بين آياتِ القرآنِ، وسُورِهِ -: لِيَحْمِلُ إشارةً إلى أنه كتابٌ أنزلهُ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ، وليس مِنْ صُنْعِ بَشَرٍ، وَشَتَّانَ بَيْنَ صُنْعِ الْبَشَرِ الَّذِي لَا بَدَّ وَأَنْ يَشُوبَهُ النَقْصُ وَالتَّقْصِيرُ، وبين صُنْعِ خَالِقِ الْعَالَمِينَ جَمِيعًا، والذي فيه تحدَّى الإنسَ والجنَّ أن يأتوا ولو بسورةٍ تماثلُ سُورَةَ الْقُرْآنِ، وهذا التحدِّي قائمٌ ومستمرٌّ إلى أن يَرِثَ اللهُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا، يَشْهَدُ بِعَظَمَةِ الْخَالِقِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْرَتِهِ، وَبَدِيعِ صُنْعِهِ.

والحاصلُ: أن الذي أثاره هذا السؤالُ إنما هو مَرِيَّةٌ للقرآنِ على ما سواه؛ فكيف يَجْعَلُهُ بعضهم مَطْعَنًا فِيهِ؟!!

وعليك - أيها القارئُ - أن تَبَحْثَ فِي الْقُرْآنِ عَنْ جَمَالِيَّاتِ هَذَا السَّرْدِ وَالتَّرْتِيبِ، وَالتَّدَاخُلِ الْمَوْضُوعِيِّ؛ لِتَكْتَشِفَ أَسْرَارًا بِالْعِلْمِ وَالبَلَاغَةِ، وَالمَعْرِفَةِ وَالسلوكِ، وَالقِصَصِ وَغَيْرِهَا.



❁ كلمات دلالية: القرآن الكريم، مواضيع القرآن، ترتيب القرآن.

❁ أسئلة ذات علاقة:

❓ هل ما في القرآن من علوم ومعارف ما هي إلا آثار لمواهب بعض النابغين من الناس، وهذه المواهب وآثارها وجدت ويمكن أن توجد في كل أمة؟



المسألة (٥٤) - ادّعاءُ أن ترتيبَ آياتِ القرآنِ من فعلِ الصحابةِ.

## السؤال

ما دام الصحابةُ قد ربّوا آياتِ القرآنِ؛ فهذا دليلٌ على تحريفهم لآياتِ القرآنِ؛ كما يُمكنُ بسببِ ذلك وقوعُ الأخطاءِ فيه، والإدخالُ عليه.

### عبارات مشابهة للسؤال

\* ترتيبُ آياتِ القرآنِ.

\* ترتيبُ الصحابةِ للمصحفِ.

## الجواب

### مضمونُ السؤالِ:

بحسبِ وجهةِ نظرِ صاحبِ السؤالِ: لم تكن هناك دِقَّةٌ لدى الصحابةِ في تلقِّيهم القرآنَ عن رسولِ الله ﷺ، وهو يستبعدُ أن يكونوا قد حافظوا عليه، وعلى ترتيبِ آياتِهِ وسُورِهِ، وفقَ ما سَمِعُوهُ مِنَ الرَسُولِ ﷺ.

### مختصرُ الإجابةِ:

يزولُ هذا الإشكالُ من خلالِ معرفةِ الحالِ التي جَرى عليها كتابةُ المصحفِ وترتيبهُ؛ فترتيبُ الآياتِ والسُورِ كانَ وفقَ إرادةِ الله وَحَدَهُ؛ أوحاهُ لِنَبِيِّهِ ﷺ، ووفَّقهُ إليه، وسارَ عليه صحابتهُ رضوانُ الله عليهم من بعده؛ وذلك كالتالي:

(١) ترتيبُ الآياتِ في كلِّ سورةٍ أمرٌ توقيفيٌّ من الله تعالى، ومن النبيِّ ﷺ، وقراءةُ الرسولِ ﷺ للآياتِ بالترتيبِ الذي أوحاهُ له جبريلُ، بيّنتُ موضعَ كلِّ آيةٍ في كلِّ سورةٍ القرآنِ.

٢) أما ترتيبُ السُّورِ في المصحفِ، فمختلفٌ في كونه توقيفياً؛ فقد قال بعضهم: إن كلَّ سورةٍ مستقلةٌ بإعجازِها، وأما ترتيبُها، فموكولٌ إلى الناس، لكنَّ يظهرُ أنه أمرٌ توقيفيٌّ أيضاً، وقد توافقَ عليه الصحابةُ آخرَ الأمرِ؛ وهو مذهبُ جمهورِ العلماء.

ووجودُ اختلافٍ بين الصحابةِ في بعضِ ذلك، فربَّما لأن بعضهم ظنَّها أمراً اجتهادياً، أو لأنه رتبَّه على ما سمعه من النبي ﷺ، دون ما كان في آخرِ عرْضةٍ للقرآن؛ لأن جبريلَ كان يدارسُ النبي ﷺ القرآنَ كلَّ عامٍ.

ولو افترضَ تدخلُ الصحابةِ في الترتيبِ، فلا يدلُّ على التحريفِ، ولا على ضعفِ معانيه، وليس له أيُّ أثرٍ في وقوعِ تحريفٍ أو سقطٍ أو زيادةٍ، بل غايةُ ما فيه: تقديمُ بعضِ المواضعِ على بعضٍ؛ مما لا يتعلَّقُ بذاتِ النصِّ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

إزالةُ هذا الإشكالِ تتضحُ من خلالِ معرفةِ الحالِ التي جرى عليها كتابةُ المصحفِ وترتيبُه؛ فترتيبُ الآياتِ والسُّورِ كانَ وفقَ إرادةِ الله وحده؛ أو حاهُ لنبِيِّه ﷺ، ووفقَهُ إليه، وسارَ عليه صحابتهُ رضوانُ الله عليهم من بعده، وكان ذلك كالتالي:

### ❁ أولاً: ترتيبُ الآياتِ في السُّورِ:

كان جبريلُ ﷺ ينزلُ بالآياتِ من عندِ الله تعالى على النبي ﷺ، موضِّحاً مكانَ كلِّ آيةٍ، فيقرؤها النبي ﷺ على الصحابةِ، ويبينُ لكتبتهِ الوحيَ موضعَ الآياتِ من السُّورِ وفقَ ما علمه جبريلُ ﷺ.

وهكذا كان الصحابةُ يتدارسون الآياتِ في سُورِ القرآنِ، ويقرؤونها في صلاتهم، ويأخذُ بعضهم عن بعضٍ، وتتناقلُ أسماعهم الآياتِ وفقَ الترتيبِ الذي علَّمهم إياه الرسولُ ﷺ، دون أيِّ اجتهادٍ منهم؛ لأن هذا أمرٌ توقيفيٌّ نزلَ الوحيُّ به من السماء؛ وهذا ما انعقدَ عليه إجماعُ أمةِ الإسلامِ.

قال السيوطيُّ رحمه الله: «الإجماعُ والنصوصُ المترادفةُ على أن ترتيبَ الآياتِ توقيفيٌّ لا

شُبْهَةٌ فِي ذَلِكَ، أَمَا الْإِجْمَاعُ: فَنَقَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ؛ مِنْهُمْ الزَّرْكَشِيُّ فِي «الْبُرْهَانِ» [(١ / ٣٥٣)] ... وَفِي سُورِ شَتَّى مِنَ الْمَفْصَلِ تَدُلُّ قِرَاءَتُهُ ﷺ لَهَا بِمَشْهَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ: عَلَى أَنْ تَرْتِيبَ آيَاتِهَا تَوْقِيفِيٌّ، وَمَا كَانَ الصَّحَابَةُ لِيَرْتَبُوا تَرْتِيبًا سَمِعُوا النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى خِلَافِهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ مَبْلَغَ التَّوَاتُرِ. «الْإِتْقَانُ، فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» (٢ / ٣٩٤، ٤٠٠).

وَقَالَ الْأَلُوسِيُّ ﷺ: «أَمَا تَرْتِيبُ الْآيِ، فَكَوْنُهُ تَوْقِيفِيًّا مِمَّا لَا شُبْهَةَ فِيهِ، حَتَّى نَقَلَ جَمْعٌ - مِنْهُمْ: الزَّرْكَشِيُّ، وَأَبُو جَعْفَرٍ - الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالنَّصُوصُ مُتَّصِفَةٌ عَلَى ذَلِكَ». «تَفْسِيرُ الْأَلُوسِيِّ» (١ / ٢٦).

حَتَّى عِنْدَمَا جُمِعَ الْقُرْآنُ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ، وَكَذَلِكَ عِثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ - ﷺ - لَمْ يَتَدَخَّلْ أَيُّ صَحَابِيٍّ فِي تَرْتِيبِ الْآيَاتِ، وَمَا كَانَتْ عَمَلِيَّةُ الْجَمْعِ عَلَى عَهْدِ الصِّدِّيقِ إِلَّا عِبَارَةً عَنِ نَقْلِ الْقُرْآنِ مِنَ الْعَسِيبِ وَالْجُلُودِ وَغَيْرِهَا إِلَى صُحُفٍ، وَكَذَلِكَ نُقِلَ عَلَى عَهْدِ عِثْمَانَ مِنَ الصُّحُفِ فِي مِصْحَافٍ؛ وَذَلِكَ وَفَّقَ التَّرْتِيبِ الْمُتَوَاتِرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَالسُّورُ أَيْضًا نَزَلَتْ مَرْتَبَةً مِنَ عِنْدِ اللَّهِ؛ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَحْذَرُ الْمُنْفِقُونَ أَنْ نُنزِلَ عَلَيْهِمْ سُورَةً تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ٦٤]؛ فَذَلِكَ الْآيَةُ عَلَى أَنْ تَرْتِيبَ الْآيَاتِ فِي السُّورَةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُهَا عَلَى أَصْحَابِهِ كَذَلِكَ، وَيَحْفَظُهَا الْجَمِيعُ، وَيَكْتُبُهَا مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ لِنَفْسِهِ عَلَى هَذَا النِّحْوِ؛ حَتَّى صَارَ تَرْتِيبُ الْقُرْآنِ وَضَبُّ آيَاتِهِ مَعْرُوفًا مُسْتَفِيضًا بَيْنَ الصَّحَابَةِ حِفْظًا وَكِتَابَةً.

### ❁ ثَانِيًا: تَرْتِيبُ السُّورِ فِي الْمِصْحَفِ:

ذَهَبَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: إِلَى أَنْ تَرْتِيبَ السُّورِ فِي الْمِصْحَفِ أَمْرٌ تَوْقِيفِيٌّ أَيْضًا؛ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ مِنَ السَّمَاءِ؛ وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَدَلَّةٌ مِنْهَا:

❁ الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ: ذَكَرَ ابْنُ مَسْعُودٍ لِبَعْضِ السُّورِ مَرْتَبَةً؛ كَمَا أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (٤٧٣٩)، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ عَنِ سُورَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، [أَي: سُورَةِ الْإِسْرَاءِ]، وَالْكَهْفِ، وَمَرْيَمَ، وَطه، وَالْأَنْبِيَاءِ: «إِنَّهُمْ مِنَ الْعِتَاقِ الْأَوَّلِ، وَهُمْ مِنْ تِلَادِي»، وَ«تِلَادِي»: مَحْفُوظَاتِي الْقَدِيمَةَ.



❖ **الدليل الثاني:** وهو من أكبر الأدلة على ذلك: إجماع الصحابة كلهم على الترتيب الذي كُتِبَ في مصحفِ عثمان، برغم أن بعضهم كان لديه مصاحفُ مكتوبةٌ على ترتيبٍ مختلفٍ، ولو لم يكن الأمرُ توقيفياً، لا عترضَ بعضهم على ذلك الترتيب، وأصرَّ كل واحدٍ منهم على الترتيب الذي لديه، ولكنَّ هذا لم يحدث.

ووجودُ اختلافٍ بين الصحابة في بعض ذلك، فربَّما لأن بعضهم ظنَّها أمراً اجتهادياً، أو لأنه رتبهُ على ما سمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، دون ما كان في آخرِ عَرْضَةِ الْقُرْآنِ؛ لأنَّ جَبْرِيلَ كان يدارِسُ النَّبِيَّ ﷺ الْقُرْآنَ كُلَّ عامٍ.

❖ **وأخيراً:** فتوقيفيةُ ترتيبِ السُّورِ غيرُ مؤثِّرٌ؛ فلو كان ترتيبُ المصحفِ مِنْ قِبَلِ الصَّحَابَةِ مثلاً، أو مِنْ قِبَلِ غَيْرِهِمْ، فهذا لَنْ يُوَثِّرَ فِي ثُبُوتِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ وَلَا دَلَالَتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَيُّ أَثَرٍ فِي وَقُوعِ تَحْرِيفٍ أَوْ سَقْطٍ أَوْ زِيَادَةٍ، وَإِنَّمَا تَأْثِيرُهُ سَيَكُونُ فِي جُزْئِيَّاتٍ فَرَعِيَّةٍ لَا تَتَعَلَّقُ بِذَاتِ النَّصِّ.

**والحاصلُ:** أن الله تعالى قد تكفل بحفظ كتابه، وأن جهود الصحابة ﷺ كانت محققةً لهذا الحفظ، فحتى ترتيب السُّورِ الْقُرْآنِيَّةِ - فضلاً عن الآياتِ - كان وفقِ مرادِ الله؛ فيطمئنُّ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بِحِفْظِ كَلَامِ رَبِّهِ.

#### ❖ أسئلة ذات علاقة:

- ① لم يثبت نقل القرآن إلا عن عددٍ قليلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ وهذا يُبْطِلُ دَعْوَى تَوَاتُرِهِ.
- ② اعترفَ عثمانُ بنُ عفَّانَ بوقوعِ اللحنِ في القرآن؛ وهذا يدلُّ على وقوعِ التحريفِ فيه.
- ③ وردتْ رواياتٌ تُفيدُ حذفَ عثمانَ بنِ عفَّانَ لآياتٍ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فكيف نَبِّئُ فِي حِفْظِ الْقُرْآنِ؟



المسألة (٥٥) - كيف يُمكنُ أن نثَقَّ بأن القراءاتِ القرآنيَّةِ وحيِّ، ولم تَظْهَرِ إلا بعد وفاة الرسولِ بزَمَنٍ؟

## السؤال

كيف يُمكنُ أن نثَقَّ بأن القراءاتِ القرآنيَّةِ وحيِّ، ولم تَظْهَرِ إلا بعد وفاة الرسولِ بزَمَنٍ؟

### عبارات مشابهة لسؤال

\* ما سببُ تأخُرِ ظهورِ القراءاتِ القرآنيَّةِ عن عصرِ النبيِّ ﷺ والصحابة؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

(١) القراءاتُ القرآنيَّةُ وحيِّ من عندِ الله سبحانه وتعالى؛ فهي موجودةٌ من عهدِ النبيِّ ﷺ، ولقد وردتْ إلينا القراءاتُ القرآنيَّةُ بأسانيدٍ صحيحةٍ، عن أئمةِ القراءَةِ المتَّصلةِ أسانيدُهُم بالنبيِّ ﷺ؛ وقد نصَّ على تواترها غيرُ واحدٍ من الأئمةِ.

(٢) وليس بصوابٍ ما يتوهمُهُ بعضهم من أن القراءاتِ السَّبْعَ هي نفسُها الأحرفُ السبعةُ التي نزلَ بها القرآنُ على رسولِ الله ﷺ، وإنما الصحيحُ: أن القراءاتِ السَّبْعَ بعضٌ من الأحرفِ السبعةِ.

(٣) وأما ما تمَّ بعد وفاة النبيِّ ﷺ، فهو قيامُ العلماءِ بتأصيلِ تلك القراءاتِ؛ منعاً لانتشارِ الخلافِ والنزاعِ بين المسلمين، ولم يقبلوا منها إلا ما أجمعتِ الأُمَّةُ على قرآنيَّتِها.

والقراءاتُ القرآنيَّةُ هي اختيارٌ من القارئِ لأحرفٍ موجودةٍ قبله، وليس المقصودُ أنه ينقلُ كلَّ القراءَةِ بسنِّده؛ فكلُّ الأحرفِ شائعةٌ وموجودةٌ من الذين قبله، ودورُ القارئِ: هو في اختيارِ ما هو متواترٌ ومعروفٌ عند القراءِ والناسِ في عصرِه؛ فلا يُتوهمُ أن القارئَ وضعَ شيئاً جديداً من عنده.

## الجواب التفصيلي:

لم يكن ذلك ظهوراً - كما هي الدعوى - فالقراءات القرآنية موجودة من عهد النبي ﷺ؛ ويتبين ذلك من خلال ما يلي:

❁ **أولاً:** لقد وردت إلينا القراءات القرآنية بأسانيد صحيحة، عن أئمة القراءة المتصلة أسانيدهم بالنبي ﷺ؛ وقد نص على تواترها غير واحد من الأئمة:

فقد روى الإمام البخاري (٤٩٩٢، ٦٩٣٦، ٧٥٥٠)، ومسلم (٨١٨)؛ أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَيَّ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ؛ فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ»، وهذا الحديث دليل لا يقبل الشك على أن القراءات المتعددة نزلت من عند رب العالمين عز وجل.

وقد حدث أن اختلف الصحابة في قراءة القرآن، وعند سؤالهم النبي ﷺ في ذلك، أقرهم على ذلك الاختلاف في القراءة؛ وذلك بوحي من الله سبحانه، وهناك العديد من الأحاديث الصحيحة التي تثبت أن تلك القراءات نزلت بوحي من السماء.

فمرجع القراءات هو النبي ﷺ؛ بدليل أن كلاً من المختلفين كان يقول: «أقرأنيها رسول الله ﷺ»، وأن النبي ﷺ كان يعقب على قراءة كل من المختلفين بقوله: «هكذا أنزلت».

فقد أخرج البخاري (٤٩٩٢، ٦٩٣٦، ٧٥٥٠)، ومسلم (٨١٨)؛ من حديث عمر بن الخطاب، يقول: «سمعت هشام بن حكيم بن حزام، يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها - وفي رواية: على حروف كثيرة، لم يقرئنيها رسول الله ﷺ - فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ: «أرسله، اقرأ يا هشام»، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: «كذلك أنزلت»، ثم قال: «اقرأ يا عمر»، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: «كذلك أنزلت؛ إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف؛ فأقرؤوا ما تيسر منه».

❁ **ثانياً:** قد يتوهم بعضهم أن القراءات السبع هي نفسها الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن على رسول الله ﷺ؛ والصحيح: أنها بعض من الأحرف السبعة:

أي: أن القراءات إنما هي في حرف واحد، وهو حرف فريش.

وبدأت شهرَةً وانتشارُ القراءاتِ السَّبْعِ بين الناسِ على رأسِ المِثَينِ الهِجْرِيَّةِ؛ وذلك لوجودِ أئمَّةٍ اشتهروا بالعلمِ والورعِ كانوا ينشرون تلك القراءاتِ بأسانيدها المتواترة، فأقبل عليهم الناسُ، وكثُر تلاميذُهم الذين انتشرت على أيديهم بين المسلمين.

❁ **ثالثاً:** بعد انتشارِ الصحابةِ في أرجاءِ بلادِ الإسلامِ التي اتَّسَعَتْ نتيجةَ الفتوحاتِ، أخذوا يعلمون الناسَ القرآنَ بقراءاتٍ مختلفةٍ؛ فأخذَ الناسُ عنهم:

ونتيجةَ اختلافِ القراءاتِ، وتمسُّكِ جماعاتٍ من الناسِ بقراءةٍ معيَّنةٍ، وتركِ ما سواها: بدأ النزاعُ والاختلافُ يَنشُبُ بين المسلمين، ولمنع تلك الفتنةِ من التوسُّعِ، أمرَ عثمانُ رضي الله عنه زيدَ بنَ ثابتٍ - وآخرينَ من الصحابةِ - بنسخِ الصُّحفِ التي كُتِبَتْ في عهدِ أبي بكرٍ رضي الله عنه، فقاموا بنسخِها في ستَّةِ مصاحفَ معتمَدةٍ، وتمَّ إرسالُ خمسةٍ منها إلى خمسةِ أمصارٍ، وأرسلَ عالمًا مع كلِّ مصحفٍ؛ ليعلمَ الناسَ القراءةَ، وأبقى المصحفَ الإمامَ لنفسِهِ.

ونتيجةَ اختلافِ لهجاتِ الناسِ: قام العلماءُ بالتمييزِ بين القراءاتِ الصحيحةِ المعتبرة، والقراءاتِ الآحاديةِ والشاذةِ.

وقد اشترطَ العلماءُ في صحَّةِ القراءةِ شروطاً لا بدَّ منها، وإلا كانت قراءةً غيرَ صحيحةٍ؛ وهذه الشروطُ هي:

أ- أن توافِقَ القراءةُ رسمَ المصحفِ العثمانيِّ، ولو احتمالاً.

ب- أن تُنقلَ بالتواترِ؛ لأن القراءاتِ الصحيحةَ لا تثبُتُ إلا بالسندِ الصحيحِ المتواترِ، حتى ولو وافقتُ رسمَ المصحفِ الإمامِ.

ت- أن توافِقَ وجهًا من وجوهِ اللغةِ العربيَّةِ.

فإذا تحقَّقت هذه الضوابطُ، تحقَّقت صحَّةُ القراءةِ، وإذا اختلَّ ضابطٌ منها، اختلَّت القراءةُ، وضُعبَ العملُ بها؛ كما قال ابنُ الجزريِّ:

وَكَانَ لِلرَّسْمِ اِحْتِمَالًا يَحْوِي  
فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ

فَكُلُّ مَا وَاَفَقَ وَجْهَ نَحْوِ  
وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ

والقراءاتُ القرآنيَّةُ وحيٌّ من عندِ الله، تلقَّاهُ الرسولُ ﷺ عن الله بواسطة ملكِ الوحي جبريلَ عليه السلام، ولقَّنه النبيُّ ﷺ لصحابته، وعنه نُقِلَتِ القراءاتُ القرآنيَّةُ بالتواتر.

والخلاصةُ: أن المسلمين اهتمُّوا بتأصيلِ القراءاتِ بعد وفاة النبيِّ ﷺ، ولم يقبلوا منها إلا ما أجمعتِ الأمةُ على قرآنيَّتها.

والقراءاتُ القرآنيَّةُ هي اختيارٌ من القارئِ لأحرفٍ موجودةٍ قبله، وليس المقصودُ أنه ينقلُ كلَّ القراءةِ بسنِّه؛ فكلُّ الأحرفِ شائعةٌ وموجودةٌ من الذين قبله، ودورُ القارئِ: هو في اختيارِ ما هو متواترٌ ومعروفٌ عند القراءِ والناسِ في عصره؛ فلا يتوهمُ أن القارئَ وضعَ شيئاً جديداً من عنده.

❁ كلماتٌ دلاليَّةٌ: القراءاتُ القرآنيَّة، القرآن، الأحرفُ السبعة.

❁ أسئلة ذات علاقة:

❓ تعدُّدُ الآياتِ القرآنيَّة: من الاختلافِ في القراءة، والقرآنُ يقولُ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].



المسألة (٥٦) - هل تعدُّ القراءات القرآنيَّة يدلُّ على وقوع الاختلاف في القرآن الكريم؟

## السؤال

هل تعدُّ القراءات القرآنيَّة يدلُّ على وقوع الاختلاف في القرآن الكريم؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* تعدُّ الآيات القرآنيَّة: من الاختلاف في القراءة، والقرآن يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

## الجواب

### مختصر الإجابة:

- اشتراط موافقة القراءة للرسم العثماني، يمنع من هذه الدعوى؛ كما أن مرجع كل القراءات المعتمدة، هو النقل الثابت عن رسول الله ﷺ، أي: أنها وحي من عند الله سبحانه.
- تعدُّ القراءات ليس اختلافًا، ولا هو من هذا الباب، بل هو تخفيفٌ ورحمةٌ ورأفةٌ من الله بعباده، وزيادة في العلم والمعرفة.
- سبب تعدُّ القراءات هو التخفيف عن أمة الإسلام؛ لاختلاف لهجاتها، وتباين ألسنتها؛ فإن تعدُّ القراءات في جملته هو تعدُّ لطرق أداء صوتية، وتنوع لألفاظ القرآن الكريم، وتوسعة في النطق به؛ وهذا الاختلاف لا يضر؛ لأنه اختلاف تنوع، لا تضادًا، واختلاف التضاد: لا يوجد في القرآن على الإطلاق.
- قد اشترط العلماء في صحَّة القراءة شروطًا لا بدَّ منها، وإلا كانت قراءة غير صحيحة؛ فإذا تحققت هذه الضوابط، تحققت صحَّة القراءة، وإذا اختل ضابطٌ منها، اختلت القراءة، وضعف العمل بها.
- لتعدُّ القراءات فوائد كثيرة، وحكم عظيمة، ولم تختلف أصول الدين وفروعه بتعدُّ القراءات، حتى وإن شددت القراءة.

## الجواب التفصيلي:

لثبوت القراءة شروطاً تمنعها من التخالف في المقصد، لا في المعنى المتقارب؛ وهذا كافٍ في الرد؛ ومع هذا فيمكن إجمال الرد على هذه الدعوى من خلال الوجوه التالية:

### ❁ الوجه الأول: لقد ثبتت القراءات المعتمدة سنداً ونقلاً:

فكلها مسموعة من جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم، ومنه للصحابة الكرام، ثم لأئمة القراء؛ فهي وحي من عند الله تعالى، والتلقي عن طريق التواتر؛ هو المعوّل عليه في كل القراءات؛ وبذلك لا مجال للكذب فيها؛ لكونها سلسلة من الرجال الثقات وصولاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

فمرجع القراءات هو النبي صلى الله عليه وسلم؛ بدليل أن كلاً من المختلفين كان يقول: «أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم»، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعقب على قراءة كل من المختلفين بقوله: «هكذا أنزلت».

فقد أخرج البخاري (٤٩٩٢، ٦٩٣٦، ٧٥٥٠)، ومسلم (٨١٨)؛ من حديث عمر بن الخطاب، يقول: «سمعت هشام بن حكيم بن حزام، يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها - وفي رواية: على حروف كثيرة، لم تقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم - فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أرسله، اقرأ يا هشام»، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كذلك أنزلت»، ثم قال: «اقرأ يا عمر»، فقرأت القراءة التي أقراني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كذلك أنزلت؛ إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف؛ فأقرؤوا ما تيسر منه».

فبأي من تلك القراءات قرأنا القرآن، فهي قراءة صحيحة، وجميع القراءات المتواترة محصورة مضبوطة معلومة، ولا زيادة فيها ولا نقصان، بل لا يوجد أي تناقض فيما بينها، وهذا في حد ذاته دليل على الإعجاز القرآني.

### ❁ الوجه الثاني: من رحمة الله تعالى بأمة الإسلام، وأفتيه بهم: أن نزل القرآن على سبعة

أحرف من لغة العرب:

عن أبي بن كعب: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أصة بني غفار، قال: فأتاه جبريل عليه السلام، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف، فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن

أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ آتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ الثَّلَاثَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ؛ فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَأْتُمْ عَلَيْهِ، فَقَدْ أَصَابُوا؛ رواه مسلم (٨٢١).

ومن المعروف: أن لغات العرب مختلفة، وألسنتهم متباينة، ولو كُلفوا بقراءة القرآن بلغه واحدة، لَشَقَّ الأمرُ عليهم، ولأصابهم من العسر ما لا يُريدُه اللهُ سبحانه، فهو لا يريدُ بنا إلا اليسر.

كما أن القرآن الكريم كان يخاطبُ جميعَ العربِ ابتداءً؛ ولهذا فقد جاءت قراءته متعددةً مناسبةً لجميعٍ من يتلقون القرآن.

❖ **الوجه الثالث:** أن تعدد القراءات في جملته هو تعدد لطرق أداء صوتية، وتنوع لألفاظ القرآن الكريم، وتوسعة في النطق به؛ وهذا الاختلاف لا يضر؛ وذلك لأن الاختلاف نوعان:

❖ **الأول:** اختلاف تغاير وتنوع.

❖ **والثاني:** اختلاف تباين وتضاد.

والنوع الأخير لا يوجد في القرآن على الإطلاق؛ فجميع القراءات المتعددة إنما هي من النوع الأول، وتمايز القراءات بعضها عن بعض يكون في الأصول، وفي المفردات:

أما «الأصول»: فهي الأسس العامة لطريقة أداء الصوت عند كل قارئ، ومن يروي عنه؛ كترقيق الحروف وتفخيمها، والإمالة والفتح، وغيرها، وكل ذلك لا يؤدي إلى أي اختلاف في الأحكام والمعاني.

وكذلك يكون تمايز القراءات في «المفردات»: (الفرش)، وهو تغير الحركة الأخيرة في الكلمة (في الإعراب)، أو حتى في بنيتها (الصرف)؛ كمن يشدد نبرة الصوت عند نطق



بعض الكلمات؛ مثل أن يَنْطِقَ: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ بتسكينِ الطاء، أو يَنْطِقَهَا: «يَطْهَرْنَ» بتشديدِ الطاء، وكلُّ هذا أيضًا حَسَبَ قواعدِ العربِ في كلامهم.

❁ **الوجهُ الرابعُ:** اشترطَ العلماءُ في صحَّةِ القراءةِ شروطًا لا بدَّ منها، وإلا كانت قراءةً غيرَ صحيحةٍ:

وهذه الشروطُ هي:

- (١) أن توافِقَ القراءةُ رَسَمَ المصحفِ العثمانيِّ، ولو احتمالًا.
  - (٢) أن تُنْقَلَ بالتواترِ؛ لأنَّ القراءاتِ الصحيحةَ لا تُثَبَّتُ إلا بالسندِ الصحيحِ المتواترِ، حتى ولو وافقتُ رسمَ المصحفِ الإمام.
  - (٣) أن توافِقَ وجهًا من وجوهِ اللغةِ العربيَّةِ.
- فإذا تحققتْ هذه الضوابطُ، تحققتْ صحَّةُ القراءةِ، وإذا اختلَّ ضابطٌ منها، اختلَّتِ القراءةُ، وضعفَ العملُ بها؛ كما قال ابنُ الجزريِّ:

فَكُلُّ مَا وَاَفَقَ وَجْهَ نَحْوِ  
وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ  
وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْوِي  
فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ

والقراءاتُ القرآنيَّةُ وحيٌّ من عندِ الله، تلقَّاه الرسولُ ﷺ عن الله بواسطةِ ملكِ الوحيِ جبريلَ ؑ، ولقَّنه النبيُّ ﷺ لصحابته، وعنه نُقِلَتِ القراءاتُ القرآنيَّةُ بالتواترِ.

❁ **الوجهُ الخامسُ:** هناك فوائدُ جَمَّةٌ، وحكَمٌ عظيمَةٌ، لتعددِ القراءاتِ؛ منها:

- (١) الجمعُ بين حُكْمَيْنِ مختلفَيْنِ؛ كما في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ حيثُ قُرِئَتْ كلمةُ ﴿يَطْهَرْنَ﴾ بتشديدِ الطاءِ وتخفيفِها، ومجموعُ القراءتينِ يُفيدُ: أن الحائضَ لا يجوزُ لزوجها أن يقربها إلا إذا طَهَّرَتْ؛ وذلك بأمرينِ: انقطاعِ الدم، والاختسَالِ.

(٢) إظهارُ كمالِ الإعجازِ بغايةِ الإيجازِ؛ حيثُ إن كلَّ قراءةٍ مع الأخرى بمنزلةِ الآيةِ مع الآيةِ؛ وهذا من إعجازِ القرآن.

٣) بيان لفظ مُبْهَم؛ مثل قوله تعالى في سورة القارعة: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ [القارعة: ٥]، وقُرئت: «كَالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ»، ومنها تبين أن العهن هو الصوف.

٤) مراعاة اختلاف لهجات اللسان العربي؛ فتعدّد القراءات دفع للمشقة عن الناس؛ فكان نزول القرآن بلغة قريش؛ لأنها مثلت لهجات العرب جميعاً؛ وهذا له دورٌ مهمٌ في توحيد الأمة.

فالحاصل: أن تعدّد القراءات ليس اختلافاً، بل هو رحمةٌ من الله سبحانه وتعالى، وإحسانٌ إلى خلقه، وتخفيفٌ لهم، وله فوائدٌ علميةٌ ومعرفيةٌ كبيرة.

❁ كلماتٌ دلالية: القراءات القرآنية، القراءات.

❁ أسئلة ذات علاقة: اندثار واختفاء الأحرف الستة التي نزل القرآن بها، وبقاء حرف واحد هو السابع؛ ألا يدلُّ على عدم حفظ القرآن؟





المسألة (٥٧) - كيف نزل القرآن بسبعة أحرفٍ، مع القول بأنه نزل بلغه قريش؟

## السؤال

كيف نزل القرآن بسبعة أحرفٍ، مع القول بأنه نزل بلغه قريش؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ نزول القرآن بسبعة أحرفٍ يُنافي ما هو متقررٌ أن القرآن نزل بلغه قريش.

## الجواب

### مختصر الإجابة:

شاء الله بحكمته أن يُنزل القرآن على سبعة أحرفٍ شاملة لجميع لهجات العرب ولغاتهم؛ لرفع الحرج عن أمة الإسلام؛ وذلك بتيسير قراءة المعنى الواحد باللفاظِ المختلفة؛ إذ لا بأس من توسعة الألفاظِ ما دام المعنى واحداً، ولو أنزل بلهجة واحدة، لَشَقَّ على أصحابِ بَقِيَّةِ الألسنِ أن يتقبلوا من الكلام بلهجتهم إلى غيرها.

فقد كانت الحاجةُ تدعو إلى نزول القرآن على السبعة أحرفٍ، ثم كان أن استقر الأمرُ آخرًا - بعد زوال تلك الحاجة - على هذا الحرفِ، وهو لغة قريش:

(١) فقد كانت الأحرفُ السبعة متداولةً في لغة قريش؛ لأنها كانت خليطاً من لغاتِ ولهجاتِ قبائل العرب كافةً؛ فلغة قريش كانت قاسماً مشتركاً بين لغاتِ القبائل المختلفة؛ ولذلك تمَّ اختيارها؛ ليكتبَ بها المصحفُ الإمامُ على عهدِ عثمان رضي الله عنه.

(٢) وأما قولُ عثمان: «إن القرآن نزل بلغه قريش»، فمحمولٌ على ابتداءِ نزوله، أو على أن لسانَ قريشٍ هو اللسانُ الجامعُ المعروفُ عند جميع العرب.

والمقصودُ: أن هذا السؤال ليس فيه ما يقدحُ في القرآنِ حقيقةً؛ فالأمةُ لم تضيّعْ حفظَ القرآنِ بذلك؛ فالقراءةُ بالأحرفِ السبعة لم تكن ملزمةً، بل جعلَ اللهُ تعالى الخيارَ للأمةِ في حفظِ وقراءةِ

القرآن بما شاءت من تلك الأحرف السبعة، مثلما خيّرنا في أمورٍ أخرى؛ ككفارة حنث اليمين، وغيرها من الأمور التي تؤدّي الغرض عند الله تعالى.

وقد عمّد عثمان رضي الله عنه إلى توحيد مصاحف المسلمين على مصحفٍ واحدٍ، يُقرأ بحرفٍ واحدٍ، وهو حرف قُريش:

**أ-** وذلك لما للغة قُريشٍ من الخصائص.

**ب-** ولأن الحاجة إلى الأحرف الأخرى قد ضُعفت.

**ت-** ولأن تلك الأحرف أضحت سبباً للشقاق والخلاف بين المسلمين.

ولذلك أهمّلها عثمان رضي الله عنه، ووافقهُ على ذلك وأقرّه بقيّة الصحابة؛ وعلى هذا سارت الأُمَّة الإسلامية، ولا عجب أن أدّى ذلك إلى اندثار بقيّة الأحرف واختفائها.

### الجواب التفصيلي:

لا تنافي بين نزول القرآن بلغة قُريش، وبين أن يكون نزل بسبعة أحرف؛ ويتبيّن ذلك من خلال ما يلي:

**أولاً:** شاء الله بحكمته أن يُنزل القرآن على سبعة أحرفٍ شاملةٍ لجميع لهجات العرب ولغاتهم؛ لرفع الحرج عن أُمَّة الإسلام؛ وذلك بتيسير قراءة المعنى الواحد بألفاظٍ مختلفة؛ إذ لا بأس من توسعة الألفاظ ما دام المعنى واحداً، ولو أنزل بلهجةٍ واحدة، لَشَقَّ على أصحاب بقيّة الألسن أن ينتقلوا من الكلام بلهجتهم إلى غيرها.

وقد كانت الأحرف السبعة متداولةً في لغة قُريش؛ لأنها كانت خليطاً من لغات ولهجات قبائل العرب كافة؛ فقد اعتاد أهل قُريش انتقاء ما يتخيرون من لغات ولهجات القبائل المختلفة أثناء مواسم الحج، والتقاء القبائل في أسواقها، ومواسمها، وضمّها إلى مفرداتهم، وتعتبر لغة قُريش أفصح لهجات العرب؛ لبُعدها عن بلاد العجم؛ ولذلك كانت بقيّة القبائل العربية تحتكم إليها في كلِّ خلافات لغوية تنشأ بينهم؛ ولهذا نزل القرآن بالأحرف السبعة من لغة قُريش في الغالب.

وبعد انتشارِ القراءاتِ والحروفِ المتعددةِ للقرآنِ في بلادِ المسلمين، واقتصارِ أهلِ كلِّ جزءٍ منها على قراءةٍ معيّنةٍ، تاركينَ ما سواها، فبعدَ ذلكَ حَدَّثَ أنِ التقى أهلُ الشامِ وأهلُ الكوفةِ في غزوِ أرمينيةَ وأذربيجانَ، فاختلَفوا في قراءتِهِم للقرآنِ؛ مما أدَّى إلى تنازُعِهِم، ونشوبِ صراعٍ بينهم كادِ يُوَدِّي إلى فتنةٍ عظيمةٍ بينَ المسلمين.

ولذلكَ عمَدَ عثمانُ رضي الله عنه إلى توحيدِ مصاحفِ المسلمين على مصحفٍ واحدٍ، يُقرأُ بحرفٍ واحدٍ، وهو حرفُ فُريشٍ:

(١) وذلك لما للغةِ فُريشٍ من خصائصٍ ذُكِرَتْ آنفاً.

(٢) ونظراً لأن الحاجةَ إلى الأحرفِ الأخرى قد ضَعُفَتْ.

(٣) وأضحَتْ تلكَ الأحرفُ سبباً للشقاقِ بينَ المسلمين.

فقد أهملها عثمانُ رضي الله عنه، ووافقهُ على ذلكَ وأقرهُ بقيَّةُ الصحابةِ؛ وعلى هذا سارتِ الأمةُ الإسلاميةُ، ولا عجبَ أن أدَّى ذلكَ إلى اندثارِ بقيَّةِ الأحرفِ واختفائها.

❁ **ثانياً:** أثير عن عثمان رضي الله عنه: أنه قال للرهطِ القرشيِّينَ الثلاثة - الذين كانوا مع زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي نسخِ المصاحفِ -: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ، فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ فُريشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ؛ فَفَعَلُوا ذَلِكَ»؛ رواه البخاري (٣٥٠٦، ٤٩٨٧).

وَيُمْكِنُ تَجْلِيَةُ الإشْكَالِ فِيهِ بِمَا يَلِي:

(١) أن قولَ عثمانَ محمولٌ على ابتداءِ نزوله، وهو الحرفُ الأوَّلُ الذي نَزَلَ به جبريلُ رضي الله عنه، وطلبَ النبيُّ صلى الله عليه وآله الزيادةَ عليه؛ فقد نَزَلَ جبريلُ بهذا الحرفِ أوَّلاً، ثم كان يأتي بالحروفِ في عَرَضاةِ القرآنِ مع النبيِّ صلى الله عليه وآله كُلِّ عامٍ في رمضانَ، فكان يُنزلُ اللهُ سبحانه في هذه العَرَضاةِ ما شاء أن يُنزلَ مِنَ أَلْفَاظِ اللُّغَاتِ الأخرى، التي تدعو إليها الحاجةُ، ثم كان أن استقرَّ الأمرُ آخرًا بعد زوالِ الضرورةِ على هذا الحرفِ، وهو لغةُ فُريشٍ.

(٢) ومن وجوهِ كونِ القرآنِ نَزَلَ بِلِسَانِ فُريشٍ، ومع هذا نَزَلَ بسبعةِ أحرفٍ، هو: أن لسانَ فُريشٍ الذي نَزَلَ به القرآنُ الكريمُ، إنما انتظَمَ كثيرًا من مختاراتِ ألسنةِ القبائلِ العربيَّةِ، التي كانت تختلفُ إلى مكةَ في موسمِ الحجِّ، وأسواقِ العَرَبِ المشهورةِ؛ فكان القُرَشِيُّونَ

يستملحون ما شأؤوا، ويصطفون ما راق لهم من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل حدب وصوب، ثم يصقلونه ويهدّبونه، ويدخلونه في دائرة لغتهم المرنّة التي أذعن جميع العرب لها بالزعامة، وعقدوا لها راية الإمامة.

وعلى هذه السياسة الرشيدة: نزل القرآن على سبعة أحرف؛ يصطفي ما شاء من لغات القبائل العربية على نمط سياسة القرشيين بل أوفق؛ ومن هنا صحّ أن يقال: إنه نزل بلغة قريش؛ لأن لغات العرب جمعاء تمثلت في لسان القرشيين بهذا المعنى. وكانت هذه حكمة إلهية سامية؛ فإن وحدة اللسان العام من أهم العوامل في وحدة الأمة.

والحاصل: أن هذا السؤال ليس فيه ما يقدر في القرآن حقيقة؛ فالأمة لم تضيع حفظ القرآن بذلك؛ فالقراءة بالأحرف السبعة لم تكن ملزمة، بل جعل الله تعالى الخيار للأمة في حفظ وقراءة القرآن بما شاءت من تلك الأحرف السبعة، مثلما خيرها في أمور أخرى؛ ككفارة حنث اليمين، وغيرها من الأمور التي تؤدّي الغرض عند الله تعالى.

❖ **كلمات دلالية:** القرآن، لغة القرآن، الأحرف السبعة.

❖ **أسئلة ذات علاقة:** اندثار واختفاء الأحرف الستة التي نزل القرآن بها، وبقاء حرف واحد هو السابع؛ ألا يدل على عدم حفظ القرآن؟





المسألة (٥٨) - لماذا رُفِعَتِ الأَحْرُفُ السِتَّةُ، وَبَقِيَ الْقُرْآنُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ؟ أَلَا يَدُلُّ هَذَا عَلَى عَدَمِ حِفْظِ الْقُرْآنِ؟

## السؤال

لماذا رُفِعَتِ الأَحْرُفُ السِتَّةُ، وَبَقِيَ الْقُرْآنُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ؟ أَلَا يَدُلُّ هَذَا عَلَى عَدَمِ حِفْظِ الْقُرْآنِ؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* اندثارُ واختفاءُ الأَحْرُفِ السِتَّةِ التي نَزَلَ الْقُرْآنُ بِهَا، وبقاءُ حَرْفٍ وَاحِدٍ هو السَّابِعُ؛ أَلَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ حِفْظِ الْقُرْآنِ؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

تعدُّ الأَحْرُفِ الْقُرْآنِيَّةِ يُقْصَدُ بِهِ التَّعَدُّدُ لَطَرِيقَةِ نَطْقِ الْكَلِمَاتِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فِي الْقُرْآنِ - وليس في كلها - وكان هذا التَّعَدُّدُ لِحِكْمٍ خَاصَّةٍ؛ مِنْ رَفْعِ الْمَشَقَّةِ، وَتَعْدِيدِ الْأَحْكَامِ، وَالتَّحْدِي، وَغَيْرِهَا.

وقد كانت المصاحفُ في أَوَّلِ الْأَمْرِ تُكْتَبُ بِرِسْمٍ مُخْتَلِفٍ لِاخْتِلَافِ الْأَحْرُفِ؛ لِرَفْعِ الْمَشَقَّةِ عَنِ الْعَرَبِ حِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ؛ لِاخْتِلَافِ لِهَجَاتِهِمْ، وَتَبَايُنِ أَلْسِنَتِهِمْ، وَلَكِنْ بَعْدَ اتِّسَاعِ رُقْعَةِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ، صَارَ ذَلِكَ سَبَبًا فِي تَنَازُعِ الْمُسْلِمِينَ، وَاخْتِلَافِهِمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ؛ لِذَا كَانَ لِرِزَامًا تَوْحِيدَ تِلْكَ الْحُرُوفِ عَلَى مِصْحَفٍ وَاحِدٍ، وَحَرْفٍ وَاحِدٍ.

وهذا ما فعله عثمان رضي الله عنه، ووافقهُ عَلَى ذَلِكَ بَقِيَّةُ الصَّحَابَةِ، وَأَقْرَبُوا فِعْلَهُ؛ وَعَلَى هَذَا سَارَتِ الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ.

وهذا لا يعني أن الأمة ضيَّعتْ حِفْظَ الْقُرْآنِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ الْخِيَارَ لَهَا فِي

حفظ وقرآنة القرآن بما شاءت من تلك الأحرُفِ السبعة، مثلما خيَّرها في أمورٍ أخرى؛ ككفارة حنثِ اليمينِ على سبيلِ المثال.

ولا نزاعَ بين المسلمين: أن الحروفَ السبعةَ التي أنزلَ القرآنُ عليها، لا تتضمنُ تناقضَ المعنى وتضادَّهُ، بل قد يكونُ معناها متَّفِقًا أو متقارِبًا، وقد يكونُ معنى أحدهما ليس هو معنى الآخر؛ لكنَّ كلا المعنيينِ حقٌّ، وهذا اختلافٌ تنوعٌ وتغايرٌ، لا اختلافٌ تضادٌّ وتناقضٌ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

اختلفَ أهلُ العلمِ في معنى «الأحرُفِ السبعة»، وأكثرُ هذه الآراءِ متداخِلٌ، وقد ذهبَ أكثرُ العلماءِ: إلى أن المرادُ بـ «الأحرُفِ السبعة»: سَبْعُ لغاتٍ من لغاتِ العربِ في المعنى الواحد؛ على معنى أنه حيثُ تختلفُ لغاتُ العربِ في التعبيرِ عن معنىٍ من المعاني، يأتي القرآنُ منزلاً بالفاظٍ على قدرِ هذه اللغاتِ لهذا المعنى الواحد، وحيثُ لا يكونُ هناك اختلافٌ، فإنه يأتي بلفظٍ واحدٍ أو أكثر؛ بمعنى أن هذه الأحرُفَ موجودةٌ في القرآنِ متفرِّقةً، لا أن كلَّ لفظٍ قرآنيٍّ فيه سبعُ لغات.

وقد شاء اللهُ بحكمته أن يُنزلَ القرآنَ على سبعةِ أحرُفٍ، ضمَّت عددًا من لهجاتِ العربِ ولغاتهم؛ لحكمٍ كثيرة:

منها: تعديدُ الأحكامِ بتعديدِ الأحرُفِ؛ فالحرفُ يُنطقُ بطريقةٍ: تؤدِّي حكمًا ومعنى، وبطريقةٍ أخرى: تؤدِّي حكمًا ومعنى آخرَ فريدًا، مما يعطي جمالًا وكمالًا.

وكذلك: فيه رفعٌ للحرجِ؛ وذلك بتيسيرِ قراءةِ المعنى الواحدِ بالفاظٍ مختلفةٍ؛ إذ لا بأسَ من توسعةِ الألفاظِ ما دام المعنى واحدًا، ولو أنزلَ بلهجةٍ واحدةٍ، لَشَقَّ على أصحابِ بقيةِ الألسنِ أن يتقلوا من الكلامِ بلهجتهم إلى غيرها.

وقد كانت الأحرُفُ السبعةُ متداولةً في لغةِ قُريشٍ؛ لأنها كانت خليطًا من لغاتِ ولهجاتِ قبائلِ العربِ كافةً؛ فقد أخذَ أهلُ قُريشٍ من لغاتِ ولهجاتِ القبائلِ باستمرارٍ أثناءَ مواسمِ الحجِّ؛ لالتقاءِ القبائلِ في أسواقِها ومواسمِها، وهي أفصحُ لهجاتِ العربِ؛ لبعدها عن بلادِ العجمِ؛



ولذلك كانت بقیة القبائل العربیة تحتكم إلى لغة قريش في كل خلافات لغویة تنشأ بينهم؛ ولهذا نزل القرآن بالأحرف السبعة من لغة قريش في الغالب.

ثم كان الناس يكتبون المصاحف بحسب ما علموا من الحرف الذي وصل إليهم، ومع انتشار القراء في بلاد المسلمين، واقتصار أهل كل جزء منها على قراءة معينة، تاركين ما سواها، التقى أهل الشام، وأهل الكوفة، في غزو أرمينية وأذربيجان، فحدث أن اختلفوا في قراءتهم للقرآن؛ مما أدى إلى تنازعهم، ونشوب صراع بينهم، كاد يؤدي إلى فتنة عظيمة بين المسلمين.

ولذلك عمد عثمان رضي الله عنه إلى توحيد مصاحف المسلمين على مصحف واحد، يكتب بحرف واحد، وهو حرف قريش؛ وذلك لما للغة قريش من خصائص ذكرت آنفاً؛ وتبقى الأحرف الأخرى الثابتة قابلة أن تقرأ بنفس الأحرف المكتوبة أو بنحوها.

فهذا ما فعله عثمان رضي الله عنه، ووافقهُ على ذلك بقیة الصحابة، وأقرُّوا فعله؛ وعلى هذا سارت الأمة الإسلامية.

غير أن هذا ليس فيه شيء مما ورد في السؤال؛ فالأمة لم تضع حفظ القرآن بذلك؛ لأن الله تعالى قد جعل الخيار لها في حفظ وقراءة القرآن بما شاءت من تلك الأحرف السبعة، مثلما خيرها في أمور أخرى؛ ككفارة حنث اليمين على سبيل المثال.

ولا نزاع بين المسلمين: أن الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها، لا تتضمن تناقض المعنى وتضاده، بل قد يكون معناها متفقاً أو متقارباً؛ كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إنما هو كقول أحدكم: «أقبل، وهلم، وتعال»، وقد يكون معنى أحدهما ليس هو معنى الآخر؛ لكن كلا المعنيين حق، وهذا اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تضاد وتناقض.

❁ كلمات دلالية: الأحرف السبعة، القراءات القرآنية.

❁ أسئلة ذات علاقة: تعدد الآيات القرآنية من الاختلاف في القراءة، والقرآن يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].



المسألة (٥٩) - إحراق عثمان للأحرف التي نزل بها القرآن، واعتماد حرف واحد منها فقط، ألا يدل ذلك على أن القرآن ناقص؟

## السؤال

قام عثمان عند جمعه للمصحف باعتماد حرف واحد فقط من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وأحرق البقية؛ ألا يدل ذلك على أن القرآن ناقص؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ هل فقدت بقية الأحرف السبعة يُعدُّ نقصاً في القرآن الكريم؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

قبل أن نحكم في هذه المسألة لا بدّ أولاً أن نعرف ما المقصود بالأحرف السبعة؟ وما المشكلة التي وقعت؟ وما الذي أحرق بالضبط؟

لأن بعض الناس يظنُّ أن هناك شيئاً من القرآن تمَّ إحراقه، وأنه الآن لا يُعرف ما فيه من العلم والأحكام.

وهذا خطأ؛ فالذي أحرق إنما هي مصاحفٌ كتبت بطريقةٍ معيّنة، أو تضمّنت تفسيراً، أو آياتٍ منسوخةً، أو ترتيباً مختلفاً، وبقاء هذه المصاحف بهذه الطريقة قد يسبب اختلافاً، وأما القرآن نفسه، فهو محفوظٌ بحروفه ومعانيه، بل حتى بطريقة أدائه.

### الجواب التفصيلي:

### ✽ معنى الأحرف السبعة:

الحكم على الشيء فرع عن تصوّره، وقبل أن نحكم على الحادثة يجب أن نعرف معنى

أحرف القرآن، والأحرف لها مفاهيم قد تختلف بحسب السياق، وسنقتصر على أحد المفاهيم الموضحة للمعنى؛ فنقول:

القرآن الكريم الذي بين أيدينا قد يكون لبعض كلماته أحرف، أي: أوجه أخرى؛ فمثلاً: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، قرأها النبي ﷺ أيضاً: «إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا»؛ وكلاهما نزل بها جبريل، وكلاهما يدل على معنى صحيح، ويقوي بعضها بعضاً، وفيها فوائد كثيرة فصلها العلماء؛ وهذا من بلاغة القرآن.

وهنا نقول: هذه الكلمة لها حرفان، وبعض كلمات القرآن (وليس كلها) لها ثلاثة أحرف، وبعضها أكثر، وأقصى شيء سبعة أحرف؛ ولهذا قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَيَّ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ»؛ متفق عليه: رواه البخاري (٤٩٩٢، ٦٩٣٦، ٧٥٥٠)، ومسلم (٨١٨).

فمثلاً قوله تعالى: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١، الشعراء: ٣٦]، قُرئت: «أَرْجِهْ، أَرْجِهْ، أَرْجِهِي، أَرْجِهِي، أَرْجِهْ، أَرْجِهْ، أَرْجِهْ، أَرْجِهْ...»، إلخ.

فليس المقصود أن هناك سبع قرآنيات، بل المقصود: أن أقصى حد قد يقع لبعض الكلمات هو سبعة أحرف، وأكثر القرآن حرفاً واحداً.

### ❁ ماذا حدث؟:

في أول عهد الصحابة لم يكن هناك «نسخة موحدة»؛ فكان عدد من الصحابة ومن لحقهم من التابعين: يكتبون الحرف الذي تعلموه، ويكتبون مصحفهم على ذلك، وحصل التالي:

- (١) كانت بعض المصاحف مكتوبة بطريقة لا تحتل إلا قراءة واحدة.
- (٢) كانت بعض المصاحف تحتوي على آيات منسوخة تلاوتها، وأصحاب تلك المصاحف لا يعلمون أنها قد نسخت، أو يعلمون ولكنهم أثبتوها للتفقه.
- (٣) كانت مصاحف بعض الصحابة تحتوي على كلمات تفسيرية ليست من القرآن؛

فقد كان يكتبها الصحابيُّ لضبطِ المعنى.

٤) بعضٌ من أصحابِ تلك المصاحفِ كان لديه بعضُ السُّورِ فقط، كتبها أثناء نزولِ الوحي، ولم يتابع ما نزلَ بعدها من السُّورِ.

٥) كان هناك اختلافٌ في الخطِّ والإملاء في بعضِ المصاحفِ؛ بحسبِ عاداتِ العربِ.

٦) أضفْ إلى ذلك: أن ترتيبَ سُورِ القرآنِ في المصاحفِ ذلك الوقتَ يختلفُ أحياناً؛ لأن ترتيبَ سُورِ القرآنِ لم يكن في البداية نصّاً قطعياً عن النبيِّ ﷺ، ولأن بعضهم رتبَ سُورَ القرآنِ في مصحفِهِ الخاصِّ بحسبِ اجتهادِهِ رآه.

٧) أضفْ إلى ذلك أيضاً: اجتهاداتٍ في مثل أن «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» التي تُقرأ في أوَّلِ كلِّ سورةٍ، هل تُكتبُ مرَّةً واحدةً في أوَّلِ المصحفِ فقط، وتُقرأُ بدايةَ السورة؟ أو تُكتبُ في بدايةِ كلِّ سورةٍ؟ وأشياءُ أخرى من الاختلافِ.

### ❁ أين المشكِّلةُ؟:

المشكِّلةُ: أنه لما بدأ يدخلُ في الإسلامِ أناسٌ جدُّدٌ، وأصبحتْ في أيدي الناسِ مصاحفٌ مختلفةٌ - وإن كانت كلها صحيحةً بوجهٍ ما - بدأ يظهرُ الخلافُ، خصوصاً من حديثي الإسلامِ وقليلي العلمِ؛ فيأتي من يخطُّ الأخر، أو يشكُّ فيما عنده من القرآنِ، أو لا يدري ماذا يقرأ ويحفظُ ويتعلَّم، وأيضاً: حصلَ خوفٌ من أن يأتي شخصٌ ويضيفَ شيئاً من عنده، ويهابُ الناسُ أن يخطُّوه.

### ❁ ما الحلُّ؟:

هنا رأى كبارُ الصحابةِ: أن تُوحَّدَ المصاحفُ بنسخةٍ موحَّدةٍ، وتُكتبَ بطريقةٍ متقنةٍ؛ تقتصرُ على النصِّ القرآنيِّ الذي لم يُنسخ، وعلى الترتيبِ الأخيرِ فيما عرَّضه جبريلُ على النبيِّ ﷺ، وأن يُكتبَ القرآنُ بطريقةٍ إملائيةٍ موحَّدةٍ، وأن تكونَ كتابةُ الحرفِ - الذي له

أكثر من وجه - بطريقة تجمع الأوجه المختلفة له، مع تقديم ما يوافق لغة قريش التي نزل بها القرآن.

فكلمة «فتبينوا» كتبت بدون نقط - فالمصاحف القديمة بدون نقط - فهي تحتمل: «فتبينوا»، وتحتمل: «فتثبتوا»؛ فجمعت الحرفين.

وكذلك: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]؛ فهي تحتمل: «قل»، و«قال».

وأيضا هناك إجراءات أخرى لبعض الكلمات النوعية يصعب تفصيلها هنا، لكن المقصود أن المصحف أصبح نسخة موحدة، والتنوع في الأحرف يعرفه أهل القرآن.

فجميع الأحرف محفوظة ومعروفة من ذلك الوقت إلى اليوم، (وما زال هناك صغار وكبار، وعرب وعجم، يعرفونها بإتقان).

وأما سائر المصاحف التي كتبت بطريقة مختلفة، أو تضمنت تفسيراً، أو آيات منسوخة، أو ترتيباً مختلفاً - فإنها تحرق لئلا يحصل الاختلاف الذي سبق بيان خطورته.

وحرق المصاحف لا يعني حرق العلم الذي بداخلها؛ فهو محفوظ في الصدور، وفي السطور أيضاً، ولكن لا يجعل على شكل مصحف؛ لئلا يحصل اشتباه واختلاف بين الناس.

والعملية التي تمت كانت بإشراف خبراء القراءة واللغة من الصحابة، وأمام جمع من كبار الصحابة، وبمعرفة الناس، وفيهم الجم الغفير من العارفين بالقرآن، بل بالأوجه الدقيقة منه، بل بطريقة أدائه؛ مما يستحيل معه التواطؤ على إهمال كلمة، أو أقل من ذلك.

وأرسلت نسخة من المصحف الموحد - الذي يجمع أصول الأحرف المتنوعة - إلى الأمصار، وما زال الناس يدرسون القرآن وحروفه في علوم خاصة كعلم القراءات، وبالتالي فليس هناك أي حرف من القرآن مفقوداً أصلاً.

وهذا قول ظاهر تدل عليه أدلة.

وبعض العلماء: ينسّر القصة بطريقة أخرى، ويرى أن هناك أحرفاً تم تركها، وهي مجرد طرق للأداء لا يختلف فيها المعنى أو الحكم الشرعي، وإنما كانت لتيسير اللهجات.

وعلى كلا القولين: فلا يثبتُ علمياً أن هناك شيئاً من معاني القرآن أو حروفه الأصلية  
تمَّ تركُّه.

❁ كلماتٌ دلالية: القرآن الكريم، القرآن كتابُ الله المحفوظ.

❁ أسئلة ذات علاقة:

❓ هل نزول القرآن بسبعة أحرفٍ يُنافي ما هو متقرَّر أن القرآن نزلَ بلغة قريشٍ؟



**المسألة (٦٠) - اختلاف مصاحف الصحابة؛ كمصحف ابن مسعود، ومصحف عثمان مثلاً، ألا يدلُّ على وقوع الاختلاف، والتبديل، وعدم الحفظ للقرآن؟**

## السؤال

اختلاف مصاحف الصحابة؛ كمصحف ابن مسعود، ومصحف عثمان مثلاً، ألا يدلُّ على وقوع الاختلاف، والتبديل، وعدم الحفظ للقرآن؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ لماذا احتفظ الصحابيُّ ابن مسعود بمصحفه، ولم يسلمه لعثمان؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

● نحتاج أولاً أن نفرِّق بين القرآن والمصحف؛ فـ «القرآن»: هو كلام الله تعالى، وأما «المصحف»: فهو الأوراق ونحوها التي يُكتب فيها القرآن، وقد يُطلق بعض الناس كل واحدٍ منهما على الآخر.

● وابن مسعود كان عنده مصحفٌ خاصٌّ به، وربما رتبته، أو أضاف عليه أشياء من التفسير ونحوها؛ لأنه لم يقصد أن تكون مصحفاً عاماً للناس.

وعليه: فاختلاف مصحف ابن مسعود عن مصحف عثمان، ليس له أيَّةُ علاقةٍ بكون هذا قرآناً، وهذا قرآناً آخر.

● فهو قرآنٌ واحدٌ، وإن تعددت المصاحف التي كتبت فيها، وبسبب اختلاف شكل المصاحف، أراد عثمان جمع الناس على مصحفٍ واحدٍ، وحرَّق ما سواه؛ فشكَّل ﷺ للقرآن فريقاً، وفي مقدمتهم زيد بن ثابت، يجمعون القرآن، وأمره بجمع القرآن في مصحفٍ واحدٍ بطريقةٍ كتابيةٍ واحدةٍ، وكتب منه عدَّةٌ نُسخٍ أرسلها إلى الأمصار، وأمر زيداً

بجمع المصاحف التي تختلف عنه هناك؛ لقطعها وحرّقها.

● وقد تأخر ابن مسعود عن موافقة مصحف عثمان؛ وذلك لأمر؛ منها: حرصه على ألا يتطرق للجمع أي خلل، وهو ذو خبرة كبيرة، وأيضاً: حرصه على نيل الفضل، ونيل أجر من سيقراً بعد ذلك في ذلك المصحف، وكان ابن مسعود ممن يُعنى بالقرآن والمصاحف؛ ولهذا كان ابن مسعود يصرح في البداية: أنه سيحتفظ بمصحفه، وهو خلاف رأي أكثر الصحابة.

● وإنما لم يشترك ابن مسعود في فريق الجمع الأساسي؛ لأن عملية الجمع الأساسية كانت بالمدينة النبوية، وعبد الله بن مسعود كان بالكوفة - وقد تولّى إمارتها مدة - أي: أن عبد الله كان غائباً.

وأخيراً: فإن ابن مسعود لم يطعن في صحة مصحف عثمان مطلقاً، ولم يرو قرآناً غير القرآن المتواتر المعروف عند الناس، كما أن قراءة ابن مسعود لا تخالف مصحف عثمان، بل إن ابن مسعود وافق عثمان وتابعه فيما بعد؛ بدليل أن قراءته قد رواها عاصم، وحمزة، والكسائي، بالأسانيد والنقل المتواتر عن ابن مسعود، وهي قراءة موافقة للمصاحف العثمانية.

وعموماً: فاختلاف مصحف ابن مسعود، غايته أشياء شكلية، أو أحرف منسوخة، والقرآن يكفي في القطع بصحة مرويه: أن يُنقل عن جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب بشروطه، وليس من شروطه: ألا يخالف فيه مخالف حتى يُقدح في تواتر القرآن - سواءً من ابن مسعود لو فرضنا جدلاً، أو غير ابن مسعود - ما دام جم غفير من الصحابة قد أقرّوا جمع القرآن على هذا النحو في عهد أبي بكر مرة، وفي عهد عثمان مرة أخرى.

### الجواب التفصيلي:

ونشير في ذلك إلى الوقفات التالية:

● أولاً: كان لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه سابقة في الإسلام، ومكانته في التلقي عن رسول الله صلى الله عليه وآله التي لا يُنكرها أحد؛ فهو أول من جهر بالقرآن بمكة، وأحد الأربعة الذين أمر الرسول صلى الله عليه وآله بأخذ القرآن عنهم.



❁ **ثانيًا:** مَنْ عَرَفَ مَرَا حَلَ جَمْعِ الْقُرْآنِ، عَلِمَ أَنَّ الْقُرْآنَ كَانَ مَحْفُوظًا فِي الصُّدُورِ بِإِتْقَانٍ تَامٍّ، وَكَانَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ يَكْتُبُونَهُ، وَلَكِنْ كَانَ لِبَعْضِهِمْ طَرُقٌ خَاصَّةٌ فِي كِتَابَةِ الْمَصْحَفِ؛ فَمَثَلًا:

بَعْضُهُمْ: تَلَقَّاهَا بِقِرَاءَةٍ مَعْيَنَةٍ، وَكَتَبَهَا بِرِسْمِهَا.

وَبَعْضُهُمْ: لَا يَمَانَعُ أَنْ تَكُونَ مَعَهُ آيَاتٌ مَنْسُوخَةٌ، أَوْ تَفْسِيرٌ لِبَعْضِ الْكَلِمَاتِ.

وَبَعْضُهُمْ: كَانَ لَهُ تَرْتِيبٌ مَعَيَّنٌ لِسُورِهِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزَلْ عَلَى نَفْسٍ تَرْتِيبِ الْمَصْحَفِ الْحَالِيِّ.

وغير ذلك من الأحوال، مما أسهم في تعدد المصاحف، وهي في حقيقتها عن قرآنٍ واحدٍ، وحصل إشكالٌ عند بعض الناس؛ خصوصًا حديثي العهد بالإسلام، والعوام.

❁ **ثالثًا:** بسبب اختلاف أشكال المصاحف، أراد عثمان جمع الناس على مصحفٍ واحدٍ، وحرَّق ما سواه؛ فشكَّل ﷺ للقرآن فريقًا، وفي مقدمتهم زيد بن ثابت، يجمعون القرآن، (بالإضافة إلى الجمع الذي حدث في عهد أبي بكر؛ من الناس، ومن المصاحف المتفرقة)، وجمعه في مصحفٍ واحدٍ بطريقة كتابية واحدة، ونسخه في المصاحف، وأرسل المصاحف إلى أهم بلدان المسلمين، وأرسل نسخة إلى الكوفة مع حذيفة بن اليمان ﷺ، وأمره بجمع المصاحف التي تختلف عنه هناك؛ لقطعها وحرِّقها.

وهذا أمرٌ تمَّ بإشرافِ عثمان، وموافقةِ عامةِ الصحابة؛ قال مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ: «أَدْرَكْتُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ شَقَّقَ عُثْمَانُ الْمَصْحَفَ، فَأَعْجَبَهُمْ ذَلِكَ»، أَوْ قَالَ: «لَمْ يَعْجَبْ ذَلِكَ مِنْهُمْ أَحَدٌ»؛ رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٢/ ١٩٧ رقم ٣٨٨).

❁ **رابعًا:** بعض الصحابة - كابن مسعود، وغيره - لم يريدوا ذلك، أعني: جمع الناس على مصحفٍ واحدٍ، وحرَّق ما سواه:

(١) إما لأنهم أرادوا التأكد من اكتمال المصحف الموحَّد، خصوصًا وابن مسعود إمامٌ

في القرآن، ولم يكن مشاركًا في الفريق الذي باشر العمل.

(٢) أو أنهم عزَّ عليهم حرِّق مصاحفهم، وهي مصاحفهم التي عرفوها، وربما أضافوا

عليها ملحقاتٍ علميةٍ من تفسيرٍ ونحوه، أو لم تطب أنفسهم بحرق مصحفٍ، (ولم تكن هناك مطابِع مثل اليوم، تسهّل عليهم إيجاد مثل مصحفهم).

٣) ولأسبابٍ أخرى اجتمعت؛ مع كونهم لم يروا أن الأمر أصبح حتى الآن مشكلةً تستدعي حرق مصحفهم.

❁ **خامساً:** تأخر بعضهم - كابن مسعود - عن موافقة مصحف عثمان؛ لأمر:

من أهمها: حرصه على ألا يتطرق للجمع أي خلل، وهو ذو خبرة كبيرة، وزيد بن ثابت - الصحابي والمسؤول المباشر عن جمع القرآن - كان صغير السن جداً بالنسبة له؛ فبالتالي ليس من الطبيعي أن يغامر بترك مصحفه ابتداءً.

وأيضاً: حرصه على نيل الفضل، ونيل أجرٍ من سيقراً بعد ذلك في ذلك المصحف.

وكان ابن مسعود ممن يُعنى بالقرآن والمصاحف؛ وهو راوي الأثر المشهور: «من سره أن يعلم أنه يحب الله ورسوله، فليقرأ في المصحف»؛ رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٢٧).

وقد كان ابن مسعود رضي الله عنه يقول: «أديموا النظر في المصحف»؛ رواه عبد الرزاق (٥٩٧٩)، وابن أبي شيبة (٨٥٥٨)، وصححه ابن حجر؛ كما في «الفتح» (٧٨ / ٩)، و«نتائج الأفكار» (٢٠٧ / ٣).

ولهذا كان ابن مسعود يصرح في البداية: أنه سيحتفظ بمصحفه، وهو خلاف رأي أكثر الصحابة؛ كما سبق من قول مصعب بن سعد، وقال الزهري: «فبلغني أن ذلك كرهه من مقالة ابن مسعود رجال من أفاضل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم»؛ رواه الترمذي (٢٨٤ / ٥) رقم (٣١٠٤).

❁ **سادساً:** لكن لماذا لم يشترك ابن مسعود في فريق الجمع الأساسي؟:

كان العذر لعثمان في ذلك: أن عملية الجمع الأساسية كانت بالمدينة النبوية، وعبد الله بن مسعود كان بالكوفة - وقد تولّى إمارتها مدة - أي: أن عبد الله كان غائباً.

وأيضًا: فإن عثمانَ إنما أراد نسخَ الصُّحُفِ التي كانت جُمِعَتْ في عهدِ أبي بكرٍ، وأن يجعلَها مصحَّفًا واحدًا، وكان الذي نسخَ ذلك في عهدِ أبي بكرٍ هو زيدُ بنُ ثابتٍ؛ لكونه كان كاتبَ الوحي؛ فكانت له في ذلك أولويَّةٌ ليست لغيره.

**سابعًا:** قراءةُ ابنِ مسعودٍ لا تخالفُ مصحَّفَ عثمانَ؛ بدليلِ أن قراءتهُ قد رواها عاصمٌ، وحمزةُ، والكسائيُّ، بالأسانيدِ والنقلِ المتواترِ عن ابنِ مسعودٍ، وهي قراءةٌ موافقةٌ للمصاحفِ العثمانيَّةِ.

فابنُ مسعودٍ لم يطعنْ في صحَّةِ مصحَّفِ عثمانَ مطلقًا، ولم يروِ قرآنًا غيرَ القرآنِ المتواترِ المعروفِ عند الناسٍ، وأما مصحَّفُهُ المختلفُ عن مصحَّفِ عثمانَ، فقد بيَّنَّا الفرقَ بين «القرآنِ»، و«المصحَّفِ»:

فالمصحَّفُ الخاصُّ بإنسانٍ: قد يكتبُ فيه ما يعلمُ أنه ليس بقرآنٍ، لكنه يُضيفُهُ لحاجةٍ، وقد يتركُ أشياءً لا يكتبُها فيها؛ لأنه يعلمُها، ويبقى القرآنُ نفسه محفوظًا.

وابنُ مسعودٍ - كما ذكرَ غيرُ واحدٍ - وافقَ عثمانَ وتابَعَهُ فيما بعدُ - بدليلِ القراءاتِ المرويةِ عنه؛ كروايةِ عاصمٍ، وغيرِهِ - خصوصًا وأن ابنَ مسعودٍ كان يكرهُ الخلافَ، وهو نفسه الذي كان يُتِمُّ الصلاةَ خلفَ عثمانَ - مع أنه مسافرٌ - وعللَ ذلك: أن الخلافَ شرٌّ، والاختلافُ في القرآنِ أشدُّ من الصلاةِ.

وعموماً: فاختلفَ مصحَّفِ ابنِ مسعودٍ، غايتهُ أشياءٌ شكليةٌ، أو أحرفٌ منسوخةٌ، والقرآنُ يكفي في القطعِ بصحَّةِ مرويةٍ: أن يُنقلَ عن جمعٍ يؤمنُ تواطؤهم على الكذبِ بشروطِهِ، وليس من شروطِهِ: ألا يخالفَ فيه مخالفٌ حتى يُقدَحَ في تواترِ القرآنِ - سواءً من ابنِ مسعودٍ لو فرضنا جدلاً، أو غيرِ ابنِ مسعودٍ - ما دام جمٌّ غفيرٌ من الصحابةِ قد أقرُّوا جمعَ القرآنِ على هذا النحوِ في عهدِ أبي بكرٍ مرَّةً، وفي عهدِ عثمانَ مرَّةً أخرى.

**كلماتٌ دلاليةٌ:** القرآن، حفظُ القرآن، جمعُ عثمانَ للمصاحفِ.

**أسئلة ذات علاقة:** وردت رواياتٌ تُفيدُ حذفَ عثمانَ بنِ عفَّانَ لآياتٍ من القرآنِ؛ فكيف نثقُ في حفظِ





## المسألة (٦١) - هل التخييرُ في القراءاتِ القرآنيَّةِ يُوقِعُ الشكَّ في القرآن؟

### السؤال

الاختلافُ في القراءاتِ القرآنيَّةِ يُوقِعُ الشكَّ في القرآن، مع ملاحظة أن في بعض الروايات ما قد يُفهمُ منه تخييرُ الشخصِ أن يأتي من عنده باللفظ، وما يرادُفه، أو باللفظ وما لا يضادُّه في المعنى.

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ هل اختلافُ القراءاتِ القرآنيَّةِ يدلُّ على وقوعِ الشكِّ في مصداقيَّةِ القرآنِ ومصدرِيَّتِه؟

### الجواب

#### مختصرُ الإجابة:

قصورُ بعضِ الناسِ في فهمِ معنى القراءاتِ، أو في معنى بعضِ كلامِ العلماءِ -: لا يعني وقوعَ الشكِّ في القرآنِ حقيقةً.

وقد ثبتَ أن كلَّ القراءاتِ القرآنيَّةِ وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ سبحانه، ولا يُمكنُ أن يكونَ فيها أيُّ اختلافٍ، ولا يُعترضُ على الله تعالى العليمِ الحكيمِ.

وإن مرجعَ جميعِ القراءاتِ: هو ما تواترَ عن النبي ﷺ؛ فثبتُ القرآنِ بروايتهِ أمرٌ متواترٌ لا يُمكنُ أن يتطرقَ إليه التشكيكُ.

وقد فهمَ بعضهم من الرواياتِ الصحيحةِ التي تدلُّ على تنوعِ القراءاتِ: أن للشخصِ أن يأتي - من تلقاءِ نفسه - باللفظِ وما يرادُفه؛ وهذا الفهمُ لا يُمكنُ أن يكونَ صحيحًا أبدًا؛ فإن هذه المرويَّاتِ التي ظنَّ فيها السائلُ أنها تُجيزُ التخييرَ بالهوى -: لا تدلُّ على ما وردَ فيه من فهمٍ واتِّهامٍ.

بل المقصودُ: أن للقارئِ أن يقرأَ من الأحرفِ السبعةِ الثابتةِ ما أراد، وأن الاختلافَ بينها هو

كالاختلاف بين المعاني المترادفة، أو كالاختلاف بين المعنى الصحيح وبين المعنى الصحيح الآخر الذي يختلف عنه ولكنه لا يضاده، وليس معنى ذلك: أن له أن يغير ذلك من نفسه؛ فالاختلاف بين القراءات اختلاف تنوع، لا اختلاف تضاد.

وهذا التنوع والتعدد والسعة في القراءات: هو من رحمة الله سبحانه وتعالى بالناس، ولم يحصل منه أي اختلاف في أصول الدين أو فروعه.

### الجواب التفصيلي:

القراءات جميعاً من عند الله وحده، ولا يمكن أن يكون فيها أي اختلاف.

وإن مرجع جميع القراءات: هو ما تواتر عن النبي ﷺ؛ فثبوت القرآن برواياته أمر متواتر لا يمكن أن يتطرق إليه التشكيك، ويضبطها في عدم الاختلاف والتخيير المزاجي: أن من شرط القراءة أن توافق الرسم العثماني؛ فلا يجوز الإتيان بما يخالف الخط المرسوم في المصحف؛ وبهذا ينتهي الإشكال، ويزيد الأمر وضوحاً ما يأتي في الوجهين الآتين:

❖ **الوجه الأول:** ما جاء في قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدَلَهُ مِنْ تِلْقَائِي أَنفْسِي إِنَّ اتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [يونس: ١٥]:

فقد نزلت هذه الآية: ردًا على من سأل رسول الله ﷺ أن يبدل القرآن؛ وهذا الدليل - ضمن أدلة كثيرة - يدل على أن جميع تلك القراءات وحي من الله سبحانه.

ومن تلك الأدلة على أن مرجع القراءات هو النبي ﷺ: أن كلاً من المختلفين في القراءة من الصحابة كان يقول: «أقرأنيها رسول الله ﷺ»، وأن النبي ﷺ كان يعقب على قراءة كل من المختلفين بقوله: «هكذا أنزلت»:

فقد أخرج البخاري (٥٠٤١، ٧٥٥٠)، ومسلم (٨١٨)؛ من حديث عمر بن الخطاب، قال: «سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها - وفي رواية: «على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ» - فقلت: يا رسول الله، إنني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأنيها، فقال رسول الله ﷺ: «أرسله؛ أقرأ»، فقرأ القراءة التي

سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ»، ثُمَّ قَالَ لِي: «اقْرَأْ»، فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ؛ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَيَّ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ؛ فَاقْرَؤُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ».

فجميعُ القراءاتِ المتواترةِ محصورةٌ مضبوطةٌ معلومةٌ، نزلَ بها جبريلُ ﷺ على رسولِ الله ﷺ، فتلقاها رسولُ الله ﷺ منه وحفظها، وأسمَعها للصحابةِ الكرامِ، ومنهم تلقاها من بعدهم حتى وصلت إلينا، عبرَ سلسلةٍ متصلةٍ متواترةٍ، وقد أجمعتِ الأمةُ على ذلك.

**الوجهُ الثاني:** لقد فهمَ بعضهم من الرواياتِ الصحيحةِ التي تدلُّ على تنوعِ القراءاتِ: أن للشخصِ أن يأتي - من تلقاءِ نفسه - باللفظِ وما يرادُفه؛ وهذا الفهمُ لا يُمكنُ أن يكونَ صحيحًا أبدًا:

بل المقصودُ: أن له أن يقرأَ من الأحرفِ السبعةِ الثابتةِ ما أراد، وأن الاختلافَ بينها هو كالاختلافِ بين المعاني المترادفةِ، أو كالاختلافِ بين المعنى الصحيحِ وبين المعنى الصحيحِ الآخرِ الذي يختلفُ عنه ولكنَّه لا يضادُّه، وليس معنى ذلك: أن له أن يغيِّرَ ذلك من نفسه.

ومن خلالِ قراءةِ الرواياتِ: يظهرُ بوضوحٍ: أن رحمةَ الله سبحانه وتعالى بالناسِ كانت السببَ في إعطائهم تلك السَّعةَ والفُسحةَ في طريقةِ قراءتهم للقرآن؛ لكونِ السِّتِّهم تباينُ وتختلفُ بعضها عن بعضٍ، ومن الصعوبةِ عليهم بمكانٍ: أن يغيِّرَ أحدهم لسانه، ويتعلَّم لغةَ الآخرين؛ ليقرأَ القرآنَ بها؛ لذلك أتاحتْ لهم تلك التوسعةُ أن يقرؤوا بمترادفاتٍ من اللفظِ الواحدِ للمعنى الواحدِ حسبَ ما وردَ، لا حسبَ أهوائهم وأمزجتهم؛ كما في سؤالِ السائلِ.

كما أن تعددَ القراءاتِ لم يحصلُ منه أيُّ اختلافٍ في أصولِ الدينِ أو فروعه؛ فهي مجردُ طرقٍ أداءٍ صوتيةٍ، وتنوعٌ من ألفاظِ القرآنِ الكريمِ، وتوسعةٍ في النطقِ به، وتعددٍ في وجوهِ الأداءِ، وإذا عَلِمنا أن الاختلافَ نوعان:

\* الأوَّل: اختلافُ تغايرٍ وتنوعٍ.

\* والثاني: اختلافُ تباينٍ وتضادٍ.

والنوعُ الأخيرُ لا يُوجدُ في القرآنِ على الإطلاق؛ فجميعُ القراءاتِ المتعدّدةِ إنما هي من النوعِ الأوّلِ، فتمايُزُ القراءاتِ لا يُؤدّي إلى أيّ اختلافٍ أو اضطرابٍ في الأحكامِ والمعاني. ومن الجديرِ بالذِّكرِ: أن الراويَ الواحدَ إذا انفردَ بقولٍ، أو روايةٍ تخالفُ المعروفَ الثابتَ، وُصِفَ ذلكَ القولُ وتلكَ الروايةُ بالشذوذِ؛ لأنها لم تثبُتْ أنها قراءةٌ؛ فقد تكونُ لفظَةً منسوخةً، أو لفظَةً وُضِعَها الراوي في مصحفِهِ الخاصِّ من بابِ التفسيرِ، وقد حكّموا على ما خالفَ المصحفَ العثمانيَّ من القراءاتِ بالشذوذِ، ولم يجعلوا ذلكَ راجعاً إلى ذوقِهِ في اختيارِ الألفاظِ.

❁ كلماتٌ دلاليّةٌ: القرآنُ الكريمُ، الأحرفُ السبعة، القراءاتِ.

❁ أسئلة ذات علاقة:

❓ كيف يُمكنُ أن نثبُتَ أن القراءاتِ القرآنيّةَ وحيّ، ولم تظهِرْ إلا بعد وفاة الرسولِ بزمنٍ؟!

القرآنُ؟





المسألة (٦٢) - هل يجوزُ تبديلُ كلامِ الله؟

## السؤال

في آية قرآنيّة يقولُ اللهُ تعالى: ﴿لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَتِهِ﴾ [الأنعام: ١١٥]، وفي آيةٍ أخرى يقولُ: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ﴾ [النحل: ١٠١]؛ فهل هذا تناقضٌ في القرآن؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ هل هناك تناقضٌ في نصوصِ القرآنِ في موضوعِ مصدرِيّتهِ وتبديله؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

ليس في القرآنِ الكريمِ تناقضٌ إطلاقاً؛ لأنه من عندِ اللهِ تعالى، وسببُ التوهّمِ بوقوعِ تناقضٍ فيه: هو الجهلُ بأسلوبِ القرآنِ وبلاغتهِ:

- ف«الآياتُ» تختلفُ عن «الكلماتِ»؛ من حيثُ المعنى المقصودُ بها من السياقِ كاملاً.
  - ثم على فرضِ أنهما شيءٌ واحدٌ، فإن المعنى المجموعُ من الآيتينِ يكونُ: ليس لأحدٍ أن يبدّلَ كلماتِ اللهِ تعالى، ولكنَّ اللهُ تعالى أن يبدّلَ كلماتِه:
- فالآيةُ الأولى: تدلُّ على أنه ليس لأحدٍ غيرِ اللهِ تعالى أن يبدّلَ كلماتِه، بينما الآيةُ الثانيةُ فيها: أن الذي يبدّلُ هو اللهُ تعالى نفسه، وليس غيره؛ ويدلُّ على ذلك سياقُ كلِّ آيةٍ من الآيتينِ.
- على أن كلماتِ اللهِ نوعانٍ: كلماتٌ كونيّةٌ، وكلماتٌ شرعيّةٌ؛ فالكونيّةُ: هي السننُ التي سنّها اللهُ في هذا الكونِ، ولا يستطيعُ أحدٌ غيره أن يغيّرَها؛ مثلُ: الموتِ، أو حركةِ الأفلاكِ، وغيرها، والشرعيّةُ: هي هذا القرآنُ الذي حَفِظَهُ اللهُ من أيِّ تغييرٍ، أو تبديلٍ، أو تحريفٍ، ولا يُمكنُ تبديلُ آيةٍ مكانَ آيةٍ إلا اللهُ تعالى أثناءَ تنزيلِ القرآنِ بالنسخِ وغيرِه، وأما الآياتُ: فهي الأحكامُ التي فرَضَها اللهُ تعالى بآياتهِ الشرعيّةِ؛ وبهذا يتّضحُ اختلافُ المقصودِ في الآيتينِ.

فليس في القرآن تناقض، ولو كان هناك تناقض، أو تناقض بين آيات القرآن، لكان العربي الأول الذي سمع القرآن أدرى بذلك بفصاحته وفطرته؛ فغيره أبعد عن الخوض في هذا الأمر.

### الجواب التفصيلي:

ليس في القرآن الكريم تناقض إطلاقاً؛ لأنه من عند الله تعالى، وسبب التوهم بوقوع تناقض فيه: هو الجهل بأسلوب القرآن وبلاغته.

ويجب على من توهم وجود تناقض في المعنى بين نصين شرعيين: أن يسأل من هو أفهم، أو من هو أعلم منه باللغة، وأساليبها، ومعانيها، ومن هو أعلم منه بالتفسير؛ ليخرج من الإشكال؛ فكلما زاد العلم والفهم، قل الإنكار، والوقوع في الزلات.

وتفصيل الجواب على السؤال في الوجوه التالية:

❁ **الوجه الأول:** أن الآية الأولى: تدل على أنه ليس لأحد غير الله تعالى أن يبدل كلماته، بينما الآية الثانية فيها: أن الذي يبدل هو الله تعالى نفسه، وليس غيره:

فقد كانوا يقولون للنبي ﷺ: «أنت بقرآن غير هذا، أو بدله»، ف قيل له: «واتل ما أوحى إليك من القرآن، ولا تسمع لما يهذون به من طلب التبديل؛ فلا تبدل لكلمات ربك»، أي: لا يقدر أحد على تبديلها وتغييرها، وإنما يقدر على ذلك الله وحده: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ [النحل: ١٠١].

فبين الله تعالى في مواضع أخرى: أنه هو وحده الذي يبدل ما شاء من الآيات مكان ما شاء منها؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِي فَأَنْتَ بَشَرٌ مِثْلِي وَإِنَّمَا يَأْتِي السَّمَاءَ مِثْلُ السَّحَابِ أَن يَكُونَ لِي بَدِّلُهُ بِلَا إِذْنٍ مِنِّي وَلَوْ أَنِّي أَشَاءُ لَأَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِثْلًا مِثْلَ السَّحَابِ﴾ [النحل: ١٠١].

❁ **الوجه الثاني:** لو نظرنا إلى الآية الأولى كاملة، سنجدها ضمن سياق محدد؛ بخلاف سياق الآية الثانية:

ففي الآية الأولى: يقول فيها سبحانه وتعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا

هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿يونس: ٦٢-٦٤﴾؛ فمن الواضح: أن الآيات تتحدّث عن وَعْدِ اللَّهِ سبحانه لأوليائه مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وأن ذلك الوعد ثابتٌ لا يتغيّر أبداً.

بينما الآيةُ الثانيةُ؛ وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ [النحل: ١٠١]، تأتي بمعنى: إذا رَفَعْنَا آيَةً، أو رَفَعْنَا الْحُكْمَ بها، وأَثَبْنَا آيَةً، أو أَثَبْنَا الْحُكْمَ بمضمونها مكانَ الْحُكْمِ بمضمونِ الأولى؛ وهذا في وقتِ نَزْلِ الْقُرْآنِ.

وبذلك يَتَضَحُّ لنا: صَعْفُ الدَعْوَى الْوَارِدَةِ فِي السُّؤَالِ؛ وذلك سُرْعَانِ ما يَنْكَشِفُ بِأَوَّلِ قِرَاءَةِ الْآيَةِ كَامِلَةً ضَمَنَ السِّيَاقِ.

### ❁ الوجهُ الثالثُ: كلماتُ الله تعني: الكلماتِ الكونيةِ، والكلماتِ الشرعيةِ:

- أما الكونيةُ: فهي السُّنَنُ التي سَنَّها اللهُ في هذا الكونِ، ولا يستطيعُ أحدٌ غيرُهُ أن يغيِّرَها؛ مثل: الموتِ، أو حَرَكَةِ الْأَفْلاكِ، وغيرها.
- وأما الشرعيةُ: فهي هذا القرآنُ الذي حَفِظَهُ اللهُ مِنْ أَيِّ تَغْيِيرٍ، أو تَبْدِيلٍ، أو تَحْرِيفٍ، ولا يُمكنُ تَبْدِيلُ آيَةٍ مَكَانَ آيَةٍ إِلَّا اللهُ تَعَالَى أثناءَ نَزْلِ الْقُرْآنِ بِالنَّسْخِ وَغَيْرِهِ.
- وأما الآياتُ: فهي الأحكامُ التي فَرَضَها اللهُ تَعَالَى.

وبهذا يَتَضَحُّ اختلافُ المقصودِ في الآيتينِ.

والحاصلُ: أنه ليس في القرآنِ تناقُضٌ، ولو كان هناك تناقُضٌ، أو تنافرٌ بين آياتِ القرآنِ، لكان العربيُّ الأوَّلُ الذي سَمِعَ القرآنَ أَدْرَى بذلك بفصاحتهِ وفطرتِهِ؛ فغيرُهُ أبعدُ عن الخوضِ في هذا الأمرِ.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: القرآنُ الكريمُ، بلاغةُ القرآنِ الكريمِ.

❁ أسئلة ذات علاقة: هل هناك اختلافٌ واضطرابٌ في سياقِ القِصصِ القرآنيَّةِ؟



المسألة (٦٣) - ادعاء أن القرآن يؤيد فكرة الحلول والاتحاد.

## السؤال

هناك ما يُشير إلى أن القرآن يؤكد فكرة الحلول والاتحاد؛ وذلك في قول الله تعالى في قصة موسى ﷺ: ﴿مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ ، في الآية: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمْوِسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]؛ فهل حلَّ الله في الشجرة، ونادى موسى؟

## عبارات مشابهة لسؤال

- \* هل هناك ما يدلُّ أن الله تعالى يتحدُّ أو يحلُّ في مخلوقاته؟
- \* هل يصحُّ القول بالحلول والاتحاد؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

هذا السؤال يستدلُّ به بعض النصارى على المسلمين بورود ما يوافق عقيدتهم في القرآن، أو يستدلُّ به بعض أهل البدع القائلين بحلول الله في بعض خلقه، وهم يستدلُّون بكلمات مجمَّلة؛ وهذا السؤال هو نموذجٌ من ذلك.

### مختصر الإجابة:

القول بأن الله تعالى يحلُّ في أحد مخلوقاته، أو يتحدُّ معه - قول باطل، وهو ما قالته النصارى في حلول الله تعالى في عيسى ﷺ، وكذلك قالته عددٌ من المذاهب الباطلة الأخرى. والأدلة الكثيرة الثابتة، والصريحة عقلاً ونقلاً: دالة على وحدانية الله تعالى، ومباينته وعُلوه على خلقه؛ فلا يحلُّ في خلقه، ولا يحلُّ خلقه في شيء منه، ليس في ذاته شيءٌ من مخلوقاته،

ولا في مخلوقاته شيءٌ من ذاته؛ إذ كيف يحلُّ الكاملُ كماً لا مطلقاً في الناقصِ؟! وكيف يحلُّ القديمُ في المحدثِ؟! هذا محالٌ نقلاً و عقلاً وفطرةً؛ تعالى اللهُ عن ذلك علواً كبيراً.

ولا يجوزُ اقتطاعُ نصٍّ للاستدلالِ به على شيءٍ من بين مئاتِ النصوصِ التي تدلُّ على خلافه، مع مخالفتهِ لصريحِ العقلِ أيضاً.

كيف وهو استدلالٌ ضعيفٌ من حيث اللغة، وما أطبقَ عليه أئمةُ المسلمين وعامتهم؛ فكيف يُنسبُ إلى الإسلامِ؟!!

ويجبُ الرجوعُ في فهمِ القرآنِ والإسلامِ إلى العارفينِ بالإسلامِ من أهله.

والآيةُ التي وردتْ في السؤالِ لا تُشيرُ إلى الحلولِ والاتِّحادِ، وإنما الآيةُ أُخبرَتْ فقط أنه نُودي، فسَمِعَ النداءَ من جهةِ الشجرة؛ وهذا يدلُّ على ما قاله السلفُ من قربه ودُنُوهِ سبحانه من موسى ﷺ، مع أن هذا قُرْبٌ مما دونَ السماء، كما أن النزولَ إلى السماءِ الدنيا في ثلثِ الليلِ الآخرِ: قُرْبٌ من السماء، ومن ذلك مجيئه يومَ القيامةِ لفصلِ القضاءِ بين العباد، وقد قرَّرَ أهلُ السنَّةِ والجماعةِ في عقائدهم: أن الله تعالى يقربُ من خلقه كيف شاء، وهو عالٍ على خلقه، لا يخلو منه عرشه.

ولم تذكرِ الآيةُ أبداً أن الله تعالى كان في الشجرة، أو حلَّ فيها، وسماعُ الصوتِ من شيءٍ لا يدلُّ على أن صاحبه حالٌّ فيه؛ وهذا ظاهرٌ في كثيرٍ مما حولنا.

وقد جاءتِ النصوصُ مبيّنةً في أن تلقِّيَ الوحيِ من الله يكونُ بطرُقٍ مختلفةٍ، ليس من بينها ما يُوجبُ القولَ بالحلولِ ولا بالاتِّحادِ؛ فإن الحلولَ والاتِّحادَ بين الخالقِ والمخلوقِ محالٌ وممتنعٌ عقلاً؛ كما هو باطلٌ نقلاً.

### الجوابُ التفصيليُّ:

الأدلةُ العقليةُ والنقليةُ تنفي ما وردَ في السؤالِ، والذي لا يتناسبُ مع عظمةِ الله وعلوه؛ سبحانه وتعالى.

ولا يجوزُ اقتطاعُ نصٍّ للاستدلالِ به على شيءٍ من بينِ مئاتِ النصوصِ التي تُدُلُّ على خلافه، مع مخالفتِهِ لصريحِ العقلِ أيضًا.

كيف وهو استدلالٌ ضعيفٌ من حيثُ اللغة، وما أطبقَ عليه أئمةُ المسلمينَ وعامَّتُهُم؛ فكيف يُنسبُ إلى الإسلامِ؟!!

ونكتفي في الردِّ على السؤالِ الواردِ بالنقاطِ التالية:

❁ **أولًا:** دَلَّ العقلُ والنقلُ على بطلانِ عقيدةِ الحلولِ والاتِّحادِ:

فصفاتُ الإلهِ الخالقِ الحقِّ تمثِّلُ الكمالَ التامَّ المطلقَ الذي لا نقصَ فيه، بوجهٍ من الوجوه، وحققيتها لا يُمكنُ للخلقِ أن يصلوا إليها، بينما المخلوقُ يلازمُهُ النقصُ في كلِّ شيءٍ يتعلَّقُ به: بذاته، وصفاته المحدودة، وعُمُرِه؛ وهذا يعني أن مَنْ يقولُ بالحلولِ والاتِّحادِ يناقضُ جميعَ الأدلَّةِ المتواترةِ مِنَ الكتابِ، والسنةِ، وإجماعِ الأئمةِ، والعقلِ والفطرة: على أن الله تعالى في السماء، فوق مخلوقاته جميعًا، عالٍ على عرشه.

وقد أثبتت الآياتُ القرآنيَّةُ والأحاديثُ النبويَّةُ هذه الحقيقة؛ مخالفةً لِمَا اعتقدهُ النصرانيُّ في تصوُّرهم عن المسيح ﷺ، وقولهم بحلولِ الإلهِ فيه؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٧١]، وقال سبحانه في وصفِ المسيح ﷺ وأمه: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]؛ فأثبت القرآنُ بذلك بشريَّةَ عيسى ﷺ؛ فهذه صفاتُ بشريَّةٍ، وهي صفاتُ نقصٍ لا تليقُ بالخالقِ عزَّ وجلَّ.

إننا عندما نتأمَّلُ كلَّ الآياتِ التي تحكي قصةَ موسى ﷺ، نلاحظُ أنه لا توجدُ آيةٌ إشارةٌ فيها إلى صحَّةِ ما جاء في السؤالِ؛ قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمْسُكِيَ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠].

فلو كان القرآنُ يقولُ بالحلولِ والاتِّحادِ، لقال: «إن الله تجسَّد في الشجرة، أو في غيرها من المخلوقات»، ولكن الآياتِ ذكَّرتُ أن موسى ﷺ سمعَ النداءَ من جهةِ الشجرة، ولم تذكر غير ذلك؛ وهذا يدلُّ على ما قاله السلفُ من قربهِ ودُنُوهِ سبحانه من موسى ﷺ، مع

أن هذا قُرْبٌ مما دونَ السماء، كما أن النزولَ إلى السماء الدنيا في ثُلث الليل الآخر: قُرْبٌ من السماء، ومن ذلك مجيئه يومَ القيامةِ لفصل القضاء بين العباد، وقد قرَّر أهلُ السنَّةِ والجماعةِ في عقائدهم: أن الله تعالى يقربُ من خلقه كيف شاء، وهو عالٍ على خلقه، لا يخلو منه عرشه.

وسماعُ الصوتِ من شيءٍ لا يدلُّ على أن صاحبه حالٌ فيه؛ وهذا ظاهرٌ في كثيرٍ مما حولنا؛ كالنداءِ من خارجِ الكهفِ، وخروجِ الصوتِ منه، والنداءِ في آلهِ وخروجِ الصوتِ منها، ومن غيرِ ذلك، وليس المقصودُ تفسيرَ الآية، لكنَّ القصدَ بيانُ عدمِ تلازمِ سماعِ الصوتِ من شيءٍ، وكونِ صاحبِ الصوتِ كان فيه.

وقد جاءت النصوصُ مبينةً في أن تلقِّي الوحي من الله يكونُ بطرُقٍ مختلفةٍ، ليس من بينها ما يُوجبُ القولَ بالحلولِ ولا بالاتحادِ؛ فإنَّ الحلوَلِ والاتحادَ بين الخالقِ والمخلوقِ محالٌ وممتنعٌ عقلاً؛ كما هو باطلٌ نقلاً.

وأما ما وردَ في التراثِ الإسلاميِّ عن الذين قالوا بالحلولِ والاتحادِ:

فلا يُستبعدُ: أنهم كانوا منافقين يُريدون بأقوالهم تلك صدَّ الناسِ عن سبيلِ الله.

أو يحتملُ: أنهم ناقصو عقل، اختلَّت عقولهم نتيجةً تقشُّفهم، وزهدهم المفرط، وجرمانِ أنفسهم مما أحلَّ اللهُ؛ فانعكسَ ذلك على نفسياتهم وعقولهم؛ وهو أمرٌ لا يُنكره كثيرٌ من أتباعهم.

ولأهل العلمِ في الردِّ على الاتحاديةِ جهودٌ كثيرةٌ، وأجمعَ العلماءُ على كفرِ الذين ادَّعوا أن الله قد اتَّحدَ ببعضِ خلقه، أو حلَّ فيه؛ تعالى اللهُ عن ذلك علواً كبيراً.

❁ **ثانياً:** أن طرُقَ تلقِّي الوحي من الله سبحانه، لا تُشيرُ إلى ما زعمَ أصحابُ هذه الدعوى:

أن من بينها ما يُوجبُ القولَ بالحلولِ ولا بالاتحادِ:

فالآيةُ الصريحةُ التي تبينُ طرُقَ تلقِّي الأنبياءِ للوحي من الله سبحانه، لا تُشيرُ بتاتاً إلى ما ذكروه؛ قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْتُمَ اللَّهُ إِلَهًا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِهِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآدَانِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَى حَكِيمٍ﴾ [الشورى: ٥١]؛ فبيَّنت الآيةُ أن الأنبياءَ



كانوا يتلقون الوحي بإحدى هذه الطرق لا غير:

- (١) إما بالكذب في القلب.
  - (٢) أو بالكلام من وراء حجاب في اليقظة، أو بالنام.
  - (٣) أو عن طريق الرؤيا الصادقة.
  - (٤) أو عن طريق الملك.
- ولا يمكن أن يتصور إنسان عاقل حلول الله في جسده نبي لكي يكلمه.

❁ **الثالث:** أثبت الإسلام بطلان عقيدة الحلول والاتحاد التي قالت بها النصرانية وغيرها:

وقد كان لليهود دور مهم في تحريف عقائد النصارى، ويمكننا أن نقول: إن عقيدة الحلول والاتحاد عند النصارى مستمدة من اليهود عن طريق بولس اليهودي وغيره.

وقد ظهرت هذه العقيدة المنحرفة في اليهودية، وانتقلت منها إلى النصرانية، وبعض المذاهب الباطنية المنحرفة في الإسلام؛ كالبهائية، وبعض فرق الشيعة.

إلا أن الإسلام قد أثبت بطلان هذه العقيدة المنحرفة في آيات وأحاديث كثيرة، موضحة أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وأنه تعالى مستو على عرشه، بائن من خلقه، ليس في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته؛ إذ كيف يحل الكامل كمالاً مطلقاً في الناقص؟! وكيف يحل القديم في المحدث؟! هذا محال نقلاً وعقلاً وفطرة؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وقد كان موقف كثير من رموز التصوف الصحيح حازماً في محاربة هذه العقيدة الضالة؛ فحذروا منها مبينين ضلالها، وصرحوا - كما صرح الجنيد وغيره - بأن «التوحيد: إفراد المحدث عن القديم»، ومن مزج بينهما يكفيه هذا القول؛ ليتبين ضلال ما يقول به.

ونلاحظ: أن عبادة الأوثان لم يجروا على أن يجعلوا آلهتهم عين الله، بل قالوا: ﴿مَا عَبَدْتُمْ إِلَّا لِيَقْرَبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]؛ فكيف يُظن بأولياء الله أن يدعوا الاتحاد بالحق سبحانه؟! هذا محال في حقهم رضوان الله عليهم.

فالحاصلُ: أن القرآنَ حارَبَ هذه الادِّعاءَ، سواءً في ردوده على مزاعمِ النصارى، أو غيرها؛ فلا يُمكنُ أن يكونَ مع ذلك قد أشار إليها، أو دَلَّ عليها.

❁ **كلماتٌ دلالية:** القرآنُ الكريم، فكرةُ الاتِّحادِ والحلول، النصرانية.

❁ **أسئلة ذات علاقة:** ألا تدلُّ معجزاتُ عيسى ﷺ التي ذكرها القرآن، ووصفه بأنه كلمةٌ، وروحٌ من الله: على

ما تقولُ به النصرانيةُ من ألوهيته؟





المسألة (٦٤) - هل في القرآن الكريم ما يدلُّ على ألوهية عيسى ﷺ؟

## السؤال

ألا تدلُّ معجزاتُ عيسى التي ذكرها القرآن، ووصفه بأنه كلمة الله، وروحٌ من الله، على ما تقول به النصرانية من ألوهية عيسى ﷺ؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* ما هي نظرة القرآن لعيسى ﷺ؟

\* ما معنى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

زعمَ النصارى أن كونَ المسيح ﷺ: «رُوحًا مِنَ اللَّهِ» - كما وردَ في القرآن - يدلُّ على ألوهيته؛ حيثُ إن إطلاقَ «رُوحِ اللَّهِ» عليه هي خاصيةٌ أمتاز بها المسيح ﷺ دون غيره، وذكروا أنه لا معنى لكونه «رُوحًا مِنَ اللَّهِ»: غيرُ أنه الأُقنومُ الثاني مِنَ الثالث، وأنه مرسلٌ من قِبَلِ أبيه، وأنه مثله؛ لأن كلمة «مِنهُ» الواردة في القرآن الكريم في قوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١] تقتضي البعضية، أي: أنه جزءٌ منه؛ فالمسيحُ من الله، وهو رُوحُ الله؛ إذن هو إلهٌ.

### مختصرُ الإجابة:

عيسى المسيح ﷺ هو عبدُ الله ورسوله، والقرآنُ يكفِّرُ في آياتِ عِدَّةٍ: مَنْ يُثْبِتُ بُنُوَّةَ المسيحِ لله تعالى أو ألوهيته.

وهذا فرقٌ كبيرٌ بين الإسلام والنصرانية؛ فإن خَلَقَ عيسى ﷺ يُشْبِهُ خَلَقَ آدَمَ؛ فقد خصَّه الله سبحانه بأنه «رُوحٌ مِّنْهُ»، وقد كان خلقهما بنفخِ رُوحِ الله فيهما؛ فكما أن آدمَ ليس إلهًا بنفخِ الروحِ

فيه، فكذلك عيسى ليس إلهًا بنفخ الروح فيه، والمراد بـ «روح الله» هنا: الروح التي خلقها الله لخلق آدم ولخلق عيسى؛ ﷺ.

والإضافات لله تعالى الواردة في الوحي - بأسلوب الإضافة؛ كما في «كلمة الله»، أو باستعمال حرف «من»؛ كما في «روح منه» - نوعان:

● **الأول: إضافة الصفة للموصوف؛ مثل:** رحمة الله وعزته، ومغفرة من الله، ورحمة منه، وصفات الله غير مخلوقة، ومن هذا النوع: قول الله تعالى عن المسيح: إنه «كلمة الله» في قوله: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١]؛ فـ «كلمة الله» هنا، أي: «كن»؛ والمراد: أن عيسى ﷺ خلق بكلمة «كن»، ولم يكن عيسى هو الكلمة؛ فإن عيسى مخلوق، وكلمة الله غير مخلوقة؛ كما قال تعالى: ﴿إِن مَثَلُ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩].

● **والثاني: إضافة المخلوق للخالق إضافة تشریف وتكريم؛ مثل:** بيت الله، وناقية الله، وقوله: ﴿جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]؛ ومن هذا النوع: إضافة الروح لله تعالى في وصف عيسى ﷺ في قوله: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾، وكذلك: إضافة الروح لله تعالى في وصف آدم ﷺ في قوله: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، وتكون «من» في قوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾: لابتداء الغاية، لا للتبعيض.

وليس في الوحي إضافة بمعنى إضافة الابن، أو الولد؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

### الجواب التفصيلي:

وصف عيسى ﷺ بأنه روح من الله، لا يدل على ألوهيته، كما تدعي النصارى، والقرآن نطق بالعدل في عيسى ﷺ، ودل على أنه عبد الله ورسوله.

ويجب معرفة معنى وصف عيسى ﷺ في القرآن: بأنه كلمة الله تعالى التي ألقاها إلى مريم،

ورُوحٍ منه، وحملٌ مثل هذه المتشابهاتِ على المحكماتِ، وينتهي الإشكالُ الواردُ في السؤالِ بتأملٍ ما يلي:

❁ **أولاً:** لو تأملنا الآياتِ التالية، لوجدناها تناقضٌ ما وردَ في السؤالِ من أن القرآنَ قد أثبتَ ألوهيةَ المسيح ﷺ:

فاللهُ تعالى يقولُ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ۗ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنِي أَسْرِيَّ بَلْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۗ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ ۗ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ۗ﴾ [المائدة: ٧٢].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ۗ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ۗ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَتَلْتَهُمُ اللَّهُ ۗ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ۗ﴾ [التوبة: ٣٠]، وغيرها من الآياتِ التي تثبتُ خلافَ ما وردَ في السؤالِ.

❁ **ثانياً:** ما معنى وصفِ عيسى عليه السلامُ في القرآنِ بأنه «كلمةُ الله»؟:

فقد وصفَ القرآنُ الكريمُ عيسى في عدَّةِ آياتٍ بأنه «كلمةُ الله»، فقالتِ النصارى: «إن كلمةَ الله من ذاتِ الله»، ونحن نردُّ عليهم بعدَّةً وجوهٍ، منها:

«الكلمةُ» هنا من بابِ إضافةِ الصفةِ إلى الموصوفِ، ومعنى الآيةِ على هذا: أن كلمةَ الله - التي هي صفةُ - ألقاها إلى مريمَ؛ لتحمَلَ بعيسى، وهذه الكلمةُ هي: «كُن»، وليس «عيسى» هو «كُن»، وإنما خُلِقَ عيسى بـ «كُن»؛ فقد أرسلَ اللهُ سبحانه جبريلَ ﷺ بـ «الكلمةِ» إلى مريمَ، فنَفَخَ فيها بإذنِ الله، فكان عيسى بإذنِ الله، أي: أنه ناشئٌ عن الكلمةِ التي هي: «كُن»؛ فكان.

قد تكونُ «كلمتهُ» من بابِ إضافةِ المخلوقِ إلى الخالقِ؛ تشریفاً له، وتكريماً، أي: أن عيسى ﷺ آيةٌ من آياتِ الله المخلوقة؛ فـ «الكلمةُ» قد تكونُ بمعنى: «الآية»؛ بدليل قولهِ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةَ أَبْحُرٍ مَّا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۗ﴾ [لقمان: ٢٧]، أي: آياته التي تدلُّ عليه، وكذلك قوله تعالى عن مريمَ: ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا ۗ﴾ [التحريم: ١٢]؛ ويؤيِّد ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ۗ﴾ [المؤمنون: ٥٠].

وبذلك كله يتضح أن تفسيرهم لـ «الكلمة» بأنها جزءٌ من الذات، لا يمكن لعقلٍ أن يجيزه؛ كما أن اللغة والسياق القرآني لا يساعدان عليه.

❁ **ثالثاً:** يفسر النصارى أن عيسى «رُوح من الله»، بمعنى: أنه من ذاتِ الله، أي: جزءٌ من الله، ويقولون: «إن الآية تدلُّ على ذلك؛ لأن «من» للتبعيض»؛ حسب قولهم.

وللجواب عن ذلك نذكر ما ورد في أسفار النصارى من إضافة «رُوح الله» إلى «غير المسيح»، ونذكر معنى ما ورد في الآية الكريمة: معنى «الرُوح»، ومعنى «منه»:

❁ **الأوّل:** ما ورد في أسفار النصارى من إضافة «رُوح الله» إلى «غير المسيح»؛ حيث أضافها القوم إلى كثير من الأنبياء، وأهل رومية؛ كما في النصوص الآتية الواردة في أسفارهم: «ولبس رُوح الله زكرياً»، «وأجعل رُوحِي في داخلكم»، «إن كان رُوح الله ساكناً فيكم».

والنصارى أنفسهم يوافقون على عدم ألوهية جميع من أضيفت إليهم «رُوح الله»؛ كالأنبياء، وأن هذه الإضافة إضافة تشريفٍ وتكريم، وليست إضافة حلولٍ حقيقيٍّ؛ وهذا اعترافٌ منهم بعدم التلازم بين إضافة الرُوح للمخلوق والقول بالحلول.

ثم إن أشعياء فسّر في أسفارهم المقصود بـ «رُوح الله» تفسيراً يزيل الغموض والشبهة، ويدفع حجة النصارى وزعمهم ألوهية المسيح ﷺ بهذا؛ فقال: «ويحلُّ عليه رُوح الربّ: رُوح الحكمة والفهم، رُوح المشورة والقوة، رُوح المعرفة ومخافة الربّ، ولذته تكون في مخافة الربّ؛ فلا يقضي بحسب نظر عينيه، ولا يحكم بحسب سمع أذنيه، بل يقضي بالعدل للمساكين، ويحكم بالإنصاف لبائسي الأرض، ويضرب الأرض بقضيب فيه، ويميت المنافق بنفخة شفّتيه، ويكون البرُّ منطقةً متّنيه، والأمانة منطقةً حقويه؛ فيسكن الذئب مع الخروف، ويربض النمر مع الجدي، والعجل والشبل والمسمن معاً، وصبي صغير يسوقها».

فلقد فسّر أشعياء «الرُوح» بمعنى: الحكمة، والفهم، والمشورة، والقوة، والمعرفة، ومخافة الربّ، ولم يفسرها بـ «الأقنوم الثالث»، وبـ «كون المسيح ﷺ: ابن إله، أو إلهًا».

❁ الثاني: معنى «الرُوح» في قول الله تعالى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]:

(١) أنه من خلقه، وأضيفت الروح إلى الله تعالى إضافة تشريف وتكريم؛ مثل: بيت الله، وناقته الله.

(٢) أنه نفخة منه؛ لأن عيسى قد حدث نتيجة لنفخ جبريل ﷺ في جيب درع مريم، بأمر من الله تعالى؛ فجاءت نسبتة إلى أنه روح من الله.

\* الثالث: معنى كلمة «من» المذكورة في الآية، هي لابتداء الغاية، وليست للتبعيض؛ كما يظنون؛ كما في قوله عز وجل: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وقوله عن آدم: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، وقوله: ﴿وَسَخَّرْنَا لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [البقرة: ١٣]؛ ففي كل ذلك «من» لابتداء الغاية، وليست للتبعيض.

وإذا ظهر معنى قوله تعالى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾، وأنها الروح المخلوقة التي بها حياة الأجساد، وأن إضافتها إلى الله بالإضافة، أو بـ «من» - إنما هي إضافة تشريف وتكريم - فمعنى قوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، أي: من خلقه، أي: أن عيسى ﷺ من خلق الله، وليس هو الله، أو إلهًا مع الله.

وقد جاء في تفسير: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾، أي: أرسل الله جبريل، فنفخ في درع مريم، فحملت بإذن الله، وهذه الإضافة للتفضيل، وإن كانت جميع الأرواح من خلقه تعالى.

وقيل: قد يسمّى من تظهر الأشياء العجيبة على يديه: «روحًا»، ويضاف إلى «الله»، فيقال: هذا روح من الله، أي: من خلقه.

وقد خلق الله سبحانه في عيسى ﷺ الحياة بغير واسطة النطفة، كما أبدع الحياة في آدم ﷺ؛ كما دل عليه قوله تعالى: ﴿إِن مِّثْلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]؛ ففي هذا الإطلاق: إشارة إلى آية الله في خلق عيسى ﷺ، كما هي في حق آدم ﷺ.

فإذا كان خلق عيسى ﷺ عجيبيًا، فإن خلق آدم ﷺ وحواء أعجب من خلقه:

فإن عيسى ﷺ خَلِقَ مِنْ أُنْثَىٰ بِلَا ذَكَرٍ، وَخُلِقَتْ حَوَاءٌ مِنْ ضِلَعِ آدَمَ ﷺ، أَي: مِنْ ذَكَرٍ بِلَا أُنْثَىٰ، فَخَلَقَهَا كَانَ أَعْجَبَ مِنْ خَلْقِ الْمَسِيحِ ﷺ فِي بَطْنِ مَرْيَمَ، وَخَلَقَ آدَمَ مِنْ غَيْرِ ذَكَرٍ وَلَا أُنْثَىٰ، أَعْجَبُ مِنْ هَذَا، وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ.

فلهذا شبه الله خَلَقَ عيسى المسيح ﷺ بِخَلْقِ آدَمَ ﷺ، مع أنه أَعْجَبُ مِنْ خَلْقِ الْمَسِيحِ ﷺ، فَإِذَا كَانَ اللَّهُ قَادِرًا عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِنْ تَرَابٍ، وَالتَّرَابُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْبَدَنِ، أَفَلَا يَقْدِرُ أَنْ يَخْلُقَهُ مِنْ امْرَأَةٍ مِنْ جِنْسِ بَدَنِ الْإِنْسَانِ؟! فَقَدْ خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مِنْ تَرَابٍ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: ﴿كُنْ﴾؛ فَكَانَ لَمَّا نَفَخَ اللَّهُ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، فَكَذَلِكَ الْمَسِيحُ ﷺ، نَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، وَقَالَ لَهُ: ﴿كُنْ﴾؛ فَكَانَ، وَرَغَمَ ذَلِكَ: لَمْ يَكُنْ آدَمُ ﷺ بِمَا نَفَخَ اللَّهُ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ: إِلَهًا، بَلْ كُلُّهُ نَاسُوتٌ، أَي: بَشَرٌ؛ فَكَذَلِكَ عيسى ﷺ، كُلُّهُ نَاسُوتٌ، لَيْسَ فِيهِ لَاهُوتٌ، أَي: أَلُوهُيَّةٌ.

\* الرابعُ: أنه لو كانت هذه الآية دليلاً على معتقدات النصارى، وكانت «من» فيها للتبعيض، لا لابتداء الغاية - : لكان آدَمُ ﷺ إِلَهًا أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ وَصَفَهُ بِنَفْسٍ مَا وَصَفَ بِهِ عيسى؛ قَالَ اللَّهُ: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، وَكَذَلِكَ النَّاسُ جَمِيعًا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ؛ فَقَدْ خَلَقَ اللَّهُ الْإِنْسَانَ، ثُمَّ سَوَّاهُ، وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، وَكَذَلِكَ: كَانَ كُلُّ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ آلِهَةً، وَأَجْزَاءً مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا! - كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [البجائية: ١٣]، وَبَطْلَانُ هَذَا التَّصَوُّرِ يُفْضِي إِلَى بَطْلَانِ اسْتِدْلَالِ النِّصَارِيِّ بِالآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

والصحيح في معنى الآيات: أنه من خلقه، ومن عنده:

قال المفسرون: «قوله في الآية والحديث: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾، كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [البجائية: ١٣]، أَي: مِنْ خَلْقِهِ، وَمِنْ عِنْدِهِ، وَلَيْسَتْ «مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ؛ كَمَا تَقَوْلُهُ النِّصَارِيُّ، بَلْ هِيَ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ؛ كَمَا فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى، وَهُوَ أَنَّهُ مَخْلُوقٌ مِنْ رُوحٍ مَخْلُوقَةٍ، وَأُضِيفَتْ «الرُّوحُ» إِلَى «اللَّهِ» عَلَى وَجْهِ التَّشْرِيفِ، كَمَا أُضِيفَتْ «النَّاقَةُ» وَ«الْبَيْتُ» إِلَى «اللَّهِ» فِي قَوْلِهِ: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ﴾، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾. اهـ.

(تفسير ابن كثير) (٢ / ٤٧٨).



وإذا اعتقدَ النصارى أن معنى «مِنَهُ» في هذه الآية، لا يلزمُ منه التبعضُ، وأن جميعَ هذه الأشياءِ ليست أجزاءً منه سبحانه، بل هي خلقٌ من مخلوقاته، فكذلك يلزمُهم نفسُ القولِ في حقِّ المسيح ﷺ في قوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١].

وبذلك يلزمُهم أيضاً أن يعترفوا: بأن المسيح ﷺ هو خلقٌ من خلقِ الله، ومن عنده، وليس جزءاً من الربِّ، ولا هو الله تعالى.

وبذلك يكونُ المعنى: أن جميعَ هذه الأشياءِ الموجودةِ في السمواتِ والأرضِ مخلوقةٌ لله عزَّ وجلَّ، مملوكةٌ له؛ سبحانه وتعالى.

إن ألوهيةَ عيسى وهم من أوهامِ النصارى؛ فالإسلامُ يبطلُ عقيدةَ التثليثِ عندِ النصارى، ويبطلُ ألوهيةَ عيسى وأمه؛ قال تعالى: ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَأَنَّا بِاَلْطَّعَامِ﴾ [المائدة: ٧٥]؛ فالإلهُ لا يأكلُ ولا يشربُ، ولا يلدُ ولا يولدُ، بل هو الغنيُّ عما سواه؛ فكيف يكونُ عيسى وأمهُ إلهين؟!

فالحاصلُ: أنه - ومن كلِّ ما سبقَ من أدلَّةٍ - يتبيَّنُ ضعفُ هذه الدعوى، ويتأكدُ أن الحقَّ سيبتقى جلياً ظاهراً، يجدهُ بكلِّ بساطةٍ من يتَّجهُ إليه.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: القرآنُ الكريم، قصَّةُ عيسى ﷺ في القرآن، دعوى ألوهيةَ المسيح، التثليث.

❁ أسئلة ذات علاقة:

❓ جاءت نصوصٌ في القرآنِ تُثني على النصارى؛ مثلُ قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصْرَى وَالصَّبِيْنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، وأخرى تذمُّهم؛ مثلُ قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصْرَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَتَلْتَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]؛ فهل هذا يُفيدُ وجودَ التعارضِ في القرآن؟



المسألة (٦٥) - ادعاء إجبار الناس على الكفر في القرآن.

## السؤال

أخبر الله في القرآن: أنه جعل على قلوب الكافرين أكِنَّةً، وعلى أبصارهم غشاوةً، وأنه يُصمِّمهم ويُعميهم عن الحق؛ فهل هذا يعني أنه يُجبرُ الناس على الكفر؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ هل في القرآن نصوصٌ تُثبت إجبار الناس على الكفر؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

الاستدلال من القرآن على أن بعض الناس ربَّما أُجبروا على الكفر، ولم يكن من اختيارهم؛ فلا يصحُّ لوَّمهم عليه.

### مختصر الإجابة:

لا يُوجد في القرآن مطلقاً حثٌ للناس على الكفر، أو إثباتٌ لإجبارهم عليه، بل هو كتابٌ هدايةٌ ودعوةٌ إلى التوحيد؛ فإن الله تعالى لا يرضى لعباده الكفر، ولا يُحبُّه؛ فكيف يأمر به، أو يُجبرُ الناس عليه؟! وإنما هم رَضُوا لأنفسهم بالكفر، واستحقُّوا العقوبة عليه.

وكلُّ الموانع المذكورة في الآية - كالأَكِنَّةِ، والغشاوةِ والأَكِنَّةِ، والعمى والصَّمَمِ - لم تجرِ على الكفار ابتداءً، وما هي إلا أجزاءٌ من جنسِ العمل، وهي سُنَّةٌ من سُنَنِ الله تعالى في الخير والشر: أن الأجزاء من جنسِ العمل؛ فهي تأتي نتيجةً لكسبهم وأعمالهم واختيارهم الكفر، وليست سبباً له؛ كما جاء في السؤال.

فالكلام في الآيات عن صنفٍ من البشر اختار تكذيب الحق، والكفر به، وبلغوا في ذلك حدًّا

صار فيه الواحد منهم لا يستمع لأي هدى يُعرض عليه، ولا تتحرك له عواطفه الجافة والجامدة، حتى لو هبت عليها كل نسائم النور الإلهي من كل اتجاه؛ فهو قد قبل أن يجعل قلبه مستودعاً لمظاهر الكفر، والجحود، والنكران، وأحكام إغلافة بقفل العناد، وتركه عرضة لرياح التكذيب، إلى أن أصابه الصدأ والغشاء الأسود؛ وهذا هو الران الذي جاء ذكره في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤].

### الجواب التفصيلي:

لا يمكن أن يدل القرآن على أن الله تعالى يجبر الناس - أو طائفة منهم - على الكفر؛ فالله تعالى لا يرضى لعباده الكفر، ولا يحببه؛ فكيف يأمر به، أو يجبر الناس عليه؟! إنما وضع الله تعالى سنناً وقوانين فيها ترتيب أمور على أمور أخرى، ومن ذلك: ما يترتب على فعل كل إنسان من خير أو شر؛ ويتبين ذلك من خلال النقاط التالية:

❁ **أولاً:** الكلام في الآيات عن صنف من البشر اختار تكذيب الحق، والكفر به، وبلغوا في ذلك حداً صار فيه الواحد منهم لا يستمع لأي هدى يُعرض عليه، ولا تتحرك له عواطفه الجافة والجامدة، حتى لو هبت عليها كل نسائم النور الإلهي من كل اتجاه؛ فهو قد قبل أن يجعل قلبه مستودعاً لمظاهر الكفر، والجحود، والنكران، وأحكام إغلافة بقفل العناد، وتركه عرضة لرياح التكذيب، إلى أن أصابه الصدأ والغشاء الأسود؛ وهذا هو الران الذي جاء ذكره في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤].

إن أمثال هؤلاء قد بلغوا من الكفر والجحود مرحلة لم يعد يحركهم فيها أي شيء، يستمعون إلى القرآن وكأنهم لم يستمعوا إلى شيء، ويرون آيات الله في كل شيء أمامهم؛ في الإنسان، والحيوان، والنبات، وكل أرجاء الكون، وكلها تُرشد إلى الحق، وتدُل عليه، بيد أن قلوبهم تآبى إلا أن تنكر ما تراه الأعين؛ فيمرون بتلك الآيات مرور العميان؛ قال تعالى: ﴿قُلُوبُهُمْ مُنْكَرَةٌ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ [النحل: ٢٢].

هذا الصنف من البشر ليس صنفاً عادياً من الكافرين؛ فقد يكفر بعض الناس، ويستمر في كفره مدة من الزمن، ولكن في النهاية تتغلب فطرته السوية على ضلالات كفره؛ فيتهدي

إلى نور الحق المبين، ولكن هذا الصنف المذكور في الآيات الكريمة مختلف تمامًا عن غيره من الكافرين.

فنتيجة لتجذر قلوبهم في أحوال الجحود والتكذيب جاءت العقوبة من الله سبحانه وتعالى، والتي استحقوها عن جدارة لا يحسدون عليها:

فقلوبهم التي جفت فيها ينابيع الخير نهائيًا: استحقت الطبع عليها، وعيونهم التي عميت عن رؤية أي شيء يمت بصلة إلى الهدى: استحقت العمى، وأذانهم التي اختار أصحابها أن يَصْمُوهَا عن الاستماع إلى ترانيم الكون التي تصدح بالأدلة على الحق: استحقت الصمم، وكل ذلك هو نوع من العقاب؛ قال عز وجل: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَالِمٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٨٢، والأنفال: ٥١].

وقد حذر الله سبحانه من هذه السنن في كتابه الكريم؛ فقال سبحانه: ﴿أُولَٰئِكَ يَهْدِي لِّلذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ شَاءَ أَصْبَهُم بِذُنُوبِهِمْ وَنَطَّبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴿١٠٠﴾ تِلْكَ الْقُرَىٰ نَقِضْ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبِيَآئِهَا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ الْكَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٠-١٠١].

❁ **ثانيًا:** تبين مما سبق: أن الله تعالى لم يجعل ذلك الطبع والختم والأكنة، والعمى والغشاوة والصمم، على الكفار ابتداءً، وإنما هو جزاء من جنس العمل، وهي سنة من سنن الله تعالى في الخير والشر: أن الجزاء من جنس العمل:

فالنص القرآني السابق يوضح سنة الله التي تأتي نتيجة الكفر والجحود، وما ينتج عنهما من ذنوب ومعاصٍ تسوق صاحبها إلى عاقبته الوخيمة.

كما أن هناك آية تؤكد ذلك، وهي تتحدث عن حال المنافقين، وعن سبب الطبع على قلوبهم؛ ألا وهو تحولهم من الإيمان إلى الكفر؛ قال سبحانه: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقون: ٣].

ولأن أهم مدخل القلوب التي يكتسب الإنسان بواسطتها كل المعارف، هي السمع

والبصر؛ فقد اقترن الطبع على القلوب بالطبع عليهما بالصمم والعمى؛ لأن أصحابها أبوا إلا أن يُغلقوها أمام الحق المبين الذي من صفاته أن يُنير كل القلوب.

خاتمة الإجابة:

الله تعالى وضح الحق والباطل، والإيمان والكفر، والإنسان اختار: إما هذا، وإما هذا، وهو محاسبٌ عليه؛ ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

والإنسان محاسبٌ؛ فعلية أن ينجو بنفسه، لا أن يشتغل بلوم القدر؛ فإن ذلك ليس بصحيح، ولا بنافع.

❁ كلمات دلالية: القرآن الكريم، هداية القرآن.

❁ أسئلة ذات علاقة:

❓ ادعاء تناقض القرآن في حكم القتال في الأشهر الحرم.

❓ هل القرآن يدعو إلى حرّية الاعتقاد؟



المسألة (٦٦) - ادعاء أن القرآن يدعو إلى إرهاب غير المسلمين.

## السؤال

آية السيف في القرآن - وهي الآية الخامسة من سورة التوبة - نسخت كل الآيات التي تدعو للتسامح؛ فهل يعني هذا أن القرآن يدعو المسلمين إلى إرهاب غير المسلمين، ويحث على قتالهم؟

## عبارات مشابهة لسؤال

\* ما هو مفهوم آية السيف في القرآن؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

أن في القرآن ما يحث على العدوان على غير المسلمين؛ كآية التي سُميت بآية السيف؛ وهي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، أو آيات شبيهة لها.

### مختصر الإجابة:

الإسلام لم يأت للظلم أو العدوان، بل هو لرفع الظلم والعدوان، ولكن أعداء الإسلام يُشرون بزُخرف القول؛ ليشوهوا الإسلام، أو ليدفعوا بعض المسلمين عن التخلي عن واجباتهم. فقد جاءت آية السيف بعد الإشارة إلى عدوان المشركين على حق الله تعالى وحق دينه في الظهور، وكذلك ظلم المشركين للمسلمين، وأنهم انتقصوا حقهم وظاهروا عليهم، وكلها أسباب تدعو لدفع عدوانهم.

وهي لا تدعو إلى ظلم غير المسلمين، أو الاعتداء عليهم، كما أن ارتكاب بعض المسلمين لبعض الممارسات الخاطئة ليس حجة على الإسلام.

ولقد حثَّ القرآن الكريم على التعامل مع المعتدين من أهل الكتاب بأسلوبٍ خاصٍّ بهم نتيجة اعتدائهم، والتعامل مع غيرهم بأسلوبٍ آخر.

ثم يقال للنصارى أو اليهود وللهندوس وغيرهم ممن يُشيعون هذا الكلام: أليس في كتبكم المقدَّسة أو امرؤ هي أظهر وأولى بالاتِّهام مما ذُكر في القرآن الكريم؟! وإذا كنتم تفسرونها بتفاسير بعضها بعيداً، فلم لم تتأملوا المعنى الصحيح الظاهر لتفسير معنى ما جاء في القرآن الكريم!؟

### الجواب التفصيلي:

لم يكن القرآن الكريم كتابَ عدوانٍ أبداً، بل هو مليءٌ بالرحمة والعدل، والقرآن والشريعة الإسلامية فيهما ما يحقق المقاصد والمبادئ العظيمة، التي فيها الفوز والفلاح والخير للناس في الدنيا والآخرة.

ومن عرفَ هذا الأصل العظيم، وعرفَ أيضاً تاريخ نزول القرآن ومعانيه، لم يُشكَل عليه فهم الآية التي اشتهرت بـ «آية السيف»؛ وهي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وآياتٌ شبيهة لها.

وأما الجواب بخصوص الإشكالات الواردة في السؤال، فهو فيما يلي:

❁ **أولاً:** لقد قام الكفار بظلم المسلمين في الأيام الأولى للدعوة، وتوَعَّت أساليب ذلك الظلم بين التعذيب، وأخذ الأموال، والإخراج من البيوت:

ولأن الله سبحانه لا يحب الظالمين المعتدين، فقد أذن للمسلمين بصد أولئك المعتدين؛ قال تعالى: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلْمًا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدَمَتِ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدٌ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ [الحج: ٣٩-٤٠].

فهذا سببُ تشريع الجهاد في أول الإسلام، وهو سببٌ قائمٌ في عامَّة فترات تاريخ الإسلام إن لم يكن في كلها.

ثم إن الإسلام في نفسه جاء لإنقاذ البشرية من سوء الحال في الدنيا والآخرة، وهو مليء بالعدل والرحمة، وهي أحكام تناسب كل مجتمع في كل زمان.

ومع ذلك فلم يزل في الناس من يمنع نفسه وغيره منها، وهؤلاء إذا اعتدوا على حق الله تعالى وحق الناس، كانوا هم أولى بوصف الإرهاب، لا من يدفع عدوانهم.

ثم إن ما يُسمَّى بـ «آية السيف» لم تَسْخُ آياتِ العفو؛ فالعفو قائم في كل زمن بحسبه، والإسلام في الجملة يغلب جانب السلم ما أمكن، ويُخبر أن رحمة الله تغلب غضبه، ويُخبر بعظم أجر من عفا وأصلح، وإنما الذي يُستثنى من ذلك أحكام جزئية يكون فيها العفو عن الجاني ضرراً على المظلوم أو على غيره.

❁ **ثانياً:** رسالة الإسلام جاءت بمبادئ بلغت قمة المثالية، وتشريعاته تُصَبُّ كلها في صالح البشرية:

وقد طبّق كثير من المسلمين ذلك، وليس عيباً في الإسلام أبداً أن يُخطئ بعض المسلمين، ويرتكبوا ما يخالف تعاليمه السامية، بل الواجب: الرجوع إلى أحكام الإسلام نفسه، والعقل السليم والمنطق السديد يشهدان على هذا.

❁ **ثالثاً:** القرآن يدعو في آيات كثيرة إلى مكارم الأخلاق، ولم تُخصَّص في غالبها بالتعامل مع المسلم:

كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَّمْ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥]، وقوله عز وجل: ﴿وقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا﴾ [البقرة: ٨٣]، وغير ذلك من الآيات.

حتى في الحرب؛ فقد وضع الإسلام ضوابط أخلاقية تقيد القتال، وحرّم على المسلمين تعديها، وهذه الضوابط قل أن يوجد لها نظير في أيّ ديانة أخرى، منها:

١) النهي عن قتل الضعفاء، ممن لا يُطيقون القتال؛ كالأطفال، والنساء، والشيوخ، والرهبان.



(٢) الرِّفْقُ بِالْأَسْرَى، والاهتمامُ بهم، وعدمُ إلحاقِ الأذى بهم.

(٣) تجنُّبُ التمثيلِ، أو الغُلُولِ، أو غيرِهما.

وقد عُرِفَ عن الرسول ﷺ إيثارُهُ لِلسَّلْمِ على الحرب؛ كما دَلَّ على ذلك قوله ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَسَلُّوْا اللَّهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمْهُمْ، فَاصْبِرُوا»؛ رواه البخاري (٢٩٦٦)، ومسلم (١٧٤٢).

فالإسلامُ - في طبيعته - دينٌ رحمةٌ، ولكنه - مع ذلك - دينٌ يَمْنَعُ كُلَّ ضَعْفٍ يُوَدِّي إلى تضرُّرِ الرحمةِ نَفْسِهَا؛ فهو لا يَضْعُفُ أَمَامَ الْمُعْتَدِينَ الَّذِينَ يَمْنَعُونَ حَكَمَ اللَّهِ الرَّحِيمِ، أو يمارسون عدوانَهُم على الضعفاء.

فَيَتَضَحَّ لَنَا مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِسْلَامَ فَرَّقَ بَيْنَ التَّعَامُلِ مَعَ الْمُعْتَدِينَ، وَالتَّعَامُلِ مَعَ غَيْرِ الْمُعْتَدِينَ؛ فَالْمُسْتَمِرُّونَ بِالْعُدْوَانِ يَجْرِي التَّعَامُلُ مَعَهُمْ بِالْقُوَّةِ؛ وَهَذَا هُوَ مَا يُقَرَّرُهُ وَيُؤْمِنُ بِهِ كُلُّ عَاقِلٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، وَأَمَا غَيْرُهُمْ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَدْخُلُوا تَحْتَ حَكْمِ الْإِسْلَامِ إِنْ أَمَكُنَ، وَذَلِكَ بِالْجِزْيَةِ الْعَادِلَةِ، أَوْ أَنْ يَتِمَّ عَقْدُ الصَّلْحِ مَعَهُمْ.

**رابعاً:** لو نظرنا إلى المراجع الفكرية للذين يرمون الإسلام - في كل مناسبة تتأخ لهم - بتهمته الإرهاب -: لوجدنا فيها الكثير من النصوص التي تحض على العدوان على الآخرين، ومن أمثلة ذلك: الكتب المقدسة في الدين اليهودي والنصراني (ومثله الدين الهندوسي، وأديان أخرى)، فإذا أولوها بتفسير، فالقرآن أبعد عن المعنى الباطل بكثير، ومن ذلك:

(١) في «سفر العدد» يقول النص: «إن موسى ﷺ يقول لشعبه من بني إسرائيل: فالآن اقتلوا كل ذكر من الأطفال، وكل امرأة عرفت رجلاً بمضاجعة ذكر اقتلواها» «سفر العدد»: (١٧: ٣١).

(٢) في سفر التثنية يقول النص: «فضرباً تضرب سكان تلك المدينة بحد السيف، وتحرقها بكل ما فيها مع بهائمها بحد السيف، تجمع كل أمتعتها إلى وسط ساحتها، وتحرق بالنار المدينة، وكل أمتعتها كاملة» «سفر التثنية»: (١٣: ١٥، ١٦)؛ وهذا الآية صرحت بـ «السيف»، والقرآن الكريم كله لم يذكر فيه «السيف».

وغير ذلك الكثير.

فتبيّن بذلك - وبغيره من النصوص - بطلان ما يردّدونه من أنهم يدعون إلى السماحة، وأن

الإسلام يدعو إلى الإرهاب والعنف.

❁ كلمات دلالية: القرآن الكريم، الإرهاب، العنف.

❁ أسئلة ذات علاقة:

❓ في آيات يدعو القرآن لحرية الاعتقاد؛ منها: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ومنها: ﴿أَفَأَنْتَ

تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، وغيرها، وفي آيات أخرى: يدعو لعدم الحرية في

الاعتقاد؛ منها: ﴿بِأَيِّهَا التِّي جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [التوبة: ٧٣]، ومنها: ﴿قَتَلُوا الَّذِينَ

لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩]؛ فهل هذا تعارض؟

❓ ادعاء أن القرآن يدعو إلى الانتقام والقتل وسفك الدماء.





المسألة (٦٧) - ادعاء أن القرآن يدعو إلى الانتقام والقتل وسفك الدماء.

## السؤال

هل الحلُّ الأمثلُ لعلاج الجريمة في المجتمعات هو الاعتداءُ بالمثل؛ كما وردَ في الآية: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرْمَتُ قِصَاصٌ فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤].

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل يدعو القرآن للانتقام، وسفك الدماء؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

القرآن يدعو للدفاع عن النفس، والقصاص العادل، وبهما تستقرُّ حياةُ البشريَّة، كما يحثُّ على التسامح والعفو؛ فالآيةُ المذكورةُ في السؤالِ تحثُّ على الدفاعِ عن النفس، وليس الانتقام، أو الاعتداء، وإنما ساء فهمهم لها؛ لأنهم انتزعوها من سياقها، ولو أنهم قرؤوها من أولها، وعرفوا سببَ نزولها، لعرفوا أن الآيةَ تحثُّ على الدفاعِ عن النفس، وليس على القتلِ والانتقام، وغير ذلك.

والقصاصُ العادلُ حقٌّ مشروعٌ، وقد دعا القرآنُ إليه؛ فليس القصاصُ انتقامًا ناجمًا عن حقدٍ، وإنما هو عقوبةٌ مقدَّرةٌ ومقرَّرةٌ في كلِّ الشرائعِ السماويةِ، وهي تُوجبُ حقًا على الواقعةِ الإجراميةِ بمثلها تمامًا؛ وهذا فيه فوائدٌ جمَّةٌ، وفيه حياةٌ واستقرارٌ للبشر؛ فهناك بونٌ شاسعٌ واختلافاتٌ كبيرةٌ بين القصاصِ والانتقام.

## الجوابُ التفصيليُّ:

القرآن يدعو للدفاع عن النفس، والقصاصِ العادلِ، وبهما تستقرُّ حياةُ البشريَّة، كما يحثُّ على التسامحِ والعفو.

فالآيةُ تحثُّ على الدفاعِ عن النفس، وليس الانتقامَ، أو الاعتداءً، وبيانُ ذلك فيما يلي:

❁ **أولاً:** لقد انترعت الآيةُ التي يُستدلُّ بها من سياقها؛ فساء فهمهم لها:

ولو أنهم قرؤوها من أولها، لوجدوا أن الله تعالى يقول: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ فَمَنَ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤].

وسببُ نزولِ هذه الآية: هو أن المشركين قالوا للنبيِّ ﷺ في عمرة القضاء: أنهيته يا محمد عن القتال في الشهر الحرام؟ قال: نعم، فأرادوا قتاله، فنزلت الآيةُ تبيح قتالهم في الشهر الحرام؛ دفاعاً عن النفس، وليس انتقاماً من أحد:

عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَمَنَ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]؛ أنه قال: «هذا ونحوه نزل بمكة، والمسلمون يومئذ قليل، ليس لهم سلطان يقهر المشركين، وكان المشركون يتعاطونهم بالشتم والأذى»؛ رواه البيهقي في «سنينه» (٨ / ١٠٧ رقم ١٦٠٨٠).

فالآيةُ إذن تحثُّ على الدفاعِ عن النفس، وليس على القتلِ والانتقام، وغير ذلك.

❁ **ثانياً:** القصاصُ العادلُ حقٌّ مشروعٌ، وقد دعا القرآنُ إليه:

فالقصاصُ ليس انتقاماً ناجماً عن حقدٍ، وإنما هو عقوبةٌ مقدرةٌ تُوجبُ حقاً على الواقعة الإجرامية بمثلها تماماً؛ وهذا فيه فوائدٌ جمَّةٌ في حياةِ البشر.

فما الذي سيمنعُ القاتلَ من قتلِ الناسِ إلا معرفتهُ أنه سيخسرُ حياته نتيجة فعله؛ فيؤدِّي امتناعه عن القتلِ إلى الحفاظِ على أرواحِ الآخرين؟!

وأفرادُ المجتمعِ متساوون في الحقوقِ والواجباتِ حسبَ ما جاء به القرآنُ الكريمُ، الذي



حَرَّمَ سَلْبَ حَقُوقِ الْآخَرِينَ؛ فَشَرَعَ أَنْ يَأْخُذَ الْقَاضِي الْحَقَّ مِنَ الْمُعْتَدِي، وَيُرَدُّهُ لِصَاحِبِهِ.  
فَهُنَاكَ بَوْنٌ شَاسِعٌ بَيْنَ الْقِصَاصِ وَالْإِنْتِقَامِ، وَفِي مَا يَلِي نُورِدُ بَعْضَ الْإِخْتِلَافَاتِ بَيْنَهُمَا؛  
كِي نَوْضَحَ ذَلِكَ لَمَنْ غَابَ عَنْهُ هَذَا الْأَمْرُ:

(١) الْقِصَاصُ يَتَوَلَّاهُ وَلِيُّ الْأَمْرِ، أَوْ يَكُونُ بِإِذْنِهِ، بَيْنَمَا الْإِنْتِقَامُ يَقُومُ بِهِ الْمُعْتَدَى عَلَيْهِ،  
أَوْ أَحَدُ أَقَارِبِهِ.

(٢) طَلَبُ الْعَدْلِ هُوَ الْغَايَةُ الْمَشْهُودَةُ مِنَ الْقِصَاصِ، بَيْنَمَا الدَّافِعُ الْأَكْبَرُ لِلْإِنْتِقَامِ: هُوَ  
الْحَقْدُ.

(٣) الْقِصَاصُ تَتِمُّ فِيهِ مَعَاقِبَةُ الْمُجْرِمِ دُونَ غَيْرِهِ، بَيْنَمَا الْإِنْتِقَامُ قَدْ يَطَالُ غَيْرَ الْمُجْرِمِ.  
(٤) لَا يَتِمُّ الْحُكْمُ بِالْقِصَاصِ إِلَّا بَعْدَ الْأَدْلَةِ الْيَقِينِيَّةِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي حَالَةِ  
الْإِنْتِقَامِ، وَالَّذِي تَلَعَّبُ فِيهِ دَوْرًا بَارِزًا: الظُّنُونُ، وَمَشَاعُرُ النَّفْسِ الثَّائِرَةِ لَدَى الْمُعْتَدَى عَلَيْهِ.

كَمَا لَا نُنْسِي أَنْ نَذَكُرَ: أَنَّ الْقِصَاصَ كَانَ عَقُوبَةً مُقَرَّرَةً فِي كُلِّ الشَّرَائِعِ السَّمَاوِيَّةِ؛  
قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ  
فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ  
جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ  
بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا﴾ [المائدة:  
٤٥]؛ وَالْمَقْصُودُ هُنَا التَّوْرَةَ.

### ❁ ثَالِثًا: الْقِصَاصُ فِيهِ حَيَاةٌ وَاسْتِقْرَارٌ لِلبَشَرِ:

فَفِي الْقِصَاصِ: رَدْعٌ لِلنَّاسِ عَنِ قَتْلِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَلَوْلَاهُ، لَمَا ارْتَدَعَ النَّاسُ؛ فَإِنَّ أَكْبَرَ  
مَا يَخْشَاهُ الْإِنْسَانُ هُوَ الْمَوْتُ، وَلَوْ عَلِمَ الْقَاتِلُ أَنَّهُ لَنْ يَمُوتَ بِسَبَبِ قَتْلِهِ لِلنَّاسِ؛ فَلَنْ يَهْتَمَّ  
بِحُرْمَةِ حَيَاةِ غَيْرِهِ مِنَ الْبَشَرِ، وَسَيَتَشَبَّهُ الْقَتْلُ بَيْنَ النَّاسِ بِشَكْلِ مُفْرَطٍ؛ كَمَا هُوَ حَاصِلٌ فِي  
حَوَادِثِ الثَّارِ.

وَأَهْلُ النَّظَرِ الصَّحِيحِ فَقَطْ هُمْ مَنْ يَرَوْنَ الْحِكْمَةَ مِنَ الْقِصَاصِ، وَيُدْرِكُونَ أَنَّ فِيهِ حَيَاةً  
لِلْمَجْتَمَعَاتِ؛ لِأَنَّهُ يَحْفَظُ لِلنَّاسِ حَيَاتَهُمْ.

❁ كلماتٌ دلاليّة: القرآنُ الكريم، القصاص، العُدل.

❁ أسئلة ذات علاقة:

❓ ادّعاءُ أن القرآنَ يدعو إلى إرهابٍ غيرِ المسلمين.



## المسألة (٦٨) - ادعاء تناقض القرآن في حكم القتال في الأشهر الحُرْم.

### السؤال

هل يُوجد تناقض في القرآن في حكم القتال في الأشهر الحُرْم؛ حيث يُبيحُه تارةً، ويحرّمُه تارةً أُخرى؟ ثم لماذا لم يحرم القتال طوال العام، وهو الأولى؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* هل تناقض القرآن في تحريمه للقتال في الأشهر الحُرْم؟

### الجواب

#### مختصر الإجابة:

ليس هناك تناقض؛ فإن الجهاد شرع في الإسلام؛ لإعلاء كلمة الله تعالى، وردّ عدوان المعتدين على حكمه، أو أرضه، أو عبادته، والأصل: هو تجنب القتال في الأشهر الحُرْم ابتداءً للقتال، ما دام أن هناك فرصة لتقديمه أو تأخيرِه؛ وذلك لشرف الأشهر الحُرْم.

ولكن في حالة وقوع عدوان ظالم على جماعة ما من الناس: يكون من حقهم القتال لصدّ ذلك العدوان؛ فقد يُضطرّون إلى ذلك حتى في الأشهر الحُرْم؛ إما ابتداءً للقتال، أو استمراراً له.

أما تحريم القتال طوال العام، فلا يناسب الواقع؛ لأن الحاجة إلى الجهاد لا تقتصر على شهرٍ معيّن.

وكثيرٌ ممن يُوردون هذه الشبهة هم في أنفسهم أنصارٌ لأهل الظلم الذين لم يراعوا حرمة شهرٍ حرام، ولا غيره.

ويشهد تاريخ البشرية كلها: أن النبي ﷺ، ومن تبعه من المسلمين، كانوا أحرص الخلق على صون حرمة الأشهر الحُرْم، وعدم القتال فيها، واعتبار ذلك من عظيم الذنوب، ومع ذلك:

فلا يقول عاقل: «يترك دفع الأعداء؛ وإن بادرونا بالحرب، واعتدوا على أعراضنا وأنفسنا وأموالنا!».

### الجواب التفصيلي:

❁ **أولاً:** الجهادُ شرعٌ في الإسلام؛ لإعلاء كلمة الله تعالى، وردِّ عدوانِ المعتدين على حكمه، أو أرضه، أو عبادته:

وقد شرع لهم الإسلامُ شهورَ العامِ كلَّها للقتالِ فيها لأجلِ ذلك، واستثنى منها: الأشهرَ الحُرْمَ، وهي: رَجَبٌ، وذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، كما استثنى مكة المكرمة من الأماكن التي شرع لهم فيها القتال؛ فالأصلُ تجنُّبُ القتالِ فيها؛ وذلك لحرمتها وعظيم منزلتها عند الله.

والمقصودُ: هو تجنُّبُ ابتداءِ القتالِ فيها إن أمكن، وأما إن حصلَ عدوانٌ فيها، أو توسَّع القتالُ زمانياً أو مكانياً ليشملها - فهذا أمرٌ خارجٌ عن الإرادة؛ ومن المقرر أنه: قد يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً.

إن أعداءَ الإسلامِ يتحينون كلَّ الفُرصِ، ويستخدمون ما أمكنهم من وسائلٍ للقضاءِ على الإسلام، ومحوِ أهله من الوجود؛ ولذلك نقول: إن من يطالبُ الإسلامَ بتحريمِ القتالِ طوالِ العامِ، عليه أن يضمنَ عدمَ اعتداءِ أحدٍ عليهم؛ فقد أقرت الشريعةُ الإسلاميةُ الجهادَ ضدَّ العدوِّ بما يتلاءمُ وطبيعةَ البشرِ؛ فهو ضرورةٌ لا بدَّ منها لحماية المسلمين، ونجدة المستضعفين.

❁ **ثانياً:** كثيرٌ ممن يُوردون هذه الشبهة هم في أنفسهم أنصارٌ لأهلِ الظلمِ الذين لم يراعوا حُرْمَةَ شهرٍ حرامٍ، ولا غيره:

وقد حدث ما يُشبهه هذا في سببِ نزولِ قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ



مِنْهُ أَكْبَرَ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿ [البقرة: ٢١٧].

وسبب نزول الآية: هو أن النبي ﷺ بعث عبد الله بن جحش في سرية، في رجب من السنة الثانية؛ ليرصد قريشاً، وعندما مرّت بهم عير قريش، هاجمها، وقتلوا عمرو بن الحضرمي، وأسروا اثنين من المشركين، فاستغل المشركون الفرصة؛ ليتهموا المسلمين بأنهم استحلوا ما حرم الله، وكثّر على المسلمين القيل والقال، حتى نزلت الآية تؤيد ما فعله عبد الله بن جحش.

وقد بين الله سبحانه في هذه الآية: أن القتال محرّم في الشهر الحرام، ولكن الأكبر من ذلك هو: الصد عن سبيل الله، واستحلال إخراج المسلمين من المسجد الحرام، وأخذ أموالهم، واضطهادهم من قبل المشركين.

فليسأل تاريخ البشرية كلها: من كان أحرص الخلق على صون حرمة الأشهر الحرم، وعدم القتال فيها، واعتبار ذلك من عظيم الذنوب؟! لو أن لنا أن نتخيّل التاريخ إنساناً ينطق، لأجاب بصوت يملؤه الإعجاب: محمّد ﷺ، ومن تبعه من المسلمين.

ولا بد أن التاريخ سيردّف بعدها متسائلاً: ما المتوقع من المسلمين أن يفعلوا إذا بادّروهم أعداؤهم بالحرب، والاعتداء على أعراضهم وأنفسهم وأموالهم؟ هل من المعقول أن يقفوا مكتوفي الأيدي فحسب؟!

اعتقد أننا جميعاً نتفق في الإجابة على هذا السؤال.

❁ كلمات دلالية: القرآن الكريم، الأشهر الحرم، القتال، الدفاع عن النفس.

❁ أسئلة ذات علاقة:

❑ ادعاء إجبار الناس على الكفر في القرآن.

❑ هل القرآن يدعو إلى حرّية الاعتقاد؟



## المسألة (٦٩) - هل القرآن يدعو إلى حرّية الاعتقاد؟

### السؤال

في آياتٍ يدعو القرآن لحرّية الاعتقاد؛ منها: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ومنها: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، وغيرها، وفي آياتٍ أخرى: يدعو لعدم الحرّية في الاعتقاد؛ منها: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [التوبة: ٧٣]، ومنها: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩]؛ فهل هذا تعارض؟

### عبارات مشابهة لسؤال

✽ هل هناك تناقض في نصوص القرآن في موضوع أحكامه؟

### الجواب

#### مختصر الإجابة:

«حرّية الاعتقاد»: كلمة ذات مفاهيم مختلفة؛ تتسع وتضيق وتتنوع.

وعموماً: ف «الآيات الأولى»: تُخبر عن أن الدين محلّه القلب؛ فالإكراه عليه لا فائدة فيه، ولكنّ هذا ليس له علاقةٌ ب «الآيات الثانية»، والتي تأمر بمجاهدة المعتدي الذي يحارب الإسلام، أو يمنع من ظهوره، أو يمنع الناس من الدخول فيه؛ وذلك لتكون كلمة الله هي العليا.

بل الآية الثانية منهما دالّة على إمكانية البقاء على الاعتقاد، مع بعض الإجراءات؛ حيثُ ذكّر الجزية في آخرها، والجزية إنما يدفعها غير المسلم الباقي على اعتقاده: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

فلا تعارض بين الآيات على الإطلاق؛ فكل آية لها معناها وسياقها.

## الجوابُ التفصيليُّ:

❁ **أولاً:** «حرية الاعتقاد»: كلمة ذات مفاهيم مختلفة؛ تتسع وتضيق وتنوع:

فهل تشمل هذه الحرية حرية التعبير عن ذلك الاعتقاد أو لا؟ وهل تشمل حرية الاعتقاد في غير الأمور الدينية أو لا؟ وإلى أي حدٍّ ومجالٍ،،، إلخ، ولا يمكن أن يستقر مجتمع في العالم إلا وهو يقيّد ذلك بمجموعة من الضوابط قلّت أو كُثرت.

ولهذا لا يصلح الانسياق بالكلام خلف عباراتٍ محتملةٍ مجمّلة.

❁ **ثانياً:** الآيات التي فهم السائل منها حرية الاعتقاد، لا تُفسّر بمعنى «حرية الاعتقاد» المتداول في الفكر الغربي؛ بجواز الدخول والخروج من الإسلام وغيره:

بل فُسرّت بتفسيراتٍ مختلفة:

منها: أن الدين محله القلب، وأن إكراه الناس على اعتناق الإيمان لا فائدة منه؛ لأن الإيمان لا بدّ فيه من إيمان القلب، ولا أحد يملك القلوب إلا الله تعالى.

ومنها: أن الإسلام يبيح لأناسٍ غير مسلمين أن يبقوا على دينهم بعد تبين الرشد من الغي، مع بعض الإجراءات التي تساعدهم وتساعد المجتمع على الحفاظ على قيمه سليمة؛ كالجزية.

❁ **ثالثاً:** الآيتان التي ذكّر فيهما القتال لا تتعارضان مع بقاء بعض الناس من غير المسلمين على دينهم:

فهي إذن بقتال المعتدين؛ لتكون كلمة الله هي العليا، وقد يستمر هذا مع بقاء أناسٍ غير مسلمين على دينهم؛ لكنهم غير معتدين، ويؤدّون الجزية مثلاً.

بل الآية الثانية منهما دالة على إمكانية البقاء على الاعتقاد، مع بعض الإجراءات؛ حيث ذكّر الجزية في آخرها، والجزية إنما يدفعها غير المسلم الباقي على اعتقاده:

فالآية كاملة هي: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].



وكذلك قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ جَاهَدُوا كُفَّارًا وَالْمُنَافِقِينَ وَأَغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيَسَّ الْمَصِيرُ ﴿٧٣﴾ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ وَإِنْ يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿٧٤﴾ [التوبة: ٧٣ - ٧٤]:

فهذه الآية تتحدث عن المنافقين، وسبب نزولها - حسب أقوال المفسرين - : هو ما رواه مجاهد في بيان: ﴿كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾ ، قال: قال أحدُ المنافقين: «لئن كان ما يقول محمدٌ حقًا، لنحنُ شرٌّ من الحمير»، فقال له رجلٌ من المؤمنين: «إنَّ ما قال لحقٌّ، ولأنت شرٌّ من حمارٍ»، قال: فهمَّ المنافقون بقتله؛ فلذلك نزل قوله تعالى: ﴿وَهُمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا﴾ [التوبة: ٧٤]، فكان هذا جزاء المنافقين، ولا صلة بين هذا وبين حرّية الاعتقاد؛ كما جاء في فحوى السؤال.

❁ **رابعًا:** أن «حرّية الاعتقاد» التي تعب العالم كثيرًا في تقريرها، لم نشعر - نحن المسلمين - بضراوة الصراع الذي دار من أجلها:

وذلك لأننا توارثناها جيلاً عن جيل، وتلقيناها في تعاليم ديننا، وتقاليده أسلافنا حقيقة لا تحتمل لغطاً أو جدلاً، وكان لها تنظيمٌ في الأحكام المعروفة؛ كالجزية، وتجنب إظهار المظاهر البارزة للدين المخالف، وغيرها.

إن التاريخ يحدثنا عن المذابح الدينية التي طحنت الجماهير في أوروبًا، ويحدثنا أن «حرّية الاعتقاد» لم يكن لها وجودٌ خلال العصور الوسطى في تلك الأقطار التي مزقتها المنازعات الدينية الرهيبة، حتى نهاية القرن السادس عشر عندما صدرت قوانين «نانت» في فرنسا.

والحاصل: أن أيَّ إنسانٍ عاقلٍ يرتدي ثوب العدل والإنصاف سيحكمُ ويؤكدُ عند العودة إلى الآيات كاملةً: أنه لا علاقةٌ أبداً بين آيات القتال، وبين آيات حرّية الاعتقاد.

❁ **كلمات دلالية:** القرآن الكريم، بلاغة القرآن الكريم، حرّية الاعتقاد.



❁ أسئلة ذات علاقة:

❓ ادعاءُ إجبارِ الناسِ على الكفرِ في القرآن.

❓ ادعاءُ تناقضِ القرآنِ في حكمِ القتالِ في الأشهرِ الحُرُم.





## المسألة (٧٠) - دعوى تناقض القرآن في موضوع الحكم على النصارى؟

### السؤال

جاءت نصوص في القرآن تُثني على النصارى؛ مثل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّبِيَّاتِ﴾ [البقرة: ٦٢]، وأخرى تُذمهم؛ مثل قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]؛ وهذا يُفيد تعارض القرآن.

### عبارات مشابهة للسؤال

\* هل هناك تناقض في نصوص القرآن في موضوع الحكم على النصارى؟

### الجواب

#### مختصر الإجابة:

الآية الأولى: لا تقصد النصارى الذين أشركوا بالله، وإنما تتكلم عن السابقين منهم الذين كانوا يؤمنون بالله، واليوم الآخر، ويعملون صالحًا؛ فهؤلاء كانوا على دين التوحيد، وعلى مناهج أنبيائهم كما هي؛ وذلك ما تنص عليه الآية.

وهناك وجه آخر؛ وهو: ما ذكره ابن عباس: من أن آية البقرة نُسخت بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ولمعرفة المراد من أي آية ينبغي قراءتها كاملة بلا اقتطاع، مع اطلاع جيد بمسألة النسخ والمنسوخ.

#### الجواب التفصيلي:

لا تعارض في نصوص القرآن الكريم، وقد يبدو لبعضهم تعارض في بعض الآيات؛ وذلك لضعف التحصيل اللغوي والفقهية؛ ولذا شرع سؤال أهل العلم.

والجوابُ على ما ظاهرُهُ التعارضُ في السؤالِ في الوجوهِ الثلاثةِ التالية:

❁ **الوجهُ الأوَّلُ:** أن نَصَّ الآيةِ الأولى التي يقولون: إن فيها ثناءً عليهم يشترطُ لنزولِ رضا الله سبحانه وتعالى: أن يكونَ أولئك ممَّن يؤمنون بالله، واليومِ الآخرِ، ويعملونَ صالحًا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقِينَ وَالصَّٰدِقَاتِ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَآلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]، ومثلهُ قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقِينَ وَالصَّٰدِقَاتِ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

ومن مقتضياتِ الإيمانِ بالله: الإيمانُ بكتِّبه، ومنها القرآنُ الكريم.

ومن مقتضياتِ الإيمانِ باليومِ الآخرِ أيضًا: الإيمانُ بالقرآنِ الكريم؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبْرُوكٌ مُّصَدِّقٌ لِّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [الأنعام: ٩٢]، فالآيةُ تقولُ: إن المؤمنين بالآخرة يؤمنون بالقرآنِ الكريم؛ وبالتالي: فإن من لا يؤمن بالقرآن، ليس مؤمنًا بالآخرة.

❁ **الوجهُ الثاني:** أن المرادُ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقِينَ وَالصَّٰدِقَاتِ﴾ [البقرة: ٦٢]، المرادُ به: هذه الفرقُ من الناسِ التي عُرِفَتْ بهذه الأسماءِ من الذين اتَّبَعُوا الأنبياءَ السابقين، واستمروا على دين التوحيدِ وعلى مناهجِ أنبيائهم كما هي:

وأما ما صاروا إليه من عقيدة التجسيد، والإشراك، والتثليث، واختلاق الأباطيل على الله تعالى، والإفساد في الأرض، وغير ذلك - فإنما هي رذائلُ تتنافى مع الإيمانِ والعملِ الصالح؛ وبالتالي لا يرث أصحابها الدارَ الآخرة.

❁ **الوجهُ الثالثُ:** جاء عن ابنِ عباسٍ لما نزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقِينَ وَالصَّٰدِقَاتِ﴾ [البقرة: ٦٢]، أنزلَ اللهُ بعدها: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وفي هذا إشارةٌ منه إلى أن الآيةَ الثانيةَ نسختْ آيةَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾ الآيةَ [البقرة: ٦٢].



والحاصل: أنه لا دليل على تناقض القرآن في حكمه على النصارى وغيرهم، وبأي الأوجه السابقة أخذت، فهو ظاهرٌ وواضحٌ، وقد فصل القرآن وبين أنه لا يُقبل من الناس غير الإسلام ديناً.

❁ كلمات دلالية: القرآن الكريم، بلاغة القرآن الكريم، حرّية الاعتقاد، النصارى.

❁ أسئلة ذات علاقة:

❓ في آيات يدعو القرآن لحرّية الاعتقاد؛ منها: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ومنها: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، وغيرها، وفي آياتٍ أخرى: يدعو لعدم الحرّية في الاعتقاد؛ منها: ﴿يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ هُمْ كُفَّارٌ وَالمُنْفِقِينَ﴾ [التوبة: ٧٣]، ومنها: ﴿قَتَلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩]؛ فهل هذا تعارض؟



## المسألة (٧١) - دعوى تناقض القرآن في موضوع تزيين الأعمال؟

### السؤال

نَصَّ الْقُرْآنُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يَزِينُ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَالَهُمْ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ﴾ [النمل: ٤]، وفي آيةٍ أُخرى: نَصَّ عَلَى أَنَّ الشَّيْطَانَ يَزِينُ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَالَهُمْ: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾ [النمل: ٢٤]؛ وهذا مُشْكِلٌ وَمُتَنَاقِضٌ.

### عبارات مشابهة للسؤال

❖ هل هناك تناقض في نصوص القرآن في موضوع تزيين الأعمال؟

### الجواب

#### مختصر الإجابة:

ينبغي معرفة معنى كلمة «التزيين» في الآيتين؛ لأن اختلاف المعنى ينتج عنه اختلاف في المراد:

فمعنى «تزيين الشيطان للأعمال»: هو خداعهم، وإقناعهم بما يفعلونه من جرائم ومعاصٍ؛ فتبدو لهم وكأنها أعمالٌ خيرٍ وصلاحٍ؛ كي يُغوي أكبر عددٍ ممكنٍ من بني آدم.

وأما «تزيين الله سبحانه لأعمال الكفار والعصاة»: فهو نوعٌ من العقوبة لمن أصابهم العمى، والعتة، والضلال؛ من الكافرين والمنافقين والظالمين؛ فيعرضهم عن توحيد الله تعالى وعن طاعته واتباع أوامره، أعماهم الله عن إدراك قبح أفعالهم التي اختاروا بإرادتهم أن يرتكبوها؛ وذلك لا يكون إلا لمن يتمادون في كفرهم، وظلمهم، وفجورهم، والآية واضحة في هذا المعنى.

وعلى ذلك: فسببُ تزيين الشيطان الأعمال لأوليائه واتباعه: هو ترغيبهم، وإيقاعهم في الكفر والمعاصي، فإذا رَضُوا بذلك الإغواء الشيطاني، جاءتهم أولى العقوبات من الله سبحانه، وهي: عدم رؤية قبح أفعالهم، وتزيينها لهم؛ كعلامة وإشارة على أنهم قد وقعوا في سخط الله.

## الجواب التفصيلي:

إن سبب كثيرٍ من الأوهام: هو عدم تمام الأهلِيَّةِ العقليَّةِ، أو العِلْمِيَّةِ، مع عدم الرجوعِ للمتخصِّصينَ في العلوم؛ لإزالة الإشكال، وإزالة اللَّبْسِ الحاصلِ في فهمِ النصوصِ التي ظاهرُها التعارضُ.

والجوابُ على ما ظاهرُه التعارضُ في السؤالِ في النقاطِ التالية:

❁ **أولاً:** لقد خلقنا الله سبحانه وتعالى في هذه الدنيا؛ لِيُؤَلِّمُونَا وَيُخْتَبِرُونَا:

فَأَرْسَلَ رُسُلَهُ وَأَنْبِيََاءَهُ ﷺ؛ لِيُبَيِّنُوا لَنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ الَّذِي يُوَصِّلُنَا إِلَى رِضَا اللَّهِ تَعَالَى وَالْجَنَّةِ، وَلِيَحذِّرُونَا مِنْ سُبُلِ الشَّرِّ، وَعَاقِبَتِهِ الْأَلِيمَةِ فِي النَّارِ، وَمِنْ أَنْ عَدُونَا الْأَكْبَرَ - الشَّيْطَانَ الرَّجِيمَ - هَدَّدَ وَتَوَعَّدَ بِأَنْ يَسْعَى لِإِغْوَاءِ بَنِي آدَمَ، وَبِكُلِّ الْوَسَائِلِ وَالطُّرُقِ.

فَانْقَسَمَ النَّاسُ إِلَى فَرِيقَيْنِ لَا ثَالِثَ لِهَمَا:

فريقٍ: اختار أن يتبع إرشادات الرُّسُلِ وتوجيهاتهم؛ إرضاءً لله سبحانه.

وفريقٍ: اختار اتباعَ خطواتِ الشيطان، وارتكابَ ما نهى الله عنه، وحذرنَا أنبياءُه مِنْ فِعْلِهِ.

وللشيطانِ وسائلٌ وطُرُقٌ خبيثةٌ للإيقاعِ بِأَتْبَاعِهِ، وَضَمَانِ اسْتِمْرَارِهِمْ فِي طَرِيقِ الْغِيِّ وَالْعِصْيَانِ؛ كِي يَحَقِّقَ بِذَلِكَ هَدْفَهُ الَّذِي سَخَّرَ حَيَاتَهُ مِنْ أَجْلِهِ؛ أَلَا وَهُوَ: إِغْوَاءُ أَكْبَرَ عَدُوِّ مَمْكِنٍ مِنْ بَنِي آدَمَ، وَلَعَلَّ مِنْ أَقْوَى وَسَائِلِهِ تِلْكَ: «تَزْيِينُ الْمَعَاصِي فِي عَيُونِ مَرْتَكِبِيهَا»؛ فَتَبَدُّو لَهُمْ وَكَأَنَّهَا أَعْمَالٌ خَيْرٌ وَصَلَاحٌ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسَبُونَ أَنَّهَا حَسَنَاتٌ﴾ [الكهف: ١٠٤]؛ وَهَذَا أَخْطَرُ شَيْءٍ عَلَى الْعِبَادِ؛ فَحِينَ يَرَى الْعَبْدُ الْخَطَأَ صَوَابًا، وَالضَّلَالَ هُدًى، وَيُنْتَكِسُ قَلْبُهُ، فَيُخَالِفُ الْفِطْرَةَ السُّوِيَّةَ؛ فَإِنَّهُ يَهْوِي بِنَفْسِهِ فِي مَسْتَنْقَعِ الضَّلَالِ، وَيَكُونُ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ.

وهكذا يَتَضَيِّحُ لَنَا أَنَّ مَعْنَى «تَزْيِينِ الشَّيْطَانِ لِلْأَعْمَالِ»: هُوَ خِدَاعُهُمْ، وَإِقْنَاعُهُمْ بِصَلَاحٍ مَا يَفْعَلُونَهُ مِنْ جَرَائِمٍ وَمَعَاصٍ.

وَأَمَّا «تَزْيِينُ اللَّهِ سَبْحَانَهُ لِأَعْمَالِ الْكُفَّارِ وَالْعِصَاةِ»: فَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْعُقُوبَةِ لِمَنْ أَصَابَهُمُ الْعَمَى، وَالْعَتَّةُ، وَالضَّلَالُ؛ مِنَ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالظَّالِمِينَ؛ فَبِإِعْرَاضِهِمْ عَنْ تَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَنْ طَاعَتِهِ وَاتِّبَاعِ أَمْرِهِ، أَعْمَاهُمْ اللَّهُ عَنْ إِدْرَاكِ قَبْحِ أَعْمَالِهِمْ الَّتِي اخْتَارُوا بِإِرَادَتِهِمْ

أن يرتكبوها؛ وذلك لا يكون إلا لمن يتمادون في كفرهم، وظلمهم، وفجورهم، والآية واضحة في معناها؛ فالذين اختاروا ورضوا أن يكونوا ممن لا يؤمن بالآخرة؛ عاقبهم الله على سوء اختيارهم بتزيين أعمالهم؛ عقوبة لهم.

❁ **ثانياً:** لقد اتضح لنا ممَّا سبق: أن سبب تزيين الشيطان الأعمال لأوليائه وأتباعه: هو ترغيبهم، وإيقاعهم في الكفر والمعاصي، فإذا رضوا بذلك الإغواء الشيطاني، جاءتهم أولى العقوبات من الله سبحانه، وهي: عدم رؤية قُبْحِ أفعالهم، وتزيينها لهم؛ كعلامة وإشارة على أنهم قد وقعوا في سخطِ الله:

والمتملُّ للحالتين: يجدُّ في ذلك معنى الابتلاء والاختبار؛ فالله سبحانه قد وعد من يسلك طريق الإيمان والخير: أن يزيِّنَ ذلك في قلبه، وأنذرَ وحذرَ الذين يختارون طريق الكفر والمعاصي، من أنه سيزيِّنُ لهم سوء أعمالهم؛ فيكونون من الخاسرين، والاختيارُ في يد ابن آدم؛ فليختر لنفسه في أي الفريقين يكون.

فالحاصل: أنه - وإن اتَّحدَ اللفظُ في الكلمتين - إلا أن لكل كلمة مدلولها في سياقها، ومعناها العام من الجملة القرآنية.

وهذا واضح في طريقة القرآن وبلاغته؛ فنسأل الله الهداية، وتحبيب طريقها وسبيلها.

❁ **كلمات دلالية:** القرآن الكريم، بلاغة القرآن الكريم.

❁ **أسئلة ذات علاقة:**

❑ في آية قرآنية يقول الله: ﴿لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١١٥]، وفي آية أخرى يقول: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ﴾ [النحل: ١٠١]؛ فهل هذا تناقض في القرآن؟

المسألة (٧٢) - دعوى تناقض القرآن في قضية علم الله.

## السؤال

وردت في القرآن هذه الآية: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٥٦]؛ وهذا معناه يناقض كلام القرآن عن علم الله المحيطة والكلي.

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل تناقض القرآن في معنى علم الله السابق لكل شيء؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

الله سبحانه وتعالى يعلم غيب الزمان والمكان، ويعلم الأشياء على ما هي عليه؛ وعلمه الأزلي بالأحداث لا يعلمه إلا هو، أما إظهاره سبحانه لعلمه في موطن ما، فالمراد به نوع آخر من علمه سبحانه وتعالى، وهو علم المشاهدة والظهور، وهو علمه بالأشياء بعد خلقها ووجودها ووقوعها ومشاهدتها، وهو علم حادث يقوم به يليق بجلاله وكماله، سبقه العلم المحيط بكل شيء؛ فكل حادث علمه الله بعلمه الأزلي أنه سيكون، وعلمه بعلمه الحادث أنه كان؛ فعلمه سبحانه محيط بكل شيء، وعلمه بكل شيء محيط:

❁ **فيعلم ما سيكون:** على أنه سيكون، وكيف سيكون.

❁ **ويعلم ما كان:** على أنه كان، وكيف كان.

❁ **ويعلم ما هو كائن:** على أنه كائن، وكيف هو كائن.

❁ **ويعلم ما لم يكن ولن يكون:** على أنه لم يكن ولن يكون؛ وهذا يشمل المستحيلات لذاتها ولغيرها، أعني: الممتنعات العقلية، والممكنات العقلية التي قضى الله أنها لن تكون أبداً؛ لمنافاتها للحكمة الإلهية.

❁ وأما ما لم يكن وسيكون: فَيَعْلَمُهُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ: أنه لم يكن، وسيكون، وكيف سيكون، وَيَعْلَمُهُ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ: أنه كان، وكيف كان.

فلا يخلو موجودٌ مِنَ الموجودات، ولا معدومٌ مِنَ المعدومات: عن عِلْمِ اللَّهِ الْمُحِيطِ بِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَفِي كُلِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ: ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الأنعام: ٨٠]، ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الأعراف: ٨٩]، ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٩٨]، ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، ﴿لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢].

### الجواب التفصيلي:

عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ هُوَ عِلْمٌ مُشَاهِدَةٌ وَظُهُورٌ، وَهُوَ عِلْمٌ لَاحِقٌ مُوَافِقٌ لِلْوَاقِعِ، وَقَدْ سَبَقَهُ الْعِلْمُ الْغَيْبِيُّ، وَالْعِلْمَانِ مُتَوَافِقَانِ غَيْرُ مُخْتَلِفَيْنِ؛ كَمَا لَوْ كُنْتُ مُسَبِّقًا أَعْلَمُ أَنَّ فَلَانًا سِيرُسُبٌ فِي الْإِحْتِبَارِ، ثُمَّ ظَهَرَتْ نَتِيجَتُهُ رَاسِبًا؛ فَعَلِمْتُهُ قَبْلَ رَسُوبِهِ بِأَنَّهُ سِيرُسُبٌ، وَعَلِمْتُهُ بَعْدَ رَسُوبِهِ بِأَنَّهُ قَدْ رَسَبَ؛ فَعِلْمِي صَارَ سَابِقًا وَلاَحِقًا، وَاللَّهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى.

وعومومًا: فإن بالإمكان تجلية الإشكال الوارد في النقاط التالية:

❁ **أولًا:** عِلْمُ اللَّهِ جَلٌّ وَعَلَا عَلَى نَوْعَيْنِ:

❁ **الأول:** هو «العِلْمُ الْقَدِيمُ الْأَزَلِيُّ»؛ وَهُوَ عِلْمُهُ سُبْحَانَهُ بِأَنَّ الشَّيْءَ سَيَكُونُ؛ وَهَذَا الْعِلْمُ لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ غَيْرُهُ سُبْحَانَهُ؛ فَهُوَ عِلْمُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْ قَبْلِ خَلْقِ الْخَلْقِ؛ وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]، وَثَبَّتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٤٧٩٧)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ»، قَالَ: «وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ».

❁ **الثاني:** هو «عِلْمُ الْمَشَاهِدَةِ وَالظُّهُورِ»؛ وَهُوَ عِلْمُهُ سُبْحَانَهُ بِأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ وَقَعَ وَكَانَ؛

فهو علمُهُ بالأشياء بعد حدوثِها، وهو العلمُ الذي يُظهِرُهُ اللهُ لعبادِهِ، وهو علمُهُ سبحانه بحدوثِ أفعالنا التي سبقَ في علمِهِ أنها ستكون، ثم أظهرَها لنا؛ فهو علمٌ حادثٌ يقومُ به يليقُ بجلالِهِ وكمالِهِ، سبقَهُ العلمُ المُحيطُ بكلِّ شيءٍ؛ فكلُّ حادثٍ علمَهُ اللهُ بعلمِهِ الأزليِّ السابقِ أنه سيكون، وعلمَهُ بعلمِهِ الحادثِ اللاحقِ أنه كان.

ولتوضيح المقصودِ بعلمِ الظهور، دَعَوْنَا نتأمَّلُ قوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمَ أَنَّ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَنَا رَبَّهُمْ﴾ [الجن: ٢٨]، قد يفهمُ بعضهم أن الآيةَ تُنصُّ على أن علمَهُ سبحانه المذكورَ في الآية جاء بعد جهل، بينما الفهمُ الصحيحُ، والمعنى السليمُ: هو لِيَعْلَمَ اللهُ ذلكَ علمَ مشاهدةٍ كما علمَهُ غيباً، أي: أنه علمَ أنه كان، بعد علمِهِ أنه سيكون؛ وهذا يبيِّنُ علمَ اللهِ بكلِّ شيءٍ في كلِّ وقت.

وهذا واضحٌ لكلِّ متأملٍ لقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٣]، وكذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءً ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

وهذا ينطبقُ على الآياتِ التي وردتْ في السؤالِ، وهي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ حَقَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ۚ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦]؛ فقد علمَ سبحانه بعلمِهِ القديمِ: أن فيهم ضعفاً؛ فلا يقدرُ عشرون منهم أن يغلبوا مئتين، ولا يقدرُ مئةٌ أن يغلبوا ألفاً؛ فأظهرَ لهم سبحانه علمَهُ في هذه الآياتِ، وهو أن مئةً منهم يستطيعون أن يغلبوا مئتين، وأن ألفاً منهم في استطاعتهم أن يغلبوا ألفين.

فثبتَ الحكمُ الأوَّلُ بتشديدِ العزيمةِ على المتقدمين من المسلمين الذين يمتلكون القدرةَ والقوَّةَ، والحكمُ الثاني ثبتَ تخفيفاً لهم.

والمرادُ من لفظِ ﴿الَّذِينَ﴾ في الآية: تعيينُ انتهاءِ العزيمة، وبدايةِ مشروعِ الرُّخصة، والتي يعلمُ اللهُ سبحانه أن المسلمين يحتاجون إليها حالاً ومستقبلاً.

ألسنا نرى أن بعضَ التشريعاتِ في الإسلامِ قد مرَّتْ بمراحلٍ عدَّةٍ لتستقرَّ؛ كتحريرِ

الخمير مثلاً، وإيجاب الصوم، وكذلك الزكاة؟! وهذا ليس علماً حادثاً مخالفاً لعلمه القديم، وليس علماً بعد جهل؛ تعالى الله علواً كبيراً، بل هو علمٌ له حادثٌ يقومُ به بأن الشيء وقع بعد أن لم يكن واقعاً؛ فهو علمٌ لاحقٌ موافقٌ للواقع، وموافقٌ لعلمه السابق.

**ثانياً:** بقراءة سيرة لآيات القرآن الكريم: يلاحظُ أيُّ إنسانٍ الآياتِ الكثيرةَ التي تُثبتُ أن الله سبحانه يَعْلَمُ مِنْ عِبَادِهِ مَا يُعْلِنُونَ وما يُخْفُونَ، مِنْ أفعالِهِمْ وأقوالِهِمْ، ولا تَخْفَى عَلَيْهِ سرائِرُهُمْ، وأنه العليمُ بكلِّ شيءٍ الذي لا تَخْفَى عَلَيْهِ خافيةٌ فِي الأَرْضِ، أو فِي السَّمَاءِ، وَعِلْمُهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الخَارِجِ فِي كُلِّ وَقْتٍ؛ قال تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٦]، وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّامِ فَاجْتَنِحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنفال: ٦١]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]، وغير ذلك مِنَ الآياتِ.

فهل مِنَ المعقولِ أن يُعْضَّ الإنسانُ طَرْفَهُ عَنْ كُلِّ هَذِهِ الآياتِ الواضحةِ والصرِيحةِ الدالَّةِ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ الشَّامِلِ، وَيَصَدِّقُ خِلافَ ذَلِكَ؟!  
والمقصودُ: أن عِلْمَ اللَّهِ سبحانه مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَعِلْمُهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ:

\* **فَيَعْلَمُ مَا سَيَكُونُ:** عَلَى أَنَّهُ سَيَكُونُ، وَكَيْفَ سَيَكُونُ.

\* **وَيَعْلَمُ مَا كَانَ:** عَلَى أَنَّهُ كَانَ، وَكَيْفَ كَانَ.

\* **وَيَعْلَمُ مَا هُوَ كَائِنٌ:** عَلَى أَنَّهُ كَائِنٌ، وَكَيْفَ هُوَ كَائِنٌ.

\* **وَيَعْلَمُ مَا لَمْ يَكُنْ وَلَنْ يَكُونَ:** عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وَلَنْ يَكُونَ؛ وَهَذَا يَشْمَلُ المُسْتَحِيلَاتِ لِذَاتِهَا وَلِغَيْرِهَا، أَعْنِي: المُمْتَنِعَاتِ العَقْلِيَّةِ، وَالمُمَكِّنَاتِ العَقْلِيَّةِ الَّتِي قَضَى اللَّهُ أَنهَا لَنْ تَكُونَ أَبَدًا؛ لِمَنَافَاتِهَا لِلْحِكْمَةِ الإِلَهِيَّةِ.

\* **وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ وَسَيَكُونُ:** فَيَعْلَمُهُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، وَسَيَكُونُ، وَكَيْفَ سَيَكُونُ، وَيَعْلَمُهُ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ: أَنَّهُ كَانَ، وَكَيْفَ كَانَ.

فلا يخلو وجودٌ مِنَ الموجوداتِ، ولا معدومٌ مِنَ المعدوماتِ: عَنْ عِلْمِ اللَّهِ المُحِيطِ





به في كلِّ وقتٍ من الأوقات، وفي كلِّ حالٍ من الأحوال: ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الأنعام: ٨٠]، ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الأعراف: ٨٩]، ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٩٨]، ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، ﴿لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢].

❁ كلماتٌ دلالية: القرآن الكريم، علمُ الله.

❁ أسئلة ذات علاقة:



المسألة (٧٣) - دعوى تناقض القرآن في مُدَّةِ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، مع معارَضَتِهِ للحَقِيقَةِ العِلْمِيَّةِ.

## السؤال

ذَكَرَ الْقُرْآنُ: أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خُلِقَتَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ؛ وَهَذَا يَنَاقِضُ الْحَقِيقَةَ الْعِلْمِيَّةَ بِأَنَّ ذَلِكَ اسْتَعْرَقَ بِلَايِنَ السَّنِينَ، ثُمَّ إِنَّ فِي التَّعْبِيرِ الْقُرْآنِيِّ: كَانَتْ مَدَّةُ الْخَلْقِ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ، وَليْسَ سِتَّةً؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَيَّنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أُنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ١٠ ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ١١ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحٍ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿ [فُصِّلَتْ: ٩ - ١٢].

## عبارات مشابهة للسؤال

\* ما هي مُدَّةُ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

العِلْمُ الْحَدِيثُ جَاءَ لِيُثَبِّتَ مَا ذَكَرَهُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ؛ فَمُدَّةُ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ هِيَ سِتَّةُ أَيَّامٍ، كَمَا ذَكَرَهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، بِلَا تَعَارُضٍ بَيْنَ الْآيَاتِ.

كَمَا أَنَّ مَسْأَلَةَ الزَّمَنِ هِيَ مَسْأَلَةٌ نِسْبِيَّةٌ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ١١٢﴾ يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ١١٣﴾ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴿ [طه: ١٠٢ - ١٠٤]، وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ﴿ [الحج: ٤٧]، وَاللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى خَلْقِهِنَّ فِي أَقَلِّ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ.

## الجواب التفصيلي:

ليس هناك أيُّ تعارضٍ بين تحديد زمنِ خلقِ السمواتِ والأرضِ في ستَّةِ أيَّامٍ، وبين ما يراهُ العلمُ الحديثُ من أن ذلك استغرقَ بلايينَ السنينِ، ولا تعارضُ بين الآياتِ كذلك، وبيانُ ذلك من الوجوه التالية:

❁ **أولاً:** لا يوجدُ تعارضُ بين الآياتِ في مُدَّةِ خلقِ السمواتِ والأرضِ:

فقد ذكرَ اللهُ تعالى في آياتٍ كثيرةٍ أنه خلقَ السمواتِ والأرضَ في ستَّةِ أيَّامٍ؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، وقال سبحانه: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [السجدة: ٤]، وغير ذلك من الآيات.

إلا أن المتوهِّمينَ وقفوا عند الآية التي يقول اللهُ فيها: ﴿قُلْ أَيَّتُمْ لتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ٩ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ١٠ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ١١ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا ١٢ وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ١٣ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [فصلت: ٩-١٢]؛ فتوهَّموا أن مجموعَ الأيامِ المذكورة هو ثمانية أيَّام.

غير أن الواقعَ غيرُ ما يتوهَّمون تمامًا، وبقليلٍ من التركيز والتدبُّرِ للآية: يتضحُ لنا أن لا تناقضَ بينها وبين غيرها من الآيات؛ وذلك أن مُدَّةَ الخلقِ كلُّه هي ستَّةِ أيَّامٍ، وليست ثمانيةً، كما توهَّموا.

فاللهُ تعالى ذكرُهُ يقولُ:

قل - أيها الرسولُ - موبِّخًا المشركينَ: لماذا أنتم تكفرون بالله الذي خلقَ الأرضَ في يومينِ - يومِ الأحدِ والاثنيْنِ - وتجعَلون له نُظراءَ تعبدُونهم من دونه؟! ذلك ربُّ المخلوقاتِ كلِّها.

وقد جعلَ سبحانه فيها - أي: الأرضِ - جبالًا ثوابتَ من فوقها، تثبتُها لئلا تضطربَ،

وقدّر فيها أقوات الناس والبهائم في أربعة أيامٍ مُتَمَّةٍ لليومين السابقين - هما: يومُ الثلاثاء، ويومُ الأربعاء - سواءً لمن أراد أن يسأل عنها.

ثم قصّد سبحانه إلى خلق السماء، وهي يومئذٍ دُخانٌ، فقال لها وللأرض: انقادا لأمرِي مختارتين، أو مكرهتين، لا مَحِيدَ لكما عن ذلك، قالتا: أتينا طائعتين؛ فلا إرادة لنا دون إرادتك يا ربنا.

فأتَمَّ اللهُ تعالى خلقَ السمواتِ في يومين - يومِ الخميس، ويومِ الجمعة - وبهما تمَّ خلقُ السمواتِ والأرضِ في ستّةِ أيّامٍ، وأوحى اللهُ في كلِّ سماءٍ ما يقدرُه فيها، وما يأمرُ به من طاعةٍ وعبادةٍ، وزيّناً السماءِ الدنيا بالنجوم، وحفظنا بها السماءَ من استراقِ الشياطينِ السمعِ، وذلك المذكورُ كلُّه تقديرُ العزيزِ الذي لا يغلبُه أحدٌ، العليمُ بخلقِه.

هذا معنى الآياتِ باختصارٍ.

والذي لا يصدّق بأن القرآنَ كلامُ الله، ويقول: «إنه كلامُ محمدٍ ﷺ»، عليه أن يُجيبَ على الأسئلة المنطقيّة التالية:

ألم يكن ﷺ يعرفُ الحسابَ؟

ألم يكن يعلمُ أن هناك آياتٍ كثيرةً تؤكّد أن خلقَ السمواتِ والأرضِ كان في ستّةِ أيامٍ؟ والأجدرُ: أنه كان سينتبهُ أن هناك تناقضاً بين الآياتِ؛ فيعدّلُها لو كان مدلولُ هذه الآيةِ هو ما جاء في السؤالِ أعلاه.

فالقرآنُ لو كان مفترىً - كما يدّعي بعضُ النصارى والملاحدة - فإن محمدًا ﷺ لم يكن ليجهلَ مثلاً أن اثنين، وأربعةً، واثنين، تُساوي ثمانيةً، وأنه قال في مكانٍ آخرٍ من القرآن: **إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ؛ مِثْلَ هَذَا الْمَوْضِعِ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].**

فهل يتصورُ عاقلٌ أن مَنْ يُقدِّمُ - كما زعموا - على تزييفِ كتابٍ بهذا الإعجازِ، يُمكنُ أن يُخطيءَ مثلَ هذا الخطأِ الذي لا يُخطئُهُ طفلٌ صغيرٌ؟!

❁ **ثانياً:** أن مسألة الزمن هي مسألة نسبية:

فقد أشار القرآن إلى أن المدى الزمني لـ «اليوم» عند الله سبحانه وتعالى، يختلفُ تماماً عن المدى الزمني لـ «اليوم» الذي نعرفه؛ فقال تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ۗ يَخْفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ۗ﴾ [طه: ١٠٢-١٠٤].

هذه الأيام التي يحسبها المجرمون هي من أيام الدنيا، بينما اليوم الواحد عند الله سبحانه يعادل ألف سنة مما نعدّه من أيامنا؛ قال سبحانه: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ ۗ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ۗ﴾ [الحج: ٤٧].

ثم إن سرعات الضوء التي اكتشفها العلم الحديث تجعل اختلاف مقاييس مصطلح «اليوم» واقعاً علمياً.

ونحن نؤمنُ تماماً: أنه سبحانه قادرٌ على بسطِ الزمنِ وقبضه: بقدرته وحكمته وعلمه، وحسب إرادته، وأنه كان قادراً على خلق السموات والأرض في أقل من لمحة البصر؛ لكنه شاء وقدّر أن يكون ذلك في ستة أيام؛ لحكم يعلمها سبحانه وتعالى.

فالاعتراض على ما جاء في القرآن باطلٌ نقلاً وعقلاً.

❁ **كلمات دلالية:** القرآن الكريم، مُدَّةُ خلقِ السموات والأرض.

❁ **أسئلة ذات علاقة:**



المسألة (٧٤) - دعوى تناقض القرآن في مسألة خلق الإنسان.

## السؤال

يذكر القرآن: أن الإنسان كان من طين، وفي موضع آخر من القرآن: يذكر أن خلق الإنسان كان من ماء، وتارة أخرى: يذكر أنه من نطفة؛ وهذا دليل وجود تناقض في القرآن.

### عبارات مشابهة للسؤال

❖ ما هو أصل خلق الإنسان؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

من الثابت علمياً: أن تكوين جسم الإنسان يشبه تراب الأرض في احتوائه على عناصر كثيرة؛ وهذا يعني: أن الإنسان قد خلق من تراب الأرض، وتغذية الإنسان تؤكد هذا.

فقد كانت مراحل عملية الخلق كالتالي: (طين، سلاله من طين، طين لازب، صلصال من حمأ مسنون، صلصال كالفخار، إنسان بعد نفخ الروح)، وكذلك موته؛ فإن جسد الإنسان بعد الموت يتحلل، ويتحول إلى تراب، فهو يمرُّ بالمراحل التالية: (تبيس: الصلصال)، تحلل: (صلصال من حمأ مسنون)، الطين اللابز: (اهتراء الجسد)، تراب؛ وهذه عملية عكسية لعملية الخلق؛ والقرآن الكريم أكد هذه الحقائق.

والآيات التي تتحدث عن خلق الإنسان ليس بينها أي تعارض، بل كل منها يذكر مرحلة من مراحل خلق الإنسان.

### الجواب التفصيلي:

لا يوجد أي تناقض بين المصطلحات الواردة في الآيات الكريمة، بل كل منها يذكر مرحلة

من مراحل خلق الإنسان؛ وذلك يتبين من خلال ما يلي:

❁ **أولاً:** يعلم كلُّ دارسٍ للتحليلات الكيميائية التي أُجريت لجسم الإنسان: أن ذلك الجسم يُشبه في تركيبه التركيبي الكيميائي لثراب الأرض إلى حدٍّ مذهلٍ:

فكلاهما يحتوي على نفس العناصر الكيميائية؛ مثل: الأكسجين، والهيدروجين، والكربون، إلخ، ويشغل الماء حيزًا كبيرًا في تركيبهما، بالإضافة إلى نسبة من البروتينات، والكربوهيدرات، والدهون، وبعض العناصر والمرتبات غير العضوية، والعناصر النادرة؛ مثل: الفلور، واليود، والحديد، والنيكل، إلخ.

وهذه الحقائق تتطابق تمامًا مع ما أشارت إليه آيات القرآن الكريم:

فبداية خلق الإنسان كانت عندما خلق الله آدم من تراب الأرض، ومرت عليه مراحل كثيرة حتى صار إنسانًا؛ قال تعالى: ﴿إِن مِّثْلَ مَثَلِ عَيْسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ آدَمَ ۗ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، ونحن - بني آدم - خلقنا أيضًا من تراب الأرض؛ لأننا كنا في ظهر أبينا آدم لحظة خلقه؛ يقول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١١].

ويستمد الإنسان غذاءه من عناصر الأرض، منذ أن يكون نُطفة في رحم أمه طوال مراحل الجنينية؛ كونه يتغذى من غذاء أمه الذي هو أصلًا مستمد من عناصر الأرض.

وكذلك في مرحلة الرضاعة: يتغذى الوليد على لبن الأم الذي كانت عناصر الأرض هي الأساس في تكوينه، أو على ألبان البهائم التي تتغذى على نبات الأرض.

وعناصر الأرض أيضًا هي التي تشكل غذاء الطفل بعد فطامه؛ حيث يتغذى على نباتات الأرض وثمارها، وألبان الأنعام ومنتجاتها؛ وكل هذا أساسه عناصر الأرض.

ثم عندما يموت الإنسان: يتحلل جسده، ويتحول إلى تراب، وهذه عملية عكسية لعملية الخلق:

فقد كانت مراحل عمليّة الخلق كالتالي: (طِينٌ، سُلَالَةٌ مِنْ طِينٍ، طِينٌ لَازِبٌ، صَلْصَالٌ مِنْ حَمًا مَسْنُونٍ، صَلْصَالٌ كَالْفَخَّارِ، إنسانٌ بعد نفخِ الرُّوحِ).

وأما بعد الموتِ: فإن جسدَ الإنسانِ يَمُرُّ بالمراحلِ التالية: (تَيْسُّسٌ: (الصَّلْصَالُ)، تحلُّلٌ: (صَّلْصَالٌ مِنْ حَمًا مَسْنُونٍ)، الطِّينُ اللَّازِبُ: (اهْتِرَاءُ الْجَسَدِ)، تُرَابٌ).

❁ **ثانيًا:** بدأت مراحل خلق الله سبحانه لآدم ﷺ كالتالي:

خلقه من ترابٍ، والذي صار طينًا بعد إضافة الماءِ إليه، ثم تحوّل إلى حمًا (أي: أسود مُتَتِنٍ)، وسُمِّيَ بـ «الحمّ المَسْنُونِ»؛ لأنه تغيّر، فبعدها يَبَسُ هذا الحمّ المَسْنُونُ مِنْ دُونِ نَارٍ، فصار صَلْصَالًا، والصَّلْصَالُ: هو الطِّينُ اليابسُ الذي لم تَمَسَّهُ النارُ، وأخيرًا: جاءت مرحلةُ نَفْخِ الرُّوحِ فيه، فصار إنسانًا.

والآياتُ القرآنيّةُ ذَكَرَتْ كُلَّ هذه المراحلِ.

أما مراحل خلق ذرّيّةِ آدَمَ التي ذَكَرَهَا القرآنُ، فهي كالتالي:

في البدءِ كانت النُّطْفَةُ: (الماءُ الصافي، وهو مَنِيُّ الرَّجُلِ)، ثم العَلَقَةُ: (الدّمُ الجامدُ المتعلّقُ بجدارِ الرَّحِمِ)، ثم المُضْغَةُ: (قِطْعَةُ لَحْمٍ غَيْرُ واضِحَةٍ)، وبعدها تتكوّنُ العِظَامُ، والتي يَكْسُوها اللحمُ بعد ذلك، وختامها: أن يُصَبَّحَ خَلْقًا آخَرَ: (وهو الإنسانُ الكاملُ)؛ بقدرَةِ اللهِ سبحانه؛ فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الخَالِقِينَ.

فكما نرى مما سبق: عبّرت الآياتُ القرآنيّةُ عن هذه المراحلِ؛ فصوّرت تكاملَ مراحلِ خلقِ الإنسانِ؛ فلا يُوجَدُ أيُّ تناقُضٍ أو تعارُضٍ بين المصطلحاتِ الواردةِ في الآياتِ الكريمةِ؛ كما قد يظنُّ بعضهم، أو كما قد توهمَ أو يوهمُ بعضهم، وصدقَ اللهُ القائلُ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ۗ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

❁ **كلماتٌ دلاليّة:** القرآنُ الكريمُ، أصلُ خلقِ الإنسانِ.

❁ **أسئلة ذات علاقة:**

❓ ذَكَرَ القرآنُ الكريمُ أن السمواتِ والأرضِ خُلِقَتِ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ؛ وهذا ينافِضُ الحقيقةَ العلميّةَ بأن ذلك



استغرق بلايين السنين، ثم إن في التعبير القرآني كانت مدة الخلق ثمانية أيام، وليس ستة؛ قال تعالى: ﴿قُلْ

أَيَّتَكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُمْ أَنْدَادًا ۚ ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ

مِن فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ

دُحَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أُنْيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿١١﴾ فَفَضَّلَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي

كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا ۚ وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ۚ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿﴾ [فصلت: ٩-١٢]؛ فكيف

ذلك!؟



المسألة (٧٥) - دعوى تناقض القرآن في وظيفة القلب والعقل .

## السؤال

في القرآن آيات كثيرة تُنصُّ على أن القلب هو الذي يقوم بوظيفة العقل في الفهم والتمييز؛ أليس هذا دليلاً واضحاً على تناقضه مع الحقائق العلمية المعروفة؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* ما هي وظيفة القلب والعقل في القرآن الكريم؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

لا تعارض بين ما اكتشفه العلم الحديث، وبين ما ورد في القرآن الكريم في وظيفتي القلب والعقل؛ فكل ما يكتشفه العلم الحديث في هذا الموضوع يوافق ما ذكره القرآن الكريم. فقد جاءت الأدلة الكثيرة والصريحة في القرآن الكريم والسنة النبوية: أن القلب يعقل، وصرحت بمكانه.

كما وردت دراسات علمية كثيرة تُفيد أن القلب ليس مضخةً للدم فحسب؛ فقد اكتشف العلم الحديث: أن القلب يُرسل هُرموناتٍ عاقلةً إلى بقية أعضاء الجسم، وتلك الهُرمونات تجعل القلب يشارك الدماغ في عملية الفهم والإدراك، وغيرها من الوظائف، بل إن دراسات حديثة أشارت إلى أن القلب هو الباعث الرئيس للسلوك التحريضي؛ كالولاء، والإخلاص، والقبول؛ وفي ذلك دليل قوي على دور القلب في تفكير الإنسان وقواه العقلية.

### الجواب التفصيلي:

لا تعارض بين ما اكتشفه العلم الحديث، وبين ما ورد في القرآن الكريم في وظيفتي القلب والعقل.

وَمِنْ فَضْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: أَنَّهُ كَلَّمَا تَقَدَّمَ الْعِلْمُ، أُثْبِتَ صِدْقَ نصوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمِنْ ذَلِكَ: مَسْأَلَةٌ كَوْنِ الْعَقْلِ فِي الْقَلْبِ، مَعَ الْإِشْتِرَاكِ مَعَ الدِّمَاغِ؛ وَتَوْضِيحُ ذَلِكَ يَتَبَيَّنُ مِنْ خِلَالِ النِّقَاطِ التَّالِيَةِ:

❁ **أَوَّلًا:** جَاءَتِ الْأَدَلَّةُ الْكَثِيرَةُ وَالصَّرِيحَةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: أَنَّ الْقَلْبَ يَعْقِلُ، وَصَرَّحَتْ بِمَكَانِهِ:

فَلَقَدْ بَيَّنَّ الْمَوْلَى عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ: أَنَّ الْعَقْلَ يَكُونُ فِي الْقَلْبِ؛ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦]، وَفِي الْآيَةِ نَفْسِهَا: بَيَّنَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: أَنَّ الْقَلْبَ هُوَ الَّذِي يَمَيِّزُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرَ وَلَكِنَّ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

كَمَا أَنَّ السُّنَّةَ الْمَطَهَّرَةَ أَكَّدَتْ ذَلِكَ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً: إِذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ، فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ؛ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢)، وَمُسْلِمٌ (١٥٩٩).

وَكَذَلِكَ: يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ؛ مِنْ دَعَائِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَا مُقَلَّبَ الْقُلُوبِ، ثَبَّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢١٠٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٤ / ١٦) رَقْم (٢١٤٠).

وَالْأَدَلَّةُ الصَّحِيحَةُ الصَّرِيحَةُ: إِذَا أُثْبِتَتْ مَفْهُومًا، يَجِبُ قَبُولُهُ، وَيَجِبُ الْإِيمَانُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَعَاضَّضَ هَذِهِ الْأَدَلَّةُ مَعَ أَيِّ حَقِيقَةٍ شَرْعِيَّةٍ أَوْ طَبِيعِيَّةٍ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ تُفْهَمَ كُلُّ حَقِيقَةٍ فِي حُدُودِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ يَفْهَمُ الْحَقِيقَةَ، وَيَزِيدُ عَلَيْهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا.

فَالْأَدَلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْقَلْبَ الَّذِي فِي الصُّدْرِ يَعْقِلُ، وَلَمْ تُثْبِتْ أَوْ تُنْفِ أَيَّ دَوْرٍ لِلدِّمَاغِ فِي ذَلِكَ، وَفِي الْمَقَابِلِ: فَالْأَدَلَّةُ الطَّبِيعِيَّةُ أَكَّدَتْ عَلَى أَنَّ الدِّمَاغَ يَتَأَثَّرُ وَيؤَثِّرُ فِي عَمَلِيَّةِ التَّفَكِيرِ، وَلَمْ تُثْبِتْ أَنَّهَا هِيَ مَنْشَأُ الْعَقْلِ فَقَطْ، وَلَمْ تُثْبِتْ أَنَّهَا نَفَتْ دَوْرَ الْقَلْبِ فِي ذَلِكَ،، وَهَكَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَعَاضَّضَ أَيُّ حَقِيقَةٍ شَرْعِيَّةٍ أَوْ طَبِيعِيَّةٍ.

❁ **ثَانِيًا:** وَرَدَّتْ دَرَسَاتٌ عِلْمِيَّةٌ كَثِيرَةٌ تُفِيدُ أَنَّ الْقَلْبَ لَيْسَ مِضْخَةً لِلدَّمِ فَحَسْبُ:

فقد أشارت عددٌ من الدراساتِ العلميَّةِ الحديثةِ: أن القلبَ ليس مجردَ مضخةٍ للدم، كما كان يُعتقدُ قديمًا، بل إنه يُرسلُ هُرْموناتٍ عاقلةً إلى بقيةِ أجزاءِ الجسمِ، وتلك الهُرْموناتُ تجعلُ القلبَ يشاركُ الدِّماغَ في عمليَّةِ الفهمِ والإدراكِ، وغيرها من الوظائفِ؛ حتى إن بعضَ العلماءِ أطلقوا على «القلبِ» مصطلحَ: «العقلِ الصغيرِ».

وتُشيرُ تلك الدراساتُ: أنه مع كلِّ نبضةٍ للقلبِ يتولَّدُ اتصالٌ فوريٌّ مع باقي أعضاءِ الجسمِ، في شكلِ موجةٍ كهربيَّةٍ تنتقلُ بسرعةٍ هائلةٍ عبرَ الشَّرَيينِ، مما يخلقُ نوعًا من الاتِّصالِ بين القلبِ والمُخِّ.

كما لوحظَ أن للقلبِ نوعًا آخرَ من الاتِّصالِ يتمُّ عبرَ هُرْمونٍ كيميائيٍّ يُدعى: «ANF»، وهو هُرْمونٌ للتوازنِ يؤثِّرُ بشكلٍ كبيرٍ على الجسمِ، والأوعيةِ الدَّمويَّةِ، ومناطقَ عدَّةٍ في المُخِّ.

بل إن دراساتٍ حديثةً أشارت إلى أنه الباعثُ الرئيسُ للسلوكِ التحريضيِّ؛ كالولاءِ، والإخلاصِ، والقبولِ.

وقد لاحظَ الأطباءُ: أنه بعد إجراءِ عمليَّاتِ نقلِ القلبِ من شخصٍ إلى آخرٍ، تحدثُ بعضُ التغيُّراتِ على المتلقِّي في سلوكيَّتهِ، ونفسيَّتهِ، وعقليَّتهِ؛ لدرجةٍ أن بعضًا ممن تلقَّى قلبًا جديدًا، اكتسبوا مَهاراتٍ جديدةً، لم تكن لديهم من قبل؛ مما حدا بالأطباءِ إلى القيامِ بدراساتٍ وأبحاثٍ خاصَّةٍ بهذا الأمرِ.

وهذه دراساتٌ منشورةٌ، ولكنَّ المعنى الشرعيَّ لا يُعلِّقُ بها؛ فما زال الوقتُ مبكرًا للتأكُّدِ منها، واستقرارِ العلمِ الحديثِ بها؛ فلا يُنسبُ جوابُ إلى القرآنِ بشيءٍ من دونِ يقينٍ تامٍّ.

لكنَّ يكفي مما سبقَ: أن مجردَ إثباتِ وجودِ شيءٍ من عمليَّاتِ العقلِ في الدِّماغِ لا ينفي اتِّصالَهُ في القلبِ، ولا وجودَ نمطٍ آخرَ من العقلِ في القلبِ؛ فالعلمُ الحديثُ لم يكتشفِ حتى الآنَ تفاصيلَ عملِ الوعيِّ بشكلٍ مفصَّلِ.

فنخلصُ من هذا كلِّه: أن ما جاء في القرآنِ الكريمِ والسنةِ النبويَّةِ: حقٌّ يجبُ قبولُهُ في

حدودٍ ما دلّلاً عليه، وقد دلّلاً على أن القلبَ الذي في الصدرِ يَعْقِلُ وَيَعْمَى ويلهو، وغيرُ ذلك من

الأفعالِ ذاتِ العَلاقةِ والدَّلالةِ.

وأن الطبَّ لم يُثبِتْ أنه نفى دَوْرَ القلبِ في العقلِ، حتى لو افتُرِضَ أنه لم يَصِلْ إلى إثباتِ

ذلك؛ فعدمُ العلمِ ليس علماً بالعدمِ، فضلاً على الدراساتِ التي أثبتتِ التأثيرَ.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: القرآنُ الكريمُ، القلبُ، العقلُ.

❁ أسئلة ذات علاقة:

❓ ادّعاءُ الاستطاعةِ بإيجادِ مثلِ علومِ القرآنِ ومعارفِهِ لبعضِ النابِغينِ ذوي المواهبِ مِنَ الناسِ.



المسألة (٧٦) - دعوى أن القرآن ذكّر أن إبراهيم وقع في الشرك.

## السؤال

هل حقًا ذكّر القرآن عندما حكى قصة إبراهيم: أنه وقع في الشرك، وعبّد النجوم، والشمس، والقمر؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل وقع إبراهيم ﷺ في الشرك؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

الآيات التي ذكّرت أن إبراهيم ﷺ كان حنيفًا موحدًا مسلمًا لله رب العالمين -: كثيرة؛ فقد كان إبراهيم ﷺ من أعظم من حارب الشرك على مدار التاريخ؛ فكيف يُنسب إليه عكس ذلك بسوء فهم، أو غير ذلك؟!

وقد كان نظر إبراهيم ﷺ إلى النجوم للتفكير: كيف يحتال عليهم، وفيما يعتذر به عن الخروج معهم، وليس لأنه اعتقد في تأثيرها عليه؛ كما كان يعتقد قومه المشركون؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿فَنظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ ۗ ﴿٨٨﴾ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾ [الصافات: ٨٨ - ٨٩].

وعندما ناظره قومه الذين لم يكن يؤمن بمعتقداتهم، كان من الطبيعي أن يستخدم أساليب كثيرة لمناظرتهم وإقناعهم بصحة التوحيد، وبطالان الشرك؛ على سبيل التنزل معهم في المناظرة؛ ومنها ما ذكرته الآيات الكريمة في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْإِفْلَاقَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَاقَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلدِّينِ فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَنِيفًا ۖ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾﴾ [الأنعام: ٧٦ - ٧٩].

## الجواب التفصيلي:

الآيات التي ذكرت أن سيدنا إبراهيم ﷺ كان حنيفاً موحدًا مسلمًا لله رب العالمين - : كثيرة؛ فقد كان إبراهيم ﷺ من أعظم من حارب الشرك على مدار التاريخ؛ فكيف يُنسب إليه عكس ذلك بسوء فهم، أو غير ذلك؟!

ولتفصيل الرد على ذلك نذكر النقاط التالية:

❁ **أولاً:** كان قوم إبراهيم ﷺ يؤمنون بتأثير النجوم على أحوالهم، لكن إبراهيم ﷺ لم يكن كذلك أبدًا:

وعندما دعاه قومه للخروج معهم، نظر في النجوم، وهو يفكر كيف يحتال، وفيما يعتذر به عن الخروج معهم، فكان كما قال تعالى: ﴿فَنظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ ﴿٨٨﴾ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾ [الصفوات: ٨٨-٨٩]، وقد ذكرت كتب التفسير قول قتادة: بأن العرب تقول لمن تفكر: «نظر في النجوم»، ويعني ذلك: أن سيدنا إبراهيم نظر إلى السماء متفكرًا: كيف يلهمهم بها، أي: أنه فكر في كيفية خداعهم؛ ليختلي بأصنامهم ليكسرها، فقال لهم: «إنه سقيم»؛ ليركوه وحده، دون أن يرتابوا في سر بقاءه وحيدًا مع أصنامهم.

لقد اقترن قول إبراهيم ﷺ بنظره إلى النجوم؛ كي يتوهم قومه: أن دلالة النجوم كانت هي الوسيلة التي دلته على مرضه، وهذا ناسب أو هامهم؛ فانطلت عليهم الخدعة، وكما نرى أن الآية لم تقل: إن إبراهيم قال: «إن النجوم دلته على مرضه»؛ فقد كان يعلم علم اليقين: أن الإيمان بتأثير النجوم على الإنسان كفر.

❁ **ثانيًا:** لقد حدثت مناظرة قوية بين إبراهيم ﷺ وقومه، وللمناظرة أساليب كثيرة:

ومنها: هذا الأسلوب الذي استخدمه أبو الأنبياء إبراهيم ﷺ؛ كي يستدل على قوله، ويلزمهم الحجة، وهو أن يظهر لهم أنه يتفق معهم في اعتقادهم الباطل؛ كي يضعهم في حالة نفسية مناسبة لاستيعاب ما سيعله بعدها من إبطال لمعتقداتهم، وتبيين الحق أمام أعينهم.

فهو لما قال: «هذا ربي» للشمس والقمر والكوكب، كان يقصد بذلك الوصول إلى الحق، أما في قرارة نفسه، فلم يكن يؤمن بمعتقداتهم أبدًا.

والقرآن الكريم يقدم لنا دليلاً على ذلك؛ فقد وصفه الله سبحانه قبل هذه الآية مباشرة، فقال: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، ثم قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، وكلنا يعلم أن «الفاء» تُفيد الترتيب؛ ويدل ذلك على أن هذه الحادثة وقعت بعد أن صار إبراهيم ﷺ من الموقنين.

وهناك دليل آخر يؤيد ذلك؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ٨٣]؛ ومن هذا يتضح لنا أنه كان يناظر قومه في شركهم، وليس غير ذلك.

إذن: نخلص من هذا كله: أن إبراهيم ﷺ سلم لقومه - جدلاً - بما يشركون، ليس إيماناً منه بشركهم، وإنما ليسهل عليه إقامة الحجّة عليهم بعدها، ويقول لهم بعدها: ﴿يَقَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨]، وليبين لهم أن الخيار المتبقي أمامهم - بعدما سقط من خيارات أمام أعينهم - هو التوحيد.

**الثالث:** لقد ذكر القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على أن إبراهيم ﷺ كان موحدًا، وأنه لم تشب توحيدَه شائبة شرك؛ كما ورد في السؤال:

منها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]، وقوله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرَزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءِالِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٧٤]، وكذلك قوله سبحانه: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٥١].

فإن كان ربنا عز وجل قد آتاه رُشدَه منذ أن كان صغيرًا، وكذلك ذكر عدّة مرّات: أنه كان مسلمًا موحدًا، ولم يكن من المشركين، وذكر أنه كان ينهى قومه - وعلى رأسهم أبيه أزر - عن شركياتهم، واعتقاداتهم الباطلة - فهل يُعقل أن نصدّق بعد هذا كله أنه كان ينهى قومه عن الشرك، في حين أنه هو واقع فيه؟!!



كلمات دلالية: القرآن الكريم، إبراهيم عليه السلام.

أسئلة ذات علاقة:

دعوى القرآن لقاء موسى والخضر مع ذي القرنين تخالف حقائق التاريخ؛ ويعني بالتالي عدم منطقيّة القرآن؟



المسألة (٧٧) - دعوى أن الآيات التي تحكي قصة مجيء إبراهيم إلى مكة، مختلقةٌ للتقريب بين العرب واليهود.

## السؤال

هل الآيات التي تحكي مجيء إبراهيم إلى مكة حقيقة؟ أم كانت لغرض أن يتألف اليهود، ويتقرب إليهم، ويثبت الصلة بينهم وبين العرب؟! في مثل ما ورد في الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: ١٢٦].

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل تمّ افتعال قصة إبراهيم في القرآن مDAHنة لليهود؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

كلُّ الكُتُبِ المقدَّسةِ ذَكَرَتْ قِصَّةَ قُدُومِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ إِلَى مَكَّةَ، وَالْقُرْآنُ ذَكَرَهَا فِي آيَاتٍ مَكِّيَّةٍ، أَي: نَزَلَتْ فِي مَكَّةَ؛ حَيْثُ لَا يَهُودَ هُنَاكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ فَكَيْفَ يَدَاهِنُهُمْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟! وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا جَاءَ فِي السُّؤَالِ لَيْسَ صَحِيحًا.

كَمَا أَنَّ الْقُرْآنَ أَخْبَرَنَا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ ﷺ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا، وَمَا كَانَ يَهُودِيًّا، وَلَا نَصْرَانِيًّا، وَلَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَالرَّسُولُ ﷺ كَانَتْ عَقِيدَتُهُ كَذَلِكَ عَقِيدَةَ الْحَنِيفِيَّةِ وَالتَّوْحِيدِ؛ لِذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ أَنَّ يَدَاهِنَ أَحَدًا.

### الجوابُ التفصيليُّ:

إِنَّ قِصَّةَ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ وَزِيَارَتِهِ لِمَكَّةَ ثَابِتَةٌ تَارِيخِيًّا، لَا يَجْحَدُهَا مَنْصِفٌ؛ كَمَا أَنَّ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ سِيرَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْقُرْآنِ عَنْ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ ﷺ، وَعَنْ الْيَهُودِ، يَبِينُ مَدَى الْبُؤْسِ الشَّاسِعِ، وَالْبُعْدِ الْكَبِيرِ بَيْنَ الْوَاقِعِ، وَبَيْنَ الْكَلَامِ الْمَوْجُودِ فِي الدَّعْوَى الْمَذْكُورَةِ.

وفي النقاط التالية مزيد توضيح:

❁ **أولاً:** لم يكن القرآن الكريم وحده الذي ذكّر قصة مجيء إبراهيم ﷺ إلى مكة:

فقد سبقه في ذلك كتب العهد القديم؛ لذا يحق لأي عاقل على وجه الأرض أن يتساءل حول ما إذا كان من المنطقي إنكار ذكرها في الكتب السابقة لمجرد أنها ذكرت في القرآن الكريم؟!

كما أن نسبة إسماعيل ﷺ لأبيه ثابتة عندنا وعندهم؛ فعليهم إذن أن يجيبوا على سؤالنا: كيف ذهب إسماعيل إلى مكة؟ وهل إبراهيم هو الذي ذهب به إلى هناك، كما ذكر القرآن الكريم؟

❁ **ثانياً:** لو كان ما جاء في السؤال صحيحاً في أن النبي ﷺ كان يريد تأليف قلوب اليهود بذكره قصة مجيء إبراهيم -: لَمَا أعلَنَ - منذ البداية - أن العقيدة التي جاء بها القرآن مخالفة تماماً للعقائد المحرفة لليهود والنصارى وغيرهم:

فالمَنطِقُ يقول: إن ذلك لا يستقيم على الإطلاق؛ لأن الذي يسعى لاستمالة قلوب جماعة من الناس لا يمكن أن يعلن مسبقاً عداؤه لجميع عقائدهم المحرفة.

❁ **ثالثاً:** الآية التي ابتدأت ذكر قصة قدوم إبراهيم ﷺ إلى مكة، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، هذه الآية مكيّة، أي: نزلت في مكة؛ حيث لا يهود هناك على الإطلاق؛ وهذا دليل على أن ما جاء في السؤال ليس صحيحاً.

❁ **رابعاً:** هل ذكر القرآن الكريم أن إبراهيم عليه السلام كان يهودياً أو نصرانياً؟

الجواب هو: لا، بل ذكر حقيقة واضحة جليّة، وهي أنه كان حنيفاً مسلماً، وما كان من المشركين، وقد صرح بذلك حين جادل أهل الكتاب في شأن إبراهيم وعقيدته؛ فهل يستقيم عقلياً أن يسعى القرآن إلى تأليف قلوب أناس، بذكره لقصة نبي يخالفهم تماماً في عقائدهم المحرفة؟! ألم يكن السكوت عن ذلك هو الأنسب والأولى؟!

قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧]، وقال عز وجل: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥]، وفي آية أخرى يقول الله سبحانه: ﴿يَتَأَهَّلَ الْأَكْتَبِ لِمُتَحَاجُونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ٦٥]، وقال عز وجل: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

فالحاصل: أن قصة إبراهيم وزيارته لمكة ثابتة، وفيها دليل على وحدة أديان الأنبياء ﷺ؛ من حيث توحيد الله سبحانه وتعالى، ولا يتطلب الأمر لمعرفة الحق إلا عقلاً صافياً نقيّاً، لا تشوبه شوائب أهواء النفس، أو تؤثر فيه غوايات من أحد.

❁ كلمات دلالية: القرآن الكريم، قصص القرآن.

❁ أسئلة ذات علاقة:

❓ هل هناك اختلاف واضطراب في سياق القصص القرآنية؟



المسألة (٧٨) - دعوى القرآن لقاء موسى والخضر مع ذي القرنين تخالف حقائق التاريخ.

## السؤال

هل في القرآن ما يخالف بعض حقائق التاريخ؟ فالقرآن ذكر قصة موسى والخضر وذي القرنين، مع اختلاف زمن موسى عن ذي القرنين.

### عبارات مشابهة للسؤال

\* هل ورد في قصص القرآن ما يخالف الحقائق التاريخية؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

القرآن الكريم والسنة النبوية هي أعظم المصادر ثبوتاً وصدقاً؛ فينبغي ابتداءً تقديمهما على غيرهما، وهما أثبت صحة مما يظنه كثير من الناس مصادر للتاريخ، فلا يصح إبطال الأقوى بالأضعف.

ثم إن القرآن والسنة ذكرا وقائع معينة، ولم يحددا تاريخاً لحادثة الخضر مع موسى، ولم يذكر أنهما قابلا ذا القرنين أصلاً.

وأما أقوال بعض المسلمين، فلو وقعت، فهي اجتهادات منهم لنقل ما ذكر في كتب التاريخ الأخرى، لكنها ليست حاكمة على القرآن والسنة، ولم يقولوا: إن هذا ما قاله الكتاب والسنة، والعصمة في الكتاب والسنة، لا في كتب التاريخ.

وعلى سبيل المثال الوارد في السؤال: ليس في القرآن دليل واحد على لقاء ذي القرنين بموسى ﷺ والخضر.

## الجواب التفصيلي:

إن القرآن الكريم قد ثبتت قطعته في الصحّة، وأنه من عند الله تعالى؛ وبالتالي: فالقرآن هو الذي ينبغي أن يكون حاكمًا على مصادر التاريخ وما ورد فيها، وليس العكس.

ثم إن القرآن الكريم لا يُنسب إليه إلا ما ورد فيه، والقرآن الكريم لم يذكر في قصّة موسى والخضر زمنًا محددًا، ولم يذكر أنهما التقيًا بذي القرنين، وعليه: فلا يُنسب للقرآن إلا ما ورد فيه.

وأما أقوال المفسرين أو غيرهم - مما اختلفوا فيه، ولم يتفقوا عليه - فلا يمكن أن تُنسب إلى القرآن الكريم، ما لم ينص القرآن الكريم نفسه على ذلك، وإلا كانت النسبة إليه ظالمةً.

والمزيد من التوضيح يأتي من خلال النقاط التالية:

### ❁ أولاً: حجّة القرآن والسنة هي الفيصل عند المسلمين:

فكل ما ذكره القرآن والسنة عن «الخضر»، هو: أنه من عباد الله الذين آتاهم الله رحمةً من عنده، وعلمه الكثير من العلم، وأما ما عدا ذلك من المعلومات غير الواردة في النصوص الصحيحة، فإنما هي من أقوال المفسرين الذين اختلفوا في عدّة جوانب من قصّة موسى مع الخضر؛ ﷺ.

وقد اختلفوا في تحديد اسم الخضر، وهل ما يزال حيًّا، أم أنه قد مات؟ والصحيح: أنه قد مات، وكذلك اختلفوا في كونه نبيًّا من الأنبياء، أم أنه مجرد وليٍّ من الأولياء، بل إن بعضًا منهم قال: إنه ملكٌ من الملائكة؟ والصحيح: أنه نبيٌّ من الأنبياء.

وبالنسبة لـ «ذي القرنين»: فلم يذكر اسمه في القرآن، وأما المفسرون، فقد اختلفوا في اسمه؛ فمنهم من قال: بأنه إسكندر بن فيلبس، وبعضهم قال: إنه ملكٌ من ملوك الفرس يُدعى: أفريدون بن أفيان، وآخرون قالوا: إنه ملكٌ من ملوك حمير باليمن.

وكل هذه الأقوال التي قالها المفسرون، قد تخطئ، وقد تُصيب؛ لكونها صادرةً من بشرٍ لا يوحى إليهم، وهم في ذات الوقت لم يجمعوا ويتفقوا عليها، في حين أننا نجد أن القرآن والسنة لم يذكرنا شيئًا من ذلك.

فلنا إذن أن نتعجبَ ممَّن يتَّهمون القرآنَ بالخطأ في شيءٍ هو لم يذكره أصلاً؛ فكلُّ الافتراءاتِ المذكورة في السؤالِ، لم تردُّ أبداً في القرآنِ أو السنَّةِ.

ومن جهةٍ أخرى: فإن القرآنَ الكريمَ كتابٌ سماويٌّ من عند الله سبحانه وتعالى، ولو أنه ذكر أن موسى والخضرَ التقيا بذي القرنين، وحدد اسمه، واسم الخضرِ، فسنصدق بلا شك، ولن نصدق كتب التاريخ:

لأن «القرآن» قد ثبت أنه لم يُحرَّف، وإعجازه في شتى المجالات واضح للعيان؛ فهو الأوَّلَى بالتصديق والثقة بمحتواه.

وأما «كتب التاريخ»، فقد أصابها الخلطُ والاضطرابُ والتحريفُ، ومصادرها ليست معصومة؛ فكيف إذن نجعلها هي الحكمَ على أوثق كتابٍ بين أيدي البشرِ على الإطلاق؟!

❁ **ثانياً:** لم يذكر القرآنُ والسنَّةُ أن موسى ﷺ والخضرَ قد أدركا ذا القرنين:

فالنصوصُ من القرآنِ أو السنَّةِ لم تذكر أن موسى والخضرَ ﷺ قد التقيا ذا القرنين، ولم يذكر القرآنُ أو السنَّةُ اسمَ ذي القرنين، ولا حدَّد ميلادهُ ووفاته؛ فلا يصحُّ إذن أن تُنسبَ إلى القرآنِ أمورٌ لم يذكرها أصلاً، ثم يقال عنه: إنه مناقضٌ للتاريخ.

والجديرُ بالذكرِ هنا: أن موسى ﷺ لم يكن يعرفُ الخضرَ، والخضرُ لم يكن يعرفُ موسى، بل لما سلَّم عليه موسى، قال له الخضرُ: «وأنتي بأرضك السلام؟ فقال له: أنا موسى، فقال: موسى بني إسرائيل؟ قال: نعم»؛ رواه البخاري (١٢٢)، ومسلم (٢٣٨٠)؛ فكان قد بلغه اسمه وخبره، ولم يكن يعرفُ عينه.

ثم إن ذا القرنينِ مما يقعُ الخلطُ فيه بين ذي القرنينِ الذي هو عبد صالح، وبين الإسكندرِ المقدونيِّ الذي قد يلقَّبُ ذا القرنينِ أيضاً، وبينهما فرقٌ؛ فإن ذا القرنينِ عبدٌ مسلمٌ صالحٌ، وقيل: إنه من العربِ، وإن عهده قريبٌ من عهدِ إبراهيم ﷺ، وأما المقدونيُّ، فكان مشركاً ظالماً من اليونانِ، ولم يصل إلى السدِّ.

والمقصودُ: أن القرآنَ الكريمَ ثبتت صحتهُ بالأدلةِ الصحيحةِ الصريحةِ؛ فلا يمكنُ اتهامه بما لم يرد فيه، ولا يمكنُ معارضتهُ بأدلةٍ ضعيفةٍ.

❁ كلماتٌ دلاليّة: القرآنُ الكريم، قصصُ القرآن.

❁ أسئلة ذات علاقة:

❓ هل القصصُ القرآنيّةُ خياليّةٌ وغيرُ واقعيّة، مثلُ القصصِ المستوحاةِ مِنَ الأساطيرِ؟





المسألة (٧٩) - صرّح القرآن بوفاة عيسى ﷺ، ثم بعثه يوم القيامة؛ فكيف ينزل قبل يوم القيامة؟! هذا من التناقض.

## السؤال

تصريح القرآن بوفاة عيسى ﷺ، ثم صرّح القرآن أنه إذا مات سيبعث يوم القيامة، وجاء في الحديث: أنه ينزل آخر الزمان؛ أليس هذا من التناقض؟!

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* هل عيسى ﷺ حيّ الآن؟
- \* نزول عيسى ﷺ آخر الزمان.

## الجواب

### مضمون السؤال:

صاحبُ هذا السؤالِ يرى أن القرآن قد صرّح بوفاة عيسى ﷺ؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَلْعِينِي إِنَّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ثم صرّح أنه إذا مات، فإنه سيبعث يوم القيامة؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]؛ وهذا يتعارض مع ما جاء في السنّة من أن عيسى ﷺ سينزل في آخر الزمان، أي: قبل يوم القيامة؛ وهذا تناقض.

### مختصر الإجابة:

أنه لا تناقض البتّة بين هذه النصوص؛ فالذي تكلم بالقرآن هو الذي أوحى بالسنّة؛ فلا تعارض بينهما أبداً؛ فقول الله تعالى: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران: ٥٥]: ليس معناه الموت؛ (١) وإنما قيل: هذا من المقدم والمؤخر، تقديره: إنّي رافعك إليّ ومتوفّيك، يعني: بعد نزوله آخر الزمان.

٢) وقيل: متوفيك من الدنيا، وليس بوفاة موت.

٣) وقيل: توفيه: رفعه.

٤) وقال أكثر العلماء (وهو الأظهر): المراد بالوفاة هنا: النوم؛ كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٤٢]، وفي الحديث: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَيْقَظَ، قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَمَا أَمَاتَنَا، وَإِلَيْهِ النُّشُورُ»؛ رواه البخاري (٦٣١٢)، ومسلم (٢٧١١)؛ فسَمِيَ الشَّرْعُ النَّوْمَ: «موتًا»، و«وفاة»؛ فالنوم هو الموت الأصغر.

وأما الآية الأخرى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، فإنها تتحدث عن الموت الأكبر، والذي يكون بعد نزول عيسى ﷺ في آخر الزمان؛ فلا تناقض بين هذه النصوص أبدًا.

### الجواب التفصيلي:

يُمكنُ إزالةُ الإشكالِ الواردِ في السؤالِ مِنْ خِلالِ النَّقَاطِ التَّالِيَةِ:

❁ **أولاً:** لا تعارض بين القرآن والسنة الصحيحة:

يجب أن يُعلمَ أنه لا تناقضَ البتَّةَ بين هذه النصوصِ، أو بين القرآنِ والسنةِ الصحيحةِ؛ فالذي تكلمَ بالقرآنِ هو الذي أوحى بالسنة؛ فلا تعارضَ بينهما أبدًا، حتى وإن رأى الإنسانُ تعارضًا في الظاهر، فإن هذا التعارضُ في ذهنه، وليس في الواقعِ، وعليه أن يَفْرَعَ إلى أهلِ العلمِ؛ لدفعِ هذا التعارضِ.

وقد قال ابنُ القيمِ: «والذي يجبُ على كلِّ مسلمٍ اعتقادهُ: أنه ليس في سننِ رسولِ اللهِ ﷺ الصحيحةِ سنةٌ واحدةٌ تخالفُ كتابَ اللهِ». اهـ. «الطُّرُقُ الحُكْمِيَّة» (١/ ١٨٦).

❁ **ثانيًا:** معنى التوفي:

أما قولُ اللهِ تعالى: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران: ٥٥]، فليس معناه الموت.

(١) وإنما قيل: هذا من المقدم والمؤخر، تقديره: إني رافعك إليّ ومتوفيك، يعني: بعد نزوله آخر الزمان.

(٢) وقيل: متوفيك من الدنيا، وليس بوفاة موت.

(٣) وقيل: توفيه: رفعه.

(٤) وقال أكثر العلماء (وهو الأظهر): المراد بالوفاة هنا: النوم؛ كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٤٢]، قال ابن جرير: «ومعناها: أن الله يتوفى النفوس على وجهين؛ أحدهما: وفاة كاملة حقيقية؛ وهي الموت. والآخر: وفاة النوم؛ لأن النائمة كالميت في كونه لا يبصر ولا يسمع؛ ومنه قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، وتقديرها: ويتوفى الأنفس التي لم تمت في منامها، ﴿فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ [الزمر: ٤٢]، أي: يُمْسِكُ الأنفس التي قضى عليها بالموت الحقيقي، ومعنى إمساكها: أنه لا يردها إلى الدنيا، ﴿وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢]، أي: يرسل الأنفس النائمة، وإرسالها: هو ردها إلى الدنيا، والأجل المسمى: هو أجل الموت الحقيقي». اهـ. «التسهيل لعلوم التنزيل» (٢/ ٢٢٢).

وفي الحديث: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَيْقَظَ، قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَمَا أَمَاتَنَا، وَإِلَيْهِ النُّشُورُ»؛ رواه البخاري (٦٣١٢)، ومسلم (٢٧١١)؛ فسمى الشرع النوم: «موتاً»، و«وفاة»؛ فالنوم هو الموت الأصغر.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىٰ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ٥٥]، فهذا دليل على أنه لم يعن بذلك الموت؛ إذ لو أراد بذلك الموت، لكان عيسى في ذلك كسائر المؤمنين؛ فإن الله يقبض أرواحهم، ويعرج بها إلى السماء؛ فعلم أن ليس في ذلك خاصية، وكذلك قوله: ﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ولو كان قد فارقت روحه جسده، لكان بدنه في الأرض كبدن سائر الأنبياء أو غيره من الأنبياء، وقد قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن سُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ [٥٧] بل

رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴿ [النساء: ١٥٧-١٥٨]؛ فقوله هنا: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ ، بيِّن أنه رَفَعَ بَدَنَهُ وَرُوحَهُ؛ كما ثَبَتَ في «الصحيح»: «أَنَّهُ يَنْزِلُ بَدَنُهُ وَرُوحُهُ»؛ إذ لو أريدَ موْتُهُ، لقال: «وما قتلوه وما صلَّبوه، بل مات». اهـ. «مجموع الفتاوى» (٤ / ٣٢٢).

ومما يَدُلُّ على أن عيسى ﷺ لم يَمُتِ الموتَ الحقيقيَّ: قولُ الله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٥٩]، أي: أن أهل الكتابِ يؤْمِنون بعيسى ﷺ قبل موْتِهِ؛ وهذا لم يحدثْ بعدُ؛ فدَلَّ على أنه لم يَمُتْ بعدُ.

وقد قال الحافظُ ابنُ كثيرٍ - بعد أن ذكَّرَ الآراءَ في هذه الآية - : «قال ابن جريرٍ: «وأولى هذه الأقوالِ بالصَّحَّةِ القولُ الأوَّلُ؛ وهو أنه لا يَبْقَى أحدٌ من أهل الكتابِ بعد نزولِ عيسى ﷺ إلا آمَنَ به قبل موْتِهِ»، أي: قبل موْتِ عيسى ﷺ؛ ولا شكَّ أن هذا الذي قاله ابنُ جريرٍ ﷺ هو الصحيحُ؛ لأنه المقصودُ من سياقِ الآيِ في تقريرِ بطلانِ ما ادَّعته اليهودُ من قتلِ عيسى وصلبِهِ، وتسليمِ مَنْ سَلَّم لهم من النصارى الجهلةِ ذلك؛ فأخبرَ اللهُ أنه لم يكن الأمرُ كذلك، وإنما شُبِّهَ لهم، فقتلوا الشبيهَ، وهم لا يَتَبَيَّنون ذلك، ثم إنه رَفَعَهُ إِلَيْهِ، وإنه باقٍ حيٌّ، وإنه سَيَنْزِلُ قبل يومِ القيامةِ؛ كما دَلَّت عليه الأحاديثُ المتواترةُ؛ فيقتلُ مَسِيحَ الضلالةِ، ويكسِرُ الصليبَ، ويقتلُ الخنزيرَ، ويضعُ الجزيةَ - يعني: لا يَقْبَلُها من أحدٍ من أهل الأديانِ، بل لا يَقْبَلُ إلا الإسلامَ أو السيفَ - فأخبرتْ هذه الآيةُ الكريمةُ: أنه يؤْمِنُ به جميعُ أهلِ الكتابِ حينئذٍ، ولا يتخلفُ عن التصديقِ به واحدٌ منهم». اهـ. «تفسيرُ ابنِ كثيرٍ» (٢ / ٤٥٤).

وأما الآيةُ الأخرى، وهي قولُ الله تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، فإنها تتحدَّثُ عن الموتِ الأكبرِ، والذي يكونُ بعدَ نزولِ عيسى ﷺ في آخرِ الزمانِ؛ فلا تناقضَ بين هذه النصوصِ أبداً.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: حقيقةُ وفاةِ عيسى ﷺ، نزولُ عيسى ﷺ آخرَ الزمانِ.

❁ أسئلةٌ ذاتُ علاقة:

❓ هل هناك تناقضٌ بالقرآن؟

❓ هل عيسى ﷺ حيٌّ الآن؟



١ هل سينزل عيسى عليه السلام آخر الزمان؟



المسألة (٨٠) - دعوى الخلط والاضطراب في القرآن في وصف مريم بأنها أخت هارون.

## السؤال

لقد وقع القرآن في خلط واضطراب؛ وذلك بوصفه مريم بأنها أخت هارون، مع الفارق الزمني بين عصريهما.

## عبارات مشابهة للسؤال

❁ ما هو المقصود بقوله تعالى: ﴿يَأْتَتْ هَرُونَ﴾ [مريم: ٢٨]؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

صاحبُ هذا السؤال يرى أن القرآن قد خاطب مريم بـ ﴿يَأْتَتْ هَرُونَ﴾ [مريم: ٢٨]، والفارق الزمني بين هارون ومريم كبيرٌ جداً؛ فكيف يكون أختاً لها؟! فهذا يدلُّ - في زعمه - على خطأ القرآن واختلاقه؛ وهو بذلك يدلُّ على أنه ليس وحياً من عند الله.

### مختصر الإجابة:

الوصف الذي وُصفت به مريم ليس تسمية قرآنية، وإنما هو محكي عن قوم مريم لها، وليس هارون مريم هو هارون موسى، ولا عمران والد مريم هو عمران والد موسى، وإنما كانوا يسمون بأسماء أنبيائهم والصالحين قبلهم؛ كما أجاب النبي ﷺ.

والقرآن عندما ذكر الأُخوة، لم يكن يقصدُ بها أُخوة النسب، بل أُخوة الدين، ومع ذلك: فالقرآن حين ذكر قصة ولادة مريم، لم ينف أن لها أختاً؛ فلا مانع من أن مريم ﷺ كان لديها أخت اسمها هارون، وأنه كان صالحاً؛ لذلك خاطبها قومها بالإضافة إليه؛ لزيادة التوبيخ.

ومما يدلُّ على صحَّة هذه الإضافة: عدم استنكار مَنْ عاصروا القرآنَ مِنَ اليهود، وعدمُ اعتراضهم على هذه الآية.

### الجواب التفصيلي:

إن فهمَ اللغةِ العربيَّة، وسياقاتها، وأساليبها، أمرٌ مهمٌّ جدًّا لإزالة الكثيرِ مِنَ الإشكالاتِ والتوهُّماتِ التي قد تَطَرَّأ على الذَّهن؛ وتوضيح الإشكالِ في السؤالِ المذكورِ يتبيَّن مِنَ النقاطِ الآتية:

❁ **أولاً:** الوصفُ في القرآنِ إنما هو محكيٌّ عن قومِ مريمَ لها:

فالمتممُّ للسياقِ القرآنيِّ الواردِ في الآيةِ لن يصعبَ عليه أن يلاحظَ أن وصفَ مريمَ بأنها أختُ هارونَ، ليس تسميةً أطلقها عليها القرآنُ، بل حكاة على لسانِ قومها، فلم يقل القرآنُ: «إن هارونَ مريمَ هو هارونُ موسى»، ولم يقل: «إن عمرانَ والدَ مريمَ هو عمرانُ والدُ موسى»، وإنما جاء السياقُ ناقلاً قولَ اليهودِ في حقِّ مريمَ؛ قال سبحانه: ﴿فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ قَالُوا يَمْرِيْمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا ﴿٢٧﴾ يَأْتُخَتَ هَرُونَ مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوًّا وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا ﴿٢٨﴾ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ [مريم: ٢٧-٢٩].

وقد ردَّ النبيُّ ﷺ على هذا الفهمِ بنفسه؛ ففي «صحيح مسلم» (٢١٣٥)، وغيره، عن المُغيرةِ بنِ شُعْبَةَ، قال: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ نَجْرَانَ، فَقَالُوا: أَرَأَيْتَ مَا تَقْرَؤُونَ: ﴿يَأْتُخَتَ هَرُونَ﴾ [مريم: ٢٨]، وموسى قبل عيسى بكذا وكذا؟ قال المُغيرةُ: فلم أدْرِ ما أقولُ، فلما قَدِمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «أَلَمْ يَعْلَمُوا بِأَنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَ بِأَسْمَاءِ أَنْبِيَائِهِمْ وَالصَّالِحِينَ قَبْلَهُمْ».

❁ **ثانياً:** المقصودُ بالأخوةِ في الآيةِ أخوةُ الدِّينِ، لا أخوةُ النَّسَبِ:

فقد وردتِ التسميةُ في موقفِ توبيخٍ واستنكارٍ وتعجُّبٍ، وكأنَّ قومَ مريمَ أرادوا أن يقولوا لها: لقد كنَّا نعدُّكِ أختًا لهارونَ في إيمانِهِ وسجايأِهِ وأخلاقِهِ؛ فكيف سمَّحتِ لنفسِكَ أن تصنعي ما صنعتِ؟! أن تصنعي ما صنعتِ؟!!

فهي إذن أُخوةٌ إيمانيَّةٌ، وليست أُخوةً النسب؛ كما وردَ في السؤالِ أعلاه.

ويؤيِّدُ ذلك: أن العربَ ورثوا من البيئَةِ واللغةِ ما ينفي حدوثَ لبسٍ في المعنى؛ فقد كانت تتِمُّ المؤاخاةُ بين أصحابِ الصفاتِ المشتركةِ؛ مثلما حدثَ عندما آخى الرسولُ ﷺ بين المهاجرين والأنصار، وقد أيدَ القرآنُ ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠].

وحتى لو حملنا هذه التسميةَ على أنها تسميةٌ حقيقيةٌ، فهذا ليس بمستنكرٍ؛ فالقرآنُ حين ذَكَرَ قصَّةَ ولادتها، لم يَنْفِ أن لها أخواً، إذن فلا مانعَ من أن مريمَ ؑ كان لديها أخٌ اسمه هارونُ، وأنه كان صالحاً؛ لذلك خاطبها قومها بالإضافةِ إليه: ﴿يَا أُخْتُ هَارُونَ﴾ [مريم: ٢٨]؛ وذلك لزيادةِ التوبيخِ.

❁ **ثالثاً:** اليهودُ الذين عاشوا وعاصروا نزولَ القرآنِ، لم يستنكروا هذه الآيةَ، ولم يحتجوا عليها، وهم الذين كانوا يتحینون الفرصَ للنيلِ من الإسلامِ، ونبيِّه، وكتابه؛ وبهذا يتبيَّنُ أن القرآنَ الكريمَ ليس كالكتابِ المقدَّسِ، ولا يصحُّ أبداً أن يقارنَ أحدٌ بينهما:

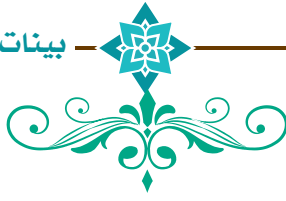
فالأوَّلُ: كتابٌ محفوظٌ سماويٌّ كاملٌ، لا يأتيه الباطلُ من بين يديه، ولا من خلفه، وحيٌّ من السماءِ، نزلَ به جبريلُ على النبيِّ ﷺ، فحفظه، وتلقاهُ الصحابةُ من النبيِّ ﷺ، فحفظوه، وانتقلَ عبرَ الأجيالِ بالتواترِ، حتى وصلَ إلينا اليومَ.

وأما الكتابُ المقدَّسُ: فهو عبارةٌ عن مجموعةٍ من شهاداتٍ بشريَّةٍ متعدِّدةٍ وغيرِ مباشرةٍ؛ فلا توجدُ شهادةٌ لشاهدٍ عيانٍ لحياةِ عيسى ﷺ، وأصحابُ الأناجيلِ كتبوا أناجيلهم من أفواهِ الناسِ، وليس عن طريقِ الوحي، وما أخذَ من أفواهِ الناسِ لا يصحُّ أن يكونَ وحيًا؛ وبالتالي: فإنه لا يصحُّ أبداً الاحتجاجُ بصحَّةِ الأناجيلِ، أو أن يُقاسَ عليها صحَّةُ الأخبارِ الواردةِ في غيرها.

❁ **كلماتٌ دلاليَّة:** القرآنُ الكريمُ، مريمُ بنتُ عمرانَ، مريمُ وهارونُ النبيِّ.

❁ **أسئلةٌ ذاتُ علاقة:** هل هناك أخطاءٌ بالقرآن؟ هل القرآنُ من وضعِ محمدٍ؟





المسألة (٨١) - كيف يخاطبُ القرآنُ مريمَ بـ ﴿يَا أُخْتُ هَارُونَ﴾ [مريم: ٢٨]، والزمنُ كبيرٌ بينهما؟

## السؤال

مخاطبةُ مريمَ بـ ﴿يَا أُخْتُ هَارُونَ﴾ [مريم: ٢٨]، والزمنُ كبيرٌ بينهما، دليلٌ على خطأ القرآنِ واختلاقه.

### عبارات مشابهة للسؤال

- ✱ القرآنُ مختلفٌ من وضعِ محمدٍ.
- ✱ القرآنُ متناقضٌ.
- ✱ أخطاءٌ في القرآن.

## الجواب

### مضمونُ السؤال:

صاحبُ هذا السؤالِ يرى أن القرآنَ قد خاطبَ مريمَ بـ ﴿يَا أُخْتُ هَارُونَ﴾ [مريم: ٢٨]، والفارقُ الزمنيُّ بين هارونَ ومريمَ كبيرٌ جدًّا؛ فكيف يكونُ أخًا لها؟! فهذا يَدُلُّ - في زعمه - على خطأ القرآنِ واختلاقه؛ وهو بذلك يَدُلُّ على أنه ليس وحيًّا من عند الله.

### مختصرُ الإجابة:

إن هذا حكايةٌ عن قولِ بني إسرائيلَ لمريمَ ﷺ، ولم يقل أحدٌ من المسلمين: بأن مريمَ ﷺ أختُ هارونَ أخي موسى ﷺ، بل يسلمُ المسلمون: بأن هارونَ كان قبل مريمَ بزمنٍ كبيرٍ، وقد قيل: «٦٠٠ سنة»، وقيل: «١٠٠٠ سنة».

وقد يقول قائل: «حتى وإن كان هذا هو قول بني إسرائيل، ولكن القرآن قد أقرهم على هذا الخطأ؛ فهو خطأ أيضاً»:

ونقول: ليس قول بني إسرائيل هنا خطأ؛ فإن القرآن لا يُقَرُّ على باطل، ولكن الآية لها محامل كثيرة صحيحة ذكرها المفسرون:

١- فإما أن مريم عليها السلام من نسل هارون النبي عليه السلام، فُسِّبَتْ إليه؛ كما يقال: «يا أبا همدان»، أي: يا واحداً منهم، وقولهم: «يا أبا العرب».

٢- وإما أنها كانت أختاً لرجل صالح اسمه: «هارون»؛ فإنهم كانوا يتسمون بأسماء أنبيائهم؛ (وهذا هو أظهر الوجوه).

٣- وإما أنها نسبت لرجل صالح من بني إسرائيل اسمه: «هارون»، وكان يُنسب إليه كل من كان صالحاً منهم.

٤- وإما أنهم شبهوها بهارون النبي عليه السلام، في الصلاح؛ من كثرة عبادتها.

٥- وقيل: بل كان في ذلك الزمن رجل فاجر اسمه: «هارون»، فنسبوا إليه على جهة التعيير والتوبيخ.

فدعوى الخطأ في القرآن باطلة؛ فإن القرآن لم يصرِّح بأن مريم أخت هارون النبي، وكذلك لم يصرِّح بذلك أحد من المسلمين.

### الجواب التفصيلي:

الجواب عن هذه الشبهة يكون بذكر أمور:

❁ **الأوَّل:** لم يصرِّح القرآن بأن مريم أخت هارون النبي عليه السلام:

قال شيخ الإسلام: «أورد بعض النصارى على قوله تعالى: ﴿يَتَّخِذَ هَرُونَ﴾ [مريم: ٢٨]؛ ظناً منه أن هارون هذا هو هارون أخو موسى بن عمران، وأن عمران هذا هو عمران أبو مريم أم المسيح؛ فُسِّئِلَ النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك، فأجاب: بأن هارون هذا ليس هو ذلك، ولكنهم كانوا يسمون بأسماء الأنبياء والصالحين؛ [رواه مسلم (٢١٣٥)].

وبعض جهَّالِ النصارى يَقْدَحُ في القرآنِ بِمِثْلِ هذا، ولا يَعْلَمُ هذا المفْرِطُ في جهله: أن أحادَ الناسِ يَعْلَمُونَ: أن بين موسى وعيسى مُدَّةً طويلاً جِدًّا، يمتنعُ معها أن يكونَ موسى وهارونُ خالِيِ المسيحِ، وأن هذا مما لا يَخْفَى على أَقْلِ أَتْبَاعِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فضلاً عن أن يَخْفَى على مُحَمَّدٍ ﷺ. اهـ. «الجوابُ الصحيح» (١ / ٢٢٥).

وقال ابنُ القيمِ: «وليس في الآيةِ ما يَدُلُّ على أنه هارونُ بنُ عمرانَ، حتى يَلزَمَ الإشْكَالُ؛ بل المُوَرِّدُ صَمَّ إلى هذا: أنه هارونُ بنُ عمرانَ، ولم يكتفِ بذلك حتى صَمَّ إليه: أنه أخو موسى بنِ عمرانَ، ومعلومٌ: أنه لا يَدُلُّ اللفظُ على شيءٍ من ذلك؛ فإيرادُهُ إيرادُ فاسدٌ، وهو إما من سوءِ الفهمِ، أو فسادِ القصدِ». اهـ. «زاد المعاد» (٣ / ٥٦٣).

ويقالُ أيضًا: هذا الذي في القرآنِ إنما هو حكايةٌ عن قولِ بني إسرائيلَ لمریمَ ﷺ، ولم يقل أحدٌ من المسلمين: بأن مریمَ ﷺ أختُ هارونَ أخي موسى ﷺ، بل يسلمُ المسلمون بأن هارونَ كان قبلَ مریمَ بزمنٍ كبيرٍ، وقد قيل: (٦٠٠ سنة)، وقيل: (١٠٠٠ سنة).

وقد يقولُ قائلٌ: «حتى وإن كان هذا هو قولُ بني إسرائيلَ، ولكنَّ القرآنَ قد أقرَّهم على هذا الخطأ؛ فهو خطأٌ أيضًا»:

ونقولُ: ليس قولُ بني إسرائيلَ هنا خطأً؛ فإن القرآنَ لا يُعَرِّضُ على باطلٍ، ولكنَّ الآيةَ لها محامِلٌ كثيرةٌ، وكلُّها صحيحةٌ ذَكَرَها المفسِّرونَ.

### ❁ الثاني: تعدُّدُ أوجهِ الآيةِ:

١- فإما أن مریمَ ﷺ من نَسْلِ هارونَ النَّبِيِّ ﷺ، فُنُسِبَتْ إليه؛ كما يقالُ: «يا أبا هَمْدَانَ»، أي: يا واحداً منهم، وقولهم: «يا أبا العَرَبِ».

٢- وإما أنها كانت أختاً لرجلٍ صالحٍ اسمُهُ: «هارونُ»؛ فإنهم كانوا يَتَسَمَّوْنَ بأسماءِ أنبيائِهِمْ؛ (وهذا هو أَظْهَرُ الوجوهِ).

٣- وإما أنها نُسِبَتْ لرجلٍ صالحٍ من بني إسرائيلَ اسمُهُ: «هارونُ»، وكان يُنَسَّبُ إليه كلُّ مَنْ كان صالحاً منهم.

٤- وإما أنهم شَبَّهوا بهارونَ النَّبِيِّ ﷺ، في الصِّلاحِ؛ من كثرةِ عبادتِها.

٥- وقيل: بل كان في ذلك الزمن رجلٌ فاجرٌ اسمه: «هارون»، فنسبوا إليه على جهة التعبير والتويخ.

### الثالث: التوجيه الصحيح للآية:

أقرب الوجوه إلى الصواب: هو الوجه الثاني:

قال الطاهر بن عاشور: «فقله تعالى: ﴿يَأْتَتْ هَرُونَ﴾ [مريم: ٢٨]:

١- يحتمل أن يكون على حقيقته؛ فيكون لمريم أخ اسمه: «هارون»، كان صالحاً في قومه، خاطبها بالإضافة إليه؛ زيادةً في التويخ، أي: ما كان لأختٍ مثله أن تفعل فعلتك؛ وهذا أظهر الوجهين؛ ففي «صحيح مسلم» [٢١٣٥]، وغيره، عن المغيرة بن شعبة، قال: «بعتني رسول الله إلى أهل نجران، فقالوا: أرأيت ما تقرأون: ﴿يَأْتَتْ هَرُونَ﴾ [مريم: ٢٨]، وموسى قبل عيسى بكذا وكذا؟ قال المغيرة: فلم أدر ما أقول، فلما قدمت على رسول الله، ذكرت ذلك له، فقال: «ألم يعلموا أنهم كانوا يُسمون بأسماء أنبيائهم والصالحين قبلهم». اهـ. ففي هذا تجهيل لأهل نجران أن طعنوا في القرآن على توهم أن ليس في القوم من اسمه: «هارون»، إلا هارون الرسول أخا موسى.

٢- ويحتمل أن معنى: ﴿يَأْتَتْ هَرُونَ﴾ [مريم: ٢٨]: أنها إحدى النساء من ذرية هارون أخي موسى؛ كقول أبي بكر: «يا أخت بني فراس»، وقد كانت مريم من ذرية هارون أخي موسى، من سبط لاوي؛ ففي «إنجيل لوقا»: «كان كاهن اسمه: «زكرياء»، من فرقة أبيا، وامرأته من بنات هارون، واسمها: «إليصابات»، و«إليصابات»: زوجة زكرياء نسيبه مريم، أي: ابنة عمها». اهـ. «التحرير والتنوير» (١٦ / ٩٥-٩٦).

فدعوى الخطأ في القرآن باطلة؛ فإن القرآن لم يصرح بأن مريم أخت هارون النبي، وكذلك لم يصرح بذلك أحد من المسلمين.

كلمات دلالية: القرآن الكريم، مريم بنت عمران، مريم وهارون النبي.

أسئلة ذات علاقة: هل هناك أخطاء بالقرآن؟ هل القرآن من وضع محمد؟



المسألة (٨٢) - دعوى أن قضية تعدد الزوجات في القرآن تدعو إلى اتباع الشهوات.

## السؤال

تعدد الزوجات كما ورد في قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثَلًا لِّمَنْ وُتِّبَ وَرُبِعٌ﴾ [النساء: ٣] دليل على أن القرآن يدعو إلى اتباع الشهوة.

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل يعني نص القرآن على جواز تعدد الزوجات: أنه يدعو إلى اتباع الشهوة؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

تعدد الزوجات ليس واجباً، لكنه مشروع، وتظهر حكمة إباحته عند الحاجة؛ فتعدد الزوجات يكون في بعض الأوقات من أكبر الحلول لمشكلات تواجهها البشرية في كثير من الجوانب الأسرية والاجتماعية؛ ففوائده تعود على المجتمع بأسره، رجالاً ونساءً.

وتعدد الزوجات ليس خاصاً بالإسلام، بل كان مباحاً في الشرائع الإلهية السابقة؛ كما أنه كان موجوداً عند معظم حضارات الأرض عبر العصور.

ثم إن هناك ضوابط في الإسلام تحكم مسألة التعدد؛ فلم يُترك الحبل فيه على الغارب.

ونحن نشاهد اليوم كيف عمّت الفوضى في الممارسات الجنسية المجتمعات الغربية الراضية للتعدد، ومشكلاتهم الاجتماعية الناتجة عن تلك الممارسات ظاهرة لكل ذي عينين.

مع أن مجرد إشباع الشهوة في الحلال ليس مذموماً، وفيه منفعة للرجل والمرأة كذلك، وفيه ثمار النكاح المعروفة ومصالحها؛ فمن يتزوج بالحلال ليس متبعاً للشهوات كأصحاب الشهوات المحرمة.

## الجواب التفصيلي:

إشباع الشهوات في ذاته ليس مذموماً، بل حتى الزواج من واحدة يتضمّن هذا المقصد، وليس مذموماً، والإسلام دين يُراعي الحاجات النفسية، فضلاً عما في التعدّد من الغايات الأخرى.

لكنّ الحكمة من إباحة تعدّد الزوجات أبلغ من مجرد إشباع الشهوات، كما قد يظنّ بعض منهم؛ فتعدّد الزوجات يكون في بعض الأوقات من أكبر الحلول لمشكلات تواجهها البشرية في كثير من الجوانب الأسرية والاجتماعية؛ فليس تشريعهُ لمجرد إشباع الشهوات الطبيعية - مع أنه مقصد شرعي معتبر أيضاً - بل لأمرٍ أعظم من ذلك بكثير؛ كما سيبيّن من خلال الوجوه التالية:

## ❁ أولاً: كان الأنبياء ﷺ يتزوجون بأكثر من واحدة:

وخير مثال على ذلك: إبراهيم ﷺ الذي تزوج سارة وهاجر، ثم تزوج اثنتين أخريين، وقد جاء في سفر التكوين، الإصحاح الثامن والعشرين، الفقرة (٩): «فذهب عيسو إلى إسماعيل، وأخذ محلة بنت إسماعيل بن إبراهيم - أخت نبايوت - زوجة له على نسائه».

وجاء في «العهد القديم»: «أن نبي الله داود ﷺ تزوج عشرات النساء».

وفي سفر الملوك الأول، الإصحاح الحادي عشر، الفقرة (٣): «وكانت له سبع مئة من السيدات، وثلاث مئة من السّراري».

كما أباحت النصرانية تعدّد الزوجات، ولا يوجد في كتابهم نص صريح يدل على تحريمه، والتعدّد مطبق قديماً وحديثاً عند بعض الطوائف النصرانية.

وقد عرفه العرب قبل الإسلام، ولم يكن هناك حصرٌ لعدد النساء اللواتي يحق للرجل الزواج منهن، وجاء في الحديث: أن ابن عميرة الأسدي قال: أسلمت وعندي ثمان نسوة، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: «اختر منهن أربعاً»؛ رواه أبو داود (٢٢٤١).

والتعدّد كان موجوداً أيضاً عند الهنود، والفراعنة، والصينيين، والأشوريين، وحضارة بابل، وغيرها من الحضارات القديمة.



❁ ثانياً: للتعددِ دوافعُ اجتماعيةٌ متعددةٌ:

منها على سبيلِ المثال: في حالةِ نقصِ عددِ الرجالِ نتيجةً لهلاكهم أثناء الحروب، وكذلك زيادةُ نسبةِ الإناثِ عن الذكورِ في بعضِ المجتمعات، بالإضافةِ إلى أن نسبةً كبيرةً من الرجالِ قد لا تتوافرُ لديهم القدرةُ على القيامِ بمسؤولياتِ الزواجِ نتيجةً للفقرِ مثلاً - كلُّ ذلكِ يؤديُّ إلى بقاءِ نسبةٍ كبيرةٍ من الإناثِ دونِ زواجٍ؛ فيسهلُ بعدها وقوعُ كثيرٍ منهنَّ في الرذيلة - عياداً بالله - فلذلكِ كان التعددُ هو العلاجُ الناجعُ لكلِّ تلكِ المشكلاتِ، ولا يخفى أن الفائدةَ من ذلكِ تعمُّ المجتمعَ نساءً ورجالاً.

وكذلك: قد تمرَّضُ الزوجةُ مرضاً مزمنًا يمنَعُها من القيامِ بحقوقِ زوجها، أو قد تكونُ الزوجةُ عاقراً، والزوجُ يريدُ الولدَ؛ فهل الحلُّ أن ينحرفَ ذلكِ الزوجُ؟! أو أن يصبرَ؟! وأيُّ رجلٍ يصبرُ على هذا؟! وكم نسبتهم في المجتمعِ؟!

❁ ثالثاً: أن التعددَ في الإسلامِ مباحٌ، وليس واجباً:

وحدهُ أربعُ زوجاتٍ، وهو مشروطٌ أيضاً بالقدرةِ على العدلِ بين الزوجاتِ في النفقةِ والحقوقِ؛ قال تعالى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣]؛ وهي مسؤوليةٌ على الرجلِ تجعلُهُ يفكرُ كثيراً قبل أن يُقدِّمَ على هذه الخُطوةِ، فيتحمَّلَ أعباءً إضافيةً.

❁ رابعاً: أن المجتمعاتِ الغربيةَ التي تُعلنُ رفضها لفكرةِ تعددِ الزوجاتِ، تفتَحُ في نفسِ الوقتِ البابَ على مضراعِيهِ لكلِّ أشكالِ الانحلالِ الجنسيِّ؛ باعتبارِهِ حرِيَّةٌ جنسيَّةٌ:

فهذه المجتمعاتُ تقبلُ وتُجيزُ أن يخونَ الزوجُ زوجتهَ، أو أن يكونَ للزوجةِ عشيقٌ غيرُ زوجها، وكذلك: تباركُ تلكِ المجتمعاتُ العلاقاتِ الجنسيَّةِ الشاذَّةُ؛ كزواجِ المثليين، وتغضُّ طرفها عن فظاعةِ نتائجِ تلكِ الأفعالِ الشنيعةِ.

فهل مجتمعاتُهم أفضلُ حالاً من مجتمعاتنا لمجردِ أنهم يرفضون فكرةَ التعددِ؟! ألا يرونَ ما تعانيه مجتمعاتُهم البائسةُ من تفشي الأمراضِ الجنسيَّةِ بنسبٍ مهولةٍ تفوقُ ما يُوجدُ في المجتمعاتِ المحافظةِ، التي تدعو إلى تعددِ الزوجاتِ؟! ألم يقرؤوا يوماً عن عددِ الأطفالِ الذين يُولدون في مجتمعاتهم من والدٍ مجهولٍ؟! ألم يسمَعوا فيهم عن أمٍّ جاحدةٍ

لأمومتها رمت بأطفالها عند أبواب الملاجئ؟! ألم تصلهم الأخبار عن نسبة حوادث  
الاغتصاب عندهم؟!!

إن كل ذلك جاء نتيجة جموح الشهوة في تلك المجتمعات، وطغيانها لديهم، والتي  
يدعون أن القرآن الكريم يدعو إليها حين أباح التعدد.

ولو أنهم نظروا يوماً بعين الإنصاف إلى التشريعات التي ذكرها القرآن الكريم - ومنها  
التعدد - لعرفوا سرّ أفضليّة مجتمعاتنا عليهم في هذه القضية؛ فبالرغم من وجود جرائم  
من ذلك النوع في مجتمعاتنا، إلا أن نسبتها لا تُقارَن بما عندهم من تلك البَلَايا، وعلى  
الرغم من مساوئ التعدد التي يذكرونها - والتي تحدث بسبب أخطاء بعض المسلمين،  
وليس الخطأ من تشريع التعدد في ذاته - إلا أن كل ذلك لن يمنعنا أن نقول لهم: «أنقذوا  
مجتمعاتكم؛ أنقذوها بالإسلام، وبتعاليم الإسلام، الإسلام الذي جاء لكم بالحلول لكل  
مشكلاتكم، ولن تجدوا له أيّ بديل».

**المسألة (٨٣) - دعوى تناقض القرآن مع الحقائق العلمية الثابتة، في ذكره أن الشمس تغرب في عين حمئة.**

## السؤال

يذكر القرآن أن الشمس تغرب في عين ماء في الأرض، والشمس أكبر بكثير من الأرض.

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ أخطاءً علميةً في القرآن أثبتتها العلم الحديث.

## الجواب

### مختصر الإجابة:

القرآن الكريم ثبت صحته بالأدلة الكثيرة المتنوعة، ونقل ذلك العقلاء عن العقلاء؛ فينبغي استحضار ذلك قبل الطعن فيه.

ولا ريب أن سقوط كوكب الشمس في عين حمئة على الحقيقة، هو أمر بعيد كل البعد عن المعارف التي قررها القرآن الكريم نفسه.

وإنما الآية حكاية عن منظر الغروب؛ فذو القرنين وجد الشمس، أي: «راها»، تغرب وكأنها تسقط في عين حمئة، وهي المحيط، وهذا أمر معلوم بدهي لأي إنسان يشاهد الغروب وهو على ساحل البحر.

فلو وقف أحدنا على شاطئ البحر، ونظر إلى الشمس ساعة الغروب - لوجدناها كأنها تسقط في البحر، مع أن الحقيقة غير ذلك، وأن الشمس تدور في فلكها الخاص.

فالآية حكاية عن مشهد الغروب في نظر الرائي، وليس أن الشمس تغرب في عين ماء على الحقيقة؛ وهذا ما ذكره المفسرون قديماً.

فليس هناك أدنى تعارض بين النص القرآني وبين الحقائق الكونية.

## الجواب التفصيلي:

❁ **أولاً:** العاقل قبل أن يتخذ موقفاً يراجع أصوله:

والقرآن الكريم ثبتت صحته بالأدلة الكثيرة المتنوعة، وبأوجه غير محصورة من الدلالة، وقد نقل صحة القرآن العقلاء عن العقلاء، وهم نقلوا كذلك هذه الآية وغيرها، فينبغي استحضار ذلك، والبحث عن المعنى قبل الطعن فيه.

❁ **ثانياً:** ولا ريب أن سقوط كوكب الشمس في عين حمئة على الحقيقة، هو أمر بعيد كل البعد عن المعارف التي قررها القرآن الكريم نفسه:

فقد قرر القرآن أن الشمس والقمر والكواكب تسبح في أفلاكها في السماء؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]؛ فلكل فلكه الخاص الذي يدور فيه بلا تداخل؛ فكيف يسوغ بعد ذلك أن ينسب إلى القرآن القول بغروب الشمس في عين ماء؟!

❁ **ثالثاً:** القرآن الكريم قال: إن ذا القرنين وجد الشمس تغرب في عين حمئة؛ فهذا الذي بدا للناظر أي ناظر، وهو هنا «ذو القرنين»، ولم يقل القرآن: إن الشمس تغرب في عين حمئة هكذا على الحقيقة:

وهذا التفسير معلوم مستقر عند السلف، وليس وليد اللحظة، ولا مجاراة للعلم الحديث: فهذا الإمام الفقهاء (المتوفى ٥٠٧هـ) ينقل عن أئمة التفسير تأويل هذه الآية؛ فيقول: «ليس المراد: أنه انتهى إلى الشمس مغرباً ومشرقاً، حتى وصل إلى جرمها ومسها؛ لأنها تدور مع السماء حول الأرض، من غير أن تلتصق بالأرض، وهي أعظم من أن تدخل في عين من عيون الأرض، بل هي أكبر من الأرض أضعافاً مضاعفة، بل المراد: أنه انتهى إلى آخر العِمارة؛ من جهة المغرب، ومن جهة المشرق؛ فوجدتها - في رأي العين - تغرب في عين حمئة، كما أنا نشاهدتها في الأرض الملساء، كأنها تدخل في الأرض؛ نقله القرطبي في «تفسيره» (١٣ / ٣٧٠).

وقال ابن كثير رحمه الله في تفسيره لهذه الآية (٩ / ١٨٥): «﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾»

[الكهف: ٨٦]، أي: رأى الشمس في منظره تغرب في البحر المحيط، وهذا شأن كل من انتهى إلى ساحله؛ يراها كأنها تغرب فيه، وهي لا تفارق الفلك الرابع الذي هي مثبتة فيه لا تفارقه». اهـ.

فالآية حكاية عن مشهد الغروب في نظر الرائي، وليس أن الشمس تغرب في عين على الحقيقة.

كما أنك لو كنت متجهًا غربًا بسيارتك، وأمامك جبل، فإنك سوف تجد الشمس تغرب خلف الجبل، وهذا لا يعني - بالطبع - أن الشمس تختبئ خلف الجبل، ولكن هذا الغروب خلف الجبل هو بالنسبة إليك، وفي نظرك، لا أنه هكذا على الحقيقة. ولذا: فليس هناك أدنى تعارض بين النص القرآني وبين الحقائق الكونية.

❁ كلمات دلالية: الشمس، عين حمئة، ذو القرنين.

❁ أسئلة ذات علاقة:



المسألة (٨٤) - تحدّى القرآنُ البَشَرَ أن يأتوا بِمِثْلِهِ، مع وجودِ كَلامٍ في غايةِ البلاغةِ للبَشَرِ.

## السؤال

تحدّى القرآنُ البَشَرَ أن يأتوا بِمِثْلِهِ، وقد رأينا في كَلامٍ كثيرٍ مِنَ الناسِ والشعراءِ غايةَ البلاغةِ؛ أفلا يستطيعُ هؤلاءُ أن يأتوا بِمِثْلِ القرآنِ؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* إعجازُ القرآنِ.
- \* القولُ بالصَّرْفَةِ.
- \* القرآنُ تحدّى بُلغاءَ العَرَبِ.

## الجواب

### مضمونُ السؤالِ:

صاحبُ هذا السؤالِ يرى أن القرآنَ قد تحدّى البَشَرَ أن يأتوا بِمِثْلِهِ، والبُلغاءُ والشعراءُ لهم كَلامٌ غايةً في البلاغةِ؛ فهم يستطيعون أن يأتوا بِمِثْلِهِ.

### مختصرُ الإجابة:

إن كَلامَ البُلغاءِ والشعراءِ فيه كثيرٌ من أوجهِ البلاغةِ، ولكنه مهما بَلَغَ في البلاغةِ مَبْلَغًا بعيدًا، إلا أنه ورَدَ عليه الكثيرُ من «النقدِ والنقضِ»؛ فمثلاً: المتنبي - وهو مَنْ هو بلاغةً وفصاحةً - قد صُنِّفَتِ المصنَّفَاتُ في نقدِ شِعْرِهِ؛ بل هناك بابٌ كبيرٌ متخصِّصٌ يُعرَفُ بـ «النقدِ الأدبيِّ»، وله أقسامٌ في الجامعاتِ.

أما القرآنُ، فهو كَلامٌ معجزٌ إلى قيامِ الساعةِ، وقد تحدّى اللهُ به الثقلَيْنِ «الإنسَ والجنَّ»،

وكان العربُ أهلَ بلاغةٍ وبيانٍ، ومع هذا لم يستطيعوا معارضةً، أو الإتيانَ بمثله، مع قوَّةِ المقتضي «العداوة والتحدِّي»؛ فهم أهلُ البلاغةِ والبيان، والقرآنُ يتحدَّاهم في الليل والنهار، بل في الحاضرِ والمستقبلِ؛ فقال تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، فإذا كان القرآنُ كذلك، فلا مقارنةً بينه وبين كلامِ البشرِ؛ قال تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢].

ثم إن إعجازَ القرآنِ ليس قاصراً على بلاغتهِ وبيانه، بل له أوجهٌ كثيرةٌ من الإعجازِ؛ فهو معجزٌ في لفظه ونظمه، وتراكيبه وبلاغته، معجزٌ في معانيه، معجزٌ في إخباره بالمعياتِ، سواءً فيما مضى، أو فيما يُستقبلُ؛ فما أخبر به، فإنه يقعُ على وجهه دون اختلافٍ، معجزٌ في تشريعه، معجزٌ في تأثيره على النفوس، وغير ذلك الكثيرِ من وجوه إعجازه؛ فهل في كلامِ البلاءِ ما يجمعُ كل هذا؟! والجوابُ: أنه ليس في كلامِ أبلغِ البلاءِ، وأفصحِ الفصحاء: ما يُساوي القرآنَ، أو يُدانيه؛ ولهذا أقرَّ العربُ أنفسهم بأن القرآنَ لا يُشبهه كلامُ البشرِ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

يُمكنُ إزالةُ الإشكالِ الواردِ في السؤالِ من خلالِ النِّقَاطِ التالية:

❁ **أولاً:** كلامُ البلاءِ مهما بلغَ من بلاغةٍ، فلا يخلو من نقدٍ ونقضٍ:

كلامُ البلاءِ والشعراءِ فيه كثيرٌ من أوجهِ البلاغةِ، ولكنه مهما بلغَ في البلاغةِ مبلِّغاً بعيداً، إلا أنه وردَ عليه الكثيرُ من «النقدِ والنقضِ»؛ فمثلاً: المتنبي - وهو من هو بلاغةً وفصاحةً - قد صنَّفَتِ المصنِّفاتُ في نقدِ شعره، ومن ذلك: «الرسالةُ الموضَّحة»، في سرقاتِ أبي الطيبِ وساقطِ شعره» للحاتمي، و«الكشفُ عن مساوئِ شعرِ المتنبي» للصاحبِ بن عبَّاد، وغير ذلك كثيرٌ؛ بل هناك بابٌ كبيرٌ متخصصٌ يُعرفُ بـ «النقدِ الأدبيِّ»، وله أقسامٌ في الجامعات، وتقدِّمُ له الأطروحاتُ (الماجستير، والدكتوراه).

وهذه مسألةٌ مستقرَّةٌ عن المشتغلين بالأدبِ والبلاغةِ؛ فقد قال المرزوقِي: «واعلم: أنه قد يَعْرِفُ الجيِّدَ مَنْ يَجْهَلُ الرديءَ، والواجبُ أن تَعْرِفَ المقابحَ المتسخَّطةَ؛ كما عَرَفَتِ المحاسنَ المرتضاةَ». «شرحُ المقدمةِ الأدبية»، لشرحِ المرزوقِي على ديوانِ الحماسة» (ص ١٦٠).

❁ ثانياً: القرآن لم يستطع أحدٌ معارضته:

أما القرآن، فهو كلامٌ معجزٌ إلى قيام الساعة، وقد تحدّى الله به الثقلين «الإنس والجن»، فتحذّاهم أن يأتوا بمثل هذا القرآن؛ فقال تعالى: ﴿قُلْ لَنْ أَجْتَمِعَ الْإِنْسَ وَالْجِنَّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [إسراء: ٨٨]، بل تحدّاهم أن يأتوا بسورةٍ من مثله، وجرّم بعجزهم في الحاضر والمستقبل؛ فقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٣-٢٤].

وقد بين النبي ﷺ أن القرآن أعظم معجزاته؛ فقال: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ أَمِنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْ وَحِيًّا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ»؛ رواه البخاري (٤٩٨١)، ومسلم (١٥٢).

وقد كان العربُ أهلَ بلاغةٍ وبيانٍ، ومع هذا لم يستطيعوا معارضته، أو الإتيان بمثله، مع قوّة المقتضي «العداوة والتحدّي»؛ فهم أهلُ البلاغة والبيان، والقرآن يتحدّاهم في الليل والنهار، بل في الحاضر والمستقبل؛ قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٣-٢٤]، فإذا كان القرآن كذلك، فلا مقارنةً بينه وبين كلام البشر؛ قال تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢].

❁ ثالثاً: إعجازُ القرآن ليس قاصراً على بلاغته:

ثم إن إعجاز القرآن ليس قاصراً على بلاغته وبيانه، بل له أوجهٌ كثيرةٌ من الإعجاز؛ فهو معجزٌ في لفظه ونظمه، وتراكيبه وبلاغته، معجزٌ في معانيه، معجزٌ في إخباره بالمغيبات، سواءً فيما مضى، أو فيما يُستقبل؛ فما أخبر به، فإنه يقع على وجهه دون اختلافٍ، معجزٌ في تشريعه، معجزٌ في تأثيره على النفوس، وغير ذلك الكثير من وجوه إعجازه؛ فهل في كلام البلغاء ما يجمع كل هذا؟! والجواب: أنه ليس في كلام أبلغ البلغاء، وأفصح الفصحاء: ما يساوي القرآن، أو يُدانيه:



قال شيخ الإسلام: «وكون القرآن أنه معجزة ليس هو من جهة فصاحته وبلاغته فقط، أو نظمه وأسلوبه فقط، ولا من جهة إخباره بالغيب فقط، ولا من جهة صرف الدواعي عن معارضته فقط، ولا من جهة سلب قدرتهم على معارضته فقط، بل هو آية بيّنة معجزة من وجوه متعدّدة:

✽ من جهة اللفظ.

✽ ومن جهة النظم.

✽ ومن جهة البلاغة؛ في دلالة اللفظ على المعنى.

✽ ومن جهة معانيه؛ التي أخبر بها عن الله تعالى وأسمائه وصفاته وملائكته، وغير ذلك.

✽ ومن جهة معانيه؛ التي أخبر بها عن الغيب الماضي، وعن الغيب المستقبل.

✽ ومن جهة ما أخبر به عن المعاد.

ومن جهة ما بين فيه من الدلائل اليقينية، والأقسية العقلية، التي هي الأمثال المضروبة؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، وقال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨].

وكل ما ذكره الناس من الوجوه في إعجاز القرآن هو حجة على إعجازه، ولا تناقض في ذلك، بل كل قوم تنبهوا لما تنبهوا له». اهـ. «الجواب الصحيح» (٥ / ٤٢٨ - ٤٢٩).

✽ رابعاً: إقرار مشركي العرب بأن القرآن لا يُشبهه كلام البشر:

ولهذا أقرّ العرب أنفسهم بأن القرآن لا يُشبهه كلام البشر:

فهذا جبير بن مطعمٍ كاد قلبه أن يطير عند سماعه سورة الطور، وهذا قبل أن يسلم:

فمن جبير بن مطعمٍ رضي الله عنه، قال: «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور، فلما بلغ هذه

الآية: ﴿أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمْ

الْمُصَيِّرُونَ ﴿ [الطور: ٣٥-٣٧]، قَالَ: كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ؛ رواه البخاري (٤٨٥٤).

وهذه أيضًا شهادة الوليد بن المغيرة؛ فعن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ الْمُغِيرَةَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، فَكَأَنَّهُ رَقَّ لَهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ أَبَا جَهْلٍ، فَأَتَاهُ، فَقَالَ: يَا عَمُّ، إِنَّ قَوْمَكَ يَرَوْنَ أَنَّ يَجْمَعُوا لَكَ مَالًا، قَالَ: لِمَ؟ قَالَ: لِيُعْطَوْكَهُ؛ فَإِنَّكَ أَتَيْتَ مُحَمَّدًا لَتُعْرِضَ لِمَا قَبْلَهُ، قَالَ: قَدْ عَلِمْتَ قُرَيْشٌ أَنِّي مِنْ أَكْثَرِهَا مَالًا، قَالَ: فَقُلْ فِيهِ قَوْلًا يَبْلُغُ قَوْمَكَ أَنَّكَ مُنْكَرٌ لَهُ، أَوْ أَنَّكَ كَارِهِ لَهُ، قَالَ: وَمَاذَا أَقُولُ، «فَوَاللَّهِ، مَا فِيكُمْ رَجُلٌ أَعْلَمَ بِالْأَشْعَارِ مِنِّي، وَلَا أَعْلَمَ بِرَجَزٍ وَلَا بِقَصِيدَةٍ مِنِّي، وَلَا بِأَشْعَارِ الْجِنِّ، وَاللَّهِ، مَا يُشْبِهُ الَّذِي يَقُولُ شَيْئًا مِنْ هَذَا، وَوَاللَّهِ، إِنَّ لِقَوْلِهِ الَّذِي يَقُولُ حَلَاوَةً، وَإِنَّ عَلَيْهِ لَطَلَاوَةً، وَإِنَّهُ لَمُثَمَّرٌ أَعْلَاهُ، مُعَدَّقٌ أَسْفَلُهُ، وَإِنَّهُ لَيَعْلُو وَمَا يُعْلَى، وَإِنَّهُ لَيَحْطُمُ مَا تَحْتَهُ»؛ رواه الحاكم (٢ / ٥٠٦ رقم ٣٨٧٢)، وصحَّحه، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١ / ٢٨٧ رقم ١٣٣)، و«دلائل النبوة» (٢ / ١٩٨).

❁ **كلمات دلالية:** إعجاز القرآن، بلاغة القرآن، القول بالصفة، القرآن تحدى بلغاء العرب، الوجوه المتعددة لإعجاز القرآن.

❁ **أسئلة ذات علاقة:**

- ① ما يميّز القرآن عن غيره حتى يكون معجزاً؟  
 ② هل كانت العرب تستطيع أن تأتي بمثل القرآن، لكن الله صرفهم عن ذلك؟



المسألة (٨٥) - دعوى التناقض بين قول النبي ﷺ: «أُوتِيَتْ الْقُرْآنَ، وَمِثْلَهُ مَعَهُ»، وقول الله تعالى: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ .

## السؤال

كيف يصح أن يقول الرسول ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيْتُ الْقُرْآنَ، وَمِثْلَهُ مَعَهُ»؛ رواه أحمد (٢٨ / ٤١٠ رقم ١٧١٧٤)، وأبو داود (٤٦٠٤)، والله عز وجل يقول: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل السنة النبوية مثل القرآن الكريم في بيانه وبلاغته؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

يختلف معنى «المِثْلِيَّة» المذكورة في الآية الشريفة عن تلك المذكورة في الحديث الشريف. فالقرآن نفى المثل الذي يكون في مقام القرآن في ألفاظه ومعانيه، وإعجازه وتحديه وشموله، وثبوت الأجر لألفاظه، أو نحو ذلك، ولا ينفي أن يكون شيء يشابه القرآن في شيء خارج ذلك؛ فالقرآن يُكْتَبُ في الصحف، ولا يمنع ذلك أن يكون شيء آخر يُكْتَبُ في الصحف؛ فليست هي المثلية المقصودة.

وعلى هذا: لا يُنْفَى أن تكون السنة النبوية وحياً معصوماً من الله تعالى، كما أن القرآن وحياً معصوماً، وإن اختلفت مرتبتهما:

فالقرآن: وحى من كلام الله تعالى، وله من كمال اللفظ وكمال المعنى ما ليس لغيره، حتى ثبت الأجر بمجرد قراءة أحرفه.

والسنة: وحْيٌ من الله تعالى، أمر اللهُ باتِّباعِها، وهي لا تُخرُجُ عن أحكامِ القرآنِ أصلاً؛ عند جماعةٍ من العلماء.

وقد كانت حياةُ الرسولِ ﷺ تفسيراً للقرآن، وتطبيقاً عملياً لتوجيهاتِ القرآن؛ فقد كانت سيرتهُ في العبادة، والخُلُق، والجهاد، والمعاملة، مثلاً حياً لتعاليم القرآن؛ يغيِّر الأرض، ويصنع حضارةً أخرى على منهاج الله، ولولا هذه السنةُ العملية والقوليَّة، لكان القرآنُ أشبهَ بالفلسفاتِ النظريةِ الثابتةِ في عالمِ الخيال.

فسنةُ رسولنا محمدٍ ﷺ الصحيحةُ في النواحي العقديَّة والتعبديَّة والاجتماعيَّة والمدنيَّة والعسكريَّة: هي جزءٌ أصيلٌ من مفهوم الإسلام.

### الجوابُ التفصيليُّ:

كونُ السنةِ مثلَ القرآنِ له مقصدٌ معيَّن؛ فإن المِثليَّةَ المذكورةَ في الحديثِ النبويِّ تعني المِثليَّةَ في كونها وحياً يُتبعُ.

فليست المِثليَّةُ الواردةُ في الحديثِ بمعنى المطابقةِ للقرآن، أو مماثلتهِ في الإعجازِ والتحدِّي والشمول، بل تعني المِثليَّةَ في أوجهٍ مخصوصةٍ فقط.

فمعنى قوله ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ، وَمِثْلُهُ مَعَهُ»؛ رواه أحمد (٢٨ / ٤١٠) رقم (١٧١٧٤)، وأبو داود (٤٦٠٤)، أي: السنةُ وحْيٌ أيضاً، وإن لم تكن في منزلةِ القرآن، وفي ثبوت الأجرِ لألفاظهِ مثلاً.

وهي أيضاً: تُشبهُ السنةَ في كونِ كُلِّ منهما كلاماً عربيّاً؛ يقعُ بيانهُ؛ بتعميمٍ أو تخصيصٍ، أو زيادةٍ أو نقصٍ، أو فيه أحكامٌ ومواعظٌ مثلُ ما في القرآن، وفيه أمثالٌ توافقُ أمثالَ القرآنِ في وجوبِ العملِ، أو في المقدارِ.

وكُلٌّ من القرآنِ الكريمِ، والسنةِ النبويَّة: حقٌّ لا باطلَ فيهما، فكما تجبُ الطاعةُ لأوامرِ القرآن، ويجبُ اجتنابُ نواهيه، فكذلك تجبُ طاعةُ ما جاء به رسولُ الله ﷺ من أوامرٍ، ويجبُ اجتنابُ ما نهى عنه؛ يقولُ اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣]؛ فالكتابُ: هو القرآن، والحكمةُ: هي السنةُ.

بل يرى جماعة من العلماء: أن أحكام النبي ﷺ لا تخرج عن أحكام القرآن في المُجْمَلِ، وأن القرآن هو الإطار الذي تعمل الأحاديث في نطاقه لا تعدوه:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]؛ ولهذا قال رسول الله ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ، وَمِثْلَهُ مَعَهُ»، يعني: السنة.

وهذا الوجه قوي؛ فإن حياة رسولنا محمد صلوات الله وسلامه عليه كانت تطبيقاً عملياً لتوجيهات القرآن؛ فقد كانت سيرته في العبادة، والخلق، والجهاد، والمعاملة، مثلاً حياً لتعاليم القرآن؛ يغيّر الأرض، ويصنع حضارة أخرى على منهاج الله، ولولا هذه السنة العملية والقولية، لكان القرآن أشبه بالفلسفات النظرية الثابتة في عالم الخيال.

فسنة رسولنا محمد ﷺ في النواحي العقديّة والتعبديّة والاجتماعيّة والمدنيّة والعسكريّة: هي جزء من مفهوم الإسلام.

ونحن هنا نذودُ وندفعُ المرويّات الواهية، والأحاديث المعلولة، كما نذودُ وندفعُ عن القرآن نفسه التفاسير المنحرفة، والأفهام المختلفة؛ ل يبقى الوحي الإلهي نقياً صافياً.

❁ كلمات دلالية: القرآن الكريم، بلاغة القرآن الكريم، الحديث النبوي.

❁ أسئلة ذات علاقة: لماذا لا يكون مصدر القرآن هو تخيلات النبي ووحية النفس، صاغة بعبقريته

## شبهات لغوية

المسألة (٨٦) - توهُمُ أن القرآنَ الكريمَ خالفَ قواعدَ اللغةِ .

## السؤال

لماذا يزعمُ بعضهم وجودَ أخطاءٍ لغويَّةٍ وبيانيَّةٍ في القرآن؟

عبارات مشابهة للسؤال

✽ الطعنُ في عربيَّة القرآن.

## الجواب

## مختصرُ الإجابة:

يذكرُ بعضهم أمثلةً في الطعنِ في عربيَّة القرآن، وكلُّها ناتجةٌ عن نقصٍ في معرفةِ قواعدِ العربيَّةِ والفصحِ من كلامِ العربِ، أو عن مجردِ هجومٍ بسببِ العداوةِ.

فهؤلاءُ جهلوا لغةَ العربِ وبلاغةَ القرآنِ التي عرفها أعداؤه زمنَ بلاغةِ العربِ وجزالةِ اللغةِ؛ فقال قائلهم - وهو الوليدُ بنُ المُغيرةِ - : «واللهُ، إن له لَحلاوةً، وإن عليه لَطلاوةً، وإنه لمُنيرٌ أعلاه، مشرقٌ أسفلهُ، وإنه ليعلو ولا يُعلَى، وإنه لِيحطُمُ ما تحتهُ»؛ رواه الحاكم (٢ / ٥٠٦ رقم ٣٨٧٢)، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» (١ / ٢٨٧ رقم ١٣٣)، و«دلائل النبوة» (٢ / ١٩٨).

ومن تأمل تلك الطعونَ، اتَّضحَ له عوارُ هذه الدعوى، وعدمُ مخالفةِ القرآنِ لقواعدِ اللغةِ قطُّ؛ إذ لو حصلَ، لتسارعَ أقحاحُ العربِ في زمنِ النبوةِ إلى ترويحِ مثلِ هذه الأخطاءِ؛ لكنَّ الواقعَ: أن أحداً من العربِ لم يشكِّك في عربيَّة القرآنِ وفصاحتهِ.

## الجواب التفصيلي:

❁ **أولاً:** نزل القرآن في قوم عربٍ أقحاح، العربية هي سَلِيْقَتُهُمْ، ومنهم أصحابُ المَعْلَقَاتِ كَلْبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ، الذي تَرَكَ نَظْمَ الشَّعْرِ بعد سماعِهِ للقرآن، وهؤلاءِ العربُ لم يستشكِلوا ما استشكَلَهُ أعاجِمُ العربِ اليومَ:

مع أن القرآن تحدَّى المشركين بأشدَّ العباراتِ إثارةً للحميةِ والأنفة؛ فعجزوا جميعاً، مع حرصهم الشديد على هدم الإسلام؛ فلا يُعَقِّلُ أن يأتي أحدُ المعاصرين بأخطاءٍ فاتت الأولين من هؤلاءِ العربِ الأقحاحِ المعادين للإسلامِ أشدَّ العداوة.

❁ **ثانياً:** أن علومَ العربيةِ من نحوٍ و صرفٍ و بلاغةٍ وغيرها، نشأت في زمنٍ متأخِّرٍ:

وذلك بسببِ دخولِ كثيرٍ من الأعاجِمِ في الإسلام؛ فكانوا يَلْحَنون في نُطْقِهِم للعربية؛ فتصدَّى لهذا الأمرِ علماءُ اللغة، ووضعوا العلومَ، وقعدوا القواعدَ؛ لحفظِ هذه اللغة التي نزلَ بها القرآن.

وإلا فاللغةُ في أصلها سماعيةٌ، أي: أن العربَ الأوائلَ كانوا يَنْطِقون الفُصْحى هكذا بسَلِيْقَتِهِمْ، دون أن يتعلَّموا النحوَ والصرفَ في صغرهم، وإنما أُخِذت قواعدُ النحوِ والإعرابِ والصرفِ بعد ذلك من القرآنِ الكريمِ، ومن الشائعِ من أشعارهم وكلامهم.

فالقرآنُ نزلَ بلسانِ عربيٍّ مُبينٍ، والعربُ لم يَعْرِفوا قواعدَ اللغةِ إلا في زمنٍ متأخِّرٍ بعد الإسلام، وكان هذا على يدِ علماءِ اللغةِ الأوائلِ؛ كالخليلِ بنِ أحمدَ، وسيبويه، وغيرهم.

فكانوا يستنبطون القواعدَ من القرآنِ ومن كلامِ العربِ وأشعارهم؛ فكيف سيُحاكَمُ القرآنُ إلى قواعدِ اللغةِ بعد ذلك؟!

ولنضربُ لذلك مثلاً:

من أشهرِ ما يتوارَدُ على ألسنِ المشكِّكين في عريبةِ القرآنِ: مسألةُ الخطأِ برفعِ اسمِ «إِنَّ» بدلاً من نصبها، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ [طه: ٦٣]، كما في قراءةِ نافعٍ والكِسائيِّ وغيرهما؛ فالمعلومُ من قواعدِ النحوِ: أن اسمَ «إِنَّ» يكونُ منصوباً؛ فالصحيحُ على زعمهم أن يُقالَ: «إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ».

والرُدُّ على ذلك من عدَّةِ أوجِهٍ:

❁ **الأوَّلُ:** أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرِينَ﴾ جاء على لغة: بلحارث بن كعب، وزبيد، وخثعم، وهمدان، ومن وليهم من قبائل اليمَن؛ حيث إنهم يلزمون المثنى الألف مهما كان موقعه الإعرابي، يقول ابن جني - وهو من علماء اللغة -: «من العرب: من لا يخاف اللبس، ويُجري الباب على أصل قياسيهِ؛ فيدع الألف ثابتةً في الأحوالِ الثلاث؛ فيقول: قام الزيدان، وضربتُ الزيدان، ومررتُ بالزيدان؛ وهم بنو الحارث بن كعب، وبطنٌ من ربيعة». «سرُّ صناعة الإعراب» (٢/ ٣٣٩).

❁ **الثاني:** أن من العربِ الأقحاحِ من يقلِبُ كلَّ ياءٍ ساكنةٍ انفتحَ ما قبلها ألقاً؛ ومنه قولُ أبي النجمِ العجليِّ:

وَأَهَا لِسَلَمَى ثُمَّ وَأَهَا وَأَهَا      هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا  
يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا      بِثَمَنِ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا

فهو هنا بدلاً من أن يقول: «عَيْنَيْهَا»، قال: «عَيْنَاهَا».

❁ **الثالثُ:** تحريرُ معنى «إِنَّ»:

فلفظةُ «إِنَّ» تأتي في اللغةِ على استخداماتٍ مختلفةٍ:

فتأتي بمعنى: «نعم»؛ فيكونُ المعنى: «نعم؛ هذانِ ساحران»؛ وشواهدُ ذلك في اللغةِ معروفة؛ فمنها قولُ الشاعر:

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصَّبُو      ح يَلْمَنَنِي وَالْوُمُهْنَه  
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا      كُ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

بمعنى: نعم.

ومنهُ قولُ عبدِ الله بنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه لرجلٍ قال له: لعنَ اللهُ ناقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ، فقال ابنُ الزُّبَيْرِ: «إِنَّ وَصَاحِبَهَا!»، أي: نعم، وصاحبها.

إذن: فالأمثلةُ على الطعنِ في عربيَّةِ القرآنِ كثيرةٌ، وكلُّها ناتجةٌ عن فقرٍ في معرفةِ قواعدِ



العربية، والفصح من كلام العرب.

فهؤلاء جهلوا لغة العرب وبلاغة القرآن التي عرفها أعداؤه زمن بلاغة العرب وجزالة اللغة؛ فقال قائلهم - وهو الوليد بن المغيرة: «والله، إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمُنيرٌ أعلاه، مشرقٌ أسفله، وإنه ليعلو ولا يُعلَى، وإنه ليحطم ما تحته»؛ رواه الحاكم (٢/ ٥٠٦ رقم ٣٨٧٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٢٨٧ رقم ١٣٣)، و«دلائل النبوة» (٢/ ١٩٨).

ونكتفي بهذا المثال فقط لمجرد التوضيح، وما علموا أنهم ما بلغوا معشار ما كان عليه أفحاح العرب في زمن النبوة، ومع ذلك: لم يستطع واحدٌ منهم أن يشكك في عريبة القرآن وفصاحته.

❁ كلمات دلالية: أخطاء لغوية في القرآن، شبهات حول القرآن.



المسألة (٨٧) - ألاَّ يَحْتَمِلُ وَقُوعُ الخَطَأِ أَثناءَ تَنْقِيظِ وَشَكْلِ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ؛ خَاصَّةً وَأَنَّهُ وَقَعَ مُتَأَخِّرًا عَنِ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟

## السؤال

ألاَّ يَحْتَمِلُ وَقُوعُ الخَطَأِ أَثناءَ تَنْقِيظِ وَشَكْلِ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ مَا وَقَعَ مُتَأَخِّرًا عَنِ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* القرآنُ كَلامُ اللَّهِ تَعَالَى.
- \* تَنْقِيظُ الْقُرْآنِ.
- \* حِفْظُ الْقُرْآنِ.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يَبْحَثُ السُّؤَالُ حَوْلَ مَوْضُوعِ تَنْقِيظِ الْقُرْآنِ وَرِسْمِ الشَّكْلِ عَلَيْهِ، وَاحْتِمَالِيَّةِ أَنْ يَكُونَ قَدْ وَقَعَ الخَطَأُ فِي ذَلِكَ، خَاصَّةً أَنَّ هَذِهِ العَمَلِيَّةَ تَمَّتْ مُتَأَخِّرَةً عَنِ عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَصَحَابَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

### مختصر الإجابة:

إِنَّ تَنْقِيظَ الْقُرْآنِ وَشَكْلَ كَلِمَاتِهِ مَحْمَدَةٌ لِمَنْ قَامُوا بِذَلِكَ، تُحَسَّبُ لَهُمْ، وَهِيَ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي حَفِظَ اللَّهُ بِهَا كِتَابَهُ الْكَرِيمَ؛ وَيُظْهَرُ ذَلِكَ بِوَجْهِهِ:

(١) التَّوَاتُرُ الشَّفَاهِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ هُوَ الْأَسَاسَ فِي ضَبْطِ المَصْحَفِ بِالنَّقْطِ وَالشَّكْلِ؛ فَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مَنقُولٌ بِالتَّوَاتُرِ بِالحِفْظِ فِي الصَّدُورِ؛ وَلِهَذَا لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ مَصْحَفٌ مَكْتُوبٌ، فَالْمَحْفُوظُ فِي الصَّدُورِ لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى تَنْقِيظٍ أَصْلًا.

٢) لما كثر اللحنُ في كلامِ العربِ عند اختلاطِ العربِ بالعجمِ منذُ منتصفِ القرنِ الأوَّلِ الهجريِّ، توجَّب ضبطُ المصحفِ بالشكلِ والنقطِ الذي لا يُخلِ برسمِ المصحفِ؛ كي يقرأ الناسُ القرآنَ قراءةً صحيحةً يسرُّ وسهولةً.

٣) لا يُوجدُ مثالٌ صحيحٌ يُمكنُ أن يشكَّكَ في صحَّةِ معاني القرآنِ الكريمِ؛ سواءً بالنقطِ أو الشكلِ؛ وغايةُ ذلك: أن يكونَ افتراضاً عقلياً - لا وجوداً له في الحقيقةِ والأعيانِ - أو جدلاً للخصومةِ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

إن تنقيطَ القرآنِ وشكْلَ كلماتِهِ مُحَمَّدَةٌ لمن قاموا بذلك، تُحسَّبُ لهم، وهي مِنَ الطُّرُقِ التي حَفِظَ اللهُ بها كتابَهُ الكريمِ؛ وبيانُ ذلك كالتالي:

❁ **أولاً:** أن ما يميِّزُ القرآنَ الكريمَ عن غيره مِنَ الكُتُبِ السماويَّةِ: هو أن الله كَلَّفَ الأُمَّةَ الإسلاميَّةَ بحفظِهِ، بخلافِ الأُممِ السابقةِ التي لم تُكَلَّفْ بحفظِ كُتُبِها.

وبما أن العربَ في ذلك الزمانِ كانوا أميينَ، فلم يكن لديهم وسيلةٌ لضمانِ حفظِ كتابِ الله سوى التلقِّي الشَّفهيِّ الذي يتطلَّبُ ذاكرةً قويَّةً؛ فالنبيُّ ﷺ تلقَّى القرآنَ مِنْ جبريلَ ﷺ، والصحابةُ ﷺ أخذوه سَماعاً مِنَ النبيِّ الكريمِ ﷺ، وعن الصحابةِ أخذَهُ وتلقَّاه الآلافُ مِنَ التابعينَ،، وهكذا استمرَّ التسلسلُ إلى يومنا هذا، مِنْ غيرِ زيادةٍ ولا نقصانٍ.

لقد اعتمدَ أولئك الذين قاموا بضبطِ المصحفِ بالشكلِ والنقطِ على التلقِّي الشَّفاهيِّ، والسماعِ مِنْ صدورِ القُرَّاءِ الحُفَّاظِ الذين تلقَّوا القرآنَ بالتواترِ عن النبيِّ ﷺ؛ لهذا تمَّ هذا الضبطُ بمنتهى الدقَّةِ التي لا يُعرَفُ فيها إلى الخطأ سبيلٌ.

❁ **ثانياً:** خلتِ المصاحفُ العثمانيَّةُ مِنَ الإعجامِ - الشكلِ والنقطِ - إلى منتصفِ القرنِ الأوَّلِ الهجريِّ تقريباً، ولعلَّ ذلك يعودُ إلى عَدَمِ معرفتهم بالإعجامِ عندما نُسخَتْ، أو لعلَّ الصحابةُ ﷺ تعمَّدوا أن يجردوا مصاحفَهُم مِنَ الإعجامِ حتى تشتتَ على الأحرفِ السبعةِ التي أنزلَ بها القرآنَ الكريمِ؛ على أنهم لم يكونوا في حاجةٍ إلى هذا الإعجامِ في أوَّلِ الأمرِ؛

لِمَا فَطَرُوا عَلَيْهِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ سَلِيْقَةً، وَاسْتَبْشَاعِ اللَّحْنِ.

ثمَّ بعد اختلاطِ الْعَرَبِ بِالْعَجَمِ، وانتشارِ رُقْعَةِ الْإِسْلَامِ: انتشرت «ظاهرةُ شيوخِ اللحنِ في قراءةِ القرآنِ»، وهي ظاهرةٌ خطيرةٌ، خاصةً بين الصَّيَّانِ والمولَّدين، وبدأ اللَّبْسُ والإشْكَالُ في قراءةِ المصاحفِ، إلى درجةٍ أن الكثيرين منهم لم يستطيعوا التمييزَ بين حروفِ القرآنِ وقراءته؛ كما في قوله تعالى: ﴿نُنشُرْهَا﴾، و﴿نُنشِرْهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾، و﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦].

لذلك اتَّجَهَ الْمُسْلِمُونَ مِنْذُ مِنتَصَفِ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ الْهَجْرِيِّ إِلَى ضَبْطِ الْمَصَاحِفِ بِالشَّكْلِ والنَّقْطِ الَّذِي لَا يُخَلُّ بِرِسْمِ الْمَصْحَفِ؛ وَإِنَّمَا كَانَ الْهَدَفُ مِنْ ورائِهِ تيسيرَ قراءةِ القرآنِ، بالإضافةِ إلى تزيينِ رسمِ المصاحفِ.

❁ **ثالثاً:** لا يُوجَدُ مِثَالٌ صَحِيحٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَشْكُكَ فِي صِحَّةِ مَعَانِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ سِوَاءً بِالنَّقْطِ أَوْ الشَّكْلِ.

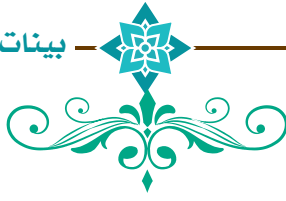
ولو افترضَ مِثَالٌ، فهو لا يَقْدَحُ فِي أَيِّ مَعْنَى ثابِتٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ فَالاعتراضُ لا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ افْتِرَاضاً عَقْلِيّاً - لا وجودَ له فِي الْحَقِيقَةِ وَالْأَعْيَانِ - أَوْ جَدَلًا لِلْخُصُومَةِ.

❁ **رابعاً:** الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مَنْقُولٌ بِالتَّوَاتُرِ بِالْحَفْظِ فِي الصَّدُورِ؛ فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي تَرَجِعُ إِلَيْهِ حَتَّى الْمَصَاحِفُ؛ وَلِهَذَا لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ مِصْحَفٌ مَكْتُوبٌ، فَالْمَحْفُوظُ فِي الصَّدُورِ لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى تَنْقِيْطِ أَصْلًا؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ فَائِدَةَ التَّنْقِيْطِ لَيْسَتْ لِحَفْظِ الْقُرْآنِ الْمَنْقُولِ بِالتَّوَاتُرِ، وَإِنَّمَا لِتَسْهِيْلِ الْقِرَاءَةِ الصَّحِيْحَةِ عَلَى الْعَامَّةِ فَحَسْبُ.

وختامًا: فالأصولُ الثابتةُ لا تُنْقَضُ بِالاحتمالاتِ الْعَقْلِيَّةِ.

وعلى مَنْ يَسْعَوْنَ لِلْوَصُولِ إِلَى الْحَقِيقَةِ: أَنْ يَنْطَلِقُوا فِي طَرِيقِ الْبَحْثِ مَعْتَمِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، لَا عَلَى غَيْرِهِمْ فِي تَلْقِي الْمَعْلُومَاتِ، وَعَلَيْهِمْ كَذَلِكَ أَلَّا يَتَبَّنُوا آرَاءَ غَيْرِهِمْ دُونَ بَحْثٍ وَتَدْقِيقٍ.

❁ **أسئلة ذات علاقة:** لم يُجْمَعِ الْقُرْآنُ كِتَابَةً فِي عَهْدِ النَّبِيِّ، وَقَدْ وَقَعَ التَّحْرِيفُ وَالتَّبْدِيلُ حِينَ جَمَعَهُ الصَّحَابَةُ؛ وَالدَّلِيلُ اخْتِلَافُهُمْ فِي بَعْضِ الْآيَاتِ.



المسألة (٨٨) - ادّعاءُ أن القرآنَ يحتوي على أخطاءٍ إملائيةٍ .

## السؤال

هل القرآنُ يحتوي على الكثيرِ مِنَ الأخطاءِ الإملائيةِ؛ مثلُ كلمةِ «رحمةٍ» التي كُتبتُ في القرآنِ: ﴿رَحِمْتَ﴾ ، وكلمةِ «الصَّلَاةِ» التي كُتبتُ في القرآنِ: ﴿الصَّلَاةُ﴾ ؛ وذلك مما يدعو إلى الشكِّ في صحَّةِ القرآنِ؟

## عبارات مشابهة للسؤال

- ✱ سببُ اختلافِ رسمِ القرآنِ عن الإملاء؟
- ✱ هل في القرآنِ خطأٌ مطبعيٌّ أو إملائيٌّ تركُّ على ما هو عليه؟
- ✱ هل الصحابةُ لا يعرفون الإملاء؟
- ✱ هل في القرآنِ ما يخالفُ قواعدَ الكتابةِ العربيَّةِ؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

حُفِظَ القرآنُ الكريمُ بطريقتينِ ضَمَّتَا حِفْظَهُ وصيانتهُ: حفظُهُ في الصدور، وكتابتهُ في السطور، ومخالفةُ الرسمِ القرآنيِّ للرسمِ الإملائيِّ المعاصرِ، لا يُمكنُ اعتبارهُ مسوِّغاً للطعنِ في صحَّتهِ؛ لأنَّ كليهما طريقةٌ اصطلاحيةٌ في بابٍ مختلفٍ، ووجودُ رسمٍ خاصٍّ بالقرآنِ له مقاصدٌ علميةٌ كثيرةٌ معروفةٌ؛ كمرعاةِ تعدُّدِ القراءةِ، ومرعاةِ أصلِ الكلمةِ، ومرعاةِ بعضِ اللغاتِ العربيَّةِ، والإشارةُ لأصلِ الحرفِ، وإفادَةُ بعضِ المعاني؛ كما في كتابةِ «امرأةٍ» بالتاءِ الممدودةِ في مواضعٍ، وبالتاءِ المقبوضةِ في مواضعٍ؛ وهو ما استشكلهُ السائل.

فالطعنُ في عربيَّةِ القرآنِ ناتجٌ عن قلةِ الدَّرايةِ بعلومِ القرآنِ الكريمِ، وقواعدِ العربيَّةِ، وخصائصِ الرسمِ العثمانيِّ التي تختلفُ عن قواعدِ الكتابةِ الإملائيةِ الاصطلاحيةِ العاديةِ المستحدثةِ.

وإنما يستشكل مثل ذلك: مَنْ لا يَعْرِفُ أن الرسمَ العثمانيَّ له خصائصٌ تختلفُ عن الكتابةِ العربيَّةِ العاديَّةِ؛ وهذه الاستثناءاتُ لها حكمٌ لغويٌّ بديعةٌ مبثوثةٌ في كُتُبِ اللغةِ وعلومِ القرآنِ منذُ مئاتِ السنينِ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

تَمَّ حِفْظُ الْقُرْآنِ بِطُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَلا يُمَكِّنُ مُحَاكِمَةُ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ إِلَى الْقَوَاعِدِ الْإِمْلَائِيَّةِ الْمُسْتَحْدَثَةِ.

فَالْقُرْآنُ لا تَغْيِيرُ قِرَاءَتُهُ؛ سِوَاءَ قِرَاءَتِهِ بِالرَّسْمِ الْقَدِيمِ، أَوْ بِالْقَوَاعِدِ الْإِمْلَائِيَّةِ الْحَادِثَةِ، وَهناك أهدافٌ خاصَّةٌ للرَّسْمِ الْقُرْآنِيِّ بِالطَّرِيقَةِ الْمَعْرُوفَةِ، وَالْكَلَامُ بأن هناك أخطاءً إملائيَّةً كَلَامٌ يُنْمُ عَنْ عَدَمِ دِرَايَةِ بِأَصْلِ الْمَوْضُوعِ.

وَقَدْ ادَّعَى بَعْضُهُمْ: أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ يَشْتَمِلُ عَلَى أخطاءٍ إملائيَّةٍ:

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَاتَاتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَاتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ﴾ [التحریم: ١٠].

وَالصَّوَابُ - فِي ظَنِّهِمْ - أَنْ يُقَالَ: «امْرَأَةٌ» بِالتَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ.

وَلِمَزِيدٍ مِنَ الْبَيَانِ وَالتَّوْضِيحِ نَذَكُرُ النِّقَاطَ التَّالِيَةَ:

❁ **أَوَّلًا:** لَقَدْ وَصَلَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ إِلَيْنَا كَامِلًا، كَمَا أُنزِلَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ:

وَذَلِكَ لِأَنَّ حِفْظَ الْقُرْآنِ تَمَّ عَبْرَ وَسِيلَتَيْنِ دَقِيقَتَيْنِ وَمُحَكَّمَتَيْنِ، وَهُمَا:

الطَّرِيقَةُ الْأُولَى: حِفْظُهُ فِي الصَّدُورِ، وَتَنَاقُلُهُ عَبْرَ الْأَجْيَالِ بِالمِشَافَهَةِ، وَبشكَلٍ مُتَوَاتِرٍ، وَمَا نَرَاهُ الْيَوْمَ مِنْ انْتِشَارٍ لِحِفْظِهِ فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ، رِجَالًا وَنِسَاءً، وَشِبُوحًا وَأَطْفَالًا، سِوَاءَ فِي بِلَادِ الْعَرَبِ أَوْ الْعَجَمِ -: هُوَ نَتِيجَةُ ذَلِكَ التَّوَاتُرِ الْمُحَكَّمِ فِي النِّقْلِ.

وَالتَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ لِحِفْظِهِ، هِيَ: كِتَابَتُهُ الَّتِي لَازَمَتْهَا الدَّقَّةُ وَالإِهْتِمَامُ الْبَالِغُ بِرِسْمِ الْمُصْحَفِ فِي كُلِّ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ بِحَيْثُ يَكُونُ ذَلِكَ الرَّسْمُ مُوَافِقًا لِلْمِصْطَلَحِ الْإِمْلَائِيِّ الَّذِي تَمَّ

اتباعه عند كتابة المصحف الإمام في عهد عثمان رضي الله عنه.

**ثانياً:** لا يُمكنُ القدحُ في صحّة القرآن؛ لمجرّد أن كتابته تُخالفُ القواعدَ الإملائيّةَ الاصطلاحيةَ المعاصرةَ:

فنتلك القواعدُ الكتابيّةُ والإملائيّةُ نشأتُ أصلاً بعد زمنِ الرسمِ القرآنيّ؛ فليس من المنطقيّ إذن أن نحاكمه لها، خاصّةً إذا علمنا أن طريقة كتابة الصحابة والتابعين للمصحف تختلفُ عن الطريقة التي نعرفها اليوم؛ وهذا مثبتٌ في المخطوطات القديمة.

ورسمُ المصحفِ تمّت كتابته حسب ما تعرّف عليه أصحابُ ذلك الزمن، ولا يستطيعُ أحدٌ أن يعترض على أمر اتفق عليه الناس واصطلحوا، ما دام قد أدّى الهدف المطلوب من وجوده.

**ثالثاً:** الاصطلاحاتُ الموجودةُ في كتابة القرآن، والتي قد يخالفُ فيها المكتوبُ المنطوقُ، والكلماتُ التي تمّت كتابتها بطريقة مخالفة للمعتاد - قد وُجد لها هدفٌ محدّدٌ له علاقةٌ بالقراءة، بالإضافة لكونها جاءت في القرآن بأكثر من صورة؛ مراعاةً لتعددِ القراءات، أو لأغراضٍ علميّةٍ أخرى:

ومن أمثلة ذلك:

١- مراعاةُ تعدّدِ القراءة؛ فمثلاً في بعضٍ: تُكْتَبُ «قَالَ»: «قَالَ»، مع ألفٍ صغيرةٍ بعد القاف، أو تُكْتَبُ «الرِّيَّاح»: «الريح»؛ لمراعاةِ القراءتين الواردتين.

٢- وقد تُكْتَبُ القراءة؛ مراعاةً لأصلِ الكلمة؛ مثل: «الرَّبَا»: «الرَّبْو»، أو لبعض اللغات العربية؛ مثل: «رَحْمَة»: «رَحِمَت».

٣- وكذلك الإشارةُ لأصلِ الحرف؛ ف «الصَّلَاة» كُتِبَتْ على رسم: «صَلَوَة»؛ إشارةً لأصلِ الألفِ الواويّ، ولتفخيمِ الكلمة، ولغير ذلك.

٤- وكذلك إفادةُ بعضِ المعاني؛ كقطعِ كلمة «أَم» في قوله تعالى: ﴿أَمَّ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا﴾ [النساء: ١٠٩]، ووصلها في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الملك: ٢٢]؛ فقطعُ «أَم» الأولى في الكتابة: للدلالة على أنها المنقطعة بمعنى «بل»، ووصلُ





الثانية: للدلالة على أنها المتصلة،، إلى غير ذلك.

وما ظنوه خطأً إملائيًّا إنما يعودُ إلى طبيعةِ وخصُوصيةِ الرسمِ العثمانيِّ للمصحفِ الشريف؛ فإن للرسمِ العثمانيِّ خصُوصياتٍ تختلفُ عمَّا تعارفَ عليه الناسُ في الكتابةِ العاديةِ، ومن ذلك كلماتٌ؛ مثلُ: «الرَّحْمَن»، «مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ»، و«العَلَمِينَ»، وكلمةُ «الحياة» تكتبُ في الرسمِ العثمانيِّ هكذا: «الحَيوة».

ومن ذلك: كتابةُ التاءِ المربوطةِ تاءً مفتوحةً، وخاصةً إذا كانت في كلمةٍ مضافةٍ إلى اسمٍ بعدها؛ كما في الآية التي استشهدوا بها، وكما في قولِ الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وكلمةُ «امْرَأَت» مُدَّتْ تَأوُّها في سبعةِ مواضعٍ، وَقَبِضَتْ تَأوُّها في أربعةِ مواضعٍ:  
فالمواضعُ التي مُدَّتْ فيها التاءُ في كلمةِ «امْرَأَت»، هي:

- ﴿امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥].
- ﴿امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٣٠].
- ﴿امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١].
- ﴿امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصاص: ٩].
- ﴿امْرَأَتُ نُوحٍ﴾ [التحريم: ١٠].
- ﴿وَأَمْرَأَتُ لُوطٍ﴾ [التحريم: ١٠].
- ﴿امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾ [التحريم: ١١].

ولو كانت هذه الكلماتُ من قبيلِ الخطأ، لكان من السهلِ تصويبُها، ولَمَا تَرَكْتُ هكذا. وقد مُدَّتِ التاءُ من لفظةِ «امْرَأة» في المواضعِ المذكورة؛ تنبيهًا على فعلِ التبعلِ والصحبةِ، وشدةِ المواصلةِ والمخالطةِ والاتلافِ في الوجودِ والمحسوسِ.

ومجموعُ هذه النساءِ خمسٌ:

● فواحدةٌ واصلتْ بعلها باطنًا وظاهرًا؛ وهى امرأتُ عمرآنَ؛ فجعلَ اللهُ لها ذريَّةً طيِّبةً، وأكرمها بذلك، وفَضَّلها على العالمين.

والأربعُ البواقي من هؤلاء النساءِ كنَّ منفصلاتٍ في بواطنِ أمرهنَّ عن بعولتهنَّ بأعمالهنَّ:

● فواحدةٌ انفصلتْ بباطنِها عن بعلها؛ طاعةً لله، وتوكلًا عليه، وخوفًا منه؛ فنجَّاهَا وأكرمها؛ وهى امرأةٌ فرعونَ.

● واثنانِ منهنَّ - امرأةُ نُوحٍ، وامرأةُ لوطٍ - انفصلتا عن أزواجهما ببواطنهما؛ كفرًا بالله؛ فأهلكهما اللهُ ودمَّرهما، ولم يتنفعا بالوَصلةِ الظاهرة؛ مع أنها أقربُ وُصلةً بأفضلِ أحبابِ اللهِ تعالى، كما لم تُضرَّ امرأةُ فرعونَ وُصلتها الظاهرةُ بأخبثِ عبيدِ اللهِ تعالى.

● وواحدةٌ انفصلتْ عن بعلها بالباطنِ؛ أتباعًا للهوى وشهوةً نفسها؛ فلم تبلغْ من ذلك مُرادها، مع تمكُّنِها من الدنيا واستيلائها على مَنْ مالت إليه بحُبِّها، وهو في بيتها وقبضتها؛ فلم يُغنِ ذلك عنها شيئًا، وقوتها وعزَّتُها إنما كانتا لها من بعلها «العزیز»، ولم ينفَعها ذلك في الوصولِ إلى إرادتها، مع عظيمِ كيدِها؛ كما لم يُضرَّ يوسُفَ ما امتحنَ به منها، ونجَّاه اللهُ من السِّجنِ، ومكَّن له في الأرضِ؛ وذلك بطاعتهِ لرَبِّه، ولا سعادةً إلا بطاعةِ اللهِ، ولا شقاوةً إلا بمعصيته.

فهذه كُلُّها عبرٌ وقَعَتْ في شأنِ كلِّ امرأةٍ منهنَّ؛ فلذلك مُدَّتْ تاءُهنَّ.

وأما المواضعُ التي قبِضتْ فيها التاءُ من كلمةِ «امرأة»، ففي أربعةِ مواضعٍ جاءت الكلمةُ فيها غيرَ مضافةٍ؛ وذلك في الآياتِ التالية:

● ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: ١٢].

● ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا﴾ [النساء: ١٢٨].

● ﴿إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ﴾ [النمل: ٢٣].

● ﴿وَامْرَأَةٌ مُّؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

ففي هذه المواضعِ الأربعةِ كُتِبَتِ: «امرأة» بالتاءِ المربوطة، ولتفصيلِ ذلك كُتِبَ خاصَّةٌ معروفةٌ عند أهلِ العلم.

وهكذا يتبين لكل ذي عقل وبصر: أن القرآن الحكيم منزّه عن الخطأ، بالغ ذروة الكمال: في لغته، وبلاغته، وسُمُو معانيه، وإعجازه الباقي على وجه الدهر، وفي كل ما يتصل به من: القراءات، وطرق الرسم الإملائي الخاصة به.

رابعاً: قومٌ محمّدٌ ﷺ كانوا أحرص الناس على خصومته، وأدرى الناس بلسان العرب، وقد عجزوا - كما نعلم - أن يطعنوا في بلاغة القرآن وفصاحته، وكل ما يتعلّق به من حيث عربيته.

ولقد تحدّى القرآن العرب، وكرّر التحديّ عليهم أن يأتوا بمثل القرآن، وظلّ يتدرّج بهم إلى أن وصل أن يأتوا بسورةٍ من مثل القرآن، فعجزوا.

وإن أحداً منهم لم يستطع أن يجاريه، ولا أن يطعن في عربيته؛ ولذا: فإن أيّ طعنٍ يوجّه للقرآن من جهة عربيته جملةً وتفصيلاً، من طاعنٍ متأخّر عن أبي جهل، وأبي لهب، وأضرابهما -: فاعلم أنه باطلٌ في ذاته؛ إذ لو كان صحيحاً، لما غفل عنه هؤلاء الأعداء، وهم أبصرُ الناس باللغة، وأحرصهم على الطعن في القرآن.

كما أن محافظة المسلمين على رسم المصحف بنفس الطريقة التي كتبت بها في أوّل مرّة -: لدليلٌ واضحٌ على المستوى الذي وصلت إليه صيانة القرآن وما يتعلّق به؛ فتمت المحافظة على رسم المصحف الذي اتفق الصحابة رضوان الله عليهم على صورته بما فيها من اصطلاحات؛ إذ إن هذا الرسم قد حقق الغرض المراد منه.

### خاتمة الجواب - توصية:

فالحاصل: أنه وبعد أن عرفنا مدى العناية التي نالها الرسم القرآني منا نحن المسلمين - مع أنه من الأمور الاصطلاحية - فهل يتوقّع من يحتكم إلى المنطق الرشيد: أن عنايتنا بالأمور التوقيفية والوحي المنزّل ستكون أقلّ من ذلك؟!!

لا شك أن المنطق يقول بعكس ذلك، والواقع يشهد أنه قد فاقت تلك العناية بالوحي المنزّل وحفظه كل التصورات.

❁ كلماتٌ دلاليّة: القرآنُ الكريم، إملاءُ القرآن، رسمُ المصحف.

❁ أسئلة ذات علاقة: ألاّ يَحْتَمِلُ وقوعُ الخطأ أثناءَ تنقيطٍ وتشكيلِ ألفاظِ القرآن، وهو ما وقعَ متأخراً عن زمنِ

النبيِّ ﷺ، والصحابَةِ رضيَ اللهُ عنهم؟

## المسألة (٨٩) - ادعاء وقوع اللحن في القرآن.

## السؤال

اعترف عثمان بن عفان بوقوع اللحن في القرآن؛ وهذا يدلُّ على وقوع التحريف فيه.

## عبارات مشابهة للسؤال

- \* لغة القرآن.
- \* اللحن في القرآن.
- \* حفظ الله لكتابه.

## الجواب

## مضمون السؤال:

حول مدى صحّة ما نسب إلى عثمان رضي الله عنه من أن في القرآن لحنًا.

## مختصر الإجابة:

ما نسب إلى عثمان رضي الله عنه من وقوع لحن في القرآن، ليس صحيحًا، وكلُّها رواياتٌ ضعيفةٌ لا تثبتُ، ثم إن الصحابة كانوا شهودًا على ما قاله وفعله عثمان، ولا يمكن أن يسكتوا، ولا يعترضوا عليه؛ لو أن ما ورد في السؤال حدث حقًا؛ فإن هذا ممتنعٌ عادةً وشرعًا؛ من الذين كتبوا، ومن عثمان رضي الله عنه؛ هذا مع وجود معارضين لعثمان، ولم يذكروا شيئًا من ذلك.

وقد علم أن الصحابة إنما قرؤوا كما علمهم الرسول صلى الله عليه وسلم، وكما هو لغة للعرب، ثم لغة قريش.

والحاصل: أن القرآن محفوظٌ من اللحن والزيادة والنقصان، وقد وصل إلينا بتواترٍ منقطع النظر، لا يمكن رفعه برواياتٍ آحادٍ حتى وإن ثبتت؛ فكيف وهي رواياتٌ ضعيفةٌ لا تثبتُ، مع

مخالفتها للعقل والتاريخ، ولقول الله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ تَنْزِيلٌ  
مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿ [فُصِّلَتْ: ٤٢]؟!

### الجواب التفصيلي:

لا يُمكنُ الاستدلالُ بالرواياتِ الأحاديَّةِ على القرآنِ المتواترِ القطعيِّ؛ فكيف إذا كانت رواياتٍ ضعيفةً، وبالإمكانِ تجليةُ هذا الإشكالِ من خلالِ النقاطِ التالية:

❁ **أولاً:** أن المتأمل للروايات التي يعتمد عليها السؤال أعلاه، يجدُّها رواياتٍ منقطعة السند، بالإضافة إلى اضطرابِ متنها.

ولنعلقُ على تلك الروايات:

فمثلاً: جاء في رواية: أن عثمان رضي الله عنه عندما عرَّض عليه المصحفُ، قال: «أحسنتم، وأجملتُم! إنَّ فيه لَحْنًا سَتَقِيمُهُ العَرَبُ بِأَلْسِنَتِهَا»؛ رواه ابنُ أبي داودَ في «المصاحف» (ص ١٢٠، ١٢٢).

وقد ردَّ جماعةٌ من العلماءِ هذه الروايةَ، وقالوا عنها: بأنها ضعيفةُ الإسنادِ، ومنقطعةٌ، وكذلك هي مضطربةُ المتن.

وبالإضافة إلى ضعفها، نجدُ أنه من غير المنطقيِّ والمعقولِ: أن يمتدحَ عثمان رضي الله عنه عملاً كان من نتيجته حدوثُ لَحْنٍ في القرآنِ الكريمِ، مع علمنا بمدى حرصِ الصحابةِ رضي الله عنهم - ومنهم عثمانُ - على العنايةِ بكتابِ الله بكلِّ وسيلةٍ ممكنة، وكيف يُرسلُ هذه المصاحفَ ويُنفذُها إلى الأمصارِ والنواحي، وهي مشتملةٌ على هذا اللحنِ؟!

وجاء في الرواية الثانية: عن عكرمة، قال: «لما كتبت المصاحفُ، عرَّضتُ على عثمان؛ فوجدَ فيها حروفاً من اللحنِ، فقال: «لا تغيروها؛ فإن العربَ ستغيروها - أو قال: ستعربوها - بألسنتها، لو كان الكاتبُ من ثقيفٍ، والمُملِي من هذيلٍ، لم تُوجدَ فيه هذه الحروفُ»؛ رواه أبو عبيدٍ في «فضائل القرآن» (ص ٢٨٧، ٣٤١)، وابنُ أبي داودَ في «المصاحف» (ص ١٢٧).

وهي روايةٌ ضعيفةٌ كذلك؛ لأن روايةَ عِكْرِمَةَ عن عثمان بن عفانَ مرسلَةً، كما هي عن أبي بكرٍ، وعليّ بن أبي طالبٍ، وأزواجِ النبيِّ ﷺ؛ كما في «جامع التحصيل» (ص ٢٣٩).

**ثانياً:** أن عدمَ اعتراضِ أحدٍ على قولِ عثمانَ ﷺ - سواءً من الصحابةِ، أو من مُعارضِي عثمانَ أنفُسِهِمْ - على جمعِ المصحفِ -: يقدِّحُ في ثبوتِ هذه الرواياتِ.

وسبقَ أن أشرنا إلى أنه من غيرِ المعقولِ: أن يمتدِّحَ عثمانَ ﷺ وجودَ لحنٍ في القرآنِ الكريمِ، ويُرسَلُ به إلى الأمصارِ كذلك.

كذلك لا يُمكنُ بأيِّ حالٍ من الأحوالِ أن نصدِّقَ أن الصحابةَ الكرامَ ﷺ سَمِعوا قولَ عثمانَ ﷺ، ومع ذلك لم يَنبَسِ أحدهمُ بِنَتِ شَفَةِ.

فنحنُ نَعْرِفُ أن عبدَ الله بنَ مسعودٍ - مثلاً - كان له موقفٌ من «مصحفِ عثمان»؛ فهل كان سيسكُّتُ في موقفٍ كهذا لو كان حدثَ فعلاً؟!!

لقد مدَّحَ الصحابةُ، وأقرُّوا فَعَلَ عثمانَ في جمعه للقرآنِ، وإحراقِهِ لبقيةِ المصاحفِ، ولو أنهم عَلِموا أن هناك أياً لحنٍ في جمعِ القرآنِ، لكان لهم موقفٌ مغايرٌ تماماً.

وأتَّفَاقُ مصاحفِ الصحابةِ جميعِها على هذه الآياتِ - التي زعموا أن فيها لحنًا - واتفَّاقُ المسلمِينَ على القراءةِ بها خلفًا عن سلفٍ -: دليلٌ على عدمِ وقوعِ اللحنِ من الكاتبِ، بل يدلُّ على أنها هكذا سُمِعَتْ من النبيِّ ﷺ، وأنه يتعدَّرُ وجودُ خطأٍ أو لحنٍ في جمعِ القرآنِ الكريمِ، ثم لا يُصلِحُها أحدٌ بعدهمُ إلى يومنا هذا، ولا حتى يتكلَّمُ عليها.

ولا يُوجدُ في القرآنِ العظيمِ حرفٌ واحدٌ، إلا وله وجهٌ صحيحٌ في العربيةِ؛ فالقرآنُ محفوظٌ من اللحنِ والزيادةِ والنقصانِ؛ قال تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤٢].

وإذا افتَرَضْنَا - جدلاً - صحَّةَ الروايتينِ، فإن معرفتنا بدقَّةِ عثمانَ ﷺ في حفظِ القرآنِ الكريمِ، تجعلنا نميلُ إلى التأويلِ القائلِ بأن قوله: «لحنٌ»، محمولٌ على معناه اللغويِّ، أي: أن في رسمِ القرآنِ وكتابتهِ في المصاحفِ وجهًا في القراءةِ، لا تليْنُ به ألسنةُ العربِ جميعاً، ولكنها لا تلبثُ أن تليْنُ به ألسنتُهُم بالمرانِ، وكثرةِ تلاوةِ القرآنِ.

❁ **وأخيراً:** فمن أجمع ذلك ما أجاب به ابن تيمية؛ قال: «ومما بيّن كذب ذلك: أن عثمان لو قدر ذلك فيه، فإنما رأى ذلك في نسخة واحدة، فإما أن تكون جميع المصاحف اتفقت على الغلط، وعثمان قد رآه في جميعها، وسكت؛ فهذا ممتنع - عادةً وشرعاً - من الذين كتبوا، ومن عثمان، ثم من المسلمين الذين وصلت إليهم المصاحف، ورأوا ما فيها، وهم يحفظون القرآن، ويعلمون أن فيه لحنًا لا يجوز في اللغة، فضلًا عن التلاوة، وكلهم يُقرُّ هذا المنكر لا يغيّره أحد؛ فهذا مما يُعلم بطلانه عادةً، ويُعلم من دين القوم الذين لا يجتمعون على ضلالة، بل يأثرون بكل معروف، وينهون عن كل منكر: أن يدعوا في كتاب الله منكرًا لا يغيّره أحد منهم، مع أنهم لا غرض لأحد منهم في ذلك، ولو قيل لعثمان: «مُر الكاتب أن يغيّره»، لكان تغييره من أسهل الأشياء عليه؛ فهذا ونحوه مما يُوجب القطع بخطأ من زعم أن في المصحف لحنًا أو غلطًا، وإن نُقل ذلك عن بعض الناس ممن ليس قوله حجةً، فالخطأ جائز عليه فيما قاله؛ بخلاف الذين نقلوا ما في المصحف، وكتبوه، وقرؤوه، فإن الغلط ممتنع عليهم في ذلك... وحينئذ: فقد علم أن الصحابة إنما قرؤوا كما علمهم الرسول، وكما هو لغة للعرب، ثم لغة قريش». «مجموع الفتاوى» (١٥/٢٥٣ - ٢٥٦).

وينظر: «شرح شذور الذهب» (ص ٥٠).

**والحاصل:** أن القرآن الكريم محفوظٌ من كل نقص أو تبديل أو تحريف أو لحن، ووصوله إلينا بتواترٍ منقطع النظير، لا يمكنُ رفعه برواياتٍ آحادٍ حتى وإن ثبتت؛ فكيف وهي رواياتٌ ضعيفةٌ لا تثبت، مع مخالفتها للعقل والتاريخ!؟

### ❁ أسئلة ذات علاقة:

- ❑ ما دام الصحابة قد رتبوا آيات القرآن؛ فهذا دليلٌ على تحريفهم لآيات القرآن؛ كما يمكنُ بسبب ذلك وقوع الأخطاء فيه، والإدخال عليه.
- ❑ وردت رواياتٌ تُفيدُ حذفَ عثمان بن عفان لآياتٍ من القرآن؛ فكيف نثقُ في حفظ القرآن؟
- ❑ لم يثبت نقل القرآن إلا عن عددٍ قليلٍ من الصحابة؛ وهذا يبطلُ دعوى تواتره.





المسألة (٩٠) - كيف يُنصُّ القرآنُ على أنه بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، مع وجودِ ألفاظٍ أعجميةٍ فيه؟

## السؤال

نصُّ القرآنِ على أنه بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، مع وجودِ ألفاظٍ أعجميةٍ فيه؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ لغة القرآن.

✽ الألفاظُ الأعجميةُ في القرآن.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يتضمنُ السؤالُ بحثًا حولِ عربيَّةِ القرآنِ الكريمِ، مع احتماليَّةِ تضمُّنِهِ ألفاظًا غيرَ عربيَّة.

### مختصرُ الإجابة:

- وحدةُ الأصلِ الذي نبعَتْ منه اللغةُ العربيَّةُ وبعضُ اللغاتِ الساميةِ الأخرى، يجعلُ وجودَ ألفاظٍ مشتركةٍ أمرًا غيرَ مستنكرٍ، بل من الطبيعيِّ أيضًا في أيِّ لغةٍ وجودُ ألفاظٍ مقترضةٍ من لغاتٍ أخرى، ومن الطبيعيِّ كذلك وجودُ كلماتٍ مشتركةٍ بين اللغاتِ المختلفة.
- عندما سمِعَ أصحابُ الفصاحةِ من المشركين تلكَ الألفاظَ في زمنِ النبيِّ ﷺ، لم يُنكروها؛ لأنهم كانوا لا يسمعون إلا كلامًا عربيًّا لا عُبارَ عليه عندهم؛ فهي ألفاظٌ جاريةٌ هي وأمثالها في كلامهم وأشعارهم.

## الجواب التفصيلي:

إن التفاعل المستمر بين لغات شعوب العالم المختلفة يؤدي إلى اشتراك تلك اللغات في بعض الألفاظ والمصطلحات، وحتى القواعد.

وقد عرفت شعوب العالم اشتراك اللغات المختلفة في بعض الألفاظ منذ القدم، ولم تُنكره أو تستنكره.

واللغة العربية ليست بمنأى عن ذلك؛ ولذا فمن الطبيعي أن تنتقل إليها ألفاظ ومفردات كثيرة من لغات أخرى، وكذلك العكس؛ فعلى سبيل المثال: اللغة الإسبانية أخذت من العربية كلمات مثل «الزيت»، وحوّلتها إلى (Aceite)، وغيرها كثير، واللغة الإنجليزية كذلك: أخذت من العربية كلمات كثيرة جداً؛ فمثلاً: كلمة (cipher)، أصلها عربي، وتعني: (صفر)، وكلمة (sugar)، أصلها: «سُكر»، وغيرها كثير.

ومن جهة أخرى: يقول علماء اللغات: إن اللغات السامية - مثل: اللغة العربية، والعبرية - تعود في أصولها إلى أصل ومنشأ واحد.

ولذلك فإن اشتراك اللغات ذات الأصل الواحد في ألفاظ كثيرة، وكذلك اقتراض الألفاظ بين اللغات، يُعدُّ أمراً طبيعياً وحيوياً بالنسبة لتلك اللغات، وهذا أمرٌ نجدُه شائعاً في اللغات ذات الأصل اللاتيني؛ كالفرنسية، والإيطالية، والإسبانية مثلاً، لمن عنده أدنى اطلاع ومعرفة بتلك اللغات.

وكذلك: لقد كان المشركون أحْرَصَ الناسِ على التشكيك في أن القرآن كلامُ الله، والنيل منه، ومن الإسلام ونبئه، ولنا أن نتخيّلهم وهم يسمعون القرآن بكلماته العربية الفصيحة، وهو يتحدثهم أن يأتوا بمثله مع أنه بلسانهم، ومن جنس ما ينطقون ويتكلمون به؛ فلو أنهم إذ سمعوا تلك الألفاظ، استنكروها، وأنكروا أن تكون تلك الألفاظ - التي تضمّنتها هذه الشبهة العربية - : لكان هذا دليلاً على أعجميّتها، ولكنهم لم يفعلوا ذلك؛ لأنهم كانوا لا يسمعون إلا كلاماً عربياً لا غبارَ عليه عندهم.

وحتى لو قلنا: إن بعض الكلمات في القرآن ذات أصول غير عربية؛ فإن تعريبها وتحويرها وتغيير أوزانها حتى صارت عربية، كان قبل زمن الإسلام نفسه، وكلُّ ذلك يثبتُ عربيّتها وقت

نزول القرآن الكريم؛ لأن ظاهرة التعريبِ معروفةٌ منذ العصورِ السابقة، ولا تقدحُ في عربيّةِ الكلماتِ المعرّبةِ أبدًا.

وهناك العديدُ من الشواهدِ الشّعريّةِ الجاهليّةِ التي تدلُّ على استخدامِ العربِ لتلكِ العباراتِ بغيرِ تحرُّزٍ، ومن غيرِ نكيرٍ، ويوردُ العلماءُ في هذا الموطنِ أمثلةً كثيرةً، ونذكرُ منها مثالينِ على ذلك: أحدهما: كلمةُ «السَّجَنَجَلِ»، وهي لغةٌ روميّةٌ، ومعناها: المرأةُ؛ وقد وردتْ هذه الكلمةُ في شعرِ امرئِ القيسِ، في قوله في المعلقة:

مُهَفَّهَةٌ بِيضَاءُ غَيْرِ مُفَاضَةٍ تَرَائِبُهَا مَصْقُولَةٌ كَالسَّجَنَجَلِ

والآخرُ: كلمةُ «جَمَانٍ»، ومعناها: الدرّةُ من الفضة، وهي ذاتُ أصلٍ فارسيٍّ، ثم عرّبت، وقد وردتْ في قولِ لبيدِ بنِ ربيعةٍ في معلقته الشهيرة:

وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُضِيئَةً كَجَمَانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلَّ نِظَامُهَا

فالحاصلُ: أن القرآنَ الكريمَ بلسانِ عربيٍّ مُبينٍ على كلِّ الاحتمالاتِ السابقة، ومع ذلك: فهو سهلٌ ميسورٌ لكلِّ متذكّرٍ ومتعظٍ، عربيًّا كان أو أعجميًّا، الجميعُ ينهلُ من معارفِهِ وحِكَمِهِ وأحكامِهِ.

❁ كلماتٌ دلاليّة:

❁ أسئلة ذات علاقة: لماذا لا يكونُ مصدرُ القرآنِ هو تخيلاتِ النبي ﷺ ووحيةُ النَّفْسِ، صاغه بعبقريته

وفصاحته؟

المسألة (٩١) - ادعاء أن وجود المتشابه في القرآن ينافي إعجازه وبلاغته.

## السؤال

ألا يُعدُّ وجود المتشابهات كما وردت في الآية: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]، نقصاً في البلاغة والإحكام؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ هل المتشابه في القرآن نقص في البلاغة؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

● وصف القرآن بالتشابه لا يعارض وصفه بالإحكام؛ فالقرآن جميعه متشابه؛ بمعنى أن بعضه يشبه بعضاً في الإتقان والكمال، والحسن والبلاغة، والتحدّي والإعجاز، وجميعه محكم؛ بمعنى كماله جميعه، وعدم وجود خلل فيه.

● القرآن معجزٌ بمحكمه ومتشابهه؛ إذ لم يستطع فصحاء العرب مجاراته؛ لا في المحكم منه، ولا في المتشابه؛ فالإعجاز ظاهرٌ في محكم القرآن ومتشابهه؛ فدلّ على عدم نقص المتشابه في البلاغة.

مع التنبيه إلى أنه لا يصح القول بأن في القرآن ما لا يُعلم معناه؛ احتجاجاً بوجود المتشابه فيه، والطعن في إعجازه بسبب ذلك؛ فليس المتشابه؛ هو اللفظ الذي لا يُعلم معناه، وإنما هو: ما استأثر الله بعلمه؛ مثل: معرفة كيفية صفاته وأفعاله، ومعرفة وقت قيام الساعة.

### الجواب التفصيلي:

لا تعارض بين وصف القرآن بالإحكام، ووصفه بالتشابه؛ فالقرآن معجزٌ بمحكمه ومتشابهه،

ولم يستطع فصحاء العرب مجاراته؛ لا في المحكم منه، ولا في المتشابه؛ وتفصيل الكلام على ذلك فيما يلي:

❁ **أولاً:** وُصِفَ القرآنُ بأنه متشابهٌ، كما وُصِفَ بأنه محكمٌ:

فقد وُصِفَ بأنه متشابهٌ في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: ٢٣]، وتشابهُ القرآنِ هنا بمعنى: تماثل أبعاضه في الإعجاز، وتجاوبِ النظم، وصحةِ المعنى، والدلالةِ على المنافعِ العامة؛ وعلى هذا المعنى: فكلُّ آياتِ القرآنِ متشابهةٌ.

وكذلك وُصِفَ بأنه محكمٌ في قوله سبحانه: ﴿الرَّ كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١]، أي: نُظِمَتْ نَظْمًا مُحْكَمًا، لا يعتريه إخلالٌ من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى؛ وعلى هذا المعنى: فكلُّ آياتِ القرآنِ محكمةٌ، ومثلهُ قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١] على أحد القولين.

أما قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرَى مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧] - فقد قسَمَ القرآنُ إلى آياتٍ محكمةٍ، وآياتٍ متشابهاتٍ:

وقد فسَّرَ الإمامُ الشافعيُّ «المحكم» بأنه: «ما احتمل من التأويلِ وجهًا واحدًا»، و«المتشابه» بأنه: «ما احتمل من التأويلِ وجوهًا».

وقال القاضي أبو يعلى الحنبليُّ: «وظاهرُ كلامِ أحمدَ رضي الله عنه: أن المحكم: ما استقلَّ بنفسه، ولم يحتجْ إلى بيان، والمتشابه: ما احتاج إلى بيان».

قال ابنُ تيميةً: «وكذلك قال الإمامُ أحمدُ في رواية».

ولأهل السنَّة والجماعةٍ منهجٌ في التعاملِ مع الآياتِ المتشابهة؛ وذلك بردها إلى المحكمة، بخلافٍ منهجِ أهلِ الأهواءِ والبِدَعِ في اتباعِ المتشابه.

وللتشابه في القرآن معانٍ أخرى؛ كما أن للإحكام معانيٍ أخرى ليس هذا موضع تفصيلها.

❁ **ثانياً:** لقد تشابه القرآن الكريم في الحُسن والبلاغة:

وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، والإعجاز الذي يُوجد في محكمه: هو نفس الإعجاز الموجود في متشابهه.

والقرآن كتابٌ هداية؛ قال تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ [النمل: ١-٢]؛ فالغرض من نزول الآيات المحكمه: هو نفسه الغرض من نزول الآيات المتشابهة؛ فكل آيات القرآن فيها خصوصية الإيصال للهداية.

والحكمة من وجود المتشابه فيه: هي أنه لو كان كل القرآن معناه ظاهراً، لتساوى في العلم به الجاهل والعالم.

فالقرآن معجزةٌ خالدة، وإعجازهٌ نظميٌ وعلميٌ؛ فهو معجزٌ في نظمه البياني، وفي أحكامه، ومعانيه.

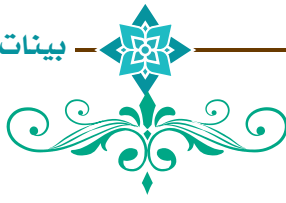
❁ **ثالثاً:** الإعجازُ قائمٌ بالمتشابه من القرآن، كقيامه بالمحكم؛ فكيف يكون نقصاً في البلاغة، وهو معجزٌ بذاته؟!:

ولو كان نقصاً، لاستطاعوا أن يأتوا بمثل آيةٍ منه - نعني هنا: المتشابه - فإذ لم يستطيعوا، فهو كالمحكم من هذا الجانب.

كما يُشارُ ختاماً: إلى أنه لا يصح القول بأن في القرآن ما لا يُعلمُ معناه احتجاجاً بوجود المتشابه فيه، والطعن في إعجازه بسبب ذلك؛ فليس المتشابه: هو اللفظ الذي لا يُعلمُ معناه، وإنما هو: ما استأثر الله بعلمه؛ مثل: معرفة كيفية صفاته وأفعاله، ومعرفة وقت قيام الساعة.

❁ **كلماتٌ دلالية:** القرآن الكريم، المحكم والمتشابه.

❁ **أسئلة ذات علاقة:** نص القرآن على أنه بلسانٍ عربيٍّ مبين، مع وجود ألفاظٍ أعجميةٍ فيه؛ فكيف ذلك؟



**المسألة (٩٢) - كيف تدعون بلاغة القرآن، مع أن من علماء المسلمين من يقول بالصرفة؟**

## السؤال

القرآن الكريم لا يُوجد فيه بلاغة من ذاته، ونحن نسلّم لكم بأن العرب لم يأتوا بمثله، ولكن ذلك ليس لبلاغته الذاتية، ونحن نجد في قول المعتزلة بالصرفة دليلاً على هذا.

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ القرآن الكريم لا يتضمّن بلاغة ولا فصاحة.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يريدُ السائل أن يقول: إن القرآن الكريم لا يُوجد فيه بلاغة من ذاته، وهو يسلم بأن العرب لم يأتوا بمثله، ولا يقدح في هذه الحقيقة التاريخية، ولكن ذلك - بحسب وجهة نظر السائل - ليس لبلاغة القرآن الذاتية، وهو يريد أن يستدلّ لذلك بقول بعض المعتزلة بالصرفة.

### مختصر الإجابة:

لا يصحّ القول بأن العرب صرّفت عن معارضة القرآن الكريم قدرًا، وليس لما تضمّنه من أوجه الإعجاز البياني والبلاغي، والتشريعي والتاريخي، أي: إنما صرّفهم الله تعالى عن ذلك بتعطيل هممهم ودواعيهم.

فإن في القول بالصرفة انتقاصًا من رتبة القرآن وشرف ألفاظه ومعانيه؛ فهو يستلزم الطعن في بلاغة القرآن الذاتية الداخلية، ويعارض ما فهمه المفسرون من آيات التحدي في القرآن الكريم، وفوق ذلك: فإنه لا يقول به إلا النظم - مع جماعة تابعوه - وهو من المعتزلة، وهي فرقة بدعية، بل إن علماء هذه الفرقة أنفسهم ردّوا قوله، وخالفوه فيه.



وقد استعملت هذه المقولة في الطعن في منزلة القرآن البيانية والبلاغية، وفي النبوة والمعجزة الدالة عليها؛ من قبل المشككين والملاحدة.

والحق: ما أجمع عليه أهل السنة قاطبة: أن الخلق كلهم عاجزون عن معارضة القرآن، بل النبي ﷺ عاجز عن الإتيان بمثل القرآن، وكلامه ﷺ - على فصاحته وبلاغته - مباين أشد المباينة لكلام الله تعالى؛ فإن كلام النبي ﷺ مخلوق، وكلام الله تعالى غير مخلوق، ولا يتقاربان فضلاً عن أن يستويا؛ إذ لا يُسبهُ الكلام غير المخلوق الكلام المخلوق، وما كان له أن يكون.

وثبوت الإعجاز في القرآن الكريم: ثابت في اللفظ والمعنى، والنظم، والإخبار بالغيب، وغير ذلك، وقد تكرر التحدي به في القرآن الكريم ومن المسلمين على مر التاريخ إلى يومنا هذا، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ولا يصح معارضته بافتراضات عقلية يخالفها العقل والواقع.

**والقول بالصرف:** يؤول إلى القول بخلق القرآن، وأنه مقدور للبشر أن يأتوا بمثله، لولا أن الله - بمشيئته وقدرته - صرف دواعيهم وسلب قدرتهم عن معارضته؛ وهذا إن تمشى مع قول المعتزلة في خلق القرآن، لكنه يتنافى مع قول أهل السنة القائلين: بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن إعجازه ذاتي داخلي؛ فهو معجز للإنس والجن أن يأتوا بمثله؛ من وجوه متعددة: من جهة اللفظ، ومن جهة النظم، ومن جهة البلاغة في دلالة اللفظ على المعنى، ومن جهة معانيه التي أخبر بها عن الله تعالى وأسمائه وصفاته وملائكته، وغير ذلك، ومن جهة معانيه التي أخبر بها عن الغيب الماضي، وعن الغيب المستقبل، ومن جهة ما أخبر به عن المعاد، ومن جهة ما بين فيه من الدلائل اليقينية، والأقيسة العقلية التي هي الأمثال المضروبة.

وكل هذا يمتنع أن يكون في قدرة المخلوق؛ إذ من المحال عقلاً أن يكون كلام الخالق مخلوقاً، أو كلاماً لمخلوق.

### الجواب التفصيلي:

إننا أمام مقولة منسوبة لأحد علماء المتكلمين المعتزلة، وهو النظم، ولما كانت هذه المقولة تستعمل في الطعن في منزلة القرآن البيانية والبلاغية، وفي النبوة والمعجزة الدالة عليها؛ من قبل المشككين والملاحدة -: احتجنا إلى بيان ما في هذه المقولة من فساد، وبيان مخالفة علماء المعتزلة أنفسهم وغيرهم للنظام، ورددهم عليه.

وبيان ذلك من وجهين:

❁ **الوجه الأول:** القول بالصَّرْفِ يستلزم الطعن في بلاغة القرآن الذاتية الداخلية، ويعارض ما فهمه المفسرون من آيات التحدي في القرآن الكريم:

وبيان ذلك: أن للصَّرْفِ معنيين رئيسين؛ أحدهما مردودٌ، والآخر مقبولٌ:

فالمردودُ: هو الزعم بأن العرب لو لم تُصَرِّفْ عن المعارِضة، وكان الله قد أقدرهم، لجاءت بمثل القرآن؛ وهذا المعنى هو المتبادرُ إلى الذهن عند إطلاق الصَّرْفِ، دون غيره من المعاني.

والمقبولُ: هو أن العرب قد انصرفت عن المعارِضة، بعد تيقُّن العجز عن ذلك؛ سواء كان ذلك انبهارًا ببلاغته، أو تيقُّنًا للعجز بعد المحاولة، أو غير ذلك.

أما المعنى المقبول للصَّرْفِ: فهو يتوافق مع قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]؛ فقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾، وقوله: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾: قاطعان بأنه يستحيل على أحد أن يأتي بمثل هذا القرآن؛ وهذا صرفٌ قَدْرِيٌّ يؤكد إعجاز هذا القرآن، مع توافر الدواعي للمعارِضة من كلِّ وجه.

وأما المعنى المردودُ: فهو ينزل بإعجاز القرآن من مرتبة الإعجاز الذاتي إلى مرتبة الإعجاز الخارجي؛ وفرق بين المرتبتين.

وليس هذا فحسب، بل هذا يجعل كون كلام الله له مزية على كلام الناس محل شك؛ إذ حاصله: أن كلام الله ككلام غيره، بيد أن الله - بمشيئته وقدرته - قد صرف الناس عن معارِضة كلامه، دون أن يكون فيه إعجاز ذاتي داخلي.

وهذا وجهٌ قبيحٌ لا ينبغي التساهل به؛ إذ إن أهل السنة قاطبةً مجمعون على أن الخلق كلهم يعجزون عن معارِضة القرآن، بل النبي ﷺ عاجزٌ عن الإتيان بمثل القرآن، وكلامه ﷺ - على فصاحته وبلاغته - مبينٌ أشدَّ المباينة لكلام الله تعالى؛ فإن كلام النبي ﷺ

مخلوق، وكلامُ الله تعالى غيرُ مخلوقٍ، ولا يتقاربانِ فضلًا عن أن يستويا؛ إذ لا يُشبهُ الكلامُ غيرُ المخلوقِ الكلامَ المخلوقَ، وما كان له أن يكون.

ثم إن الإعجازَ بمعاني القرآنِ أعظمُ من الإعجازِ بلفظه ونظمه؛ فقد اشتملَ القرآنُ الكريمُ على أعظمِ المعاني، وأصدقِ الأخبارِ، وأدقِّ الشريعاتِ، وأحسنِ القصصِ، وأصدقها،، إلى غير ذلك من أوجه الإعجازِ فيه؛ مما يجعلُ عجزَ الخلقِ عن معارضته أمرًا متيقنًا لكلِّ ذي لبِّ.

وعلى ذلك: فيحملُ كلامُ المعارِضينِ للصَّرفةِ على أنهم يعارضون المعنى المردودَ الذي يستلزمُ الطعنَ في بلاغةِ القرآنِ الذاتيةِ الداخليةِ.

ويحملُ كلامُ المجيزينِ لها على المعنى المقبولِ، أو أنه قبلَ بعضُهم هذا القولَ في جدالهم للمخالفين على سبيل التقديرِ والتنزُّلِ مع الخصمِ، لا على سبيلِ الموافقةِ على هذا القولِ؛ كما فعلَ ابنُ تيميَّةَ، وابنُ القيمِ، وابنُ كثيرٍ.

❖ **الوجه الثاني:** القولُ بالصَّرفةِ لم يقلُّ به أحدٌ من أهلِ السنَّةِ في القرونِ المتقدِّمةِ وما بعدها وجهًا لإعجازِ القرآنِ، والذين حَفِظَتْ أقوالهم، فهم يُردُّونها ويُبطلونها:

والمشهورُ: أن القولَ بالصَّرفةِ هو قولُ المعتزلةِ، وهو مشهورٌ عن النِّظامِ، وممن تصدَّى لتقريره علامَةُ الشيعةِ الإماميةِ: الشريفُ المرتضى، والتحقيقُ: أنه ليس قولًا لجميعِ المعتزلةِ، وإنما هو قولُ بعضهم، وقد خالفه الأكثرون، ونقضه علماءُ المعتزلةِ أنفسهم؛ كالقاضي عبد الجبارِ الهمدانيِّ، والحاكمِ الجسَميِّ، والزَّمخشرِيِّ.

ومع ذلك: فمن قال به؛ كالشريفِ المرتضى، لا يقولُ: إن القرآنَ يخلو من الفصاحةِ، وعجيبِ النظمِ المبينِ لكلامِ البشرِ.

والقولُ بالصَّرفةِ - وإن كان اعترافًا في الجملةِ بصحَّةِ الإعجازِ - إلا أنه لا يقولُ به إلا أعجميٌّ وشبهه ممن لم يدقَّ للبلاغةِ طعمًا؛ ولذلك لم يتابعِ النِّظامَ عليه تلميذه الجاحظُ، ولا أحدٌ من علماءِ العربيةِ، وهو يُعدُّ خلافًا ما عُرِفَ عن العربِ أنفسهم.

فالقولُ بالصَّرفةِ رأيٌ مرفوضٌ؛ لأنه متهافٌ باطلٌ فاسدٌ عند علماءِ المسلمين، معتزلةٌ وسُنَّةٌ.

وفي نسبة هذا القولِ إلى فرقة المعتزلة: ظلمٌ وافتراءٌ؛ فهو - وإن كان قد عرِفَ عن بعضِ أئمّتهم - فمنهم مَنْ رَدّه ورفضه معتقداً أن الإعجازَ في القرآنِ هو في بلاغتهِ وفصاحتهِ، أو في نظمه، وما جاء فيه من الغيبيّات.

وقد وصفهُ رشيد رضا بأنه: «رأيٌ كسولٍ أحبّ أن يُريحَ نفسه من عناءِ البحثِ، وإجالةٍ قدَحَ الفكرِ في هذا الأمرِ». «تفسيرُ المنار» (١ / ١٩٨).

وعليه: ثبوتُ الإعجازِ في القرآنِ الكريمِ: ثابتٌ في اللفظِ والمعنى، والنظمِ، والإخبارِ بالغيبِ، وغير ذلك، وقد تكررَ التحديُّ به في القرآنِ الكريمِ ومن المسلمين على مرِّ التاريخِ إلى يومنا هذا، وإلى أن يرثَ اللهُ الأرضَ ومن عليها، ولا يصحُّ معارضةُ بافتراضاتٍ عقليةٍ يخالفها العقلُ والواقع.

ولا شكَّ أن القولَ بالصرفة - لوقيل على سبيل التنزّل - فليس هو قادحاً في إعجازِ القرآنِ، ولا في دلالتهِ على النبوة، وصدقِ النبي ﷺ، وصحةِ دعوته؛ قال الشريفُ المرتضى - وهو من أبرز القائلين بالصرفة، والمناصرين لها: - «الحمدُ لله الذي جعلَ مذاهبَ المختلفين في وجهِ الإعجاز - وإن تفرّعت وتنوّعت - فالقرآنُ غيرُ خارجٍ بينها؛ من أن يكونَ معجزاً للبرية، وعلمًا علي النبوة، وجعلَ ما يتردّدُ بينهم فيه من المسائل والجوابات - وإن قدحت في صحّةِ مذاهبهم في تفصيلِ الإعجاز - فإنها غيرُ قادحةٍ في أصلِ الإعجاز، وجملةِ الدلالة؛ لأنه لا فرق بين أن يكونَ خارجاً للعادة بفصاحتهِ دون طريقةِ نظمه، أو بنظمه دون فصاحته، أو يكونَ متضمناً للإخبارِ عن الغيوب، أو بأن يكونَ اللهُ تعالى صرفَ عنه العرب، وسلبهم العلم به؛ في أنه على الوجوه كلها معجزٌ، دالٌّ علي النبوة وصدقِ الدعوة، وإن اختلف وجهُ دلالتهِ بحسبِ اختلافِ الطُرُق». «الموضحُ عن جهةِ إعجازِ القرآن» (ص ٤٥).

وأخيراً: فإن سرَّ انتهاضِ علماءِ أهلِ السنّةِ لردِّ القولِ بالصرفة، وبيانِ بطلانهِ وفسادهِ: أنه يؤوّلُ إلى القولِ بخلقِ القرآنِ، وأنه مقدورٌ للبشرِ أن يأتوا بمثله، لولا أن الله - بمشيئتهِ وقدرتهِ - صرفَ دواعيهم وسلَبَ قُدْرَتهم عن معارضةِهم عن معارضةِهم؛ وهذا قد يكونُ متمشياً مع قولِ المعتزلةِ في خلقِ القرآنِ، لكنه يتنافى مع قولِ أهلِ السنّةِ القائلين بأن القرآنَ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ، وأن إعجازهُ ذاتيٌّ داخليٌّ؛ فهو معجزٌ للبشرِ أن يأتوا بمثله؛ من وجوهٍ متعدّدةٍ: من جهةِ اللفظِ، ومن جهةِ النظمِ،

وَمِنْ جِهَةِ الْبَلَاغَةِ فِي دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى، وَمِنْ جِهَةِ مَعَانِيهِ الَّتِي أَخْبَرَ بِهَا عَنْ اللَّهِ تَعَالَى

وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمِنْ جِهَةِ مَعَانِيهِ الَّتِي أَخْبَرَ بِهَا عَنْ الْغَيْبِ الْمَاضِي،

وَعَنِ الْغَيْبِ الْمُسْتَقْبَلِ، وَمِنْ جِهَةِ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ الْمَعَادِ، وَمِنْ جِهَةِ مَا بَيَّنَّ فِيهِ مِنَ الدَّلَائِلِ الْيَقِينِيَّةِ،

وَالْأَقْيَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْأَمْثَالُ الْمَضْرُوبَةُ.

وَكُلُّ هَذَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فِي قُدْرَةِ الْمَخْلُوقِ؛ إِذْ مِنَ الْمَحَالِ عَقْلًا أَنْ يَكُونَ كَلَامُ الْخَالِقِ

مَخْلُوقًا، أَوْ كَلَامًا لِمَخْلُوقٍ.

❖ **كَلِمَاتٌ دَلَالِيَّةٌ:** الْقَوْلُ بِالصَّرْفَةِ، إِعْجَازُ الْقُرْآنِ، فَصَاحَةُ الْقُرْآنِ، الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.



المسألة (٩٣) - ادّعاءُ أن القُدَامَى انتحلوا الشُّعْرَ الجاهليَّ لإثباتِ أصالةِ العربيَّةِ للقرآنِ الكريمِ.

## السؤال

هل وصلنا الشُّعْرَ الجاهليُّ من طريقٍ صحيحٍ؟ ولمَ اعتنى المسلمون به؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* هل كان الشُّعْرُ الجاهليُّ موجودًا بالفعل قبل عصرِ الإسلام؟
- \* هل انتحل المسلمون الشُّعْرَ الجاهليَّ؛ ليثبتوا به عربيَّةَ القرآن؟
- \* هل عربيَّةُ القرآن تحتاج إلى الشُّعْرِ الجاهليِّ لإثباتها؟
- \* لو غاب الشُّعْرُ الجاهليُّ، هل نستطيعُ إثباتَ عربيَّةِ القرآن؟
- \* هل كان للشعراءِ الجاهليِّين حضورٌ فعليٌّ قبل الإسلام؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

ظَهَرَ ادّعاءُ بأن المسلمين انتحلوا الشُّعْرَ الجاهليَّ لإثباتِ أصالةِ عربيَّةِ القرآن؛ وهو قولٌ باطلٌ لا حقيقةً له:

فقد ظلَّ الشعْرُ يحتلُّ مكانةً ساميةً عند العربِ؛ لأنه يحفظُ لها ما لا تحفظُهُ الأيامُ.

وقد استمرَّ هذا الأمرُ في جاهليَّةِ العربِ وإسلامهم على حدِّ سواءٍ؛ فحفظوا من الشعرِ في أذهانهم ما دونوه، وما استدَّلوا به على ألفاظهم ومعانيهم.

وقد حُفِظَ هذا الشُّعْرُ الجاهليُّ في المدوناتِ القديمة، وبخاصَّةِ المدوناتِ الإسلاميَّة، وحُفِظَ كذلك في المدونةِ الأهمِّ، وهي ذاكرةُ العربِ التي لا تُدانيها ذاكرةٌ، واتَّصالُ الأسانيدِ

برواة الشعرِ مِنَ العَرَبِ، حتى دُونََ بعد ذلك في الكُتُبِ التي وَصَلَتْ إلينا؛ مما لا يدَعُ مجالاً للشكِّ في كونِ هذا الشعرِ مما لا يُمكنُ انتحاله.

كما أن المسلمين قد حَفِظُوا ما قيل من شعرٍ ضِدِّهِم في المناسباتِ المِخْتَلِفَةِ؛ فكيف يكون هذا مِنتَحَلًا؟! إن من شأنِ المِنتَحِلِ أن يَنْتَحِلَ ما يَدْعُمُهُ لا ما يُضَعِّفُهُ، وما يتوافقُ مع معتقدهِ لا ما يخالِفُهُ.

والقرآنُ محفوظٌ في الصدورِ منذُ عهدِ النبوةِ، ولا يَنازِعُ أحدٌ في أن المسلمين قد احتاطوا في جمعه وكتابته وتفسيره، كما لا يَنازِعُ أحدٌ في أن من معاني حروفه، أو وجوه تأويله: ما يَلِيقُ بالمفسِّرِ أن يُقيِمَ عليه الشاهدَ من كلامِ العَرَبِ؛ لأنه أنزَلَ بلسانِ عربيٍّ مِبين.

ومنهجُ الاحتجاجِ بالشعرِ على معاني القرآن: يَبِينُ لنا أن ما احتجَّ به المسلمون من الشعرِ، لم يكونوا يَقْصِدُونَ به تصحيحَ عربيَّةِ القرآن، ولا إثباتَ أصالته؛ فلم يكن عندهم شكٌّ في هذا؛ فإن عربيَّةَهُ حَكْمٌ مَسْمُوطٌ لا يُنْقَضُ، وإنما كانوا يُقيِمُونَ الشاهدَ؛ لإثباتِ وتقريرِ صحَّةِ ما يُوردونه من معانٍ في بعضِ آياتِ القرآن، أو تصحيحِ وجهِ الإعرابِ الذي يختارونه في التأويل؛ ولذلك لم يلتزم أحدٌ منهم إيرادَ شعرٍ على كلِّ كلمةٍ كلمةٍ من القرآن.

على أن الشعرَ الجاهليَّ نفسه قد وَصَلْنَا بِطُرُقٍ صحيحةٍ لا تدَعُ مجالاً للارتيابِ، ومنها: طريقُ التدوينِ الكتابيِّ، وطريقُ التدوينِ الذِّهْنِيِّ والاتصالِ الرَّوائيِّ، وطريقُ التدوينِ الإسلاميِّ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

ظَهَرَ ادِّعَاءُ بأن المسلمين انتحلوا الشعرَ الجاهليَّ لإثباتِ أصالةِ عربيَّةِ القرآن؛ والجوابُ على هذا الادِّعاءِ من وجوه:

❁ **أولاً:** منهجُ الاحتجاجِ بالشعرِ على المعاني:

إن القولَ بأن منهجَ الاحتجاجِ بالشعرِ كان لإثباتِ عربيَّةِ القرآنِ قولٌ غيرُ دقيقٍ، وإنما احتجاجُ أهلِ العلمِ بالشعرِ جاء لغرضِ بيانِ معاني القرآن؛ فالمسلمون أرادوا بيانَ الألفاظِ الغريبةِ في القرآنِ بالشعرِ، لا أنهم جعلوا الشعرَ أصلاً أو حاكماً على

القرآن، وإنما استدَلُّوا بالشعرِ لأن القرآنَ عربيٌّ، واللهُ تعالى يقول: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣].

فإذا احتاج «الشارح»، أو «المفسِّر» إلى توثيق المعنى الذي أُوردَ في تفسيرِ الآية، أو شرحِ الحديثِ -: فإنه يستدِلُّ عليه بالشعرِ، حتى لا يتردَّدَ في قبولِ التفسيرِ من لم يقفَ على أن هذه الكلمة قد تُستعملُ في هذا المعنى في العربية.

وفي القرآنِ كلماتٌ غريبةٌ يحتاجُ المفسِّرُ عند بيان معناها إلى الاستشهادِ بشيءٍ من كلامِ العربِ؛ حتى يعلمَ طالبُ العلمِ أن التفسيرَ لم يخرجْ عن حدودِ اللسانِ العربيِّ؛ فيطمئنَّ إلى صحَّةِ التفسيرِ، لا إلى أن القرآنَ عربيٌّ.

وفي القرآنِ آياتٌ تحتمِلُ أو جُهاً من الإعرابِ، ومن الواضح أن معنى الآية يختلفُ باختلافِ وجهِ إعرابِها؛ فقد يختارُ المفسِّرُ من الإعرابِ وجهًا يراه أليقَ بالبلاغة، أو أثبتَ بحكمةِ المعنى، ويكونُ هذا الوجهُ من الإعرابِ يستندُ إلى حُكمٍ عربيٍّ غيرِ معهودٍ لبعضِ أهلِ العلمِ؛ فيخشى إنكارَهم لأن يكونَ هذا الوجهُ صحيحًا من جهةِ العربية؛ فيعمدُ إلى دفعِ هذا الإنكارِ بإقامةِ شاهدٍ من لسانِ العربِ على صحَّةِ ما ذهبَ إليه من الإعرابِ.

فلاستشهادُ بالشعرِ على القرآنِ قائمٌ على دواعٍ معقولة.

❁ **ثانيًا:** الفرقُ بين الشعرِ الجاهليِّ، وشعرِ صدرِ الإسلامِ:

مع اتِّحادِ العربيةِ في شعرِ الجاهليَّةِ والإسلامِ، إلا أن الأغراضَ تباينتُ تباينًا عجيبيًا ومفصليًا:

لقد كان الشعرُ في الجاهليَّةِ معبرًا عن رُوحِها، وهو في الإسلامِ معبرٌ عن نقائه وصفائه. ولينظرِ الناظرُ إلى شعرِ لبيدٍ، أو حسَّانٍ، أو كعبِ بنِ زهيرٍ، أو غيرِهم من الشعراءِ ممَّن أدركَ الجاهليَّةَ والإسلامَ؛ ليقفَ على حقيقةِ ذلك، في الأغراضِ والمعاني وغيرها.

وقد حفِظَ المسلمون ما قيل من شعرٍ ضدَّهم في المناسباتِ المختلفةِ؛ أفىكون هذا أيضًا

منتحلًا؟!!



إن من شأنِ المنتحلِّ أن ينتحلَّ ما يدعّمُهُ لا ما يُضعِفُهُ، وما يتوافقُ مع معتقدهِ لا ما يخالفُهُ.

### ❁ ثالثاً: غيابُ الشعرِ الجاهليِّ لا يَمَسُّ القرآنَ بسوءٍ:

إن العلماءَ الذين قاموا على تفسيرِ مفرداتِ القرآنِ، قد رجَعوا في بيانها إلى شعرٍ أو نثرٍ سَمِعُوهُ مِنَ العَرَبِ الخُلَصِّ، وسواءٌ عليهم أكان هذا الشعرُ أو النثرُ، صدرَ مِنَ الإسلاميين، أم كان مضافاً إلى الجاهليين، بحقٍّ أو بغيرِ حقٍّ؛ وهذا حالٌ ما يتمسكون به في قواعدِ النحو؛ فإن هذه القواعدَ سَبَقَتْ ثابتةً، ولو قامت الآياتُ البيِّناتُ على أن هذا الشعرَ الذي يضافُ إلى الجاهليين كَلَّهُ أنشئَ بعد ظهورِ الإسلامِ.

### ❁ رابعاً: عربيَّةُ القرآنِ حكمٌ ثابتٌ:

القرآنُ محفوظٌ في الصدورِ منذُ عهدِ النبوةِ، وليس من أنصارِ القديمِ، ولا من أنصارِ الجديدِ أيضاً من يستطيعُ أن يَنازِعَ في أن المسلمين قد احتاطوا في جمعه وكتابته وتفسيره، وليس في العارفين بفنونِ التفسيرِ من يَنازِعُ في أن من معاني حروفه، أو جوه تأويله: ما يَلِيقُ بالمفسِّرِ أن يُقيمَ عليه الشاهدَ من كلامِ العَرَبِ؛ لأنه أنزلَ بلسانِ عربيٍّ مبین؛ فهم لا يَقصدون بإقامةِ الشاهدِ تصحيحَ عربيَّةِ القرآنِ؛ فإن عربيَّةَ حكمٍ مسمَّطٌ لا يُنقَضُ، وإنما يُقيمون الشاهدَ لتقريرِ المعنى، أو تصحيحِ وجهِ الإعرابِ الذي يختارونه في التأويلِ.

بَقِيَ الحديثُ عن مصدريةِ الشعرِ الجاهليِّ نفسه؛ فقد وصلنا الشعرَ الجاهليُّ بطُرُقٍ صحيحةٍ لا تدعُ مجالاً للارتياحِ، ومنها:

### ❁ الطريقُ الأوَّلُ: التدوينُ الكتابيُّ:

كان الشعرُ للقبيلةِ والفردِ مِنَ العَرَبِ ذا خطرٍ وقيمةٍ؛ لأنه ديوانُ أمجادهم وأحسابهم، وسجلُّ مفاخرهم ومآثرهم.

ومع ما ثبتَ من تدوينِ العَرَبِ الأقدمين لعهودهم ومواثيقهم، ألا يرجحُ ذلك أنهم قيّدوا أشعارهم، واعتنوا بها؟!!

ولقد كان الشعرُ في الفخرِ ونحوهِ يسري في العربِ سرَّيانَ الضوء؛ أفيعجزُ الملوكُ وذوو الحسبِ عن تدوينه وكتابته؟!

ونحن وإن كنا لا نُنكرُ أن بعض الشعراء كانوا يرتجلون الشعرَ ارتجالاً، وأن بعضهم كان يندلثُ منهم الشعرُ اندلاًثاً هيئاً سمحاً، وأن هاتين الطائفتين أو بعض رجالهما لا تضطرُّهم طبيعةُ هذا الضربِ من الشعرِ إلى تقييده وإثباته بالكتابة -: إذا كنا لا نُنكرُ ذلك؛ فإنه لا بدَّ لنا من أن نترثَ قليلاً عند الفئدة الأخرى من الشعراء وشعرهم، وأن نتوقفَ عن أن نسحبَ عليهم حُكم الضربِ الأوَّل.

ويبدو لنا: أنه لا بدَّ من أن نرجحَ أن الشاعرَ الذي كانت تمكثُ عنده القصيدةُ حوَّلاً كاملاً، أو زمناً طويلاً، يردُّ فيها نظره، ويُجِيلُ فيها عقله، ويقلبُ فيها رأيه، والشاعرَ الذي كان يعرضُ له في الشعرِ - من الصبرِ عليه، والملاطفةِ له، والتلومِ على رياضته، وإحكامِ صنعته - نحوُ مما يعرضُ لكثيرٍ من المولدين،، والشاعرَ الذي كانت تكثُرُ عليه القوافي، فيدوِّها عنه ذياداً، ثم ينتقي منها الجيدَ انتقاءً، وينظرُ إلى قوافيه وألفاظه نظرةَ الجوهرِيِّ إلى لآلئه، يعزلُ مرَّجانهما جانباً، ويأخذُ المستجادَ من دُرِّها،، والشاعرَ الذي يتنخلُ كلامه تنخلًا، ويتقفُّ ألفاظه وقوافيه حتى تلبينَ متونها -:

نرجحُ أن هؤلاء الشعراء لم يكونوا يستطيعوا أن يقوموا بهذا العملِ العقليِّ الذي يستغرقُ هذا الوقتَ الطويلَ، دون أن يكونَ الشعرُ مقيداً أمامهم على صحيفةٍ يرَّجعون إليها بين وقتٍ وآخر: يزيِّدون عليه، أو ينقصون منه، أو يستبدلون لفظه بلفظة، وقافيةً بقافية.

### ✻ الطريقُ الثاني: التدوينُ الدُّهنيُّ، والاتصالُ الروائيُّ:

قال عمرُ بنُ الخطابِ رضي الله عنه: «كان الشعرُ علمَ قومٍ لم يكن لهم علمٌ أصحُّ منه». «كنزُ العمال» (٣/ ٨٥٣)، و«طبقاتُ فحول الشعراء» (١/ ٢٤، ٥٢٤)، و«العُمدة، في صناعةِ الشعرِ ونقده» لابن رَشِيْق (١/ ٢٢).

لم يكتفِ العربُ الأوائلُ بإنشادِ الشعرِ، بل أُقيمتُ للشعرِ أسواقٌ؛ كسوقِ «عكاظ»، وكان للشعرِ حُكَّامُه ومدارِسُه، وكان الشعراءُ يتبارونُ أيُّهم يكونُ أفضلَ من الآخر.

واستمرَّ الأمرُ في أوَّلِ الإسلامِ، وكان القومُ في القرنِ الأوَّلِ لا يكتفون بروايةِ الشعرِ الجاهليِّ وإنشاده في المجالسِ والمحافلِ، وإنما كانوا يعلمونه الصِّبيانَ تعليمًا؛ يرؤونهم إياه، ويؤدِّبونهم به.

**والحاصل:** أن روايةِ الجاهليَّةِ أشعارها وأخبارها لم تنقطع منذ الجاهليَّةِ، بل لقد اتَّصَلَتْ في زمنِ رسولِ اللهِ ﷺ وصحابته وخلفائه الراشدين ﷺ أجمعين، واستمرَّت طوَالَ القرنِ الأوَّلِ حتى تسلَّمها العلماءُ الرواةُ من رجالِ القرنِ الثاني، ولم تكن ثَمَّةَ فجوةٍ تفصلُ هؤلاءِ الرواةِ العلماءَ عن العصرِ الجاهليِّ، وإنما تلقَّوه عمَّن تقدَّمهم، وورثوه عمَّن سبقهم، روايةً متصلةً وسلسلةً محكمةً، يأخذها الخلفُ عن السلفِ، ويرويها الجيلُ بعدَ الجيلِ، حريصين عليها، معيَّنين بها.

### ❁ الطريقُ الثالثُ: التدوينُ الإسلاميُّ:

لقد دُوِّنَ الشعرُ في عهدِ مبكِّرٍ من العهودِ الإسلاميَّةِ ضمنَ ما كتبه علماءُ الإسلامِ في الحديثِ والتفسيرِ والمغازي ونحوها؛ للاستشهادِ به، أو الاحتجاجِ، أو التمثُلِ، أو تفسيرِ الألفاظِ وشرحِ غريبها.

وكان مدوِّنو الحديثِ والتفسيرِ، والمغازي والسِّيَرَةِ، هم من رُواةِ الشعرِ وحُفَّاظه.

بل دُوِّنَ فضلًا عن ذلك تدوينًا خاصًّا مستقلًّا.

❁ **كلماتٌ دلاليةٌ:** في الشعرِ الجاهليِّ، طه حسين، الخضر حسين، ناصرُ الدين الأسد، الجاهليَّة، انتحال، رُواةُ الشعرِ.



المسألة (٩٤) - عدمُ موافقةِ ترجمةِ القرآنِ لجميعِ معانيه.

## السؤال

لا يُمكنُ أن يكونَ القرآنُ بلاغاً للعالمين؛ لأنه لا يُمكنُ تفسيرُهُ؛ لأن الترجمةَ الحرفيةَ غيرُ ممكنةٍ؛ لاختلافِ اللغتينِ في طريقِ توصيلِ المعنى، وكذلك التفسيرُ بالمعنى سيكونُ قاصراً عن تأديةِ جميعِ معاني القرآن؛ وفي كلا الحالتينِ: سيكونُ التفسيرُ ناقصاً، وبالتالي يكونُ مقتصرًا على العربِ الفصحاءِ، وليس بلاغاً للعالمين.

## عبارات مشابهة للسؤال

❁ لماذا لا تطابقُ ترجمةُ القرآنِ جميعَ معانيه؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

الترجمةُ الصحيحةُ تؤدِّي المطلوبَ، وتَجْعَلُ الآيةَ تَلْتَمِمْ مع ما قبلها، ومع ما بعدها؛ فهذه الدعوى في السؤالِ لا تصحُّ؛ ويظهُرُ ذلكُ بأمور:

(١) الإسلامُ دينٌ للعالمِ أجمعَ، ورسولُهُ بُعثَ للعالمينِ، والبلاغُ شرطُ لزومِ الرسالة؛ فلا بدَّ منِ ترجمةِ معاني القرآنِ بلسانِ تلكِ الأمم؛ من أجلِ دعوتهم وإلزامهم الحجة؛ فلترجمةُ معاني القرآنِ الكريمِ فوائدُ جمةٌ تعودُ للداعي والمدعُو والدعوة، ولا ينبغي تركُّها لمثلِ هذه الأسبابِ.

(٢) تفسيرُ القرآنِ بلسانِ أعجميٍّ، له نفسُ حُكمِ تفسيرِهِ بلسانِ عربيٍّ؛ فالمفسرُ يقدِّمُ في الحالتينِ ما فهمَهُ من كتابِ الله، بلغةٍ يفهمُها من يخاطبُهم، ولا يقدِّمُ ترجمةَ القرآنِ نفسه؛ وفي كلتا الحالتينِ: حكايةٌ لما يُستطاعُ من المقاصدِ لتفسيرِ القرآنِ، وليس كلُّ المقاصدِ؛ فيكفي في تحقُّقِ ذلكِ أن يكونَ بياناً لمرادِ الله، حتى ولو جاء على احتمالٍ واحدٍ؛ فالتفسيرُ



العربي لا يتطلب كل الأمور التي ذكرت في السؤال.

(٣) ما لا يُطلب في التفسير العربي لا يُطلب في الترجمة من باب أولى؛ لأن التفسير بيان لأحد الأوجه، لا لجميع الأوجه؛ ولذلك تنوعت التفاسير.

### الجواب التفصيلي:

هذه الدعوى لا تصح، بل إن الترجمة الصحيحة تؤدي المطلوب، وتجعل الآية تلتئم مع ما قبلها، ومع ما بعدها.

ويمكن تجلية الإشكال الوارد في السؤال بالنقاط التالية:

❁ **أولاً:** أن الإسلام دين للعالم أجمع، ورسوله بعث للعالمين، والبلاغ هو شرط لزوم الرسالة؛ ولكي تصل رسالة الإسلام إلى الأمم التي لا تُجيد العربية، وجب ترجمة معاني القرآن بلسان تلك الأمم؛ من أجل دعوتهم وإلزامهم الحجّة، ومن فوائد هذه الترجمة ما يلي:

(١) إيصال حقائق الإسلام وتعاليمه إلى غير المسلمين من الأجانب، خاصّة وقد انتشر في عصرنا هذا الكثير من الأديان، والمذاهب المتطرّفة.

(٢) بإيصالنا لفظ القرآن ومعانيه إلى غير الناطقين بالعربية تبرأ ذمتنا أمام رب العزة تبارك وتعالى.

(٣) هذه الترجمة تيسر لغير المسلمين فهم القرآن، وتبرز محاسنه لمن لا يستطيعون رؤية تلك المحاسن، بسبب لغاتهم الأعجمية.

(٤) هناك الكثير من الباحثين عن الحق من أمم الأرض كافة، وقد عمل أعداء الإسلام على بث مفاهيم مغلوطة حول رسالة الإسلام؛ من أجل تنفير الناس منه؛ وبالتالي: فإن هذه الترجمة تؤدي دورًا بارزًا في كشف تلك المفاهيم المغلوطة؛ لكي تستبين للباحثين عن الحق رسالة الإسلام صافية نقيّة.

❁ **ثانيًا:** تفسير القرآن بلسان أعجمي، له نفس حكم تفسيره بلسان عربي؛ فالمفسر يقدم في

الحاليتين ما فهمة من كتاب الله، بلغة يفهمها من يخاطبهم، ولا يقدم ترجمة القرآن نفسه: وفي كلتا الحاليتين: حكاية لما يُستطاع من المقاصد لتفسير القرآن، وليس كل المقاصد؛ فيكفي في تحقيق ذلك أن يكون بياناً لمراد الله، حتى ولو جاء على احتمال واحد: ف«التفسير» لغة: هو «البيان والإيضاح»، وهما يتحققان بيان المعنى، ولو من وجه واحد.

ولو نظرنا إلى معنى «التفسير» اصطلاحاً، فهو: «علمٌ يُبحث فيه عن القرآن الكريم؛ من حيث دلالاته على مراد الله، بقدر الطاقة البشرية».

وعليه: فس نجد أننا عندما نقوم بعرض معنى واحد من عدة معانٍ يحتملها التنزيل، فإننا نكون قد حققنا معنى «التفسير» اصطلاحاً.

فالمهم في «التفسير» هو: بذل كل طاقتنا لبيان مراد الله عز وجل، سواء كان ذلك بلغتنا أو بلغة أخرى؛ فالبشر يحتاجون إليهما معاً، وهناك شرطان أساسيان لإيضاح بيانه هما:

(١) أن تتوافر فيه شروط التفسير.

(٢) أن تتوافر فيه شروط الترجمة؛ باعتباره نقلاً لما يمكن من معاني اللفظ العربي بلغة أجنبية.

**ثالثاً:** لم يشترط أحد استيفاء الأمور المذكورة في أصل «التفسير العربي»؛ فمن غير المعقول أن يُشترط ذلك في «ترجمته»:

لأن التفسير هو: «البيان ولو من وجه»؛ فكل ما على المفسر هو أن يتضمن تفسيره ما يحتاج إليه من يفسر لهم، مع ملاحظته الدقة لحالهم، واستبعاد ما لا تطيقه عقولهم، خشية الفتنة؛ وربما كان ذلك سراً من أسرار تنوع التفاسير العربية.

وهذا ما نراه حاصلاً في التفاسير العربية؛ فلا ينبغي إذن أن ينكره أحد إذا وقع مثله في التفاسير بلغة أجنبية.

ومن شروط العلماء في هذا الأمر: ألا يحتوي التفسير بلغة أجنبية على الفاظ الأصل، ولا ترجمتها الحرفية.

بل نقول: يُجزأ التفسيرُ أجزاءً، وتساقُ الآيةُ أو الآياتُ باللفظِ والرسمِ العربيينِ في كل نوبةٍ من نوباتِ التجزئة، إن كانت الترجمةُ لطائفةٍ من إخواننا المسلمين، وتتمُّ الإشارةُ إليها في تفسيرها، فيقال: معنى هذه الآية أو الآياتِ كذا.

أو يتمُّ ذكرُ رَفَمِ الآيةِ، واسمِ السورةِ التي تقعُ فيها، ويتمُّ شرحُ معناها بعبارةٍ لا تحتوي على ألفاظِ الأصلِ وترجمتها حرفياً، ويكفي في ارتباطِ المبيِّنِ ببيانه: أن يكونَ بأيِّ وجهٍ من وجوه الارتباطِ.

وبالنسبةٍ للالتئام: فمن السهلِ الحرصُ على الانسجامِ بين جُمَلِ التفسيرِ بعضها مع بعضٍ في كلِّ نوبةٍ من نوباته، ولم يشترطُ أحدٌ في التفسيرِ أن تنسجمَ كلُّ النوباتِ بعضها مع بعضٍ؛ بحيثُ يتكوَّنُ منها كلامٌ واحدٌ مترابطٌ، ولا يضُرُّنا فقدُه ما دام التفسيرُ كلاماً مفترقاً على نوباتٍ متفرقةٍ، وليس كلاماً واحداً في نوبةٍ واحدة، وستلتئمُ الآياتُ بعضها مع بعضٍ بالتأكيد، وليس من الواجبِ أن يعرِّضَ له هذا التفسيرُ، ولا غيره من التفاسيرِ.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: القرآنُ الكريم، ترجمةُ القرآن، ترجمةُ معاني القرآن.

❁ أسئلة ذات علاقة:



## رابعاً: الإيمان بالرسُل

### ١- شبهات حول ثبوت النبوات

المسألة (٩٥) - إنكار وجود النبوة.

#### السؤال

كيف يقبل العقل أن يكلم الله واحداً من البشر، ويكلفه بتبليغ رسالة إلى باقي الناس؟

#### عبارات مشابهة للسؤال

\* إنكار إمكان النبوة، واستحالة تحققها.

#### الجواب

#### مختصر الإجابة:

الإنسان محتاج إلى النبوة، ولا يستغني عنها بعقله؛ لأنه بلا نبوة يزل عقل العاقل، وينحرف خلق الطامع في الاستقامة، وتذبل الروح؛ إذ تشقى بظمئها الفطري إلى معرفة خالقها.

ومعلوم: أنه كلما كان الناس إلى الشيء أحوج، كان الربُّ تعالى به أجود؛ ولذا كانت النبوة ضرورة لا بد منها؛ فلا نور إلا ما سطعت عليه شمس النبوة.

فإن النبوة ضرورة للعباد لا بد لهم منها، وحاجتهم إليها فوق حاجتهم إلى كل شيء، والنبوة روح العالم ونوره وحياته؛ فأى صلاح للعالم إذا عدم الروح والحياء والنور؟! والدنيا مظلمة ملعونة إلا ما طلعت عليه شمس النبوة، وكذلك العبد: ما لم تشرق في قلبه شمس النبوة، ويناله من حياتها وروحها، فهو في ظلمة، وهو من الأموات.



والنبوة قضية تصديقية برهانية إيمانية، تقوم على أسس عقلية مثبتة، وبراهين استدلالية يقينية، تشارك جميعها في تأسيس الإيمان الواعي بالنبوة ومكوناتها؛ فالإيمان بالنبوة حقيقة وجودية عقلية، ومعتقد يوجب العقل، وترشد إليه مسالك الاستدلال المستقيمة؛ ومنها: دليل الخلق والقدرة وقياس الأولى، ودليل العناية والحكمة، ودليل الضرورة والحاجة والافتقار، ودليل العدل الإلهي.

كما أن إثبات نبوة محمد ﷺ يكفي لإثبات صدق النبوة عموماً، وإبطال الدعوى المنكرة لها، وأدلة نبوة محمد ﷺ كثيرة ومتنوعة؛ ومنها: كماله في شخصه وأخلاقه ﷺ، وكمال التشريع الذي جاء به ﷺ، وتجرده ﷺ في إصلاح أمته، وانخراط السنن الكونية بين يديه ﷺ، وكثرة الإخبار بالغيوب الصادقة، والإعجاز بالقرآن الكريم، وتصديق أهل الكتاب بنبوته ﷺ، وغير ذلك كثير.

### الجواب التفصيلي:

الإيمان بالنبوة وما يتعلق بها من مسائل: أصل من أصول الإسلام، ولا يتم الدين إلا به؛ ولذا فالأدلة الدالة على إمكان النبوة أدلة في غاية الوضوح والقوة، وهي متنوعة من حيث نوعها؛ بين أدلة خبرية وعقلية.

ولكن قبل سرد الأدلة على إمكان النبوة: لا بد من التقرير أن: «الإيمان بالنبوة»، تابع لمسألة: «الإيمان بوجود الله»، بل «والإيمان بكماله في صفاته»؛ فلا يمكن الإيمان بالنبوة، والتصديق بتحققها في الواقع، مع عدم الإيمان بوجود الله؛ فمن لم يكن مؤمناً بوجود الله، فلن يكون مؤمناً بالنبوة والوحي؛ وعليه: فالبحث في إثبات النبوة، وتقرير أدلتها: يجب أن يكون بعد الانتهاء من إثبات أدلة وجود الله، وتقرير كماله.

وعليه: فلا فائدة مع: «من لم يؤمن بالله وبكماله»: أن يناقش معه: «موضوع النبوة، وما يتعلق به»؛ لكونه لم يحقق المرتبة السابقة على هذه المرتبة.

ونقاشنا هنا والأدلة التي سنوردُها، هي أدلة:

- لمن يُنكر إمكان النبوة، ويدعي أنها أمرٌ مستحيل الوقوع؛ كأتباع التيار الإلحادي.
- أو لمن يُقرُّ بإمكان النبوة، لكنه لا يؤمن بتحققها في الواقع؛ كأتباع الدين الرُّبوبي.

❁ **أولاً:** الأدلة العقلية على وجود النبوة وضرورتها:

وإليك عدداً من الأدلة العقلية التي يُدفعُ بها الاعتراضُ على وجود النبوة:

### ❁ **الدليل الأول:** دليل الخلق والقدرة وقياس الأولى:

ومعناه: أن الدليل العقلي، والبرهان القطعي: دلَّ على أن الله تعالى هو خالق هذا الكون، ومالكه، وأنه سبحانه وحده المتصرف في الخلق بالأمر والنهي، وأن إنزال الله الوحي على من يصطفيه من عباده، أمر ممكن في العقل، وفي الوجود، وأنه لا يتضمَّن مناقضة للعقل، ولا تعارضاً مع قوانين الكون.

فكل الأدلة التي أقامها المؤمنون على وجود الله تدلُّ بالضرورة على إمكان النبوة، وأنها أمر قابلٌ للتحقق في الواقع؛ فليس من العقل أن تشكل ظاهرة النبوة أي استغراب؛ ومن رأى عجائب حكمة الله وقدرته، في الخلق وفي غير ذلك، لم يستغرب النبوة.

ولذا جاء القرآن منبهاً على هذا المعنى المنهجي؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ الْكٰفِرُونَ إِنَّ هٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: ٢].

ولما قامت الأدلة في مسألة الإيمان بوجود الله وكمالهِ، وأنه المتصرف في هذا الكون، الحكيم في أفعاله - كان له أن يتصرف في عباده كما يشاء، وأن يختارَ منهم من يصلح لتبليغ رسالته، وتعريف دينه للناس، ويهديهم إلى صراطِ الله المستقيم؛ فهذا من كمال الحكمة والعدل والرحمة الإلهية؛ كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥].

### ❁ **الدليل الثاني:** دليل العناية والحكمة:

كمال الله في حكمته وعدله يقتضي ألا يترك عباده هملاً بلا دليل يُرشدُهم إلى الطريق المستقيم، ولا أحد يُنكر أن الله تعالى اعتنى بالإنسان عناية خاصة؛ فجعله خليفة في الأرض، وكرَّمه على سائر الخلق، وسخر الكون له، وهياً له سبلَ عِمارة الأرض وتشبيد الحَضارات.

وهذا الاعتناء يدلُّ على أن هناك غايةً من خَلْقِ الإنسانِ وتكريمِهِ بهذا الشكل، وأنه لا بدَّ لحياةِ الإنسانِ من هدَفٍ وغايةٍ مختلفةٍ عن هدَفٍ وغايةِ الحيواناتِ الأخرى؛ كما قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَتَّكِرُ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥].

وإذا ثبتَ: أنه لا بدَّ أن يكونَ لحياةِ الإنسانِ هدَفٌ وغايةٌ مختلفةٌ، فإن حكمةَ الله وعلمَهُ وعدلَهُ ورحمتهُ تقتضي ألا يُتركَ الإنسانُ هَملاً بلا إرشاد؛ فاللهُ وحده هو أعلمُ بما يُصلِحُ للإنسانِ أمرَهُ ومعاشهُ وأخرتهُ؛ ولذا كان أهمُّ ما يعلمُهُ اللهُ لعبادِهِ ما يتعلَّقُ بالعلاقةِ بينهم وبين خالقِهِم؛ وهذا ما تمَّ عن طريقِ النبوةِ.

وهذا الدليلُ من أقوى الأدلَّةِ العقليَّةِ على ضرورةِ النبوةِ.

ولذلك ما من أمةٍ خلَّتْ إلا وقد بعثَ اللهُ فيهم الرُّسُلَ والأنبياءَ، يبلِّغونهم رسالةَ اللهِ تعالى لهم، ويبيِّرونهم بالصراطِ المستقيمِ، وبما يُصلِحُ لهم معاشَهُم وأخرتَهُم.

### ● الدليلُ الثالثُ: دليلُ الضرورةِ والحاجةِ والافتقارِ:

الحاجةُ إلى النبوةِ ضروريَّةٌ وشديدةٌ، ويُمكنُ إجمالُ النقاطِ التي تنحصرُ فيها ضرورةُ النبوةِ في التالي:

#### (١) حاجةُ الإنسانِ إلى مَنْ يذكِّرُهُ بحقيقةِ نفسه:

النوعُ الإنسانيُّ لا بدَّ أن يكونَ خاضعاً لله تعالى، وعابداً له، ومتذللاً لجلالِ اللهِ وجبروته؛ لأنَّ الإنسانَ جزءٌ من المخلوقاتِ، وكلُّ مخلوقٍ لا بدَّ أن يكونَ تابعاً لخالقِهِ، وخاضعاً له، ولما كان الإنسانُ كائنًا مجبولاً على التقصيرِ والنسيانِ، كان لا بدَّ من وجودِ النبوةِ؛ لتذكيرِ الإنسانِ بخضوعِهِ لربِّهِ، واستسلامِهِ لمولاهُ، وتثبيتِهِ على ذلك.

#### (٢) حاجةُ الإنسانِ إلى التعرُّفِ على خالقِهِ:

فاللهُ تعالى هو أعظمُ شيءٍ، وهو الخالقُ للكونِ، والمتَّصفُ بالكمالِ المطلِّقِ، والنفوسُ البشريَّةُ مجبولةٌ على التشوُّفِ إلى معرفتِهِ، والازديادِ من العلمِ به، والتعرُّفِ على أسمائِهِ وصفاتِهِ وكمالاتِهِ؛ لأنَّ النفسَ مجبولةٌ على التعلُّقِ بالكمالِ، والتشوُّفِ إلى الاقترابِ منه.

ولهذا كان العلم بالله تعالى أفضل العلوم وأشرفها؛ وذلك لأن شرف العلم بشرف المعلوم؛ ولذا فإن الكمال الإلهي في الحكمة والرحمة والعدل يقتضي أن الله يضع طريقاً مأموناً للحصول على العلم به؛ فكانت الضرورة إلى وجود النبوة.

### ٣) حاجة الإنسان إلى وجود صلة بينه وبين خالقه:

فالإنسان لا بد أن يكون بينه وبين خالقه اتصال دائم؛ لأنه يتعذر عليه الانفصال عن الاقتدار إليه، والاستعانة به، وهذه العلاقة الشريفة بين الإنسان وربّه لها قوانين ومعاني تقوم عليها، والإنسان قاصر عن معرفة جميع المعاني التي تتناسب مع أقرانه من الناس، ويجهل كثيراً من الأمور التي يحبها أو يُغضها بنو جنسه؛ فكيف بالله العظيم؟!

ولذا فمصدر ضبط هذه العلاقة والصلة بين العبد وربّه، هو النبوة، وإلا فستجد من الناس من ضل الطريق؛ فعبد الشمس والكواكب والبقر والنار وغيرها؛ فلا مصدر لضبط هذه العلاقة ضبطاً يتناسب مع عقل الإنسان وفطرته إلا المصدر الإلهي نفسه.

أما رأيت الملوك يضعون قوانين وبروتوكولات للعامة إذا أرادوا التواصل معهم، والدخول عليهم، ولا يقدر أحد من الناس على مخالفتها؟! فإن تحقق هذه القوانين والضوابط في حق الله أولى.

فالنبوة تعلم الناس ما يحبه الله ويرضيه سبحانه، وما يغضبه ويوجب سخطه وعذابه، وكيف تكون العبادة له والخضوع لأمره، وهذا من مظاهر رحمة الله بالناس؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

### ٤) حاجة الإنسان إلى من يكمل له نقصه وقصور علمه:

الإنسان قد فضل على سائر المخلوقات المعلومية، وميزه الله بالعقل، وفطره على البحث عن العلة والغايات؛ وهذا يترتب عليه كثرة الأفعال الصادرة عنه، وتنوعها؛ فالإنسان قد وهبه الله قدرة وملكة الاختيار لأفعاله؛ وهذا يقتضي أن الله تعالى لا يتركه هكذا بلا معيار عادل يضبط الإنسان به أفعاله، وموازن يعرف بها الصالح من الفاسد.

والعقل البشري قاصر عن أن يقدم معياراً شاملاً يستوعب كل التصرفات البشرية؛ كالبيع والشراء، والإعطاء والأخذ والرد، والقول والفعل، وغيره، وقد أشار القرآن إلى هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

فالإنسان محتاج إلى من لديه علمٌ تفصيليٌّ يبين له التفاصيل المؤثرة التي يجهلها؛ فالناس قد يمكنهم معرفة أصول المنافع والمضار على جهة الإجمال؛ فيحتاجون إلى من لديه علمٌ تفصيليٌّ بها لكي يحدد لهم تفاصيل ما يحصل به النفع، وما يحصل به الضرر، وهم الأنبياء الذين تلقوا الوحي والعلم من عند الله تعالى.

### ٥) حاجة العبد إلى الوحي:

من أهم الحاجات التي يفتقر إليها الإنسان: وجود وحي سماوي، يعرف منه مراد خالقه منه؛ إذ المعلوم أن الإنسان فطر على العبادة، والافتقار واللجوء إلى خالقه عند الحاجة.

فمن أين سيعرف العبد تفاصيل الغاية التي خلق من أجلها، ومهمته في هذه الحياة الدنيا؟! وأين سيجد هداية قلبه وطمأنينته وسكونه بدون الوحي؟!

وكيف سيعرف مصيره بعد الموت بدون الوحي، وأنه سيرجع بعد قضاء أجله في الدنيا إلى خالقه، وسيحاسبه على ما قدم في عمره، وأنه إما إلى جنّة، وإما إلى نار؟!

### ● الدليل الرابع: دليل العدل الإلهي:

ومعناه: أن من تمام عدل الله تعالى: ألا يعذب خلقه، حتى يبعث إليهم من يحذرهم من العذاب، ويبيّن لهم طريق النجاة، وقد نبّه القرآن إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥].

ولو أن الله عذب الكافرين في الآخرة قبل الإنذار في الدنيا، لكان حجتهم يومئذ أن الله لم يبعث إليهم رسلاً؛ ولذا يقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَنْ نَّذَلَ وَنُخْزَى﴾ [طه: ١٣٤].

وبهذا تعلم حاجة العباد الشديدة إلى معرفة النبي ﷺ، وما جاء به، وتصديق خبره، وطاعته.

فالنبوة هي الطريق العقلي الممكن لمعرفة مراد الله، والتواصل بين الخالق وخلقته؛ فإذا أنكر الإنسان النبوة، فما الخيار الآخر الذي من خلاله يمكن أن يُستبدل الوحي؛ وهذا ما يُظهر ضرورة الوحي للبشر.

❁ ثانياً: إثبات نبوة محمد ﷺ يكفي لإثبات صدق النبوة، وإبطال الدعوى المنكرة لها:

بعد أن سردنا بعض الأدلة على الحاجة إلى النبوة بشكل مجرد، وأثبتنا ضرورتها، نأتي إلى إثبات تحقق النبوة في الواقع عن طريق إثبات النبوة لأحد أفراد الأنبياء ﷺ؛ وهو محمد ﷺ؛ فهذا من أقوى ما يصدق على الإيمان بالنبوة، ويقوي حقيقتها.

وأدلة نبوة محمد ﷺ كثيرة ومتنوعة، وسنقتصر في هذه الإجابة على أهم الأدلة في هذه المسألة:

● الدليل الأول: كماله في شخصه وأخلاقه ﷺ:

ومعناه: أن النبي ﷺ بلغ غاية ما يصل إليه النوع الإنساني في خلقته، وفصاحة لسانه، ونبل أخلاقه، وعزة قومه، وشرف نسبه، وقوة عقله، وصحة فهمه؛ وهذا كله قد شهد به العدو قبل الصديق.

وقد عرف عنه ﷺ: أنه ما كذب كذبة واحدة في حياته، وما خان أمانة واحدة قط.

فمثل هذا الإنسان بهذا الكمال الذي لم يبلغه غيره قط، قبل النبوة وبعدها، إذا ادعى النبوة، فلا بد أن يكون صادقاً في دعواه.

● الدليل الثاني: كمال التشريع الذي جاء به محمد ﷺ:

ومعناه: أن التشريع الذي جاء به محمد ﷺ بلغ الغاية في الكمال، والنهاية في الصلاح، والذروة في المحاسن والإتقان؛ بحيث إنه يبعد في العقل أن يكون هذا من صنع بشر، خاصة وأنه ﷺ كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب.

وكمأل هذا الدِّين الذي جاء به مُحَمَّدٌ ﷺ، ومحاسِنُه الشاملة، عامٌّ في جميع مسائله ودلائله، وفي أصوله وفروعه، وفيما دَلَّ عليه الإسلام من العلوم والأحكام، وفيما اشتمَل عليه من جميع المجالات؛ كالتصوُّر عن الله، والعلاقة بينه وبين الخلق، والعلاقة بين الإنسان والكون، والعلاقة بين الإنسان وبني جنسه، ومجال العبادات والتشريعات التعلُّدية، ومجال البيع والشراء، والأنكحة وتوابعها، والجنایات والعقوبات، والديّات والشهادات، والأخلاق والقيَم، وغيرها من المجالات الحياتية.

وفي هذا يقول المؤرِّخ الشهير «ويل ديورانت» في كتابه «قصة الحضارة»: «إذا حكّمنا على العظمة بما كان للعظيم من أثر في الناس، قلنا: إن محمّداً رسول المسلمين أعظم عظماء التاريخ؛ فقد كبَحَ جماح التعصُّب والخرافات، وأقام فوق اليهودية والمسيحية ودين بلاده القديم: ديناً واضحاً قوياً، استطاع أن يبقى إلى يومنا هذا قوّة ذات خطرٍ عظيم».

#### ● الدليل الثالث: تجرُّده ﷺ في إصلاح أمته:

ومعناه: أن النبي ﷺ كان في مسيرته الدعوية يفعل أموراً لا يفعلها إلا من يعتقد اعتقاداً جازماً بأن الدعوة التي يقوم بها ليست لذاته ولا لمصلحته، ويتحرّك في جميع أحوال دعوته وهو يعتقد أنه يأوي إلى ركنٍ شديدٍ قادرٍ على حمايته ونصرتِه، وأنه مجردٌ مبلغٌ عن الله تعالى رسالته.

#### ● الدليل الرابع: انخراهُ السَّنن الكونية بين يديه ﷺ:

والمراد: أنه كانت تقع بين يديه ﷺ أحداثٌ كثيرةٌ هي خارقةٌ للسَّنن الكونية، وخارجةٌ عن مقدورِ الإنسِ والجنِّ، ولا يستطيعها أحدٌ.

ومن ذلك: تحرُّك الأشجارِ من مكانها، ومجيئها إليه ﷺ، وتسبيحُ الحصى بين يديه، ومداواةُ الإصاباتِ الكبيرة التي تتطلَّبُ علماً ووقتاً طويلاً، وبعضه يستحيل أن يبرأ، وهي وقائعٌ كثيرةٌ جدًّا نُقلتْ بالتواترِ الذي لا يحتملُ الشكَّ أو التكذيب.

#### ● الدليل الخامس: كثرةُ الإخبارِ بالغيوبِ الصادقة:

ومعناه: أن النبي ﷺ كان يُكثِرُ من الإخبارِ بالأمورِ الغيبية، ثم تقع كما وصفَ بصورةٍ متطابقة، وهذا الأمرُ لا شكَّ خارجٌ عن قُدراتِ الإنسِ والجنِّ؛ فلا يستطيع أحدٌ من



الخلق منفردًا أن يُخبر بهذا الكمّ من الأخبارِ الغيبية، ثم تَفَعُّ كُلُّهَا كما أَخْبَرَ، ولا يَنْخِرُ مِنْهَا خَبْرٌ وَاحِدٌ.

والشواهدُ في هذا الأمرِ كثيرة:

فمنها: أنه ﷺ أَخْبَرَ عن هزيمة قريشٍ يوم بدرٍ، وتعيينه لِمَكَانٍ مَوْتٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وإخباره: أن أولَ أهله لحاقًا به بعد موته ابنته فاطمة ؓ، وإخباره: أن المسلمين سيقتحون بيت المقدس بعد موته، وغيره الكثير، وقد وَقَعَ كُلُّ ذَلِكَ كما أَخْبَرَ ﷺ.

ومن المعلوم: أن الكاذب لا يُقدِّم على الإخبارِ بهذا الكمّ من الأمورِ الغيبية بهذه الثقة، وبهذا اليقين؛ فمثل هذا الجزم لا يُقدِّم عليه إلا رسولٌ من ربِّ العالمين، يتلقَى هذه الأخبارَ من مصدرٍ متجاوزٍ لِقُدْرَاتِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ مَعًا.

### ● الدليل السادس: الإعجازُ بالقرآنِ الكريم:

ومعناه: أن النبي ﷺ جاء بكلامٍ من جنسِ كلامِ البشرِ، وبلَّغتهم التي يعرفونها زمنَ النبوة، إلا أنه لا يستطيع البشرُ كلُّهم - بل الإنسُ والجنُّ معًا - أن يأتوا بشيءٍ من مثلِ القرآنِ.

وهذا من إعجازِ القرآن؛ إعجازٍ في نظمِهِ وبلاغتِهِ وفصاحتهِ ومضمونه، وفيه إعلانُ التحديِّ للخلقِ جميعًا، وحثُّهم على معارضةِهم، وفرعُهُ لهم حين عَجَزُوا عن ذلك.

فأتى النبي ﷺ إلى الناسِ بحجَّةٍ ظاهرةٍ بيّنة، وطالبهم أن ينقضوها، وكان خطابُهُ لأهلِ الفصاحةِ والعُلُوِّ في البلاغةِ منهم، فعَجَزُوا عن ذلك عَجْزًا مُطْبِقًا.

والعجيبُ في ذلك: أن النبي ﷺ من جنسِ البشرِ، وهو واحدٌ منهم، ولا يَعْرِفُ القراءَةَ والكتابةَ، ولا درايةً له بالسفرِ والأخذِ عن أهلِ الكتابِ؛ فكيف استطاع أن يأتي بكلامٍ من جنسِ كلامِ البشرِ يَعِجْزُ عن الإتيانِ بشيءٍ من مثله الإنسُ والجنُّ، مع تَكَرُّرِ التحديِّ؟!!

وقد احتوى القرآنُ على أخبارٍ لا مجالَ للعقلِ فيها؛ كالإخبارِ عن صفاتِ الله تعالى وأفعاله، والإخبارِ عن اليومِ الآخرِ، والإخبارِ عن أمورٍ سابقةٍ لم يشهدها العربُ، والإخبارِ عن أمورٍ غيبيةٍ ستأتي في المستقبل؛ وكلُّ ذلك بلغةٍ جازمةٍ فصيحة.

وعليه: فإن مسألة إنكارِ النبوة، ومحاولة الطعنِ في صحَّةِ ثبوتها واقعيًا، أمرٌ لا أساسَ له من الصحَّة، ولا يستقيمُ له برهان.





● الدليل السابع: تصديق أهل الكتابِ بنبوته ﷺ:

فقد صدّق به أهل الكتابِ العالمون بما في كتبهم، وآمنوا برسالتِهِ؛ لأنه بشارَةُ الأنبياءِ قبله.

ومثل ذلك: ما حدّث مع ورقة بن نوفلٍ حينما جاء الناموسُ إلى محمّدٍ ﷺ، وحدّث مثل

ذلك مع النجاشيِّ حينما سمعَ برسالةِ محمّدٍ ﷺ على لسانِ جعفرِ بنِ أبي طالب.

والجوابُ السابقُ يجمعُ بين الجوابِ عن شبهةِ إمكانِ النبوةِ، والجوابِ عن شبهةِ المكذّبين

لنبوةِ محمّدٍ ﷺ خصوصاً؛ وذلك لتداخلِ الأمرين.



المسألة (٩٦) - إنكار الحاجة إلى الرُّسل.

## السؤال

إذا كانت البشريَّة قد بلغت ذروة التقدُّم العلميِّ، فهل بعد كلِّ هذا التقدُّم نقولُ: بأن هناك حاجةً إلى الرُّسل؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* دعوى الحاجة إلى الرُّسل، رغم التقدُّم المادِّي في العصر الحديث.

## الجواب

### مختصر الإجابة:

الإنسان محتاج إلى النبوة، وهناك أدلة كثيرة تُثبت حاجة البشريَّة إلى النبوة؛ فلا يستغني عنها الإنسان عن النبوة بعقله؛ لأنه بلا نبوة يزلُّ عقل العاقل، وينحرف حُلق الطامع في الاستقامة، وتذبُّل الرُّوح؛ إذ تشقى بظمئها الفطريِّ إلى معرفة خالقها، وجميع اعتراضات المنكرين لحاجة البشر إلى النبوة، مردودٌ عليها من جهات عدَّة؛ فلا يُمكن الاستغناء عن النبوة بالعقل الإنسانيِّ، ولا بالضمير الإنسانيِّ، ولا بالعلم التجريبيِّ الحديث.

ومعلومٌ أنه كلما كان الناس إلى الشيء أحوَج، كان الربُّ تعالى به أجودَ؛ ولذا كانت النبوة ضرورةً لا بدَّ منها؛ فلا نورَ إلَّا لما سطعت عليه شمس النبوة.

فإن الرسالة ضرورةٌ للعباد لا بدَّ لهم منها، وحاجتهم إليها فوق حاجتهم إلى كلِّ شيءٍ، والرسالة رُوح العالم ونوره وحياته؛ فأبى صلاح للعالم إذا عديم الرُّوح والحياة والنور؟! والدنيا مظلمة ملعونةٌ إلَّا ما طلعت عليه شمس الرسالة، وكذلك العبد: ما لم تشرق في قلبه شمس الرسالة، وينالُه من حياتها وروحها، فهو في ظلمة، وهو من الأموات.

## الجواب التفصيلي:

حاجة البشرية إلى النبوة ضروريةٌ وشديدة، ويمكنُ إجمالُ النقاطِ التي تنحصرُ فيها ضرورةُ النبوة - مع اعتراضات المنكرين لحاجة البشر إلى النبوة، والردُّ عليها - في التالي:

❁ **أولاً: الأدلة التي تُثبتُ حاجة البشرية إلى النبوة:**

❁ **الدليل الأول: ضرورة خضوع النوع الإنساني لقوة أكبر منه، متجاوزة للزمان والمكان:**

النوع الإنساني لا بد أن يكون خاضعاً لله تعالى، وعابداً له، ومتذللاً لجلال الله وجبروته؛ لأن الإنسان جزءٌ من المخلوقات، وكلُّ مخلوقٍ لا بد أن يكون تابِعاً لخالقه، وخاضعاً له، ولما كان الإنسان كائناً مجبولاً على التقصير والنسيان، تأكّدتِ الضرورة للنبوة؛ لتذكير الإنسان بخضوعه لربه، واستسلامه لمولاه، وتثبيتهِ على ذلك.

❁ **الدليل الثاني: النفس البشرية متعلقةٌ بالعلم بالله العظيم:**

الله تعالى هو أعلى الموجودات، وأكملها وأجلها، وهو الخالق للكون، والمتمصّف بالكمال المطلق، والنفوس البشرية مجبولةٌ على التشوّف إلى معرفته، والازدياد من العلم به، والتعرّف على أسمائه وصفاته وكمالاته؛ لأن النفس مجبولةٌ على التعلّق بالكمال، والتشوّف إلى الاقتراب منه.

ولهذا كان العلم بالله تعالى أفضل العلوم وأشرفها؛ وذلك لأن شرف العلم بشرف المعلوم، والنفوس الإنسانية إذن متعلقةٌ بالعلم بالله، ومتشوّفةٌ إليه غاية التشوّف؛ لكمالهِ وجلالهِ ولكونه خالق هذا الكون بعد العدم، ولما كان الإنسان متصفاً بالقصور في عقلهِ وعلمهِ، وموضوعيّته - فإن الكمال الإلهي في الحكمة والرحمة والعدل يقتضي أن الله يضع طريقاً مأموناً للحصول على العلم به؛ فكانت الضرورة إلى وجود النبوة.

❁ **الدليل الثالث: ضرورة وجود صلة بين المخلوق وخالقه:**

كما أن الإنسان لا يمكنه أن ينفصل عن الخضوع لخالقه؛ فهذا يدلُّ على أنه لا بد أن يكون بينه وبين خالقه اتصالٌ دائم؛ لأنه يتعدّر عليه الانفصال عن الافتقار إليه.

وهذه العلاقة الشريفة بين الإنسان وربّه لها قوانينٌ ومعانٍ تقوم عليها، والإنسان قاصرٌ

عن معرفة جميع المعاني التي تتناسب مع أقرانه من الناس، ويجهل كثيراً من الأمور التي يُحبُّها أو يُغضُّها بنو جنسه؛ فكيف بالله العظيم؟!

ولذا فمصدر ضبط هذه العلاقة والصلة بين العبد وربِّه: هو النبوة، وإلا فستجد من الناس من ضلَّ الطريق؛ فعبَد الشمس والكواكب والبقر والنار وغيرها؛ وهذا لأنهم اعتمدوا على عقولهم وأذواقهم في ضبط العلاقة بينهم وبين الله؛ فانظر كيف ضلُّوا الطريق، وتفرقت بهم الآراء في كل اتجاه، وذهبت بهم الأقوال كل مذهب؟!

فلا مصدر إذن لضبط هذه العلاقة ضبطاً يتناسب مع عقل الإنسان وفطرته إلا المصدر الإلهي نفسه.

فالنبوة تعلم الناس ما يحبُّه الله ويُرْضيه سبحانه، وما يُغضبه ويوجبُ سخطه وعذابه، وكيف تكون العبادة له والخضوع لأمره؛ وهذا من مظاهر رحمة الله بالناس؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

#### ● الدليل الرابع: حاجة الإنسان إلى موازين يعرف بها الصالح من الفاسد:

لا شك أن الإنسان قد فضّل على سائر المخلوقات المعروفة، وميّزه الله بالعقل، وفطره على البحث عن العِلل والغايات، وشرفه على سائر الخلق، وهذا يترتب عليه كثرة الأفعال الصادرة عنه، وتنوعها؛ فالإنسان قد وهبه الله قُدرة ومَلَكَة الاختيار لأفعاله، وهذا يقتضي أن الله تعالى لا يتركه هكذا بلا معيارٍ عادلٍ يضبط الإنسان به أفعاله، وموازن يعرف بها الصالح من الفاسد.

والعقل البشري قاصر عن أن يقدم معياراً شاملاً يستوعب كل التصرفات البشرية، وقد أشار القرآن إلى هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

فالإنسان محتاج إلى من لديه علم تفصيلي يبيِّن له التفاصيل المؤثرة التي يجهلها؛ فالناس قد يُمكنهم معرفة أصول المنافع والمضار على جهة الإجمال؛ فيحتاجون إلى

مَنْ لَدَيْهِ عِلْمٌ تَفْصِيلِيٌّ بِهَا؛ لَكِي يَحَدِّدَ لَهُمْ تَفَاصِيلَ مَا يَحْصُلُ بِهِ النِّفْعُ، وَمَا يَحْصُلُ بِهِ الضَّرَرُ، وَهَمَّ الْأَنْبِيَاءُ الَّذِينَ تَلَقَّوْا الْوَحْيَ وَالْعِلْمَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى.

❁ ثانياً: اعتراضات المنكرين لحاجة البشر إلى النبوة، والردُّ عليها:

❁ الاعتراض الأول: مَنْ يَزْعُمُ بَأَنَّ «العقل الإنساني» كافٍ لإصلاح جميع شؤون الحياة الإنسانية:

وهذه الدعوى قديمة جداً، وحديثاً: هناك دعوات كثيرة كادت أن تشبه العقل بالإله، وجعلوه الحكم الذي لا معقب لحكمه، والميزان الذي لا جور فيه ولا انحراف.

وهذا قولٌ باطلٌ بلا شك؛ فإن مجال النبوة متجاوزٌ لمجال العقل البشري القاصر؛ فهي تُخبر عن الغيوب المتعلقة بإرادة الله، ومحبيته، ومشيتته، وأفعاله، وما يُعده الله تعالى من الثواب للطائعين، والعقاب لمن كفر به وعصاه؛ فمن أين للعقل أن يلج إلى مثل هذا؟!

ولك العبرة في أتباع نزعة التنوير في الفكر الغربي، حين طفقوا يبشرون الناس بأنهم إذا تخلّوا عن الأديان المنزلة، واعتمدوا على عقولهم في بناء حياتهم، وتشيد أنظمتهم، سيصلون حتماً إلى النعيم المقيم، والحياة الفاضلة؛ فما كان منهم إلا أن دخلوا في فوضى عارمة من الانقسامات الفكرية، والتشتت المعرفي، ولم تتحقق للإنسانية الحياة الرغيدة التي وعدوا بها.

❁ الاعتراض الثاني: مَنْ يَزْعُمُ بَأَنَّ «الضمير الإنساني» كافٍ في إصلاح الإنسان في جميع شؤونِهِ، وفي ضبط علاقته مع الله؛ كما ادّعى ذلك الفيلسوف الفرنسي (جان جاك روسو) في كتابه: «دين الفطرة»؛ حيث قال: «لن أستنبط تلك الضوابط من فلسفة متعالية، بل سأكتشفها في سرِّ قلبي، كما كتبتها الطبيعة بحروفٍ راسخة، أستشير قلبي في كلِّ نازلة؛ ما استشعرته خيراً، فهو خيرٌ، وما بدالي شراً، فهو شرٌّ، أصدق دليل هو الضمير».

وهذا في الحقيقة: لا يختلف عن الزعم السابق؛ فإن (جان جاك روسو)، حين رأى الآثار المدمرة التي يُمكن أن تترتب على الدعوة إلى الاعتماد الخالص على العقل - حاول أن يأتي بمصدرٍ جديدٍ يتخلص به من تلك الآثار؛ فابتكر «مفهوم الضمير»، ولكنه لم يبين لنا حقيقة مقصوده بـ «الضمير»، ولم يحدد معالمه وقوانينه، ولم يكشف

عن منطلقاته ومستنداته؛ فهو - في الحقيقة - لم يأتِ ببديل جديدٍ مختلفٍ في قدراته ومصادره وطبيعته عن العقل؛ فحكم البديل الذي أتى به هو نفس حكم العقل، ولا فرق.

● الاعتراض الثالث: من يزعم بأن «العلم التجريبي الحديث» كافٍ في إصلاح الحياة، ولا حاجة للنبوة؛ وهذه هي الروح السائدة في الفكر الغربي الحديث، وأن الإنسان يستطيع بالعلم تأسيس كل الأنظمة الاجتماعية، والسياسية، والنفسية، والأخلاقية، التي تسيّر الحياة الإنسانية.

ووجه فساد هذا الزعم: أن وظيفة الأنبياء الحقة: هي إرشاد الناس إلى أمورٍ جليّةٍ عظيمةٍ، لا يمكنهم البلوغ إليها إلا بالخبر من الله تعالى، وليست وظيفة الأنبياء إرشاد الناس إلى ما يمكنهم إدراكه بعقولهم، أو بجهدهم الإنساني.

فإن من أعظم وظائف الأنبياء تعريف الناس بخالقهم وبصفاته، وبكمالهِ وجلالهِ، وتعريفهم بالأعمال التي تضبط علاقاتهم مع الله كما بينّا، وما يصلح آخرتهم ومآلهم بعد الموت.

فالنبوة إذن تتعلّق - من حيث الأساس - بمجالاتٍ لا يمكن الوصول إليها تفصيلاً إلا عن طريق النبوة فقط، وتلج في قضايا مُغلقة أمام كل الطرق إلا طريقها.

فمن أين للعلم أن يأتي بما فيه معرفة الله وما يقرب منه؟! وكيف تكون عبادته؟! فعبادة الله هي علّة وجود الخلق في هذه الدنيا.

وحياة الإنسان لا شك أنها أوسع بكثيرٍ من أن يستوعبها منهج تجريبي لا يمكنه إدراك ما خرج عن الأمور الحسيّة في هذا العالم المشهود، بل العلم الحديث قاصرٌ عن الإحاطة بالكون الحسيّ؛ فكيف سيُمكنه فهم وإدراك ما هو أعلى منه وأجل؛ وهو عالم الغيب؟! فهذا المسلك العَلْمويّ - حتمًا ولا شك - له آثارٌ بالغة الخطورة؛ إن اعتمد الإنسان عليه فقط في حياته، وسيؤول إلى القضاء على الإنسان ذاته.

### خاتمة الجواب - توصية:

وقد أحسن بعضهم إذ يقول: «الرسالة ضروريةٌ للعباد لا بدّ لهم منها، وحاجتهم إليها فوق



حاجتهم إلى كل شيء، والرسالة رُوح العالم ونوره وحياته؛ فأبى صلاح للعالم إذا عَدِمَ الرُّوحَ

والحياة والنور؟! والدنيا مظلمة ملعونة إلا ما طلعت عليه شمسُ الرسالة، وكذلك العبد: ما لم

تشرق في قلبه شمسُ الرسالة، وينالهُ من حياتها وروحها، فهو في ظلمة، وهو من الأموات!.

كلمات دلالية: الحاجة إلى النبوة، النبوة، شبهات حول النبوة.



## المسألة (٩٧) - هل يُمكنُ التحقُّقُ من صحَّةِ النبوءة؟

### السؤال

كيف يُمكنُ التحقُّقُ من صحَّةِ النبوءة؛ لأهمِّيَّتها وتأثيرها، خصوصًا مع وجودِ الشبهاتِ بكونها جاءت نتيجة تأثيراتٍ خارجيَّةٍ من سحرٍ، أو شياطينٍ، أو من تأثيرِ الكواكبِ، أو غيرها.

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ هل هناك طرقٌ مبرهنةٌ لإثباتِ صحَّةِ النبوءة؟

### الجواب

#### مضمونُ السؤال:

إن احتمالاتٍ كثيرةً لا تزال قائمةً - بحسبِ وجهةِ نظرِ السائل - على أن ما جاء به الأنبياءُ ليس وحيًا من السماء؛ مما يدلُّ - بحسبِ زعمِ السائل - على أن القولَ بالنبوءاتِ أمرٌ فيه مجازفةٌ.

#### مختصرُ الإجابة:

جميعُ الافتراضاتِ المذكورةِ في السؤالِ افتراضاتٌ عقليَّةٌ غيرُ مبرهنةٍ، والعاقلُ لو وازنَ بين هذه الافتراضاتِ، وبين ما يجدهُ عندَ المسلمينِ من آياتٍ وبراهينَ على صدقِ النبيِّ ﷺ، واستحالةِ أن يكونَ ما جاء به من عندِ أحدٍ من الخلقِ؛ فلا يقدرُ عليها إنسٌ ولا جنٌّ، حتى الأنبياءُ لا يقدرُونَ عليها؛ لأنها من خصائصِ الربوبيةِ - : لو وازنَ العاقلُ بين هذه وهذه، لأدركَ مقدارَ الفرقِ بين تلكِ الافتراضاتِ غيرِ المبرهنةِ، وبين براهينِ صدقِ النبيِّ ﷺ في القرآنِ والسنةِ، وانكشفَ له حجمُ السخافةِ في هذه الشبهةِ وأضرابِها، ومدى مناقضتها لمناهجِ العلمِ المستقيمِ، ومسالكِ الاستدلالِ الصحيحةِ عندَ العقلاء:

فاحتمالُ أن يكونَ أحدٌ من الجنِّ، أو أحدٌ من الملائكةِ، أوحى إلى النبيِّ ﷺ، أو أن ما يأتي به النبيُّ كان من تأثيرِ النجومِ والأفلاكِ، أو احتمالُ أن يكونَ النبيُّ وجدَّ بعضَ الأدويةِ والعقاقيرِ



التي تؤثر في المزاج، وفي طبائع الأشياء - فكلُّها احتمالاتٌ ساقطةٌ بأدنى تأملٍ؛ فهي مجردُ احتمالاتٍ عقليةٍ في مقابلِ براهينَ عقليةٍ وجوديةٍ ظاهرةٍ؛ فإن الأنبياءَ أتوا بأفعالٍ خارقةٍ للسَّنَنِ الكونيةِ، التي تخرُجُ عن مقدورِ الجنِّ والإنسِ؛ بحيثُ إنها تؤدِّي إلى انقلابِ العصا إلى حيةٍ تَسعى، وانفلاقِ البحرِ وانقسامِهِ إلى طُرُقٍ معبَّدةٍ صالحَةٍ للسَّيرِ، وانشقاقِ القمرِ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

هذه الشبهةُ حقيقتها الطعنُ في النبوةِ؛ بدعوى أنه لا يستطيعُ أحدُ التحققِّ من إثباتِ صدقِ النبوةِ بحالٍ، ولا يُمْكِنُ إقامةُ الدليلِ على امتناعِ أن يكونَ المخاطبُ للنبيِّ أحدًا غيرَ الله.

غيرَ أنك إذا نظرتَ في حقيقةِ المسألةِ، وجدتَ أن الناقدِ للنبوةِ بهذا الاعتراضِ ليس لهم علمٌ محقَّقٌ، وإنما هي ظنونٌ وتخرُّصاتٌ لا أساسَ لها ولا قرَّارَ، ويقابلُهُم المؤمنونَ بالنبوةِ بأدلتهم وبراهينهم الوجوديةِ العقليةِ، والعاقلُ إذا وازنَ بين الحالينِ، يَعْلَمُ الفرقَ بينهما، ويُدرِكُ حقيقةَ كلِّ حالٍ منهما.

والجوابُ عنها يحتاجُ إلى بيانِ الفرقِ بين مُثبِرِي هذه الشبهةِ، وبين مُثبِتِي النبواتِ، في منهجيةِ الاستدلالِ؛ وبيانُ ذلك تفصيلاً من وجهين:

❖ **الوجه الأول:** للنبوةِ براهينٌ وأدلةٌ، وليست قائمةً على الافتراضاتِ العقليةِ غيرِ المبرهنة:

فالمؤمنونَ بالنبوةِ بنوَّها على منهجيةٍ من الاستدلالِ؛ فهم لا يقولون: إن دعوى النبوةِ تُقبَلُ من أيِّ رجلٍ، حتى ولو كان غيرَ معروفٍ في سيرتهِ وحياته، أو كان معروفًا بالكذبِ وفسادِ الأخلاقِ، أو معروفًا بضعفِ العقلِ والعلمِ.

والمؤمنونَ بالنبوةِ لا يقولون: إن النبوةَ تُصدَّقُ بأيِّ دليلٍ ولو كان ضعيفًا، أو ممكنَ الحصولِ من الخلقِ لغيرِ الأنبياءِ.

والمؤمنونَ لا يقولون: إن على الناسِ أن يتبعوا أيَّ مدَّعٍ للنبوةِ، حتى لو كان ما أتى به من أدلةٍ غيرِ يقينيٍّ في دلالتهِ وثبوتِهِ.

وإنما المؤمنونَ على النقيضِ من ذلك كلِّهِ.

فهم يؤكّدون دائماً على أن النبوة لا تكون إلا في رجلٍ معروفٍ بالصدق والأمانة، وقوّة العقل، وكمال النسب، وشرف المكانة.

ويؤكّدون دائماً: أن النبي لا بدّ أن يأتيّ بدليلٍ خارقٍ للسنن الكونيّة؛ بحيث نعلم أنه لا يقدر أحدٌ على إحداثه إلا الله تعالى؛ فلا يقدر عليها إنسٌ ولا جنٌّ، حتى الأنبياء لا يقدرّون عليها؛ لأنها من خصائص الربوبيّة، ويُقيمون الأدلّة على ذلك.

ويؤكّدون دائماً: أن دلائل النبوة قاطعةٌ يقينيّةٌ، لا تقبل التشكيك ولا اللبس.

**الوجه الثاني:** الافتراضات المذكورة افتراضاتٌ عقليّةٌ غير مبرهنّة، لا يصحّ الاعتمادُ عليها في بناء التصوّرات والمواقف، وهي مناقضةٌ لمناهج العلم المستقيم، ومسالك الاستدلال الصحيحة عند العقلاء:

وبيان ذلك يحتاج أن نفق معها واحداً واحداً من خلال بيان منهجيّة الاستدلال عند غير المؤمنين:

أ- فاحتمال أن يكون «أحدٌ من الجنّ» هو الذي أوحى إلى النبي، احتمالٌ لا قيمة له؛ لكونه مجرد احتمالٍ عقليّ في مقابلِ براهين عقليّة وجوديّة ظاهرة. فلا قيمة له؛ لكون الأنبياء أتوا بأفعالٍ خارقةٍ للسنن الكونيّة، لا يستطيع الجنّ والإنس فعلها.

فهذه البراهين لا يصحّ في مناهج الاستدلال المعتبرة أن يُقدّح فيها بمجرد فرضٍ عقليّ؛ فإنه لو صحّ ذلك، لأمكن القدح في كلّ الضروريّات، بل لأمكن القدح في ذلك الفرض نفسه بأن يُقال: لو كان الوحي من الشياطين، فما الذي يمنع الشياطين الأخرى أن تقوم بالعمل نفسه، مع عددٍ آخر من الناس؟! وما الذي يمنع الشياطين من الوحي للناس في كلّ زمانٍ ومكان؟! وما الذي يمنع الشياطين أن تختلف فيما بينها فيقع التناقض بين من أوحى إليهم؟! إليهم؟!!

ثم إن الجنّ عالمٌ غيبيّ لا يمكن أن نعلم الكثير من تفاصيله، إلا عن طريق إخبار الأنبياء، وإذا كنّا نعتدّ على النبوة في تحديد صفات الجنّ، فإننا قد جاءنا الخبر بأنهم لا يستطيعون

أن يعارضوا القرآن، ولا يستطيعون أن يُخبروا بالغيوبِ الكثيرةِ الصادقة.

فإذا كان الأمرُ كذلك، فإن من يعتمدُ على القُدحِ في النبوةِ بذلك الاحتمالِ، متناقضٌ مع نفسه؛ لكونه لم يطرُدِ الدليلَ الذي اعتمدَ عليه في معرفةِ صفاتِ الجنِّ وحالهم.

**ب-** وأما احتمالُ أن يكونَ المُوحي إلى النبيِّ «أحدَ الملائكةِ»، فهو من أسقطِ الاحتمالاتِ وأبطلها؛ لكونِ الملائكةِ عالمًا غيبياً لم نَعلمْ عنه إلا بخبرِ الرسول، والرسولُ ﷺ أخبرنا أنهم مجبولون على طاعةِ الله، وأنهم لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون، فإذا كنّا نَعتمدُ في أصلِ إثباتِ وجودهم على الوحي، فإنه يلزمنا بلا شكٍّ أن نَعتمدَ عليه في إثباتِ ما نُضيفُهُ إليهم من الصفات.

ولكنَّ المعترضَ بذلك الاحتمالِ لم يُراعِ الاطرادَ في مواقفه؛ لأنه ليس هناك دليلٌ على إثباتِ الملائكةِ إلا خبرُ الرسول؛ فكيف يحدِّدُ للملائكةِ من الصفاتِ ما يشاء، ويقدِّحُ بها في النبوةِ؟!

**ج-** وأما احتمالُ أن يكونَ الرسولُ وجدَّ «بعضَ الأدويةِ والعقاقيرِ» التي تؤثرُ في المزاجِ، وفي طبائعِ الأشياءِ، فهو احتمالٌ لا يقبلُ سقوطاً عما قبله؛ لكونِ صاحبه يقفُزُ على كلِّ الدلائلِ والبراهينِ الدالةِ على صدقِ النبيِّ وأمانته، وكمالِهِ ونزاهته، وكأنه يتعاملُ مع رجلٍ لا يعرفُ الناسَ عن حياته وأخلاقه شيئاً.

ثم إن العقاقيرَ لا يُمكنُها أن تؤدِّيَ إلى معرفةِ الغيوبِ المستقبليةِ المحضَةِ، والصدقِ فيها جميعاً، ولا يُمكنُها أن تؤدِّيَ إلى معرفةِ تاريخِ الأممِ السابقةِ وقصصِها، ولا يُمكنُها تغييرُ السننِ الكونيةِ؛ بحيثُ إنها تُحدثُ أفعالاً خارجةً عن مقدورِ الجنِّ والإنسِ معاً، والعقاقيرُ لا يُمكنُها أن تؤدِّيَ إلى إخراجِ الناقةِ من الهضبةِ، وقلبِ العصا حيةً، وانفلاقِ البحرِ وانقسامِهِ إلى طُرُقٍ معبدةٍ صالحةٍ للسَّيرِ، وانشقاقِ القمرِ.

**د-** وأما احتمالُ أن ما يأتي به النبيُّ كان من تأثيرِ «النجومِ والأفلاكِ»، فهو احتمالٌ ساقطٌ؛ لأنه مبنيٌّ على تحرُّصاتٍ وظنونٍ؛ فعلى التسليمِ بأن الأحوالَ الفلكيةَ قد تؤثرُ في بعضِ الأحداثِ الأرضيةِ، إلا أن ذلك لا يعني أنها تؤدِّيَ إلى الإيحاءِ بشريعةٍ كاملةٍ مشتملةٍ

على عباداتٍ تتوجّه إلى الله تعالى، وإلى معاملاتٍ تستوعبُ تصرّفاتِ الإنسانِ كلّها، ولا يعنى أنها تؤدّي إلى الأمرِ بالمعروف، والنهي عن المنكر.

ثم إن التأثيرات التي تنسبُ إلى الكواكبِ والأفلاكِ لا تصلُ إلى خرقِ السننِ الكونيةِ التي تخرُجُ عن مقدورِ الجنِّ والإنس؛ بحيثُ إنها تؤدّي إلى انقلابِ العصا إلى حيةٍ تسعى، وانفلاقِ البحرِ وانقسامه إلى طُرُقٍ معبّدةٍ صالحَةٍ للسَّير، وانشقاقِ القمرِ.

### خاتمةُ الجواب - توصية:

هذه الشبهةُ مما طُرِحَ في وقتٍ سابقٍ من التاريخِ الإسلامي؛ فقد نقلها أبو عبد الله الرازي عن بعضِ المعترضين على النبوة.

فالتعنُّ في النبواتِ أمرٌ قديمٌ بقدمها، ولا يزالُ المنكرون لها يردّدون كلامَ أسلافهم؛ فيتبنّاها عددٌ من المستشرقين الغربيين، ثم بيتّناها عددٌ من تلاميذهم العرب، ومع إفحامِ كلّ واحدٍ منهم في وقته، إلا أنهم يحرصون على تكرارها؛ لإضلالِ بعضِ العامةِ الجُدُد.

❖ كلماتٌ دلالية: براهينُ النبوة، التحققُّ من صدقِ النبوة.



المسألة (٩٨) - كيف يُؤْمِنُ أتباعُ الرُّسُلِ بالنبوِّاتِ، مع أن مصدرها إنسانيٌّ، وليس إلهيًّا؟

## السؤال

كيف يُؤْمِنُ أتباعُ الرُّسُلِ بالنبوِّاتِ، مع أن مصدرها إنسانيٌّ، وليس إلهيًّا، والوحيُّ: هو ما يَفِيضُ به خيالُ النبيِّ، ويختلِفُ باختلافِ مزاجِ كلِّ نبيٍّ، وخياله وآرائه التي اعتنَقها من قبلُ؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ المعجزاتُ مصدرُها خيالاتُ أصحابها.

## الجواب

### مضمون السؤال:

النبوَّةُ - من وجهةِ نظرِ السائلِ - ترجعُ إلى الخيالِ الإنسانيِّ، وتعتمدُ عليه اعتمادًا كليًّا، بل الخيالُ هو العاملُ الأكثرُ تأثيرًا فيها، والنبيُّ - من وجهةِ نظرِ السائلِ - لا يتلقَى شيئًا محددًا المعنى والمعالمِ من الله؛ فلا يسمَعُ كلامًا من خارجٍ، ولا يرى ملكًا حقيقيًّا من خارجٍ أيضًا، وإنما هو خيالٌ في الكلامِ والرؤية.

### مختصرُ الإجابة:

إن البراهينَ دلتُ دلالةً قاطعةً على أن النبوَّةَ التي جاء بها النبيُّ ﷺ، والوحيُّ الذي نزلَ عليه - لا يُمكنُ أن يكونا نابعينِ من داخله، أو ناشئينِ من تجربته الخاصة، وإنما الوحيُّ هو حقيقةٌ نازلةٌ عليه من عندِ الله:

فالقرآنُ تضمَّنَ معارفَ وعلومًا يستحيلُ أن يتحصَّلَ عليها أيُّ شخصٍ بقوةِ عقله، وحِدَّةِ ذكائه، ويستحيلُ أن تكونَ نتيجةً حالةٍ نفسيةٍ يعيشها النبيُّ ﷺ.

والقرآن الكريم ليس فيه صدَى للأحداثِ الأليمةِ التي مرّت بحياةِ النبيِّ ﷺ، مما يَنْفِي أن يكونَ الوحيُّ مصدرُهُ نَفْسُ النبيِّ ﷺ.

ومقتضى القولِ بأنَ الوحيِّ مصدرُهُ نَفْسُ النبيِّ ﷺ: أن يُوْحَى إليه في الأحوالِ التي تأخَّرَ الوحيُّ فيها عنه.

كما أن المعجزاتِ الحسيَّةِ المعلومةَ عند المسلمين واليهودِ والنصارى، لا تَقْتَضِيها قُوَى النفوسِ.

وبعد ذلك كله يُقالُ أيضًا: إن دراسةَ تاريخِ وملابساتِ النبواتِ، يَنْقُضُ دعوى أن مَصْدَرَهَا الخيالُ الإنسانيُّ، كما أن حُسْنَ عاقبةِ النبيِّ ﷺ والأنبياءِ جميعًا تُبطلُ دعوى أن يكونَ الوحيُّ خيالًا إنسانيًّا.

### الجوابُ التفصيليُّ:

هذا التصوُّرُ للنبوةِ والوحيِّ منافٍ للحقيقةِ القطعيَّةِ، ومتناقضٌ مع البراهينِ الظاهرةِ البيّنةِ، ومتضَمِّنٌ لانحرافاتٍ استدلاليةٍ ومنهجيةٍ عميقة؛ فمصدرُ الوحيِّ في التصوُّرِ الإسلاميِّ، ومنبَعُهُ الوحيدُ، ومنطلقُهُ وابتدأؤُهُ: إنما هو من الله تعالى، لا من أحدٍ سواه.

ودعوى هؤلاء المعاصرينِ مأخوذةٌ من كلامِ ابنِ سينا وغيرِهِ من الفلاسفةِ؛ الذين قالوا: إن خواصَّ النبوةِ ثلاثٌ - كما ذكرها عنهم ابنُ تيميَّةَ -:

❖ **الأولى:** أن تكونَ للنبيِّ قوَّةٌ قدسيَّةٌ؛ وهي قوَّةُ الحدسِ، وهي قوَّتُهُ العلميَّةُ، وأنه أذكى من غيره، وأن العلمَ عليه أيسرُ منه على غيره؛ بحيثُ يحصلُ له من العلمِ بسهولةٍ ما لا يحصلُ لغيرِهِ إلا بكلفةٍ شديدة.

❖ **الخاصَّةُ الثانيةُ:** قوَّةُ التخيلِ والحسِّ الباطنِ؛ وهي قوَّتُهُ الإراديَّةُ؛ بحيثُ يتمثَّلُ له ما يَعْلَمُهُ في نفسه؛ فيراهُ وَيَسْمَعُهُ؛ فيرى في نفسه صُورًا نُورانيَّةً، هي عندهم ملائكةُ الله، وَيَسْمَعُ في نفسه أصواتًا، هي عندهم كلامُ الله؛ وذلك من جنسٍ ما يحصلُ للنائمِ في منامِهِ، ومن جنسٍ ما يحصلُ لبعضِ أهلِ الرياضةِ، ومن جنسٍ ما يحصلُ لبعضِ الممرورينِ الذين يُصْرَعُونَ،

ويقولون: إن ما أخبرت به الرسل من أمور الربوبية، واليوم الآخر، إنما هو تخييلٌ وأمثالٌ مضروبةٌ، لأنه إخبارٌ عن الحقائق الخارجية على ما هي عليه.

❁ **الخاصة الثالثة:** أن تكون له قوة نفسانية يتصرف بها في هيوالى العالم؛ وهي القدرة والقوة التي في نفسه؛ كما أن العائن له قوة نفسانية يؤثر بها في المعين، ويزعمون أن خوارق العادات التي للأنبياء والأولياء، هي من هذا النمط.

وأصل أمر هؤلاء: أنهم لا يثبتون لصانع العالم مشيئة واختياراً وقدرةً بها يقدر على تغيير العالم وتحويله من حال إلى حال، بل وأئمتهم لا يثبتون علمه بتفاصيل أحوال العالم، بل منهم من يقول: لا يعلم شيئاً، ومنهم من يقول: لا يعلم إلا نفسه، ومنهم من يقول: يعلم الجزئيات على وجه كلي؛ وهذا اختيار ابن سينا، وهو أجود أقوالهم مع تناقض هذا القول وفساده.

وجواب هذه الشبهة يحتاج إلى بيان الأدلة الدالة على صحة التصور الإسلامي للنبوة، وبيان ذلك تفصيلاً من وجوه:

❁ **الوجه الأول:** القرآن تضمن معارف وعلومًا يستحيل أن يتحصّل عليها أي شخص بقوة عقله، وجدّة ذكائه، ويستحيل أن تكون نتيجة حالة نفسية يعيشها النبي ﷺ:

فقد اشتمل القرآن على أخبار تفصيلية عن الأمم والجماعات والأنبياء، والأحداث التاريخية السابقة على زمانه ﷺ بمدة زمنية بعيدة في أغوار التاريخ، ولم يعاصر النبي ﷺ تلك الأحداث، ولم يتعلمها في حياته.

ومن تلك المعارف: بعض الأرقام الحسابية، وبعض الأعداد الدقيقة؛ كمدة لبث نوح في قومه، ومدة لبث أهل الكهف في كهفهم، وكذلك تضمن القرآن أسماء تفصيلية للرجال والأمم والقبائل، وكل هذه الأمور لا يمكن الوصول إليها عن طريق قوة الذكاء، ولا سعة المخيلة، ولا عن طريق التجربة الحياتية اليومية.

❁ **الوجه الثاني:** القرآن الكريم ليس فيه صدق للأحداث الأليمة التي مرت بحياة النبي ﷺ، مما ينبغي أن يكون الوحي مصدره نفس النبي ﷺ:

فمن الأمور الظاهرة في القرآن: اختفاء شخصية النبي ﷺ:

ففي أكثر الأوقات: لا يذكر القرآن شيئاً عنها، ويتجرّد تماماً من الإشارة إليها، وعندما يورد شيئاً عن ذاته ﷺ، فإنما يذكره لكي يحكم على نفسه، أو يضبط سلوكه، أو يسيطر عليه.

وفيما يتعلّق بأفراحه وأحزانه، فإننا نعلم كم كان حزنه لوفاة أبنائه وأصدقائه وأصحابه؛ حتى أطلق «عام الحزن» على السنّة التي مات فيها عمه أبو طالب، وزوجته خديجة، وفقد بفقدتهما العون المعنوي الذي كان يسانده، ومع ذلك كلّ: لا نجد في القرآن أيّ صدّى لهذه الأحداث الأليمة، وهي من أشد ما يؤثّر في النفوس البشريّة.

فلو كان القرآن يتأثر بحالة النبي ﷺ النفسيّة، أو العقليّة، أو كان لحدّة ذكائه - أو لطبيعة حياته اليوميّة، أو لقوّة مخيلته - أثر فيما جاء به من الوحي -: لظهر ذلك جلياً في القرآن، وخاصّة في مثل تلك الأحوال الاستثنائيّة؛ فعدم وجود مثل تلك الآثار دليل على أن مشاعر النبي ﷺ ودواخله ليست مصدرًا للوحي، وليس لها أثر فيه، وإنما هو حقيقة نازلة عليه من السماء.

**الوجه الثالث:** مقتضى القول بأن الوحي مصدره نفس النبي ﷺ: أن يوحي إليه في الأحوال التي تأخر الوحي فيها عنه:

فإن الوحي الذي كان ينزل على النبي ﷺ لم يكن خاضعاً لعلمه، ولا لقدرته، ولا لإرادته، ولا لاختياره، ولا لرغبته؛ فلم يكن توقيت نزول الوحي، أو تحديد مكانه وحالته، خاضعاً لعلم النبي ﷺ، ولا لقدرته، ولا لإرادته، ولم يكن ملبياً لمطالبه وحاجاته في وقت الاحتياج؛ فقد ابتلي بأن رُمي في عرضه ﷺ، وهو من أعظم البلاء الذي يمكن أن يُصاب به الإنسان، وكذلك سُئل أسئلة، فلم يعرف جوابها، وكذلك مرّت به وقائع لم يعرف فيها الحكم، ومع ذلك: لم ينزل عليه الوحي إلا متأخراً.

فلو كان الوحي خاضعاً لقوّة مخيلة النبي ﷺ، أو لتجربته الشخصية، أو لحدّة ذكائه، أو لرغبته -: لبادر النبي ﷺ إلى الدفاع عن زوجته مباشرة، أو لأجاب على تلك الأسئلة مباشرة؛ دافعاً للحرج عن نفسه.



وفي بعض الأحوال: يأتي الوحي في لحظات تدلُّ حاله على أنه لم يكن مستعداً له، ولا منتظراً، ولا طالباً.

وكلُّ هذه الشواهد: تدلُّ على أن النبي ﷺ ليس له تأثير في الوحي؛ لا من جهة مشاعره وعواطفه، ولا من أيِّ جهةٍ أخرى، وإنما هو متلقٍ له، ومبلِّغٌ له عن الله فقط.

ولذلك أمثلة كثيرة؛ مثل: عتاب الوحي له في الإذن للمنافقين في غزوة العُسرة، وقصة زينب بنت جحش وزيد بن حارثة ﷺ، وغير ذلك.

❁ **الوجه الرابع:** لا ريب أن المعجزات الحسيّة المعلومة عند المسلمين واليهود والنصارى، لا تقتضيها قوى النفوس:

فالنبوة ليست منحصرة في القرآن فقط، وإنما هي حالة مركبة من تشريعات، ومعجزات كونيّة وحسيّة، وأحوال أخلاقيّة ونفسيّة مختلفة، واجتماع كلِّ هذه الأمور يستحيل أن يكون حاصلًا بسبب قوّة المخيِّلة، أو حِدّة الذكاء، أو عن طريق التجربة الإنسانيّة.

فمن المعلوم: أن النبي ﷺ في أثناء نبوته جاء بمعجزات كونيّة كثيرة؛ كانشقاق القمر، وخروج الماء من بين أصابعه، وتكثير الطعام، وشفاء بعض الأمراض، وغيرها من الأحوال الخارجة عن المعهود البشريّ.

والإتيان بمثل هذه الأمور يستحيل أن يكون ناتجًا عن التجربة الحيائيّة، أو عن قوّة المخيِّلة، أو حِدّة الذكاء.

❁ **الوجه الخامس:** دراسة تاريخ وملابس النبوات، ينقُض دعوى أن مصدرها الخيال الإنسانيّ:

فالدارسُ لنبوّة محمّد ﷺ يجد أنها أحيطت بأمور وأحداث قبل النبوة وأثناءها، تدلُّ دلالة ظاهرة على أن الوحي الذي نزل إليه لم يكن مصدره نفس النبي ﷺ، ولا مشاعره، ولا عقله، ولا تجربته، وإنما هو حقيقة مستقلّة عن ذاته، نازلة إليه من الله في السماء:

فقبل مولده ﷺ: حدثت واقعة الفيل، التي حمى الله بها الكعبة، وأظهر بها شرف بيته

المعظم، وكذلك: ما حصلَ مِنَ الحوادثِ حينَ مولِدِهِ ﷺ، وكذلك: إخبارُ الكَهانِ بأَمورِهِ وصفاتِهِ، وما صارتِ الجِنُّ تُخبرُهُم بِهِ مِنْ نَبوَّتِهِ -: كُلُّ ذلكِ أَمورٌ خارجَةٌ عنِ عِلْمِهِ وإرادتِهِ وقدرتِهِ.

وكذلك: ما أُخبرَ بِهِ أَهلُ الكتابِ، وما وُجِدَ مكتوبًا عندهم؛ مِنْ إخبارِ الأنبياءِ المتقدمينَ بنَبوَّتِهِ ورسالتِهِ ﷺ، وأمرِ الناسِ بِاتِّباعِهِ، وانتظارِ أولئكَ لَهُ -: كُلُّها أَمورٌ خارجَةٌ عنِ عِلْمِهِ وإرادتِهِ وقدرتِهِ.

فهذه الحوادثُ تُدُلُّ على أن النبوةَ التي نزلتْ على النبيِّ ﷺ لم تكن راجعةً إلى تجربتِهِ الحياتيةِ، ولا إلى قوَّةِ مخيلتِهِ، وإنما هي اصطفاؤٌ واختيارٌ إلهيٌّ، وإعدادٌ وترتيبٌ ربَّانيٌّ؛ ولهذا تهيَّأتْ لَهَا كُلُّ الظروفِ والأحوالِ المناسبةِ.

❁ **الوجه السادس:** حُسْنُ عاقِبَةِ النبيِّ ﷺ - بل الأنبياءِ جميعًا - تُبطلُ دعوى أن يكونَ الوحيُّ حَيالًا إنسانيًّا:

فلو كان الذي جاء به النبيُّ ﷺ نتيجةَ مَرَضٍ نَفْسيٍّ أو عَصبيٍّ، أو كان نابغًا مِنْ عواطفِهِ الخاصَّةِ بِهِ، فلماذا أَقرَّ أعداؤُهُ لَهُ في آخِرِ الأَمْرِ؟! ولماذا اتَّبَعُوهُ وَهَمَّ يَعْلَمُونَ بِحالِهِ وبكُلِّ تفاصيلِ حَياتِهِ!؟

ولا يَصِحُّ أن يُقالَ: إن اتَّبَعَهُم لَهُ كانَ خَوْفًا مِنَ السيفِ والقتلِ؛ فإن كَثِيرًا مِنْهُم أسَلَمَ قَبْلَ انتصارِ النبيِّ ﷺ على أَهلِ مَكَّةَ، وكان كَثِيرٌ مِنْهُم يُمكِنُهُ الهَرَبُ إلى بلدانٍ أُخرى، أو يُمكِنُهُ الرجوعُ عن الإسلامِ بعد موتِ النبيِّ ﷺ، ولكنَّ أَهلَ مَكَّةَ والطائِفِ - وَهَمَّ أَعْلَمُ الناسِ بِحالِ النبيِّ ﷺ - لم يَقَعْ ذلكَ مِنْهُم، وَمَنْ ارتدَّ مِنَ العَرَبِ لم يَرْتَدِّ لَأَنَّهُ يَتَّهِمُ النبيَّ ﷺ فيما جاء بِهِ، وإنما ارتدُّوا عَصبيَّةً وَأَنفَةً.

### خاتمة الجواب - توصية:

إن دعوى أن المعجزاتِ أَثرٌ للقوى النفسيةِ للنبيِّ: دَعوى أَثارها الفلاسفةُ المنتسبونَ إلى الإسلامِ، فنَجِدُ جوابًا عنها في كُتُبِ أَهلِ العِلْمِ؛ كـ «كتابِ النبواتِ» لابنِ تيميَّةَ؛ كما أَنها مِنْ



الدعاوى التي تبناها فلاسفة النهضة الأوروبية الحديثة؛ مثل إسبينوزا، كما نجد تفسيراتٍ مقاربةً

لدى بعض علماء مدرسة تحليل اللاشعور النفسيّة، وهي مما اعتمده المستشرقون، وتلقّفه عنهم

الحدائثون العرب، وقد ذهب بعض الفضلاء، وهو الدكتور محمد عبد الله دراز رحمته الله في كتابه

المهم: «النبيّ العظيم»، إلى أن حقيقة هذه الشبهة إنما هو رأيٌ مُشركي قريش الجاهليين القديم،

لكن جاء المستشرقون وأتباعهم اليومَ به باسمٍ جديد.

❁ كلمات دلالية: أنسنة النبوة.



المسألة (٩٩) - لماذا تركّزت النبواتُ في بُقعةٍ واحدةٍ من الأرض؟

## السؤال

إذا كانت النبوةُ أمرًا ضروريًا لحياةِ الناسِ لا يُمكنُهُمُ الاستغناءُ عنها، ولا صلاحَ لهم ولا فلاحَ إلا بوجودها؛ فإن ذلك يلزمُ منه أن تكونَ النبوةُ عامّةً لكلِّ الناسِ، وشاملةً لكلِّ الأممِ. ولكنَّ حالَ النبوةِ ليس كذلك، فهي متركّزةٌ بشكلٍ أساسيٍّ في منطقةٍ حوضِ البحرِ المتوسطِ، ولم نَسْمَعْ بالنبوةِ في بلادِ الصّينِ والهندِ وغيرها من البلدانِ الخارجةِ عن تلكِ البُقعةِ؛ فالمؤرّخونَ الصّينيّونَ وغيرهم كتبوا عن كلِّ ما يتعلّقُ ببلادهم، ولم يذكُرْ أحدٌ منهم خبرًا عن وجودِ الأنبياءِ فيهم؛ فكيف يكونُ ذلك؟

## عبارات مشابهة للسؤال

❁ هل كان عند الصّينيّينَ والهنودِ أنبياءٌ في العصورِ القديمة؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

الاعتراضُ على صحّةِ وجودِ النبوةِ وكمالها؛ بأنها لو صحّت، فيفتَرَضُ وجودُها في كلِّ زمانٍ ومكانٍ لأهمّيّتها، ومع ذلك فقد نُقِلَ افتقادُها في أمكنةٍ كثيرةٍ من العالمِ؛ لتركّزها في منطقةٍ محدودةٍ.

### مختصرُ الإجابة:

جميعُ الافتراضاتِ المذكورةِ في السؤالِ افتراضاتٌ عقليةٌ غيرُ مبرهنةٍ، والعاقلُ يوازنُ بين هذه الافتراضاتِ، وبين ما يجدهُ عند المسلمين من آياتٍ وبراهينَ على صدقِ النبيِّ ﷺ، واستحالةِ أن يكونَ ما جاء به من عندِ أحدٍ من الخلقِ، ويُدرِكُ مقدارَ الفرقِ بينهما، وينكشفُ له وهاءُ هذه الشبهةِ.

ثم افتقادها هو افتقاد نسبي، وله حكم، ولمن لم تبلغهم النبوة أحكام خاصة، وكل ذلك لا يقدح في صحة النبوة:

فإن عدم العلم بوجود الأنبياء خارج منطقة البحر المتوسط، ليس علماً بعدمهم، وليس ثمة دليل على أن النبوة لم يكن لها وجود عند الأمم السابقة خارج منطقة البحر المتوسط.

كما أن ثمة إشارات على وجود النبوة عند الأمم السابقة خارج منطقة البحر المتوسط؛ كما في بلاد الصين، واليونان، والهند؛ وهذه الإشارات لا تقل أهمية في دلالتها على إثبات النبوة، وانتشار خبرها، عن دلالة عدم ذكر المؤرخين للنبوة بالمعنى المعروف عند أهل الأديان؛ فلماذا يعتمد على تلك الدلالات، ولا يعتد بما هو مثلها؟!

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة طعن في أفعال الله تعالى وحكمته في باب النبوات؛ بناءً على مقدمات خاطئة، لا يسندها دليل، وكشفها يحتاج إلى بيان وهاء مستنداتها، ومعارضتها بما هو أقوى منها، وبيان ذلك تفصيلاً من وجوه:

❁ **الوجه الأول:** عدم العلم بوجود الأنبياء خارج منطقة البحر المتوسط ليس علماً بعدمهم:

فحين وجد بعض الناقدين أن التاريخ القديم لا يتضمن معلومات عن النبوة والأنبياء في بعض البلدان، جعل ذلك دليلاً على عدم وجود النبوة من حيث الأصل؛ وهذا مسلك استدلال خاطئ، متناف مع طريق الاستدلال الصحيح؛ فإن غاية ما يدل ذلك الدليل: هو عدم العلم بوجود النبوة، ولكن عدم العلم ليس دليلاً على العدم؛ فمن لم يكن يعلم بوجود الأنبياء في الأمم القديمة، فهذا ليس علماً منه بعدم وجودهم.

ومما يزيد من وضوح هذا المعنى وقوته: أن التاريخ القديم للأمم لم يحفظ كله، ووسائل التوثيق المتعلقة به ضعيفة جداً، فجميع تاريخ الأمم السابقة يتصف بالفقر الشديد في المعلومات التاريخية المتعلقة به.

ثم إن المؤرخين إنما يركزون نظرهم على الأحداث العظيمة، والشخصيات الشهيرة

التي كان لها تأثيرٌ ظاهرٌ في الشعوب؛ كالمملوكِ والأمراءِ والعظماءِ، والأنبياءِ قد لا يكونون كذلك؛ فقد لا يتبعُ النبيَّ إلا رجلٌ أو رجلان، وقد لا يتبعُهُ أحدٌ، وقد يكونون مضطهدين من المملوكِ وغيرهم، فلا يكونُ لهم شأنٌ كبيرٌ مؤثراً في مجتمعاتهم.

**الوجه الثاني:** ليس ثمة دليلٌ على أن النبوة لم يكن لها وجودٌ عند الأمم السابقة خارج منطقة البحر المتوسط:

فنحن - المسلمون - لدينا مصدرٌ موثوقٌ لا شك فيه، وهو خبرُ الله تعالى في القرآن، وخبرُ نبيه ﷺ في السنة؛ فقد قامت الأدلة والبراهين الكثيرة على صدق ذلك الخبر، وقد أخبرنا الله أنه ما من أمةٍ إلا وقد جاءها نذيرٌ؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَمَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٦].

وإذا اعتبرنا قوانين الاستدلال الصحيحة، فإنه لا يصحُّ البتة ترك الخبر الصحيح، أو التشكيك فيه؛ لمجرد عدم ذكر المؤرخين القدماء للنبوة في أقوامهم؛ فالمسلم لديه علمٌ يقيني بصحة الخبر الذي جاء في النصوص الشرعية، وعنده أدلة ظاهرة عقلية يقينية متضافرة على صدقه، وليس لديه في المقابل إلا أبحاث قائمة على معلومات ناقصة لم تصل إلى إثبات عدم وجود النبوة، وإنما غاية ما وصلت إليه: عدم العلم بالوجود؛ فتعارض عنده علمٌ إثباتي يقيني، وعلمٌ لم يثبت إلا الجهل بالوقوع؛ فالعقل يوجب عليه تقديم العلم الإثباتي بلا تردد ولا تشكك.

**الوجه الثالث:** ثمة إشارات على وجود النبوة عند الأمم السابقة خارج منطقة البحر المتوسط:

إن الباحث إذا قام بالتنقيب في تاريخ الأمم القديمة، فإنه لا يعدم أن يجد إشارات تدلُّ دلالة لا بأس بها على وجود أصل النبوة، وفكرتها الرئيسية، وهي الاتصال بين السماء



والأرض، أو مخاطبة الله لمن في الأرض:

فمع أن عددًا من الدارسين ذهبَ إلى أن (كُونْفُوشْيُوسَ) الذي ظهرَ في القرنِ السادسِ قبلَ الميلادِ في «بلادِ الصِّينِ»، لم يكن نبيًّا، إلا أنهم ذكروا إشاراتٍ من كلامه تدلُّ على وجودِ خبرِ النبوةِ في زمانه:

فقد ذكَّرَ بعضُ الدارسين: أن استقراءَ كُتُبِهِ يدلُّ على أنه كان يُحسُّ بأن السماءَ قد استودعتُه رسالةَ إِبْرَاءِ العالَمِ الصِّينِيِّ مِنْ أوجاعِهِ، وأن مَنْ في السماءِ لن يخذلَهُ، وأنه يأملُ بمَنْ في السماءِ أن يُعيِنَهُ ويساعِدَهُ.

والمقصودُ لدى (كُونْفُوشْيُوسَ): قوَّةُ كونيَّةٍ مبهمَةٌ.

ولاحظَ بعضُ الدارسين: أن الفِكرَ الصِّينِيَّ كانت تَشِيْعُ فيه فكرةُ أن المَلِكَ ابنَ السماءِ، وأن حُكْمَ الإقطاعيينِ مستمدٌّ من السماءِ.

وهذه الإشاراتُ ليست صريحةً في إثباتِ النبوةِ؛ كما عند أتباعِ الأديانِ المنزلةِ الكبرى، ولكنها تتضمنُ إشاراتٍ لا بأسَ بها في الدلالةِ على وجودِها، أو وجودِ خبرِها عندهم.

وكذلك نجدُ في «الفِكرِ اليُونانِيِّ» إشاراتٍ متعدِّدةٌ يُمكنُ أن تكونَ دالَّةً على وجودِ معنى النبوةِ وخبرِها عندهم؛ فقد كان رُوادُّ الفِكرِ الإغريقيِّ قبلَ الميلادِ يعتقدون أن الكَهَنَةَ في المعابدِ وزرَّاءِ الإلهِ الذي يخدمونه، وأنه يَحْمِيهِمْ وَيُعِينُهُمْ.

ونقلَ عددٌ من الباحثين عن سُقْرَاطَ: أنه كان يدَّعي النبوةَ، وأن الإلهَ قد أرسلَهُ؛ لهدايةِ أبناءِ مدينتِهِ وإنقاذِهِمْ، والكشفِ لهم عن الفضيلةِ الكامنةِ في نفوسِهِمْ.

وتوصَّلَ بعضُ الدارسين: إلى أن اليُونانَ كانوا يُقرُّون بِفِكرَتِي «الوحيِّ»، و«الإلهامِ»، اللَّذَيْنِ تَقِيضُ بهما الآلهةُ على بعضِ المصطفيينِ مِنَ البَشَرِ.

وبعد أن درسَ بعضُ الباحثين الإلياذةَ، توصَّلَ إلى أنها تدلُّ على أن هناكُ أناسًا تصطفيهم بعضُ الآلهةِ، وتحادثُهُمْ وترعاهم مما يحدثُ.

فهذه الأخبارُ المنقولةُ عن الفِكرِ الإغريقيِّ، ليست صريحةً في الدلالةِ على وجودِ النبوةِ

بالمعنى المعروف عند أهل الأديان المنزلة، ولكنها تتضمن إشارات لا بأس بها في الدلالة على وجود فكرة النبوة عندهم، أو خبرها.

وأما «بلاد الهند»: فإن النبوة فيهم أظهر من بلاد الصين والإغريق؛ فكتب الهندوس المقدسة: تنص على بعثة أربعة وعشرين نبياً، وقد ظهروا جميعاً إلا الرابع والعشرين، وهم ينتظرون ظهوره، وقد سموا أولئك الأنبياء، وحددوا وظيفة كل نبي.

وهذه الإشارات لا تقل أهمية في دلالتها على إثبات النبوة، وانتشار خبرها، عن دلالة عدم ذكر المؤرخين للنبوة بالمعنى المعروف عند أهل الأديان؛ فلماذا يُعتمد على تلك الدلالات، ولا يُعتمد بما هو مثلها؟!

إننا إذا تأملنا ما يعتمد عليه المعترضون، لا نجد علماء حقيقياً مبنياً على معلومات متوافرة، وإنما غاية ما لديهم: معلومات ناقصة تُفيد عدم العلم بوجود النبوة؛ وهذا القدر ليس بأعلى من تلك الإشارات الدالة على وجود خبر النبوة عند تلك الأمم.

❁ كلمات دلالية: الأنبياء في الأمم السابقة، الأنبياء في الهند، أماكن ظهور الأنبياء.





## المسألة (١٠٠) - هل الإسلام دينٌ خاصٌ بالعرب؟

### السؤال

قد يكون الإسلام صحيحًا؛ لكنّه دينٌ خاصٌ بالعرب.

### عبارات مشابهة للسؤال

### الجواب

#### مضمون السؤال:

\* السائل يرى أن دين الإسلام دينٌ صحيحٌ، ولكنّه دينٌ خاصٌ بالعرب؛ لأن كلَّ نبيٍّ بُعثَ إلى قومه خاصّةً، والنبيُّ محمدٌ ﷺ بُعثَ إلى العربِ خاصّةً؛ فلا يلزمُ غيرَ العربِ، أو اليهودَ والنصارى، الدخولُ في دين الإسلام؛ لأنه لا يشملهم.

#### مختصرُ الإجابة:

الإسلام هو الدينُ الحقُّ، أنزله اللهُ تعالى على نبيِّه محمدٍ ﷺ، وبعثه لكافةِ الثقلينِ من الجنِّ والإنسِ؛ فلا يسعُ أحدًا منهم إلا اتباعه والإيمانُ برسالته.

ومن يقول: «إن الإسلامَ دينٌ صحيحٌ»، ويصدّقُ برسالةِ النبيِّ محمدٍ ﷺ: - فإنه يلزمُهُ أن يصدّقَ بكلِّ ما جاء به عن الله تعالى في كتابه الكريم، وفي سنّةِ نبيِّه المطهّرة؛ من عالميّةِ رسالةِ النبيِّ محمدٍ ﷺ، وهي رسالةُ الإسلام، وأنها للناسِ كافّةً، مع إخبارِ النبيِّ ﷺ أن الإسلامَ سينتشرُ في كلِّ أرجاءِ الأرضِ، وإخباره ﷺ صحابتهُ بفتحِ العراقِ والشامِ واليمنِ، وكذلك ما جاء في سيرتهِ ﷺ؛ من أنه بعثَ كتبهُ إلى الملوكِ والأمراءِ في أقطارِ الأرضِ، والواقعُ اليومَ يشهدُ أن دينَ الإسلامِ دينٌ عالميٌّ.

#### الجوابُ التفصيليُّ:

يشكُّكُ بعضهم في عالميّةِ دينِ الإسلام، ويزعمُ أنه دينٌ خاصٌ بالعرب؛ والإجابةُ على هذه الشبهةِ من عدّةِ أوجه:

❁ **الوجه الأول:** القرآن الكريم يؤكد أن دين الإسلام لكافة الناس، وأنه رسالة عالمية لجميع البشر:

وقد نصت على ذلك آيات كثيرة، تخاطب رسول الله ﷺ بعموم دعوته إلى الله في الناس؛ قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]، وفي آية ثالثة تبين سعة الرسالة الإسلامية، وأنها رحمة للعالمين؛ قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وغيرها من الآيات التي تبين أن النبي محمدًا ﷺ بعث بالإسلام إلى الناس كافةً عربهم وعجمهم.

❁ **الوجه الثاني:** أحاديث الرسول ﷺ تدل على عالمية رسالته:

ومن ذلك: ما جاء في الحديث، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً»؛ رواه البخاري (٤٣٨).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ: يَهُودِيٍّ، وَلَا نَصْرَانِيٍّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»؛ رواه مسلم (١٥٣).

❁ **الوجه الثالث:** إخبار النبي ﷺ أن الإسلام سيتشر في كل أرجاء الأرض:

ومن ذلك: ما جاء في الحديث، عن تميم الداري رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلَا يَتْرُكُ اللَّهُ بَيْتَ مَدْرٍ وَلَا وَبَرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ، بِعِزِّ عَزِيزٍ، أَوْ بِذُلِّ ذَلِيلٍ، عِزًّا يُعِزُّ اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ، وَذُلًّا يُذِلُّ اللَّهُ بِهِ الْكُفْرَ»؛ رواه أحمد (١٦٩٥٧).

وهذا ما حصل بعد زمن النبي ﷺ؛ فانتشر الإسلام خارج الجزيرة العربية، واستمر في الانتشار عبر عصور التاريخ الإسلامي المختلفة، حتى امتدت رُفعة الدولة الإسلامية من حدود الصين شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، وامتدت في الشمال إلى الأندلس وأوروبا.



### ❁ الوجه الرابع: إخبار النبي ﷺ صحابته بفتح العراق، والشام، واليمن:

وذلك أثناء حفر الخندق، عندما اعترضتهم الصخرة، فضربها وبرق منها نور، وقال: «الله أكبر، أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الشَّامِ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأُبْصِرُ قُصُورَهَا الْحَمْرَاءَ السَّاعَةَ، ثُمَّ الثَّانِيَةَ: اللهُ أَكْبَرُ، أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ فَارِسَ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأُبْصِرُ قَصْرَ الْمَدَائِنِ الْأَبْيَضَ، ثُمَّ الثَّلَاثَةَ: اللهُ أَكْبَرُ، أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الْيَمَنِ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأُبْصِرُ أَبْوَابَ صَنْعَاءَ مِنْ مَكَانِي هَذِهِ السَّاعَةَ»؛ رواه أحمد (١٨٦٩٤)، والنسائي في «الكبرى» (٨٨٠٧).

وما هي إلا سنوات معدودة، وتصبح تلك حقيقة واقعة؛ فيفتح الله على المسلمين حصون كسرى وقيصر واليمن، وقصور كسرى في المدائن، وقصور قيصر في الشام، كانت تعد خارج جزيرة العرب.

### ❁ الوجه الخامس: رسالات النبي ﷺ إلى ملوك وأمراء العالم في ذلك العصر خارج

الجزيرة العربية، ودعوتهم إلى الدخول في الإسلام:

فهذا يؤكد ويدل على عالمية الدعوة الإسلامية؛ فقد أرسل النبي ﷺ إلى كسرى ملك الفرس، وإلى هرقل عظيم الروم، وإلى النجاشي ملك الحبشة، وإلى المقوقس عظيم القبط في مصر، وإلى المنذر بن ساوى ملك البحرين، وإلى باذان في اليمن، وغيرهم:

عن أنس رضي الله عنه: «أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى كِسْرَى، وَإِلَى قَيْصَرَ، وَإِلَى النِّجَاشِيِّ، وَإِلَى كُلِّ جَبَّارٍ؛ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى»؛ رواه مسلم (١٧٧٤).

وقد ذكر المؤرخون - كالطبري، وابن الأثير، وابن كثير - نصوص ما ورد في تلك الرسائل.

### ❁ الوجه السادس: واقع انتشار الإسلام في العصر الحاضر:

فيقدر عدد المسلمين في العالم خلال العام (٢٠٢٠م)، حسب تقدير مركز (بيو pew) للدراسات والأبحاث: بأنه بلغ (٩, ١) مليار مسلم، وهو العدد الذي يشكل ما نسبته ربع سكان الأرض، ويتوقع المركز بأن الديانة الإسلامية ستصل للمركز الأول بعد النصف الثاني من القرن الميلادي الحالي.

ولا يكادُ يُوجَدُ بلدٌ في العالمِ إلا ويُوجَدُ فيه عددٌ من المسلمين؛ وهذا يؤكدُ أن الإسلامَ دينٌ عالميٌّ بلغَ أرجاءَ الأرض، وجميعَ البلدان.

وأخيراً:

مزجتِ الدولةُ الإسلاميَّةُ مختلفَ الأجناسِ والأعراقِ في مواطنيها؛ فقد مزجتِ أيضًا في أمرائها وملوكها وحكَّامها بين مختلفِ الأجناسِ والأعراقِ؛ فكان منهم العربُ وهم الأمويُّون والعبَّاسيُّون، والمماليكُ الذين هم أجناسٌ مختلفةٌ، والسلاجقةُ وهم أتراكُ، والأيوبيُّون الذين هم أكرادٌ، والطولونيُّون والإخشيديُّون وهم أتراكُ، والمرابطون وهم من البربرِ، والعثمانيُّون وهم أيضًا أتراكُ.

وقد أكَّدَ على فكرةِ عالميَّةِ الإسلامِ الكثيرُ من غيرِ المسلمين؛ كما نُقِلَ عن بعضِ حكماءِ أوربًا قوله: «لو كان محمدٌ بيننا، لحلَّ مشاكلَ العالمِ، وهو يتناولُ فنجانَ قهوةٍ؛ لا بدَّ أن نُطلِّقَ عليه لقبَ «مُنقِذِ الإنسانيَّةِ»، وأعتقدُ: لو وُجِدَ رجلٌ مثلهُ، وتولَّى قيادةَ العالمِ المعاصرِ، لنجحَ في حلِّ جميعِ مشاكلِهِ بطريقةٍ تجلبُ السعادةَ والسلامَ».

### خاتمةُ الجواب - توصية:

يجبُ على المسلمِ الإيمانُ بما جاء به محمدٌ ﷺ، وأنه رسولُ الله تعالى إلى جميعِ الخلقِ: إنسهم وجنَّهم، عربهم وعجمهم، وأن دينَ الإسلامِ الذي جاء به، هو للبشرِ جميعًا، وليس خاصًّا بالعربِ.

## المسألة (١٠١) - لماذا توقفت النبوة؟

## السؤال

لماذا توقفت النبوة منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا؟ فهل يليق في الحكمة الإلهية أن يُعطي الله الحقيقة العظمى لرجل واحد في قرية بين صحارى وجبال، قبل زمنٍ طويلٍ جدًا، ثم يكلف الناس كلهم في كلِّ الأماكن والأوقات إلى يوم القيامة باتباعه؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* لماذا جعل الله وسائط من الرسل، وهم يموتون وينقطعون؟

\* لماذا ختمت الرسالة بمحمد ﷺ؟

## الجواب

## مضمون السؤال:

إنكار النبوة، أو إنكار مناسبة الختم بالنبوة، بالنظر إلى حال النبي ﷺ.

## مختصر الإجابة:

القول بأن ختم النبوة قبل أكثر من أربعة عشر قرنًا يقدح في ثبوتها وكمالها - قول خارج عن مناهج الاستدلال، والتفكير السليم؛ لأنه ليس قادمًا.

والجواب عن ذلك، مع إثبات النبوة بالأدلة: يحتاج إلى بيان طريقة التفكير الصحيحة في هذه المسألة:

فإن الوحي قد حفظه الله تعالى بحفظه؛ فكأن النبي ﷺ - بأخلاقه، وسيرته، ودعوته، وبراهين صدقه - يعيش معنا؛ كما أن نبوة محمد ﷺ ثبتت بالدلائل العقلية، والدلائل العقلية

لا تتأثر بتأثر الزمان والمكان، كما أن أدلة نبوة النبي ﷺ تتصف بصفة الشمول واختراق الأزمنة والأمكنة.

### الجواب التفصيلي:

السؤال تضمن حشواً من الكلام بقصد التنفير، وأما الأدلة، فلا تستقيم مع ما ذكره، وبيان ذلك تفصيلاً من وجوه:

❁ **الوجه الأول:** النبوات ثبتت بالبراهين العقلية، والبراهين العقلية لا يؤثر فيها تغير الزمان والمكان:

فالعبرة في التصديق بالنبوة، والتسليم بها: ليس في زمانها، ولا في مكانها، ولا في شخص النبي الذي يحملها، وإنما العبرة في ذلك كله: بالبرهان الدال على صدقها، فمتى ما وجد البرهان الصادق اليقيني الدال على صدق النبوة، فإنه يجب الأخذ به من غير التفات إلى زمانه، ومكانه، وحال الشخص الذي يحملها؛ فالبراهين العقلية لا تتغير بتغير الزمان والمكان، وإنما تبقى دائماً وأبداً، فليس للبراهين العقلية وقت تشيخ فيه، وتنتهي دلالتها، وليس لها مكان تتحقق فيه دلالتها، ومكان آخر تفقدتها فيه، وإنما هي مطردة مستقيمة في دلالاتها في كل زمان ومكان.

❁ **الوجه الثاني:** أدلة نبوة النبي ﷺ تتصف بصفة الشمول واختراق الأزمنة والأمكنة:

فلم تكن نبوة النبي ﷺ ذات طبيعة زمنية خاصة، بحيث تنتهي دلالتها، وتضعف بعد زمن حصولها، وإنما كانت ذات طبيعة شمولية عابرة للأزمان والأماكن، وباقية ما بقي البشر؛ فإن برهان صدق النبي ﷺ الأعظم، وآيته الكبرى: القرآن الكريم؛ وهو عبارة عن كلام معجز خارج عن مقدور الإنس والجن، وكل الناس يتكلمون عنه، وسيقون كذلك إلى قيام الساعة.

وقد أشار النبي ﷺ إلى هذه القضية المنهجية في الدلالة على نبوته، فقال ﷺ: «مَا مِنْ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ مَا مِثْلُهُ أَمِنْ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْ

وَحَيًّا أَوْحَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيَّ؛ فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»؛ رواه البخاري (٧٢٧٤)، ومسلم (١٥٢).

فأدلة نبوة النبي ﷺ باقية، وبقاؤها يستلزم بقاء نبوته بالضرورة.

❁ **الوجه الثالث: الوحي المنزل على محمد ﷺ محفوظ بحفظ الله تعالى:**

فإن الله تعالى:

حَفِظَ وَحْيَهُ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى نَبِيِّهِ بِأَنْوَاعٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنَ الْحِفْظِ؛ فَقَدْ حَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ مِنَ الضِّياعِ، وَالتَّحْرِيفِ وَالتَّبْدِيلِ، وَالتَّغْيِيرِ، وَالزِّيَادَةِ، وَالنَّقْصِ، بَلْ أَضْحَى لَفْظُهُ مَنْقُولًا إِلَى الْأُمَّةِ بِالتَّوَاتُرِ اللَّفْظِيِّ الْقَطْعِيِّ الَّذِي لَا يَقْبَلُ التَّشْكِيكَ وَالتَّرْتِيبَ.

وَحَفِظَ سِيرَةَ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَنَقَلَتْ إِلَيْنَا أَخْلَاقَهُ، وَأَفْعَالَهُ، وَتَصَرُّفَاتَهُ، وَنَعْوَتَهُ، وَمُجْمَلُ سِيرَتِهِ؛ حَتَّى كَأَنَّهُ يَعِيشُ بَيْنَنَا، وَنَرَاهُ يَسِيرُ فِي طُرُقَاتِنَا، وَحَفِظَ شَرَائِعَ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَقِيَّضَ لِحَفِظِ نَصُوصِهِ وَبَحْثِ مَسَائِلِهِ عُلَمَاءَ أَفْذَادًا، فَقَامُوا بِجَمْعِهَا، وَتَنْسِيقِهَا، وَتَرْتِيبِهَا، وَرَضِدِ أَدْلَتِهَا وَبِرَاهِينِهَا.

فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ مِنَ الْحِفْظِ، وَغَيْرُهَا، جَعَلَتْ آثَارَ نُبُوَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَالِمَهَا وَبِرَاهِينَهَا بَاقِيَةً إِلَى وَقْتِنَا هَذَا، وَسَبَقَتْ إِلَى أَوْقَاتٍ مُتَطَاوِلَةٍ؛ فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ - بِأَخْلَاقِهِ، وَسِيرَتِهِ، وَدَعْوَتِهِ، وَبِرَاهِينِ صَدَقِهِ - يَعِيشُ مَعَنَا.

إِنْ هَذِهِ الشَّبَهَةُ إِنَّمَا أُتِيَتْ أَصْحَابُهَا مِنْ حَيْثُ قُصُورُ نَظَرِهِمْ فِي تَارِيخِ الْخَلْقِ؛ فَإِنْ مَا بَيْنَ بَعْثَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ السَّاعَةِ مُدَّةٌ سِيرَةٌ، إِذَا نُسِبَتْ إِلَى تَارِيخِ الْخَلْقِ؛ فَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ»، وَأَشَارَ بَيْنَ السَّبَابَةِ وَالْوَسْطَى؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٥٠٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٥١).

وبالتالي: مَنْ اسْتَعْرَضَ تَارِيخَ الْبَشَرِيَّةِ - وَالْخَلْقِ عَمُومًا - فِي عَقْلِهِ، رَأَى أَنَّ هَذِهِ الْمُدَّةَ الَّتِي بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، لَيْسَتْ بِتِلْكَ الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ الَّتِي يُسْتَنْكَرُ فِيهَا الْخُلُوعُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، كَيْفَ وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِمْ كَفَيْتْ بِالنَّبِيِّ ﷺ؟!!

## خاتمة الجواب - توصية:

يُوجَدُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَدَلَّةٌ وَاضِحَةٌ، كَمَا يُوجَدُ فِيهَا جَدَلِيَّاتٌ فِيهَا شَغَبٌ وَاعْتِرَاضَاتٌ بِمَا لَا

يَقْدَحُ فِي الْأَصْلِ.

فَإِذَا ثَبَّتِ النَّبُوَّةُ بِالْأَدَلَّةِ الصَّحِيحَةِ، فَلَا يَنْبَغِي الِاعْتِرَاضُ عَلَيْهَا بِأَيِّ شَبْهَةٍ وَاحْتِمَالٍ عَقْلِيٍّ؛

فَإِنَّ الْقَاطِعَ الْعَقْلِيَّ لَا يُعَارِضُ بِاحْتِمَالٍ عَقْلِيٍّ، بَلِ الْعَاقِلُ يَتَمَسَّكُ بِالْأَصْلِ، وَيَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَهُ

حِكْمَتُهُ وَقَدْرُهُ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يُصْلِحُ خَلْقَهُ.

❁ **كَلِمَاتٌ دَلَالِيَّةٌ:** الدَّلَائِلُ الْعَقْلِيَّةُ، الْمَعْجِزَاتُ، تَوْقُفُ الرِّسَالَاتِ وَالنَّبَوَاتِ.





المسألة (١٠٢) - لماذا لا يَظْهَرُ اللهُ للناسِ، ويبلِّغُهُم ما يريدُ، بدونِ وسائظٍ مِنَ الرُّسُلِ؟

## السؤال

إِنَّ الْمَلِكَ مِنْ مَلُوكِ الدُّنْيَا إِذَا كَانَتْ لَدَيْهِ رِسَالَةٌ مَهْمَةٌ إِلَى شَعْبِهِ، فَإِنَّهُ يُوَصِّلُهَا بِنَفْسِهِ، وَلَا يُرْسِلُ غَيْرَهُ بِهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ عاجزًا أو مشغولًا، واللهُ ليس كذلك؛ فلماذا لا يَظْهَرُ اللهُ للناسِ فِي أزمانٍ متعدِّدةٍ، ويبلِّغُهُم ما يريدُ؟ ولماذا لا يُنزلُ اللهُ إلى الناسِ فِي فتراتٍ متعاقبةٍ كُتُبًا يَشْرَحُ فِيهَا ما يُريدُهُ مِنَ الناسِ؟

## الجواب

### مضمونُ السؤالِ:

تقومُ حقيقةُ هذا الاعتراضِ على أن النبوةَ تعني أن هناك واسطةً بين الله وبين الناسِ، وهذا أمرٌ - بحسبِ وجهةِ نظرِ السائلِ - منافٍ للحكمةِ والاستقامةِ في التدبيرِ؛ فإن الاستقامةَ - بحسبِ وجهةِ نظرِ السائلِ - تقتضي أن يوَصِّلَ اللهُ ما يُريدُهُ إلى الناسِ بِنَفْسِهِ، مِن غيرِ أن يجعلَ بينه وبينهم واسطةً.

### مختصرُ الإجابةِ:

إن معنى «الابتلاءِ والامتحانِ للخلقِ»، ومعنى «كونِ الرُّسُلِ قُدُواتٍ للناسِ»، مَعْنِيانِ محبوبانِ لَهِ تَعَالَى، ومقصودانِ، وهما ينتفیانِ مع انتفاءِ وجودِ الرُّسُلِ.

كما أن الاعتراضَ على كونِ الرُّسُلِ أسبابًا لإيصالِ الهدايةِ إلى الناسِ: هو اعتراضٌ على مبدأِ السببيةِ.

ثم هو قائمٌ على قياسِ فاسدٍ على أفعالِ المملوكِ مِنَ البَشَرِ.

ثم النظرُ فِي الحِكمةِ مِنَ أفعالِ اللهِ تَعَالَى: يَحْتَاجُ إلى إخباتٍ للخالقِ وانكسارٍ؛ لِيَهْتَدِيَ المرءُ إلى أسرارِها.

وأخيراً: فإنه لا يصح للعاقل أن يفترض معارضةً لا دليل عليها، ويُبطل بسببها حقائق من مصلحته معرفتها والإيمان بها؛ فالنبوة ثابتة بالأدلة الكثيرة المتنوعة، ووجود الوساطة بالرسول له حكمة؛ ولا بد من اقتناع المرء بها؛ لأنها اعتبارٌ للأموال الوجودية الواقعة في الخارج، وإنكار الحقائق الخارجية مفسدٌ لحياة المرء في الدنيا والآخرة.

### الجواب التفصيلي:

وبيان ذلك تفصيلاً من وجوه:

❁ **الوجه الأول:** التكليف بالعبادات قائم على الابتلاء والامتحان؛ وهذا المقصد يفوت دون إرسال الرسول:

وهذا الاعتراض فيه غفلة عن طبيعة التكليف بالعبادات، وكونها قائمة على الابتلاء والامتحان.

فلو أن الله نزل بنفسه - كما يقولون - أو أنزل بنفسه كتاباً، لزال معنى الابتلاء والامتحان، وأضحى الناس كالمجبولين على التعبد؛ فلا يقع بينهم التفاضل، ولا يتحقق منهم التمييز في أفعالهم القائمة على حرية القصد والإرادة؛ وهذا يتنافى مع تكريم الله لجنس الإنسان بالتكليف، وإعلاء مكانته في الآخرة بالثواب الجزيل على الطاعة.

❁ **الوجه الثاني:** الرسول أرسلهم الله؛ ليكونوا قُدواتٍ عمليةً للناس؛ وهذا المقصد يفوت لو لم يكن هناك وسائط من الرسول:

فإقناع الناس بالعبادات والالتزام بالأخلاق والقيم، يتطلب جهداً كبيراً، وتعليماً مضميناً، فلا بد للناس من معلمٍ يشرح لهم ما يطلب منهم، ويبيِّن لهم ما يشكّل عليهم، ويوجب على ما يطرأ عليهم من أسئلة ونوازل، ولا بد من قُدوةٍ عمليةٍ تتمثل أحكام الدين، وتحوّله إلى واقعٍ عمليٍّ يروّنه بأعينهم، ويعيشونه بمشاعرهم؛ وهذه المعاني لا تتحقق إلا بوجود النبي بين الناس.

❁ **الوجه الثالث:** الاعتراض على كون الرسول أسباباً لإيصال الهداية إلى الناس: اعتراض

على مبدأ السببية:

فظام الكون كله قائم على الأسباب؛ فكل أحداث الكون - كبيرها وصغيرها، جليلها وحقيرها - مرتبطة بالأسباب، ومتعلقة بها، وجعل الله لتلك الأسباب لا يعني أنه عاجز عن تدبير الكون بنفسه، ولكن الحكمة البالغة تقتضي ذلك.

والنبوة لا تختلف عن أحداث الكون من جهة ارتباطها بالأسباب؛ فالله تعالى جعل النبي سبباً في إيصال ما يريدُه إلى الناس، كما أنه جعل حرارة الشمس سبباً في إحداث السحاب، ونزول المطر، والجاذبية سبباً في حفظ نظام الأرض.

**الوجه الرابع: النظر في الحكمة من أفعال الله تعالى: يحتج إلى إخبات للخالق وانكسار؛ ليهتدي المرء إلى أسرارها:**

وهذا الاعتراض قائم في الحقيقة على مغالطة منطقية تسمى: «معياريّة الذات»، وهي - في الحقيقة - نابعة من تكبر واعتداد بالنفس، وتضخيم لها أكثر مما يمكن أن تصل إليه؛ فإن المعترض حدّد في ذهنه طريقة معينة لمنهجية إيصال الله ما يريدُه إلى الناس، ثم طفق يحاكم أفعال الله إليها، فلما وجدها غير منسجمة معها، أخذ يحكم على أفعال الله وتدبيره للكون بأنها خارجة عن الحكمة والعقل.

والبحث في الحكمة الإلهية، وأسرار أفعال الله، من أصعب الأمور وأعقدها على العقل الإنساني؛ فإنه عاجز قاصر لا يمكنه أبداً أن يُحيط بأسرار الكون الذي يعيش فيه؛ فكيف يمكنه أن يُحيط بحكم الله في خلقه وأسرار تدبيره؟! ولكن المعترض يتعمى عن هذا المعنى، وتراه يحدّد أولاً معنى للحكمة في ذهنه؛ بناءً على ما لديه من تصورات وإدراكات، ثم يحاكم أفعال الله إليها.

**الوجه الخامس: هذه الشبهة تقوم على قياس أفعال الله تعالى على أفعال الملوك من البشر، ومع ذلك: فالقياس فاسدٌ، ولا دليل على مقدماته:**

فإن المعترض على النبوة ينطلق من النظر في أفعال الله وتدبيره للكون، من منظور القياس على أفعال ملوك الدنيا، ومع ذلك: فنحن لا نسلّم بأن المملك إذا كانت لديه رسالة مهمّة

إلى شعبه، لا يوصلها إلا بنفسه في كل الأحوال؛ فهذا تعميم متعسف لا يُسندُه دليل، ولا يقوم على استقراء تام، ولا تقتضيه الضرورة العقلية؛ فإنه يُمكن أن يُعطيها لأحد المقرّبين منه؛ إذا كان يثقُ فيه، وفي قوّة عقله، ورَجاحة بصيرته، ولا يَعمدُ إلى تبليغ الرسالة بنفسه إلا إذا كان لا يثقُ فيمن حوله من الوزراء والحاشية، ولو قُمنّا باستقراء التاريخ الإنسانيّ، ربّما نجدُ أمثلةً كثيرةً تدلُّ على ذلك.

### خاتمة الجواب - توصية:

ختامًا: لا يصحُّ للعاقل أن يفترض معارَضاتٍ لا دليلَ عليها، ويُبطلُ بسببها حقائقٍ من مصلحتِهِ معرفتها والإيمانُ بها؛ فالنبوّةُ ثابتةٌ بالأدلّة، ووجودُ الوساطةِ بالرسُلِ له حكمةٌ؛ ولا بدّ من اقتناع المرءِ بها؛ لأنها اعتبارٌ للأُمورِ الوجوديّةِ الواقعةِ في الخارج، وإنكارُ الحقائقِ الخارجيّةِ مفسدٌ لحياة المرءِ في الدنيا والآخرة.

❁ كلماتٌ دلاليّة: الرُّسُل، الحكمةُ والتعليل.



المسألة (١٠٣) - لماذا يكون الوحي بطرقٍ خفيةٍ، ولا يأتي جبريلُ بصورته الحقيقية مبلِّغًا الناسَ ما يُريدُه؟

## السؤال

لماذا كان الوحي بطريقتين خفيتين؟ فالوحي عند علماء الإسلام: هو الإخبار في سرعةٍ وخفاءٍ؛ فلماذا لا يجعل الله إيصال ما يريدُه إلى النبي بطريقتين واضحتين وظاهرة للناس؛ كأن يُرسل جبريل في صورته الحقيقية، ويبلغ الرسول بصوت واضح ما يُريدُه؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل الوحي يجب أن يأتي به الملك بصورته الحقيقية؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

إن إرسال جبريل في صورته الحقيقية، مبلِّغًا الرسول بصوت واضح ما يُريدُه، هو الأمر الأول في صور الوحي من وجهة نظر السائل، دون الطرق الخفية.

### مختصر الإجابة:

إن البراهين دلت دلالة قاطعة على صدق النبوة؛ وهذا هو المطلوب للتصديق بالرسول واتباعه، وليس المطلوب معرفة الطريقة التي جاء بها الوحي.

ثم حتى لو جاء الوحي بطريقة ظاهرة، ولكنه جاء على صورة بشر؛ فما الذي سيتغير؟! سيكذبونه كما كذبوا رسول الله ﷺ.

ثم هو أيضًا نوع من الاختبار؛ وإلا فالله تعالى قادر على أن ينزل الملائكة بأسواط من النار لمن يعصون الله تعالى، وأطواق من الذهب لمن يطيعونه، ولكن ذلك يخالف حكمة الابتلاء.

وعدم معرفتهم بطريقة إتيان جبريل، لا ينفى وجوده؛ لأن عدم العلم بطريقة الشيء لا يستلزم الحكم عليه بعدم الصحة، أو عدم الوقوع.

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة خارجة عن النسق العلمي القائم على الاستدلال العقلي، والجواب عنها يحتاج إلى كشف ما تضمنته من خلط بين برهان صدق الوحي، وبين طريقة وصوله:

فنحن لا نُنكر أن نزول الوحي على قلب النبي ﷺ، ليس مشاهداً في ذاته، وإنما الذي كان يشاهده الصحابة: آثار ذلك النزول على جسده الشريف، ولكن ذلك ليس قادحاً في النبوة البتة؛ لأن هناك فرقاً بين طريق وصول الوحي إلى النبي، وبين دليلنا على صحة ذلك الوحي وصدقه: فطريقة وصول الوحي إلى النبي غيبٌ بالنسبة لنا، وهذا الغيب لا يختلف في طبيعته عن أنواع الغيوب الأخرى التي نُؤمنُ بها:

فإن المؤمنين وغيرهم من أتباع المذاهب المادية، يُؤمنون بـ «غيوب كثيرة» لا يعرفون حقيقتها، ولا طريقة حصولها في الواقع، وبعضها بعيد كل البعد عن الإدراك الحسي المباشر، وهي أبعد عن التصور من حادثة الوحي ذاته.

وأما «برهان النبوة»، فهو يقوم على المعطيات الوجودية العقلية التي يُمكن الاعتماد عليها في التحقق من صدق النبي؛ فهي لم تكن خفية، بل كانت ظاهرةً ومتنوعةً بشكل كبير جداً، والمطلوب في الإيمان بالأمور الغيبية التصديق بصحتها، ولا يتوقف ذلك على العلم بحقيقتها، ولا بطريق حصولها.

وأصحاب هذه الشبهة وقعوا في خلطٍ فظيع بين طريقة حصول النبوة للنبي، وبين برهانها الذي يوجب التصديق بها؛ فتوهموا أن الإيمان بالنبوة لا يُمكن إلا مع العلم الحسي المباشر بطريقة حصولها.

وهذا توهمٌ منافعٍ للمنهجية العلمية العقلية؛ فإن عدم العلم بطريق الشيء لا يستلزم بالضرورة الحكم عليه بعدم الصحة، أو عدم الوقوع؛ فهناك أمورٌ وجوديةٌ كثيرةٌ يؤمنُ العقلاء

بصحتها وتحققها؛ لثبوت الأدلة والبراهين الدالة على ذلك؛ مع أنهم لا يعلمون شيئاً عن طريق حصولها في الواقع.

### خاتمة الجواب - توصية:

إن الله تعالى عليمٌ حكيمٌ، وثبت ذلك بالأدلة؛ فلا يُعارض في كمالِ حكمتهِ وعلمِهِ، خصوصاً وأن هناك حكماً قد تلمس في ذلك.

وأيضاً: فإذا ثبتت النبوة بالأدلة، لم يكن للاختيارات الشخصية وجهٌ صحيحٌ في معارضة تلك الأدلة.

❁ كلمات دلالية: أنسنه النبوة.



المسألة (١٠٤) - هل يُمكنُ الاستغناء عن النبواتِ ببدائلٍ أخرى؛ كـ «العقل»، و«الضمير»؟

## السؤال

إن البشرَ ليسوا في حاجةٍ إلى النبوةِ في إصلاحِ حالهم، وعلاقتهم مع الله، ويُمكنُ تحقيقُ أعلى مراتبِ الصلاحِ والاستقامةِ مِن غيرِ أن يَنزَلَ إليهم وحيٌّ مِن الله لتوجيههم وإرشادهم؛ فالبشرُ لديهم مِن البدائلِ الصالحةِ - كالعقلِ، والضميرِ - ما يُمكنُ أن يحققوا به المصالحَ التي يدَّعي المؤمنون بالنبوةِ أنها لا تتحقَّقُ إلا بها.

## عبارات مشابهة للسؤال:

\* هل نحنُ بحاجةٍ إلى الأنبياء؟

## الجواب

### مضمونُ السؤال:

إن البشرَ - من وجهةِ نظرِ السائلِ - ليسوا في حاجةٍ إلى النبوةِ في إصلاحِ حالهم، وعلاقتهم مع الله، ويُمكنُ - مِن وجهةِ نظرِ السائلِ - تحقيقُ أعلى مراتبِ الصلاحِ والاستقامةِ مِن غيرِ أن يَنزَلَ إليهم وحيٌّ مِن الله لتوجيههم وإرشادهم؛ فالبشرُ لديهم مِن البدائلِ الصالحةِ - مِن وجهةِ نظرِ السائلِ - كالعقلِ، والضميرِ: ما يُمكنُ أن يحققوا به المصالحَ التي يدَّعي المؤمنون بالنبوةِ أنها لا تتحقَّقُ إلا بها.

### مختصرُ الإجابة:

الكلامُ المذكورُ مجردُ إمكانٍ عقليٍّ؛ ولا ينبغي إبطالُ النبوةِ الثابتةِ بالأدلةِ بمثلِ هذه الافتراضاتِ ولو صحَّت؛ إذ لا يبطلُ صحيحٌ بصحيحٍ، بل يُجمَعُ بينهما؛ فكيف وهي غيرُ صحيحةٍ، وغيرُ مطابقةٍ للواقعِ، ويعرفُ بطلانها كُلُّ مَنْ عاشَرَ الناسَ، وعرفَ حالَ الأفرادِ والمجمعاتِ؟!!



فالغرض الأساسي للنبوة ليس إرشاد الناس إلى ما يمكنهم إدراكه بعقولهم؛ فإن مجال النبوة يتجاوز القدر الذي يمكن للعقل الإنساني البلوغ إليه بنفسه، كما أن العقل الإنساني لا يدرك جميع التفاصيل المتعلقة بما ينفَع الإنسان وما يضره؛ فالاعتماد الخالص على العقل منفكاً عن الوحي، يؤدي إلى نتائج مدمرة.

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة لا تعدو أن تكون مشاغبةً كلاميةً تسعى إلى الانتصار للموقف بأيّ ترقية من الكلام يدعى فيها أنها متضمنةٌ لحجّةٍ ملزمة؛ فإنها مبنيةٌ على سوء فهم لطبيعة النبوة، ولوظيفتها الأساسية، وكشف هذه الشبهة يحتاج إلى تجلية أوجه الاحتياج إلى النبوة والوحي. وبيان ذلك تفصيلاً من وجوه:

❁ **الوجه الأول:** الغرض الأساسي للنبوة ليس إرشاد الناس إلى ما يمكنهم إدراكه بعقولهم، ومجال النبوة يتجاوز القدر الذي يمكن للعقل الإنساني البلوغ إليه بنفسه:

فإن الأنبياء لم يأتوا ليدلّوا الناس على ما يمكنهم معرفته، وإنما أتوا ليرشدوهم إلى أمورٍ جليّةٍ عظيمةٍ لا يمكنهم البلوغ إليها إلا عن طريق الخبر من الله تعالى؛ فإن من أعظم وظائف الأنبياء: تعريف الناس بصفات خالقهم، وكمالهم، وأسمائهم، وتعريفهم بالأعمال التي تضبط علاقاتهم مع الله، وتجعلها في أحسن حال، وأكمل صورة؛ فيبينون للناس ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال والأفعال الظاهرة والباطنة، وما يكرهه منها.

فالنبوة إذن تتعلّق من حيث الأساس بمجالات لا يمكن الوصول إليها على وجه الكمال والتفصيل إلا عن طريق النبوة فقط، وتلج في قضايا مغلقة أمام كل الطرق إلا طريقها؛ فلا غنى للبشر عنها بحال، ولا يمكنهم الاكتفاء بما لديهم من قدرات البتة؛ فالقول بأن العقل الإنساني يكفي عن النبوة قولٌ ساقطٌ.

فمع تسليمنا: بأن النبوة لا تخالف ما تقرّره العقول السليمة، إلا أن مجالها يتجاوز القدر الذي يمكن للعقل الإنساني البلوغ إليه بنفسه؛ فهي تُخبر عن الغيوب المتعلقة بإرادة الله، ومحبه، ومشيته، وأفعاله، وما يُعدّ الله سبحانه من الثواب للطائعين، والعقاب للعاصين،

وهذه الغيوب لا يمكن للعقل الإنساني الوصول إليها بنفسه أبدًا.

ومن أين له معرفة تفاصيل شرعه ودينه الذي شرعه لعباده؟! ومن أين له تفاصيل مواقع محبته ورضاه، وما أعد لأعدائه، ومقادير الثواب والعقاب، وكيفيتهما، ودرجاتهما؟! ومن أين له معرفة الغيب الذي لم يظهر الله عليه أحدًا من خلقه إلا من ارتضاه من رسله؟! إلى غير ذلك مما جاءت به الرسل، وبلغت عن الله، وليس في العقل طريق إلى معرفته.

ولا يعني هذا الأمر القدر في دلالة العقل وقدراته، ولكن غاية ما يعني: أن العقل له حدود لا يمكن أن يتجاوزها؛ فإن من يريد أن يوزن بالعقل كل شيء، حاله كحال من رأى الميزان الذي يوزن به الذهب، فطمع أن يزن به الجبال.

❁ **الوجه الثاني: العقل لا يدرك جميع التفاصيل المتعلقة بما ينفعه وما يضره:**

فللعقل مجال في إثبات صفات الباري سبحانه وتعالى على جهة الإجمال:

فبالعقل: يُثبت أهل السنة لله تعالى جنس صفات الكلام، والسمع، والبصر، والحكمة.

غير أن العقل لا يستقل بمعرفة جميع التفاصيل المتعلقة بصفات الله تعالى، وإنما يرجع في ذلك إلى الوحي، فما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمها الناس بعقولهم، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جمل ذلك؛ ففي الفطرة: الإقرار بالكمال المطلق الذي لا نقص فيه للخالق سبحانه، ولكن معرفة هذا الكمال على التفصيل مما يتوقف على الرسل.

كما أن العقل يدرك حسن وقبح الأمور إدراكًا إجماليًا، ولا يبلغ إلى معرفة التفاصيل، ويبقى الإنسان في حاجة إلى معرفتها، ومعرفة ضوابط تطبيقها في الواقع؛ فيأتي الوحي بتوضيح تلك التفاصيل من عند الخالق الحكيم؛ فيكون تفصيله الأكمل لجنس الإنسان، والأفضل لحاله:

فالعقل يدرك حسن العدل، وأما كون هذا الفعل المعين عدلاً أو ظلمًا، فهذا مما يعجز العقل عن إدراكه في كل فعل وعقد.

وكذلك: يَعِجُزُ عن إدراكِ حُسْنِ كُلِّ فعلٍ وَقُبْحِهِ، إلى أن تأتيَ الشرائعُ بتفصيلِ ذلك وتبيينه.

وما أدركه العقلُ الصريحُ من ذلك، أتتِ الشرائعُ بتقريره، وما كان حَسَنًا في وقتٍ، وقبيحًا في وقتٍ، ولم يهتدِ العقلُ لوقتِ حُسْنِهِ من وقتِ قُبْحِهِ، أتتِ الشرائعُ بالأمرِ به في وقتِ حُسْنِهِ، وبالنهْيِ عنه في وقتِ قُبْحِهِ.

وكذلك: الفعلُ يكونُ مشتتمًا على مصلحةٍ ومفسدةٍ، ولا تعلمُ العقولُ مفسدتهُ أرجحُ أم مصلحتهُ، فيتوقفُ العقلُ في ذلك؛ فتأتي الشرائعُ ببيانِ ذلك، وتأمُرُ براجحِ المصلحة، وتنهى عن راجحِ المفسدة.

وكذلك: الفعلُ يكونُ مصلحةً لشخصٍ، مفسدةً لغيره، والعقلُ لا يُدركُ ذلك؛ فتأتي الشرائعُ ببيانِهِ؛ فتأمُرُ به من حيثُ هو مصلحةٌ له، وتنهى عنه من حيثُ هو مفسدةٌ في حقِّه.

وكذلك: الفعلُ يكونُ مفسدةً في الظاهرِ، وفي ضمِّنه مصلحةً عظيمةً لا يهتدي إليها العقلُ.

### الوجه الثالث: الاعتمادُ الخالصُ على العقلِ منفكًا عن الوحي، يؤدي إلى نتائج مدمرة:

ومن أظهرِ الشواهدِ التاريخيةِ على ذلك: أن أتباعَ نَزْعَةِ التنويرِ في الفكرِ الغربيِّ، طَفَقُوا يبشِّرونَ الناسَ بأنهم إذا تخلَّوا عن الأديانِ المنزَّلة، واعتمدوا على عقولهم في بناءِ حياتهم، وتشبيدِ أنظمتهم، سيصلونَ حتمًا إلى النعيمِ المُقيمِ، والحياةِ الفاضلةِ التي لا كدَرَ فيها ولا نصَبَ، ولكنها أدخلتِ العقلَ الغربيَّ في فَوْضَى عارمةٍ من الانقساماتِ الفكريةِ، والتشظيِّ المعرفيِّ، ولم تحقِّقْ للإنسانيةِ الحياةَ الرغيدةَ التي وعدوا بها، بل ازدادتِ المشاكلُ المُحيطةُ بالإنسانِ، وتعقدتِ الأمورُ فيها، وانتهى الأمرُ بكثيرٍ من التياراتِ المؤثرةِ إلى اتِّخاذِ مواقفٍ تؤدِّي بالحياةِ الإنسانيةِ إلى الفسادِ والدمارِ.

وحين رأى بعضُ فلاسفةِ الغربِ - مثل (جان جاك رُوسُو) - الآثارَ المدمرةَ التي يُمكنُ أن تترتَّبَ على الدعوةِ إلى الاعتمادِ الخالصِ على العقلِ، حاولَ أن يأتيَ بمصدرٍ جديدٍ يتخلَّصُ به من تلكِ الآثارِ، فابتكرَ (مفهومَ الضميرِ)، ولكن (رُوسُو) لم يبيِّنْ لنا حقيقةَ

المقصود بـ «الضمير»، ولم يحدّد معالمه وقوانينه، ولم يكشف عن منطلقاته ومستنداته؛ فهو - في الحقيقة - لم يأتِ ببديلٍ جديدٍ مختلفٍ في قُدراته، ومصادره، وطبيعته، عن العقل؛ فحكمُ البديلِ الذي أتى به حكمُ العقلِ، ولا فرق!

### خاتمة الجواب - توصية:

وهذه الشبهة قديمةٌ جدًّا، ومن أقدمِ مَنْ ادّعاها بعضُ البراهمة؛ فقد نقلَ عنهم عددٌ من المؤرّخين والمصنّفين في المقالاتِ القدّحِ في النبواتِ بـ «استغناء العقولِ عنها»، ثم تكرّرت هذه الدعوى بصورةٍ أخرى مع عصرِ التنويرِ الأوروبيِّ؛ فإن حركةَ التنويرِ كلّها تقومُ على تأليه عقلِ الإنسان، وجعله الحكمَ الذي لا معقّبَ لحكمه، والقاضي الذي لا نقضَ لقضائه، والميزانَ الذي لا جورَ ولا انحرافَ في موازينه.

وهي تعودُ في كلّ عصرٍ بلغةٍ جديدة، ومع أنها لا تقفُ أمامَ الأدلّة، لكنهم يحاولون أن يُضلّوا بها الذين يسمعونها أوّلَ مرّة.

❁ كلماتٌ دلالية: براهينُ النبوة، التحقُّقُ من صدقِ النبوة.



## المسألة (١٠٥) - هل المعجزات ممكنة؟

## السؤال

كيف يُؤمن المسلمون بالمعجزات، مع أنها منافيةٌ للعلم الحديث، وغيرُ ممكنةِ الوقوع؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* لا نتصورُ إمكانيةَ وقوعِ المعجزات؛ لأن الوجودَ منضبطٌ بنظامٍ صارمٍ، لا يقبلُ الانخرامَ.

## الجواب

## مضمون السؤال:

إن الحتميةَ الفيزيائيةَ التي دلتَ عليها بعضُ القوانينِ المتداولةِ، تمنعنا - من وجهةِ نظرِ السائل - من قبولِ فكرةِ المعجزاتِ، القائمةِ على أساسِ انخرامِ النظامِ الكونيِّ الصارمِ.

## مختصرُ الإجابة:

إن الاعتقادَ بأن الباري عزَّ وجلَّ خلقَ الكونَ، مع الاعتقادِ باستحالةِ أن يخرمَ نظامهَ بمعجزةٍ - تناقضُ؛ إذ إن الخلقَ الأوَّلَ أعظمُ من الثاني.

كما أن الممكناتِ العقليةَ التي تتعلقُ بها القدرةُ الإلهيةُ، أوسعُ بكثيرٍ مما يتصوره نفاةُ المعجزاتِ.

وفوق ذلك: فإن العلمَ الطبيعيَّ إن عجزَ عن إثباتِ المعجزاتِ، فهو عن نفيها أعجزُ؛ فالمعجزةُ ليست خارقةً لقانونِ السببيةِ، ولا لقوانينِ العلمِ الطبيعيِّ، بل هي خلقٌ موجودٌ من مادةٍ لم تجرِ العادةُ بإنشائه منها؛ فالمعجزةُ وإن كانت مستحيلةً في عادةِ الإنسان، لكنها ليست مستحيلةً في العقل، ولا خارجةً عن أن تكونَ داخلةً تحت قدرةِ الله تعالى.

## الجواب التفصيلي:

إن إنكار إمكانية المعجزات، تبناه «دعاة الدين الرئوي» في القرن الثامن عشر - وإن كان في بعض الكتب الكلامية ذكر له قديماً - غير أنك إذا نظرت في مضمون تلك الشبهة، ألفت خللاً واضحاً؛ بحيث دل ذلك الإنكار على طغيان النظرة المادية لدى أصحابها على النظر العقلي الصحيح؛ فوقعوا في تناقض.

والاستشكال الوارد في السؤال يتضمّن الحاجة إلى تقرير إمكانية المعجزات.

ويتبين ذلك من وجوه:

### ❁ الوجه الأول: الإيمان بالمعجزات لا ينفك عن الإيمان بالخالق:

فإن حقيقة المعجزات ترجع إلى انخراط بعض قوانين الكون في بعض الأوقات، على خلاف ما جرت به العادة، وهو ليس بأعظم من إحداث الكون نفسه، ولا أشد من الإيمان بأن الكون أجراه الله على قوانين معينة؛ فمن أقر بذلك، يلزمه بضرورة العقل أن يقر بإمكان حدوث المعجزات، وعدم استحالتها.

فالذي فطر السموات والأرض لا يعجزه أن يرسل إلى بني آدم - الذي هو خالقهم - رسولاً منهم، فيوحى إليه ما يشاء، وأن يظهر على يديه خارقة من الخوارق؛ كخلق ثعبان من العصا، وهو خالق العصا والثعبان وجميع العالم بعد عدم، من غير أن يعد خلقه أو خلقها معجزة.

### ❁ الوجه الثاني: الممكن العقلي الذي تتعلق به قدرة الله تعالى، أوسع بكثير مما يظنه منكرو المعجزات:

فإنهم ينكرونها على ظن أنها غير ممكنة عقلاً، وإنما هي غير ممكنة عادة؛ إذ لم تجر العادة بها، وهم في غفلتهم يقيسون الإمكان والاستحالة بمقياس قدرة الإنسان، وينسون قدرة الله التي ليس ببعيد عنها أن تهدم السموات والأرض، وتشرهما من جديد.

### ❁ الوجه الثالث: العلم الطبيعي لا ينفى المعجزات:



فإن عَجَزَ العلم الطبيعي عن إثباتِ صدقِ المعجزة - لأن نُدرتَها تَجَعَلُها خارجَ مَجَالِ الرصدِ العلميّ - : يقابلهُ عَجْزُ العلمِ الطبيعيّ عن نفيِ حدوثِها؛ فإن خروجَها عن مجالِ الدرسِ العلميّ، يُلزِمُ منه العجزُ عن إدراكِ حدوثِ المعجزة، وعدمِ إدراكِ ذلك؛ فلا إمكانَ للإثباتِ عنده ولا النفي.

والمعجزةُ ليست خارقةً لقانونِ السببية، ولا لقوانينِ العلمِ الطبيعيّ، بل هي خلقٌ موجودٌ من مادّةٍ لم تَجْرِ العادةُ بإنشائه منها؛ فالمعجزةُ وإن كانت مستحيلةً في عادةِ الإنسان، لكنها ليست مستحيلةً في العقل، ولا خارجةً عن أن تكونَ داخلَةً تحتِ قدرةِ الله تعالى.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: المعجزات، الدينُ الرُّبُوبِيّ، الإمكانُ العقليّ.



**المسألة (١٠٦) - كيف ننسب المعجزات إلى الله تعالى، مع أنه لا يلزم أن يكون هو الفاعل لها؟**

## السؤال

إننا نسلّم بأن المعجزات موجودة، وأن انخرام العادات أمرٌ ممكنٌ، غير أن ذلك لا يلزم منه أن يكون الفاعل لها هو الله تعالى؛ فقد تكون تلك المعجزات حادثة بسبب ما يميّز المدعيّ للنبوّة من خواصّ نفسيّة ومزاجيّة مختلفّة عن غيره من البشر، وقد يكون ساحراً لديه قدرة على التأثير في خواصّ الأشياء، أو تكون واقعة بسبب الجنّ والشياطين، أو بسبب الملائكة، أو بسبب تأثير الأفلاك والنجوم؛ وكلّ هذه المؤثّرات احتمالات قائمة، ولا دليل على بطلان واحدٍ منها؛ فبطلّ حينئذٍ الاعتقاد بأنه لا فاعل لتلك المعجزات إلا الله.

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ المعجزات ليست من فعل الله تعالى.

## الجواب

### مضمون السؤال:

إن صاحب السؤال يسأل بأن المعجزات موجودة، وأن انخرام العادات أمرٌ ممكنٌ، غير أن ذلك لا يلزم منه - بحسب وجهة نظره - أن يكون الفاعل لها هو الله.

### مختصر الإجابة:

الاحتمالات المذكورة في السؤال هي احتمالات عقلية مجردة، والاحتمالات العقلية المجردة لا تقدح في الأمور الوجودية الثابتة.

كما أن المعجزة التي تكون دليلاً للنبي، لا بد أن تكون مشتملة على معانٍ عدّة تجعلها خارجة عن مقدور المخلوقين من الإنس والجن، ولا تدخل ضمن دائرة ما يقدرّون عليه، والنبي



نفسه ليس قادراً عليها؛ فهي من الأحداث التي لا يقدرُ عليها إلا الله تعالى، وليس كلُّ أمرٍ حرمَ العادةَ كان معجزةً أو آيةً للنبيِّ.

والفروق بين الأنبياء وآياتهم، والسحرة والكذابين وخوارقهم: كثيرةٌ ومتنوعة؛ بل بينهما من الفروق ما لا يُحصيه إلا الله؛ فالنبيُّ الصادقُ خيرُ الناس، والكاذبُ على الله شرُّ الناس؛ فالفرقُ بينهما كالفرق بين الملائكة والشياطين، وأهل الجنة وأهل النار، وخيارِ الناسِ وشرارهم، بل الفرق بين النبيِّ والساحرِ أعظمُ من الفرق بين الليل والنهار؛ فكيف يشتبهُ هذا بهذا؟!!

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة مبنية على اختزال شديد لحقيقة المعجزة، وتحريف ظاهر لما يقرُّه المؤمنون بالنبوة من خواصِّ معجزات الأنبياء؛ بناءً على ما علّموه من حقيقتها، والجواب عنها يحتاج إلى كشف الالتباس عما يفصل آيات الأنبياء عن سائر خوارق العادات؛ وبيان ذلك تفصيلاً من وجوه:

❁ **الوجه الأول:** الاحتمالات المذكورة في السؤال احتمالات عقلية مجردة، والاحتمالات العقلية المجردة لا تقدح في الأمور الوجودية الثابتة:

فهذه طريقة باطلة في بناء المعرفة، ومسالك الاستدلال.

فالبحث ليس في مجرد الإمكان العقلي، وإنما في التحقق الخارجي؛ لأن الإمكان العقلي لا يكفي في إثبات وجود شيء في الخارج؛ فكثير من الممكنات في العقل يمتنع أن توجد في الخارج لموانع وجودية.

ومثال الأمور الممكنة في العقل، التي يمتنع أن توجد في الخارج من جهة العادة: «بحرٌ من زئبق»؛ فهذا شيء لا يمتنع تصوُّره عقلاً، لكن وجوده في الخارج والواقع غير ممكن عادةً.

وبناءً عليه: فالتشكيك في الأمور الوجودية لا بدَّ فيه من إثبات الامتناع الخارجي؛ وهذا ما لم يُقْم به صاحبُ هذا الاعتراض.

❁ **الوجه الثاني:** المعجزة التي تكون دليلاً للنبي لا بد أن تكون خارجة عن مقدور المخلوقين من الإنس والجن، ولا تدخل ضمن دائرة ما يقدرون عليه؛ فهي من الأحداث التي لا يقدر عليها إلا الله تعالى:

فلا بد في آيات الأنبياء من أن تكون - مع كونها خارقة للعادة - أمراً غير معتادٍ لغير الأنبياء؛ بحيث لا يقدر عليه إلا الله تعالى الذي أرسل الأنبياء، ليس مما يقدر عليه غير الأنبياء، لا بحيلة، ولا عزيمة، ولا استعانة بشياطين، ولا غير ذلك؛ مثل ناقة صالح.

ومن خصائص معجزات الأنبياء: أنه لا يمكن معارضتها.

فإذا عجز النوع البشري غير الأنبياء عن معارضتها، كان ذلك أعظم دليل على اختصاصها بالأنبياء؛ بخلاف ما كان موجوداً لغيرهم؛ فهذا لا يكون آية البتة.

فالإخبار بالمغيبات المستقبلية لا يمكن للإنس، ولا جن، ولا ملائكة - مهما كانت عظمة القوة التي لديهم - أن يأتوا بمثلها؛ لكون ذلك من خصائص الخالق، ومن مقتضيات روبيته للكون؛ فليست هي في مقدور الإنس، ولا الجن، بل ولا الأنبياء أنفسهم؛ وإنما يظهرها الله تعالى على أيدي الأنبياء؛ تصديقاً لهم وتأيداً.

وكذلك الحال في خروج الناقة من الهضبة، وانقلاب العصا إلى حية تسعى، وانفلاق البحر إلى طرقتين متعددة يابسة، وانشقاق القمر، وغيرها من المعجزات الكبرى التي تقع على أيدي الأنبياء، ليست مما يمكن أن يقع بغير قدرة الله، وحكمته، وتدبيره.

ولهذا لم تكن معهودة في التاريخ الإنساني، ولا يعرف الناس وقوعها لغير الأنبياء، ولو كانت مما يمكن أن تقع بقدرة مخلوق من المخلوقات؛ كتأثير الأفلاك، أو قوة الجن، أو الإنس، أو قدرة السحر، أو غير ذلك - : لا يمكن للناس مشاهدة وقوع أمثالها في الواقع، ولكن ذلك لم يحصل.

ثم إن معجزة النبي ﷺ الكبرى - وهي القرآن الكريم التي ما زالت باقية منذ صدع بدعوته قبل أكثر من أربعة عشر قرناً - لم يأت أحد بمثلها، مع تحدي النبي ﷺ للناس بها، وتحفيزهم على معارضتها، وتهديدهم، ووعيدهم، ولم يأت أحد بمثلها حتى الآن؛ فهل

خلا العالم من الجنّ والشياطين، ومن العرّافين والسحرة، ومن الأفلاك؟! فلماذا لم يأت أحد بمثل القرآن؟! ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ۚ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

**الوجه الثالث: الفروق بين الأنبياء وآياتهم، والسحرة والكذابين وخوارقهم: كثيرة ومتنوعة:**

بل بينهما من الفروق ما لا يحصيه إلا الله؛ فلهذا من دلائل صدقه، ولهذا من دلائل كذبه: ما لا يمكن إحصاؤه، وآيات الأنبياء هي من آيات الله الدالة على أمره ونهيه، ووعده ووعيده؛ فتعرف الفروق الكثيرة بين آيات الأنبياء وبين ما يشته به من خوارق السحرة والكذابين، كما يعرف الفرق بين النبيّ والمنتبّي، وبين ما يجيء به النبيّ وما يجيء به المنتبّي؛ فالنبيّ الصادق خير الناس، والكاذب على الله شر الناس؛ فالفرق حاصل في نفس صفات هذا وصفات هذا، وأفعال هذا وأفعال هذا، وأمر هذا وأمر هذا، وخبر هذا وخبر هذا، وآيات هذا وآيات هذا، والفرق بينهما كالفرق بين الملائكة والشياطين، وأهل الجنة وأهل النار، وخيار الناس وشرارهم؛ وهذا أعظم الفروق بين الحق والباطل، فكما يُعلم بضرورة العقل من وجود أعظم الفرق بين الأنبياء وبين المجانين، وأنهم أعقل الناس وأبعدهم عن الجنون، فكذلك يُعلم بضرورة العقل أعظم الفرق بين الأنبياء وبين السحرة، وأنهم أفضل الناس وأبعدهم عن السحر والكذب؛ فالفرق بين النبيّ والساحر أعظم من الفرق بين الليل والنهار؛ فكيف يشته هذا بهذا؟!

### خاتمة الجواب - توصية:

إن مسألة التفريق بين المعجزة وبين غيرها من خوارق العادات: من المسائل التي طرحت قديمًا في كتب علم الكلام.

وقد كان لأئمة السنّة والجماعة دورٌ مهمٌّ في إبراز الفروق بين النوعين، وبناء تلك الفروق على الأصول الاعتقاديّة لأهل السنّة في الحكمة والتعليل.

كلمات دلالية: النبوات، المعجزات، السحر، الفرق بين آيات الأنبياء، وكرامات الأولياء، وخوارق

السحرة والعرفان.



المسألة (١٠٧) - هل يُمكنُ أن يُظهِرَ اللهُ تعالى المعجِزاتِ على أيدي الكذَّابين لإغواءِ الناسِ؟

## السؤال

إننا نسلّمُ أن الله تعالى هو المحدثُ للمعجزة، ولكن لا يلزَمُ من ذلك أن يكونَ أحدثُها تصديقاً للنبيِّ؛ فلا دليلَ على كونِ الله إنما فعَلَ ذلك لأجلِ إثباتِ صدقِ النبيِّ، وتدعيمِ دَعْوَاهِ.

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل يُمكنُ أن يُظهِرَ اللهُ تعالى المعجِزاتِ على أيدي الكذَّابين؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

إن السائلَ يسألُ أن الله تعالى هو المحدثُ للمعجزة، ولكن لا يلزَمُ من ذلك أن يكونَ أحدثُها تصديقاً للنبيِّ - بحسبِ وجهةِ نظرِ السائلِ - فلا دليلَ على كونِ الله إنما فعَلَ ذلك لأجلِ إثباتِ صدقِ النبيِّ، وتدعيمِ دَعْوَاهِ؛ فقد يكونُ الرَّجُلُ كذَّاباً، وتأتي هذه المعجزةُ على يديه ليُغويَ اللهُ بها الناسَ ويُضِلَّهُم؛ بحسبِ وجهةِ نظرِ السائلِ.

### مختصرُ الإجابة:

الكلامُ في النبوةِ فرغُ عن إثباتِ الحكمةِ لله تعالى ورحمتهِ وعدلهِ، وإثباتِ الحكمةِ لله تعالى والرحمةِ والعدلِ يناقِضُ القولَ بأنه يُمكنُ أن يُظهِرَ اللهُ المعجزةَ المستمرَّةَ الظاهرةَ غيرَ المنقوضةِ على أيدي الكذَّابين؛ ليصدِّقَهُم بها، ويغويَ الناسَ؛ تعالى اللهُ عن ذلك علواً كبيراً.

والفروقُ بين الأنبياءِ وآياتِهِم، والسحرةِ والكذَّابينِ وخوارقِهِم: كثيرةٌ ومتنوعةٌ؛ بل بينهما من

الفروق ما لا يُحصيه إلا الله؛ فالنبيُّ الصادقُ خيرُ الناس، والكاذبُ على الله شرُّ الناس؛ فالفرقُ بينهما كالفرق بين الملائكة والشياطين، وأهل الجنة وأهل النار، وخيار الناس وشرارهم، بل الفرق بين النبيِّ والساحرِ أعظمُ من الفرق بين الليل والنهار؛ فكيف يشتبهُ هذا بهذا؟!!

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهةُ تقومُ على انحرافٍ شديدٍ في فهمِ كمالِ الله تعالى؛ في حكمته ورحمته وعدله، وهي تدلُّ على مبلغٍ ضلالٍ بعضِ العقولِ في بابِ النبوات؛ حيثُ جَوَّزوا على الله تعالى أمراً مستشنعاً غايةً في الشناعة، وهي - وإن كانت شبهةً قديمةً - فلا يبعدُ أن يتلقَّها الطاعنون في النبوات في هذا العصر.

والجوابُ عنها يحتاجُ إلى بيانِ منافية الافتراضِ المذكورِ في السؤالِ لكمالِ الله تعالى، والجوابُ عنها تفصيلاً من وجوه:

### الوجه الأول: الكلامُ في النبوة فرغٌ عن إثباتِ الحكمةِ لله تعالى:

وليس القصدُ هنا ذكرُ الآياتِ القرآنيَّةِ، والأحاديثِ النبويَّةِ التي وصَفَ اللهُ تعالى فيها نفسه، ووصَفَهُ فيها رسولهُ بالحكمة؛ فهذا معلومٌ متواترٌ، وإنما نُشيرُ إلى معنى الحكمةِ في أفعالِ الله تعالى:

ف «الحكمةُ في الفعل»: ما له عاقبةٌ حميدةٌ، و«السَّفةُ»: ما خلا عن العاقبةِ الحميدة، ثم «الحكمةُ»: من صفاتِ المدحِ والكمالِ، و«السَّفةُ»: من صفاتِ الذمِّ والنقص؛ فكان اللهُ موصوفاً بأنه حكيمٌ، ووردتْ به النصوصُ لا خفاءً بها، وهو يتعالى عن الوصفِ بالسَّفةِ سبحانه وتعالى.

وهذا يتَّسقُ مع المعنى اللُّغويِّ للحكمة؛ فأصلُ الحكمةِ في اللغةِ: المنعُ؛ فهي تمنعُ صاحبها من الباطلِ، ومنه: حَكَمَةُ الدابةِ؛ لأنها تمنعُها من الاعوجاجِ.

فإذا تقرَّرَ هذا، عَلِمنا أن كلَّ ما يُنافي الحكمةَ الإلهيَّةَ، فهو غيرُ ممكنٍ، ومنه إظهارُ المعجزةِ على يدِ الكاذبِ؛ وهذا ما يتَّضحُ في النقطةِ التالية:

## الوجه الثاني: تصديق الكاذبين بالمعجزات مناقض للحكمة والرحمة:

فإن المدعي للنبوة يعلن للناس بأنه مُرسل من الله تعالى، وأنه مبلغ عنه أمره ونهيّه، وأنه يبين للناس ما يحبّه الله ويرضاه، وما يكرهه ويغضبه، وأن من يتبع ما جاء به، يفوز بنعيم الله وثوابه، ومن لم يتبع ما جاء به، يوء بعذاب الله وعقابه، ثم يدعي بأن الله أيده بالآيات، وآتاه البراهين التي تدل على أنه صادق، فيستحيل في قوانين الحكمة والعدل الكاملة: أن يتحقق ذلك له إذا كان كاذباً؛ فإن ذلك من أظهر ما ينافي الكمال؛ لأن الله تعالى لا يؤيد الكاذب عليه بادعاء النبوة والرّسالة، ولا ينصره، بل يخذله، وتكون له سوء العاقبة.

ونسبة ذلك - أعني: نُصرة الكذابين - إلى الله تعالى: من أقبح صور النقص التي يمكن أن تُنسب إليه؛ وهو كِنسبة الولد والزوجة والشريك له.

فالإيمان بكمال الله تعالى في حكمته، وعدله، ورحمته: يوجب القطع بأن تأييد النبي الذي يذكر للناس أنه مُرسل من الله بالآيات والمعجزات: دليل على صدقه، ولا يمكن أن يُظهر الله بحالٍ من الأحوال الآيات والمعجزات على أيدي الكذابين لتصديقهم؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

## الوجه الثالث: الفروق بين الأنبياء وآياتهم، والسحرة والكذابين وخوارقهم: كثيرة ومتنوعة:

بل بينهما من الفروق ما لا يحصيه إلا الله؛ فلهذا من دلائل صدقه، ولهذا من دلائل كذبه: ما لا يمكن إحصاؤه، وآيات الأنبياء هي من آيات الله الدالة على أمره ونهيّه، ووعدّه ووعيده؛ فتعرف الفروق الكثيرة بين آيات الأنبياء وبين ما يشتهب بها من خوارق السحرة والكذابين، كما يعرف الفرق بين النبيّ والمنتبي، وبين ما يجيء به النبيّ وما يجيء به المنتبي؛ فالنبيّ الصادق خير الناس، والكاذب على الله شرّ الناس؛ فالفرق حاصل في نفس صفات هذا وصفات هذا، وأفعال هذا وأفعال هذا، وأمر هذا وأمر هذا، وخبر هذا وخبر هذا، وآيات هذا وآيات هذا، والفرق بينهما كالفرق بين الملائكة والشياطين، وأهل الجنة وأهل النار، وخيار الناس وشرارهم؛ وهذا أعظم الفروق بين الحقّ والباطل، فكما

يُعلمُ بضرورةِ العقلِ مِنْ وجودِ أعظمِ الفرقِ بين الأنبياءِ وبين المجانين، وأنهم أعقلُ الناسِ وأبعدهم عن الجنون، فكذلك يُعلمُ بضرورةِ العقلِ أعظمُ الفرقِ بين الأنبياءِ وبين السحرة، وأنهم أفضلُ الناسِ وأبعدهم عن السحرِ والكذب؛ فالفرقُ بين النبيِّ والساحرِ أعظمُ من الفرقِ بين الليلِ والنهار؛ فكيف يشتههُ هذا بهذا؟!!

### خاتمةُ الجواب - توصية:

فلا يُمكنُ لكاذبٍ أن يدَّعي النبوةَ، وهو يُظهرُ الصلاحَ والخيرَ، وتعضدُهُ الأدلَّةُ بالكثرةِ والظهورِ، والاستمرارِ والتعاضدِ؛ فهي أمورٌ لا تجتمعُ إلا في نبيٍّ، ودراسةُ سيرِ الأنبياءِ التي ثبتتْ نبوتُهم، وسيرِ الكاذبينَ الذين ثبتَ كذبُهم - : كافٍ في معرفةِ الفرقِ بين النبيِّ الصادقِ، والمتنبِّي الكاذبِ.

❁ **كلماتٌ دلالية:** النبوات، المعجزات، السحر، هل يُمكنُ أن يُظهرَ اللهُ المعجزةَ على أيدي الكذابين مُدَّعي

النبوة؟





المسألة (١٠٨) - هل ثبتت فعلاً بشاراتُ في كُتبِ أهلِ الكتابِ عن النبي ﷺ؟

## السؤال

يُنفي بعضهم وجودَ بشاراتٍ عن النبي محمد ﷺ في كتبِ أهلِ الكتابِ؛ فهل ثبتت فعلاً بشاراتٌ في كتبِ أهلِ الكتابِ عن النبي ﷺ، أو هي مجردُ كلماتٍ محتملةٍ؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ بشاراتُ النبوةِ بمحمد ﷺ في التوراة والإنجيل.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يتضمنُ السؤالُ التشكيكَ في البشاراتِ التي بشرتُ نبوةَ نبينا محمد ﷺ في كتبِ أهلِ الكتابِ اليهود والنصارى.

### مختصرُ الإجابة:

على الرغم مما جرى على الكتبِ المقدَّسةِ من تحريفٍ، إلا أنها لم تخلُ من جملةِ المبشراتِ به ﷺ، فإذا عُلِمَ تحريفُ أهلِ الكتابِ لكتابتهم - كما أثبتته الأدلةُ - وعُلِمَ عدواةُ كثيرٍ من أهلها، وحسدُهم للنبي ﷺ -: كان في ذلك إشارةٌ إلى أن ما وصل إلينا طرفٌ مما حُرِّفَ وكُتِمَ وحُذِفَ.

وفوق ذلك: فهناك الكثيرُ من الأدلةِ التي تستندُ إلى آياتِ قرآنيةٍ، ورواياتٍ تاريخيةٍ صحيحةٍ، ترويهما كُتبُ الحديثِ الصحيحة، وكُتبُ السيرة، ودواوينُ التاريخ؛ كلها تؤكِّدُ البشاراتِ الصريحةَ بنبوةِ محمد ﷺ في التوراة والإنجيل.

وهذا فضلاً عن ثبوتِ نبوةِ النبي ﷺ بالأدلةِ القطعيةِ من القرآنِ الكريمِ، وما فيه من الدلائلِ العقليةِ والنقليةِ، ومن كمالِ الشريعةِ نفسها، ومن استحالةِ كونها من بشرٍ، ومن المعجزاتِ

القائمة في عهد النبي ﷺ، وما كان منها قائماً إلى يوم القيامة، ومن إخباره بالغيوب الصادقة، وعدم كذب خبر منها، وغير ذلك من الأدلة.

### الجواب التفصيلي:

نبوة النبي ﷺ ثابتة بالأدلة القطعية من القرآن الكريم، وما فيه من الدلائل العقلية والنقلية، ومن كمال الشريعة نفسها، ومن استحالة كونها من بشر، ومن المعجزات القائمة في عهد النبي ﷺ، وما كان منها قائماً إلى يوم القيامة، ومن إخباره بالغيوب الصادقة، وعدم كذب خبر منها، وغير ذلك من الأدلة.

ومنها أيضاً: البشارات بنبوته ﷺ في كتب أهل الكتاب السابقين، وفي ذلك أدلة وأمثلة، بعضها ثابت قطعاً، وبعضها دون ذلك على درجات:

### ❁ أولاً: آيات القرآن الكريم تُثبت البشارات بمحمد ﷺ في التوراة والإنجيل:

فبالنظر لمجمل الروايات التاريخية الثابتة، ولعموم آيات القرآن المؤيدة لفحواها: يتأكد لدينا ما كان من بشارات صريحة بنبوته محمد ﷺ في التوراة والإنجيل.

ورغم أن اليهود والنصارى يكذبون بالقرآن الكريم؛ غير أن هذا يثبت الأمر عند المسلمين، بل عند كل عاقل يعلم أن الإسلام حق، ولو لم يتبعه لهوى في نفسه.

ثم هو يساعداً على تتبع البحث عن ذلك في التوراة والإنجيل؛ لأن إيماننا بوجود ذلك فيهما هو دافع وإلهام للاستمرار في البحث.

وأول ما يطالعنا في هذا الصدد: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ ۗ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

ومنه: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ

يَدَى مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدٌ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٦﴾ [الصف: ٦].

ومنه: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوا ءَأَمَّا بِهِ ءِإِنَّهُ لَحَقُّ مِنْ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [القصص: ٥٢-٥٣].

وبالجملة نقول: إن هذه الآيات وغيرها أصدق دليل على ما جاء في كتب النصارى من الإشارات العظيمة ببعثة النبي ﷺ، ومن المسلم به: أن القرآن الكريم بما نصَّ عليه من آيات في هذا الصدد - محفوظة مستوثقة من صدقها؛ بمقتضى تعهد الله بحفظه -؛ ثبت ما جاء في كتبهم من إشارات نبوة محمد ﷺ.

### ❁ ثانياً: أدلة من السنة النبوية والسيرة:

فالمتمل في سيرة النبي ﷺ، وكتب الحديث، يجد الكثير من الأدلة على تواطؤ اليهود والنصارى على محو اسم النبي ﷺ من كتبهم، وكذلك إخفاء الإشارات الصريحة بمبعثه ﷺ، والتي اعتمد عليها هؤلاء اليهود والنصارى في التبشير به ﷺ، وتتبع أخباره وعلاماته، والهجرة إلى بلاده التي سيظهر فيها، وهي المدينة المنورة، وتركهم بلاد الشام بخيراتها إلى بلاد شبه الجزيرة العربية المُجدبة؛ كل هذا يدل - بما لا يدع مجالاً للشك - على كثرة المبشرات بمحمد ﷺ ووضوحها.

وقد أخبر النبي ﷺ اليهود والنصارى مشافهةً: أنه مذكورٌ عندهم، وأنهم وعدوا به، وأن الأنبياء بشرت به، واحتج عليهم بذلك، ولو كان هذا الأمر من الإشارات به غير موجود، لكذبوه، ونفروا من أتباعه، وشهدوا على دعوتيه بالبطلان؛ وهذا ما لم يكن.

وهناك الكثير من الدلائل في «السيرة النبوية» تُشير إلى وجود هذه المبشرات بالنبي ﷺ في التوراة والإنجيل، والتي حَرَفها اليهود والنصارى بعد ذلك، وتواصوا بكتمانها، نذكر منها ما يأتي:

❁ عن عطاء بن يسار، قال: لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص، قلت: أخبرني عن صفة رسول الله ﷺ في التوراة؟ قال: «أجل، والله، إنه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن:

﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥]، وَحِرْزًا لِلْأُمِّيِّينَ، أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي، سَمَّيْتُكَ الْمُتَوَكَّلَ، لَيْسَ بَفِظٍ وَلَا غَلِيظٍ، وَلَا سَخَابٍ فِي الْأَسْوَاقِ، وَلَا يَدْفَعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ، وَلَكِنْ يَعْفُو وَيَغْفِرُ، وَلَنْ يَقْبِضَهُ اللَّهُ حَتَّى يَقِيمَ بِهِ الْمِلَّةَ الْعَوْجَاءَ، بَأَنْ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَفْتَحُ بِهَا أَعْيُنًا عُمَيَّا، وَأَذَانًا صُمَّا، وَقُلُوبًا غُلْفًا؛ رواه البخاري (٢١٢٥).

\* وعن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه، قال: «انطلق النبي ﷺ يوماً وأنا معه، حتى دخلنا كنيسة اليهود بالمدينة، يوم عيد لهم، فكرهوا دخولنا عليهم، فقال لهم رسول الله ﷺ: «يا معشر اليهود، أروني اثني عشر رجلاً، يشهدون أنه لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، يحبط الله عن كل يهودي تحت أديم السماء الغضب، الذي غضب عليه»، قال: فأسكتوا، ما أجابه منهم أحد، ثم ردّ عليهم، فلم يجبه منهم أحد، ثم ثلث فلم يجبه أحد، فقال: «أبيتم؟! فوالله، إنني لأنا الحاشر، وأنا العاقب، وأنا النبي المصطفى، أمتتم أو كذبتتم»، ثم انصرف وأنا معه، حتى إذا كدنا أن نخرج، نادى رجل من خلفنا: كما أنت يا محمد، قال: فأقبل، فقال ذلك الرجل: أي رجل تعلمونني فيكم يا معشر اليهود؟ قالوا: والله، ما نعلم أنه كان فينا رجل أعلم بكتاب الله منك، ولا أفقه منك، ولا من أيبك قبلك، ولا من جدك قبل أيبك، قال: فإنني أشهد له بالله أنه نبي الله، الذي تجدونه في التوراة، قالوا: كذبت، ثم ردوا عليه قوله، وقالوا فيه شراً، قال رسول الله ﷺ: «كذبتتم؛ لن يقبل قولكم، أما أنا، فشتون عليه من الخير ما أشتيتهم، ولما آمن، أكدبتموه، وقلتم فيه ما قلتم، فلن يقبل قولكم»، قال: فخرجنا ونحن ثلاثة: رسول الله ﷺ، وأنا، وعبد الله بن سلام، وأنزل الله عز وجل فيه: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ فَقَامَنَ وَأَسْتَكْبَرُوا﴾ [الأحزاب: ١٠]؛ رواه أحمد (٢٣٩٨٤).

\* وعندنا قصة إسلام سلمان الفارسي خير دليل على معرفة رهبان النصارى بصفات النبي ﷺ، وبلاده، ووقت مبعثه؛ فقد قال الراهب النصراني الذي كان يلازمه سلمان الفارسي قبل موته: «أي بني، والله، ما أعلمه أصبح على ما كنا عليه أحد من الناس، أمرك أن تأتيه، ولكنه قد أظلك زمان نبي، هو مبعوث بدين إبراهيم، يخرج بأرض العرب، مهاجراً إلى أرض بين حرتين بينهما نخل، به علامات لا تخفى: يأكل الهدية، ولا يأكل الصدقة، بين

كَتَفِيهِ خَاتَمُ النُّبُوَّةِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَلْحَقَ بِتِلْكَ الْبِلَادِ، فَافْعَلْ»؛ رواه أحمد (٣٩ / ١٤٤) رقم (٢٣٧٣٧).

ولا يُمكنُ لمثلِ هذا الراهبِ النَّصرانيِّ أن يقولَ ما قاله إلا من خلالِ ما عَلِمَهُ بما في الإنجيلِ من بشاراتٍ بالنبيِّ ﷺ وصفاته.

❁ ودليلٌ آخرٌ على معرفةِ النصرانيِّ للنبيِّ ﷺ من خلالِ الإنجيلِ: ما قاله النَّجاشيُّ للمهاجرين المسلمين، بعد أن أخبروه قولهم في عيسى بن مريمَ؛ كما يروي عبدُ الله بنُ مسعودٍ رضي الله عنه، قال: «فَرَفَعَ عُوْدًا مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ قَالَ: يَا مَعْشَرَ الْحَبَشَةِ، وَالْقَسِّيِّينَ، وَالرُّهْبَانَ، وَاللَّهِ مَا يَزِيدُونَ عَلَيَّ الَّذِي نَقُولُ فِيهِ مَا يَسْوَى هَذَا، مَرْحَبًا بِكُمْ، وَبِمَنْ جِئْتُمْ مِنْ عِنْدِهِ؛ أَشْهَدُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ الَّذِي نَجِدُ فِي الْإِنْجِيلِ، وَإِنَّهُ الرَّسُولُ الَّذِي بَشَّرَ بِهِ عَيْسَى بْنُ مَرْيَمَ، أَنْزَلُوا حَيْثُ شِئْتُمْ، وَاللَّهِ، لَوْلَا مَا أَنَا فِيهِ مِنَ الْمُلْكِ، لَأَنْتَيْتُهُ حَتَّى أَكُونَ أَنَا أَحْمِلُ نَعْلَيْهِ، وَأَوْضَيْتُهُ»؛ رواه أحمد (٧ / ٤٠٨) رقم (٤٤٠٠).

فهذه بعضُ من الدلائلِ على كثرةِ البشاراتِ بالنبيِّ ﷺ في التوراة والإنجيلِ واضحةً لم تصلِ إليها يدُ التحريفِ؛ ومن ثمَّ فلا يحقُّ لأحدٍ أن يشكَّكَ في اعتقادِ المسلمين بتحريفِ التوراة والإنجيلِ، ومحوِ اسمه ﷺ من هذه الكتبِ؛ لأنَّ الشواهدَ التاريخيةَ على ذلك كثيرةٌ جدًّا، وقد تضمَّنتها كتبُ السنَّةِ والحديثِ، وكتبُ التاريخِ، وصدَّقَ كلُّ ذلك القرآنُ الكريمُ.

❁ **ثالثًا:** على الرغمِ من تحريفِ الكتابِ المقدَّسِ، فإنه لا يخلو من البشاراتِ برسولِ الله محمدٍ ﷺ:

فقد تعدَّدتِ البشاراتُ برسولِ الإسلامِ في التوراة وملحقاتها، ولكنَّ اليهودَ أزلوا عنها كلَّ معنى صريحٍ، وصيَّروها نصوصًا احتماليةً تسمَّحُ لهم بصرفها عنه ﷺ، ومع هذا: فقد بقيتْ بعد تعديلها وتحريفها قوَّةٌ دلَّالةٍ على معناها «الأصليِّ»؛ من حملها على رسولِ الله ﷺ؛ لأنَّ حملها على غيره متعذَّرٌ، أو متعسَّرٌ، أو مُحالٌ.

فهي أشبهُ ما تكونُ برسالةٍ مُغلقةٍ مُحييَ عنوانها، ولكنَّ صاحبَ الرسالةِ قادرٌ -بعد

فصَّها- أن يُثبِتَ اختصاصَها به ﷺ؛ لأنَّ الكلامَ الداخليَّ الذي فيها يَقطَعُ بأنها له دون سواه؛ لما فيها من قرائنَ وبيِّناتٍ واضحةٍ، نَعْرِضُ - فيما يأتي - بعضًا منها:

(١) «وهذه هي البركة التي بارك بها موسى - رجلُ الله - بني إسرائيلَ قبلَ موته، فقال: جاء الربُّ من سيناء، وأشرقَ لهم من سعير، وتلاًلاً من جبلِ فاران». «سِفْرُ التثنية»: (٣٣: ٢، ١).

في هذا النصِّ إشارةٌ إلى ثلاثِ نبوَّاتٍ:

● الأولى: نبوَّةُ موسى ﷺ التي تلقَّاها على جبلِ سيناء.

● الثانيةُ: نبوَّةُ عيسى ﷺ، وساعيرُ: هي قريةٌ مجاورةٌ لبيت المقدس، حيثُ تلقَّى عيسى ﷺ أمرَ رسالته.

● الثالثةُ: نبوَّةُ محمَّدٍ ﷺ، وجبلُ فاران: هو المكان الذي تلقَّى فيه ﷺ أوَّلَ ما نزلَ عليه من الوحي، وفاران: هي مكَّةُ المكرَّمةُ مولدُ محمَّدٍ ﷺ، ومنشؤُهُ، ومبعثُهُ.

(٢) «قال لي الربُّ: قد أحسنوا فيما تكلموا؛ أقيمُ لهم نبياً من وسطِ إخوتهم مثلك، وأجعلُ كلامي في فيه، فيكلِّمهم بكلِّ ما أوصيه به، ويكون أن الإنسان الذي لا يسمعُ لكلامي الذي يتكلَّمُ به باسمي أنا أطالبه» «سِفْرُ التثنية»: (١٧: ١٨).

وقوله: «من وسطِ إخوتهم»: ينطَبِقُ على النبيِّ ﷺ، و«إخوتهم»: هم أبناءُ إسماعيلَ، وهو أخو إسحاق، ولشواهدٍ أخرى على ذلك.

(٣) «الفارِ قَليطُ لا يُحييكم ما لم أذهب، وإذا جاء، وبَّخَ العالمَ على الخطيئةِ، ولا يقولُ من تلقاءِ نفسه، ولكنه مما يسمعُ به، ويكلِّمكم ويسوسكم بالحقِّ، ويخبركم بالحوادثِ والغيوب». «إنجيل يوحنا» (الإصحاح: ١٦: ٢٥).

واختلَفَ النصارى في تفسيرِ كلمة: «الفارِ قَليطُ»، أو «برِكلِيتوس» (PERIQLYTOS)، حسبَ الصيغةِ المنطوقة؛ فمنهم: من فسَّرها بمعنى المعزِّي، أو المحامي والكثير الحمد.

وقد ذكَّرَ الأستاذُ عبدُ الوهَّابِ النجَّارُ: أنه سألَ المستشرقَ الدكتورَ (كارلو نلينو) المستشرقَ الإيطاليَّ: ما معنى (بيرِكلِيتوس)؟ فأجابهُ بقوله: إن القَسَسَ يقولون: إن

هذه الكلمة معناها «المعزي»، فقال له: إني أسأل الدكتور (كارلو نلينو) الحاصل على الدكتوراه في آداب اللغة اليونانية القديمة، ولست أسأل قسيساً، فقال: «إن معناها: الذي له حمدٌ كثير».

وهناك نصوص كثيرة تتفاوت في الظهور، تُوجد في كتبٍ ومقالاتٍ معنيّة بهذا الأمر.

### خاتمة الجواب - توصية:

لا عجب أن يتواصى أحرار اليهود، ورهبان النصارى: بإخفاء المبشرات الصريحة بالنبى ﷺ، وأن يتفقوا على محو اسمه من كتبهم؛ بسبب الحقد على نبي الإسلام وعداوتهم له؛ لأن من تجرأ على تحريف موضع واحد من كتاب الله، ليس بعيداً عليه أن يحرف غيره من المواضع، وقد صدق الله تعالى حين قال: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦].

لكن المسلم مكتفٍ بصحة القرآن ودلالته على نبوة محمد ﷺ، وما ورد بعد ذلك عن أهل الكتاب، فهو دليل إضافي إن ثبت، ولا يضّر إن لم يثبت.

❖ كلمات دلالية: شبهات حول النبوة، الكتاب المقدس، بشارات النبوة في الكتاب المقدس.



المسألة (١٠٩) - لماذا الغضب المتكرّر من ظهور الأنبياء في الأفلام؟

## السؤال

في عددٍ من الأفلام التي خرّجت عن المسيح أو غيره من الأنبياء ﷺ، كان هناك هجمات انتقاديّة، مع أنها مجرد تمثيل، وهي تُظهر الجوانب الإنسانيّة له، مثلها مثل أيّ عرضٍ عن أيّ شخصيّةٍ تاريخيّةٍ.

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* حُكْمُ التمثيل.
- \* الأفلام.
- \* بشريّة الأنبياء.
- \* منزلة الأنبياء.

## الجواب

### مضمون السؤال:

صاحبُ هذا السؤال يرى أن الأنبياء شخصياتٌ تاريخيّةٌ، ويُمكن عرضها في الأفلام كأيّ شخصيّةٍ تاريخيّةٍ؛ سواءً بصورةٍ إيجابيّةٍ، إذا كان صاحبُ هذا الاقتراح مسلمًا، أو بصورةٍ غير إيجابيّةٍ؛ كما يقوله آخرون.

### مختصر الإجابة:

الأنبياء لهمُ المكانةُ العالِيَةُ، والمنزلةُ السامِيَةُ؛ فهمُ صفوةُ الخلقِ؛ كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]، وقد ثبت بالأدلة صدقهم ونصحهم وكما لهم.



والأنبياء رسل الله تعالى؛ فالانتقاص منهم انتقاص لمن أرسلهم، وانتقاص لما يحملونه من رسالات ربانية أخلاقية؛ كما هو انتقاص لهم مع عظيم مكانتهم؛ وهذا صد عن الله تعالى وعن دينه وشريعته العادلة الأخلاقية العظيمة.

وهذه الأفلام التي تجسد الأنبياء على نوعين:

(١) نوعٌ يعرض الأنبياء بصورة سلبية، فيفتري عليهم:

وهذا واضح في تحريمه، بالإضافة إلى كونه كذباً وافتراءً على الإنسان، بل على أفضل البشر؛ فهو أيضاً صد عن الله تعالى وعن دينه، واعتداءً بغير حق على مشاعر مليارات البشر من أتباع الأنبياء.

(٢) نوعٌ يعرض الأنبياء بصورة إيجابية:

فهذا أيضاً ممنوع؛ لما فيه من المفسد الكثيرة أكثر من مصلحه؛ فإن النبي يمثل وحيًا من الله تعالى؛ فأقواله وأفعاله تمثل حكمًا شرعيًا بجواز ما يقوم به، والدراما لا تستطيع أن تعرض قصة خالية من دون تفاصيل كثيرة غير حقيقية.

ثم كل نقص في التمثيل، وكل صورة سلبية عن الممثل (بسبب أفعاله في الواقع، أو في أفلام أخرى مثل فيها أدوارًا سيئة)، وكل انتقاد - سيعودُ بجزء منه على منزلة النبي نفسه، فضلًا عن كون هذا الظهور المتكرر يُضعف الصورة المعظمة الراسخة في النفوس لجَنَابِ الأنبياء، صلواتُ الله عليهم.

وقد صان الله تعالى الأنبياء أن يتمثل بهم أحد، حتى ولو في المنام؛ فقد جاء في «الصحيحين»: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ، فَقَدْ رَأَى؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي»؛ رواه البخاري (٦١٩٧)، ومسلم (٢٢٦٦).

ولهذا أفتت المجامعُ الفقهيةُ بعدم جواز تمثيل الأنبياء مطلقًا، ووجوب منعه.

### الجواب التفصيلي:

يُمكنُ إزالة الإشكالِ الواردِ في السؤالِ من خلالِ النُّقَاطِ التالية:

❁ **أولاً:** الأنبياءُ صفوةُ الخلقِ، ولا يدانيهم أحدٌ:

من المعلوم بالضرورة: أن الأنبياءَ لهمُ المكانةُ العاليةُ، والمنزلةُ الساميةُ؛ فهم صفوةُ الخلقِ، وساداتُ البشرِ، ولا يصلحُ كلُّ أحدٍ لهذا المقامِ الرفيعِ؛ فقد قال اللهُ تعالى فيهم: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وقد صان اللهُ تعالى الأنبياءَ أن يتمثلَ بهم أحدٌ، حتى ولو في المنامِ؛ فقد جاء في «الصحيحين»: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ، فَقَدْ رَأَى؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي»؛ رواه البخاري (٦١٩٧)، ومسلم (٢٢٦٦).

وكلُّ الأفلامِ والرواياتِ التي تعرِّضُ صورةً مشوَّهةً للأنبياءِ، فهي مفتريةٌ على الحقيقة، ومعتديةٌ على الإنسان، بل على أفضلِ الناسِ، وعلى أتباعِ الأنبياءِ عموماً.

❁ **ثانياً:** النِّبَّةُ الصالحةُ لا تكفي وحدها في العمل:

نحن نرى أن الدراما مؤثرةٌ جداً في إيصالِ المعلومة؛ لكنَّ النِّبَّةَ الصالحةَ وحدها لا تكفي في قيامِ العملِ واستقامتِهِ وصلاحيهِ، بل لا بدَّ من موافقةِ العملِ للشرعِ أيضاً، وقد قال النبيُّ ﷺ: «مَنْ أَحَدَّثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدٌّ»؛ رواه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، أي: مردودٌ على صاحبه، وقد جمعَ اللهُ تعالى هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]؛ قال بعضُ السلفِ: «قولهُ تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾، أي: أخلصُهُ وأصوبُهُ، قالوا: ما أخلصُهُ وأصوبُهُ؟ قال: «إنَّ العَمَلَ إِذَا كَانَ خَالِصًا، وَلَمْ يَكُنْ صَوَابًا، لَمْ يُقْبَلْ، وَإِذَا كَانَ صَوَابًا، وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا، لَمْ يُقْبَلْ؛ حَتَّى يَكُونَ خَالِصًا صَوَابًا، وَالْخَالِصُ: أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ، وَالصَّوَابُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى السُّنَّةِ».

❁ **ثالثاً:** مصلحةُ تجسيدِ الأنبياءِ مصلحةٌ متوهمةٌ:

مصالحُ تمثيلِ الأنبياءِ - ولو بصورةٍ إيجابيةٍ - لا تُوازي مفسادَ ذلك.

حتى وإن قيل: «إن في تجسيد الأنبياء مصلحة»، فالجواب: أن هذه مصلحة متوهمة، وتعارضها مفسد كثيرة.

فإن هذا الممثل الذي سيجسد دور «النبي» ليس في منزلته مطلقاً، وليس في هيئاتهم وسماتهم؛ فقد ذكر الله تعالى جملة من الأنبياء ﷺ، ثم قال: ﴿وَكَلَّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٦]، وقد قال تعالى في حق نبينا ﷺ: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣]؛ فلا يساويهم، أو يُدانيهم أحد.

وهذا التفضيل يقتضي توقيهم واحترامهم، وعدم إنزال أحدٍ في منزلتهم.

#### رابعاً: مفسد تجسيد الأنبياء ﷺ:

والدrama لا بد أن تحتوي تفاصيل كثيرة؛ في الكلام واللباس والتعامل وغير ذلك، وهذه الأشياء لا تكاد تُعرف تفاصيلها الحقيقية عن الأنبياء؛ إذ النقل عنهم محدودٌ بأشياء فيها منفعة.

ومن هنا: فلا بد للحبكة الدرامية من إضافات الكذب الكثير لاستكمال القصة أو للإثارة، ولو سلمت هذه الحبكة من الإساءة لمقام النبوة، فلا تسلم من نسبتها غير الصحيحة للأنبياء الذين هم مبلغون عن الله.

وهذا الممثل - في الغالب - يجسد غير ذلك من الأدوار؛ فمرّة: يمثل دور «ساقط سكير»، ومرّة: دور «زعيم عصابة»، ومرّة: دور «محب ولهان»، وما يشتمل على ذلك من قبليات وأحضان محرّمة، وكل هذا يشوش الصورة النقية للأنبياء ﷺ؛ فإن من جسد «صورة النبي»، ينطبع في أذهان الناس، وهذا معلومٌ مشاهدٌ، بالإضافة لاشتمال هذه الأعمال التي فيها تجسيد الأنبياء على «محرّمات، ونساء متبرّجات، ونحو ذلك»، و«سوء قصد أحياناً» في إيصال مفاهيم مغلوطه، أو نقل الغث والسمين دون تثبّت؛ فيحصل التشويه لجَناب الأنبياء ﷺ.

ولهذا أفتت المجامع الفقهية بعدم جواز تمثيل الأنبياء مطلقاً، ووجوب منعهم.

❁ كلمات دلالية: حكم تمثيل شخصية الأنبياء، الدراما مؤثرة في إيصال المعلومة، بشرية الأنبياء لا تنافي

تجسيدهم أو إظهارهم في الأعمال الدرامية.

❁ أسئلة ذات علاقة: بشرية الأنبياء، حكم التمثيل، حكم تمثيل شخصية الأنبياء، ﷺ.



المسألة (١١٠) - هل شكَّ إبراهيمُ في قدرةِ اللهِ على إحياءِ الموتى؛ ولذلك طلبَ من الله أن يُثبِتَ له ذلك؟

## السؤال

الشكُّ أمرٌ ضروريٌّ قبل الإيمانِ بأيِّ شيءٍ؛ وهذا ما فعله إبراهيمُ مع ربِّه.

### عبارات مشابهة للسؤال

\* إبراهيمُ عليه السلام.

\* الشكُّ في قدرةِ اللهِ تعالى على إحياءِ الموتى.

## الجواب

### مضمون السؤال:

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَٰئِكَ تُؤْمِنُ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]:

يرى السائل أن هذه الآية دليلٌ على وقوع الشكِّ من إبراهيم عليه السلام في قدرةِ اللهِ تعالى على إحياءِ الموتى؛ ولذلك طلبَ من الله أن يُثبِتَ له ذلك؛ وهذا - في نظرِ السائل - يدلُّ على أن الشكَّ يسوغُ لغيره؛ لأنه أمرٌ ضروريٌّ قبل الإيمانِ بأيِّ شيءٍ.

### مختصر الإجابة:

لم يشكَّ إبراهيمُ عليه السلام في قدرةِ اللهِ على إحياءِ الموتى، وإنما كان سؤاله عن كيفية إحياءِ الموتى؛ فهو طلبُ المعاينة؛ ليتقلَّ من حالةِ علمِ اليقينِ إلى حالةِ عينِ اليقين؛ فإن اليقينَ درجاتٌ ومراتبٌ، وليس مرتبةً واحدةً، ومعلومٌ أنه ليس الخبرُ كالعيان.

فالسؤال هنا من الله ليس استفهامًا، أو إنكارًا، وإنما هو سؤال تقرير؛ فالله تعالى قد علم إبراهيم ﷺ ما علمه من دلائل الإيمان والتوحيد.

فلو كان هذا شكًا من إبراهيم - وحاشاه - لكان تعقيب الله تعالى له بالتوبيخ والاستنكار، ولكن هذا لم يرد؛ لانتفاء مقام الشك أصلًا.

وقد ثبت ثناء القرآن على إبراهيم ﷺ في غير موضع، وبيان جهاده ودعوته في بلاغ الدين الحق، والذب عنه، والحجاج في الدعوة إليه.

وتواردت فيه الدلائل الظاهرة على إيمان إبراهيم ﷺ، وبقينه، وبرائه من الشرك والشك.

### الجواب التفصيلي:

يُمكنُ تجليتهُ هذا الإشكالِ من خلالِ ما يلي:

❁ **الأول:** تفسير الآية، وكلام السلف فيها:

قول إبراهيم ﷺ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، له معنى يُعرفُ بالسياق:

قال المفسرون: إن هذا القول لم يصدُر عن إبراهيم ﷺ عن شك في قدرة الله على إحياء الموتى، وإنما طلب المعاينة، فليس الخبر كالعيان؛ ولذا قال الأخفش ﷺ: «لم يكن ذلك شكًا منه، ولم يرد به رؤية القلب، وإنما أراد به رؤية العين». «معاني القرآن» للأخفش (١/ ١٩٨).

وقال الحسن، وقتادة، وسعيد بن جبير، والربيع: «سأل ليزداد يقينًا إلى يقينه». «تفسير الطبري» (٥/ ٤٩٢-٤٩٣ ط. شاكر).

وأما ما جاء في حديث البخاري (٣٣٧٢)، ومسلم (١٥١): أن النبي ﷺ قال: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ»:

فقد أُجيبَ عنه: بأن معناه: أنه لو كان شاكًا، لكننا نحن أحق به، ونحن لا نشك؛ فإبراهيم أجدر ألا يشك؛ فهو مؤمنٌ بذلك، ويطلبُ المعاينة ورؤية الكيفية؛ ليزداد يقينًا، أي: يريد

التَّرَقِّيِّ مِنْ عِلْمِ الْيَقِينِ إِلَى عَيْنِ الْيَقِينِ؛ فإِبْرَاهِيمُ ﷺ لَمْ يَكُنْ شَاكًّا، بَلْ طَلَبَ زِيَادَةَ الْإِيمَانِ وَاطْمَئِنَانَ الْقَلْبِ؛ وَالْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيُنْقُصُ، كَمَا هُوَ مَعْتَقَدُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

❁ **الثاني: دلائل إيمان إبراهيم ﷺ، وبراءته من الشك:**

فدلائل يقين إبراهيم ﷺ ظاهرة في الآتي:

❁ **أولاً:** إجابته بقوله: ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]؛ فهذا بين أنه لم يسأل ذلك لشك فيه، وفقد إيمان به، وإنما أراد الطمأنينة وزيادة الإيمان، التي هي هنا عين اليقين.

❁ **ثانياً:** بل إن دعوى ورود الشك والوساوس إلى قلب نبي من الأنبياء أمر مرفوض عقلاً؛ لأن الله تعالى اصطفى هؤلاء الأنبياء من البشر، وعصمهم من الزيغ والانحراف، وكلفهم بيان دينه للناس، وجعلهم حجة على خلقه يوم القيامة؛ فكيف سيحاج الله الناس يوم القيامة بالرسول، وهم على حالٍ يحتمل الزيغ والانحراف، والنقائص العقلية أو الإيمانية؟!

❁ **ثالثاً:** توارد ثناء القرآن على إبراهيم ﷺ في غير موضع، وبيان جهاده ودعوته في بلاغ الدين الحق، والذب عنه، والحجاج في الدعوة إليه:

١- ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾

[النحل: ١٢٠]؛ فشهد الله لنبيه بالتوحيد والحنيفية له سبحانه، وعدم الإشراك به، بل إن لفظة «أُمَّةً» تعني أنه ﷺ كان إماماً وقُدوةً للناس؛ فكيف سيجعل الله للناس قُدوةً يُصيبها الشك في إيمانها؟!

٢- ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِي تَرَىٰ إِلَى اللَّهِ حَاجًّا إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ

الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]؛ وهذا في مقام حجاج إبراهيم ﷺ للنمرود - الذي كان طاغية عصره - في نفس القضية؛ فقدّم له البراهين على قدرة الله تعالى في إحياء الموتى؛ فكيف بمن حاج خصمه في مسألة أن يثبتم بالشك فيها بعد ذلك؟!

وعليه: فإبراهيم ﷺ لم يشك في قدرة الله على إحياء الموتى، وإنما كان سؤاله عن

المعانية وكيفية إحياء الموتى؛ ليتقل من حالة علم اليقين إلى حالة عين اليقين؛ فاليقين -

كما دلَّت عليه الآياتُ، وذكرهُ العلماءُ - له ثلاثُ درَجَاتٍ ومراتبٍ، وليس مرتبةً واحدةً،

ومعلومٌ أنه ليس الخبرُ كالعيانِ، ومراتبُ اليقينِ هي: علمُ اليقينِ، وأقوى منه عينُ اليقينِ،

وأقوى منه حقُّ اليقينِ؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَّ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥].

❖ كلماتٌ دلاليةٌ: شكُّ إبراهيمَ ﷺ، الشكُّ، مراتبُ اليقينِ، علمُ اليقينِ، عينُ اليقينِ، حقُّ اليقينِ.





المسألة (١١١) - كيف تؤمنون بمعجزاتِ للنبي ﷺ سوى القرآن، مع أن ذلك يعارضُ القرآن؟

## السؤال

إنَّ كلَّ الرواياتِ والأحاديثِ - التي تنسبُ معجزاتِ للنبي ﷺ سوى القرآنِ - غيرُ صحيحة؛ لأن هذه الرواياتِ تناقضُ النصوصَ القرآنيَّةَ الصريحةَ التي تُنصُّ على أن الآيةَ الوحيدةَ للنبي ﷺ هي القرآن، إضافةً إلى الآياتِ التي تُحكي مطالباتِ المشركين المستورةَ بأن يأتيهم النبي ﷺ بمعجزة، مع عدمِ استجابتهِ لذلك، وإنما نتجت تلك الرواياتُ عن دخولِ العنصرِ الأجنبيِّ - ذي الخلفيَّةِ اليهوديَّةِ والنصرانيَّةِ - في حظيرةِ الإسلام؛ حيثُ إنَّ الأممِ التي كانت تعتنقُ هذه الدياناتِ قبل الإسلام، لم تعتقُ منها تمامًا؛ بل جلبت معها موروثاتها الدينيَّةَ السابقة، والتي ترفضُ - في مُجملها - أن يكونَ هناك نبيُّ بلا معجزةٍ حسيَّة، وتُرجمَ هذا في وضعِ آلافِ المرويَّاتِ التي تنسبُ إلى الرسولِ ﷺ معجزاتٍ وخوارقَ شبيهةً بتلك التي حكَّتها الأناجيلُ عن عيسى ﷺ.

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل النبيُّ ﷺ ليس له معجزةٌ سوى القرآن؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

إن هذه الشبهةَ تقومُ على خللٍ في فهمِ بعضِ الآياتِ القرآنيَّة، وعلى موقفٍ منحرفٍ من السنَّةِ والإجماع، والجوابُ عنها يحتاجُ إلى بيانِ مرتبةِ المصادرِ التي أثبتت للنبي ﷺ آياتٍ سوى القرآن، كما تحتاجُ إلى بيانِ الفهمِ الصحيحِ للآياتِ التي استدلتُّ بها مُثيرو هذه الشبهة.

### مختصرُ الإجابة:

من آياتِ النبي ﷺ الواردةٍ في السنَّة: ما نُقلَ بالتواتر، وأجمعتُ عليه الأمةُ، والآياتُ

الكثيرة التي نقلتها الأحاديث الثابتة الصحيحة، لم تكن غاية إظهارها تحديي المشركين، وبيان عجزهم، كما كان حال المعجزات مع الأنبياء السابقين؛ وهذا الفرق ينقُص دعوى الأخذ من الأمم السابقة، والقرآن نفسه قد ورد فيه ذكر بعض الآيات الخوارق والمعجزات غير القرآن؛ مثل: الإسراء إلى بيت المقدس، وانشقاق القمر، أما المنع الوارد في القرآن، فإنما هو للآيات المقترحة من المشركين؛ وذلك لحكم وأسباب، وليس منعاً لمطلق الآيات أو المعجزات.

وَمِنَ الْأَسْبَابِ الْمَبَيَّنَةِ لِعَدَمِ تَلْبِيَةِ اقْتِرَاحَاتِ الْمُشْرِكِينَ:

- عدم الجدوى وخلو الفائدة من ذلك؛ إذ إن المعجزة الواحدة كافية في إزالة العُدْر، وإقامة الحجّة.
- كما أن هؤلاء المشركين لو أُجيبوا لكل ما طلبوه، ثم لم يؤمنوا وكذبوا - لأوجب ذلك حصول هلاكهم واستئصالهم.
- كما أن تكرر حصول المعجزات، واستمرارها، وكثرتها - يقدح في أصل معناها، وهو خرق العادة المستقرّة، ويزيح وظيفتها، وهي الإعجاز.
- فالآيات المقترحة المذكورة لا تدلّ سوى على تعنت المشركين في طلب معجزات زائدة عن تلك التي رأوها؛ وهذا ظاهر الدلالة على عنادهم ولجاجهم وكفرهم.
- وأيضاً: فإن إتيانه ﷺ بكل ما يُطلب منه من الآيات المقترحة، ليس من شرط رسالته، وليس من شرط رسالات الأنبياء السابقين.

### الجواب التفصيلي:

ويتبين ذلك من وجوه:

- **الوجه الأول:** من آيات النبي ﷺ الواردة في السنّة: ما نُقل بالتواتر، وأجمعت عليه الأمة: ومُثير وهذه الشبهة لا يفرّقون بين ما كان منقولاً من تلك المعجزات بالأسانيد الأحاديّة الصحيحة أو الضعيفة، وما كان منها متواتراً؛ فكل ذلك في نظرهم لا أصل له.
- ويجب أن يُعلم أن الله عصم هذه الأمة أن تجتمع على ضلالة، وإنما يكون إجماعها بأن

يَسْلَمُ غَيْرُ الْعَالِمِ لِلْعَالِمِ؛ إِذْ غَيْرُ الْعَالِمِ لَا يَكُونُ لَهُ قَوْلٌ، وَإِنَّمَا الْقَوْلُ لِلْعَالِمِ؛ فَكَمَا أَنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ أَدَلَّةَ الْأَحْكَامِ لَا يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ؛ فَمَنْ لَا يَعْرِفُ طَرُقَ الْعِلْمِ بِصَحَّةِ الْحَدِيثِ، لَا يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ، بَلْ عَلَى كُلِّ مَنْ لَيْسَ بِعَالِمٍ أَنْ يَتَّبِعَ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَقَدْ حَصَلَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ الْيَقِينِيُّ لِأَهْلِ الْعِلْمِ بِوُقُوعِ آيَاتِ لِلنَّبِيِّ ﷺ غَيْرِ الْقُرْآنِ؛ كَنَبْعِ الْمَاءِ مِنْ أَصَابِعِهِ، وَتَكْثِيرِ الطَّعَامِ، وَحَنِينِ الْجِدْعِ.

إِنَّ الْأَخْبَارَ الْوَارِدَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ يَرُدُّ عَلَى نَقْلَةِ الْوَاحِدِ مِنْهَا مَنْفِرِدًا اِحْتِمَالُ الْخَطَأِ وَالسَّهْوِ أَوْ الْكُذْبِ، أَمَا إِذَا جُمِعَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، فَإِنَّ هَذَا الْاِحْتِمَالَ يؤولُ إِلَى الْاِنتِفَاءِ، حَتَّى إِنَّهَا لَتَرْقَى مِنْ سَبِيلِ الظَّنِّ الْغَالِبِ إِلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ؛ إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ حَصُولَ الْعِلْمِ فِي الْقَلْبِ بِمَوْجِبِ التَّوَاتُرِ مِثْلُ حَصُولِ الشَّيْخِ وَالرَّيِّ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَنْبَاءِ يُفِيدُ قَدْرًا مِنَ الْاِعْتِقَادِ، فَإِذَا تَعَدَّدَتِ الْأَخْبَارُ وَقَوِيَتْ، أَفَادَتِ الْعِلْمَ؛ إِمَّا لِلْكَثْرَةِ، وَإِمَّا لِلْقُوَّةِ، وَإِمَّا لِمَجْمُوعِهِمَا، وَأَحَادِيثُ الْمَعْجَزَاتِ إِذَا جُمِعَتْ، تَبَيَّنَ تَوَاتُرُهَا، وَانْتِفَاءُ اِحْتِمَالِ السَّهْوِ وَالْخَطَأِ وَالْكَذْبِ عَلَى رُؤَاتِهَا.

وَهَذَا يَنْقُضُ دَعْوَى رَوَاجِ تِلْكَ الْأَكَاذِبِ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ مِنْ جِهَةِ الَّذِينَ دَخَلُوا الْإِسْلَامَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ.

**الوجه الثاني:** دعوى الاستمداد من الأمم السابقة منقوضة بأن الآيات الكثيرة التي نقلتها الأحاديث الثابتة الصحيحة، لم تكن غاية إظهارها تحديي المشركين، وبيان عجزهم:

فإن النبي ﷺ لم يجعلها حجة على رسالته؛ كما هو حال المعجزات مع الأنبياء السابقين، وحدوثها كان في سياقات محددة، وقد وقع معظمها في الحقة المدنية بين المسلمين أهل اليقين؛ لترسيخ الإيمان في قلوبهم، أو لضرورات معينة؛ مثل: تكثير الطعام، ونبع الماء من بين يديه الشريفتين، وحنين الجذع، وردّه عين قتادة بن النعمان، وغيرها.

أما كفار مكة، فقد أعجزهم بالقرآن، وتحداهم أن يأتوا بمثله، وهو القائل ﷺ: «مَا مِنْ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَهُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»؛ رواه البخاري (٤٩٨١، ٧٢٧٤)، ومسلم (٢٣٩).

❁ **الوجه الثالث:** الآيات التي تحكي مطالبات المشركين المستمرة بأن يأتيهم النبي ﷺ بمعجزة، مع عدم استجابته لذلك، لا تدلُّ على أن آية الرسول ﷺ الوحيدة هي القرآن: بل قد جاء النبي ﷺ بالآيات الخوارق والمعجزات غير القرآن، وقد ورد ذكر بعضها في القرآن نفسه؛ مثل: الإسراء إلى بيت المقدس، وانشقاق القمر.

❁ **الوجه الرابع:** المنع الوارد في القرآن إنما هو للآيات المقترحة من المشركين؛ وذلك لحكم وأسباب، وليس منعاً لمطلق الآيات أو المعجزات:

ومن الأسباب المبيّنة لعدم تلبية اقتراحات المشركين: عدم الجدوى وخلو الفائدة من ذلك؛ إذ إن المعجزة الواحدة كافية في إزالة العذر، وإقامة الحجة؛ فلا معنى من تحقيق اقتراحاتهم الكثيرة؛ مع تحقق اليقين بعدم استجابتهم، فإذا حصلت الدلالة الواحدة، فقد تمكّن المكلف من الوصول إلى المطلوب، فلو كان غرضه طلب الحق، لاكتفى بتلك الدلالة؛ فحيث لم يكتف بها، وطلب الزائد عليها، علمنا أن ذلك الطلب من باب العناد واللجاج، فلم تكن إجابتها واجبة، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العنكبوت: ٥٠ - ٥١]؛ فبكتهم بما في القرآن من الدلالة الشافية.

كما أنهم لو أُجيبوا لكل ما طلبوه، ثم لم يؤمنوا وكذبوا - لأوجب ذلك حصول هلاكهم واستئصالهم.

كما أن تكرر حصول المعجزات، واستمرارها، وكثرتها - يقدح في أصل معناها، وهو خرق العادة المستقرّة، ويزيح وظيفتها، وهي الإعجاز.

فالآيات المقترحة المذكورة لا تدلُّ سوى على تعنت المشركين في طلب معجزات زائدة عن تلك التي رأوها؛ وهذا ظاهر الدلالة على عنادهم ولجاجهم وكفرهم؛ حتى إن المولى عز وجل حذرهم من مشاكلة بني إسرائيل في سؤالهم رؤية الله جهرة؛ كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سَأَلِ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ وَمَن يَتَّبِعِ



الْكَفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿البقرة: ١٠٨﴾.

وأما أن يأتي ﷺ بكل ما يُطلبُ منه من الآياتِ المقترحةِ، فذاك ليس من شرطِ رسالتهِ،  
وليس من شرطِ رسالاتِ الأنبياءِ السابقين.

### خاتمةُ الجواب - توصية:

إن أصحابَ الخطابِ (العقلانييَّ .. زعمًا!) في تناوُلِهِم لأحاديثِ المعجزاتِ بالاستشكالاتِ  
والاعتراضاتِ، مدفوعون بأغراضٍ غيرِ موضوعيَّةٍ، يأتي على رأسها تبرُّمُهُم المعروفُ من  
النصوصِ الدينيَّةِ التي ظنُّوا أن ظواهرها تناقضُ دلالةِ الحسِّ والعقلِ، وقد جرى في مطلعِ القرنِ  
العشرين الميلاديِّ مناقشاتٌ في هذه المسألةِ، ويحسُنُ مراجعَةُ كتاب: «القولُ الفصلُ بين الذين  
يؤمنون بالغيبِ، والذين لا يؤمنون» لمصطفى صبري التُّوقاديِّ.

❁ كلماتٌ دلاليَّةٌ: المعجزاتِ، معجزاتُ النبيِّ سوى القرآنِ، آياتُ الأنبياءِ.



المسألة (١١٢) - كيف قتل موسى ﷺ رجلاً بغير ذنب؟

## السؤال

أخبر القرآن الكريم أن موسى ﷺ قتل رجلاً بدون ذنب؛ وهذا يتعارض مع النبوة.

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ تفسير سبب قتل موسى ﷺ للقبطي.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يريد السائل أن يقول: إن في القرآن الكريم قَدْحًا في الأنبياء؛ فموسى ﷺ ذُكِرَتْ قِصَّتُهُ فِي الْقُرْآنِ، وَفِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ قَتْلُهُ لِرَجُلٍ بَرِيٍّ بَغَيْرِ حَقٍّ؛ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَعْتَنَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ۗ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ۗ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾ [القصص: ١٥].

### مختصر الإجابة:

إن موسى ﷺ لم يقصد قتل القبطي، ولم يخطئ لذلك، ولم يتعمده، وهو لم يظلمه، ولم يعتد عليه، كل ما أراه موسى: هو أن يردعه عن الإسرائيلي المظلوم، ويوقف عدوانه عليه، وما وكزه وضربه له إلا وسيلة لذلك، والوكزة (وهي: الطعن والدفع والضرب بجمع الكف)، لا تقتل رجلاً في الغالب، لكنها إرادة الله وحكمته، التي أنهت عمر القبطي بوكزة موسى له؛ وذلك ليحقق الله حكمته وإرادته في ترتيب وتدبير الأحداث التالية؛ كما قدرها الله سبحانه.

وبعدما قتل القبطي من وكزة موسى، قال موسى ﷺ: ﴿قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ۗ إِنَّهُ عَدُوٌّ

**مُضَلُّ مُبِينٌ** [القصص: ١٥]، أي: هذا القتل بسبب الشيطان الذي هيج غضبي حتى ضربتُ هذا؛ فهلك من ضربتي.

وموسى ﷺ في هذه المرحلة، لم يكن نبياً؛ لأن نبوته وبعثته جاءت بعد ذلك، ولكنه كان في حفظ الله ورعايته وعنايته، ولم يكن مخطئاً، ولا مذنباً، ولا جانياً في قتله القبطي.

### الجواب التفصيلي:

لا يصح الطعن في موسى ﷺ بسبب قتل القبطي، ومن تأمل كامل السياق، علم مسوغات قتل موسى للقبطي، ومنها ما يلي:

**أولاً:** أن القبطي فرعونياً ظالم كافر، وردّ عدوان الظالم المعتدي مطلوب، وصاحبه يمدح على فعله.

**ثانياً:** أن المعتدي عليه إسرائيليّ مظلوم مؤمن، ونصرة المظلوم مطلوبة.

**ثالثاً:** أن الإسرائيليّ قد استنجد بموسى، واستغاث به، واستصرخه، وطلب منه إنقاذه ونجده، وكيف لا يُنجدُه موسى ويغيثه؟!

**رابعاً:** دخل موسى بينهما؛ ليردع المعتدي عن عدوانه، ويفض الاشتباك، وينهي القتال، ولما وكزه، كانت وكزته لهذا الهدف، وهو هدف نبيل مطلوب.

**خامساً:** لم يقصد موسى قتل القبطي، ولم يتعمده، ولكن الله جعل انتهاء أجله بوكزة موسى له، ولا يُلام على موت إنسان سبب في موته، دون أن يقصد ذلك، أو يتعمده.

وأما استغفاره، فهو لأنه فعل شيئاً قبل أن يأمره الله تعالى به، وهذا هو ما سيعتذر به يوم القيامة حين يقول: «إني قتلت نفساً لم أؤمر بقتلها»؛ رواه مسلم (١٩٤).

ومن لم يقنع بما تقدم، يُقال له: حال القبطي لا يخلو من أربعة احتمالات:

**\* الاحتمال الأول:** إما أن يكون القبطي مستحقاً للقتل، وقتله موسى متعمداً؛ فلا يقدح حينئذ ما فعله في العصمة بغير إشكال.

**\* الاحتمال الثاني:** أن يكون غير مستحق، وقتله موسى متعمداً؛ فيقال حينئذ: إن ذلك

كان قبل نبوته، ولا يجب على النبي قبل أن يُبعث نبياً أن يكون لا يُخطئ، أو لا يُذنب؛ فليس في النبوة ما يستلزم هذا.

فإن قال قائل: «لو لم يكن كذلك، لم تحصل ثقة فيما يبلغه عن الله، ولكان ذلك قادحاً في عصمته»:

قيل له: إن هذا غير صحيح؛ فإن من آمن وتاب حتى ظهر فضله وصلاحه، ونبأه الله بعد ذلك؛ كما نبأ لوطاً، وشعياً، وغيرهما، وأيده الله تعالى بما يدل على نبوته؛ فإنه يوثق فيما يبلغه، كما يوثق بمن لم يفعل ذلك، وقد تكون الثقة به أعظم إذا كان بعد الإيمان والتوبة قد صار أفضل من غيره.

❖ الاحتمال الثالث: أن يكون القبطي مستحقاً للقتل، وقتله موسى خطأ؛ فلا يقدر ذلك في العصمة أيضاً؛ لأن الخطأ في غير التبليغ ليس مما يقدر في النبوة والعصمة.

❖ الاحتمال الرابع: أن يكون القبطي غير مستحق للقتل، وقتله موسى خطأ؛ فلا إشكال أيضاً كسابقه؛ لأن الخطأ في غير التبليغ ليس مما يقدر في النبوة والعصمة.

الأنبياء معصومون من الوقوع في الكبائر:

إن الأنبياء ﷺ معصومون من الوقوع في الكبائر قبل وبعد النبوة، والذي حدث من نبي الله موسى ﷺ لا يعد من الكبائر:

قال الألويسي: «ولا يشكّل ذلك على القول بأن الأنبياء ﷺ معصومون عن الكبائر بعد النبوة وقبلها؛ لأن أصل الوكز من الصغائر، وما وقع من القتل كان خطأً.

وعلى كونه من الصغائر، فقد رجحنا أيضاً أنهم معصومون من الوقوع في الصغائر قبل وبعد النبوة؛ فلا يشكّل أيضاً؛ لجواز أن يكون ﷺ قد رأى أن في الوكز دفع ظالم عن مظلوم، ففعله غير قاصد به القتل، وإنما وقع مترتباً عليه، لا عن قصد». اهـ.

وعلى قول من يقول بوقوع الصغائر منهم، فلم تقع عمداً، وإنما حدثها بضوابط منها: أنها تقع عن طريق التأويل، والخطأ، وغيرها.

وعلى القول بأن موسى ﷺ لم يقع في ذنب، يأتي سؤال: وهو: «لماذا ندم موسى على



قتلِ القِبْطِيِّ؟ ولماذا عَدَّ قتلَهُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ العُدُوِّ المُضِلِّ المُنِينِ؟ ولماذا ذَكَرَ لِفِرْعَوْنَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ، وَهُوَ مِنَ الضَّالِّينَ؟ ولماذا يَتَأَخَّرُ عَنِ الشَّفَاعَةِ يَوْمَ القِيَامَةِ؛ أليس بسببِ قتلِهِ القِبْطِيِّ؟»:

فالجوابُ عن هذا: أن سببَ ندمِهِ: هو أَنَّهُ أَقْدَمَ عَلَى فِعْلٍ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ؛ وَهَذَا مَا بَيْنَهُ ﷺ حِينَ يَقُولُ يَوْمَ القِيَامَةِ - عِنْدَمَا يَطْلُبُ مِنْهُ النَّاسُ أَنْ يَشْفَعَ لَهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ - : «إِنِّي قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُؤْمَرْ بِقَتْلِهَا»؛ رواه مسلم (١٩٤).

وتَأَخَّرَ مُوسَى ﷺ وَسَائِرُ الأنبياءِ عَنِ الشَّفَاعَةِ يَوْمَ القِيَامَةِ؛ لِمَا عَلِمُوهُ مِنْ عَظَمَةِ المَقَامِ المَحْمُودِ الَّذِي يَسْتَدْعِي - مِنْ كَمالِ مَغْفَرَةِ اللَّهِ لِلْعَبْدِ، وَكَمالِ عِبُودِيَّةِ العَبْدِ لِلَّهِ - مَا اخْتَصَّ بِهِ مَنْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَهُوَ نَبِيُّنا مُحَمَّدٌ ﷺ.

كلمات دلالية: عصمة الأنبياء، موسى ﷺ والقبطي.



المسألة (١١٣) - كيف تؤمنون بمعجزات النبي ﷺ سوى القرآن، مع أن ذلك يعارض القرآن؟

## السؤال

إنَّ كلَّ الروايات والأحاديث - التي تنسبُ معجزاتٍ للنبيِّ ﷺ سوى القرآن - غيرُ صحيحة؛ لأن هذه الروايات تناقضُ النصوصَ القرآنيَّةَ الصريحةَ التي تُنصُّ على أن الآيةَ الوحيدةَ للنبيِّ ﷺ هي القرآن، إضافةً إلى الآياتِ التي تُحكي مطالباتِ المشركين المستورةَ بأن يأتيهم النبيُّ ﷺ بمعجزةٍ، مع عدمِ استجابتهِ لذلك، وإنما نتجت تلك الرواياتُ عن دخولِ العنصرِ الأجنبيِّ - ذي الخلفيَّةِ اليهوديَّةِ والنصرانيَّةِ - في حظيرةِ الإسلام؛ حيثُ إنَّ الأممِ التي كانت تعتنقُ هذه الدياناتِ قبل الإسلام، لم تعتقُ منها تمامًا؛ بل جلبت معها موروثاتها الدينيَّةَ السابقةَ، والتي ترفضُ - في مُجملها - أن يكونَ هناك نبيٌّ بلا معجزةٍ حسيَّةٍ، وتُرجمَ هذا في وضعِ آلافِ المرويَّاتِ التي تنسبُ إلى الرسولِ ﷺ معجزاتٍ وخوارقَ شبيهةً بتلك التي حكَّتها الأناجيلُ عن عيسى ﷺ.

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل النبيُّ ﷺ ليس له معجزةٌ سوى القرآن؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

إن هذه الشبهة تقوم على خللٍ في فهمِ بعضِ الآياتِ القرآنيَّةِ، وعلى موقفٍ منحرفٍ من السنَّةِ والإجماع، والجوابُ عنها يحتاجُ إلى بيانِ مرتبةِ المصادرِ التي أثبتت للنبيِّ ﷺ آياتٍ سوى القرآن، كما تحتاجُ إلى بيانِ الفهمِ الصحيحِ للآياتِ التي استدلت بها مُثيرو هذه الشبهة.

### مختصر الإجابة:

من آياتِ النبيِّ ﷺ الواردةٍ في السنَّةِ: ما نُقلَ بالتواترِ، وأجمعت عليه الأمةُ، والآياتُ

الكثيرة التي نقلتها الأحاديث الثابتة الصحيحة، لم تكن غاية إظهارها تحديي المشركين، وبيان عجزهم، كما كان حال المعجزات مع الأنبياء السابقين؛ وهذا الفرق ينقُص دعوى الأخذ من الأمم السابقة، والقرآن نفسه قد ورد فيه ذكر بعض الآيات الخوارق والمعجزات غير القرآن؛ مثل: الإسراء إلى بيت المقدس، وانشقاق القمر، أما المنع الوارد في القرآن، فإنما هو للآيات المقترحة من المشركين؛ وذلك لحكم وأسباب، وليس منعاً لمطلق الآيات أو المعجزات.

ومن الأسباب المبيّنة لعدم تلبية اقتراحات المشركين:

- عدم الجدوى وخلو الفائدة من ذلك؛ إذ إن المعجزة الواحدة كافية في إزالة العُدْر، وإقامة الحجّة.
- كما أن هؤلاء المشركين لو أُجيبوا لكل ما طلبوه، ثمّ لم يؤمنوا وكذبوا - لأوجب ذلك حصول هلاكهم واستئصالهم.
- كما أن تكرر حصول المعجزات، واستمرارها، وكثرتها - يقدح في أصل معناها، وهو خرق العادة المستقرّة، ويزيح وظيفتها، وهي الإعجاز.
- فالآيات المقترحة المذكورة لا تدلّ سوى على تعنت المشركين في طلب معجزات زائدة عن تلك التي رأوها؛ وهذا ظاهر الدلالة على عنادهم ولجاجهم وكفرهم.
- وأيضاً: فإن إتيانه ﷺ بكل ما يُطلب منه من الآيات المقترحة، ليس من شرط رسالته، وليس من شرط رسالات الأنبياء السابقين.

### الجواب التفصيلي:

ويتبيّن ذلك من وجوه:

- **الوجه الأول:** من آيات النبي ﷺ الواردة في السنّة: ما نُقل بالتواتر، وأجمعت عليه الأمة: ومُثير وهذه الشبهة لا يفرّقون بين ما كان منقولاً من تلك المعجزات بالأسانيد الأحاديّة الصحيحة أو الضعيفة، وما كان منها متواتراً؛ فكل ذلك في نظرهم لا أصل له.
- ويجب أن يُعلم أن الله عصم هذه الأمة أن تجتمع على ضلالة، وإنما يكون إجماعها بأن

يَسْلَمُ غَيْرُ الْعَالِمِ لِلْعَالِمِ؛ إِذْ غَيْرُ الْعَالِمِ لَا يَكُونُ لَهُ قَوْلٌ، وَإِنَّمَا الْقَوْلُ لِلْعَالِمِ؛ فَكَمَا أَنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ أَدَلَّةَ الْأَحْكَامِ لَا يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ؛ فَمَنْ لَا يَعْرِفُ طَرُقَ الْعِلْمِ بِصَحَّةِ الْحَدِيثِ، لَا يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ، بَلْ عَلَى كُلِّ مَنْ لَيْسَ بِعَالِمٍ أَنْ يَتَّبِعَ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَقَدْ حَصَلَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ الْيَقِينِيُّ لِأَهْلِ الْعِلْمِ بِوُقُوعِ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرِ الْقُرْآنِ؛ كَنَبْعِ الْمَاءِ مِنْ أَصَابِعِهِ، وَتَكْثِيرِ الطَّعَامِ، وَحَنِينِ الْجِدْعِ.

إِنَّ الْأَخْبَارَ الْوَارِدَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ يَرُدُّ عَلَى نَقْلَةِ الْوَاحِدِ مِنْهَا مَنْفِرِدًا اِحْتِمَالُ الْخَطَأِ وَالسَّهْوِ أَوْ الْكُذْبِ، أَمَا إِذَا جُمِعَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، فَإِنَّ هَذَا الْاِحْتِمَالَ يُوَوَّلُ إِلَى الْاِنتِفَاءِ، حَتَّى إِنَّهَا لَتَرُقَى مِنْ سَبِيلِ الظَّنِّ الْغَالِبِ إِلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ؛ إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ حَصُولَ الْعِلْمِ فِي الْقَلْبِ بِمَوْجِبِ التَّوَاتُرِ مِثْلُ حَصُولِ الشَّيْخِ وَالرَّيِّ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَنْبَاءِ يُفِيدُ قَدْرًا مِنَ الْاِعْتِقَادِ، فَإِذَا تَعَدَّدَتِ الْأَخْبَارُ وَقَوِيَتْ، أَفَادَتِ الْعِلْمَ؛ إِمَّا لِلْكَثْرَةِ، وَإِمَّا لِلْقُوَّةِ، وَإِمَّا لِمَجْمُوعِهِمَا، وَأَحَادِيثُ الْمَعْجَزَاتِ إِذَا جُمِعَتْ، تَبَيَّنَ تَوَاتُرُهَا، وَانْتِفَاءُ اِحْتِمَالِ السَّهْوِ وَالْخَطَأِ وَالْكَذْبِ عَلَى رُؤَاتِهَا.

وَهَذَا يَنْقُضُ دَعْوَى رَوَاجِ تِلْكَ الْأَكَاذِبِ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ مِنْ جِهَةِ الَّذِينَ دَخَلُوا الْإِسْلَامَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ.

**الوجه الثاني:** دعوى الاستمداد من الأمم السابقة منقوضة بأن الآيات الكثيرة التي نقلتها الأحاديث الثابتة الصحيحة، لم تكن غاية إظهارها تحديي المشركين، وبيان عجزهم:

فإن النبي ﷺ لم يجعلها حجة على رسالته؛ كما هو حال المعجزات مع الأنبياء السابقين، وحدوثها كان في سياقات محددة، وقد وقع معظمها في الحقة المدنية بين المسلمين أهل اليقين؛ لترسيخ الإيمان في قلوبهم، أو لضرورات معينة؛ مثل: تكثير الطعام، ونبع الماء من بين يديه الشريفتين، وحنين الجذع، وردّه عين قتادة بن النعمان، وغيرها.

أما كفار مكة، فقد أعجزهم بالقرآن، وتحداهم أن يأتوا بمثله، وهو القائل ﷺ: «مَا مِنْ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْهُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»؛ رواه البخاري (٤٩٨١، ٧٢٧٤)، ومسلم (٢٣٩).

❁ **الوجه الثالث:** الآيات التي تحكي مطالبات المشركين المستمرة بأن يأتيهم النبي ﷺ بمعجزة، مع عدم استجابته لذلك، لا تدلُّ على أن آية الرسول ﷺ الوحيدة هي القرآن:

بل قد جاء النبي ﷺ بالآيات الخوارق والمعجزات غير القرآن، وقد ورد ذكر بعضها في القرآن نفسه؛ مثل: الإسراء إلى بيت المقدس، وانشقاق القمر.

❁ **الوجه الرابع:** المنع الوارد في القرآن إنما هو للآيات المقترحة من المشركين؛ وذلك لحكم وأسباب، وليس منعاً لمطلق الآيات أو المعجزات:

ومن الأسباب المبيّنة لعدم تلبية اقتراحات المشركين: عدم الجدوى وخلو الفائدة من ذلك؛ إذ إن المعجزة الواحدة كافية في إزالة العذر، وإقامة الحجة؛ فلا معنى من تحقيق اقتراحاتهم الكثيرة؛ مع تحقق اليقين بعدم استجابتهم، فإذا حصلت الدلالة الواحدة، فقد تمكّن المكلف من الوصول إلى المطلوب، فلو كان غرضه طلب الحق، لاكتفى بتلك الدلالة؛ فحيث لم يكتف بها، وطلب الزائد عليها، علمنا أن ذلك الطلب من باب العناد واللجاج، فلم تكن إجابتها واجبة، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العنكبوت: ٥٠ - ٥١]؛ فبكتهم بما في القرآن من الدلالة الشافية.

كما أنهم لو أُجيبوا لكل ما طلبوه، ثم لم يؤمنوا وكذبوا - لأوجب ذلك حصول هلاكهم واستئصالهم.

كما أن تكرر حصول المعجزات، واستمرارها، وكثرتها - يقدح في أصل معناها، وهو خرق العادة المستقرّة، ويزيح وظيفتها، وهي الإعجاز.

فالآيات المقترحة المذكورة لا تدلُّ سوى على تعنت المشركين في طلب معجزات زائدة عن تلك التي رأوها؛ وهذا ظاهر الدلالة على عنادهم ولجاجهم وكفرهم؛ حتى إن المولى عز وجل حذرهم من مشاكلة بني إسرائيل في سؤالهم رؤية الله جهرة؛ كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سَأَلِ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ وَمَن يَتَّبِعِ

الْكَفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿ [البقرة: ١٠٨].

وأما أن يأتي ﷺ بكل ما يُطلبُ منه من الآياتِ المقترحةِ، فذاك ليس من شرطِ رسالتهِ،  
وليس من شرطِ رسالاتِ الأنبياءِ السابقين.

### خاتمةُ الجواب - توصية:

إن أصحابَ الخطابِ (العقلانيِّ .. زعمًا!) في تناوُلِهِم لأحاديثِ المعجزاتِ بالاستشكالاتِ  
والاعتراضاتِ، مدفوعون بأغراضٍ غيرِ موضوعيةٍ، يأتي على رأسها تبرُّمُهُم المعروفُ من  
النصوصِ الدينيةِ التي ظنوا أن ظواهرها تناقضُ دلالةَ الحسِّ والعقلِ، وقد جرى في مطلعِ القرنِ  
العشرين الميلاديِّ مناقشاتٌ في هذه المسألةِ، ويحسنُ مراجعَةُ كتاب: «القولُ الفصلُ بين الذين  
يؤمنون بالغيبِ، والذين لا يؤمنون» لمصطفى صبري التُّوقاديِّ.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: المعجزاتِ، معجزاتُ النبيِّ سوى القرآنِ، آياتُ الأنبياءِ.





## المسألة (١١٤) - ادعاء مخالفة حادثة الإسراء والمعراج للقرآن؟

### السؤال

إن الله تعالى ذكر في كتابه اقتراحات المشركين، ومنها: ﴿أَوْ تَرَقَّىٰ فِي السَّمَاءِ﴾ [الإسراء: ٩٣]؛ فالقول بأن النبي ﷺ بعد أن تعجب من هذا الاقتراح يزقي في السماء - يناقض القرآن الكريم.

### عبارات مشابهة للسؤال

❁ هل كان الإسراء والمعراج رؤيا منامية؟

### الجواب

#### مضمون السؤال:

إن قضية الإسراء والمعراج معارضة للقرآن - من وجهة نظر السائل - فهو يريد أن يصل إلى أن تلك الحادثة لم تكن إلا رؤيا منامية، ويرى أنه بذلك يجيب على جميع ما ورد من أخبار تدل على تلك الحادثة.

#### مختصر الإجابة:

الله تعالى صرح في القرآن الكريم أنه أسرى بعبده، والعبد هو روح وجسد، وهو المفهوم في الخطاب أولاً، والأصل أن يكون ذلك في اليقظة؛ إذ لو كان مناماً، كما تعجب منه المشركون. وجاءت حادثة الإسراء والمعراج من طرق متواترة تُفيد العلم عند الجميع، ولم تأت من طرق آحادية تُفيد الظن عند بعضهم.

والقرآن الكريم لا يتضمن ما يُنافي قصة الإسراء والمعراج؛ فسياق آيات التحدي بالرقي في السماء - كما ذكر السائل - لا علاقة لها بنفي حادثة الإسراء والمعراج، بل هي محاولات من أهل الجدال الباطل، الذين لو رأوا بيّنة، لكذبوها، أو استمروا في طلب بيّنات أخرى.

أما تأويلها بأنها رؤيا منامية، فهو مناقض للإجماع، الذي هو حجة شرعية. وأما ما جاء عن بعض السلف من كونها بروح النبي ﷺ دون جسده، فهو معنى آخر لا علاقة له بالرؤيا المنامية.

### الجواب التفصيلي:

الإسراء والمعراج ثبت بالأدلة المتواترة؛ وهي بلا شك مخالفة للعادة؛ لأنها آية بيّنة؛ فمن الطبيعي أن تكون مخالفة للعادة.

ولما كانت كذلك، فإن بعض المعارضين للشيعة أو بعض المتمسكين بنمط الفلسفة الغربية المادية، لم يناسبهم ذلك، وقد وجدوا شبهة في بعض الآثار ومذاهب العلماء: ما ظنوا فيه مخرجاً في التوفيق بين ما جاء في خبر الإسراء والمعراج، وبين الفلسفة المادية.

فأولوا ذلك بالمنام مثلاً، وبأن القرآن أخبر أن المشركين تحدوا النبي ﷺ بالرقي في السماء، فلو كان رقي، كما قالوا ذلك.

ويتبين فساد ذلك القول من وجوه:

❁ **الوجه الأول:** لم يقل أحد من أهل العلم: إن الإسراء والمعراج كان مناماً:

والدليل على ذلك: أنه لو كان مناماً، لما جعله الله سبحانه من آيات النبوة لنبية، ولما أثنى على نفسه بهذه المعجزة الباهرة؛ إذ قال: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: 1].

وينبغي أن يُعرف الفرق بين أن يُقال: «كان الإسراء مناماً»، وبين أن يُقال: «كان بروح النبي ﷺ دون جسده»؛ كما روي عن بعض السلف، وبينهما فرق واضح:

فكون الإسراء في المنام، يعني: لم يكن حقيقة، بل كان حلمًا رآه، ويمكن أن يُفسر أو يُعبر المنام بأمور أخرى، وليس فيه معجزة أو كرامة زائدة؛ فقد يرى بعض الناس ما يشابه بعض ذلك.



وأما الإسراءُ بَرُوحِهِ: فهو يعني: أن الإسراءَ وَقَعَ فعلاً على جزءٍ مِنَ الإنسان، بل أَشْرَفِ جزءٍ منه، وهو رُوحُهُ، وأن الأَرْضَ والسَّمَوَاتِ التي مَرَّ بها حَقِيقَةً، وهكذا.

مع أن القولَ بكونِهِ ﷺ رأى الإسراءَ منامًا، لا يَنْفِي أن يَقَعَ بعد ذلك يَقْظَةً؛ لأنَّ ثبوتَ هذا لا يعارضُ هذا، وكان ﷺ لا يَرَى رُؤْيَا إلا جاءتِ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، ومجيئُها مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، لا يَنْفِي أن تكونَ منامًا، ولا العكسُ؛ فإسراؤُهُ يَقْظَةٌ ثابتٌ لا شكَّ فيه، وأما المنامُ، فإنَّ وُجْدَهُ أو لم يُوجَدْ، لم يضرَّ ذلك.

وقد روى الإمامُ أحمدُ (١٩١٦، ٣٥٠٠)، والبخاريُّ (٣٨٨٨)، وغيرُهما، عن ابنِ عَبَّاسٍ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْتَكَ إِلَّا فَتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، قال: «هِيَ رُؤْيَا عَيْنٍ، أَرِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ»، يعني: وليست برُؤْيَا منام، وفي لفظٍ عند أحمد: «شَيْءٌ أَرِيَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي اليَقْظَةِ، رَأَاهُ بَعَيْنِهِ حِينَ ذُهِبَ بِهِ إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ».

وليس أَصْرَحَ من هذا نصٌّ، ولا أقوى منه حُجَّةٌ؛ لأنَّ ابنَ عَبَّاسٍ - وهو تَرْجُمانُ القرآنِ - يفسِّرُ به الآيةَ، ويَرَى أن الإسراءَ كان في اليَقْظَةِ، وينقلُ - وهو العربيُّ القُرْشِيُّ الهاشميُّ الفصيحُ - أن كلمةَ «الرُّؤْيَا» تكونُ - وهي لغةُ القرآنِ - بمعنى «الرُّؤْيَا».

❁ **الوجه الثاني:** مَنْ يُنكِرُ الإسراءَ والمعراجَ بتأثيرِ الفلسفةِ الغربيَّةِ الماديَّةِ، يلزِمُهُ إنكارُ ما هو من جنسِهِ:

فالذين زعموا أن الإسراءَ والمعراجَ كان بالروحِ مِنَ المتقدِّمين، إنما استدلُّوا بدليلٍ شرعيٍّ، وإن كان الاستدلالُ ضعيفًا.

وأما الذين يزعمون ذلك مِنَ المعاصرين، فإنما يدعون أن نبينا محمدًا ﷺ لم تكن له معجزةٌ غيرُ القرآن، ويُنكرون كلَّ الأخبارِ المتواترةِ في المعجزاتِ، ويظنون أن الإسراءَ والمعراجَ ينافيانِ ما اصطَلَحَ على تسميته في هذا العصرِ: بـ «العِلْمِ»؛ لأنَّ العلومَ الماديَّةَ لم تُثبِتْ قدرةَ الإنسانِ على نقلِ الأجسامِ بِمِثْلِ هذه الصورةِ التي حُكِّيتْ في حديثِ الإسراءِ والمعراجِ.

ويُقَال لهؤلاء: هل أنتم تؤمنون بما حكى الله في القرآن من قصة سليمان مع ملكة سبأ؟ فقد أخبرنا الله سبحانه بما دار بين سليمان وبينها من المراسلة، ثم قال تعالى: ﴿قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴿٣٨﴾ قَالَ عَفْريتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ ﴿٣٩﴾ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رآه مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّيَ غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [النمل: ٣٨-٤٠].

فهذه حادثة لا تحتل تأويلاً، استطاع فيها رجلٌ من أصحاب سليمان ﷺ بما علمه الله من الكتاب، أن ينقل عرش الملكة من اليمن إلى الشام في مثل لمح البصر، ويؤمن بصحتها كل مسلم يصدق القرآن، وهي من نوع الإسراء والمعراج في نقل الأجسام؛ فيُقَال لهؤلاء: «أتؤمنون ببعض الكتاب، وتكفرون ببعض؟!».

### الوجه الثالث: ليس في القرآن ما يُنافي واقعة الإسراء والمعراج:

فإن اقتراح المشركين في قولهم: ﴿أَوْ تَرَفَىٰ فِي السَّمَاءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُفَيْكَ حَتَّىٰ تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾ [الإسراء: ٩٣]، والذي مرَّه المبالغة في الخصومة، والذي أجاب عنه النبي ﷺ بالتعجب بقوله: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣] - إنما هو اقتراح أن يرفى في السماء، وينزل عليهم كتاباً؛ فلا صلة لواقعة الإسراء والمعراج بذلك الاقتراح، لا في سياقها الزمني والمكاني، ولا في صورتها وما جرى فيها من أحداث؛ كما أن نبع الماء من بين أصابع النبي ﷺ لا يُنافي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ [الإسراء: ٩٠].

### خاتمة الجواب - توصية:

فالإسراء والمعراج ثابت في الشريعة، وليس فيهما ما يُنافي العقل أصلاً، وقد تقدَّمت صناعات اليوم بما يُشعر العاقل بأن ذلك غير مستحيل عقلاً؛ فلم يبق إلا صدق الخبر. والعاقل ينبغي عليه أن يتأمل في صدق القرآن، وصدق النبوة، فإذا عرف صحتهما، لم يصعب عليه الإيمان بما فيهما.



كلماتٌ دلالية: الإسراء، المعراج، ليلة (٢٧ رجب)، المعجزات.



المسألة (١١٥) - هل يقدح في النبوة ما يُشاع أن محمداً ﷺ يقع في حب امرأة متزوجة؟

## السؤال

هل يقدح في النبوة ما يُشاع أن محمداً ﷺ يقع في حب امرأة متزوجة؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* ما صحّة قصّة زواج النبي ﷺ من زينب بنت جحش؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

من وجهة نظر السائل: لا يُعدُّ زواج النبي ﷺ من زينب مقبولاً. فقد تناقل بعض الكتاب قصّة زواج النبي ﷺ، وفيها تفاصيل كثيرة، وأنه أحبّها وهي تحت مولاهُ زيد بن حارثة، وأن زينب عرفت ذلك، ولم تحسن من بعد عشرة زوجها، فطلّقها،، إلى آخر القصّة المرويّة.

### مختصر الإجابة:

القصّة الصحيحة ليس فيها ما يقدح بالنبوة، وأما روايات الكتاب الذي يكذبون أو يتخيّلون، أو ما يُنقل عن من يفعل ذلك، فلا حجة فيها أصلاً.

ليس في شيء من الروايات الصحيحة: أن النبي ﷺ وقع في حب زينب، وهي تحت زيد، وملاسات القصّة الثابتة تنفي ذلك، ولو ثبت ذلك، فليس فيه ما يقدح بالنبوة؛ إذا لم يفعل من نفسه شيئاً، فضلاً عن كون زينب بنت جحش رضي الله عنها هي بنت عمّة النبي ﷺ، وكان يعرفها منذ نشأتها أصلاً، وهو الذي زوجها زيد بن حارثة مولاه؛ فالترفيف بكونه تفاجأ بها وأحبّها وتقرب منها، كل ذلك مما يبعد عقلاً، والروايات التي جاءت فيها القصّة بحبّها لها، وشغفه بها - وحاشاهُ - لم يثبت منها شيءٌ بسندٍ صحيح أصلاً.

والمرادُ بقوله تعالى: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، لا يدلُّ على ما يزعمُهُ الطاعنون، بل التفسيرُ الصحيحُ: أن الله أعلمَ نبيَّهُ ﷺ أن زينبَ ستكونُ من أزواجه قبل أن يتزوَّجها.

وإنما كان ذلك لإبطالِ ما سَنَتَهُ العَرَبُ في الجاهليَّةِ مِن إعطاءِ ابنِ التَّبَنِيِّ حقوقَ ابنِ الصُّلبِ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

حقيقَةُ هذه الشبهةِ هي رسمُ صورةٍ خياليَّةٍ لزواجِ النبيِّ ﷺ مِن زينبِ بنتِ جَحْشٍ، والاستشكالُ الواردُ في السؤالِ يتضمَّنُ الحاجةَ إلى بيانِ التفسيرِ الصحيحِ لهذه الآية، وبيانِ درجةِ تلك الرواياتِ التي احتجُّوا بها صحَّةً وضعفًا.

ويتبيَّنُ ذلك من وجوه:

❁ **الوجه الأول:** زينبُ بنتُ جَحْشٍ هي ابنةُ عمَّةِ النبيِّ ﷺ، وكان يَعْرِفُها منذ نشأتها، وهو الذي زَوَّجها يزيدُ بنَ حارثةَ مَوْلَاهُ؛ فهذه من القرائنِ الدالَّةِ على عدمِ وقوعِ القصةِ: فإنَّ أمَّها هي أُمَيمةُ بنتُ عبدِ المطلبِ، ولم يكنِ ﷺ جاهلاً بابنةِ عمَّتِهِ؛ فهو يراها ويعْرِفُها؛ فكيف لا يقعُ في حُبِّها إلا بعد أن تتزوَّجَ بفترةٍ طويلةٍ، وفي وقتِ نزولِ الحِجَابِ؟! فهو مما يُستبعدُ عقلاً.

ثم إن تزويجَ النبيِّ ﷺ زينبَ لمَوْلَاهُ وَحِبِّهِ، يكونُ بحسبِ الطباعِ مانعًا من الميلِ إلى التزوُّجِ بها، وناهيكَ عما اجتهدَ به من إقناعها.

❁ **الوجه الثاني:** الرواياتُ التي جاءت فيها القصةُ بحُبِّها لها، وشغفِهِ بها - وحاشاهُ ﷺ - لم يثبتُ منها شيءٌ بسندٍ صحيحٍ:

وقد نصَّ على ذلك علماءُ الحديثِ؛ كابنِ حَجَرٍ وغيره؛ «فتح الباري» (٨/ ٣٨٤).

كما شدَّد العلماءُ النكيرَ على مَنْ فسَّرَ قوله تعالى: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] بتلك الروايات، واستدلَّ بها على وقوعِ النبيِّ ﷺ في عِشْقِ زينبَ، وهي تحتَ زيدِ بنِ حارثةَ ﷺ.

حتى قال أبو العباس القُرطبي: «إن هذا القول إنما يصدر عن جاهل بعصمة النبي ﷺ، أو مستخف بحرمته»؛ «المفهم، لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (١/ ٤٠٦)، وقال ابن القيم: «إن هذا قول من لم يقدر رسول الله ﷺ قدره»؛ «زاد المعاد» (٤/ ٢٤٤).

**الوجه الثالث: المراد بقوله تعالى: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، لا يدل على ما يزعمه الطاعنون:**

فالتفسير الصحيح: أن الله أعلم نبيه ﷺ أن زينب ستكون من أزواجه قبل أن يتزوجها؛ وهذا قول علي بن الحسين، وقول السدي من أئمة التفسير.

وإنما كان ذلك لإبطال ما ستنه العرب في الجاهلية من إعطاء ابن التبي حقوق ابن الصلب؛ فإن زينب كانت تحت زيد بن حارثة، وكان الرسول ﷺ قد تبناها، والعرب يعيرون أن يتزوج الرجل من زوجة متبناها؛ فإن من عادتهم أنهم كانوا يعطون الدعي منهم جميع حقوق الأبناء حتى في الموارث ومحرمات النكاح؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَتُخْفِي النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تُخْشَهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

قال القُرطبي: «والذي عليه أهل التحقيق من المفسرين، والعلماء الراسخين: أن ذلك القول الشنيع ليس بصحيح، ولا يليق بذوي المروءات، فأحرى بخير البريات، وأن تلك الآية إنما تفسرها: ما حكى عن علي بن حسين: أن الله تعالى أعلم نبيه بكونها زوجة له، فلما شكها زيد له، وأراد أن يطلقها، قال له: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وأخفى في نفسه ما أعلمه الله به مما هو مبديه بطلاق زيد لها، وتزوج النبي ﷺ لها، ونحوه عن الزهري، والقاضي بكر بن العلاء القشيري، وغيرهم، والذي خشيته النبي ﷺ إنما هو إرجاف المنافقين، وأنه [ﷺ] نهي عن تزويج نساء الأبناء، وتزوج بزوجة ابنه، ومساق الآية يدل على صحة هذا الوجه بقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ﴾ [الأحزاب: ٣٨]، ولو كان ما ذكر أولئك، لكان فيه أعظم الحرج، ولقوله: ﴿لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي زَوْجِ أَدْعِيَابِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧]. «المفهم» (١/ ٤٠٦).

## خاتمة الجواب - توصية:

إن زواج النبي ﷺ من زينب بنت جحش رضي الله عنها، من القصص التي أطلق المستشرقون

والمبشرون لخيالهم العنان حين يتحدثون فيها بتفاصيل غير لائقة بذلك العهد.

والمعرفة بما ثبت من عصمة النبوة، وكمال الصحابة، ومن سياق ذلك العهد، يُغني عن تتبع

النقض لكثير من التفاصيل.

❖ كلمات دلالية: التبني، زيد بن حارثة، زينب بنت جحش، تعدد زوجات النبي ﷺ.



المسألة (١١٦) - هل يَقْدَحُ في النبوة ما يُروى من طريقة قتل النبي ﷺ لبني قُرَيْظَةَ؟

## السؤال

هل يَقْدَحُ في النبوة ما يُروى من طريقة قتل النبي ﷺ لبني قُرَيْظَةَ؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* هل صحيح أن يهود بني قُرَيْظَةَ قَتَلُوا بوَحْشِيَّةٍ؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

يريدُ صاحبُ السؤالِ أن يقولَ: إن الحُكْمَ على بني قُرَيْظَةَ كان عَنِيفًا؛ وهو بذلك يَقْدَحُ في النبي ﷺ، والإسلامِ عموماً.

### مختصرُ الإجابة:

النبي ﷺ قَتَلَ مقاتِلَةَ بني قُرَيْظَةَ، ولكنْ لا تُقْبَلُ أيُّ أوصافٍ تاريخِيَّةٍ مزِيغَةٍ لتلك القِصَّة؛ كما لا يَصِحُّ الطعنُ في النبي ﷺ بأيِّ تفاصيلٍ تاريخِيَّةٍ لم تُثَبَّتْ، بل هي طعنٌ في الله تعالى؛ إذ قد ثَبَّتَ بالأدلةِ القاطعةِ إرسالَ الله تعالى له.

والنبي ﷺ لم يَقْتُلْ منهم إلا مَنْ كان مهياً للقتال، قادرًا عليه، دون النساءِ والأطفالِ؛ وهذا نصُّ حُكْمِ سعدٍ: «أَنْ تُقْتَلَ الْمُقَاتِلَةُ، وَأَنْ تُسَبَى النِّسَاءُ وَالذَّرِّيَّةُ، وَأَنْ تُنْقَسَمَ أَمْوَالُهُمْ»؛ فلم يَأْمُرْ بِقَتْلِ النساءِ ولا الذراري؛ كما يدَّعي أصحابُ هذه الشبهة.

كما أن استحقاتِ بني قُرَيْظَةَ للحُكْمِ الذي نالهم، إنما جاء من جهةِ نقضِ جماعةٍ منهم العهدَ مع النبي ﷺ، وتعاضدِهِم جميعاً في ذلك؛ بمتابعتِهِم وعدمِ إظهارِهِم المخالفةَ لِمَنْ خان منهم.



## الجواب التفصيلي:

حقيقة هذه الشبهة: الطعن في نبوة محمد ﷺ من جهة النصارى والمستشرقين، والجواب عنها يحتاج إلى كشف ملبسات تنفيذ النبي ﷺ لحكم سعد بن معاذ رضي الله عنه في يهود بني قريظة، وهو: «أَنْ تُقْتَلَ الْمُقَاتِلَةُ، وَأَنْ تُسَبَى النِّسَاءُ وَالذَّرِيَّةُ، وَأَنْ تُقَسَمَ أَمْوَالُهُمْ»؛ كما عند البخاري (٤٣، ٣٠، ٤١٢٢)، ومسلم (١٧٦٩).

فبعد أن طال الحصارُ على بني قريظة، وفشلت كلُّ محاولاتهم من أجل إنقاذ أنفسهم من الموت المحقق على يد المسلمين، بعد تحالفهم مع الأحزاب التي حاربت المسلمين في غزوة الخندق، حينها عمدت الأوس - قوم سعد بن معاذ - إلى التوسط عند النبي ﷺ حتى يعفو عن بني قريظة ويتركهم، أو يخفف العقاب عنهم، فرفض النبي ﷺ جميع الوسائط لأجل ذلك، وقال للأوس: «أَلَا تَرَوْنَ بَأْسَ يَحْكُمَ فِيهِمْ رَجُلٌ مِنْكُمْ؟!»، يعني: سعد بن معاذ، فقيل للأوس ذلك، والغريب: أن بني قريظة أنفسهم قبلوا بتحكيم سعد بن معاذ رضي الله عنه، ولعلهم اعتقدوا أن ما كان بينهم وبين سعد قبل الإسلام من الولاية، سيشفع لهم عنده، فيخفف في الحكم عنهم.

والمقصود: أن الرسول ﷺ وكل أمرهم لسعد بن معاذ، فحكم فيهم، وقد رضوا بذلك على أمل تخفيف الحكم من قبل سعد بن معاذ.

ونقول: إنك إذا نظرت في هذه الحادثة نظراً منصفاً، أدركت شيئاً من أوجه اتصاف النبي ﷺ بكونه نبي الرحمة؛ فهو الذي أرسله الله رحمة للعالمين، فرحم به أهل الأرض كلهم مؤمنهم وكافرهم:

- أما المؤمنون: فنالوا النصيب الأوفر من الرحمة.
- وأما الكفار: فأهل الكتاب منهم عاشوا في ظلّه، وتحت حبله وعهده.
- وأما من قتله منهم؛ كهؤلاء اليهود: فإنه عجل به إلى النار، وأراحه من الحياة الطويلة التي لا يزداد بها إلا شدة العذاب في الآخرة.

ولنتقل الآن إلى النقض التفصيلي لما جرى في تلك الحادثة:

❦ (١) بنو قُرَيْظَةَ خانوا النبي ﷺ، وسيرة النبي ﷺ في المهادن: إذا ظهر منه ما يدلُّ على خيانةٍ أن يُنبَدَ إليه العهدُ:

ولذلك أصلٌ في كتابِ الله تعالى؛ حيثُ قال: ﴿وَأَمَّا تَخَافَتَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأُنَبِّدْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾ [الأَنْفَال: ٥٨].

وقد ثبتَ أن بني قُرَيْظَةَ قاموا بنقضِ العهدِ مع النبي ﷺ، بعد أن طلبَ منهم ذلك مشركو قُرَيْشٍ، ومَنوهُمُ الأمانِي.

❦ (٢) لا يُشترطُ أن يصرِّحَ جميعُ المهادنين بالخيانةِ حتى يستحقُّوا ما يترتَّبُ على ذلك من نَبْدِ العهدِ إليهم، بل يكفي متابعتهم وعدمُ إظهارهمُ المخالفةَ لمن خان منهم:

وذلك إذا كان فعلُ الخيانةِ ظاهرًا؛ لأن هذا يدلُّ على إقرارهم ورضاهم:

قال أهلُ العلم: «إذا نقضَ الذين عقدوا الصلحَ عليهم، أو جماعةٌ منهم، فلم تخالف تلك الجماعةُ الناقضَ للصلحِ بقولٍ أو فعلٍ ظاهرٍ، أو اعتزالٍ بلادهم، ولم يقوموا أيضًا بإعلامِ الإمامِ: أنهم بأقون على صلحهم معه - فلإمامِ عزوهم، وقتلِ مقاتليهم، وسبيِ ذراريهم، وغنيمةِ أموالهم.

وهكذا فعلَ النبي ﷺ ببني قُرَيْظَةَ؛ عقدَ عليهم صاحبهم، فنقضَ، ولم يفارقوه، وليس كلُّهم اشتركَ في المعونةِ على النبي ﷺ وأصحابه، ولكن كلُّهم لزمَ حصنَهُ، فلم يفارقِ الناقضُ إلا نفرًا منهم.

وقصَّةُ بني قُرَيْظَةَ ليست شاذةً في سيرة النبي ﷺ، بل لها نظيرٌ في العربِ، وفي أقاربِ النبي ﷺ؛ فإن خُزَاعَةَ - وهم في عقدٍ وحلفِ النبي ﷺ - عدا عليهم بنو بكرٍ - وكان بنو بكرٍ في حلفِ وعقدِ قُرَيْشٍ - فدخلتْ خُزَاعَةُ الحَرَمَ، وقُرَيْشٌ لم تحركُ ساكنًا، بل أعان ثلاثةُ نفرٍ من قُرَيْشٍ بني بكرٍ على قتالِ خُزَاعَةَ، وأمدوهم بالسلاحِ، وشهدوا قتالهم، فعَدَّ الرسولُ ذلك نقضًا للعهدِ؛ فغزا النبي ﷺ قُرَيْشًا عام الفتحِ بغيرِ ثلاثةِ نفرٍ منهم، وتركهم معونةَ خُزَاعَةَ، وإيوائهم من قاتلها؛ «مختصرُ المُزَنِّي» (٨ / ٣٨٧ ضمنَ «الأمِّ» للشافعي)، و«الحاوي» للماوردي (١٤ / ٣٧٩).

❁ (٣) النبي ﷺ قَتَلَ الْمُقَاتِلَةَ مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ، دُونَ النِّسَاءِ وَالذَّرَارِيِّ: ❁

وهذا نصُّ حُكْمِ سَعْدٍ: «أَنْ تُقْتَلَ الْمُقَاتِلَةُ، وَأَنْ تُسَبَى النِّسَاءُ وَالذَّرِيَّةُ، وَأَنْ تُقَسَمَ أَمْوَالُهُمْ»؛ فلم يأمر بقتل النساءِ ولا الذراري؛ كما يدعي أصحابُ هذه الشبهة.

وليس في حُكْمِ سَعْدٍ خروجٌ عن سيرة النبي ﷺ في حروبه وغزواته.

### خاتمة الجواب - توصية:

العاقل يبدأ في فهمه بالأمور الكبارِ الثابتة؛ فقد ثبتَ كمالُ الله وعدلهُ ورحمتهُ وحكمتهُ، وثبتتِ النبوةُ للنبي ﷺ، وطاعتهُ لربه بالبراهينِ القطعيةِ، وثبتتِ رحمتهُ ﷺ ورأفتهُ وعدلهُ وإحسانهُ وعدمُ ظلمه لأحدٍ من إنسان، أو عنفٍ بحيوان، حتى في أدقِّ الأمور.

وأما مسألةُ بني قُرَيْظَةَ، فمسألةٌ جزئيةٌ سبقَ بيانها، ومهما فسرتُ، فلا ينبغي أن تقدحَ في الأصولِ العظيمة.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: قتلُ المدنيِّين والأطفال، نقضُ العهد، غزوةُ بني قُرَيْظَةَ.



المسألة (١١٧) - هل يَقْدَحُ في النبوة أن مُحَمَّدًا ﷺ كان كثيرَ الزوجات؟

## السؤال

كيف يُؤْمِنُ المسلمون بِمُحَمَّدٍ ﷺ ويحترمونَه، مع أنه كان كثيرَ الزوجات؛ حيثُ مات وله تسعٌ مِنَ الزوجات؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* ما الحكمةُ من كثرةِ زوجاتِ النبي ﷺ؟
- \* هل النبي ﷺ كان كثيرَ الزواج؟
- \* لماذا تزوج النبي ﷺ بأكثرَ من أربع زوجات؟

## الجواب

### مضمونُ السؤال:

الزواجُ بأكثرَ من امرأةٍ - من وجهةِ نظرِ السائلِ - غيرُ مستساغٍ؛ فعنده: أن الرجلَ كثيرَ الزوجاتِ إنما هو رجلٌ غريبُ الأطوار، أو عارمُ الشهوة، وهذا من وجهةِ نظرِ السائلِ: طعنٌ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وبشخصيته؛ وهو يَمْنَعُ مِنَ الإيمانِ به.

### مختصرُ الإجابة:

العاقلُ لا يفتَرِضُ مبدأً عقلياً قبل أن يحاكمه، بل ربما هو يُجيزُ مثله. فكثرةُ زواجِ الرجلِ بالنساءِ ليس عيباً؛ لا شرعاً، ولا عقلاً، ولا طبيعةً، بل هو من صفاتِ الكمالِ والمدحِ.

وأيضاً: فإن ما يَفْعَلُهُ النبي ﷺ من المباحاتِ - ككثرةِ زواجهِ ﷺ - لا يُقصدُ به إلا الاستعانةُ على طاعةِ الله.

وأيضًا: فإن الله تعالى خصَّ نبيَّ ﷺ بخصائص، بأن افترضَ عليه أشياءَ خففها عن خلقه؛ ليزيدهُ بها قربةً وكرامةً؛ مثل: وجوبِ الضُّحَا، والوَتْرِ، والتَّهَجُّدِ، والسَّوَاكِ، وأباحَ له أشياءَ حَظَرها على خَلْقِهِ؛ زيادةً في كرامته، وتبَيانًا لفضيلته؛ كتزوُّجِهِ ﷺ بأكثرَ من أربعِ زوجات.

والحجَّةُ قائمةٌ على مَنْ سوَّغَ كثرةَ معاشرَةِ النساءِ بغيرِ زواج، أو كان من أهلِ الكتاب؛ فقد كان من الأنبياءِ ﷺ مَنْ هو كثيرُ النساءِ، ومنهم أنبياءُ بني إسرائيلَ؛ كسليمانَ، وداودَ؛ ولذلك فإن كثرةَ النساءِ لا تُنافي الزهدَ، ولا تقسِّي القلبَ؛ وقد قال بعضُ أهلِ العلمِ: «كُلُّ الشَّهَوَاتِ تقسِّي القلبَ إلا شهوةَ الجماعِ؛ فإنها تصفِّيهِ؛ ولهذا كان الأنبياءُ ﷺ يَفْعَلُونَهُ»، بل ربما كانت الزوجةُ الصالحةُ مما يُعينُ على طاعةِ الله تعالى، وقد كانت زوجاتُ النبيِّ ﷺ - وهُنَّ نساءٌ مكرِّماتٌ صالحاتٌ - أسبابًا في خيرٍ كثيرٍ، ونفعٍ عظيمٍ؛ منها: لُطْفُ اللهِ تعالى بنبيِّه ﷺ، وإظهارُ حسنِ خُلُقِهِ، وزيادةُ أجرِهِ، وبيانُ توَكُّلِهِ على اللهِ تعالى، ونَقْلُ أحكامِ الشريعةِ خاصَّةً ما يُستَحيا منه؛ كأحكامِ العُسلِ، والحَيْضِ، والعِدَّةِ، ونحوها، وتأليفُ قبائلِ العربِ، وكَسْبُ الأَعوانِ له ﷺ، وانتشالُ العقيدةِ الفاسدةِ التي رسَخَتْ في قلوبِ الناسِ؛ كمنعِ التزوُّجِ بزوجةِ ابنِ التَّبَيِّ، وإظهارُ محبَّتِهِ لصحابتهِ الذين صاهَرَهُمْ ﷺ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

هذه الشبهةُ تعبرُ عن تحاملٍ بعضِ الغربيِّينَ على رسولِ الله ﷺ، وحِقْدِهِم الأعمى. إن زهدَ النبيِّ ﷺ في الدنيا أمرٌ متواترٌ لا يُمكنُ دَفْعُهُ، وهو مما أقرَّ به بعضُ الغربيِّينَ؛ كـ «توماس كارلايل» في كتابه: «الأبطال»، والنظرُ المُنصِفُ في كثرةِ أزواجِ النبيِّ ﷺ يُطلِعُك على بعضِ أوجهِ تكميلِ اللهِ تعالى لنبيِّه ﷺ خَلْقًا وخُلُقًا، لا على شيءٍ من النقصِ بحال. والاسْتِشْكَالُ الذي يُورِدُهُ صاحبُ السؤالِ يتضمَّنُ الحاجةَ لبيانِ الموقِفِ الصحيحِ من كثرةِ نساءِ الرسولِ ﷺ.

ويتبيَّنُ ذلك من وجوه:

❁ **أولاً:** زواجُ الرجلِ النساءِ من صفاتِ الكمالِ والمدحِ:

فالنكاح مما اتفق شرعاً وعادةً على التمدح به، وليس عيباً لا عقلاً وشرعاً، ولا ثبت بالطب دلالته على فساد صحي أو نفسي.

فليس هناك سبب مقبول يوجب القدح بكثرتِه، ولم يزل التفاخرُ بكثرتِه عادةً معروفةً، والتمادحُ به سيرةً ماضيةً.

ووجهُ ذلك: ما في النكاح من الدلالة على صحّةِ البنية، وقوّةِ الفحولة، وكمالِ الرجولة. وقد قال بعضُ أهلِ العلم: «كلُّ الشهواتِ تقسي القلبَ إلا شهوةَ الجماع؛ فإنها تصفيهِ؛ ولهذا كان الأنبياءُ ﷺ يفعلونه».

وقال بعضهم: «الأنبياءُ ﷺ زيدوا في النكاح بفضلِ نبوتهم؛ فإنه إذا امتلأ الصدرُ بالنور، ففاض في العروق، والتدّتِ النَّفسُ والعروق، فأثار الشهوةَ وقواها».

ولذلك قال النبي ﷺ: «حُبَّ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ: النَّسَاءُ، وَالطَّيْبُ، وَجَعَلْتَ قُرَّةَ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»؛ رواه أحمد (١٢٢٩٣)، والنسائي (٣٩٣٩).

وقال أنسُ بنُ مالكٍ ﷺ: «كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ»؛ رواه البخاري (٢٦٨).

وقال ابنُ عباسٍ ﷺ: «خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً»، يعني: النبي ﷺ؛ رواه البخاري (٥٠٦٩).

وعنده (٢٨١٩، ٣٤٢٤) مرفوعاً: «أَنَّ سَلِيمَانَ بْنَ دَاوُدَ ﷺ قَالَ: لِأَطْوَفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى مِئَةِ امْرَأَةٍ، أَوْ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ، كُلُّهُنَّ يَأْتِي بِفَارِسٍ يَجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

وقد جاء أن سليمانَ ﷺ له من الزوجاتِ ثلاث مئة، ومن السراريِّ سبع مئة؛ كما عند الحاكم (٢/ ٥٨٩ رقم ٤١٤١)، ولأبيه داودَ ﷺ مئة زوجة.

وهذا إذا ذكِرَ للمبشّرين من النصارى الطاعنين في النبي ﷺ بسبب كثرة أزواجه؛ فإنهم يبهتون، ولا يجدون له جواباً؛ لأنه يلزمهم حينئذ: إما الطعنُ في داودَ وسليمانَ ﷺ، وإما الإقرارُ بكمالِ النبي ﷺ لكثرة أزواجه.



❁ **ثانيًا:** ما يفعله النبي ﷺ من المباحات، لا يُقصدُ به إلا الاستعانة على طاعة الله:

فإن لذات الدنيا ونعيمها إنما هي وسيلةٌ ومتاعٌ إلى لذات الآخرة؛ كما قال النبي ﷺ: «الدُّنْيَا مَتَاعٌ، وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ»؛ رواه مسلم (١٤٦٧).

وأزواج النبي ﷺ كلهنَّ ﷺ، نساءٌ صالحاتٌ؛ فكنَّ خيرَ متاعٍ له ﷺ؛ وذلك من جهتين:

١- من جهة تنعمه وقرّة عينه بهنَّ.

٢- ومن جهة إيصالهنَّ له إلى مرضاة ربه عزَّ وجلَّ، وإفضائهنَّ إلى لذةٍ أكملَ منهنَّ.

ولذات الدنيا تزايدٌ وتتضاعفُ بحسبِ ما عند العبدِ من الإقبالِ على الله، وإخلاصِ العملِ له، والرغبةِ في الدارِ الآخرة، ولنبيِّنا ﷺ من ذلك النصيبِ الأوفى؛ فإنه ﷺ لا يأتي شيئاً من المباحاتِ إلا بقصدِ الاستعانةِ على طاعةِ الله عزَّ وجلَّ.

❁ **ثالثًا:** إباحةُ الزيادةِ فوق أربعِ زوجاتٍ من خصائصِ النبي ﷺ:

فإن الله تعالى خصَّ نبيّه ﷺ بخصائصٍ، بأنِ افتَرَضَ عليه أشياءَ خَفَّفَهَا عن خلقِهِ؛ ليزيدهُ بها قُرْبَةً وكرامةً؛ مثلُ: وجوبِ الضُّحَا، والوَتْرِ، والتهجُّدِ، والسُّوَاكِ، وأباحَ له أشياءَ حَظَرَهَا على خلقِهِ؛ زيادةً في كرامته، وتبَيَانًا لفضيلته.

وكان في تخفيفِ الله تعالى على نبيّه ﷺ في شأنِ النساءِ بيانًا لفضيلته؛ فإنه لما كان الحرُّ لفضله على العبدِ يستبيحُ من نكاحِ النساءِ أكثرَ مما يستبيحُه العبدُ؛ فلا يجوزُ للعبدِ أن يزيدَ على زوجتين، بينما يجوزُ للحرِّ أن يزيدَ إلى أربعٍ -: وجبَ أن يكونَ النبيُّ ﷺ - لفضله على جميعِ الأمة - يستبيحُ من النساءِ أكثرَ مما تستبيحُه جميعُ الأمة.

❁ **رابعًا:** الحكمةُ في كثرةِ زوجاتِ النبي ﷺ ظاهرةٌ:

فإن زوجاتِ النبي ﷺ كنَّ أسبابًا في خيرٍ كثيرٍ ونفعٍ عظيمٍ، ونذكرُ من ذلك جملةً من الأمور:

أ- لطفُ الله تعالى بنبيّه ﷺ: فقد نقلنَ ما لم ينقله غيرهنَّ، مما رأينه في منامه، وحالةِ خَلْوَتِهِ ﷺ من الآياتِ البيناتِ على نبوته ﷺ، ومن جدِّه واجتهادهِ في العبادة، ومن أمورٍ

يَشْهَدُ كُلُّ ذِي لُبٍّ أَنهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِنَبِيِّ، وَمَا كَانَ يَشَاهِدُهَا غَيْرُهُنَّ، فَيَزُولُ عَنْهُ مَا يَرْمِيهِ  
الْمُشْرِكُونَ بِهِ ﷺ مِنْ أَنَّهُ سَاحِرٌ أَوْ شَاعِرٌ.

**ب- إظهارُ حسنِ خُلُقِهِ ﷺ:** فقد تزوجَ أُمَّ حَبِيبَةَ بنتَ أَبِي سُفْيَانَ ﷺ، وأبوها إذ ذاك  
يُعَادِيهِ، وتزوجَ صَفِيَّةَ بنتَ حُيَيِّ بنِ أَخْطَبَ ﷺ بعد قتل أبيها وعمِّها وزوجها، فلو لم يكن  
أَكْمَلَ الخَلْقِ فِي خُلُقِهِ، لَنَفَرْنَ مِنْهُ، بل الذي وَقَعَ أَنَّهُ كَانَ أَحَبَّ إِلَيْهِنَّ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِهِنَّ.

**ج- زيادةُ أجرِهِ ﷺ:** فإنه لما كانت النساءُ مما حُبِّبَ إليه، كان في كَثْرَتِهِنَّ زيادةُ اختبارٍ  
وابتلاءٍ له ﷺ؛ فإنه لم يَلْتَمِهُنَّ - مع محبَّتِهِنَّ - عما كُفِّفَ به مِنْ أداءِ الرسالة؛ فكان ذلك  
أَعْظَمَ لِأَجْرِهِ ﷺ؛ فإن الأجرَ يَزِيدُ مع المشقَّة.

**د- نَمُوذُجٌ مِنَ التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى:** لكونِهِ ﷺ كان لا يجدُ ما يَشْبَعُ بِهِ مِنَ القُوَّةِ  
غالبًا، وإن وجدَ، كان يُؤَثِّرُ بِأَكْثَرِهِ، ويصومُ كثيرًا، ويواصلُ، ومع ذلك: فقد كان له تِسْعُ  
نِسْوَةٍ، وربما عال أولادَهُنَّ مِنْ غَيْرِهِ.

**هـ- نَقْلُ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ:** فإن الله تعالى أراد نقلَ بواطنِ الشريعةِ وظواهرها، وما يُسْتَحْيَا  
مِنْ ذِكْرِهِ، وما لا يُسْتَحْيَا مِنْهُ، وكان رسولُ الله ﷺ أَشَدَّ الناسِ حياءً، فجعلَ اللهُ تعالى له نِسْوَةً  
يُنْقَلْنَ مِنَ الشَّرْعِ مَا يَرِيئُهُ مِنْ أَعْمَالِهِ، وَيَسْمَعُنَّهُ مِنْ أَقْوَالِهِ، التي قد يُسْتَحْيَا مِنَ الإفصاحِ بها  
بِحَضْرَةِ الرِّجَالِ؛ ليكْتَمَلَ نَقْلُ الشَّرِيعَةِ، وكَثُرَ عَدَدُ النِّسَاءِ لِيكْتَمَلَ النَّاقلُونَ لهذا النوعِ، ومنهِنَّ  
عُرِفَتْ مسائلُ الغُسلِ، والحَيْضِ، والعِدَّةِ، ونحوها.

**و- تَأْلِيفُ قِبَائِلِ العَرَبِ، وَكَسْبُ الأَعْوَانِ لَهُ ﷺ:** حيثُ تَشَرَّفَتْ قبائلُ العَرَبِ بمصَاهِرَتِهِ  
فيهم، وازداد في تَأْلِيفِهِمْ لذلك؛ كما في قِصَّةِ زواجِ جُوَيْرِيَةَ بنتِ الحارثِ ﷺ؛ كما أن في  
ذلك تَكْثِيرًا لِعَشِيرَتِهِ مِنْ جِهَةِ نِسَائِهِ، فيزدادُ أَعْوَانُهُ ﷺ على مَنْ يَحَارِبُهُ.

**ز- إظهارُ محبَّتِهِ لِصَحَابَتِهِ ﷺ:** كما في أمرِ عائِشَةَ وحَفْصَةَ ﷺ؛ فإن النبي ﷺ شَدَّ صِلَتَهُ  
بِخلفائِهِ الأربعةِ عن طريقِ المصَاهِرَةِ، مع ما لبعضِهِمْ مِنَ القَرَابَةِ الخَاصَّةِ؛ فتزوجَ ابنتيَ أَبِي  
بَكْرٍ وَعُمَرَ، وزوجَ بناتِهِ الثلاثِ بعثمانَ وَعَلِيٍّ، رضي اللهُ عن الجميعِ.

**ح- انتِشالُ العَقِيدَةِ الفاسِدةِ التي رَسَخَتْ فِي قُلُوبِ الناسِ:** كما في منعِ التزوُّجِ بزوجةِ  
ابنِ التَّبَنِى، التي أَبْطَلَهَا النبيُّ ﷺ بزواجهِ مِنْ زَيْنَبَ بنتِ جَحْشٍ ﷺ.



وبهذه الأوجه وغيرها: تتبين الحكمة من كثرة نساء النبي ﷺ.

كلمات دلالية: تعدد الزوجات، زوجات الرسول ﷺ، أحكام النساء، معجزات النبي ﷺ، خصائص النبي



المسألة (١١٨) - هل يقدح في النبوة أن محمداً ﷺ تزوج من فتاة صغيرة، وهو كهل كبير؟

## السؤال

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ هل صحيح أن عائشة لما تزوجها النبي ﷺ كانت طفلة؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

ورد أن رسول الله ﷺ قد تزوج عائشة ؓ، وهي بنت ست سنين، ودخل بها وهي بنت تسع سنين، ووجهة نظر السائل: أن هذا السن لا يصلح للزواج.

### مختصر الإجابة:

إن عائشة ؓ - وإن كانت لما بنى بها النبي ﷺ ابنة تسع سنين - فإنها لم تكن طفلة بالمعنى الناقص؛ فقد كانت عائشة ؓ لما بنى بها النبي ﷺ، صالحة للزواج، جسدياً ونفسياً؛ فأحوال المجتمعات تختلف، كما أن الفارق في العمر بين الزوجين يرجع إلى الأعراف والعادات، وما تتحقق به المصلحة والرضا، ولم يكن في ذلك العهد أمراً مستنكراً؛ فقد وقع مثل ذلك قبل زواج النبي بعائشة وبعده، دون إنكار أو استهجان من أهل ذلك الزمان.

ثم إن أم الفتاة أدرى غالباً بما يصلح لها، وما لا يصلح، وقد كانت أم عائشة ؓ هي التي هيأتها لهذا الزواج، ثم زفتها لرسول الله ﷺ، وقد ظهر صواب ذلك في كمال عقل عائشة وخلقها ودينها، وقد ثبتت بركة هذا الزواج وحسنه، وجماله وكماله، بشهادة الواقع والتاريخ؛ والله الحمد.

## الجواب التفصيلي:

يُشيرُ بعضُ النصارى والمستشرقين هذه الشبهة للطعن في نبوة محمد ﷺ، وقد يطعنُ بعضُ الكُتَّابِ المنحرفين في «صحيح البخاري»؛ لورود الحديث الذي نصَّ على سنِّ عائشة فيه، وقد يردُّونه بدعوى الدفاع عن النبي ﷺ.

والجوابُ عن هذه الشبهة: هو بكشفِ ملابساتِ زواجِ النبي ﷺ من عائشة ؓ.

ويتبيَّن ذلك من وجوه:

❁ **أولاً: عائشة ؓ** لما بنى بها النبي ﷺ، كانت سالحةً للزواج، جسدياً ونفسياً:

فإن السنَّ المناسبَ للزواجِ ليس واحداً لكلِّ فتاة؛ فطبائعُ البلدانِ والأشخاصِ والأحوالِ تختلفُ؛ فالقوَّةُ التي تؤهِّلُ المرأةَ لزفافِها كانت قد تولَّدت فيها بما يكفي.

وقد عبَّرَ عن ذلك بقولهم عنها: «وَكَاثَتْ عَائِشَةُ ؓ قَدْ شَبَّتْ شَبَابًا حَسَنًا». «شرحُ النوويِّ على مسلم» (٢٠٦ / ٩).

وقد توافرَ لعائشة ؓ مُناخٌ صالحٌ؛ فإنَّ أمَّها كانت تهتمُّ لها بتوفيرِ الأغذية التي تُسَعِّفُها في سرعةِ النماءِ والنشوءِ؛ كما جاء عنها أنها قالت: «أَرَادَتْ أُمِّي أَنْ تُسَمِّنِي لِذُخُولِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ أَقْبَلْ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ مِمَّا تُرِيدُ حَتَّى أَطْعَمَتْنِي الْقِثَاءَ بِالرُّطْبِ، فَسَمِنْتُ عَلَيْهِ كَأَحْسَنِ السَّمَنِ»؛ رواه أبو داود (٣٩٠٣).

❁ **ثانياً: أمُّ عائشة ؓ** هي التي زفَّتْ ابنتها للنبي ﷺ في ذلك السنِّ، والأمُّ أدرى غالباً بمصلحةِ ابنتها، خصوصاً مع مشهدِ الناس:

فأمُّ رومانَ زوجةُ أبي بكرٍ ؓ، وهي أمُّ عائشة ؓ، وهي التي زفَّتْ عائشةَ إلى رسولِ الله ﷺ، ولا يتوقَّفُ ذلك على عائشة ؓ.

والأمُّ - خاصَّةً مثلَ أمِّ عائشةَ في دينها وصلاحتها، وهي قد أسلمت قديماً، وبايعتُ وهاجرتُ - لا تُعادي ابنتها غالباً، بل البنتُ تكونُ إلى أمِّها أعزَّ ما يكونُ وأحبَّه، فلا يُمكنُ أن تكونَ أمُّ رومانَ ؓ قد زفَّتْ عائشةَ إلى النبي ﷺ قبل أن تنجَمَ فيها القوَّةُ والصلاحيةُ، أو

أن يكون في ذلك الزفاف ضررٌ نفسيٌّ، أو جسديٌّ عليها.

وليس أمّها فقط، بل أمّها، وأبوها، وأختها الكبرى أسماء، وأخوها عبد الرحمن، والمجتمع الذي شهد ذلك -: دَلَّ إقرارهم على مناسبة ذلك الزواج.

❁ **ثالثاً: الفارق الكبير في السن بين الزوجين، أمرٌ معهودٌ؛ فلم يُواجه زوج النبي ﷺ بالإنكار، سواء من الموافق للنبي ﷺ، أو المخالف:**

فما كانت عائشة ؓ أول صبيّة تُزفُّ في تلك البيّنة إلى رجل في سنّ أبيها، ولن تكون آخرهنّ؛ فقد تزوّج عبد المطلب الشيخ من هالة الزهريّة بنت عمّ أمّنة في اليوم الذي تزوّج فيه عبد الله أصغرُ أبنائه، من ترب هالة: أمّنة بنت وهب.

وسيتزوّج عمر بن الخطاب من بنت علي بن أبي طالب، وهو في سنّ فوق سنّ أبيها.

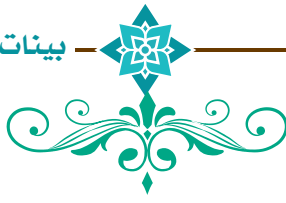
ويعرّض عمر على أبي بكر أن يتزوّج ابنته الشابة حفصة، وبينهما من فارق السنّ مثل الذي بين الرسول وعائشة ؓ.

### خاتمة الجواب - توصية:

ومن المفارقة: أن العلاقات الجنسية عند الغرب دون سنّ الزواج القانوني، لا تحظى بمحاربة إعلامية عندهم؛ كالزواج، بل هي مشروعةٌ بالقانون في سنّ مبكرة على حساب الدولة والولاية، وبعضهم لا يطمئن إلا حين تُخبره بأن سنّ الزواج في عددٍ من الدول الغربية كان مسموحاً من الحادية عشرة والثانية عشرة، وكان ما يفعله الغرب هو ميزانٌ للمنكر والمعروف، والحسن والقبيح.

ونحن في غنى عن هذا كله، ما دام ذلك الزواج قد ثبتت برّكته وحسنه، وجماله وكماله، بشهادة الواقع والتاريخ؛ والله الحمد.

❁ **كلمات دلالية:** زواج الصغيرات، سنّ زواج عائشة ؓ.



### ٣- شبهات حول السنة النبوية

#### أ. شبهات حول حجية السنة

المسألة (١١٩)- هل القرآن الكريم يُغني عن السنة النبوية؟

#### السؤال

إن القرآن الكريم يُغني عن السنة النبوية؛ ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقوله: ﴿مَا قَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

#### عبارات مشابهة للسؤال

\* هل صحيح أن الدين يُؤخذ من القرآن، وأما السنة النبوية، فاجتهادات شخصية؟

#### الجواب

#### مضمون السؤال:

تأتي هذه الشبهة في مقولة تُظهر صاحبها في صورة المكتفي بالقرآن مصدرًا للحجة والاستدلال، فإذا استدلت لحكم شرعيّ بدليل من السنة النبوية، قدف بهذه المقولة في وجهك، مدعيًا كفاية القرآن في إقامة الدين، دون الحاجة إلى مصدرٍ آخر.

#### مختصر الإجابة:

حجية السنة النبوية ثابتة بالأدلة المتنوعة من العقل والنقل؛ فالقول بعدم حجية السنة مناقض للقرآن، كما أن إنكار السنة له من اللوازم الفاسدة العائدة على الدين بالإبطال العدو الكبير؛ فإنكار السنة النبوية يؤدي إلى تعذر إقامة الدين، وإضاعة مصدرٍ من مصادر تبين معاني

القرآن، لا عَوْضَ عنه، والطعن في النبي ﷺ بنسبته إلى الافتراء والتضليل والتلبس، مما يؤدي إلى ردِّ ما جاء به، مع ما فيه من قَلَّةِ الأدبِ معه ﷺ.

### الجواب التفصيلي:

الجواب عن هذه الشبهة يحتاج إلى بيان الأدلة على حجِّية السنَّة، وبيان اللوازم الفاسدة للقول بعدم حجِّيتها:

❖ **أولاً:** بيان حجِّية السنَّة، وأن القول بعدم حجِّيتها مناقض للقرآن:

فإن السنَّة النبويَّة وحيٌّ من عند الله تعالى، والأخذ بها، والقول بلزوم اتِّباعها: من محكمات الدين الإسلامي، وثوابت أهل السنَّة والجماعة، وقد جاء عن التابعي الجليل حسان بن عطية رضي الله عنه؛ أنه قال: «كَانَ جَبْرِيلُ يَنْزِلُ عَلَيَّ النَّبِيِّ ﷺ بِالسُّنَّةِ، كَمَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالْقُرْآنِ، يُعَلِّمُهُ إِيَّاهَا، كَمَا يُعَلِّمُهُ الْقُرْآنَ»؛ رواه الخطيب في «الفيہ والمتفقہ» (١/ ٢٦٧).

كما أن القول بعدم حجِّية السنَّة مناقض لعددٍ من الأدلة القرآنيَّة؛ كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَبُرُكِيهَمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿يَتْلَاهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهٗ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

ومعنى الآية: الردُّ إلى كتاب الله تعالى، وإلى الرسول ما دام حيًّا، فإذا قبض، فإلى سنَّته.

❖ **ثانيًا:** إنكار السنَّة له من اللوازم الفاسدة العائدة على الدين بالإبطال العدد الكبير؛ فمن تلك اللوازم:

● **اللازم الأول:** تعذر إقامة الدين؛ لأن من ينكر سنة النبي ﷺ سيكون عاجزاً عن إثبات الدليل على مسردٍ طويل جداً من الأحكام الشرعية القطعية، والتي لا يختلف عليها مسلمٌ، غير أن بيانها قد جاء في السنة.

ومما يوضح ذلك: ما جاء عن عمران بن حصين: «أن رجلاً أتاه، فسأله عن شيء، فحدثه، فقال الرجل: حدثوا عن كتاب الله، ولا تحدثوا عن غيره، فقال: إنك امرؤٌ أحمق، أتجد في كتاب الله أن صلاة الظهر أربع لا يجهر فيها؟! وعد الصلوات، وعد الزكاة، ونحوها، ثم قال: أتجد هذا مفسراً في كتاب الله؟! إن كتاب الله قد أحكم ذلك، والسنة تفسر ذلك»؛ رواه الخطيب البغدادي في «الفيہ والمتفقہ» (١/٢٣٧).

● **اللازم الثاني:** إضاعة مصدرٍ من مصادر تبيين معاني القرآن، لا عوض عنه:

إذ إن سنة النبي ﷺ هي خير معين على فهم كتاب الله تعالى؛ فالنبي ﷺ أعلم البشر بكلام الله تعالى، ومن مهامه الشريفة ﷺ بيان معاني القرآن؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

● **اللازم الثالث:** الطعن في النبي ﷺ؛ وذلك من ثلاثة أوجه:

**الأول:** أن النبي ﷺ تناول بالذکر أموراً ليست في القرآن؛ فقد تواتر عنه ﷺ أنه تحدث عن مغيبات ماضية ومستقبلية وآنية، كما سن الكثير من التشريعات والأحكام، ويلزم من قال بكفاية القرآن وحده: أن يطعن في النبي ﷺ بسبب ذلك، وأن ينسب له - حاشأه - الافتراء على الله تعالى؛ فمن أين لمن ينكر حججة السنة أن يأتي بمستند لاستقبال النبي ﷺ لبيت المقدس قبل تحويل القبلة؟! لا ريب أنه ليس أمامه إلا نسبة الرسول إلى الافتراء على الله، أو الإقرار بحججة السنة.

**الوجه الثاني:** أن إبطال الاحتجاج بالسنة يقتضي أن الأوامر التي جاءت في القرآن بالأمر باتباع الرسول أوامر تضييئة ملبسة، وأنه كان الواجب أن يحذر القرآن الناس من اتباع الرسول ﷺ في غير ما جاء به القرآن حتى لا يضلوا.

**الوجه الثالث:** أن القائل بإنكار حججة السنة لو خاطبه الرسول ﷺ كفاحاً بالأمر والنهي، لردده، ولقال: «حسبنا كتاب الله!»، وهذا - إن لم يكن مشابهاً لمشركي قريش في القحة -



فهو مشابهٌ للخوارج الذين رَدُّوا على الرسول ﷺ في وجهه، وقال له أحدُهم: يَا مُحَمَّدُ، اْعْدِلْ، قَالَ: «وَيْلَكَ وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ اْعْدِلُ؟! لَقَدْ خِبتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ اْعْدِلُ»؛ رواه مسلم (١٠٦٣)؛ من حديث جابر بن عبد الله، ورواه البخاري (٣٦١٠)؛ من حديث أبي سعيد.

**ثالثاً:** استدلالٌ منكري حجية السنة بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، استدلالٌ باطلٌ:

فلا شك في كون القرآن تبياناً لكل شيء، كما قال ربُّنا، ولكنَّ الشأن في تحرير وجه التبيان الذي جاء به القرآن؛ فهم يحضرونه في طريق النص على كل حكم بعينه؛ وهذا تضييقٌ لدلالة اللفظ لا نقبله؛ فإن طُرُق التبيان واسعةٌ منها النص، ومنها الإشارة، ومنها الإحالة، وغير ذلك.

ولو أن طبيباً وصَفَ لمريضٍ دواءه، ثم أحاله في الوقاية إلى ورقةٍ لطبيبٍ آخرٍ مكتوبٍ فيها حمية؛ ليتبعها المريض، لقُلْنَا: إن الطبيب بين له العلاج، وبين له الوقاية أيضاً، مع أنه لم ينص عليها، وإنما كان وجه التبيان هنا الإحالة.

وهكذا الشأن في القرآن الكريم؛ فإننا نجد أن الله تعالى يُرشدُ فيه إلى طاعة أمرٍ رسوله ﷺ، واجتنابٍ نهيهِ؛ وذلك في عشرات المواضع؛ فمن يتبع ما أمر به الرسول مما لم يُذكر نصه في القرآن، وإنما يكون متبعاً للقرآن في الحقيقة؛ وذلك لأن فيه تبياناً لوجوب طاعة هذا الرسول الكريم.

### خاتمة الجواب - توصية:

إن تثبت حجية السنة، وإقامة الدلائل على لزوم امتثال ما ورد فيها، وأنه لا يسع المسلم غير ذلك -: من الأمور التي كتب فيها العلماء منذ القرون المبكرة للإسلام؛ لظهور بدعة إنكارها في وقتهم، ونوِّد الإشارة هنا إلى كتابي «الرسالة» و«جماع العلم» للإمام الشافعي؛ فهما من أقدم ما صنَّف في هذا الباب، وأحسنه.

كلماتٌ دلاليّة: السنّةُ النبويّة، حفظُ السنّة، حجّيّةُ السنّة، شبهاتٌ حول السنّة. ❁



## المسألة (١٢٠) - دعوى أن السنّة ليست وحياً كالقرآن.

### السؤال

لماذا نعدُّ السنّة وحياً من عند الله، وهي كلامُ رسوله ﷺ؟

#### عبارات مشابهة للسؤال

- \* حصرُ الوحي على القرآن، دون السنّة.
- \* إنكارُ حجّية السنّة؛ لأنها ليست وحياً من عند الله.

### الجواب

#### مختصرُ الإجابة:

كُلُّ ما وَرَدَ عن رسولِ الله ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو بيانٍ وتفسيرٍ، هو من الوحي الذي أمرنا الله في القرآن بالأخذ به، والعمل بمقتضاهُ، واتّباع الرسول فيه طلباً وخبراً؛ لأنه تشريعٌ من الله لعباده، مبلّغٌ لنا بواسطة الرسول ﷺ، وطاعةُ الرسول طاعةٌ للمرسل.

#### الجوابُ التفصيلي:

التسليم بحجّية السنّة من لوازم شهادة التوحيد: «لا إله إلا الله، محمدٌ رسولُ الله»، وبيان ذلك: أن كلَّ مسلمٍ لا بُدَّ وأن يصدّق بالنبّي ﷺ، ويُطيعه ويحبّه، فافتراضُ عدم حجّية السنّة يعني أن المسلمين من بعد موتِ النبي ﷺ إلى قيام الساعة غيرُ مطالبين بطاعة نبيّهم، ولا أن يصدّقوه؛ فكيف هذا والأدلة في القرآن كثيرةٌ على وجوب طاعة النبي ﷺ؟!!

ومن لم ياتمّر بأمر النبي ﷺ، وبتّنه عما نهى عنه، فقد عصى الله تعالى، ورفض قبول شرعه وحكمه، بل قد أدّاه ذلك إلى تعطيل القرآن العظيم؛ لأنه يأمرُ بتصديق الرسول ﷺ والعمل بسنّته، وعدم الخروج عن طاعته.

ومن الركائز التي يقوم عليها مبدأ حجية السنة ومكانتها في التشريع، وأنها وحي كالقرآن: دلالة القرآن نفسه على مكانة السنة، ومن هذه الدلالات:

❁ **أولاً:** دلالة القرآن على وجوب طاعة الرسول ﷺ مطلقاً:

تكرر في القرآن ورود الأمر للأمة بطاعة النبي ﷺ واتباعه:

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾ [النساء: ٨٠].

فلو أن إنساناً سمع النبي ﷺ يأمره بشيء، أو ينهاه عن شيء، وجب عليه اتباع ذلك، ولو خالف، لكان مخالفاً لصريح هذه الآيات القرآنية، ولدخل في معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

❁ **ثانياً:** دلالة القرآن على أن من السنة ما هو وحي:

السنة هي أحد قسمي الوحي الإلهي الذي أنزل على رسول الله ﷺ، والقسم الآخر من الوحي هو القرآن الكريم؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

وقد جاء في القرآن الكريم ما يدل على نزول شيء من الله تعالى من أمور الدين إلا أنه ليس بالقرآن الذي يتعبد بتلاوته؛ فقد علم النبي ﷺ المسلمون صفة الصلوات الخمس، ومواقيتهن، وصيغ الأذان، والتشهد، وأحكام الإمامة، وسجود السهو، وغيرها من أحكام الإسلام؛ مما لم يذكر في القرآن، وأمر القرآن به في إقامة الصلاة وغيرها، وهذا التعليم منه ﷺ موافق لقول الله تعالى: إن النبي ﷺ يعلم الأمة الكتاب والحكمة، والحكمة المقصود بها السنة؛ كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَزَكَرِيَّهُمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].



❁ **ثالثاً: دلالة القرآن على أن السنة بيان للقرآن:**

والمقصود من هذه الدلالة: أن الله تكفل ببيان كثير من القرآن، وجعله في سنة النبي ﷺ، وعلى لسانه الشريف، مما لا يكون محل اجتهاد منه ﷺ، بل وحياً خالصاً من عند الله تعالى.

وقد جاءت هذه الدلالة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٩].

وتفاصيل أصول الدين؛ كالصلاة، والزكاة، والحج، وغيرها، لم تأت إلا في السنة النبوية؛ فمن اكتفى بالقرآن دون السنة، ولم يؤمن بحجية السنة، فمن أين له أن يعرف هيئات الصلاة، ونصاب الزكاة، وأركان الحج؟!

فمن حكم على السنة بأنها غير ملزمة، فقد حكم على أصول الدين بأنها مبهمّة وعامّة، لا يمكن أن تطبق، وقد حكم على كثير من آيات القرآن بالغموض؛ وذلك لأن السنة مبيّنة لكثير من القرآن؛ قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

### الخلاصة:

ثبوت السنة النبوية ضرورة تُعرف بالشرع، وضرورة تُعرف بالعقل والنظر؛ لأن الأدلة الشرعية أمرت بها، ولأنها سنة رسول الله ﷺ، ومقتضى طاعة المرسل طاعة الرسول.

❁ **كلمات دلالية:** السنة النبوية، حجية السنة، شبهات حول السنة.

المسألة (١٢١)- ما الحاجةُ إلى السنَّةِ، وقد أكَمَلَ اللهُ الدِّينَ للأُمَّةِ ولم يكن للسنَّةِ وجودٌ؟

## السؤال

اللهُ تعالى أكَمَلَ الدِّينَ للأُمَّةِ؛ بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، ولم تكن كُتِبَ السنَّةُ النبويَّةُ مجموعةً ذلك الوقت.

## عبارات مشابهة للسؤال

\* لو كان الدِّينُ وكمالُهُ متوقِّفاً على السنَّةِ النبويَّةِ التي كتَبَها النَّاسُ، لَمَا قال اللهُ تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، ولَمَا كان لهذه الآية معنىً على الإطلاقِ يومَ نَزَلَتْ.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يريدُ السائلُ أن يقولَ: إن هذه الآيةَ نَزَلَتْ في أواخرِ حياةِ النبيِّ ﷺ، ولم يكن للسنَّةِ وجودٌ؛ لأن السنَّةَ جُمِعَتْ ودُوِّنَتْ في القرنِ الثالثِ الهجريِّ؛ فلو كان الدِّينُ وكمالُهُ متوقِّفاً عليها، لما قال اللهُ تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، ولَمَا كان لهذه الآية معنىً على الإطلاقِ يومَ نَزَلَتْ؛ بحسبِ زعمِهِ.

### مختصرُ الإجابة:

إن معنى اكتمالِ الدِّينِ الذي دلَّت عليه الآيةُ لا يُنافي كونَ السنَّةِ من مصادرِ التشريع؛ لأنها إنما صدرتْ في زمنِ التشريع، وقبل إنعامِ الله تعالى على الأُمَّةِ باكتمالِ الدِّينِ؛ فالعبرةُ بوقتِ صدورِ السنَّةِ، لا بوقتِ جمعِها وتدوينِها، وزمنُ التشريعِ هو الزمنُ الذي صدرتْ فيه السنَّةُ، ومُثيرو الشبهةِ يخلطون بين الأمرين، وإنما تستقيمُ حُجَّتُهُم لو كان زمنُ صدورِ السنَّةِ هو الزمنُ الآتي بعد نزولِ هذه الآية؛ وهذا معلومُ الفسادِ والبطلان.



## الجواب التفصيلي:

يُمْكِنُ إِزَالَةُ الْإِشْكَالِ الْوَارِدِ فِي السُّؤَالِ مِنْ خِلَالِ النَّقَاطِ التَّالِيَةِ:

❁ **أولاً:** العبرة بوقت صدور السنّة، وليست العبرة بوقت جمعها وتدوينها، وزمن التشريع هو الزمن الذي صدرت فيه السنّة:

فالسنّة: هي ما صدرَ عن رسولِ الله ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، وصدورها إنما كان في زمن التشريع.

ووجودُ السنّة عند أصحابِ هذه الشبهة، يبدأ بجمعها وتدوينها فقط؛ لذلك جزّموا بعدم وجودها في القرنينِ الأوّل والثاني الهجريين، وشطّروا من القرن الثالث.

والسؤال: من أين جمّع علماء الحديث السنّة في القرن الثالث؟! هل هم ابتدعوها ابتداءً من عند أنفسهم، وانتحلوها؟! أم جمّعوها من مصادرها، ومن حفظها الذين سمعوها عن الرواة من أصحاب رسول الله ﷺ؟!!

إن قلتُم: «ابتدعوها ابتداءً من عند أنفسهم»:

فهذه معاندةٌ للحقائق التاريخية الثابتة، وللوقائع المنقولة، وهو إنكارٌ للمتواترات.

وإن قلتُم: «جمّعوها من صدور حفظها الثقات»:

قلنا لكم: إذن: السنّة كان لها وجودٌ في حياة النبي ﷺ قبل الهجرة، وبعد الهجرة؛ لأن السنّة هي أقواله وأفعاله وتقاريراته.

فهي كانت كالزرع ينمو، ويتكاثر على مدى حياة من أرسله الله رحمةً للعالمين.

❁ **ثانياً:** السنّة حُفِظَتْ في الصدور، وحُفِظَتْ في السطور، ولا يصح الاحتجاجُ بنوعٍ واحدٍ من أنواع النقل عند النظر في وسائل نقلها:

حيث إن أصحاب رسول الله ﷺ تفرّقوا في الأمصار عقب وفاة صاحب الرسالة ﷺ، وأقاموا بها وفي صدورهم أحاديث النبي ﷺ، وسمِعها منهم التابعون في كلِّ مصرٍ من

الأمصار التي فتحها الإسلام، وكانت هذه السنة مصابيح هدى بعد القرآن لدى المسلمين الأوائل.

ولذلك: لما رأى الخليفة عمر بن عبد العزيز جمع السنة وتدوينها على نطاق واسع - :  
دبت حركات الجمع في كل الأقطار؛ في المدينة، وفي مكة، وفي البصرة، وفي الكوفة،  
وفي اليمن، وفي خراسان، وفي واسط، وفي مصر، وفي غيرها.

وإن النهي عن كتمان العلم - والسنة من أشرف العلوم الإسلامية - كان يُوجب على  
حفاظ السنة من الصحابة رضي الله عنهم: أن يحدثوا بها الناس، ويبلغوها كما يبلغون القرآن.

### خاتمة الجواب - توصية:

السنة كان لها وجود قوي يوم نزل قوله عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: 3]،  
وكانت هي من عناصر كمال هذا الدين الخالد العظيم.

كما كان لهذه السنة حياة وأبى حياة، في عصر الخلفاء الراشدين الأربعة قبل عصر عمر بن  
عبد العزيز بأكثر من خمسين عامًا؛ فكل منهم - رضي الله عنهم - كان يعمل في حكمه وقضائه، وسلوكه  
وفتاويه: بالكتاب العزيز، ثم بالسنة الطاهرة؛ إذا لم يجد في كتاب الله نصًا فيه حكم ما يعرض  
لهم من مشكلات.

فلا غناء عن السنة في أي عصر سابق أو لاحق.

❁ كلمات دلالية: السنة النبوية، حجية السنة، شبهات حول السنة.





المسألة (١٢٢) - دعوى حصر طاعة الرسول ﷺ بطاعته في الأخذ بما جاء في القرآن.

## السؤال

ما المانع من حصر دلالة الآيات الأمرة بطاعة الرسول ﷺ بطاعته في الأخذ بما جاء في القرآن فحسب؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* طاعة الرسول لا تكون إلا فيما وافق القرآن.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يريد السائل أن يُجيب عن دلالات الآيات الأمرة بطاعة الرسول ﷺ على حجية السنة النبوية؛ فتلك الآيات - من وجهة نظره - لا تدل على حجيتها؛ لأنها إنما تأمر بطاعة الرسول ﷺ بالأخذ بما جاء في القرآن فحسب؛ فهو بناءً على ذلك يسأل: ما المانع من أن تفسر الآيات الأمرة بطاعة النبي ﷺ على هذا النحو؟!

### مختصر الإجابة:

القول بأن المراد بطاعة الرسول ﷺ طاعته في الأخذ بما جاء في القرآن: هو من التأويلات المخالفة لكون القرآن هدى ونورا؛ إذ لا معنى لتخصيص الرسول ﷺ بالأمر بطاعته على هذا التأويل؛ لأن كل من أمر بالأخذ بما جاء في القرآن، فطاعته - على هذا النحو - واجبة.

فلا بد أن يكون للآية معنى هو أشرف وأعلى وأجل من هذا المعنى العبيّ؛ وهو أن يكون الأمر بطاعة الرسول ﷺ أمراً شاملاً لطاعته في كل ما صدر عنه من قول، أو فعل، أو تقرير، أو بيان وتفسير.

وأيضاً: فإن فساد اللوازم المترتبة على هذه المقالة، كافٍ في بطلانها؛ ومنها تحليل ما

أجمع المسلمون على تحريمه؛ من الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها، وأنه لا يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب، وغير ذلك مما علم من الدين بالضرورة، ومصدر تشريع السنة؛ فكل هذه الأحكام لم تُشرع في القرآن، وإنما جاءت في السنة.

### الجواب التفصيلي:

تأتي هذه الشبهة في محاولة لتثبيت دعوى موافقة مسلك إنكار السنة للقرآن الكريم، والجواب عن احتجاج أهل السنة بالآيات الآمرة بطاعة الرسول ﷺ مطلقاً على حجية السنة النبوية.

ومن المعلوم: أن القول بعدم حجية السنة مناقض للقرآن؛ حيث إن دلالة القرآن على ذلك واضحة، وإنكار السنة يعود على الدين بالإبطال.

فإنكار السنة النبوية يؤدي إلى تعذر إقامة الدين، وإضاعة مصدر من مصادر تبين معاني القرآن، لا عوض عنه، والطعن في النبي ﷺ؛ بنسبته: إما إلى عدم الفائدة من بعثته، وإما إلى التلبيس والتضليل.

أما تأويل الآيات الواردة في الأمر بطاعة الرسول ﷺ: بأن المقصود بطاعته الأخذ بما جاء في القرآن، فإذا أمر الرسول ﷺ بما جاء في القرآن العظيم، وجبت طاعته؛ وإلا لم تجب: - فالجواب عن ذلك يكون بسؤالين:

❁ **الأول:** إذا كانت طاعته ﷺ محصورة في المنصوص في القرآن، فلماذا يأمرنا الله من الأساس بها؟! إذ لا فرق بين الرسول وغيره في هذا؛ فكل من أمر بشيء أوجب القرآن، وجبت طاعته؛ فما معنى تخصيص الرسول بالطاعة هنا؟!

فلا ريب أن هذا التأويل للآيات القرآنية الآمرة بطاعة الرسول ﷺ: هو حمل له على معنى يُنافي شرف أفاض القرآن وعلوها، ويجعل الكلام عبثاً لا معنى له.

ومن المعلوم: أن من التأويل الباطل التأويل الذي يُوجب تعطيل المعنى الذي هو في غاية العلو والشرف، ويحطه إلى معنى دونه بمراتب كثيرة؛ وهو شبيه بعزل سلطان عن ملكه، وتوليته مرتبة دون الملك بكثير.

**الثاني:** ثم نُجيبُ بأن قائلَ هذه المقالة لو تصوّر لوازِمَها، فسيقفُ على مقدارِ مخالفتِها لِمَا استقرَّ عليه المسلمون، فِئسألُهُ السؤالَ الثاني: هل أنت تُجيزُ الجمعَ بين المرأةِ وعمَّتِها، والمرأةِ وخالتِها؟ وهل أنت تقولُ: بأن ما يحُرِّمُ من النسبِ يحُرِّمُ من الرِّضاعةِ؟ فإنَّ أجابَ بالنفي، نقضَ أصلَ مقالته؛ لأن هذه الأحكامَ لم تُشرعْ في القرآن، وإنما جاءت في السنَّة.

وإنَّ أجابَ بالإيجاب، لزمه تحليلُ ما أجمعَ المسلمون على تحريمه؛ من الجمعِ بين المرأةِ وعمَّتِها وخالتِها.

وإن نَفَى القولَ: بأنه يحُرِّمُ من النسبِ ما يحُرِّمُ من الرِّضاعةِ، فهذا إنكارٌ لمعلومٍ من الدين بالضرورة.

وهذا مثالانِ فحَسْبُ، وإلا فما عَلِمَ من الدين بالضرورة، ومصدرُ تشريعِهِ السنَّةُ - كثيرٌ.

### خاتمةُ الجواب - توصية:

فشهادةُ «أن محمداً رسولُ الله» تقتضي تصديقَهُ فيما أخبر، وطاعتهُ فيما أمر، وهو ليس رجلاً مجرداً، وإلا كان شأنُهُ شأنَ أيِّ حافظٍ للقرآن، بل هو رسولُ الله، وطاعةُ الرسولِ طاعةٌ للمرسِلِ سبحانه وتعالى.

**كلماتٌ دلالية:** السنَّةُ النبويَّة، حجَّةُ السنَّة.



المسألة (١٢٣) - لماذا لا نترك السنة إذا كانت من أسباب افتراق الأمة وتشتتها؟

## السؤال

جاهد رسول الله ﷺ طوال حياته الشريفة لتحقيق هذه الوحدة، فوحد الأمة، وتركها على ذلك، وقد ظلت الأمة واحدة متفقة على القرآن.

لكن كثر الاختلاف في الأمة مع انتشار السنة؛ من قابل لها، ومن راد، ولو أن الأمة تركت السنة، وعادت إلى القرآن وحده، لخرجت من فرقته، وعادت إليها وحدثها وعزتها، وأخذت مكانتها بين الأمم المتقدمة.

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ الوحدة لا تكون إلا بترك اتباع السنة.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يريد السائل أن يقول: إن من أسباب تفريق الأمة ما قام به أهل الحديث؛ حيث تسببوا بتدوينهم للسنة، والدعوة إليها، في شغل الناس بها، وأن الفقهاء الذين بنوا الفقه على السنة، زادوا الأمة افتراقاً، ولو أن الأمة تركت السنة، وعادت إلى القرآن وحده، لخرجت من فرقته، وعادت إليها وحدثها وعزتها، وأخذت مكانتها بين الأمم المتقدمة؛ بحسب ما يدعي السائل.

### مختصر الإجابة:

إن السنة مصدر من مصادر الإسلام، والإسلام دين وحدة وائتلاف؛ فما دام الناس يتبعون سنة نبيهم ﷺ، فهم على سبيل الاتحاد والاجتماع، كما أن إنكار السنة هو السبب في تشتت الأمة وتفرقها.

وهذا ما أثبتته الواقع؛ فإن أهل السنّة والحديث أقلّ الطوائف من هذه الأمّة اختلافاً؛ لا تبايعهم لآثار الأنبياء، من القرآن والسنّة؛ فإن السنّة وآثار الأنبياء حفظ الله بها الأمّة من التفرّق والشتات، وأما غيرهم من الطوائف - كالرافضة، والمعتزلة - فبينهم من الافتراق ما بينهم، بل من يسمّون اليوم بـ «القرآنيين» في بلاد الهند وباكستان وبلدان عربيّة، كثير و الاختلاف في أساسيات الدين.

### الجواب التفصيلي:

السنّة هي سبب الوحده والجماعة؛ لأنها سنّة الرسول ﷺ، الذي جمع الله به الأمّة بعد شتات، وأما الزعم بأنها سبب الفرقة، فغلط من وجوه:

❁ **الأول:** إنكار السنّة هو السبب في تشتيت الأمّة:

فإن منكري السنّة يزعمون أن أتباعها يشتت الأمّة، وفي الواقع: أنهم بعد أن تركوا السنّة طلباً للوحده - كما يزعمون زوراً - تحوّلوا فيما بينهم إلى طوائف وفرق، وكلّ فرقة تحاول أن تنتشر على حساب الأخرى، وتستقطب أتباع الأخرى؛ لم لم يتوحّدوا هم في فرقة واحدة إذا كان مطلبهم الوحده؟! وهذا موجودٌ مشاهدٌ في طوائف القرآنيين في الهند وباكستان.

فهم مختلفون حتى في الصلاة؛ فمن قائل بأدائها خمساً، وآخر أربعاً، وثالث ثلاثاً، ورابع مرتين في اليوم والليلة، وكلّ صاحب رأي من هذه الآراء يزعم أنها صلاة القرآن، وأما اختلافهم في جزئياتها من حيث عدد الركعات والهيئة، فحدث عنه ولا حرج.

وقد استند هؤلاء إلى شبهة واهية في دعوى تمزق الأمّة، وهي أن من وضع السنّة، هم الفرس الذين يكيّدون للإسلام؛ وهذا ينقضه الواقع التاريخي؛ فالتدوين الرسمي للسنّة النبويّة كان في عهد عمّر بن عبد العزيز بأمر منه لأبي بكر بن حزم، وهما من العرب، وكتاب «الموطأ» للإمام مالك بن أنس من أول المصنّفات الحديثيّة التي بقيت إلى اليوم، وجامعه من العرب.

❁ **الثاني:** السنّة حفظ الله بها الأمّة من التفرّق والشتات:

فهؤلاء الأئمة الأعلام أئمة السنّة، وحُفَاطُهَا، وحِفاظُهُمْ وحِفاظُهُمْ على سنّةِ رسولِهِ ﷺ، حَفِظَ اللهُ تَعَالَى بِهِمْ دِينَهُ، وَعَصَمَ بِهِمُ الْأُمَّةَ مِنَ التَّفَرُّقِ وَالشَّتَاتِ، وَإِنَّ الْمَرْءَ لَيَعَجَبُ كَيْفَ يَصِلُ التَّبَجُّحُ وَالْإِفْتِرَاءُ إِلَى مَسْتَوَى يَتَّهَمُ فِيهِ عَاقِلٌ - حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا - إِمَامًا؛ كَالْبُخَارِيِّ، أَوْ مُسْلِمٍ: بِأَنَّهُ فَرَّقَ الْأُمَّةَ، وَتَأَمَّرَ عَلَى الْإِسْلَامِ!

والواقع أنه إذا:

١- كان الدين من مقومات اجتماع الأمة وتوحيدها، وبُعْدِهَا عَنِ النِّزَاعِ وَالْفِشْلِ، بل هو المقوم الأساس في ذلك.

٢- وكانت السنّة النبويّة من مصادر الدين وأُسسِهِ، وَيُنْبَغَى تَسْتَقَى مِنْهُ هِدَايَةُ الدِّينِ وَأَنْوَارُهُ.

فإن التسليم بهاتين المقدمتين يؤدي إلى أن الحفاظ على السنّة هو حفاظ على وحدة الأمة واجتماعها، وبُعْدِهَا عَنِ جَمِيعِ أَسْبَابِ الْفِشْلِ وَالْإِضْطِرَابِ وَالتَّمزُقِ.

ولا يَنَازَعُ فِي هَذِهِ النَتِيجَةِ إِلَّا مَنْ يَنَازَعُ فِي إِحْدَى الْمَقْدَمَتَيْنِ؛ فَهُوَ إِمَّا يُنْكِرُ كَوْنَ الدِّينِ مِنْ أَسْبَابِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِتِّحَادِ، أَوْ يُنْكِرُ أَنَّ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ مِنْ مَصَادِرِ هَذَا الدِّينِ.

❁ الثالث: أهل السنّة والحديث أعظم الناس اتفاقًا وائتلافًا:

وذلك أن الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۗ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۗ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ [يونس: ١١٨-١١٩]، فأخبر أن أهل الرحمة لا يختلفون، وأهل الرحمة هم أتباع الأنبياء قولًا وفعلاً، وهم أهل القرآن والحديث من هذه الأمة.

وسبب اجتماعهم وائتلافهم: هو اتباعهم آثار الأنبياء من القرآن والحديث.

ومن نظر في حال الطوائف المخالفة لأهل السنّة والحديث، وجد ما فيهم من الاضطراب والاختلاف، وتكفير بعضهم بعضًا، كما هو موجود عند فرقة المعتزلة، والرافضة، والفلاسفة؛ فتجد المعتزلة مختلفين اختلافًا كثيرًا، حتى إن التلميذ يكفر أستاذه، وكذلك الشيعة الاثنا عشرية (الرافضة)، من أعظم الطوائف اختلافًا، وكذلك الفلاسفة

المتسبون للإسلام، يُوجدُ بينهمُ اختلافاتٌ كثيرةٌ في الإلهياتِ، والمعادِ، والنبواتِ، بل في الطبيعياتِ، والرياضياتِ، وصفاتِ الأفلاكِ.

وقد نبّه أهلُ العلمِ إلى أن الطوائفَ: كلُّ مَنْ كان منهم إلى أهلِ الحديثِ أقربَ، كان إلى الاتفاقِ والاتلافِ أقربَ؛ فالمعتزلةُ أقربُ نسبياً إلى السنةِ مِنَ الفلاسفةِ؛ فهمُ أعظمُ ائتلافاً منهم، وأهلُ الإثباتِ مِنَ المتكلمينِ أعظمُ ائتلافاً مِنَ المعتزلةِ؛ لأنهم أقربُ إلى أهلِ السنةِ، وهكذا.

وكما أسلفنا، فإن طوائفَ (القرآنيين) اليومَ، المنكرين للسنةِ، شديدو الاختلافِ فيما بينهم، كما سجّل ذلك مَنْ شاهد أحوالهم.

❖ كلماتٌ دلاليةٌ: حجّيةُ السنةِ.



المسألة (١٢٤) - هل التحاكم إلى السنّة النبويّة إعطاءً لحقّ التشريع لغير الله؟

## السؤال

أليس الحكم في الإسلام لله وحده دون من سواه؛ فكيف نحتكم إلى السنّة النبويّة، ونشرك بالله تعالى غيره في التشريع والحكم؟

عبارات مشابهة للسؤال

✽ اقتصار التشريع على القرآن.

## الجواب

### مضمون السؤال:

هذه الشبهة تهدف إلى تشويه اتباع السنّة النبويّة؛ عن طريق الزعم بأن الاحتكام إلى السنّة والالتزام بها مؤدّ إلى الشرك.

لأنه إذا كان الحكم لا يكون إلا لله سبحانه، فإن الاحتكام إلى سنّة رسول الله ﷺ - بحسب وجهة نظر القائل - فيه إشراك الرسول ﷺ في الحكم مع الله سبحانه.

### مختصر الإجابة:

إن الشرك في التشريع يكون بطاعة واتباع تشريعات وأنظمة وقوانين لم يأذن الله تعالى بها؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيَؤْمِنَ إِلَىٰ آيَاتِهِمْ لِيَجْذُلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقال: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنُ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

أما طاعة أولياء الرحمن من الرسل والأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - فهي طاعة أمر الله تعالى بها، وأذن فيها، ولا نجاة يوم القيامة للعبد إلا بها، وليس الإيمان بالسنّة النبويّة، والتحاكم إليها، إلا طاعة للرسول ﷺ وأموراً بها، وطاعة من أمر الله تعالى بطاعته هي طاعة لله



تعالى؛ كما قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠]، وقال عز وجل مخاطباً رسوله ﷺ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

### الجواب التفصيلي:

حقيقة هذه الشبهة هي ردُّ السنَّة بدعوى تعظيم الله تعالى وتنزيهه عن الشركاء، وقد جاءت هذه الشبهة في كلام بعض أهل البدع المتقدمين. ويتبين بطلانها من وجهين:

❁ **أولاً:** الأدلة على حجبة السنَّة النبويَّة، تنفي أن يكون التحاكم إليها شركاً بالله تعالى:

فإن الله تعالى إذا دلنا في كتابه الكريم على وجوب طاعة الرسول ﷺ، ودلنا أن السنَّة من الوحي الذي جاء به النبي ﷺ، ثم كان ذلك شركاً - فإن نتيجة ذلك: أن الله تعالى يدلُّ عباده على الشرك به، وأن القرآن يدعو - حينئذٍ - إلى الشرك بالله تعالى.

فدعوى أن التحاكم إلى السنَّة شرك، حقيقتها نسبة الدعوة إلى الشرك إلى القرآن العظيم:

قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

وقال الله عز وجل مخاطباً رسوله ﷺ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وقال الله سبحانه أيضاً: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [٥١] وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥١-٥٢].

فهذه الآيات نصوص قرآنية قاطعة في أن السنَّة النبويَّة وحي من عند الله تعالى، وأن كل ما يقول الرسول ﷺ، أو يفعل - فيما يتصل بالبلاغ عن الله - إنما هو الحق من عند الله.

وكذلك تدلُّ الآيات على وجوب الاحتكام إلى رسول الله ﷺ، والرضا بما يحكم به،

والتسليم والإذعان لذلك، وأن من لم يحتكم إلى رسول الله ﷺ، ولم يرض بحكمه، فهو خارج عن الإيمان، وليس له حظ من الإسلام.

أما كون طاعة رسول الله ﷺ واجبة على المسلم، وأنها من طاعة الله تعالى -: فحسبك فيها قول الله تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠].

فهذه آيات قاطعات في أن الاحتكام إلى الرسول ﷺ، وطاعته، إنما هو احتكام إلى الله تعالى، وطاعة له سبحانه، وقد قال الله تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

❁ **ثانياً:** استقلال السنّة النبويّة بأحكام شرعيّة، لا يعني أن النبي ﷺ يشرع من تلقاء نفسه:

فالسنّة النبويّة التي جاءت فيها أحكام مستقلّة، إنما جاءت بوحى من الله تعالى لنبيه ﷺ، ولم يأت بها النبي ﷺ من تلقاء نفسه؛ فهو مبلغ عن الله تعالى، ومؤدّ عنه، لا مشرع معه، وليس شريكاً له في الحكم أو التدبير.

وإن مما يوضّح هذا المعنى بجلاء: ما جاء عن التابعي الجليل حسان بن عطية رضي الله عنه تعالى: أنه قال: «كان جبريل ينزل على النبي ﷺ بالسنّة، كما ينزل عليه بالقرآن؛ يعلمه إيّاها، كما يعلمه القرآن»؛ رواه الخطيب في «الفييه والمتفقه» (١/ ٢٦٧).

فالاستناد إلى ورود السنّة التشريعيّة الاستقلاليّة في دعوى أن الاحتكام إلى السنّة شرك -: جهل بصفة النبي ﷺ ووظيفته التي وُكِّلت إليه، وجهل بمعنى الرسالة والنبوة.



المسألة (١٢٥) - السنّة لا تستقلُّ بالتشريع؛ فالتشريع للقرآن.

## السؤال

كيف يشرعُ النبي ﷺ تشريعاتٍ جديدةً لم تُذكر في القرآن؟ أليس القرآنُ أولى بالتشريع وبيانِ الحلالِ مِنَ الحرامِ؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ عدمُ استقلاليةِ السنّةِ بالتشريع.

## الجواب

### مضمون السؤال:

خلاصةُ هذه الشبهة: أن السنّة غيرُ صالحةٍ لتشريع ما لم يرد في القرآن، بل هي بيانٌ للقرآن وكفى.

فمن وجهة نظر السائل: كلُّ حكمٍ تشريعيٍّ كانت السنّة هي الدليل عليه، هو حكمٌ مخالفٌ للقرآن، وما يخالف القرآن يكون باطلاً.

### مختصر الإجابة:

إن القرآن والسنّة كليهما وحيٌّ من عند الله تعالى، والإيمانُ بأنهما وحيٌّ يقتضي التصديقَ بكلِّ ما جاء فيهما من أخبارٍ، والعملُ بكلِّ ما جاء فيهما من أوامرٍ، وعلى هذا إجماعُ الأمة في الأخذِ بالأحكام الشرعية؛ سواءً استقلت بها السنّة، أو جاءت في القرآن والسنّة معاً.

وإن كان الأمرُ أو الخبرُ قد جاء في السنّة استقلاً، فهذا لا يعني أنه قد خالف القرآن، ففرقٌ بين المخالفة وبين تبينِ المَجْمَلِ، وتقييدِ المَطْلُوقِ، وتخصيصِ العامِّ، بل لا يوجدُ في السنّة الصحيحة شيءٌ مخالفٌ للقرآن البتّة، وإنما المخالفةُ تكونُ بين الموضوعاتِ والمكذوباتِ،

وبين القرآن، أو يكون الإنسان توهم المعارضة بين نص من الكتاب، ونص من السنة الصحيحة، وهناك وجه للجمع بين ما توهم تعارضه من النصوص.

على أن عامة ما قيل فيه باستقلال السنة، قد استنبط له العلماء معاني في القرآن الكريم تدل عليه، سواء قوي الاستنباط أو لا؛ فورود الحكم في السنة كافٍ؛ كما سبق.

ثم هذه الأحكام عامتها في تكميلات الأمور الشرعية؛ لأن الأصول ظاهرة في القرآن الكريم، وعامة هؤلاء الذين يثيرون هذه الشبهة: إما أنهم ممن يخالف هذه الأصول، أو ممن لا يتيم لهم فقه؛ إذ لا يمكن استكمال الفقه بغير السنة النبوية.

وأخيراً: فإن إجماع الأمة منعقد على الأخذ بالسنة المستقلة عن القرآن الكريم؛ فالمسألة إجماعية، وإجماع الأمة معصوم.

### الجواب التفصيلي:

حقيقة هذه الشبهة: هي رد السنة بدعوى اتباع القرآن.

ويتبين بطلانها من وجوه، منها:

❁ **أولاً:** أن هذه الدعوى بلا دليل، بل الدليل يخالفها:

فليس هناك نص من القرآن، ولا اقتضاء للعقل: يمنع أن تأتي السنة بتشريع مستقل.

بل القرآن أمر بطاعة الرسول ﷺ، فلو لم يكن في ذلك معنى زائد عن طاعة الله تعالى، لَمَا أمر به.

❁ **ثانياً:** أن عامة ما قيل فيه باستقلال السنة، قد استنبط له العلماء معاني في القرآن الكريم تدل عليه:

وسواء قوي الاستنباط أو لا، فورود الحكم في السنة كافٍ؛ كما سبق.

ثم هذه الأحكام عامتها في تكميلات الأمور الشرعية؛ لأن الأصول ظاهرة في القرآن الكريم، وعامة هؤلاء الذين يثيرون هذه الشبهة: إما أنهم ممن يخالف هذه الأصول، أو ممن

لا يَتِمُّ لَهُمْ فِقْهُ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ اسْتِكْمَالَ الْفِقْهِ بَعْدَ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ.

❁ **ثالثاً:** مفهوم مخالفة القرآن الكريم ليس مطابقاً لمفهوم الاستقلال بالتشريع، ولا ملازماً له:

فإن المحذور في أن تأتي السنة بما يعارض القرآن ويخالفه ويناقضه؛ لأن كل ما ناقض القرآن، فهو باطل، وهذا غير متحقق في الأحاديث الصحيحة.

ومن زعمه، فهنا احتمالان:

❁ **الاحتمال الأول:** أن يكون الحديث موضوعاً مكذوباً، ليس من كلام النبي ﷺ.

ولهذا كان من شأن أهل الحديث تمييز الباطل المردود المزيف من الأحاديث، من الصحيح المتصل بنقل العدول عن النبي ﷺ.

ولما قيل للإمام عبد الله بن المبارك رحمته الله: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: «يعيش لها الجهابذة»؛ رواه الخطيب في «الكفاية» (١/١٤٦-١٤٧).

❁ **الاحتمال الثاني:** أن يكون ذلك الزاعم يظن المعارضة، وليست بمتحققة.

ولهذا فالعلماء بالشريعة لا يرون معارضة بين السنة الصحيحة وبين القرآن الكريم، وإنما يقع في ذلك بعض من نقص علمهم بذلك.

وليس المحذور في أن تأتي السنة بمعان زائدة تبين بعض مواضع القرآن الكريم؛ كأن تخصص عمومه، أو تقيّد مطلقه؛ فهذا ليس معارضة؛ إذ ليس معنى موافقة السنة للقرآن هو فقط أن تأتي السنة بترديد معاني القرآن بألفاظها، أو ما هو قريب منها.

فمثلاً: السنة في قوله ﷺ: «أَدِّ الْأَمَانَةَ لِمَنْ أَسْتَمَكَ»؛ رواه الترمذي (١٢٦٤)، هي موافقة للقرآن الكريم؛ فالله تعالى يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾

[النساء: ٥٨].

لكن الموافقة لا تقتصر على موافقة اللفظ؛ فالسنة النبوية التي بينت صفة الصلاة، وذكرت أشياء لم تذكر صريحة في القرآن - هي أيضاً موافقة للقرآن الكريم.

أما القول بأن استقلال السنة بالتشريع من قبيل المخالفة للقرآن، فهذا تضييقٌ لمفهوم الموافقة، وتوسيعٌ لمفهوم المخالفة؛ وهو يُوقِعُ في محاذيرٍ لا نهايةَ لها؛ لأن موافقة الأحاديث للقرآن في اللفظ والمعنى معاً، أمرٌ نادرٌ الوقوع، والتمسُّكُ به فقط في امثال أمر الله تعالى بطاعة رسوله ﷺ، يُوَدِّي إلى أن الأمر باتباع السنة أمرٌ بما لا زيادةَ فيه، ولا توضيح، ولا بيان؛ وهذا احتمالٌ مرجوحٌ من جهة كون التأسيس والتقرير أولى من التوكيد والتكرار.

**رابعاً:** أن إجماع الأمة انعقد على الأخذ بالسنة المستقلة عن القرآن الكريم؛ وإجماع الأمة معصومٌ:

وسواءً قيل: «إنه كان استقلالاً مطلقاً»، أي: ليس هناك دلالة من القرآن عليه، أو «كان استقلالاً نسبياً»، أي: دلالة القرآن فيه دلالة خفية، ولكن السنة هي التي دلت عليه؛ فمراد الأمر إلى العمل بالسنة الصحيحة؛ كما يُعمل بالقرآن.

ومن أشهر الأمثلة على الأحكام الشرعية التي أخذت من السنة المخصصة لعموم القرآن:

**أ-** من باب الطهارة: قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، ظاهر الآية: أن الأمر بغسل الرجل عامٌ لجميع المتوضئين، ودلت السنة على أن الذي يلبس الخف لا يدخل في ذلك.

**ب-** ومن باب البيوع: قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٥٧]، ظاهر الآية: أن جميع البيوع مباحة، ودلت السنة على أن بعض البيوع لا تدخل في ذلك؛ كبيع الغرر، أو لتفصيل بعض الصور التي لا تدخل في الربا الظاهر؛ كبيع الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل.

**ج-** ومن باب الأطعمة: قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا آجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، ظاهر الآية: أن ما سوى المطاعم المذكورة حلال، ودلت السنة على تحريم مطاعم

لم تُذكر في هذه الآية، ككل ذي نابٍ من السباع، ودلت على حليّة أنواعٍ من الميِّتة، وهما نوعان: السمك، والجراد.

**د-** ومن باب النكاح: قوله تعالى بعد أن ذكر المحرّمات من النساء: ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤]، ظاهر الآية: أن من سوى النساء المذكورات حلالٌ نكاحهنّ، ودلت السنّة على تحريم نساءٍ لم يُذكرن؛ كعمّة الزوجة وخالتيها.

**هـ-** ومن باب الفرائض: قوله تعالى: ﴿وَوَصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، ثم ذكر الله المستحقين للميراث، ونصّب كلّ منهم، وظاهر الآية: أن كلّ من صدّق عليه اسمُ الولد يرث، قاتلاً كان أو كافراً، ودلت السنّة على أنه لا ميراث لقاتل، ولا لمختلفين في الدين.

**و-** ومن باب الحدود: قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]، ظاهر الآية: أن الأمر بقطع يد السارق يشمل جميع السارقين، ودلت السنّة على أنه لا تُقطع يد سارقٍ إلا من بلغت سرقته ربع دينار فصاعداً.

وإنما أنكر السنّة التشريعيّة المستقلّة من أنكر المسح على الخفين، ومن أنكر الرجم، وأباح أن تُنكح المرأة على عمّتها وعلى خالتيها، وأباح للمطلقة ثلاثاً الرجوع إلى الزوج الأوّل؛ إذا نكحها الثاني، ولم يدخل بها، وأسقط الجلد عمّن قذف محصناً من الرجال؛ وهذا كله مخالفٌ للإجماع، موافقٌ لمقالات أهل البدع.

قال أهل العلم: «وإذا ثبت الشيء بالسنّة، وجب الأخذ به، ولم يكن لأحدٍ عذرٌ في تركه، ولا التخلف عنه».

### خاتمة الجواب - توصية:

وأخيراً: فسنته ﷺ وحيّ من عند الله كالقرآن، إلا أنه لا يُعبد بتلاوتها، وقد كان جبريل ينزل على النبي ﷺ بالسنّة، كما كان ينزل عليه بالقرآن.

ودلائل ذلك كثيرة جداً؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِن هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]؛

فالشرعُ: هو ما نزل به الوحي، والله تعالى إن شاء، أوحاه بالقرآن، أو أوحاه بالسنة، وجميع الأدلة

الدالة على حجية السنة النبوية تشمل ما استقلت فيه السنة بتشريع، وما لم يكن كذلك.

❁ كلمات دلالية: السنة الاستقلالية، التشريع.







المسألة (١٢٦) - دعوى أن هداية السنّة: ظرفيّة، لا دائمة.

## السؤال

السنّة هي فهمُ النبي ﷺ للوحي؛ وهذا أمرٌ يخضعُ لمتغيّراتِ الزمانِ والمكانِ والحال؛ فكيف يُمكننا أن نقومَ بتطبيقِ السنّةِ والعملِ بها في زماننا الحالي؟

## عبارات مشابهة لسؤال

\* شبهاتٌ حول السنّة النبويّة والقرآن.

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

الهدايةُ التي نزلَ بها القرآنُ الكريم، والسنّةُ المطهّرة، هي هدايةُ الثوابِ الكُبرى، والمقاصدِ العُليا، التي تعرّفُ الإنسانَ بأسبابِ وجوده، وغايةِ خلقه، وحقيقةِ علاقتهِ بخالقه جلّ وعلا، وما وراء الموتِ من بعثٍ وحسابٍ، وتبيينُ للناسِ طريقَ الفضيلة، ونورَ الأخلاقِ والقيمِ النبيلة، ومقاصدِ الشريعةِ التي تحفظُ على الناسِ ضروراتهم وحاجاتهم، وتسوقُ قصصَ الرسلِ والأنبياءِ الذين حملوا مشاعلَ الأنوارِ في هدايةِ البشريّةِ كلّها، وتضربُ الأمثالَ بما قدّموا من التضحيات، وما تعرّضوا له من مواقفِ الأُممِ والشعوب؛ لتكونَ فيها العِظةُ والعبرةُ لجميعِ الأجيال؛ كيلا تَضلَّ البشريّةُ عن غايةِ وجودها.

فما الذي سيُغيّرُ في هذه الثوابِ العُظمى مع تغيّرِ الزمانِ والمكانِ؟!

والحقُّ أن ما يقومُ به المعاصرون في ذلك ليس تأويلاً معاصراً لسنّةِ النبي ﷺ، بل هو تحريفٌ وعبثٌ وإزالةٌ للدين.

وكيف يُمكنُ قلبُ هذه المقاصدِ الكليّةِ لتناسبَ عصرنا وحاضرنا، وهي في مادّتها وصورتها وحقيقتها قيمٌ ثابتةٌ أصيلةٌ، لا تبدّلُها الأزمانُ، ولا الأمكنةُ، ولا الأحوال؟!

بل كانت ثابتةً مستقرّةً في شرائع جميع الرسل والأنبياء، وستبقى كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

### الجواب التفصيلي:

لقد أوجب الله تعالى على المسلمين العمل بسنة نبيه ﷺ، وحذّرهم من العدول عنها، أو التحاكم إلى غيرها:

فقال سبحانه: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩].

وقال أيضًا: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الحاجية: ١٨]، وقال أيضًا: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال أيضًا: ﴿وَيَقُولُونَ ءَأَمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فِرْقٌ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٤٧].

فهل نسخت هذه النصوص التي تلزم العمل بالسنة النبوية، وتوجب الحكم بها، وتنفي الإيمان عمّن خالفها؟

لا شك أن الجواب على ذلك هو النفي القاطع؛ لأن هذا الحق ليس لأحد من دون الله، ولا سبيل إليه إلا بالوحي المعصوم، وقد أكمل الله لنا الدين، وأتم علينا النعمة، وأحكم آياته، وتعبّدنا بها إلى قيام الساعة.

وهذه الشبهة الرائجة عند بعض المفكرين المعاصرين، قائمة على زعم باطل؛ ألا وهو: أن السنة هي الفهم الشخصي للنبي ﷺ لما أنزله الله في القرآن، يعني: نوعاً من تفسير القرآن صدر عن النبي ﷺ، مع حصر السنة في أنها حياة الرسول التي انتهت بوفاة، وتوقف دورها منذ ذلك الحين.

وهذه الخطوة كانت تمهيداً لهدفٍ آخر: وهو أن معاني القرآن قابلة للتطور بشكل دائم، ولو من النقيض إلى النقيض؛ لتغير أفعال الناس؛ وبالتالي: تغير ما يمكن أن يستنبطه من القرآن،

كما فعلَ النبي ﷺ، وأن لكلَّ جيلٍ حقَّ فهمِ القرآنِ حسبما يَرَى، وما تُملِيه عليه الظروفُ، غيرَ مُلزمٍ بفهمِ مَنْ سَبَقَهُ للقرآنِ، حتى لو كان النبيَّ وصحبهُ.  
ومثُلُ هذا مؤذِنٌ بتغييرِ شعائرِ الإسلامِ كُلِّها.  
ويمكِنُ الجوابُ عن تحريفهم لحقيقةِ السنَّةِ بما يلي:

❁ **أولاً:** معنى السنَّةِ، وقيمةُ شهادةِ غيرِ المسلمين في إثباتِ حجَّةِ السنَّةِ، وأنها ليست مجردَ فهمٍ وتفسيرٍ من النبي ﷺ للقرآن:

هذا كله الذي ذكرناه من مسلكِ بعضِ المفكرين المعاصرين:

فليست السنَّةُ مرحلةً مخصوصةً من مراحلِ التاريخِ الإسلاميِّ، بدأت وانتهت، ولم تعدْ صالحةً للحياة.

وليست هي فهمَ النبي ﷺ للوحي.

وليس القرآنُ قابلاً لأن تتغيَّرَ معانيه بتغيُّرِ الزمان.

فربُّنا تبارك وتعالى الذي خلقَ البشرَ، وهو - وحده - يعلمُ ما يصلحُ أمرَ دينهم وديناهم وأخرتهم، أرسلَ محمداً ﷺ، وأمره بتبليغِ رسالتهِ إلى جميعِ الناس؛ ليحققوا الفوزَ في الدارين.

وسنَّةُ النبي ﷺ، والرسالةُ التي جاء بها: هي صلاحُ الناسِ إلى يومِ القيامة، بلا تقيُّدٍ بزمانٍ دون زمان، أو مكانٍ دون مكان، وهي رسالةٌ تخاطبُ جميعَ العقول، لا في عصرِ النزولِ فقط، بل في كلِّ عصر، وهذه حقيقةٌ لا يختلفُ فيها عاقلان؛ فالشرعُ الإسلاميُّ لم يأتِ بشيءٍ يخالفُ العقلَ السليم، ولم يأتِ بشيءٍ يؤخِّرُ الإنسان، وإنما أتى بما يرقى بعقلِ الإنسانِ في كلِّ مجالٍ من مجالاتِ الحياةِ في حدودِ ما أحلَّه الله.

❁ **ثانياً:** هل ما يقومُ به المعاصرون هو تأويلٌ معاصرٌ لسنَّةِ النبي ﷺ، أم هو تحريفٌ وعبثٌ وإزالةٌ للدين؟:

يذهبُ بعضهم: إلى نماذجٍ لتغييرِ المحتوى في مفاهيمِ الشريعةِ وقيَمِها:

ففي العبادات: يرى أن «أقلَّ قَدْرٍ منها يُرضي الله، ولو اكتفى المسلمُ بصلاةِ ركعتينِ في اليوم - بدلاً من سبعِ عشرةِ ركعةٍ موزعةً على خمسِ صلواتٍ واجباتٍ - لكفاه».

وفي لباسِ المرأة: يرون أن «أقلَّ ما هو مطلوبٌ، وأنه يُرضي الله من المرأة إذا فعلته: هو أن تسترِ العورتينِ المغلظتين، ولها أن تظهرَ بعد ذلك خارجَ بيتها عاريةً، لا تغطِّي شيئاً من بقيَّةِ الجسد!». .

ويرون: أن «احتساءِ الخمرِ والزنى أفعالٌ مباحةٌ لا عقابَ ولا لومَ فيها شرعاً وقانوناً؛ اقتداءً بالمجتمعِ الأمريكي».

وأن قطعَ يدِ السارقِ الواردِ في صريحِ القرآن، هو مجردُ حبسِ اليدِ وصاحبها في السجنِ، وهكذا.

وعلى هذا الأساس: شاع العبثُ في دينِ الله تعالى، وأصبحتِ المسألةُ عمليةً إزالةً للإسلامِ كلِّه، وتغييرٍ لثوابته، وإنكارٍ للمعلومِ من الدينِ بالضرورة.

### ❁ ثالثاً: أمثلةٌ على صلاحيةِ السنَّةِ في الواقعِ المعاصر:

إن سنَّةَ النبي ﷺ - سواءً في ذلك القوليةُ أو العمليةُ - ليس فيها شيءٌ للعزلِ عن حياةِ المسلمين؛ لأنها مصابيحُ هدى في قلوبِ الأمة؛ كالروحِ في الجسد.

وصلاحيةُ السنَّةِ لكلِّ عصرٍ ومصرٍّ أمرٌ لا ريبَ فيه، وهي ظاهرةٌ صالحةٌ للعرضِ والاختبارِ الآن، وفي كلِّ لحظةٍ، سواءً أخذتِ العينةُ من العقائد، أو العبادات، أو المعاملات، أو الأخلاق.

أيُّ مثالٍ من السنَّةِ، ومن هذه المجالات: إذا نظرتَ فيه بوعيٍّ، تجدهُ يمزقُ حدودَ الظرفيةِ الزمانيةِ والمكانيةِ، التي يدَّعي مُنكرو السنَّةِ تقييدها بها.

فهو يأمرُ بمكارمِ الأخلاقِ، وينهى عن سفاسفِها، ويأمرُ بالمعروفِ؛ كالتوحيدِ والعدلِ والصدقِ، والعِفَّةِ والصدقةِ، وينهى عن المنكرِ؛ كالشركِ والظلمِ والكذبِ، والسوءِ والفحشاءِ.

## خاتمة الجواب - توصية:

إن قولهم بمرحلة السنة النبوية، وأن ما جاء فيها من أحكام خاص بتلك البيئة الصحراوية التي بعث فيها النبي ﷺ، أما واقفنا، فلا بد فيه من أحكام جديدة تناسب تطوره ومتغيراته اليومية؛ فالسنة - حسب رأيهم - تتغير وتتبدل، ولا يجوز أخذ ظواهر الأحاديث، وتطبيقها في كل مكان وزمان.

وهؤلاء لم يعترفوا بحججة السنة، وعللوا ذلك بأسباب جدلية؛ كالقول أنها لا تنهي خلافاً؛ لكثرة الخلاف حول الأحاديث، وطرق ثبوتها، وصحتها وضعفها، وقد تبين ضعف هذه الشبهة بجهود العلماء الكبيرة في تنقيح السنة، وبيان ضعفها، والضوابط التي وضعوها للقبول والرفض، والاستدلال والترجيح بين الأحاديث.

ولا شك أن كل ما سبق من تلاعباتهم بالألفاظ، فالقرآن يتبين بالسنة؛ فلا مفاضلة بينهما إلا في حالة التعارض، وتقديم الأدلة على بعضها إن وجد - وليس هو موجوداً على الصورة الفاسدة التي يتوهمونها - أما أن يتم رفض أحدهما كلياً، فهذا غير وارد أبداً في الإسلام.

فإن الله تعالى أمر بطاعة رسوله ﷺ، وهو سبحانه يعلم أن القرآن سيُتلى إلى يوم القيامة؛ فطاعة رسوله ﷺ هو أمر مستمر إلى يوم القيامة كذلك.

والقول أنها مسألة ظرفية، مجرد احتمال عقلي لا دليل عليه، والسير مع الاحتمالات العقلية يُبطل كل الدلالات حتى في القرآن الكريم، بل حتى في كلام الناس؛ ولهذا فهو باطل شرعاً وعقلاً و عرفاً.

❖ كلمات دلالية: شبهات حول السنة، صلاحية السنة، شحور.



**المسألة (١٢٧) -** دعوى أن ترك الحديث النبوي سائغٌ عند بعض المذاهب؛ كالمالكية، والحنفية.

## السؤال

لماذا التشددُ في اتباع الحديث النبوي، وقد جرت المذاهبُ على التوسع في تركه؛ خصوصاً لما يقتضيه النظرُ والقياسُ ونحو ذلك.

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* حكم الاحتجاج بالسنة النبوية.
- \* حكم العمل بالحديث المعارض للقياس والمصلحة.

## الجواب

### مضمون السؤال:

مؤدى الشبهة: التزهيد في اتباع السنة النبوية؛ بزعم أن ذلك مما جرى عليه بعض الأئمة.

### مختصر الإجابة:

السنة هي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن عند جميع الأئمة، وقد كانت أصول مذاهب الفقهاء لا تخرج عن القرآن، والسنة، والإجماع، والقياس؛ فلا مجال للاعتماد على العقل عندهم إلا فيما انعدم فيه الدليل من القرآن والسنة؛ خاصة وأن أدلة الكتاب والسنة موافقة للعقل. وإذا ترك إمام من الأئمة حديثاً، ولم يعمل به، فليسبب من الأسباب التي ترفع عنه الملام، وتجعلُه معذوراً فيما قال؛ وإن لم يوافق عليه؛ كما في «رفع الملام، عن الأئمة الأعلام» لابن تيمية، وغيره.

والإمام أبو حنيفة كانت له عناية برواية الحديث، والرحلة في طلبه، لكن البيئة التي كان

فيها - وهي العراق - كان قد شاع فيها الوضع في السنة، وطَفِقَ أهل البدع يؤلّفون من الأحاديث ما ينصُرُ معتقدَهم ومذهبَهم، فكان لزامًا على الإمام أبي حنيفة أن يتشدّد في قبول الأحاديث.

على أننا لا نقول: إن التحرُّز هو الصواب في هذا الحال، ولكن فهم بيئة الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ضروريٌّ لتفهّم خلافه الواضح مع باقي المذاهب، خاصّةً وأن كُتِبَ الصّحاح، والسُّنن، والدواوين الجامعة، أتت بعده.

وكذلك الإمام مالك؛ فإنه كان إذا ثبتت عنده حديثٌ عن النبي صلى الله عليه وآله، لا يعدلُ به قولَ أحدٍ غيره.

وعليه: فمن الخلل الكبير وَصُمُ الإمامين الكبيرين أبي حنيفة ومالك بردّ السنة، وعدم العمل بها.

### الجواب التفصيلي:

لا شك أن القول بترك بعض الأئمة الفقهاء الكبار للسنة، وعدم العمل بها، قولٌ مردودٌ، ودعوى لا دليل عليها.

وبيان خطأ هذا القول من عدّة وجوه، منها:

❁ **أولاً:** عناية أئمة المذاهب وعلماء الأمة بالسنة:

إن أصول المذاهب كلّها، الركن الثاني فيها بعد القرآن: هو السنة الصحيحة؛ فكلّ المذاهب بلا استثناء ترى وجوب العمل بها، والاحتكام إليها، وعدم إعمال العقل فيما ورد فيه نصٌّ صريح في القرآن أو السنة.

وقد روي عن الإمام أبي حنيفة؛ أنه قال: «أخذ بكتاب الله، فإن لم أجِدْ، فبسنة رسول الله، فإن لم أجِدْ في كتاب الله ولا سنة رسول الله، أخذت بقول أصحابه؛ أخذ بقول من شئت منهم، وأدع قول من شئت منهم، ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم، فأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم الشَّعبي، وابن سيرين، والحسن، وعطاء، وابن المسيب - وعدد رجالاً - فقد اجتهدوا؛ فأجتهد كما اجتهدوا». «تاريخ ابن معين» (٤ / ٦٣ / رواية الدوري)، و«تاريخ بغداد» (١٥ / ٥٠٤).

وهذا الإمام مالك: يأتيه رجل، فيسأله عن حكم معين، فيقول له الإمام مالك: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، فقال الرجل: أرايت كذا؟ فقال الإمام مالك قول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» لللالكائي (١ / ١٤٤ رقم ٢٩٤).

وهذا الإمام الشافعي لم يرو حديثاً صحيحاً إلا عملاً به، وكان يقول: «متى ما رويت عن رسول الله ﷺ حديثاً صحيحاً، فلم آخذ به، فأشهدكم أن عقلي قد ذهب». «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (ص ٢٠٥ رقم ٢٥٠).

وكان يقول لأتباعه: «إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ، فقولوا به، ودعوا ما قلت». «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (ص ٢٠٥ رقم ٢٤٩)، و«الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي (١ / ٣٨٩ رقم ٤٠٦).

وكذا كان حال جميع أئمة السلف، وأصحاب المذاهب الفقهية المتبوعة، وأكادوا جميعاً على أنه يؤخذ برأيهم، إلا إذا لم يكن هناك نص صحيح في السنة. فلا يتصور أبداً أن يكون هناك إمام يعتمد رأيه، وهناك حديث صحيح عنده، ويتعمد في فقهه ترك السنة.

❁ **ثانياً:** تفسير ترك إمام من الأئمة لحديث في السنة، وعدم العمل به:

قد نجد في كتب السلف مخالفة إمام من الأئمة لحديث صحيح في السنة؛ وهذا يرجع إلى حالة من هذه الحالات، ولا يخرج عنها بحال أبداً:

(١) إما أن هذا الإمام لم يعتقد أن النبي ﷺ قال هذا الحديث أصلاً؛ فلم يثبت عنده، أو لم يصله.

(٢) أو أن الإمام لا يعتقد أن النبي ﷺ أراد بهذا الحديث عين المسألة التي يبحث فيها الإمام.

(٣) أو أن الإمام يعتقد أن هذا الحديث منسوخ بنص آخر في الوحي.



وعدا ذلك: فجميع الأئمة على وجوب التزام سنة النبي ﷺ، وعدم إعمال الرأي معها؛ وذلك بصريح أقوالهم.

**ثالثاً:** دفع شبهة عدم أخذ الإمام أبي حنيفة بالسنة في فقهه، وضعف عنايته بالسنة:

كانت عناية الإمام أبي حنيفة بطلب العلم، وأخذ السنة عن الأئمة في عصره عناية عظيمة، وكان ﷺ معظماً لها، وقد رحل في حداثة سنه في تحصيلها، وجاب الآفاق في سبيل ذلك، فتعلم على يد حماد بن أبي سليمان، وعامر الشعبي، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، والزهرري، ونافع مولى ابن عمر؛ وهؤلاء كلهم من علماء الحديث.

وهذا هو المعقول، والموافق لطباع الأمور؛ وإلا فكيف صار أبو حنيفة إماماً مجتهداً؟! ومن شروط المجتهد: أن يحيط بأحاديث الأحكام، وهذه الأحاديث بالآلاف.

إلا أن البيئة التي كان فيها الإمام أبو حنيفة - وهي العراق - كانت بيئة مليئة بالميل والنحل، والآراء المتضاربة في السياسة والعقيدة: فعلى أرضها كانت الشيعة؛ فكانت كل شيعة وفزقة تضع لنفسها من الأحاديث، وتكذب على رسول الله ﷺ بما ينصرون رأيهم ومعتقدهم؛ ولذلك وضع أبو حنيفة شروطاً كثيرة في قبول الأحاديث، والعمل بها؛ خشية أن يعمل بحديث مكذوب وضعه بعض المبتدعة لنصرة مذهبهم؛ فكان ﷺ دقيقاً في قبول الأحاديث، وإنما حملته على ذلك شيوع الكذب؛ فكان متحرراً أن ينسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يصدُر عنه.

ولا نقول: بأن التحرر هو الصواب في هذا الحال، ولكن فهم بيئة الإمام ﷺ ضروري لتفهم خلافه الواضح مع باقي المذاهب.

لا سيما وأن كتب السنة لم تكن قد دُوِّنت في عصره؛ فلم يكن هناك الكتب الصحاح؛ كصحيح البخاري ومسلم، ولا كتب السنن المشهورة، ولا الدواوين الجامعة.

كما أن علماء الحنفية عندهم شروط في قبول خبر الواحد؛ مثل عدم معارضته للأصول، أو لعموم القرآن، أو ككونه مما تعمُّ به البلوى؛ وهذا من قبيل الأقوى من الأدلة، لا من ردِّ الأدلة، وقد خالفهم الجمهور؛ لأنهم يرون أن العمل بالحديث أقوى؛ وهذا مما يسوغ فيه الخلاف بين الفقهاء.

رابعاً: تفسيرُ موقفِ الإمامِ مالكٍ مِنَ السُّنَّةِ، وَمِنْ عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ:

إِذَا خَالَفَ عَمَلُ أَهْلِ أَيِّ بَلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ عَمَلَ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَيِّ أَحَدٍ أَنْ يَعْطَلَ السُّنَّةَ، أَوْ يَشْكُكَ فِي صِحَّتِهَا، أَوْ يُلْغِي مَدْلُولَهَا، مِنْ أَجْلِ مِرَاعَاةِ عَمَلِ هَذَا الْبَلَدِ.

وَلَا اعْتِبَارَ هُنَا لِتَوَاتُرِ السُّنَّةِ مِنْ أَحَادِيثِهَا؛ فَالْشَّرْطُ أَنْ تَكُونَ صَحِيحَةً ثَابِتَةً.

فَالْخَبْرُ الْآحَادِيُّ الصَّحِيحُ حُجَّةٌ مُطْلَقَةٌ؛ سِوَاءً وَافَقَ عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَوْ خَالَفَهُ.

وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الْمَتَقَرَّرُ عَنْ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ - بَمَنْ فِيهِمُ الْمَالِكِيَّةُ - عَلَى مَرِّ الْأَزْمَانِ، مِنْ لَدُنِ الصَّحَابَةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - إِلَى يَوْمِ النَّاسِ هَذَا.

وَلَا شَكَّ أَنْ تَصْدِيرَ الدَّعْوَى بِ «أَنَّ الْإِمَامَ مَالِكًا يَقْدِّمُ عَمَلَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى السُّنَّةِ»؛ هَكَذَا بِإِطْلَاقٍ، وَيَكُونُ يَقْدِّمُ عَمَلَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لِدَوَاتِهِمْ، وَلِعِظَمِ قَدْرِ الْمَدِينَةِ عَلَى قَدْرِ السُّنَّةِ -: غَلَطٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَصْحِيحٍ وَتَفْصِيلٍ.

فَالْمَقْصُودُ بِ «عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ» عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ ﷺ: هُوَ: «عَمَلُ أَهْلِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى»، وَمَفْهُومُ عَمَلِهِمْ عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ هُوَ: «أَمْرٌ مِنَ الدِّينِ نَقَلَهُ جَمْعٌ عَنْ جَمْعٍ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ»؛ فَهَمُ أَوَّلُ النَّاسِ اسْتِقَاءً مِنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَعَمَلُهُمْ بِمَثَابَةِ الْحَدِيثِ الْمَتَوَاتِرِ عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ ﷺ.

فَالَّذِي يَقْصِدُهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ﷺ مِنْ «عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ»: هُوَ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى، وَنَقَلَهُ جَمْعٌ عَنْ جَمْعٍ، وَيَكُونُ هَذَا الْمَنْقُولُ عَمَلًا وَارِدًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لَا عَنْ اجْتِهَادٍ غَيْرِهِ.

فَفِي هَذِهِ الْحَالِ: عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الَّذِي يَقْصِدُهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ﷺ: هُوَ نَقْلٌ، وَنَصٌّ مَتَوَاتِرٌ مِنَ السُّنَّةِ.

وَمَعَ هَذَا كُلِّهِ: فَقَدْ خَالَفَ جَمَهُورُ الْعُلَمَاءِ مَذْهَبَ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي هَذَا الْأَصْلِ، وَهُوَ تَقْدِيمُ عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؛ كَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ، وَغَيْرِهِمْ، وَذَكَرُوا حُجَجَهُمْ فِي ذَلِكَ.

فهذه مسألة وَقَعَ فيها الخلافُ بين العلماء؛ وهو من قبيل الخلافِ العِلْمِيِّ المقبولِ الذي يكونُ كلا طرفيه مجتهدًا مُريدًا باجتهاده تعظيمَ كلامِ الله، وكلامِ رسوله، وإصابة المرادِ منهما على حقيقته.

وعليه: فإن النظرَ إلى موقفَي الإمامينِ الكبيرينِ أبي حنيفةٍ ومالكٍ فيما ذهبَا إليه باجتهادهما، لا يُمكنُ أن يُوصَفَ أبدًا بتركِهِمُ العملَ بالسنة، أو تعطيلِهِمُ لمدلولِها، أو تقديمِ قولِ أحدٍ - كائناً مَنْ كان - على قولِ النبيِّ ﷺ.

### خاتمةُ الجواب - توصية:

ليس أحدٌ من الأئمةِ المقبولين عند الأمةِ قبولاَ عاماً: تعمَّد مخالفةَ رسولِ الله ﷺ في شيءٍ من سنَّته، دقيقاً كان أو جليلاً.

فهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوبِ اتباعِ الرسولِ ﷺ، وعلى أنه: «كُلُّ من الناسِ يُؤخَذُ من قوله ويتركُ، إلا رسولَ الله ﷺ»، وما جرى من تركٍ للعملِ ببعضِ الأحاديثِ لديهم، فهو راجعٌ إلى أنهم قدّموا ما رأوه أقوى من هذه الأحاديثِ من دلالةٍ صريحةٍ في كتاب، أو سنَّة، أو إجماع.

المسألة (١٢٨) - الزعم بأن ثبوت الاجتهاد في السنة يدل على وقوع الخطأ.

## السؤال

جاءت عدّة أدلّة تُدلُّ على أن النبي ﷺ اجتهد في بعض الأمور، والاجتهاد يدلُّ على إمكانية وقوع الخطأ.

## عبارات مشابهة للسؤال

- \* كيف يكون ﷺ معصوماً وهو يجتهد؟
- \* هل السنة اجتهاد من الرسول ﷺ، وليست وحياً؟
- \* هل كان الرسول ﷺ يجتهد؟ لأن الخطأ ملازم للاجتهاد؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

\* ذهب بعض العلماء: إلى أن كل ما صدر عن النبي ﷺ فهو وحى من عند الله تعالى؛ وبذلك يكون ﷺ معصوماً من الخطأ ابتداءً.

\* وذهب جمهور العلماء: إلى أن بعضه وحى من عند الله تعالى، وبعضه باجتهاده ﷺ، ثم ينزل الإقرار من الله تعالى؛ وبذلك يكون ﷺ أيضاً معصوماً من الخطأ انتهاءً، أي: أنه لا يُقرُّ على خطأ.

أي: أنه ﷺ إن كان مبلغاً عن الله تعالى، فهو معصوم ابتداءً، وإن كان مجتهداً، فالعصمة حاصلةً انتهاءً.

وبهذا تثبت وتستقرّ العصمة التامة لكل ما يصدر عن النبي ﷺ من أمور الدين والشرع بلا خلاف بين أهل العلم؛ فلا يُقرُّ على خطأ ﷺ.

## الجواب التفصيلي:

لَمَّا كَانَ الاجْتِهَادُ صِفَةً بَشَرِيَّةً مَعْرُوضَةً لِلخَطَا، وَالنَّبُوَّةُ صِفَةً تُضْفِي عَلَى صَاحِبِهَا العِصْمَةَ، أَثَارَ هَذَا إِشْكَالًا عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَهُوَ: هَلْ يُمَكِّنُ لِصَاحِبِ النَّبُوَّةِ أَنْ يَجْتَهِدَ؟ أَمْ أَنْ كُلُّ مَا يَصْدُرُ عَنْهُ هُوَ وَحْيِيٌّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِذَا جَازَ لَهُ الاجْتِهَادُ، فَهَلْ يَقَعُ فِيهِ مِنَ الخَطَا أَمْ لَا؟

وَفِي الحَقِيقَةِ: أَنَّ العُلَمَاءَ اتَّفَقُوا أَنَّ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ، فَهُوَ دِينٌ مَتَّبَعٌ، لَكِنْ وَقَعَ بَيْنَ العُلَمَاءِ خِلَافٌ فَرَعِيٌّ لَا يُوَثِّرُ، فِي مَسْأَلَةٍ: «هَلْ اجْتَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ، أَمْ لَمْ يَجْتَهِدْ؟»، مَعَ اتِّفَاقِهِمْ أَنَّ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الأَمْرُ، فَهُوَ وَحْيِيٌّ، وَكُلُّ فَرِيقٍ عِنْدَهُ مَا يُثَبِّتُ بِهِ صِحَّةَ رَأْيِهِ.

فَالذِّينَ يَرَوْنَ وَقُوعَ الاجْتِهَادِ مِنْهُ ﷺ - وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ العُلَمَاءِ - اسْتَدَلُّوا فِي قَوْلِهِمْ هَذَا عَلَى عِدَّةِ أُمُورٍ، مِنْهَا:

١- أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ خَاطَبَ نَبِيَّهُ ﷺ، كَمَا خَاطَبَ عِبَادَهُ، وَضَرَبَ لَهُ الأَمْثَالَ، وَأَمَرَهُ بِالتَّدْبِيرِ وَالإِعْتِبَارِ، وَهُوَ أَجَلُّ المَتَفَكِّرِينَ فِي آيَاتِ اللَّهِ، وَأَعْظَمُ المَعْتَبَرِينَ بِهَا.

٢- وَبِأَنَّهُ إِذَا جَازَ لغيرِهِ مِنَ الأُمَّةِ أَنْ يَجْتَهِدَ بِالإِجْمَاعِ، مَعَ كَوْنِهِ مَعْرُوضًا لِلخَطَا، فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ أَوْلَى يَجُوزُ لَهُ ﷺ الاجْتِهَادُ، وَهُوَ مَعْصُومٌ عَنِ الخَطَا.

٣- وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، لَمْ أَسْقِ الهُدْيَ»؛ رَوَاهُ البُخَارِيُّ (١٧٨٥)، وَمُسْلِمٌ (١٢١٦)، أَي: لَوْ عَلِمْتُ أَوَّلًا مَا عَلِمْتُ آخِرًا، مَا أَفْعَلْتُ ذَلِكَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِيهِمَا عَمَلَةٌ ﷺ بِالوَحْيِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ: إِلَى أَنَّهُ لَا يَصْدُرُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ، وَلَا يَنْطِقُ بِحُكْمٍ، إِلاَّ بِوَحْيِيٍّ؛ اسْتِنَادًا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣].

وَلَكِنَّ الجَمِيعَ مُتَّفِقٌ عَلَى أَنَّ مَا يُصَوَّبُ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ وَحْيِيٌّ مِنَ اللَّهِ وَشَرْعٌ؛ فَفِي النِّهَايَةِ: الخِلَافُ غَيْرٌ مُؤَثِّرٌ؛ فَسِوَاءِ قِيلَ: اجْتَهِدَ الرَّسُولُ ﷺ، فَأَقَرَّهُ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ جَاءَهُ ابْتِدَاءً وَحْيِيٌّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَعَمِلَ بِهِ، فَالْمَحْصَلَةُ وَاحِدَةٌ.

❁ أَوَّلًا: مَتَى يَجُوزُ الاجْتِهَادُ؟:

يَجُوزُ الاجْتِهَادُ فِيهِمَا لَا نَصَّ فِيهِ، أَي: لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ قَاطِعٌ مِنَ الوَحْيِ؛ لِعَدَمِ فَائِدَةِ الاجْتِهَادِ مَعَ وَجُودِ النِّصِّ.

❁ ثانياً: أمثلةٌ لاجتهاداتِ النبي ﷺ برأيه:

كان النبي ﷺ يجتهدُ في أمورِ الحربِ، وأمورِ الدنيا:

❁ فقد عَرَضَ النبي ﷺ على أصحابِهِ مصالِحَةً غَطَفَانَ يَوْمَ الخَنْدَقِ على ثُلُثِ ثَمَارِ المَدِينَةِ، على أن يَرَجِعُوا، وكذلك اجْتَهَدَ ﷺ في أَخِذِ الفِدَاءِ مِنْ أُسْرَى بَدْرٍ؛ كما في «زاد المعاد» (٣/ ٢٤٤)، (٦٠ / ٥).

❁ كما رُوِيَ أن الحُبَابَ بنَ المُنْذِرِ راجَعَ النبي ﷺ في مَنزِلِهِ بَدْرٍ، فقال: إن كان هذا بوحي، فالسمعُ والطاعةُ، وإلا فليس هو بَمَنْزِلِ مَكِيدَةٍ، فقال ﷺ: «بل الرأي»؛ رواه الحاكم (٣/ ٤٨٢ رقم ٥٨٠١)، وإن كانت الروايةُ فيها ضعفٌ من جهةِ الثبوتِ التاريخيِّ.

هذا بالنسبةِ لأُمُورِ الحَرْبِ.

❁ أما في أمورِ الدنيا: فمنها قولُهُ ﷺ في تَلْقِيحِ ثَمَارِ أَهْلِ المَدِينَةِ حينما مَرَّ بِقَوْمٍ يَلْقَحُونَ النخْلَ، فقال: «مَا أَظُنُّ ذَلِكَ يُغْنِي سَيْنًا»، فخرَجَ شَيْصًا - وهو التمرُ الرديءُ - فَمَرَّ بِهِمْ، فقال: «مَا لِنَخْلِكُمْ؟»، فقالوا: كذا وكذا، فقال: «إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا»؛ رواه مسلم (٢٣٦١)، (٢٣٦٣).

❁ وكذلك كان ﷺ يجتهدُ في القضاءِ بينَ الناسِ؛ ففي الحديثِ: قال ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَفْضِي عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ؛ فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا، فَلَا يَأْخُذْهُ؛ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»؛ رواه البخاري (٧١٦٨)، ومسلم (١٧١٣).

❁ ثالثاً: خصوصيةُ اجتهادِ النبي ﷺ عن اجتهاداتِ الأمةِ من بعده:

إذا اجْتَهَدَ النبي ﷺ في حُكْمٍ: فإن كان صواباً، أقرَّه عليه الوحيُّ، وإن كان خطأً، فإن الوحيَّ يَنْزِلُ مصوباً ذلك، والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ، منها:

❁ اجتهادُهُ ﷺ في أُسْرَى بَدْرٍ، وأخذهُ الفِدَاءِ منهم؛ فنزَلَ قولُهُ تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُبْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧].

● واجتهاده ﷺ في إذنه للمنافقين في التخلف في غزوة تبوك؛ فنزل قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكٰذِبِينَ﴾ [التوبة: ٤٣]؛ فعاتبه ربُّه عزَّ وجلَّ على ما وقع منه، ولو لم يكن عن اجتهاده، وكان ذلك بالوحي، لم يعاتبه.

### خاتمة الجواب:

وعليه؛ فالسنة من حيث المصدر منقسمة إلى قسمين:

- سنة مصدرها الوحي المباشر من الله تعالى.
- سنة باجتهاد من الرسول ﷺ - على قول الفريق الذي يرى وقوع الاجتهاد - وهذا الاجتهاد من مصادر السنة؛ لأنه يُقرُّ بالوحي، فإن كان خطأ، عدل عنه النبي ﷺ، وبين الصواب للناس.

فإن كان ﷺ مبلِّغاً عن الله تعالى، فهو معصومٌ ابتداءً، وإن كان مجتهداً، فالعصمةُ حاصلةٌ انتهاءً.

وبهذا يبقى الاتباع لكلِّ ما يصدر عن النبي ﷺ.

❁ كلمات دلالية: اجتهاد النبي ﷺ، شبهات حول اجتهاد النبي ﷺ، عصمة النبي ﷺ.



المسألة (١٢٩) - كيف نضمن أن الحديث الذي قيل: «إنه صحيح»، قد قاله الرسول

ﷺ؟

## السؤال

كيف نضمن صحّة السنّة واتّصال أسانيد السنّة إلى النبي ﷺ، وبيننا وبينه مئات السنين؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* هل الحديث متصل إلى الرسول ﷺ؟
- \* كيف نضمن أن الحديث الصحيح قد قاله الرسول ﷺ؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

السنّة النبويّة الصحيحة ثبتت بالطرق العقلية والعرفية التي تثبت بها الأخبار الصحيحة.

وقد حرّر علماء المسلمين تلك الشروط، وفصلوها في علوم دقيقة؛ كعلم المصطلح، وعلم الرجال، وعلم العليل، وعلم طبقات الرواة، وغيرها.

وقد حرص الصحابة رضي الله عنهم على حفظ سنّة النبي ﷺ، كما حرصوا على حفظ القرآن، وكانوا يتشبهون غاية التشبّه في رواية السنّة بعد وفاة النبي ﷺ، وفي أواخر عهد الصحابة ظهر الوضع في الحديث، وهو الكذب على رسول الله ﷺ؛ لأسباب عدّة، وقد تصدّى لهذا الخطر العظيم رجال حفظوا الدين للأمة غصّاً طريّاً كما أنزل؛ فأخذوا يميّزون الصحيح من السنّة عن الضعيف والمكذوب، متّخذين في ذلك أقوم وسائل النقد والتمحيص.

فبعد التأكد من سلامة رواية الخبر من جهة العدالة، واستقامة السلوك، ومن جهة الضبط والإتقان، وبعد اختبار صحّة المتن بمعارضته بمتون الثقات، وغير ذلك من الأمور -: ينظرون



في أمرٍ آخر، وهو: كيف روى هذا الراوي هذا الحديث؟ هل رواه مباشرةً عن شيخه، أم سمعهُ بواسطة؟ وهكذا؛ في أسئلةٍ دقيقةٍ ومعاييرٍ عقليةٍ سليمةٍ، تضمّنُ الصحّة، وتفيدُ العلم.

ويمكنُ لكلِّ ناظرٍ أن يتأمّل في علومِ الحديث، ويرى الجهودَ الدقيقةَ والأمثلةَ العجيبةَ في التثبّت من صحّةِ السنّة، وبه يعلمُ أن الإسنادَ ميزةً هذه الأمة عن باقي الأمم، وأن الأحاديثَ - بل كثيرٌ من الضعيف منها - هي أصحُّ من الأناجيلِ والتوراةِ المحرّفين.

### الجوابُ التفصيليُّ:

من البراهين التي تُزيلُ أيَّ تردّدٍ في الثقةِ باتّصالِ السنّة: معرفةُ حالِ السنّةِ في عهدِ الصحابةِ ﷺ، ثم من جاء بعدهم.

وكذلك: معرفةُ المعاييرِ العلميّةِ والعقليّةِ التي وضعها علماءُ المسلمين، وتقييمُها، ثم النظرُ في تطبيقها، وكلُّ ذلك يكشفُ الضماناتِ العظيمةَ التي نقلتْ لنا السنّةَ الصحيحةَ. ونُشيرُ في ذلك إلى ما يلي:

❁ **أولاً:** حرصُ الصحابةِ رضوانُ الله عليهم على حفظِ سنّةِ النبي ﷺ، كما حرصوا على حفظِ القرآن:

فكانوا يلازمون النبي ﷺ، ويحفظون كلامه، ويراقبون أفعاله، ويشهدون أحكامه وقضاياه وفتاويه، وكان الذي لم يشهد، يأخذ من الذي شهد، وكان النبي ﷺ يحثُّ أصحابه على حفظِ السنّةِ وفهمها وتبليغها للناس؛ كما قال ﷺ: «نَضَرَ اللهُ امْرَأً، سَمِعَ مَقَالَتي، فَوَعَاها وَحَفِظَها وَبَلَّغَها كَمَا سَمِعَها»؛ رواه الترمذي (٢٦٥٨)، والبرزاري (٣٤١٦)، وقال ﷺ: «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَسَّبْوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»؛ رواه البخاري (٣٤٦١).

ومحبّةُ النبي ﷺ، ومعرفةُ عظمِ الحاجةِ إليه، دافعةٌ إلى معرفةِ كلِّ ما يصدرُ منه ويتعلّق به؛ وهذا الدافعُ ضمانةٌ قويّةٌ لحفظِ السنّةِ وتناقلها.

❁ **ثانياً:** كان الصحابةُ ﷺ يتشبّهون غايةَ التثبّت في روايةِ السنّةِ بعد وفاةِ النبي ﷺ:

فقد ثبتَ عن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه: أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، فَرَجَعَ، فَأَرْسَلَ عُمَرُ فِي إِثْرِهِ، فَقَالَ: لِمَ رَجَعْتَ، قَالَ أَبُو مُوسَى: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِذَا سَلَّمَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُجِبْ، فَلْيَرْجِعْ»، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «لَتَأْتِيَنِي عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةٌ، أَوْ لَأَفْعَلَنَّ بِكَ»؛ رواه البخاري (٦٢٤٥، ٧٣٥٣)، ومسلم (٢١٥٣)، وقال أيضًا: «إِنِّي لَمْ أَتِهِمْكَ، وَلَكِنَّ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم شَدِيدٌ»؛ رواه أبو داود (٥١٨٣).

وكان صغارُ الصحابةِ يجتهدون في جمع الحديثِ عن كبارِ الصحابةِ، رضي الله عن الجميع؛ كما فعلَ جابرُ بنُ عبدِ الله رضي الله عنه: فقد سافرَ مسيرةَ شهرٍ حتى بلغَ عبدَ الله بنَ أنيسٍ الأنصاريَّ رضي الله عنه بالشام؛ ليأخذَ منه حديثَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عُرَاءَ غُرْلًا بُهْمًا»؛ رواه أحمد (٢٥ / ٤٣٢ رقم ١٦٠٤٢).

وهذا كان حالَ التابعين مع الصحابةِ رضي الله عنهم، وقد كانت زيارةُ الصحابيِّ لمدينةٍ من المُدنِ الإسلاميةِ كافيةً لأن يتجمَّعَ أهلُ المدينةِ كلِّها حوله، ويشتدَّ الزحامُ عند وصولِهِ، ويُشارَ إليه بالأصابع: أنه صاحبُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم؛ ليأخذوا عنه حديثَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم. وظلَّ هذا الفيضُ المباركُ من الروايةِ والتحديثِ صافيًا حتى آخرِ عصرِ كبارِ الصحابةِ.

**ثالثًا:** في أواخرِ عهدِ الصحابةِ: ظهرَ الوضعُ في الحديثِ، وهو الكذبُ على رسولِ الله؛ لأسبابٍ عدَّةٍ منها:

**أ- الفتنَةُ، ونشأةُ الخلافاتِ السياسيَّةِ، وظهورُ فِرْقِ الشَّيعةِ؛ وهذا تسبَّبَ في شيوعِ الوضعِ في الحديثِ، والكذبِ على النبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ حتى يؤيِّدَ كلُّ فريقٍ موقفَهُ ودَعَوَاهُ.**

فكما رُوِيَ عن الزُّهريِّ، أنه قال: «يُخْرَجُ الْحَدِيثُ مِنْ عِنْدِنَا شَبْرًا، فَيَرْجِعُ إِلَيْنَا مِنَ الْعِرَاقِ ذِرَاعًا»؛ كما في «الطبقاتِ الكبرى» (٧ / ٤٣٥ ط. الخانجي)، وروى حمادُ بنُ سلمةَ، عن أحدِ مشايخِ «الرافضةِ»؛ أنه قال: «كنا إذا اجتمعنا، فاستحسننا شيئًا، جعلناه حديثًا»؛ رواه الخطيبُ في «الجامعِ، لأخلاقِ الراوي وآدابِ السامعِ» (١ / ١٣٨).

**ب- ظهورُ الزنادقةِ، الذين يُريدون هَدَمَ الدِّينِ بتحليلِ الحرامِ، وتحريمِ الحلالِ.**

**ج- كثرةُ الوُعَاظِ والقُصَّاصِ، الذين يكذبون بغيرِ جذبِ الأتباعِ والمريدين، وعادةً**

الناسِ أنهم ينجذبون لسمعِ الغريبِ.

فمن أجل ذلك وغيره اشتدَّ الحرصُ والتثبتُ في الرواية عن ذي قبل.

**رابعاً:** وقد تصدَّى لهذا الخطرِ العظيمِ رجالٌ حفظوا الدينَ للأمةِ غصّاً طرباً كما أنزل:

فأخذوا يميّزون الصحيحَ من السنّةِ عن الضعيفِ والمكذوبِ، متّخذين في ذلك أفومَ وسائلِ النقدِ والتمحيصِ.

ومن هذه الجهودِ الجليلة:

**أ-** الاعتمادُ على الأسانيدِ؛ كما قال ابنُ سيرينَ، فيما جاء في مقدّمة «صحيحِ مسلمٍ»: «لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رَجَالَكُمْ؛ فَيُنظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ، فَيُؤَخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ، فَلَا يُؤَخَذُ حَدِيثُهُمْ»؛ «مقدّمة صحيحِ مسلم» (١ / ١٥).

فكانوا يأخذون الحديثَ من العدولِ الثقاتِ الذين عُرفوا بالضبطِ والإتقانِ والتحرّيِ، ولا يأخذون الحديثَ ممَّن عُرفَ بالكذبِ، وإن كان في غيرِ الحديثِ، أو عُرفَ بالضعفِ في تحرّيه وتثبّته، أو من عُرفَ بالزندقةِ والنفاقِ، أو من اشتَهَرَ عنه وقوعُهُ في خوارمِ المروءةِ، وكثرةِ نسيانه، وسوءِ حفظه.

**ب-** نشأت علومُ لضبطِ هذه الأمورِ، منها: علمُ مصطلحِ الحديثِ، وعلمُ الجرحِ والتعديلِ، وعلمُ عللِ الحديثِ، وعلمُ طبقاتِ الرواةِ، وغيرها، ومنها تقسيمُهُم للحديثِ إلى صحيحٍ، وحسنٍ، وضعيفٍ، وغيرها من التقسيماتِ الدقيقةِ التي يبني عليها الكثيرُ من أحكامِ الاستدلالِ والاحتجاجِ.

**ج-** ومن الشروطِ الظاهرةِ - التي وضَعها المحدثون للتعامُلِ مع الأحاديثِ والحكمِ عليها، ضمنَ منهجيّةِ النقدِ عند علماءِ الحديثِ، والتي هي محلُّ إعجابٍ لكلِّ من اطَّلَعَ عليها عن كُتُبٍ، سواءً كان من أهلِ الإسلامِ أو من غيرهم -: «اتّصالُ الإسنادِ»:

فبعد التأكّدِ من سلامةِ رواةِ الخبرِ من جهةِ العدالةِ واستقامةِ السلوكِ، ومن جهةِ الضبطِ والإتقانِ، وبعد اختبارِ صحّةِ المتنِ بمعارضتهِ بمتونِ الثقاتِ، وغير ذلك من الأمورِ،

ينظرون في أمرٍ آخر، وهو: كيف روى هذا الراوي هذا الحديث؟ هل رواه مباشرةً عن شيخه، أم سَمِعَهُ بواسطة؟:

فهناك صِيغٌ في الحديثِ تُنبئُ بأخذِ التلميذِ مباشرةً عن شيخه؛ ك: «أخبرني» و«حدثني» و«سمعتُ».

وهناك صِيغٌ أخرى تُنبئُ عن عدمِ الاتصالِ؛ ك: «نُبئتُ عن فلان»، أو «بلغني أن فلانًا». والمحدثون لهم تعاملٌ خاصٌ مع كلِّ نوعٍ من هذه الأنواع. بل الأدقُّ من ذلك: أنهم يُدرِكون الانقطاعَ الظاهرَ والانتقطاعَ الخفيَّ:

● فالانقطاعُ الظاهرُ: كأن يروي راوٍ عن شيخٍ توفِّي قبل مولده، أو تكون الصيغةُ نفسها تُوحي بذلك؛ كما بيَّنا.

● والانقطاعُ الخفيُّ: كأن يكون الراوي كذابًا، يقول: «قال فلانٌ كذا وكذا»؛ وفلانٌ هذا لم يقل شيئًا.

وهذا النوعُ يُعرفُ بطرقٍ كثيرةٍ عند المحدثين، منها: اختبارُ المتون، والنظرُ في حالِ الرواة، وغيره.

وعليه: فالأمرُ ليس كما يظنُّه بعضهم؛ من أن السنَّةَ منقطعةُ الأسانيد، وإنما القَدْرُ الذي انقطعَ فيه الإسنادُ معروفٌ عند المحدثين من مئاتِ السنين، ومبثوثٌ في كُتُبِ الحديث؛ وهذا الصَّنْفُ من السنَّةِ له منهجيةٌ خاصَّةٌ في التعاملِ معه.

فمعرفةُ الصحيحِ من السنَّةِ واستخراجهُ وتمييزُهُ عن الضعيفِ والساقطِ والموضوعِ، أمرٌ تمَّ واستقرَّ، وكان بمعاييرٍ بلغتْ من الدقَّةِ مبلغًا تحارُّ منه العقول.

هذا كلُّه معروفٌ في مراحلِ تدوينِ الحديثِ الأولى، وعلى وَفْقِهِ تمَّ جمعُ أمَّهاتِ كُتُبِ السنَّةِ؛ ككُتُبِ الصَّحاحِ والمسانيد.



## خاتمة الجواب:

يُمْكِنُ لِكُلِّ نَاطِرٍ أَنْ يَتَأَمَّلَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَيَرَى الْجُهُودَ الدَّقِيقَةَ وَالْأَمْثَلَةَ الْعَجِيبَةَ فِي

التَّثْبُتِ مِنْ صِحَّةِ السَّنَةِ، وَبِهِ يَعْلَمُ أَنَّ الْإِسْنَادَ مِيزَةً هَذِهِ الْأُمَّةِ عَنْ بَاقِي الْأُمَمِ، وَأَنَّ الْأَحَادِيثَ - بَلْ

كثِيرٌ مِنَ الضَّعِيفِ مِنْهَا - هِيَ أَصَحُّ مِنَ الْأَنْجِيلِ وَالتَّوْرَةِ الْمَحْرَفَيْنِ.

❁ **كلمات دلالية: السنة، الإسناد، الأسانيد، انقطاع السند، اتصال السند، علم الحديث.**



المسألة (١٣٠) - كيف نطمئنُ للسنة، ورواتها بشرٌ غيرُ معصومين؟

## السؤال

إن رواية السنة عن رسول الله ﷺ بشرٌ يُخطئون ويُصيبون؛ فهم - إذن - غيرُ معصومين؛ فكيف نُؤمنُ بصحةٍ وصدقٍ ما رووه لنا من مئات الآلاف من الأحاديث المنسوبة إلى رسول الله ﷺ؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ السنة النبوية مشكوكٌ فيها.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يريدُ السائل أن يقول: إن البشريةَ وصفٌ يلازمُهُ جملةٌ من العوارض؛ وهي الخطأ، والكذب، والسهو، والنسيان، والتسهي، والهوى، وغير ذلك، وهذا كله يَمنعنا من الاطمئنانِ إلى السنة النبوية، واعتمادها مصدرًا في تلقي الدين؛ بحسبِ وجهة نظرِ السائل.

### مختصر الإجابة:

إن بشرية الرواة أمرٌ مسلمٌ به، ولكن منكري السنة لا يلتفتون إلى المناهج التي وضعها أئمة الحديث؛ للتعامل مع لوازم بشرية الرواة، واحتمالات الخطأ والسهو والكذب الواردة عليهم؛ فهؤلاء المنكرون لم يدركوا منزلة علم مصطلح الحديث، وعلم العِلل، وعلم الجرح والتعديل، وهي علومٌ دقيقةٌ جدًا، تدلُّ على مبلغٍ من التحري والتوقّي لدى أئمة السنة في نقل الحديث لا يبلغُ شأوه أي علمٍ آخر.

وإذا كان إجماعُ الأمة معصومًا، لا يردُّ عليه ما يلازمُ البشرية من الخطأ والسهو؛ فإن الأمة

مُجْمَعَةٌ عَلَى تَلْقِي السَّنَةِ بِالْقَبُولِ؛ كَمَا أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ حَفِظَ الْوَحْيَ لِفِظِهِ وَمَعْنَاهُ مِنَ الضِّيَاعِ وَالتَّحْرِيفِ.

وَكُلُّ هَذَا يَدْفَعُ بِكُلِّ قُوَّةٍ مَا أَثَارَهُ مَنكَرُ السَّنَةِ مِنْ أَنَّ رِوَاةَ السَّنَةِ بَشَرٌ يَخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ؛ فَهَذِهِ الْعِبَارَةُ - وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً فِي أَحَادِ الرِّوَاةِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ - فَلَا مَفْهُومَ لَهَا فِي وَاقِعِ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الشُّرُوطَ الَّتِي وَضَعَهَا عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ، جَدِيدَةٌ بِتَحْقِيقِ الْإِصَابَةِ فِي الرِّوَايَةِ، وَدَفْعِ الْخَطَأِ عَنْهَا.

### الجواب التفصيلي:

يُمْكِنُ تَجْلِيَةُ هَذَا الْإِشْكَالِ مِنْ خِلَالِ النِّقَاطِ التَّالِيَةِ:

❁ **أولاً:** العصمة لمجموع الأمة ثابتة، وقد أجمعت الأمة على تلقي السنة النبوية بالقبول:

فَأَحَادُ الْأُمَّةِ وَالْمُحَدِّثِينَ هُمْ بَشَرٌ يَطْرَأُ عَلَيْهِمْ مَا يَطْرَأُ عَلَى الْبَشَرِ مِنْ غَفْلَةٍ وَسَهْوٍ وَنَسْيَانٍ وَخَطَأٍ، إِلَّا أَنَّ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ إِجْمَاعٌ مَعْصُومٌ بِالْأَدْلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى حُجِّيَةِ الْإِجْمَاعِ، وَإِذَا كَانَ الْإِجْمَاعُ مَعْصُومًا، لَمْ يَكُنْ لِلْإِجْمَاعِ بِبَشَرِيَّةِ نَقْلِ السَّنَةِ مَعْنَى؛ لِأَنَّكُمْ تَطْلُبُونَ الْعِصْمَةَ فَيَمْنُ يَقِفُ مَوْقِفَ الْإِجْتِجَاعِ بِالسَّنَةِ، وَقَدْ ثَبَتَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ - الْمَعْصُومُ - عَلَى تَلْقِي السَّنَةِ بِالْقَبُولِ.

❁ **ثانياً:** أئمة السنة وضعوا منهجاً محكماً للتعامل مع لوازم بشرية الرواة:

فَالْبَشَرُ يَعْزِضُ لَهُمُ النَّسْيَانُ وَالْخَطَأُ وَالسَّهْوُ، وَقَدْ وَضَعَ أئمة السنة منهجاً في التحري والتوقي، في التعامل مع الروايات؛ لاجتناب هذه الاحتمالات.

حَيْثُ نَشَأَ فَنُّ أَوْ عِلْمُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، هَذَا الْفَنُّ أَوْ الْعِلْمُ - الَّذِي اخْتَصَّتْ بِهِ أُمَّةُ الْإِسْلَامِ - وَقَفَهُ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ عَلَى مَعْرِفَةِ أَحْوَالِ الرِّوَاةِ مِنَ التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ وَمِنْ غَيْرِهِمْ، وَصَنَّفُوا الرِّوَاةَ أَصْنَافًا مُخْتَلِفَةً، وَوَضَعُوا لِقَبُولِ الرِّوَايَةِ مِنْ كُلِّ رَاوٍ شُرُوطًا دَقِيقَةً وَمُحَكَّمَةً.

وَالتَّعْدِيلُ يَعْنِي: وَصَفَ الرَّوَايِ بِالْعَدَالَةِ إِذَا تَوَافَرَتْ فِيهِ شُرُوطُهَا، وَالتَّجْرِيحُ يَعْنِي: مَعْرِفَةَ الرِّوَاةِ غَيْرِ الْعَدُولِ الَّذِينَ لَا تُقْبَلُ رِوَايَةُ الْحَدِيثِ عَنْهُمْ.

فالحديثُ الذي يُقبَلُ مِن حيثِ الروايةِ، ينبغي أن يكونَ الراوي له ضابطاً ثقةً، وهو المسلمُ البالغُ العاقلُ، السالمُ مِن أسبابِ الفسقِ وخوارمِ المروءةِ، المتيقِّظُ غيرُ المغفلِ (الغافل)، وأن يكونَ حافظاً إذا حدَّثَ مِن حفظِهِ، فاهماً إذا روى الحديثَ بالمعنى في الروايةِ الشَّفَهِيَّةِ.

أما روايةٌ من خالفَ حالَهُ هذه الأوصافَ، فلا تُقبَلُ، وكذلك لا تُقبَلُ روايةٌ أصحابِ الأهواءِ إذا رَوَوْا ما يوافقُ أهواءَهُم، ولا تُقبَلُ أيضاً روايةٌ مجهولِ الحالِ.

ويُلاحَظُ: أن هذه الضوابطُ وُضِعَتْ لهدفٍ سامٍ؛ وهو دفعُ احتمالِ الخطأِ أو الكذبِ في روايةِ الحديثِ؛ حتى تطمئنَّ النفسُ إلى أن ما روى المحدثُ العدلُ الضابطُ الثقةُ قد صحَّ صدوره عن النبي ﷺ.

ولم يكن علماء الحديثِ يقبلون كلَّ ما يُروى عن رسولِ الله ﷺ؛ حتى تتوافرَ فيه شروطُ الروايةِ الصحيحةِ.

### خاتمةُ الجوابِ - توصية:

ما سبقَ يدفعُ بكلِّ قوَّةٍ ما أثاره منكرُ السنَّةِ مِن أن رواةَ السنَّةِ بشرٌ يخطئون ويصيبون؛ فهذه العبارةُ - وإن كانت صحيحةً في آحادِ الرواةِ مِن حيثِ الجملةُ - فلا مفهومَ لها في واقعِ روايةِ الحديثِ؛ لأنَّ الشروطَ التي وُضِعَتْ لعلماءِ الحديثِ ﷺ، جديرةٌ بتحقيقِ الإصابةِ في الروايةِ، ودفعِ الخطأِ عنها، وهم أعلمُ بأسبابِ الإصابةِ والخطأِ عشراتِ المرَّاتِ مِن هؤلاء الذين يُنكرون السنَّةَ، وهم لا يعرفون شيئاً عن علومِها، ودقَّةِ مناهجِ المحدثين فيها في تمييزِ صحيحِها مِن سقيمِها.





المسألة (١٣١) - الزعمُ أن الأمةَ لم تأخذ بقواعدِ نقدِ الحديثِ عند جمعه.

## السؤال

الحديثُ مشكوكٌ في صحَّته؛ لأن قواعدَ مصطلحِ الحديثِ كانت متأخرةً، ولم يأخذُ بها من جمَع الحديثَ من الصحابةِ والتابعين.

### عبارات مشابهة للسؤال

\* عدمُ ظهورِ قواعدِ النقدِ الحديثيِّ إلا في زمنٍ متأخِّرٍ عن زمنِ النبوةِ.

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

العملُ بالتَّبَتِّ من الأحاديثِ ونقدُ أسانيدِها أمرٌ متقدِّمٌ؛ حتى وإن تأخر تدوينُه؛ وهذا شأنُ كثيرٍ من العلوم: في أنها تكونُ ممارسةً بغيرِ علمٍ مخصوصٍ، ثم تتَّسعُ في البناءِ العلميِّ بحسبِ ظروفِ الزمانِ.

وهذا مثلُ علمِ أصولِ الفقهِ والاستدلالِ، وعلمِ أصولِ التفسيرِ؛ حيثُ كان الصحابةُ يمارسونه، ثم حرَّرتْ قواعدهُ لاحقاً، ولذلك مظاهرٌ عديدة، وشواهدٌ متنوِّعة:

ومن ذلك: مراجعةُ الصحابةِ لرسولِ الله ﷺ بقصدِ التعلُّمِ والتفهُّمِ، والوقوفِ على مرادِ الله ورسوله ﷺ، وحرصُهم على نقلِ سنَّةِ النبيِّ ﷺ وحفظِها، وثبَّتْهم غايةُ التَّبَتِّ في الروايةِ عن رسولِ الله ﷺ؛ عملاً بما حدَّره من الكذبِ عليه.

وبعد زمنِ النبوةِ: تطوَّرَ علمُ «النقدِ الحديثيِّ» - وهو علمٌ يبحَثُ في تمييزِ الأحاديثِ الصحيحةِ من الضعيفةِ، وبيانِ عللِها، والحكمِ على رُواتِها جرحاً وتعديلاً بألفاظٍ مخصوصةٍ، ذاتِ دلائلٍ معلومةٍ عند أهلِ هذا الفنِّ - وهذا النقدُ إنما نشأ بسببِ وجودِ رواياتٍ أصابتها آفةٌ

الأخبار: (الخطأ، والكذب)، ولظهور ذلك عوامل متعددة؛ ولذلك فقد ازدادت عناية علماء الأمة لإيجاد الوسائل التي تخلّص الأخبار من هاتين الآفتين؛ وهذا هو التطور الطبيعي للميزان النقدي.

ولما كان سبب حصول هاتين الآفتين هو الرواية الشفهية غير المدونة - فقد سارع العلماء إلى التدوين؛ للحماية من الكذب أو الخطأ.

وقد امتاز مسلك النقاد في هذا بالموضوعية التامة، والعمق في البحث، وكان لمنهجية المحدثين النقدية في قبول الحديث وردّه سمات علمية، شهد بدقتها القاضي والداني.

وبذلك يتضح أن الصحابة رضي الله عنهم، ومن بعدهم أهل العلم من هذه الأمة - قد اهتموا بالحديث اهتماماً كبيراً، واتخذوا الكثير من الإجراءات لحفظه وتوثيقه وتنقيته من أيّ دخيل عليه.

### الجواب التفصيلي:

لا شك أن لبنات النقد وأسسها، والتثبت في فهم الشرع كتاباً وسنةً، قد وضعت على يد الصحابة الأوائل رضي الله عنهم منذ زمن النبوة، فمن ذلك:

❁ **أولاً:** مراجعتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم بقصد التعلم والتفهم، والوقوف على مراد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم من الحكم في بعض المسائل -: ماثوث في كتب السنة.

فقد وردت السنة الصحيحة تحكي لنا مراجعات بعض الصحابة لرسول الله صلى الله عليه وسلم من باب التفهم والوقوف على المعاني المقصودة من أوامر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم؛ فالكلام حملاً وجوه، ولغة العرب ثرية بالمعاني والدلالات القريبة والبعيدة؛ ومثال ذلك: حديث صلح الحديبية، وفيه: «... فقال عمر بن الخطاب: فأنت نبي الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: ألسنت نبي الله حقاً؟! قال: «بلى»، قلت: ألسنا على الحق، وعدونا على الباطل؟! قال: «بلى»، قلت: فلم نعطى الدية في ديننا إذن؟ قال: «إني رسول الله، وكنت أعصيه، وهو ناصري»، قلت: أوليس كنت تحدثنا أننا سنأتي البيت، فنطوف به؟ قال: «بلى، فأخبرت أنك أننا نأتيه العام؟!»، قال: قلت: لا، قال: «فإنك آتية، ومطوف به»؛ رواه البخاري (٢٧٣١).

ففي هذا الحديث راجع عمرُ بنُ الخطابِ رسولَ الله ﷺ، ولكن هل هذه المناقشة والمراجعة خرجت مخرج الاعتراض؟ أو خرجت مخرج التفهم والتثبت من الفهم الذي فهمه من رسول الله ﷺ حين وعدهم بإتيان البيت والطواف به؟! لا شك أنها من قبيل ابتغاء الفهم والتثبت؛ مما يدل على أن باب مناقشة رسول الله ﷺ كان مفتوحاً لأصحابه، وحملة التشريع وأمنة هذه الأمة من بعده ﷺ؛ لينهلوا من علمه، لا ليردوا عليه حديثه، أو ينتقدوه - حاشاهم - فإن ذلك يخالف طاعتهم لأمر الله وأمر رسوله ﷺ، وكيف لهم ذلك وهم يعلمون أنه رسول الله الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى؛ فكيف ينتقدون عليه حديثه ﷺ؟!!

**ثانياً:** كان الصحابة رضوان الله عليهم حريصين على نقل سنة النبي ﷺ وحفظها، وكانوا يتشبتون غاية التثبت في الرواية عن رسول الله ﷺ؛ عملاً بما حذرهم منه من الكذب عليه؛ كما في الحديث: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار»؛ رواه البخاري (٣٤٦١).

وكان الصحابة يتشبتون غاية التثبت في رواية السنة بعد وفاة النبي ﷺ، وفيما ثبت عن أبي موسى الأشعري ﷺ: «أنه سلم على عمر بن الخطاب ﷺ ثلاثاً، فلم يؤذن له، فرجع، فأرسل عمر في إثره، فقال: لم رجعت، قال أبو موسى: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سلم أحدكم ثلاثاً، فلم يجب، فليرجع»، فقال له عمر: «لتأنيبي على ذلك بيينة، أو لأفعلن بك»؛ رواه البخاري (٦٢٤٥، ٧٣٥٣)، ومسلم (٢١٥٣)، وقال أيضاً: «إني لم أتهمك، ولكن الحديث عن رسول الله ﷺ شديد»؛ رواه أبو داود (٥١٨٣).

ثم توارثت الأمة هذا الحرص الشديد، وتصدى لحفظ السنة وجمعها وتحريرها رجال ما عرفت أمة من الأمم صنيعاً كصنيعهم.

**ثالثاً:** وقد استعمل الصحابة ﷺ مبدأ المعارضة والمقارنة في توثيق الروايات والتثبت منها، وجاء ذلك عند كثير منهم؛ نذكر منهم على سبيل المثال: عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، ﷺ:

فقد أخرج البخاري (٦٩٠٥، ٦٩٠٦)، ومسلم (١٦٨٩)، عن المسور بن مخرمة، قال:

«اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي مِلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: «شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ»، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: ائْتِنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ، قَالَ: فَشَهِدَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ».

أما عبد الله بن عمر رضي الله عنه: فقد توقف في قبول حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ تطبيقاً لمبدأ المعارضة، وتوثيقاً للسنة، وليس تكديماً للصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه؛ فقد أخرج البخاري (١٣٢٣)، ومسلم (٩٤٥)؛ من حديث نافع، قال: «قِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً، فَلَهُ قِرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ»، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَكْثَرَ عَلَيْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَبَعَثَ إِلَى عَائِشَةَ، فَسَأَلَهَا، فَصَدَّقَتْ أَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «لَقَدْ فَرَطْنَا فِي قَرَارِيطِ كَثِيرَةٍ».

#### رابعاً: ما بعد زمن النبوة:

تطور علم «النقد الحديثي» - وهو علمٌ يبحر في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عللها، والحكم على روايتها - جرحاً وتعديلاً - بألفاظٍ مخصوصةٍ، ذات دلائل معلومة عند أهل هذا الفن - وهذا النقد إنما نشأ بسبب وجود روايات أصابتها آفة الأخبار: (الخطأ، والكذب)، وحصول هذا للأخبار إنما وقع بسبب عدم انتشار التدوين؛ فكان الأصل هو الرواية الشفهية؛ فكان ذلك النقد في ذلك الوقت قادراً على تمييز الصواب من غيره.

فلو أننا تقصينا عوامل ظهور النقد الحديثي، مع مراعاة المرحلة الزمنية التي مر بها - : لوجدنا العوامل متعددة:

● ففي مراحلِهِ الأولى - وهي الفترة التي سبقت ظهور الفتن والبدع - نجد أن هناك عاملاً واحداً، هو ما جُبل عليه الإنسان من الوهم والنسيان، والغفلة والخطأ، والناس يتفاوتون في ذلك بحسب ما منحهم الله من نعمة الحفظ واليقظة، والانتباه والتذكر، كما تعثر الإنسان حالات من التغيير؛ من النشاط والضعف، والذهول وكبر السن، وما يصاحب ذلك من النسيان.

● وفي المراحل التالية: يقفُ إلى جانبِ العاملِ الأوَّلِ عاملٍ آخرُ، كان من أهمِّ العواملِ وراءَ حركةِ النقدِ في هذه المرحلة؛ وهو الكذب.

وهو عاملٌ تقفُ وراءَهُ مآربُ شتى، وأغراضٌ مختلفةٌ، ومقاصدٌ متعدِّدةٌ أدَّت إلى ظهوره، وأهمُّها التعصُّبُ بأنواعه، وحبُّ الانتصارِ لمذهبٍ أو بدعةٍ، أو الحنقُ على الإسلام، ومن هؤلاء: الزنادقةُ، أو مَنْ كان يتكسَّبُ بذلك؛ كالفُصَّاصِ، والمتملِّقين للأمراء، أو ممن كانوا يحسبون أنهم يحسنون صنعا من الزهادِ والصالحين.

وما دام احتمالُ إصابةِ الأخبارِ بأفتيها: (الخطأ، والكذب)، سيزدادُ بامتدادِ الزمنِ - فكان لا بدَّ أن تزدادَ عنايةُ علماءِ الأُمَّةِ لإيجادِ الوسائلِ التي تخلصُ الأخبارَ من هاتينِ الأفتينِ، وهذا هو التطوُّرُ الطبيعيُّ للميزانِ النَّقديِّ.

ولما كان سببُ حصولِ هاتينِ الأفتينِ هو الروايةُ الشفهيةُ غيرَ المدونةِ - فقد سارعَ العلماءُ إلى التدوينِ؛ للحمايةِ من الكذبِ أو الخطأ.

❁ **خامساً:** وقد امتاز مسلكُ النَّقادِ في هذا بالموضوعيةِ التامةِ، والعُمقِ في البحثِ، وكان من أبرزِ سماتِ هذا المنهجِ النَّقديِّ:

١- الأمانةُ العلميَّةُ، والنزاهةُ في إصدارِ الأحكامِ على الرواة.

٢- الدقَّةُ العلميَّةُ في تتبعِ الرواةِ، وفحصِ مروياتِهِم قبلِ إصدارِ الأحكامِ؛ إذ يُلاحَظُ أن هذه الأحكامَ تمتازُ بالدقَّةِ البالغةِ في وصفِ الرواةِ ومروياتِهِم.

وهذه إضاءاتٌ مختصرةٌ لبيانِ المنهجيةِ النَّقديَّةِ عندِ المحدثينِ:

● الأولى: اشتراطُ سلامةِ أسانيدِ الرواياتِ في ظاهرها؛ كاتِّصالِ الإسنادِ، وعدالةِ رجاله، وضبطِهِم:

فلكي يُقبَلَ الحديثُ ويُحكَمَ عليه بالصحةِ: لا بدَّ من عدَّةِ شروطٍ أوَّلِيَّةٍ متعلِّقةٍ بالإسنادِ، وهذه الشروطُ بمثابةُ التصفيةِ الأوَّلِيَّةِ للأحاديثِ؛ مثلُ:

١- عدالة الرواة الناقلين لهذه الأحاديث، وأن يُعرفوا بالصدق، والسلامة من الفسق، وألا يكون الراوي مجهول الحال لا يُعرف عنه شيء.

٢- أن يُعرفوا بالضبط والإتقان، لا بالسهو والغلط؛ بلا مُحاباة.

فمن علماء الحديث من تكلم في ضعف ضبط أبيه أو ابنه؛ حفظاً لجناب السنة النبوية.

٣- أن تكون أسانيدهم متصلة إلى النبي ﷺ، بلا انقطاع؛ فبعد التأكد من سلامة رواية الخبر من جهة العدالة واستقامة السلوك، ومن جهة الضبط والإتقان، وبعد اختبار صحة المتن بمعارضته بمتون الثقات، وغيره من الأمور، ينظرون في أمر آخر، وهو: كيف روى هذا الراوي هذا الحديث؟ هل رواه مباشرة عن شيخه، أم سمعه بواسطة؟

● الثانية: عدم الاكتفاء بصحة الظاهر، والغوص في استخراج العلة الخفية:

فبعد التأكد من السلامة الظاهرة للأسانيد، وإنهاء التصفية الأولية: ينتقل المحدثون إلى جمع سائر أسانيد الحديث بسائر طرقه، والمقارنة بينها، والنظر في مدى الاتفاق والاختلاف بين الرواة، ثم ترجيح رواية الأثبت والأوثق حال الاختلاف؛ وبهذا تستبين العلة الخفية.

كما قال الإمام علي بن المديني رحمته الله: «إن الحديث إذا لم تجمع طرقه، لم يبين خطؤه»؛ رواه الخطيب في «الجامع» (٢/٢١٢).

فصنع المحدثين في هذه الخطوة أشبه بصنيع الصيرفي الحاذق في اكتشاف جيد الذهب من رديئه.

● الثالثة: مداومة رصد أحوال الرواة، وعدم الاكتفاء بالحكم السابق:

فبعد أن يحكم المحدثون على راوٍ معين بأنه ثقة، فهذا لا يلزم منه أنه سيظل ثقة طيلة عمره:

فإن الرواة قد تعثر بهم حالات طارئة تؤثر في ضبطهم؛ فترى في كتب الحديث عبارة: «فلان اختلط عام كذا، فما روي عنه قبل هذا العام، يُقبل، وما كان بعد هذا العام، فلا يُقبل».

وبعض الرواة تكون روايته للحديث مجودةً ومتقنةً؛ إذا كانت كتبه معه؛ فإذا رحل إلى بلدٍ آخر - ولم تكن معه الكتبُ والصحفُ - ضَعُفَ ضبطُهُ؛ فتجدُ المحدثين في كتبِ الحديثِ يُنصُّون على هذا الأمرِ أيضًا؛ وهذا من عجيبِ دقةِ المحدثين.

#### ● الرابعة: نقد المتون، وعدمُ الاقتصارِ على نقد الأسانيد:

فمن أهم ما اعتمدَ عليه المحدثون في اختبارِ ضبطِ الراوي ومعرفةِ إتقانه: اختبارُ المتونِ والأحاديثِ التي رواها.

وهذه الطريقةُ هي العُمدةُ في الجرح والتعديل، فيختبرون أحاديثه؛ ومن ثمَّ يحكمون عليه بالضبطِ والإتقانِ أو عدمه، وربَّما حكموا عليه بالكذبِ، وهم لا يعرفون شخصه؛ بناءً على اختبارِ المتونِ التي يروها.

وقد ألف العلماءُ - من أهلِ الاختصاصِ - في علمِ الحديثِ مؤلفاتٍ كثيرةً في الموضوعاتِ مِنَ الأحاديثِ، ولهم في التأليفِ في الموضوعاتِ طريقتان:

● الطريقةُ الأولى: طريقةُ الذين تَرجموا للوضَّاعين والكذَّابين والضعفاء، ومنهم: البخاريُّ، والجوزجانيُّ، وابنُ عديِّ، والنسائيُّ، والعقيليُّ، والدارقطنيُّ، وغيرهم كثيرٌ؛ وهذه طريقةُ الأقدمين مِنَ المحدثين - في الأغلبِ - وهم إذ يترجمون لهؤلاءِ يذكرون في تراجمهم ما وضعوه مِنَ الأحاديثِ.

● الطريقةُ الثانيةُ: طريقةُ الذين خَصُّوا الأحاديثَ الموضوعاتِ بالتأليفِ؛ كابنِ الجوزيِّ، والسُّيوطيِّ، وعليُّ القاريِّ، وأمثالهم، وهؤلاءِ أوردوا الضعيفَ والموضوعَ في مؤلفاتهم، ومنهم من أفرَدَ الموضوعَ بالتأليفِ، وبعضهم أفرَدَ بابًا واحدًا بالتأليفِ؛ وهذه طريقةُ المتأخرين، ونلاحظُ أن الذين ألفوا في الموضوعاتِ كان تأليفهم فيه أصيلاً، وبعضهم كان تأليفهم معاداً مكرراً.

لقد كانت جهودُ السابقين من العلماءِ تسيَّرُ كلها باتجاهِ إبقاءِ السنَّةِ النبويَّةِ كاملةً خاليةً من النقصِ والزيادة، على النحو الذي جاء عن رسولِ اللهِ ﷺ.

وكذلك قام المعاصرون من العلماء بنشر هذه الجهود، وتلك الإبداعات، وأحياناً ما كتبه السلف، وكان للحديث النبوي الشريف نصيب وافر؛ فقد نُشِرَتْ كُتُبُ الحديث، وكتب علومه، وكتب الرجال، والجرح والتعديل، وما يتعلق بالضعيف والموضوع وغيرها.

ومن هذا التفصيل السابق: يتضح أن الصحابة رضي الله عنهم، ومن بعدهم أهل العلم من هذه الأمة قد اهتموا بالحديث اهتماماً كبيراً، واتخذوا الكثير من الإجراءات لحفظه وتوثيقه وتنقيته من أي دخيل عليه.

### خاتمة الجواب - توصية:

يقول أحد أبرز علماء المنهجية التاريخية، وهو «أسد رستم» الباحث النصراني، في كتابه: «مصطلح التاريخ»، بعد أن اطلع عن كتب على تراث المحدثين: «أول من نظم نقد الروايات التاريخية، ووضع القواعد لذلك: علماء الدين الإسلامي؛ فإنهم اضطروا واضطراً إلى الاعتناء بأقوال النبي وأفعاله؛ لفهم القرآن وتوزيع العدل، فقالوا: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٤]، ما تلي منه، فهو القرآن، وما لم يُتَلَّ منه، فهو السنة؛ فانبروا لجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها، فاتحفوا علم الحديث بقواعد لا تزال في أسسها وجوهرها محترمة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا».

فهذه شهادة رجل نصراني اطلع على علم الحديث، فأعجب به أيما إعجاب، وهو القائل في كتابه، والذي يعد من أشهر الكتب في التعامل مع النصوص التاريخية: «ليُفْحَرَ المسلمون بعلم الحديث!».

وفي المقابل: نجد من أبناء الإسلام، ومُدَّعي التنوير والتجديد من يقَدِّحون في دقة علم الحديث، بلا أدنى دراية عن تفاصيله، أو دراسة لمضامينه؛ ولذلك فكل اعتراضات هؤلاء تجدُّها منقوصة ومضطربة.

وأحد هذه الاعتراضات الواهية: دعوهم غفلة المحدثين وعلماء الأمة عن قواعد النقد في تعاملهم مع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.





كلماتٌ دلالية: علمُ الحديث، المنهجيةُ النقديةُ عند المحدثين، نقدُ الحديث، عللُ الحديث.



المسألة (١٣٢) - الزعمُ أن السنَّةَ رُوِيَتْ بالمعنى؛ مما أدَّى إلى تحريفها.

## السؤال

كيف نُؤمِّنُ بأن السنَّةَ التي بين أيدينا الآنَ قالها النبي ﷺ، مع وجودِ روايةٍ للحديثِ بالمعنى؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* عدمُ التزامِ الرواةِ بالفاظِ الأحاديثِ، والاكتفاءُ بروايتها بالمعنى.

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

الأصلُ في السنَّةِ: روايتهاُ بألفاظِها؛ كما قال ﷺ: «نَصَرَ اللهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاها وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا كَمَا سَمِعَهَا»؛ رواه الترمذي (٢٦٥٨)، والبخاري (٣٤١٦)، وقال ﷺ: «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»؛ رواه البخاري (٣٤٦١).

ولقد حَرَصَ النبي ﷺ على روايةِ أحاديثِهِ بألفاظِها، وَحَثَّ أصحابُهُ على ذلك، وَمِنْ هُنَا حَرَصَ الصحابةُ رضوانُ اللهُ عليهم على حِفْظِ سنَّةِ النبي ﷺ، كما حَرَصُوا على حِفْظِ القرآنِ، بل كان الصحابةُ يَتَّبِعُونَ غايةَ التَّبَتُّبِ في روايةِ أحاديثِ النبي ﷺ خشيةَ الكذبِ عليه، وليس هذا بعجيبٍ أن يَحْفَظَ الصحابةُ ﷺ السنَّةَ بدرجةٍ فائقةٍ الإتقانِ؛ فيدققون حتى في التشديدِ والحركاتِ.

وهذا مِنْ حِفْظِ السنَّةِ عن طريقِ حِفْظِ الصدورِ، أما عن حِفْظِ السطورِ والكتابةِ: فقد كانت هناكَ عمليَّاتٌ واسعةٌ للكتابةِ والتدوينِ بعد استقرارِ كتابةِ المصاحفِ، وكان كثيرٌ مِنَ المحدثينِ

لا يحدثُ طلباً إلا إذا كتبوا عنه ما يقول؛ فلم تكن السنّةُ بشكلٍ أساسيٍّ - كما يزعمُ المشكّكون في السنّة - مرويةً بالمعنى.

هذا؛ ولا يُصارُ إلى الرواية بالمعنى إلا عند الضرورة، وبشروطٍ حازمةٍ يستحيلُ أن تؤدّي إلى إخلالٍ بالمعنى، أو تحريفٍ، أو تبديلٍ.

وأخيراً: فهذا الزعمُ مبنيٌّ على إمكانِ ضياعِ السنّةِ، أو إمكانِ عدمِ حفظِها؛ وهذا أمرٌ يستحيلُ عقلاً؛ فإن مقتضى الإيمان بالله تعالى، والإيمان بالنبوة: أن تؤمنَ أن الشرعَ والرسالةَ التي أرسلها الله إلى خلقه، لا بدّ أن تظلَّ محفوظةً في خلقه دون ضياعٍ أو تحريفٍ؛ لأنه حجّةُ الله تعالى على خلقه، وبها سبيلُ النجاةِ الوحيدُ يومَ القيامةِ، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وحفظُ الذكرِ يتضمّنُ حفظَ لفظه، وحفظَ معناه؛ وبذلك تقومُ الحجّةُ، وتتضحُ المحجّةُ.

### الجواب التفصيلي:

لا شكّ أن المتتبعَ للسيرة النبوية، والمُطلعَ على تاريخ السنّة، يعلمُ أن الأصلَ هو رواية السنّة باللفظ الذي قاله النبي ﷺ، ومن قال بغير ذلك، فعليه أن يأتيَ بدليلٍ على ذلك. ويبينُ هذا أمورٌ:

❁ **الأول:** لقد حرصَ الصحابةُ رضوان الله عليهم على حفظِ سنّة النبي ﷺ، كما حرصوا على حفظِ القرآن:

فحفظوها بأدقّ ألفاظها؛ فكانوا يلازمون النبي ﷺ، ويحفظون كلامه، ويراقبون أفعاله، ويشهدون أحكامه وقضايه وفتاويه، وكان الذي لم يشهد، يأخذُ من الذي شهد؛ كما كان يفعلُ عمرُ بن الخطّاب مع جاره الأنصاريّ، وكان النبي ﷺ يحثُّ أصحابه على حفظِ السنّة وفهمها وتبليغها للناس، كما سمعوها بلفظها منه؛ كما قال ﷺ: «نَصَرَ اللهُ أُمَّراً سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاها وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا كَمَا سَمِعَهَا»؛ رواه الترمذي (٢٦٥٨)، والبخاري (٣٤١٦)، وقال ﷺ: «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً، فَلْيُبَبِّئْهُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»؛ رواه البخاري (٣٤٦١).

❁ الثاني: حرص النبي ﷺ على رواية أحاديثه بألفاظها؛ وحث أصحابه على ذلك:

ومِن ذلك: قوله ﷺ للبراء بن عازب رضي الله عنه: «إِذَا آتَيْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلِ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَالْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مِتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ، فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ»، قَالَ: «فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا بَلَغْتُ: اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ»، قُلْتُ: «وَرَسُولِكَ»، قَالَ: «لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»؛ رواه البخاري (٢٤٧)، ومسلم (٢٧١٠).

❁ الثالث: كان الصحابة يتثبتون غاية التثبت في رواية أحاديث النبي ﷺ خشية الكذب عليه:

ومِن ذلك: ما رُوِيَ عن عمرو بن ميمون؛ أنه قال: «مَا أَخْطَأَنِي ابْنُ مَسْعُودٍ عَشِيَّةَ خَمِيسٍ إِلَّا أَتَيْتُهُ فِيهِ، قَالَ: فَمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَشَيْءٍ قَطُّ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ عَشِيَّةٍ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، قَالَ: فَنَكَسَ، قَالَ: «فَنظَرْتُ إِلَيْهِ، فَهُوَ قَائِمٌ مُحَلَّلَةٌ أَرْرَارٌ قَمِيصِهِ، قَدْ اغْرُورَقَتْ عَيْنَاهُ، وَانْتَفَحَتْ أَوْدَاجُهُ»، قَالَ: «أَوْ دُونَ ذَلِكَ، أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، أَوْ شَبِيهَا بِذَلِكَ»؛ رواه ابن ماجه (٢٣)؛ هذا هو الحال الذي كان عليه الصدرُ الأوَّل من الإسلام.

فالتزم الصحابة ﷺ ومن بعدهم هذا الحرص الشديد قدر استطاعتهم؛ حتى إن بعضهم ما كان يرضى أن يبدل حرفاً بحرف، حتى ولو لم يغيّر المعنى؛ فلم يكونوا يروون الحديث بمعناه إلا عند الضرورة فقط:

وتأمل هذا المشهد لعبد الله بن عمر رضي الله عنه، وقد كان جالساً في مجلس، وعبيد بن عمير يقصُّ على أهل مكة حديثاً: «مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ بَيْنَ الْغَنَمِينَ، إِنْ أَقْبَلْتَ إِلَى هَذِهِ الْغَنَمِ، نَطَحَتْهَا، وَإِنْ أَقْبَلْتَ إِلَى هَذِهِ، نَطَحَتْهَا»، فقال عبد الله بن عمر: «ليس هكذا»، فعضب عبيد بن عمير، وفي المجلس عبد الله بن صفوان، فقال: يا أبا عبد الرحمن، كيف

قال رَحِمَكَ اللهُ؟ فقال عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ: «مَثَلُ الْمُتَأَمِّقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ بَيْنَ الرَّبِيعَيْنِ؛ إِنْ أَقْبَلَتْ إِلَى ذَا الرَّبِيعِ، نَطَحَتْهَا، وَإِنْ أَقْبَلَتْ إِلَى ذَا الرَّبِيعِ، نَطَحَتْهَا»، فقال: رَحِمَكَ اللهُ؛ هما واحدٌ، قال: «هكذا سَمِعْتُ»؛ رواه أحمد (٣٨٢ / ٩) رقم (٥٥٤٦).

بل بَلَغَ حِرْصُ الصَّحَابَةِ: أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَشُدُّونَ حَرْفًا ثَقِيلًا، وَلَا يَخْفَفُونَ حَرْفًا مُشَدَّدًا؛ فَلَيْسَ مِنَ الْمَعْقُولِ بِقَوْمٍ هَذَا حَالُهُمْ حَتَّى وَإِنْ اضْطُرُّوا إِلَى رَوَايَةِ السَّنَةِ بِالْمَعْنَى: أَنْ يَرُوْهَا بِطَرِيقَةٍ تَغَيَّرَ مَعْنَاهَا، وَتَوَدَّى إِلَى تَحْرِيفِهَا.

**الرابع:** وليس هذا بعجيبٍ أَنْ يَحْفَظَ الصَّحَابَةُ ﷺ السَّنَةَ بِدَرَجَةِ فَائِقَةِ الْإِتْقَانِ؛ فَيَدَقُّونَ حَتَّى فِي التَّشْدِيدِ وَالْحَرَكَاتِ:

فَقَدْ وَهَبَ اللهُ هَذَا الْجَيْلَ الْفَرِيدَ حَافِظَةً عَظِيمَةً؛ لِيَحْفَظُوا بِهَا وَحْيَهُ وَدِينَهُ.

وَالْمُطَّلِعُ عَلَى أَخْبَارِ الصَّحَابَةِ ﷺ فِي الْحَفْظِ، يَرَى عَجَبًا؛ فَيَجِدُ فِيهِمْ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ، وَقَدْ حَفِظَ قَصِيدَةً مَكُونَةٌ مِنْ ثَمَانِينَ بَيْتًا لِابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ مِنَ الْمَرَّةِ الْأُولَى؛ يَنْظُرُ: «تَارِيخُ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرِ (٩٣ / ٤٥)، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ الَّذِي حَفِظَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَعَلَّمَ الشُّرْيَانِيَّةَ (لِغَةِ الْيَهُودِ) فِي سَبْعَةِ عَشَرَ يَوْمًا؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥ / ٦٣) رَقْمَ (٢١٥٨٧)، وَغَيْرُهُمَا كَثِيرٌ.

وَفِي التَّابِعِينَ: نَافِعُ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، وَابْنُ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَقَتَادَةُ؛ وَهَؤُلَاءِ كَانُوا مَضْرِبَ الْمَثَلِ فِي الْحَفْظِ وَالضَّبْطِ.

وهذا كله أحد وسائل العناية بالسنة عن طريق حفظ الصدور.

أما عن حفظ السطور والكتابة: فقد كانت هناك عمليات واسعة للكتابة والتدوين بعد استقرار كتابة المصاحف، وكان كثير من المحدثين لا يحدث طلابه إلا إذا كتبوا عنه ما يقول؛ فلم تكن السنة بشكل أساسي - كما يزعم المشككون في السنة - مروية بالمعنى.

**الخامس:** وأما عن مسألة الرواية بالمعنى للأحاديث، فإن العلماء الذين يُجيزون الرواية بالمعنى، قد وضعوا شروطًا حازمةً يجب توافرها في الراوي للحديث بالمعنى لقبول

روايته؛ فليس لكلِّ أحدٍ أن يرويَ الحديثَ بالمعنى هكذا بلا قيودٍ:  
وَمِنْ شُرُوطِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى:

١- أن يكونَ الراوي مضطراً إلى الرواية بالمعنى.

٢- أن يكونَ الراوي بالمعنى ثقةً في دينه، ضابطاً لما ينقله.

٣- أنه لا تجوزُ الروايةُ بالمعنى لمن لم يكن عالماً بالعربية، ولم يعلمَ مدلولَ الألفاظِ في لسانِ العربِ ومقاصدها، وما يُحيلُ معناها، والمرادفَ منها، والمحمّلَ من غيره؛ لأنَّ مَنْ اتَّصَفَ بذلك، لا يُؤمَّنُ أن تؤدِّي روايتهُ إلى خللٍ في المعنى.

٤- أن يكونَ الراوي بصيراً بالمعاني والفقه.

٥- أن يبيِّنَ الراوي أن هذا هو معنى الحديث، وليس لفظه.

٦- ألا يكونَ الحديثُ المرويُّ بالمعنى أحدَ ثلاثةٍ: مما يُتعبَّدُ بلفظه؛ كالشهادة، والتشهد، والإقامة، والدعاء، وغيره، أو من جوامعِ كَلِمِهِ ﷺ، أو أن يكونَ مما يُستدلُّ بلفظه على حكمٍ معيَّن.

وعليه: فلا يُعقلُ أن يكونَ حديثٌ رُوِيَ بالمعنى، ومَرَّ بهذه الشروطِ: أن يكونَ محرِّفاً أو مبدلاً؛ كما يزعمُ المغرضون.

وغيرُ ذلك مما حرَّرَ فيه العلماءُ الكلامَ، ونُقِلتَ فيه الأخبارُ الدقيقة.

### خاتمةُ الجواب:

وهناك أمرٌ أخيرٌ نختمُ به هذه الإجابة، وهو أن هذا الزعمُ مبنيٌّ على إمكانِ ضياعِ السنَّةِ، أو إمكانِ عدمِ حفظها؛ وهذا أمرٌ يستحيلُ عقلاً، ودلائلهُ مبنيَّةٌ على أمرٍ مسبقٍ، وهو الإيمانُ باللهِ تعالى، والإيمانُ بالنبوة:

فمقتضى الإيمانِ باللهِ، والإيمانِ بالنبوة: أن تؤمِّنَ أن الشرعَ والرسالةَ التي أرسلها اللهُ إلى خلقه، لا بدَّ أن تظلَّ محفوظةً في خلقه دونَ ضياعٍ أو تحريفٍ؛ لأنه حجَّةُ اللهِ تعالى على خلقه، وبها سبيلُ النجاةِ الوحيدُ يومَ القيامةِ، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا



لَهُمْ لِحْفُظُونَ ﴿ [الحجر: ٩]، وحِفظُ الذكرِ يتضمَّنُ حِفظَ لفظِهِ، وحِفظَ معناه؛ وبذلك تقومُ الحِجَّةُ،

وتتضحُ المَحَجَّةُ.

كلماتٌ دلالية: الروايةُ بالمعنى للسنة، روايةُ السنة، حجِّيَّةُ السنة، شبهاتٌ حول السنة.



المسألة (١٣٣) - نفي وجود المتواتر في السنة.

## السؤال

السنة كلها ظنية، ولا يوجد فيها أحاديث متواترة؛ لأن الناس قد يصدقون وقد يكذبون، ولا يمكن عقلاً اتفاهم على أمر واحد؛ فكيف سينقلون نفس الأحاديث عن النبي ﷺ؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ الموجود من المتواتر في السنة نادر جداً، وقيل: إنه لا يتعدى سبعة عشر حديثاً.

## الجواب

### مختصر الإجابة:

السنة مليئة بالأخبار المتواترة، وأصول الدين وقواطعها ومسائله الكبار كلها مبنية على نصوص متواترة، والتواتر أمر ممكن عقلاً، والواقع المحسوس مليء به.

فإننا نسمع ليل نهار أحاديث وأخباراً في أماكن بعيدة عنا، ونقطع بصحتها؛ لتواترها، وكثرة الألسن المخبرة بها، بما لا يدع مجالاً للشك في صحتها.

وكذا الحال في السنة النبوية: فإننا نقطع بوجود قدر كبير من السنة له حكم التواتر؛ لتعدد الطرق التي رويت منها جيلاً بعد جيل، بما لا يدع مجالاً للشك في نسبة هذه الأقوال إلى النبي ﷺ.

فالسنة غنية بالمتواتر الذي انطبقت عليه شروط التواتر، خاصة في أصول الدين؛ فهي كلها مبنية على نصوص متواترة.

والتواتر أمر عقلي منطقي، مبناه العقل الصريح، وليس أمراً مخترعاً في الشريعة الإسلامية؛ وعليه: فمحاولة السفسة بإنكار التواتر، وزعم استحالة -: أمر خارج عن العقل، بغض النظر عن إسقاطه على السنة وعلومها.



## الجواب التفصيلي:

ينطلقُ المعترضُ على وجودِ التواترِ في السنَّةِ من عدمِ إيمانِهِ بفكرةِ التواترِ عقلاً؛ فهو يُحيلُ إمكانَ التواترِ؛ وبالتالي: فهو لا يؤمنُ بوجودِ المتواترِ في السنَّةِ.

ولكنَّ الواقعَ المحسوسَ يثبتُ - بما لا يدعُ مجالاً للشكِّ - إمكانَ اتِّفاقِ الناسِ - رغمَ اختلافِ طبائعِهِم وأمزجَتِهِم ونفوسِهِم - على الإخبارِ بأمرٍ واحدٍ.

ففي كلِّ يومٍ نَسَمَعُ عن حادثَةٍ في مكانٍ معيَّن، أو نَسَمَعُ عن خبرٍ ما؛ فتطيرُ به وكالاتُ الأنباءِ في كلِّ مكانٍ؛ فيسَمَعُ به القاضي والداني، ولا يشكُّ أحدٌ في صدقِ هذا الخبرِ إذا تكاثرتِ الألسنُ المخبرةُ به.

بل إنك تقطعُ يقيناً بوجودِ أماكنٍ في العالمِ لم تُزرها من قبل؛ بناءً على توارُدِ الأخبارِ بوجودِها.

فمتى ما سمعتَ إنساناً يقولُ بشيءٍ ما، ثم جاءك ثانٍ - ولا علاقةَ له بالأوَّلِ - وأخبرَكَ بنفسِ الشيءِ، ثم جاءك ثالثٌ ورابعٌ، في أوقاتٍ مختلفةٍ وأحوالٍ مختلفةٍ - لاستقرَّ في نفسك اليقينُ بهذا الشيءِ، ولو قَعَّ في نفسك استحالةُ تواطئِهِم على الكذبِ.

فكذلك الحالُ في السنَّةِ النبويَّةِ؛ فإننا نَقطَعُ بوجودِ قدرٍ كبيرٍ من السنَّةِ له حكمُ التواترِ؛ لتعدُّدِ الطُّرُقِ التي رُوِيَتْ منها جيلاً بعدَ جيلٍ، بما لا يدعُ مجالاً للشكِّ في نسبةِ هذه الأقوالِ إلى النبيِّ

ﷺ

فمتى ما توافرَ عددٌ فيه صفاتُ الصدقِ والضبطِ والعدالةِ، وأخبروا بخبرٍ معيَّنٍ في أوقاتٍ مختلفةٍ، وأحوالٍ مختلفةٍ، وبنفسِ المضمونِ، بصورةٍ يستحيلُ معها تواطؤُهُم على الكذبِ -: حصلَ التواترُ.

وهذا ما عرَّفَ به علماءُ الحديثِ الحديثَ المتواترَ، فقالوا: «المتواترُ: هو الحديثُ الذي رواه جمعٌ كثيرٌ، يُحيلُ العقلُ اتِّفاقَهُم على الكذبِ، في كلِّ طبقةٍ من طبقاتِ الإسنادِ، وأن يكونَ مستندٌ انتهائِهِم الحسَّ، ويصحِّبُ خبرَهُم إفادةُ العلمِ بنفسِهِ لسامعِهِ». «مقاصدُ الحديثِ، في القديمِ والحديثِ» لمصطفى أمين إبراهيم التازي (٧/٢). وينظر: «البحرُ المحيطُ» (٤/٢٣١).

يعني: ينتهي خبرُهُم ب: «سَمِعْتُ»، «رَأَيْتُ»،،، وهكذا.

فإن قال قائل: «قد يخالف الواحدُ أو الاثنانِ خبرَ الجماعةِ مِنَ الناسِ؛ فكيف نَقَطَعُ بصحَّةِ الخبرِ المتواترِ، وأنه لا بدَّ أن يُفِيدَ العلمَ؟»:

نقول: نعم، قد يخالفُ واحدٌ أو اثنانٌ أو قِلَّةٌ مِنَ الناسِ ما يُخْبِرُ به الجمعُ الكبيرُ الذي أفاد التواترَ، وهذا لا يؤثِّرُ على حكمِ الجمعِ الكبيرِ: بأنه يستحيلُ تواطؤُهم على الكذبِ أيضًا؛ فإن الجماعةَ الكبيرةَ لا يُحكَمُ عليها بأحدِ أفرادِها؛ وهذا معلومٌ بالعقل، ومشاهدٌ في الواقعِ.

ومخالفةُ الواحدِ هنا: مقصودٌ بها عدمُ معرفتهِ أو نقله لِمَا نقله الجماعةُ؛ وهذا لا يُضِرُّ؛ لأن جهله ليس دليلًا على عدمِ علمهم، أما إن خالفهم بأن أنكرَ كلامهم، وأثبت ما يخالفه، فهذا لا يُتصوَّرُ، بل هو واقعٌ في الغلطِ يقينًا، ولا يُلْتَفَتُ إليه؛ كما يُوجَدُ مَنْ يُنكِرُ بقیةَ الضروراتِ الحسنيَّةِ والفطريَّةِ والعقليَّةِ، بل يُوجَدُ مَنْ يُنكِرُ وجودَ الله تعالى.

والمستحيلُ واقعًا وعقلًا: أن يخالفَ جمعٌ كبيرٌ مِنَ الثقاتِ الذين يستحيلُ تواطؤُهم على الكذبِ خبرَ جمعٍ آخرٍ مِنَ الثقاتِ يستحيلُ تواطؤُهم على الكذبِ؛ هذا لا وجودَ له في الواقعِ، ولا يقبلُهُ العقلُ.

ثم إن هناك شروطًا معروفةً عند المحدثين للراوي الذي تُقبَلُ روايته؛ بأن يكونَ مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، عدلًا، سالمًا من أسبابِ الفسقِ، وخوارمِ المروءةِ، ضابطًا لِمَا يرويه، حافظًا؛ إن حدثَ من حفظه، ضابطًا لكتابه؛ إن حدثَ من كتابه.

إضافةً إلى شرطِ التواترِ نفسه؛ بأن يكونَ هناك جمعٌ كبيرٌ من أمثالِ هذا الراوي في كلِّ طبقاتِ الإسنادِ، يستحيلُ تواطؤُهم على الكذبِ.

وبناءً عليه: فالسنةُ غنيَّةٌ بالمتواترِ الذي انطبقتْ عليه هذه الشروطُ، خاصَّةً في أصولِ الدِّينِ؛ فهي كلُّها مبنيةٌ على نصوصٍ متواترةٍ.

والمتواترُ ينقسمُ إلى قسمينِ: إما متواترٌ لفظًا ومعنى، أو متواترٌ معنى فقط:

فالمتواترُ باللفظِ والمعنى: هو الذي اتفقَ رواؤه على كلِّ لفظٍ من ألفاظه؛ بحيث لا يحصلُ منهم أيُّ خلافٍ في ألفاظه؛ كتواترِ حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»؛ رواه البخاري (٣٤٦١)، وتواترِ لفظة: «اللهُ أكبرُ» في بدءِ الصلاة.

والتواترُ بالمعنى: هو الذي تعددتْ طُرُقُ روايته، بألفاظٍ مختلفةٍ - وعادةً ما يقعُ الخلافُ

في كلمة أو كلمتين أو أكثر قليلاً - إلا أنها اتفقت في إفادة شيء واحد؛ كتواتر الأحاديث عن الحوض يوم القيامة؛ روى أحاديث الحوض البخاري (٤٩٦٤، ٦٥٧٧، ٦٥٨١، ٦٥٨٢، ٦٥٨٥)، ومسلم (٢٢٩٩، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤)، وغيرهما.

كما أن غير المتواتر - بالمعنى الذي ذكرناه سابقاً للتواتر - من السنة، واجب التصديق به، والعمل به أيضاً؛ إن ثبتت صحته، واحتفت به القرائن التي تؤيده، وتجبر كل احتمال للنقص فيه، وكان رواته على درجة عالية من العدالة والضبط؛ فهو - في هذه الحالة - يفيد ما يفيد المتواتر، وإن كانا لا يستويان في المرتبة؛ فلا نقول: بأن المتواتر كالأحاد في الدرجة والمرتبة، وإن احتفت به القرائن.

وهذا المبدأ عقلي بحث، ومعمول به في غير الشرع، والواقع المحسوس مليء بشواهد ذلك.

### خاتمة الجواب - توصية:

التواتر أمر عقلي منطقي، وليس أمراً مخترعاً في الشريعة الإسلامية؛ فأهل المنطق حين يدرسون أنواع الحجج، فيذكرون الحجج البرهانية، ويقولون: «هي الحجج التي تتألف من يقينيات»، واليقينيات عندهم أنواع عدة، من أهمها: المتواترات.

فتعريف المتواتر بما ذكرناه هنا، والذي يستعمله أهل الإسلام: هو تعريف من خارج الشريعة، ومبناه العقل الصريح.

وعليه: فمحاولة السفسطة بإنكار التواتر، وزعم استحاليته - أمر خارج عن العقل، بغض النظر عن إسقاطه على السنة وعلومها.

المسألة (١٣٤) - إنكار الاحتجاج بأخبار الآحاد؛ بدعوى أنها لا تُفيد إلا الظن.

## السؤال

كيف نبني أحكام الشريعة والعقيدة على أحاديث رواها واحد فقط؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* حجية خبر الآحاد.
- \* شبهات حول حجية خبر الآحاد.

## الجواب

### مختصر الإجابة:

الذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول -: أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع، يلزم اعتقاد موجه، والعمل به؛ وهو إذا ثبت بطريق صحيح يُفيد العلم واليقين، خاصة إذا احتفت به القرائن؛ وهذا من مقتضى حفظ الله تعالى لدينه.

ويدل عليه فعل النبي ﷺ بإرساله الرسل من الصحابة، وهم آحاد، ينقلون أمور العقائد والفقهاء، وأمور السلم والحرب، ويرتب على ذلك الأحكام العظيمة في أمور الناس، وكذلك استمر شأن المسلمين على قبولها.

وقد دل على حجية أخبار الآحاد في العقيدة والفروع أدلة كثيرة؛ منها: أدلة من القرآن، ومن السنة، وإجماع الصحابة جميعهم، كما أن هناك أدلة عقلية على حجية أخبار الآحاد.

وقد قال العلماء: إن خبر الواحد العدل، الذي لم يتواتر لا لفظه ولا معناه، ولكن تلقته الأمة بالقبول -: يُفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة محمد ﷺ من الأولين والآخرين؛ فيجب الاحتجاج به في العقائد والأحكام، وهذا يقتضي تصديقه والعمل به؛ أما السلف، فلم يكن

بينهم في ذلك نزاعٌ، وأما الخلفُ، فهو مذهبُ الفقهاءِ الكبارِ من أصحابِ الأئمةِ الأربعة؛ كما في كُتُبِ الحنفيَّةِ والمالكيَّةِ، والشافعيَّةِ والحنبليَّةِ، كما هو مذهبُ أكثرِ المتكلمين من المعتزلةِ والأشعريَّةِ.

وبهذا يتبيَّنُ أن العملَ بحديثِ الآحادِ، بعيدٌ كلُّ البعدِ عن العملِ بالظنِّ المنهبيِّ عنه في الآيةِ الكريمةِ، والحديثِ الشريفِ، بل هو يُفيدُ العلمَ واليقينَ، مما اقتضى الوثوقُ به والاحتجاجُ في مسائلِ الدينِ جميعاً عقيدةً وفقهاً؛ وهذا من لوازمِ حفظِ الله لدينهِ وشريعتهِ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

ينقسمُ الحديثُ من حيثُ عددُ رواته إلى: متواترٍ، وآحادٍ:

● **فالمتواترُ:** ما رواه جمعٌ تحيلُ العادةُ تواطؤَهم على الكذبِ، أو صدوره منهم اتفاقاً من غيرِ قصدٍ، ويستمرُّ ذلك من أوَّلِ إسنادِ الحديثِ إلى آخره، ويكونُ مرجعُهُ إلى الحسِّ من مشاهدٍ أو مسموعٍ، أو نحوهما.

● **والآحادُ، أو خبرُ الواحدِ:** هو ما لم تجتمع فيه شروطُ المتواترِ؛ فيشملُ ما رواه واحدٌ في طبقةٍ أو في جميعِ الطبقاتِ، وما رواه اثنانِ، وما رواه ثلاثةٌ فصاعداً، ما لم يصلِ إلى عددِ التواترِ.

وينقسمُ الحديثُ الآحادُ إلى أقسامٍ ثلاثة:

(١) **غريبٌ:** وهو ما ينفردُ بروايتهِ راوٍ واحدٌ؛ إما في كلِّ طبقةٍ من طبقاتِ السندِ، أو في بعضها.

ومثاله: حديثُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»؛ رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)؛ فهو حديثٌ فردٌ غريبٌ في أوَّله، مستفيضٌ في آخره، وهو صحيحٌ بلا شكٍّ في ذلك.

(٢) **عزيزٌ:** وهو ما يرويه اثنانِ في جميعِ الطبقاتِ، وقد يزيدُ في بعضِ طبقاته على الاثنينِ.

مثاله: حديثُ أنسٍ رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ

وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»؛ متفقٌ عليه؛ رواه البخاري (١٤)، ومسلم (٤٤).

فقد رواه عن أنسٍ رضي الله عنه: قتادة، وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة، وسعيد، ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل بن علية، وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة.

(٣) مشهور: وهو ما رواه ثلاثة فصاعداً في كل طبقة، ولم يصل إلى حد التواتر.

ومثاله: حديث عبد الله بن عمرو بن العاصٍ رضي الله عنه؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»؛ متفقٌ عليه؛ رواه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

فهذا الحديث رواه عن ابن عمرو في جميع طبقات السند ثلاثة فأكثر؛ كما هو مفصّل في أسانيده.

وبعد أن تعرّفنا على حديث الأحاد وأنواعه، نبين خطأ القول بتعطيل حجّة خبر الأحاد وعدم اعتقاد موجب، وعدم العمل به؛ بدعوى أنه لا يفيد إلا الظن؛ وذلك من عدّة أوجه:

❁ **أولاً: الأدلة على حجّة خبر الأحاد:**

خبر الأحاد حجّة في العقيدة والفروع على السواء، ولم يفرّق أحد من العلماء في ذلك بين أصول الدين وفروعه؛ وأدلة ذلك ما يلي:

(١) الأدلة على حجّة خبر الأحاد من القرآن:

فمن ذلك: الآيات الكثيرة في بعثة الأنبياء؛ فكلّ رسالات الأنبياء تدلّ على قبول خبر الواحد في الإيمانيات والشرعيات؛ لأن الله يرسل نبياً واحداً لعدد كبير من الناس.

❁ ومنه: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة]:

[١٢٢]:

والطائفة من الشيء: جزء منه؛ فهي تطلق على الرجل الواحد فما فوقه، وفي هذه الآية:

يَأْمُرُنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ تَخْرُجَ طَائِفَةٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ - وَلَوْ كَانَ رَجُلًا وَاحِدًا - لِتَتَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَتَعَلَّمَهُ لِقَوْمِهَا؛ وَهَذَا الْعِلْمُ مَطْلُوقٌ، يَشْمَلُ الْعَقَائِدَ وَالتَّشْرِيعَاتِ، وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ مَا يُخْرِجُ مَا يَخُصُّ الْعَقَائِدَ مِنْهَا، وَهَذِهِ الطَّائِفَةُ مُصَدِّقَةٌ فِيمَا تَقُولُ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَأَنَّ الْحُجَّةَ تَقُومُ بِهِ فِي الْعَقَائِدِ وَالْأَحْكَامِ جَمِيعًا.

\* وَمِنْهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى أَيْضًا: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْتَلْكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿٢١﴾ وَمَا لِي لَا أَعْبُدَ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٠-٢٢]:

فَفِي هَذِهِ الْآيَةِ: يُثَبِّتُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَقْبَلُ خَبَرَ الْوَاحِدِ فِي تَبْلِيغِ أُمُورِ الْعَقِيدَةِ، وَمِنْهَا اتِّبَاعُ الْمُرْسَلِينَ، وَمَا يَأْتُونَ بِهِ مِنَ الْأَمْرِ بِعِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ الَّذِي فَطَرَهُمْ، وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ.

\* وَكَذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٣-١٥]

قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي «الرِّسَالَةِ» (١/ ٤٣٧) - بَعْدَ ذِكْرِهِ هَذِهِ الْآيَةَ - قَالَ: «فَظَاهَرَ الْحُجَجَ عَلَيْهِمُ اثْنَيْنِ، ثُمَّ ثَالِثٍ، وَكَذَا أَقَامَ الْحُجَّةَ عَلَى الْأُمَمِ بِوَاحِدٍ، وَلَيْسَتْ الزِّيَادَةُ فِي التَّكْيِيدِ مَانِعَةً أَنْ تَقُومَ الْحُجَّةُ بِالْوَاحِدِ؛ إِذْ أَعْطَاهُ مَا يَبَيِّنُ بِهِ الْخَلْقَ غَيْرَ النَّبِيِّينَ».

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ: دَلِيلٌ قَوِيٌّ عَلَى أَنَّ أَخْبَارَ الْوَاحِدِ يُؤْخَذُ بِهَا، سَوَاءً كَانَ رَاوِيهَا وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، وَهُوَ مَا دُونَ الْمُتَوَاتِرِ، وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ مَقْبُولَةٍ - كَمَا يَزْعُمُونَ - لَمَا ذَكَرَهَا اللَّهُ حُجَّةً فِي تَبْلِيغِ الدَّعْوَةِ لِهَذِهِ الْقَرْيَةِ؛ خَاصَّةً فِي عِبَادَةِ اللَّهِ وَتَوْحِيدِهِ.

## ٢) الْأَدَلَّةُ عَلَى حُجِّيَّةِ خَبَرِ الْوَاحِدِ مِنَ السَّنَةِ:

تَوَاتَرَتِ الرِّوَايَاتُ الْقَطْعِيَّةُ فِي السَّنَةِ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ:

\* وَمِنْ ذَلِكَ: مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه، قَالَ: «بَيْنَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنًا، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ،

فَاسْتَقْبَلُوهَا، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ؛ رواه البخاري (٤٠٣)،  
ومسلم (٥٢٦):

فوجد في هذا الحديث: أن صحابة رسول الله ﷺ قد قبلوا خبراً عظيماً من واحد؛ لعلمهم  
بجواز الأخذ بخبر الواحد إذا توافرت فيه شروط نقل الخبر، واستداروا إلى الكعبة، ولم  
يقولوا له: «لا بد من أن تأتينا بكافة حتى نصدقك».

\* **ودليل آخر من السنة:** وهو ما رواه البخاري (١٤٩٦)، ومسلم (١٩)، عن ابن عباس  
رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: «إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ  
كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ، فَأَدْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ  
هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ،  
فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ فَرُدُّ  
عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ  
لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ»:

فالحديث صريح في الدعوة إلى الإيمان بالله، والإيمان بالرسول ﷺ، وجاءت في طليعة  
وصية الرسول ﷺ لمعاذ بالتبليغ عنه، مع الدعوة إلى ما ورد في الحديث من أحكام؛  
فكانت مهمته تتعلق بالدعوة إلى العقيدة، وأحكام الشريعة؛ وهذا حديث آحاد.

٣) اتفق الصحابة جميعهم وتواتر عنهم العمل بحديث الآحاد، والتصديق بموجبه؛  
وهذا أمر قطعي لا ريب فيه.

٤) الأدلة العقلية على حجية خبر الآحاد:

إن العقل والمنطق السليمين المجردين من الهوى والزيغ ليقبلان خبر الآحاد الذي ورد  
عن رسول الله ﷺ، دون اشتراط حد التواتر فيه؛ فمن المستحيل أن يسير الرسول ﷺ  
في كل أحيانه مع مجموعة من الصحابة، لا يقل عددهم عن حد التواتر المعروف، ولا  
يركونه في حله وترحاله، وفي نومه ويقظته؛ وذلك لينقلوا لنا سنته ﷺ؛ حتى تكون كلها  
متواترة لا آحاداً؛ هذا ما لا يذهب إليه عاقل.



ولذلك كان الصحابة يتناوبون المجيء إلى رسول الله ﷺ؛ على أن يُخبر الشاهد الغائب، وربما يسمع الحديث من النبي ﷺ جمع من أصحابه، ولكن لا يبلغه إلا واحد منهم؛ إذ لم تأت مناسبة لأحدهم أن يذكره إلا لهذا الفرد بعينه.

كما أننا لو قلنا: «إن الأحكام لا تثبت بخبر الواحد»، لاختلف المسلمون فيما يجب عليهم من أحكام؛ فيكون من سمع من النبي ﷺ حكماً، فقد لزمه، أما من لم يسمعه، فإنه لا يلزمه إذا كان أحاداً؛ مما يؤدي إلى اختلاف الصحابة والناس من بعدهم في أحكام دينهم.

وقد كانت زوجاته يروين عنه ما يحدث في حُجراتهن من أموره ﷺ، كل منهن على حدة، ويستحيل أن يرويهن من الصحابة، وهذه الأمور هل تركها لأن راويها واحد؟! إن هذا ما لا يقبله العقل السليم.

### ٥) الإجماع وعمل الأئمة على حجية خبر الأحاد:

لقد مضى أمر علماء المسلمين قديماً وحديثاً على الاحتجاج بخبر الأحاد في العقائد والشرائع، ووجوب التصديق بمضمونه، والعمل به:

قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في «شرح اللمع» (٢/ ٥٧٨-٥٧٩): «وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول، يوجب العلم والعمل؛ سواء عمل به الكل أو البعض».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «جواب الاعتراضات المصرية» (ص ٤٣): «والقسم الثاني من الأخبار: ما لم يروه إلا الواحد العدل ونحوه، ولم يتواتر لفظه ولا معناه، ولكن تلقته الأمة بالقبول، عملاً به، أو تصديقاً له... فهذا يفيد العلم اليقيني أيضاً عند جماهير أمة محمد ﷺ من الأولين والآخرين، أما السلف، فلم يكن بينهم في ذلك نزاع، وأما الخلف، فهذا مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب الأئمة الأربعة، والمسألة منقولة في كتب الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية؛ مثل السرخسي، (وأبي بكر الرازي من الحنفية)، ومثل الشيخ أبي حامد، وأبي الطيب، وأبي إسحاق، وغيرهم (من الشافعية، وابن حوزمندان، وغيره من المالكية)، ومثل القاضي أبي يعلى، (وابن أبي موسى)، وأبي الخطاب، وابن الزاغوني، وغيرهم (من الحنبلية)، ومثل القاضي عبد الوهاب،

وغيره، وكذلك أكثر المتكلمين من المعتزلة والأشعرية؛ مثل أبي إسحاق الإسفراييني، وأبي بكر بن فورك، وغيرهما، (وأبي إسحاق النظام من المتكلمين)، وإنما نازع في ذلك طائفة كابن الباقلاني، و(من) تبعه؛ مثل أبي المعالي، والغزالي، وابن عقيل، وابن الجوزي، ونحوهم».

وينظر: «مختصر الصواعق» (٤/ ١٤٦٥-١٤٩١).

### ❁ ثانياً: التفسير الخاطيء لحديث الأحاد:

من التعريف السابق يتضح أن خبر الأحاد ليس - كما يفهمه بعض الناس - أنه فقط: «هو الخبر الذي انفرد به راو واحد»؛ إذ هذا قسم من أقسامه الثلاثة؛ لذلك كانت أخبار الأحاد هي القسم الأكبر في السنة النبوية؛ لأن المتواتر - وخاصة اللفظي - قليل بالنسبة إلى مجموع ما روي من السنة.

### ❁ ثالثاً: شروط المحدثين لقبول أحاديث الأحاد:

يُشترط لقبول خبر الأحاد:

١- العدالة.

٢- الضبط.

٣- وأن يكون الراوي قد سمع الحديث ممن يرويه عنه بأن يكون اللقاء بينهما ثابتاً، أو ممكناً.

٤- وألا يكون في متن الحديث شذوذٌ بالآ لا يكون مخالفاً للمقرر الثابت عند أهل الحديث، أو ما علم من الدين بالضرورة، أو مخالفاً للقطعي من القرآن.

٥- وألا يكون فيه علة خفية تقدح في صحة الحديث، وهي أوهام الثقات؛ كنفرد الراوي، ومخالفة غيره له، وإرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، ونحو ذلك، والسبيل إلى معرفة علة الحديث: أن يجمع بين طرقه، ويُنظر في اختلاف روايته، ويُعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتيان والضبط، وروي عن

عليّ بن المدينيّ أنه قال: «إن الحديث إذا لم تُجمَع طُرُقُهُ، لم يَتَيَّنْ خَطْوُهُ»؛ رواه الخطيب في «الجامع» (٢/٢١٢).

والعدالة معناها: ألا يكون معروفاً بالكذب، وأن يكون مؤدياً للفرائض، منتهياً عن النواهي في الدين؛ فلا تُقبَلُ رواية في الدين ممن لا يتحرّج من مخالفة أوامر الدين ونواهيهِ، ومن العدالة: ألا يكون صاحب بدعة في الدين يدعو إليها.

وأما الضبط: فإن تفسيره هو سماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهمه بمعناه الذي أُريدَ به، ثم حفظه ببذل المجهود له، ثم الثبات عليه بمحافظة حدوده، ومراقبته بمذاكرته - على إساءة الظن بنفسه - إلى حين أدائه، وهو نوعان، أحدهما: ضبط المتن بصيغته، والثاني: أن يُضَمَّ إلى ضبطه لصيغة المتن: ضبط معناه فقهاً وشرعاً؛ وهذا أكملها.

وهذه الشروط التي وضَعها المحدثون، منها: ما هو في راوي الحديث، ومنها: ما هو في متن الحديث:

● فأما الشروط الخاصة براوي الحديث، فنستطيع أن نبينها كالتالي:

- ١- العدالة.
- ٢- الضبط.
- ٣- أن يكون فقيهاً (عند بعض المذاهب).
- ٤- أن يعمل الراوي بما يوافق الخبر، ولا يخالفه (عند بعض المذاهب).
- ٥- أن يكون عالماً بالحديث الذي يستدلُّ به.
- ٦- أن يكون عالماً بما يُحيل معاني الحديث من اللفظ؛ إذا روى الحديث بالمعنى.

● وأما الشروط الخاصة بمتن الحديث، فهي:

- ١- أن يكون متصل السند إلى رسول الله ﷺ.
- ٢- خلوه من الشذوذ والعلة.
- ٣- ألا يخالف السنة المشهورة؛ قولية كانت أو فعلية.

وهكذا احتاط العلماء في قبول خبر الواحد؛ فاشتروا له الشروط الكافية، ووضعوا لراويه الصفات اللازمة التي تجمع بين الثقة في الدين، والصدق في الحديث.

وإذا كان خبر الواحد يتوافر فيه وفي روايته مثل هذه الشروط، فهل من المعقول أن يقال: «إنه لا يُحتجُّ به، ولا يُفيدُ العلمَ، أو لا يُعملُ به»؟!

إن هذه المقاييس الدقيقة، والشروط القويّة المحكّمة التي وضعها علماء الحديث، والتي لا يُعرفُ في الدنيا مثيلُ لها، تدفعُ كلَّ شبهةٍ يحاولُ أعداءُ السنّةِ إلصاقها بالحديث النبويّ.

وبهذه الشروط يتّضح معنى قول العلماء: «إن حديث الآحاد مُتَّفَقٌ على العمل به، وعلى اعتقاد مضمونه، وعدم تركه بالكلية».

**رابعاً:** مناقشة القول بعدم الاحتجاج بخبر الآحاد؛ بدعوى إفادته للظنّ، وورود القرآن بعدم اتباع الظنّ:

ذكرنا إفادة خبر الآحاد المحتفّ بالقرائن للعلم واليقين عند جماهير أمة محمد ﷺ، وأنه حجّة في العقيدة والشريعة جميعاً، وأنه لا يفيد الظنّ؛ كما يزعم السائل.

ومع ذلك: فالمقصود بـ «الظنّ» الوارد في قوله عزّ وجلّ: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُعْطِي مِنَ الحَقِّ شَيْئاً﴾ [النجم: ٢٨]، هو ترك الحقّ الثابت قطعاً، واتباع الظنّ الذي لا دليل عليه، والذي لا يدفع شيئاً من هذا الحقّ الثابت؛ إذ الآية تتحدّث عن ادّعاء الكفار أن الملائكة إناث، وأنهم بناتُ الله، وأن الله اصطفى البنات على البنين؛ يقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْمُونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الأنثَى ﴿٧﴾ وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُعْطِي مِنَ الحَقِّ شَيْئاً﴾ [النجم: ٢٧-٢٨]؛ فهذا إنكارٌ من الله تعالى على المشركين في تسميتهم الملائكة تسمية الأنثى، وجعلهم الملائكة بناتِ الله تعالى، أي: ليس لهم علمٌ صحيحٌ يصدّق ما قالوه، بل هو كذبٌ وزورٌ وافتراءٌ، وكفرٌ شنيعٌ؛ لهذا فإنّ ظنّهم هذا لا يُجدي شيئاً، ولا يقوم أبداً مقام الحقّ.

أما الظنّ الوارد في الحديث في قوله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ»؛

رواه البخاري (٥١٤٣)، ومسلم (٢٥٦٣) -: فإن المراد منه: النهي عن ظنِّ السَّوءِ، والمحَرَّمُ مِنَ الظَّنِّ ما يَستَمِرُّ صاحِبُهُ عليه، ويَستَقَرُّ في قلبِه، دون ما يَعرِضُ في القلبِ ولا يَستَقَرُّ؛ فإن هذا لا يُكَلِّفُ باجتنابه.

### خاتمة الجواب:

معاملاتُ الناسِ في دينهم ودُنياهم ومَعايشهم، قائِمةٌ كُلُّها على قَبولِ خَبرِ العَدلِ الرِّضَا؛ فالْمؤذُنُ يَقْبَلُ الناسُ دَلالةَ أَذانهِ على دَخولِ الوَقتِ، فيصَلُّونَ، ويُمسِكُ الصائِمونَ عن المَفطَراتِ، ويُفطَرونَ بأَذانهِ؛ إذا كان مَعرُوفًا عندهم بِالعَدالَةِ والرِّضَا، ولا يقولون له: «إن نداءكَ نداءً آحادٍ لا يُفيدُ اليقينَ، وإنما هو ظنٌّ لا يُغني مِنَ الحَقِّ شيئًا».

والابنُ أو الخادِمُ الذي يُخبرُكَ بِثَمَنِ الشايِ أو السُّكَّرِ أو اللحمِ، وهو عدلٌ رِضًا عندكَ، لا تقولُ له: «إن خَبرَكَ خَبرٌ آحادٍ، لا يُفيدُ اليقينَ، وإنما هو ظنٌّ لا يُغني مِنَ الحَقِّ شيئًا»، وهكذا.

إن أماراتِ الصَدقِ، وسَماتِ الصادِقينَ، وعلاماتِ الكَذِبِ والكاذِبينَ، أمرٌ بيِّنٌ في فِطْرِ الناسِ وعقولهم وتمييزهم، وهو سبيلُ الانتفاعِ بِصَدقِ الصادِقينَ، والتجنُّبِ لكَذِبِ الكاذِبينَ.

فبهذا يتبيَّنُ أن العملَ بِحديثِ الآحادِ، بعيدٌ كُلُّ البَعدِ عن العملِ بِالظنِّ المنهِيِّ عنه في الآيَةِ الكريمةِ، والحديثِ الشريفِ، بل هو يُفيدُ العِلْمَ واليقينَ، مما اقتضى الوثوقُ به والاحتجاجُ في مسائلِ الدِّينِ جميعًا عقيدةً وفقهاً؛ وهذا من لوازمِ حَفظِ اللَّهِ لدينِهِ وشريعَتِهِ.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: خَبرُ الآحادِ، السَنَّةُ، شَبهاتٌ حولِ السَنَّةِ، شَبهاتٌ حولِ حديثِ الآحادِ.



المسألة (١٣٥) - السنَّة لم تُحفظ كالقرآن الكريم؛ فكيف تكون حجةً؟

## السؤال

إن السنَّة النبويَّة لم تُحفظ كما حُفظ القرآن؛ فقد قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ولم يقلْ مثلاً ذلك في السنَّة؛ كما أن الواقع يدلُّ على عدم حفظ السنَّة، وعدم حفظها يدلُّ على عدم حجَّيتها.

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل حَفِظَ اللهُ السنَّةَ النبويَّة؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

أنَّ حَفِظَ اللهُ تعالى جاء الدليلُ عليه للقرآن، وبالتالي فالسنَّة لم تُحفظ.

### مختصرُ الإجابة:

هذا السؤال فيه خللٌ ظاهرٌ، والجوابُ عنه بإبطالِ الاستدلالِ بالآية، وبيانِ الواقعِ في قضية حَفِظَ السنَّة.

فالسنَّة من الذِّكر؛ فالآية دليلٌ على حَفِظِ السنَّة، لا على ضدِّ ذلك، وحَفِظَ اللهُ للقرآن لا يلزمُ منه أنه لم يحفظْ غيره، ومن تمامِ حَفِظِ القرآن: حَفِظُ بيانه، وهي السنَّة - كما أن من تمامِ حَفِظِهِ أيضًا: حَفِظَ لسانه، وهو العربيَّة - وأيضًا: فإن الواقع يدلُّ على حَفِظِ السنَّة، والدلائلُ على ذلك كثيرةٌ متوافرةٌ، ومظاهرٌ عنايةِ الأُمَّةِ بالسنَّةِ عديدةٌ، في عهدِ الصحابةِ فمن بعدهم.

وإذا قارنَّا بين الإسلامِ وغيره من الأديان، وجدنا أن اللهُ تعالى قد حَفِظَ لهذه الأُمَّةِ دينها؛

مسائله ودلائله، روايةً ودرايةً، لفظاً ومعنى؛ وهو ما تفضّل الله على هذه الأمة دون غيرها من الأمم؛ كبنِي إسرائيل الذين أوكل إليهم حفظُ كتبهم، فضيّعوها كتماناً وتحريفًا.

### الجواب التفصيلي:

❁ **أولاً: السنّة من الذّكر؛ فالآية دليل على حفظ السنّة، لا على ضدّ ذلك:**

فكلامُ رسولِ الله ﷺ كلُّه في الدّينِ وحيٌّ من عندِ الله عزّ وجلّ، لا شكّ في ذلك، ولا خلافَ بين أحدٍ من أهل اللّغة والشريعة في أنّ كلّ وحي نزلَ من عندِ الله تعالى، فهو ذِكرٌ منزلٌ؛ فالوحيُّ كلُّه محفوظٌ بحفظِ الله تعالى؛ فكانت الآيةُ دليلاً على حفظِ السنّة - بل على حفظِ العربيّة أيضاً - لا على ضدّ ذلك.

❁ **ثانياً: حفظُ الله للقرآن لا يلزمُ منه أنه لم يحفظ غيره:**

فلو سلّمنا أن الذّكر لم يقصد به في الآية إلا القرآن، فمن أين للمدعي عدمَ حفظِ السنّة: أن حفظَ الله للقرآن يلزمُ منه أنه لم يحفظ غيره؟! لا شكّ أن ذلك باطلٌ، ولا دليلَ في الآية عليه.

❁ **ثالثاً: من تمام حفظِ الله للقرآن: حفظُ بيانه، وهو السنّة، بل وحفظُ لسانه، وهو العربيّة:**

إذ المقصودُ: بقاءُ الحجّةِ قائمةً، والهدايةُ باقيةً؛ بحيثُ ينالها من يطّلبها؛ لأنّ محمّداً ﷺ خاتمُ الأنبياء، وشريعتهُ خاتمةُ الشرائع؛ بل دلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٩]؛ فحفظُ الله السنّة - التي هي بيانُ القرآن - في صدورِ الصحابةِ والتابعين حتى كتبتُ ودوّنتُ؛ فالتسليمُ بحفظِ القرآن يلزمُ منه التسليمُ بحفظِ السنّة؛ لأنّ السنّة مبيّنةٌ للقرآن، وإذا كانت كذلك، فإنّ من تمامِ حفظِ القرآن: حفظُ بيانه، وحفظُ لسانه.

ودليلُ ذلك: أنك إذا نظرتَ في شأنِ الصلاة، فإنّك تجدُ النصّ القرآنيّ في الأمرِ بهذه الفريضةِ مجملاً، وأنت ترى كلّ المسلمين ينقلون عمّن سبقهم، وأنّ من سبقهم ينقلون عمّن تقدّمهم، نقلَ الكافّة عن الكافّة: أن الرسول ﷺ صلى بأصحابه خمسَ صلواتٍ في اليوم والليّلة، بعددِ ركعاتٍ معيّنٍ لكلِّ صلاة، ثم إننا لا نجدُ هذا التفصيلَ في القرآن؛ فعلمنا

بذلك أن السنة تبيّن مجمل القرآن؛ فكان من لازم حفظه حفظها؛ وإلا فلا يمكن للمسلم امتثال ما أمر الله به مجملًا في القرآن الكريم؛ لتوقف ذلك الامتثال على بيان هذا الإجمال، ولا يكون بيان هذا الإجمال إلا بالسنة.

**رابعًا: الدلائل كثيرة ومتوافرة على عناية هذه الأمة بالسنة، ومظاهر ذلك عديدة:**

فالواقع يدل على نقيض هذه الشبهة، ولنأخذ جيل الصحابة فقط مثالاً على ذلك:

فمن مظاهر عنايتهم بالسنة: حفظهم لها؛ فقد عني الصحابة رضي الله عنهم بتلقيها عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فكانوا يلازمونه في مجالسه، ويحضرون مواعظه وخطبه، ويحفظون أحواله وهدية في حله وترحاله، ويسألونه عما يقع لهم من الأمور.

وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم: تفاوتت الصحابة في التحديث عنه بين مقل ومكثر، مع توقيفهم جميعاً في التحديث عنه حال الإكثار أو حال الإقلال؛ فمن المكثرين من الصحابة: أنس، وابن عمر، وعائشة، وجابر، وابن عباس، وأبو هريرة رضي الله عنهم، وأبو هريرة أكثرهم جميعاً؛ كما جاء ذلك عن الإمام أحمد رضي الله عنه.

كما أن من الصحابة من استعان بالكتابة في حفظ حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وإن كان قد ورد عن بعضهم كراهية ذلك، وحفظت صحائف عن عدد من الصحابة دونوا فيها حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن مظاهر عناية الصحابة بالسنة: توقيفهم لحديث النبي صلى الله عليه وسلم؛ فهم أعظم الناس أتباعاً للنبي صلى الله عليه وسلم، ومحبة له، وقيامًا بشريعته؛ فلا عجب أن يكونوا أشد الأمة غيراً على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعارض برأي غيره.

وقد خص بعض أهل العلم أبواباً في مصنفاتهم لذلك؛ ففي «سنن ابن ماجه» (١/٦-١١): «باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتغليظ على من عارضه».

وفي كتاب «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي (١/٣٧٤-٣٩٠): «باب تعظيم السنن، والحث على التمسك بها، والتسليم لها، والانقياد إليها، وترك الاعتراض عليها».



ومن الحوادث التي تُدَلُّ على ذلك: ما رواه سالم بن عبد الله: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ؛ إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ إِلَيْهَا»، قَالَ: فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَاللَّهِ لَنَمْنَعُهُنَّ، قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ، فَسَبَّهُ سَبًّا سَيِّئًا مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ، وَقَالَ: «أُخْبِرُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: «وَاللَّهِ لَنَمْنَعُهُنَّ»؟!»، رواه مسلم (٤٤٢)، وروى البخاري (٩٠٠) المرفوع منه فقط.

وعن ابن بريدة، قال: «رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغَفَّلِ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ يَخْذِفُ، فَقَالَ لَهُ: لَا تَخْذِفْ؛ «فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُهُ - أَوْ قَالَ: «يَنْهَى عَنِ» - الْخَذْفِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُصْطَادُ بِهِ الصَّيْدُ، وَلَا يُنْكَأُ بِهِ الْعَدُوُّ، وَلَكِنَّهُ يَكْسِرُ السِّنَّ، وَيَفْقَأُ الْعَيْنَ»، ثُمَّ رَأَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَخْذِفُ، فَقَالَ لَهُ: أُخْبِرُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُهُ - أَوْ يَنْهَى عَنِ - الْخَذْفِ، ثُمَّ أَرَاكَ تَخْذِفُ؛ لَا أَكَلِّمُكَ كَلِمَةً كَذَا وَكَذَا»، رواه البخاري (٥٤٧٩)، ومسلم (١٩٥٤).

وعن أبي قتادة، قال: «كُنَّا عِنْدَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي رَهْطٍ، وَفِينَا بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ، فَحَدَّثَنَا عِمْرَانُ يَوْمَئِذٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ»، قَالَ: أَوْ قَالَ: «الْحَيَاءُ كُلُّهُ خَيْرٌ»، فَقَالَ بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ: إِنَّا لَنَجِدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ - أَوْ الْحِكْمَةِ - أَنَّ مِنْهُ سَكِينَةٌ وَوَقَارًا لِلَّهِ، وَمِنْهُ صَعْفٌ، قَالَ: فَغَضِبَ عِمْرَانُ حَتَّى احْمَرَّتَا عَيْنَاهُ، وَقَالَ: أَلَا أَرَى أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتُعَارِضُ فِيهِ، قَالَ: فَأَعَادَ عِمْرَانُ الْحَدِيثَ، قَالَ: فَأَعَادَ بُشَيْرٌ؛ فَغَضِبَ عِمْرَانُ، قَالَ: فَمَا زِلْنَا نَقُولُ فِيهِ: إِنَّهُ مِنَّا يَا أَبَا نُجَيْدٍ، إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ»، رواه البخاري (٦١١٧)، ومسلم (٣٧).

وتتبع مظاهر عناية هذه الأمة بحفظ السنة: يطول ذكر شواهد، ونشير هنا إلى بعض ما يرجع إليه من كتب بحث هذه القضية؛ كتاب: «السنة قبل التدوين» لعجاج الخطيب، و«السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» لمصطفى السباعي.

### خاتمة الجواب - توصية:

ولا يفوتنا أن نذكر ختامًا بالمقارنة التي يذكرها العلماء بين الأمة الإسلامية وغيرها من الأمم في باب حفظ الدين؛ لمناسبتها لهذا الجواب؛ إذ قد حفظ الله تعالى لهذه الأمة دينها؛ مسائله ودلائله؛ ولذلك فإن ما تحتاج إليه الأمة من سنته ﷺ محفوظ؛ إذ ما تحتاج إليه الأمة

في إقامة دينها يجب أن يكون محفوظًا، وهو ما تفضل الله على هذه الأمة دون غيرها من الأمم؛

كقوله: **كُنِيَ إِسْرَائِيلَ الَّذِينَ أُوْكِلَ إِلَيْهِمْ حِفْظُ كُتُبِهِمْ، فَضَيَعُوهَا.**

❁ **كلمات دلالية: حفظ السنة، السنة النبوية.**





المسألة (١٣٦) - كيف نَقَبْلُ السَّنَّةَ، وقد كان الصحابةُ يَرُوْنُ عن كعبِ الأَحْبَارِ؟

## السؤال

كيف نَقَبْلُ كُتُبَ السَّنَةِ، والصحابةُ تَلَقَّوْا كُلَّ ما يُلقِيهِ كعبُ الأَحْبَارِ - الذي كان يهوديًا -  
بغيرِ نقدٍ، أو تمحيصٍ، معتبرين أنه صحيحٌ لا ريبَ فيه؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ الصحابةُ كانوا يَرُوْنُ عن بني إسرائيل.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يرى صاحبُ السؤالِ: أن الصحابةَ رضي الله عنهم تَلَقَّوْا كُلَّ ما يُلقِيهِ كعبُ الأَحْبَارِ - الذي كان يهوديًا -  
بغيرِ نقدٍ، أو تمحيصٍ، معتبرين أنه صحيحٌ لا ريبَ فيه؛ مما يَعْنِي - مِن وجهةِ نظرِ صاحبِ  
السؤالِ - تسرُّبَ كثيرٍ مِنَ الأفكارِ اليهوديةِ غيرِ الصحيحةِ إلى كُتُبِ السَّنَةِ.

### مختصر الإجابة:

لم يتسرَّبَ شيءٌ مِنَ الأفكارِ اليهوديةِ غيرِ الصحيحةِ إلى مدوناتِ السَّنَةِ النبويةِ الصحيحةِ،  
عن طريقِ كعبِ الأَحْبَارِ رضي الله عنهم، ولا غيره ممن أسلمَ مِنَ أهلِ الكتابِ؛ فهو إنما كان يَعْرِفُ الكُتُبَ  
القديمةَ، فكان يحدثُ عنها بآدابٍ وأشياءَ في الزهدِ والورعِ، أو بقصصٍ وحكاياتٍ تناسبُ أشياءَ  
في القرآنِ أو السَّنَةِ، وإن لم تكن تقومُ بها حجةٌ استقلالاً، ويستشهدُ بها على موافقةِ ما جاء  
به الرسولُ صلى الله عليه وسلم للرسالاتِ السابقة؛ فتكونُ حجةً على أهلِ الكتابِ، وما لم يكن كذلك، فإن  
الصحابةَ كانوا يَنْبَهُونَهُ على خَطئِهِ فيه، ولم يكن يَرُوجُ عليهم الكذبُ؛ فإن الصحابةَ رضي الله عنهم كانوا  
يعتقدون أن أهلَ الكتابِ قد بدَّلوا وحرفوا، وكانوا ينتقدون ما يأتي عنهم ويمحصونه، وهم  
أسمى عقلاً، وأعلى فطنةً، وأعلمُ مِنَ أن يُدخِلَ عليهم أحدُ أشياءَ مغلوطَةً.

على أنه ليس كل ما نسب إلى كعب في الكتب ثابتاً عنه؛ فإن الكذابين من بعده قد نسبوا إليه أشياء كثيرة لم يقلها، وما صح عنه من الأقوال، ولم يوجد في كتب أهل الكتاب الآن، فليس بحجة واضحة على كذبه؛ فإن كثيراً من كتبهم قد انقرضت نسخها، ثم هم لم يزالوا يحرفون ويدلون.

كما أن النقاد والأئمة بينوا ما قد وقع من غلط من بعض الرواة فيما يروونه عن كعب رضي الله عنه.

### الجواب التفصيلي:

حقيقة هذه الشبهة: الطعن في السنة النبوية بالطعن في أجل طبقات روايتها؛ وهم الصحابة رضي الله عنهم؛ وذلك بسبب روايتهم عن كعب الأخبار، والاستشكال الوارد في السؤال يتضمن الحاجة إلى بيان حقيقة كعب رضي الله عنه، وما كان يرويه، وتعامل الصحابة رضي الله عنهم معه.

ويتبين ذلك من وجوه:

### الأول: الصحابة رضي الله عنهم لا يروج عليهم الكذب:

فإن القول بأن كعب الأخبار وغيره من مسلمة أهل الكتاب كانوا يكذبون، ويروج كذبهم على الصحابة رضي الله عنهم في دينهم -: هذا القول فيه خطأ على قوم فتحوا العالم، ودبروا الدنيا أحكم تدبير إلى أسفل درجات التغليل؛ كأنهم رضي الله عنهم لم يعرفوا النبي صلى الله عليه وسلم ودينه وسنته وهدية، فقبلوا ما يفتريه عليه وعلى دينه إنسان لم يعرفه.

بل إن الصحابة رضي الله عنهم كان يتوقف بعضهم عما يخبره أخوه الذي يتيقن صدقه وإيمانه وطول صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم؛ فهل تراهم مع هذا يتهاكون على رجل كان يهودياً، فأسلم بعد النبي صلى الله عليه وسلم بسنين، فيقبلون منه ما يخبرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم مما يفسد دينه؟! لقد كان الصحابة رضي الله عنهم في غنى تام بالنسبة إلى سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم، إن احتاج أحد منهم إلى شيء، رجع إلى إخوانه الذين صحبوا النبي صلى الله عليه وسلم، وجالسوه.

وكان كعب أعقل من أن يأتيهم فيحدثهم عن نبيهم، وهو يعلم أنهم سيسألونه: من أخبرك؟ فإن ذكر صحابياً، سألوه، فبين الواقع، وإن لم يذكر أحداً، كذبه ورفضوه.

الثاني: الصحابة رضي الله عنهم يعلمون أن أهل الكتاب قد بدلوا وحرّفوا، وكانوا ينتقدون ما يأتي عنهم ويمحصونه:

فقد رووا عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ»؛ رواه البخاري (٤٤٨٥)، عن أبي هريرة.

وفي «صحيح البخاري» أيضاً (٧٣٦٣)، عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أنه قال: «كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ، وَكِتَابِكُمْ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَحَدُثُ، تَقْرَأُونَهُ مَحْضًا لَمْ يُشَبَّ، وَقَدْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بَدَّلُوا كِتَابَ اللَّهِ وَعَيَّرُوهُ؟!».

وفيه أيضاً (٧٣٦١): أن معاوية رضي الله عنه ذكر كعب الأحرار، فقال: «إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يُحَدِّثُونَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الْكَذِبَ»، أي: نجد بعض ما يُخبرنا عنه يقع بخلاف ما يُخبرنا به، ويقع ذلك خطأً منه، أو لأن بعض ما يُخبر به محرّف في الأصل، وليس المراد أنه يتعمّد الكذب.

وكان عند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه صحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم، كان يسميها «الصادقة»؛ تمييزاً لها عن صحف كانت عنده من كتب أهل الكتاب.

وقد زعم كعب أن ساعة الإجابة في يوم الجمعة إنما تكون في جمعة واحدة من السنة، أو في جمعة واحدة من الشهر، فردّ عليه أبو هريرة وعبد الله بن سلام بخبر النبي صلى الله عليه وسلم: أنها في كل يوم جمعة؛ فقد أخرج أبو داود (١٠٤٦)، والنسائي (١٤٣٠)، والترمذي (٤٩١)، وأحمد (١٠٣٠٣)، وغيرهم، وصححه الترمذي، وابن حبان (٢٧٧٢)، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «وَفِيهَا سَاعَةٌ لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا، إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ»، قَالَ كَعْبٌ: ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً، فَقُلْتُ: بَلْ هِيَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، فَقَرَأَ كَعْبُ التَّوْرَةَ، فَقَالَ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ثُمَّ لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ، فَحَدَّثْتُهُ بِمَجْلِسِي مَعَ كَعْبٍ، وَمَا حَدَّثْتُهُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَقُلْتُ لَهُ: قَالَ كَعْبٌ: ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبَ كَعْبٌ، ثُمَّ قَرَأَ كَعْبُ التَّوْرَةَ، فَقَالَ: بَلْ هِيَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: صَدَقَ كَعْبٌ».

وهم - وإن كان بعضهم يروي وينقل عن كعب الأخبار رضي الله عنه - ولكن غاية ما في ذلك: تصديقه في أن هذا الخبر موجود في صحف أهل الكتاب، وهذا لا شيء فيه، ولا يدل على اعتقاد عدم تحريف تلك الكتب، ولا على عدم نقد الصحابة رضي الله عنهم وتمحيصهم.

**الثاني: المادة التي كانت عند كعب الأخبار، هي الحكايات عن صحف أهل الكتاب، وأشياء من قوله في الحكمة والموعظة، ولم تكن مادة كيدية لأهل الإسلام:**

فهو إنما كان يعرف الكتب القديمة، فكان يحدث عنها بآداب وأشياء في الزهد والورع، أو بقرص وحكايات تناسب أشياء من القرآن أو السنة، وإن لم تكن تقوم بها حجة استقلالاً.

ولو كان - كما زعمه بعضهم - منافقاً مُصرّاً في الباطن على اليهودية متعصباً لها - فليس من المعقول أن يكذب للمسلمين بما يريد لهم ثباتاً على الإسلام، وحنفاً على اليهود.

ولو فرضنا أيضاً: أنه كان يكيد للإسلام، فماذا كان عاقبة وثوق المسلمين به؟! إن غاية ما يُفیده وثوقهم هو تصديقهم له في أن ما يحكيه عن كتب أهل الكتاب موجود فيها، ولم يكن هذا ليُفیده شيئاً لو كان منافقاً؛ لأنه يعرف أن المسلمين يعتقدون أن كتب أهل الكتاب محرّفةً مبدّلةً.

بل إن ما كان يحصل من مسلمة أهل الكتاب - الذين علموا ما عند أهل الكتاب بلغتهم، وترجموه إلى العربية - يُتفَعُّ به في مناظرتهم ومخاطبتهم؛ وحينئذٍ يُستشهد بما عندهم على موافقة ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، ويكون حجة عليهم؛ كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية.

على أنه ليس كل ما نسب إلى كعب في الكتب ثابتاً عنه؛ فإن الكذابين من بعده قد نسبوا إليه أشياء كثيرة لم يقلها، وما صح عنه من الأقوال، ولم يوجد في كتب أهل الكتاب الآن، فليس بحجة واضحة على كذبه؛ فإن كثيراً من كتبهم قد انقرضت نسخها، ثم هم لم يزالوا يحرفون ويبدلون.

كما أن التّقاد والأئمة بيننا ما قد وقع من غلطٍ من بعض الرواة فيما يروونه عن كعب رضي الله عنه.

## خاتمة الجواب - توصية:

إن كعبَ الأخبارِ ﷺ مَمَّنْ زَكَّاهُ الصَّحَابَةُ وَمَدَّحُوهُ:

فَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ مُعَاوِيَةَ ﷺ فِيهِ: «أَلَا إِنَّ كَعْبَ الْأَخْبَارِ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ، إِنْ كَانَ عِنْدَهُ لَعِلْمٌ كَالْبَحَارِ، وَإِنْ كُنَّا فِيهِ لِمُفَرِّطِينَ»؛ رواه ابنُ سَعْدٍ؛ كما في «فتح الباري» لابن حجر (١٣ / ٣٣٥).

وقد كان صادق الإسلام، والطعنُ فيه مَكِيدَةٌ مَهُولَةٌ يُكَادُ بِهَا الْإِسْلَامُ وَالسُّنَّةُ، اختَرَعَهَا بَعْضُ الْمُسْتَشْرِقِينَ، وَتَبَنَّاها الطَّاعِنُونَ فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَارْتَكَبُوا لِتَرْوِيحِهَا مَا ارْتَكَبُوا، وَالْوَاقِعُ: أَنْ تَعَامَلَ الصَّحَابَةُ ﷺ مَعَ كَعْبٍ وَغَيْرِهِ، يُدُلُّ عَلَى الْإِنْصَافِ، وَإِنْزَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْزِلَهُمْ؛ وَهُوَ بَعِيدٌ كُلُّ الْبَعْدِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مَدْخَلًا لِلطَّعْنِ فِي حِفْظِهِمْ لِلسُّنَّةِ.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: كعبُ الأخبارِ، حُجِّيَّةُ السُّنَّةِ.



## ب. شبهات حول دواوين السنّة ورواتها وعلمائها

المسألة (١٣٧) - كيف نَقَبَلُ السنّة النبويّة، وقد تأخّر تدوينها؟

### السؤال

كيف نَقَبَلُ السنّة النبويّة، وهي لم تُكْتَبْ في عهدِ النبوة، بل تأخّر تدوينها؛ مما يُضَعِفُ الثقة بها؟

### عبارات مشابهة للسؤال

❁ لِمَ لَمْ تُكْتَبِ السنّةُ في عهدِ النبوة؟

### الجواب

#### مضمون السؤال:

هذه الشبهة مبنية على تصوّر ناقص لوجود انقطاع ممتدّ إلى قرنين من الزمان، من زمن النبي ﷺ حتى ظهور المدونات الشهيرة؛ كالبخاري، ومسلم، والسنن، وغيرها، والظن أنه في زمن الانقطاع تراكمت المرويات الشفهية الباطلة التي وجدت طريقها إلى تلك المدونات الشهيرة؛ مما يعني إسقاط الوثوق بتلك المدونات؛ فهذه الشبهة مبنية على تصوّر فاسد لتاريخ تدوين السنّة.

#### مختصر الإجابة:

ما تضمّنته هذه المصنّفات من الحديث ليست أحاديث جديدة اكتشفت في حقبة علمية متأخرة، وإنما هي انتخاب دقيق من مدونات حديثية سابقة، وتدوين السنّة في القرنين الأوّل والثاني الهجريين، أمر ممكن عادة؛ لأن أسبابه كانت متوافرة، وليس في بيئة الصحابة ما يمنع



مِنَ الْكُتَابَةِ، وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ مَانِعٍ شَرْعِيٍّ يَمْنَعُ الْمُسْلِمِينَ فِي الْأَجْيَالِ الْأُولَى مِنْ كِتَابَةِ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَكُلُّ مَا يُحْتَجُّ بِهِ لِذَلِكَ، فَعَنَهُ جَوَابٌ عِلْمِيٌّ صَحِيحٌ.

فَقَدْ دَلَّتِ الدَّلَائِلُ عَلَى أَنَّ أَمْرَ كِتَابَةِ وَتَدْوِينَ السَّنَةِ فِي الْقَرْنَيْنِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي الْهَجْرِيَّيْنِ، أَمْرٌ وَقَعَ وَتَحَقَّقَ فِعْلًا؛ فَإِنَّ وُجُودَ صَحَائِفِ لِلصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مُتَضَمِّنَةً لِلأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، أَمْرٌ لَا يُمَكِّنُ دَفْعَهُ.

وَأَنْتَ إِذَا نَظَرْتَ فِي حَقِيقَةِ قَضِيَّةِ تَدْوِينَ السَّنَةِ، أَلْفَيْتَهَا تَدُلُّ عَلَى نَقِيضِ مَرَادِ أَصْحَابِ هَذِهِ الشَّبَهَةِ؛ فَجُهُودُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ فِي جَمْعِ السَّنَةِ تَجَدُّ فِيهَا الْعَبْقَرِيَّةَ وَالذِّقَّةَ وَالْفَهْمَ، وَتَجَدُّ فِيهَا مَظْهَرًا مِنْ مَظَاهِرِ عَظَمَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

### الجواب التفصيلي:

وَيَتَبَيَّنُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ:

❁ **أولاً:** ما تَضَمَّنَتْهُ هَذِهِ الْمَصْنُفَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ لَيْسَتْ أَحَادِيثَ جَدِيدَةً اِكْتَشِفَتْ فِي حِقْبَةٍ عِلْمِيَّةٍ مُتَأَخِّرَةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ اِتِّخَابٌ دَقِيقٌ مِنْ مَدَوِّنَاتٍ حَدِيثِيَّةٍ سَابِقَةٍ:

فَالأَحَادِيثُ الْمَضْمَنَةُ فِي هَذِهِ الْمَدَوِّنَاتِ لَمْ تَظْهَرْ فِي هَذِهِ الْحِقْبَةِ فَجَاءَتْ، كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُهُ بَعْضُ النَّاسِ، بَلْ وَقَعَتْ لِأَصْحَابِهَا مُتَّصِلَةً لِإِسْنَادِ بَمَنْ فَوْقَهُمْ، حَتَّى تَصِلَ إِلَى الْجَنَابِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ، فِي جَهْدٍ عِلْمِيٍّ تَرَاكُمِيٍّ، يَعْتَمِدُ فِيهِ الْمُتَأَخَّرُ جُهْدَ الْمُتَقَدِّمِ وَيُنِي عَلَيْهِ، فِي سِلْسِلَةٍ عِلْمِيَّةٍ لَمْ تَنْقَطِعْ، بَلْ إِنْ كَثُرًا مِنَ الأَحَادِيثِ الْمَوْجُودَةِ فِي هَذِهِ الْكُتُبِ هِيَ - فِي الْحَقِيقَةِ - اِتِّخَابٌ مِنْ كُتُبِ مَنْ فَوْقَهُمْ؛ حَيْثُ وَقَعَتْ هَذِهِ الْكُتُبُ لَهُمْ مُتَّصِلَةً لِإِسْنَادِ مَشَافَهَةٍ؛ فَسَمِعُوا أَحَادِيثَهَا حَدِيثًا حَدِيثًا مِمَّنْ حَدَّثَهُمْ بِهَذَا الْكِتَابِ، وَالَّذِي بَدَوْرِهِ سَمِعَهَا مِمَّنْ فَوْقَهُ؛ فَوَقَعَتْ لَهُمْ هَذِهِ الْكُتُبُ سَمَاعًا وَكِتَابَةً، أَي: أَنَّ عَمَلِيَّةَ إِحَاطَةِ عِلْمِيَّةٍ مِمَّنْ هَجَرَ حَدَّثَتْ لِصُحُفِ الصَّحَابَةِ، وَنُسَخِ التَّابِعِينَ، وَمَصْنُفَاتِ تَابِعِي التَّابِعِينَ؛ لِتَأْخُذَ أَحَادِيثَهُمْ مَوَاضِعَهَا مِنْ مَصْنُفَاتِ الْأُمَّةِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَنْهُمْ، فَمَا تَضَمَّنَتْهُ هَذِهِ الْمَصْنُفَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ لَيْسَتْ أَحَادِيثَ جَدِيدَةً اِكْتَشِفَتْ فِي حِقْبَةٍ عِلْمِيَّةٍ مُتَأَخِّرَةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ اِتِّخَابٌ دَقِيقٌ مِنْ مَدَوِّنَاتٍ حَدِيثِيَّةٍ سَابِقَةٍ، سَاعَدَ عَلَى تَشَكُّلِهَا وَتَضَمِينِهَا تَقَالِيدُ رِوَايَةِ الْكِتَابِ بِالْأَسَانِيدِ.

وَمَنْ طَالَعَ تَرَاجِمَ أُمَّةِ الْحَدِيثِ مِنَ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعَدَهُمْ، وَتَدَبَّرَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ قُوَّةِ الْحِفْظِ وَالْفَهْمِ، وَالرَّغْبَةَ الْأَكِيدَةَ فِي الْجِدِّ وَالتَّشْمِيرِ لِحِفْظِ السُّنَّةِ وَحِيَاظَتِهَا - : بَانَ لَهُ مَا يَحِيرُّ عَقْلَهُ، وَعَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ ثَمَرَةٌ تَكْفُلُ اللَّهُ تَعَالَى بِحِفْظِ دِينِهِ، وَشَأْنُهُمْ فِي ذَلِكَ عَظِيمٌ جِدًّا، أَوْ هُوَ عِبَادَةٌ مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَادَاتِ وَأَشْرَفِهَا؛ وَبِذَلِكَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ الْمَتْرَبَةِ عَلَى تَرْكِ كِتَابَةِ الْأَحَادِيثِ كُلِّهَا فِي الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ؛ إِذْ لَوْ كُتِبَتْ، لَأَنْسَدَّ بَابُ تِلْكَ الْعِبَادَةِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

❁ **ثَانِيًا:** تَدْوِينُ السُّنَّةِ فِي الْقَرْنَيْنِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي هِجْرِيَيْنِ، أَمْرٌ مُمْكِنٌ عَادَةً؛ لِأَنَّ أَسْبَابَهُ كَانَتْ مُتَوَافِرَةً، وَلَيْسَ فِي بَيْئَةِ الصَّحَابَةِ مَا يَمْنَعُ مِنَ الْكِتَابَةِ:

فَإِنَّ أَمَامَ النَّازِرِ فِي تَارِيخِ الْعَرَبِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ حَقِيقَةٌ صُلْبَةٌ؛ وَهِيَ أَنَّ الْغَالِبِيَّةَ الْعُظْمَى مِنْ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ تَكَادُ تَكُونُ جَاهِلَةً، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا يَدْفَعُهَا لِلتَّعْلِيمِ، وَيَرْغُبُهَا فِي تَعَلُّمِ الْكِتَابَةِ، غَيْرَ أَنَّ سِيَاسَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ التَّعْلِيمِيَّةَ جَاءَتْ بِثَمَرَةٍ مَرْجُوَّةٍ سَرِيعَةٍ؛ فَأَنْتَجَتِ الْكُتَّابُ بَعْدَ وَافِرٍ، وَأَنْتَجَتِ كَذَلِكَ الْإِدَارِيِّينَ وَالْمُعَلِّمِينَ، وَلَمْ يَمُضِ قَرْنٌ إِلَّا وَقَدْ وُجِدَتِ الْكُتُبُ، وَأُنشِئَتِ الْمَكْتَبَاتُ، وَهَذَا التَّصَوُّرُ حَوْلَ إِمْكَانِيَّاتِ الْأَجْيَالِ الْأُولَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْكِتَابَةِ، مَدخُلٌ يَنْبَغِي عَلَيْهِ جَوَابُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ؛ إِذْ لَا يُتَّصَرُّوْا التَّدْوِينَ مَعَ الْمُنَازَعَةِ فِي وَجُودِ الْكُتَّابِ فِي تِلْكَ الْأَجْيَالِ.

❁ **ثَالِثًا:** لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ مَانِعٍ شَرْعِيٍّ يَمْنَعُ الْمُسْلِمِينَ فِي الْأَجْيَالِ الْأُولَى مِنَ كِتَابَةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: فَإِنَّ مِنْهَجَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي التَّلْقِي وَالِاسْتِدْلَالِ يَقْتَضِي النَّظَرَ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهِيَ نَوْعَانِ:

١- الرِّوَايَاتُ النَّاهِيَةُ عَنْ كِتَابَةِ الْأَحَادِيثِ؛ كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ، فَلْيَمْحُحْهُ»؛ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٠٠٤).

٢- وَالرِّوَايَاتُ الْمُبِيحَةُ لِذَلِكَ؛ كَحَدِيثِ: «اَكْتُبُوا لِأَبِي سَاهٍ»؛ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٣٤)، وَمُسْلِمٌ (١٣٥٥).

وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي «السُّنَنِ»؛ مِنْ خَبَرِ إِقْرَارِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَلَى الْكِتَابَةِ:

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: «كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَهَنَيْتَنِي قُرَيْشٌ، وَقَالُوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَوْمَأَ بِإِصْبَعِهِ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَالَ: «اكْتُبْ؛ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ»؛ رواه أبو داود (٣٦٤٦).

وقد تعددت مسالك أهل العلم في التعامل مع هذه الروايات:

- فمنهم: من ذهب إلى ترجيح الروايات المرخصة في الكتابة؛ لكونها أكثر وأشهر.
- ومنهم: من ذهب إلى القول بنسخ الروايات المانعة من الكتابة، وأن ذلك كان في أول الأمر خشية اختلاط السنة بالقرآن.
- ومنهم: من جمع بين الروايات بأن النهي: في حق من خيف من أتكاليه على المكتوب، والإذن: في حق من لا يوثق بحفظه.

وقد جاء عن بعض الصحابة كراهية الكتابة، وكل من نُقِلَ عنه ذلك، نُقِلَ عنه عكسه أيضاً، ما عدا شخصاً أو شخصين، وقد ثبتت كتابتهم أو الكتابة عنهم.

أما عدم قيام عمر رضي الله عنه بالتدوين الرسمي للسنة النبوية لما عُرِضَ عليه ذلك: فكان عذره فيه ألا تختلط بالقرآن، ولم يقصد به إضلال الأمة بتضييع حفظ السنة؛ كما يقوله أهل البدع، وغاية ما كان - لو قام عمر بذلك - إفادة صحة السنة وتواترها، وقد صحّت بحمد الله تعالى، وحصل العلم بكثير من الأحاديث الصحيحة المتفق عليها - أو أكثرها - لأهل الحديث العارفين به من طرق كثيرة، دون من أعمى الله بصيرته؛ لاشتغاله عنها بشبه أهل البدع والضلال.

**رابعاً:** دلّت الدلائل على أن أمر كتابة وتدوين السنة في القرنين الأول والثاني الهجريين، أمرٌ وقعَ وتحقّق فعلاً:

فإن وجود صحائف للصحابة والتابعين متضمنة للأحاديث النبوية، أمرٌ لا يمكن دفعه.

وفي وقت مبكر أجاب الإمام عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ) - وهو من أئمة

الحديث المتقدمين - عن دعوى تأخر التدوين، إلى مدة أقرب من المدة التي يدعيها مروجو هذه الشبهة؛ حيث ادعى بعض المبتدعة: أن التدوين تأخر إلى مقتل عثمان رضي الله عنه؛ فقال الإمام الدارمي: «صح عندنا أن الأحاديث كتبت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعهد الخلفاء بعده»، ثم شرع يسند الروايات الدالة على وقوع التدوين من الصحابة؛ كأبي بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب (قبل مقتل عثمان)، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

إن عناية الأمة الإسلامية الحثيثة بحفظ السنة في الصدور والسطور، والتي تعاقبت عليها أجيال المسلمين - هي حقيقة تاريخية لها شواهدها الغزيرة؛ فمن هذا الوجه كان القول بأن السنة النبوية تأخر تدوينها إلى زمن البخاري ومسلم ونحوهما قولاً مبنياً على تصور مشوه للتاريخ.

وقد قام أحد الباحثين - وهو الدكتور محمد مصطفى الأعظمي رحمته الله تعالى - بدراسة لـ «تقييد الحديث من عصر النبي صلى الله عليه وسلم إلى منتصف القرن الثاني الهجري على وجه التقريب»، وهي دراسة استقرائية لنشاط المحدثين إلى منتصف القرن الثاني، الذي بدأت تظهر فيه كتب السنة ذات الصبغة الموسوعية، وقد قسم تلك الدراسة إلى أربعة فصول:

● الأول: في كتابة الصحابة.

● والثاني: في كتابة كبار التابعين (من مات إلى سنة ١٠٥هـ).

● والثالث: في كتابات ومؤلفات المحدثين الذين امتدت حياتهم من القرن الأول إلى فترة معقولة من القرن الثاني (من وُلد إلى سنة ٦٥هـ).

● والرابع: خاص بصغار التابعين (من وُلد ما بين ٦٦ - ١١٠هـ).

وشملت دراسته مسرداً ضم (٥٠٠ محدث)، وامتدت هذه الدراسة من (ص ٩٢)، إلى (ص ٣٢٥)، من كتابه: «دراسات في الحديث النبوي»، وهي من الدراسات الجادة التي يحسن الرجوع إليها في هذا الباب.

### خاتمة الجواب - توصية:

إن بعض ما قدمناه من استدلال لهذه الشبهة، موجود في كلام الجهمية وبعض المتكلمين؛



كالفخر الرازي، وغيره، وقد أثارها المستشرقون وبعض منكري السنّة النبويّة مَطَلَع هذا القرن؛ كمحمّد توفيق صدّقي.

وأنت إذا نظرت في حقيقة قضية تدوين السنّة، ألفتها تدلّ على نقيض مراد أصحاب هذه الشبهة؛ فجهود علماء الحديث في جمع السنّة تجد فيها العبقرية والدقّة والفهم، وتجد فيها مظهرًا من مظاهر عظمة هذه الأمة.

❖ **كلمات دلالية:** تدوين السنّة، السنّة النبويّة، النهي عن كتابة الحديث، تأخر تدوين السنّة، تأخر كتابة السنّة.



المسألة (١٣٨) - دعوى تحرُّج الصحابة من رواية الحديث.

## السؤال

لو كانت السنَّة واجباً العملُ بها، وحبَّةً على المسلمين، فلمَ كان عددٌ من الصحابة وأتباعهم يتحرَّجون من روايتها وكتابتها؟ وهل معنى ذلك فقدانُ شيءٍ من السنَّة؟

### عبارات مشابهة لسؤال

\* تشدُّد الصحابة في رواية السنَّة وكتابتها.

\* النهي عن كتابة الحديث.

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

كان للصحابة رضوانُ الله عليهم عنايةٌ خاصةٌ بسنَّة النبي ﷺ في حياته وبعد مماته، وكانوا يثبِّتون ويحتاطون في روايتها والتحديث بها، وكانوا يتحرَّجون في بادئ الأمر من تدوينها خشيةً أن تختلط السنَّة بالقرآن، فلما زال هذا المانع، واستقرَّت كتابة المصاحف، بدأت عملية تدوين السنَّة وتحريرها، واجتهد في ذلك الصحابة والتابعون المانعون لكتابتها في أوَّل الأمر.

والمتبَّع للأقوال التي أُثرت عن الصحابة رضي الله عنهم في المنع من كتابة السنَّة، أو التحرُّج من روايتها أوَّل الأمر - يَجِدُها تدلُّ دلالةً واضحةً على الثبُّت والحرص في نقلها دون تحريف، وليس لأن السنَّة ليست شرعاً كالقرآن، ولا لأنهم لم يكونوا يعملون بالسنَّة، ولا لأنهم كانوا يقدمون قول أحدٍ على قول رسول الله ﷺ؛ كما يزعم المشكِّكون في السنَّة، المستهدِّفون لإبطالها.

بل كان من الصحابة من يقشعُرُ بدنه وترتعدُ فرائضه عندما يروي حديثاً عن النبي ﷺ؛ احتراماً لكلام النبي ﷺ.

ولو كانت غاية الصحابة رضي الله عنهم إبْطال العمل بالسنَّة، لما كانوا ليرحلوا - بعد وفاة النبي ﷺ، واستقرار كتابة المصاحف - لطلب الحديث.

وكان الصحابةُ يجتهدون في تعليم التابعين سنةَ النبي ﷺ، فكانوا يكتبون لهم أحاديثَ النبي ﷺ في كتبٍ ويبحثونها لهم، ويخطبون فيهم على منبرِ رسولِ الله ﷺ، ويُخبرونهم بأحاديثه.

وكان التابعون رضوانَ الله عليهم يلازمون أصحابَ النبي ﷺ، ويضبطون عنهم الأحاديثَ، وهكذا كان يفعلُ أتباعُ التابعين مع التابعين، وظلَّ هذا الأمرُ هكذا حتى جاء عصرُ التدوينِ الشاملِ للسنة، وكتابةِ الكتبِ الصحاحِ والمسانيدِ وأمّهاتِ كتبِ السنة.

### الجوابُ التفصيليُّ:

يُمكنُ إزالةُ الإشكالِ الواردِ في السؤالِ من خلالِ النقاطِ التالية:

❁ **أولاً:** نعم: كان بعضُ الصحابةِ رضوانَ الله عليهم يتحرَّجون من روايةِ الحديثِ وكتابتِه، لكنَّ دافعَ الصحابةِ ﷺ في هذا، ليس لأن السنةَ ليست شرعاً كالقرآن، ولا لأنهم لم يكونوا يعملون بالسنة، ولا لأنهم كانوا يقدمون قولَ أحدٍ على قولِ رسولِ الله ﷺ؛ كما يزعمُ المشكِّكون في السنة، المستهدِّفون لإبطالِها.

وإنما تحرَّجُ بعضِ الصحابةِ ﷺ من ذلك كان خشيةَ خطئهم في روايةِ السنة، أو أن تختلطَ بالقرآنِ إذا كُتبتْ وكتابةُ القرآنِ لم تستقرَّ بعدُ:

ومن ذلك: واقعةُ عمرَ بنِ الخطَّابِ مع أبي موسى الأشعريِّ ﷺ؛ فقد ثبتَ عن أبي موسى الأشعريِّ ﷺ: أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، فَرَجَعَ، فَأَرْسَلَ عُمَرَ فِي إِثْرِهِ، فَقَالَ: لِمَ رَجَعْتَ، قَالَ أَبُو مُوسَى: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَلَّمَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُجِبْ، فَلْيَرْجِعْ»، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «لَتَأْتِيَنِي عَلَى ذَلِكَ بَيْتِي، أَوْ لَأَفْعَلَنَّ بِكَ»؛ رواه البخاري (٦٢٤٥، ٧٣٥٣)، ومسلم (٢١٥٣)، وقال أيضًا: «إِنِّي لَمْ أَنْهَمَكَ، وَلَكِنَّ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَدِيدٌ»؛ رواه أبو داود (٥١٨٣).

❁ **ثانيًا:** قد كان من الصحابةِ من يقشعُرُ بدنه وتترعدُ فرائضُه عندما يزوي حديثًا عن النبي ﷺ؛ احترامًا لكلامِ النبي ﷺ:

ومن ذلك: ما رُوِيَ عن عمرو بنِ ميمونٍ؛ أنه قال: «مَا أَخْطَأَنِي ابْنُ مَسْعُودٍ عَشِيَّةً

خَمِيسٍ إِلَّا أَتَيْتُهُ فِيهِ، قَالَ: فَمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَشَيْءٍ قَطُّ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ عَشِيَّةٍ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، قَالَ: فَكَسَسَ، قَالَ: «فَنظَرْتُ إِلَيْهِ، فَهُوَ قَائِمٌ مُحَلَّلَةٌ أَرْزَارُ قَمِيصِهِ، قَدِ اغْرُورَقَتْ عَيْنَاهُ، وَانْتَفَخَتْ أَوْذَاجُهُ»، قَالَ: «أَوْ دُونَ ذَلِكَ، أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، أَوْ شَبِيهَا بِذَلِكَ»؛ رواه ابن ماجه (٢٣).

**ثالثًا:** لو كانت غاية الصحابة ﷺ إبطال العمل بالسنة، لما كان يلزمهم مثل هذا، وما كانوا ليرحلوا - بعد وفاة النبي ﷺ واستقرار كتابة المصاحف - لطلب الحديث:

ومن ذلك: ما قاله البخاري في «صحيحه» (١ / ٢٦)، في باب طلب العلم: أن الصحابي جابر بن عبد الله ﷺ رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنس ﷺ؛ ليأخذ منه حديثًا واحدًا.

ومن ذلك: رفض أبي بكر الصديق ﷺ أن يعطي فاطمة بنت النبي ﷺ وميراثها؛ عملاً بحديث النبي ﷺ: «إِنَّا مَعَشَرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ»؛ رواه أحمد (١٦ / ٤٧ رقم ٩٩٧٢)، والنسائي في «الكبرى» (٦٢٧٥).

**رابعًا:** كان الصحابة يجتهدون في تعليم التابعين سنة النبي ﷺ، فكانوا يكتبون لهم أحاديث النبي ﷺ في كتبٍ ويعتونها لهم، ويخطبون فيهم على منبر رسول الله ﷺ، ويخبرونهم بأحاديثه:

ومن ذلك: قول عمر ﷺ: «لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ، حَتَّى يَقُولَ قَائِلٌ: لَا نَحِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضَلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى وَقَدْ أَحْصَنَ، إِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ، أَلَا وَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ»؛ رواه البخاري (٦٨٢٩)، ومسلم (١٦٩١).

**خامسًا:** كان التابعون رضوان الله عليهم يلازمون أصحاب النبي ﷺ، ويضبطون عنهم الأحاديث:

ومن شواهد عناية التابعين ﷺ بسنة النبي ﷺ: قول التابعي الفقيه عروة بن الزبير: «لَقَدْ رَأَيْتُنِي قَبْلَ مَوْتِ عَائِشَةَ بِأَرْبَعِ حِجَجٍ - يعني: سنين - وَأَنَا أَقُولُ، لَوْ مَاتَتِ الْيَوْمَ، مَا نِدِمْتُ عَلَى حَدِيثٍ عِنْدَهَا إِلَّا وَقَدْ وَعَيْتُهُ، وَلَقَدْ كَانَ يَبْلُغُنِي عَنِ الصَّحَابِيِّ الْحَدِيثَ، فَآتِيهِ، فَأَجِدُهُ



قَدْ قَالَ، فَأَجْلِسُ عَلَى بَابِهِ، ثُمَّ أَسْأَلُهُ عَنْهُ». «سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (٤ / ٤٢٤).

وهكذا كان يَفْعَلُ أتباعُ التابعين مع التابعين، وظَلَّ هذا الأمرُ هكذا حتى جاء عصرُ التدوينِ الشاملِ للسنة، وكتابةِ الكُتُبِ الصَّحاحِ والمسانيدِ وأُمَّهاتِ كُتُبِ السَّنةِ.

❁ **سادساً:** أمرٌ آخرٌ يُذَكِّرُ في سياقِ تَحْرِجِ الصحابةِ - وخاصةً الخلفاء الراشدين - من روايةِ الحديثِ في الصدرِ الأوَّلِ للإسلام: أنه قد يَقَعُ في بعضِ أحاديثِ الرُّخصِ؛ خشيةً أن تَضَعُفَ هِمَمُ المسلمِينَ، وَيَرَكْنَ إليها الناسَ.

وكذلك أيضًا في الأحاديثِ التي قد يكونُ فيها شيءٌ يَصْعُبُ فهمُهُ على عامَّةِ الناسِ؛ إذ لم تكن هناك كُتُبٌ لشرحِ السَّنةِ؛ كما ظَهَرَ فيما بعدُ.

فالروايةُ هي الأصلُ، والتحرُّجُ عارِضٌ.

### خاتمةُ الجوابِ:

وبهذا نكونُ قد بيَّنا جملةً من الأغراضِ التي بنى عليها الصحابةُ ﷺ تحرُّجَهُم في روايةِ السَّنةِ أو كتابتها.

ومن أراد معرفةَ الحقيقةِ، فعليه أن يَجْمَعَ أطرافها؛ وبذلك تتبيَّنُ له حقيقةُ الكلماتِ أو المواقفِ الجزئيةِ.

❁ **كلماتٌ دلاليةٌ:** تدوينُ السَّنةِ، النهيُ عن كتابةِ السَّنةِ وتدوينها، النهيُ عن روايةِ السَّنةِ.



المسألة (١٣٩) - دعوى أن نقد علماء الحديث، كان مُنصَّباً على السند، دون المتن.

## السؤال

هل كان لعلماء الحديث عنايةً بالمتن، كما كانت لهم عنايةً بالسند؟ أم أنهم رَوُّوا الأحاديث كما جاءت، وعلينا نحن الآن أن ننقدها بعقولنا؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* هل صحيح وجود كثرة في كتب علوم الحديث التي تتكلم عن أحوال الرجال، وتتبع الأسانيد، وقلة في الكتب التي تناول البحث في المتن نفسه؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

اهتمَّ علماء الحديث بالمتن اهتماماً كبيراً، وهناك علمٌ كاملٌ اسمه: «علمُ مصطلح الحديث»، ويُسمَّى: «علمَ دراية الحديث»، وهو: «علمٌ بقوانين يُعرفُ بها أحوالُ السندِ والمتنِ معاً؛ من حيثِ القبولِ والردِّ»، أي: من صحَّةٍ وحُسْنٍ وضعفٍ؛ فمثلاً من شروطِ الحديثِ الصحيح: عدمُ الشذوذ، وعدمُ العلة؛ وهي شروطٌ تعمُّ متنَ الحديثِ وسنَدَه.

وكذلك وضعَّ علماء الحديث جملةً من الصفاتِ التي تُعدُّ علامةً على ضعفِ الحديثِ أو بطلانه، ووضعوا شروطاً فيما يجوزُ روايتهُ من الأحاديثِ بالمعنى، كما أن هناك علومًا خاصَّةً في نقدِ المتن، وصَّحها العلماء؛ مثل علمِ المقلوباتِ، والمدرجاتِ، وزياداتِ الثقة، والشاذِّ، ومختلِفِ الحديثِ، والمضطربِ، وكلُّها لها علاقةٌ بنقدِ المتن؛ وهذه شواهدٌ على عنايةِ المحدثين بنقدِ المتن.

كما أن العنايةً بالسند، هي في ذاتها عنايةً بالمتن؛ فمثلاً: من شروطِ ضبطِ الراوي: ألا تخالفَ متونَ الأحاديثِ التي يروِّيها متونَ الثقاتِ مِنَ الأُمَّة.

ولك أن تعلم أن كثيراً من أحاديث السنّة، لم تُقبل، ولم يُحكّم عليها بالصحة؛ لأنها غير صحيحة من حيث المتن، مع أن سندها قد يكون له إسنادٌ محتَمِلٌ.

فكما أن الإسناد له شروطٌ ليكون صحيحاً، فأيضاً: المتن له - عند علماء الحديث - شروطٌ ليكون صحيحاً.

وهذا النظر العلمي هو الطريق الصحيح في التعامل مع المتن؛ وهو يتجاوز كثيراً المستوى الذي يريده من يقول: «نريد نقد المتن من دون نظرٍ علميٍّ، بل بحسب الذوق الشخصي».

### الجواب التفصيلي:

إليك بعض مظاهر عناية المحدثين بالمتن:

❁ **أولاً:** من أهم شروط قبول الأحاديث: ضبط الراوي وإتقانه، ومن أهم ما اعتمده عليه المحدثون في اختبار ضبط الراوي ومعرفة إتقانه: «اختبار المتن والأحاديث التي رواها». وهذه الطريقة هي العمدة في الجرح والتعديل؛ فيختبرون أحاديثه؛ ومن ثم يحكمون عليه بالضبط والإتقان أو عدمه.

فربما حكموا عليه بالكذب، وهم لا يعرفون شخصه؛ بناءً على اختبار المتن التي يرويها:

ومثال ذلك: أحمد بن إبراهيم الحلبي، روى أحاديث منكرة المتن، منها: «أن النبي ﷺ كان يُناغي القمَر وهو صغيرٌ، فيشير له إلى اليمين، فيذهب يميناً، ويُشير له إلى الشمال فيطيعه»؛ رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢ / ٤١).

فهذا الراوي حكم عليه أحد الأئمة الكبار في علم الحديث - وهو أبو حاتم الرازي - بالكذب، مع تصريحه بأنه لا يعرفه؛ حيث قال: «لا أعرفه، وأحاديثه باطلة موضوعة، كلها ليس لها أصول، يدل حديثه على أنه كذاب»؛ «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢ / ٤٠)؛ وهذا يعرف بمقارنة أحاديثه بالأحاديث الثابتة بأدلة أقوى صحة وكثرة.

❁ **ثانياً:** كذلك من أهم وسائل اختبار أحاديث الرواة: «عرضها ومقارنتها بأحاديث الثقات»؛

وفي ذلك يقول أحد علماء المصطلح، وهو ابنُ الصلاح في كتابه: «علوم الحديث» (ص ١٠٦) - : «يُعرفُ كونُ الراوي ضابطاً بأن نعتيرَ رواياته برواياتِ الثقاتِ المعروفين بالضبطِ والإتقان؛ فإنَّ وجدنا رواياته موافقةً - ولو من حيثِ المعنى - لرواياتهم، أو موافقةً لها في الأغلب، والمخالفةُ نادرةٌ - : عرفنا حينئذٍ كونهُ ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثيرَ المخالفةِ لهم، عرفنا اختلالَ ضبطه، ولم نحتجَّ بحديثه». اهـ.

وعلمُ «عللِ الحديث» يرجعُ إلى «أوهامِ الثقات». ينظر: «مجموعُ الفتاوى» (١٣/ ٣٥٢ - ٣٥٣)، و«مقدمةُ في أصولِ التفسير» (ص ٦٨ - ٧٤)، و«مقدمةُ تحقيقِ عللِ ابنِ أبي حاتم» (١/ ١٥، ١٦، ٥٨).

**ثالثاً:** إجماعُ المحدِّثين على جملةٍ من الصفاتِ التي تُعدُّ علامةً على ضعفِ الحديثِ أو بطلانه:

١- منها: اشتمالُهُ على المجازفاتِ التي لا يقولُ مثلها رسولُ الله ﷺ؛ وهي كثيرةٌ جداً؛ كحديث: «مَنْ صَلَّى الضُّحَا كَذَا وَكَذَا رَكْعَةً، كُتِبَ لَهُ أَجْرُ سَبْعِينَ نَبِيًّا»؛ ذكره ابنُ القيم في «المنارِ المُنيف» (ص ٥٠)، وكحديث: «مَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، خَلَقَ اللَّهُ مِنْ تِلْكَ الْكَلِمَةِ طَائِرًا لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ لِسَانٍ، لِكُلِّ لِسَانٍ سَبْعُونَ أَلْفَ لُغَةٍ، يَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَهُ»؛ ذكره ابنُ القيم في «المنارِ المُنيف» (ص ٥٠).

٢- ومنها: تكذيبُ الحسِّ له؛ كحديث: «الْبَاذِنَجَانُ لِمَا أَكَلَ لَهُ»؛ ذكره ضيَاءُ الدِّينِ الحنْفِيّ في «المغني عن الحفظِ والكتاب» (ص ٤٤١)، وابنُ القيم في «المنارِ المُنيف» (ص ٥١)، و«زادِ المعاد» (٤/ ٢٦٧)، والسَّخَاوِيُّ في «المقاصدِ الحسنة» (ص ٢٣١)؛ فمثلُ هذا لو قاله أُمهُرُ الأطبَّاءِ، لَسَخِرَ النَّاسُ مِنْهُ.

٣- ومنها: سماجةُ الحديثِ، وكونُهُ موضعاً للسُّخْرِيَةِ منه؛ كحديث: «لَوْ كَانَ الْأَرَزُّ رَجُلًا، لَكَانَ حَلِيمًا؛ مَا أَكَلَهُ جَائِعٌ إِلَّا أَشْبَعَهُ»؛ ذكره ابنُ القيم في «المنارِ المُنيف» (ص ٥٤)، والسَّخَاوِيُّ في «المقاصدِ الحسنة» (ص ٥٥٠)؛ فمثلُ هذا لا يُمكنُ أن يقولَهُ أحدُ العقلاءِ، فضلاً عن نسبته لسيِّدِ البشرِ.

٤- ومنها: مناقضةُ الحديثِ لصريحِ الشرعِ، وما جاءت به السنَّةُ الصحيحةُ الثابتةُ؛ فكلُّ

حديثٍ يشتملُ على فسادٍ أو ظلمٍ أو عبثٍ أو باطلٍ، فهو موضوعٌ، ورسولُ اللهٍ منه برّاءٌ؛ كأحاديثٍ مدح كلِّ من اسمه: «محمَّدٌ»، أو «أحمدٌ»، وأنهم لا يدخلون النارَ؛ فهذا منافٍ لما جاء به النبيُّ ﷺ من أن النجاةَ من النارِ ليست بالأسماءِ والألقابِ، وإنما النجاةُ بالعملِ الصالحِ وتقوى الله عزَّ وجلَّ.

هذا بالإضافة إلى ما يلي:

٥- كلامُ المحدثين في التمييزِ بين الرواة، وأن بعضهم لا يُحتملُ منه بعضُ المتون؛ كالتفردِ بما هو أصلٌ؛ فيشدّدون في شروطِ الرواة الذين يُنقلُ عنهم متنٌ يتضمَّنُ أصلاً جديداً.

٦- مقارنةُ العلماءِ لمتونِ المرويَّات؛ فيجمعون بينها، ويدفعون التعارضَ فيها، ولهم منهاجٌ دقيقٌ جداً في كَيْفِيَّةِ التعاملِ معها، وفي تقديمِ ما هو أقوى منها، ولهم أصولٌ في ذلك.

٧- شروطُ العلماءِ في الروايةِ بالمعنى دليلٌ على نقدِ المتون.

٨- هناك علومٌ خاصَّةٌ في ذلك وصَّحها العلماءُ؛ مثلُ علمِ المقلوباتِ في المتن، والمدرجاتِ في المتن، وزياداتِ الثقة، والشاذِّ، ومختلفِ الحديثِ، والمضطربِ، وكلِّها لها علاقةٌ بنقدِ المتن.

وهذا النظرُ العلميُّ هو الطريقُ الصحيحُ في التعاملِ مع المتون؛ وهو يتجاوزُ كثيراً المستوى الذي يريده من يقول: «نريدُ نقدَ المتونِ من دونِ نظرٍ علميٍّ، بل بحسبِ الذوقِ الشخصيِّ».

❁ **رابعاً:** إن نقدَ الأسانيدِ - في الحقيقة - هو حمايةٌ للمتن؛ لأن المقصودَ هو معرفةُ المتنِ المنسوبِ إلى الرسولِ ﷺ، ولا طريقَ لهذه المعرفةِ إلا هذا.

وأما نقدُ المتونِ بغيرِ نظرٍ في الأسانيدِ والمتونِ الأخرى، فهو من العاجزين، ويُمكنُ لكلِّ شخصٍ أن ينتقدَ المتونَ، ثم يزعمُ أنه نقدٌ بناءً على موافقةِ العقلِ، أو المصلحةِ، أو الواقعِ، وليس في ذلك أيُّ نظرٍ علميٍّ، ولو اقتصرَ عليه، كما تميَّزَ أهلُ علمٍ عن غيرهم.

وهذا يعني بالعكس: أن كلَّ معنى صحيح مقبولٍ غير منتقدٍ يُمكنُ أن يكونَ كلامًا

لِلرَّسُولِ ﷺ! وهذا مردودٌ كما سبق بيانه.

### خاتمةُ الجواب - توصية:

صَحَّةُ السَّنَدِ شرطٌ مِنْ شُرُوطِ صَحَّةِ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَتْ وَحْدَهَا مَوْجِبَةً لَصَحَّةِ الْحَدِيثِ؛ فَإِنْ

الْحَدِيثُ إِنَّمَا يَصِحُّ بِمَجْمُوعِ أُمُورٍ؛ هِيَ: صَحَّةُ سَنَدِهِ، وَانْتِفَاءُ عِلَّتِهِ، وَعَدْمُ شذُوذِهِ وَنَكَارَتِهِ؛ سِوَاءً

كَانَ ذَلِكَ فِي السَّنَدِ أَوْ الْمَتْنِ، وَأَلَّا يَكُونَ رَاوِيَهُ قَدْ خَالَفَ الثَّقَاتِ أَوْ شَذَّ عَنْهُمْ.

❖ **كلماتٌ دلالية:** العنايةُ بالسَّنَدِ دُونَ الْمَتْنِ، ضَعْفُ الْإِهْتِمَامِ بِمَتُونِ الْحَدِيثِ، الْحَدِيثِ، الْمَتْنِ، السَّنَدِ، عُلُومُ

الْحَدِيثِ.



المسألة (١٤٠) - كيف روى أبو هريرة رضي الله عنه هذا العدد الكبير من الأحاديث، مع قصر مدة صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم؟

## السؤال

إننا نرى كبار الصحابة؛ كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم، لم يكثرُوا من الحديث كما أكثر أبو هريرة رضي الله عنه، مع أنهم أحفظ وأعلم وأشد ملازمة للنبي صلى الله عليه وسلم منه؛ وهذا يدل على الطعن الشديد في مرويات أبي هريرة رضي الله عنه، والتي تشكل جزءاً كبيراً من السنة النبوية.

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ لماذا كان أبو هريرة أكثر الصحابة رواية، مع قصر مدة صحبته؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

التشكيك في صحة مرويات أبي هريرة؛ ومن ثم عموم السنة؛ إذ لا يتناسب حجم مروياته مع مدة صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم.

### مختصر الإجابة:

مرويات أبي هريرة بعضها رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، وبعضها عن الصحابة الآخرين؛ سواء صرح بذلك، أم لم يصرح.

ثم إن قصر مدة صحبة أبي هريرة رضي الله عنه قصر نسبي، وإلا فأربع سنين وزيادة صحب فيها أبو هريرة النبي صلى الله عليه وسلم، ولازمه، وتوافرت فيها له أسباب الحفظ - كافية لحفظ ما حفظه.

وأيضاً: فتخصّصه في هذا المجال، وطول المدة التي بقي فيها بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، فاحتاج الناس إليه، جعلته يحدث بما لم يحدث به من مات من الصحابة رضي الله عنهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم بمدة قصيرة؛ كأبي بكر رضي الله عنه.

## الجواب التفصيلي:

حقيقة هذه الشبهة: الطعن في السنة النبوية بالطعن في أكثر روايتها للحديث في أجل طبقات الرواة، وهم الصحابة؛ وذلك بإبداء التعجب من كثرة روايته للحديث، مع تأخر إسلامه، وقصر مدة صحبته للنبي ﷺ.

إن إكثار أبي هريرة من التحديث لو نظرت فيه نظرًا علميًا منصفًا بعيدًا عن الأهواء - لأرشدك ذلك إلى أسباب طبيعية وواقعية لكثرة حديث أبي هريرة ﷺ، لا تدل بحال على الطعن فيه، بل هي مما يدل على فضله ومنقبته ﷺ.

وما يورده صاحب هذا السؤال يتضمن الحاجة إلى حديث إجمالي عن الإكثار من الرواية والإقلال منها؛ كما يحتاج إلى تقديم تفسير لكون أبي هريرة ﷺ قد أكثر من الرواية عن النبي ﷺ، مع قصر المدة التي صحبه فيها.

ويتبين ذلك من وجوه:

❁ **الأول: العبرة في حفظ السنة بحصول التحري والتوفي والتثبت من روايتها، وليس بإكثار الواحد منهم أو إقلاله:**

فالإكثار من رواية الحديث لا يلازم الكذب، ولا يلازم قلة التحري والتثبت، ولا يلازم السهو والخطأ، والإقلال منها لا يلازم الصدق ولا الضبط ولا العدالة.

ونحن نرى عادة العلماء في التصنيف مثلاً في الأزمنة التي تلت القرون المفضلة متفاوتة؛ فمنهم المقل، ومنهم المستكثر، ولم يكن الإقلال بمجرد دليل على الإيقان في التصنيف، ولا الإكثار بمجرد دليل على العجلة والرداءة في التصنيف.

ولذلك: فإن الطعن في أبي هريرة ﷺ بمجرد كونه أكثر من الحديث، يلزم منه الطعن في كل من أكثر من الحديث من الصحابة؛ كأنس، وابن عمر، وعائشة، وابن عباس، وجابر؛ جميعاً.

ولما كان أبو هريرة جامعاً بين الإكثار من التحديث - بل كان أكثر الصحابة حديثاً؛ كما قال أهل العلم - وبين التحري والتوفي فيه - وصفه العلماء بأنه (أحفظ من روى الحديث في دهره)، وبأنه (أحفظ الصحابة لأخبار رسول الله ﷺ وآثاره).



❁ **الثاني:** الإكثار من التحديث والإقلال منه، له ملابسات واقعية، ولا يدلُّ بمجردِه على أفضلية المُكثِّرِ على المُقلِّ في العلم ولا في الذكاء:

فأبو بكرٍ رضي الله عنه هو أفضلُ الصحابة وأعلمُهم بإجماعِ أهلِ السنَّة، وهو أشدُّهم ملازمةً للنبيِّ صلى الله عليه وآله، وأعلمُهم بهديِهِ وسُنَّتِهِ، وأذكاهم وأعقلُهم، ومع ذلك: فجميعُ مَنْ تقدَّم ذكرُهم من الصحابة - ومنهم أبو هريرة - أكثرُ روايةً منه.

ولم تكن قلةُ الأحاديثِ المسندةِ عن أبي بكرٍ رضي الله عنه دليلاً على أفضليةِ المُكثِّرِينَ من الصحابةِ عليه؛ لأنَّ لإقلالِهِ أسباباً وملابساتٍ واقعيةً؛ حيثُ كانت مدَّتُهُ بعد وفاةِ النبيِّ صلى الله عليه وآله قصيرةً، وإلا فلو طالت، لكثرتِ الروايةُ عنه، ولم يتركِ الناقلون عنه حديثاً إلا نقلوه عنه، ولكنْ كان الذين في زمانِهِ من الصحابةِ لا يحتاجُ أحدهم أن ينقلَ عنه ما قد شاركه هو في روايته؛ فكانوا ينقلون عنه ما ليس عندهم.

أما أبو هريرة رضي الله عنه: فقد احتاج الناسُ إليه؛ لامتدادِ عُمرِهِ؛ حيثُ عاش إلى ما بعد سنةِ خمسينَ من الهجرة، وتوفِّي في عهدِ معاوية رضي الله عنه، وكثرتِ الرواةُ عنه جدًّا، وقد ذكَّرَ البخاريُّ: أنه روى عنه نحوُ ثمانِ مئةٍ من أهلِ العلم، وذكَّرَ الحاكمُ روايةً ثمانيةً وعشرينَ من الصحابةِ عنه.

ولذلك: فإن القولَ بأنَّ إكثارَ أبي هريرةٍ من التحديثِ يدلُّ على أفضليةِ علي أبي بكرٍ رضي الله عنه، وأنه كان أعلمَ بالسنَّةِ منه يدلُّ على الجهلِ بتاريخِ الصحابةِ رضي الله عنهم، وإهمالِ الملابساتِ والظروفِ الواقعيةِ لنقلِهِم للدين.

❁ **الثالث:** الإكثارُ من التحديثِ والإقلالُ منه، خيارٌ شخصيٌّ يرجعُ إلى تقديرِ الصحابيِّ نفسه:

إنَّ الإقلالَ من التحديثِ له اعتباراتٌ عديدةٌ، منها: أن يكونَ الصحابيُّ لا يرى جوازَ روايةِ الحديثِ بالمعنى، أو يرى غيره قد كفاه، أو أن يكونَ قد نسي، أو يكونَ من عادتهِ ألا يحدثَ بالحديثِ إلا إذا سُئِلَ، إلى غيرِ ذلك.

وبعضهم انفتحت نفسه للتحديث، وتيسرت له من القدرات النفسية، والطلاب، وغير ذلك: ما ساعده على الإكثار.

ولذلك تفاوت الصحابة رضي الله عنهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في التحديث عنه، بين مُقلِّ ومُكثِرٍ، مع توقيهم واحتياطهم جميعاً في التحديث عنه حال الإكثار أو حال الإقلال.

### ❁ الرابع: أبو هريرة رضي الله عنه توافرت لديه أسباب حفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم:

\* فقد كان حربصاً على سؤال النبي صلى الله عليه وسلم، وقد شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بذلك؛ فعن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة؛ أنه قال: قيل: يا رسول الله، من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَلَّا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلَ مِنْكَ؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ: أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، أَوْ نَفْسِهِ»؛ رواه البخاري (٩٩، ٦٥٧٠).

وعن أبي بن كعب رضي الله عنه: «أن أبا هريرة كان جريئاً على أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء لا يسأله عنها غيره»؛ رواه أحمد (٢١٢٦١).

❁ وكان أبو هريرة رضي الله عنه ملازماً للنبي صلى الله عليه وسلم، وكان يحضر ما لا يحضر سائر المهاجرين والأنصار؛ لاشتغال المهاجرين بالتجارة، والأنصار ببساتينهم.

وفي ذلك روايات مختلفة تفسر ذلك:

ومنها: ما روي عن أبي أنس مالك بن أبي عامر، قال: كنت عند طلحة بن عبيد الله، فدخل عليه رجل، فقال: يا أبا محمد، والله ما ندري، هذا اليماني أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم أم أنتم؟ تقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل - يعني: أبا هريرة - فقال طلحة: «والله، ما يشك أنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم نسمع، وعلم ما لم نعلم، إنا كنا قومًا أغنياء لنا بيوت وأهلون، كنا نأتي نبي الله صلى الله عليه وسلم طرفي النهار، ثم نرجع، وكان أبو هريرة رضي الله عنه مسكيناً لا مال له ولا أهل ولا ولد، إنما كانت يده مع يد النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يدور معه حيثما دار، ولا يشك أنه قد علم ما لم نعلم، وسمع ما لم نسمع، ولم يتهمه أحد منا أنه تقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل»؛ رواه الترمذي (٣٨٣٧)، والحاكم (٣/ ٥٨٥ رقم ٦١٧٢)، واللفظ له.

● وكان أبو هريرة رضي الله عنه قويّ الحفظ، جيّد الذاكرة:

فعن أبي الزُّعَيْرِ عِ كَاتِبِ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ؛ أَنَّ مَرْوَانَ دَعَا أَبَا هُرَيْرَةَ، فَأَقْعَدَنِي خَلْفَ السَّرِيرِ، وَجَعَلَ يَسْأَلُهُ، وَجَعَلْتُ أَكْتُبُ حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ رَأْسِ الْحَوْلِ، دَعَا بِهِ، فَأَقْعَدَهُ وَرَاءَ الْحِجَابِ، فَجَعَلَ يَسْأَلُهُ عَنِ ذَلِكَ، فَمَا زَادَ وَلَا نَقَصَ، وَلَا قَدَّمَ وَلَا أَخَّرَ؛ رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٦١٦٤).

ونحن نردّد مع الإمامِ الذَّهَبِيِّ قَوْلَهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى هَذِهِ الْقِصَّةِ: «هَكَذَا فَلْيَكُنِ الْحِفْظُ»؛ «سِيَرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (٢ / ٥٩٨).

وإنما يَصِحُّ الطَّعْنُ فِي أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ لَوْ كَانَ غَيْرَ مَهْتَمًّا بِسُؤَالِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، مَهْمَلًا مَجَالِسَةً، ضَعِيفَ الْحِفْظِ وَالذَّاكِرَةِ، ثُمَّ هُوَ بَعْدَ ذَلِكَ يُكْتَبَرُ مِنَ التَّحْدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. كَمَا يُضَافُ لِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَسْبَابِ حِفْظِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَعَا لَهُ بِالْحِفْظِ؛ فَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ؛ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ: عَلَيْكَ بِأَبِي هُرَيْرَةَ، فَإِنَّهُ بَيْنَا أَنَا وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَفُلَانٌ فِي الْمَسْجِدِ ذَاتَ يَوْمٍ نَدَعُو اللَّهَ تَعَالَى، وَنَذْكُرُ رَبَّنَا، خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَتَّى جَلَسَ إِلَيْنَا، قَالَ: فَجَلَسَ وَسَكَّنَا، فَقَالَ: «عُودُوا لِلَّذِي كُنْتُمْ فِيهِ»، قَالَ زَيْدٌ: فَدَعَوْتُ أَنَا وَصَاحِبِي قَبْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمَئِذٍ عَلَى دَعَائِنَا، قَالَ: ثُمَّ دَعَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِثْلَ الَّذِي سَأَلْتُكَ صَاحِبَيَّ هَذَانِ، وَأَسْأَلُكَ عِلْمًا لَا يُنْسَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَمِينَ»، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَنَحْنُ نَسْأَلُ اللَّهَ عِلْمًا لَا يُنْسَى، فَقَالَ: «سَبَقَكُمَا بِهَا الدَّوْسِيُّ»؛ رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٦١٥٨)، وَالتَّبْرَانِيُّ (١٢٢٨).

فمن تدبّر هذه الأسباب، لم يستغرب كثرة رواية أبي هريرة.

❁ **الخامس:** قَصْرُ مُدَّةِ صُحْبَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قِصْرٌ نَسْبِيٌّ:

فالقول بأن مدة صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم قصيرة، إنما يَصِحُّ إِذَا نُسِبَ إِلَى مَدَّةٍ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَإِلَّا فَهِيَ قَدْ زَادَتْ عَلَى أَرْبَعِ سِنِينَ، وَهِيَ كَافِيَةٌ لِجَمْعِ مَا جَمَعَهُ.

على أن جميع ما رواه البخاري في «صحيحه» لأبي هريرة: (٤٤٦) حديثاً بعضها من

سماعه، وبعضها من روايته عن بعض الصحابة، وهي لو جمعت، لأمكن قراءتها في مجلس واحد؛ لأن أكثر الأحاديث النبوية جمل مختصرة.

**السادس:** أبو هريرة كان يحدث بما يرويه عن قدماء الصحابة رضي الله عنهم، وليس بما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فحسب:

فلم تقتصر المادة الحديثية - التي جمعتها أبو هريرة رضي الله عنه، وحفظها، وكان يثبتها في الصحابة والتابعين - على ما سمعه بنفسه؛ إذ فيما رواه ما يتعلق بوقائع كانت قبل إسلامه، فكان أبو هريرة رضي الله عنه يتحرى في الراوية عن قدماء الصحابة؛ كأبي بكر، وعمر، والفضل بن العباس، وأبي بن كعب، وأسامة بن زيد، وينقل عنهم ما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم.

**السابع:** كثير من الأحاديث التي يطعن فيها المبتدعة والمشككون، لها شواهد من حديث غيره من الصحابة:

فإنك إذا نظرت في عدد من الأحاديث التي طعنوا فيها، ستجد أنهم يردونها بتكذيب أبي هريرة، ثم إذا تتبعت، وجدت أن الحديث لم ينفرد به أبو هريرة رضي الله عنه؛ فيكون في ذلك إبطالاً لدعواهم.

### خاتمة الجواب - توصية:

فالشبهة لا تنتهي، خصوصاً إذا كانت جدلاً واحتمالات عقلية مجردة؛ لأن العقل قد يتخيل أي احتمال.

والعاقل قبل أن يتشرب شبهة ويتقمصها، عليه أن ينظر في مدى احتماليتها.

فالسنة هي أعظم شيء عند المسلمين بعد القرآن الكريم، وأبو هريرة هو أكثر الرواة وأشهرهم؛ ولهذا فلا يمكن أن يغفل عن هذه الشبهة مع أهميتها كبار العلماء؛ مع كمال دينهم وعقلهم وتفردهم لهذا الشأن، ومجرد هذا كافٍ في الارتياح النفسي وعدم ريب المرء في الإسلام؛ حتى قبل أن يعرف جواب الشبهة، ثم يمكنه بعد ذلك - إذا أراد - أن يراجع كلام العلماء؛ ليتبين له ضعف هذه الشبهة.



كلمات دلالية: أبو هريرة، كثرة الرواية، حفظ السنة.



المسألة (١٤١) - كيف نَقَبَلُ أَحَادِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وقد حَصَلَ الْإِرْتِيَابُ الْعَامُّ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِ فِي عَصْرِهِ؟

## السؤال

إِنَّا نَرَى عِدَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ يَشْكُوكَ فِي عَدَالَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ فَهَذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَقُولُ: «أَكْذَبُ الْمُحَدِّثِينَ أَبُو هُرَيْرَةَ»، وَيَمْنَعُهُ مِنَ الرَّوَايَةِ، وَيَعْلُوهُ بِالذَّرَّةِ، وَهَذِهِ عَائِشَةُ رضي الله عنها تَقُولُ لَهُ: «إِنَّكَ تُحَدِّثُ بِشَيْءٍ مَا سَمِعْتُهُ»، وَهَذَا ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَشْكُكُ فِيمَا يَرْوِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ؛ فَكَيْفَ نَقَبَلُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يَرْوِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ لماذا شكك بعض الأوائِلِ في مروياتِ أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

يُنْقَلُ السَّائِلُ مَوَاقِفَ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ يَرَى فِيهَا تَشْكِيكًا فِي أَبِي هُرَيْرَةَ؛ وَهَذَا مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِهِ يُسْقِطُ الْوَثُوقَ بِرَوَايَتِهِ.

### مختصر الإجابة:

لَمْ تَصِحَّ رَوَايَةٌ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي وَصْفِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِالْكَذِبِ، أَوْ الطَّعْنِ فِي عَدَالَتِهِ، وَأَمَّا مَا صَحَّ مِنْهَا، فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى حُصُولِ تَعْقِيبٍ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ عَلَى بَعْضِ مَا يَرْوِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ وَذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى رَدِّ أَحَادِيثِهِ، وَلَا الطَّعْنِ فِي عَدَالَتِهِ.

بَلْ قَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ آثَارًا عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه، وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْ عِدَادِ الْكَذَّابِينَ، لَتَرَكُوا الرَّوَايَةَ عَنْهُ.

وقد ذكر البخاري: أنه قد أخذ عن أبي هريرة ثمان مئة من أهل العلم، وذكر الحاكم حديث ثمانية وعشرين من الصحابة عنه؛ وهذا كله يدل على تعديلهم لهم.

وما ذكره السائل من طعن عمر بن الخطاب، وعائشة أم المؤمنين، وابن عمر، رضي الله عنهم، في أبي هريرة - : فمردود:

أما عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فكان يستعمل أبا هريرة على الأعمال النفيسة، ويؤيه الولايات؛ وهذا يدل على تعديله له؛ فلو كان عمر رضي الله عنه يصف أبا هريرة بأنه أكذب المحدثين، ويمنع من الرواية، ويعلوه بالدرة - كما زعم السائل - لما كان له أن ياتمه على أمور المسلمين، ويؤيه أعمالهم مرة بعد مرة.

وأما عائشة رضي الله عنها، فكانت تعقب على رواية أبي هريرة، لا للطعن فيه، وإنما لقصد أن يبدي ما لديه من جواب علمي.

وابن عمر رضي الله عنهما، كان يعقب على أحاديث أبي هريرة بما يصدقها ويعضدها، لا بما يطعن فيها.

وقد جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه قال لأبي هريرة رضي الله عنه: «يا أبا هريرة، كنت أزمنا لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وأعلمنا بحديثه»؛ رواه أحمد (٤٤٥٣).

### الجواب التفصيلي:

حقيقة هذه الشبهة: الطعن في السنة النبوية بتكذيب أكثر رواياتها للحديث في أجل طبقات الرواة، وهم الصحابة؛ وذلك بالاستدلال بروايات عن بعض الصحابة رضي الله عنهم على تكذيب أبي هريرة رضي الله عنه، أو التشكيك في حديثه.

وما يورده صاحب هذا السؤال يتضمن الحاجة إلى حديث عن موقف الصحابة من أبي هريرة رضي الله عنه، والموقف من تلك الروايات المذكورة.

ويتبين ذلك من وجوه:

**الأول:** الصحابة والتابعون كانوا يروون عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ وهذا يدل على تعديلهم له:

فقد عرفه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بكثرة الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم، وثبتوه في ذلك، منهم طلحة بن عبيد الله، وابن عمر، وغيرهما.

وروى عن أبي هريرة غير واحد من الصحابة آثارًا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، منهم عبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله، وابن عمر، وأنس بن مالك رضي الله عنه، ولو كان عندهم من عداد الكذابين، لتركوا الرواية عنه.

ثم قد روى عنه من أعلام التابعين من أهل المدينة ومكة، والبصرة والكوفة، والشام واليمن: عددٌ كثيرٌ لا يحصون - كما يقول الإمام الدارمي - منهم: سعيد بن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وعطاء، وطاووس، ومجاهد، وعلقمة بن قيس، وقيس بن أبي حازم، والشعبي، وإبراهيم، وأبو إدريس الخولاني من أهل الشام، وقد رووا الكثير عن أبي هريرة، واحتجوا به، واستعملوا روايته، ولو عرفوا منه الكذب، ما حدثوا المسلمين عنه.

وقد ذكر البخاري: أنه قد أخذ عن أبي هريرة ثمان مئة من أهل العلم، وذكر الحاكم حديث ثمانية وعشرين من الصحابة عنه؛ وهذا كله يدل على تعديلهم لهم.

**الثاني:** عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يستعمل أبا هريرة على الأعمال النفيسة، ويؤليه الولايات؛ وهذا يدل على تعديله له:

فلو كان عمر رضي الله عنه يصف أبا هريرة بأنه أكذب المحذثين، ويمنعه من الرواية، ويعلوه بالدرة - كما زعم السائل - لَمَا كان له أن يأتمنه على أمور المسلمين، ويؤليه أعمالهم مرة بعد مرة، حتى دعاه آخر ذلك إلى العمل، فأبى؛ كما في «مصنف عبد الرزاق» (٢٠٦٥٩)، وفي «الرد على المريسي» للدارمي (ص ٢٣٧).

والروايات الواردة عن عمر في تكذيب أبي هريرة وضربه، هي من أكاذيب أهل البدع.

وعند أهل البدع من المعتزلة والجهمية والرافضة موضوعات مثل هذه الحكاية تتضمن



الطعن القبيح في أبي بكرٍ وعُمَرَ وعثمانَ وعليٍّ وعائشةَ رضي الله عنهم، وفي كثيرٍ منها ما هو طعنٌ في النبيِّ صلى الله عليه وسلم، والحكمُ في ذلك واحدٌ، وهو تكذيبُ تلك الحكاياتِ البتَّةَ.

**الثالث:** عائشةُ رضي الله عنها كانت تعقبُ على روايةِ أبي هريرةَ، لا للطعنِ فيه، وإنما لقصدِ أن يُبيدَي ما لديه من جوابٍ علميٍّ:

فقد كان أبو هريرةَ رضي الله عنه شديدَ التواضعِ، وعائشةُ معروفةٌ بالصرامةِ، وقوَّةِ العارِضة؛ فجوابُه لها يدلُّ على قوَّةِ إدلالِه بصدقِه ووثوقِه بحفظِه، ولو كان عنده أدنى تردُّدٍ في صدقِه وحفظِه، لاجتهدَ في الملاطفة؛ فإن المريبَ جبانٌ.

ولننظرُ في الروايةِ التي جاءت في ذلك:

فعن عائشةَ: أنها دعتُ أبا هريرةَ، فقالت له: «يا أبا هريرةَ، ما هذه الأحاديثُ التي تبلغنا أنك تحدِّثُ بها عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم؟ هل سمعتَ إلا ما سمعنا؟ وهل رأيتَ إلا ما رأينا؟»، قال: «يا أمَّاهُ، إنه كان يشغلُّك عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم المرأةَ والمُكحَلَةَ، والتصنُّعُ لرسولِ الله صلى الله عليه وسلم، وإنِّي والله ما كان يشغلُّني عنه شيءٌ»؛ رواه الحاكمُ (٣/ ٥٠٩ رقم ٦١٦٠).

ففي هذا الحديثِ: نرى أبا هريرةَ رضي الله عنه يُجيبُ عائشةَ رضي الله عنها على تساؤلاتِها، بما يبدو أنها قد اقتنعتَ به؛ إذ لم تردِّ، ولم تعلقْ بشيءٍ؛ لما فيه من صراحةٍ وواقعيةٍ يسلمُ بها ذوو النفوسِ الكريمةِ، والمقاصدِ السليمةِ.

وبهذا يتضحُ: أن استدراكها ما هو إلا تساؤلٌ أرادتْ منه الجوابَ عليه، فلما أجابها بما أجابها به، عرفتْ أن عنده ما ليس عندها، وأنه قد سمعَ ما لم تسمعْهُ، ورأى ما لم ترْهُ؛ نظرًا لملازمتِه التامةِ لرسولِ الله صلى الله عليه وسلم، وانشغالِها رضي الله عنها بما تنشغلُ به النساءُ المتزوِّجاتُ عادةً.

**الرابع:** ابنُ عمرَ رضي الله عنهما كان يعقبُ على أحاديثِ أبي هريرةَ بما يصدِّقُها ويعضدُها، لا بما يطعنُ فيها:

فعن عمرو بنِ دينارٍ، عن ابنِ عمرَ: «أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم أمرَ بقتلِ الكِلَابِ، إلا كَلَبَ صَيْدٍ، أو كَلَبَ غَنَمٍ، أو ماشيةٍ»، ف قيل لابنِ عمرَ: إن أبا هريرةَ يقولُ: «أو كَلَبَ رَزَعٍ»، فقال ابنُ عمرَ: «إن لأبي هريرةَ رَزَعًا»؛ رواه مسلم (١٥٧١).

قال أهل العلم: «ليس هذا توهيناً لرواية أبي هريرة ولا شكاً فيها، بل معناه: أنه لما كان صاحب زرع وحريث، اعتنى بذلك وحفظه وأتقنه، والعادة: أن المبتلى بشيء، يتقنه ما لا يتقنه غيره، ويتعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره». «شرح النووي على مسلم» (١٠/٢٣٦).

وقال الخطابي: «كان ابن عمر لا يذكر في هذا الحديث كلب الزرع، وقيل له: «إن أبا هريرة ذكر كلب الزرع»، فقال: «إن لأبي هريرة زرعاً»، فتأوله بعض من لم يوفق للصواب على غير وجهه، وذهب إلى أنه [أي: ابن عمر] قصد بهذا القول إنكاره والتهمة له من أجل حاجته إلى الكلب لحراسة زرع، وليس الأمر كما قال؛ وإنما أراد ابن عمر تصديق أبي هريرة، وتوكيد قوله، وجعل حاجته إلى ذلك شاهداً له على علمه ومعرفته به؛ لأن من صدقت حاجته إلى شيء، كثرت مسألته عنه، ودام طلبه له حتى يدركه ويحكمه». «معالم السنن» (٤/٢٨٨ - ٢٨٩).

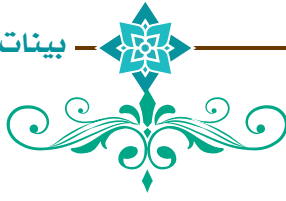
ففي هذه الرواية - إذن - : دلالة على ذكر ابن عمر رضي الله عنهما لفضل أبي هريرة رضي الله عنه، ووجه الفضل: عنايته بمعرفة أحكام الله تعالى فيما يحتاجه، لا أنه قصد كمره بالإشارة إلى أنه أتى بهذه الزيادة تبريراً لاتخاذ الكلب لزرعه.

ولهذه الزيادة شواهد عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم، ولم ينفرد بها أبو هريرة رضي الله عنه.

وقد جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه قال لأبي هريرة رضي الله عنه: «يا أبا هريرة، كنت أزمنا لرسول الله ﷺ، وأعلمنا بحديثه»؛ رواه أحمد (٤٤٥٣).

### خاتمة الجواب - توصية:

إن دعوى طعن الصحابة في أبي هريرة رضي الله عنه دعوى قديمة، أتى بها أهل البدع من الجهمية، ورددها المستشرقون والمنصرون في هذا الزمان، والمسلم لا يقبل الطعن في صحابة نبيه ﷺ بالروايات المكذوبة، والله نسأل أن ينتقم لأبي هريرة رضي الله عنه ممن رماه بالكذب.



## المسألة (١٤٢) - كيف تُثبِتُ السُنَّةَ النَّبَوِيَّةَ، وهي ظَنِّيَّةٌ؟

### السؤال

كيف تكونُ السُنَّةُ النَّبَوِيَّةُ ثابتةً، وهي ظَنِّيَّةٌ؟ ويدلُّ على ذلك مثلاً الاختلافُ بين المحدثين، ووجودُ الأحاديثِ الصحيحةِ والضعيفةِ.

### عبارات مشابهة للسؤال

❦ أسباب الاختلافِ بين المحدثين.

### الجواب

#### مضمون السؤال:

يريدُ السائلُ أن يعرفَ كيف يعملُ بالسُنَّةِ النَّبَوِيَّةِ مع أنها غيرُ قطعيَّة؛ بدليل أن الاختلافَ واقعٌ بين علماء الحديثِ في كثيرٍ من الأحاديث؛ فهو ينطلقُ في سؤاله لا من إنكارِ حجِّيَّةِ السُنَّةِ ابتداءً، وإنما من التوقُّفِ عن إثباتها؛ نظرًا للاختلافِ فيها.

#### مختصر الإجابة:

القولُ بأن السُنَّةَ النَّبَوِيَّةَ ظَنِّيَّةٌ الثبوت، وأنها محلُّ اختلافٍ في الثبوتِ -: خطأ، بل كثيرٌ منها متواترٌ تواتراً معنوياً، وكثيرٌ من الأحكامِ على الأحاديثِ مجمعٌ عليه بين المحدثين؛ حيثُ أجمعَ العلماءُ على تصحيحِ أحاديثٍ وتلقيها بالقبول؛ كما أجمعوا على وضعِ أحاديثٍ وردّها، وجمهورُ الأحاديثِ الواردةِ في «صحيحَي البخاريِّ ومسلم» مثلاً هي أحاديثُ مُجمَعٌ على صحَّتها، تلقَّتها الأمةُ بالقبول، وهي تُفيدُ العلمَ، وليس ثبوتها ظَنِّيًّا؛ لأن إجماعَ الأمةِ معصومٌ؛ كما أن حفظَ الله للدينِ يستلزمُ إفادةَ هذه الأحاديثِ لليقينِ دون الظنِّ.

وأما ما اختلفوا فيه، فاختلفوا فهم له أسبابٌ علميَّةٌ منهجيَّةٌ، لا من أجل الهوى والتشهي.

ورودُ الظنِّ في السنَّةِ الصحيحةِ - على القولِ بأنه لا يُفيدُ العلمَ واليقينَ، وأن غايتهُ أن يفيدَ الظنَّ - ليس معناه أكثرَ من ورودِ احتمالِ الخطأِ والسهوِ على راوٍ من رواةِ الحديثِ الصحيحِ؛ وهذا الاحتمالُ النادرُ الضعيفُ، لا يُؤخذُ به في مقابلِ الاحتمالِ الراجحِ القويِّ، كما تقتضيه المنهجيةُ العلميَّةُ؛ من تقديمِ الراجحِ على المرجوحِ، والعملِ بالراجحِ دونِ المرجوحِ؛ ففي مثلِ ذلك: فإن صحَّةَ الإسنادِ (أو حسَنه) كافيةٌ لوجوبِ العملِ به، ولا يُشترطُ القطعُ.

بل طبائعُ الناسِ وعاداتهم في تحصيلِ مصالحهم الدينيَّةِ والدينيَّةِ، تدلُّ أن تركَ الأخذِ بالظنونِ الراجحةِ بالكليَّةِ يؤدي إلى فسادِ حياتهم وتعطلُّها؛ فلو لم يعتمدِ الناسُ في اتِّخاذِ قراراتهم في مصالحهم على الظنونِ الغالبةِ، وانتظروا القطعَ واليقينَ في كلِّ شيءٍ، لتعطلتْ مصالحهم.

أما ورودُ الظنِّ في السنَّةِ من جهةِ الدلالةِ: فهذا واردٌ أيضًا في نصوصِ القرآنِ الكريمِ، ويُتعامَلُ معه وَفْقَ علمِ أصولِ الفقه؛ وهو خلافُ الأصلِ والغالبِ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

يتبيَّنُ الجوابُ عن سؤالِ ظنيَّةِ السنَّةِ على جهةِ التفصيلِ من خلالِ النقاطِ الآتيةِ:

❁ **أولاً:** السنَّةُ النبويَّةُ فيها قسمٌ كبيرٌ أجمعَ المحدثونَ على صحَّتهِ وتلقَّيهِ بالقبولِ:

فنحنُ لا نسلِّمُ أن النصوصَ الدالَّةَ على ما تحتاجُ إليه الأُمَّةُ في شؤونِ عقائدها ومعاملاتها وعباداتها قد اختلفَ المحدثونَ فيها تصحيحًا وتضعيفًا، بل أهلُ الحديثِ يُجمعونَ على تصحيحِ أحاديثٍ تواترتْ عندهم؛ كأحاديثِ سجودِ السهوِ، ووجوبِ الشُّفعةِ، وحملِ العاقلةِ العقلِ، ورجمِ الزاني المحصنِ، وأحاديثِ الرؤيةِ، والنزولِ الإلهيِّ، وعذابِ القبرِ، والحوضِ والشفاعةِ، وأمثالِ ذلك، وإن لم تكن تلكَ الأحاديثُ قد تواترتْ عند غيرهم؛ فهذه الأحاديثُ كلها قطعيَّةٌ تُفيدُ العلمَ.

وجمهورُ الأحاديثِ الواردةِ في «صحيحي البخاريِّ ومسلمٍ» مثلاً هي أحاديثُ مُجمَعٌ على صحَّتها، تلقَّتها الأُمَّةُ بالقبولِ، وهي تُفيدُ العلمَ، وليس ثبوتها ظنيًّا؛ لأن إجماعَ الأُمَّةِ معصومٌ؛ كما أن حفظَ اللهِ للدينِ يستلزمُ إفادةَ هذه الأحاديثِ لليقينِ دونِ الظنِّ.

❁ **ثانيًا:** ما اختلف فيه المحدثون تصحيحًا وتضعيفًا له أسباب علمية:

فنحن نعلم أن لقبول الأحاديث وردّها ضوابط وشروطًا، وهذه الشروط بعضها متفق عليه، وبعضها مختلف فيه؛ فالعلماء يختلفون مثلًا في رواية المجهول، وفي رواية المبتدع، وفي رواية من يأخذ أجرًا على التحديث، إلى غير ذلك من المسائل المعروفة في علم «مصطلح الحديث».

والاحتجاج بمجرد الاختلاف على إبطال منهجية المحدثين بالكليّة هو منهجٌ فاسدٌ، ولو طبّقناه في كل العلوم، لبطلت جميعها؛ فالفقهاء يختلفون، وليس ذلك بموجب لإعراض عن الفقه بالكليّة، والمفسّرون يختلفون، وليس ذلك بموجب لإعراض عن التفسير بالكليّة، بل هذا مدخلٌ للسفسطة (وهي: جحد الحقائق الضرورية)؛ فالسوفسطائيون المنكرون لثبوت آية حقيقة، وآية معرفة، أخذوا أول أسلحتهم من وقوع الاختلاف بين آراء العقلاء - بل بين آراء عاقل واحد في أزمنة مختلفة - فأنكروا وجود الحقيقة فيما اتفقوا عليه أيضًا، وفيما ثبتوا فيه أيضًا!

❁ **ثالثًا:** ولو فرضت ظنيّة بعض ما ورد في السنّة النبويّة، فإن صحّة الإسناد (أو حسنه) كافيةٌ لوجوب العمل به، ولا يشترط القطع:

فصاحب السؤال قد يقول: «إنني لا أقصد من القول بظنيّة السنّة إبطالها وردّها بالكليّة، وإنما أتعجب كيف تكون ظنيّة، ومع ذلك نحن مأمورون بالعمل بها»؛ فحينئذ يقال له:

كذب الظنون نادرٌ، وصدقها غالبٌ، فلو ترك العمل بالظنون خوفًا من وقوع الاحتمالات النادرة التي تكذب فيها تلك الظنون، لتعطلت مصالح كثيرة غالبية، خوفًا من وقوع مفساد قليلة نادرة؛ وهذا يخالف الحكمة الإلهية التي شرعت الشرائع لأجلها.

وقد ذكر أهل العلم بعض الأمثلة التي تتعطل فيها المصالح الدنيوية عند ترك الأخذ بالظنون بالكليّة؛ فمن ذلك:

١- المسافر: مع أنه قبل سفره يكون لديه احتمال أن يهلك، ويفنى ماله، فهو يبني قراره على الاحتمال الأقوى الغالب، وهو السلامة، ولا يبنيه على الاحتمال النادر، وهو

الهلاك، ولو فكر بطريقة: «أنه لن يسافر إلا إذا تيقن يقيناً لا شك فيه بنجاته»، فلن يسافر أحد، وستتعطل المصالح والتجارات والأعمال.

٢- لو أن أحداً لازم بيته طيلة عمره، في حالة طبيعته، فقيل له: لماذا لا تخرج؟ فقال: «إنني أخشى أن تصدمني سيارة، أو يخرج لي لص فيقتلني»، لكان هذا القرار الذي اتخذته بناءً على ظن نادر: دليلاً على فقدانه لعقله، أو جنونه.

٣- وكذلك من كان مطارداً من أعدائه، وكان أعداؤه في الخارج ينتظرونه، ويتربصون به، وهو - مع ذلك - يخرج إليهم بناءً على ظن نادر، وهو أن يغفلوا عنه، يعد هذا الرجل من الحمقى المهلكين أنفسهم.

فنحن نرى في هذه الحالات أن الناس يعتمدون في اتخاذ قراراتهم في مصالحهم على ظنون غالبية، ولو انتظروا القطع واليقين في كل شيء، لتعطلت مصالحهم.

فالأخذ بالنصوص الظنية معناه: أن الشريعة ترتب العمل على الروايات التي يُحتمل السهو والخطأ على روايتها؛ على اعتبار رجحان ثبوتها، وندرة توقع الخطأ فيها؛ وهذا أمر متناسق مع تصرفات الشريعة في سائر الأبواب، ومتناغم أيضاً مع طبائع البشر في تحقيق مصالحهم.

### خاتمة الجواب - توصية:

فأصول الدين ثبتت بالتواتر، وهي قطعية؛ وهي محل الخصومة مع المعارضين للشريعة.

وقد ذكر العلماء: أن عامة الأحاديث التي يُحتج بها في موارد النزاع لا يخرج عن القسم المتواتر لفظاً ومعنى، وقسم المستفيض المتلقى بالقبول، وأما أحاديث الأصول الكبار التي بها يُميز أهل السنة والجماعة عن غيرهم: فهي من قسم المتواتر لفظاً ومعنى.

وحتى بقیة مسائل الدين التي قيل: «إنها بأدلة ظنية»، فهذا الظن يُعمل به كما سبق، وكثير من الشبه المقدمة ضد السنة النبوية: لو اطرَد القائل بها، فلن تكون هناك ثقة في أي علم، ولا في أي تعامل ديني أو دنيوي؛ لقيامها على الظن أيضاً.

كلماتٌ دلالية: حجية السنّة، السنّة النبويّة. ❁





المسألة (١٤٣) - كيف يَجْزِمُ أهلُ السُنَّةِ بصحَّةِ أحاديثِ الصحيحينِ، والبخاريِّ ومسلمٍ  
ليسا معصومين؟

## السؤال

إن الإسلامَ لا يُثبِتُ العصمةَ إلا للنبيِّ ﷺ، ولا يقدِّسُ الأشخاصَ، والبخاريُّ ومسلمٌ لم  
يكونا معصومين، ولا عالمين بالغيوب؛ فكيف يَجْزِمُ أهلُ السُنَّةِ بصحَّةِ أحاديثِ كتابيهما؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ البخاريُّ ومسلمٌ ليسا معصومين؛ فلا يجبُ الإيمانُ بـ «صحيحيهما».

## الجواب

### مضمون السؤال:

إن الإسلامَ لا يُثبِتُ العصمةَ إلا للنبيِّ ﷺ، ولا يقدِّسُ الأشخاصَ، والبخاريُّ ومسلمٌ لم  
يكونا معصومين، ولا عالمين بالغيوب؛ وهذا - من وجهة نظر السائل - يَمْنَعُ من لزومِ اتِّباعِ  
أحاديثِ «صحيحيهما».

### مختصر الإجابة:

العصمةُ لا يُثبِتُها أهلُ السُنَّةِ لا للبخاريِّ ولا لمسلمٍ، ولا لَمَن فوقهما من الرواةِ عن النبيِّ  
ﷺ، وإنما يُثبتونها للأُمَّة؛ للأدلةِ الدالةِ على ذلك، وقد تَلَقَّتِ الأُمَّةُ جمهورَ أحاديثهما بالقبولِ،  
نتيجةً تمحيصٍ ودراسةٍ أحاديثهما سنداً وامتناً؛ مما يَنْفِي احتمالَ الخطأِ والسهوِ والكذبِ عن  
رواةِ جمهورِ أحاديثهما، ومن أحاديثِ الصحيحينِ ما تواترَ تواتراً معنوياً، والتواترُ المعنويُّ يَنْفِي  
احتمالَ الخطأِ والسهوِ والكذبِ عن الرواةِ، كما أن الأحاديثَ التي تخالفُ أصولَ الإسلامِ، لا  
تُرَوِّجُ على جهابذةِ أئمةِ الحديثِ ونُقَّادهِ، ومنهم الإمامانِ البخاريُّ ومسلمٌ.

و«الجامعُ الصحيحُ» لم يقتصرِ العملُ فيه على جهدِ الإمامِ البخاريِّ وحده، بل فحَصَهُ

جهاذة العلماء الذين هم شيوخ البخاري وأقرانه وتلامذته، بل استمرَّ الفحص والتدقيق لعصورٍ مديدة، فأجاز هؤلاء العلماء «الجامع الصحيح»، وأيدوا الإمام البخاري في الأعم الأغلب من صحيحه.

فالكتاب بصورته الحالية: يُعدُّ عملاً جماعياً؛ وهذا يدلُّ على قلة نسبة الخطأ فيه؛ لأنه رُوجَ من قِبَلِ آلافِ الجهاذة من علماء الحديث، ومن ذوي المعارفِ المختلفة.

ومن الواجب أن يُعلم أن نفي العصمة عن البخاري وغيره من أئمة الحديث، لا يعني أنهم كانوا مغفلين تُرُوجُ عليهم الأحاديث التي تَطَعَنُ في أصول الإسلام، وتؤيِّدُ أعداءه، كما يقوله أهل الكلام؛ فإنهم يطعنون في مقدرة أهل الحديث على التعامل مع احتمالات الخطأ والسهو والكذب، فيتهمونهم بالغفلة وقلة التحري، حتى إن الزنادقة دلسوا عليهم أحاديث مكدوبة، فراجت عليهم.

وأخيراً: فإن إفادة هذه الأحاديث للعلم واليقين من مقتضى حفظ الله لدينه ولسنه نبيه ﷺ، الذي ختم به رسله، وأوجب على الخلق جميعاً اتباعه وطاعته.

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة يُقصدُ بها الطعن في السنة النبوية، بالطعن في أهم كتابين صنفاً فيها.

إن المنزلة التي نالها الصحيحان لدى أهل السنة محل انتقادٍ لدى كثيرٍ من أهل البدع، وقد يستشكل ذلك بعض الناس، غير أن النظر المنصف في ذلك يُطلعك على جانبٍ من جوانب حفظ الله تعالى لدينه ولسنه نبيه ﷺ، الذي ختم به رسله، وأوجب على الخلق جميعاً اتباعه وطاعته.

والاستشكال الوارد في السؤال يتضمَّن الحاجة لمعرفة سبب جزم أهل السنة بصحة جمهور أحاديث البخاري ومسلم.

وبيان ذلك بما يأتي:

❁ **أولاً:** من أحاديث الصحيحين ما تواتر تواتراً معنوياً، والتواتر المعنوي يُنفي احتمال الخطأ والسهو والكذب عن الرواة:

فالأخبارُ الواردةُ عن النبي ﷺ قد يردُّ على الواحدٍ من النقلةٍ منفردًا احتمالُ الخطأِ والسهوِ والكذبِ؛ فيكونُ في جمعِ بعضها إلى بعضٍ إضعافٌ لهذا الاحتمالِ أو نفيه، حتى إنها لترقى من سبيلِ الظنِّ الغالبِ إلى سبيلِ القطعِ.

قال أهلُ العلمِ: «من المعلوم: أن حصولَ العلمِ في القلبِ بموجبِ التواترِ مثلُ حصولِ الشَّبعِ والرِّيِّ، وكلُّ واحدٍ من الأنبياءِ يُفيدُ قدرًا من الاعتقادِ، فإذا تعدَّتِ الأخبارُ وقويتْ -: أفادتِ العلمَ، إما للكثرةِ، وإما للقوَّةِ، وإما لمجموعهما».

ولمَّا كان أهلُ السنَّةِ أكثرَ الناسِ عنايةً بكلامِ رسولهم ﷺ، فإنه يتواترُ عندهم من النصوصِ ما لا يتواترُ عند غيرهم، ويحصلُ لهم من العلومِ والمعارفِ في المطالبِ الدينيَّةِ ما لا يحصلُ لغيرهم، وهم يستدلُّون بحصولِ العلمِ الضروريِّ على حصولِ التواترِ الموجبِ له.

ومن الأحاديثِ التي يُنكرُها المشكِّكون في الصحيحين، ما تواترَ تواترًا معنويًّا؛ مثلُ أحاديثِ معجزاتِ النبي ﷺ، وما من عالمٍ بطرقها، ونقلتها، سمعها كلها، إلا أفادتهُ علمًا ضروريًّا لا يمكنُ دفعه عن نفسه، أعظمَ من علمِ عمومِ الناسِ بسخاءِ حاتم، وشجاعةِ عنترة، ومُلكِ كسرى، وحربِ البسوسِ، ونحوِ ذلك من الأمورِ المتواترةِ عندهم من جهةِ المعنى. ومن سمعَ ما سمعه أهلُ الحديثِ، وتدبَّرَ ما تدبَّروه، حصلَ له من العلمِ ما يحصلُ لهم، ولكنَّ أكثرَ الطاعنين في «الصحيحين» ليس لهم معرفةٌ بعلومِ الحديثِ، أو هم يجادلون من بابِ الخصومةِ.

❁ **ثانيًا:** أحاديثُ الصحيحين تلقَّتها الأمةُ بالقبولِ؛ وهذا ينفي احتمالَ السهوِ والخطأِ والكذبِ عن روايتها:

فتلقَّى الأمةُ للخبرِ بالقبولِ ينفي احتمالَ الخطأِ والسهوِ والكذبِ على نقلةِ الخبرِ؛ للدَّلةِ الدالَّةِ على عصمةِ الأمةِ، وعلى حفظِ الله للدينِ، وإذا انتفى احتمالُ الخطأِ والسهوِ والكذبِ، كان الخبرُ مُفيدًا للعلمِ واليقينِ.

❁ **ثالثًا:** الأحاديثُ التي تخالفُ أصولَ الإسلامِ، لا تُروَّجُ على جهابذةِ أئمةِ الحديثِ ونُقَّادهِ، ومنهم الإمامانِ البخاريُّ ومسلمٌ:

أ- إن حفظَ اللهُ تعالى لسنَّةِ نبيِّهِ ﷺ من جنسِ حفظِهِ لكتابهِ الذي لا يُروَّجُ فيه الغلطُ على صبيانِ المسلمين، وكذلك الحديثُ لا يُروَّجُ فيه الباطلُ على علماءِ الحديثِ.

والإمامُ البخاريُّ أتقنَ كتابَهُ غايةَ الإتقان، ولاسيَّما في جانبِ الثبوتِ من صحَّةِ الأحاديثِ، وقد وضعَ شروطاً صارمةً جدًّا لصحَّةِ الحديثِ لم يضعها أحدٌ غيره؛ وبهذا خرَّجتْ أحاديثٌ كثيرةٌ عن شرطِهِ لعلَّةٍ يسيرةٍ أو شبهةٍ دقيقة.

وقد أمضى الإمامُ البخاريُّ سنينَ عدَّةٍ في تمحيصِ كتابِهِ وتدقيقِهِ؛ كما قال: «صنفتُ كتابي الصحيحَ لستَ عشرةَ سنةً، خرَّجتهُ من ستِّ مئةِ ألفِ حديثٍ، وجعلتهُ حجةً فيما بيني وبين الله تعالى»؛ رواه الخطيبُ البغداديُّ في «الجامع، لأخلاقِ الراوي وآدابِ السامع» (١٥٦٢).

ب- ومع ذلك كان البخاريُّ ﷺ يتقرَّبُ إلى الله بالصلاةِ عند كتابةِ كلِّ حديثٍ؛ رجاءً أن يوفِّقَهُ اللهُ في كتابِهِ:

قال الفربريُّ: «قال لي محمَّدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ: «ما وضعتُ في كتابِ الصحيحِ حديثاً إلا اغتسلتُ قبل ذلك، وصليتُ ركعتين».

ج- ثم إن الإمامَ البخاريَّ عرَّضَ كتابَهُ «الجامعَ الصحيح» على جهابذةِ علماءِ الحديثِ في زمانِهِ؛ كما حكى ذلك العُقيليُّ، فقال: «لما ألَّفَ البخاريُّ كتابَ الصحيحِ، عرَّضَهُ على أحمدَ بنِ حنبلٍ، ويحيى بنِ معينٍ، وعليِّ بنِ المدينيِّ، وغيرِهِم، فاستحسنوهُ وشهدوا له بالصحَّةِ إلا في أربعةِ أحاديثٍ»، قال العُقيليُّ: «والقولُ فيها قولُ البخاريِّ، وهي صحيحة».

«فتح الباري» لابن حجر (٧ / ١).

د- وسمِعَ «الجامعَ الصحيح» من الإمامِ البخاريِّ خلقٌ كثيرٌ من طلابِهِ النجباء، الذين يُقدِّرون بالآلاف؛ قال الفربريُّ: «سمِعَ الصحيحَ من البخاريِّ تسعون ألفاً»، ويرى بعضُ المحقِّقين: أن عددهم أكثرُ من ذلك.

وقد اهتمَّ هؤلاء الرواةُ بـ «الجامعِ الصحيح» أشدَّ الاهتمام؛ فكانوا يقرؤونه كلمةً كلمةً، ويفحصونه حرفاً حرفاً.

هـ- ف «الجامع الصحيح» لم يقتصر العمل فيه على جهد الإمام البخاري وحده، بل فحصه جهابذة العلماء الذين هم شيوخ البخاري وأقرانه وتلامذته، بل استمر الفحص والتدقيق لعصورٍ مديدة، فأجاز هؤلاء العلماء «الجامع الصحيح»، وأيدوا الإمام البخاري في الأعم الأغلب من صحيحه، ولم ينتقدوا فيه شيئاً سوى أحرفٍ يسيرة لا تكاد تُذكر.

فالكتاب - إذن - بصورته الحالية: يُعدُّ عملاً جماعياً؛ وهذا يدلُّ على قلة نسبة الخطأ فيه؛ لأنه رُوجع من قبل آلاف الجهابذة من علماء الحديث، ومن ذوي المعارف المختلفة.

وأخيراً: فمن الواجب أن يُعلم أن نفي العصمة عن البخاري وغيره من أئمة الحديث، لا يعني أنهم كانوا مغفلين تروج عليهم الأحاديث التي تطعن في أصول الإسلام، وتؤيد أعداءه، كما يقوله أهل الكلام؛ فإنهم يطعنون في مقدرة أهل الحديث على التعامل مع احتمالات الخطأ والسهو والكذب، فيتهمونهم بالغفلة وقلة التحري، حتى إن الزنادقة دكسوا عليهم أحاديث مكدوبة، فراجت عليهم.

وقد أجاب الإمام عثمان بن سعيد الدارمي - على الجهمي الذي ناظره، وادعى أن الزنادقة دكسوا على أهل الحديث اثني عشر ألف حديث - بقوله:

«أوليس قد ادعت أن الزنادقة قد وضعوا اثني عشر ألف حديث دكسوها على المحدثين؟! فدونك - أيها الناقد البصير، الفارس النحرير - فأوجدنا منها اثني عشر حديثاً؛ فإن لم تقدر عليها، فلم تمتحن العلم والدين في أعين الجهال بخرافاتك هذه؟! لأن هذا الحديث إنما هو دين الله بعد القرآن، وأصل كل فقه؛ فمن طعن فيه، وإنما يطعن في دين الله تعالى». (ردُّ الدارمي، على بشر المريسي) (ص ٢٤٢).

وقال:

«ما إخالك إلا وستعلم أنه لا يجوز للزنادقة على أهل العلم بالحديث تدليس، غير أنك تريد أن تهجر العلم وأهله، وتزري بهم من أعين من حواليك من السفهاء، بمثل هذه الحكايات؛ كيما يرتاب فيها جاهل فيراك صادقاً في دعواك؛ فدونك - أيها المعارض - فأوجدنا عشرة أحاديث دكسوها على أهل العلم، كما أوجدناك مما دكسوا على إمامك المريسي، أو جرب أنت فدلّس

عليهم منها عشرة؛ حتى تراهم كيف يُرَدُّونها في نَحْرِكِ». «رَدُّ الدارِمِيِّ، على بِشْرِ المَرِيسِيِّ»

(ص ٢٦٠).

### خاتمة الجواب - توصية:

اطَّلَعُ يَسِيرٌ على جهودِ العلماءِ على مرِّ القرونِ، وفيهم أهلُ الدِّينِ والعقلِ والعلمِ، سيُدْرِكُ

به الناظرُ أن هذه الشبهةَ لا يُمكنُ أن تمرَّ على كلِّ هؤلاءِ دونِ جوابٍ؛ مما يجعلُهُ يتأَنَّى قبل أن

يتبنَّى الشكَّ في السنَّةِ النبويَّةِ، ثم بعد مطالعةِ كلامِ العلماءِ سيُدْرِكُ ضعفَ الشبهةِ.

❖ كلماتٌ دلاليَّةٌ: صحيحُ البخاريِّ، صحيحُ مسلمٍ، الصحيحانِ، حجِّيَّةُ السنَّةِ، العِصْمَةُ.





المسألة (١٤٤) - هل «صحيح البخاري» مثل القرآن الكريم؟

## السؤال

إن أهل السنة بقولهم بصحة كتاب الإمام البخاري يجعلونه مثل القرآن الكريم؛ وهذا الأمر فيه تسوية بين جهد بشري وكلام إلهي؛ فالقرآن الكريم كتاب الله، و«صحيح البخاري» كتاب البخاري.

## عبارات مشابهة للسؤال

\* أهل السنة يسوون بين القرآن الكريم و«صحيح البخاري».

## الجواب

### مضمون السؤال:

إن «صحيح البخاري» جمعه رجل من الرجال، أما القرآن الكريم، فهو وحى من السماء؛ وهذه - من وجهة نظر السائل - نقطة أغفل أهل السنة النظر فيها، والدليل على ذلك عنده: احتجاجهم بـ «صحيح البخاري» في أمور الدين.

### مختصر الإجابة:

القرآن الكريم والسنة النبوية، (ومنها «صحيح البخاري»)، لا يتشابهان في فضل التلاوة، ولا في الأجر العظيم المترتب على تعلمه، ولا في التعبد بتلاوته، ولا في الإعجاز، ولا في الثبوت.

لكن القرآن الكريم والسنة النبوية (ومنها «صحيح البخاري») يتشابهان من حيث كون كليهما وحياً، ومن الأدلة الإجمالية المحتج بها في الشريعة؛ فكلاهما حجة، وكلاهما يجب التصديق بخبره، والعمل بأمره.

وبيان ذلك: أن «صحيح البخاري» متضمنٌ لأحاديثٍ من سنة النبي ﷺ، والنبي ﷺ لا ينطق عن الهوى، بل كلامه وحى من الله تعالى، كما أن القرآن وحى من الله تعالى، وإذا كانت السنة وحياً من الله تعالى، فهي من أدلة الشريعة، والاحتجاج بها في أمور الدين من الأمور الواجبة على المسلمين؛ فيجب التصديق بخبر الكتاب والسنة، كما يجب العمل بأمرهما.

أما أن القائم بجمع السنة رجال - كالبخاري - فهذا لا يقدر فيها، وإلا لزم القدح في القرآن؛ فإن من جمعه هم الصحابة رضي الله عنهم.

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة حقيقتها الطعن في السنة النبوية في الطعن بأصح الكتب المصنفة فيها، وهي شبهة قائمة على توهم المماثلة بين شيئين مماثلة كاملة بمجرد وجود أوجه شبه مشتركة بينهما؛ فهي دليل عجلة من أصحابها، وعدم ترو في النظر؛ إذ لا معنى لنظر العقل إلا إدراك انقسام الأمور المتشابهة في الظاهر، وإدراك اجتماع الأمور المفترقة في الظاهر؛ فإن الأشياء تختلف في أمور، وتشارك في أخرى، وإنما شأن العقل أن يميز بين ما يشترك فيه، وما يفترق فيه.

والجواب عن هذه الشبهة يحتاج إلى التمييز بين أوجه الشبه والاختلاف بين القرآن الكريم و«صحيح البخاري».

وبيان ذلك تفصيلاً من وجوه:

❁ **الأول:** القرآن الكريم والسنة النبوية، (ومنها «صحيح البخاري»)، لا يتشابهان في فضل التلاوة، وفي الإعجاز، وفي الثبوت:

فإذا تحدثنا عن «صحيح البخاري» مقارنةً بالقرآن من حيث الفضل؛ فإن البخاري ليس مثل القرآن من حيث الفضل، ولم يقل أحدٌ بذلك.

فلا شك أن فضل القرآن أعظم من فضل السنة عموماً، وفضل القرآن يظهر في أمور كثيرة:

١- فيظهر في الأجر العظيم المترتب على تعلّمه؛ كما في الحديث الصحيح: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»؛ رواه البخاري (٥٠٢٧).



٢- وَيَظْهَرُ فِي التَّعْبُدِ بِتِلَاوَتِهِ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «أَقْرُؤُوا الْقُرْآنَ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ، أَقْرُؤُوا الزُّهْرَاوِينَ: الْبُقْرَةَ، وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ؛ فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا عَمَامَتَانِ - أَوْ: كَأَنَّهُمَا عَيَايَتَانِ، أَوْ: كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرِ صَوَافٍ - تُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا، أَقْرُؤُوا سُورَةَ الْبُقْرَةَ؛ فَإِنَّ أَخْذَهَا بَرَكَةٌ، وَتَرْكُهَا حَسْرَةٌ، وَلَا تَسْتَطِيعُهَا الْبَطْلَةُ»؛ رواه مسلم (٨٠٤).

٣- أما من حيث ألفاظه: فإن «صحيح البخاري» ليس مثل القرآن من هذه الحيثية؛ فالقرآن ألفاظه ومعانيه من الله سبحانه وتعالى، والأحاديث ليست كذلك، إلا الأحاديث القدسية، ففيها خلاف معروف.

٤- وأما من حيث الإعجاز: فإن «صحيح البخاري» ليس مثل القرآن في الإعجاز؛ فالقرآن معجز، ومتحدى به، والأحاديث ليست كذلك.

٥- أما من حيث الثبوت: ف«صحيح البخاري» في درجة ثبوت أحاديثه أقل درجة من القرآن؛ فإن القرآن كله منقول إلينا نقلاً متواتراً، أما أحاديث «صحيح البخاري»، فليست كلها متواترة، وإن أفاد معظمها العلم.

❁ **الثاني: القرآن الكريم والسنة النبوية** (ومنها «صحيح البخاري») يتشابهان من حيث كون كليهما وحيًا، ومن الأدلة الإجمالية المحتج بها في الشريعة:

١) أما من حيث كونهما وحيًا: فالبخاري والقرآن يتشابهان من هذه الحيثية؛ فكلاهما وحي من عند الله سبحانه وتعالى:

ومن أصرح الآيات التي تدل على أن السنة وحي من الله سبحانه وتعالى: قوله تعالى: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٤]؛ فإن الضمير راجع إلى المنطوق، فكل ما ينطق به النبي ﷺ وحي، وكل الآيات التي تتحدث عن طاعة الرسول ﷺ واتباعه تنصب في هذا الجانب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]،

وقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠].

ومن الأدلة أيضًا: عطف «الحكمة» على «الكتاب» في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يَتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٤]؛ وهذا ما فهمه السلف الكرام رضي الله عنهم؛ حيث قال حسان بن عطية: «كَانَ جَبْرِيلُ يَنْزِلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالسُّنَّةِ، كَمَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالْقُرْآنِ، يُعَلِّمُهُ إِيَّاهَا، كَمَا يُعَلِّمُهُ الْقُرْآنَ»؛ رواه الدارمي (٥٨٨)، والمرزبي في «السنة» (١٠٢)، والخطيب في «الكفاية» (ص ١٢، ١٥)، وبما أن السنة وحيي، كما أن القرآن وحيي، فهي محفوظة بحفظ الله.

٢) أما من حيث حجتيه، ووجوب الاعتقاد به، والعمل به: فإن «صحيح البخاري» مثل القرآن من هذه الحيثية أيضًا؛ فما ثبت من الحديث، وكان صحيحًا، وجب الاحتجاج به، واعتقاد مضمونه، والعمل به؛ وذلك لأنهما - أي: القرآن و«صحيح البخاري» - مشتركان في الوصف الذي يجعلهما حجة؛ فالقرآن نقول بحجتيه؛ لأنه وحيي، وكذلك الحديث إن ثبت أنه وحيي - كما هو الشأن في «صحيح البخاري» - فهو محتج به؛ فالعبرة بالوصف الجامع بينهما المقتضي لهذا الحكم، وهو وجوب اعتقاد مضمونه، والعمل به؛ فالقرآن والسنة يشتركان في هذا الوصف؛ فوجب أن يشتركا في مقتضاه.

### خاتمة الجواب - توصية:

ف «صحيح البخاري» ليس كالقرآن، والبخاري ليس معصومًا، لكن «صحيح البخاري» نموذجٌ منتخَبٌ من الأحاديث المروية الكثيرة جدًّا، انتخبها البخاري؛ لموافقته الشروط العليا من الصحة، وواقفه على ذلك علماء المسلمين قرنًا بعد قرن، وهم لم يوافقوا على كل كتاب زعم الصحة في أحاديثه، بل على كتابٍ محدّد.

خصوصًا: وأن أحاديثه ليست مما انفرد به البخاري؛ بل هي أحاديثٌ معروفةٌ عن غيره أيضًا، وهناك أحاديثٌ كثيرةٌ صحيحةٌ أيضًا لم يذكرها البخاري.

فإذا عُلِمَ أنه صحيحٌ، كان اتِّباعُهُ لما فيه مِنَ السَّنةِ، وليس لكونِهِ مِنَ البخاريِّ؛ ولهذا لا يَصِحُّ الخداعُ بالألفاظ، وتشويهُ السَّنةِ باستصغارِها بنسبِها لشخصٍ واحدٍ.

❁ **كلماتٌ دلاليةٌ:** القرآنُ والبخاريُّ، صحيحُ البخاريِّ، حجَّةُ السَّنةِ.



المسألة (١٤٥) - كيف يكون «صحيح البخاري» كتاباً مهماً في معرفة الدين الإسلامي، وصاحبه كان أعجمياً؟

## السؤال

الإمام البخاري رحمه الله تعالى ذو أصلٍ فارسيٍّ؛ فاللغة العربية ليست لغته الأصلية، وكلُّ المؤرِّخين والحُفَّاظ، والمحدِّثين والمترجمين وكتَّابِ السِّيرِ، لم يبيِّنوا لنا متى وكيف تعلَّم اللغة العربية، بل كلُّ ما أوردوه هو شروعه في حفظِ الحديث وهو صبيٌّ لم يتجاوز العَشَرَ سِنينَ؛ فكيف يحظى صحيحه مع ذلك كله بالأهميَّة؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ البخاري لم يتعلَّم علوم اللغة العربية.

## الجواب

### مضمون السؤال:

الإمام البخاري رحمه الله تعالى ذو أصلٍ فارسيٍّ؛ فاللغة العربية ليست لغته الأصلية، وكلُّ المؤرِّخين والحُفَّاظ، والمحدِّثين والمترجمين وكتَّابِ السِّيرِ - بحسبِ زعمِ صاحبِ السؤال - لم يبيِّنوا لنا متى وكيف تعلَّم اللغة العربية، بل كلُّ ما أوردوه هو شروعه في حفظِ الحديث وهو صبيٌّ لم يتجاوز العَشَرَ سِنينَ؛ وهذا كله - من وجهة نظرِ صاحبِ السؤال - يحطُّ من منزلة «صحيح البخاري».

### مختصر الإجابة:

العربية عريَّة اللغة واللسان، لا عريَّة الأصل والنَّسب، وقد كان الإمام البخاري واسع الاطلاع على العربية وعلومها، يشهدُ مجلسه عشرون ألفاً من الطلبة، ولا ينقلون عنه لحنًا، وكان يُوصي الطلبة بضرورة العناية بعلوم اللغة العربية، ولا يُمكن أن يُرشدَ لأمرٍ يهمله، وكان

يشتكي من جهل أهل البدع باللغة العربية، وكتابه «الصحیح» الذي بين أيدينا شاهد على علمه باللغة، وإتقان النحو والصرف، والتوسع في ذلك، ولا يكون ذلك مع عدم تعلمه العربية. ثم إن الأحاديث معروفة من قبل البخاري، ورواها غيره، وشهد عليها علماء عصره؛ فالشبهة مجرد جدل عقلي أو تشويه.

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة تعبر عن جهل بتاريخ علماء الحديث وعلومهم، إن الإمام البخاري من كبار علماء الإسلام، ولا يقدح في إمامته أصله غير العربي، ما دام متقناً للغة العربية وعلومها. بل إن الطاعن فيه بذلك: إن كان من دعاة التنوير، ونبذ العنصرية، فإنه يتناقض مع نفسه، حين يدعو إلى نبذ العنصرية، ثم يقدح في الإمام البخاري بسبب عرقه غير العربي. والأحاديث التي رواها البخاري رواها العلماء من قبله، وهي معروفة عندهم، والبخاري ناقل أمين، وقد نشر كتابه في وقت مبكر، وفي وقت وفور العلماء، ولو حصل خطأ، لاستشكله عليه علماء عصره قبل غيرهم. والاستشكال الذي يورده صاحب السؤال يتضمن الحاجة لبيان صلة الإمام البخاري باللغة العربية، ومدى معرفته بها. وبيان ذلك من وجوه:

#### ❁ الأول: الإمام البخاري عربي باعتبار اللسان واللغة:

فالعربية ليست عرقاً، وإنما هي لسان ولغة؛ فالعرق والنسب الأعجمي لا يمنع من البراعة في العربية وإتقانها، وقد كان عدد من أئمة اللغة المشهود لهم بالإمامة فيها؛ كشيخ العربية سيبويه، وأبي علي الفارسي، من الأعاجم نسباً.

#### ❁ الثاني: مجلس البخاري يحضره عشرون ألفاً، ولو كان لحاناً، لكشف ذلك:

يقول الإمام صالح بن محمد الملقب بجزرة: «كنت أستملي للبخاري ببغداد، فيجتمع عنده أكثر من عشرين ألفاً». «تاريخ الإسلام» (١٩/٢٥٧).

ولو كان البخاري يَلْحَنُ في الحديث، لانكشَفَ ذلك أمامَ هذا العددِ الجَمِّ الغفيرِ مِنَ الطلبةِ، ولنُقَلَّ عنهم.

❁ **الثالث:** الإمامُ البخاريُّ يُرشدُ الطلبةَ إلى ضرورةِ العنايةِ بعلومِ اللغةِ العربيَّةِ، ولا يُمكنُ أن يُرشدَ لأمرٍ يُهمُّه:

حيثُ بيَّنَ الإمامُ البخاريُّ في وصيَّتهِ لبعضِ الطلبةِ: أن معرفةَ أخبارِ الرسولِ ﷺ وشرائعِهِ، والصحابةِ ومقاديرِهِم، والتابعينَ وأحوالِهِم، وسائرِ العلماءِ وتواريخِهِم -: لا تتمُّ إلا بمعرفةِ الكتابةِ واللغةِ، والصرفِ والنحو؛ رواه عنه القاضي عياضُ في «الإلماع» (ص ٢٩-٣٣)، والمزيُّ في «تهذيبِ الكمال» (٤٦٢/٢٤-٤٦٣).

ووصيَّةُ طالبِ الحديثِ باللغةِ العربيَّةِ أمرٌ معروفٌ لدى العلماءِ؛ حتى إنهم كانوا يحذِّرونَ مَنْ لا يتعلَّمُ النحوَ مِنْ طلبةِ الحديثِ: بأن يكونَ مِنَ الداخلينَ في الكذَّابينَ على رسولِ الله ﷺ، ويذكرونَ الحثَّ على تعلُّمِ العربيَّةِ إذا ذكروا آدابَ طالبِ الحديثِ في كتبِهِم.

❁ **الرابع:** الإمامُ البخاريُّ يشتكي من أثرِ العُجْمَةِ في وقوعِ كثيرٍ مِنَ الناسِ في البدعِ، ولا يصحُّ له أن يشتكيَ مِنْ ذلكَ لو كان واقِعًا فيه، ولو كان كذلك، لَاتَّخَذَ الجهميَّةَ وغيرِهِم ذلكَ مَدْخَلًا للطعنِ فيه:

حيثُ يقولُ: «فإن لم يَعْلَمْ هذا المعترضُ اللغةَ؛ فليَسْأَلْ أهلَ العلمِ مِنْ أصنافِ الناسِ؛ كما قال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ﴾ [الجن: ٢]؛ إن فقهه وفهمه؛ فما يَحْمِلُنَا على كثرةِ الإيضاحِ والشرحِ إلا معرفتنا بعُجْمَةِ كثيرٍ مِنَ الناسِ، ولا قوَّةَ إلا بالله، وقال الحسنُ البصريُّ: «إنما أهلكتَهُمُ العُجْمَةُ». «خلقُ أفعالِ العباد» (٢/٢٦٨).

ولو كان الإمامُ البخاريُّ لا يَعْرِفُ اللغةَ العربيَّةَ، لَاتَّخَذَ الجهميَّةَ وغيرِهِم ذلكَ مَدْخَلًا للطعنِ فيه، ولعاملوه بالمثَلِ، ولقدحوا فيه بالعُجْمَةِ، كما قدحَ فيهِم بها.

❁ **الخامس:** «صحيحُ البخاريِّ» يشهدُ لمصنِّفه بالاطِّلاعِ على اللغةِ، والتوسُّعِ في ذلكِ، وإتقانِ العربيَّةِ والصرْفِ، ولا يكونُ ذلكَ معَ عدمِ تعلُّمِهِ العربيَّةَ:

فإن «صحيح البخاري» لا يتضمّن سردًا مجردًا للأسانيد والمتون، بل فيه تبيّيات وتراجم يضمّنها الإمام البخاري معارفه اللغويّة والفقهية والاعتقاديّة؛ حتى إن دراساتٍ كُتبت في إبراز معارف البخاريّ وعلومه وآرائه تعتمد اعتمادًا رئيسًا على تلك التراجم.

وحسبكَ أن تنظرَ في «كتاب التفسير»، أو «كتاب الأنبياء»، من الصحيح؛ لتقفَ على شيءٍ من علمه باللغة والصرف.

### خاتمة الجواب - توصية:

والشبهه التي تُثارُ حول صحّة الأحاديث في «صحيح البخاري» خصوصًا: تدلُّ على جهلٍ بكتاب «صحيح البخاري»، والظنُّ أنه تأليفٌ خاصٌّ من عنده لأحاديث لم تُعرف من قبله؛ وهذا جهلٌ بـ «صحيح البخاري»؛ فهو ناقلٌ أمينٌ للأحاديث، وهي أحاديثٌ معروفةٌ من قبله ومن غيره، وإنما انتخبها وحفظها في كتابٍ مخصّصٍ لأعلى درجات الحديث الصحيح، وبالتالي: فعجمته أو أيُّ اتهاماتٍ كاذبةٍ في حقّه ليس لها تأثيرٌ في قبول الأحاديث التي رواها.

وحسبكَ دفاعًا عن علمه بالعربية والنحو والصرف: ما كتبه ابن مالك إمام العربية في زمانه: «شواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح»، وما ضمّنه الحافظ ابن حجرٍ من توجيهاتٍ وتخريجاتٍ لغويّةٍ في «فتح الباري».

## المسألة (١٤٦) - أين اختفت نسخة «صحيح البخاري» الأصلية؟

### السؤال

إن نسخة «صحيح البخاري» التي بين أيدينا اليوم ليست النسخة الأصلية للصحيح؛ فأين اختفت نسخة «صحيح البخاري» الأصلية؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ ما بأيدينا اليوم ليس «صحيح البخاري».

### الجواب

#### مضمون السؤال:

إن غياب النسخة الأصلية لـ «صحيح البخاري» يحول - من وجهة نظر السائل - دون وثوقنا واطمئناننا لما بين أيدينا مما يُسمى بـ «صحيح البخاري»، ولا يرى السائل إمكانية الوثوق بـ «صحيح البخاري»، حتى يرى نسخته الأصلية التي بخط مؤلفه.

#### مختصر الإجابة:

إن النسخة الأصلية لـ «صحيح البخاري»، لو وُجدت اليوم، فليست بأقوى مما هو بين أيدينا من نسخٍ خطية كثيرة جداً متطابقة، وطريقة السماع والإجازة التي نقلت بها الأمة «صحيح البخاري» أرقى من طريقة الوجداء التي يُريدها مُثيرو هذه الشبهة.

#### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة يُقصد بها الطعن في السنة النبوية بالطعن في أهم كتاب صُنّف فيها. ونقول ابتداءً: إن لعلم المخطوطات التراثية والتحقيق أرباباً وفُرسانه، والمختصون يعلمون



أن كثيراً من التراث العربي وغير العربي المحفوظِ بغير خطِّ مؤلِّفه لا يكون مجرد ذلك قادمًا فيه، بل معلومٌ لدى العارفين بالتحقيق: أنه لدى المقارنة بين منازل النسخ قد تكون نسخةٌ بغير خطِّ المؤلِّفِ أولى بالاعتماد من نسخةٍ بخطِّه؛ لسببٍ من الأسباب المذكورة في مواضعها.

والاستشكالُ الواردُ في السؤالِ يتضمَّنُ الحاجةَ لبيانِ شيءٍ من ملاحظاتِ روايةِ الأمة لـ «صحيح البخاري»، وكيفية نقله.

وبيان ذلك تفصيلاً من وجوه:

❁ **أولاً:** لـ «صحيح البخاري» نسخةٌ بخطِّه، وكونها ليست بين أيدينا هو شأنُ عمومِ الكتبِ القديمة:

فقد ذكَّر البخاريُّ أنه صنَّف جميعَ كتبه ثلاثَ مرَّاتٍ؛ وهذا يُفهمُ منه أنه كان يكتبها بخطِّه.

كما أنه حوَّل كتابه من المسوِّدة إلى المبيضة بين قبرِ النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي عند كتابة كلِّ ترجمةٍ ركعتين.

إضافةً إلى ذلك: فقد ذكَّر العلماءُ أن الفربريَّ - أشهرَ رواةِ الصحيح - وقفَ على أصلِ الإمامِ البخاريِّ، واطَّلعَ عليه.

وكونُ تلكِ النسخةِ الخطيَّةِ ليست بأيدينا اليومَ، ولا بأيدي من قبلنا منذ قرونٍ، ليس أمراً عجبياً إلا عند من يجهلُ تاريخَ التراثِ العربيِّ؛ فإن عمومَ النسخِ الخطيَّةِ للكتبِ المصنَّفةِ في ذلك القرنِ، لا تكادُ تُوجدُ، وليس ذلك خاصاً بـ «صحيح البخاري».

❁ **ثانياً:** وجودُ النسخةِ الأصليَّةِ بين أيدينا ليس أقوى مما هو بين أيدينا اليومَ:

فالنسخُ الخطيَّةُ التي بين أيدينا لـ «صحيح البخاري» كثيرةٌ ومتطابقةٌ، وله اليومَ في العالمِ خمسةُ آلافِ نسخةٍ خطيَّةٍ متطابقةٍ، وتداوله النقادُ وأئمةُ العلمِ على مدارِ ألفٍ ومِئتي عامٍ، وله من الشروحِ والتدقيقاتِ والكتبِ المطوَّلاتِ ما يربو على الآلافِ؛ وهذا كله من بواعثِ الاطمئنانِ إلى أن ما بأيدينا هو ما أراده مؤلِّفه.

❁ **ثالثاً:** الطريقة التي نُقِلَ بها «صحيح البخاري» أقوى من طريقة الوجادة:

فإنه لو وُجِدَتْ نسخة بخط البخاري، فغاية ما يكون حال من يرويها عنه، وينقلها: أنه يرويها وجادةً، وهي إحدى طرق التحمُّلِ المعروفة في علم مصطلح الحديث، وفوقها من الطرق ما هو أقوى منها، مما سلكته الأمة في نقل «صحيح البخاري»؛ كالسمع، والإجازة.

ثم إننا نعلم أن غياب النسخة الأصلية لمصحف عثمان رضي الله عنه، ليس قادحاً في اطمئناننا إلى نسخ المصحف التي بين أيدينا؛ فالقدح بمثل هذه الطريقة لو طرده أصحابه، لأدى إلى القدح في القرآن أيضاً.

### خاتمة الجواب - توصية:

❁ **كلمات دلالية:** صحيح البخاري، الوجادة، طرق التحمُّل.



المسألة (١٤٧) - كيف نظمنا لـ «صحيح البخاري»، مع وقوع الاختلافات والاضطرابات بين نسخهِ وروايته؟

## السؤال

إن «صحيح البخاري» قد تعددت رواياته، ووجدنا اختلافاتٍ وزياداتٍ بينها؛ مما يعني أننا أمام أشكالٍ متعددةٍ متعارضةٍ للأحاديث، لا نعرفُ رجحانَ بعضها على بعض؛ وهذا يُسقطُ الثقةَ بـ «صحيح البخاري».

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل صحيح أن للبخاري رواياتٍ مختلفة؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

إن تعدد روايات «صحيح البخاري» أمرٌ مسلمٌ به، وهو - من وجهة نظر صاحب السؤال - أدى إلى إشكالياتٍ كبيرةٍ وخطيرة، وهو التعارضُ ووجودُ زيادات؛ بحيث لا يُمكنُ بعد ذلك الاطمئنانُ إلى النسخ التي بين أيدينا؛ لأن ما بأيدينا ليس شيئاً معصوماً، بل هو جهدٌ بشريٌّ.

### مختصر الإجابة:

إن وقوع الاختلاف في الروايات له أسبابٌ، وليس أمراً مهولاً، كما صور السائل، ولم يأت بمثالٍ واحدٍ سالمٍ من المعارضة أدى فيه وقوع الاختلاف بين الروايات إلى مثلبة منهجية أو علمية في «الصحيح»؛ إذ ليس في أسباب اختلاف روايات البخاري ما يقدح في منهجيته؛ ويظهر ذلك بالتالي:

(١) الاختلافات في الروايات التي هي من قبيل الأوهام والأخطاء، هي - في الغالب -

من قبل الرواة.

٢) واختلافات ترتيب الكتب وأسمائها، أو تقديم بعض الأحاديث وتأخيرها، هي من قبيل اجتهاد الرواة أيضًا.

٣) والاختلافات الواقعة في الأسانيد، وهي مع كثرتها نسبيًا، لا يوجد فيها ما يترتب عليه تغيير المعنى إلا مواضع قليلة، تكفل العلماء بتوجيهها.

٤) معرفة هذه الاختلافات يُعين في حل إشكالات الأسانيد؛ من وصل المنقطع، أو رفع الموقوف، وتبيين سماع المدلس، وإزالة الاضطراب الواقع في السند، والوقوف على أسماء الرواة المهملين في الإسناد، وخاصة شيوخ البخاري.

٥) هناك زيادات قليلة للفربري على الصحيح، وهي معلومة وظاهرة أشار إليها شراح الكتاب.

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة نشأت عن عدم إدراك أسباب الاختلافات الواقعة بين روايات «صحيح البخاري»، والجواب عنها يحتاج إلى بيان أسباب تلك الاختلافات.

والمأمل في أسباب تلك الاختلافات يطمئن إلى أن الاختلافات الواقعة بين روايات «صحيح البخاري»، من الأمور المألوفة جدًا عند الخبير بالمنقولات والكتب والتراث، بل هي صورة حيّة عن مدى الدقة والأمانة العلمية التي كان يتميز بها المحدثون في تأليفهم للمصنّفات، ومدى رعايتهم لعلم الرواية، وحرصهم على مراجعة ما يكتبونه، واستمرارهم في تنقيح ما يأخذونه عن شيوخهم، ومراجعة مصادرهم؛ للوصول إلى أدق الروايات وأتقنها.

ويتبين ذلك من وجوه:

❁ **أولاً:** الاختلافات الواقعة في روايات «صحيح البخاري»، التي هي من قبيل الأوهام والأخطاء، إنما هي - في الغالب - من قبيل الرواة، وليست من الإمام البخاري؛ كما نص عليه الأئمة النقاد.

❁ **ثانيًا:** الاختلافات التي تتعلق بترتيب الكتب وأسمائها، أو تقديم بعض الأحاديث وتأخيرها،

أيضاً هي من قبيل اجتهاد الرواة الذين انتسخوا من الكتاب نسخاً متعددة، ويُمكن - من خلال المقارنة بين الروايات - معرفة ترتيبها وموضعها الأقرب إلى وضع الإمام البخاري.

**ثالثاً:** ما يتعلّق بالاختلافات الواقعة في الأسانيد، وهي مع كثرتها نسبياً - مقارنةً بغيرها - لا يُوجدُ فيها ما يترتّب عليه تغييرُ المعنى إلا مواضع قليلة، وقد تكفّل العلماءُ والشرّاحُ بتوجيهها، وإزالة الإشكالات الواقعة فيها.

**رابعاً:** الوقوف على هذه الاختلافات يُعينُ المختصّ على حلّ الإشكالات الواقعة في الأسانيد؛ من وصل المنقطع، أو رفع الموقوف، وتبيين سماع المدلّس، وإزالة الاضطراب الواقع في السند، والوقوف على أسماء الرواة المهمّلين في الإسناد، وخاصّةً شيوخ البخاري، وكانت العناية بتلك الاختلافات من المعايير التي يُفاضلُ بها بين شروح البخاري، واستحقّ «فتح الباري» لابن حجر التقدّم لأسباب، منها امتيازُه في هذه القضية.

**خامساً:** ما يتعلّق بالاختلافات الواقعة في جمل التعظيم لله سبحانه وتعالى، أو الصلاة والسلام على النبي محمد ﷺ، أو الترضي والترحم على الصحابة والتابعين -: فهي غالباً ما تكون من تصرفات النساخ.

وقد نصّ العلماء على أنه كثيراً ما يتصرّف النساخ في كتابة صيغة «ﷺ»، أو «كرم الله وجهه» لعليّ ﷺ.

**سادساً:** هناك زيادات قليلة للفربري - أشهر رواة البخاري - على الصحيح، وهي معلومةٌ وظاهرةٌ أشار إليها شرّاح الكتاب، وبعض رواة نسخ «صحيح البخاري».

**كلمات دلالية:** حجّة السنّة، صحيح البخاري.

المسألة (١٤٨) - كيف نطمئنُ لـ «صحيح البخاريِّ»، وقد كان يروى الحديث بالمعنى؟

## السؤال

إن البخاريَّ كان يروى الحديث بالمعنى؛ وهذا مما يَمْنَعُ مِنَ الاطمئنانِ والوثوقِ بصحيحه؛ فكيف نثَقُّ بـ «صحيح البخاريِّ» مع ذلك؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ «صحيح البخاريِّ» غيرُ موثوقٍ به؛ لأنه كان يروى الأحاديث بالمعنى.

## الجواب

### مضمونُ السؤال:

روايةُ الإمام البخاريِّ للأحاديث بالمعنى مما يَمْنَعُ مِنَ الاطمئنانِ للأحاديث التي يروىها في صحيحه، وقد جاء عنه أنه قال: «رُبَّ حديثٍ سَمِعْتُهُ بالبصرة كَتَبْتُهُ بالشام، ورُبَّ حديثٍ سَمِعْتُهُ بالشام كَتَبْتُهُ بمصر»، فقيل له: يا أبا عبد الله، بكماله؟ قال: فسكت. «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٢)؛ فكلامُ الإمام، ثم سكوته لما سُئِلَ، يَمْنَعُ مِنَ الاطمئنانِ للأحاديث التي يروىها في «صحيحه»؛ بحسبِ وجهةِ نظرِ السائل.

### مختصرُ الإجابة:

إن البخاريَّ وإن كان يروى جوازَ رواية الحديث بالمعنى، فإن ذلك الجوازَ مقيَّدٌ بقيدٍ، وهو ألا تؤدِّي الرواية بالمعنى إلى تغيير المعنى الأصليِّ، وهذا ما كان يفعلُه؛ فإنه كان من حُفَاطِ الإسلام، وعلمائه الأعلام، ولا يعجزُ عن تأدية الحديث على وجهه دون إخلالٍ بمعناه، ومن ارتاب في ذلك، فليعرض المتون التي جاءت بأسانيد البخاريِّ على المتون أنفُسها التي جاءت بأسانيد غيره عن شيخه وعن شيخ شيخه؛ فلن يجدَ إخلالاً منه بالمعنى.

## الجواب التفصيلي:

حقيقة هذه الشبهة: الطعن في السنة بالطعن في أصح الكتب المصنفة فيها، والجواب عنها يحتاج إلى بيان موقف البخاري من الرواية بالمعنى، وبيان معنى كلامه الذي استدلل به أصحاب الشبهة.

ويتبين ذلك من وجوه:

❁ **الأول:** الإمام البخاري لا يعجز عن إقامة متن الحديث وأدائه على وجهه دون إخلال بمعناه؛ فليس في كتابته الحديث في بلد غير الذي سمعه فيه ما يقدح في الحديث:

فقد كان الإمام البخاري مشهوراً له بقوة الحفظ، واستحضاره للأسانيد، ومعرفته بالعلل الدقيقة، ومن كانت هذه صفته لا يصعب عليه إقامة متن الحديث وأداؤه على وجهه.

ثم إن الدليل بين أيدينا؛ فهذا صحيحه فيه آلاف الأحاديث، وقيل حديث منها إلا وقد رواه جماعة غيره عن شيخه وعن شيخ شيخه، وقد تتبع ذلك المستخرجون عليه وشراحه؛ فهل وجد أهل العلم تفاوتاً مخلاً بالمعنى يؤدي إلى فسادِه؟! كلا، والله الحمد.

❁ **الثاني:** ليس في كلام البخاري المستدل به ما يدل على إخلاله في رواية الحديث:

فإن البخاري وإن كان يرى جواز الرواية بالمعنى - وكان ذلك من أسباب تفضيل بعض المغاربة لـ «صحيح مسلم»، على «صحيحه» - فإن ذلك الجواز مقيّد بقيد، وهو ألا تؤدي الرواية بالمعنى إلى تغيير المعنى الأصلي.

أما قوله: «رَبِّ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ بِالْبَصْرَةِ كَتَبْتُهُ بِالشَّامِ، وَرَبِّ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ بِالشَّامِ كَتَبْتُهُ بِمِصْرَ»، فقول له: يا أبا عبد الله، بكماله؟ قال: فسكت». «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٢) -:

فغاية ما في هذا: أنه كان يسمع الشيء ولا يكتبه؛ حتى إذا وجد له مناسبة، أو ترجمته لائقة، كتبه، وسكوته لا يدل على أنه أخل بمعناه، وغاية ما يدل عليه: جواز الاختصار في الحديث بذكر بعضه؛ كما هو شأنه في كتابه: يقطع الحديث الواحد في عدة أبواب، مقتصرًا في كل باب على ما يليق به.

الثالث: كلام البخاريّ المستدلُّ به، ليس نصًّا أنه عني به الصحيح:

فإنه يحتملُ أن يكونَ قد عني به غيرَ الصحيح، والكلامُ إذا تطرَّق إليه الاحتمالُ، بطلَ به

الاستدلالُ؛ كما في القاعدةِ المعروفة.

وهذا الوجهُ إنما نذكرُهُ لمنَ أبى، ورفضَ الوجهينِ أنفيَ الذكر، وإلا فلو حُمِلَ كلامُهُ

على الصحيح، فليس فيه إشكالٌ أيضًا بحمدِ الله.

كلماتٌ دلاليةٌ: البخاريّ، صحيحُ البخاريّ، الروايةُ بالمعنى.







المسألة (١٤٩) - كيف نظمنا لـ «صحيح البخاري»، وقد مات قبل أن يبيّضه؟

## السؤال

كيف نظمنا لـ «صحيح البخاري»، وهو نفسه مات دون أن يطمئن له؛ حيث تركه مسودة؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* البخاري مات وهو غير مقتنع بكتابه.

## الجواب

### مضمون السؤال:

إن البخاري ترك صحيحه دون تبيض؛ ويدل على ذلك: قول إبراهيم بن أحمد المستملي، قال: «انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تتم، وأشياء مبيضة، منها تراجع لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم لها؛ فأضفنا بعض ذلك إلى بعض»؛ فهذا من وجهة نظر السائل دليل على أن البخاري نفسه مات دون أن يطمئن له؛ مما يمنعنا جميعاً أن نظمنا لـ «صحيح البخاري» أيضاً.

### مختصر الإجابة:

لم يمّت الإمام البخاري إلا وقد بيّض صحيحه، وذلك في المسجد النبوي، وعرضه على شيوخه، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، وسمعه منه تلامذته، ونقلوه عنه، ولم يكن الإمام البخاري يترك بيّاضات في صحيحه إلا لغاية وسبب لا يطعن في المادة الحديثية في الكتاب، أما كلمة المستملي، فهي تتعلق بالتراجع التي هي العناوين للكُتب والأبواب، لا بمادة الكتاب الحديثية التي يريد أصحاب الشبهة الطعن فيها.

## الجواب التفصيلي:

حقيقة هذه الشبهة: الطعن في حجية السنة بالطعن في أصح الكتب المصنفة فيها؛ بدعوى أن مؤلفه الإمام البخاري لم يكن واثقاً فيه، والاستشكال الوارد في السؤال يتضمن الحاجة إلى بيان الحال التي ترك عليها البخاري «صحيحه» لما مات ﷺ ورَضِيَ عنه، ويتضمن الحاجة لبيان معنى كلمة «المستملى» المذكورة.

ويتبين ذلك من وجوه:

❁ أولاً: كتاب الصحيح الذي بأيدينا كان الإمام البخاري مطمئناً إليه؛ حيث بيّضه في حياته:

فإن البخاري في أول الأمر ابتدأ تصنيف الصحيح وترتيب أبوابه عند المسجد الحرام، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها؛ فكان الكتاب إذ ذاك مسودةً، ثم إنه حوَّله من المسودة إلى المبيضة بين قبر النبي ﷺ ومنبره.

وليس شيءٌ أدلَّ على أن البخاري لم يمت إلا بعد أن حرَّر كتابه، وعرضه على أئمة الحديث: مما قاله أبو جعفر محمود بن عمير العقيلي: «لما أَلَفَ البخاري كتاب الصحيح، عرضهُ على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث»، قال العقيلي: «والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة». «هَدْيُ السَّارِي» (ص ٧).

وروى عن الفربري؛ أنه قال: قال البخاري: «ما كتبت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك، وصليت ركعتين»؛ رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٧).

وذلك كفي يجتمع للإمام البخاري الاطمئنان القلبي، والاستلهام الروحي، إلى الاجتهاد العلمي، والبحث العقلي.

وليس شيءٌ أدلَّ على دحض تلك الشبهة: مما بذله من جهدٍ وتنقيحٍ وغرابةٍ للأحاديث حتى جاء كتابه في غاية الصحة من قوله: «جمعت كتابي هذا من ست مئة ألف حديث»؛ رواه الخطيب البغدادي في «الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٥٦٢).

وقد استفاض واشتهر: أن البخاري لم يمت إلا بعد أن حدث بـ «صحيحه» الكثيرين من

تلاميذه، وأنهم تسابقوا في كتابة أصله الذي بالغ في التحري في جمع أحاديثه، حتى وصل إلينا كما تركه، راضياً عنه، مطمئناً إليه.

أما تراجمه: فإن له فيها مقاصد عديدة، واتسعت فيها الأنظار وضائق، وتأمل فيها العلماء، وقد قال ابن حجر - بعد أن أورد عدداً من تلك المقاصد -: «وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة، اعتقد من لم يمعن النظر: أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومن تأمل ظفر، ومن جدَّ وجد». «هذي الساري» (ص ١٣ - ١٤).

❁ ثانياً: كلام المستملي لا يتعلق بمادة الكتاب الحديثية التي يقصد أصحاب الشبهة الطعن فيها:

فإن كلام المستملي - إن ثبت - يتعلق بتراجم «الجامع الصحيح» فقط، أما الأحاديث - التي هي مادة طعن أصحاب الشبهة - فلا تدخل في كلامه، ولم ينقل عن أحد يوثق بكلامه أن أحاديث «الجامع الصحيح» فيها نقص أو خلل لم يكمله الإمام البخاري.

أما أنه ترك في مواضع بياضاً رجاء أن يضيفها فيما بعد فلم يتفق له ذلك - فهي ثلاثة أنواع:

● الأول: أن يثبت الترجمة وحديثاً أو أكثر، ثم يترك بياضاً لحديث كان يفكر في زيادته، وآخر ذلك لسبب ما؛ ككونه كان يحب إثباته كما هو في أصله، ولم يتيسر له الظفر به حينئذ.

● الثاني: أن يكون في ذهنه حديث يرى إفراده بترجمة، فيثبت الترجمة، ويؤخر إثبات الحديث لنحو ما مر.

● الثالث: أن يثبت الحديث، ويترك قبله بياضاً للترجمة؛ لأنه يعني جداً بالتراجم، ويضمونها اختياره، وينبئ فيها على معنى خفي في الحديث، أو حمله على معنى خاص، أو نحو ذلك؛ فإذا كان متردداً، ترك بياضاً؛ ليتمه حين يستقر رأيه.

وليس في شيء من ذلك ما يؤهم احتمال خلل فيما أثبتته.

فأما التقديم والتأخير، فالاستقراء يبين أنه لم يقع إلا في الأبواب والتراجم، يتقدم أحد البابين في نسخة، ويتأخر في أخرى، وتقع الترجمة قبل هذا الحديث في نسخة، وتتأخر عنه في أخرى؛ فيلتحق بالترجمة السابقة.

ولم يَقَعْ مِنْ ذَلِكَ مَا يَمَسُّ سِيَاقَ الْأَحَادِيثِ بِضَرَرٍ؛ فَلَمْ يَثْبُتْ إِذَنْ طَعْنٌ فِي الْمَادَّةِ الْحَدِيثِيَّةِ

فِي الْكِتَابِ.

❁ كَلِمَاتٌ دَلَالِيَّةٌ: الْبَخَارِيُّ، صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ، حَجِيَّةُ السَّنَةِ.





المسألة (١٥٠) - كيف نَعْتَمِدُ على «صحيح البخاري»، مع مخالفتِهِ لشرطِهِ، وروايتهِ عن المبتدعة؟

## السؤال

إن الإمام البخاريّ ﷺ تعالى روى في «صحيحه» عن مبتدعة؛ مثل روايته عن عمران بن حطان، وهو من الخوارج؛ فكيف لنا أن نقبل بعد ذلك صحيحه؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ البخاريّ خالف شروطَ صحّة الحديث.

## الجواب

### مضمون السؤال:

إن الإمام البخاريّ ﷺ روى في «صحيحه» عن المبتدعة، أو عن بعضهم؛ وهذا في نظرِ صاحبِ السؤال: يدلُّ على أن التحريّ في رواية الحديث، والمنهجية الصارمة التي يدعيها مؤيدو البخاريّ، ليست أمرًا حقيقيًا.

### مختصرُ الإجابة:

ليست الرواية عن المبتدعة مردودةً بإطلاقٍ عند أهل العلم بالحديث؛ فقد تُقبلُ إذا اجتمعت فيه سائرُ الشروط، ولم تكن بدعته مَكْفُرةً، ولم يكن مستحلًّا للكذب؛ كالخطأية.

والخوارج - ومنهم عمران بن حطان - ليسوا كفّارًا، بل الخوارج من أشدّ الناس اجتنابًا للكذب، كما هو معلوم.

إضافةً إلى أنه ليس كلُّ من رُمِيَ ببدعة تكون بدعته قد ثبتت عليه، بل قد يكون رجَع عنها، أو

تبرأ منها؛ كما أن مأخذ العلماء في ترك الرواية عن المبتدع: هو الزجر والعقوبة؛ وذلك مما يُنَاطُ بالمصلحة؛ فقد تُقبَلُ رواية المبتدع بشروطها إذا اقتضت المصلحة ذلك.

وعلى ذلك: فلم يكن البخاري رحمه الله مخالفاً للشروط التي اعتمدها في «صحيحه»، بل كان في غاية الدقة والتحري في الرواية.

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة حقيقتها استشكال مسألة مطروحة مشهورة في كتب المصطلح، وهي مسألة «الرواية عن المبتدع»، ولها تطبيقاتها في دواوين السنة، وهي من المسائل العلمية التخصصية، والحق أن الإمام البخاري رحمه الله يُحتج بتصرفاته في مثل هذه المضائق، ولا يُحتج عليها.

والجواب عن هذه الشبهة يحتاج إلى بيان ما يتعلق بمسألة «الرواية عن المبتدع» من ضوابط. وبيان ذلك تفصيلاً من وجوه:

### ❁ الأول: العبرة في الراوي بصحة حديثه، وإتقان حفظه:

ومن رُمي ببدعة إذا كان صادقاً في روايته، ضابطاً لحديثه، فلا يُوجد ما يمنع من قبول روايته، والمتبع لأحوال الرواة يرى بعضاً ممن رُمي ببدعة موضعاً للثقة والاطمئنان؛ مثل طلقة بن حبيب، وأيوب بن عائذ الطائي، وكم في «الصحيحين»، من جماعة صُححت أحاديثهم وهم قدرية، وخوارج، ومرجئة، ومما يدل على ضبط من روى عنهم البخاري ممن رُمي ببدعة: أنه روى عنهم مقرونين بغيرهم؛ مثل عبادة بن يعقوب الرواحني، روى عنه البخاري مقروناً مع سليمان بن حرب.

### ❁ الثاني: الرواية عن المبتدع هو مذهب كثير من المحدثين النقاد:

ولو ترك حديث كل مبتدع، أو من رُمي ببدعة، لكان في ذلك تضييع لكثير من أحاديث السنة التي رواها أهل الصدق ممن تلبس ببدعة.

### ❁ الثالث: ليس كل من رُمي ببدعة تكون بدعته قد ثبتت عليه:

مثال ذلك: الحكمُ بنُ عَتِيْبَةَ الكِنْدِيِّ، رُمِيَ ببدعةٍ، ولم تثبتْ عليه، بل من الرواةِ مَنْ يتبرأُ من البدعةِ التي يُرمى بها؛ كتَبْرُؤِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ من بدعةِ القَدْرِيَّةِ.

❁ **الرابع:** بعض العلماء خالفوا الإمام البخاري في إخراجِه عن بعض المبتدعة، دون أن يُعدُّوا ذلك خللاً منهجياً؛ كانتقادِ الدارِ قُطْنِي له روايتهُ عن عِمْرَانَ بنِ حِطَّانَ.

❁ **الخامس:** المبتدعةُ الذين تُقبَلُ روايتهم لهم شروطٌ، منها: ألا تكونَ بدعتهم مكفرةً، وألا يكونوا مستحلِّين للكذب؛ كالخطأبيَّة:

فلا يُوجدُ في الصحيحِ ولا في غيره من رُمِيَ ببدعةٍ مكفرةٍ، متَّفِقٍ على التكفيرِ بها.

❁ **السادس:** مأخذُ العلماءِ في تركِ الروايةِ عن المبتدعِ: هو الزجرُ والعقوبةُ؛ وذلك مما يُنْاطُ بالمصلحة؛ فقد تُقبَلُ روايةُ المبتدعِ بشروطها إذا اقتضتِ المصلحةُ ذلك.

❁ **كلماتٌ دلالية:** المبتدعة، الروايةُ عن المبتدعِ، صحيحُ البخاري، حجَّةُ السنَّةِ.



**المسألة (١٥١) - هل أكثر البخاري من الإخراج لحديث أبي هريرة؛ لكون أبي هريرة كان من عمال بني أمية؟**

## السؤال

إن الإمام البخاري كان مواليًا للدولة الأموية، فأدى به ذلك إلى كثرة إخراج حديث أبي هريرة؛ لتشيعه لتلك الدولة.

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ البخاري كان أمويّ النزعة؛ ولذلك أخرج أحاديث أبي هريرة.

## الجواب

### مضمون السؤال:

إن السائل يرى في أسباب رواية المحدثين - ومنهم الإمام البخاري - أسبابًا غير علمية؛ فالبخاري - من وجهة نظر السائل - يتأثر بالولاءات السياسية، وتحكمه استقطاباتها؛ ولذلك فهو يزوي أحاديث أبي هريرة ﷺ؛ لأنه يوافق نزعة السياسية لبني أمية.

### مختصر الإجابة:

الإمام البخاري لم يكن ذا نزعة أموية، وكيف يكون كذلك وقد ولد بعد سقوط الدولة الأموية بستين سنة، وعاش في حكم الدولة العباسية التي حاربت بني أمية، وقد ورد في «صحيحه» من مدح آل البيت وعلي ﷺ ما لا يوافق عليه أعداء آل البيت، سواء من بعض الأمويين أو غيرهم، وأبو هريرة ﷺ لم يكن أيضًا معاديًا لآل البيت، وإنما كانت رواية البخاري عن أبي هريرة ﷺ؛ لكونه من أكابر الصحابة العارفين بأحوال النبي ﷺ وأموره، والملازمين له.

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة تقوم على جهل بتاريخ البخاري ومضمون «صحيحه»، والجواب عنها يحتاج



إلى بيان بعض المعلومات التاريخية، ومعلوماتٍ عن مضامين كتابه «الصحيح» المناقضة لهذه الشبهة، وقد ركّبتها بعض المعاصرين من مروّجي الشبهات على شبهة أقدم منها هي شبهة تشييع أبي هريرة رضي الله عنه للأمويين.

والردُّ عليها تفصيلاً من وجوه:

❁ **الأول:** الدولة التي عاش في ظلّها الإمام البخاريّ هي الدولة العبّاسيّة، لا الأمويّة:

إن الإمام البخاريّ عاش في عهد الدولة العبّاسيّة؛ فقد وُلِدَ سنة (١٩٤هـ)، بعد وفاة هارون الرشيد بعام واحد، أي: بعد زوال الدولة الأمويّة بأكثر من ستين عاماً، وتُوفِّي سنة (٢٥٦هـ) في أوّل عهد الخليفة العبّاسيّ «المعتد على الله»، وقد عاصرَ عشرةً من خلفاء الدولة العبّاسيّة.

❁ **الثاني:** الدولة العبّاسيّة التي عاش في ظلّها الإمام البخاريّ، كانت معاديّةً لبني أميّة:

فمن الحقائق التاريخية المسلّمة: أن الدولة العبّاسيّة كانت من أشدّ الدُول معاداةً للدولة الأمويّة؛ فكيف يُتصوّر أن يتأثر الإمام البخاريّ بالدولة الأمويّة، ويكثر من الرواية عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ انتصاراً لها على زعمهم، مع وجود الدولة العبّاسيّة، والإمام البخاريّ لم يكن محابياً للعبّاسيين الذين عاش في عصرهم؛ فكيف يكون محابياً للأمويين الذين وُلِدَ بعد ذهاب دولتهم على يد العبّاسيين؟!

❁ **الثالث:** الإمام البخاريّ أخرج في «صحيحه» فضائل عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه وآل البيت:

ومن المعلوم: أن العداة لعليّ رضي الله عنه الذي وُجِدَ لدى بعض بني أميّة، لا يستقيم مع ذكر فضائل ومناقب عليّ رضي الله عنه وآل البيت.

❁ **كلمات دلاليّة:** البخاريّ، أبو هريرة.

المسألة (١٥٢) - هل كان البخاريُّ في «صحيحه» يُجاري رغباتِ العباسيين؟

## السؤال

كيف يُمكننا أن نقبل «صحيح البخاري»، مع تعرُّض البخاريِّ لضغوطاتٍ من العباسيين، كان يُجاري بسببها رغباتهم في «صحيحه»؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* الإمام البخاريُّ كان داخلًا في أهواءِ خلفاءِ العباسيين.

## الجواب

### مضمون السؤال:

تعرَّض الإمام البخاريُّ في «صحيحه» لضغطٍ رسميٍّ من السلطةِ العباسية؛ فمن وجهة نظرِ السائل تكونُ الوثوقيةُ بإنتاجه العلميِّ في «صحيحه» وغيره معدومةً أو ضعيفةً.

### مختصرُ الإجابة:

الإمام البخاريُّ من أهلِ الورعِ والتقوى، لا يبيعُ دينهُ بديناه؛ فيكذبُ على رسولِ الله ﷺ من أجلِ أهواءِ بني العباس، وهو لم يتعرَّضْ لمحنةٍ تكونُ نتيجةً الرضوخِ لإملاءاتٍ سياسيةٍ حتى يقالَ: «إنه تعرَّضَ لإملاءاتهم»، كما أنه كان جريئًا مع السلاطينِ والوُلاة، ثم إنه كان يزوي عن الأمويين أعداءِ العباسيين، ومعظمُ ما رواه عن الأمويين رواه أيضًا الإمامُ أحمدُ الذي ناله من أذى خلفاءِ بني العباسِ ما ناله، وهذا فضلًا عن أنه لا يُوجدُ سندٌ تاريخيٌّ لهذه الشبهة.

### الجوابُ التفصيليُّ:

هذه الشبهةُ يُقصدُ بها الطعنُ في السنَّةِ النبويةِ من خلالِ الطعنِ في أهمِّ الكتبِ المصنَّفةِ فيها،

والجوابُ عنها يحتاجُ إلى كشفِ ملابساتِ علاقةِ البخاريِّ بالسلطةِ العباسيَّةِ، وما يُدعى من تأثيرِ السلطةِ على روايتهِ في «الصحيح».

وبيانُ ذلكِ تفصيلاً من وجوه:

### ❁ الأول: الإمامُ البخاريُّ من أهلِ الورعِ والتقوى:

فجميعُ كُتُبِ التراجمِ تشهدُ للإمامِ البخاريِّ بالصدقِ والنزاهةِ والورعِ، وقد أجمعتِ الأئمةُ على إمامتهِ وجلالتهِ، وعرفَ قدرهُ ومكانتهُ عوامُّ المسلمين، فضلاً عن العلماءِ وطلبةِ العلمِ، ومن كان هذا حاله، فمن المستحيل أن يتأثرَ بضغوطِ سياسيَّةٍ، أو غيرها، والإمامُ البخاريُّ أرفعُ وأجلُّ من أن يتأثرَ بمثلِ هذه الأشياءِ، وهو الذي روى الأحاديثَ التي تحذُرُ من عقوبةِ الكذبِ على رسولِ الله ﷺ.

### ❁ الثاني: لا يُوجدُ سندٌ تاريخيٌّ لهذه الشبهة:

فالإمامُ البخاريُّ لم يتعرَّضَ لمحنةٍ تكونُ نتيجتُها الرضوخُ لإملاءاتٍ سياسيَّةٍ من قِبَلِ العباسيين، ولو صحَّ أن الإمامَ البخاريَّ تأثرَ بضغوطِ سياسيَّةٍ، لُنُقِلَ لنا ذلكُ في أخبارٍ ووقائعٍ؛ فما تلكِ الضغوطُ؟! ومتى حصلتْ؟! وكيف؟! ومن الذي قام بها من بني العباس؟! كل ذلك لم يُنقل. وفي هذا العصرِ: نُقِلَت أخبارُهُ ووقائعُهُ بالتفصيلِ في كُتُبِ التاريخ؛ فلو كان من هذا شيءٌ، لُنُقِلَ.

كما أن الرواةَ يَطْعَنُ فيهم الأئمةُ بالدخولِ على السلاطينِ؛ فلو فعَلَ ذلكِ البخاريُّ، لكان مما طُعِنَ به عليه، وقد تكلمَ العلماءُ في وقتِهِ عن أشخاصٍ لهم شأنٌ، ولم يَهَابُوا أحداً في ذلك، فأما كونُهُم يجتمعون جميعاً على كتمِ هذا، مع شهرةِ البخاريِّ، فهذا مما لا يُعقل.

### ❁ الثالث: من الأئمةِ الذين عرَّضَ عليهم الإمامُ البخاريُّ «صحيحه» الإمامُ أحمدُ:

والإمامُ أحمدُ موقفُهُ وصبرُهُ في «فتنةِ خلقِ القرآن» التي سجَّنه وعذَّبه فيها المأمونُ والمعتصمُ العباسيان، مشهورٌ معروفٌ؛ فلو كان في «صحيحِ البخاريِّ» مجاراةٌ للأهواءِ السياسيَّةِ، لحذَّرَ منه الإمامُ أحمدُ، بل إن معظمَ الأحاديثِ التي رواها الإمامُ البخاريُّ رواها الإمامُ أحمدُ في «مسنده».

## ❁ الرابع: الإمام البخاريُّ كان جريئاً مع السلاطين والوُلاة:

ولا بأس أن نذكر في ذلك قصّةً يتّضح بها المراد:

❁ فقد روى الخطيبُ البغداديُّ بإسناده إلى أبي سعيدٍ بكرِ بنِ مُنيّرٍ، قال: بعثَ الأميرُ خالدُ بنُ أحمدَ الذُّهليُّ والي بخاري، إلى محمّد بنِ إسماعيلَ: أنِ احملِ إليَّ كتابَ «الجامع»، و«التاريخ»، وغيرهما؛ لأسمعَ منك، فقال محمّد بنُ إسماعيلَ لرسولِهِ: «أنا لا أذُلُّ العِلْمَ، ولا أحملُهُ إلى أبوابِ الناس؛ فإنْ كانتْ لك إلى شيءٍ منه حاجةٌ، فاحضُرْني في مَسجدي أو في داري، وإن لم يُعجبك هذا، فأنت سلطانٌ، فامنعني من المجلس؛ ليكون لي عُذرٌ عند الله يوم القيامة؛ لأنني لا أكتُم العِلْمَ؛ لقولِ النبيِّ ﷺ: «مَنْ سئِلَ عَنْ عِلْمٍ، فَكَتَمَهُ، أُلْحِمَ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»؛ [رواه أحمد (١٣ / ١٧) رقم (٧٥٧١)]، قال: فكان سببَ الوحشةِ بينهما هذا». «تاريخ بغداد» (٢ / ٣٥٥ - ٣٥٦).

فإذا كان هذا موقفَ الإمام البخاريِّ في أمرٍ لو فعلَهُ، لم يعبَهُ فيه أحدٌ، فكيف يستجيبُ لأمرٍ فعلُهُ خيانةٌ وقلّةُ ديانةٍ؛ فيستجيبُ لرغباتِ العباسيين؟! وكيف يرفضُ إذلالَ العِلْمِ وكتمانَهُ، ويقبَلُ فيه الخيانةَ وعدمَ الأمانة؟! هذا غيرُ ممكنٍ عادةً.

## ❁ الخامس: الأمويّون - أعداءُ العباسيين - كان البخاريُّ يروي عنهم:

فقد روى عن عددٍ من الأمويّين، منهم أبو سُفيانَ، ومُعاويةُ بنُ أبي سُفيانَ، وعثمانُ بنُ عفّانَ، وعُمَرُ بنُ عبدِ العزيزِ، ومروانُ بنُ الحَكَمِ، وعبدُ المَلِكِ بنُ مروانَ، وسعيدُ بنُ عمرو بنِ العاصِ الأمويُّ، وإسحاقُ بنُ سعيدِ بنِ العاصِ، وعنْبَسَةُ بنُ سعيدِ بنِ العاصِ، بل ذكّر فضائلَ كثيرٍ منهم في «صحيحهِ»؛ فكيف يروي لهؤلاءِ الرواةِ من بني أميّة، ويذكرُ الأحاديثَ في فضائلِ بعضهم؛ إذا كان داخلاً في أهواءِ العباسيين؟! والعداءُ السياسيُّ بين الأمويّين والعباسيين معروفٌ؛ فيبعدُ أن يكونَ بعدَ روايتهِ لتلك الأحاديثِ مائلاً مع العباسيين.

## خاتمةُ الجواب - توصية:

إن هذه الشبهةُ تُعدُّ من الشبهاتِ التي أثارها بعضُ المستشرقينَ في العصرِ الحديثِ - مثلُ



جُولَدِ زِيَهَر - وَالخَطَابُ الاستشراقيُّ لَدَى أربابِهِ وَلِعُ بتسييسِ المواقفِ والأحداثِ، ولو بالتكُلُفِ

والأقاويلِ المفتراةِ على التاريخِ والواقعِ.

❁ **كلماتٌ دلاليةٌ:** المستشرقون و«صحيح البخاري»، شبهاتٌ حول «صحيح البخاري»، لإمام البخاري.



المسألة (١٥٣) - كيف نقبلُ «صحيح البخاري»، وهو يذكر أن النبي ﷺ حاول الانتحار؟

## السؤال

ورد في «صحيح البخاري» خبر عن محاولة النبي ﷺ الانتحار؛ وهذا يؤيد مزاعم أعداء الإسلام بأن ما كان يظنه النبي ﷺ وحيًا، إنما هو في الحقيقة صرعٌ كان يُصيبه؛ فإن محاولة الانتحار من أعراض الإصابة بالصرع؛ فكيف يكون «صحيح البخاري» مرجعًا للأمة، وهو يتضمن مثل هذه الرواية؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل صحيح أن النبي ﷺ حاول الانتحار؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

الطعن في «صحيح البخاري»، عن طريق الطعن في بعض أحاديثه.

### مختصر الإجابة:

الحديث المذكور رواه البخاري بما يشير إلى ضعفه أصلاً؛ لأن الراوي - وهو الزهري - أشار إلى أنه (بلاغ)، أي: مجهول الراوي؛ فالحديث صحيح من البخاري إلى الزهري، ولكن الزهري صرح بنفسه بانقطاع الرواية؛ فالزهري أخبر أنه بلاغ، أي: ضعيف؛ فليس على البخاري أي طعن بذلك.

كما أنه ليس كل ما يتوهم منه متوهمٌ قدحاً في مقام النبوة، يجب الكف عن روايته وذكره وشرحه؛ وإلا لوجب الكف عن رواية كثير من الأحاديث المتفق على صحتها، بل الكف عن قراءة بعض الآيات؛ من أجل أوهام المتوهمين، كما أن سلامة قوى النبي ﷺ العقلية مما شهد به العقلاء في مختلف العصور، ومنها الغربيون في العصر الحديث.

ثم ليس في تلك الرواية ما يؤيد قول النصارى: بأن ما كان يظنه النبي ﷺ وحيًا، إنما هو صرغ، بل لو صحّت الرواية - ولا تصحّ - فلا تدلّ على شكّ النبي ﷺ في نبوّته؛ وإنما فيها إشارة إلى شدّة ثقل النبوة في أولها، ولا تعدو ذلك.

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة تعبر عن قراءة خاطئة لرواية منقطعة جاءت في «صحيح البخاري»، نتج عن تلك القراءة الظن بأن «صحيح البخاري» يحوي ما يؤيد فرى أعداء الإسلام من النصارى والملاحدة، وأكاذيبهم ضدّ النبي ﷺ.

والاستشكال الوارد في السؤال يتضمّن الحاجة لمعرفة المدلول الصحيح لما جاء في «صحيح البخاري» (٦٩٨٢)، من قول الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري: «وَفَتَرَ الْوَحْيَ فِتْرَةً حَتَّى حَزَنَ النَّبِيُّ ﷺ - فِيمَا بَلَّغْنَا - حُزْنًا عَدَا مِنْهُ مِرَارًا؛ كَيْ يَتَرَدَّى مِنْ رُؤُوسِ شَوَاهِقِ الْجِبَالِ، فَكُلَّمَا أَوْفَى بِذُرُوءِ جَبَلٍ لِكَيْ يُلْقِيَ مِنْهُ نَفْسَهُ، تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيْلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا، فَيَسْكُنُ لِدَلِكِ جَأْشُهُ، وَتَقَرُّ نَفْسُهُ، فَيَرْجِعُ، فَإِذَا طَالَتْ عَلَيْهِ فِتْرَةُ الْوَحْيِ، عَدَا لِمِثْلِ ذَلِكَ، فَإِذَا أَوْفَى بِذُرُوءِ جَبَلٍ، تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيْلُ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ»:

إن رواية أهل الحديث لما يعده الطاعنون في السنّة تأييدًا لمقالات أهل الإلحاد، أمر يعرفه من له علمٌ يسيّر بهذا الفنّ - وإن خفي على بعض العامّة - والنظر المنصف في ذلك يدلّك على أن ذلك من النقاط التي تحسب لأهل الحديث، لا عليهم؛ وقد قال وكيع: «أهل السنّة يروون ما لهم وما عليهم، وأهل البدعة لا يروون إلا ما لهم»؛ رواه الدارقطني في «سننه» (١ / ٢٧)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١ / ٤٤٣).

وأهل الحديث يؤدّون الأمانة، ويحثّون على طلب الحديث، ثم هم - مع ذلك - يحذرون أشدّ التحذير أن تكون الغاية من ذلك الطلّب تقوية الهوى - سواء كان ذلك الهوى كفرًا أو ضلالةً أو بدعةً - فيهلك من هلك عن بيّنة، ويحيى من حيّ عن بيّنة.

والجواب عن هذه الشبهة تفصيلًا من وجوه:

❁ **الأول:** أن البخاري رواها عن الزُّهري؛ فهي صحيحة الإسناد إلى الزُّهري، ولكن الزُّهري صرَّح بنفسه بانقطاع الرواية:

وأخبر أن ذلك بلغته، ولم يقل: إن ذلك وقع؛ فهو يُخبر أنه (بلاغ)؛ وهو مصطلح يفيد بأن الرواية منقطعة.

فالبخاري ناقل أمين، ونقله ثابت عن الزُّهري؛ فهو قد أدَّى ما عليه، وليس عليه أي طعن بذلك، وبقي الكلام في صحَّة الحديث بعد الزُّهري، وقد أقرَّ الزُّهري بانقطاع الحديث، وأنها أمرٌ نُقلَ بغير إسنادٍ يُنسبُ له.

والإقرار بكون الرواية غير متصلة الإسناد، وأنها من بلاغات الإمام الزُّهري - والتي يقرُّ أئمة الحديث من قديم؛ كالشافعي، وأبي جعفر العقيلي: ضعفتها وعدم قبولها - هو موجب الصنعة الحديثية التخصصية.

ولا يعني ذلك: أن تلك الرواية تقدح في الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزُّهري الذي ذكرها، ولا في الإمام البخاري الذي أثبتَّها في «صحيحه»، ولا في الإمام أبي بكر الإسماعيلي الذي ردَّ على الطاعنين في النبوة بسببها؛ بل هي رواية نُقلت كما هي بغض النظر عن العوامل الأخرى.

❁ **الثاني:** ليس كل ما يتوهم منه متوهمٌ قدحاً في مقام النبوة، يجب الكف عن روايته وذكره وشرحه:

وإلا لوجب الكف عن رواية كثير من الأحاديث المتفق على صحَّتها، بل الكف عن قراءة بعض الآيات من أجل أوهام المتوهمين.

والقادحون الطاعنون في النبي ﷺ قدحوا في جزء من الحديث متفق على اتصاله إلى عائشة رضي الله عنها، ولم يقصروا الطعن على ما رواه الزُّهري بلاغاً، وهو شكوى النبي ﷺ لخديجة رضي الله عنها، وقوله: «لقد خشيتُ على نفسي»، وذهابها به إلى ورقة بن نوفل، وجعلوا ذلك دليلاً على شك النبي ﷺ في نبوته.

والواجب في الجميع: أن تبين صحَّته من عدمها، وإذا صحَّ، تبين دلالته الصحيحة، لا أن يُقدح في أئمة الحديث بسببه.



● الثاني: سلامة قوَى النبي ﷺ العقلية مما شهد به العقلاء في مختلف العصور، ومنها العصر الحديث:

فإن تزكية الله تعالى لنبية ﷺ روحًا وجسمًا، أمرٌ متواترٌ لا يمكنُ دفعه، وهو مما أقرَّ به بعضُ الغربيين؛ مثل «ول ديورانت» في كتابه: «قصة الحضارة».

وقد كان القولُ بصريحِ النبي ﷺ يُتداولُ أحيانًا عند بعضِ الكتَّابِ البيزنطيين، الذين كانوا أداة التشويهِ الرئيسة التي تعرَّفَ الغربيون لأجيالٍ طويلةٍ على الإسلامِ من خلالها، خاصةً (ثيوفانس) الذي يقولُ فيه (جوستاف بفانمولر): «وساطةٌ لا يوثقُ بها إلا قليلًا»، وإلى هذا الأخير ترجعُ غالبيةُ الأساطيرِ التي قيلت عن محمد ﷺ في العصورِ الوسطى.

● الخامس: الروايةُ لو صحَّت - ولا نصحُ - لا تدُلُّ على شكِّ النبي ﷺ في نبوته:

فهو إنما وقفَ على رؤوسِ الجبلِ ولم يسقطْ نفسه، وغايتهُ تمني وقوعِ ذلك من غيره مما يعترى النفسَ البشرية أحيانًا ولكنها لا تعملُ به.

وقد يُحمَلُ أنه فعلَ ذلك لثقلِ لَمَّا أحرجه تكذيبُ مَنْ بلغه؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَخِيعُ نَفْسِكَ عَلَىٰ آثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦]، أي: مُهلِكها وقتلها.

أو يُحمَلُ على أنه ﷺ خاف أن الفترةَ لأمرٍ أو سببٍ منه؛ فخشِيَ أن تكونَ عقوبةً من ربِّه؛ ففعلَ ذلك بنفسه ينتظرُ ما يفعلُ به ربُّه.

وأيضًا: لم يردُ حتى ذلك الوقتِ شرعٌ بالنهاي عن ذلك، فاعترضَ به؛ فإن ذلك كان في أوَّلِ البعثة، وقبل نزولِ الشرائع؛ ونحوُ هذا فرارُ يونس ؑ خشيةً تكذيبِ قومه له؛ لِمَا وعدَّهم به من العذاب.

والأنبياءُ لا يمتنعُ عليهم أن يظنُّوا شيئًا بطريقِ الاجتهادِ منهم؛ فيكونُ الأمرُ بخلافِ ما ظنُّوه، ثم يبيِّنُ اللهُ لهم الأمرَ على جليته؛ وهذا كُله على فرضِ صحَّةِ هذا البلاغ، ولم يصحَّ كما سبق.

## خاتمة الجواب - توصية:

وعلى كلِّ حالٍ: فصَحَّحْتُ «صحيح البخاريِّ» ثابتةً بأدلَّةٍ ظاهرة، وهذه الروايةُ تُدُلُّ على أمانةِ

البخاريِّ، وزيادةِ الثقةِ في «صحيحه»؛ لأنَّ هذه الروايةَ التي فيها شكٌّ في المعنى، نقلها البخاريُّ

كما رُوِيَ له، وفي الروايةِ أيضًا: ما يدلُّ أنها نُقِلَتْ أيضًا بسندٍ فيه شكٌّ، وأنها بلاغٌ منقطعٌ، وهو

نقلَ كلِّ ذلك بصدقٍ وأمانة؛ فلا مَطْعَنَ في البخاريِّ بذلك، فضلًا عن الطعنِ في عمومِ السنَّةِ.

❁ كلماتٌ دلاليَّةٌ: صحيح البخاريِّ، الزُّهريُّ، حجِّيَّةُ السنَّةِ.



المسألة (١٥٤) - كيف نَقَبَلُ أن البخاريَّ جَمَعَ «صحيحه» من ستِّ مئة ألفِ حديثٍ، في ستِّ عشرة سنةً، وهو أمرٌ غيرُ منطقيّ؟

## السؤال

جاء أن البخاريَّ جَمَعَ «صحيحه» من ستِّ مئة ألفِ حديثٍ، وجاء أن مدَّةَ جمعِهِ هي ستُّ عشرة سنةً، وهي لا تكفي لتتَّحَقِّق ذلك العدد الضخم، خصوصاً وأن البخاريَّ يدقُّ في الروايات، ومن شرطه العدالةُ والصدقُ، وعدمُ التدليسِ واشتراطُ اللقاء.

وبحسبةٍ سريعةٍ: فهو يحتاجُ إلى قرابةِ خمسِ عشرة دقيقةً بدونِ انقطاعٍ من أكلٍ ونومٍ لكلِّ حديثٍ، وهي غيرُ كافيةٍ للقاءِ الرواةِ وتطبيقِ المعاييرِ؛ فهذا أمرٌ مستحيلٌ غيرٌ معقولٍ.

## عبارات مشابهة للسؤال

- \* هل صحيحٌ أن البخاريَّ جَمَعَ «صحيحه» من ستِّ مئة ألفِ حديثٍ؟
- \* هل قصصُ المحدثين مخالفةٌ للمنطق؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

جاء أن البخاريَّ جَمَعَ «صحيحه» من ستِّ مئة ألفِ حديثٍ، وهو رقمٌ يستلزمُ مدَّةً طويلةً لا تكفي للبخاريِّ الذي انتقى أحاديثه بدقَّة؛ مما يدلُّ على شكِّ في صحَّةِ أحاديثه.

### مختصرُ الإجابة:

ليس في كلامِ الإمامِ البخاريِّ: ما يقتضي التعجُّبَ؛ لأن معرفتهُ بالحديثِ كانت معرفةً تراكميةً منذ نشأته، واستفاد فيها من جهودٍ سابقةٍ ومعاصرة، وليست تلك السنوات الستَّ عشرة التي جَمَعَ البخاريُّ فيها «صحيحه» حلقةً مقطوعةً في تاريخِ السنَّة، بل هي حلقةٌ ضمنَ سلسلة.

كما أن الرِّقَمَ المذكورَ (ستّ مئة ألفٍ) ليس كبيراً؛ إذا عَرَفْنَا أَنَّهُ عَدُّ لَأَسَانِيدِ وَالطَّرِيقِ، والمرفوعاتِ والموقوفاتِ، وليس عَدًّا لِمَتُونٍ مُخْتَلِفَةٍ وَارِدَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَالْحَدِيثُ الْوَاحِدُ إِذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ عَشْرَةِ طَرِيقٍ، يُعَدُّ عَشْرَةَ أَحَادِيثَ؛ وَفَقًّا لِلْمِصْطَلَحِ الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ الْبُخَارِيُّ فِي عِبَارَتِهِ الْمَذْكُورَةِ فِي السُّؤَالِ.

### الجواب التفصيلي:

حقيقة هذه الشبهة مبنيّة على الطعن في السنّة النبويّة بالطعن في أهمّ الكتب المصنّفة فيها. وهذه الشبهة دالّة على جهل شديد بأحوال أئمّة الحديث وتاريخهم، وهي مبنيّة على مجرد الرغبة بالتهويل والتعجب، وهذا يُحسِنُه كُلُّ أَحَدٍ. على أن حال الطاعنين في السنّة من الإعراض عن طلب العلم، والرغبة عنه، هو أولى وأجدر أن يُتعجب منه.

والاستشكال الذي يُورده صاحب السؤال يتضمّن الحاجة إلى إزالة اللبس عما ذكره الإمام البخاريّ ﷺ عن نفسه، حين قال: «صنّفْتُ كِتَابِي «الصَّحَاحَ» بِسِتِّ عَشْرَةِ سَنَةٍ، خَرَجْتُ مِنْ سِتِّ مِئَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ، وَجَعَلْتُهُ حُجَّةً فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»؛ رَوَاهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ، لِأَخْلَاقِ الرَّوَايِ وَأَدَابِ السَّامِعِ» (١٥٦٢).

ويتبيّن ذلك من وجوه:

❁ **الأول:** أن الإمام البخاريّ كانت معرفته في السنّة النبويّة معرفة تراكميّة، لم تحصل في ستّ عشرة سنة فقط:

فلا تدلُّ كلمته الواردة في السؤال على أنه كان قبل جمعه للبخاريّ لاهياً أكلاً شارباً نائماً، ثم جاء فجأة وجمع تلك الأحاديث؛ ففي ذلك إغفال وتجاهل لمعرفة التراكميّة بالحديث.

ولنذكر هذا الحوار بين الإمام البخاريّ وبين وراقه الذي يُخبرنا فيه عن مسيرته في طلب العلم:

❁ قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق النحوي: «قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب، قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ فقال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر، فجعلت أختلِف إلى الداخلي وغيره، وقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: «سفيان، عن أبي الزبير، عن إبراهيم»، فقلت له: يا أبا فلان، إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل ونظر فيه، ثم خرج، فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو «الزبير بن عدي»، عن إبراهيم»، فأخذ القلم مني، وأحكم كتابه، فقال: صدقت، فقال له بعض أصحابه: ابن كم كنت إذ رددت عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة، فلما طعنت في ست عشرة سنة، حفظت كتب ابن المبارك، ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء، ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت، رجعت أخي بها، وتخلفت بها في طلب الحديث، فلما طعنت في ثماني عشرة، جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاولهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنفت كتاب «التاريخ» إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة، وقال: «قل اسم في «التاريخ» إلا وله عندي قصة، إلا أنني كرهت تطويل الكتاب»؛ رواه الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٢/ ٣٢٤ - ٣٢٥).

وهذا كله كان قبل تصنيفه كتاب «الصحيح»، وكتابه «التاريخ الكبير» من الكتب الجليلة في علم الرجال.

❁ وقال أبو بكر الأعيُن: «كتبنا عن محمد بن إسماعيل البخاري، وما في وجهه من شعرة»؛ ذكره الأبناسي في «الشد الفياح» (١/ ٣٩٢).

وذلك كله كان بتوفيق الله تعالى للإمام البخاري، وتهيته له أسبابه؛ من قوة حفظ البخاري وذكائه، وضبطه وقوة رغبته في العلم.

❁ الثاني: رَقْم (ست مئة ألف) ليس عدداً للمتون:

فعندما يقال مثلاً: «إن الإمام أحمد كان يحفظ ألف حديث، وإن أبا زرعة كان يحفظ سبع مئة ألف حديث، وغير ذلك مما روي عن الحفاظ» - فالمقصود بذلك: الطُرُق والروايات والأسانيد؛ فالحديث الواحد معدود بسننه ومته، فإذا تعدد السند، عدّ عندهم أحاديث مختلفة؛ ولذلك قد يكون للحديث مئة إسناد أو أكثر، فيعدونه مئة حديث،

وأيضًا: يدخل فيه المرفوعُ والموقوفُ والمقطوعُ، والصحيحُ والضعيفُ.

ولا بأس أن نوضح ذلك بنقلِ كلامٍ لبعضِ علماء الحديث؛ لنأخذ الأمرَ عن أهله:

✽ قال الإمام أحمد بن حنبل: «صحَّ من الحديث سبع مئة ألف حديث وكسرٌ، وهذا الفتى - يعني أبا زرعة - قد حفظ ست مئة ألف حديث»؛ «تاريخ بغداد» (١٢ / ٣٣)؛ فعلق البيهقي بقوله: «وإنما أراد - والله أعلم - ما صحَّ من أحاديث رسول الله ﷺ، وأقويل الصحابة، وفتاوى من أخذ عنهم من التابعين»؛ «تهذيب التهذيب» (٧ / ٣٣).

✽ ويقول ابن الصلاح شارحًا قول البخاري: «أحفظ مئة ألف حديث صحيح، ومئتي ألف حديث غير صحيح» - «هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عدَّ الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين»؛ «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٢٠).

✽ ويقول ابن حجر في الجواب على من استغرب حفظ الإمام البخاري لمئة ألف حديث صحيح، ومئتي ألف حديث غير صحيح - بعد أن ذكر قول ابن الصلاح السابق في شرح كلام البخاري - «ويزيد ذلك وضوحًا: أن الحافظ أبا بكر محمد بن عبد الله الشيباني المعروف بالجوزقي، ذكر في كتابه المسمى بـ «المتفق»: أنه استخرج على جميع ما في «الصحيحين» حديثًا حديثًا؛ فكان مجموع ذلك خمسة وعشرين ألف طريق، وأربع مئة وثمانين طريقًا؛ فإذا كان الشبخان - مع ضيق شرطهما - بلغ جملة ما في كتابيهما بالمكرَّر هذا القدر، فما لم يُخرجه من الطرُق للمتون التي أخرجها، لعله يبلغ هذا القدر أيضًا، أو يزيد، وما لم يُخرجه من المتون من الصحيح الذي لم يبلغ شرطهما، لعله يبلغ هذا القدر أيضًا، أو يقرب منه.

فإذا انضاف إلى ذلك ما جاء من الصحابة والتابعين، تمت العدة التي ذكر البخاري أنه يحفظها»؛ «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (١ / ٢٩٧).

فيتين من هذا: أن الحساب الوارد في السؤال فيه إهمال وإغفال لمراد البخاري بالرقم الذي ذكره في كلامه.

✽ الثالث: الاستدلال بكلام البخاري يناقض الطعن في منهجية العلماء المدونة في كتب مصطلح الحديث:

فكيف عرف هذا الطاعن أن البخاري اتقى «صحيحه» من هذا العدد؟ لن يعرف ذلك

إلا بما نقله العلماء عنه في كُتُبِ المصطلح؛ فإذا كان يَطْعَنُ في السنَّةِ، فكيف يَقْبَلُ ما نقله علماء السنَّةِ في كُتُبِ المصطلح؟! هذا تناقضٌ واضحٌ.

### خاتمةُ الجواب - توصية:

والعاقلُ يُدرِكُ أن مِثْلَ هذا الأمرِ ونحوه، لو كان مناقِضًا للعقلِ، لَمَّا تداوَلَهُ العلماءُ العقلاءُ على مرِّ العصورِ، أو لَطَعِنَ به في «صحيح البخاريِّ» في أوَّلِ أمره؛ فتوافقُ أصحابِ الفنِّ على مسألةٍ واحدةٍ تُوجِّحُ أن لهم دليلاً، أو - على الأقلِّ - تفسيراً التوافقُهم عليه، ولأجلِ ذلك: فعلى العاقلِ أن يراجعَ الأمرَ قبل أن يستعجلَ بالطعنِ.

❖ كلماتٌ دلاليةٌ: البخاريِّ، أسانيدُ الحديثِ، حجِّيَّةُ السنَّةِ، الجامعُ الصحيح، صحيحُ البخاريِّ.



المسألة (١٥٥) - اتَّهَمُ كَعْبُ الْأَحْبَارِ بَدَسَ إِسْرَائِيلِيَّاتٍ فِي السَّنَةِ.

## السؤال

هل كان أحرارُ أهلِ الكتابِ الذين أسلموا يُدسُّونَ الإسرائيلياتِ في السنَّةِ، ويكذبونَ على النبيِّ ﷺ؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* أحرارُ أهلِ الكتابِ الذين دخلوا في الإسلام، ودسُّوا الإسرائيلياتِ في السنَّةِ.

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

- ❁ **أولاً:** الأصل؛ وهو سلامةُ سيرةِ كعبِ الأحرارِ؛ كما جاءت بذلك شواهدُ تشهدُ لكعبِ الأحرارِ بصدقِ إسلامِهِ وقوَّةِ إيمانه.
- ❁ **وثانياً:** لقد ثبتَ تبرئةُ كعبِ الأحرارِ مما نُسبَ إليه من الكذبِ على رسولِ الله ﷺ.
- ❁ **وثالثاً:** حتى لو قيل فيه ما قيل، فإن السنَّةَ لم تتوقَّفْ عليه، ولا يُوجدُ أصلٌ عقديٌّ أو فقهيٌّ متوقَّفٌ على توثيقِ كعبِ الأحرارِ.
- ❁ **ورابعاً:** حرصُ الصحابةِ، وعنايتهم بالسنَّةِ، وفطنتهم العاليةُ: مانعٌ لأيِّ كاذبٍ أن يبيِّثَ في السنَّةِ ما يشاء.

وبعد ذلك: فإن كعبَ الأحرارِ هو وأضرابهُ قد رووا هذه الإسرائيلياتِ على أنها مما في كُتُبِهِم، وليس على أنها من قولِ النبيِّ ﷺ؛ وهذا أمرٌ طبيعيٌّ ممَّن هو بهذا الحالِ قبل إسلامِهِ.

والمقصودُ من كلمةِ مُعاويةَ، وعُمَرَ بنِ الخطَّابِ (رضي الله عنهما) - من قولِ مُعاويةَ: «إن كعباً كانوا يبيلون عليه الكذبَ»، وأن عُمَرَ نهاه عن الحديثِ عن أخبارِ الأوائِل - هو أن كعباً كان يُخطئُ أحياناً



فيما يُخبرُ به، كما أنهما كانا يخافانِ على عقائدِ المسلمِينِ من أن يُصيَّبَها التشويشُ، ولم يكن مقصودُهم أن كعبًا كان كذابًا.

### الجواب التفصيلي:

القولُ باتِّهامِ كعبِ الأخبارِ بدسِّ الإسرائيلياتِ في السنَّةِ النبويَّةِ، وروايتها على أنها من كلامِ رسولِ اللهِ ﷺ - قولٌ مردودٌ، ودعوى لا دليلَ عليها؛ وذلك من عدَّةِ أوجهٍ:

❁ **أولاً:** حالُ كعبِ الأخبارِ، وأقوالِ العلماءِ فيه:

هناك من الشواهدِ الكثيرةِ التي تشهدُ لكعبِ الأخبارِ بصدقِ إسلامِهِ وقوَّةِ إيمانِهِ، ومن أبرز هذه الشواهدِ شهادةُ كثيرٍ من الصحابةِ له بذلك.

فإذا تتبَّعنا حياةَ كعبٍ في الإسلامِ، ورجعنا إلى مقالاتِ بعضِ أعلامِ الصحابةِ فيه، وأحصينا من تحمَّل منهم عنه، وروى له، ومن أخرج له من شيوخِ الحديثِ في مصنَّفاتِهِم لوجدنا ما يدحضُ ويبيطلُ هذه الدعوى، ويشهدُ له بقوَّةِ دينِهِ وصدقِ يقينِهِ، وأنه قد طوى قلبَهُ على الإسلامِ المحضِ والدينِ الخالصِ.

فقد أسلمَ - على المشهورِ - في خلافةِ عمَرَ ﷺ، وسكَنَ المدينةَ، وصحبَ عمَرَ ﷺ، وروى عنه، وشاركَ في غزوِ الرُّومِ في خلافتِهِ، وقد كان عمراً عبقرياً ملهماً، فلا يصدِّقُ عاقلٌ أن يساكنَ كعباً في المدينةَ، ويصاحبهُ ويكتبتهُ في جيشِ المسلمِينِ لغزوِ الرُّومِ، وهو مخدوعٌ في إسلامِهِ، مخدوعٌ في صدقِهِ، وصحَّةِ روايتهِ.

ولقد كان كعبٌ على مَبْلَغِ عَظِيمٍ مِنَ العِلْمِ، وكان له بالثقافةِ اليهوديَّةِ والثقافةِ الإسلاميَّةِ معرفةٌ واسعة.

ولغزارةِ عِلْمِهِ وكثرةِ معارفِهِ لَهَجَ بعضُ أعلامِ الصحابةِ بالثناءِ عليه؛ فقد قال عنه أبو الدرداءِ ﷺ: «إِنَّ عِنْدَ ابْنِ الحَمِيرِيَّةِ لَعِلْمًا كَثِيرًا»؛ ذكره ابنُ سعدٍ؛ كما في «فتحِ الباري» لابنِ حجر (١٣ / ٣٣٥).

وهذا مُعاوِيَةُ ﷺ يُثني على كعبِ الأخبارِ في ضمنِ ثنائه على نفرٍ من أصحابِ الرسولِ

ﷺ؛ فيقول: «أَلَا إِنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ أَحَدُ الحُكَمَاءِ، أَلَا إِنَّ كَعْبَ الأَحْبَارِ أَحَدُ العُلَمَاءِ، إِنْ كَانَ عِنْدَهُ لَعِلْمٌ كَاللِّحَارِ، وَإِنْ كُنَّا فِيهِ لَمُفَرِّطِينَ»؛ رواه ابنُ سعدٍ؛ كما في «فتح الباري» لابن حجر (١٣ / ٣٣٥).

وكذلك: فإن جمهور العلماء على توثيق كعب الأخبار؛ ولذا فإننا لا نجد له ذكراً في كتب الضعفاء والمتروكين، وما يحق لمنصف أن يخذش عدالته، أو يشك في كونه ثقة، بعدما ثبت من رواية أعلام الصحابة عنه؛ كأبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، ولم يكن هؤلاء ولا غيرهم ممن رَوَوْا عنه سُذْجًا ولا مخدوعين فيه، وإنما أيقنوا أنه صدوق فيما يروي، فرووا عنه؛ لذلك قال عنه ابن حجر في «التقريب»: «ثقةٌ مخضرمٌ»، وأورده ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام.

وهكذا ثبت لنا الوقائع وتؤكد على إيمان كعب الأخبار، وحسن إسلامه، وبراءته من المكيدة للسنّة والإسلام.

❁ ثانياً: تبرئة كعب الأخبار مما نسب إليه من الكذب على رسول الله ﷺ:

إن الناظر المنصف في سيرة كعب الأخبار: لا يسلم أبداً أن يكون كعب الأخبار وأضرابه ممن أسلموا وحسن إسلامهم، كان غرضهم الدس والاختلاق والإفساد في الدين.

وإن الذي نعلمه ونؤمن به ونطمئن إليه: أن ما كان يرويه كعب وغيره من مسلمي أهل الكتاب من الإسرائيليات، لم يسندوه إلى رسول الله ﷺ، ولم يكذبوا فيه على أحد من المسلمين، وإنما كانوا يروونه على أنه من الإسرائيليات الموجودة في كتبهم، ولسنا مكلفين بتصديق شيء من ذلك، ولا مطالبين بالإيمان به، ولا بتكذيبه وردّه، بعدما قال رسول الله ﷺ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ، وَلَا تُكذِّبُوهُمْ»؛ رواه البخاري (٤٤٨٥)؛ لا نصدّقهم؛ خشية أن يكونوا كاذبين أو مخطئين، ولا نكذبهم؛ خشية أن يكونوا صادقين أو مصيبين.

وعليه: فإن كانت قد وقعت في بعض مرويات كعب إسرائيليات مذبوبة أو خرافات - فذلك إنما يرجع إلى من نقل عنهم من أهل الكتاب السابقين الذين بدلوا وحرفوا، وإلى بعض الكتب القديمة التي ملئت بالخرافات والإسرائيليات.

وأما عن ذكرِ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه لكعب، وقوله عنه: «إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يُحَدِّثُونَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَإِنْ كُنَّا - مَعَ ذَلِكَ - لَنَبْلُو عَلَيْهِ الْكَذِبَ»؛ رواه البخاري (٧٣٦١).

فمُعَاوِيَةَ رضي الله عنه قد شَهِدَ له بِالْعِلْمِ وَغَزَارَتِهِ، وَحَكَمَ عَلَى نَفْسِهِ: أَنَّهُ فَرَطٌ فِي عِلْمِ كَعْبٍ؛ فَهَلْ يُعْقَلُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ يَشْهَدُ هَذِهِ الشَّهَادَةَ لِرَجُلٍ كَذَّابٍ؟! وهل يُعْقَلُ أَنْ يَتَحَسَّرَ وَيَنْدَمَ عَلَى مَا فَاتَهُ مِنْ عِلْمِ رَجُلٍ يَدُلُّسُ فِي كُتُبِ اللَّهِ، وَيَحْرَفُ فِي وَحْيِ السَّمَاءِ؟!

وإنما مرادُ مُعَاوِيَةَ: أَنْ كَعْبًا كَانَ يُخْطِئُ أحيانًا فيما يُخْبِرُ به، وَلَمْ يَكُنْ مَقْصُودُهُ أَنْ كَعْبًا كَانَ كَذَّابًا، وَالْعَرَبُ قَدْ اسْتَعْمَلَتْ الْكَذِبَ فِي مَوْضِعِ الْخَطَا؛ قَالَ الْأَخْطَلُ:

كَذَّبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطِ غَلَسِ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالًا

كما في «النهاية» لابن الأثير (٤ / ١٥٩).

أما عن قولِ عُمَرَ رضي الله عنه له: «لَتَتَرَكَنَّ الْحَدِيثَ، أَوْ لِأَلْحِقَنَّكَ بِأَرْضِ الْقِرْدَةِ»؛ رواه أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» (١ / ٥٤٤):

فلقد اجتمعت الأخبارُ على أن عُمَرَ رضي الله عنه كان يتشددُ في الرواية، وأنه كان ينهى المحدثين عامةً عن كثرة التحديث، وقد كان لذلك عدَّة أسباب:

(١) الخوفُ على السُنَّةِ مِنْ أَنْ يَتَسَرَّبَ إِلَيْهَا خَطَأٌ أَوْ تَحْرِيفٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ؛ عَنْ طَرِيقِ النَّسِّيَانِ، أَوْ خَطَأِ السَّمَاعِ أَوْ الْفَهْمِ، أَوْ عَدَمِ الدَّقَّةِ فِي النُّقْلِ.

(٢) الخوفُ مِنْ أَنْ يَتَسَرَّبَ الْكُذْبُ وَالتَّدْلِيسُ الْمُتَعَمِّدَانِ إِلَى السُّنَّةِ إِذَا أُبِيحَ الْإِكْثَارُ مِنْ رَوَايَتِهَا بَيْنَ النَّاسِ بِدُونِ قِيود، وَعُمَرُ لَمْ يَتَّهَمْ جَمْهُورَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَلَكِنْ لَا يَخْلُو أَيُّ مَجْتَمَعٍ مِنَ الْمَنَافِقِ وَالْفَاجِرِ، الَّذِي يَسْعَى إِلَى أَغْرَاضٍ فَرْدِيَّةٍ، وَلَوْ عَنْ طَرِيقِ الْكُذْبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.

لذا كان الحرصُ على السُنَّةِ مِنْ دُخُولِ الْخَطَا أَوْ الْكُذْبِ عَلَيْهَا، مِنْ الْأَسْبَابِ الْقَوِيَّةِ الَّتِي دَعَتْ عُمَرَ رضي الله عنه إِلَى تَوْجِيهِ الْمُسْلِمِينَ لِلْإِقْلَالِ مِنْ رَوَايَتِهَا، وَالتَّشْدِيدِ فِي ذَلِكَ.

٣) الحرص على ألا يستكثر الناس من رواية الأحاديث، فينتشر ذلك في مجالسهم؛ فيشتغلوا به عن العكوف على آيات القرآن الكريم.

وهذا السبب نفسه هو الذي دعا عمر رضي الله عنه - ومن قبله الرسول صلى الله عليه وسلم، وأبا بكر رضي الله عنه - إلى عدم تدوين السنة.

فلهذه الأسباب مجتمعة كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ينهى المحدثين عامة عن كثرة التحديث، وكان ذلك حرصاً منه وحفاظاً على الدين، وليس تهمَةً لأحد.

لذلك: فإن ما روي من أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى كعب الأخبار عن التحديث، لم يكن موقفاً خاصاً من عمر مع كعب لا تهمه بالكذب؛ وإنما كان مخافة التشويش على عقائد العامة وأفكارهم؛ لعدم تمييزهم بين الحق والباطل.

❁ **ثالثاً:** حرص الصحابة، وعنايتهم بالسنة، وفطنتهم العالية: مانع لأي كاذب أن يثبت في السنة ما يشاء:

كان الصحابة رضي الله عنهم أعلم الناس بأمور دينهم، وقد خصهم الله بالعلم والفهم، والورع والتقى، وسبق لهم من الفضل على لسان نبيهم: ما ليس لأحد بعدهم.

وما ثبت من أن بعض الصحابة - كأبي هريرة، وابن عباس، وغيرهما - كانوا يرجعون إلى بعض من أسلم من أهل الكتاب -:

فهو أمر لا يعيهم ولا ينقص من قدرهم وعلمهم؛ فهم لم يخرجوا عن دائرة الجواز التي حدّها لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأذن لهم فيها، بقوله: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار»؛ رواه البخاري (٣٤٦١).

وفي الوقت نفسه: لم يخالفوا النهي الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تصدقوا أهل الكتاب، ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا...﴾ الآية [البقرة: ١٣٦]؛ رواه البخاري (٤٤٨٥).

ولا تعارض بين هذين الحديثين:

- **فإن الأول:** أباح لهم أن يحدثوا عما وقع لبني إسرائيل من الأعاجيب؛ لِمَا فِي أَخْبَارِهِمْ مِنَ الْعِبْرَةِ وَالْعِظَةِ، بشرط أن يعلموا أنه ليس مكذوباً؛ لأنه ﷺ لا يُجِزُّ التحدُّثَ بالكذب.
- **وأما الحديث الثاني:** فالمراد منه التوقُّفُ فيما يحدثُ به أهل الكتاب إذا كان محتملاً للصدق والكذب؛ لأنه ربما كان صدقاً في واقع الأمر فيكذبونه، أو كذباً فيصدقونه؛ فيقعون بذلك في الحرج.

فهذا النوع من الأخبار المحتملة للصدق والكذب، هو الذي نُهينا عن تصديقه أو تكذيبه، وليس المراد منه ما جاء شرعاً بموافقته أو مخالفته؛ فإن الموقف منه واضحٌ ومعروف.

قال ابن تيمية: «ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تُذكر للاستشهاد، لا للاعتقاد؛ فإنها على ثلاثة أقسام:

- **أحدها:** ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق؛ فذاك صحيح.
- **والثاني:** ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

● **والثالث:** ما هو مسكوتٌ عنه، لا من هذا القبيل، ولا من هذا القبيل؛ فلا نؤمنُ به، ولا نكذبُه، وتجاوزُ حكايته؛ لما تقدّم». «مقدمة في أصول التفسير» (ص ٤٢).

ومن هنا يتبين لنا: أنه لا تعارض بين إذنه ﷺ بالتحديث عن بني إسرائيل، وبين نهيه عن تصديقهم أو تكذيبهم؛ كما يتبين لنا القدر الذي أباحه الشارع من الرواية عن أهل الكتاب. إذن: فالصحابه ﷺ كان لديهم منهجٌ سديدٌ، ومِعيارٌ دقيقٌ، في قبول ما يُلقى إليهم من الإسرائيليات؛ فما وافق شرعنا قبلوه، وما خالفه كذبوه، وما كان مسكوتاً عنه، جازت روايته، وتوقفوا فيه تصديقاً وتكذيباً.

فهم قبلوا ما جاء في الكتب السابقة من مبشرات النبوة، وحدِّ الرجم؛ لموافقيتها شرعنا: (الثابت بالأدلة)، وردوا ما فيها من الطعن على الأنبياء؛ لمخالفتها شرعنا: (الثابت بالأدلة)، وتوقفوا في بعض الأسماء والقصاص؛ لعدم تعرض شرعنا لها بنفي ولا إثبات.

ثم إنهم لم يكونوا يرجعون إليهم في كل أمر، وإنما كانوا يرجعون إليهم لمعرفة بعض جزئيات الحوادث والأخبار المتعلقة ببني إسرائيل، ولم يعرف عنهم أبداً أنهم رجعوا إليهم في العقائد ولا في الأحكام، ولو ثبت أنهم سألوا أهل الكتاب عن شيء يتعلّق بالمعتقد؛ فلم يكن ذلك عن تهوؤك منهم وارتياح، وإنما كان لإقامة الحجّة عليهم، بالاستشهاد والتأييد لما جاء في شريعتنا، عن طريق الاحتجاج عليهم بما يعتقدون.

ومما يدلُّ على أن الصحابة لم يكونوا يتلقفون كل ما يصدر عن أهل الكتاب دون نقد وتمحيص: تلك المراجعات العديدة، والردود العلمية على بعض أهل الكتاب، في أمور أنكروها، وردّوا عليهم خطأهم فيها.

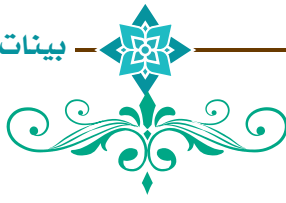
ومن ذلك: ما رواه البخاري (٩٣٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة، فقال: «فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى شَيْئًا، إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ»، وَأَشَارَ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا؛ فقد اختلف السلف في تعيين هذه الساعة، وهل هي باقية أم رُفعت؟ وإذا كانت باقية، فهل هي في جمعة واحدة من السنة، أو في كل جمعة منها؟

وقد سأل أبو هريرة رضي الله عنه كعب الأخبار عن ذلك؟ فأجابه كعب بأنها في جمعة واحدة من السنة؛ فردّ عليه أبو هريرة قوله هذا، وبيّن له أنها في كل جمعة، ولما رجّع كعب إلى التوراة، وجد أن الصواب مع أبي هريرة، فرجع إلى قوله؛ كما في «الموطأ» (١٦).

فهذا كله وغيره يؤكّد لنا: أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا مخدوعين، فيصدّقون كل ما يلقى إليهم، بل كانوا يتحرّون الصواب، ويردّون على أهل الكتاب أقوالهم التي تستحق الردّ والمراجعة.

فلا يُعقل بعد هذا الذكاء، وهذه الفطنة: أن يُظنَّ بصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الغفلة عن كيد كاذب يريد تحريف السنة، ولو بحرف واحد، وقد بيّنا براءة كعب أيضاً من هذه التهمة.

❖ **كلمات دلالية:** السنة، شبهات حول السنة، الإسرائيليات، كعب الأخبار، وهب بن منبه، عبد الله بن سلام.



## ج. شبهات حول بعض الأحاديث النبوية

المسألة (١٥٦) - كيف نَقَبَلُ الأحاديث التي فيها إخبارُ النبي ﷺ بالغيوبِ المستقبلية؟

### السؤال

إن الأحاديث التي تتضمن إخبار النبي ﷺ بغيوب مستقبلية - كالذي جاء عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، قال: «لَقَدْ خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ خُطْبَةً، مَا تَرَكَ فِيهَا شَيْئًا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا ذَكَرَهُ»؛ رواه البخاري (٦٦٠٤)، ومسلم (٢٨٩١)، والذي جاء عن عمرو بن أخطب رضي الله عنه، قال: «أخبرنا رسول الله ﷺ بما كان وبما هو كائنٌ إلى يوم القيامة»؛ رواه مسلم (٢٨٩٢) - تناقض منطوق النص القرآني؛ فإن القرآن يَجْزِمُ جزماً لا يحتمل تأويلاً: أنه لا أحد يعلم الغيب إلا الله؛ قال تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦].

### عبارات مشابهة للسؤال

\* هل صحيح أن إخبار النبي ﷺ بالغيوب المستقبلية يناقض القرآن؟

### الجواب

#### مضمون السؤال:

استشكال هذه الأحاديث مرده إلى توهم تعارضها مع القرآن الكريم، وجوابه يحتاج إلى إزالة الالتباس عنها، وكشف ذلكم التعارض المتوهم.

#### مختصر الإجابة:

إخبار الأنبياء ببعض الغيب الذي أطلعهم الله عليه، لا يعارض الآيات التي تنفي عنهم



- وعن غيرهم - الاطلاع الكامل على الغيب كله، وفي القرآن إخبارٌ عن إعلام الله تعالى بعض الرسل ببعض الغيوب؛ كما أن الإخبار بالمعيات من معاني النبوة والرسالة.

### الجواب التفصيلي:

يتبين دحض هذه الشبهة من وجوه:

❁ **الأول:** إخبار الرسل ببعض الغيب الذي أطلعهم الله عليه، لا يعارض الآيات التي تنفي عنهم - وعن غيرهم - الاطلاع الكامل على الغيب كله:

ففي القرآن نفسه دفع لهذا الإشكال، وبالتحديد في الآية التي تلي الآية التي استشهاد بها أصحاب هذه الشبهة؛ وهي قوله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]؛ فقد قال تعالى بعدها: ﴿إِلَّا مَن أَرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ [الجن: ٢٧]؛ ففوق الاستثناء دال على أن الله يُطلع على غيبه من يشاء من الرسل البشرية والملائكية؛ فأخبارهم ببعض الغيب الذي أطلعهم الله عليه، لا يعارض الآيات التي تنفي عنهم - وعن غيرهم - الاطلاع الكامل على الغيب كله؛ فالشبهة باطلة من هذه الجهة.

ويكون إخبار النبي ﷺ ببعض أحداث الغيب المستقبلية من الغيب الذي أطلع الله تعالى عليه؛ وذلك مثل إخباره ﷺ بما سيحدث من الفتن التي وقعت بعد وفاته، وإخباره عن الحوادث التي تكون بين يدي الساعة؛ كخروج الدجال، ويأجوج ومأجوج، ونزول عيسى عليه السلام، وأخبار المهدي، وغيرها، وهو موافق للآيات القرآنية التي تُفيد اصطفاء الله عز وجل لمن ارتضى من رسله بإعلامهم ببعض الغيوب.

❁ **الثاني:** في القرآن إخبار عن إعلام الله تعالى بعض الرسل ببعض الغيوب:

فإن الله جلَّ وعلا أخبر في القرآن أن من معجزات رسوله عيسى - عليه وعلى رسولنا الصلاة والسلام - إخباره ببعض الغيوب؛ حيث قال مخاطباً قومه: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَكُونُونَ وَمَا تَدْرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩]، والسؤال هنا: هل هذه الآية مناقضة للآيات التي

تَنفِي عِلْمِ الْغَيْبِ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى؟ الْجَوَابُ كَمَا سَبَقَ الْإِيضَاحُ: لَا؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ الْغَيْبِ الَّذِي أَطَّلَعَ اللَّهُ عَلَيْهِ رُسُلَهُ؛ كَمَا أَخْبَرَ الْقُرْآنُ.

### الثالث: الإخبار بالمغيبات من معاني النبوة والرسالة:

اصطفى الله من خلقه رسلاً وأنبياء نبأهم من هذا الغيب بما يشاء، وأطلعهم منه على ما لم يُطَّلَعْ عليه غيرهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطَّلَعَ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: 179]، وقال تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ۗ إِلَّا مَنْ أَرَادَ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْأَلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ رَصَدًا﴾ [الجن: 26-27]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمَنْ النَّاسِ﴾ [الحج: 75]؛ فهو سبحانه يختار من الناس والملائكة من يُطَّلَعُ وَيُخْبِرُهُ ببعض أنباء الغيب؛ ولذلك سُمِّيَ النَّبِيُّ: «نَبِيًّا» مِنَ الْإِنْبَاءِ، أَي: الْإِخْبَارِ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ أَنْ مَا يَحْدُثُ بِهِ نَبِيُّهُ ﷺ مِنْ أَخْبَارِ الْغَيْبِ إِنَّمَا هُوَ وَحْيٌ مِنْهُ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾ [هود: 49].

هذا؛ ونفي اختصاص الأنبياء بإخبار الله لهم ببعض الغيب، فيه إبطال للنبوة؛ لأنهم يُخْبِرُونَ عَنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَهِيَ غَيْبٌ، وَعَنْ أَحْدَاثِ الْيَوْمِ الْآخِرِ، وَهِيَ غَيْبٌ؛ فَالْإِخْبَارُ بِالْغُيُوبِ الدُّنْيَوِيَّةِ أَقْرَبُ مِنَ الْإِخْبَارِ عَنِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ؛ فَأَيُّ شَيْءٍ يَمَيِّزُ الْأَنْبِيَاءَ إِذَنْ عَنْ غَيْرِهِمْ!؟

### خاتمة الجواب - توصية:

هذه الأحاديث - وهي من الدلائل على نبوته ﷺ - لا تعارض القرآن إطلاقاً، وتوهم المعارضة إنما ينشأ عن نظرٍ قاصرٍ، وفكرٍ عجولٍ، قد تدفعه المواقف المسبقة من السنة النبوية؛ ولهذا كان إبطال مثل تلك الشبهة سهلاً ميسوراً، ولا يكادُ تروُّجُ على عوامِّ المسلمين الذين يقرؤون القرآن، ويفهمون من ظاهره معنى النبوة.

كلمات دلالية: علم الغيب، النبوة، الأنبياء، الغيب والشهادة.

المسألة (١٥٧) - كيف نَقَبَلْ حَديثَ سِحْرِ الْيَهُودِيِّ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَالْمَسْحُورُ لَا يَصِحُّ تَصَدِيقُهُ وَاتِّبَاعُهُ؟

## السؤال

أخبر الله تعالى عن قول المشركين في وصف محمد ﷺ: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧، والفرقان: ٨]، وليس المسحور عندهم إلا من خولط في عقله، وخيل له أن شيئاً يقع وهو لا يقع؛ فيخيل إليه أنه يوحي إليه، ولا يوحي إليه؛ فكيف نقبل حديثاً جاء في السنة يؤيد فرية المشركين، ويقدح في نبوة محمد ﷺ، وهو الحديث الذي ينص على أن النبي ﷺ سحره لبيد بن الأعصم؟

## عبارات مشابهة لسؤال

- ✽ قصة سحر النبي ﷺ ليست صحيحة.
- ✽ «صحيح البخاري» يؤيد المشركين في قصة سحر النبي ﷺ.

## الجواب

### مضمون السؤال:

أخبر الله تعالى عن قول المشركين في وصف محمد ﷺ: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧، والفرقان: ٨]، وليس المسحور عندهم إلا من خولط في عقله، وخيل له أن شيئاً يقع وهو لا يقع؛ فيخيل إليه أنه يوحي إليه، ولا يوحي إليه؛ فالحديث الذي ينص على أن النبي ﷺ سحره لبيد بن الأعصم، جاء يؤيد فرية المشركين، ويقدح في نبوة محمد ﷺ - من وجهة نظر السائل - ولذلك فهو مردود.

### مختصر الإجابة:

ما أصاب النبي ﷺ في تلك الفترة المذكورة في الحديث، كان مرصاً جسمياً لم يصب عقله

ﷺ، وإن كانت قد تعرّض له خواطرٌ غيرٌ صحيحةٍ، ثم لا تدوم، إلا أنها كانت في أمرٍ خاصٍّ دنيويٍّ، ولم تكن في أمرِ الرسالةِ والتبليغ؛ وهذا لا ينافي النبوةَ؛ فإن الأمراضِ جائزةٌ على الأنبياءِ صلواتُ الله وسلامُهُ عليهم، كما أنه لا يؤيدُ قولَ المشركين: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧، والفرقان: ٨]؛ لأن المسحورَ المقصودَ في الآية: هو المجنونُ الذي يُحدّرُ من اتّباعه، وليس المريضُ بمرضٍ جسمانيٍّ عارضٍ، وهو ما أصاب النبيَّ ﷺ في هذه الواقعة.

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهةُ مبنيةٌ على فهمٍ خاطئٍ لقوله تعالى حكايةً عن المشركين: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧، والفرقان: ٨]، نتج عنه معارضةُ الحديثِ به، وما يُوردهُ صاحبُ هذا السؤالِ يتضمّنُ الحاجةَ إلى معرفةِ المدلولِ الصحيحِ للحديثِ الثابتِ في الصحيح عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: «سَحَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ، يُقَالُ لَهُ: لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ، حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ...»، الحديث؛ رواه البخاري (٥٧٦٣)، ومسلم (٢١٨٩).

ويتبيّن ذلك من وجوه:

❁ **الأول:** الأمراضُ جائزةٌ على الأنبياءِ صلواتُ الله وسلامُهُ عليهم، ولا تُنافي حمايةَ الله وصيانتَهُ لهم:

فقد مرّض النبيُّ ﷺ حتى أُغمِيَ عليه، ووقعَ حتى انفكتْ قدمُهُ، وجَحَشَ شِقَهُ.

وقد ثبتَ في «الصحيح»، عن أبي سعيدِ الخُدريِّ: «أَنَّ جَبْرِيلَ أَمَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ اشْتَكَيْتَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ، مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ، مِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ أَوْ عَيْنٍ حَاسِدٍ اللَّهُ يَشْفِيكَ، بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ»؛ رواه مسلم (٢١٨٦)؛ فعوّذه جبريلُ مِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ وَعَيْنٍ حَاسِدٍ لَمَّا اشْتَكَى؛ فدلَّ على أن هذا التعويذَ مُزِيلٌ لشكايتهِ ﷺ، وإلا فلا يعوّذه مِنْ شَيْءٍ وَشكايتهِ مِنْ غيرِهِ.

وهذا من البلاءِ الذي يزيدهُ اللهُ به رفعةً في درجتهِ، ونيلِ كرامتهِ، وأشدُّ الناسِ بلاءً الأنبياءُ؛ فابتُلوا من أممهم بما ابتُلوا به من القتلِ والضربِ، والشتمِ والحبسِ، حتى إن زكريّا ﷺ قتلهُ اليهودُ، وقطّعه قطعاً بالمنشيرِ.

فليس بدع أن يُبتلى النبي ﷺ من بعض أعدائه اليهود بنوع من السحر، كما ابتلي بالذي رماه فشحجه، وابتلي بالذي ألقى على ظهره السلى - أمعاء الحيوان - وهو ساجد، وكان يقول لما رأى أذى قومه: «رَحِمَ اللهُ أَخِي مُوسَى؛ لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا، فَصَبِرَ»؛ رواه البخاري (٣١٥٠)، ومسلم (١٠٦٢)، وغير ذلك.

فلا نقص على الأنبياء في نزول الابتلاءات بساحتهم، ولا عار عليهم في ذلك، بل هذا من كماليهم وعلو درجاتهم عند الله تعالى.

كما أن صون النبي ﷺ من الشياطين لا يمنع إرادتهم كيده، غير أن الله يُبطل كيدهم؛ ففي الصحيح: عن النبي ﷺ أنه صلى صلاة، قال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ عَرَضَ لِي، فَشَدَّ عَلَيَّ؛ لِيَقْطَعَ الصَّلَاةَ عَلَيَّ، فَأَمَكَّنِي اللهُ مِنْهُ، فَدَعْتُهُ، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُوثِقَهُ إِلَى سَارِيَةٍ حَتَّى تُصْبِحُوا، فَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ [ص: ٣٥]، فَرَدَّهُ اللهُ حَاسِتًا»؛ رواه البخاري (١٢١٠)، ومسلم (٥٤١)؛ فهذا الشيطان أراد أن يفسد عليه صلاته، فأمكنه الله منه.

### ❁ الثاني: لم يكن ما أصاب النبي ﷺ مؤثرًا على تبليغ الرسالة:

فقد كان ذلك في أمر خاص من أمور الدنيا، لم يتعدّه إلى سائر أمور الدنيا، فضلًا عن أمور الدين، ولا يلزم من حدوثه في ذلك الأمر جوازه فيما يتعلّق بالرسالة والتبليغ، بل سبيله سبيل ظنه ﷺ أن النخل لا يحتاج إلى التأبير، وظنه بعد أن صلى ركعتين أنه صلى أربعًا، وغير ذلك من قضايا السهو في الصلاة.

وفي القرآن نظائر لهذا:

● منها: ذَكَرُ غَضِبَ مُوسَى عَلَى أَخِيهِ هَارُونَ، وَأَخَذَهُ بِرَأْسِهِ؛ لظنه أنه قصر، مع أنه لم يقصر.

● ومنها: قَوْلُ يَعْقُوبَ لَبْنِيهِ لَمَّا ذَكَرُوا لَهُ مَا جَرَى لَابْنِهِ الثَّانِي: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ [يوسف: ١٨]، يَتَّهَمُهُمْ بِتَدْبِيرٍ مَكِيدَةٍ، مَعَ أَنَّهُمْ كَانُوا حِينئِذٍ أَرْبَاءَ صَادِقِينَ.

وقد يكون من هذا بعض كلمات موسى للخضر.

الثالث: السحر الذي وصف به المشركون النبي ﷺ، هو المؤدّي إلى زوال العقل والجنون، وليس هو ما أصاب النبي ﷺ في هذه الواقعة:

فللحديث روايات فيها: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُحِرَ حَتَّى كَادَ يُنْكِرُ بَصَرَهُ»؛ رواه عبد الرزاق (١٩٧٦٤).

وقد استفاد منها بعض أهل العلم - كالقاضي عياض - أن حال النبي ﷺ لما سُحِرَ، صار كالذي أنكر بصره، بحيث إذا رأى الشيء، يراه على غير صفته، فإذا تأمله، عرف حقيقته؛ وعلى هذا فسروا قوله: «يُحَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَأْتِي أَهْلَهُ، وَلَا يَأْتِي»؛ رواه البخاري (٦٠٦٣): بأن المقصود: أن النبي ﷺ كان يظهر له من نشاطه، ومتقدم عادته: القدرة على مجامعة نسائه، فإذا دنا من الزوجة، أصابته أخذة السحر تلك، فلم يقدر على إتيانها؛ كما يعترى من أخذ واعترض؛ وهذا ضعف يُصيب المريض في صحته وبدنه.

وهذا لا علاقة له بالجنون الذي وصف به المشركون النبي ﷺ؛ فإن المسحور الذي لا يتبع هو الذي فسد عقله، بحيث لا يدري ما يقول؛ فهو كالمجنون؛ ولهذا قالوا فيه ﷺ: ﴿مُعَاوٍ مَجْنُونٌ﴾ [الدخان: ١٤].

فأما من أصيب في بدنه بمرض من الأمراض يُصاب به الناس، فإنه لا يمنع ذلك من أتباعه، وأعداء الرسل لم يقذفوهم بأمراض الأبدان، وإنما قذفوهم بما يحذرون به سفهاءهم من أتباعهم؛ وهو أنهم قد سُحِرُوا حتى صاروا لا يعلمون ما يقولون بمنزلة المجانين، وأرادوا بقولهم في النبي ﷺ: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧، والفرقان: ٤٨]: أن أمر النبوة كسحر، وأن ذلك ناشئ عن أن الشياطين قد استولوا عليه - بزعمهم - يُلقون إليه القرآن، ويأمرونه وينهونه، فيصدفهم في ذلك كله، ظاناً أنه إنما يتلقى من الله وملائكته.

أما ما جاء من أنه ﷺ كان يُحَيَّلُ له وقوع الشيء وهو لم يقع، فلا يلزم من ذلك أن النبي ﷺ كان يجزم بوقوعه، وإنما يكون ذلك من الخواطر العارضة التي تخطر في الذهن ولا تثبت.

ويدلُّ على ذلك: أنه لم يُنقل عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال إِنْ ذَاكَ قَوْلًا، فكان على خلاف ما أخبر به.

وفي رواية عند ابنِ سعدٍ في «الطبقات» (٢/١٩٧ - ١٩٨): «أَنَّ أُخْتَ لَيْدِ بْنِ الْأَعْصَمِ قَالَتْ: إِنْ يَكُنْ نَبِيًّا، فَسَيُخْبِرُ، وَإِلَّا فَسَيُذْهِلُهُ هَذَا السَّحْرُ حَتَّى يَذْهَبَ عَقْلُهُ».

فلو كانت واقعة سحر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معارضةً لنبوته، لكان الذي وقع هو الاحتمال الثاني - وهو ذهابُ العقل - لا الاحتمال الأوَّل، ولمَّا كان الذي وقع هو الاحتمال الأوَّل، تبين لنا أن الواقعة غير معارضة لنبوة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولا ريب أن الحال التي ذُكرت في الحديث، عروضا لها صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لفترةٍ خاصَّة، ليست هي هذه التي زعمها المشركون، ولا هي من قبيلها في شيءٍ من الأوصاف المذكورة.

وقد قال الله تعالى في وصف موسى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿فَإِذَا جَبَّالَهُمْ وَعَصِيَّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦]، ولم يكن ذلك التخييل مصدقا لقول فرعون فيه: ﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٠١].

### خاتمة الجواب - توصية:

أنكر هذا الحديث كثيرٌ من أهل الكلام، وغيرهم من المُلحدَّة، وقابلوه بالتكذيب - كما يشير ابنُ القيم - وقد أجاب عن إشكالاتهم العلماء، وقد يستشكل بعض الناس ما جاء فيه، غير أنك إذا تأملت تلك الواقعة، وجدتها لا تعارض عصمة الله تعالى لأبيائه، وحمايتهم لهم، بل فيها عبرةٌ وعظةٌ لمن تأملها؛ فالله سبحانه كما يحمي الأنبياء ويصونهم ويحفظهم ويتولاهم؛ فإنه يتبليهم بما شاء من أذى الكفار لهم؛ ليستوجبوا كمال كرامته، وفي ذلك تسلية لنا - معاشر أتباع الأنبياء - إذا أودينا في سبيل الله تعالى؛ فإننا نرى ما جرى على رُسُلنا وأنبينا صلوات الله وسلامه عليهم، فصبروا ورَضُوا، فتأسى بهم، ونهتدي بهديهم.

❁ كلمات دلالية: السحر، سحر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الصحيحان، عصمة الأنبياء.





المسألة (١٥٨) - الطعنُ في حديثِ إثباتِ سحرِ النبيِّ ﷺ؛ لمخالفتهِ للقرآن، ولِمَا فِيهِ مِنْ مَخَالَفَةِ الْعَصْمَةِ.

## السؤال

كيف نُؤمِّنُ بوقوعِ السَّحْرِ للنبيِّ ﷺ، واللهُ تعالى يقولُ لنبيِّه: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾

[المائدة: ٦٧]؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* إن سحر النبي ﷺ دليلٌ على إمكانِ خطئه ونسيانه؛ ولهذا فلا يُمكنُ أن يكونَ حديثُ السَّحْرِ حديثًا صحيحًا.

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

حديثُ سحرِ النبيِّ ﷺ صحيحٌ ثابتٌ، ولا مَطْعَنَ فِيهِ بِأَيِّ وَجْهِ مِنَ الْوَجُوهِ؛ لَا فِي سَنَدِهِ، وَلَا فِي مَتْنِهِ.

وحديثُ السَّحْرِ لَا يَتَعَارَضُ مَعَ عَصْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَهَذَا مِنْ بَابِ الْأَذَى الَّذِي وَقَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي دَعْوَتِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ هَذَا نَفِيًّا لِلْعَصْمَةِ؛ لِأَنَّ الْعَصْمَةَ لَا تَعْنِي دَفْعَ الْأَذَى؛ فَالْأَنْبِيَاءُ كُلُّهُمْ مُبْتَلُونَ، وَيُصِيبُهُمْ مِنَ الْأَذَى وَالْأَمْرَاضِ وَالْهَمُومِ وَالْمَصَائِبِ مَا يُصِيبُهُمْ، بَلْ هُمْ أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً، وَإِنَّمَا الْعَصْمَةُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَصَمَهُ ﷺ، فَلَمْ يُمْكِنْ أَحَدًا مِنْ قَتْلِهِ.

وحادثةُ السَّحْرِ هَذِهِ لَا تَدْعُمُ قَوْلَ الْمُشْرِكِينَ: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧]، وَالْفِرْقَانُ: [٨]؛ لِأَنَّ رَعَمَ الْمُشْرِكِينَ لَمْ يَكُنْ مَبْنِيًّا عَلَى تِلْكَ الْحَادِثَةِ، وَإِنَّمَا زَعَمُوا ذَلِكَ تَشْكِيكًا فِي الْوَحْيِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَدَايَةِ الدَّعْوَةِ، وَأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ عَنِ سِحْرِ وَجُنُونٍ.

والسحر الذي وقع على النبي ﷺ، لم يكن مؤثراً في شيء من عقله، ولا في الشرع والوحي والتبليغ، وإنما كان في حياته الدنيوية؛ فلم يكن هناك ما يقدر في عصمته الموثوق بها من الله تعالى.

### الجواب التفصيلي:

وجود السحر في الواقع متحقق من قديم الزمان إلى يوم الناس هذا، وقد ثبت سحر النبي ﷺ، لكن هناك بعض النقاط المهمة التي يجب إدراكها في مسألة سحر النبي ﷺ؛ وهي:

❁ **أولاً:** حديث سحر النبي ﷺ صحيح ثابت:

وقد ورد في «الصحيحين»؛ فقد روى البخاري (٣٢٦٨)، ومسلم (٢١٨٩)، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «سحر النبي ﷺ، حتى كان يحيل إليه: أنه يفعل الشيء، وما يفعله، حتى كان ذات يوم، دعا ودعا، ثم قال: أشعرت أن الله أفتاني فيما فيه شفائي؟! أتاني رجلان: فقعد أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي، فقال أحدهما للآخر: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومن طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم، قال: فيماذا؟ قال: في مشط ومشاقة، وجف طلعة ذكر، قال: فأين هو؟ قال: في بئر ذروان، فخرج إليها النبي ﷺ، ثم رجع، فقال لعائشة حين رجع: نخلها كأنه رؤوس الشياطين، فقلت: استخرجته؟ فقال: «لا؛ أما أنا، فقد شفاني الله، وخشيت أن يغير ذلك على الناس شراً»، ثم دفنت البئر».

فهذا الحديث ثابت صحيح، لا مطعن فيه بأي علة من علل الحديث؛ لا في سنده، ولا في متنه، وقد تلقته الأمة بالقبول، وتتابعوا في روايته والتحديث به.

❁ **ثانياً:** واقعة السحر هذه لا تتعارض مع قول الله عز وجل لنبيه ﷺ في القرآن: ﴿وَاللَّهُ يَعِصُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]:

وذلك لأن هذه الواقعة وغيرها مما وقع للنبي ﷺ من الأذى، لا ينفي العصمة عنه ﷺ؛ فالعصمة واقعة للنبي ﷺ طوال حياته، إلا أنه لا تعني أنه ﷺ لا يصيبه أذى المشركين؛ فقد ناله الأذى الكثير من قومه، وشجرت رأسه، وكسرت رباعيته، ووضعت السم في طعامه، وإنما

العصمة أن الله تعالى عصمه، فلم يمكن أحدًا من قتله ﷺ؛ وهذا المعنى هو ما ذكره علماء التفسير في هذه الآية.

فالأنبياء ﷺ كلهم مُبتَلَوْنَ، ويُصِيبُهُم مِنَ الْأَذَى وَالْأَمْرَاضِ وَالْهَمُومِ وَالْمَصَائِبِ مَا يُصِيبُهُمْ، بل هم أشدُّ الناسِ بلاءً؛ كما جاء في الحديث؛ فعن سعد بن أبي وقاص، قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلَاءً؟ قَالَ: «الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الصَّالِحُونَ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ مِنَ النَّاسِ»؛ رواه أحمد (٣/ ٧٨ رقم ١٤٨)، والترمذي (٢٣٩٨)، وابن ماجه (٤٠٢٣).

وعليه: فمعنى العصمة: أن يمضي النبي ﷺ في طريق الدعوة غير مكترث بما يُحَاكُّ له، واثقًا بأن الله مانع أعداءه من قتله؛ فلا تعارض بين واقعة السحر وبين الآية القرآنية؛ فإمكانية الجمع بينهما متحققة، ولا إشكال فيها.

❁ **الثالث:** لا مناسبة بين وقوع السحر للنبي ﷺ، وبين قول المشركين: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧، والفرقان: ٨]:

فلم يثبت عن محمد ﷺ أنه تكهن أو فعل سحرًا قط، بل كان وحيه بلغة العرب التي يفهمونها، ويُدركون إعجازَ بلاغتها، وقد تحداهم الله أن يأتوا بمثل القرآن، أو بسورة منه، فَعَجَزُوا جَمِيعًا.

وقد كانوا يصفونه ﷺ بالصادق الأمين، ولم يعهدوا عليه كذبًا قط.

ولم يُوصَفْ ﷺ بهذه الأوصاف الشنيعة - تارة: أنه كاذب، وتارة: أنه ساحر، وتارة: أنه مجنون - إلا بعد إعلانه لرسالة الله تعالى، والتي تخالف ما كان عليه قومه من الجاهلية، فذهبوا يشنعون عليه بالألفاظ الواهية، ويفترون عليه بلا دليل ولا بينة؛ وهم في ذلك متناقضون مع أنفسهم.

والمشركون في وصفهم له ﷺ بالسحر، لم يكن هذا بعد واقعة السحر هذه، ولا علاقة لوصفهم بها زمانياً؛ وإنما كانوا يصفونه بذلك من أول الدعوة، فكانوا يصفون ما يقوله بالخيالات والأوهام، مُريدين بذلك رفض دعوته، ولا يعنون بذلك أنه قد يتعرض لعراض من السحر في لحظة معينة وتزول؛ فهذا لا يُفيدهم في دعوهم لتكذيب الرسول ﷺ، والطعن في دعوته.

كما أن السحر الذي وقَّع للنبي ﷺ، لم يكن في شيءٍ من الشرع أو التبليغ، ولم يؤثِّر في عقله، ولا فيما يتلقَّى من الوحي؛ ولذا ففوقُ السحرِ لا يمثلُ تصديقاً لدعوى المشركين الواردة في القرآن؛ لأنهم يقصدون رفض الدين من أساسه، والتشكيك فيه؛ برمي صاحبه بالجنون والسحر، وأنه مصدرٌ غيرٌ موثوقٍ منذ بداية الدعوة.

**رابعاً:** أن سحر النبي ﷺ لم يكن مؤثراً في شيءٍ من عقله، وإنما كان يُخيلُ إليه أمورٌ دنيويةٌ: أنه فعلها، ولم يكن فعلها:

كجماع زوجاته، وهذا ورد في روايةٍ أخرى عند البخاري، عن عائشة رضي الله عنها، تفسر هذه الواقعة؛ قالت: «كان رسول الله ﷺ سحرًا، حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتيهن»، فما وقَّع من سحره ﷺ لا يستلزم نقصاً في عقله، ولا في نبوته، ولا في شرعه، ولا يدلُّ بحالٍ على نقصٍ في تبليغه ورسالته.

بل قد نزل عليه الوحي في فترة سحره ﷺ، وأخبره بمن سحره، وبمكان السحر، وقام من نومه ﷺ، وقد أخبر بذلك كله، ووجدوه كما قال؛ فأين تأثير السحر على الوحي؟!

**خامساً:** لم يكن السحر مؤثراً على وحيه:

ولو كان كذلك، لكان حرياً بقومه الذين يتربصون له كلَّ واردةٍ وشاردةٍ ليأخذوا عليه شيئاً قاله في فترة السحر، ونفاه بعد ذلك، أو عارضه؛ فلم يقع لهم ذلك بعصمة الله تعالى لعقل نبيه من الزيغ.

**كلمات دلالية:** سحر النبي، حقيقة السحر.



المسألة (١٥٩) - كيف نَقْبَلُ أن الشمسَ تسجُدُ تحت العرشِ، ونحن نَعْلَمُ أن الشمسَ لا تَغِيْبُ عن جميعِ الكُرَّةِ الأَرْضِيَّةِ؟

## السؤال

قد دَلَّ العِلْمُ الحديثُ دَلَالَةً قَطْعِيَّةً: أن الأرضَ تدورُ حولِ نفسها، فلا تَغِيْبُ الشمسُ عن بُعْثَةٍ مِنَ الكُرَّةِ الأَرْضِيَّةِ إلا وتُشْرِقُ في بُعْثَةٍ أُخْرَى، ولا تَغِيْبُ الشمسُ عن الأرضِ بالكُلِّيَّةِ؛ فكيف نَقْبَلُ هذا الحديثَ الذي فيه أن الشمسَ تَذْهَبُ وتسجُدُ تحت العرشِ، وهو ما يعارِضُ تلكَ الحَقِيقَةَ العِلْمِيَّةَ القَطْعِيَّةَ؟

## عبارات مشابهة للسؤال

- \* هل حديثُ سجودِ الشمسِ تحت العرشِ صحيحٌ؟
- \* هل الشمسُ تختفي عن جميعِ الأرضِ؟
- \* هل سجودُ الشمسِ تحت العرشِ يعارِضُ العِلْمَ الحديثَ؟

## الجواب

### مضمونُ السؤالِ:

أن في بعضِ الأحاديثِ ما يسبِّبُ شكًّا لبعضِ الناسِ في صدقِ الأحاديثِ، أو صحَّةِ مصادِرِها؛ فقد جاءتِ أحاديثُ بسجودِ الشمسِ تحت العرشِ؛ فكيف يكونُ ذلكَ، مع أن العِلْمَ الحديثَ يُثبِتُ استمراَرَ دَوْرانِ الشمسِ؟

### مختصرُ الإجابة:

سجودُ الشمسِ تحت العرشِ ليس كسجودِ الإنسانِ؛ فلا يقتضي أنها تَغِيْبُ عن الأرضِ كُلِّها، ولا أنها تَخْرُجُ عن مَسَارِها، ولا أنها تتوقَّفُ عن حَرَكَتِها في المَجْرَّةِ.

وسجود الشمس من الغيب الذي جاء به الوحي؛ فالتصديق به واجب، ولا يتوقف التصديق به على مشاهدة المصدق له بالحس؛ كشأن سائر الغيوب، وإن كان من شأنه أن يحس؛ إذ كل ما لا يمكن أن يعرف بالحواس، فهو معدوم، ولا وجود له.

### الجواب التفصيلي:

حقيقة هذه الشبهة مبنية على عدم ضبط للعلاقة بين الوحي وبين العقل من جهة، وبينه وبين العلم التجريبي من جهة أخرى.

والاستشكال الذي يُورده السائل يتضمّن الحاجة إلى معرفة المدلول الصحيح للخبر الوارد في سجود الشمس تحت العرش، وما فيه من إخبار عن استئذانها لله تعالى في حركتها، وهو ما جاء في «الصحيحين»، وغيرهما: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي ذَرٍّ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ: «أَتَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ؟»، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّهَا تَذْهَبُ حَتَّى تَسْجُدَ تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَسْتَأْذِنَ فَيُؤْذَنَ لَهَا، وَيُوشِكُ أَنْ تَسْجُدَ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا، وَتَسْتَأْذِنُ فَلَا يُؤْذَنُ لَهَا، يُقَالُ لَهَا: ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا؛ فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [يس: ٣٨]؛ رواه البخاري (٣١٩٩)، ومسلم (١٥٩).

ويتبين ذلك من وجوه:

❁ **الأول:** عدم وصول العلم التجريبي لكيفية سجود الشمس تحت العرش، ليس دليلاً على نفي ذلك السجود:

فالوحي مصدرٌ مستقلٌ من مصادر المعرفة (وهو الخبر الصادق)، وهو يستقل بإثباتها، ولا يتوقف إثبات المعرفة إذا أثبتها الوحي على إخضاعها للتجربة.

❁ **الثاني:** غياب الشمس غياباً نسبيّاً باعتبار نظر الناظر إليها:

ولا يمنع من استمرار حركتها في مسارها، وقد كان شائعاً عند أهل الفلك أن الشمس ثابتة، ثم ثبت عندهم حركتها أيضاً، وقد جاء في القرآن نسبة الغروب والدلوك والتواري للشمس؛ وهي دليل لحركتها، ولكن غروبها إنما هو باعتبار حال الناظر إليها.

❁ **الثالث:** سجود الشمس تحت العرش جائز عقلاً، وإن احتارت العقول في فهمه؛ فالشرع يأتي بمُحارات العقول، ولا يأتي بمُحالات العقول:

فإننا لا ننفي أن يرد في الوحي أمورٌ تحار فيها العقول، وتتعجب منها، لكن ننفي أن يأتي الوحي بما هو محالٌ في العقول؛ ففرق بين ما كان مُحالاً عقلاً، وبين ما احتار فيه العقل، وسجود الشمس لا يدخل في قسم المحالات العقلية؛ كالجمع بين النقيضين، أو ارتفاعهما، وإنما هو من الأمور الجائزة عقلاً، وإذا دلَّ الوحي على ثبوته، فالتسليم به واجبٌ.

❁ **الرابع:** كيفية سجود الشمس ليست ككيفية سجود الإنسان:

فلا يلزم منه توقُّف حركة الشمس، ولا مغادرتها مسارها التي هي عليه، ولا غيابها عن جميع الأرض في لحظةٍ من اللحظات؛ فهذه اللوازم مبنية على مقدمة خاطئة، وهي أن سجود الشمس مثل سجود الإنسان، ولأجل هذه المقدمة افتُرِضت له اللوازم المتعلقة بالسجود الإنساني، والحقيقة أن سجود الشمس واستثنائها من الأمور الغيبية التي لا نعرف حقيقتها، ولا ندرِك كفيّتها، كما أننا لا ندرِك كيفية سجود الشجر والحجر والبهائم وتسيبها؛ كما أخبر الله عنها في القرآن؛ قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُم بِالْعُدْوِ وَالْأَصَالِ﴾ [الرعد: ١٥]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ تَرَأَتْ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْجُدُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤].

ومن ثمَّ قال بعض أهل العلم: «ليس في سجود الشمس لربها تحت العرش ما يعوقها عن الدَّابِّ في سيرها، والتصرُّف فيما سُخِّرت له»، وقال بعضهم: «تسجد الشمس وهي سائرة».

كذلك فإننا لا نعرف كيفية ذهاب الشمس واستقرارها الواردة في الوحي؛ ولهذا قال أهل العلم: «لا يُنكر أن يكون ذلك عند محاذاتها العرش في مسيرها، وانتظار الشمس

والإذن لها من الله متعلق بإنهاء سجودها، وليس بإنهاء حركتها؛ فلا يلزم منه توقُّفها عن الحركة».

غير أن الحديث قد دلَّ أن استئذان الشمس - وإن كان أمرًا غيبياً - فله أثرٌ مشاهد؛ حيث جاء في «صحيح مسلم» (١٥٩): «فترجع فتصبح طالعةً من مطلعها، ثم تجري لا يستنكرُ النَّاسُ مِنْهَا شَيْئاً»؛ كما أنه سيكون له أثرٌ مشاهدٌ في نهاية الزمان، حين تسجد الشمس فلا يقبل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها؛ فتطلع حينئذٍ من مغربها؛ وهذه من أشرط الساعة الكبرى التي يراها الناس.

**الخامس:** الدلالة اللغوية للفظ: «ذهاب الشمس»، لا تقتضي أنها تنتقل انتقالاً حسيًّا، ولا تدلُّ على مغادرتها لمسارها التي هي عليه، ولا غيابها عن جميع الأرض في لحظةٍ ما؛ فيحتمل أن يكون تعبيراً عن بلوغ الشمس مكاناً محددًا تكون فيه محاذيةً للعرش، فتسجد هناك.

ويزيد من وضوح هذا الأمر: أن العرش أكبر بكثير من الشمس، ومن السموات والأرض جميعاً؛ يقول النبي ﷺ: «ما السموات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة»؛ رواه ابن حبان (٣٦١).

ولهذا قال أهل العلم في شرح حديث سجود الشمس: «لا يدلُّ على أنها تصعد إلى فوق السموات من جهتنا حتى تسجد تحت العرش، بل هي تغرب عن أعيننا، وهي مستمرة في فلكها الذي هي فيه».

وهذا الأسلوب مستعمل في الخطاب العربي؛ فإننا نقول لمن خرج للصلاة: «إنه ذهب ليقابل ربه»، وليس معناه: أنه انتقل إلى السماء ليقابل الله هناك؛ ومن ذلك قول إبراهيم: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَّهَدِينَ﴾ [الصافات: ٩٩]، وهو لا يقصد أنه ذاهب إلى الله في الأعلى، وإنما يقصد أنه ذاهب إلى الأرض التي يعبد الله تعالى فيها.



## خاتمة الجواب - توصية:

أكثر المعارف البشرية ليست قطعيةً نهائيةً؛ فالتراكمية والنسبية تكتنفان كثيرًا من معارف

البشر؛ فلا ينبغي الاعتراض بها على ما ثبت من وحي الله تعالى، خصوصًا في الأمر الغيبي؛ فالله

تعالى وصف عباده المتقين بأنهم: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾

[البقرة: ٣]؛ جعلنا الله والقارئ من أولئك المتقين.

❖ كلمات دلالية: سجود الشمس، العرش، الغيب، أحاديث الصحيحين.



المسألة (١٦٠) - كيف نَقَبَلُ الْحَدِيثَ الَّذِي فِيهِ تَفْسِيرُ شِدَّةِ الْحَرِّ بِاسْتِعَارِ نَارِ جَهَنَّمَ، مَعَ مَخَالَفَتِهِ لِلْعِلْمِ؟

## السؤال

جاء في بعض الأحاديث: أن شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ جَهَنَّمَ، مَعَ أَنَّ الْعِلْمَ الْحَدِيثَ يَفْسِّرُ ذَلِكَ بِأَشْيَاءَ فَلَكِيَّةٍ؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* حديث: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ» ليس صحيحًا.

## الجواب

### مضمون السؤال:

حقيقة هذه الشبهة: التشكيك في السنّة؛ لما ورد في حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه، مرفوعاً: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ، فَأَبْرَدُوا بِالصَّلَاةِ»؛ رواه البخاري (٥٣٥)، ومسلم (٦١٦). و«فَيْحُ جَهَنَّمَ»: استعارها واشتدادها وزفيرها.

ففيه تفسيرٌ لظاهرةٍ طبيعيّةٍ بأمرٍ مخالفٍ للحسّ - من وجهة نظر السائل - فإن طلبت المدارس في عصرنا يدرسون في الجغرافيا أسبابَ تغيّرِ الفصول، وظهورِ الصيفِ والشتاءِ، والحرِّ والبرد، وهي تقوم على سننٍ كونيّة، وأسبابٍ معلومةٍ للدارسين؛ وهي أن اشتدادَ الحرِّ سببُهُ موقعُ الأرضِ مِنَ الشَّمْسِ.

### مختصر الإجابة:

إن الحديث لم يقل: «إن الصيف هو فقط من فيح جهنم»، بل صرح في هذا الحديث وغيره: أن جزءاً يسيراً من الصيف هو من فيح جهنم.

ثم إن وجود سببٍ حسيٍّ نَعَلَمُهُ لشدَّةِ الحرِّ - كموقع الأرض - لا يُنافي وجودَ سببٍ آخرٍ حسيٍّ أيضًا لا نَعَلَمُهُ، وإن كان غيبياً؛ فعدمُ العلم ليس علماً بالعدم، والغيبُ والشهادةُ كلاهما محسوسٌ، أي: يُمكنُ الإحساسُ به؛ فليس الفرقُ بين الغيبِ والشهادةِ هو الفرقُ بين المعقولِ والمحسوسِ؛ كما يزعمُ أهلُ الكلامِ والفلسفةِ، بل كلاهما معقولٌ من محسوسٍ؛ لكنَّ أحدهما شاهِدانه (وهو عالمُ الشهادة)، والآخرُ غاب عن مشاهدتنا (وهو عالمُ الغيب)، وعدمُ العلم ليس علماً بالعدم؛ كما يقول ابنُ تيمية.

كما أن أكثرَ المعارفِ البشريَّةِ ليست قطعيَّةً نهائيَّةً؛ فكثيراً ما يظنُّ أن المعارفَ البشريَّةَ عن الطبيعةِ تمثُلُ المرجعيَّةَ النهائيَّةَ عن الكونِ وما فيه، في حين أن الأمرَ بخلاف ذلك؛ فالتراكميَّةُ والنسيبيَّةُ تكتنِفان كثيراً من معارفِ البشرِ التي تتركزُ على وسائلٍ تخضعُ للتجدُّدِ والتطوُّرِ اللَّذَيْنِ يُحيلانِ ما ظنُّ قبلُ أنه حقائقٌ، إلى كونها لا تعدو أن تكونَ نظريَّاتٍ، أو أمراً غيرَ ثابتٍ علمياً، أو أنه خليطٌ بين الثابتِ وغيرِ الثابتِ، أو أنه جزءٌ من الحقيقةِ وليس كاملَ الحقيقةِ، أو أنه صحيحٌ في بعضِ الأحوالِ لا في كلها.

ولذلك فإن دعوى أن هذا الحديثُ جاء مخالفاً للحقيقةِ العلميَّةِ دعوى تفتقرُ هي أيضاً إلى مستندٍ علميٍّ يصحُّحها؛ ذلك أن الحرارةَ والبرودةَ ليس سببُهُما فقط قُربُ الأرضِ وبعُدُها من الشمسِ؛ فهناك عواملٌ أخرى محسوسةٌ أيضاً تتحكَّمُ في برودةِ الأرضِ وحرارتها؛ كالاحتباسِ الحراريِّ، وغيره من العواملِ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

قبل معارضةِ أيِّ حديثٍ نبويٍّ بامرٍ حسيٍّ أو عقليٍّ، ينبغي التثبُّتُ من صحَّتهِ أوَّلاً؛ لئلا يكونَ الجدُّلُ على حديثٍ لم تثبَّتْ صحَّتهُ، وبالتالي: نسلَمُ من ظاهرةِ معارضةِ الأحاديثِ.

ثم ينبغي التثبُّتُ من فهمه ثانياً؛ لئلا يكونَ الخلافُ حول مفهومٍ غيرٍ مقصودٍ؛ فيثبُّته قومٌ، ويُنْفِيهِ آخرون، ويظنَّانِ أنهم يثبِّتون الحديثَ أو ينفونه.

ثم ينبغي التثبُّتُ من سلامةِ الأمرِ الحسيِّ أو العقليِّ المستشهد به ثالثاً؛ فقد يكونُ غيرَ

ثابت علمياً، أو أنه خليطٌ بين الثابتِ وغيرِ الثابتِ، أو أنه جزءٌ من الحقيقة، وصحيحٌ في بعض الأحوال، لا في كلها.

فالتعارضُ المشكّلُ إنما يكونُ بين نصٍّ شرعيٍّ صحيحٍ، وله مفهومٌ محدّدٌ، وأمرٍ حسيٍّ أو عقليٍّ ثابتٍ، ونفسٌ مفهومه يعارضُ نفسَ مفهومِ الحديثِ؛ هذه صورةُ التعارضِ الحقيقيِّ.

وهذه الصورةُ لم تجتمعَ مطلقاً في أيِّ نصٍّ قرآنيٍّ أو حديثيٍّ صحيح.

ولهذا: فالظنُّ بأن الحديثَ المذكورَ يخالفُ كونَ الصيفِ سببهُ موقعَ الأرضِ مِنَ الشمسِ، محلٌّ نظرٍ.

وسيكونُ الجوابُ التفصيليُّ على هذه الشبهةِ من خلالِ هذه الوجوه:

❁ **أولاً:** الحديثُ النبويُّ لم يخصَّضْ سببَ الصيفِ بفتحِ جهنّمَ، بل خصَّصْ جزءاً يسيراً جداً من الصيفِ بذلك:

فالحديثُ نفسه دليلٌ أن الصيفَ ليس سببهُ فَيَح جهنّمَ.

وأصرحُ من ذلك: حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وآله: «اشتكتِ النَّارُ إلى رَبِّها، فقالت: يَا رَبِّ، أَكَلْتُ بَعْضِي بَعْضاً؛ فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ، وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ؛ فَهُوَ أَشَدُّ مَا تَحِدُونَ مِنَ الْحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَحِدُونَ مِنَ الزَّمْهَرِيرِ؛» متفقٌ عليه؛ رواه البخاري (٥٣٧)، ومسلم (٦١٧):

قال ابنُ عبدِ البرِّ (وهو عالمٌ متقدّمٌ): «وأما قوله: «فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ، وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ»، فيدلُّ على أن نَفْسَهَا فِي الشِّتَاءِ غَيْرُ الشِّتَاءِ، وَنَفْسَهَا فِي الصَّيْفِ غَيْرُ الصَّيْفِ».

فأصلُ معارضةِ الحديثِ غيرُ صحيحة.

❁ **ثانياً:** أكثرُ المعارفِ البشريَّةِ ليست قطعياً نهائياً:

فالذي يَطَعُنُ في الأحاديثِ الصحيحةِ بعلومه، كثيراً ما يظنُّ أن المعارفَ البشريَّةَ عن الطبيعةِ تمثّلُ المرجعيَّةَ النهائيَّةَ عن الكونِ وما فيه، في حين أن الأمرَ بخلافِ ذلك؛

فالتراكمية والنسبية تكتنفان كثيراً من معارف البشر التي تركز على وسائل تخضع للتجدد والتطور اللذين يُحيلان ما ظنَّ قبل أنه حقائق، إلى كونها لا تعدو أن تكون نظريات، أو أمراً غير ثابت علمياً، أو أنه خليط بين الثابت وغير الثابت، أو أنه جزء من الحقيقة وليس كامل الحقيقة، أو أنه صحيح في بعض الأحوال لا في كلها.

ودعوى أن هذا الحديث جاء مخالفاً للحقيقة العلمية دعوى تفتقر هي أيضاً إلى مستند علمي يصححها؛ ذلك أن الحرارة والبرودة ليس سببهما - بالنظر إلى أسبابهما الحسية المشاهدة - فقط قُرب الأرض وبعدها من الشمس؛ فهناك عوامل أخرى محسوسة أيضاً تتحكم في برودة الأرض وحرارتها؛ كالاختباس الحراري، وغيره من العوامل.

**ثالثاً:** ذكر سبب لا يمنع من وجود سبب آخر، ويكون هذا من عالم الشهادة، وذاك من عالم الغيب؛ وكلاهما سبب حسي:

فغاية ما يُقال: «إن ما وصل إليه العلم الحديث هو: إثبات أن الشمس سبب ظاهرٌ لحصول مطلق الحرارة والبرودة على سطح الأرض، ولا يلزم من إثبات ذلك نفي أن تعلل ظاهرة شدة البرد والحرّ بالسبب الغيبي المحسوس أيضاً الذي أخبر به المصطفى ﷺ؛ لانتفاء التعارض بين السببين».

ولهذا نظائر؛ فإن سبب بقاء المولود الوارد في حديث: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ إِلَّا نَحْسَهُ الشَّيْطَانُ؛ فَيَسْتَهْلُ صَارِحًا مِنْ نَحْسَةِ الشَّيْطَانِ، إِلَّا ابْنُ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ»؛ رواه البخاري (٣٤٣١)، ومسلم (٢٣٦٦) - لا يمنع من وجود سبب غيبي حسي آخر له.

كما أن الإيمان بأن هناك ملائكة موكلين بأمر العالم - كالملاك الموكل بالريح، وميكائيل الموكل بالقطر، وغيرهما - لا يمنع الأسباب الأخرى الحسية للمطر والنبات، وسائر وظائف الملائكة الكونية.

والغيب والشهادة كلاهما محسوس، أي: يمكن الإحساس به؛ فليس الفرق بين الغيب والشهادة هو الفرق بين المعقول والمحسوس؛ كما يزعم أهل الكلام والفلسفة، بل كلاهما معقول من محسوس؛ لكن أحدهما شاهدناه (وهو عالم الشهادة)، والآخر غاب

عن مشاهدتنا (وهو عالمُ الغيب)، وعدمُ العلمِ ليس علمًا بالعدم؛ كما يقولُ ابنُ تيميَّة.

### خاتمةُ الجواب - توصية:

فتبين مما سبق: صحَّةُ الحديث، وأن له مفهومًا لا يعارضُه العلمُ الحديث، بل إن المتأمل

في الحديث يجدُ فيه ربطًا للغيب بالشهادة، وللحوادثِ الكونيَّةِ بالأُمورِ الأخرويَّةِ، وكلاهما من

الأُمورِ التي تُدرَكُ بالحسِّ؛ ممَّا يُوقِظُ في قلبِ المسلمِ الخشيَّةَ والرهبَةَ، ويفتَحُ له بابًا للتذكُّرِ

والتفكُّرِ والاعتبار.

❖ كلماتٌ دلاليَّةٌ: شدَّةُ الحرِّ، الصحيحان، العلمُ الحديث، الحسِّ، عالمُ الغيبِ وعالمُ الشهادة.





المسألة (١٦١) - كيف نَقَبَلُ أن موسى ﷺ يَسْتَخِفُّ بِمَلِكِ المَوْتِ، وَيَلْطِمُهُ، وَيَفْقَأُ عَيْنَهُ؟

## السؤال

جاء في بعض الأحاديث: أن موسى ﷺ لَطَمَ مَلِكَ المَوْتِ، وَفَقَأَ عَيْنَهُ؛ فَكَيْفَ تَضَمَّنَتْ السُّنَّةُ حَدِيثًا يَشِيرُ إِلَى أن موسى ﷺ يَحِبُّ البَقَاءَ فِي الدُّنْيَا، وَيَسْتَخِفُّ بِمَلِكِ المَوْتِ، وَيَلْطِمُهُ، وَيَفْقَأُ عَيْنَهُ؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ قِصَّةُ موسى وَمَلِكِ المَوْتِ مَخَالَفَةٌ لِلْمَنْطِقِ.

## الجواب

### مختصر الإجابة:

الحديثُ ثابتٌ، وليس فيه ما يخالفُ العقلَ، أو عصمةَ الأنبياءِ.

فموسى ﷺ لم يكن يَعْلَمُ أن الشخصَ الذي جاءه هو مَلِكُ المَوْتِ؛ فقد جاءه المَلِكُ في غيرِ صورتهِ الحقيقِيَّةِ، فلم يكن موسى ﷺ مستخِفًّا به، ولم يكن فيما فعلهُ بحقه من فُوقٍ عينه معتدِيًا ظالمًا؛ لأنه دَخَلَ عليه بلا إِذْنٍ، وفي الشريعة ما يُجيزُ مَقَابَلَةَ مَنْ يَنْظُرُ فِي بَيْتِ الغَيْرِ بلا إِذْنٍ بِفُوقٍ عَيْنِهِ.

كما أن فُوقَ عَيْنِ مَلِكِ المَوْتِ - لو كان موسى يَعْرِفُهُ - لا يَدُلُّ على محبَّةِ موسى ﷺ للدُّنْيَا، ولا يَدُلُّ على حصولِ العاهاتِ للملائكة؛ فإن المَلِكَ جاء بصورةٍ غيرِ صورتهِ الحقيقِيَّةِ، وقد قال أهلُ العلمِ: «إن اللَّطْمَةَ أَتَتْ على فُوقِ عَيْنِهِ التي في الصُّورَةِ التي يتصوَّرُ بها المَلِكُ، لا التي خَلَقَهُ اللهُ عليها».

## الجواب التفصيلي:

هذا الحديث من الأحاديث التي طعنَ فيها المبتدعة منذُ وقتٍ مبكّرٍ، وتصدّى العلماءُ للردِّ عليهم في شبهاتهم، ومن أقدمِ مَنْ ردَّ على الشبهاتِ حوله الإمامُ أحمدُ رحمته الله، كما أوردَ ابنُ حِبَّانَ (١١٥/٤) رحمته الله الحديثَ تحتَ عنوانٍ: «ذَكَرُ خَبْرٍ شَنَّعَ بِهِ عَلَى مَنْتَحَلِي سُنَنِ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَن حُرِّمَ التَّوْفِيقَ لِإِدْرَاكِ مَعْنَاهُ»، وتكلَّمَ عنه أيضًا.

ولا يزالُ المبتدعةُ بأنواعِهِمْ يُثِيرُونَ الْمَطَاعِينَ فِيهِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا.

جاء في «الصحيحين»، وغيرهما، من حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قال: «أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى عليه السلام، فَلَمَّا جَاءَهُ، صَكَّهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ، فَقَالَ: أَرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ عَيْنَهُ، وَقَالَ: ارْجِعْ، فَقُلْ لَهُ: يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَتْنِ ثَوْرٍ، فَلَهُ بِكُلِّ مَا غَطَّتْ بِهِ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ، قَالَ: أَيُّ رَبِّ، ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ الْمَوْتُ، قَالَ: فَالآنَ، فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَّةً بِحَجَرٍ»، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَلَوْ كُنْتُ نَمًّا، لَأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ، إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ، عِنْدَ الْكَيْثِيبِ الْأَحْمَرِ»؛ رواه البخاري (١٣٣٩)، ومسلم (٢٣٧٢).

وقد ظنَّ بعضُ الطاعنين أن في هذا الحديثِ ما يخالفُ العقلَ والشرعَ، مع أن حقيقةَ هذه الشبهةِ مبنيةٌ على قراءةٍ خاطئةٍ لأحدِ الأحاديثِ النبويَّةِ الشريفةِ، غير أنك إذا نظرتَ فيه نظرًا علميًا منصفًا بعيدًا عن الأهواء، وجدتَ أنه لا يدلُّ بحالٍ على مثلبةٍ لموسى عليه السلام، وإنما يدلُّ على نقيضِ ذلك من حرصِهِ على إقامةِ دينِ الله تعالى؛ كما أنه لا يخالفُ العقلَ.

ويتبيَّنُ ذلك من وجوه:

❁ **أولاً:** الملكُ الذي جاء إلى موسى جاء في غير صورتهِ الحقيقيةِ:

فقد كان الملائكةُ يأتون الأنبياءَ في غيرِ صُورِهِم الحقيقيةِ؛ لحِكْمَةٍ وغايةٍ؛ كما وقعَ مع إبراهيمَ ولوطٍ عليهما السلام في قصَّةِ الضيوفِ، وكما قيل: إنه وقعَ مع داودَ عليه السلام في قصَّةِ الخَصْمِ الذين تسوَّروا المحرابَ.

بل وقعَ ذلك مع نبيِّنا محمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما جاءه جبريلُ في صورةِ رجلٍ؛ ليعلمَ المسلمين أمرَ



دِينِهِمْ، كما أنه جاء في بعضِ رواياتِ الحديثِ: أن «مَلَكِ الْمَوْتِ كَانَ يَأْتِي النَّاسَ عِيَانًا»؛ كما في «مسند الإمام أحمد» (١٠٩٠٤).

**ثانيًا: موسى ﷺ لم يَعْلَمْ أن الشخصَ الذي أتاه هو ملك الموت:**

فهو يَعْلَمْ عِلْمَ اليقينِ أن الأنبياءَ لا تُقْبَضُ أرواحُهم حتى يُخَيَّرُوا بين الحياةِ والموتِ، وهذا الشخصُ لم يُخَيَّرْ، ثم إن ملكَ الموتِ لَمَّا جاءه، لم يَزِدْ على قولِهِ لموسى ﷺ: «أَجِبْ رَبَّكَ»، ولم يُخَبِّرْهُ أنه ملكُ الموتِ لِيَعْلَمَ ذلك، وهذه العبارةُ قد تصدُرُ ممن يَقْصِدُ قتلَهُ وإيذاءه.

كما أننا بالمقارنةِ بين رِدَّةِ فعلِ موسى ﷺ مع مجيء الملكِ في المرَّةِ الأولى، ومع مجيئه في المرَّةِ الثانيةِ؛ نَعْلَمُ أنه لم يَعْرِفْهُ في الأولى؛ إذ لو عَرَفَهُ، لتصرَّفَ كما تصرَّفَ في المرَّةِ الثانيةِ، عند تيقُّنه وعلمه به؛ حيثُ استسلمَ لأمرِ الله تعالى.

**ثالثًا: فِقْءُ عَيْنِ الشخصِ الذي أتى موسى، لا يُعَدُّ اعتداءً وظلمًا:**

فهو بحسبِ الظاهرِ لموسى ﷺ رَجُلٌ غريبٌ اقتَحَمَ عليه بيتهُ، وقد جَرَتْ شرائعُ الأنبياءِ بحفظِ النفوسِ ودفعِ الصَّرَرِ عنها.

وقد أذنتُ شريعتنا في حالةِ أَحْفَ من هذه الحالةِ بفِءِ العينِ؛ حيثُ أذنتُ بفِءِ العينِ بمجردِ النظرِ في بيتِ الغيرِ بغيرِ إذنٍ؛ كما جاء عن أبي هريرة ؓ، عن النبي ﷺ، قال: «لَوْ أَنَّ امْرَأًا اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَخَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ، فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ»؛ رواه البخاري (٦٩٠٢)، ومسلم (٢١٥٨).

ومن الجائزِ: أن تتفقَ شريعتنا مع شريعةِ موسى ﷺ بإسقاطِ الحرَجِ عَمَّنْ فِءَ عَيْنِ الدَاحِلِ دَارَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

بل إن في فِءِ موسى ﷺ لعينِ ملكِ الموتِ انتصارًا لحقِّ الله تعالى أيضًا - كما نبه عليه بعضُ أهلِ العلمِ - لِمَا ظَنَّهُ موسى ﷺ من أن هذا الشخصَ يزعمُ أنه من عندِ الله، وأن الحالَ ليس كذلك، وقد كان موسى ﷺ ذا شَهَامَةٍ وَغَيْرَةٍ عَظِيمَةٍ، كما دلَّت على ذلك مواقفُ من حياته التي قصَّها اللهُ تعالى علينا في كتابهِ الكريمِ.

❁ **رابعًا:** فقء عين ملك الموت - لو كان موسى يعرفه - لا يُعدُّ من موسى استخفافاً به:

فقد جاء في القرآن إخبار الله إيانا بما هو نظير ذلك من إلقاء موسى الألواح عند غضبه، ولم يعدَّه الله تعالى منه استخفافاً بكتابه.

❁ **خامسًا:** فقء عين ملك الموت - لو كان موسى يعرفه - لا يدلُّ على محبة موسى ﷺ  
للدنيا:

لأن كراهية الموت أمر فطري جبلي، كما أن رغبة موسى للبقاء في الدنيا حينئذٍ، تحمُّل على أن قصده من ذلك تنفيذ أوامر ربه، وإقامة دينه، وجهاد أعدائه؛ فكأنه قال لملك الموت: «أنت عبدٌ مأمور، وأنا عبدٌ مأمور، وأنا في تنفيذ أوامر ربي وإقامة دينه».

وهذا على افتراض أن موسى ﷺ فقء عين ملك الموت وهو يعرفه، وإلا فقد تقدَّم أن حقيقة الحال أنه لم يعرفه أصلاً.

❁ **سادسًا:** فقء عين ملك الموت، لا يدلُّ على حصول العاهات للملائكة:

فقد تقدَّم أن الملك جاء بصورة غير صورته الحقيقية، وقد قال أهل العلم: «إن اللطمة أتت على فقء عينه التي في الصورة التي يتصور بها الملك، لا التي خلقه الله عليها».

### خاتمة الجواب - توصية:

وإذا ثبت الحديث، ولم يكن هناك مانع عقلي أو شرعي من صحته، فلماذا يرده العاقل أو يطعن به؟! بل غاية ما عليه: أن يسأل أهل العلم ليزيدوه علمًا إلى علمه.

❁ **كلمات دلالية:** ملك الموت، قصة موسى وملك الموت، لطم ملك الموت، أحاديث الصحيحين.

❁ «معالم الحديث» للخطابي.

المسألة (١٦٢) - كيف نَقَبْلُ حَدِيثَ: «تَسْمَعُ وَتَطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ»، والشريعة الإسلامية لا تُقَرُّ الظلمَ؟

## السؤال

جاء في الحديث: «تَسْمَعُ وَتَطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ»، ولكن هذا يعارض ما تقرّر في الشريعة من تحريم الظلم؛ وهذا قد ظهر نتيجة للعقل الفقهي الذي يسوغ لولي الأمر الظالم ظلمه وجوره، ويطالب الرعية بالاستسلام لهذا الظلم، ويحذر من الثورة عليه.

### عبارات مشابهة للسؤال

\* صحّة حديث: «اسْمَعْ وَأَطِعْ».

\* أحاديث طاعة الأمراء.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يرى السائل أن حديث: «تَسْمَعُ وَتَطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ»، فيه إباحة للظلم، وعلى هذا: فإنه يطال هذا الحديث - من وجهة نظر السائل - كثير من الشك في معقوليته وثبوته.

### مختصر الإجابة:

ينبغي أن يُنظَرُ أولاً في ثبوت الأحاديث، ثم يُنظَرُ في معنى الأحاديث، ثم يُتَبَلَّ معناها، ولا يُلْتَفَتُ إلى شبهات المبطلين حول الأحاديث، ولا إلى التفسير الخاطيء لها.

على أن من العلماء من ضعّف الحديث؛ كالدارقطني في «الإلزامات والتتبع» (ص ١٨٢). وانظر: «شرح النووي على مسلم» (١٢ / ٢٣٧-٢٣٨).

وهناك معنى لهذا الحديث (وأحاديث صحيحة أخرى بمعناه)، فعند التأمل: فهو لا يدلُّ على إباحة الظلم، ولا على ترك دفعه مطلقاً، بل هو يتكلم عن الأصل في هذا الباب، وهو لا يخالف ما تستحسُّنه العقول، بل يوافقها؛ وهو بُعد أخلاقي يبين صوابية أهل السنَّة في منعهم الخروج على أئمة الجور؛ فإن الشرع والعقل والواقع يستلزم - في كثير من الأحيان عند اقتضاء الحكمة - التنازل عن مصلحة لمصلحة أعظم منها، والتَّرك لمفسدة لدرء مفسدة أعظم منها، وإهدار المصلحة الشخصية الخاصة من أجل منفعة تعود على عموم المسلمين، أمر حسن عقلاً وشرعاً، وهو ما لاحظهُ أهل السنَّة في منعهم الخروج على وليِّ الأمر الجائر؛ ويشهدُ لذلك موقف الإمام أحمد بن حنبلٍ قولاً وفعلاً من أئمة الجور؛ وهو ما رَضِيتهُ الأُمَّة عقداً ودينًا؛ لكونه موافقاً للنقل والعقل، والواقع يشهدُ له.

على أن كثيراً ممن خرج على ولاية الأمور - أو أكثرهم - إنما خرج؛ لينازع الولاية الدنيا، مع استشارهم عليه، ولم يصبر على الاستثار؛ فيقاتل وليَّ الأمر الجائر ظاناً أنه يقاتله لئلا تكون فتنة، ويكون الدين كله لله، ومن أعظم ما حرَّكه عليه طلبُ غرضه: إما ولاية، وإما مال؛ فالذي يصبر على الولاية أو المال الذي يستحقُّه؛ من أجل ألا تسيل دماء المسلمين، وتقطع سبلهم، وتتوقف مصالحهم -: أولى بالحمد ممن لا يبصر إلا مصلحة نفسه، ويسعى في تحقيقها، وإن جرَّ ذلك إلى الفتن والمصائب والمحن.

على أن الشريعة لا توجب على المسلم أن يسلم ماله وظهره لأحد - ولو كان الإمام - إن أراد أخذه بغير حق، بل تجيز الشريعة للمسلم أن يدافع عن نفسه وأهله وماله، وإن مات في ذلك، كان شهيداً، بل تجيز له أن يقاضي الإمام إذا وقع عليه منه ظلم.

وإنما تكون الحالة الوحيدة التي يجب فيها أن يسلم المسلم ظهره ليضرب، وماله ليؤخذ: هي الحالة التي يتولَّى فيها الإمام ذلك بالحق.

### الجواب التفصيلي:

حقيقة هذه الشبهة: الطعن في المنظومة الفقهية لأهل السنَّة والحديث؛ بالتشكيك في موافقة مقرراتها لما تستحسُّنه العقول والفطر وما تستقبُّحه.

ومعلومٌ أولاً: أن عدداً من أهل العلم ذكروا اختلافَ السلفِ ﷺ في مسألة الخروج على وليِّ الأمرِ الجائر، غيرَ أن الإجماعَ استقرَّ على عدم الخروج، وليس النقدُ متَّجهاً لمن حكى الخلافَ في ذلك، وإنما لمن يطعنُ في أهلِ الحديثِ بسببِ قولهم بمنع الخروج، مع إهمالِهِ لِمآخذِهِم.

ومن أهل العلم من قال: «الخروجُ على الولاية كان مذهباً لبعضِ السلفِ قديماً، ثم لما رُئي أنه ما أتى للامةِ إلا بالشرِّ والفسادِ، أجمعتْ أئمةُ الإسلامِ على تحريمه، وعلى الإنكارِ على من فعله»؛ كما قاله الحافظُ ابنُ حجر.

ولعلَّ العبارةَ فيها توسُّعٌ في الوصف، وأنه يُقال: إن بعضَ السلفِ اجتهدوا في هذه المسائل، وليست مذهباً مطَّرداً بالمعنى المطلق؛ كما أنه يوجدُ من التابعين من ذهبَ إلى القدر، والقولِ المنافي للسنَّةِ في القدر، ومن ذهبَ إلى الإرجاء، ومن ذهبَ إلى إثباتِ أشياء لم تثبتْ في النصوص؛ فكَذلك في مسألة طاعةِ ولايةِ الأمور، وربما وُجدَ منهم الشيءُ، والدليلُ بخلافه، والعبرةُ بما دلتْ عليه الأدلة؛ لا باجتهادٍ من اجتهدَ وأخطأ في ذلك.

والاستشكالُ الواردُ في السؤالِ يتضمَّنُ الحاجةَ لبيانِ الحكمةِ في المنعِ من الخروجِ على وليِّ الأمرِ الجائر، والكشفِ عما التبسَ مما جاء في «صحيحِ مسلم» (١٨٤٧)، من حديثِ حذيفةَ بنِ اليمانِ ﷺ مرفوعاً: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ».

ويتبيَّنُ ذلك من وجوه:

❁ أولاً: المنعُ من الخروجِ على وليِّ الأمرِ الجائر، وردَّ في كثيرٍ من الأحاديثِ، وليس في هذا الحديثِ فحسبُ:

فمن ذلك: ما رواه ابنُ عباسٍ ﷺ؛ أن النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئاً يَكْرَهُهُ، فَلْيُضِرِّهِ؛ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَمَاتَ، فَمِيتُهُ جَاهِلِيَّةٌ»؛ رواه البخاري (٧٠٥٣)، ومسلم (١٨٤٩).

وعن أبي هريرةٍ ﷺ، مرفوعاً: «أَعْطَوْهُمْ حَقَّهُمْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سَأَلَهُمْ عَمَّا اسْتَرَعَاهُمْ»؛ رواه البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢).

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَهُ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ؛ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»؛ رواه البخاري (٧١٤٤)، ومسلم (١٨٣٩).

وعن عوف بن مالك رضي الله عنه؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»، قالوا: قلنا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ، فَرَأَهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلْيَكْرَهُ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»؛ رواه مسلم (١٨٥٥).

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه؛ أنه قال: «بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ؛ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَلَّا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنَ اللَّهِ بُرْهَانٌ»؛ رواه البخاري (٧٠٥٦، ٧١٩٩)، ومسلم (١٧٠٩)، (١٨٣٦).

وبالجملة: فأحاديث السمع والطاعة بشروطها متواترة المعنى؛ كما يعرف ذلك من له أنسة بعلم السنة.

❁ **ثانياً: البعد الأخلاقي في منع أهل الحديث الخروج على أئمة الجور متحقق:**

ويتضح لنا ذلك بالنظر في كلام إمام من جلة أئمة أهل الحديث، وهو الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه:

قال أبو الحارث الصائغ: «سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ فِي أَمْرِ كَانَ حَدَثَ بِبَغْدَادَ، وَهَمَّ قَوْمٌ بِالْخُرُوجِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي الْخُرُوجِ مَعَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ؟ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَجَعَلَ يَقُولُ: سَبْحَانَ اللَّهِ! الدَّمَاءُ الدَّمَاءُ! لَا أَرَى ذَلِكَ، وَلَا أَمُرُّ بِهِ، الصَّبْرُ عَلَى مَا نَحْنُ فِيهِ خَيْرٌ مِنَ الْفِتْنَةِ؛ يُسْفِكُ فِيهَا الدَّمَاءَ، وَيُسْتَبَاحُ فِيهَا الْأَمْوَالُ، وَيُتْتَهَكُ فِيهَا الْمُحَارِمُ، أَمَّا عَلِمْتَ مَا كَانَ النَّاسُ فِيهِ؟ - يعني: أيام الفتنة - قلت: والناس اليوم أليس هم في فتنة يا

أبا عبد الله؟ قال: وإن كان، فإنما هي فتنة خاصة، فإذا وقع السيف، عمّت الفتنة، وانقطعت السبل، الصبر على هذا ويسلم لك دينك، خير لك، ورأيتُه يُنكر الخروج على الأئمة، وقال: الدماء؛ لا أرى ذلك، ولا أمر به؛ رواه الخلال في «السنة» (٨٩).

فالإمام أحمد رحمه الله تعالى يفرق بين الفتنة العامة والخاصة، ويؤثر وقوع الثانية على الأولى.

ولا ريب أن صبر المرء على ذهاب مصلحته الخاصة من أجل مصلحة مجموع المسلمين، وتقديم مصلحة المجموع، وإيثارهم على نفسه ومصلحته - لا ريب أنه من الأخلاق الحسنة الحميدة.

وهذا الموقف للإمام أحمد من أئمة الجور، هو ما رضيته الأمة عقداً وديناً؛ لكونه موافقاً للنقل والعقل، والواقع يشهد له.

على أن كثيراً ممن خرج على ولاة الأمور - أو أكثرهم - إنما خرج؛ لينازع الولاة الدنيا، مع استئثارهم عليه، ولم يصبر على الاستئثار.

ثم إنه يكون لولي الأمر ذنوب أخرى؛ فيبقى بغضه لاستئثاره يعظم تلك السيئات، ويبقى المقاتل له ظاناً أنه يقاتله لئلا تكون فتنة، ويكون الدين كله لله، ومن أعظم ما حرّكه عليه طلب غرضه من الدنيا: إما ولاية، وإما مال؛ فالذي يصبر على الولاية أو المال الذي يستحقه؛ من أجل ألا تسيل دماء المسلمين، وتنقطع سبلهم، وتتوقف مصالحهم - أولى بالحمد ممن لا يبصر إلا مصلحة نفسه، ويسعى في تحقيقها، وإن جرّ ذلك إلى الفتن والمصائب والمحن.

ولهذا فرّق العلماء بين قتال المحاربين، أو قطاع الطريق، وبين قتال ولاة الأمور لطلب المال أو الولاية؛ بأمرين:

● الأول: أن قطاع الطريق ضررهم عام على جميع الناس؛ فهم يعادون جميع الناس، وجميع الناس يعينون على قتالهم، أي: أن فتنتهم فتنة عامة.

● الثاني: أنهم يبتدئون الناس بالقتال.

وهذا الفرق الثاني فرقٌ مهمٌ أيضاً؛ إذ إن أهل الحديث في قولهم هذا، إنما عَنَوْا مبادأةَ الولاة بالخروج بالسيف؛ إذ من شأنِ ولاةِ الأمور: أنهم لا يبتدئون بقتالِ الرعيّة.

أما إذا اعتدى وليُّ الأمرِ بنفسِهِ أو بجنودِهِ ورجالِهِ على حُرْمَاتِ المسلمين من دمائِهِ وأعراضِهِ - فهذا شأنٌ آخرٌ، ليس هو محلُّ النظرِ في مسألةِ الخروجِ على وليِّ الأمر؛ إذ المقصودُ بالخروجِ الممنوعِ مبادأتُهُم بالقتال.

فإذا أمرَ وليُّ الأمرِ بقتلِ رجلٍ معصومٍ الدمِ ظلماً وعدواناً، فإنه يُقتلُ به؛ فالمسلمون تتكافأُ دماؤُهُم، ولا فرقٌ بين دمِ وليِّ الأمرِ ودمِ أقلِّ مسلمٍ من الرعيّة:

وفي «مصنّف الإمام عبد الرزّاق الصنعاني»: «بابٌ في القودِ مِنَ السلطانِ» روى فيه آثاراً عن السلفِ في هذا البابِ، منها: قولُ حبيبِ بنِ صُهبان، عن عُمَرَ بنِ الخطّابِ: «ظهورُ المسلمينِ حِمَى اللهِ، لا تحلُّ لأحدٍ، إلا أن يُخرجَها حدًّا»، قال حبيبٌ: «ولقد رأيتُ بياضَ إبطِهِ قائماً يُقيدُ من نفسه»؛ رواه عبد الرزّاق (١٨٠٣٦).

● **ثالثاً:** لا يجبُ على المسلمِ أن يسلمَ لأيِّ أحدٍ ظهرَهُ ليضربَ، ومالهَ ليؤخذَ بغيرِ حقٍّ، ولو كان للحاكم:

فإنه بذلك يكونُ معاوناً لظالمِهِ على الإثمِ والعدوانِ؛ لأنه من المتيقّنِ الذي لا شكَّ فيه - والذي يدرِيه كلُّ مسلمٍ - أن أخذَ مالِ مسلمٍ أو ذمّيٍّ بغيرِ حقٍّ، وضربَ ظهرَهُ بغيرِ حقٍّ إثمٌ وعدوانٌ وحرامٌ؛ فالمعاونةُ على الحرامِ حرامٌ؛ إذا كان في قدرته دفعُهُ.

بل أجازتِ الشريعةُ للمسلمِ أن يدافعَ عن نفسه وأهلِهِ وماله، وإن مات في ذلك كان شهيداً، بل أجازت له أن يقاضيَ الإمامَ إذا وقعَ عليه منه ظلمٌ.

وإنما تكونُ الحالةُ الوحيدةُ التي يجبُ فيها أن يسلمَ المسلمُ ظهرَهُ ليضربَ، ومالهَ ليؤخذَ: هي الحالةُ التي يتولّى فيها الإمامُ ذلك بالحقِّ؛ كأن يضربَ الإمامُ ظهرَهُ في حدٍّ من حدودِ الله، أو يأخذَ مالهَ في حقٍّ من حقوقِهِ؛ كزكاةٍ ونحوها.



## خاتمة الجواب - توصية:

لكل ما سبق أحكام تفصيلية تكلم عنها العلماء، وقد يختلفون في تفاصيلها، ولكنهم يتفقون على إثبات كمال الإسلام في إقرار أصل تحريم الظلم، وفي إقرار أصل الطاعة لولاة الأمر. وإن الواجب على المسلم أن يتحقق مقالات أهل الحديث بالنظر في مدوناتهم وأصولهم، وأن يعلم أنهم كانوا أبعَد الناس عن الدخول في أهواء الملوك، وفي أهواء المعارضين لهم.

❖ كلمات دلالية: الخروج على ولي الأمر الجائر، طاعة ولاة الأمر، الخوارج.



المسألة (١٦٣) - كيف نَقَبْلُ حَدِيثَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي»، وَمُؤَسَّسَةُ الْخِلَافَةِ مُؤَسَّسَةٌ مُحَدَّثَةٌ بَعْدَ وِفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ؟

## السؤال

إن حديث: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي»، حديثٌ يَعارِضُ حَقِيقَةَ أَنَّ مُؤَسَّسَةَ الْخِلَافَةِ مُؤَسَّسَةٌ مُحَدَّثَةٌ بَعْدَ وِفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَكَيْفَ نَقَبَلُهُ؟

## عبارات مشابهة لسؤال

\* حديث: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي»، يَعارِضُ الحَقَائِقَ التَّارِيخِيَّةَ.

## الجواب

### مضمون السؤال:

في الحديثِ الواردِ عن العِرباضِ بنِ ساريةٍ مرفوعاً: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي»؛ ويومئذٍ لم تكن مؤسَّسَةُ الخِلافةِ قد رأتِ النورَ بعدُ، ولا كان متوقَّعاً لها أن تَرى النورَ؛ لأنها واحدةٌ من كُبرياتِ النوازلِ التي لم يَنْزِلْ فيها قرآنٌ؛ فقد مات النبي ﷺ، ولم يسمَّ أحدًا لخِلافته، وما كان أحدٌ يَدْرِي أن خِلفاءَهُ سَيُسمَّونَ بـ «الخلفاء»، ولا على الأخصِّ: أن الأربعةَ الأوائلَ منهم سَيُسمَّونَ دون غيرهم من الخلفاءِ اللاحقينَ بـ: «الراشدين»، وهو تعبيرٌ لم يَرِ النورَ بدَوْرِهِ إلا في زمنٍ متأخِّرٍ؛ فهذا كلُّه - من وجهةِ نظرِ السائلِ - دليلٌ على أن الحديثَ مختلَقٌ مردودٌ.

### مختصرُ الإجابة:

الحديثُ ثابتٌ صحيحٌ، ومثلهُ أحاديثٌ صحيحةٌ كثيرةٌ، وهو من أعلامِ النبوةِ؛ فإخبارُ النبيِّ

ﷺ به مما أطلعَهُ اللهُ تعالى عليه من بعض الغيوب، ومنها الأحوال السياسية من بعده؛ فإن انفرادَ الله تعالى بعلم الغيب لا يَمْنَعُ من إطلاعِهِ بعضَ رُسُلِهِ على بعض الغيوب.

كما أن الأدلة على وجوب نصب الإمام كثيرة، لا تسقط بالتسليم بالطعن في هذا الحديث تسليمًا جدليًا، ومنها: مبادرة الصحابة ﷺ إلى نصب الإمام قبل دفن النبي ﷺ، وغير ذلك من الأدلة المبسوطة في الكتب العقديّة والفقهية.

### الجواب التفصيلي:

حقيقَةُ هذه الشبهة: الطعن في الحديث الذي رواه العِرباضُ بنُ سارية مرفوعًا: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي»؛ رواه أحمد (١٧١٤٢، ١٧١٤٤)، (١٧١٤٥)، وأبو داود (٤٦٠٧)، وابن ماجه (٤٢)، وغيرهم، والاستشكال الوارد في السؤال يتضمّن الحاجة لإزالة ذلك التعارض المتوهم.

وذلك يتبيّن من وجوه:

❁ **أولاً:** انفرادَ الله تعالى بعلم الغيب لا يَمْنَعُ من إطلاعِهِ بعضَ رُسُلِهِ على بعض الغيوب:

فلا مانع من إخبار النبي ﷺ بما سيطرُ بعده من أحداثٍ سياسيّة؛ فالنبي ﷺ - وإن كان لا يَعْلَمُ الغيبَ علمًا مطلقًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَأَسْتَكْشَرْتَ مِنْ الْحَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبِ﴾ [هود: ٣١] - إلا أن هذا لا يَمْنَعُ من إطلاع الله عز وجل نبيه ﷺ على بعض الغيوب؛ بدليل قوله تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَقِيبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [هود: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿٦١﴾ إِلَّا مَنْ أَرْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]؛ وعلى هذا: يُمكنُ اعتبارُ إخبار النبي ﷺ أن الخلافة تكون في قريش من ذاك الغيب الذي أوحى الله به إلى نبيه ﷺ.

❁ **ثانيًا:** لفظ «الخلافة»، و«الخلافة»، ورد في السنة النبوية في أحاديث كثيرة:

وَمِنْ أَشْهَرِهَا: حَدِيثُ سَفِينَةَ ﷺ مَرْفُوعًا: «الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا»، وَهُوَ حَدِيثٌ مَرْوِيُّ فِي «السُّنَنِ»، وَصَحَّحَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَاحْتَجَّ بِهِ عَلَى التَّرْبِيعِ بَعْلِيَّ ﷺ فِي الْخِلَافَةِ؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦ / ٢٤٨ رَقْم ٢١٩١٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٤٦، ٤٦٤٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢٢٦).

وَمِنْهَا أَيْضًا: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا اسْتُخْلِِفَ خَلِيفَةٌ إِلَّا لَهُ بَطَانَتَانِ: بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْخَيْرِ، وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ، وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ»؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦١١، ٧١٩٨).

وَلَيْسَ اللَّفْظُ وَارِدًا فِي حَدِيثِ الْعَرَبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ فَحَسْبُ، بَلْ إِنْ الْإِجْمَاعَ الْمُسْتَنَدَ إِلَى النَّصِّ قَدْ انْعَقَدَ عَلَى وَجُوبِ انْحِصَارِ الْخِلَافَةِ فِي قُرَيْشٍ.

### ❁ ثَالِثًا: الْأَدَلَّةُ عَلَى وَجُوبِ نَصْبِ الْإِمَامِ كَثِيرَةٌ:

فَإِنَّ التَّسْلِيمَ بِالطَّعْنِ فِي حَدِيثِ الْعَرَبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ﷺ لَا يُسْقِطُ أَصْلَ وَجُوبِ نَصْبِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ أَدَلَّةَ نَصْبِ الْإِمَامِ عَدِيدَةٌ، مِنْهَا: مَبَادِرَةُ الصَّحَابَةِ ﷺ إِلَى نَصْبِ الْإِمَامِ قَبْلَ دَفْنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَدَلَّةِ الْمَبْسُوطَةِ فِي الْكُتُبِ الْعَقْدِيَّةِ وَالْفَقْهِيَّةِ.

### خَاتِمَةُ الْجَوَابِ - تَوْصِيَةٌ:

إِنَّ الطَّعْنَ فِي أَصْلِ الْخِلَافَةِ نَشَأَ فِي حِقْبَةِ الْإِسْتِعْمَارِ وَسُقُوطِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ مَطْلَعِ الْقَرْنِ الْعِشْرِينَ الْمِيلَادِيِّ، وَتَوَارَثَ ذَلِكَ الطَّعْنَ بَعْضُ ذَوِي الْأَتِّجَاهَاتِ الْعُلْمَانِيَّةِ مِنَ الْعَرَبِ، وَتَصَدَّى عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ مِنْذُ ذَلِكَ الْوَقْتِ؛ مِثْلُ مَا كَتَبَهُ الشَّيْخُ رَشِيدُ رِضَا، وَمَا كَتَبَهُ الشَّيْخُ مِصْطَفَى صَبْرِي التُّوْقَادِيُّ.

❁ كَلِمَاتٌ دَلَالِيَّةٌ: الْخِلَافَةُ، الْإِمَامَةُ.





## المسألة (١٦٤) - كيف نَقَبَلُ أَحَادِيثَ تَكْرَّسُ النُّظْرَةَ الدُّنْيَا لِلْمَرْأَةِ؟

### السؤال

كيف نَقَبَلُ أَحَادِيثَ تَكْرَّسُ النُّظْرَةَ الذَّكُورِيَّةَ الدُّنْيَا لِلْمَرْأَةِ؟ كالأحاديث التي فيها: «لَعْنُ الْوَاصِلَةِ وَالْوَاشِمَةِ، وَالْمُتَمَصِّصَةِ وَالْمُتَفَلِّجَةِ»، والأحاديث التي تتحدَّثُ عن زِيِّ الْمَرْأَةِ وَمَظْهَرِهَا وَخُلُقِهَا، وكذلك أشياء أُخْرَى فِي تَثْبِيْتِ سِمَاتِ هَذَا الضَّعْفِ الْأُنْثَوِيِّ مِمَثَّلَةً فِي الزِّيْنَةِ، وَالتَّجْمُلِ، وَالكِذْبِ، وَالكَيْدِ.

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ هل صحيح أن السنة النبوية تهضم حق المرأة؟

### الجواب

#### مضمون السؤال:

يتعجَّبُ السَّائِلُ مِنْ وُرُودِ أَحَادِيثَ تَصِفُ الْمَرْأَةَ بِصِفَاتِ النِّقْصِ، وَهُوَ يَرِيدُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَصِلَ إِلَى أَنَّ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ تَكْرَّسُ النُّظْرَةَ الدُّنْيَا لِلْمَرْأَةِ.

#### مختصر الإجابة:

هذا الحديث ثابتٌ صحيحٌ رواه جماعةٌ من الصحابة رضي الله عنهم، وخرَّجه الشيخان، وأصحابُ السُّنَنِ، والمسانيد، ولفظُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالنَّامِصَاتِ وَالْمُتَمَصِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ»؛ رواه البخاري (٤٨٨٦)، ومسلم (٢١٢٥)، وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ»؛ رواه البخاري (٥٩٤٠)، ومسلم (٢١٢٤)، وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لُعِنَتِ الْوَاصِلَةُ وَالْمُسْتَوْصِلَةُ، وَالنَّامِصَةُ وَالْمُتَمَصِّصَةُ، وَالْوَاشِمَةُ وَالْمُسْتَوْشِمَةُ، مِنْ غَيْرِ دَاءٍ»؛ رواه أبو داود (٤١٧٠)، وأحمد (٢٢٦٣)، وَمِنْ

حديث ابن مسعود، قال: «لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْوَاصِلَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ»؛ رواه أبو داود (٤١٦٩).

وعلة النهي عن الوشم والنمص والوصل: هي تغيير خلق الله تعالى، ولا صلة للنهي بالأفكار الذكورية والحط من قدر النساء، ولو كان هذا المعنى يُقصد منه تحقير النساء أو الحط من شأنهن، لَمَا شَمِلَ الرجال؛ لأن العلة المذكورة - وهي تغيير خلق الله - تشمل الرجال أيضًا، كما هي العلة من تحريم حلق اللحية على الرجال مثلاً.

كما أن صفات الكذب، والكيد، والتجمل، والزينة المنكرة المزيفة مشتركة بين النساء والرجال، وليست خاصة بالأنثى؛ فالخطاب في الأمر أو النهي عما تعلق بهذه السمات عام في الجنسين.

### الجواب التفصيلي:

استشكال هذا الحديث المروي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، والذي خرجه الشيخان، وأصحاب السنن، والمسانيد، والمعاجم؛ وقد جاء بألفاظ تعد من غريب اللغة، والجواب عن هذا الاستشكال يحتاج إلى كشف المدلول الصحيح للحديث المستشكل.

ويتبين ذلك من وجوه:

❁ **أولاً: العلة من النهي عن الوشم والنمص والوصل هو تغيير خلق الله تعالى:**

فالنظر العلمي في حديث لعن الواصلة والواشمة، والمتنمصة والمتفلجة، يدل على أن العلة من النهي عن الوشم والنمص والوصل، هي تغيير خلق الله تعالى؛ كما هو ظاهر من نص الحديث: «الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ».

ولو كان هذا المعنى يُقصد منه تحقير النساء أو الحط من شأنهن، لَمَا شَمِلَ الرجال؛ لأن العلة المذكورة - وهي تغيير خلق الله - هي ذاتها تشمل الرجال، كما هي العلة من تحريم حلق اللحية على الرجال مثلاً.

ولقد جاء في كتاب الله في حق الشيطان: ﴿لَعَنَهُ اللهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ﴿١٧٦﴾ وَلَا ضِلَّتْهُمْ وَلَا مَنِيَّتْهُمْ وَلَا مَرَّتْهُمْ فَلَيَئِبَتُكَنَّ أَذَانُ الْآنَمِ﴾

وَلَا مَرْئَهُمْ فَلْيَغَيِّرْتَ خَلْقَ اللَّهِ ۗ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا ﴿النساء: ١١٨-١١٩﴾؛ وهذا نصٌّ صريحٌ في أن تغيير خلقِ الله، دون إذنه منه تعالى، يكون طاعةً لأمرِ الشيطان، وعصياناً للرحمنِ جلَّ جلاله؛ فلا جرمَ أن لعنَ رسولُ الله ﷺ المغيِّراتِ خلقَ الله للحُسن، ويدخلُ خلقُ اللُّحيةِ للحُسنِ في اللعنِ المذكور؛ بجامعِ الاشتراكِ في العلة.

ولا يُتوهمُ أنه يدخلُ في التغييرِ المذكورِ مثلُ خلقِ العانةِ ونحوها؛ مما أذنَ فيه الشارعُ، بل استحبةٌ، أو أوجبه؛ فخطابُ النهي عن التغييرِ بإزالةِ بعضِ الشَّعرِ عامٌّ للذكرِ والأنثى، ولا علاقةٌ له بالخطِّ من شأنِ الأنثى، ولا بالنظريَّاتِ الفلسفيَّةِ التي يحاولُ أصحابُ هذه الشبهةِ ربطَ النصوصِ بها؛ إذ لو كان الأمرُ كذلك، لَصَحَّ لقائلٍ أن يقولَ أيضاً: «إن الشريعةَ جاءت للخطِّ من شأنِ الرجالِ كذلك».

❁ **ثانياً:** سماتُ الضعفِ الأثنويِّ؛ كالزينة، والتجمل، والكذب، والكيد، والتي يدعي أصحابُ هذه الشبهةِ أن النصوصَ الدينيَّةَ جاءت لتكريسها: جاءت نفسُ هذه النصوصِ مشرِّكةً الرجالَ فيها بعمومِ الخطابِ، أو بالتخصيص:

أ- فقد حصَّت هذه النصوصُ الرجالَ على التجملِ والتزيين:

ففي الصلاة: قال تعالى: ﴿يَبْنِيْٓ اٰدَمَ حُذُوًا زَيْنَتَكُمْۙ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوْا وَاشْرَبُوْا وَلَا تُسْرِفُوْاۗ اِنَّهٗ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِيْنَ﴾ [الأعراف: ٣١].

وعن ابنِ عمرَ؛ أن النبيَّ ﷺ قال: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيَلْبَسْ نَوْبِيَّ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَحَقُّ أَنْ يُزَيَّنَ لَهُ»؛ رواه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٣٣٣/٢)، والطحاويُّ في «شرح معاني الآثار» (٣٧٧/١)، وحسنُ إسنادهُ الهيثميُّ في «مجمَع الزوائد» (٥٤/٢).

وفي تزيينِ الرجلِ لامرأته: قال ابنُ عباسٍ ؓ: «إِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَتَزَيَّنَ لِلْمَرْأَةِ كَمَا أَحِبُّ أَنْ أَتَزَيَّنَ لِي؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]»؛ رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّف» (١٩٦/٤)، والطبريُّ في «جامع البيان» (١٢٠/٤).

وقد حصَّ النبيُّ ﷺ على تجميلِ الرجلِ شَعْرَ رأسِهِ ورَعَبَ فِيهِ، وهذا من الأمرِ بالزينةِ ولا ريبَ؛ فعن عائشةَ ؓ؛ أن النبيَّ ﷺ قال: «أَكْرَمُوا الشَّعْرَ»؛ رواه البزارُ في «المسنَد»

- «كَشَفِ الْأَسْتَارِ» لِلْهِثَمِيِّ (٣/ ٣٧٢)، وابنُ عَدِيِّ فِي «الْكَامِلِ» (٣/ ٤١٤)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَزِيَادَتِهِ» (١٢٠٠)، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ، فَلْيُكْرِمْهُ»؛ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦/ ٢٤٠).

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «أَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَرَأَى رَجُلًا شَعْبًا قَدْ نَفَّرَقَ شَعْرَهُ، فَقَالَ: «أَمَا كَانَ هَذَا يَجِدُ مَا يُسَكِّنُ بِهِ شَعْرَهُ»؛ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، (٦/ ١٦٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السِّنَنِ الْكَبْرَى» (٨/ ٣١٥)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

**ب-** وَكَمَا أَمَرَتِ النِّسَاءُ بِالتَّسْتُرِ، أَمَرَ الرِّجَالُ بِسِتْرِ عَوْرَاتِهِمْ؛ فَلَيْسَ الْأَمْرُ مَقْصُورًا عَلَيْهِنَّ خَاصَّةً.

**ج-** وَقَدْ حَذَّرَ الشَّارِعُ مِنَ الْكُذْبِ، وَبَيَّنَّ فُشُوهُ فِي الرِّجَالِ أَيْضًا؛ فَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ، وَيَتَحَرَّى الْكُذْبَ، حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا»؛ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٦٠٧).

**د-** أَمَا الْكَيْدُ: فَالْكَيْدُ صِفَةٌ مذكُورَةٌ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، بَعْضُهَا مَنْسُوبٌ إِلَى الْإِنْسَانِ، وَبَعْضُهَا مَنْسُوبٌ إِلَى الشَّيْطَانِ، وَمِنَ الرِّجَالِ الَّذِينَ نُسِبَتْ إِلَيْهِمْ صَالِحُونَ مُؤْمِنُونَ، وَمِنْهُمْ كَفَرَةٌ مُفْسِدُونَ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَمُ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾ [الأَنْفَالُ: ١٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِنْ دُونِهِ فَكَيْدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونَ﴾ [هُود: ٥٤ - ٥٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَوَلَّى فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾ [طه: ٦٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ آتُوا صَفًّا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَى﴾ [طه: ٦٤].

بَلْ وَرَدَتْ صِفَةُ الْكَيْدِ وَصَفًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، مَعَ الْمَقَابَلَةِ بَيْنَ الْكَيْدِ الْإِلَهِيِّ وَكَيْدِ الْكُفَّارِ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿٥٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطَّارِقُ: ١٥ - ١٦]، وَبِغَيْرِ مَقَابَلَةٍ فِي آيَاتٍ أُخْرَى؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يُوسُفَ: ٧٦].

وَيَدْخُلُ فِي الْكَيْدِ صِفَاتٌ كَثِيرَةٌ تُمَدِّحُ وَتُدَمِّمُ، وَتُطَلِّبُ وَتُمْنَعُ، تَشْتَرِكُ كُلُّهَا فِي مَعَانِي التَّدْبِيرِ وَالْمَعَالِجَةِ وَالْحِيلَةِ، وَقَدْ يَجْمَعُ الْحَمِيدَ وَالذَّمِيمَ، مِنْهَا قَوْلُهُمْ: «الْحَرْبُ مَكِيدَةٌ»؛ لِأَنَّهَا تَدْبِيرٌ وَمَعَالِجَةٌ وَحِيلَةٌ تَتَطَلَّبُهَا مَوَاقِفُ الْقِتَالِ، وَقَدْ تَدَمُّ أحيانًا فِي هَذِهِ الْمَوَاقِفِ، كَمَا تَدَمُّ سِوَاهَا.



وقد جاء وصفُ الكيدِ في سورة يوسفَ نفسها منسوبًا إلى إخوة يوسفَ؛ إذ جاء فيها على لسانِ يعقوبَ ﷺ: ﴿فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥]، وجاء منسوبًا إلى الله تعالى بمعنى التدبير: ﴿كَذَلِكَ كِيدَنَا لِيُوسَفَ﴾ [يوسف: ٧٦].

فعَلَامُ التركيزُ على قوله تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ [يوسف: ٢٨]، دون سائر الآياتِ؟!

ثم إن الكيدَ هنا خاطَبَ به العزيزُ مَنْ قام به مِنَ النساءِ، ولم يعمِّهُ اللهُ تعالى أو يوسفُ ﷺ على كلِّ النساءِ.

### خاتمة الجواب - توصية:

دعوى ترسيخِ النصوصِ لضعفِ المرأةِ، والحطِّ مِنْ شأنِها - وَمِنْ ضمَنِها حديثٌ: «لَعْنِ النَّامِصَةِ وَالْمُتَنَمِّصَةِ» - إنما نشأت مِنْ اعتقادِ مقرَّراتٍ سابقةٍ فُسِّرَ الحديثُ بناءً عليها، ولم يكن القصدُ مِنَ التعاملِ معه معرفةَ مرادِ الرسولِ ﷺ، ولا تكونُ السلامةُ مِنَ الابتداعِ والانحرافِ إلا بأن يكونَ قصدُ المسلمِ لدى النظرِ في الوحي معرفةَ مرادِ الله تعالى ومرادِ رسوله ﷺ؛ ليمتثلَ الأمرَ، ويجتنبَ النهيَ؛ فيحصلَ سعادةَ الدارينِ.

❁ **كلماتٌ دلاليةٌ:** الواصلة، المستوصلة، المتنمصة، النامصة، الواشمة، المستوشمة، المتفلجة، كيدُ النساءِ، الزينة، لعنَ اللهُ الواشمةَ والمستوشمةَ.

المسألة (١٦٥) - كيف نَقَبَلُ حَدِيثَ الْجَسَّاسَةِ، مع أن الجزيرة المذكورة فيه لم يَتَمَّ اكتشافها إلى الآن؟

## السؤال

لا يُمكنُ أن نَقَبَلَ كُلَّ الأحاديث؛ فحديثُ الجَسَّاسَةِ يُنَافِي الحَسَّ؛ فإن الجزيرة المذكورة فيه لم يَتَمَّ اكتشافها إلى الآن، ولم نَعْرِفْ عنها - مع تقدُّمِ أجهزة الرصد - شيئاً؛ فكيف نَقَبَلُهُ؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ حديثُ الجَسَّاسَةِ غيرُ صحيح.

## الجواب

### مضمون السؤال:

هذا الحديث - من وجهة نظر السائل - مخالفٌ للمحسوس؛ فمع خرائط العالم وأجهزة الرصد، لا نَعْتَرُ على أثر للجزيرة المذكورة في الحديث.

والحديث الذي جاء فيه خبرُ الجزيرة: هو ما جاء في «صحيح مسلم» (٢٩٤٢)، وفيه: «أن النبي ﷺ جمع الناس وحدثهم بما حدثه به تميم الداري رضي الله عنه، فقال: «حدثني أنه ركب في سفينة بحريّة، مع ثلاثين رجلاً من لحمٍ وجذام، فلعب بهم الموج شهراً في البحر، ثم أرفؤوا إلى جزيرة في البحر حتى مغرب الشمس، فجلسوا في أقرب السفينة، فدخلوا الجزيرة، فلقيتهم دابةً أهدب كثير الشعر، لا يدرون ما قبله من دبره؛ من كثرة الشعر، فقالوا: ويحك ما أنت؟ فقالت: أنا الجساسة، قالوا: وما الجساسة؟ قالت: أيها القوم، انطلقوا إلى هذا الرجل في الدير؛ فإنه إلى خبركم بالأشواق...»، فذكر تميم خبر محاوره الرجل معهم، وسأله لهم عدة أسئلة، ثم قال الرجل: «وأيّ مخباركم عني: إني أنا المسيح، وإني أوشك أن يؤذن لي في الخروج، فأخرج...»، إلى آخر الحديث.

### مختصر الإجابة:

لا يُمكنُ ردُّ الأحاديثِ كُلِّها؛ لأجلِ حديثٍ واحدٍ له سياقُهُ ومعناه، بل لا يُمكنُ ردُّ الحديثِ الواحدِ، وقد صحَّ سندهُ، إلا بيئتهُ تُبطله.

والواجبُ البناءُ على منهجيَّةٍ صحيحةٍ، والقَبولُ والرَّدُّ من خِلالِها؛ كما صنَعَ علماءُ الحديثِ في مناهجِهِم.

وما في حديثِ الجسَّاسَةِ أمران:

١- أمورٌ غيبيةٌ، قد تكونُ غريبةً أو مخالفةً للعادة، ولكنها غيرُ مستحيلَةٍ عقلاً ولا شرعاً؛ فما الذي يَمنعُ من قبولِها، وقد صحَّ الخبرُ؟! وأيُّ استحالةٍ في الأشياءِ المذكورة؟! فمجردُ خروجِها عن العادةِ لا يجعلُها مستحيلَةً عقلاً ولا شرعاً؛ خصوصاً وهي أمورٌ استثنائيةٌ لأحداثٍ عظيمةٍ، كسائرِ أحداثِ اليومِ الآخرِ المخالفةِ للعادة، والشرعيةُ قد تأتي بما تحارُ فيه العقولُ، ولكنها لا تأتي بما تُحيلُهُ العقولُ.

والوحيُّ - وهو خبرُ الصادقِ - مصدرٌ مستقلٌ للمعرفة، ولا يتوقَّفُ معرفةً مطابقةً للخبرِ لمُخبرِهِ إلا على معرفةٍ مرادِ المُخبرِ بكلامِهِ، وقيامِ الدلالةِ على صدقِهِ.

٢- ثم إنَّ عدمَ اكتشافِ تلكِ الجزيرةِ لا يدلُّ على عدمِ وجودِها؛ فإنَّ اللهَ الذي أطلعَ تَميماً الداريَّ عليها، قادرٌ أن يحجبَها عن غيره، ولا يلزمُ أن يَعْرِفَ الناسُ اليومَ كلَّ بقعةٍ في الأرضِ.

وشأنُ الجسَّاسَةِ مثلُ شأنِ الغيباتِ وما في بعضها من أمورٍ غيرِ معتادةٍ، ويُمكنُ أن تقَعَ عقلاً، فإذا ثبتتْ بخبرٍ صحيحٍ صريحٍ، صدَّقنا وجودَهُ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

حقيقةُ هذه الشبهةِ تؤوُلُ إلى الشكِّ في الأحاديثِ؛ نظراً إلى التشكيكِ في حديثِ الجسَّاسَةِ المذكورِ؛ إما لغرابتهِ، وإما لأنه ذكَّرَ الجزيرةَ والدابةَ ونحوهما، ولم تُرصدْ حتى اليومَ بالأجهزةِ الحديثةِ.

والجواب عن الشبهة المذكورة تفصيلاً من وجوه:

❁ **أولاً:** قبول الأحاديث وردّها إنما يُبنى على منهجية علمية:

وعليه: لا يُمكن ردُّ الأحاديث كلّها، والتشكيك فيها؛ لأجل حديث واحد له سياقه ومعناه؛ فالمستدلُّ عليه هنا أكبر من الدليل؛ فمن ضعف الحديث، فليضعفه لوحده نظراً لمخالفته المنهجية العلمية التي تطرّد مع غيره، وليس لمجرد الذاتية.

بل لا يُمكن ردُّ الحديث الواحد، وقد صحَّ سنده، إلا بيّنة تبطله؛ فهذا الحديث ظاهره الصحة؛ وقد جاء من طرقٍ متعدّدة عن أكثر من راوٍ، وعن أكثر من صحابيٍّ؛ فلا بدّ من سبب قويٍّ لردّه.

و ما ذكّر من غرابة الحديث، أو أنا لم نجد أثر هذه الجزيرة، فكلاهما لا يكفيان لتضعيف الحديث؛ لما يأتي.

❁ **ثانياً:** فرق بين الغرابة ومخالفة العادة، وبين الاستحالة العقلية:

فوجود دابةٍ كثيرة الشّعير تتكلّم - سواءً بنفسها، أو بتلبّس الجنّ بها - ووجود رجل يقول: «إنه المسيح هناك»، ويُخبر بأشياء غريبة -: كلّها أمورٌ لا يُحيلها العقل، ومن عرف مخترعات اليوم، لم يقل: «إن تلك الأمور مستحيلة عقلاً».

بل الله تعالى أخبر عما في آخر الزمان، فقال: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢].

والشريعة قد تأتي بما تحار فيه العقول، ولكنها لا تأتي بما تُحيله العقول.

❁ **ثالثاً:** لا يلزم أن يعرف الناس اليوم كلّ بقعة في الأرض:

فما زالت الأخبار تشير إلى جزرٍ ومعالمٍ ومغاراتٍ، بل كهوفٍ كبيرة، تُكتشف حديثاً، ثم لا يمتنع انتقال الدابة عن هذا الجزيرة إلى مكانٍ آخر، أو تغطيتها بمعالمٍ أخرى، أو غير ذلك من الاحتمالات الكثيرة.

ولا يمتنع أن يحجب الله تعالى الناس عن تلك الجزيرة لحكمة، كما أطلع تميمًا الداريؓ عليها لحكمة:

فإن الربَّ تبارك وتعالى إذا أراد شيئاً، هيأ له أسبابه؛ فالله جلّ وعلا من حكمته أن أطلع تميمًا الداريؓ ومن معه على أمر الدجال؛ ليكون ذلك توكيداً لما كان يحدث به النبي ﷺ أصحابه من شأن الدجال؛ فالذي قدر على إطلاع تميم الداريؓ على هذه الجزيرة، قادرٌ على أن يضلَّ الناس عنها؛ ليجري قدره على وفق ما قضى وأراد، لا معقب لحكمه سبحانه وتعالى.

**رابعاً:** الوحي مصدرٌ مستقلٌّ لإثبات المعرفة، ولا يتوقف معرفة مطابقة الخبر لمخبره إلا على معرفة مراد المخبر بكلامه، وقيام الدلالة على صدقه، ولا يتوقف ثبوتها على اكتشاف الناس لها:

فالعلم الحديث - مع بلوغه في الاتساع والتطور - إلا أنه ما زال يقضي بقصور منجزاته عن الإحاطة بكل شيء.

وقبول أحاديث المصطفى ﷺ ليس مرهوناً بتصحيح علوم البشر القاصرة لها؛ بل علوم البشر مرهونٌ قبولها بالأخالف ما صحَّ عن النبي ﷺ، ولا يُترك المقطوع بصحته لأمر تغورهُ الظنون، وتُحيط به من كل جانب.

### خاتمة الجواب - توصية:

شأن الجساسة مثل شأن الغيبات وما في بعضها من أمور غير معتادة، ويمكن أن تقع عقلاً، فإذا ثبتت بخبر صحيح صريح، صدقنا وجوده.

**كلمات دلالية:** الجساسة، الصحيحان، العلم الحديث، الحس، الدجال.



**المسألة (١٦٦) - كيف نَقَبَلُ الأحاديثَ التي تَدُلُّ على زواجِ النبي ﷺ من صَفِيَّةَ رضيَ اللهُ عنها، دون أن نَعْتَدَّ، مع أنها كانت متزوجةً؟**

## السؤال

إن النبي ﷺ تزوج صَفِيَّةَ رضيَ اللهُ عنها، ولم نَعْتَدَّ عِدَّةَ المتوفى عنها زوجها؛ فكيف نَقَبَلُ الرواياتِ التي وردت في ذلك؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* خَبِرَ الزواجِ من صَفِيَّةَ رضيَ اللهُ عنها يعارضُ القرآنَ الكريمَ.

## الجواب

### مضمون السؤال:

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَضَّعْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، فهذه عِدَّةُ المتوفى عنها زوجها، وزواجِ النبي ﷺ من صَفِيَّةَ دون أن تُتِمَّ العِدَّةَ، دليلٌ على مخالفةِ الرواياتِ الواردةِ في زواجِ صَفِيَّةَ للقرآنِ الكريمِ؛ بحسبِ وجهةِ نظرِ السائلِ.

أو أن السائلِ يريدُ من الاعتراضِ على زواجِ النبي ﷺ من صَفِيَّةَ: أن يَقْدَحَ في شخصِ النبي ﷺ؛ لأن ما فعله - من وجهةِ نظرِ السائلِ - يُعَدُّ اغْتِصَابًا لامرأةٍ متزوجةٍ.

### مختصر الإجابة:

أخبارُ زواجِ النبي ﷺ من صَفِيَّةَ، لا تعارضُ القرآنَ؛ فإن النبي ﷺ استبرأها، فلما تبَيَّنَتْ براءةُ رَحِمِهَا، تزوجها.

أما القولُ بأنها كانت مجبرةً على ذلك الزواجِ، فهو قولٌ باطلٌ؛ فقد كانت رضيَ اللهُ عنها راضيةً بزواجِها من رسولِ الله ﷺ، ولم تكن ساخطةً على ذلك الزواجِ، وكانت تحبُّه ويحبُّها، صادقةً في حبِّها له.

## الجواب التفصيلي:

حقيقة هذه الشبهة: الطعن في السنّة بدعوى معارضتها للقرآن؛ والمقصود قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، فهذه عدّة المتوفى عنها زوجها.

ونقول ابتداءً: إن الشريعة الإسلامية راعت مسألة حفظ الأنساب، وعدم اختلاطها، وشرعت لذلك أحكاماً كثيرة، منها أحكام المستبرأة، وإنما أتت أصحاب الاعتراض على الروايات التي جاءت في زواج النبي ﷺ من صفيّة، من جهة عدم معرفتهم بالحكم الشرعي في المستبرأة، وبموافقته لمقصد الشريعة في حفظ الأنساب.

وقد يقصد من هذه الشبهة: الطعن في النبي ﷺ بدعوى كاذبة، وهي - كما يقوله المفترون عليه من النصارى - اغتصاب امرأة بعد قتل زوجها.

والاستشكال الوارد في السؤال يتضمّن الحاجة إلى كشف عن ملابسات زواج النبي ﷺ من صفيّة، وتوضيح الحكم الشرعي في مسألة المستبرأة.

ويتبيّن ذلك من وجوه:

❁ **أولاً:** المستبرأة يجب طلب براءتها من الحمل؛ وذلك يحصل بحیضة واحدة:

فالمستبرأة: مستفعلّة من الاستبراء؛ وهو أن يشتري الرجل جاريةً، فلا يطأها حتى تحيض عنده حیضةً، ثم تطهر، وكذلك إذا سبأها، لم يطأها حتى يستبرئها بحیضة، ومعناه: طلب براءتها من الحمل، فيحرم نكاحها حتى يستبرئها؛ لحديث رُوِيَ عن ابن ثابت؛ أن رسول الله ﷺ قال يوم حنين: «لَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ رَزَعٍ غَيْرِهِ، وَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَقَعَ عَلَى أَمْرَةٍ مِنَ السَّبْيِ حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا»؛ رواه أبو داود (٢١٥٥)، والترمذي (١١٣١)، وأحمد (١٧٠٣٣، ١٧٠٣٨)؛ واللفظ لأبي داود.

فهذا هو الحكم الشرعي في المستبرأة، وهو متسق مع مقاصد الشريعة في حفظ الأنساب، وعدم اختلاطها؛ فهل خالف النبي ﷺ هذا الحكم الشرعي؟ هذا ما نوضحه في النقطة التالية:

❁ ثانياً: النبي ﷺ استبرأ صفيّة ﷺ:

فإن صفيّة بعد توزيع السبي، كانت من نصيب دحية الكلبي، فاشتراها منه النبي ﷺ، ثم استبرأها، ثم تزوجها:

ففي «صحيح البخاري» (٢٢٣٥)، عن أنس بن مالك ﷺ، قال: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحِصْنَ، ذَكَرَ لَهُ جَمَالُ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيِّ بْنِ أَخْطَبَ، وَقَدْ قُتِلَ زَوْجُهَا، وَكَانَتْ عَرُوسًا، فَاصْطَفَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ، فَخَرَجَ بِهَا حَتَّى بَلَغْنَا سَدَّ الرَّوْحَاءِ، حَلَّتْ، فَبَنَى بِهَا»، ومعنى «حَلَّتْ»: طَهَّرَتْ مِنَ الْحَيْضِ.

وعند مسلم (١٣٦٥): «ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ سُلَيْمٍ؛ تَصْنَعُهَا لَهُ، وَتَهَيِّئُهَا، وَتَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا»، ومعنى «تَعْتَدُ»: تَسْتَبْرِئُ.

وقد جعلها النبي ﷺ في مُدَّةِ الاستبراء في بيت أم سليم.

فلم يكن النبي ﷺ في زواجه من صفيّة قد خالف الحكم الشرعي في الاستبراء.

❁ ثالثاً: صفيّة ﷺ كانت راضية بزواجها من رسول الله ﷺ، صادقة في حبها له:

والصحابه أدركوا - بفطرتهم النقية - مكانة صفيّة؛ فهي بنت سيد بني قريظة، ولا تصلح إلا للرسول ﷺ، فقالوا للرسول ﷺ لافتين انتباهه إليها، محبذين له زواجها: «إِنَّهَا بِنْتُ حُيَيِّ سَيِّدِ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ؛ مَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ»؛ كما عند مسلم (١٣٦٥)؛ فخيرها الرسول ﷺ بين الإسلام؛ فيتزوجها، وبين اليهودية؛ فيعتقها، ثم تلحق بأهلها؛ فاختارت الإسلام، فأعتقها وبنى بها.

ونخلص من ذلك إلى ما يلي:

١- الصحابة هم الذين لفتوا نظر الرسول ﷺ لصفيّة؛ لما لها من مكانة في قومها.

٢- أنها ﷺ لما خيرها الرسول ﷺ دون إجبار، اختارت الإسلام والزواج منه على الحرية واليهودية والعودة لأهلها، فلو كان الرسول ﷺ قاصداً اغتصابها - حاشاه - لم يخيرها من الأساس.



ونحن نعلم أن بعض النساء اللواتي تزوجهن النبي ﷺ لم يرصين به، فتركهن؛ كابنة الجون التي تعوذت منه ﷺ، فتركها النبي ﷺ؛ كما عند البخاري (٥٢٥٤)؛ فلم يكن النبي ﷺ يجبر واحدة على الرضا به.

أما صفية رضي الله عنها، فقد كانت راضيةً مسرورةً بذلك الزواج، وفي ذلك يقول الواقدي - وهو من أعلم الناس بالمغازي -: «ولم يخرج النبي ﷺ من خيبر حتى طهرت صفية من حيضها، فحملها وراه، فلما صار إلى منزل على ستة أميال من خيبر، مال يريد أن يعرس بها، فأبت عليه، فوجد في نفسه، فلما كان بالصهباء - وهي على برید من خيبر - نزل بها هناك، فمشطتها أم سليم، وعطرتها، قالت أم سنان الأسلمية: وكانت من أضوأ ما يكون من النساء، فدخل على أهله، فلما أصبح، سألتها عما قال لها، فقالت: قال لي: «ما حملك على الامتناع من النزول أولاً؟»، فقلت: «خشيت عليك من قرب اليهود؛ فزادها ذلك عنده»؛ «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٨ / ١٢٢).

وأخرج ابن سعد بسند حسنه ابن حجر في «الإصابة» (٨ / ٢١٢)، عن زيد بن أسلم، قال: «اجتمع نساء النبي ﷺ في مرضه الذي توفي فيه، واجتمع إليه نسأوه، فقالت صفية بنت حبيبي: «إني والله يا نبي الله، لو ددت أن الذي بك بي»، فغمزن أرواجه ببصرهن، فقال النبي ﷺ: مضمضن، فقلن: من أي شيء؟ فقال: من تعامزكن بها، والله، إنها لصادقة». «الطبقات الكبرى» (٨ / ١٢٨).

وكانت تأتي إلى النبي ﷺ في معتكفه، ويحادثها؛ كما في «الصحيحين»: البخاري (٦٢١٩)، ومسلم (٦٢١٩).

❁ كلمات دلالية: صفية بنت حبيبي، الاستبراء.

📖 «شرح النووي على مسلم».

📖 «الإصابة، في تمييز الصحابة» لابن حجر.

📖 «فتح الباري» لابن حجر.

المسألة (١٦٧) - دعوى مخالفة حديث: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» للواقع.

## السؤال

كيف نَقْبَلُ حديث: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ»، وقد وُجِدَتْ دَوْلٌ كَثِيرَةٌ تَوَلَّتْ رِياسَتَهَا نِساءً، وَنَجَحَتْ تِلْكَ الدُّوَلُ نِجَاحاتٍ باهرةً تحت رِياسَةِ النِساءِ؛ مِثْلُ: رِياسَةِ (أَنْدِيرا غاندي) لِلِهندِ، وَرِياسَةِ (مازْغَرِيت تاتشِر) لِبرِيطانيا، وَغَيرُهُما الكَثيرُ في القَدِيمِ والحَدِيثِ؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* دعوى ردّ الأحاديث الدالّة على إبعاد المرأة عن الحياة السياسيّة.

## الجواب

### مضمون السؤال:

ورَدَ في «صحيح البخاري» (٤٤٢٥) حديث: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ»، وصاحب السؤال يرى أن هذا الحديث مخالف للواقع والحقائق الثابتة في نجاح وفلاح أمم، مع تولّي نساءٍ لأُمُورِهِنَّ.

### مختصر الإجابة:

الأدلة الشرعيّة الدالّة على عدم مشروعية تولّي المرأة الولاية العامّة، لا تنحصّر في هذا الحديث، بل الولاية العامّة إنما تكون لمن جعل الله الرسالة فيهم، وهم الرجال الذين جعلهم الله قوامين على النساء، وجعل لهم عليهنّ درجةً.

والنجاح الذي تحقّقه النساء اللواتي رأسن دولاً غربيّةً أو شرقيّةً، نجاحٌ لحظّيٌّ دُنُويٌّ محدودٌ، والنجاح المنفيّ في الحديث نجاحٌ شاملٌ، يَشْمَلُ النِجَاحَينِ الدُّنُويَّ والأخرويَّ؛ وهذا هو الفلاح المقصودُ في لسانِ الشرع.

ولا يُمكنُ أن تَلِيَّ امرأةٌ ولايةً عامَّةً في دولةٍ إسلاميَّةٍ، وتحقِّقُ الفلاحَ المقصودَ والمطلوبَ مِنَ الإمامةِ الشرعيَّةِ؛ لأنها لا يُمكنُها الإلزامُ -ولا الإلتزامُ- بتنفيذِ أحكامِ الشرعِ المتعلِّقةِ بالنساءِ؛ مِنَ الاحتجابِ والقرارِ في البيوتِ، وتركِ التبرُّجِ، ومنعِ الاختلاطِ بالرجالِ والخُلوةِ بهم، وسفَرِهِنَّ بدونِ محرِّمٍ، وغيرِ ذلك؛ فستكونُ فاقدةً لأخلاقيَّاتِ المسلمةِ في ذلك؛ فتكونُ قُدوةً سيِّئةً، وفاقدٌ الشيءَ لا يُعطيه.

وهذا على التسليمِ بأن النساءَ المذكوراتِ في السؤالِ حَصَلْنَ نجاحاتٍ؛ فذلك مِنَ النوادرِ، والنادِرُ لا حُكْمَ له.

على أن منعَ تولِّيِ المرأةِ الولاياتِ العامَّةِ مِنَ الإمامةِ، والقضاءِ، وغيرها، يَرِجِعُ عندَ الشارعِ إلى طبيعتها الأنثويَّةِ، لا إلى نقصِ ذكائها وفِطنتِها؛ فالحُكْمُ المستفادُ مِنْ هذا الحديثِ -وهو منعُ المرأةِ مِنَ الولايةِ العامَّةِ- هو مِنَ الأحكامِ الشرعيَّةِ المعلَّلةِ بالحِكمِ والمصالحِ؛ كسائرِ أحكامِ الشريعةِ؛ فهو حُكْمٌ له معانٍ واعتباراتٌ لا يَجْهَلُها الواقِفون على الفروقِ الطبيعيَّةِ بين نوعيِ الإنسانِ: «الرجُلُ، والمرأةُ»؛ وذلك أن هذا الحُكْمَ لم يُعلِّقْ بشيءٍ غيرِ (الأنوثةِ، ومقتضياتِها) التي جاءت كلمةُ (امرأةٍ) في الحديثِ عنوانًا لها؛ ف(الأنوثةُ) وحدها هي العِلَّةُ فيه.

### الجوابُ التفصيليُّ:

حقيقةُ هذه الشبهةِ الطعنُ في موقفِ الإسلامِ مِنَ المرأةِ؛ مِنْ جِهَةِ بعضِ التياراتِ العلمانيَّةِ. ويُمكنُ إزالةَ الإشكالِ الواردِ في السؤالِ مِنْ خلالِ النِّقَاطِ التاليةِ:

❁ **أولاً:** نوَدُّ أن نقرِّرَ ابتداءً: أن الأدلَّةَ الشرعيَّةَ الدالَّةَ على عدمِ مشروعِيَّةِ تولِّيِ المرأةِ الولايةَ العامَّةَ، لا تنحصِرُ في هذا الحديثِ، بل الولايةُ العامَّةُ إنما تكونُ لِمَنْ جعلَ اللهُ الرسالةَ فيهم، وهم الرجالُ الذين جعلَهُم اللهُ قَوَّامينَ على النساءِ، وجعلَ لهم عليهنَّ درجةً.

كما دَلَّ على منعِ ولايةِ المرأةِ الولايةَ العامَّةَ: انعقادُ الإجماعِ؛ حيثُ لم يُؤَلِّ النبيُّ ﷺ، ولا أحدٌ مِنْ خلفائه، ولا مَنْ بعدهمُ امرأةً؛ قضاءً ولا ولايةً بِلَدٍ، ولو جاز ذلك، لم يَخُلْ منه جميعُ الزمانِ غالبًا؛ كما يقولُ أهلُ العلمِ.

وليس مقصودنا هنا تقرير الأدلة على تحريم ولاية المرأة الولايات العامة؛ فلذلك موضعه، وإنما المقصود: أن الاعتراض على هذا الحديث بدعوى مخالفته للواقع، يلزم منه الاعتراض على سائر النصوص والأدلة الواردة في ذلك؛ فهو ليس ردًا لخبر آحاد، أو مجرد ردٌ لحديث في «الصحيحين»، وإنما هو اعتراض على منظومة تعامل الإسلام مع المرأة التي دلت عليها نصوص متضاربة.

**ثانيًا:** قد جاءت الشريعة بتفضيل الرجال على النساء في الميراث، والشهادة، والعق، والعقبة، والدية؛ حيث جعلت المرأة على النصف من الرجل في هذه الخمس في بعض صورها؛ لعلل ومقاصد ومصالح يعلمها الله تعالى، والجاهل بمقاصد التشريع ينفخ في كبر الأقوال الشاذة، بدعوى المساواة، وإن خالف الحكمة والعدل.

كما أن الشريعة جاءت باحتجاب النساء عن الرجال، ومنع الاختلاط بين الرجال والنساء، ومعلوم أن ولاية المرأة لا تتأتى إلا مع الاختلاط، وقد جاءت الشريعة بمنعها، وفي كون النساء يحتجن عن الرجال دلالة على أنهن لسن أهلاً للولاية العامة، ولا ما دونها من الولايات التي يكن فيها مرجعاً للرجال.

أضف إلى ذلك: أن الشريعة جاءت بتحريم سفر المرأة إلا مع ذي محرم؛ وهذا يدل على أن المرأة ليست من أهل الولاية العامة، ولا ما دونها من الولايات على الرجال.

**ثالثًا:** أما الأمثلة التي تذكر لنجاح دول معاصرة رأستها نساءً، فيجانب عنها من وجهين:

● الوجه الأول: أن الفلاح المنفي في الحديث فلاح عام، يشمل الفلاح الديوي والأخروي.

فإذا سلمنا بحصول الفلاح الديوي - بسبب أولئك النساء اللاتي ترأسن دولاً - فأين فلاحهن وفلاح أمهن في الآخرة؟! إذ الفلاح في لسان الشرع هو تحصيل خير الدنيا والآخرة، ولا يلزم من ازدهار الملوك في الدنيا أن يكون القوم في مرضاة الله، ومن لم يكن في طاعة الله، فليس من المفليحين، ولو كان في أحسن حال فيما يبدو من أمر دنياه.

ومن أوضح ما يتبين به نفى الفلاح الأخروي في ولاية المرأة: أنها لا يمكنها الإلزام -

ولا الالتزام - بتنفيذ أحكام الشرع المتعلقة بالنساء؛ من القرار في البيوت، وترك التبرج، ومنع الاختلاط بالرجال والخلو بهن، وسفرهن بدون محرم، وغير ذلك؛ لأن فاقده الشيء لا يُعطيه.

### ● الوجه الثاني: النادر لا حكم له:

فلو سُئل ذلك النجاشي، فإن ذلك من الأمور النادرة، والناذر لا حكم له، وإنما الحكم للغالب؛ وعلى هذا: فالواجب اتهام العقول، واحترام النقول وتعظيمها.

ومثل هذا العموم في الحديث: العموم في قول الله عز وجل: ﴿أَوْ مَنْ يُنْتَوَى فِي الْحَلِيَّةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرَ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ٤٣]، قال المفسرون: «لأن الأنثى غالباً لا تقدر على القيام بحجتها، ولا الدفاع عن نفسها»؛ فهو حكم أغلبى؛ إذ قد توجد النوادر من النساء ممن يغلبن بالحجة ويقمن بها.

والواجب فهم النصوص وفقاً لما فهمه السلف، لا أن تفهم النصوص فهوماً خاطئة مخالفة لفهم السلف، ثم يُقدح فيها بناءً على ذلك.

### ● رابعاً: عدم ولاية المرأة الولايات العامة لا يدل على أن الشارع يرى فيها نقص ذكائها وفطنتها:

ومن المهم: أن نشير أيضاً إلى أن منع تولي المرأة الولايات العامة من الإمامة، والقضاء، وغيرها، يرجع إلى طبيعتها الأنثوية، لا إلى نقص ذكائها وفطنتها، فالحكم المستفاد من هذا الحديث - وهو منع المرأة من الولاية العامة - ليس حكماً تعبدياً يقصد مجرد امتثاله، دون أن تعلم حكمته، وإنما هو من الأحكام المعللة بالحكم والمصالح؛ كسائر أحكام الشريعة؛ فهو حكم له معانٍ واعتبارات لا يجهلها الواقفون على الفروق الطبيعية بين نوعي الإنسان: «الرجل، والمرأة».

ذلك أن هذا الحكم لم يُنط - أي: لم يُعلق ويرتبط - بشيء غير (الأنوثة، ومقتضياتها) التي جاءت كلمة (امرأة) في الحديث عنواناً لها؛ ف(الأنوثة) وحدها هي العلة فيه.

وواضحٌ أن (الأنوثة) ليس من مقتضاها الطبيعيِّ عدمُ العلمِ والمعرفة، ولا عدمُ الذكاءِ والفطنة، حتى يكونَ شيءٌ من ذلك هو العلة؛ لأن الواقعَ يدلُّ على أن للمرأةِ علمًا وقدرةً على أن تعلمَ كالرجُل، وعلى أن لها ذكاءً وفطنةً كالرجُل، بل قد تفوقُ الرجُلَ في العلمِ والذكاءِ والفهمِ.

فالموجبُ لهذا الحكمِ شيءٌ وراءَ ذلك كله؛ وهو أن المرأةَ - بمقتضى الخلقِ والتكوينِ - مطبوعةٌ على غرائزَ تناسبُ المهمةَ التي خُلقتَ لأجلِها، وهي مهمةُ الأمومةِ، وحِصانةِ النَّسءِ وتربيتهِ، وهذه قد جعلتها ذاتُ تأثيرٍ خاصٍّ بدواعي العاطفة؛ ولا تُعوزُنا الأمثلةُ الواقعيةُ التي تدلُّ على أن شدةَ الانفعالِ، والميلَ مع العاطفةِ، والإحجامَ عن تقحُّمِ القراراتِ الخطيرةِ - من خصائصِ المرأةِ في جميعِ أطوارها وعصورها.

كلماتٌ دلاليةٌ: ❁





## خامساً: الإيمان باليوم الآخر

### ١- شبهات حول أحوال القبر

المسألة (١٦٨) - كيف نؤمن بعذاب القبر، مع عدم إدراكنا له بحواسنا؟

#### السؤال

إننا نكشف القبر، ولا نجد فيه ملائكة يضربون الموتى بمطارق الحديد، ولا نجد ثمَّ حَيَّاتٍ أو ثعابينٍ أو نيراناً.

وكيف يُفسَّحُ للميتِ مدَّ بصره، أو يُضيقُ عليه، ونحن نجدُه بحالِه، ومِسَاحَتُه على حالِها؟ وكيف يَتَسَّعُ ذلك اللَّحْدُ الضيقُ له ولمن يُؤنِّسُه أو يُوحِشُه؟

ونحن نرى المصلوبَ على الخشبةِ مُدَّةً طويلةً، لا يُسألُ ولا يُجيبُ ولا يتحرَّكُ، ولا يتوقَّدُ جسمُه ناراً، ومن افترسته السِّباعُ، ونهشته الطيرُ، وتفرقت أجزاءُه في حواصلِ الطيور، وأجوافِ السِّباعِ، وبطونِ الحَيَّاتِ، ومدارجِ الرِّياحِ؛ فكيف يُسألُ؟ وكيف يصيرُ القبرُ على هذا رَوْضَةً أو حُفْرَةً؟ وكيف يَتَسَّعُ قبرُه أو يَضيقُ؟

#### عبارات مشابهة للسؤال

✽ معقوليَّةُ عذابِ القبرِ.

#### الجواب

#### مضمون السؤال:

صاحبُ هذا السؤالِ يَرى أن أحوالِ المَوْتى في قبورهم التي جاء ذِكْرُها في كثيرٍ من

الأحاديث، معارضة لما يراه مشاهدًا محسوسًا من وجهة نظره؛ ولذلك فهو يُردُّ تلك الأحاديث بدعوى مخالفتها للعقل.

### مختصر الإجابة:

إن جميع ما أخبر به النبي ﷺ لا يعارض العقول، وعذاب القبر من ذلك. وما يراه منكرو عذاب القبر بعيدًا أو مُحالًا عقلاً، ليس كذلك؛ فإن كثيرًا من الأمور في الدنيا حجبها الله عنا، ونحن نؤمن بها، ونصدقُّ بها، مع عدم شعورنا بها في الدنيا. وكذلك: فإن أحوال البرزخ ليست كأحوال الدنيا، ولتلك الدار أحكام خاصة في تعلقات الروح بالبدن، ليست كأحكام تلك التعلقات في دار الدنيا.

### الجواب التفصيلي:

❁ **أولاً:** الإيمان بعذاب القبر هو من الإيمان بالغيب، والغيب هو الذي يمتاز بالإيمان به المؤمنون عن غيرهم:

ذلك أن الله سبحانه جعل أمر الآخرة، وما كان متصلاً بها، غيبًا، وحجبها عن إدراك المكلفين في هذه الدار؛ وذلك من كمال حكمته، وليتميز المؤمنون بالغيب من غيرهم. فأول ذلك: أن الملائكة تنزل على المحتضر، وتجلس قريبًا منه، ويشاهداهم عيانًا، ويتحدثون عنده ومعهم الأكفان والحنوط؛ إما من الجنة، وإما من النار، ويؤمنون على دعاء الحاضرين بالخير والشر، وقد يسلمون على المحتضر، ويردُّ ﷻ تارة بلفظه، وتارة بإشارته، وتارة بقلبه؛ إذا لم يتمكن من نطق وإشارة.

ويكفي في ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴿٨١﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [الواقعة: ٨٣ - ٨٥].

أما النار التي في القبر، فليست من نار الدنيا؛ فيشاهدها من شاهد نار الدنيا، وإنما هي من نار الآخرة، وهي أشد من نار الدنيا، ولا يحسُّ بها أهل الدنيا؛ فإن الله يُحمي عليه ذلك التراب والحجارة التي عليه وتحتّه؛ حتى تكون أعظم حرًا من حر نار الدنيا، ولو مسّها أهل الدنيا، لم يحسوا بذلك.



وأعجب من ذلك: أن الرجلين يُدفنان؛ فيكون أحدهما إلى جنب صاحبه؛ وهذا في حفرة من حفر النار، لا يصل حرها إلى جاره، وذلك في روضة من رياض الجنة، لا يصل نعيمها إلى جاره، وقدرة الرب تعالى أوسع وأعجب من ذلك، ويُفرش للكافر لَوْحان من نارٍ يُشعل عليه قبره بهما، كما يُشعل التُّور.

وكيف يستنكر من يعرف الله سبحانه، ويُقرُّ بقدرته: أن يحدث سبحانه تعالى حوادث، يصرف عنها أبصار خلقه، حكمة منه ورحمة بهم؛ لأنهم لا يطيقون رؤيتها وسماعها، والعبء أضعف بصراً وسمعاً، من أن يثبت لمشاهدة عذاب القبر، وكثير ممن أشهده الله ذلك، ضعف وغشي عليه، ولم ينتفع بالعيش زمناً، وبعضهم كشف قناع قلبه فمات؛ فكيف يُنكر في الحكمة الإلهية إخفاء مثل هذا؟!

أما ما كان من أمر الآخرة، فقد أُسبل عليه الغطاء؛ ليكون الإقرار والإيمان به سبباً لسعادتهم، فإذا كشف عنهم الغطاء، صار عياناً مشاهداً.

ومع ذلك فنقول: إنه لا يمتنع أن يُطلع الله تعالى بعض عباده على شيء من أحوال الموتى في قبورهم، من نعيم أو عذاب، ويكون ذلك شهادةً بالنسبة لهم، غيباً بالنسبة لغيرهم، وقد وردت في ذلك قصص كثيرة ينقلها العلماء، ويذكرونها في كتبهم.

**ثانياً:** في الدنيا من المشاهدات التي رآها المؤمنون ما هو من جنس ما يستنكره نفاة عذاب القبر:

فهذا جبريل عليه السلام كان ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم، ويتمثل له رجلاً، فيكلمه بكلام يسمعه، ومن إلى جانب النبي صلى الله عليه وسلم لا يراه، ولا يسمعه، وكذلك غيره من الأنبياء، وأحياناً يأتيه الوحي في مثل صلصلة الجرس، ولا يسمعه غيره من الحاضرين.

وهؤلاء الجنُّ يتحدثون ويتكلمون بالأصوات المرتفعة بيننا، ونحن لا نسمعهم.

وقد كانت الملائكة تضرب الكفار بالسياط، وتضرب رقابهم، وتصبح بهم، والمسلمون معهم لا يرونهم، ولا يسمعون كلامهم.

والله سبحانه قد حجب بني آدم عن كثير مما يحدث في الأرض، وهو بينهم.

وقد كان جبريل يُقرئُ النبيَّ ﷺ، ويدارِسُهُ القرآن، والحاضرون لا يسمعونَه.

❁ **ثالثاً:** ليس في أحوالِ الموتى التي أُخبرَ بها الرسولُ ﷺ ما هو مُحالٌ عقلاً:

فجميعُ ما يعترضُ به المعترضون على عذابِ القبرِ، لم يأتوا له بأدلةٍ عقليةٍ قاطعة، ولا يلزمُ من شيءٍ مما ذكروه من اعتراضاتٍ انتفاءُ عذابِ القبرِ:

(١) فلو كان الميِّتُ بين الناسِ موضوعاً، لم يمتنعُ أن يأتِيَهُ الملكان، فيسألَاهُ من غيرِ أن يشعرَ الحاضرون بذلك، ويُجيبَهُما من غيرِ أن يسمَعوا كلامَهُ، ويضربَاهُ من غيرِ أن يشاهدَ الحاضرون ضربه، وهذا الواحدُ منا ينامُ إلى جنبِ صاحبه، فيُعذَّبُ في النومِ ويضربُ ويألمُ، وليس عند المستيقظِ خبرٌ من ذلك البتَّة.

(٢) وأما عَصْرَةُ القبرِ، حتى تختلفَ أضلاعُ بعضِ الموتى، فلا يرُدُّه حسُّ، ولا عقلٌ، ولا فطرةٌ، ولو قُدِّرَ أن أحداً نبشَ عن ميِّتٍ، فوجدَ أضلاعَهُ كما هي، لم يمتنعُ أن تكونَ قد عادت بعد اختلافِها، فضلاً عن كونِ الأصلِ في ذلك أنها من عالمِ الغيب؛ فلا يحتاجُ إلى قولٍ بأنها اختلفتْ، ولا أنها عادت.

(٣) وغيرُ ممتنعٍ أن تُردَّ الأرواحُ إلى المصلوبِ، والغريقِ، ونحوهما، ونحن لا نشعرُ بها؛ إذ ذلك الرُّدُّ نوعٌ آخرٌ غيرُ المعهود؛ فهذا المُغمى عليه، والمسكوتُ، والمبهوتُ، أحياءٌ، وأرواحهم معهم، ولا نشعرُ بحياتهم.

(٤) ومن تفرقتْ أجزاءُهُ، لا يمتنعُ على مَنْ هو على كلِّ شيءٍ قديرٌ: أن يجعلَ للروحِ اتصلاً بتلك الأجزاءِ، على تباعدِ ما بينهما وقربه، ويكونُ في تلك الأجزاءِ شعوراً بنوعٍ من الألمِ واللذة.

❁ **رابعاً:** إثباتُ عذابِ القبرِ من مقتضياتِ الإيمانِ بحكمةِ الله تعالى:

فالموتُ معادٌ وبعثٌ أوَّلٌ؛ فإن الله سبحانه جعلَ لابنِ آدمَ معادَيْنِ وبعثَيْنِ، يَجْزِي فيهما الذين أساءوا بما عملوا، وَيَجْزِي الذين أحسنوا بالحسنى:

❁ **فالبعثُ الأوَّلُ:** مفارقةُ الروحِ للبدنِ، ومصيرُها إلى دارِ الجزاءِ الأوَّلِ.

❁ والبعث الثاني: يوم يُرَدُّ اللهُ الأرواحَ إلى أجسادِها، وَيَبْعَثُها مِن قُبُورِها إلى الجَنَّةِ، أو النارِ؛ وهو الحشرُ الثاني.

وقد ذَكَرَ اللهُ سبحانه هاتينِ القيامتَيْنِ - وهما الصغرى والكبرى - في سورة المؤمنين، وسورة الواقعة، وسورة القيامة، وسورة المطففين، وسورة الفجر.

وقد اقتضى عدلهُ وحكمتهُ: أن تنعيمَ الأبدانِ والأرواحِ لأوليائِهِ؛ فلا بدَّ أن يُذيقَ بدنَ المطيعِ ورُوحَهُ مِنَ النعيمِ واللذةِ ما يليقُ به، وأن تعذيبَ الأبدانِ والأرواحِ لأعدائِهِ؛ فلا بدَّ أن يُذيقَ بدنَ الفاجرِ العاصي له ورُوحَهُ مِنَ الألمِ والعقوبةِ ما يستحقُّه؛ هذا مُوجِبُ عدلهِ وحكمتهِ، وكرمهِ وقدرتهِ.

ولمَّا كانت «هذه الدارُ» دارَ تكليفٍ وامتحان، لا دارَ جزاءٍ، لم يَظْهَرْ فيها ذلك.

وأما «البرزخُ»: فهو أوَّلُ دارِ الجزاءِ، فظَهَرَ فيها مِن ذلك ما يليقُ بتلك الدارِ، وتقتضى الحكمةُ إظهاره، فإذا كان يومُ القيامةِ الكبرى، وفى أهلِ الطاعةِ وأهلِ المعصيةِ ما يستحقُّونه مِن نعيمِ الأبدانِ والأرواحِ وعذابِهما:

فَعَذَابُ الْبَرْزَخِ وَنَعِيمُهُ أَوَّلُ عَذَابِ الْآخِرَةِ وَنَعِيمِهَا، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، وَوَأَصْلُهُ إِلَى أَهْلِ الْبَرْزَخِ مِنْ هُنَاكَ؛ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ الصَّرِيحَةُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ؛ كَقَوْلِهِ: «فِيُفْتَحُ لَهُ بَابٌ إِلَى الْجَنَّةِ، فَيَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا وَنَعِيمِهَا»، وفي الفاجرِ: «فَيُفْتَحُ لَهُ بَابٌ إِلَى النَّارِ، فَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا وَسُمُومِهَا»؛ رواه أحمد (١٨٥٣٤)، وأبو داود (٤٧٥٣).

ومعلومٌ قطعاً: أن البدنَ يأخذُ حظَّهُ مِن هذا البابِ، كما تأخذُ الرُّوحُ حظَّها، فإذا كان يومُ القيامةِ، دَخَلَ مِن ذَلِكَ الْبَابِ إِلَى مَقْعَدِهِ الَّذِي هُوَ دَاخِلُهُ.

وهذانِ البابانِ يصلُ منهما إلى العبدِ في هذه الدارِ أثرٌ خفيٌّ محجوبٌ بالشواغلِ والعوارضِ، ولكن يُحسُّ به كثيرٌ مِنَ الناسِ، وإن لم يَعْرِفْ سببَهُ، ولا يُحسِنُ التَّعْبِيرَ عَنْهُ؛ فوجودُ الشيءِ غيرِ الاحساسِ به، والتعبيرِ عنه؛ فإذا مات، كان وصولُ ذلك الأثرِ إليه مِن

ذَئِكَ الْبَابَيْنِ أَكْمَلَ، فَإِذَا بُعِثَ، كَمَلَ وَصُولُ ذَلِكَ الْأَثَرِ إِلَيْهِ؛ فَحِكْمَةُ الرَّبِّ تَعَالَى مُنْتَظِمَةٌ

لِذَلِكَ أَكْمَلَ انْتِظَامِ فِي الدُّورِ الثَّلَاثِ.

### خَاتِمَةُ الْجَوَابِ - تَوْصِيَةٌ:

عَذَابُ الْقَبْرِ مِنْ عَالَمِ الْغَيْبِ لَا الشَّهَادَةَ؛ فَالاعتراضُ عَلَيْهِ بَأَنَّا لَا نَشَاهِدُهُ أَوْ نُحِسُّهُ مُخَالَفٌ

لِحَقِيقَةِ عَالَمِهِ؛ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ مِمَّا يُشْهَدُ فِي الدُّنْيَا، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ إِنَّهُ مِنْ عَالَمٍ غَيْرِ هَذَا

الْعَالَمِ؛ فَهُوَ مَشْهُودٌ هُنَاكَ.

❖ كَلِمَاتٌ دَلِيلَةٌ: عَذَابُ الْقَبْرِ وَنَعِيمُهُ.





## ٢- شبهات حول البعث والنشور

المسألة (١٦٩) - هل الإيمان باليوم الآخر منطقي وعقلي، أم هو مجرد إيمان تسليمي؟

### السؤال

إن الإنسان إذا مات ستحلل جثته، والأديان تقول متبعوها: «إن الله سيبعثه يوم القيامة»؛ فهل هم يقولون بذلك بناءً على دليل منطقي أو عقلي، أم يؤمنون به لمجرد التسليم لنصوص الأنبياء؟

### عبارات مشابهة لسؤال

\* حول الدليل العقلي على الإيمان باليوم الآخر.

### الجواب

#### مضمون السؤال:

إن السائل يطالبُ بدليل عقلي على اليوم الآخر، وحققة قوله: أن الأديان في أصولها الكبرى - كالإيمان باليوم الآخر - ليست منطقيّة ولا عقليّة، وأن متبّعيها يؤمنون بها لمجرد العاطفة.

#### مختصر الإجابة:

القرآن يقرّر الأدلة العقلية على إمكان وقوع البعث، وعلى وجوب وقوعه: أما إمكان وقوعه، فيستدل القرآن عليه:

١- إما بما قد وقع من بعث وإحياء للموتى في الدنيا.

٢- أو بما قد وقعَ مما البعثُ أهونُ منه، وهو أعظمُ من البعثِ؛ كابتداءِ الخلقِ؛ فإن إعادةَ الخلقِ أهونُ على الله تعالى من إنشائهم، وكخلقِ السمواتِ والأرضِ.

٣- أو بما وقعَ مما هو نظيرُ البعثِ؛ كإحياءِ الأرضِ بعد موتِها، بالمطرِ والزرعِ والنباتِ، وكحصولِ اليقظةِ بعد النومِ، وكإخراجِ النارِ من الشجرِ:

وأما الدليلُ على وجوبِ وقوعِ البعثِ: فقد ذَكَرَ القرآنُ أن الجزاءَ من مقتضياتِ حكمةِ الله تعالى وعدلهِ، وتنزُّههِ عن الظلمِ، وأنه سبحانه لم يخلقِ الخلقَ عبثاً، ولم يتركهم سُدىً، وأنه تعالى لا يسوّي بين عبادهِ المؤمنين والكافرين في الجزاءِ؛ فهذا ظلمٌ يتنزهُ اللهُ عنه، وهو يخالفُ الحكمةَ والعدلَ؛ فكان لا بدَّ عقلاً من وقوعِ البعثِ، ومن إعادةِ الخلقِ؛ لمجازاةِ المحسنين بالإكرامِ، والمسيئين بما عملوا.

### الجواب التفصيلي:

إن البراهينَ التي ذُكرتْ في القرآنِ الكريمِ للدلالةِ على إمكانِ البعثِ وعلى وقوعِهِ جاءت مقررّةً لأُمورٍ ثلاثة:

١- كمالِ علمِ الله تعالى.

٢- وكمالِ قدرتهِ سبحانه.

٣- وكمالِ حكمتهِ جلَّ شأنه.

أما الأدلّةُ العقليةُ النقليةُ المبنوثةُ في كتابِ الله عزَّ وجلَّ على إمكانِ البعثِ، فتندرجُ تحت ثلاثةِ أنواعٍ من الاستدلالِ العقليِّ:

### النوعُ الأوَّلُ: الاستدلالُ العقليُّ على إمكانِ البعثِ بوجودِهِ في الواقعِ:

وهو الاستدلالُ على إمكانِ البعثِ بمنْ أماتهم اللهُ تعالى، ثم أحياهم؛ وهذا الدليلُ يعتمدُ على الحسِّ والمعانيّة؛ فإنه سبحانه دَلَّ على إمكانيّةِ إحياءِ الموتى وقدرتهِ على ذلك، بطريقِ الوجودِ والعيانِ، وبطريقِ الاعتبارِ والبرهانِ، والأوَّلُ أعظمُ الطريقتين؛ فلا شيءَ أدلُّ على إمكانِ الشيءِ من وجودِهِ ومعانيتهِ.

وقد وردت أمثلة على ذلك في القرآن الكريم تبين ما وقع من البعث المشاهد في هذه الحياة؛ حتى يكون إحياء الله تعالى للموتى في الدنيا دليلاً على البعث في يوم القيامة.

ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّلْبَةَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥ - ٥٦].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَرَأْتُمُ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢ - ٧٣].

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةً عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتُ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةً عَامٍ فَأَنْظِرُ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظِرُ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَأَنْظِرُ إِلَىٰ الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَٰئِكَ تُؤْمِنُونَ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيُظْمِنَ قَلْبِي قَالَ فخذِ أَزْوَاجًا مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾﴾ [البقرة: ٢٥٩ - ٢٦٠].

وقوله تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّكُم إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٤٩].

وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيعِ كَانُوا مِن آيَاتِنَا عَجَبًا﴾ [٩].

أَوَى الْفِتْيَةَ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴿١٠﴾  
فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴿١١﴾ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى  
لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴿١٢﴾ [الكهف: ٩-١٢].

فهذه القصص فيها من الإخبار بالموجود ما هو أعظم الدلائل على القدرة والإمكان  
لإحياء الله تعالى للموتى يوم القيامة، وصدق هذه الأخبار يعلم بما يعلم به صدق الرسول،  
ويعلم بأخبار أخرى من غير طريق الرسول، وإخباره ﷺ بها من أعلام نبوته.

❁ النوع الثاني: الاستدلال العقلي على إمكان البعث بما يكون البعث أهون منه، وهو أعظم  
من البعث:

وهذا الاستدلال يستند على القياس بطريق الأولى؛ فإنه سبحانه وتعالى:  
تارة: يستدل على البعث بالنشأة الأولى، وأن قدرته عز وجل على الإعادة كقدرته  
سبحانه على الابتداء وأولى.

وتارة: يبين ذلك بخلقه للسماوات والأرض:

أ- الاستدلال بالنشأة الأولى على إمكان الإعادة والبعث:

استدل القرآن الكريم على إمكان الإعادة بالنشأة الأولى؛ فإن الذين يطلبون دليلاً على  
إمكان البعث بعد الموت يغفلون عن أن خلقهم على هذا النحو أعظم دليل؛ فالقادر على  
خلقهم قادر على إعادة خلقهم وأولى.

والأدلة في القرآن الكريم على هذا كثيرة:

يقول تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾ أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ  
أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴿٦٧﴾ [مريم: ٦٦-٦٧].

ويقول جل شأنه: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾

[يس: ٧٨].



ويقول: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۗ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧].

ويقول: ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ۗ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥].

ويقول: ﴿وَقَالُوا إِذَا كُنَّا عِظْمًا وَرُفَاتًا أَوَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٩١﴾ \* قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٩٢﴾ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴿٩٥﴾﴾ [الإسراء: ٤٩ - ٥١].

فهذه أمثلة قرآنية على الاستدلال العقلي على إمكان البعث بطريق الأولى؛ فمن كان قادرًا على الخلق ابتداءً، فهو من باب أولى قادرٌ على الإعادة، وهو أهونٌ عليه، ولو اجتمع كلُّ الخلائق على إيراد حُجَّةٍ في إمكان البعث على هذا الاختصار، لما قدرُوا عليها؛ إذ لا شك أن الإعادة ثانياً أهونٌ من الإيجاد أولاً.

### ب- الاستدلالُ بخلق السموات والأرض على إمكان الإعادة والبعث:

ومما يردُّ في القرآن الكريم من حُجَجٍ عقليةٍ على مُنكري إمكان البعث: الاستدلالُ بما هو أعظمٌ من إعادة الإنسان؛ مثل خلق السموات والأرض؛ فخلقُهُما أهونٌ عليه سبحانه من إعادة بعث الإنسان مرةً أخرى؛ وهذا من طريق قياس الأولى أيضاً.

وهذا الاستدلالُ من أعظم البراهين على بعث الناس بعد الموت؛ لأن من خلق الأعظم الأكبر، لا شك في قدرته على خلق الأضعف الأصغر.

ومن أمثلة هذا الاستدلال العقلي في القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُهُمْ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا وَقَالُوا إِذَا كُنَّا عِظْمًا وَرُفَاتًا أَوَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٩٨﴾ \* أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَا رَيْبَ فِيهِ فَإِنِ الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٩٨ - ٩٩].

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١].

وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْبُدْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَةَ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٣٣].

ومن المستقر في بدهة العقول: أن خلق السموات والأرض أعظم من خلق آدميين؛ فإذا كان فيها من الدلالة على علم خالقها وقدرته وحكمته ما بهر العقول؛ أفلا يكون ذلك دالاً على أنه قادر على البعث وإحياء الموتى، لا يعيا بذلك؛ كما لم يعي بالاول بطريق الأولى والأخرى؟!!

### النوع الثالث: الاستدلال العقلي على إمكان البعث بوجود نظيره في الواقع:

جاء الاستدلال العقلي على إمكان البعث بأدلة عامة لكل أحد، وهي دلائل حسيّة قاطعة لا يمكن الشك فيها، وهو طريق الاعتبار والقياس؛ وذلك بقياس النظر على النظر. وجاءت الأدلة تحت هذا النوع على أنحاء ثلاثة:

أ- الاستدلال العقلي على جواز البعث وإمكانه بإحياء الأرض بعد موتها، بالمطر والزرع والنبات:

فمن الأدلة العقلية التي ساقها القرآن الكريم للاحتجاج على منكري إمكان البعث: قياس البعث وإعادة الموتى على إحياء الأرض بعد موتها بالمطر؛ فإن هذا نظير إحياء الموتى وبعثهم وإخراجهم من قبورهم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾ [فاطر: ٩].

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِ الْمَوْتِ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [نصفت: ٣٩].

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا كَذَلِكَ نُخْرِجُوهَا﴾ [الزخرف: ١١].

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا

ثَقَالًا سُقْتَهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ۚ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾ [الأعراف: ٥٧].

وقوله تعالى: ﴿وَنَزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْدَرًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَالتَّخْلُ بِأَسْقَتِ لَهَا طَلْعُ نَضِيدٍ ﴿١٠﴾ رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ ﴿١١﴾﴾ [ق: ٩-١١].

هذه الآيات السابقة استدلل بها القرآن الكريم على مسألة إمكان البعث وجوازها؛ فإن الأرض المُجْدِبَةَ تحيا وتربو بعد نزول المطر، وتخرج منها النباتات المختلفة، ويقاس على ذلك إخراج الموتى وبعثهم من قبورهم؛ حيث يخرجون كما تخرج هذه النباتات من الأرض الميتة، والقادر على هذا سبحانه قادر على البعث؛ إذ هو نظيره.

**ب- الاستدلال العقلي على جواز البعث وإمكانه بحصول اليقظة بعد النوم:**

كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَقَّعُكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [الأنعام: ٦٠].

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَقَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [الزمر: ٤٢].

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدِكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الأنعام: ٦١].

**ج- الاستدلال العقلي على جواز البعث وإمكانه بإخراج النار من الشجر:**

كقوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۗ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِّنْهُ تُوقَدُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [يس: ٧٨-٨٠].

فدلل الله عباده بما يشاهدونه من جعل النار من العفار والمرخ - وهما شجرتان خضراوان - إذا حُكَّت إحداهما بالأخرى بتحريك الريح لهما، اشتعلت النار فيهما - على جواز إعادته الحياة في العظام النخرة، والجلود الممزقة؛ وهو من الدلالة بالنظير على نظيره.

وأما الدلالة على وجوب وقوع البعث، فالقرآن يقرّر هذه الدلالة:

بأن الجزاء من مقتضياتِ حكمةِ الله تعالى وعدله، وتنزّهه عن الظلم، وأن الله تعالى لم يخلُق الخلق عبثاً، ولم يتركهم سُدىً، وأنه تعالى لا يسوّي بين عباده المؤمنين والكافرين في الجزاء؛ فهذا ظلمٌ يتنزّه الله عنه، وهو يخالفُ الحكمةَ والعدلَ؛ فكان لا بدّ عقلاً من وقوع البعث، ومن إعادة الخلق؛ لمجازة المحسنين بالإكرام، ومجازة المسيئين بما عملوا، وعدم التسوية بين المحسنين والمسيئين.

### خاتمة الجواب - توصية:

فالبعث أصلٌ من الأصول التي بُعثت بها الأنبياء، وهي حقيقةٌ ثابتة، دلّت على إمكانها ووقوعها: الكتب السماوية والانبيا، وكذلك العقل والفترة.  
وعلى العاقل ألا ينكر إعادة الخلق للبعث، وتأمل أدلتها يدل على أهميتها، وهي حادثة عظيمة عليه أن يستعد لها، ولا ينفعه إنكارها.

❁ كلمات دلالية: البعث، الأدلة العقلية على البعث، يوم القيامة.





### ٣- شبهات حول الجنة والنار

**المسألة (١٧٠)-** كيف تستنكرون حرق المتطرفين للبشر، وأنتم تؤمنون بنار جهنم الأبدية للكافرين في الآخرة؟

#### السؤال

إن المفارقة الكبيرة تحصلُ عندما نجدُ الجهاتِ الإسلاميَّةَ الكثيرةَ التي تستنكرُ حرقَ المتطرفين للبشر، ثم تبشِّرُ بعذابٍ إلهيٍّ أبديٍّ، على أخطاءٍ بشريَّةٍ زمنيَّةٍ.

#### عبارات مشابهة للسؤال

✽ معقوليَّةٌ عذابِ النارِ الأبديِّ للكافرين.

#### الجواب

#### مضمون السؤال:

صاحبُ هذا السؤالِ يرى تناقضًا في الخطابِ الإسلاميِّ بين إيمانهِ بعذابِ النار، وبين استنكاره لقيامِ بعضِ المتطرفين بحرقِ بعضِ البشرِ وهم أحياءٌ؛ حيثُ يريدُ أن يقولَ: إن الصَّاقَ فكرةِ العذابِ الأبديِّ على أخطاءٍ زمنيَّةٍ، لإلهٍ لا يفتأُ المسلمون يتغنَّونَ برحمتهِ ورحمانيَّتهِ، مع نزعِ صفةِ الرحمةِ عن بشرٍ يمارسون العذابَ ذاتهَ لمرةٍ واحدةٍ أو أكثرَ في عالمِ الفناءِ والزمانِ على خطأٍ زمنيٍّ -: سيضعُ العقليَّةُ الإسلاميَّةُ - من أعماقها إلى ذراها - في مأزقٍ معرفيٍّ كبير.

#### مختصر الإجابة:

في جوابِ هذا الشبهةِ اتَّجاهانِ لأهلِ العلم:

١- فمنهم: مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ ببقاءِ نارِ الكافِرِينَ أَبَدَ الآبادِ، وبلا نهايةٍ، وأنها باقيةٌ ببقاءِ الله؛ كالجَنَّةِ؛ كما في سؤالِ السائل؛ وهو قولُ أَكثَرِ العلماءِ وجمهورِهِم.

٢- ومنهم: مَنْ يرى أن الصوابَ القولُ بفناءِ النارِ، وأن عذابَ الكفارِ فيها مؤقتٌ أيضًا، وإن كان عذابًا طويلًا وعظيمًا، وقالوا: إن هذا مقتضى عدلِ الله ورحمتهِ وحكمتهِ، وقد سبقتُ رحمتهُ غضبهُ، وذكرُوا وجوهاً وأدلةً أخرى كثيرةً لهذا.

وعلى هذا القولِ: فلا سؤالَ هنا؛ فالعذابُ مؤقتٌ على عصيانٍ وكفرٍ مؤقتٍ.

وأما الجمهورُ: فإنهم يُجيبون: بأنَّ الله تعالى الحكمةُ البالغةُ في خلقه وفي أمره، ونحن - وإن جهلنا حكمةَ الله تعالى في بعض أفعاله - فليس ذلك بموجبِ لنفيِ الحكمةِ والرحمةِ والعدلِ عنه، ولا إلى ردِّ النصوصِ الدالةِ على ما يُتوهمُ منافاته للحكمةِ والرحمةِ، ولا إلى تأويلها بالتأويلاتِ الباطنيةِ.

ومع ذلك يُقالُ في بيانِ الحكمةِ من تعذيبِ الكافرينِ العذابَ الأبديَّ: إن الكافرينِ إنما عُوقِبوا بعذابٍ سَرْمَدِيٍّ دائمٍ؛ لأنَّ سببَ عذابِهِم - وهو الكُفْرُ - سرْمَدِيٌّ دائمٌ؛ كما أخبرَ اللهُ تعالى عنهم في كتابه بقوله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨]؛ وذلك جارٍ على قواعدِ المجازاةِ بالعدلِ.

وعلى كلا القولينِ: فاللهُ تعالى ليس بظالمٍ لخلقِهِ، بل من كمالِهِ سبحانه أنه يعاملُ عبادهُ بالفضلِ أو العدلِ، وأنه لا يظلمُ أحدًا شيئًا، بل إن رحمتهُ تسبِقُ غضبهُ، ويُجازي على الحسنَةِ عشرةً أمثالها، إلى سبعِ مئةٍ ضعفٍ، ولا يُجازي على السيئةِ إلا مثلها.

فالعاقلُ مَنْ يسعى للجَنَّةِ، ويتعدُّ عن النارِ - والعياذُ باللهِ منها - لا مَنْ يدعي أن من حقه أن يفعلَ ما يشاء، وقتما يشاء، ثم لا يريدُ محاسبةً على أيِّ شيءٍ.

أما التحريقُ الذي قام به بعضُ المنسويين إلى الخطابِ الإسلاميِّ، فهو لا يشكُّ أيَّ مثليةٍ للخطابِ الإسلاميِّ الصحيح؛ لأنَّ أولئك قد شارَكوا الخوارجَ في كثيرٍ من الصفاتِ، ومنها تكفيرُ المسلمين بما ليس بمكفِّرٍ، وسفكُ دمايهم بغيرِ مقتضى.

## الجواب التفصيلي:

يقول الجمهور الذين يقولون ببقاء نار الكافرين إلى ما لا نهاية:

❁ **أولاً:** هذه الشبهة تنطوي على جهل بكمال علم الله تعالى، وحكمته ورحمته:

❁ **فأما الجهل بكمال علمه:** فإن الله تعالى يعلم السر وأخفى، وهو علام الغيوب، وهو عالم بحال هؤلاء الكفار الذين عاقبهم بعذاب النار المؤبد.

فالحبث والكفر الذي انطوت عليه قلوبهم، وتمردوا بسببه على الله، منطوية عليه قلوبهم أبداً، لا يزول منها أبداً؛ فكان العذاب أبدياً سرمدياً؛ لأن سبب ارتكابه كان في القلب أبدياً سرمدياً.

والآيات الدالة على هذا كثيرة؛ كقوله تعالى عنهم أنهم لما عاينوا النار، ورأوا عذاب الله، وعظمة النار، وهول ذلك الموقف، وتمنوا الرجوع إلى دار الدنيا مرة أخرى ليطيعوا الرسل، ويعودوا إلى رضا الله، وتمنوا ذلك؛ فقالوا: ﴿يَلَيْتَنَا نُرُدُّ وَلَا نَكْذِبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧] - بين الله أن ذلك الحبث الذي كان في قلوبهم في دار الدنيا، لم يزل أبداً حتى بعد الموت، ومعينة النار، ومشاهدة العذاب؛ فقال - وهو أصدق من يقول -: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨]؛ فهو يبين أنهم كلما رُدُّوا إلى الدنيا، رجعوا إلى الكفر، وأن أصل ذلك الكفر كامن في قلوبهم لا يزول.

ومما يوضحه قوله في سورة الأنفال: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، معناه: أن الله لا يعلم في قلوبهم خيراً أبداً في وقت من الأوقات كائناً ما كان، ولا في زمن من الأزمان، وعدم علمه دليل عدم وجوده.

ثم قال على الفرض: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]؛ فتبين أن ذلك الشر الذي عصوا به الرسل، وتمردوا به على الله، دائم لا يزول؛ فكان جزاؤه دائماً لا يزول؛ فتطابق الجزاء والعمل؛ ولذا قال تعالى: ﴿جَزَاءٌ وَفَاقًا﴾ [النبا: ٢٦]، أي: جزاء موافقاً لأعمالهم.

❁ **وأما الجهل بكمال حكمة الله تعالى ورحمته:** فإننا نستدل بما عرفنا من حكمة الله

تعالى من مشاهدات كثيرة في خلقه وتدبيره، وفي أحكامه وشريعته، على ما جهلنا.

فَرُبُّ الْعَالَمِينَ: أَحَكَمُ الْحَاكِمِينَ، وَالْعَالِمُ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَالغَنِيُّ عَنِ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْقَادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَمَنْ هَذَا شَأْنُهُ، لَمْ تَخْرُجْ أَفْعَالُهُ وَأَوَامِرُهُ قَطُّ عَنِ الْحِكْمَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمَصْلَحَةِ.

وما يخفى على العباد من معاني حكمته في صنعه وإبداعه، وأمره وشرعه، فيكفيهم فيه معرفته بالوجه العام أن تضمنته حكمة بالغة، وإن لم يعرفوا تفصيلها، وأن ذلك من علم الغيب الذي استأثر الله به؛ فيكفيهم في ذلك الإسناد إلى الحكمة البالغة العامة الشاملة.

❁ **ثانيًا:** الطاعن في هذا الاعتقاد لا يخلو من كونه أحد رجلين؛ فهو: إما مسلم، أو ملحد:

فإن كان مسلمًا، فلم يخالف؟! وإن كان ملحدًا، فلم يخاف?!:

فالذي يؤمن بربه تعالى، ويؤمن بهذا الوعيد، فحريٌّ به ألا يخالف شرع الله تعالى، وعليه أن يأتي بالمأمور، ويترك المحظور، ويصبر في الدنيا على المقدور؛ وإلا تعرض لوعيد من قد آمن به ربًّا، وهو يعلم أن وعيد الله حق، وقد توعد ربه تعالى من مات على الكفر الأكبر، أو الردة: أنه يخلد في نار جهنم أبدًا، فعليه الحذر من ذلك، وألا يموت إلا مسلمًا، كما أمره ربه تعالى.

وأما غير المؤمن بالله تعالى، فلم يخاف من هذا العقاب السرمدي، وهو لا يؤمن أصلاً برب، ولا بجنة ولا نار!:

هذا؛ وإن الله سبحانه وتعالى بنى أمور عباده على أن عرفهم معاني جلال خلقه وأمره، دون دقائقهما وتفصيلهما؛ وهذا مطرد في الأشياء أصولها وفروعها.

فلو عجزنا عن إدراك الحكمة التفصيلية في تعذيب الكافرين بالنار، فإننا نتمسك بما عرفناه من حكمة الله تعالى ورحمته، ولا نلغي ما عرفناه بسبب دقائق لم ندرك تفاصيلها؛ فإن هذا مخالف للمنهج العلمي في الاعتماد على الاستقراء في تحصيل المعارف الصحيحة.

❁ **ثالثًا:** أن التحريق الذي قام به بعض المتطرفين المنسوبين إلى الإسلام، لا يعد مثلبه للخطاب الإسلامي الصحيح، واستدلوا لهم عليه بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية استدلالًا باطلًا؛ لأن ابن تيمية وغيره من الأئمة - كما هو معتمد الشافعية والمالكية، وقول عند الحنابلة - إنما



يقولون بالتحريق: إذا كان على جهة المماثلة والقصاص؛ فمن حرق يُحرق، ومن غرق يُغرق، وهكذا، أما أولئك المتطرفون، فهم يكفرون بما ليس بمكفر، ويستحلون الدم الحرام بلا موجب أو مقتضى.

❖ كلمات دلالية: خلود الكافرين في النار.



المسألة (١٧١) - لماذا يعذبُ اللهُ الكافرَ بعذابٍ أبديٍّ، مع أن عمَلَ الكافرِ كان محدودًا بزمنٍ معيَّن؟

## السؤال

بما أن متوسطَ أعمارِ الأُمَّةِ بين السِّتينِ والسَّبعينِ، فلماذا يدخلُ الكافرُ النارَ في الآخرة، ويُخلدُ فيها إلى ما لا نهاية؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ لماذا لا يعذبُ اللهُ الكافرَ بمقدارِ عددِ السِّنِّينِ التي عاشها فقط؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

في جوابِ هذا الشبهةِ أتجاهانِ لأهلِ العلم:

١- فمنهم: مَنْ ذهبَ إلى القولِ ببقاءِ نارِ الكافرينَ أبدَ الأباد، وبلا نهايةٍ؛ وهم أكثرُ العلماءِ وجمهورُهم.

٢- ومنهم: مَنْ يرى أن الصوابَ القولُ بفناءِ النار، وأن عذابَ الكفارِ فيها مؤقتٌ أيضًا، وإن كان عذابًا طويلًا وعظيمًا، وقالوا: إن هذا مقتضى عدلِ اللهِ ورحمتهِ وحكمتهِ، وقد سبقتُ رحمتهُ غضبهُ، وذكروا وجوهاً وأدلةً أخرى كثيرةً لهذا.

وعلى هذا القولِ: فلا سؤالَ هنا؛ فالعذابُ مؤقتٌ على عصيانٍ وكفرٍ مؤقتٍ.

وأما الجمهورُ: فإنهم يُجيبون: بأن العذابَ المؤبدَ اللامتناهي للكافرِ هو في الحقيقة ليس على الفعلِ المحدودِ في الزمان، وإنما هو على حالةِ الكافرِ المؤبدَةِ السَّرمديَّةِ اللانهائيَّةِ التي كسَفَ عنها ذلكَ الفعلُ، وعلى طبيعةِ الكافرِ المعرضةِ عن الحقِّ، والمتعاليةِ عن قبولِ الأدلةِ البيِّنة، واختياراتهِ المستهترَّةِ بما يترتَّبُ على ذلكَ من العذابِ والعقاب؛ لا سيَّما وفعلُ الكفرِ

ليس أمرًا هيئًا، بل هو من العظمة والضخامة بمكان؛ فهو تنكّرٌ لأكبر حقيقة في الوجود، وتكبرٌ على الربِّ العظيم، مع ظهور الدلالة عليه من فطرة سليمة، وكونٍ شاهقٍ بديع، وشدة التحذير من المخالفة له من الرسالات والكتب.

واستشهدوا بقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَفُؤُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكَدَّبَ بِأَيْدِي رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَأَ لَهُمْ مَا كَانُوا يُحْفُونَ مِنْ قَبْلُ ۗ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنعام: ٢٧-٢٨]؛ قالوا: فهذه حقيقة كُفّرهم، أنه دائمٌ لا ينقطع، فجعل جزاؤهم من جنس العمل دائمًا لا ينقطع؛ فلاجل ذلك استحقَّ الكفارُ التخليد في النار.

وعلى كلا القولين: فالله تعالى ليس بظالمٍ لخلقه، بل من كماله سبحانه أنه يعامل عباده بالفضل أو العدل، وأنه لا يظلم أحدًا شيئًا، بل إن رحمته تسبق غضبه، ويُجازي على الحسنه عشرة أمثالها، إلى سبع مئة ضعف، ولا يُجازي على السيئة إلا مثلها.

فالعاقل من يسعى للجنة، ويتعدّد عن النار - والعياد بالله منها - لا من يدعي أن من حقه أن يفعل ما يشاء، وقتما يشاء، ثم لا يريد محاسبة على أي شيء.

### الجواب التفصيلي:

يقول الجمهور الذين يقولون ببقاء نار الكافرين إلى ما لا نهاية: نحن لا نتعامل في هذه المسألة مع ملكٍ من ملوك الدنيا، ناقصٍ في علمه، أو حكمته، أو عدله، أو رحمته، وإنما نتعامل مع أفعال الله، الملك الجبار القهار، العزيز الغفار، الكامل في صفاته وأفعاله، الغني عن خلقه، الذي لا يُحابي أحدًا؛ فالناس كلهم سواءٌ من حيث الخلق، ومألهم جميعًا يكون بحسب أعمالهم.

والله تعالى: هو أساس الوجود، و«معياريّة العدل»: ترجع إليه سبحانه؛ لأنه الخالق؛ فلا يمكن أن يحدّد البشر «معيار العدل»؛ لأنه نسبيّ يختلف الناس فيه.

والعلاقة بين الذنب والعقاب ليست علاقة تناسب، وإنما علاقة سببية، فنحن - مثلًا - نرى في الدنيا أن فعلًا واحدًا لا يستغرق دقيقة واحدة؛ ك«قتل العشرات»، فلا يُعاقب عليه لمدة دقيقة أيضًا؛ لأنه يترتب عليه نتيجة ضخمة من الفساد.

وهذا متصوّرٌ في الدنيا؛ فمن بابِ قياسِ الأوّلَى: أن يُتصوّرَ في الآخرة، خاصّةً وأن الكُفْرَ بالله أشعُ الذنوبِ وأعظمُها؛ وعليه: فمن الخطأ أن يتّمّ التعاملُ مع عقوبةِ الله تعاملاً رياضياً عدديّاً، بل هذا يُوقِعُ في منافضةٍ ظاهرةٍ للعدلِ والرحمةِ.

وفِعْلُ الكُفْرِ ليس أمراً هيئياً، بل هو من العظمةِ والضخامةِ بمكان؛ فهو تنكّرٌ لأكبرِ حقيقةٍ في الوجودِ، وتكبُّرٌ على الربِّ العظيمِ، مع ظهورِ الدّلالةِ عليه من فطرةٍ سليمةٍ، وكونِ شاهقٍ بديعٍ، وشدّةِ التحذيرِ من المخالفةِ له من الرسالاتِ والكتبِ.

إن الله تعالى أخبرَ أنه سيُخرِجُ من النارِ مَنْ كان في قلبه مثقالَ ذرّةٍ من إيمانٍ، فلو كان الجزاءُ بالظاهرِ، وبالمقارنةِ العدديّةِ والحجميّةِ، لَمَا كان لهذهِ الذرّةِ قيمةٌ عند الله تبارك وتعالى.

وهذا يدلُّ على أن الكافرَ المخلّدَ في النارِ، بلغَ من التنكّرِ والانحرافِ مَبْلَغاً عظيماً، فلم يَبْقَ في قلبه أقلُّ شيءٍ من الإيمانِ باللهِ وعبوديّتهِ.

كما أن الكافرَ المخلّدَ في النارِ يومَ القيامةِ، قد أتاهُ النذيرُ في الدنيا، والمطلوبُ هو أمرٌ يسيرٌ جدّاً، بل هو ما تقتضيه العقولُ السليمةُ، والفطرُ المستقيمةُ، وهو الإيمانُ باللهِ الصانعِ المُوجدِ لهذا الوجودِ، والكفرُ بما سواه.

واللهُ سبحانه هدانا السبيلَ، والإنسانُ باختيارِهِ بعد ذلك: إما شاكراً، وإما كُفُوراً:

قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥].

وقال تعالى محذراً من عاقبةِ الكفرِ به سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكُفْرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾

[الأحزاب: ٦٤ - ٦٥].

### خاتمةُ الجواب - توصية:

كما جعلَ اللهُ في النارِ خلوداً، فقد جعلَ في الجنّةِ مثلاً ذلك؛ فلا يُقالُ: إن الإنسانَ آمَنَ باللهِ ستينَ أو سبعينَ عاماً، فكيف يُخلّدُ في الجنّةِ، بل لو آمَنَ قبل موتهِ بلحظةٍ، ومات على الإيمانِ، دخلَ الجنّةَ.



فحسنة التوحيد لله لا تضاهيها حسنة، كما أن سيئة الكفر به سبحانه لا تضاهيها سيئة.

فالعاقِلُ مَنْ يَسْعَى لِلجَنَّةِ، وَيبتعدُ عن النار - والعياذُ باللهِ منها - لا مَنْ يدَّعي أن مِنْ حَقِّه أن

يَفْعَلَ ما يَشَاء، وَقَتْمَا يَشَاء، ثم لا يريدَ محاسبةً على أيِّ شيء.

كلماتٌ دلالية: العدلُ الإلهي، الحكمةُ الإلهية، القضاءُ والقدر، القدر، سببُ خلودِ الكافرِ في النار.



المسألة (١٧٢) - لماذا أكثر الناس من أهل النار؟

## السؤال

كيف يدخل كل هذا العدد النار، ولا ينجو من كل ألفٍ إلا واحدٌ؟! وأين رحمةُ الله الواسعة؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* ألا يكفي أن يعذب الله عددًا قليلاً من الناس؟
- \* أليس هذا يتعارض مع رحمة الله؟
- \* ألم يقل الله: «إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

لا نعلم كم النسبة المحددة لأهل الجنة من أهل النار، ولا لأهل النار الذين يدخلونها مؤقتاً ثم يخرجون منها، من أهلها الخالدين فيها.

وليس السبب في كثرة أهل النار هو عدم بلوغ الحق إلى البشر على اختلاف أزمانهم وأمكناتهم؛ فإن الله لا يؤاخذ العباد إذا لم تبلغهم دعوته؛ ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]؛ ولذلك فإن الله أرسل في كل أمة نذيراً؛ ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤].

وإنما السبب وراء ذلك: يعود إلى قلة الذين استجابوا للرسل، وكثرة الذين كفروا بهم، وكثير من الذين استجابوا، لم يكن إيمانهم خالصاً نقيّاً.

على أن دخول العصاة إلى النار إنما هو من باب التهذيب والتصفية والتنقية مما فعلوه في الدنيا؛ فإن رحمة الله واسعة مع خلقه في الآخرة، ويوم القيامة تتسع مسالك الخروج من النار،

وبعد خروجهم من النار، ودخولهم الجنة ينسون كل ما كانوا فيه من العذاب والبؤس، وكانهم لم يدخلوا النار، ولم يمسه العذاب من قبل.

وهناك أمور كثيرة جدًا تخفى على الإنسان، وإذا علم الإنسان كمال رحمة ربه وحكمته وعدله، لم يضره ألا يعرف الحكمة الجزئية، ولا الجواب عما أشكل على الناس منها؛ فالخالق سبحانه لا يسأل عن قضائه في خلقه، وهو يسأل الخلق عن عملهم، ولا يعني ذلك أن قضاءه سبحانه خال من الحكمة، تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا، ولكننا قد نعلم الحكمة، وقد نجهلها.

فإن لكل أمر حكمه؛ فغلبة أهل الباطل على أهل الحق فيها حكمة لرفعة منزلة أهل الحق الذين تمسكوا به رغم قلة أهله، ولو كان أهل الإيمان والخير هم الأكثرين الغالبين، لفاتت مصلحة التفاوت بين الناس، ومصلحة الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونحوها، والتي هي من أجل أنواع العبودية، وفات الكمال المترتب على ذلك.

### الجواب التفصيلي:

❁ **أولاً:** المقصود هو مطلق دخول النار، ولا يلزم من ذلك التخليد فيها:

فهناك فرق بين دخول النار، وبين الخلود فيها، وكثير من النصوص - خصوصًا في الأحاديث - هي حكاية عن دخول النار، وليس عن المخلدين فيها خلودًا لا خروج منه.

❁ **ثانيًا:** رحمة الله الواسعة مع خلقه في الآخرة، واتساع مسالك الخروج من النار يوم القيامة:

دلّت النصوص الشرعية على أن الله تعالى يعفو عن كثير، وأنه سبحانه يخرج من النار خلقًا كثيرًا، ودلّت على أن الملائكة يشفعون في عدد من أهل النار، وأن الأنبياء يشفعون، وكذلك المؤمنون، ويخرج الله من النار كل من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، وفي الحديث: «إِنَّ لِلَّهِ مِثَّةَ رَحْمَةٍ، أَنْزَلَ مِنْهَا رَحْمَةً وَاحِدَةً بَيْنَ الْحِنِّ وَالْإِنْسِ، وَالْبَهَائِمِ وَالْهَوَامِّ؛ فَبِهَا يَتَعَاطَفُونَ، وَبِهَا يَتَرَاحِمُونَ، وَبِهَا تَعْطِفُ الْوُحُوشُ عَلَيَّ وَلِدَهَا، وَأَخَّرَ اللَّهُ تَسْعًا وَتَسْعِينَ رَحْمَةً؛ يَرْحَمُ بِهَا عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»؛ رواه مسلم (٢٧٥٢).

ودخول العصاة إلى النار إنما هو من باب التهذيب والتصفية والتنقية مما فعلوه في الدنيا، فإن رحمة الله واسعة مع خلقه في الآخرة، ويوم القيامة تتسع مسالك الخروج من النار، وبعد خروجهم من النار، ودخولهم الجنة ينسون كل ما كانوا فيه من العذاب والبؤس، وكأنهم لم يدخلوا النار، ولم يمسسهم العذاب من قبل.

### ❁ ثالثاً: مظاهر رحمة الله كثيرة، وتجلياتها واضحة لأولي الأبصار:

لا يصح فهم صفة من صفات الله من زاوية واحدة فقط، وبمعزل عن باقي الصفات الأخرى؛ فمن كمال الله سبحانه أن صفاته كلها في ترابط؛ فليست رحمته بمعزل عن حكمته، أو عن باقي صفاته؛ فتركيز النظر في مشهد واحد فقط، وهو مشهد أهل النار، ومحاكمة رحمة الله إلى ذلك المشهد خلل عميق في النظر إلى أفعال الله، وتدبيره للكون.

إذ إن مظاهر رحمته عمّت الوجود، وشملت خلقه جميعاً، فأوجدهم سبحانه بعد العدم، ورزقهم وأعطاهم القدرة على اختيار أفعالهم، وأرسل إليهم الرسل، وأنزل لهم الكتب، وأبان لهم سبيل النجاة، وهدّهم من الغواية والانحراف، ومنحهم العقل والفطرة التي تقودهم إلى مرضاته وعبادته.

فالمستحضر لكل هذه التجليات، يُدرك أن رحمة الله تعالى واسعة، وأنها سبقت غضبه؛ فقد فعل سبحانه كل ما يؤدي إلى النجاة من العذاب، وفي الحديث عن النبي ﷺ: «كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى»، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ يَأْبَى؟ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي، دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي، فَقَدْ أَبَى»؛ رواه البخاري (٧٢٨٠).

### ❁ رابعاً: قلة الفوز والنجاة في الحياة الدنيا واقع محسوس، وهو مُدرَك من باب أولى في الآخرة:

الفوز والتفوق في الدنيا لا يحسبُه كلُّ أحدٍ؛ لما يحتاجُه من الهمة العالية، وترك الكسل والخمول، والمجاهدة وإكراه النفس على غير ما تميلُ إليه؛ وهذا غير مستنكر في الدنيا؛ فرجال الصنف الأول في كلِّ مجالٍ قلةٌ، وهم نسبةٌ صغيرةٌ جدًّا إذا ما قورنوا بأقرانهم في المجال نفسه، فكذا الحال في الآخرة: الناجون برضوان الله قلةٌ؛ لما في ذلك من مجاهدة



الشیطانِ وَفِتْنِهِ، وَالتَّمَسُّكِ بِحَبْلِ اللَّهِ الْعَظِيمِ، وَالاجْتِهَادِ فِي طَاعَتِهِ، وَامْتِثَالِ أَوْامِرِهِ، وَاجْتِنَابِ نَوَاهِيهِ؛ وَهَذَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ كُلُّ أَحَدٍ، فَضْلًا عَنْ تَفَاوُتِ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْفُسِهِمْ فِي النِّعَمِ.

فكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فُتِنَ بِالشَّهَوَاتِ الْمَحْرَمَةِ الْمُتَوَعَّدِ عَلَيْهَا بِالنَّارِ، وَلَمْ يَسْتَحِقِّ الْجَنَّةَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا الْقَلِيلُ، وَهُمْ الَّذِينَ امْتَثَلُوا لِمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَسَلَّمُوا مِنْ فِتْنَةِ الشَّهَوَاتِ وَالشُّبُهَاتِ، وَهَؤُلَاءِ قَلِيلٌ جِدًّا، لَا سِيَّمَا فِي الْأَزْمَانِ الْمُتَأَخَّرَةِ، وَلَعَلَّ السَّبَبَ الْأَعْظَمَ هُوَ اتِّبَاعُ الشَّهَوَاتِ؛ ذَلِكَ أَنَّ حُبَّ الشَّهَوَاتِ مَغْرُوسٌ فِي أَعْمَاقِ النَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ﴾ [آل عمران: ١٤].

وهذا موضعُ الاختبارِ في الدنيا، وكثيرٌ مِنَ النَّاسِ يريدُ الوصولَ إلى هذه الشَّهَوَاتِ بالطريقةِ التي تَهْوَاهَا نَفْسُهُ، وَيُحِبُّهَا قَلْبُهُ، وَلَا يُرَاعِي فِي ذَلِكَ شَرَعَ اللَّهِ تَعَالَى.

وعليه: فليس السَّبَبُ فِي كَثْرَةِ أَهْلِ النَّارِ هُوَ عَدَمُ بُلُوغِ الْحَقِّ إِلَى الشَّرِّ عَلَى اخْتِلَافِ أَزْمَانِهِمْ وَأَمَكْنَتِهِمْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُوَاخِذُ الْعِبَادَ إِذَا لَمْ تَبْلُغْهُمْ دَعْوَتُهُ؛ ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]؛ وَلِذَلِكَ فَإِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَ فِي كُلِّ أُمَّةٍ نَذِيرًا؛ ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤].

وَإِنَّمَا السَّبَبُ وَرَاءَ ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى قَلَّةِ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلرُّسُلِ، وَكَثْرَةِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِهِمْ، وَكَثِيرٌ مِنَ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا، لَمْ يَكُنْ إِيمَانُهُمْ خَالِصًا نَقِيًّا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ﴾ [سبأ: ١٣].

### خاتمة الجواب:

هناك أمورٌ كثيرةٌ جِدًّا تَخْفَى عَلَى الْإِنْسَانِ، وَإِذَا عَلِمَ الْإِنْسَانُ كِمَالَ رَحْمَةِ رَبِّهِ وَحِكْمَتِهِ وَعَدْلِهِ، لَمْ يَضُرَّهُ أَلَّا يَعْرِفَ الْحِكْمَةَ الْجَزِيئَةَ، وَلَا الْجَوَابَ عَمَّا أَشْكَلَ عَلَى النَّاسِ مِنْهَا؛ فَالْخَالِقُ سَبْحَانَهُ لَا يُسْأَلُ عَنْ قَضَائِهِ فِي خَلْقِهِ، وَهُوَ يُسْأَلُ الْخَلْقَ عَنْ عَمَلِهِمْ، وَلَا يَعْنِي ذَلِكَ أَنْ قَضَاءَهُ سَبْحَانَهُ خَالَ مِنَ الْحِكْمَةِ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، وَلَكِنَّا قَدْ نَعَلَّمُ الْحِكْمَةَ، وَقَدْ نَجْهَلُهَا.

❁ كلماتٌ دلاليّةٌ: العدلُ الإلهيُّ، الحكمةُ الإلهيّةُ، القضاءُ والقدرُ، القدرُ..



المسألة (١٧٣) - هل تعذيب العصاة يوم القيامة يُنافي الرحمة الإلهية؟

## السؤال

لماذا يعدُّ الله عباده بالنار يوم القيامة، مع أنه لا يضُرُّه لو أدخلهم جميعًا الجنة؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ كيفية التوفيق بين رحمة الله تعالى، وبين عقاب المذنبين بالنار يوم القيامة.

## الجواب

### مختصر الجواب:

رحمة الله لا تُنافي عقاب العصاة من خلقه:

فإن تعذيب الله للعاصي ليس منافياً للكمال في صفة الرحمة، ولا منافياً للكمال في صفة الحكمة، ولا منافياً للكمال في صفة العدل:

لأنه قد ثبتت رحمة الله وحكمته، وعدله وقدرته، في الشريعة والكون، فمهما قلنا، فلا بد من حكمة عظيمة لله تعالى في كل شيء، نعلمها أو لا نعلمها.

ولأن الكمال ليس فقط في الرحمة التي فيها العفو، بل من الكمال إيقاع العقاب على من يستحقه، وإظهار العزة والانتقام من الظالمين، ويكون الكمال أن يضع كل فعل في موضعه؛ فإن كل شيء في موضعه حسنٌ.

والله سبحانه وتعالى لم يظلم أحداً - وحاشاه! - بل الظالم على الحقيقة هو الإنسان، الذي عصى الله الذي خلقه وسواه وعدله، وأعطاه وأنعم عليه، وترك له اختيار أي الطريق شاء؛ فهو الجاني على نفسه في حقيقة الأمر.

فربُّنا سبحانه لا يتشفى بعذاب العاصي غيظاً، ولا يستجلب بطاعة المُطيع شيئاً؛ كما قال تعالى: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَدَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾

[النساء: ١٤٧]؛ فالله تعالى يُعطي على القليل الكثير، وعلى العظيم أعظم منه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنُ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٦]، ومن عدله: أنه لا يُجازي على السيئة إلا مثلها؛ فهو أكرم من أن يظلم أحداً شيئاً.

ودخول العصاة إلى النار إنما هو من باب التهذيب والتصفية والتنقية ممَّا فعلوه في الدنيا، فبعد دخولهم الجنة ينسون كل ما كانوا فيه من العذاب والبؤس، وكأنهم لم يدخلوا النار، ولم يمسهم العذاب من قبل.

### الجواب التفصيلي:

الرحمة الثابتة لله لا تُنافي العقاب للعصاة من خلقه؛ وذلك من وجوه:

(١) أنه قد ثبتت رحمة الله وحكمته، وعدله وقدرته، بالأدلة الكثيرة، والشواهد المتنوعة في الشريعة والكون، ومهما قلنا، فلا بد من حكمة عظمة لله تعالى في كل ذلك، وقد يُطلع سبحانه بعض خلقه عليها، وقد يُخفيها عنهم، وهم غير مأمورين بمعرفتها، وليس بلازم على الله تعالى أن يُطلعهم على كل حكمة له، ولا هم بمُطيقين لها.

(٢) أن الكمال ليس صفةً واحدةً؛ فكما أن العفو في موضعه كمال، فكذلك العقاب في موضعه كمال؛ فكل شيء في موضعه حسنٌ.

ولله تعالى الأسماء الحسنى على تنوعها؛ فله سبحانه الرحمة والعفو والغفران التابعة للحكمة والفضل، وله سبحانه أيضاً العزّة والعدل، والقهر والجبروت، التابعة للحكمة والعدل.

(٣) أن عقوبة العصاة والفاسق، كما أنها عدلٌ معهم، ففيها إحسانٌ للطائعين الصابرين، وإظهارٌ لكرامتهم بما نجوا منه برحمة الله تعالى لهم.

(٤) أن عقوبة العاصي ليست ظمناً له؛ فقد جعل الله لكل إنسان اختياراً في تحديد مساره وطريقه، والله تعالى قد أنعم عليه غاية النعم، وبيّن له الخير والشر غاية البيان، ثم هو طغى وظلم، وعصى وفسق، وفعل وفعل، فهو الذي أبعد نفسه عن موجبات الرحمة.

٥) إن الرحمة في هذا الموضع ليست من الحكمة؛ لأن كثيراً من الناس يتركون الجرائم خوفاً من العقوبة؛ وهذا مركز في فطرهم؛ فكانت النار تحذيراً لهم.

٦) ومع ذلك: فرحمة الله واسعة مع خلقه في الآخرة، ويوم القيامة تتسع مسالك الخروج من النار، وقد دلت النصوص الشرعية على أن الله تعالى يعفو عن كثير، وأنه سبحانه يخرج من النار خلقاً كثيراً، ودلت على أن الملائكة يشفعون في عدد من أهل النار، وأن الأنبياء يشفعون، وكذلك المؤمنون، ويخرج الله من النار كل من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، وفي الحديث: «إِنَّ لِلَّهِ مِئَةَ رَحْمَةٍ، أَنْزَلَ مِنْهَا رَحْمَةً وَاحِدَةً بَيْنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ، وَالْبَهَائِمِ وَالْهَوَامِّ؛ فِيهَا يَتَعَاطَفُونَ، وَبِهَا يَتَرَاحِمُونَ، وَبِهَا تَعْطِفُ الْوَحْشُ عَلَى وَلَدِهَا، وَأَخَّرَ اللَّهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً؛ يَرْحَمُ بِهَا عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»؛ رواه مسلم (٢٧٥٢).

ودخول العصاة إلى النار إنما هو من باب التهذيب والتصفية والتنقية مما فعلوه في الدنيا، فبعد دخولهم الجنة ينسون كل ما كانوا فيه من العذاب والبؤس، وكأنهم لم يدخلوا النار، ولم يمسسهم العذاب من قبل.

❁ كلمات دلالية: الرحمة، رحمة الله تعالى، شبهات حول صفات الله، شبهات حول رحمة الله.



## سادسًا: الإيمانُ بالقَدَر

المسألة (١٧٤) - لماذا خلقَ اللهُ الشرَّ؟

## السؤال

إذا كان اللهُ رَحِيمًا، فلماذا يُوجِدُ كلَّ هذه الصُّورِ مِنَ الشرِّ؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* لماذا يُوجِدُ اللهُ هذا الكَمَّ مِنَ الزلازلِ والبراكينِ، والحروبِ والمَجاعاتِ والإباداتِ في العالمِ؟

\* لماذا طُوِّلَ استضعافُ كثيرٍ مِنَ البشرِ في العالمِ، وتَجَبَّرَ الظالمينَ عليهم؟

## الجواب

## مضمونُ السؤالِ:

التحيرُ أو التذمُّرُ مِنَ وجودِ الشرِّ، وأن اللهُ تعالى لو كان موجودًا، لكان - على زعمِهِم - لا يفعلُ هذه الأشياءَ، أو لا ينبغي له فعلُها.

## مختصرُ الإجابة:

لا يَصِحُّ تقيُّمُ الشرِّ أو الخيرِ بمعياريَّةِ عقولنا القاصِرةِ التي لا تُدرِكُ الجزئياتِ، ثم نقيسُ بها التقديرَ الإلهيَّ للأُمورِ، ونصِفُ اللهُ عزَّ وجلَّ بعد ذلك بالقسوةِ والشرِّ، أو بالعجزِ.

والأصلُ: أنه ما مِنْ شيءٍ إلا وخلقهُ اللهُ لحكمةٍ ومصلحةٍ، سواءً عَلِمها الإنسانُ، أو غابَت

عنه؛ فإن صفة الرحمة مرتبطة بباقي الصفات الإلهية، والتي منها صفة الحكمة، ويستحيل للبشر أن يُدرِكوا كيفية صفات الله تعالى، والإحاطة بها.

فإن غاب عن الإنسان شيءٌ من حكمة الله، فإنه يُردُّه إلى ما تبين له من دلائل حكمته ورحمته في هذا الكون العظيم؛ ضرورة ردِّ المتشابه إلى المحكم، وعدم علمنا بالحكمة في بعض الجزئيات، لا يقدح في أصل الحكمة وكمالها.

ولو علم الإنسان كلَّ حكمة وراء كلِّ شيء في هذا الكون، فأين يكون الاختبار الديوي؟! وكيف سيختبر الله عباده في إيمانهم بالقدر وحكمته؟! فإن الكل لو كان ظاهرًا جليًّا، لبطل معنى الامتحان؛ وهذا قصورٌ في فهم الحكمة من خلق الحياة الدنيا.

وعلى ذلك: فلا يستقيم عقلًا الاعتماد على قضية الشر في إنكار وجود الله، أو الشك في كماله.

والمقصود: أن الشر النسبي في الكون أمرٌ ضروري؛ لإظهار كمال الله في قدرته على خلق المتضادات، وأن يجد العباد في أنفسهم أنه لا ملجأ إلا إلى الله، وأنهم مفتقرون إلى رعايته وعدله وجزائه، كما أن الدنيا دار عبور واختبار، لا دار تنعم واستقرار؛ فلا يُستنكر ما يقع فيها من الشرور والآلام.

### الجواب التفصيلي:

لا شك أن الكلام في مسألة الشر خصوصًا، أمرٌ قديم في الفكر الإنساني، بل الكلام في مسائل القدر بشكل عام، من أشد ما اضطرب فيه العقل الإنساني.

ابتداءً من أتباع مدرسة أرسطو، مرورًا بأبيقور ومدرسته، الذين أنكروا العناية الإلهية، وموجات الملاحدة الغربيين؛ كهولباخ، ونيشيه، وداروين، واعتمادهم القوي على هذه القضية في إنكار وجود الله، والتشكيك فيه، وصولًا إلى الملاحدة المعاصرين.

وعلى النقيض من ذلك: أتباع المدرسة الإسلامية، وعلمائها الذين قدّموا لهذه المسألة ردودًا عميقة شافية:

❁ **أولاً:** صفة الرحمة مرتبطة بباقي الصفات الإلهية، والتي منها صفة الحكمة:

لا ينبغي للناظر إلى صفات الله أن ينظر إلى تجلّي كل صفة بمفردها، وإنما ينظر إلى صفات الله وآثارها في الكون باعتبارها متضافرة مرتبطة فيما بينها، فكما أن الله رحيم، فهو حكيم، وعادل، وقهار، وجبار، وملك، ومدبر، ومتصف بالجلال والجبروت؛ كل هذه الصفات لا بد أن يكون لها تجلّ وأثر، وإلا أضحت ناقصة غير مكتملة.

فالأب الذي يحبّ ابنه بفطرته، قد يفعل به بعض الأفعال التي يعجز الابن عن تفسيرها، ويرأها شراً من وجهة نظره، ولكن الأب يفعل هذا لمصلحة ابنه.

فإذا كان هذا وارد الحدوث بين البشر، ولا يلزم منه نفي الرحمة أو القدرة أو الحكمة عن صاحبه، بل قد يكون من مقتضى الرحمة والحكمة والقدرة؛ كما لو قام الطبيب بتر أحد أعضاء المريض حفاظاً على حياته - فهو من باب أولى أمر سهل التصوّر حدوثه من قبل الخالق سبحانه.

فكما أن الأب ليست رحمته لأبنائه بالحُب فقط، فالخالق - من باب أولى - ليست حكمته ورحمته أن يخلق الدنيا لا كدر فيها ولا نصّب، بل لا بد من أمور لا يرى فيها البشر وجهاً من وجوه الخير، ويعجزون عن فهمها، ومع ذلك فلا يُنفي عنه الرحمة والحكمة سبحانه وبحمده.

فصفة الرحمة إذن مرتبطة بباقي الصفات الإلهية، والتي منها صفة الحكمة.

❁ **ثانياً:** يستحيل للبشر أن يُدرِكوا كيفية صفات الله تعالى، والإحاطة بها:

من المعلوم أن صفات الله لا مثيل لها، كما أن ذات الله لا مثيل لها؛ فالكلام في الصفات كالكلام في الذات.

فإذا كان البشر عاجزين عن إدراك كيفية ذات الله، والإحاطة بها، فهم عاجزون عن إدراك كيفية صفاته، والإحاطة بها.

وعليه: فمن الخطأ السعي في الإحاطة بحكمة الله من خلقه، وأحداث الكون، وقد كان



هذا المعنى حاضرًا عند علماء الإسلام أثناء مناقشتهم لقضية الشرِّ، وأنهم لا يعترضون على الخالق كونه مخلوقٌ محدودُ القدرة والحكمة والعلم، بل كأنه بشرٌ مثلهم؛ فغاية ما في شبهة الشرِّ عدمُ إيجادِ سببٍ مقنعٍ للعبدِ في فهمِ حكمةِ الله فيها، وعدمُ فهمِ الحكمِ لا يعني انتفاءها إلا إذا أحاط العبدُ علمًا بحكمةِ الله، وهو قاصرٌ عنها.

### ❁ ثالثًا: القصورُ في فهمِ الحكمةِ من خَلْقِ الحياةِ الدنيا:

المستنكرُ لوجودِ الشرِّ في الدنيا ينطلقُ من تصوُّرٍ خاطئٍ عن الحياةِ الدنيا ابتداءً، والله سبحانه أخبر أن الدنيا دارٌ بلاءٍ وكبَدٍ، لا دارٌ لذةٍ ونعيمٍ؛ لأن حياة الإنسان ليست منحصرَةً في الحياةِ الدنيويَّةِ فقط، وإنما الحياةُ الدنيا ما هي إلا ممرٌّ إلى الحياةِ الحقيقيَّةِ؛ كما قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۗ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَفُورُ﴾ [الملك: ٢]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢].

وعليه: فالاعتراضُ على عدمِ فهمِ الحكمةِ من وجودِ الشرِّ، ومحاولةُ تفسيره بالظلم الإلهيِّ، لا يستقيم؛ فالرحلةُ لم تنتهِ بعد! ولا بدَّ فيها من الابتلاءِ والتمحيص؛ ليميزَ الله الخبيثَ من الطيبِ، ويكافئَ العبادَ بحسبِ أعمالهم.

وفي الآخرة يقول الفائزون برضوان الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ ۗ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٤].

ويقول العدلُ سبحانه وبحمده: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقَسَطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ۚ وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۚ وَكَفَىٰ بِنَا حَسِيبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

### ❁ رابعًا: ضرورةُ ردِّ المتشابهِ إلى المحكم:

فإن المنهجَ العقليَّ الصحيح يُوجبُ على مَنْ رأى في مشاهدِ الكونِ أمورًا لم يفهمَ حكمتها، ولم تظهرْ له غايتها، يُوجبُ عليه إرجاعَ ذلك إلى ما يراه من مشاهدِ الأحكامِ الأخرى، التي هي أكثرُ في العدد، وعلى مَنْ رأى في مشاهدِ الكونِ أمورًا لا يرى فيها الرحمةَ بمنظوره هو، فيجبُ عليه أن يتأملَ في هذا العالمِ المشحونِ بالأفعالِ والصنائعِ الدالَّةِ على رحمةِ الله الواسعة، وفضلهِ العميم؛ فلا يصحُّ أن نُغصَّ النظرَ عن كلِّ تلك

المشاهد والدلائل التي هي أكثر في العدد، وأظهر في الدلالة، وركز أنظارنا إلى بعض المشاهد التي لم تظهر فيها الحكمة والرحمة بصورة واضحة.

فالمنهج العلمي الصحيح يستلزم أن يُقاس المجهول على المعلوم، وأن يُحمَل المتشابه على المحكم، فكما أن في الكلام محكمًا ومتشابهًا، والعقلاء يفهمون المتشابه بناءً على المحكم، ويحملونه عليه؛ فكذلك الأفعال الواقعية فيها المحكم والمتشابه.

فالعقلاء قاطبة متفقون على أن الفاعل إذا فعل أفعالاً، ظهرت فيها حكمته، ووقعت على أتم الوجوه، وأوفقها للمصالح المقصودة بها، ثم إذا رأوا أفعاله قد تكررت كذلك، ثم جاءهم من أفعاله ما لا يعلمون وجه حكمته فيه، لم يسعهم غير التسليم لما عرفوا من حكمته، واستقر في عقولهم منها، وردوا منها ما جهلوه إلى محكم ما علموه؛ هكذا نجد أرباب كل صناعة مع أستاذهم.

فالذي ينبغي أن يكون عليه العبد مع خالقه: أن يتعرف عليه سبحانه بقدر ما يمكنه عقله من ذلك، ويجتهد في طاعته، وأن يفهم مراد الله من خلقه وإيجاده بعد أن كان عدماً، ويُقبل على كتابه، ويتدبر معانيه؛ يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥].

ولذا: فإن كثرة ذكر ركن الإيمان باليوم الآخر في خطاب الوحي، وكثرة التنبه على مرد العباد إلى ربهم في نهاية المطاف -؛ وإنما هو لضرورة استحضر مركزية الدار الآخرة؛ فالיום الآخر تدل عليه العقول السليمة.

وتأمل قول العدل سبحانه: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]؛ ففي الآية تسليّة للمظلوم بأن الدنيا ليست نهاية المطاف، وأنه ما زال هناك محكمة العدل الأخروية.

وعليه: فإن الله تعالى لا يفعل شيئاً في هذا الكون إلا لحكمة حميدة؛ فمن المستحيل أن يكون هذا الكون المذهل بكل ما فيه من دلائل العظمة والقدرة خلق لمجرد عبث؛ فإذا اعتقد الإنسان أن الله لا يفعل شيئاً إلا لحكمة، فإنه كذلك يجب أن يعتقد أن البشر يستحيل

عليهم أن يُحيطوا بحكمة الله، ويستحيل عليهم أن يَعْلَمُوا بكلِّ مقاصدِ الله في خلقِ الكونِ وإحداثِهِ.

ولو أُطْلِعَ الواحدُ منا غيرُهُ على جميعِ شأنِهِ، فإنه يُعَدُّ ناقصًا، فكيف بالله العظيمِ مع خلقِهِ؟! فإنَّ شأنَهُ وكمالَهُ أعظَمُ من أن يُطْلَعَ كلُّ واحدٍ من خلقِهِ على تفاصيلِ حكمتهِ.

ومع ذلك: فالكونُ مليءٌ أيضًا بما يستطيعُ البشرُ أن يتبينوا منه حكمةَ الله ورحمتهِ، وبديعِ صنعِهِ ورعايتهِ؛ فالعاقِلُ يستدلُّ بما تبينَ له على ما خفيَ عليه، وأن صفاتِ هذا الإلهِ العظيمِ لا بدَّ أن يكونَ لها أثرٌ في الكونِ؛ فمقتضى كمالِ عدلِ الله: أن يُوجَدَ في الكونِ ظالمونَ ومظلومونَ، ومقتضى جلالِهِ وجبروتِهِ وهيمتهِ: يستوجبُ ظهورَ هذه المعاني في الكونِ.

فمثلًا: مقتضى تخييرِ الله لعبادِهِ، وجعلِهِم قادرينَ على اختيارِ أفعالِهِم: أن يظَهَرَ فيهِم من يختارُ الخيرَ، ومن يختارُ الشرَّ والظلمَ والقتلَ؛ فنرى الحروبَ والمجاعاتِ، وغيرَ ذلك.

❁ **خامسًا:** لا يستقيمُ عقلًا الاعتمادُ على قضيةِ الشرِّ في إنكارِ وجودِ الله، أو الشكِّ في كمالِهِ:

فهذا يُعَدُّ قفزًا على أدلَّةٍ هي أقوى في الدلالةِ والثبوتِ، تدلُّ على ضرورةِ وجودِ الله؛ فهذا الكونُ مليءٌ بالصنائعِ الدالَّةِ على قدرةِ الخالقِ، والإتيانِ الذي يقتضي وجودَهُ وكمالَهُ.

بل الشرُّ نفسه أمرٌ ذوقِي لا معيارَ له في إطارِ مركزيةِ الإنسان؛ فلا نستطيعُ أن نَجْزِمَ أن شيئًا ما شرٌّ محضٌ؛ فما يراه فلانٌ شرًّا يراه غيرُهُ خيرًا، ولن نَجْزِمَ بحقيقةِ الشرِّ إلا بالرجوعِ إلى الله تعالى، ومِعياريَّةِ الوحي الذي هو مرجعيةٌ مطلقةٌ متجاوزةٌ للبشرِ، وإلا فسَنظَلُّ في حالةٍ من السيولةِ القيميَّةِ، والنسبيَّةِ الدائمةِ.

ولذلك يعبرُ المُلحدُ جون بول سارتر؛ فيقول: «يجدُ الوجوديُّ حرجًا بالغًا في ألا يكونَ اللهُ موجودًا؛ لأنه بعدمِ وجودِهِ تنعدمُ كلُّ إمكانيَّةٍ للعثورِ على قيمٍ في عالمٍ واضحٍ».

ومثلُ المعتمدِ على قضيةِ الشرِّ لإنكارِ وجودِ الله: كمثلِ طفلٍ رأى من أبيه ما لا يسُرُّه من القسوةِ والضررِ؛ فاتخذَ ذلك دليلًا على إنكارِ فكرةِ الأبوةِ.

فإن غايةَ ما تدلُّ عليه قضيةُ الشرِّ عند المُلحدِ - إن كان متسقا مع العقلِ الصحيح - أن تقدحَ في صفةٍ من صفاتِ الله، لا أن تدلُّ على عدمِ وجودِهِ.

وهو ما اعترف به الملاحدة أنفسهم، ك (أنتوني فلو)؛ فقد صرح أن عدم فهمه لمشكلة الشر، لا ينبغي أن يلغى القناعة بوجود الإله.

هذا الأمر لا بد أن نقرره قبل أي حديث لنا في بيان هذه القضية، وأنها ليست قاذحة في صفات الله العليّ القدير، بل هي من كمال حكمته وعدله ورحمته، وأنا لا نسلّم ابتداءً للملحد إن عجز عن فهم قضية الشر: أن ينكر وجود الله.

وهنا: السؤال للملحد نفسه: هل عندما أنكرت وجود الله، انتهى الشر من العالم؟!!

فعلى الأقل: فإن المسلم عنده منظومة متسقة من وجود حياة أخروية؛ يُحاسب فيها العباد، وترد فيها الحقوق، ويثاب فيها العباد على ما لا قوة من العناء في الدنيا، ويتنقم فيها من الظالم.

### خاتمة الجواب - توصية:

نُجمل ما سبق: بأن الشرّ النسبي في الكون أمرٌ ضروريٌّ؛ لإظهار كمالِ الله في قدرته على خلق المتضادات، وأن يجد العباد في أنفسهم أنه لا ملجأ إلا إلى الله، وأنهم مفتقرون إلى رعايته وعدله وجزائه، كما أن الدنيا دار عبور واختبار، لا دار تنعم واستقرار؛ فلا يُستنكروا ما يقع فيها من الشرور والآلام.

❁ كلمات دلالية: العدل الإلهي، الحكمة الإلهية، القضاء والقدر، القدر، الشر في الكون.

المسألة (١٧٥) - لماذا كَلَّفَ اللهُ العبادَ بتكاليفٍ، وقد قَدَّرَ لهم ما سَيَفْعَلُونَ؟

## السؤال

إذا كان اللهُ تعالى قَدَّرَ كُلَّ شيءٍ، فكيف نَفَهُمُ أمرَ اللهُ تعالى للناسِ بالعبادة؟ وكيف نَفَهُمُ محاسبتهُ لهم على أخطائهم التي قَدَّرَها؟

## عبارات مشابهة للسؤال

- ❖ كيف يكون التوفيقُ بين التقديرِ السابقِ لأفعالِ العباد، وبين تكليفهم بالأعمالِ التَعَبُدِيَّةِ؟
- ❖ فائدةُ التكاليفِ إذا كان اللهُ يَعْلَمُ المؤمنَ مِنَ الكافرِ بعِلْمِهِ السابقِ.
- ❖ جدليَّةُ: الإنسانُ مخيرٌ أم مسيرٌ؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

جَعَلَ اللهُ تعالى للإنسانِ قدرةً واختيارًا لأفعاله، كما يُدركُ ذلك الإنسانُ ببديهيته، وهداه عن طريقِ الفطرة، وعن طريقِ الرِّسالاتِ التي أنزلها؛ فدلَّه إلى الهداية، وحذَّره مِنَ الغواية، ولن يحاسبه بعِلْمِهِ السابق، وإنما يحاسبه ويجازيه بعمله؛ قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۗ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۗ﴾ [الزلزلة: ٧-٨].

وإذا كان مدارُ النجاةِ على العمل، والإنسانُ يَفْعَلُهُ بقدرته واختياره، والمكتوبُ في القدرِ السابقِ غيرُ معلومٍ له - فالحكمةُ تقتضي أن يجتهدَ ويأخذَ بأسبابِ النجاة، ويسألَ رَبَّهُ أن يكونَ مِنْ أهلِ السعادة، ولا يتركَ المعلومَ إلى المجهولِ.

ولا عَجَبَ في أن يكونَ الربُّ الخالقُ عالمًا بأفعالِ العبادِ كاتبًا لها، مريدًا قادرًا خالقًا لها؛ فهذا مقتضى كونه ربًّا خالقًا عالمًا حكيمًا.

والله سبحانه غنيٌّ عن خلقه، لا يظلمهم، بل هو أرحمُ بهم من أنفسهم؛ فكيف يوسوسُ

العبد في هذا، ويظنُّ بربه ظنَّ السوء؟! قال تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [النجم: ٣٢].

والمقصود: أنه لا تعارض بين تقدير الله السابق، وبين تكليف الله للإنسان بالعبادات، وأنه سبحانه لن يحاسبه على ما علمه في تقديره السابق، ولا ما كتبه في اللوح المحفوظ، وإنما يحاسبه على ما صدر منه من أفعال بإرادته واختياره وقدرته، والعبد لا يمكنه أن يحتج بالتقدير السابق؛ لأنه بالنسبة له غيبٌ محضٌ؛ فكيف ينسب إلى الغيب أمراً، وهو لا يعلم عنه شيئاً؟!!

### الجواب التفصيلي:

بدايةً: فهنا مقدماتٌ مهمّةٌ للحوار قبل الشروع في الجواب:

(١) أن الله تعالى ثبت ربوبيته وألوهيته بأدلة كثيرة، وهي أدلة شرعية، وعقلية وفطرية، ثبت وجود الخالق وربوبيته واستحقاقه للعبادة، وهناك مصادرٌ معرفية كثيرة عيّنت بيان هذا الأصل.

(٢) مما يدخل في الإيمان بالله تعالى: الإيمان بكمال علمه وإرادته، وقدرته وحكمته، وكذلك الإيمان بكمال رحمته، والشواهد على ذلك في الشريعة، وفي خلق السموات والأرض، والإنسان والحيوان، كثيرة جداً.

(٣) هذه الأصول من الإيمان بالله تعالى وصفاته، لا ينبغي أن تهمل لأجل مسألة محدّدة قد يفهمها بعض الناس، ولا يفهمها بعضهم؛ لأن المسائل الجزئية تفهم في ضوء الأصول، ولا تهدم الأصول بها.

(٤) الإشكال في فهم حقيقة قدر الله، وكيفية التوفيق بين أمره وقدره: قد وقع فيه الناس من قديم، بل إبليس وقع فيه قبل ذلك، وهو أمرٌ قديمٌ عند أهل الإسلام أيضاً، ودار حوله حوارٌ كثيرٌ، وقدمت فيه أفكارٌ متنوّعة؛ فالأمر ليس حادثاً مبتكراً في أيامنا هذه.

(٥) وأحد أسباب الخطأ هو إرادة استيعاب كمال الحكمة في كل مسألة، وهذا أمرٌ غير ممكن؛ لأن حكمة الله تعالى لا يُحيطُ بها إلا الله تعالى، بل الإنسان يعجز عن استيعاب كمال مقاصد أهل العلوم؛ كفهم ما يفعلهُ الأطباء والمهندسون والمربون وغيرهم، بل غايته

أَنْ يَفْهَمَ مَقَاصِدَ بَعْضِهِمْ، مَعَ مَحْدُودِيَّةِ عِلْمِهِمْ وَحِكْمَتِهِمْ، فَكَيْفَ تُفْهَمُ حِكْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ شَيْءٍ؟!

٦) وعليه: فمحاولة معرفة الإنسان فهم القدر، ما هو إلا مجرد محاولة لتحصيل القدر الذي يتناسب مع محدودية عقله، وأن العقول لا تدرك الغيبات، كما تدرك الحسيات، لا أن ينطلق من إمكانية الإحاطة بأسرار شيء من خصائص الربوبية والكمال، والذي منه ما يتعلّق بالتقدير السابق، ويادراك هذا الأمر يزول كثير من الغموض.

فكما أنه من المعلوم أن الحس، والسمع، والبصر، وباقي الحواس، لها حد تستطيع أن تستقبل في إطاره، ودونه لا تدرك شيئاً، فكذلك العقل لا يستطيع أن يُحيط بكل شيء. والثابت بيقين: أن الإنسان بطبعه عاجز عن الإحاطة بكمال الخالق وعظمته؛ فكيف سيُحيط بخصائصه؟!

فعلاقة العقل بعالم الشهادة مؤسّسة على إدراك كامل بطاقة العقل، وإمكاناته والعلم بوظيفته، والإنسان لو فقد حاسة من حواسه الخمس، فاته العلم بالعالم الحسي المقابل لها، ولو تخيلنا إنساناً خلق دون هذه الحواس، فإنه لا يعلم شيئاً عن هذا العالم على سبيل اليقين.

أما في عالم الغيب: فإن الأمر يختلف تماماً عن ذلك؛ لأن الحواس لا تنال أصلاً في الدنيا، ولا سبيل لها إليه - إلا ما حدث لبعض أنبيائه من سماع كلامه سبحانه بصوته - وبالتالي: فإن روافد العقل - التي هي الحواس - والتي تزوّده بالمعرفة بعالم الغيب: مفقودة، والتخيّل العقلي هنا ليس مطلوباً؛ لأن المطلوب المعرفة هنا هو اليقين الجازم الذي لا مجال فيه للتخيّل.

فليس من العقل في شيء أن يُعرّض الإنسان عما يشعر به ويعلمه علماً ضرورياً، ويتعلّق بأمر لا يعلم عنه شيئاً، ولا يمكن العلم به البتة، وإنما العقل هنا يُوجب أن يعمل الإنسان بما في يديه، ولا ينصرف عن ذلك بالاشتغال بأمر غائب عنه.

فلا بد للإنسان أن يتعلّق وينشغل بما بين يديه من القدرة على العمل، ويترك التعلّق بتقدير الله السابق؛ فهو غائب عنه، وأعظم بكثير من أن يُحيط به عقله القاصر.

وإن عجز عن تصوّر ذلك وإدراكه، وقصر عقله عن فهمه، فيجب التسليم والخضوع للكمال الإلهي، والعظمة الربانية.

وبناءً عليه: فإن الجواب على هذه الشبهة يكون على الترتيب المنطقي التالي:

❁ **أولاً:** أن الله عز وجل ثبت أنه لم يزل عالماً بكلِّ حادثٍ في هذا الكون، ومقدراً ومدبراً له، وهذه ضرورةٌ عقليةٌ؛ لأنه سبحانه الخالق لأصل الكون ومادته وأحداثه؛ فكيف لا يكون عالماً بها؟!

وأفعال العباد لا شك أنها حادثه، بل العباد أنفسهم من الحوادث؛ فثبتت إحاطة الله تعالى الكليّة بها بالعلم والإرادة والقدرة.

❁ **ثانياً:** أن تقدير الله غيبٌ محضٌ بالنسبة للإنسان، ولا يمكن معرفة علم الله وقدرته وما شاءه في خلقه وأراده في كونه قبل أن يخلقه.

ولذا فإن الحكمة تقتضي ألا ينشغل الإنسان بسرِّ بعيد الأغوار، يستحيل معرفته، وهو عاجزٌ عنه، بل أن يصرف جهده فيما يدركه، ويقدر عليه، ويختاره.

❁ **ثالثاً:** أن سنة الله في الكون أن الأمور بأسبابها، وكلُّ حادثٍ لا بدَّ له من سببٍ أحدثه.

وهذا مشاهدٌ في حوادث الدنيا؛ فإنه لا يحصلُ خيرٌ أو شرٌّ إلا بأسبابٍ معلومةٍ؛ فكذلك الحال مع أحداث الآخرة، فهي - وإن كانت معلومةً ومكتوبةً ومقدّرةً - إلا أنها مربوطةٌ بأسبابها؛ فلا تكونُ بدونها.

وإن كان الثواب والعقاب سيقع على الإنسان، وعلمنا كمال الله تعالى، فلا بدَّ إذن أن تكون هذه الأسباب راجعةً إلى الإنسان، فإذا عاقب الله تعالى عبداً على شيء، فهو على سببٍ استحقَّ به ذلك يقيناً، ويبقى تفاوتُ العقول في إدراكِ حكمة الله في ذلك.

❁ **رابعاً:** أن الله خلق الإنسان خلقهً مختلفهً عن سائر المخلوقات، وجعل له قدرةً على الاختيار، يستطيع بها التأثير في الأحداث.

وهذا أمرٌ ثابتٌ لا يُنكره عاقلٌ؛ فإن الإنسان يلمس في داخل نفسه قدرته على اختياراته في الأفعال العادية.

وكذلك سائر الناس يفرقون بين أفعالهم التي هي من اختيارهم؛ كالأكل، والشرب،



والقتل، وبين أفعالهم التي تقع بغير إرادة منهم؛ كنبضات قلبهم، وارتعاشهم في البرد. ويرتبون على النوع الأول الآثار القانونية، ولا يعاملونه كالثاني؛ وإلا لفسدت جميع التعاملات الإنسانية.

فإذا علمت قدرة الإنسان على الاختيار، لم يكن الاحتجاج بالقدر على الذنب مقبولاً، بل لا يمكن للناس أن يعيشوا بذلك؛ إذ يكون بذلك اعتداء الناس بعضهم على بعض. وكذلك الحال في الأفعال العبادية، فهي متفقة مع باقي الأفعال في جنسها وطبيعتها؛ فقدرة الإنسان على فعلها ظاهرة، واحتجاج الإنسان على تركها بالقدر باطل، وفي الآية:

﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [الجاثية: ١٥].

❁ **خامساً:** إذا ثبت أن الإنسان له إرادة وقدرة يحددها أفعاله الإنسانية، وأن العبادات هي من جنس أفعال الإنسان العادية التي يقدر عليها - فإن إلزام الله الناس بالعبادة لا ظلم فيه، وكذلك عقوبتهم على ترك شيء منها لا ظلم فيه؛ فإن الثابت بالقطع: أن الإنسان لا يحاسب إلا على أفعاله الواقعة قصداً منه وعمداً، أما ما صدر منه من قبيل السهو، أو النسيان، أو ما قهره غيره على فعله، فلا يحاسب عليه.

❁ **سادساً:** أن الله بمقتضى كمال عدله، وكمال رحمته، لم يترك عباده هملاً، بل أرسل إليهم الرسل، وبصرهم بالحق والباطل، وبين لهم سبيل الهداية، وحذرهم من طريق الغواية، بل فطرهم على التوحيد له، والخضوع لعظمته، والإقرار بوجوده.

وعفاً ممن لم تبلغه الرسالة، ولم يصل إليه البيان الإلهي؛ كما قال تعالى: ﴿مَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدَىٰ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

ويسر لهم الأسباب والقوى، وعذرهم فيما لا يقدرون عليه فعلاً؛ فلم يبق هناك سبب لترك طاعة الله تعالى، أو الاحتجاج بالقدر على ذلك.

❁ **سابعاً:** ثبت مما سبق: أن الله تعالى يعلم كل شيء، وقدرة بمشيئته وقدرته وحكمته، وثبت أيضاً: أن العبد له إرادة وقدرة على فعل الطاعات والمعاصي، يحاسب عليها، وأما ما لا

يَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَلَا يُحَاسِبُ عَلَيْهِ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا فَهْمُ دُخُولِ مَقْدُورِ الْعَبْدِ فِي مَقْدُورِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ أَمْرٌ غَيْرٌ مَطْلُوبٌ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَلَا ضَرُورِيٌّ لِفَهْمِ الْأَمْرِ؛ فَمَتَى ثَبَّتَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ رُبُوبِيَّةُ اللَّهِ، وَكَمَالُ صِفَاتِهِ، وَوَجُوبُ طَاعَتِهِ، وَجَبَ عَلَيْهِ فِعْلُ مَا أَمَرَ بِهِ، وَالصَّبْرُ عَلَيْهِ؛ سِوَاءَ فَهْمِ آفَاقِ الْحِكْمَةِ أَوْ لَا.

وعليه: فهذه الأصول تدلُّ على أنه لا تعارض بين تقدير الله السابق، وبين تكليف الله للإنسان بالعبادات، وأنه سبحانه لن يحاسبه على ما علمه في تقديره السابق، ولا ما كتبه في اللوح المحفوظ، وإنما يحاسبه على ما صدر منه من أفعال بإرادته واختياره وقدرته، والعبد لا يمكنه أن يحتج بالتقدير السابق؛ لأنه بالنسبة له غيبٌ محضٌ؛ فكيف ينسبُ إلى الغيبِ أمراً، وهو لا يعلم عنه شيئاً؟!!

والعبد يشعر شعوراً حقيقياً بأن له إرادةً واختياراً وقدرةً؛ فهو محصورٌ بين أمرٍ يجهله، وهو التقدير السابق، وبين أمرٍ يعلمه علماً ضرورياً، وهو أن له إرادةً وحريةً وقدرةً يستطيعُ بها تحديدَ مساره؛ وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

❖ كلماتٌ دلاليةٌ: العدلُ الإلهي، الحكمةُ الإلهية، القضاء والقدر، القدر، الإنسان مسيرٌ أم مخيرٌ.



## المسألة (١٧٦) - الحكمة من وجود المعصية.

## السؤال

ما الحكمة من وقوع المعصية؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* أليس من الأفضل أن يكون الناس كلهم مؤمنين بالله تعالى؟

## الجواب

## مضمون السؤال:

صاحبُ هذا السؤال يريد أن يعرف الحكمة من تقدير الله تعالى لوجود الطائعين والعاصين، وفيه استشكالٌ للقدر، والاعتراض أو التمني أن يكون الناس كلهم مؤمنين، فاعلين للخير، ويدخلوا الجنة بغير ابتلاء.

## مختصر الإجابة:

\* **أولاً:** أن كل فعلٍ يفعلُهُ اللهُ تعالى له فيه حكمةٌ، عرفناها أو لم نعرفها؛ فلا يُسأل عن حكمته على وجه الاعتراض:

قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

وقد علمنا من شواهد الأدلة: أن الله تعالى عليمٌ قديرٌ، وعزيزٌ حكيمٌ، ورؤوفٌ رحيمٌ أيضاً؛ فلا بد من حكمة عظيمةٍ تشتمل على آثار هذه الأسماء.

فإذا علمنا أن الله تعالى له الحكمة البالغة التي عرفنا منها القليل الذي أدهشنا بكماله، فلا يضربنا إذا لم نعلم الباقي.

كما أنه ليس لأحدٍ من خلقه سبحانه أن يسأله عما يفعل؛ ما دام أن أحدًا من خلقه ليس إلهًا، وليس لديه العلم - ولا إمكان العلم - بالنظام الكلي لهذا الكون، ومقتضيات هذا النظام في طبيعة كل كائن في هذا الوجود؛ قال سبحانه: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدْنَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وقال: ﴿لَا يَسْتَلْ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

**ثانيًا:** أنه بوجود الطاعة والمعصية، والإيمان والكفر، تظهر حكَم كثيرة؛ فبوجودهما يحدث التدافع بين الخير والشر، ويحدث التدافع بين الحق والباطل، ويحدث التدافع بين الكفر والإيمان، وتظهر حلاوة الطاعة ومرارة المعصية، وتظهر حلاوة التوبة ومرارة التمرد والعصيان، ولولا قُبْح المعصية ما عُرِفَ حُسْنُ الطاعة، ولولا وجود العصاة ما عُرِفَت نعمة الهداية، ولولا اقتراف المعاصي ما عُرِفَت نعمة التوبة، والضدُّ يُظهِرُ حُسْنَ الضدِّ، وبضدِّها تتميز الأشياء.

**ثالثًا:** الإنسان ليس مجبورًا مطلقًا على فعل الكفر، بل له قدرة على ترك ذلك؛ فهو كَفَر بإرادته وقدرته واختياره:

فانقسامُ الناس إلى صالحين ومنحرفين، وترتّب الثواب والعقاب على أفعالهم - أمرٌ طبعيٌّ، ومُتَسَقٌّ مع كمالِ العدلِ الإلهيِّ، والحكمةِ الإلهيةِ، ومع طبيعة النفس البشرية وخصائصها التي تميّزها عن الحيوانات.

وبالتالي: فالاعتراض أو تمنّي غير ما وقع، لا معنى له.

**رابعًا:** حرّيّة اختيار الإنسان ميزةٌ قد ميّزه الله بها عن كثيرٍ من المخلوقات؛ فليس الإنسان كالحيوان أو الجماد، بل الإنسان يُطِيعُ اللهَ باختياره، والعجيبُ أن مَنْ يعترضُ على عدم جعل الناس جميعًا طائعين مؤمنين، هو في الحقيقة يعترضُ على جعل الإنسان مخيرًا لا مسيرًا، وهو في الحقيقة يعترضُ على الميزة التي تميّز بها الإنسان عن الحيوان وعن الجماد.

### الجواب التفصيلي:

يُمكنُ إزالةُ الإشكالِ الواردِ في السؤالِ من خلالِ النِّقَاطِ التالية:

❁ **أولاً:** الإنسان ليس مجبوراً مطلقاً على فعل الكفر، بل له قدرة على ترك ذلك؛ فهو كفر بإرادته وقدرته واختياره:

الإنسان مخلوقٌ بقدرة وإرادة على اختيار أفعاله، والإيمان له أسبابه التي يتحصّل بها، وكذا الكفر؛ فمتى ما اختار الشخص أسباب الإيمان، فهو مؤمنٌ بإرادة كاملة منه، ومتى ما اختار الكفر، فهو كافرٌ بإرادة كاملة منه؛ فالله تعالى يسّر كلاً من المؤمن والكافر لما خلق له، وأخفى علمه عن كلٍّ منهما، وأمر كلاً منهما بالطاعة، ونهاه عن المعصية، وسأوى بينهما في البيان والإرشاد، وخلقهما على فطرة واحدة؛ فاختر الكافر بما يجده في نفسه من الإرادة: الكفر بالله تعالى، واختار المؤمن بما يجده في نفسه من الإرادة: الإيمان بالله تعالى.

وهذا بالطبع لا يمنع أن الله علم ذلك وكتبه قبل أن يخلق الناس؛ بمقتضى كمال علمه وقدرته وحكمته.

وعليه: فالله تبارك وتعالى لم يقسم الناس إلى مؤمنين وكفارٍ من أول خلقهم وهم على ذلك، وإنما طبيعة الخلق التي خلقها الله وقدره وقدرته تقتضي أن يختار فريق الإيمان، ويختار الآخر الكفر.

إذن: فانقسام الناس إلى صالحين ومنحرفين، وترتب الثواب والعقاب على أفعالهم - أمرٌ طبعيٌّ، ومُتَّسِقٌ مع كمال العدل الإلهي، والحكمة الإلهية، ومع طبيعة النفس البشرية وخصائصها التي تميّزها عن الحيوانات.

❁ **ثانياً:** تنوع الخلق بين مؤمنٍ به وكافرٍ، هو دليل على كمال الله تعالى:

كمال الله في صفاته وأفعاله يقتضي أن يكون لجميع صفاته أثرٌ مشاهدٌ في الكون؛ إذ المعلوم المستقر أن ظهور الأثر أكمل من انتفائه، والله أولى بكل كمال؛ فهو سبحانه له الكمال المطلق.

وعليه: فالناظر إلى صفاته؛ كالقوة، والغضب، والجبروت، والشديد العقاب، وذو البطش الشديد، وغيرها من صفات الجلال، لا بد وأن يجد أثرها في الكون.

أما أن يقتصر نظره على صفات الرحمة والودِّ، وعلى نوع واحد من الصفات، وإذا ظهرت آثار الصنف الآخر، أخذ يتدمر ويتأفَّف ويتساءل -: فهذا خللٌ في التفكير، واضطرابٌ في الرؤية.

فلا بدَّ أن نُقرَّ بكلِّ كمالاتِ الله وصفاته التي أخبر بها عن نفسه، أو جاءت في سنَّة نبيه، أو اقتضاها العقل الصحيح لهذا الخالق العظيم.

وعليه: فظهور الكافرين والمفسدين والطغاة في الدنيا، أمرٌ تقتضيه طبيعة الحياة الدنيا؛ وهو من مقتضى كمالِ الله سبحانه.

❁ **ثالثاً:** أن قدرة الله تعالى وحكمته ثبتت بأدلة كثيرة؛ فلا يُسأل عن حكمته على وجه الاعتراض:

قال تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِغَةُ ۗ فَلَوْ شَاءَ لَهَدْنَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وقال تعالى: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

❁ **رابعاً:** أنه بوجود الطاعة والمعصية، والإيمان والكفر، تظهر حكَمٌ جزئية كثيرة:

فوجودهما يحدث التدافع بين الخير والشرِّ، ويحدث التدافع بين الحقِّ والباطل، ويحدث التدافع بين الكفر والإيمان، وتظهر حلاوة الطاعة ومرارة المعصية، وتظهر حلاوة التوبة ومرارة التمردِّ والعصيان، ولولا فُبْحُ المعصية ما عُرِفَ حُسْنُ الطاعة، ولولا وجود العصاة ما عُرِفَتْ نعمة الهداية، ولولا اقتراف المعاصي ما عُرِفَتْ نعمة التوبة، والصدُّ يظهر حُسْنَهُ الضدُّ، وبِضدِّها تميِّزُ الأشياء.

❁ **خامساً:** أن الله تعالى وهب العبد الاستطاعة على النجاة بأمرٍ يسير:

فالله تعالى إنما طلبَ من هؤلاء العباد شيئاً يسيراً في عمُرٍ محدودٍ، مقابل الثواب الجزيل في أمدٍ لا ينتهي؛ فالعاصي أثر الخسارة على الربح؛ قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِأَهْوَنِ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا: لَوْ أَنَّ لَكَ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ، كُنْتَ تَفْتَدِي بِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَقَدْ

سَأَلْتِكَ مَا هُوَ أَهْوَنُ مِنْ هَذَا، وَأَنْتَ فِي صُلْبِ آدَمَ: أَلَا تُشْرِكُ بِي، فَأَيُّتَ إِلَّا الشُّرْكَ؟ رواه البخاري (٣٣٣٤).

والإنسان حُرٌّ في اختيارِ طريقِ الخيرِ وطريقِ الشرِّ، وحُرٌّ في اختيارِ طريقِ النورِ وطريقِ الظلامِ، وحُرٌّ في اختيارِ طريقِ الإيمانِ وطريقِ الكفرِ؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]، وقال تعالى: الْحَقُّ: الْحَقُّ [الكهف: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩].

وما دام الإنسان حُرًّا، فاختيارُهُ قد يكونُ حَجَّةً له، أو حَجَّةً عليه؛ قال ﷺ: «كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبِي»، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ يَا أَبِي؟ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي، دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي، فَقَدْ أَبِي»؛ رواه البخاري (٧٢٨٠).

وحريَّةُ اختيارِ الإنسانِ مِيزَةٌ قد ميَّزه اللهُ بها عن كثيرٍ من المخلوقات؛ فليس الإنسانُ كالحيوانِ أو الجمادِ، بل الإنسانُ يُطِيعُ اللهَ باختيارِهِ، والعجيبُ أن مَنْ يعترضُ على عدمِ جعلِ الناسِ جميعًا طائعينَ مؤمنينَ، هو في الحقيقةِ يعترضُ على جعلِ الإنسانِ مخيَّرًا لا مسيَّرًا، وهو في الحقيقةِ يعترضُ على المِيزَةِ التي تميِّزُ بها الإنسانُ عن الحيوانِ وعن الجمادِ.

❁ **سادسًا:** أننا وإن كنا نناقش مثل هذه المسائل بغرض إجلاء الغموض، وترسيخ مواطن الخلل فيها، إلا أنه يجب التنبيه على أنه ليس لأحدٍ من خلقِ الله أن يسألهُ سبحانه لماذا شاء هذا كله على هذا النحو الذي أراده، فكان.

وليس لأحدٍ من خلقِهِ سبحانه أن يسألهُ عما يفعلُ؛ ما دام أن أحدًا من خلقِهِ ليس إلهاً، وليس لديه العلمُ - ولا إمكانُ العلمِ - بالنظامِ الكلِّيِّ لهذا الكونِ، ومقتضياتِ هذا النظامِ في طبيعَةِ كلِّ كائنٍ في هذا الوجودِ؛ قال سبحانه: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدْنَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وقال: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

### خاتمة الجواب - توصية:

يقال لمن لم يطمئن قلبه: إذا كنتَ آمنَتَ بأن الله تعالى حقٌّ، وكلامُهُ حقٌّ - كما دلَّت عليه

الأدلة النقلية والعقلية الكثيرة جدًا، وهي مفصلة في أماكن أخرى - وإذا كنت آمنت بأنه العليم الحكيم الرحيم - كما دلت عليه الأدلة النقلية والعقلية الكثيرة جدًا، وهي مفصلة في أماكن أخرى أيضًا -:

فكون الإنسان لم يتبين له وجه الحكمة في بعض المسائل، لم يضره ذلك؛ كما أن المريض إذا وثق بالطبيب، لم يضره ألا يعرف وجه الحكمة من علاجه، والله المثل الأعلى؛ فكيف يمكن للمخلوق الضعيف أن يحيط بحكمة الله تعالى!

فإذا أشكلت عليك مسألة جزئية، فلا تشغل وقتك وقلبك، وتمسك بالأصل، وهو إيمانك بالله تعالى وحكمته ورحمته، وتسليمك له بأنه مالك الملك الذي ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وأقبل على قراءة القرآن والصلاة والعمل الصالح، وتجنب الاشتغال باللهو الفكري، والتنقل بين المسائل، دون بحث عن الحقيقة، وأكثر الدعاء أن يهدي الله قلبك.

❁ كلمات دلالية: العدل الإلهي، الحكمة الإلهية، القضاء والقدر، القدر.





## المسألة (١٧٧) - لماذا لا يُدخِلُ اللهُ خلقَهُ جميعًا الجنَّةَ؟

### السؤال

لماذا لا يُدخِلُ اللهُ خلقَهُ جميعًا الجنَّةَ؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ الحكمةُ من دخولِ بعضِ الناسِ النارَ يومَ القيامةِ.

### الجواب

#### مختصرُ الإجابة:

كما أن الكرمَ والرحمةَ ثابتةٌ لله تعالى؛ فقد ثبتَ أيضًا كمالُهُ وعدلُهُ وحكمتهُ، ونفاذُ مشيئتهِ سبحانه.

واللهُ تعالى أراد ابتلاءَ عباده؛ لِيتميزَ الصالحُ مِنَ السيِّئِ، ومع ذلك رَحِمَهُم بِالرُّسُلِ وَالكُتُبِ، وبوجودِ الإمهالِ لهم عن العقوبة، وبوجودِ ما يُعينُهُم على الخير، وابتلاهم بأُمورٍ أُخرى كذلك.

وقد جعلَ اللهُ لكلِّ إنسانٍ اختيارًا في تحديدِ مَسارِهِ وطريقِهِ؛ فاختار الكافرُ طريقَ الكفر، وتَرَكَ طريقَ الإيمان؛ فكان مِنَ العدلِ أن يعذَّبَهُ اللهُ تعالى على كَفَرِهِ؛ فحِرْمَانُ الجنَّةِ، ودخولُ النارِ: سببُهُ جرمُ الإنسانِ، لا ظلمٌ مِنَ الرَّبِّ سبحانه.

والرحمةُ لا تنافي العقابَ؛ لأنَّ الكمالَ الإلهيَّ فيه رحمةٌ تابعةٌ للحكمةِ والعدلِ؛ فإنَّ كمالَ رحمةِ اللهِ تعالى لا يكونُ إلا إذا كانت مُتسِّقةً مع العدلِ والحكمةِ، وليس مِنَ الحكمةِ الرحمةُ بلا قَيْدٍ.

#### الجوابُ التفصيليُّ:

✽ **أولاً:** حقيقةُ الحياةِ الدنيا، والغايةُ منها:

قد بين سبحانه في كتابه العزيز الحكمة من خلقه الخلق على الهيئة التي نعرّفها، متفاوتين في كل شيء: خلقاً وخلقاً، علماً وعملاً، صلاحاً وفساداً:

فقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، وقال تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿١﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٢-٣]، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

فالتمييز بين الخبيث والطيب، وبين الصادق والكاذب، وبين المؤمن والمنافق، لا يكون إلا بالابتلاء والفتنة والتمحيص، ولو لا ذلك، لفاض بالجنة من ليس لها بأهل، ولنجا من النار من هو لها أهل:

قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وقال تعالى: ﴿أَمَرَ حَسْبُكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الضَّالِّينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

ولذلك اقتضت حكمة الله تعالى أن تحاط الجنة بالمكاره والشدائد، والنار بالشهوات والملذات، كما قال النبي ﷺ: «حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ»؛ متفق عليه؛ رواه البخاري (٦٤٨٧)، ومسلم (٢٨٢٢)؛ وهذا لفظ مسلم.

قال العلماء: «هذا من بدیع الكلام وجوامعِهِ الذي أوتيَهُ ﷺ من التمثيل الحَسَنِ؛ فإن حِفَافَ الشَّيْءِ: جَوَانِبُهُ؛ فَكَأَنَّهُ أَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ لَا يُوصَلُ إِلَى الْجَنَّةِ إِلَّا بِتَخَطُّي الْمَكَارِهِ، وَكَذَلِكَ الشَّهَوَاتُ وَمَا تَمِيلُ إِلَيْهِ النُّفُوسُ، وَأَنْ اتَّبَعَ الشَّهَوَاتِ يُلْقَى فِي النَّارِ وَيُدْخَلُهَا، وَأَنَّهُ لَا يَنْجُو مِنْهَا إِلَّا مَنْ تَجَنَّبَ الشَّهَوَاتِ، وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى اجْتِنَابِهَا». «عون المعبود» (٩/ ٢٠٢٥).

وقد كثر في القرآن التصريح بأن الله تعالى لو شاء، لجعل الناس أمة واحدة، مؤمنة مهتدية، ولكن أبى حكمته ذلك، واقتضت أن يخلق للناس مشيئة واختياراً، بها يتميرون، وعليها يحاسبون، وأقام حُجَّتَهُ عَلَيْهِم بِالْوَحْيِ وَالْبَيَانِ؛ فَأَرْسَلَ الرُّسُلَ، وَأَنْزَلَ الْكُتُبَ؛ فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَاهُ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى، وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذَلِكَ فَلَا يُلَومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ:

قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْخِٰٓٔلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥]،  
وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا  
مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًىٰ وَلٰكِنْ حَقَّ  
الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣].

❁ **ثانيًا:** حرمان الجنة، ودخول النار: سببه جرم الإنسان، لا ظلم من الرب سبحانه:

فالرحمة ثابتة لله تعالى، وهي أيضًا لا تنافي العقاب؛ لأن الكمال الإلهي فيه رحمة تابعة  
للحكمة والعدل.

أما العقوبة، فهي أمر على فعل خاطئ فعله الإنسان، ولم يُجبر عليه، وقد جعل الله لكل  
إنسان اختيارًا في تحديد مساره وطريقه، فاختار الكافر طريق الكفر، وترك طريق الإيمان،  
فكان من العدل أن يعذبه الله تعالى على كفره.

❁ **ثالثًا:** كمال رحمة الله تعالى لا يكون إلا إذا كانت مُتسقة مع العدل والحكمة، وليس من  
الحكمة الرحمة بلا قيد:

فتخيّل أن مُجرمًا سفك دماء آلاف الأبرياء بدون حق؛ فهل نعامله بالرحمة، ونتركه  
ليرتكب المزيد من الجرائم تحت مسمى «العفو» و«الرحمة»، أم نعاقه ونعامل معه  
حسب جرمه؟!:

العاقل يقول: «نعامله حسب جرمه»:

ولله المثل الأعلى: أنعم الله على إنسان، وتفضل عليه، فجعل له شريكًا، وتجبر وطعى،  
بل لربما سب الخالق - عيادًا بالله - وادعى له صاحبةً وولدًا، وفعل وفعل - أفيستحق هذا  
بعد كل ما عمل الرحمة؟!!

إن الرحمة في هذا الموضع ليست من الحكمة، وإن الناس يتركون الجرائم خوفًا من  
العقوبة، وهذا مركز في فطرهم؛ فكانت النار تحذيرًا لهم.

❁ **رابعًا:** تنوع الخلق بين جنّة ونار، وبين مؤمن وكافر، هو دليل على كمال الله تعالى:

فكمال الله في صفاته وأفعاله يقتضي أن يكون لجميع صفاته أثرٌ مشاهدٌ في الكون؛ إذ المعلوم المستقرُّ أن ظهور الأثرِ أكملٌ من انتفائه، والله أولى بكلِّ كمال؛ فهو سبحانه له الكمال المطلق.

وعليه: فالناظرُ إلى صفاتٍ؛ كالقوَّة، والمقت، والجبروت، والملكوت، وشدَّة العقاب، والبطش الشديد، والعدل، والحكمة، وغيرها من صفات الجلال، لا بدَّ وأن يجد أثرها في الكون.

أما أن يقتصرَ نظره على صفات الرحمة والودِّ، وعلى نوع واحدٍ من الصفات، وإذا ظهرت آثارُ الصنف الآخر، أخذَ يتدمَّرُ ويتأفَّفُ ويتساءلُ -: فهذا خللٌ في التفكير، واضطرابٌ في الرؤية.

فلا بدَّ أن نُقرَّ بكلِّ كمالاتِ الله وصفاته التي أخبرَ بها عن نفسه، أو جاءت في سنَّة نبيه، أو اقتضاها العقل الصحيح الصريح لهذا الخالق العظيم.

### خاتمة الجواب:

مدارُ الشبهة يتضمَّن سؤالاً عن الحكمة، والذي ينبغي للمؤمن أن يعقدَ عليه قلبه: أن يؤمنَ بحكمة الله المطلقة، وأنه كما أننا لا ندركُ ذاته تعالى إدراكاً تامًّا، فكذلك لا ندركُ حكمته إدراكاً تامًّا؛ لقصورنا البشريِّ البالغ والمستشري.

❁ كلماتٌ دلالية: العدل الإلهي، الحكمة الإلهية، القضاء والقدر، القدر.





## المسألة (١٧٨) - لماذا خلقَ اللهُ الإنسانَ بغيرِ استشارتهِ؟

### السؤال

أليس من الظلم أن يكون قرارُ الإنسانِ في وجودِهِ في هذه الدنيا - الذي هو أخطرُ القراراتِ وأهمُّها؛ لكونِ جميعِ ما بعده يترتّبُ عليه - أليس من الظلم أن يكونَ هذا القرارُ ليس بيدِ الإنسانِ نفسه؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ لماذا دفعنا اللهُ إلى الوجودِ بغيرِ إرادةٍ منّا؟

### الجواب

#### مختصرُ الإجابة:

الإيجادُ والخلقُ نعمةٌ عظيمةٌ من الله سبحانه وتعالى؛ فقد أعطاكُ فُرصةً للسعي والعبادة، واختيارِ طريقِ النجاة، ودخولِ الجنة، وبين لك السبيل، وأرسل لك الرسل، وأنزل إليك الكتبَ التي تهدي إلى النجاة؛ وإلا فقد كنتَ عدماً لا قيمةَ لك؛ وهذا يدُلُّك على حكمةِ الله المطلقة، وكمالِ رحمتهِ ولطفِهِ بخلقه.

وما على الإنسانِ إلا الالتزامُ بالتوحيدِ وفعلُ أوامرِ قليلة، وتركُ الشركِ وتركُ نواهٍ قليلة، ولا يكلفُ اللهُ نفساً إلا وُسْعها؛ وحينئذٍ: يكونُ مؤهلاً لدخولِ الجنةِ العظيمةِ ذاتِ النعيمِ الأبديِّ.

وإذا تيقنَ المؤمنُ بصفاتِ الربِّ الحكيمِ وكمالِها، وأذعنَ لضعفه وقصورِ نظره في إدراكِ مصالحِهِ، فضلاً عن مصالحِ خلقِ العالمِ والكون، وإنزالِ الشرائع، وتدبيرِ الثوابِ والعقاب -: ظهرَ له أن إيرادَ السؤالِ من أصلِهِ غلطٌ؛ فإن الإنسانَ محدودُ القُدراتِ ضعيفُ النظرِ مهما بلغتْ عبقرِيتهُ.

وإنما مثلُ المعترضِ على نعمةِ الخلقِ، كمثلِ طفلٍ ربّاه أبوه وعلمه، وأطعمه وأغدقَ عليه

العطاء، ثم لما كبر الطفل وعقل، اعترض على أبيه، ورفض أن يبهره بحجة أن أباه لم يستشره في تربيته ورعايته!

### الجواب التفصيلي:

مدارُ الجوابِ يكونُ بإدراكِ حكمةِ اللهِ المطلقةِ، وكمالِ رحمتهِ ولطفه؛ ومعرفةً هذه الصفاتِ الإلهيةِ العظيمةِ تبدُّدُ الإشكالِ المضمَرِ في هذهِ الشبهةِ:

● فخلقُ اللهِ تعالى للإنسانِ نعمةً - بل نعمةً كثيرةً - ولهذا فعامَّةُ الناسِ لا يُريدونَ زوالها، ومن يُريدُ زوالها، فهم فئةٌ محدودةٌ لأمرٍ عارضٍ محدود.

● ثم هذا النعمةُ هي فرصةٌ لنعمةٍ أعظم، وهي دخولُ الجنةِ العظيمةِ ذاتِ النعيمِ الأبديِّ، وهو أمرٌ ميسَّرٌ؛ بالالتزامِ بالتوحيدِ وفعلِ أوامرٍ قليلةٍ، وتركِ الشركِ وتركِ نواهٍ قليلةٍ، ولا يكلفُ اللهَ نفسًا إلا وُسْعها.

● إذا تيقنَ المؤمنُ بصفاتِ الربِّ الحكيمِ وكمالها، وأذعنَ لضعفه وقصورِ نظره في إدراكِ مصالحِه، فضلاً عن مصالحِ خلقِ العالمِ والكونِ، وإنزالِ الشرائعِ، وتدبيرِ الثوابِ والعقابِ ظهرَ له أن يرادَ السؤالِ من أصله غلطٌ.

فإن الإنسانَ محدودُ القُدْرَاتِ ضعيفُ النظرِ مهما بلغتْ عبقريته؛ فليس له الاعتراضُ على أمرِ اللهِ تعالى وتقديره، بل انظرُ في حالِ الناسِ؛ فإنك تجدُ بعضهم قد سلّمَ أمره برضا في شؤونٍ خطيرةٍ - قد تصلُ إلى أن تؤثّرَ على حياته كلها - لمن يثقُ به ويُحبُّه بلا اعتراضِ، بل هو فرحٌ مبهجٌ بذلك؛ فكيف - واللهِ المثلُ الأعلى - يوسوسُ له الشيطانُ بالاعتراضِ وطلبِ الاختيارِ أمامَ تقديرِ اللهِ تعالى، وهو خالقُه، وكلُّ خيرٍ هو فيه إنما هو منه تبارك وتعالى.

### خاتمةُ الجوابِ - توصية:

هذا السؤالُ لا نفعَ فيه حقيقةً؛ فاللهُ تعالى خلقَكَ وقُضِيَ الأمرُ؛ وأنت إذا أدركتَ حكمتهُ، سعِدتَ وطابتْ نفسك، وسهّلَ عليك العملَ الواجبُ عليك، وإن لم تُدرِكْ حكمتهُ، فإن العملَ لم يرتفعْ عنك؛ فعليك بما يجبُ عليك، ودعْ عنك الوسواسَ.



وهذا التساؤل يزول تمامًا مع إدراك حقيقة الدنيا، وأنا هنا لتجاوز هذه المرحلة، لا لنُخلد

فيها، ولا لنُدوق فيها السعادة والمُتعة، بل هذه مرحلة التعبِ والمَشَقَّة التي تسبق المُتعة والنعم

لمن أحسنَ فيها، والفوزُ كلُّ الفوزِ لمن عاش في الدنيا وعينه تُطلُّ على الآخرة.

كلمات دلالية: العدلُ الإلهي، الحكمةُ الإلهية، القضاء والقدر، القدر، الحكمةُ من مَجِيئنا إلى الدنيا،

الحكمةُ من خلق الخلق.



المسألة (١٧٩) - ادعاء أن العقيدة الإسلامية أقرت نزعة التوكل والقعود عن العمل.

## السؤال

كيف نوفق بين العمل والسعي، وبين التوكل على الله؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* ما أهميَّة السعي والبدل، وكلُّ شيءٍ مكتوبٌ عند الله في اللّوح المحفوظ؟
- \* لماذا نسعى، والأمرُ كُلُّها بيد الله يفعلُ منها ما يشاء؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

الإسلام دينٌ يدعو إلى الأخذِ بالأسبابِ، والتوكلِ على الله تعالى، والرضا بقضائه، والاطمئنانِ إلى تدبيره، لا التوكلِ والركون.

وقدوتنا الأنبياء، وسيرةُ نبيِّنا ﷺ، وهو ما سار عليه المسلمون.

فإنهم كانوا يتوكلون على الله حقَّ التوكل؛ فكانوا يبذلون أقصى ما يستطيعون من جهدٍ وتضحية، ويأخذون بكلِّ أسبابِ الدعوة.

كما أن نصوصَ القضاء والقدرِ لا تؤدِّي إلى التوكلِ، بل تدعو إلى التوكلِ على الله، مع أخذِ الأسبابِ الشرعيَّةِ والقدريةِ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

التوكلُ على الله تعالى ركنٌ عظيمٌ، وعبادةٌ جليلة، وهو دأبُ الصالحين من عبادِ الله، وحالُ الأنبياء في دعوتهم وجهادهم.

وهو وصيةُ الله تعالى لنبيِّهِ ولأُمَّةٍ مِنْ بَعْدِهِ؛ قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ





وَالِيهِ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ۗ وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٢٣﴾ [هود: ١٢٣]،  
وقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ  
الرَّحِيمِ﴾ [الشعراء: ٢١٧].

وغيرها من الآيات كثير؛ أمر الله تعالى فيها نبيه وأُمَّته بالتوكل عليه وحده، دون من سواه.  
وحقيقة التوكل: الاعتماد المطلق على الله تعالى، في كل شيء، مع الأخذ بالأسباب التي  
أمر الله بها، والسعي، وبذل الوسع.

ولا يعني ذلك: ترك العمل، وعدم الأخذ بالأسباب، بل الإسلام يذم تارك العمل ذمًا  
شديدًا، ولا يصح إسلام المرء إن كان تاركًا للعمل بالكلية، ودائمًا ما يقرب الله الإيمان به سبحانه  
مع العمل الصالح.

فالعمل بلا توكل لا يَنفَع؛ لأن الأمور كلها بيد الله يقلبها كيف يشاء، وكذلك التوكل بلا عمل  
لا يَنفَع؛ لأن الله تعالى أمرنا بالعمل والسعي وبذل الوسع؛ فإن الله تعالى قدر كل شيء بسببه.  
وهذا ما كان عليه النبي ﷺ في مسيرته الدعوية، وكذلك كان أصحابه رضوان الله عليهم.  
والعقلاء متفقون على أن السعي وبذل الوسع؛ كطلب العلم، والذهاب للطبيب - كل هذه  
أسباب لا يَنازَع في أثرها وأهميتها.

فإن قال قائل: «ما فائدة السعي، مع أن أفعال العباد مكتوبة في اللوح المحفوظ؟»:

نقول: إن الله تعالى قدر كل شيء بأسبابه، والعمل بالأسباب لا ينافي التقدير السابق؛ فإن الله  
تعالى هو الذي علم ما سيكون، وهو الذي قدر الأشياء بأسبابها.

فالدواء سبب في الشفاء، والسعي في طلب العلم سبب في تحصيله، والبذل في طلب  
الرزق سبب في تحصيله.

فالعبد يدور مع الأسباب، ويتعامل معها بحكمة وعقل؛ فلا يلتفت إلى الأسباب ويكأنها كل  
شيء، ولا يعرض عنها ويكأنها ليست بشيء.

وإنما يؤمن أن الله قدر الأشياء إذا حصلت أسبابها، ولم يقدرها إن لم تحصل أسبابها.

ولذا كان ردُّ النبي ﷺ عندما قال له القوم: «أَفَلَا نَتَكَلَّمُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدْعُ الْعَمَلَ؟» فقال ﷺ:

«لَا، اْعْمَلُوا؛ فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»؛ رواه البخاري (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧).

فالخلاصة: أن القول بعدم الحاجة إلى الأخذ بالأسباب، وترك العمل، راجع إلى عدم فقهه

حقيقة الإيمان بالقضاء والقدر؛ فهو إيمان يتعلّق بعلم الله وعظيم قدرته، ولا يؤثر في ترك العمل.

❁ كلمات دلالية: التوكّل على الله، التواكّل، العمل.



المسألة (١٨٠) - ما فائدة الدعاء؛ إذا كان كلُّ شيءٍ مكتوبًا؟

## السؤال

إذا كان كلُّ شيءٍ مكتوبًا، فأفعال العبادِ مكتوبةٌ في اللّوحِ المحفوظ، ومعلومةٌ في التقديرِ السابق؛ فما فائدةُ الدعاءِ إذن؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* ما فائدةُ الدعاءِ والسعيِّ؛ إذا كان كلُّ شيءٍ مكتوبًا؟
- \* لماذا يجبُ علينا أن ندعوَ الله، وهو فعّالٌ لِمَا يريدُ؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

**أولاً:** نحن ندعو؛ لأن الدعاءَ من أعظمِ أسبابِ حصولِ المطلوب، تمامًا كما أننا نأكلُ ونشربُ؛ لأن الأكلَ والشربَ من أسبابِ الشَّبَعِ، وإزالةِ ألمِ الجوعِ والعطشِ، والأسبابُ من القَدَرِ المكتوب؛ فإن الله قدَّرَ كلَّ شيءٍ بأسبابِهِ، والعملُ بالأسبابِ لا يُنافي التقديرَ السابق؛ فإن كلَّ شيءٍ قدَّرَ يومَ قدَّرَ بأسبابِهِ، وعدمُ تحققِ الدعاءِ هو أمرٌ عارضٌ، كما يعرِضُ لجميعِ الأسبابِ في الدنيا؛ إذا لم تتحقَّقْ شروطُها، أو عارضها ما هو مقدَّمٌ عليها؛ فقد لا يحقِّقهُ اللهُ تعالى لسببٍ فيه من ظلمِ صاحبِها وأكلِهِ للحرامِ، أو رحمةٍ به لا دَّخارِهِ له ما هو أفضلُ منها. فالعبدُ يدورُ مع الأسبابِ، ويتعاملُ معها بحكمةٍ وعقل؛ فيجبُ عليه أن يأخذَ بالأسبابِ أولًا - ومنها الدعاءُ - كأنها كلُّ شيءٍ، ثم يتوكَّلَ على الله وكان الأسبابَ لا شيءَ.

**ثانيًا:** الدعاءُ عبادةٌ عظيمةٌ الأجرِ، وبابٌ عظيمٌ للأُنسِ باللهِ سبحانه، والقُرْبِ منه، والتمتُّعِ بلذَّةِ مناجاته؛ قال ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ، وَلَا قَطِيعَةٌ رَحِمٍ، إِلَّا أَعْطَاهُ اللهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ تُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدْخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِمَّا

أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا، قَالُوا: إِذَنْ نُكْثِرُ، قَالَ: اللَّهُ أَكْثَرُ؛ رواه أحمد (١٧/ ٢١٣ رقم ١١١٣٣)، وقال أيضاً: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ»؛ رواه أحمد (٤/ ٢٧١ رقم ١٨٤١٠).

### الجواب التفصيلي:

#### ❁ أولاً: الدعاء عبادة:

مِنْ أَجْلِ الْعِبَادَاتِ الَّتِي تَعْبُدُ اللَّهُ بِهَا خَلَقَهُ، وَأَعْظَمُهَا أَجْرًا عِنْدَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: الدُّعَاءُ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]؛ رواه أحمد (٤/ ٢٧١ رقم ١٨٤١٠)، وأبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩)، وابن ماجه (٣٨٢٨).

وعليه: فأول أثر على العبد من دعاء الله: أن يكتب أجره في صحيفته، وهو باب عظيم للأُنسِ بالله سبحانه، والقرب منه، والتمتع بلذة مناجاته، وهو سبحانه يحب أن يرى عباده متدللين بين يديه؛ قال تعالى: ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢].

إذن الدعاء ليس عند الحاجة والمصيبة فقط، كما يفعل كثير من الناس، وإنما منشؤه الحقيقي حبُّ العبد لربه، وشوقه إلى مناجاته، فيدعو ربه تضرعاً وتودداً إليه، لا اختباراً وتجريباً.

فكلُّ دعاء عبادة مستلزمٌ لدعاء المسألة، وكلُّ دعاء مسألة متضمنٌ لدعاء العبادة؛ فالدعاء في حد ذاته عبادة، كما أن التسبيح عبادة، والصلاة عبادة.

#### ❁ ثانياً: الأمور بأسبابها، وقد جعل الله دعاءه من أعظم أسباب حصول المطلوب:

مثل ما يُقال في أهمية الدعاء، يُقال في أهمية السعي وطلب الرزق؛ لسد حاجات الطعام والشراب وغيرها، والذهاب للطبيب، وأخذ الدواء عند المرض، وطلب العلم الذي تُبنى به الحضارات، ويتحقق به الرفاه.

فإذا اعتقدت أن الدعاء لا قيمة له؛ إذا كان الله قدّر كل شيءٍ، فلماذا تفعل هذه الأشياء، وأنت تعلم يقيناً بأهميتها، وتجد أثرها أمام عينيك؟!

والعقلاء مُتفقون على أن السعي، وطلب العلم، والذهاب للطبيب؛ كل هذه أسباب لا يُنارَعُ في أثرها وأهميتها.

والجواب على هذه القضية وغيرها التي من قبيل: ما فائدة السعي؟ وأين العدل الإلهي؛ إذا كانت أفعال العباد مكتوبة في اللوح المحفوظ؟:

أن الله قدّر كل شيءٍ بأسبابه، والعمل بالأسباب لا يُنافي التقدير السابق؛ فإن كل شيءٍ قدّر يوم قدّر بأسبابه.

فكما أن الدواء سببٌ في الشفاء، والسعي في طلب العلم سببٌ في تحصيله، والبدل في طلب الرزق سببٌ في تحصيله، فكذلك الدعاء سببٌ من أسباب الفوز بعطاء الله ورضوانه. وكما أن الإنسان قد يبذل الأسباب في طلب الرزق؛ فلا يحصل له ما أراد لتخلف شرط، أو لوجود مانع، فكذلك قد يدعو الإنسان؛ فلا يحصل له ما أراد لتخلف شرط، أو لوجود مانع.

فالعبد يدور مع الأسباب، ويتعامل معها بحكمةٍ وعقل؛ فيجِبُ عليه أن يأخذ بالأسباب أولاً - ومنها الدعاء - كأنها كل شيء، ثم يتوكّل على الله وكان الأسباب لا شيء.

وإنما يؤمن أن الله قدّر الأشياء، وأن حصول الأشياء بحصول أسبابها.

ولذا كان ردُّ النبي ﷺ عندما قال له القوم: «أفلا ندعُ العمل، وتتكلم على الكتاب؟ فقال ﷺ: لا، اعملوا؛ فكلُّ ميسرٍ لما خلق له»؛ رواه البخاري (٦٥٩٦)، وغيره.

**كلمات دلالية:** العدل الإلهي، الحكمة الإلهية، القضاء والقدر، القدر، فائدة الدعاء، تعارض الدعاء والقدر.



المسألة (١٨١) - لماذا تتأخرُ إجابة الدعاء، أو لا تتحقق؟

## السؤال

دَعَوْتُ اللَّهَ بِالشِّفَاءِ وَمَا زِلْتُ مَرِيضًا، وَدَعَوْتُهُ بِالْغِنَى وَمَا زِلْتُ فَقِيرًا، وَدَعَوْتُهُ بِالنَّصْرِ وَمَا زِلْتُ مَظْلُومًا؛ فَلِمَاذَا تَأَخَّرَتْ إِجَابَةُ الدَّعَاءِ؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✱ لماذا ندعو، ولا يستجاب لنا؟

✱ ما الفائدة من الدعاء؛ إذا كان لا يستجاب لنا؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

العبدُ مأمورٌ بالتسليم والخضوعِ لله تعالى، مع السعيِّ والأخذِ بالأسباب؛ كالذهابِ للطبيبِ مثلاً إذا مَرِضَ، والدعاءِ والتضرُّعِ إلى ربِّه إذا أصابتهُ مصيبةٌ، واليقينِ بما عند الله، وحُسنِ الظنِّ به تعالى.

فالدعاءُ عبادةٌ وصفقةٌ رابحةٌ مع الله تعالى لا يخسرُ فيها العبدُ أبداً، بل هو سالمٌ غانمٌ إذا تحققتْ شروطُها، وامتنعتْ موانعُها، والدعاءُ أمرٌ الأصلُ فيها التذللُ والتضرُّعُ لله تعالى، ولا يخضعُ للتجريبِ والاختبارِ والتقييمِ البشريِّ القاصرِ.

وأما سوءُ الظنِّ والرَّيبِ في جدواه، فهو مدخلٌ عظيمٌ من مداخلِ الشيطان؛ فما عليك سوى الدعاءِ، مع حُسنِ الظنِّ بالله، والرِّضا بقضائِهِ؛ فلا أعلمَ ولا أحكمَ ولا أعدلَ منه؛ فهذه النفسيةُ في التعاملِ مع الدعاءِ، تصلحُ فيما بين التاجرِ وشريكه، أو مع العالمِ في مَعْمَلِهِ مع تلاميذه، وليس بين العبدِ وربِّه.

والله تعالى أجاب دعاء كثيرٍ من عباده، بل قد يدعو الإنسان بشيءٍ، فيرزقه الله بأكثر مما يطلبه، ويدهشه بعطائه الواسع.

وأما تأخير استجابة الدعاء: فهو بابٌ من أبواب الابتلاء واستخراج العبوديات من العباد؛ وهذا مشاهدٌ في سير الأنبياء والسلف الصالح؛ فكم من نبيٍّ من الأنبياء دعا ربه بشيءٍ، وتأخرت إجابته، أو لم تأت أصلاً، ثم هو لا يفتر عن دعوة الله تعالى متذلاً خاضعاً، راضياً بتدبير مولاة؛ فيكون الجزاء أضعاف ما تمنّاه، وربما يؤخر الله إجابة الدعاء لحكمة لا يعلمها إلا هو، وما نحن بخير عند الله من أنبيائه الذين دعوه وتأخر النصر عليهم، وقتلوا وقطعت أشلاؤهم وما بدلوا تبديلاً، كما أن الإنسان قد يدعو بما فيه هلاكه، وفساد دينه ودنياه؛ فيصرفه الله عنه بلطفه ورحمته.

وفي الحديث: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ، وَلَا قَطِيعَةٌ رَحِمَ، إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ تُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدَّخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا، قَالُوا: إِذَنْ نُكْثِرُ، قَالَ: اللَّهُ أَكْثَرُ»؛ رواه أحمد (٢١٣ / ١٧) رقم (١١١٣٣).

### الجواب التفصيلي:

هناك أمورٌ منهجيةٌ تأصيليةٌ عند الحديث عن مسألة دعاء الله تبارك وتعالى، منها:

#### ❁ أولاً: أن الله تعالى لا يُختبر بالدعاء:

والذي يتعامل مع الله تعالى بهذه النفسيةِ نفسيةِ المجربِ والمختبرِ، عنده خللٌ عميقٌ في فهم مسألة الدعاء؛ فالدعاء عبادةٌ؛ بل هو من أعظم العبادات، وفي الحديث: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ»؛ رواه أحمد (٢٧١ / ٤) رقم (١٨٤١٠)، وأبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وربنا سبحانه قال في كتابه: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

والعبادة الأصل فيها التذلل والتضرع لله تعالى، لا التجريب والاختبار.

#### ❁ ثانياً: أن الله تعالى أجاب دعاء كثيرٍ من الناس:

بل قد يدعو الإنسان ربه بشيءٍ، فيرزقه الله بأكثر مما يطلبه، ويدهشه بعطائه الواسع؛

وهذا مشاهدٌ معروف؛ فالإنصافُ يقتضي أن يكون السؤال: لماذا لا يستجيبُ اللهُ لبعضِ دعاءِ خلقِهِ، وليس لمُطلقِ الدعاءِ هكذا؟

وقد يدعو الداعي بطريقةٍ لا يكونُ الدعاءُ بها صحيحًا؛ فلا يُستجابُ له؛ كما يدعو بما يخالفُ قدرَ الله تعالى وسُنَّتَهُ؛ كقولِ بعضهم: «اللَّهُمَّ اهدِ الناسَ جميعًا»، واللهُ تعالى يقولُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥]، ويقولُ: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِيَنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَن لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١].

وقد حذرَ النبي ﷺ من الذين يعتدون في الدعاء، وهو من يدعو بأمورٍ لا تليقُ بالله عزَّ وجلَّ؛ لذا أحيانًا لا يستجابُ للدعاء، ولا يتحققُ للإنسانِ ما يُريدهُ بسببِ قصوره في دعائه.

❁ **ثالثًا:** الأدلةُ الدالةُ على وجودِ الله، وكمالِ حكمته، وسعةِ فضله، كثيرةٌ جدًّا؛ فمقتضى العقلِ السليم: أنه إذا أشكلَ شيءٌ مع هذه الأدلةِ، يُردُّ المتشابهُ فيها إلى المحكم: خاصَّةً مع قصورِ حكمةِ الإنسانِ عن إدراكِ الأفضلِ بالنسبةِ له، فضلًا عن إدراكِ الأفضلِ بالنسبةِ لغيرِهِ من الموجودات.

❁ **رابعًا:** من أبوابِ الابتلاءِ واستخراجِ العبودياتِ مِنَ البشرِ: تأخيرُ استجابةِ الدعاء: وهذا مشاهدٌ في سيرِ الأنبياءِ والسلفِ الصالحِ؛ فكم من نبيٍّ من الأنبياءِ دعا ربَّهُ بشيءٍ، وتأخرتِ إجابتهُ، أو لم تأتِ أصلًا، ثم هو لا يفترُّ عن دعوةِ الله تعالى متذللاً خاضعًا، راضيًا بتدبيرِ مولاهُ؛ فيكونُ الجزاءُ أضعافَ ما تمنَّاهُ.

❁ **خامسًا:** لا بدَّ أن نحررَّ مصطلحَ عدمِ استجابةِ الدعاءِ جيّدًا:

فعدمُ تحققِ عينِ الأمرِ الذي يدعو به الإنسانُ لا يعني عدمَ استجابةِ دعائه كما بينَّا؛ فقد يكونُ المنعُ ذاتهُ هو استجابةُ الدعاءِ؛ وفي الحديث: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ، وَلَا قَطِيعَةٌ رَحِمٌ، إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ تُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدْخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ الشُّؤْمِ مِثْلَهَا، قَالُوا: إِذَنْ نُكْثِرُ، قَالَ: اللَّهُ أَكْثَرُ»؛ رواه أحمدُ (١٧/ ٢١٣ رقم ١١١٣٣).



فالإِنْسَانُ ضَعِيفٌ مُسْكِينٌ، لَا يَدْرِي مَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ؛ فَلرَبِّمَا يَدْعُو بِمَا فِيهِ هَلَاكُهُ، وَفَسَادُ دِينِهِ وَدُنْيَاهُ؛ فَيَصْرِفُهُ اللهُ عَنْهُ بِلُطْفِهِ وَرَحْمَتِهِ، ثُمَّ يَظُنُّ العَبْدُ بِجَهْلِهِ أَنَّ اللهَ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ، وَرَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾ [الإِسْرَاءُ: ١١].

فربَّما يُؤخِّرُ اللهُ إجابةَ الدِّعاءِ لحكمةٍ لا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ، وَمَا نَحْنُ بِخَيْرٍ عِنْدَ اللهِ مِنْ أَنْبِيَائِهِ الَّذِينَ دَعَوْهُ وَتَأخَّرَ النُّصْرُ عَلَيْهِمْ، وَقُتِلُوا وَقُطِّعَتْ أَشْلاؤُهُمْ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا.

حَتَّى إِنْ العَبْدَ يَأْتِي يَوْمَ القِيَامَةِ، وَيَتَمَنَّى أَنْ يَعُودَ إِلَى الدُّنْيَا، فَيَدْعُو اللهَ فَلَا يُسْتَجَابَ لَهُ شَيْءٌ؛ لِعِظَمِ مَا يَرَى مِنَ النِّعَمِ المُحْفَوظِ لَهُ.

### خاتمة الإجابة:

اللهُ جَلَّ وَعَلَا مَا كَانَ لِيَخْلُقَنَا بِغَيْرِ إِرَادَةٍ مِنَّا، ثُمَّ هُوَ يَظْلِمُنَا وَيَمْرُضُنَا وَيُفْقِرُنَا بِغَيْرِ مُقَابَلٍ؛ تَعَالَى اللهُ عَنِ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

وَإِنَّمَا هَذِهِ الدُّنْيَا - كَمَا أَخْبَرَنَا اللهُ جَلَّ وَعَلَا - هِيَ دَارُ ابْتِلَاءٍ وَفِتْنَةٍ، وَالسَّعِيدُ مَنْ أَطَاعَ رَبَّهُ، وَرَضِيَ بِقَضَائِهِ، وَثَبَّتَ عَلَى دِينِهِ.

❖ كَلِمَاتٌ دَلِيلِيَّةٌ: العَدْلُ الإِلَهِيُّ، الحِكْمَةُ الإِلَهِيَّةُ، القَضَاءُ وَالقَدْرُ، القَدْرُ، تَأخُّرُ إجابةِ الدِّعاءِ.



**المسألة (١٨٢) - لماذا جعلَ اللهُ ملائكةً عن اليمينِ والشمالِ لكتابةِ الأعمالِ، مع أنها مكتوبةٌ في اللوحِ المحفوظِ؟**

## السؤال

نَسْمَعُ أن هناك ملائكةً عن اليمينِ والشمالِ لكتابةِ الأعمالِ الحسنَةِ والسيِّئَةِ، ويأتي السؤالُ عن حكمةِ ذلك، مع أن الأعمالَ مكتوبةٌ في اللوحِ المحفوظِ؟

## الجواب

### مختصرُ الجوابِ:

وجودُ ملائكةٍ مختصِّين بكتابةِ أعمالِ العبادِ، أمرٌ له حِكْمٌ فاخرةٌ؛ فالإنسانُ إذا عَلِمَ أن هناك مَنْ وُكِّلَ بحفظِ أعمالِهِ، دَفَعَهُ ذلك إلى أن يتحرَّزَ أكثرَ مِنَ الأعمالِ السيِّئَةِ، ويُقبِلَ على الأعمالِ الصالحةِ.

وقد يغفلُ الإنسانُ عن استحضارِ علمِ اللهِ تعالى؛ فيكونُ له مذكَّرٌ آخرٌ بتذكُّرِهِ مَنْ يسجِّلُ عليه حسناتهِ وسيئاتِهِ.

كما أن الحِفظَ إذا كثرتْ موارِدُهُ، كان أَدْعَى للقبولِ؛ فما تراه بعينِكَ، وتَسْمَعُهُ بأُذُنِكَ، وتكتبُهُ بيدِكَ، أقوى مما تَفْعَلُهُ بإحدى هذه الأمورِ وحدها.

واللهُ تعالى هو الحَكْمُ العَدْلُ، اللطيفُ الخبيرُ، وإن مِنْ تَمَامِ عدلِ اللهِ سبحانه أن ينوِّعَ الشهودَ على العبادِ؛ ليعينَهُم على الاحترازِ مِنَ الذنوبِ والمعاصيِ وأسبابِ الهلاكِ، والاجتهادِ في الأعمالِ الصالحةِ، ولتقيمَ الحِجَّةَ عليهم إذا لم يتعظوا ويستجيبوا.

### الجوابُ التفصيليُّ:

وجودُ الملائكةِ، وكتابتُهُم لأفعالِ العبادِ، له حِكْمٌ، منها:

❁ **أولاً:** أن الإنسانَ إذا عَلِمَ أن هناك مَنْ وُكِّلَ بحفظِ أعمالِهِ، دَفَعَهُ ذلك إلى أن يتحرَّزَ مِنَ الأعمالِ السيِّئَةِ، ويُقبِلَ على الأعمالِ الصالحةِ.

❁ **ثانيًا:** أن الإنسان قد يغفل عن استحضار علم الله تعالى، فإذا تخلّف استحضارُه لمعِيَّةِ الله، ربما أتاه مذكّرٌ، فاستحضرَ أن هناك مَنْ يسجّلُ عليه حسناته وسيئاته.

❁ **ثالثًا:** أن الله تعالى خلق الملائكة، وجعلَ لهم أعمالًا، ومن ضمنِ هذه الأعمال: كتابةُ أعمالِ العباد؛ فهذه عبادةٌ لهم، وهم يتعبّدون لله محبةً له، وامتنالًا لأمره، فليسوا كالموظّفين الذين يتضجّرون من أعمالهم، وقد قال الله مخبرًا عنهم: ﴿فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨].

❁ **رابعًا:** أننا نتعلّم من هذا أن الكونَ يَمْضِي بنظامٍ وترتيب، وهكذا ينبغي أن تكونَ أمورنا.

❁ **خامسًا:** أن الحِفظَ إذا كثُرَت موارِدُه، كان أَدْعَى للقبول؛ فما تراه بعينك، وتسمعه بأذنك، وتكتبه بيدك، أقوى مما تفعله بإحدى هذه الأمور وحدها؛ فإنه إذا كان الخالقُ المتّصفُ بصفاتِ الجلالِ والكمالِ، والمنزّه عن الخطأ والنسيانِ، قد كتَبَ علمه ودونه في اللوحِ المحفوظِ، وبواسطةِ ملائكته، فالإنسانُ صاحبُ النسيانِ والخطأِ أولى بالكتابة.

❁ **سادسًا:** أن في الكتابةِ دليلًا مادّيًّا محسوسًا، وفي هذا مزيدٌ من إقامةِ الحُجّةِ على الإنسان.

وقد كتَبَ اللهُ تعالى أعمالَ العبادِ في اللوحِ المحفوظِ، ومع أن الله تعالى لا ينسى، ولا يعتريه ما يعترى الخلقَ من نقصٍ، إلا أن الكتابةَ مرتبةٌ من مراتبِ القدرِ الأربعِ، والتي هي: «العِلْمُ، والكتابةُ، والمشيئةُ، والخلقُ»؛ فهي مرتبةٌ تاليةٌ لمرتبةِ العلمِ.

فاللهُ تعالى عَلِمَ ما كان، وما يكونُ، ثم كتَبَ ذلكَ سبحانه وبحمده.

وفي الكتابةِ: إثباتُ أن علمه تعالى لا يتبدّل، ولا يتغيّر؛ وهو جوابُ موسى ﷺ في حوارِه مع فرعونَ؛ حيثُ سأل فرعونَ عن القرونِ السابقة: هل هم في النارِ أم لا، فأجابه موسى أن علمَ حالهم عند الله، وهو في اللوحِ المحفوظِ، وأعلمه أن وجودَ ذلكَ العلمِ في اللوحِ هو مع اتّصافِ ربّه تعالى بالاستغناء عنه، وأنه سبحانه لا يتّصفُ بالنسيانِ، ولا بالخطأ؛ كما هو حالُ البشرِ؛ قال تعالى: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾ ٥١ ﴿قَالَ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥١-٥٢].

كما أن في الكتابةِ تطينًا للعبدِ المسلمِ، بأن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه.

## خاتمة الجواب - توصية:

ربُّنا سبحانه شهيدٌ بعلمِهِ وإِحاطتِهِ لخلقِهِ، والملائكةُ يَشْهَدُونَ، بل الإنسانُ نَفْسُهُ تَشْهَدُ عَلَيْهِ أَعْضَاؤُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَيُعْطِي اللَّهُ تَعَالَى عِبَادَهُ كِتَابَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَاهِدَةً عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ، وَيُقِيمُ الْمَلَائِكَةُ الْكِرَامَ الْكَاتِبِينَ شَهَادًا عَلَى عِبَادِهِ بِأَعْمَالِهِمْ؛ لِيُعْذَرَ مَنْ خَلَقَهُ، وَتَتِمَّ حُجَّتُهُ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَبْقَى لِأَحَدٍ حِجَّةٌ يَحْتَجُّ بِهَا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُمْ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةً عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [الشورى: ١٦].

❖ **كلمات دلالية:** العدلُ الإلهي، الحكمةُ الإلهية، القضاءُ والقدر، القدر، ملائكةُ كتابةِ الأعمال، اللوحُ

المحفوظ.





المسألة (١٨٣) - لماذا قد يُلغى عمل الإنسان في حياته كلها؛ بسبب انحرافه في آخر حياته؟

## السؤال

إذا كان الله يفعل ما يشاء، ويضل من يشاء، ويهدي من يشاء، في أي وقت شاء، فكيف يشعر الإنسان بقيمة عمله في الدنيا؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* إمكانية إضلال الله لعباده قبل موتهم.
- \* لا وجود لضمانة ثبات الإنسان على طاعة الله حتى موته.

## الجواب

### مختصر الإجابة:

كون الرجل يعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب؛ كما جاء في الحديث: المقصود به عمل أهل الجنة فيما يظهر للناس، إلا أن باطنه مخالف لظاهره؛ كما ورد في بعض روايات الحديث الصحيحة.

ومن أسباب ذلك: أنه قد تكون فيه آفة كامنة، ونكته خذل بها في آخر عمره، فخانتته تلك الآفة، وخذلتها هذه الداهية الباطنة.

وسبب آخر لسوء هذه الخاتمة: أن هذا العبد قد يكون مخلصاً، ويكون عمله صادقاً، لكنه وقع في عمل فيما بعد، أو نية لاحقة سيئة، كانت سبباً لأن يضل بعده، وتفسد خاتمته.

وأما من يعمل بعمل أهل الجنة حقيقة، إخلاصاً وإيماناً، فالله تعالى أعدل وأكرم وأرحم من أن يخذله في نهاية عمره، بل هذا أهل للتوفيق والتسديد والتثبيت؛ كما قال تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ﴾

الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ ﴿إبراهيم: ٢٧﴾، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٩٦].

وكذلك: قد يَعْمَلُ الرَّجُلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ، وَفِي بَاطِنِهِ خَصْلَةٌ خَفِيَّةٌ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ، فَتَغْلِبُ عَلَيْهِ تِلْكَ الْخَصْلَةُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، فَتُوجِبُ لَهُ حُسْنَ الْخَاتَمَةِ.

### الجواب التفصيلي:

أخبر الله تعالى أنه إنما يعاملُ الناسَ بكسبهم، ويُجازيهم بأعمالهم، ولا يخافُ المحسِنُ لَدَيْهِ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا، وَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا، وَلَا يَضِيعُ عِنْدَهُ عَمَلُ مُحْسِنٍ أَبَدًا، وَلَا يَضِيعُ عَلَى الْعَبْدِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ، وَلَا يُظْلَمُهَا: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]؛ فكيف يُضِلُّ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ!؟

ففهمُ المعنى الصحيح للحديث يُزيلُ الإشكال:

هذا الحديث العظيم الذي بين أيدينا، قد أشكلَ على بعضِ الناسِ فيه قوله ﷺ: «فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ»؛ رواه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).

والجوابُ عن ذلك: أن هذا النَّصَّ في حَقِّ مَنْ لَا يَعْمَلُ إِخْلَاصًا وَإِيمَانًا، بَلْ يَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ؛ كما في بعضِ رواياتِ الحديث.

وقوله: «فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ»، بيانهُ: أن الإمامَ النوويَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ الْمُعْتَرِضُونَ عَلَى شَبْهِتِهِمْ فِي كِتَابِ «الْقَدْرِ»، بَابِ: «كَيْفِيَّةُ خَلْقِ الْآدَمِيِّ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَكِتَابَةُ رِزْقِهِ وَأَجَلِهِ وَعَمَلِهِ وَشِقَاوَتِهِ وَسَعَادَتِهِ»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ الثَّانِيَّ الَّذِي قَيَّدَ الْأَوَّلَ فِي نَفْسِ الْكِتَابِ وَالْبَابِ، وَكَأَنَّهُ ﷺ يَرِيدُ أَنْ يَقُولَ: «إِنَّ الرِّوَايَةَ الثَّانِيَةَ قَيَّدَتِ الْمَطْلُوقَ مِنَ الرِّوَايَةِ الْأُولَى بِلَفْظِ: «فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ».

كما جاء مَوْضِعًا فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٢٠٧)، وَمُسْلِمٌ (١١٢)، عَنْ سَهْلِ، قَالَ: التَّقَى النَّبِيُّ ﷺ وَالْمُشْرِكُونَ فِي بَعْضِ مَعَازِيهِ، فَأَقْتَتَلُوا، فَمَالَ كُلُّ قَوْمٍ إِلَى عَسْكَرِهِمْ،

وَفِي الْمُسْلِمِينَ رَجُلٌ لَا يَدْعُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَادَّةً وَلَا فَاذَّةً إِلَّا اتَّبَعَهَا فَضْرَبَهَا بِسَيْفِهِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَجْزَأَ أَحَدًا مَا أَجْزَأَ فُلَانًا، فَقَالَ: «إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، فَقَالُوا: أَيُّنَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، إِنْ كَانَ هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: لَا تَتَّبِعْنَهُ، فَإِذَا أَسْرَعَ وَأَبْطَأَ، كُنْتُ مَعَهُ، حَتَّى جُرِحَ، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتَ، فَوَضَعَ نِصَابَ سَيْفِهِ بِالْأَرْضِ، وَدُبَابَهُ بَيْنَ نَدْيَيْهِ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَيْهِ فَتَقَلَّ نَفْسَهُ، فَجَاءَ الرَّجُلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ: «وَمَا ذَلِكَ»، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَإِنَّهُ لِمِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

وَأَمَّا مَنْ يَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَقِيقَةً، إِخْلَاصًا وَإِيمَانًا، فَاللَّهُ تَعَالَى أَعْدَلُ وَأَكْرَمُ وَأَرْحَمُ مِنْ أَنْ يَخْذُلَهُ فِي نَهَايَةِ عُمْرِهِ، بَلْ هَذَا أَهْلٌ لِلتَّوْفِيقِ وَالتَّسْوِيدِ وَالتَّشْيِيتِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُبَّتِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

وقال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]، وقال الله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧١].

وَأَمَّا كَوْنُ الرَّجُلِ يَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَإِنْ هَذَا عَمَلٌ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِيمَا يَظْهَرُ لِلنَّاسِ، وَلَوْ كَانَ عَمَلًا صَالِحًا مَقْبُولًا لِلْجَنَّةِ، قَدْ أَحَبَّهُ اللَّهُ وَرَضِيَهُ -: لَمْ يُبْطَلْهُ عَلَيْهِ.

فَلَمَّا كَانَ الْعَمَلُ بِأَخْرِهِ وَخَاتِمَتِهِ، لَمْ يَصْبِرْ هَذَا الْعَامِلُ عَلَى عَمَلِهِ حَتَّى يَتِمَّ لَهُ، بَلْ كَانَ فِيهِ آفَةٌ كَامِنَةٌ، وَنُكْتَةٌ خُذِلَ بِهَا فِي آخِرِ عُمْرِهِ، فَخَاتَمَتْهُ تِلْكَ الْآفَةُ، وَخَذَلَتْهُ هَذِهِ الدَّاهِيَةُ الْبَاطِنَةُ فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ، فَرَجَعَ بِمُوجِبِهَا، وَعَمِلَتْ عَمَلَهَا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ غُشٌّ وَآفَةٌ، لَمْ يَقْلِبِ اللَّهُ تَعَالَى إِيْمَانَهُ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ مِنْ سَرَائِرِ الْعِبَادِ مَا لَا يَعْلَمُهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ؛ وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وَقَالَ أَيْضًا: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦].

وسبب آخر لسوء هذه الخاتمة: أن هذا العبد قد يكون مخلصاً، ويكون عمله صادقاً، لكنه وقع في عمل فيما بعد كان سبباً لأن يضل بعده؛ فلا يلزم أن يكون غير مخلص في عمله السابق مثلاً، ثم افترض في آخر حياته، بل قد يكون العبد مخلصاً، ثم بسبب عمل أو نية لاحقة سيئة فسدت خاتمته.

وكذلك: قد يعمل الرجل عمل أهل النار، وفي باطنه خصلة خفية من خصال الخير، فتغلب عليه تلك الخصلة في آخر عمره، فتوجب له حسن الخاتمة، أو يكون هذا محض تفضل ورحمة من الله له.

ومن هذا نخلص: إلى أنه - مع علم الله تعالى السابق في خلقه، وكتابته لأعمالهم - فإنه تعالى لا يعذب عباده ولا ينعمهم على مجرد علمه فيهم، بل بسبب ما عملت أيديهم، وكسبت نفوسهم.

### خاتمة الجواب - توصية:

من يعمل بعمل أهل الجنة حقيقةً، إخلاصاً وإيماناً، فالله تعالى عدلٌ وأكرمٌ وأرحمٌ من أن يخذله في نهاية عمره، بل هذا أهلٌ للتوفيق والتسديد والتثبيت؛ كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

❁ كلمات دلالية: العدل الإلهي، الحكمة الإلهية، القضاء والقدر، القدر، حسن الخاتمة، وسوء الخاتمة.





المسألة (١٨٤) - توهُمُ التعارضُ بين آية: ﴿قُلْ كُلُّ مَن عِنْدَ اللَّهِ﴾ ، وآية: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ ؟

## السؤال

كيف يُمكنُ الجمعُ بين هاتين الآيتين: ﴿وَإِنْ نُصِبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلُّ مَن عِنْدَ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ (٧٨) مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴿ [النساء: ٧٨ - ٧٩]؟!

## عبارات مشابهة للسؤال

- \* كيف نجمع بين قولنا: «ما من شيء يُصيبُ الإنسانَ إلا وهو مقدرٌ عند الله»، وبين قولنا: «إن الشرَّ الذي يُصيبُ الإنسانَ يكونُ بسببِ عمله السيِّءِ»؟
- \* هل ما أقومُ به من الخطأ يكونُ بسببِ تقديرِ الله، أم بسببِ ذنوبي؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

بالنسبة لقوله سبحانه: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾

[النساء: ٧٩]:

فالمرادُ به: أن النعمَ تكونُ من الله على العبدِ، وأن المصائبَ والمكارهَ هي بسببِ من العبدِ بعصيانِهِ، وشرورِ نفسِهِ، وليس المرادُ بها: أن النعمَ بتقديرٍ من الله، وأن المصائبَ والشرورَ ليست بتقديرِ الله؛ فإن هذا لم يقل به أحدٌ من أهل العلم.

وأما معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ مَن عِنْدَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]:

فالمرادُ: أن كلَّ ما أصابَ الناسَ من خيرٍ أو شرٍّ، أو ضرٍّ أو نفعٍ، أو شدَّةٍ أو رخاءٍ، فمن عند

الله، لا يقدر على ذلك غيره، ولا يُصيبُ أحدًا سيئةً ونعمةً إلا بتقديره، ولا ينالُ أحدًا رخاءً ونعمةً إلا بمشيئته؛ فالجميعُ بقضاءِ الله وقدره، وهو نافذٌ في البرِّ والفاجر، والمؤمنِ والكافر.

فلا تنافيَ البتةَ بين كونِ المقاديرِ كلها - ما كان منها خيرًا للعبد، وما كان شرًّا للعبد - بتقديرِ الله تعالى، ومن خلقه، وأن ما أصاب العبدَ من الشرور، فهو بسببٍ منه؛ بعصيانِهِ، وخبثِ نفسه. فآياتُ سورةِ النساءِ تقرُّ حقيقةً مهمَّةً، حاصلها: أن الله سبحانه هو المقدرُ لكلِّ ما يقعُ في الكونِ؛ فما يقعُ في الكونِ من خيرٍ، فهو بتقديره سبحانه، وما يقعُ من شرٍّ، فهو بتقديره أيضًا، لكنه تعالى - وهو العليمُ الحكيم - يقدرُ الخيرَ والشرَّ والنفعَ والضرَّ لسببٍ؛ فما أصابك أيُّها الإنسانُ من خيرٍ، فهو بتقديرِ الله، وبسببٍ من أعمالِكَ الصالحة، وما أصابك من شرٍّ، فهو بتقديرِ الله، وبسببِ ذنوبِكَ الطالحة، ولا يظلمُ ربُّك أحدًا.

والواجبُ على المسلمِ أن يؤمنَ بتقديرِ الله تعالى للمقاديرِ كلها، وأن يحمَدَ الله ويشكرهُ على النعمة؛ لأنه سبحانه هو المتفضلُّ بها، وأن يتوبَ ويستغفرَ إذا أصابته المصيبة؛ لأنها وقعت بسببِ ذنوبه، ومعاصيه هو.

### الجواب التفصيلي:

❁ **أولاً: كيفية التعامل مع آي القرآن:**

أما توهمُ التعارضِ بين الآيتين: ﴿وَإِنْ نَصَبْهُمْ سَيِّئَةً يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ فَمَالٌ هَؤُلَاءِ أَلْقَوْهُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ۗ﴾ (٧٨) مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ ﴿ [النساء: ٧٨-٧٩]، فهنَّ هذه الآياتُ فهمًا صحيحًا يستدعي أمرين:

❁ **أولهما:** النظرُ إليها في السياق الذي وردت فيه؛ إذ لا يستقيم ولا يصح فهمها وهي منعزلة عن سياقها الخاص.

❁ **وثانيهما:** النظرُ إليها وفق المنظومة القرآنية العامة، أو بعبارةٍ أخرى: النظرُ إليها نظرةً كليةً عامةً، وضمن إطار الآيات القرآنية الأخرى؛ فآياتُ الكتابِ يشهدُ بعضها لبعضٍ، ويؤيدُ بعضها بعضًا.

وانطلاقاً من هذين الأمرين: نستطيع التوفيق بين ما قد يظهر من تعارض في الآيات التي نحن بصددِها.

❁ **ثانياً:** تطبيق قواعد النظر الصحيح في آي القرآن يُزيل شبهة التعارض بينها:

وعلى هذا: فمعنى الآية الكريمة: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، أي: أن كل ما أصاب الناس من خير أو شرٍّ، أو ضرٍّ أو نفع، أو شدة أو رخاء، فمن عند الله، لا يقدر على ذلك غيره، ولا يُصيب أحداً سيئةً ونعمةً إلا بتقديره، ولا ينال أحداً رخاءً ونعمةً إلا بمشيئته؛ فالجميع بقضاء الله وقدره، وهو نافذ في البرِّ والفاجر، والمؤمن والكافر.

وفي هذا إعلامٌ من الله لعباده، وتقريرٌ لحقيقة، مُفادها: أن مفاتيح الأشياء كلها بيده سبحانه، لا يملك شيئاً منها أحدٌ غيره.

أما قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، أي: ما أصابك - يا ابن آدم - مما يسرك من رخاءٍ ورزقٍ، فهو من الله تفضل به عليك، وما أصابك مما يسوؤك من شدةٍ ومشقةٍ وأذىٍ ومكروهٍ، فمن نفسك، أي: بسبب ذنبٍ اكتسبته نفسك.

وبهذا المعنى جاء أيضاً قوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّْا أَصَبْتَكُمْ مُّصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِّثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقوله: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]:

فحاصل المعنى هنا: ما أصابك أيها المؤمن من خصبٍ ورخاءٍ، وصحةٍ وسلامةٍ، وغنىٍ ونعمةٍ وسراءٍ، فبفضل الله عليك، وإحسانه إليك، وما أصابك من جذبٍ وشدةٍ، ومرَضٍ وسقمٍ، فبذنبٍ أتيتَه، وإثمٍ اقترفته، وعملٍ كسبته؛ فعوقبت عليه.

فآيات سورة النساء تقرر حقيقةً مهمّةً، حاصلها: أن الله سبحانه هو المقدر لكل ما يقع في الكون؛ فما يقع في الكون من خيرٍ، فهو بتقديره، وما يقع من شرٍّ، فهو بتقديره أيضاً، لكنه تعالى - وهو العليم الحكيم - يقدر الخير والشر والنفع والضر لسبب؛ فما أصابك أيها الإنسان من خيرٍ، فهو بتقدير الله، وبسبب من أعمالك الصالحة، وما أصابك من شرٍّ، فهو بتقدير الله، وبسبب ذنوبك الطالحة، ولا يظلم ربك أحداً.

إذن: الحسنَةُ والسيِّئَةُ كلتاهما بتقدير الله تعالى؛ وهذا معنى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، أي: بتقديره تعالى، لكنَّ الحسنَةَ هي من فضل الله تعالى على عباده؛ وهذا معنى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٩]، أما السيِّئَةُ، فبسببها فعلُ العبد؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، أي: بسببِ فعلِكَ؛ فإضافة السيِّئَةِ إلى العبدِ من إضافة الشيءِ إلى سببه، لا إلى مقدره، أما إضافة الحسنَةَ والسيِّئَةَ إلى الله، فهي من بابِ إضافة الشيءِ إلى مقدره وموجدِه سبحانه.

وقد يقول الإنسان: «ربِّما أكون ملتزماً، وأعملُ كلَّ الواجبات، ثم يقلبُ اللهُ قلبي، دون ذنبٍ مني»؛ وهذا خطأ؛ فإن الله تعالى لا يُضيع أجرَ من أحسنَ عملاً، وما هو بظلامٍ للعبيد.

ولا يكونُ سوءُ الخاتمة - عياداً بالله من ذلك - إلا لأهل التفریط والتقصير، أو لأهل الاجتهاد المدخول الذي صاحبه رياءٌ وسُعةٌ؛ لأن الله أعلم بالنيات.

### خاتمةُ الجواب - توصية:

الإنسانُ قد يتَّجَّهُ ويحاولُ تحقيقَ الخيرِ بالوسائل التي أرشدَ اللهُ إليها، بيدَ أن تحقيقَ الخيرِ فعلاً، لا يتمُّ إلا بمشيئةِ الله وقدرته، وكذلك: فإن الإنسانَ قد يتَّجَّهُ إلى تحقيقِ السُّوءِ، أو يفعلُ ما من شأنه إيقاعُ السُّوءِ، ولكنَّ وقوعَ السُّوءِ فعلاً ووجوده لا يتمُّ إلا بمشيئةِ الله وقدرته.

❖ **كلماتٌ دلالية:** العدلُ الإلهي، الحكمةُ الإلهية، القضاء والقدر، القدر، درءُ التعارضِ المتوهمِ بين آيِ القرآن.



المسألة (١٨٥) - كيف نَجْمَعُ بين قَبُولِ التَّوْبَةِ مِنَ الْإِنْسَانِ، وبين حُكْمِ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ أَنَّهُمْ سَيَمُوتُونَ عَلَى الْكُفْرِ؟

## السؤال

هل يُمكنُ أن يحدثَ أن يُعَلِّقَ اللهُ بابَ التَّوْبَةِ في وَجِهٍ أَحَدٍ في عَصْرِنَا هَذَا؛ فلا يُمكنُهُ أن يتوبَ؟ فكيف نَجْمَعُ بين قَبُولِ التَّوْبَةِ مِنَ الْإِنْسَانِ، وبين حُكْمِ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ أَنَّهُمْ سَيَمُوتُونَ عَلَى الْكُفْرِ؟

## عبارات مشابهة لسؤال

\* كيف كان سيؤمّنُ أبو لهب؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

اللهُ تعالى لم يَحْرِمِ أَحَدًا حَقًّا هو له، بل هو هَدَى الجميعَ إلى السَّبِيلِ، ولكنَّ النَّاسَ انقَسَمُوا بين شاكِرٍ وكفورٍ.

وَمَنْ صَدَّقَ رَجَاؤُهُ فِي طَلَبِ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَسَعَى لَهَا، فَإِنَّهُ لَا يُحْرَمُ أَبَدًا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَلَوْ فَعَلَ الْكِبَائِرَ؛ كَالنَّائِبِينَ؛ وَفِيهِمْ يَقُولُ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ۗ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]؛ وَهَذَا فِي حَقِّ النَّائِبِينَ؛ فَإِنَّ بَابَ التَّوْبَةِ لَا يُغْلَقُ فِي وَجِهٍ أَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ مَهْمَا فَعَلَ؛ مَا دَامَ فِي عُمُرِهِ بَقِيَّةً، وَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يَفَكِّرَ فِيمَا يَلْزُمُهُ هُوَ، وَمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّاعَةِ وَالتَّوْبَةِ.

وَأَمَّا أَهْلُ الضَّلَالِ وَالْكَفْرَانِ، الَّذِينَ جَحَدُوا بِآيَاتِ اللَّهِ، وَكَذَّبُوا رُسُلَهُ، وَحَارَبُوا دِينَهُ، فَهَمُّ أَهْلِ الْيَأْسِ وَالْقَنُوطِ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ؛ وَفِيهِمْ يَقُولُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِسُّ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]؛ فَهؤُلاءِ الصَّنْفُ مِنَ النَّاسِ أَصْرُّوا عَلَى الْكُفْرِ حَتَّى أَتَتْهُمْ

الوفاة، وهذا من عدل الله وحكمته في التعامل مع عباده؛ فإنهم الذين جنوا على أنفسهم؛ فقد فتح لهم الباب فلم يدخلوا، وبيّن لهم الطريق فلم يسلكوا، فبعد ذلك إذا حرموا التوفيق للتوبة حتى موافاتهم الموت، وحكي عنهم الهلاك الأخرى في حياتهم، كان مناسباً لأحوالهم، والله تعالى بكمال علمه وحكمته أخبر عنهم وعن مصيرهم.

### الجواب التفصيلي:

ربنا تعالى له الخلق، وله الأمر: ﴿وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ ۗ وَهُوَ الْحَكِيمُ وَالْبَاقِي ۗ﴾ [القصص: ٧٠]؛ فيغفر لمن يشاء رحمةً منه وفضلاً، ويعذب من يشاء حكمةً منه وعدلاً، وهو سبحانه أعلم بمواضع فضله، ومواقع عدله.

ولا تعارض أبداً بين كون باب التوبة مفتوحاً للعباد، وبين إخبار الله تعالى بأنه قضى على معيّنين من الخلق: أنهم لا يتوبون؛ فهؤلاء مخصوصون من عموم النصوص المخبرة بقبول التوبة وفتح بابها.

وهؤلاء سبق في علم الله المطلق: أنهم لا يؤمنون، وأنهم مستحقون للعذاب بردهم للحق، وعنادهم في الخضوع له، بعدما تبين لهم بيان واضح جلي، وبحجة بالغة.

وهذا من عدل الله وحكمته في التعامل مع عباده؛ فإنهم الذين جنوا على أنفسهم؛ فقد فتح لهم الباب فلم يدخلوا، وبيّن لهم الطريق فلم يسلكوا، فبعد ذلك إذا حرموا التوفيق للتوبة، وحكي عنهم الهلاك الأخرى في حياتهم، كان مناسباً لأحوالهم.

وبعض الخلق في عصرنا: يُحال بينهم وبين التوبة؛ فهذا واقع بلا ريب؛ لكن من المعلوم أن الوحي قد انقطع بموت النبي ﷺ؛ فلا أحد يقدر على الجزم بأن معيناً قد حيل بينه وبين التوبة، وأنه سيُموت على الكفر والنفاق.

### خاتمة الجواب - توصية:

باب التوبة لا يُعلّق في وجه أحدٍ من البشر مهما فعل؛ ما دام في عمره بقيّة، وعلى العاقل أن يفكر فيما يلزمه هو، وما يقدر عليه من الطاعة والتوبة.



كلماتٌ دلاليّة: العدلُ الإلهي، الحكمةُ الإلهية، القضاء والقدر، القدر.



المسألة (١٨٦) - كيف يُجمَع بين كونِ القَدَرِ فيه خيرٌ وشرٌّ، وبين كونِ أمرِ المؤمنِ كُلِّه له خيراً؟

## السؤال

هل القضاء فيه شرٌّ، فأسَخَطَ عليه وأرْفَضَهُ، أم لا، فأَرْضَى به في كلِّ ما يُصِيبُنِي؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ هل في القدرِ شرٌّ؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

إن أفعالَ الله سبحانه وتعالى كُلُّها خيرٌ وحكمةٌ، وليس فيها شرٌّ بإطلاق، وإن كانت شرًّا على بعض الخلقِ بسببِ كسبِهِم واختيارِهِم، وهذا الشرُّ الذي نراه إنما هو شرٌّ بالنسبةِ لنا؛ ففعلُ الله وقضاؤه كُلُّه خيرٌ، والمفعولُ قد يكونُ خيرًا، وقد يكونُ شرًّا، أي: بالنسبةِ لبعضِ الخلقِ.

ويوضِّحُ هذا: أننا نجدُ في بعضِ المخلوقاتِ شرًّا كالحَيَّاتِ والعقاربِ، ونجدُ الأمراضِ والفقْرَ والجَدْبَ، وما أشبهَ ذلك؛ فكلُّ هذه بالنسبةِ للإنسانِ شرٌّ؛ لأنها لا تلائمُه، لكنْ باعتبارِ نسبتِها إلى الله هي خيرٌ؛ لأنَّ الله لم يقدرْها ولم يخلقْها إلا لحكمةٍ، عرفَها مَنْ عرفَها، وجَهِلَها مَنْ جَهِلَها.

والناسُ حينَ نزولِ البلاءِ ثلاثةُ أقسام:

● الأول: محرومٌ من الخير؛ يقابلُ البلاءَ بالتسخطِ، وسوءِ الظنِّ بالله، واتِّهامِ القدرِ.

● الثاني: موفقٌ؛ يقابلُ البلاءَ بالصبرِ، وحسنِ الظنِّ بالله.

● الثالث: راضٍ؛ يقابلُ البلاءَ بالرضا والشكر؛ وهو أمرٌ زائدٌ على الصبرِ.



وعلى ذلك: فربما رأى العبدُ شرًّا في شيءٍ ما، لكن بصبره ورضاه عن الله تعالى وقدره، يتحوَّل ذلك إلى نعمةٍ يُوجَرُ من ورائها؛ وهذا لا يكونُ إلا للمؤمن؛ فإنَّ أمرَ المؤمنِ خيرٌ له، لا من جهةٍ أنه لا شرَّ فيه، بل من جهةٍ أنه كلُّه له فيه أجرٌ وقُرْبَةٌ إلى الله؛ لحسنِ تعاملِهِ مع قدرِ الله وقضائه؛ فهو يتقَرَّبُ في حالةِ السَّراءِ بالرضا والشكر، وفي حالةِ الضَّراءِ بالصبر، أو بالرِّضا والشكر؛ فيكسِبُ في كلتا حالتَيْهِ الأجرَ والمثوبةَ من الله؛ لصبره، أو رضاه وشكره.

وفي حصولِ البلياءِ والمصائبِ للمؤمنِ أوجهٌ من الخير؛ كتكفيرِ سيئاتِهِ، ورفعِ درجَاتِهِ، والتذكيرِ له حتى يتوبَ إلى الله، والذلُّ والانكسارِ بين يديِّ الله، وغير ذلك من الحِكَمِ والمصالحِ.

### الجواب التفصيلي:

يُمْكِنُ إِزَالَةُ الْإِشْكَالِ الْوَارِدِ فِي السُّؤَالِ مِنْ خِلَالِ مَا يَلِي:

❁ **الأوَّل:** لا يقومُ إيمانُ العبدِ إلا بالإيمانِ بالقدرِ خيرِهِ وشرِّهِ:

فالإيمانُ بالقدرِ خيرِهِ وشرِّهِ ركنٌ من أركانِ الإيمانِ، وهو الإقرارُ بأن ما يقعُ من شيءٍ في الكونِ، فهو من تقديرِ الله وخلقِهِ، سواءً كان خيراً أو شرًّا من وجهةِ نظرنا.

❁ **الثاني:** كلُّ قضاءِ الله خيرٌ؛ لأنه عن حكمةٍ بالغةٍ وتقديرِ عليم، ولا يخلقُ اللهُ الشرَّ المَحْضَ أبداً:

وإنما يكونُ ما هو شرٌّ في ظاهرِهِ فيما يَعْرِضُ على العبدِ في حالةٍ دون حالةٍ، فربما رأى بعضهم أن الموتَ أو المرضَ شرٌّ له، وبعضُ آخَرٍ يرى أنه خيرٌ؛ لأنه تكفيرٌ للذنوبِ، أو مفارقةٌ للدنيا وتعبها.

فلا يَصِحُّ أن نقيِّمَ الشرَّ أو الخيرَ بمعياريَّةِ عقولنا القاصرة التي لا تُدرِكُ الجزئيات، ثم نقيِّسَ بها التقديرَ الإلهيَّ للأمور.

❁ **الثالث:** الأصلُ عند المؤمنِ: أنه ما من شيءٍ إلا قد خلقَهُ اللهُ لحِكْمَةٍ:

سواءً عَلِمَهَا الإنسانُ أو غابت عنه؛ فإن غاب عن المسلمِ شيءٌ من حكمةِ الله، فإنه يُرُدُّهُ إلى ما تبيَّن له من دلائلِ حِكْمَتِهِ ورحمَتِهِ في هذا الكونِ العظيمِ.

**الرابع:** بيان التوافق بين نصوص الشريعة في أن أمر المؤمن كله له خير، وبين مبدأ الإيمان بالقدر خيره وشره:

أما بالنسبة لتوهم التعارض بين الإيمان بالقدر خيره وشره، وبين النص الوارد في حديث: «عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ لَهُ خَيْرٌ»؛ رواه مسلم (٢٩٩٩) -: فالجمع بينهما يسيرٌ وواضحٌ؛ فإنَّ أمرَ المؤمنِ خيرٌ له، لا من جهة أنه لا شرَّ فيه، بل من جهة أنه كله له فيه أجرٌ وقربةٌ إلى الله، ومثوبةٌ للعبد على حسن تعامله مع قدرِ الله وقضائه؛ فهو يتقربُ في حالة السراء بالرضا والشكر، وفي حالة الضراء بالصبر، أو بالرضا والشكر؛ فيكسبُ في كلتا حالتَيْه الأجرَ والمثوبةَ من الله؛ لصبره، أو رضاهُ وشكره.

**الخامس:** من أوجه الخير التي تحصل من البلى والمصائب:

● **أولاً:** تكفير سيئاته، ورفع درجاته؛ كما في الحديث عن النبي ﷺ: «مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ، وَلَا وَصَبٍ، وَلَا حُزْنٍ، وَلَا آدَى، وَلَا غَمٍّ، حَتَّى الشُّوْكَةِ يُشَاكُهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ»؛ متفقٌ عليه؛ رواه البخاري (٥٦٤١)، ومسلم (٢٥٧٣).

● **ثانياً:** تذكير للعباد حتى يتوبوا إلى الله؛ كما قال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].  
ومن فوائد الابتلاء:

- ١- الشعور بالتفريط في حق الله، وأتھام النفس ولوئها.
- ٢- الذل والانكسار بين يدي الله.
- ٣- تقوية صلة العبد بربه.
- ٤- تذكُر أهل الشقاء والمحرومين، والإحساس بآلامهم.
- ٥- قوَّة الإيمان بقضاء الله وقدره.
- ٦- اليقين بأنه لا يَنْفَع ولا يَضُرُّ إلا الله.
- ٧- تذكُر المال، وإبصار الدنيا على حقيقتها.

والناس حين نزول البلاء ثلاثة أقسام:

• الأول: محرومٌ من الخير؛ يقابلُ البلاءَ بالتسخطِ، وسوءِ الظنِّ بالله، واتِّهامِ القدر.

• الثاني: موفقٌ؛ يقابلُ البلاءَ بالصبرِ، وحسنِ الظنِّ بالله.

• الثالث: راضٍ؛ يقابلُ البلاءَ بالرضا والشكر؛ وهو أمرٌ زائدٌ على الصبر.

والمؤمنُ كلُّ أمرٍ له خيرٌ؛ فهو في نعمةٍ وعافيةٍ في جميعِ أحواله؛ مصداقاً لقولِ الرسولِ ﷺ: «عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ؛ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ لَهُ خَيْرٌ»؛ رواه مسلم (٢٩٩٩).

واقترضتُ حكمةَ الله اختصاصَ المؤمنِ غالباً بنزولِ البلاءِ؛ تعجيباً لعقوبتهِ في الدنيا، أو رفعاً لمنزلتهِ، أما الكافرُ والمنافقُ، فيعافى ويُصرفُ عنه البلاءُ، وتؤخَّرُ عقوبتهُ في الآخرة.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: العدلُ الإلهيُّ، الحكمةُ الإلهيةُ، القضاءُ والقدرُ، القدرُ، أمرُ المؤمنِ كُلُّه له خيرٌ.



## سابعًا: شبهاتٌ حول الصحابةِ

المسألة (١٨٧) - الزعمُ أن أبا بكرٍ وعُمَرَ رضي الله عنهما، اغتصبا الخلافةَ اغتصابًا.

### السؤال

هل تولَّى أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ - وكذلك من بعده عُمرُ بنُ الخطَّابِ - الخلافةَ عَنوةً بغيرِ مَشُورَةٍ؟

### عباراتٌ مشابهةٌ للسؤال

✽ شبهاتٌ حول أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ، وعُمَرَ بنِ الخطَّابِ، رضي الله عنهما.

### الجواب

#### مختصرُ الإجابة:

إن الزعمَ بأن أبا بكرٍ وعُمَرَ رضي الله عنهما قد اغتصبا الخلافةَ، واستأثرا بالحُكم بعد رسولِ الله صلى الله عليه وآله - لَقَوْلُ مردودٌ، ولا دليلٌ عليه؛ وفسادُ هذا القولِ ظاهرٌ لأمر:

الأوَّل: أن أبا بكرٍ رضي الله عنه قد تولَّى أمورَ المسلمين بعد وفاةِ النبي صلى الله عليه وآله؛ بناءً على موافقةِ أهلِ الحَلِّ والعقدِ، وبيعةٍ خاصَّةٍ، ثم أخرى عامَّةٍ، وانعقدَ إجماعُ الصحابةِ على خلافتهِ؛ فقد كانت خلافةُ أبي بكرٍ مبنيةً على الشورى والإجماع.

ثم وليَّ عُمرُ الخلافةَ باتِّفاقِ أهلِ الحَلِّ والعقدِ وإرادتهم؛ فقد رَضُوا به وبايعوه، وحمدوا خلافتهُ وانتفقوا عليه، وقد كان استخلافُ عُمرَ رضي الله عنه على أصحِّ أساليبِ الشورى وأعدلِها، وتمَّ له عقْدُ الخلافةِ بالشورى والاتِّفاقِ أيضًا.

ثانياً: أن أبا بكرٍ وعُمَرَ   لم يكن منهما حرصٌ على الخلافة، بل كانا زاهدين فيها، يخشيان تبعاتها.

ثالثاً: أنه لا يكونُ اغتصابٌ للشيء إلا من صاحب الحق فيه، وعن غيرِ رضا منه، ولم يكن هناك أحدٌ اغتصبَ منه الخلافة، بعد ما كان أهلاً لها، وأحقَّ بها منهما؛ فكيف يقال: «إنهما اغتصبا الخلافة»!؟

وأما عليٌّ  : فقد بايعَ الشيخين عن قبولٍ ورضاً؛ فإن الروايات التاريخية الصحيحة تثبت الاتفاق على خلافة الشيخين، وتؤكد وحدة الأمة الإسلامية، وإنما تأخر عليٌّ   في مبايعة أبي بكرٍ؛ لانشغاله بتمريرِ فاطمة، وتطبيقاً لخاطرها، على أنه لا يلزم لكلِّ مبايعٍ أن يأتي بنفسه، بل القبولُ العامُّ يقومُ مقامَ ذلك.

### الجواب التفصيلي:

إن القول بأن أبا بكرٍ الصديق وعُمَرَ بن الخطَّاب   قد اغتصبا الخلافة، واستأثرا بالحكم بعد رسولِ الله  : - لِقَوْلِ مَرْدُودٍ، وَبَيِّنُ خَطَأَهُ مِنْ عِدَّةِ أَوْجِهٍ كالتالي:

####   أولاً: بيانُ الشورى في خلافة أبي بكرٍ وعُمَرَ  :

لَمَّا عَلِمَ الصَّحَابَةُ   بوفاةِ رسولِ الله  ، اجتمعَ الأنصارُ في سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ فِي الْيَوْمِ نَفْسِهِ، وَهُوَ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ، الثَّانِي عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ مِنَ السَّنَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ لِلْهِجْرَةِ، وَتَدَاوَلُوا الْأَمْرَ بَيْنَهُمْ فِي اخْتِيَارِ مَنْ يَلِي الْخِلاْفَةَ مِنْ بَعْدِهِ  .

وقد قال أبو بكرٍ الباقلاني - في معرضِ ذكرِهِ لِاجْتِمَاعِ عَلِيٍّ خِلاْفَةَ الصَّديقِ  : -  
 (وكان   مفروض الطاعة؛ لِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى طَاعَتِهِ، وَإِمَامَتِهِ، وَانْقِيَادِهِمْ لَهُ، حَتَّى قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ  ، مَجِيباً لِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ  ، لَمَّا قَالَ: «أَقِيلُونِي؛ فَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ» - : «لَا نُقِيلُكَ وَلَا نَسْتَقِيلُكَ؛ قَدَّمَكَ رَسُولُ اللَّهِ   لِدِينِنَا؛ أَلَا تَرْضَاكَ لِدُنْيَانَا؟!»؛ يَعْنِي بِذَلِكَ: حِينَ قَدَّمَهُ   لِلْإِمَامَةِ فِي الصَّلَاةِ مَعَ حُضُورِهِ  ، وَاسْتِنَابَتِهِ فِي إِمَارَةِ الْحَجَّ).

الإِنصَافُ لِلْبَاقِلَانِيِّ (ص ٦٢).

كما أن بيعة أبي بكرٍ قامت في المسجد بعد ذلك، ورَضِيَ به المسلمون في الأمصارِ كلها، فلم تحصل بيعته بمن عقد له في السقيفة فقط.

ومثلما كان تولي أبي بكرٍ للخلافة مبنياً على الشورى والإجماع، كان تولي عمر بن الخطاب أيضاً؛ فلما اشتد المرضُ بأبي بكرٍ، جمع الناس إليه، فقال: «إنه قد نزل بي ما قد ترون، ولا أظنني إلا ميتاً لما بي، وقد أطلق الله أيمانكم من بيعتي، وحلَّ عنكم عُقدتي، وردَّ عليكم أمركم؛ فأمرُوا عليكم من أحببتم؛ فإنكم إن أمرتم في حياتي، كان أجدرَّ ألا تختلفوا بعدي»، وتشاورَ الصحابةُ ﷺ، وكلُّ يحاول أن يدفع الأمر عن نفسه، ويطلبه لأخيه؛ إذ يرى فيه الصلاح والأهلية؛ لذا رجعوا إليه، فقالوا: رأينا يا خليفة رسول الله رأيك، قال: فأمهلوني حتى أنظرَ الله ولدينه ولعباده.

فدعا أبو بكرٍ عبد الرحمن بن عوفٍ، فقال له: أخبرني عن عمر بن الخطاب، فقال له: ما تسألني عن أمرٍ إلا وأنت أعلم به مني، فقال أبو بكرٍ: وإن، فقال عبد الرحمن: هو والله أفضل من رأيك فيه.

ثم دعا عثمان بن عفان، فقال: أخبرني عن عمر بن الخطاب، فقال: أنت أخبر به، فقال: على ذلك يا أبا عبد الله، فقال عثمان: اللهم، علمي به أن سريرته خيرٌ من علانيته، وأنه ليس فينا مثله، فقال أبو بكرٍ: يرحمك الله، والله لو تركته، ما عدتكَ.

ثم دعا أسيد بن حضيرٍ، فقال له مثل ذلك، فقال أسيد: اللهم أعلمه الخيرة بعدك، يرضى للرضا، ويسخط للسخط، والذي يسرُّ خيرٌ من الذي يعلن، ولن يلي هذا الأمر أحدٌ أقوى عليه منه.

وقد استشار أبو بكرٍ سعيد بن زيدٍ، وعددًا من الأنصار والمهاجرين، وكلهم - تقريباً - كانوا على رأي واحدٍ في عمر، إلا طلحة بن عبيد الله الذي خاف من شدته، فقال لأبي بكرٍ: ما أنت قائل لربك إذا سألك عن استخلافك عمرَ علينا، وقد ترى غلظته؟ فقال أبو بكرٍ: أجلسوني، أبالله تخوفوني؟! خاب من تزود من أمركم بظلم، أقول: اللهم استخلفت عليهم خير أهلك.

ثم بين لهم سبب غلظة عمر، فقال: ذلك لأنه يراني رقيقاً، ولو أفضى الأمر إليه، لترك كثيراً مما عليه.

ثم كتب عهداً مكتوباً يُقرأ على الناس في المدينة، وفي الأمصار، عن طريق أمراء الأجناد. «تاريخ المدينة» لابن شبة (٢/ ٦٦٥-٦٦٦)، و«الطبقات الكبرى» (٣/ ١٩٩)، و«تاريخ دمشق» (٣٠/ ٤١١).

ومن ثم لم يكن استخلاف عمر ﷺ إلا على أصح أساليب الشورى وأعدلها، وإن كانت الإجراءات المتبعة فيها غير الإجراءات المتبعة في تولية أبي بكر نفسه.

وهكذا تم عقد الخلافة لعمر ﷺ بالشورى والاتفاق، ولم يورد التاريخ أي خلاف وقع حول خلافته بعد ذلك، ولا أن أحداً نهض طول عهده لينازعه الأمر، بل كان هناك إجماع على خلافته، وعلى طاعته أثناء حكمه؛ فكان الجميع وحدة واحدة.

وقد نقل إجماع الصحابة ومن بعدهم على خلافة عمر بن الخطاب: طائفة من أهل العلم، ومن ذلك ما يلي:

● فعن ابن عباس، قال: «دَخَلْتُ عَلَى عُمَرَ حِينَ طُعِنَ، فَقُلْتُ: أَبَشِّرُ بِالْجَنَّةِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَسْلَمْتَ حِينَ كَفَرَ النَّاسُ، وَجَاهَدْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ خَذَلَهُ النَّاسُ، وَقَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عِنْدَكَ رَاضٍ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ فِي خِلَافَتِكَ اثْنَانِ، وَقَتِلْتَ شَهِيدًا، فَقَالَ: أَعِدْ عَلَيَّ، فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، لَوْ أَنَّ لِي مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ صَفَرَاءَ وَيَبْصَاءَ، لَأَفْتَدَيْتُ بِهِ مِنْ هَوْلِ الْمَطْلَعِ»؛ رواه ابن أبي شيبَةَ (٧/ ١٠٠ رقم ٣٤٤٩٤)، والحاكم في «المستدرک» (٣/ ٩٢).

● وقال أبو نعيم الأصبهاني: «لَمَّا عَلِمَ الصَّدِيقُ ﷺ مِنْ فَضْلِ عُمَرَ ﷺ، وَنَصِيحَتِهِ وَقُوَّتِهِ عَلَى مَا يَقْلُدُهُ، وَمَا كَانَ يُعِينُهُ عَلَيْهِ فِي أَيَّامِهِ مِنَ الْمَعُونَةِ التَّامَّةِ، لَمْ يَكُنْ يَسْعُهُ فِي ذَاتِ اللَّهِ وَنَصِيحَتِهِ لِعِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى: أَنْ يَعْدَلَ بِهَذَا الْأَمْرِ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَمَّا كَانَ يَعْلَمُ مِنْ شَأْنِ الصَّحَابَةِ ﷺ: أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ مِنْهُ مَا عَرَفَهُ، وَلَا يُشْكِلُ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهِ، فَوَضَّ إِلَيْهِمْ ذَلِكَ، فَرَضِيَ الْمُسْلِمُونَ ذَلِكَ وَسَلَّمُوهُ، وَلَوْ خَالَطَهُمْ فِي أَمْرِهِ ارْتِيَابٌ أَوْ شَبَهَةٌ، لَأَنْكَرُوهُ، وَلَمْ يَتَّبِعُوهُ؛ كَاتِبَاعِهِمْ أَبَا بَكْرٍ ﷺ، فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَمَاعَ، وَأَنْ إِمَامَتَهُ وَخِلَافَتَهُ ثَبَّتَتْ عَلَى الْوَجْهِ

الذي ثبت للصدِّيق رضي الله عنه، وإنما كان الدليل لهم على الأفضل والأكمل، فتبعوه على ذلك مستسلمين له راضين به. «الإمامة والردُّ على الرافضة» لأبي نعيم (ص ٢٧٤).

ومن جانب آخر: فإن كلا الشيخين كان على أهلية شرعية كاملة لتولي الخلافة، وفضلهما معروف غير منكور عند الكافة، ولقد كان أبو بكر وعمر يتمتعان بكل مؤهلات القيادة؛ بحيث يصلح كل منهما لتولي أمور المسلمين.

ولم يتولَّ أبو بكر وعمر رضي الله عنهما الخلافة إلا بطريقة شرعية، وعلى أساس من الشورى وإجماع أغلبية الصحابة رضي الله عنهم.

**ثانياً:** لم يكن من أبي بكر وعمر حرص على الخلافة، بل كانا زاهدَيْن فيها، يخشيان تبعاتها:

ما كان للراشدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: أن يغتصبا الخلافة، أو يطلبها مجرد طلب، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحرص على الإمارة، وجعل الحرص عليها غير مصلحة شرعية تُهمَّه يُعاقب عليها بمنعه منها؛ فعن عبد الرحمن بن سُمرة، قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سُمُرَةَ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ، وَكَلْتِ إِيْنَهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ، أُعِنْتَ عَلَيْهَا»؛ رواه البخاري (٦٦٢٢)، ومسلم (١٦٥٢).

فما كان لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما أن يحرصا على الخلافة، فضلاً عن أن يغتصباها وقد تربيا في هذه المدرسة المحمدية، وتنشأ من نسيم هذا العصر بما فيه من روح الزهد في أمر الخلافة والمسؤولية.

وإن تصرّفهما في اجتماع السقيفة لخير دليل على ذلك؛ فبعد أن أتم أبو بكر حديثه في السقيفة، قدّم عمر وأبا عبيدة للخلافة، ولكن عمر كره ذلك، وقال فيما بعد: «فَلَمْ أَكْرَهُ مِمَّا قَالَتْ غَيْرُهَا، كَانَ وَاللَّهِ أَنْ أُقَدِّمَ، فَتَضْرَبَ عُنُقِي، لَا يُقَرَّبُنِي ذَلِكَ مِنْ إِيْمٍ، أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَأَمَّرَ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ»؛ رواه البخاري (٦٨٣٠).

وظهر زهد أبي بكر في الإمارة في خطبته التي اعتذر فيها عن قبول الخلافة؛ حيث قال رضي الله عنه: «وَاللَّهِ مَا كُنْتُ حَرِيصًا عَلَى الْإِمَارَةِ يَوْمًا وَلَا لَيْلَةً قَطُّ، وَلَا كُنْتُ فِيهَا رَاغِبًا، وَلَا



سَأَلْتَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي سِرِّ وَلَا عَلَانِيَةٍ، وَلَكِنِّي أَشْفَقْتُ مِنَ الْفِتْنَةِ، وَمَا لِي فِي الْإِمَارَةِ مِنْ رَاحَةٍ، وَلَكِنْ قُلِدْتُ أَمْرًا عَظِيمًا مَا لِي بِهِ مِنْ طَاقَةٍ وَلَا يَدٍ إِلَّا بِتَقْوِيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَوَدِدْتُ أَنَّ أَقْوَى النَّاسِ عَلَيْهَا مَكَانِي الْيَوْمَ»، فَقَبِلَ الْمُهَاجِرُونَ مِنْهُ مَا قَالَ وَمَا اعْتَدَرَ بِهِ؛ رواه الحاكم في «المستدرک» (٣ / ٦٦ رقم ٤٤٢٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨ / ٢٦٣ رقم ١٦٥٨٧).

وقال ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ الَّذِي رَأَيْتُمْ مِنِّي لَمْ يَكُنْ عَلَيَّ حِرْصٍ عَلَيَّ وَلَا يَتِيكُمُ، وَلَكِنِّي خِفتُ الْفِتْنَةَ وَالْإِخْتِلَافَ، فَدَخَلْتُ فِيهَا، وَهَانَدَا وَقَدْ رَجَعَ الْأَمْرُ إِلَيَّ أَحْسَنِهِ، وَكَفَى اللَّهُ تِلْكَ النَّائِرَةَ، وَهَذَا أَمْرُكُمْ إِلَيْكُمْ؛ فَوَلُّوا مَنْ أَحْبَبْتُمْ مِنَ النَّاسِ، وَأَنَا أُجِيبُكُمْ عَلَيَّ ذَلِكَ، وَأَكُونُ كَأَحَدِكُمْ؛ فَأَجَابَهُ النَّاسُ: «رَضِينَا بِكَ قَسْمًا وَحَطًّا؛ إِذْ أَنْتَ ثَانِي اثْنَيْنِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». ينظر: «الثقات» لابن حبان (٢ / ١٦٠).

ولا أدل على زُهدِهِ ﷺ في حياته جملةً، وبشكلٍ عامٍّ: من أنه عاش خلافةً كلها في شدةٍ من العيش، وبعُدٍ عن الترف، وأخذَ نفسه بالشدةِ والمحاسبةِ الدائمة، ولو كان له في الأمرِ والمُلْكِ رغبةٌ أو ميلٌ، لتفكَّه بما يتفكَّه به الملوك، ولو سَع على نفسه معيشتها ما استطاع التوسعة.

### ❁ ثلثاً: ممَّن اغتصبَ أبو بكرٍ وعُمَرُ الخلافةَ؟

إن القولَ باغتصابِ أبي بكرٍ وعُمَرَ ﷺ للخلافةِ، يقتضي وجودَ مغتصبٍ منه، كان أهلاً لها، وأحقَّ بها منهما، وهنا نساءلُ من هذا المرشَّح المزعوم؟!!

فلا يكونُ اغتصابُ الشيءِ إلا من صاحبِ الحقِّ فيه، وعن غيرِ رضاٍ منه؛ فمَن صاحبُ الحقِّ في الخلافةِ بعد النبيِّ ﷺ، ثم بعد أبي بكرٍ، حتى تُغتصبَ الخلافةُ منه؟!!

ومن المرشَّح الذي رشَّحه المسلمون للخلافةِ، فاعتُصبتْ منه على يدِ أبي بكرٍ وعُمَرَ؟!!

ومن ذا الذي لم يَرِضْ بخلافةِ أبي بكرٍ وعُمَرَ، وقد نُقلَ الإجماعُ على قبولِ توليِ أبي

بكرٍ واستخلافِ عُمَرَ؟!!

رُبَّما قيل: عليُّ بنُ أبي طالبٍ:

بيدَ أن الرواياتِ التاريخيةَ الصحيحةَ تنفي هذا الزعمَ، وتُثبتُ الاتفاقَ على خلافةِ الشيخين، وتؤكدُ وحدةَ الأمةِ الإسلاميَّةِ، واجتماعَ قياداتِها، وإنما تأخَّرَ عليٌّ عليه السلام في مبايعةِ أبي بكرٍ؛ لانشغاله بتمريضِ فاطمةَ، وتطبيباً لخاطريها، على أنه لا يلزمُ لكلِّ مبايعٍ أن يأتي بنفسه، بل القبولُ العامُّ يقومُ مقامَ ذلك.

### خاتمةُ الجوابِ - توصية:

مَن سبرَ حالَ أبي بكرٍ وعمرَ عليهما السلام، استبعدَ أن يحرصا على الخلافةِ، ويسعيا وراءَ تحمُّلِ المسؤوليةِ، فضلاً عن اغتصابِ الخلافةِ؛ فكيف يُتَّهَمَانِ بعد ذلك باغتصابِها، وهما أفضلُ رجلينِ تربياً في مدرسةِ محمدٍ صلى الله عليه وآله وسلم؟!!

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: السيرة، أبو بكرٍ الصِّديق، عمرُ بنُ الخطَّاب، شبهاتٌ حول الصحابة، الخلافة.



المسألة (١٨٨) - كيف نُحِبُّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنه، وقد كان من أصحابِ المُلْكِ العَضُوضِ؟

## السؤال

إن مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنه مشمولٌ بوصفِ المُلْكِ العَضُوضِ الواردِ في الأحاديثِ؛ لأن المُلْكَ العَضُوضَ هو المُلْكُ الذي فيه عَسْفٌ وقَهْرٌ؛ كأنه يَعَضُّ النَّاسَ عَضًّا، وهكذا كان الحالُ في زمنِ مُعَاوِيَةَ.

## عبارات مشابهة للسؤال

\* ما الجوابُ عن الطعنِ في مُعَاوِيَةَ بوصفِ المُلْكِ العَضُوضِ؟

## الجواب

### مضمونُ السؤالِ:

هذه الشبهةُ قائمةٌ على جهلِ بتاريخِ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه، والجوابُ عنها يحتاجُ إلى بيانِ واقعِ الأمرِ، وشهاداتِ كبارِ الصحابةِ لمُعَاوِيَةَ رضي الله عنه.

### مختصرُ الإجابة:

دلَّت الدلائلُ على حسنِ سيرةِ أميرِ المؤمنينِ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه في رعيته، ومحَبَّته لهم، ومحَبَّتِهِمْ له؛ فقد كان حسنَ السَّيرَةِ في رعيته، وقد وَلِيَ الإمارةَ عليهم عشرينَ سنةً، والخلافةَ نحوها، ولم يتشكَّوا منه، وكان سخيًّا حليماً عادلاً، شَهِدَ له بذلك السلفُ، ومِن دلائلِ سماحتِهِ: عرُضُهُ المصالحةَ على الحسنِ بنِ عليٍّ رضي الله عنه، كما أن حديثَ سَفِينَةَ الذي هو أصحُّ حديثٍ في البابِ، لم يَرِدْ فيه وصفُ المُلْكِ بعدِ خلافةِ النبوَّةِ بـ «العَضُوضِ»، وإنما وُصِفَ بأنه «مُلْكٌ» فحَسِبُ.

## الجواب التفصيلي:

ويتبين ذلك من وجوه:

❁ **أولاً:** قد دلت الدلائل على حسن سيرة أمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه في رعيته، ومحبتهم له،

بل كان له من ذلك النصيب الكبير؛ حيث ولي عشرين سنة الإمارة على أهل الشام؛ فلم يتشك متشكاً، بل بدّلوا معه نفوسهم ودماءهم وأموالهم، وولي الخلافة سبع عشرة سنة وشهوراً، لا يزادون له إلا محبةً، وفي العادة: أن الرعية تلحقهم الملالة من ملوكهم؛ فلولا أنهم رأوه بالصفة التي تجب، ما بدّلوا أنفسهم دونه، وهو بذلك قد استحقّ ثناء النبي صلى الله عليه وسلم؛ كما جاء في حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم»؛ رواه مسلم (١٨٥٥).

وقد ثبت ما يدل على أن معاوية رضي الله عنه في حبة ملكه، كان يستطع الانتقادات الواردة عليه، ويحبب عنها؛ فيوافقها الصحابة على ما أجاب به:

فعن عروة بن الزبير: «أن مسور بن مخرمة قدم وافداً إلى معاوية بن أبي سفيان، فقصى حاجته، ثم دعاه فأخلاه، فقال: يا مسور، ما فعل طعنك على الأئمة؟ قال المسور: دعنا من هذا، وأحسن فيما قدمنا له، فقال معاوية: لا والله، لتكلمن بذات نفسك، والذي نعمت عليّ، قال المسور: فلم أترك شيئاً أعيبه عليه إلا بينته له، فقال معاوية: لا أبرأ من ذنب؛ فهل تعد لنا يا مسور ممّا نلي من الإصلاح في أمر العامة - فإن الحسنه بعشر أمثالها - أم تعد الذنوب؟ فقال معاوية: فإننا نعتزف لله بكل ذنب أدبناه، فهل لك يا مسور ذنوب في خاصّتك تخشى أن تهلك إن لم يعف الله لك؟ فقال المسور: نعم، فقال معاوية: فما جعلك برجاء المغفرة أحق مني؟! فوالله لما ألي من الإصلاح أكثر ممّا تلي، ولكن والله لا أخير بين أمرين: أمر الله وغيره، إلا اخترت أمر الله على ما سواه، وإني لعلّي دين يقبل فيه العمل، ويجزى فيه بالحسنات والذنوب، إلا أن يعفو الله عنها؛ فإني أحسب كل حسنة عملتها بأضعافها من الأجر، وألي أموراً عظماً لا أحصيها، ولا يحصيها من عمل بها الله؛ في إقامة

الصلوات للمسلمين، والجهاد في سبيل الله، والحكم بما أنزل الله، والأمر التي لست أخصيها وإن عدتها؛ فتكفي في ذلك، قال مسور: فعرفت أن معاوية قد خصمني حين ذكر ما ذكر، قال عروة بن الزبير: لم أسمع المسور بعد يذكر معاوية إلا صلى عليه؛ رواه من هذا الوجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١/٥٧٦)، وابن عساکر في «تاريخ دمشق» (١٦٨/٥٨).

❁ **ثانياً:** من دلائل رافة معاوية بالريّة، وشفقته على المسلمين، وقوة نظره في تدبير الملك، ونظره في العواقب: عرضه المصالحة على الحسن بن عليّ رضي الله عنه:

ففي الصحيح، من حديث الحسن البصري رضي الله عنه، قال: «استقبل - والله - الحسن بن عليّ معاوية بكتائب أمثال الجبال، فقال عمرو بن العاص: إني لأرى كتائب لا تولي حتى تقتل أقرانها، فقال له معاوية - وكان والله خير الرجلين -: أي عمرو، إن قتل هؤلاء هؤلاء، وهؤلاء هؤلاء، من لي بأمور الناس؟ من لي بنسائهم؟ من لي بضيعتهم؟» رواه البخاري (٢٧٠٤).

يُشير إلى أن رجال العسكرين معظم من في الإقليمين، فإذا قتلوا، ضاع أمر الناس، وفسد حال أهلهم بعدهم وذرائعهم.

ثم إن معاوية رضي الله عنه أرسل للحسن رضي الله عنه واتفقا، وخلع الحسن رضي الله عنه نفسه، وبايع أهل العراق معاوية رضي الله عنه.

❁ **ثالثاً:** شهد السلف لمعاوية رضي الله عنه بعدله وحلمه وسخائه:

وهذه الصفات مما يمدح بها الولاة، وبها يستعان على سياسة الناس بالدين، وهي تقابل البطش، والقهر، والعسف، مما كان يسلكه من ولي بعده من بني أمية، فمن بعدهم من ذوي الملك العضوض حقاً؛ وكلامهم في هذا كثير.

ولا يصح أن يحمل سخاء معاوية على رعيته على المحامل السيئة؛ فيقال مثلاً: «كان وراء تودد معاوية رضي الله عنه لرعيته وإحسانه إليهم مقابل سياسي صريح أو ضمني؛ هو الطاعة

المطلقة أو الولاء المطلق؛ لأن طاعة رعيته له مقيّدة بالشرع، والطاعة المطلقة التي عرفت بـ «الطاعة الشاميّة»، كانت في عهد من بعده من ملوك بني أميّة.

**رابعاً:** ما صحّ من الروايات التي فيها ذكر «المُلكِ العَضُوضِ»، ليس فيها شيءٌ صريحٌ في معاوية رضي الله عنه:

فالقول الإجمالي في الروايات التي وردَ فيها ذكرُ المُلكِ بعد عهد الخلفاء الراشدين: أن منها ما هو متداولٌ، وفيه التصريحُ بالمُلكِ العَضُوضِ، وليس في كتب الحديث أصلاً؛ كلفظ: «الخِلافةُ بعدي ثلاثون سنةً، ثمَّ تكونُ ملكاً عَضُوضاً».

وحديث سَفِينَةَ الذي جاء من طريق حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، والعوام بن حوشب، وحشرج بن نباتة، عن سعيد بن جُمهان، عن سَفِينَةَ رضي الله عنه مرفوعاً، لفظه: «الخِلافةُ بعدي ثلاثون سنةً، ثمَّ تكونُ ملكاً»؛ رواه أحمد (٣٦/ ٢٥٦ رقم ٢١٩٢٨)، وأبو داود (٤٦٤٦، ٤٦٤٧)، والترمذي (٢٢٢٦)، ليس فيه: «عَضُوضاً».

ومن تلك الروايات: ما هو صريحٌ بذكر «المُلكِ العَضُوضِ»، لكنه ضعيفٌ أو معلولٌ، وتفصيلُ ذلك يطول.

ومنها: ما جاء معارضاً لذلك؛ ففيه ذكرُ «مُلكِ الرحمة» بعد «الخِلافةِ الراشدة»، لا «المُلكِ العَضُوضِ»؛ وهو حديث الطبراني الذي رواه في «المعجم الكبير» (١١١٣٨)، عن فطر بن خليفة، عن مجاهد، عن ابن عباس، بلفظ: «أولُ هذا الأمرِ نبوةٌ ورحمةٌ، ثمَّ يكونُ خِلافةً ورحمةً، ثمَّ يكونُ ملكاً ورحمةً».

لكن يُعلم أن حكم معاوية ليس كحكم الخلفاء الراشدين مطلقاً؛ كما أنه ليس هو في منزلتهم مطلقاً، وعليه: فلم يكن له منزلتهم في كمال العلم والعدل والتحوُّط؛ فحكمه كان حكم ملك، لكن هذا لا يعني أن يُطلق عليه «المُلكِ الظالم»، بل «مُلكِ عادلٍ»، وإن جرت عليه أخطاء البشر.



## خاتمة الجواب - توصية:

إن الإجابة عن الشبهات المثارة حول صحابة رسول الله ﷺ تكون بالرجوع إلى كتب أهل

العلم الراسخين، الجامعين بين الورع والفطنة، ولا يكمل الكلام فيهم إلا لمن جمَعَ العلمَ

بالشريعة والتاريخ، والعقل الناقد والعدل؛ فتخلف أحدها قد يحرف بمن يحكم عليهم.

❁ كلمات دلالية: مُعاوية، الدفاع عن مُعاوية، مُعاوية والمُلْك العضوض.



المسألة (١٨٩) - كيف نُحِبُّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وهو الذي عَهَدَ لابنِهِ يَزِيدَ بِالْحُكْمِ مِنْ بَعْدِهِ؟

## السؤال

إن مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه يتحمَّلُ وِزْرَ ما فعله ابنُه يَزِيدُ من جرائمِ كَوَقْعَةِ الحَرَّةِ؛ لكونِه هو الذي عَهَدَ إليه بالأمرِ مِنْ بَعْدِهِ؛ كما أنه (أي: مُعَاوِيَةَ) يتحمَّلُ وِزْرَ تحوِيلِ نظامِ الحُكْمِ مِنْ نظامِ شوريٍّ إلى نظامِ وراثيٍّ.

## عبارات مشابهة لسؤال

\* ما الجواب عن الطعن في مُعَاوِيَةَ بتوليته ابنه يَزِيدَ؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

هذه الشبهة قائمة على إغفالٍ منهجٍ أهل السنَّة في التعاملِ مع الصحابة، الذي يُبنى على إحسانِ الظنِّ بهم، وحملِ تصرُّفاتهم على أحسنِ المحامِلِ، والجوابُ عنها يحتاجُ إلى بيانِ المحمَلِ الصحيحِ في توليةِ مُعَاوِيَةَ لِيَزِيدَ.

### مختصرُ الإجابة:

كان مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه متأولاً في توليةِ ابنه يَزِيدَ بَعْدَهُ، وقد أنكَرَ الصحابةُ رضي الله عنهم عليه ذلك، غيرَ أن هناك فرقاً بين الإنكارِ عليه في هذه القضية وبين تحميله رضي الله عنه قضايا وأوزاراً، هو يُنكرُها، وتناقضُ سيرته؛ مما جرى في عهدِ يَزِيدَ وعهودِ مَنْ بَعْدَهُ من ملوكِ بني أمية، مما يُعلمُ مناقضتها لسيرةِ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه مع رعيته؛ كَمَقْتَلِ الحُسَيْنِ، ووقْعَةِ الحَرَّةِ، والطاعةِ الشاميَّةِ.



## الجواب التفصيلي:

ويتبين ذلك من وجوه:

❁ **أولاً: معاوية** رضي الله عنه كان متأولاً في تولية ابنه يزيد بعده:

فالتولية بالعهد من الإمام الغرض منها تنجيز نظر، وكفاية للمسلمين هواجم خطر عند موت المولى على أقصى الإمكان، في الحال والأوان؛ كما يقول الجويني، فجائز أن يكون معاوية عهد ليزيد بهذا القصد.

وفي بعض كلامه: ما يدل على ذلك؛ حيث قال: «إني لست آمن عليكم الاختلاف». «تاريخ خليفة بن خياط» (ص ٢١٦).

وجاء عنه أيضاً ما يرجو به نفي قصد الحظّ الدنيوي من العهد لابنه؛ فعن عطية بن قيس، قال: «خطب معاوية، فقال: اللهم، إن كنت إنما عهدت ليزيد؛ لما رأيت من فضله، فبلغه ما أمّلت وأعنته، وإن كنت إنما حملني حبّ الوالد لولده، وأنه ليس لما صنعت به أهلاً، فأقبضه قبل أن يبلغ ذلك». «تاريخ الإسلام» (٢/ ٧٣٢).

❁ **ثانياً: فرق بين تخطئة معاوية** رضي الله عنه في توليته يزيد، وبين تحميله الجرائم التي قام بها يزيد: ففرق بين أن يقال: بأن العهد ليزيد مما استحقّ به معاوية رضي الله عنه الإنكار أو التخطئة، كما أنكر عبد الرحمن بن أبي بكر بقوله: «جئتم بها هرقليّة، تبايعون لأبنائكم!»، وسمع ذلك عائشة والصحابة، ولم ينكروه عليه، لكن دون أن يضاف إليه وينكر عليه ما جرى في عهد يزيد وعهود من بعده من ملوك بني أمية من كبراء، مما يعلم مناقضتها لسيرة معاوية رضي الله عنه مع رعيتيه:

أ- فقد قتل الحسين بن علي رضي الله عنه، ومن المعلوم من سيرة معاوية رضي الله عنه: إكرامه لأهل البيت، وقد ذكر الأجرى في «الشرعية» (٥/ ٢٤٦٨)، في كتاب فضائل معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه: «باب ذكر تعظيم معاوية لأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله، وإكرامه إياهم؛ فلا يصح أن يقال: إن مقتل الحسين مما يضاف إلى معاوية رضي الله عنه، ويذم به»:

فاستخلاف يزيد: إن كان جائزاً، لم يضر معاوية ما فعل، وإن لم يكن جائزاً، فذاك ذنب

مستقل، ولو لم يُقتل الحسين، وهو مع ذلك كان من أحرص الناس على إكرام الحسين ﷺ، وصيانة حرمة، فضلاً عن دمه، فمع هذا القصد والاجتهاد: لا يُضاف إليه فعل أهل الفساد.

**ب-** وكذا يُقال فيما جرى في «وقعة الحرّة»؛ فهو مما لا يرضى به معاوية ﷺ، وهو مخالف لسيرته مع رعيته؛ إذ كانت سيرته تأليفهم واسترضاءهم؛ فلا يذم معاوية ﷺ بما قام به يزيد وواليه مسلم بن عقبة المُرِّي في وقعة الحرّة من جرائم.

**ج-** والطاعة المطلقة التي وُجدت في عهد بني أمية، والتي عُرفت بـ «الطاعة الشامية»، لم يكن معاوية ﷺ يرضاهما، ولم يكن يطلبها من رعيته، ولم يكن سبباً فيها، وإنما كانت الطاعة التي يطلبها منهم ويعدها من حقوقه عليهم، منضبطة بقواعد الشريعة، مقيدةً بأحكامها، وكان يطلب منهم تسديده وتقويمه:

فعن أبي قبيل حبي بن هاني، يُخبر عن معاوية: أنه صعد المنبر يوم الجمعة، فقال عند خطبته: «أيها الناس، إن المال مالنا، والفيء فينا، من شئنا أعطينا، ومن شئنا منعنا، فلم يُجبه أحد، فلما كانت الجمعة الثانية، قال مثل ذلك، فلم يُجبه أحد، فلما كانت الجمعة الثالثة، قال مثل مقالته، فقام إليه رجل، فقال: كلاً؛ إنما المال مالنا، والفيء فينا، من حال بيننا وبينه، حاكمناه إلى الله بأسافنا، فنزل معاوية، فأرسل إلى الرجل، فأدخل عليه، فقال القوم: هلك، ففتح معاوية الأبواب، ودخل الناس، فوجدوا الرجل معه على السرير، فقال: إن هذا أحياني، أحياه الله؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ستكون أئمة من بعدي، يقولون، فلا يرد عليهم قولهم، يتفاحمون في النار تفاحم القردة»؛ [رواه أبو يعلى (١٣ / ٣٧٤)، والطبراني في «الأوسط» (٥ / ٢٧٩ رقم ٥٣١١)]، وإنّي تكلمت، فلم يرد عليّ أحد، فخشيت أن أكون منهم، ثم تكلمت الثانية، فلم يرد عليّ أحد، فقلت في نفسي: إنّي من القوم، ثم تكلمت الجمعة الثالثة، فقام هذا، فردّ عليّ، فأحياني، أحياه الله، فرجوت أن يُخْرِجني الله منهم، فأعطاه وأجازه؛ رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩ / ١٦٨ - ١٦٩).



### خاتمة الجواب - توصية:

إن الرجوع إلى الأحداث التاريخية في سياقاتها، والنظر في ملابسها، مما يحسن بالمنصف أن يسلكه؛ لاجتناب إشكالية الخلط بين المواقف، وأخذ بعض الناس بجريرة آخرين.

كلمات دلالية: معاوية، الدفاع عن معاوية، معاوية ويزيد.



المسألة (١٩٠) - كيف نُحِبُّ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه، وقد امتنع عن بيعَةِ أميرِ المؤمنينَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه، وقاتله؟

## السؤال

إن مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه امتنع عن بيعَةِ عليٍّ رضي الله عنه، ثم قاتله؛ لَمَّا قصدهُ عليٌّ في الشام؛ وهذا يدلُّ على حُبِّهِ للمُلْكِ والرياسة؛ لأن عليًّا هو الإمامُ الحقُّ.

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ ما الجوابُ عن الطعنِ في مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه بقتاله عليًّا رضي الله عنه؟

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

هذه الشبهةُ قائمةٌ على جهلٍ بموقفِ أهلِ السنَّةِ مما شجَرَ بين الصحابة، والجوابُ عنها يحتاجُ إلى تجلِيَةِ ذلك الموقفِ:

فقد كان مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه متأوِّلاً في قتاله عليًّا رضي الله عنه، وإن كان في ذلك مخطئاً، غيرَ أن ذلك لا يُجيزُ الطعنَ في قصده؛ لأنه صحابيٌّ، واللهُ تعالى زكَّى الصحابةَ في كتابه؛ مما يقتضي حملَ تصرُّفاتِهِم على أحسنِ المحامِلِ، لا أسوئها؛ وعلى ذلك: فليس في امتناعِ مُعَاوِيَةَ عن بيعَةِ عليٍّ رضي الله عنه دليلٌ على طمعه في المُلْكِ، كما أن هناك فرقاً بين تخطئةِ مُعَاوِيَةَ في قتالِ عليٍّ، وبين الطعنِ في قصده، وقد جاء عن مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه ما يدلُّ على تأوُّله في القتالِ، وإن لم يكن تأوُّله صحيحاً.

### الجوابُ التفصيليُّ:

يتبيَّنُ ذلك من وجوه:

✽ أولاً: ليس في امتناعِ مُعَاوِيَةَ عن بيعَةِ عليٍّ دليلٌ على طمعه في المُلْكِ:

لأن الدليلَ على ثبوتِ ولايةِ عليٍّ ووجوبِ طاعته، من المسائلِ المشتبهةِ التي لا تظهُرُ إلا



أحدُ شيوخ البخاريّ - في «كتابِ صِفِين» مِنْ تَأْلِيفِهِ، بِسَنَدٍ جَيِّدٍ، عَنِ أَبِي مُسْلِمِ الْخَوْلَانِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ لِمُعَاوِيَةَ: «أَنْتَ تَنَازَعُ عَلِيًّا فِي الْخِلَافَةِ؛ وَأَنْتَ مِثْلُهُ؟! قَالَ: لَا، وَإِنِّي لِأَعْلَمُ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنِّي، وَأَحَقُّ بِالْأَمْرِ، وَلَكِنْ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ عِثْمَانَ قُتِلَ مَظْلُومًا، وَأَنَا ابْنُ عَمِّهِ وَوَلِيِّهِ، أَطْلُبُ بِدَمِهِ؟! ...».

كما أن ادعاء معاوية بعد التحكيم: أنه أحق من عليّ بالأمر - كان اجتهادًا منه؛ إذ كان رأيه في الخلافة تقديم الفاضل في القوّة والرأي والمعرفة، على الفاضل في السبق إلى الإسلام والدين والعبادة.

إن البغى على عليّ بن أبي طالب ﷺ كان خطأً، ولكن هناك فرق بين من أراد الحقّ فأخطأه، وبين من أراد الباطل فأصابه؛ هذا ما حدث في تأوّل معاوية رضي الله عنه.

وعن محمد بن عمرو بن حزم، قال: «لَمَّا قُتِلَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، دَخَلَ عَمْرُو بْنُ حَزْمٍ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، فَقَالَ: قُتِلَ عَمَّارٌ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَّةُ»، فَقَامَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ فِرْعَاً يَرْجِعُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: قُتِلَ عَمَّارٌ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: قَدْ قُتِلَ عَمَّارٌ؟ فَمَاذَا؟ قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَّةُ»، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: دُحِضْتَ فِي بَوْلِكَ، أَوْ نَحْنُ قَتَلْنَاهُ؟! إِنَّمَا قَتَلَهُ عَلِيٌّ وَأَصْحَابُهُ؛ جَاؤُوا بِهِ حَتَّى أَلْقَوْهُ بَيْنَ رَمَاحِنَا، أَوْ قَالَ: بَيْنَ سِيوفِنَا؛ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٢٠٤٢٧)، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٧٧٧٨)، وَغَيْرُهُ.

وأفعال الصحابيّ لا تُحمَلُ على القصد السيّئ، وهي تحتلّ القصد الحسنّة؛ لأن قاعدة أهل السنّة في التعامل مع الصحابة، تقوم على تحسين الظنّ، والحمل على الوجه الأحسن عند تعدّد الاحتمالات؛ فإذا دار الأمر بين حمل الفعل على القصد السيّئ؛ كطلب المُلْكِ والرياسة، وبين التأوّل والقصد الحسنّة - حُمِلَتْ أفعالُ الصحابيّ على التأوّل.

إن الحرص على إعمال القواعد والأصول الكليّة في التعامل مع الصحابة، يقي من الظنون السيّئة نحوهم، ويحفظ القلوب سليمة من الغلّ عليهم؛ وهذا الفرق بين أهل السنّة المهتدين بهداية القرآن، وبين غيرهم.

ونختّم ببيان أن القتال بين الصحابة كان قتال فتنة: فمعاوية رضي الله عنه - وإن كان مخطئًا في

قتاله علياً عليه السلام - فإن ذلك القتال كان قتال فتنة؛ كما ذهب إليه أكثر الصحابة والأئمة من بعدهم، ولم يكن القتال مع عليٍّ واجباً.

والفئة الباغية (فئة معاوية رضي الله عنه) سماها الله عز وجل في القرآن الكريم بـ «الفئة المؤمنة»؛ فقال سبحانه: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقْتِلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَقِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاتًا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، ولا حظ كلمة «المؤمنين».

قال الحافظ ابن كثير: «يقول تعالى أمراً بالإصلاح بين المسلمين الباغين بعضهم على بعض: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقْتِلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَقِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]؛ فسمّاهم مؤمنين مع الاقتتال.

وبهذا استدلل البخاري وغيره على أنه لا يخرج من الإيمان بالمعصية وإن عظمت، لا كما يقوله الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة ونحوهم، وهكذا ثبت في «صحيح البخاري» [(٢٧٠٤)]، من حديث الحسن، عن أبي بكر؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوماً، ومعه على المنبر الحسن بن علي، فجعل ينظر إليه مرة، وإلى الناس أخرى، ويقول: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصَلِّحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»؛ فكان كما قال صلوات الله وسلامه عليه؛ أصلح الله به بين أهل الشام وأهل العراق بعد الحروب الطويلة والوقائع المهولة. «تفسير ابن كثير» (٧ / ٣٧٤، ط دار طيبة، الرياض).

والفئة الباغية سماها النبي صلى الله عليه وسلم: «فئة مسلمة»، بقوله للحسن بن علي: «ابني هذا سيّد، وسيصلح الله به بين فتنين عظيمتين من المسلمين»، ولا حظ كلمة «المسلمين».

إذن: فقد يبغي المسلم مرة أو يظلم، ومع ذلك يظل مسلماً مؤمناً بالله سبحانه وتعالى.

❁ كلمات دلالية: معاوية، الدفاع عن معاوية، معاوية وقتال علي.

المسألة (١٩١) - كيف يكون معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه عدلاً، وقد قتل حُجْرَ بنِ عَدِيٍّ؟

## السؤال

إن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه قد ارتكب في زمن ولايته جريمة عظيمة؛ وذلك بقتله لحُجْرَ بنِ عَدِيٍّ.

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ ما الجواب عن الطعن في معاوية؛ لقتله حُجْرَ بنِ عَدِيٍّ؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

هذه الشبهة قائمة على جهل بتاريخ معاوية رضي الله عنه، والواقعة المستشكلة.

### مختصر الإجابة:

الجواب عن هذه الشبهة يحتاج إلى كشف ملابسات مقتل حُجْرَ بنِ عَدِيٍّ؛ فقد كان خروج حُجْرَ بنِ عَدِيٍّ على معاوية رضي الله عنه بتأليب من الشيعة؛ فقد حثوه على الخروج، ثم خذلوه، وكان معاوية رضي الله عنه متأولاً في قتله؛ أن في ذلك إسكاناً للفتنة، ورؤي عنه أنه ندم على ذلك.

### الجواب التفصيلي:

يتبين ذلك من وجوه:

✽ أولاً: كثير من الروايات الواردة في خبر مقتل حُجْرَ بنِ عَدِيٍّ لا تصح:

فقد اختلفت الروايات في قصة مقتله رضي الله عنه وملابساتها، وتزيد فيها الشيعة والضعفاء كعادتهم، بل وضعت في ذلك أحاديث؛ مثل حديث: «سَيُقْتَلُ بَعْدَ رَأْيِ أُنَاسٍ يَعْضَبُ اللَّهُ



لَهُمْ، وَأَهْلُ السَّمَاءِ»، [والمراذُ بـ «عذراء»]: مَرْجُ عَذْرَاءٍ قُرْبَ دِمَشْقَ]؛ رواه الفَسْوِيُّ في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣٢٠)؛ وهذا باطلٌ، ورواياتُ القِصَّةِ غَالِبُهَا بلاغاتٌ ومراسيلٌ، أما المسنَداتُ، ففيها ما فيها، وكثيرٌ منها مِن طريقِ أَبِي مِخْنَفٍ؛ وهو شِيعِيٌّ تالِفٌ.

ثم أصبحَ الشِيعَةُ يعتمدونَ على ما وضعوه واختلقوه، مع المبالغةِ والتهويلِ، يشنعونَ بذلكَ على مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه فاصِلِينَ بينَ الأسبابِ والنتائجِ.

❁ **ثانيًا:** خروجُ حُجْرِ بْنِ عَدِيٍّ الَّذِي تَحْتَجُّ بِهِ الشِيعَةُ عَلَى الطَّعْنِ فِي مُعَاوِيَةَ، إِنَّمَا كَانَ بِتَأْلِيْبٍ مِنَ الشِيعَةِ:

فقد كان حُجْرُ بْنُ عَدِيٍّ الكِنْدِيُّ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ صَحَابِيٌّ، وَكَانَ مِنَ السَّادَةِ العُبَّادِ الصَّالِحِينَ، وَهُوَ أَحَدُ أَمْراءِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه يَوْمَ صِفِّينَ، ثُمَّ بَايَعَ لِلْحَسَنِ، وَكَانَ مِنَ المَعَارِضِينَ لَصُلْحِهِ مَعَ مُعَاوِيَةَ، ثُمَّ بَايَعَ لِمُعَاوِيَةَ، وَبَقِيَ فِي طَاعَتِهِ عَشْرَ سِنَوَاتٍ، وَكَانَ شَدِيدًا فِي الإِنْكَارِ عَلَى الوَلَاةِ عَلَانِيَةً؛ قَوْلًا وَفِعْلًا، وَرُوِيَ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ مَعَ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، الَّذِي كَانَ يَحْلُمُ وَيَسْكُتُ عَنْهُ، ثُمَّ تُوفِّيَ المُغِيرَةُ، وَتَوَلَّى الكُوفَةَ بَعْدَهُ زِيَادٌ - وَقَدْ كَانَ مِثْلَ حُجْرٍ مِنْ أَمْراءِ عَلِيٍّ - وَبَقِيَ حُجْرٌ عَلَى طَرِيقَتِهِ، فَحَدَّرَهُ زِيَادٌ، فَلَمْ يَتَغَيَّرِ الوَضْعُ، وَاجْتَمَعَ بَعْضُ الشِيعَةِ عَلَى حُجْرٍ، فَتَكَلَّمَ زِيَادٌ يَوْمًا عَلَى المِنْبَرِ، فَقَالَ: إِنْ مِنْ حَقِّ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ كَذَا، مِرَارًا، فَأَخَذَ حُجْرٌ كَفًّا مِنْ حَصَا، فَحَصَبَهُ، وَقَالَ: كَذَبْتَ، كَذَبْتَ، عَلَيْكَ لَعْنَةُ اللهِ، فَنَحَدَرَ زِيَادٌ مِنَ المِنْبَرِ وَصَلَّى، ثُمَّ دَخَلَ دَارَهُ، وَاسْتَدْعَى حُجْرًا فَأَبَى، فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى قَدِمَ، وَأَرْسَلَهُ مَقِيدًا مَعَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى مُعَاوِيَةَ، وَأَتْبَعَهُ زِيَادٌ بِرِسَائِلَ سَبَقَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ: «إِنْ كَانَ لَكَ فِي الكُوفَةِ حَاجَةٌ، فَاكْفِنِي حُجْرًا»، وَجَعَلَ يَرْفَعُ الكُتُبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ حَتَّى أَلْهَفَهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا وَصَلَ حُجْرٌ، قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، قَالَ مُعَاوِيَةُ مُغْضَبًا: أَوْ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ أَنَا؟! قَالَ: نَعَمْ، ثَلَاثًا، وَكَانَ مُعَاوِيَةُ قَدْ اسْتَشَارَ وَجوهَ أَصْحَابِهِ فِي القَادِمِينَ، فَأَشَارَ بَعْضُهُم بِالقِتْلِ، وَسَكَتَ بَعْضُهُم مُصْرِّحًا بِطَاعَتِهِ لِمَا سَيَحْكُمُ بِهِ مُعَاوِيَةُ، ثُمَّ كَانَ حُكْمُهُ فِيهِمْ أَنْ قَتَلَ بَعْضُهُمْ؛ وَفِيهِمْ حُجْرٌ، وَاسْتَبَقَى بَعْضُهُمْ، وَلَمْ يَخَالَفْهُ مَنْ حَوْلَهُ، وَقَالَ حُجْرٌ قَبْلَ أَنْ تُضْرَبَ عُنُقُهُ: «دَعُونِي أَصْلِي رَكَعَتَيْنِ»، ثُمَّ قَالَ:

«لا تحلوا قيودي، ولا تغسلوا عني الدم؛ فإني أجمعُ أنا ومُعَاوِيَةُ إِذْنٌ عَلَى الْمَحَجَّةِ»، وكان مَقْتَلُهُ بِمَرْجِ عَدْرَاءَ (واسمها اليوم: عَدْرَا)، قُرْبَ دِمَشْقَ سَنَةِ إِحْدَى وَخَمْسِينَ. ينظر: «بغية الطلب» لابن العديم (٥ / ٢١١٩)، و«مختصر تاريخ دمشق» لابن منظور (٦ / ٢٣٨).

ورَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي «المعجم الكبير» (٣ / ٧٠ رقم ٢٦٩١)، عن ابن عُيَيْنَةَ، عن عُبيدِ اللَّهِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ الأصمِّ، عن عمِّه يَزِيدَ بنِ الأصمِّ، قال: خَرَجْتُ مَعَ الْحَسَنِ (يعني: ابنِ عليٍّ ﷺ)، وَجَارِيَةٌ تَحْتُ شَيْئًا مِنَ الْحِنَاءِ عَنْ أَظْفَارِهِ، فَجَاءَتْهُ إِضْبَارَةٌ مِنْ كُتْبٍ، فَقَالَ: يَا جَارِيَةُ، هَاتِي الْمِخْضَبَ، فَصَبَّ عَلَيْهِ مَاءً، وَأَلْقَى الْكُتْبَ فِي الْمَاءِ، فَلَمْ يَفْتَحْ مِنْهَا شَيْئًا، وَلَمْ يَنْظُرْ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، مِمَّنْ هَذِهِ الْكُتْبُ؟ قَالَ: مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، مِنْ قَوْمٍ لَا يَرِجِعُونَ إِلَى حَقٍّ، وَلَا يَقْضُرُونَ عَنْ بَاطِلٍ، أَمَا إِنِّي لَسْتُ أَخْشَاهُمْ عَلَى نَفْسِي، وَلَكِنِّي أَخْشَاهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَأَشَارَ إِلَى الْحُسَيْنِ، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «المجموع» (٦ / ٢٤٣): «ورجاله رجال الصحيح، غير عبد الله بن الحکم بن أبي زياد؛ وهو ثقة».

وَمِنْ هَذَا الْخَبَرِ يَتَبَيَّنُ: أَنَّ الشَّيْعَةَ كَانُوا يَسْعَوْنَ لِلْفِتْنَةِ، وَيَزِينُونَ الْخُرُوجَ لِلْحَسَنِ ﷺ، وَأَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ مِنْهُمْ ذَلِكَ، وَيَحذَرُهُمْ، وَيَخَافُ مِنْهُمْ عَلَى أَخِيهِ الْحُسَيْنِ، وَقَدْ حَصَلَ مَا كَانَ يَخْشَاهُ؛ فَأَخْرَجُوا الْحُسَيْنَ، ثُمَّ خَذَلُوهُ وَأَسْلَمُوهُ، فَكَانُوا السَّبَبَ الْمُبَاشِرَ لِاسْتِشْهَادِهِ ﷺ.

كَذَلِكَ: كَانَ الْأَمْرُ مَعَ حُجْرٍ ﷺ؛ فَقَدْ كَانَتِ الشَّيْعَةُ قَدْ بَيَّسَتْ مِنْ إِخْرَاجِ الْحَسَنِ ﷺ، وَكَانَ وَجُودُهُ كَفِيلاً بَرْدَعٍ هُوَ لِأَيِّ الْمَتْرَبِيِّينَ لِلْخُرُوجِ، فَلَمَّا مَاتَ، اجْتَمَعُوا عَلَى حُجْرٍ، وَصَارُوا يَحْرِضُونَهُ، وَقَالُوا لَهُ: «أَنْتَ شَيْخُنَا، وَأَحَقُّ النَّاسِ بِإِنْكَارِ هَذَا الْأَمْرِ». ينظر: «أنساب الأشراف» للبلاذري (٥ / ٢٤٧).

وَمَا يُؤَكِّدُ دَوْرَ أَوْلَئِكَ الشَّيْعَةِ فِي التَّحْرِيطِ، وَأَنَّهُمْ مَا أَرَادُوا بِذَلِكَ إِلَّا الْخُرُوجَ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَقِتَالَهُمْ: مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ - وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ عَسَاكِرَ (١٢ / ٢٢٠)، وَابْنُ الْعَدِيمِ فِي «بغية الطلب» (٥ / ٢١٢٤) - عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ: «أَنَّهُ سَأَلَ شَرْحِبِيلَ بْنَ مُسْلِمٍ، عَنْ أَصْحَابِ حُجْرٍ: مَا كَانَ شَأْنُهُمْ؟ قَالَ: وَجَدُوا كِتَابًا لَهُمْ إِلَى أَبِي بِلَالٍ: إِنَّ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ قَاتَلُوا عَلَى التَّنْزِيلِ، فَقَاتَلُوهُمْ أَنْتُمْ عَلَى التَّأْوِيلِ».

❁ **ثالثاً:** بَيْنَ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه عُذْرُهُ فِي قَتْلِ حُجْرٍ:

حيث أخرج ابن عساکر في «تاريخه» (٢٣٠ / ١٢)، بسنده إلى ابن أبي مليكة، قال: «عن معاوية: جاء يستأذن على عائشة، فأبت أن تأذن له، فخرج غلاماً لها يقال له: ذكوان، قال: ويحك! أدخلني على عائشة؛ فإنها قد غضبت علي، فلم يزل بها غلاماًها حتى أذنت له، وكان أطوع مني عندها، فلما دخل عليها، قال: أمّته! فيما وجدت عليّ يرحمك الله؟ قالت: وجدت عليك في شأن حُجْرٍ وأصحابه: أنك قتلتهم، فقال لها: وأما حُجْرٌ وأصحابه، فإنني تخوفت أمراً، وخشيت فتنة تكون، تهراق فيها الدماء، وتستحل فيها المحارم، وأنت تخافيني، دعي، والله يفعل بي ما يشاء، قالت: تركتك والله، تركتك والله».

وأخرج ابن عساکر في «تاريخه» (٢٢٩ / ١٢): «لما قدم معاوية، دخل على عائشة، فقالت: أقتلت حُجْرًا؟! قال: يا أم المؤمنين، إنني وجدت قتل رجل في صلاح الناس خيراً من استحياؤه في فسادهم».

وأخرج الحاكم (٣ / ٤٦٩ رقم ٥٩٨٠)، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، قال: «ما وفد جرير قط إلا وفدت معه، وما دخل على معاوية إلا دخلت معه، وما دخلنا معه عليه إلا ذكر قتل حُجْر بن عدي».

### خاتمة الجواب - توصية:

وبعد كل هذا: فهذه القضية قضية تاريخية لها تفاصيل، ويصعب الجزم باستكمال تفاصيلها؛ وبالتالي: يصعب الجزم بالحق فيها أحياناً، وكلاهما الآن عند حكم عدل لن يصيب لأحد فيها مثقال ذرة، وإنما يحفظ المسلم لسانه عما لم يحط به علماً.

وكتب التواريخ تحوي الغث والسمين، ومؤرخو المسلمين - كالتبري مثلاً - قد يروي أحدهم عن بعض الأخباريين الذين اشتهروا بالتشيع، أو اتهموا بالكذب، إذ القصد حفظ المروي، لا إثبات صدقه؛ مما يوجب التأني والترثيث حال التعامل معهم ومع كتبهم.

❁ **كلمات دلالية:** معاوية، الدفاع عن معاوية، معاوية والمُلك العُضوض.





المسألة (١٩٢) - كيف يكون معاوية رضي الله عنه عدلاً، وقد كان يبيع الأصنام، ويحلُّ الربا؟

## السؤال

إن معاوية رضي الله عنه لم يكن من عدول الصحابة؛ فقد كان يبيع الأصنام، ويحلُّ الربا؛ وهذا مُسقطٌ لعدالته.

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ ما الجواب عن الطعن في عدالة معاوية رضي الله عنه؟

## الجواب

### مختصر الإجابة:

هذه الشبهة مبنية على عدم تمييز بين المرويات الصحيحة وضعيفها، والجواب عنها يحتاج إلى تمييز الصحيح والضعيف منها في هذا الموضوع.

فلم يصحَّ أن معاوية كان يبيع الأصنام، بل ذلك من وضع الشيعة.

أما إباحته لربا الفضل، فهذا لم ينفرد به معاوية رضي الله عنه، بل هو قول ابن عباس وغيره من الصحابة، وكانوا في ذلك مجتهدين متأولين، وقد يقال: «إن الحديث في النهي لم يبلغهم».

ويضاف إلى ذلك: أن معاوية رضي الله عنه قد دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالهداية؛ وهذا لا يستقيم مع هذه الشبهة.

### الجواب التفصيلي:

ويتبين ذلك من وجوه:

✽ أولاً: دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لمعاوية بالهداية، لا يستقيم مع هذه الشبهة:

فقد جاء في الحديث الصحيح: أن النبي ﷺ دعا لمُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فقال: «اللَّهُمَّ، اجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًا، واهْدِ بِهِ»؛ رواه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٠)، والتِّرْمِذِيُّ في «جامعه» (٣٨٤٣)، ولا يكونُ هذا الدعاءُ متحققًا لو صحَّ بيعُهُ الأصنامِ؛ لكونه حينئذٍ مُضِلًّا، لا هاديًا.

❁ **ثانيًا:** ذَكَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي فِيهِ بَيْعُ مُعَاوِيَةَ لِلْأَصْنَامِ مِنْ وَضْعِ الشَّيْعَةِ:

حيثُ جاء في «المتخَبِ مِنَ الْعِلَلِ»: قال الخَلَّالُ (٢٢٧): «قال مُهَنَّأٌ: سألتُ أحمدَ عن حديثِ الأعمشِ، عن أبي وائلٍ؛ أن مُعَاوِيَةَ لَعَبَ بِالْأَصْنَامِ، فقال: ما أغلَظَ أهلَ الكوفةِ على أصحابِ رسولِ الله»، ولم يَصَحَّ الحديثُ، وقال: «تكلَّم به رَجُلٌ مِنَ الشَّيْعَةِ».

❁ **ثالثًا:** الروايةُ التي فيها بَيْعُ مُعَاوِيَةَ لِلْأَصْنَامِ، لا تَصَحُّ:

روى البَلَّادُ فِي «أنسابِ الأشراف» (٥/ ١٣٧)، من طريقِ جَرِيرٍ، عن الأعمشِ، عن أبي وائلٍ، قال: «كُنْتُ مع مسروقٍ بالسُّلَيْمَةِ، فمرَّت به سفائنٌ فيها أصنامٌ من صُفْرِ، تماثيلُ الرجالِ، فسألهم عنها، فقالوا: بعثَ بها مُعَاوِيَةُ إلى أرضِ السُّنْدِ والهِندِ تُباعُ له، فقال مسروقٌ: لو أعلمُ أنهم يقتلونني، لَعَرَقْتُهَا، ولكنِّي أخافُ أن يعذبوني، ثم يفتنوني، والله ما أدري أيُّ الرجلينِ مُعَاوِيَةُ؟! أَرَجُلٌ قد يئسَ مِنَ الآخِرَةِ، فهو يتمتعُ مِنَ الدنيا، أم رَجُلٌ زِينَ له سوءُ عمله؟!»؛ وهذه الروايةُ لا تَصَحُّ؛ فالروايةُ معلولةٌ؛ فالأعمشُ لم يصرِّحْ بالسماعِ؛ وهذا مَظَنَّةٌ ثبوتِ التَّدْلِيسِ؛ بسببِ نكارةِ الحديثِ.

❁ **رابعًا:** القولُ بجوازِ ربا الفضلِ، وأنه لا يحرمُ إلا نسيئَةً، لم ينفردُ مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، به، وكانوا متأولينَ في ذلك، أو لم يبلغهمُ الحديثُ المانعُ:

بل جاء عن جمعٍ مِنَ الصحابةِ: عبدُ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ، وابنُ عَمَرَ، والبراءُ بنُ عازبٍ، وزَيْدُ بنُ أَرْقَمٍ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

وفي «صحيحِ مسلم» (١٥٩٤)، من طريقِ سَعِيدِ الجَرِيرِيِّ، عن أبي نَضْرَةَ، قال: «سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: أَيَّدًا بِيَدٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ: أَوْ قَالَ ذَلِكَ؟ إِنَّا سَنَكْتُبُ إِلَيْهِ فَلَا يُفْتِيكُمُوهُ...»، الحديثُ.

وجاء عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في «صحيح مسلم» (١٥٩٤)، عن أبي نضرة، قال: سألت ابن عمر، وابن عباس عن الصرف، فلم يرّيا به بأساً، فإنني لقاعدٌ عند أبي سعيد الخدري، فسألته عن الصرف، فقال: ما زاد فهو رباً، فأنكرت ذلك لقولهما... وقد رجعا عن هذا، الحديث.

وفي «صحيح مسلم» (١٥٩٤)، عن أبي نضرة، قال: «فأتيت ابن عمر بعد، فنهاني، ولم أت ابن عباس، قال: فحدثني أبو الصهباء؛ أنه سأل ابن عباس عنه بمكة، فكرهه».

ومعاوية رضي الله عنه وغيره من الصحابة ممن قالوا بجواز ربا الفضل، قالوا ذلك متأولين: أن الربا لا يحرم إلا في النسيئة.

وقد يحتمل قول من قال من الصحابة رضي الله عنهم بجواز ربا الفضل، على أن تحريمه لم يبلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ففي «صحيح مسلم» (٤٠٣٧): قال معاوية رضي الله عنه - لما بلغه عن عبادة النهي عن ربا الفضل - : «ألا ما بال رجال يتحدّثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث قد كنا نشهدها ونصحبها، فلم نسمعها منه؟!».

### خاتمة الجواب - توصية:

إن النظر النقدي في الروايات المناقضة للأصول الثابتة في عدالة الصحابة، أمر لازم، ويرجع فيه إلى جهابذة النقاد من أئمة الحديث الذين صانوا دين النبي صلى الله عليه وسلم، وحفظوه.

ويوصى بالرجوع إلى كتاب «فضائل الصحابة» للإمام أحمد؛ لمعرفة ما جاء في فضل معاوية رضي الله عنه مما يناقض هذه الروايات.

❖ كلمات دلالية: معاوية، الدفاع عن معاوية، معاوية وبيع الأصنام، معاوية وتحليل ربا الفضل.

## ثامناً: شبهات حول الشريعة الإسلامية

### ١- شبهات حول كمال الشريعة الإسلامية

المسألة (١٩٣)- كيف تتدخلُ الديانةُ الإسلاميةُ في الحياةِ وشؤونها، والنبِيُّ ﷺ يقولُ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»؛ رواه مسلم (٢٣٦٣)؟

#### السؤال

لماذا نريدُ إدخالَ الشريعةِ في أمورِ الدنيا، وفي الحديثِ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»، ثم أليس الإنسانُ أَعْلَمُ بما يُصلِحُه بناءً على تجاربه الخاصّة؟ فلماذا يجبُ أن يصيرَ الدينُ هو معيارَ الصوابِ والخطأِ في كلِّ تفاصيلِ الحياة؟

#### عبارات مشابهة للسؤال

\* دعوى فصلِ الدينِ عن الحياة؛ استناداً لحديثِ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ».

#### الجواب

#### مضمون السؤال:

يريدُ السائلُ أن يقولَ: إن موضوعَ الدينِ واهتمامه هو في القضايا الروحية والتعبديّة، ولا شأن له في الحياة العامّة، وإقامة مصالح العباد، وسياسة دُنْيَاهُمْ، ثم هو يريدُ أن يستدلَّ لدَعْوَاهُ تلك بشيءٍ مِنَ الوحي؛ فجاء بحديثِ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»، وهو يطالبُ بالجوابِ عن حُجَّتِهِ واستدلّاهُ بهذا الحديثِ على فصلِ الدينِ عن الدولة والحياة.



## مختصر الإجابة:

حديث: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ» هو إحدى الروايات لواقعة تأبير النخل التي رواها مسلم وغيره، ولها قصة ينبغي استحضارها بالفاظها لتفهم على وجهها حقاً:

فالنبي ﷺ أبدى ظناً في أمر النخل، وصرح بلفظ صريح واضح: أنه «ظنٌّ»؛ حيث قال ﷺ: «مَا أَظُنُّ يُعْنِي ذَلِكَ شَيْئًا»؛ فهو يُخبر صادقاً عن نفسه أنه يظنُّ ولا يجزم بهذا الأمر، وبعد ذلك لم يكن ظنُّه مطابقاً للواقع، ولا يقدر فيه ﷺ؛ لأنه أمرٌ دنيويٌّ جزئيٌّ.

فلا يصحُّ أن يُقاس عليه ما قاله ﷺ على صيغة الجزم، سواءً في أمور الدنيا أو الآخرة؛ لأنه رسول الله لا ينطق إلا حقاً، ويجب تصديقه وطاعته، وهو وحيٌ يوحي، ولا يقول بغير علم.

فهو أعلمٌ منهم بما أخبر به من أمور الدين والدنيا؛ لأنه محفوظٌ من الله، ومؤيدٌ بالوحي، وهم - في الجملة - أعلمٌ بجملة أمور الدنيا مما لم يُخبر به، ولا تعارض بين الأمرين أصلاً؛ لافتراق الأمرين.

وعليه: لا يصحُّ الاستدلالُ بها على ترك العمل بالشيعة في أي أمرٍ من أمور الدنيا أو الدين؛ في مجالات الحكم والتدبير والسياسة، أو غيرها؛ لأن كونهم أعلمٌ عموماً بأمرٍ دنيويٍّ، لا يلزم منه أنه سيقول شيئاً بغير علم؛ فهذا أمرٌ يدمُّ به الإنسان؛ فكيف يقع ممن هو كامل النوبة؟!

وقد جاءت نصوص كثيرة في الكتاب والسنة والسيرة النبوية، تتعلق بمجالات الحياة المختلفة التي يدعي أصحاب الشبهة انفصال الدين عنها؛ وهي تدلُّ على مناقضة مبدأ «العالمانية»:

فإننا نجد الكتاب العزيز زاخراً بما يدلُّ على أن إرشاده لا يقتصر على العقائد والعبادات، بل يُعمُّ أمور الدنيا؛ كالأكل والشرب، والنكاح والموارث، والبيوع والمعاملات، وغير ذلك؛ وكلُّ ذلك من أغراض هذه الحياة وغاياتها، وفي الأحاديث مثل ذلك.

كما نجد السيرة النبوية دالة على أن النبي ﷺ كان يدبر أمور الأمة الدينية والدنيوية؛ فكان يحكم بين الناس، ويُقيم الحدود، ويتولى عقد التحالف والمعاهدات، والصلح والحرب، وغير ذلك من وظائف الإمامة.

وبالجملة: فما من أمرٍ من أمورِ الدينِ أو الدنيا، أو حادثةٍ وقعت أو تقع، إلا ولها حكمٌ يؤخذُ من الكتابِ، والسنةِ، أو منهما.

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة متعلقةٌ بحديثٍ تأبيرِ النخل، ومن تتبع الروايات، علم أنه لا حجة فيها على تركِ العملِ بالشريعة:

فعن موسى بن طلحة، عن أبيه، قال: «مررتُ مع رسولِ الله ﷺ بقومٍ على رؤوسِ النَّخْلِ، فقال: «ما يصنع هؤلاء؟»، فقالوا: يلقحونه، يجعلون الذكر في الأنثى، فيلقح، فقال رسولُ الله ﷺ: «ما أظنُّ يُغني ذلك شيئاً»، قال: فأخبروا بذلك، فتركوه، فأخبر رسولُ الله ﷺ بذلك، فقال: «إن كان ينفعهم ذلك، فليصنعوه؛ فإنِّي إنَّما ظننتُ ظناً، فلا تؤاخذوني بالظنِّ، ولكن إذا حدَّثتكم عن الله شيئاً، فخذوا به؛ فإنِّي لن أكذبَ على الله عزَّ وجلَّ»؛ رواه مسلم (٢٣٦١).

وفي بعض الروايات الأخرى: «أنتم أعلمٌ بأمرِ دنياكم»؛ رواه مسلم (٢٣٦٣).

ولنوضح معنى الحديث: فالتأبير هو التلقيح، وهو جعل شيءٍ من طلعِ الذكر في الأنثى؛ لتحصيل ثمرتها وبلحها، وهو بمنزلة النطفة للحمل، جرت العادة لحكمة إلهية؛ أنها لا تثمر بدونها، وكان رسولُ الله ﷺ مراً بهم وهم يفعلون ذلك، فسألهم عنه، فأخبروه، فوقع في ظنه احتمال أنهم لو تركوه، فقد يصلح أيضاً، فأخبرهم بظنه ذلك، وأنه ظنٌّ، فتركوه موافقةً لظنه ﷺ، فلم تثمر نخلهم في ذلك العام، فلما أخبروه بذلك، قال لهم: «إنَّما ظننتُ ظناً؛ فلا تؤاخذوني بالظنِّ».

إن حقيقة هذه الشبهة: تقوم على فهمٍ فاسدٍ لنصٍّ صحيحٍ ثابتٍ عن النبي ﷺ، ثم ترتيبِ دعوى مناقضةٍ للدين، وهي مبدأ «العالمانية» على هذا الفهم.

والجواب عنها يحتاج إلى بيان المعنى الصحيح لهذا الحديث، وكذلك بيان الأوجه الدالة في نصوص الوحي على مناقضة مبدأ «العالمانية» على جهة الاختصار:

❁ **أولاً:** الجواب عن استدلالهم بالحديث من وجوه:

١ - حديث: «أنتم أعلمٌ بأمرِ دنياكم»، جاء ما يفسره من روايات القصة نفسها:

فهو لم يُخبرَ بأمرٍ حاسمٍ، بل قال بالظنِّ؛ حيثُ جاء في الحديثِ كما سبقَ: قَالَ ﷺ: «مَا أَظُنُّ يُغْنِي ذَلِكَ شَيْئًا»، قَالَ: فَأُخْبِرُوا بِذَلِكَ، فَتَرَكُوهُ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ، فَلْيَصْنَعُوهُ؛ فَإِنِّي إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا؛ فَلَا تُؤَاخِدُونِي بِالظَّنِّ...».

فهو قد صرَّحَ بعبارَةٍ واضحةٍ: «أَنَّهُ ظَنَّ»، وهو الصادقُ المصدوقُ ﷺ؛ فهو قد ظنَّ ذلك. فإذا جاء في موضعٍ، وأُخْبِرَ خبرًا جازمًا، أو أمرًا أمرًا لازمًا، فهو الصادقُ المصدوقُ أيضًا؛ فلا يجوزُ معارَضَتُهُ أو تخطُّتُهُ فيه.

وكونُهُم أعلمَ عموماً بأمرٍ دنياهم، لا يلزمُ من أنه سيقولُ شيئاً بغيرِ علمٍ؛ فهذا أمرٌ يُدْمُ به الإنسانُ؛ فكيف يَقَعُ مَمَّنْ هو كاملُ النبوةِ؟!

بل هو أعلمُ منهم بما أُخْبِرَ به من أمورِ الدِّينِ والدُّنيا؛ لأنه محفوظٌ من الله، ومؤيَّدٌ بالوحي، وهم - في الجملة - أعلمُ بجملةِ أمورِ الدنيا مما لم يُخْبِرَ به، ولا تعارضُ بين الأمرينِ أصلاً؛ لافتراقِ الأمرينِ.

وعليه: لا يَصِحُّ الاستدلالُ بها على تركِ العملِ بالشرعيةِ في أيِّ أمرٍ من أمرِ الدِّينِ أو الدنيا؛ في مجالاتِ الحُكْمِ والتدبيرِ والسياسةِ، أو غيرها.

٢- الحديثُ واردٌ في خيارٍ لأمرٍ دنيويٍّ محضٍ، لا يؤثرُ في أمرٍ دينيٍّ، وهو تأبيرُ النخلِ؛ فيُحمَلُ على هذا المعنى:

فالاستدلالُ بهذا الحديثِ لا يلائمُ دعوى أن الدِّينَ لا يتدخلُ في الشؤونِ السياسيَّةِ التي لها آثارُها في الأمورِ الدنيويَّةِ، أو أن النبيَّ ﷺ لم يُبعثَ حاكماً في أمورِ الدنيا؛ لأنَّ الحديثَ لم يكن مما يتعلَّقُ بالأحكامِ العامَّةِ.

فعدمُ معرفتهِ ﷺ بأمرٍ من هذه الأمورِ: غايةٌ ما يدُلُّ عليه - عند أهل العلم - أنه لا يُشترطُ في حقِّ الأنبياءِ العِصْمَةُ عن الخطأِ في الأمورِ الدنيويَّةِ، التي لا تعلَّقُ لها بالأحكامِ الدنيويَّةِ والأحوالِ الأخرويَّةِ؛ لتعلُّقِ هَمِّهِمُ العُلْيَا بعلومِ الآخرةِ، أما غيرُهُم، فيعلمون ظاهراً من الحياةِ الدنيا.

فالحديثُ دليلٌ على كمالِ مقامِ النبوةِ بإزاءِ مقامِ غيرِ الأنبياءِ من أهلِ الدنيا.

❁ ثانيًا: بيان الأوجه الدالّة في نصوص الوحي على مناقضة مبدأ «العالمانيّة»:

فقد جاءت نصوص كثيرة في الكتاب والسيرة والأحاديث الصحيحة، تتعلّق بمجالات الحياة المختلفة التي يدعي أصحاب الشبهة انفصال الدين عنها؛ وهي تدلّ على مناقضة مبدأ «العالمانيّة»:

(١) فإننا إذا نظرنا في الكتاب العزيز، نجدّه زاخرًا بما يدلّ على أن إرشاده ﷺ لا يقتصر على العقائد والعبادات، بل يعمّ أمور الدنيا:

❁ فنجد فيه نصوصًا في بيان ما يحلّ أكله أو شربه، وما لا يحلّ فيه ذلك؛ قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أجدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

❁ ونجد نصوصًا في بيان من يحلّ نكاحهنّ، ومن لا يحلّ، ونصوصًا تحرّم مباشرة الزوجة في بعض الأحوال؛ كما قال تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

❁ ونجد نصوصًا في قسمة تركات الهالكين على ورثتهم؛ كما قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ﴾ الآية [النساء: ١١].

ومن الأمور البيّنة الواضحة: أن الأكل، والشرب، والنكاح، والأموال الموروثة عن أولي القربى، كل ذلك من أغراض هذه الحياة وغاياتها.

(٢) والسيرة النبويّة تدلّ بمجملها وتفصيلها على أن للنبي ﷺ حكمًا وتديرًا في الأمور الدنيويّة، وفي سياسة الأمة:

فنحن إذا قلّبنا نظرنا في سيرته، نجدّه كان يحكم فيما شجر بين الناس، ويقيم الحدود والزواج على من يجني على نفس أو مال، أو عرض أو عقل، ويجمع المال من حيث أمره الله، ويُنْفِقُهُ في وجوه المصالح، وإسعاد ذوي الحاجة، ويتولّى عقد التحالف والمعاهدات،

والصلح وإعلان الحرب، ويدبر أمرها، ويرسّم لها الخُطَطَ مع المشاورة في هذا السبيل، والأخذ بأرجح الآراء.

(٣) وَمِنَ الْأَحَادِيثِ فِي ذَلِكَ:

\* ما جاء عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً، فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»؛ رواه أبو داود (٣٠٧٣)، والترمذي (١٣٧٨):

قال عروة بن الزبير - راوي الحديث - : «فلقد خبرني الذي حدّثني هذا الحديث: أن رجلين اختصمّا إلى رسول الله ﷺ؛ غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر، فقضى لصاحب الأرض بأرضه، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها، قال: فلقد رأيتها وإنما لتضرب أصولها بالفؤوس، وإنما لنخل عمّ، حتى أخرجت منها».

\* وأخرج الترمذي (١٢٠٩)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «التاجر الصدوق الأمين: مع البئيب والصدّيقين والشهداء».

\* وأخرج البخاري (٢٠٧٦)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى».

\* وقد جاءت أحاديث كثيرة في بيع ما لم يقبض، وفي بيع الثمار والزرع، وما من أمر من الأمور وشأن من الشؤون المتعلقة بالبيع والتجارة في أي نوع كان، إلا جاء فيه أحاديث كثيرة مبيّنة لحكمه، وما يعمل فيه أمراً ونهياً.

وبالجملة: فما من أمر من أمور الدين أو الدنيا، أو حادثة وقعت أو تقع، إلا ولها حكم يؤخذ من الكتاب، والسنة، أو منهما.

### خاتمة الجواب - توصية:

لا يمكن إهدار الشريعة لأجل حديث له معنى يفهم على وجه الصحيح من الروايات الصحيحة والصريحة.

فالرسول ﷺ لا يَنْطِقُ عن الهَوَى، وقد أَمَرَ اللهُ بِتَصْدِيقِهِ في كُلِّ ما أَخْبَرَ، وطاعتهِ في كُلِّ ما

أَمَرَ.

وأما الحديثُ المذكورُ، فقد أَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ ظَنَّ في حادثةٍ مَخْصُوصَةٍ في أمرِ دينويٍّ مُحْضٍ،

لا أَثَرَ له في أمورِ الدِّينِ؛ فلا تَبْطُلُ الشَّرِيعَةُ به.

❖ **كلماتٌ دلاليةٌ: السَّنةُ الاستقلاليةُ، التشريعُ، موقفُ الإسلامِ مِنَ العالَمانيَّةِ.**





## المسألة (١٩٤) - هل أحكام الإسلام تناسبُ العصر؟

### السؤال

لا مانع من الإسلام عمومًا، لكن لماذا لا نقوم بتحسين بعض أحكام الإسلام التي لا تتناسب مع العصر؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* هل الشريعة الإسلامية صالحة للتطبيق اليوم؟
- \* تحتاج الشريعة الإسلامية إلى إعادة قراءة نصوصها، بما يتوافق مع متغيرات الحياة وتطورها.

### الجواب

#### مضمون السؤال:

السائل يرى أن هنالك أحكامًا في الشريعة الإسلامية لا تتناسب مع العصر الحاضر، وأنها تحتاج إلى تحسين وتجديد بما يتناسب مع واقع الناس. وهذه الشبهة كذلك يُوردُها مَنْ يشكُّ في الإسلام وفي شريعته، ويرى أن الإسلام كان يناسبُ الزمنَ الماضي، وأما اليوم في العصر الحاضر، فإنه لم يعد صالحًا للتطبيق.

#### مختصر الإجابة:

الإسلام هو الدين الكامل، الذي شرعه الله تعالى العليم الخبير الحكيم، الذي يعلم ما يصلح للناس، وما يصلحهم في كل زمان ومكان إلى قيام الساعة، والذي يعلم سبحانه حين أنزل هذه الشريعة: أن أمورًا سوف تستجد في حياة الناس، تختلف عن الأوضاع التي كانوا عليها يوم

نزَلَتْ هذه الشريعة، فَأَنْزَلَ شريعةً مُحَكَّمَةً تُصَلِّحُ لِكُلِّ العصورِ والأزمنة، وتُناسبُ أحوالَ الناسِ في كُلِّ وقتٍ.

وليس لأحدٍ مِنَ البشرِ أَنْ يشرِّعَ دينًا غيرَ دينِ اللَّهِ تعالى، ولا أَنْ يزيدَ، أو يبدلَ، أو يغيِّرَ في الدين؛ لأنَّ التشريعَ حقٌّ لله تعالى وحده؛ فهو المتفردُ بالحكمِ والأمرِ والتشريعِ؛ فتجبُ طاعتهُ، ويتحمَّمُ التزامُ أمره، والوقوفُ عند حدوده.

كما أن الإسلامَ رسالةٌ عالميَّةٌ خاتمةٌ لجميعِ الرسالاتِ السابقة؛ وهذا يقتضي صلاحيةَ أحكامِ الإسلامِ وشريعتهِ لكلِّ مكانٍ وزمانٍ إلى قيامِ الساعةِ.

كما أن تطبيقَ الشريعةِ قد ظلَّ ممكنًا في حياةِ الناسِ طيلةَ القرونِ الماضيةِ التي تلتَ نزولَ الوحي، مع تغيُّرِ الأوضاعِ والأحوالِ، والأزمنةِ والأمكنةِ؛ فإنَّ الشريعةَ الإسلاميَّةَ كذلك قادرةٌ على الاستمرارِ للتعاملِ مع مختلفِ الأحوالِ التي تستجدُّ في حياةِ الناسِ إلى قيامِ الساعةِ.

كما امتاز الإسلامُ بخصيصةِ الثباتِ والمرونة: الثباتِ في الأصولِ والأهدافِ والقطعيَّاتِ، والسعةِ والمرونةِ في الفروعِ والوسائلِ والظنيَّاتِ.

كما امتاز الإسلامُ بأنَّ جعلَ الشريعةَ الإسلاميَّةَ تناسبُ أحوالَ الناسِ في كافةِ الأزمنةِ والعصورِ؛ ففتحَ بابَ الاجتهادِ لاستنباطِ الأحكامِ الشرعيَّةِ للنوازلِ الفقهيَّةِ؛ كالمعاملاتِ الماليَّةِ المعاصرةِ وغيرها.

وأخيرًا: فإنَّ موضوعَ المراجعةِ والتجديدِ والتحسينِ للفقهِ الإسلاميِّ، يحلُّ معنىً صحيحًا، ومعنىً باطلًا:

فالتجديدُ الصحيحُ المقبولُ: يعني مراجعةَ التراثِ الفقهيِّ مراجعةً تمحيصٍ؛ مثلَ مراجعةِ الأحاديثِ التي استدلَّ بها الفقهاءُ، أو مثلَ مسائلِ شكِّ فيها الفقهاءُ، وبينها الطبُّ أو الفلكُ، وكذلك التجديدُ بمعنى إيجادِ الحلولِ والأحكامِ الشرعيَّةِ المناسبةِ للمستجدَّاتِ والنوازلِ -: فهذا المعنى للتجديدِ صحيحٌ.

وأما التجديدُ الباطلُ المردودُ، فبمعنى إلغاءِ الأحكامِ الشرعيَّةِ، واستبدالِها بتشريعِ أحكامٍ وضعيَّةٍ؛ بناءً على الهوى وأمزجةِ الناسِ، وتقليدِ غيرِ المسلمينِ في أنظمتهم وقوانينهم التي تناقضُ وتخالِفُ الشريعةَ الإسلاميَّةَ؛ فهذا المعنى للتجديدِ والتحسينِ باطلٌ مردودٌ.



## الجواب التفصيلي:

يزعم بعضهم: أن شريعة الإسلام - أو عددًا من أحكامه - لا تناسب العصر، ولا تناسب واقع حياة الناس، وأنها تحتاج إلى تغيير أو تجديد؛ والجواب على هذه الشبهة من عدة أوجه:

❁ **الوجه الأول:** الإسلام هو دينُ الله تعالى الكامل، الذي أنعمَ به على عباده، ورَضِيَهُ لهم دينًا؛ قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فهو الدينُ الكامل، الذي شرعه اللهُ تعالى العليمُ الخبيرُ الحكيم، الذي يعلمُ ما يصلحُ للناس، وما يصلحُهم في كلِّ زمانٍ ومكانٍ إلى قيامِ الساعة، والذي يعلمُ سبحانه حين أنزلَ هذه الشريعةَ: أن أمورًا سوف تستجدُّ في حياةِ الناس، تختلفُ عن الأوضاع التي كانوا عليها يومَ نزلتْ هذه الشريعةُ، فأنزلَ شريعةً محكمةً تصلحُ لكلِّ العصورِ والأزمنة، وتناسبُ أحوالَ الناس في كلِّ وقتٍ؛ فلا تحتاجُ شريعةُ الله وأحكامُهُ إلى زيادةٍ ولا نقصانٍ، ولا إلى تغييرٍ أو تبديلٍ.

❁ **الوجه الثاني:** التشريع في الإسلام لا يكون إلا لله تعالى وحده؛ فهو المتفرّد بالحكم والأمر والتشريع؛ قال تعالى: ﴿إِن الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، وقال تعالى: ﴿إِلَّا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]؛ فالذي له الخلقُ هو وحده الذي يملكُ حقَّ الأمرِ والنهي، والتحليلِ والتحريرِ، والتشريعِ والحكم.

وهو سبحانه خالقُ الخلق، والمدبّرُ لشؤونهم، وهو وحده أعلمُ بما يصلحُهم، وما يصلحُ لهم؛ فتجبُ طاعته، ويتحمّمُ التزامُ أمره، والوقوفُ عند حدوده.

والنبيُّ ﷺ هو المبيّنُ لما شرعه اللهُ تعالى لعباده؛ قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، ولم يأذنِ اللهُ تعالى للبشرِ أن يشرعوا لأنفسهم؛ قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، وأيُّ نازلةٍ جديدةٍ تحتاجُ إلى حكمٍ شرعيٍّ، فإن علماءَ المسلمين يرجعون إلى كتابِ الله تعالى، وإلى سنةِ النبيِّ ﷺ؛ لاستنباطِ حكمِ الشرعِ لتلك النازلة، وليس أنهم يشرعون من أنفسهم؛ فلا يحقُّ لأحدٍ من البشرِ أن يأتيَ بشرعٍ جديدٍ يخالفُ ما شرعه اللهُ تعالى لعباده.

❁ **الوجه الثالث:** الإسلام رسالةٌ عالميةٌ خاتمةٌ لجميعِ الرسالاتِ السابقة؛ قال تعالى: ﴿وَمَا

أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴿ [الأنبياء: ١٠٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]؛ وهذا يقتضي صلاحية أحكام الإسلام وشريعته لكل مكانٍ وزمانٍ إلى قيام الساعة؛ لأنه رسالةٌ عالميةٌ لجميع الناسٍ في جميع أنحاء الأرض، ولأنه رسالةٌ خاتمةٌ لا تأتي بعده رسالةٌ أو شريعةٌ أخرى.

❁ **الوجه الرابع:** إذا كان تطبيق الشريعة قد ظلَّ ممكنًا في حياة الناس طيلة القرون الماضية التي تلت نزول الوحي، مع تغيير الأوضاع والأحوال، والأزمنة والأمكنة، ومجيء نوازل جديدة، واستطاع علماء الإسلام وفقهاؤه استنباط الأحكام لكل واقعة جديدة من أدلة الشرع؛ فإن الشريعة الإسلامية كذلك قادرة على الاستمرار للتعامل مع مختلف الأحوال التي تستجد في حياة الناس إلى قيام الساعة.

❁ **الوجه الخامس:** من خصائص الشريعة الإسلامية التي تجعلها صالحة للتطبيق في كل زمانٍ ومكانٍ، وقابلة للتجديد: خصيصة الثبات والمرونة:

❁ الثبات في الأصول والأهداف والقطعيّات.

❁ والمرونة في الفروع والوسائل والظنيّات.

ففي أحكام الإسلام وشريعته: ثوابت لا يمكن تغييرها، أو تبديلها، أو حذفها؛ كالإيمان بالله وحده، وكوجوب الصلوات الخمس، والزكاة، والصيام، والحج، وحرمة السرقة والربا، وغيرها من الأحكام التي لا يدخلها التغيير أو التبديل.

والمرونة في الشريعة الإسلامية تظهر في أحكام عامة ثابتة في ذاتها، ولكنها تقبل التغيير في وسائلها وتطبيقاتها؛ مثال ذلك الشورى في الإسلام؛ فهي مأمورٌ بها بمقتضى قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]؛ فالأمر بالشورى يمثل عنصر الثبات، وجانب المرونة يظهر في كيفية تطبيق الشورى، والطرق التي تكون بها، مما يختلف باختلاف الأحوال والزمان والمكان؛ فقد ترك للأمة أن تنظّمها حسب الظروف والأحوال، بالصورة التي تناسب حالهم وأوضاعهم، دون تحديد شكل معين للشورى يلزمون به؛ فهذا يمثل عنصر السعة والمرونة.

❁ **الوجه السادس:** مما يجعل الشريعة الإسلامية تناسب أحوال الناس في كافة الأزمنة والعصور: فتح باب الاجتهاد لاستنباط الأحكام الشرعية للنوازل الفقهية؛ كالمعاملات المالية المعاصرة وغيرها؛ فقد جاء الإسلام بأدلة شرعية عامة، وقواعد كلية، ومبادئ ثابتة، ثم وجه العلماء للنظر والاجتهاد في المسائل والحوادث الجزئية التي تستجد في إطار هذه القواعد والمبادئ؛ وهذا يجعل الشريعة الإسلامية قادرة على وضع الحلول التي تطرأ في حياة الناس، ويؤكد صلاحيتها لكل زمان ومكان.

❁ **الوجه السابع:** موضوع المراجعة والتجديد والتحسين للفقه الإسلامي، يحمل معنى صحيحًا، ومعنى باطلاً:

❁ **فالتجديد والتحسين الصحيح المقبول:** إذا كان يعني مراجعة التراث الفقهي مراجعة تمحيص؛ مثل مراجعة الأحاديث التي استدلت بها الفقهاء، وبنوا عليها كثيرًا من أحكامهم، وهي أحاديث غير صحيحة، أو مثل مسائل شك فيها الفقهاء، وبينها الطب أو الفلك - فلا بأس بهذا.

وكذلك التجديد: بمعنى إيجاد الحلول والأحكام الشرعية المناسبة للمستجدات والنوازل - فهذا المعنى للتجديد صحيح.

❁ **وأما التجديد والتحسين الباطل المردود،** فبمعنى إلغاء الأحكام الشرعية، واستبدالها بتشريع أحكام وضعية؛ بناء على الهوى وأمزجة الناس، وتقليد غير المسلمين في أنظمتهم وقوانينهم التي تناقض وتخالف الشريعة الإسلامية؛ فهذا المعنى للتجديد والتحسين باطل مردود.

### خاتمة الجواب - توصية:

فلا يناسب أن مخلوقًا ناقص القوى يدعي أن شريعة خالق هذا الكون لن تصلح أحوال كوكبه الصغير، وأنه هو - بعقله القاصر - يستطيع أن يحدث نظامًا أفضل من نظام خالقه سبحانه؛ فهذا خيال لا وجود له في الواقع.

فعلى المسلم أن يتمسك بالإسلام وأحكامه وشريعته، ويعلم أنها هي التي تناسب أحواله

في كلِّ وقت، وتُصلحُ حياته أينما كان؛ لأنها منزَّلةٌ من الله سبحانه وتعالى العليم الخبير الحكيم،

الذي خلق الإنسان، ويعلم ما يناسبه، وما يصلح له، وما يسعد حياته.

❁ كلماتٌ دلالية: الإسلام، الشريعة، التجديد، الثبات والمرونة، الاجتهاد.



المسألة (١٩٥) - هل للهندوسية ميزة لكونها الأقدم؟

## السؤال

هل للهندوسية ميزة لكونها الأقدم؟ وبالتالي: فهي أقرب الأديان لأن تكون الدين الأصلي للإنسان، والأكثر نقاءً من تحريفات البشر؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

السائل يرى أننا إذا كنا سنتبع ديناً، فلتتبع الهندوسية؛ لكونها أقدم الأديان؛ فهي أنقى وأصح وأولى بالاتباع.

### مختصر الإجابة:

ليس بالضرورة أن يكون كل قديم هو الأولى والأنقى والأصح؛ فالحكم على الشيء: هل هو صحيح أو باطل؟ أو جيد أو رديء؟ يعتمد على التعرف عليه، وعلى براهين صحته أو جودته، ولا يعتمد على كونه قديماً أو حديثاً.

والقول بأن الهندوسية هي أقدم الأديان، زعم باطل ليس له مستند ولا دليل؛ فالدين الذي كان عليه الإنسان الأول الذي وجد على هذه الأرض، وهو آدم ﷺ أبو البشر -: هو الإيمان بالله تعالى، والتسليم له، وتوحيده، وإفراذه بالعبادة.

فعبدة التوحيد والخير والصلاح هي الأصل الذي كان عليه آدم ﷺ، والأجيال الأولى من ذريته، أما الشرك والضلال، وعبادة غير الله تعالى من الأصنام والأشجار وغيرها -: فإنما هي أمور طارئة لم تحدث إلا بعد آدم ﷺ، بأزمان وأجيال.

وهذا الدين الحق الذي كان عليه آدم ﷺ، الذي هو الإنسان الأول، وأبو البشر -: هو دين الإسلام، وهو دين الأنبياء بعده، وهو دين نبينا محمد ﷺ الذي بعثه الله تعالى به إلى الناس كافة.

فالإسلام هو الدينُ الصحيحُ والأقدمُ، الذي كان عليه الناسُ منذُ أن وُجدوا على الأرض.

### الجوابُ التفصيليُّ:

يرى بعضهم أن الهندوسية هي الديانةُ الأقدمُ؛ وبالتالي هي الديانةُ الأصحُّ والأولى بالاتباع؛ في نظرهم.

والجوابُ على هذه الشبهة من عدة أوجه:

❁ **الوجهُ الأوَّلُ:** الحكمُ على الشيء: هل هو صحيحٌ أو باطلٌ؟ أو جيِّدٌ أو رديٌّ؟ يعتمدُ على التعرُّفِ عليه، وعلى براهينِ صحَّتهِ أو جَوْدَتِهِ، ولا يعتمدُ على كونه قديمًا أو حديثًا؛ فليس بالضرورة أن يكون القديمُ هو الأفضلُ والأصوبُ، والأجودُ والأنقى، وكذلك الحديثُ أو الجديدُ قد يكون أفضلَ من القديمِ وأصوبَ، وقد لا يكون.

لذلك لا يُمكنُ اعتبارُ الأقدمِ معيارًا للصوابِ والجودةِ والصحةِ، وليس من الصحيحِ أن نقولَ: «إنَّ ما كان قديمًا يكون دائمًا صحيحًا».

ويجملُ بنا أن نعرِّفَ «الهندوسيةَ» أولًا؛ لنكشفَ اللثامَ عن تلك الديانةِ المزعومة: فـ «الهندوسيةُ» - ويُطلقُ عليها أيضًا: «البرَهْمِيَّةُ» - ديانةٌ وثنيةٌ يعتنقها معظمُ أهلِ الهند، وهي مجموعةٌ من العقائدِ، والعاداتِ والتقاليدِ، التي تشكَّلت عبرَ مسيرةٍ طويلةٍ من القرنِ الخامسِ عشرِ قبلَ الميلادِ، إلى وقتنا الحاضرِ.

إنها ديانةٌ تضمُّ القيمَ الروحيةَ والخُلُقِيَّةَ إلى جانبِ المبادئِ القانونيةِ والتنظيميةِ، متَّخذةً عدَّةَ آلهةٍ بحسبِ الأعمالِ المتعلقةِ بها، فلكلِّ منطقةٍ إلهٌ، ولكلِّ عملٍ أو ظاهرةٍ إلهٌ.

ولا يوجدُ للديانةِ الهندوسيةِ مؤسسٌ معيَّنٌ، ولا يُعرَفُ لمعظمِ كُتُبها مؤلِّفون معيَّنون؛ فقد تمَّ تشكُّلُ الديانةِ - وكذلك الكُتُبِ - عبرَ مراحلٍ طويلةٍ من الزمنِ، وللهندوسيةِ عددٌ هائلٌ من الكُتُبِ عسيرةِ الفهمِ، غريبةِ اللغةِ.

والديانةُ الهندوسيةُ مزيجٌ من الفلسفةِ الهنديةِ، والديانتينِ: اليهوديةِ والمسيحيةِ؛ كما أنها عقيدةٌ محدودةُ الأتباعِ.

ويعتقدُ الهندوسُ أنها جاءت عن طريق الوحي، ولو صحَّ هذا، فلا بُدَّ أنه قد حصلَ لها الكثيرُ من التحريفِ والتبديلِ حتى أصبحتْ أسلوبًا في الحياة أكثرَ مما هي عقيدةٌ واضحةٌ المعالمِ.

وهي تشملُ من العقائدِ ما يهبطُ بالإنسانِ إلى عبادةِ الأشجارِ والأحجارِ، والقروِدِ والأبقارِ، إلى غيرِ ذلك من أنواعِ الوثنيَّةِ التي تتنافى مع أبسطِ قواعدِ التوحيدِ؛ كما أن التقسيمَ الطبقيَّ فيها يتعارضُ مع كرامةِ الإنسانِ، ويجعلُها بعيدةً عن الوحيِ الربَّانيِّ.

❁ **الوجهُ الثاني:** القولُ بأن الهندوسيةَ هي أقدمُ الأديانِ، زعمٌ باطلٌ ليس له مستندٌ ولا دليلٌ؛ فماذا كان دينُ الناسِ قبل الهندوسيةِ؟! بل ما هو الدينُ الذي كان عليه الإنسانُ الأوَّلُ الذي وُجدَ على الأرضِ؟!

فالدينُ وُجدَ منذُ أن وُجدَ الإنسانُ على وجهِ هذه الأرضِ، والذي عليه الكُتُبُ السماويَّةُ -ومنها القرآنُ الكريمُ- أن الإنسانَ الأوَّلَ الذي خلقه اللهُ تعالى هو آدمٌ ﷺ، وهو أبو البشرِ، وكان دينُهُ الإيمانُ باللهِ تعالى، وتوحيدهُ، وإفراذهُ بالعبادةِ.

فآدمٌ ﷺ قد فطره اللهُ على العقيدةِ السليمةِ، وعلمه ما لم يعلمَ من أمورِ الدينِ؛ فكان موحدًا لله تعالى التوحيدَ الخالصَ، معتقدًا لله ما يجبُ له من التعظيمِ والطاعةِ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣].

فعقيدةُ التوحيدِ والخيرِ والصلاحِ، هي الأصلُ الذي كان عليه آدمٌ ﷺ، والأجيالُ الأولى من ذُرِّيَّتِهِ؛ فكانوا على التوحيدِ الخالصِ، أما الشركُ والضلالُ، وعبادةُ غيرِ اللهِ تعالى من الأصنامِ والأشجارِ وغيرها -؛ فإنما هي أمورٌ طارئةٌ لم تحدثْ إلا بعد آدمَ ﷺ، بأزمانٍ وأجيالٍ:

❁ قال تعالى: ﴿قَافِرٌ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٠].

❁ وعن عِيَاضِ الْمُجَاشِعِيِّ ﷺ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ، فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّتْ لَهُمْ،

وَأَمَرْتَهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا؛ رواه مسلم (٢٨٦٥).

\* وعن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أنه قال: «كَانَ بَيْنَ نُوحٍ وَآدَمَ عَشْرَةٌ قُرُونٍ، كُلُّهُمْ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْحَقِّ، فَاخْتَلَفُوا، فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ»؛ رواه الحاكم (٢/ ٥٤٦ رقم ٤٠٠٩).

فالعقيدة السليمة، والتوحيد الخالص: هما الأصل في تاريخ البشر، وأما الضلال والشرك والوثنية: فأمور طارئة بعد أحقاب من الزمان، بعد آدم رضي الله عنه؛ فالهندوسية هي من الأديان الوثنية الباطلة والطارئة في حياة البشر.

❁ **الوجه الثالث:** الإسلام الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم، هو امتداد للدين الحق الذي كان عليه آدم رضي الله عنه، الذي هو الإنسان الأول وأبو البشر.

فالإسلام بالمعنى العام، هو: الاستسلام لله تعالى، والانقياد له، وعبادته بما شرعه من العبادات التي جاءت بها رسوله.

فهو على هذا المعنى يشمل ما جاء به آدم منذ أن خلق الله تعالى الخلق، وما جاء به نوح، وما جاء به موسى، وما جاء به عيسى، ويشمل ما جاء به إبراهيم رضي الله عنه.

وقد جاءت آيات كثيرة في القرآن الكريم تدل على أن دين الأنبياء هو الإسلام؛ منها قوله تعالى: ﴿أَمَرَ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِنْبِرَاهُكُمْ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

فالإسلام هو دين الله، لا يقبل من أحد سواه، وهو دين الأنبياء كلهم، هو دين آدم أبينا عليه الصلاة والسلام، وهو دين الأنبياء بعده، وهو دين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، الذي بعثه الله به إلى الناس عامة.

فجميع الأنبياء المرسلين مسلمون، وأتباعهم الذين كانوا على دينهم الصحيح قبل أن يحرف يعدون مسلمين.

فالإسلام هو الدين الصحيح والأقدم الذي كان عليه الناس منذ أن وجدوا على الأرض.



أما الديانة الهندوسية، فهي مزيج من الفلسفة الهندية، والديانتين: اليهودية والمسيحية؛ كما أنها عقيدة محدودة الأتباع؛ كما تقدم.

### خاتمة الجواب - توصية:

فالإسلام هو الدين الحق، والدين الصحيح الذي ارتضاه الله تعالى للبشر، منذ أن خلقهم وأوجدهم في هذه الأرض، وهو الذي كان عليه آدم ﷺ أبو البشر، وهو الذي كان عليه الأنبياء والرسل وأتباعهم، وهو الذي جاء به محمد ﷺ؛ فهو الدين الأقدم والأفضل والأجود، والأصوب والأصح والأنقى، في حياة البشرية؛ فيجب عليهم اتباعه، وترك الديانات الطارئة الباطلة في حياة البشرية؛ كالهندوسية، وغيرها.

❁ كلمات دلالية: الإسلام، الهندوسية، الأقدم، الدين الصحيح، الأنبياء.



المسألة (١٩٦) - أليست شرائع الإسلام صعبةً؛ بدليل عزوف كثيرٍ ممن يقتنعُ بالإسلام عن الإسلام؟

## السؤال

أليست شرائع الإسلام صعبةً؛ بدليل عزوف كثيرٍ ممن يقتنعُ بالإسلام عن الإسلام؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

السائل يدّعي أن شرائع الإسلام صعبةٌ، ويشقُّ على الإنسان الالتزام بها؛ وهذا يجعل بعض المسلمين، أو من يدخل في الإسلام، يتراجع عن الإسلام، ويتركه.

### مختصر الإجابة:

الإسلام هو دينُ السماحةِ واليسرِ، بعثَ اللهُ به نبيّه محمداً ﷺ إلى الناسِ كافةً في سائرِ الأرض؛ فمن حكمةِ الله تعالى: أن جعلَ فيه من السماحةِ واليسرِ والمرونةِ ما يكونُ صالحاً لجميعِ البشرِ في هذه الأرض؛ حتى يُمكنهم القيامَ به، والسيرَ عليه.

فالإسلامُ، وشريعتهُ، وأحكامه، ليس في أيِّ منها حرجٌ ولا مشقّةٌ، ولا تكليفٌ بما لا يُطاق ولا يُستطاعُ من الأفعال.

فقد تميّزَ الدينُ الإسلاميُّ بوضوحِ العقيدةِ الإسلاميّةِ، وسهولةِ الإيمانِ باللهِ تعالى؛ فعقيدتهُ في غايةِ من اليسرِ والسماحةِ.

ومن يسرِ الإسلامِ، وسماحةِ شريعتهِ: أن العباداتِ الشرعيّةِ الواجبةَ على المسلمِ تُعدُّ ميسورةً، ومقدورًا عليها، ولا تتطلّبُ جهدًا ووقتًا كبيرًا يشقُّ على الإنسان؛ مما يجعلُ الإنسانَ قادرًا على تطبيقها والقيام بها.

كما أن هنالك مراعاةً لمن لا يستطيعون أداءَ العباداتِ؛ فوجدت رخصٌ لهم مراعاةً لظروفهم.

وأيضًا: فإن الأصل في الأشياء الحَلُّ والإباحة، وليس المنع والتحریم؛ فكلُّ ما خُلِقَ في هذا الكونِ مسخَّرًا للإنسانِ، ومهيأً للاستمتاع به، ما لم يكن فيه نهْيٌ صريحٌ.

وجاء النهي في الإسلام عن الغلو في الدين، والتشديد على النفس، وإلزامها ما يشقُّ عليها من الأعمال؛ وهذا الذي يتسبَّب في عزوف بعضهم عن الدين والتراجع عنه، وهو الفهم الخاطيء للدين، أو تطبيقه بطريقة غير صحيحة ليس فيها حكمة ولا اعتدال.

فدين الإسلام يحومل في تطبيقه السعادة والعدالة للناس، ولا يحومل الشقاء والعذاب؛ فالإنسان الذي يأخذ هذا الدين كما أراد الله تعالى باعتدال وفهم ووعي، يستمر على دين الإسلام، ويثبت عليه، وينال السعادة والنجاة في الدنيا والآخرة.

وأخيرًا: فإن سماحة الإسلام ويُسره يظهرا في توافقهما مع الفطرة الإنسانية السليمة؛ بعدم المؤاخذه على الخطأ والنسيان والإكراه؛ وما ذلك إلا رحمة وتيسير على المكلفين:

لأن الخطأ والنسيان من الأمور الفطرية التي لا يسلم منها أحد، وهما خارجان عن إرادة الإنسان، وأما الإكراه، فلأنه لا يستطيع كل إنسان أن يتحمل ما قد يتعرض له من أذى، أو ضرر، أو تهديد بالقتل، أو قطع عضو وغيره، فحينها: رخص له الشارع أن يتنازل عن بعض مفاهيمه الدينية تخلفًا من الحال التي يعانها، والعذاب الواقع عليه؛ من أجل ذلك جاء هذا التشريع الرباني بهذه الصورة الميسرة، التي تناسب طباع الناس وفطرهم.

### الجواب التفصيلي:

هنالك من يدعي أن شرائع الإسلام صعبة، وأن فيها مشقة، ولا يستطيع الإنسان الداخل في الإسلام القيام بها.

والجواب على هذه الشبهة من عدة أوجه:

❁ **الوجه الأول:** الإسلام هو دين السماحة والتيسير، بعث الله به نبيه محمدًا ﷺ إلى الناس كافة في سائر الأرض؛ فمن حكمة الله تعالى: أن جعل فيه من السماحة والتيسير والمرونة ما يكون صالحًا لجميع البشر في هذه الأرض، من أديانها إلى أقصاها، حتى يضمن

مصالحهم، وحتى يشمل ما يحتاجون إليه في معاشهم ومعادهم، وحتى يمكنهم القيام به، والسير عليه؛ فقد اقتضت حكمة الله سبحانه أن يكون هذا الدين وشريعته سمحةً ميسرةً مناسبةً لجميع الناس حتى يتمكنوا من أدائها، والسير عليها، والاستقامة عليها، والأخذ بها في جميع الأحوال.

فالإسلام، وشريعته، وأحكامه، ليس في أي منها حرجٌ ولا مشقةٌ، ولا تكليفٌ بما لا يطاق ولا يُستطاع من الأفعال؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ؛ فَسَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا»؛ رواه البخاري (٣٩).

**الوجه الثاني:** تميّز الدين الإسلامي - عن غيره من الأديان والعقائد - بوضوح العقيدة الإسلامية، وسهولة الإيمان بالله تعالى؛ حيث أمر الناس بعبادة الله وحده، وأنه الإله الواحد الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، بيده ملكوت السموات والأرض، لا معبود سواه، وأنه لا وساطة بين العباد وخالقهم، ولا شركاء معه؛ فليس في العقيدة الإسلامية الغارُ لا يعرفها إلا فئة من الأحرار والرهبان، وليس فيها غموضٌ كما في العقائد الأخرى من تجزئة الواحد إلى ثلاثة، وليس فيها استهانةٌ بالعقل الإنساني ليعبد أحجاراً وأشخاصاً وحيوانات؛ كما في البوذية وغيرها، وإنما هي عقيدةٌ في غاية من اليسر والسماحة.

**الوجه الثالث:** من يسر الإسلام، وسماحة شريعته: أن العبادات الشرعية الواجبة على المسلم تعدّ ميسورةً ومقدورًا عليها، ولا تتطلب جهدًا ووقتًا كبيرًا يشقُّ على الإنسان؛ فلا تخلو فريضة من الفرائض، ولا شعيرة من الشعائر من اليسر؛ مما يجعل الإنسان قادرًا على تطبيقها والقيام بها؛ فالصلوات الواجبة على المسلم في اليوم واللييلة خمس صلوات، يمكن أن يؤديها المسلم في أي مكانٍ مناسبٍ، ولا تتطلب وقتًا كبيرًا للاستعداد لها والقيام بها، والزكاة خفيفةٌ ميسرةٌ في أموالٍ معينةٍ على القادر المستطيع الذي يملك المال الذي يبلغ النصاب، ومقدار ما يخرج من ذلك المال يسيرٌ، والصوم الواجب هو شهرٌ واحدٌ فقط في السنة، ويكون في زمن النهار؛ من طلوع الفجر، وحتى غروب الشمس، والحج الواجب

يكون في العُمُرِ مرَّةً واحدةً لَمَنْ استطاعَ إليه سبيلاً، وهكذا في سائر الأحكام والواجبات، وأما في المستحبات، فعلى المسلم أن يستزيدَ منها قدرَ استطاعته، ودون إثقالٍ على نفسه، كما وجَّه إلى ذلك النبي ﷺ؛ فعن عائشة ؓ؛ أنها قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، وَإِنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَيَّ مَا دُوِمَ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَلَّ»؛ رواه البخاري (٥٨٦١)، ومسلم (٧٨٢).

❁ **الوجه الرابع:** من يُسرِّ الإسلام، وسماحة شريعته: رفعه الحرج عن الناس؛ مراعاةً لَمَنْ لا يستطيعون أداء العبادات:

ففي الطهارة: رخص لَمَنْ لا يجد الماء للوضوء أن يتيمم بالتراب حتى يؤدِّي الصلاة. ورخص لَمَنْ لا يستطيع القيام في الصلاة بسبب العجز والمرض: أن يصلي قاعداً، فإن لم يستطع، فيصلِّي مضطجعا على جنب. وكذلك: رخص لَمَنْ شقَّ عليه الصيام في شهر رمضان بسبب السفر أو المرض: أن يفطر تلك الأيام، ثم يقضيها بعد أن يتعافى، أو يرجع من سفره.

وهكذا في سائر الأحكام والفرائض: يُوجد رخص لَمَنْ يشقُّ عليه أدائها، وقد استنبط علماء الإسلام من الأدلة الشرعية قاعدةً فقهيةً، وهي: «المشقة تجلب التيسير»؛ وهذا كله من التسهيل والمسامحة والتيسير في دين الإسلام.

❁ **الوجه الخامس:** من أهم المرتكزات التي قام عليها منهج التيسير في الإسلام: أن الأصل في الأشياء الحِلُّ والإباحة، وليس المنع والتحريم؛ فكلُّ ما خُلِق في هذا الكون مسخرًا للإنسان، ومهيأً للاستمتاع به، ما لم يكن فيه نهْيٌ صريحٌ؛ يقول الله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجن: ١٣].

فعلى سبيل المثال: أباح الإسلام كافة أنواع العصائر والأشربة، إلا ما كان مسكراً؛ كالخمر، أو ضاراً؛ كالسُّمِّ، والأصل هو حِلُّ أنواع المأكولات والأطعمة، إلا ما حُرِّم؛ كالحم الخنزير، والميتة، وغير ذلك، مما جاء في شريعة الإسلام تحريمه؛ لِمَا في ذلك من ضررٍ على صحَّة الإنسان وسلامته.

❁ **الوجه السادس:** سبب عزوف عددٍ مَمَّنْ يدخلون في الإسلام، ثم يرجعون عنه، يرجع إلى أسباب عدَّة، منها الجهلُ بدين الإسلام، وعدمُ التعرُّفِ عليه المعرفةَ الشاملةَ والمتعمَّقةَ والتامةَ، ولا سيما إذا رأى المسلمُ الجديدُ بعضَ تصرفاتِ المسلمين الخاطئة، والتي لا تمثلُ الدينَ، أو وجدَ سوءَ معاملَةٍ من بعضِ المسلمين؛ فتتكوَّنُ لديه تصوُّراتٌ خاطئةٌ عن الدين، وعن شريعته وأحكامه، ويسهَّلُ عند ذلك أن تدخلَ عليه الشكوكُ والشبهاتُ التي تشكِّكُه في دين الإسلام، وتجعله يتراجعُ عنه، ولا سيما إذا عاش في مجتمعاتٍ غيرِ مسلمةٍ، وكان لضغطِ الواقعِ والمجتمعِ والشهواتِ تأثيرٌ عليه؛ مما يجعلُه يتخلَّى عن الدين ويتركُه؛ لوجودِ ضعفٍ عنده في العلمِ بالإسلام، والتمسُّكِ به، والاستقامةِ عليه.

❁ **الوجه السابع:** من الأسبابِ كذلك التي تجعلُ الشخصَ يتراجعُ عن الإسلام: التطبيقُ الخاطيءُ له، لا سيما ممن يدخلُ فيه من المسلمين، والمهتدين الجُدُدِ؛ فيكونُ عنده في البداية حماسٌ غيرُ منضبطٍ، وتشديدٌ على النفس، وإلزامها بكافةِ أمورِ الدين، دونِ حكمةٍ وتدرُّجٍ واعتدالٍ؛ فيسبَّبُ له ذلك نفورَ النفسِ عن الدين، وقد حذَّرَ النبي ﷺ من ذلك:

فقد جاء في الحديثِ عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ؛ فَسَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا»؛ رواه البخاري (٣٩).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ؛ فَأَوْغِلُوا فِيهِ بِرِفْقٍ»؛ رواه أحمد (١٣٠٥٢).

فدينُ الإسلامِ يَحْمِلُ في تطبيقه السعادةَ والعدالةَ للناس، ولا يَحْمِلُ الشقاءَ والعذابَ؛ فالإنسانُ الذي يأخذُ هذا الدينَ كما أرادَه اللهُ تعالى باعتدالٍ وفهمٍ ووعي، يستمرُّ على دينِ الإسلامِ، ويثبتُ عليه، وينالُ السعادةَ والنجاةَ في الدنيا والآخرة، وأما الذي يُشَادُّ فيه، ويتشدَّدُ في غيرِ موضعِ التشدُّدِ، ويحرِّمُ الحلالَ والمباحَ، فإنه ينالُ الشقاءَ والعذابَ في الدنيا والآخرة.

❁ **الوجه الثامن:** توافقُ سماحةِ الإسلامِ مع فطرةِ الإنسانِ؛ بعدمِ المؤاخذةِ على الخطأِ، والنسيانِ، والإكراهِ:

وفي هذا الأمر: تَظَهَّرَ سَمَاحَةُ الإِسْلَامِ وَيُسْرُهُ فِي تَوَافِقِهِ مَعَ الْفِطْرَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ السَّلِيمَةِ، الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ فِي نَفْسِ الْإِنْسَانِ، وَمِنْ هَذِهِ الْفِطْرَةِ: الْخَطَأُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْإِنْسَانُ فِي مَعْظَمِ أَحْوَالِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، وَكَذَلِكَ مَا يَعْتَرِيهِ مِنْ نَسْيَانٍ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وما كان يُجِيبُ بِهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ عَلَى مَنْ أَخْطَأَ، أَوْ نَسِيَ، فَقَدَّمَ أَوْ أَخَّرَ، فَكَانَ الْجَوَابُ دَائِمًا: «أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ»؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨٣، ١٢٤، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ٦٦٦٥)، وَمُسْلِمٌ (١٣٠٦).

فَمَا كَانَ هَذَا الْجَوَابُ إِلَّا مِنْ سَمَاحَةِ الإِسْلَامِ، وَتَيْسِيرِهِ، وَرَفْعِهِ الْحَرَجَ عَلَى أَتْبَاعِهِ.

وَأَمَّا الْإِسْتِكْرَاهُ، فَهُوَ أَمْرٌ خَارِجٌ عَنِ إِرَادَةِ الْإِنْسَانِ، لَا يَسْتَطِيعُ كُلُّ إِنْسَانٍ أَنْ يَتَحَمَّلَ مَا قَدْ يَتَعَرَّضُ لَهُ مِنْ أَدَى، أَوْ ضَرَرٍ، أَوْ تَهْدِيدٍ بِالْقَتْلِ، أَوْ قَطْعِ عَضْوٍ وَغَيْرِهِ، فَحِينَئِذٍ: رَخَّصَ لَهُ الشَّارِعُ أَنْ يَتَنَازَلَ عَنْ بَعْضِ مَفَاهِيمِهِ الدِّينِيَّةِ تَخَلُّصًا مِنَ الْحَالِ الَّتِي يِعَانِيهَا، وَالْعَذَابِ الْوَاقِعِ عَلَيْهِ؛ كَمَا حَصَلَ لِعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه، حِينَمَا ذَكَرَ آلِهَةَ قُرَيْشٍ بِخَيْرٍ، وَنَالَ مِنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ وَطْأَةِ التَّعْذِيبِ، وَقُتِلَ أَبُوهُ أَمَامَ عَيْنَيْهِ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ: «كَيْفَ تَجِدُ قَلْبَكَ؟»، قَالَ: مَطْمَئِنًّا بِالْإِيمَانِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ عَادُوا، فَعُدُّ»؛ رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٢/ ٣٥٧ رَقْم ٣٣٦٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٨/ ٣٦٢ رَقْم ١٦٨٩٦).

وَمَا ذَلِكَ إِلَّا رَحْمَةٌ وَتَيْسِيرٌ لَهُمْ؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ مِنَ الْأُمُورِ الْفِطْرِيَّةِ الَّتِي لَا يَسْلَمُ مِنْهَا أَحَدٌ، وَأَمَّا الْإِكْرَاهُ، فَلِأَنَّ قُوَّةَ التَّحَمُّلِ تَخْتَلِفُ مِنْ إِنْسَانٍ لِآخَرَ؛ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَاءَ هَذَا التَّشْرِيعُ الرَّبَّانِيُّ بِهَذِهِ الصُّورَةِ الْمَيْسِرَةِ، الَّتِي تَنَاسَبُ طِبَاعَ النَّاسِ وَفِطْرَهُمْ.

### خاتمة الجواب - توصية:

فمبدأ اليسر والسماحة ثابت في دين الإسلام، وهو مقصد عظيم من مقاصد الشريعة الإسلامية السمحة، لا يُنكرُهُ إِلَّا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ أَحْكَامَ الإِسْلَامِ وَحَقِيقَةَ رِسَالَتِهِ، أَوْ مَنْ أَرَادَ التُّهْمَةَ بِغَيْرِ دَلِيلٍ، وَهُوَ مَبْدَأٌ مَأْخُودٌ مِنَ النُّصُوصِ الْكَثِيرَةِ الْوَارِدَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ الصَّحِيحَةِ.

❁ كلماتٌ دلالية: الإسلام، السماحة، التيسير، الشريعة، المشقَّة.





المسألة (١٩٧) - لماذا يُفْتَخَرُ بالتشريع الإسلامي، وهناك اليوم كثيرٌ من الأنظمة والتشريعات التي نَجَحَتْ في بلدانها؟

## السؤال

لماذا يُفْتَخَرُ بالتشريع الإسلامي، وهناك اليوم كثيرٌ من الأنظمة والتشريعات التي نَجَحَتْ في بلدانها؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* لماذا تأخر المسلمون، وتقدّم غيرهم؟
- \* هل الإسلام هو سببُ تخلف المسلمين؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

السائل يرى أنه ليس هنالك آيةٌ مزَيَّةٌ للتشريع الإسلامي؛ بدليل أن هنالك دُولاً استطاعت أن تَنجَحَ وتقدّم وتتطوّر، وهي بعيدةٌ عن الإسلام.

كما أن هذه الشبهة يُوردُها من يشكُّك في الإسلام، ويرى أنه سببُ تراجع وتخلف المسلمين، وأن على المسلمين أن يأخذوا بأفكار الغرب، إذا أرادوا اللّحاقَ بهم في التطوّر والتقدم.

### مختصر الإجابة:

التشريع الإسلامي هو المنهج الرباني من الخالق سبحانه، الذي خلق الإنسان، ويعلم ما يصلحُه، وما يسعده، وما الذي يجعل حياته تسيّر بشكل أفضل؛ فلا نهضة ولا سعادة حقيقية للبشريّة دون تعاليم الإسلام الحنيف.

والأمّة الإسلاميّة لمّا كانت متمسكةً بدينها في صدر الإسلام، كان لها العزّة والتمكين،

والقوَّة والتفوُّق في جميع نواحي الحياة، وأقام المسلمون حضارةً عظيمةً ورائدةً، استفادت منها كافة الأمم في ذلك الزمن وما بعده.

صحيحٌ أن هنالك عددًا من الدُّول في الغرب والشرق في العصر الحاضر، استطاعت التقدُّم في مجالاتٍ عدَّة، من خلال ما وضعتُه لنفسها من نُظُم وقوانين، ولكنَّ غلبَ على ذلك التقدُّم: الجانب المادِّي، وتمَّ إغفالُ جانبِ الدِّين وجانبِ الرُّوح؛ وهذا ما جعلَ الإنسانَ الغربيَّ يعيشُ في حالةٍ من الشقاءِ النفسيِّ، والخواءِ الرُّوحيِّ، والفسادِ الأخلاقيِّ، والتفكُّكِ الأسريِّ، وانتشارِ وارتفاعِ معدَّلاتِ الجريمة؛ كجرائمِ القتلِ والسَّرقة، والسطوِّ والاعتصاب، وتعاطيِ المخدِّرات، وغيرها من الجرائمِ والشُرور؛ فلم تستطعْ تلك النُّظُم والقوانينُ أن تحميَّ الإنسانَ وتُسعده، وتصدِّدَ بروحه، وترتقيَ بحياته.

ثم غالبٌ ما كان سببَ نجاحهم الدُّنيويِّ: هو مشروعٌ ومأمورٌ به في شريعةِ الإسلامِ بأحسنِ نظام، وما كان سببَ ضياعهم، فهو منهيٌّ عنه في شريعةِ الإسلامِ بأحسنِ نظام.

ولذلك فإن ما تشهدهُ عددٌ من بلدانِ المسلمين من تراجعٍ وتخلفٍ في العصر الحاضر، يعودُ لأسبابٍ كثيرة، ومن أهمِّها: بُعدُ المسلمين عن دينِ الإسلام، وعدمُ التمسُّكِ به، وعدمُ تطبيقه في الكثير من نواحي الحياة على مستوى الأفراد والمجتمعات، وكذلك: عدمُ الأخذِ بأسبابِ الحياة التي حثَّ عليها الإسلام، وأمرَ بها؛ فحصلَ إهمالٌ للتعليم والبحث، وإهمالٌ في الأخذِ بالنُّظُم الإداريَّة؛ كالتخطيطِ والتنظيمِ والجودة، وضعفٌ في مجالِ التصنيعِ والتَّقنيَّة، وغير ذلك؛ فالمشكلةُ ليست في الإسلام، وإنما في المسلمين الذين تخلَّوا عن دينهم، ولم يأخذوا بالأسبابِ التي تجعلهم يتقدَّمون في سُلَّم الحياة.

### الجوابُ التفصيليُّ:

يدَّعي بعضُ الناس: أن ليس للتشريعِ الإسلاميِّ أيَّةُ مزيَّةٍ على غيره من القوانينِ والنُّظُم؛ بدليلِ أن هنالك دُولًا استطاعت أن تنجحَ وتتقدَّم وتطوِّر، وهي بعيدةٌ عن الإسلام.

كما يدَّعي آخرون: أن سبب تخلف المسلمين وتراجُعهم اليوم: هو تمسُّكهم بالإسلام، وأن الغرب لما تخلَّوا عن الدين، وتحرَّروا منه، وصلوا إلى ما وصلوا إليه من التقدُّم الحضاري. والإجابة عن هذه الشبهة من أوجه عدَّة:

❁ **الوجه الأوَّل:** التشريع الإسلاميُّ هو المنهج الربَّانيُّ من الخالق سبحانه، الذي خلق الإنسان، ويعلم ما يصلحُه، وما يُسعدُ حياته؛ قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]؛ فلا سعادة، ولا رُقِيٍّ للإنسان، ولا تقدُّمٌ لحياته؛ إذا ابتعدَ عن منهج وتشريع الخالق سبحانه.

مثال ذلك من حياتنا اليوميَّة: عندما نقومُ بشراءِ جهازٍ كهربيٍّ، ونريدُ أن نستخدمه بطريقةٍ صحيحةٍ وسليمة؛ فإننا نقرأُ في كُتُبِ الإرشاداتِ (الكتالوج)، الذي يأتي مع الجهاز، والذي يوضِّح مواصفاتِ الجهاز، وطريقة استعماله.

لأننا ندركُ في قرارةِ أنفسنا أن كلَّ صانعٍ يعلمُ أسرارَ صنَّعته، وهو الخبيرُ الذي يُعطينا التوجيهاتِ الصحيحةَ لاستخدامِ ذلك الشيءِ المصنوع.

فما بالنا بالخالقِ العظيمِ سبحانه وتعالى، الذي خلقَ الإنسان، وأوجده في هذه الحياة؛ فهو العليمُ بالأحكامِ والتشريعاتِ والنُّظمِ التي تجعلُ حياةَ الإنسانِ تسيرُ بشكلٍ أفضل. فالتشريعُ الإسلاميُّ نظامٌ شاملٌ، وشريعةٌ إلهيةٌ عادلةٌ، منزلةٌ ممَّن خلقَ الإنسان، ويعلمُ أحواله؛ فلا نهضةَ ولا سعادةَ حقيقيَّةً للبشريَّةِ دون تعاليمِ الإسلامِ الحنيف، ولا تطوُّرَ شاملاً ومتكاملاً بعيداً عن توجهاته الربَّانية.

❁ **الوجه الثاني:** نحن نتفقُ أن عدداً من الدَّولِ في الغربِ والشرقِ، استطاعت التقدُّمَ في مجالاتٍ عدَّة، من خلالِ ما وضَّعته لنفسها من نُظُمٍ وقوانين، ولكنَّ ذلك التقدُّمُ انحصَرَ في جوانبٍ معيَّنة غلبَ عليها الماديَّةُ، وأصبحَ مقياسُ التقدُّمِ وسعادةِ البشرِ في ثقافة تلك المجتمعاتِ يُقاسُ بمقدارِ ما يملكون من أشياء، وغلبَ التركيزُ على الجوانبِ والاحتياجاتِ الماديَّةِ التي يحتاجها الفردُ والمجتمعُ، وتمَّ إغفالُ جانبِ الدينِ وجانبِ الرُّوح؛ وهذا ما جعلَ الإنسانَ الغربيَّ يعيشُ في حالةٍ من الشقاءِ النفسيِّ، والحواءِ الرُّوحيِّ، والفسادِ الأخلاقيِّ، والتفكُّكِ الأسريِّ.

يقول أحد مفكرى الغرب «ألكسيس كاريل» في كتابه: «الإنسان ذلك المجهول» (ص ٣٧ - ٤٢): «إن الحضارة العصرية تجد نفسها في موقفٍ صعبٍ؛ لأنها لا تلائمنا؛ فقد أنشئت دون آية معرفة بطبيعتنا الحقيقية؛ إذ إنما تولدت من خيالات الاكتشافات العلمية، وشهوات الناس وأوهامهم، ونظرياتهم ورغباتهم، وعلى الرغم من أنها أنشئت بمجهوداتنا إلا أنها غير صالحة بالنسبة لحجمنا وشكلنا ...

ومن ثم: فإن النظام الهائل الذي أحرزته علوم الجماد على علوم الحياة، هو إحدى الكوارث التي عانت منها الإنسانية؛ فالبيئة التي ولدتها عقولنا واختراعاتنا غير صالحة لقومنا، وغير صالحة لهيبتنا، إنا قومٌ نساء؛ لأننا نحطُّ أخلاقياً وعقلياً ...

إن مدينتنا مثل المدينت التي سبقتها، أو جدت أحوالاً معينة للحياة، من شأنها أن تجعل الحياة نفسها مستحيلة؛ وذلك لأسباب ما تزال غامضة؛ إن القلق والهموم التي يعاني منها سكان المدين العصرية تتولد عن نظمهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ إنا ضحايا تأخر علوم الحياة عن علوم الجماد».

أما التشريع الإسلامي في سعيه للارتقاء بالأفراد والمجتمعات، فإنه يقوم على منهج شامل ومتكامل، يُراعي الجوانب الإيمانية والروحية والمعنوية التي يحتاجها الإنسان، ويحتاجها المجتمع؛ كما يُراعي الجوانب المادية للمجتمع؛ فهو النظام الأصلح للبشرية جمعاء؛ إذا تم تطبيقه في حياة الناس.

**الوجه الثالث:** الامتثال والتطبيق للقوانين والأنظمة في المجتمعات الغربية، يعتمد - بشكل كبير - على صرامة القانون، والإجراءات القوية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية؛ من متابعة ومراقبة بالكاميرات والأجهزة الحديثة، وبمجرد حصول ضعف أو خلل في تلك الإجراءات أو الأجهزة، يتكشف زيف الحضارة الغربية، وتجد الناس في حالة من الفوضى، وتنتشر السرقات والنهب والقتل، وغيرها من الجرائم والشور، كما يحاول المجرمون الاحتياال بشتى الطرق على تلك الأنظمة حتى يمارسوا الجريمة.

وتدلل الإحصاءات الكبيرة لانتشار معدلات الجريمة في دول العالم، على انتشار الجريمة في الدول غير الإسلامية أكثر بكثير، مقارنة بالدول الإسلامية؛ حيث تصدرت دول توصف

بالمتقدّمة في مؤشّر الجريمة العالميّ لسنة (٢٠٢٠م)، الذي تُصدره قاعدة البيانات العالمية (نامبيو numbeo)، وتقيس معدّل الجريمة بصورة نصف سنويّة لأكثر دول العالم.

ويعتمد مؤشّر الجريمة على معايير كثيرة؛ كجرائم القتل والسرقة، والسطو والاعتصاب، وتعاطي المخدرات، وغيرها من الجرائم والشرور؛ حيث تصدرت دوله فنزويلا الدول الأكثر جريمة في العالم، وكان ترتيب الولايات المتّحدة الأمريكية رقم: (٥٠)، والسويد: (٥١)، وفرنسا: (٥٢)، وبريطانيا: (٦٤)، بينما كان ترتيب عدد من الدول الإسلاميّة في مراتب متأخرة من المؤشّر؛ فكان ترتيب المملكة العربيّة السعوديّة رقم: (١١٣)، وعمان: (١٢٩).

وهذا يؤكّد أن تشريعات ونظّم وقوانين تلك الدول الموسومة بالمتقدّمة والناجحة، لم تستطع أن تحوي الإنسان وتسعده، وتصدّ بروحه وترتقي بحياته.

بينما دين الإسلام يتضمّن مبادئ وتوجهات تنمي جانب الوازع الدينيّ في نفوس أفراد المجتمع، والذي يعدّ واقياً بإذن الله تعالى من الانحراف والوقوع في الجريمة؛ حيث تعدّ التقوى ومراقبة الله تعالى عاملاً رئيساً في تحقيق الرقابة الذاتية، التي تمنع أفراد المجتمع المسلم من الوقوع في الأخطاء والجرائم، والتسبب في المشكلات التي تضّر المجتمع؛ لأن المسلم الحق يراقب الله تعالى في جميع أحواله؛ فهو يستشعر قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، وما جاء من توجهات من الرسول الكريم ﷺ القائل: «أتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن»؛ رواه الترمذي (١٩٨٧).

ولا يفهم أن الوازع يكفي لمنع الجريمة؛ فالعقوبة لا بدّ منها، والوازع لا يمكن أن يتحقّق في المجتمع كلّ؛ فلا بدّ من وجود أشخاص لا يردهم الوازع، فيحتاجون لعقوبة، والشرعة الكاملة جاءت بهذا وهذا.

❁ **الوجه الرابع:** الأمة الإسلاميّة لما كانت متمسكةً بدينها في صدر الإسلام، كان لها العزّة والتمكين، والقوّة والتفوق في جميع نواحي الحياة، وأقام المسلمون حضارة عظيمة ورائدة، استفادت منها كافة الأمم في ذلك الزمن وما بعده.

وشهدت بلدان المسلمين ازدهارًا حضاريًا عظيمًا، وتنميةً متقدمةً على مستوى ذلك العصر، وأصبحت الدول الأوربية تُرسل البعثات العلمية إلى الأندلس وغيرها من أقطار العالم الإسلامي؛ لاكتساب العلوم والمعارف والخبرات.

وكل ذلك يعودُ بدرجةٍ كبيرةٍ إلى ما جاء به الإسلام من المبادئ والقيم، والأخلاق والسلوكيات، والأحكام الشرعية، التي حثت عليها نصوص الكتاب والسنة، والتي استنبطها علماء المسلمين ووضحوها، وطبقها المسلمون في حياتهم.

يقول المؤرخ الأمريكي «ديورانت»، في كتابه «قصة الحضارة» (١٣/١٣٣): «انتشرت العقائد والعبادات الإسلامية، وآمن السكان بالدين الجديد، وأخلصوا له واستمسكوا بأصوله إخلاصًا واستمسكًا أنساهم بعد وقت قصير آلهتهم القدامى، واستحوذ الدين الإسلامي على قلوب مئات الشعوب في البلاد الممتدة من الصين، وإندونيسيا، والهند، إلى فارس، والشام، وجزيرة العرب، ومصر، وإلى مراكش، والأندلس، وتملك خيالهم، وسيطر على أخلاقهم، وصاغ حياتهم، وبعث فيهم آمالًا تخفف عنهم بؤس الحياة ومتاعبها، وأوحى إليهم العزة والأنفة، حتى بلغ عدد من يعتنقونه ويعتزون به في هذه الأيام نحو ثلاث مئة وخمسين مليونًا من الأنفس، يوحد هذا الدين بينهم، ويؤلف قلوبهم مهما يكن بينهم من الاختلافات والفروق السياسية».

**الوجه الخامس:** ما تشهدُه عددٌ من بلدان المسلمين من تراجعٍ وتخلفٍ في العصر الحاضر، يعودُ لعوامل وأسبابٍ كثيرة:

ومن أهم تلك الأسباب: بُعد المسلمين عن دين الإسلام، وعدم التمسك به، وعدم تطبيقه في الكثير من نواحي الحياة على مستوى الأفراد والمجتمعات.

ومن الأسباب كذلك: عدم الأخذ بأسباب الحياة التي حث عليها الإسلام، وأمر بها؛ فحصل إهمالٌ للتعليم والبحث، وإهمالٌ في الأخذ بالنظم الإدارية؛ كالتخطيط والتنظيم والجودة، وضعفٌ في مجال التصنيع والتقنية، وغير ذلك.

فالمشكلة ليست في الإسلام، وإنما في المسلمين الذين تخللوا عن دينهم، ولم يأخذوا بالأسباب التي تجعلهم يتقدمون في سلم الحياة.

كما أن نجاح بعض النظم المعاصرة في دنيها أمرٌ طبيعيٌّ، وليس في الشرع ما ينفي هذا؛ فمن أقام الدنيا على العدل، وبذل أسباب القوة، تحصّلت له ولو كان بعيداً عن الله؛ لأن النجاح في الآخرة ليس مرتبطاً بالنجاح في الدنيا؛ فمن يترك التشريع الإسلامي، لا نقولُ عنه: «إن دنياه ستضيع»؛ إذا أخذ بأسباب الدنيا، حتى يعترض بأن من النظم من أحسنت قيام دنيها، لكن من يترك التشريع الإسلامي، سيخسر آخرته حتماً، كما سيخسر ما في الاحتكام إلى الدين من قيم وأخلاق، ومنظوماتٍ تشريعيةٍ فاضلةٍ، وكمالٍ دنيويّ.

### خاتمة الجواب - توصية:

الإسلام - بما تضمّنه من عقيدةٍ وشريعة، ومبادئ وأخلاقٍ - هو المنهج والتشريع الوحيد الذي يضمن للبشرية جميعاً السعادة والتقدم والازدهار، في كافة مجالات الحياة؛ فهو التشريع الحق من الإله الخالق سبحانه.

❁ كلمات دلالية: الإسلام، الدين الحق، السعادة، النجاة، الطمأنينة.



## المسألة (١٩٨) - لماذا يُبيح الإسلام قتلَ الحيوانِ بلا رحمة؟

## السؤال

إن الإسلام يُبيح قتلَ الحيوانِ بطريقةِ الدَّبْحِ، وطريقةِ الذَّبْحِ مؤذيةٌ للنَّفسِ.

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ الحكمةُ من تذكية الحيوانِ.

## الجواب

## مضمونُ السؤالِ:

يريدُ السائلُ أن يقولَ: إن الحيواناتِ تُذَبِّحُ في الشريعةِ الإسلاميةِ بطريقةٍ غيرِ مناسبةٍ للعصرِ؛ فهذا العصرُ فيه وسائلٌ أخرى للذَّبْحِ؛ مثلُ: الذَّبْحِ بالصعقةِ الكهربائية؛ وهي - في نظرِ السائلِ - أمثلُ وأرحمُ، وأسهلُ وأسرعُ.

## مختصرُ الإجابة:

ذَبْحُ الحيوانِ بتذكيتهِ هي الطريقةُ الأمثلُ لإزهاقِ رُوحِهِ، والانتفاعِ به بعد ذلك؛ وذلك أن فيها تطهيرًا وتطيبًا للحمِهِ.

كما أن في التذكيةِ إراحةً للحيوانِ مِنَ المعاناةِ التي تتسبَّبُ بها الطَّرْقُ الحديثةُ التي لا تقومُ على الإحسانِ إليه.

وقد أمرتِ الشريعةُ بالإحسانِ في القتلِ، وأرشدتْ إلى الوسائلِ المُثلى في ذلك؛ ومنها - إضافةً إلى التذكيةِ -: أن يُحَدَّ الإنسانُ شَفْرَتَهُ، وأن يُرِيحَ ذَبِيحَتَهُ، كما منعتْ مِنَ الوسائلِ التي فيها إيلاؤٌ للحيوانِ؛ كذبجِهِ بالسَّنِّ والظَّفْرِ الذي لا يقتلُ عادةً.





## الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة انتشرت في بعض أهل الهند ممن يحرّم ذبح الحيوان، وخصوصاً في الهندوس،  
وعنهم أخذها كثيرٌ من الناس؛ لانتشار الهندوس في كثيرٍ من بلدان العالم.

وكثيرٌ منهم يظنون أن الإنسان الجيد ينبغي أن يكون نباتياً، مع أن في النصوص المقدسة  
لدى الهندوس ما يبيح ذبح الحيوانات.

أمّا الحكمة من تشريع التذكية:

فينبغي أن يُعلم أولاً: أن تحريم الشريعة الإسلامية لأكل الميتة، واشترائها لحلّ الذبيحة أن  
تذكى، بقطع الودجين والحلقوم، إنما كان لحكم بالغة، وفوائد وغايات حميدة:

وهذه الحكم والفوائد في تذكية الذبيحة منها ما يعود إلى الحيوان، كما أن منها ما يعود  
إلى الإنسان:

❁ فأما عودتها إلى الحيوان: فلأن الذبح أسرع وأخف في التوصل إلى إخراج روح  
البيهمة.

وقد أمر النبي ﷺ بالإحسان في قتل الذبيحة؛ فقال ﷺ: «إِذَا قَتَلْتُمْ، فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا  
ذَبَحْتُمْ، فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلْيُحَدِّدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ»؛ رواه مسلم (١٩٥٥).

والإحسان في قتل ما يجوز قتله من الدواب: إزهاق نفسه على أسرع الوجوه وأسهلها، من  
غير زيادة في التعذيب؛ فإنه إيلاء لا حاجة إليه.

وقد أفتت المجامع الفقهية بجواز استعمال الأساليب الحديثة التي تخفف من ألم  
الحيوان؛ فإذا تمّ مسّه بتيار كهربائي منخفض الضغط، وخفيف المسّ؛ بحيث لا يُعذّب الحيوان،  
وكان في ذلك مصلحة قبل ذبحه وتذكيته؛ كتخفيف ألم الذبح عنه، وتهدئة عنقه ومقاومته -  
فلا بأس بذلك شرعاً؛ مراعاة للمصلحة؛ وهذا بخلاف قتله بالصعق بالكهرباء، أو بضرب المخ  
بالمسدس.

❁ وأما الفائدة التي تعود للإنسان من ذبح الحيوان بالطريقة الشرعية (تذكيته)، دون  
إزهاق روحه بالوسائل التي يستعملها غير المسلمين من الصعق ونحوه - فهو أن الذكاة

جُعِلَتْ لِتَطْهِيرِ الْمَذَكِّي، وَتَطْيِيبِ لَحْمِهِ:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿بَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٤]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ولا يطيب اللحم إلا بخروج الدم المسفوح، وذلك بالذبح والنحر.

فإن الميتة إنما حرمت؛ لاحتقان الرطوبات والفضلات والدم الخبيث فيها، والذكاة لما كانت تزيل ذلك الدم والفضلات، كانت سبب الحلل؛ وإلا فالموت وحده لا يقتضي التحريم؛ فإنه حاصل بالذكاة، كما يحصل بغيرها؛ ولذلك إذا لم يكن في الحيوان دم وفضلات تزيلها الذكاة، لم يحرم بالموت، ولم يشترط لحله ذكاة؛ كالجراد؛ ولهذا لا ينجس بالموت ما لا نفس له سائلة كالذباب والتحلل ونحوهما، والسّمك من هذا الضرب؛ فإنه لو كان له دم وفضلات تحتقن بموته، لم يحل؛ لموته بغير ذكاة، ولم يكن فرق بين موته في الماء، وموته خارجه.

أما بعض الطرق الحديثة لإزهاق روح الحيوان؛ كالصعق بالكهرباء، وضرب المئخ بالمسدس، وتغطيس الطيور بالماء، وقتل أعناقها، وما إلى ذلك من الطرق التي حرمتها الشريعة -: فطرق عقيمة مضرّة بالصحة؛ فإن الحيوان بالتدويخ والصعق يصاب قبل إزهاق روحه بالشلل؛ مما يسبب احتقان الدم الخبيث باللحم والعروق؛ حيث لا يجد منفذاً، واحتقان الدم في اللحم يضر بصحة الإنسان، كما يسبب تعفن اللحم، وتغير لونه.

وقد أدرك هذا كثير من الناس؛ ومنهم عدد من منتجي اللحوم الدانماركية مثلاً، فرفعوا شكوى إلى حكومتهم مطالبين بوقف التدويخ بالكهرباء، وحظر استعمالها.

وعلى ذلك: فالذبح على الشريعة الإسلامية: هو الأفضل صحياً للإنسان، والأكثر رحمة بالحيوان.

❁ كلمات دلالية: ذبح الحيوانات، الذبح على الطريقة الإسلامية.



المسألة (١٩٩) - لماذا يحرمُ الإسلامُ شُرْبَ الخمرِ وسائرِ المسكِراتِ؟

## السؤال

كيف يحرمُ الإسلامُ الخمرَ - وسائرِ المشروباتِ الكحوليةِ المسكرة - مع أنه شرابٌ يشربُهُ كثيرٌ من الناسِ اليومَ، خاصَّةً في العالمِ الغربيِّ؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* الحكمةُ من تحريمِ الخمرِ والمسكِراتِ.

## الجواب

### مضمونُ السؤالِ:

صاحبُ هذا السؤالِ يرى اشتهاً شُرِبَ الخمرِ والمشروباتِ الكحوليةِ فيما يُسمَّى: «العالمَ المتحضَّرَ» اليومَ، وهذا - من وجهةِ نظره - يُثيرُ التساؤلَ حولَ معقوليةِ تحريمِ الخمرِ والمسكِراتِ في الإسلامِ.

### مختصرُ الإجابة:

إن الحكمةَ من تحريمِ الخمرِ جاء النصُّ القرآنيُّ بإيضاحها أتمَّ الإيضاح؛ حيثُ بينَ اللهُ تعالى ما فيها من المفساد؛ من كونها تُوقِعُ العداوةَ والبغضاءَ بين الناسِ، وتصدُّ عن ذِكْرِ اللهِ وعن الصلاة؛ لما يُصيبُ عقلَ شارِبِها من ضَعْفٍ وسفاهةٍ تُفْضِي به إلى الإتيانِ بالمُنكَرَاتِ مِنَ الأقوالِ والأفعالِ، ومن أعظمِ مقاصدِ الشريعةِ الإسلاميةِ: «حفظُ العقلِ».

قال ربُّنا تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ

﴿٩١﴾ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَيَّ رَسُولِنَا الْبَلَّغُ الْمُبِينُ ﴿٩٢﴾ [المائدة: ٩٠-٩٢].

فأعظم الفساد في تحريم الخمر: إفساد القلب الذي هو ملك البدن أن يصد عما خلق له في حق الله؛ من ذكر الله والصلاة، ويدخل فيما يفسد من التعادي والتباغض في حق الناس. إن ذكر الله والصلاة حق الحق، والتحابب والموالاة حق الخلق؛ فالخمر تصد عن كلا الحقيقتين: عن حق الحق، وعن حق الخلق.

### الجواب التفصيلي:

حرّم الله الخمر؛ لما فيها من مفسد عظيم، منها:

❁ أولاً: شرب الخمر يعبث بالقوة العاقلة للإنسان:

يُفْضَلُ الإنسان على سائر الحيوان بمزية العقل، وكل شيء يضعف القوة العاقلة، أو يعوقها عما خلقت له؛ من تدبر الآيات، واستكشاف الحقائق - فهو عدو الإنسانية، تجب مدافعتُهُ وتجنبهُ بقدر المستطاع.

والخمر تأتي إلى تلك القوة العاقلة التي هي من أكبر مزايا الإنسان؛ فتعبث بها عبث الريح العاصفة بالغصون الناعمة، ولا تسأل عما ينشأ عن هذا العبث من فساد.

فالمسكرات تذهب بعقل من يتناولها، ولو أنه يبقى كالجماد لا ينطق ولا يتحرك، لكان البلاء مقصوراً عليه، ولكن السفاهة تخلف العقل، والحماسة تظهر في مكان الكياسة؛ فلا تسمع إلا أقوالاً لاغية أو منكرة، ولا ترى إلا حركات مزرية به، أو مسيئة إلى من يقرب منه؛ قيل لعدي بن حاتم: ما لك لا تشرب الخمر؟ قال: «معاذ الله! أن أصبح حليم قومي، وأمسي سفيهم»:

(١) تجيء السفاهة عند شارب الخمر في الأقوال؛ من جهة أن الخمر تعطل القوة العاقلة، وتترك الخيال يلقي على الألسنة ما شاء، وشأن الخيال الذي لا يعمل تحت سلطان العقل: أن يصور المعاني في غير انتظام، ويميلها على اللسان كما صورها، فإذا هي أقوال

تلبس صاحبها ثوب المهانة، أو تضعه موضع من يسخر به، أو يثير عليه غضباً؛ ويكفي متعاطي الخمر من ذلك: أن يضرب به المثل عندما يتكلم أحد بما يشبه الهديان.

٢) وتجيء سفاهته أيضاً في الحركات؛ من جهة أن الخمر تعزل العقل إلى جانب، وتبقي النفوس تحت تصرف الخيال؛ فتنبعث إرادتها عن غير تعقل، وتصدر أفعالها في غير حكمة، ومن المعروف في المسكر: أنه يحسن القبيح، ويقبح الحسن.

### ❁ ثانياً: الخمر أم الخبائث:

فهي تندفع بالشهوات إلى الفسوق والموبقات، وهل في إمكانك أن تجد مؤلماً بالخمر يحفظ فرجه عن موبقة الزنى، أو ما يشبه الزنى؟! سقى قوم أعرابية شراباً مسكراً، فقالت: أيشرب نساؤكم هذا الشراب؟ قالوا: نعم، قالت: فما يدري أحدكم من أبوه!

وقد عرف أن السكران يقول ما يثير غضب نديمه، أو من يلقاه في طريقه، وما يأتي من وراء ثورة الغضب من سوء، وعرف أن السكران قد ينقلب إلى حيوانية متحفة للشر؛ فلا يبالي أن يسطر يده للاعتداء على الأنفس؛ فيصيب ضعيفاً، أو يصيبه قوي، وكم من مشاجرات تعالت فيها أصوات، وأصيبت فيها جسام، وما هي إلا أنثر من آثار تعاطي المسكرات؛ وما تزال المسكرات تنقص من عقل المولع بها شيئاً فشيئاً، حتى يقع في خبال، أو ما يقرب من الخبال.

ودلت التجارب على أن متعاطي المسكرات يكون ضعيف الفكر، خفيف العقل، ولا يصل - ولو بعد صحوه - إلى ما يصل إليه أقرانه الأذكاء؛ من آراء سامية، ونتائج صادقة؛ قيل لعثمان بن عفان رضي الله عنه: ما منعك أن تشرب الخمر في الجاهلية، ولا حرَج عليك؟ قال: «رايتها تذهب بالعقل جملة، وما رأيت شيئاً يذهب جملة ويعود جملة».

والعقل لا يليق به أن يتخذ ممن يتعاطون المسكرات أصحاباً، أو أعواناً يفضي إليهم بشيء من أسرار عمله؛ فإن الأسرار المودعة في النفوس إنما تحرسها العقول، وعقول المولعين بالمسكرات، تفارقهم في كثير من الأحيان؛ فلا تلبث تلك الأسرار أن تخرج من أفواههم، وهم لا يشعرون؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاةَ

فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ تُوقَعُ الْبَغْضَاءَ وَالشُّحْنَاءَ بَيْنَ النَّاسِ؛ وَهَذَا وَاقِعٌ؛ فَإِنْ مَتَعَاطِيهَا يَفْسُدُ عَقْلُهُ، وَإِذَا تَفَطَّنَ بَعْدَ ذَلِكَ لِمَا تَرْتَّبَ عَلَى شَرْبِهِ لَهَا مَعَ زَمَلَائِهِ، وَمَعَ أَصْحَابِهِ -: حَصَلَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الشُّحْنَاءِ وَالْبَغْضَاءِ لَهُمْ مَا اللَّهُ بِهِ عَلِيمٌ؛ لِمَا تَرْتَّبَ عَلَى تَرْبِيَتِهِمْ لَهُ شَرْبَ الْخَمْرِ مِنَ الْفَسَادِ الْكَبِيرِ، وَيَقَعُ بَيْنَهُمْ مِنَ الْمَضَارِبِ وَالْمَقَاتِلَةِ فِي شَرْبِهَا مَا يَجْعَلُهُمْ أَعْدَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَهَمَّ عِنْدَ شَرْبِهَا وَسُكْرِهِمْ لَا يَعْقِلُونَ، فَرَبَّمَا تَقَاتَلُوا وَتَضَارَبُوا، وَرَبَّمَا وَقَعُوا فِي الْفَوَاحِشِ؛ فَهَمَّ لَا يَعْقِلُونَ، بَلِ الْمَجْنُونُ الْعَادِيُّ خَيْرٌ مِنْهُمْ؛ فَإِنْ هُوَ لَاءِ مَجَانِينُ يَضْرِبُونَ وَيَقْتُلُونَ.

وَالْخَمْرُ تُؤَدِّي إِلَى فِسَادِ الْأَخْلَاقِ؛ فَإِنَّ الْأَخْلَاقَ الْفَاضِلَةَ نَتِيجَةٌ لِاعْتِدَالِ الْقُوَى النَّفْسِيَّةِ، وَسُلْطَانِ هَذِهِ الْقُوَى الْعَقْلِ، وَقَانُونُهُ الشَّرْعُ، وَالسُّكْرُ اعْتِدَاءٌ عَلَى هَذَا السُّلْطَانِ وَعَلَى قَانُونِهِ، وَنَبْذُ لِسُلْطَتَيْهِمَا، وَمَتَى ذَهَبَ الْحَاكِمُ وَالْقَانُونُ، كَانَتِ الْمَمْلَكَةُ فَوْضَى، كَمَا أَنَّ السُّكْرَ مَفْسُدَةٌ لِلْعَقْلِ وَالْأَخْلَاقِ مَعًا؛ كَمَا هُوَ مَشَاهِدٌ وَمَعْرُوفٌ، وَهُوَ الْغَائِلَةُ الْأُولَى لِلْخَمْرِ، وَأَنْ ضَعْفَ الْمِزَاجِ سَبَبٌ لَهُ، كَمَا يُشَاهَدُ فِي أَخْلَاقِ الْمَرَضِيِّ.

فَالسُّكْرُ يَذْهَبُ بِالْعِفَّةِ وَالْوَقَارِ، وَيَجْعَلُ الْحَلِيمَ سَفِيهًا، وَالْحَكِيمَ جَهُولًا، وَالْحَيَّيَّ وَقِحًا، وَالنَزِيهَ بَذِيئًا، وَالْأَمِينَ خَوَّانًا، وَالشَّجَاعَ مَتَهَوِّرًا أَوْ جَبَّانًا؛ فَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ مِنْ أَصُولِ الْأَخْلَاقِ، يُقَاسُ بِهَا غَيْرُهَا مِمَّا يُشَاهَدُ أَثْرَهُ، وَيُعْرَفُ مَصْدَرُهُ.

كَمَا أَنَّ شَرْبَ الْخَمْرِ يُؤَدِّي إِلَى فِسَادِ تَرْبِيَةِ الْعِيَالِ، وَالْجَنَابَةِ عَلَى عِفَّةِ النِّسَاءِ، وَقَدْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْوَاقِفِينَ عَلَى أَسْرَارِ الْبُيُوتِ، وَالْمُرَاقِبِينَ لِسِيرِ التَّرْبِيَةِ: «إِنَّهُ لَا يَكَادُ يُوجَدُ مَدْمِنٌ خَمْرٍ عَفِيفَ الْمَرْأَةِ، مُرَبِّي الْوَالِدِ»، وَلَا يَسَعُنَا الْآنَ أَنْ نُطِيلَ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ.

### ❁ ثَالِثًا: مِنْ مَفَاسِدِ الْخَمْرِ: الْإِسْرَافُ وَالتَّبْذِيرُ:

فَفِي بَذْلِ الْأَمْوَالِ فِي شِرَاءِ الْخَمْرِ لِشَرْبِهِ: إِفْثَاقُ الْمَالِ فِي غَيْرِ فَائِدَةٍ، بَلِ إِفْثَاقُهُ فِيمَا يَعُودُ بِالْخُسْرَانِ.

فَكَمْ أَفْقَرَتِ الْخَمْرُ غَنِيًّا، وَخَرَّبَتِ بَيْتًا عَامِرًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تُفْضِي إِلَى جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْإِسْرَافِ وَالتَّبْذِيرِ.

وقد بيّنت الآية الكريمة التي نزلت في شأنِ تحريمِ الخمرِ تحريمًا قطعياً، كثيراً من مفسدِها؛ قال اللهُ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]، والأنصابُ: هي الأصنامُ التي يعبدونها من دونِ اللهِ، ويذبحون عندها، والأزلامُ: هي القداحُ التي يستقسمون بها ويطلبون ما قسّم لهم من الغيب؛ كلُّها أبطلها اللهُ وحرّمها؛ فبيّن سبحانه أن الخمرَ والميسرَ رِجْسٌ من عملِ الشيطان؛ كالأنصابِ والأزلامِ؛ فقوله: ﴿رِجْسٌ﴾ هذا يبيّن تحريمها، وأنها خبيثة.

❁ رابعاً: الخمرُ تصرّفُ القلوبَ عن القيامِ بكثيرٍ من حقوقِ الخالقِ جلّ شأنه:

فلا يجتمعُ الولوعُ باحتساءِ أمّ الخبائث، وتعظيمُ أمرِ اللهِ في نفسٍ واحدةٍ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿وَيَصَدِّكُمُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٩١]؛ فالخمرُ من أسبابِ الصدِّ عن ذكرِ اللهِ، وعن الصلاةِ وطاعةِ اللهِ، وربما بقِيَ الأيامِ والليالي لا يعقلُ ولا يصلي.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: شُرِبَ الخمرِ في الإسلام، مفسدُ الخمر، تحريمُ الخمر.



المسألة (٢٠٠) - لماذا يحرمُ الإسلامُ لحمَ الخنزيرِ؟

## السؤال

كيف يحرمُ الإسلامُ لحمَ الخنزيرِ، مع أنه حيوانٌ شهىُّ الطعم؟

عبارات مشابهة للسؤال

✽ الحكمة من تحريم لحم الخنزير.

## الجواب

### مضمون السؤال:

صاحبُ هذا السؤالِ يرى لذةً لطعمِ لحمِ الخنزيرِ؛ فهو من أجل ذلك يتساءل عن سببِ تحريمِ الشريعةِ الإسلامية له.

### مختصرُ الإجابة:

إن تحريم لحم الخنزير تحقيقٌ للصحة السليمة، والعافية للمرء في حياته؛ وهذا يحقق مقصد الشرع الحنيف في حفظ النفس؛ وهو من الضروريات الخمس.

فالخنزير: حيوانٌ خبيثٌ، كريه المنظر، وهو ذو أنياب، يتغذى على اللحوم، ولا يهتم إن كانت فاسدة أو لا، وهو مفترس يأكل الجُرذ والفئران، ويتسم بقلة الغيرة؛ فهو الحيوان الوحيد الذي لا يشعر بالغيرة، والغاذي شبيه بالمغتذي، أي: أن من يأكل لحم الخنزير يكتسبون صفاته؛ فلا يعارون على أعراضهم؛ كما أشار إلى ذلك عالم الاجتماع المسلم الشهير ابن خلدون.

### الجواب التفصيلي:

إن الأوجه التي تبين بها حكمة الشريعة الإسلامية في تحريم لحم الخنزير كثيرة، ويتبين ذلك بما يلي:



❁ أولاً: لحم الخنزير نجس:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْحُمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، والرَّجْسُ: النَّجْسُ، والمستقذَرُ، والنَّتْنُ.

فمن خلال بعض الأبحاث العلمية: تبين أن جسم الخنزير يحتوي على كميات كبيرة من حامض البولييك (٩٨%)، ولا يفرز منه سوى (٢%)، في حين يفرز الإنسان أكثر من (٩٠%) من حمض البولييك، ونظرًا لهذه النسبة العالية من حمض البولييك؛ فإن آكلي لحم الخنزير يشكون عادةً من أمراض كثيرة، منها: آلام الروماتيزم، والتهاب المفاصل، ومشاكل في الكلى.

وبهذا يكون تحريم لحم الخنزير لعلّة ذاتية، وطبيعة خاصة فيه، وليس لما يأكله من القاذورات؛ فيحرم أكل لحمه حتى لو تمّ تغذيته على علفٍ طاهر.

ومرّة أخرى نقول: إن طاعة الله في هذا الأمر هي الدافع الأساسي؛ حيث حُرّم لحم الخنزير وذكّر أنه نجس: في القرآن، وكذلك في الكتاب المقدّس الذي بين يديّ النصارى اليوم.

❁ ثانيًا: الغذاء - طيبًا أو فاسدًا - يصير جزءًا من جوهر المغتذي:

فلا بدّ أن يحصل للمغتذي أخلاق وصفات من جنس ما كان حاصلًا في الغذاء، والخنزير مطبوع على حرص شديد، ورغبة شديدة في المشتهيات؛ فحرم أكله على الإنسان؛ لئلا يتكيف بتلك الكيفية، ولقد أشار النبي ﷺ إلى أثر الطعام في خلق آكله؛ فقال ﷺ: «... وَالْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ فِي أَصْحَابِ الْإِبِلِ، وَالسَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ فِي أَصْحَابِ الشَّاءِ»؛ رواه البخاري (٤٣٨٨).

قال بعضهم: «أكلت الأعراب لحم الإبل، فاكْتَسَبُوا الْغِلْظَةَ، وَأَكَلَ الْأَتْرَاكُ لَحْمَ الْفَرَسِ، فَاكْتَسَبُوا الشَّرَاسَةَ، وَأَكَلَ الْإِفْرَنْجُ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ، فَاكْتَسَبُوا الدِّيَاثَةَ».

وتصديق هذا الكلام تجده اليوم في الأمم التي اعتادت أكل لحم الخنزير؛ فإنك تجد عندها من قلة الحياء والديانة ما لا يوجد في غيرهم؛ كتبادل الزوجات وغيره.

إن المواظبة على أكل الخنزير يُورثُ حرصًا عظيمًا، ورغبةً شديدةً في المنهيات، وعدم الغيرة؛ فإن الخنزير يَرى الذَكَرَ مِنْ جنسِهِ يَنْزُو على أنثاهُ، ولا يتعرَّضُ له؛ لعدم غَيْرَتِهِ، بخلاف الغنم ونحوها؛ فإنها ذواتٌ عاريةٌ عن جميع الأخلاق الذميمة؛ فلذلك لا يحصلُ للإنسانِ بسببِ أكلها كيفيةٌ خارجةٌ عن أغراضِهِ وأحوالِهِ.

❁ **ثالثًا:** لحمُ الخنزيرِ يُورثُ لأكليهِ عامَّةَ الأخلاقِ الخبيثةِ لبغيهِ وعدوانِهِ، وما كان كذلك، فهو محرَّمٌ:

كما حرَّم اللهُ تعالى كلَّ ذي نابٍ مِنَ السباعِ؛ لأنها باغيةٌ عاديةٌ، والغاذي شبيهٌ بالمغتذي، فإذا تولد اللحمُ منها، صار في الإنسانِ خُلُقُ البغيِ والعداءِ.

ويؤكِّدُ أحدُ الباحثين: أن الذين يأكلون لحومَ الحيواناتِ الكاسرةِ عادةً ما تكونُ طباعُهُم شريرةً، ويكونون غيرَ متسامحين، ويميلون إلى ارتكابِ الجرائمِ والآثامِ.

❁ **رابعًا:** أن للخنزيرِ نابًا يفترسُ به؛ ففيه صفةٌ سبعيةٌ:

وقد «نهى النبي ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ»؛ رواه البخاري (٥٥٣٠).

❁ **كلماتٌ دلالية:** الخنزيرُ، حرمةُ لحمِ الخنزيرِ، الأطمعةُ والأشربةُ.





## المسألة (٢٠١) - هل الإسلام دينٌ متشددٌ؟

### السؤال

إن الدينَ الإسلاميَّ وأتباعَهُ يَغْلِبُ عليهم التشدُّدُ، ونحن نحتاجُ إلى المسلمين المعتدلين، والإسلامِ الوَسْطِيِّ المعتدلِ.

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ مفهومُ التشدُّدِ والاعتدالِ في الإسلامِ.

### الجواب

#### مضمون السؤال:

صاحبُ هذا السؤالِ يَرى في ممارساتِ كثيرٍ من المسلمين وتصرفاتهم تشدُّداً من وجهة نظره؛ فهو يتعجَّبُ من تلك التصرفات، ويتساءلُ عن دينِ الإسلام؛ هل هو دينٌ متشددٌ؟ ولعلَّه يريدُ أن يتَّخِذَ من تصرفاتِ بعضِ المسلمين سبباً للطعنِ في دينِ الإسلامِ، ورميه بالتشدُّدِ والرَّهْبانيَّةِ.

#### مختصر الإجابة:

التشدُّدُ في الدينِ ليس هو التمسُّكُ به والحرصُ عليه؛ وإنما هو تجاوزُ الحدِّ المشروعِ في تطبيقِ الأوامرِ، والإتيانِ بالسُّنَنِ، أو الابتداعُ فيه ما ليس منه، مبالغةً في التعبُّدِ لله، أما التمسُّكُ بالدينِ، فهو مطلوبٌ من كلِّ مسلمٍ.

إن ديننا الإسلاميَّ هو دينُ الاعتدالِ، وحين نقولُ: «الإسلامُ»، فهو الإسلامُ بأحكامِهِ وأصولِهِ، هو دينُ العدلِ والاعتدالِ، والرحمةِ والنجاةِ في الدنيا والآخرة، نَفَحَرُ بذلك، ونُعَلِي الصوتَ به، ولا نَحْجَلُ منه، ولا نَطْأطِيءُ الرأسَ بسببِ ضغطِ إعلاميٍّ يَجيءُ من هنا أو هناك.

## الجواب التفصيلي:

إن من أكبر أسباب هذه الشبهة: ما يتمثل في وقوع بعض الناس تحت سطوة ضغط الماكينة الإعلامية الرهيبة في عصرنا، التي تسعى لربط الإسلام بالغلُو والتطرف، وأسهم في زيادة الإشكالات أدوات بعض المسلمين وعقولهم، رسخوا هذا الانطباع السلبي في نفوس الكثيرين بممارسات مغالية ينسبونها إلى الدين؛ فجنوا على دينهم وهويتهم، وجعلوها محل تهمته وعبء، ثم أسهم آخرون من المسلمين في تأكيد هذا الانطباع السلبي بالحرص على استحضار وصف الاعتدال عند ذكر الإسلام؛ ليتأكد لكثير من المراقبين: أن الإسلام من حيث هو لا يمثل قيم الاعتدال والوسطية.

غير أن الجواب عن هذه الشبهة على جهة التفصيل يحتاج منا إلى إيضاح أمرين اثنين:

## (١) التشدد في الدين لا خير فيه:

إن التشدد في الدين شرٌّ لا خير فيه، وإذا كان النبي ﷺ قد قال: «إِنَّ الرَّقْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ»؛ رواه مسلم (٢٥٩٤)؛ فكذلك الشدة شرٌّ لا تأتي إلا بالشر؛ ولذلك تكاثرت الأحاديث، وتنوعت عباراتها في التحذير منها؛ فقال ﷺ:

\* أولًا: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا»؛ رواه البخاري (٣٩).

\* ثانيًا: «إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ؛ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْغُلُوِّ فِي الدِّينِ»؛ رواه أحمد (٣٢٤٨)، وابن خزيمة (٢٨٦٧)، وغيرهما. وانظر: «السلسلة الصحيحة» (١٢٨٣).

\* ثالثًا: «لَا تُشَدِّدُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِتَشْدِيدِهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَسَتَجِدُونَ بَقَايَاهُمْ فِي الصَّوَامِعِ وَالدِّيَارَاتِ»؛ رواه أبو داود (٤٩٠٤)، وغيره. وانظر: «السلسلة الصحيحة» (٣١٢٤).

(٢) ضابط معرفة الاعتدال الممدوح، والتمييز بينه وبين التشدد المذموم، هو الشريعة نفسها:

فالإسلام يحمل في ذاته جوابًا عن حدود الاعتدال؛ فمن تمسك بالإسلام حقًا بأحكامه وتشريعاته وحدوده، فهو الواقع في مربع الاعتدال، المبرأ من مظاهر الغلو وصور الجفاء،

وليس ضابطُ الاعتدالِ مستوحى من معاييرٍ خارجةٍ عن الإسلامِ تحدّد للإسلامِ مفهومَ الاعتدالِ.

فليس للمسلم أن يحكم أعرافه وتقاليده، أو أهواءه الشخصية، أو رضوخه لهيمنة ثقافة وافدة على الإسلام، فيستخرج من ممارسته هذه مظاهر الاعتدال المنشود الذي يمتدح صاحبها؛ بل الواجب محاكمة هذه جميعاً إلى أصول الشريعة ومحكماتها؛ فما كان موافقاً لها، فهو الاعتدال، وما كان مخالفاً، فليس من الاعتدال، ولو ملاً صاحبها فضاء الدنيا حديثاً عن الاعتدال.

هذا هو المنهج الذي يجب أن يكون عميقاً في وعي كل مسلم؛ فلا يكفي بمجرد رفع لافتة الاعتدال، واتخاذ شعاراً؛ بل يجب فحص هذه الدعوى وفق منهج الشريعة؛ لمعرفة الصحيح من المغشوش.

وتلحظ هنا: أن شيوع ظاهرة التساهل في اللّمز، والاتّهام بالغلوّ والتطرّف، لا يُضعف تأثير مثل هذه التّهمة في الواقع؛ فلا يبقى لها ذلك الأثر في صرف الوجوه والقلوب عنه؛ لأن كل طرفٍ يُطلق على الآخر تّهمة الغلوّ، ثم يتفاخر بالانتساب إلى الاعتدال؛ فالحل لمعالجة إشكالات التطرّف والغلوّ: هو التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ لمعرفة مواطن الغلوّ والتطرّف، والجفاء والتساهل، ولندرك موضع الاعتدال حقاً، ونعي دائرته، وهو ما يحتم على كل طرف أن يثبت اعتداله من خلال التزامه بدلائل الكتاب والسنة، لا من خلال الشعارات والدعاوى الفارغة.

**المسألة (٢٠٢) - هل الإسلام يحرمُ الفرحَ، ويدعو للاكتئاب؛ بتحريمه للموسيقا والمعازف؟**

## السؤال

هناك الكثير الذي يرى أن الموسيقا والمعازف من أسباب الفرح وزوال الاكتئاب، كما تُشير بعض الدراسات؛ فلماذا تحرّمون الموسيقا والمعازف؛ أليس تحريم الإسلام للموسيقا والمعازف يُعدُّ دعوةً للاكتئاب؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ لماذا تحرّمون الموسيقا والمعازف؛ أليس فيه دعوةً إلى الاكتئاب؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

إن صاحب السؤال يريد أن يقول: إن تحريم الموسيقا والمعازف: إما خطأ على الإسلام، أو نقص في الإسلام نفسه؛ لأنه يدلُّ على جهل اجتماعي، أو مرض نفسي؛ فالذين يحرمون الموسيقا والمعازف على أنفسهم يعادون الحياة والفرح، ويسببون الاكتئاب.

### مختصر الإجابة:

إن القول بتحريم المعازف - وهي: آلات الطرب والموسيقا - هو قولٌ عامّة علماء المسلمين عبر التاريخ، على اختلاف عصورهم وبلدانهم ومذاهبهم، وقد حكي الإجماع على هذا القول، والخلاف فيه شاذٌّ، لكن اشتَهَرَ في هذا العصر لأسبابٍ مختلفة.

وهذا الإجماع مستندٌ إلى النصوص الصحيحة، متنوّعة الدلالة على التحريم؛ فهو مبدأ دينيٌّ تبناه المسلمون على اختلاف بيئاتهم ونفسيّاتهم وعقليّاتهم، وعاشوا حياةً طبيعيّةً بكلِّ تفاصيلها.

ولو فَرَضْنَا أَنَّا لَمْ نَعْرِفْ فِيهِ أَيَّ حِكْمَةٍ، فمَجْرَدُ تَحْرِيمِ الْإِسْلَامِ كَافٍ فِي الْاسْتِجَابَةِ لِذَلِكَ؛ فَهِيَ عِبَادَةٌ يَخْتَارُهَا الرَّبُّ الْمَعْبُودُ الَّذِي لَوْ لَمْ نَعْرِفْ حِكْمَتَهُ، لَكَفَى حُكْمُهُ، وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ. ثُمَّ إِنْ مَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ فِي تَحْرِيمِهِ حِكْمَةً، وَأَنَّهُ لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْنَا إِلَّا مَا يُضُرُّنَا، أَدْرَكَ أَنَّ هُنَاكَ مَفَاسِدًا، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْهَا.

ثُمَّ إِنَّ الْمَوْسِيقَا وَالْغِنَاءَ هِيَ وَاحِدَةٌ فَقَطُّ مِنَ الْمَشْتَهَاتِ، وَهُنَاكَ مَا لَا حَصْرَ لَهُ مِنَ الْمَشْتَهَاتِ الْمُبَاحَةِ فِي الْإِسْلَامِ، بَلْ هُنَاكَ مَلَذَّاتٌ صَوْتِيَّةٌ كَثِيرَةٌ - مِنْ تَلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَالشَّعْرِ الْمُبَاحِ، وَأَصْوَاتِ الطَّبِيعَةِ وَغَيْرِهَا - فَضْلًا عَنْ سَائِرِ الْمَلَذَّاتِ غَيْرِ الصَوْتِيَّةِ؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِطْلَاقِ الْأَحْكَامِ وَالْعِبَارَاتِ الْمَنْفُورَةِ ضِدَّ الْإِسْلَامِ لِأَجْلِ مِثَالٍ مَحْدُودٍ يُمَكِّنُ تَفْسِيرَهُ.

وَبِالْمُشَاهَدَةِ: فَإِنَّ عَامَّةَ مَجْتَمَعَاتِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَحْرُمُونَ الْمَوْسِيقَا وَالْمَعَارِيفَ - وَالْمُتَدَيِّنِينَ بِشَكْلِ أَحْصَى - لَمْ يِعَانُوا مِنَ الْاِكْتِتَابِ الْمَوْدِي إِلَى الْاِنْتِحَارِ، وَإِدْمَانِ الْمَخْدَرَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، حَيْثُ نَجَدُ ذَلِكَ مُنْتَشِرًا فِي الْمَجْتَمَعَاتِ غَيْرِ الْمُتَدَيِّنَةِ، مَعَ غَلْبَةِ عَالَمِ الْمَوْسِيقَا وَالْغِنَاءِ عَلَيْهَا.

أَمَّا جَيْلُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ رضي الله عنهم، فَقَدْ كَانُوا يَشْعَلُونَ أَوْقَاتَهُمْ بِسَمَاعِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَانَ لَهُمْ فِيهِ عَوْضٌ عَنْ جَمِيعِ الْمَلَاهِي، وَكَانُوا بِذَلِكَ أَلَيْنَ النَّاسِ قُلُوبًا، وَأَرْقَاهُمْ أَفْتَدَةً، وَأَكْثَرَهُمْ طُمَأْنِينَةً، وَأَبْعَدَهُمْ عَنِ الْأَمْرَاضِ النَّفْسِيَّةِ الَّتِي تَفْشَتْ فِي عَصْرِنَا هَذَا.

### الجواب التفصيلي:

إِنَّ هَذِهِ الشَّبَهَةَ يُثِيرُهَا خُصُومٌ مُتَعَدِّدُونَ؛ لِيُضَعِّفُوا مِنْ شَأْنِ الْإِسْلَامِ وَتَعَالِيمِهِ، أَوْ التَّدْيِينَ وَأَهْلِهِ، وَالِدَعْوَةَ وَالِدَعَاةَ؛ فَيُصَوِّرُوهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ أَعْدَاءٌ لِلْحَيَاةِ، مُتَخَلِّفُونَ رَجْعِيُونَ، يَعِيشُونَ فِي غَيْرِ زَمَانِهِمْ؛ وَالرَّدُّ عَلَيْهَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانِ مَا فِي مَقَالَتِهِمْ مِنْ جُنَايَةٍ وَتَقْوِيلٍ.

وَالْمُسْتَبِيحُونَ لِلْمَعَارِيفِ وَالْمَوْسِيقَا لَهُمْ شَبَهَاتٌ وَاهِيَةٌ، يَرُدُّونَهَا كَثِيرًا، لَكِنَّا لَا تَصْمُدُ أَمَامَ الْحِجَابِ الْعِلْمِيِّ؛ فَلَيْسَتْ دَعْوَى سَمَاعِ الْمَوْسِيقَا وَالْمَعَارِيفِ لِدَفْعِ الْاِكْتِتَابِ بِأَعَجَبٍ مِنْ دَعْوَى بَعْضِهِمْ: «إِنَّهُ يَسْمَعُ أَصْوَاتَ الْمَغْنِيَّاتِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَذْكُرُهُ بِالْحُورِ الْعَيْنِ»!

وَفِي ذَلِكَ قِصَّةٌ طَرِيفَةٌ ذَكَرَهَا الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله تَعَالَى؛ حَيْثُ يَقُولُ: «مَنْذُ نِصْفِ قَرْنٍ مِنَ الزَّمَانِ، وَأَنَا فِي دُكَّانِي فِي دِمَشْقَ أُصْلِحُ السَّاعَاتِ، جَاءَنِي زُبُونٌ مِنَ الطَّلَبَةِ، وَعَلَيْهِ الْعِمَامَةُ

الأغبانية المُرَكَّشة المعروفة في سوريا، فلفت نظري ظرفٌ كبيرٌ يتأبطُهُ، ظننتُ أن فيه بعضَ إسطواناتِ صندوقِ سَمْعٍ: «فونوغراف»، المعروفة في ذلك الزمان، فلما سألتُهُ، أجاب بما ظننتُ، فقلتُ له مستنكرًا: أنتَ مغنيٌّ؟ قال: لا، ولكنني أسمعُ الغناء، قلتُ: أما تعلمُ أنه حرامٌ باتِّفاقِ الأئمةِ الأربعة؟ قال: لكنني أفعلُ ذلكَ بنيةٍ حسنةٍ، قلتُ: كيف ذلك؟ قال: «إني أجلسُ أسبَحُ اللهَ وأذكرُهُ، والسبحةُ بيدي، وأستمعُ لغناءِ أمِّ كلثوم، فأتذكرُ بصوتِها العذبِ صوتَ الحورِ العينِ في الجنةِ»، فأنكرتُ ذلكَ عليه أشدَّ الإنكار، ولا أذكرُ الآنَ ما قلتُ له بعدها، ولكنه لما رجَعَ بعد أسبوعٍ ليأخذَ ساعتهُ بعدَ تصليحِها، جاءَ معه طالبٌ أقوى منه معروفٌ من جمعيةٍ رابطةِ العلماء، فتكلَّم في الموضوعِ مؤيدًا لصاحبه، معتذرًا عنه بحسنِ نيته، فأجبتُهُ بأن حسنَ النيةِ لا يجعلُ المحرَّم حلالًا، فضلًا عن أن يجعلَهُ قُرْبَةً إلى الله، أرايتَ لو أن مسلمًا استحلَّ شربَ الخمرِ بدعوى تذكُرِ خمرِ الجنةِ؟! وهكذا يقالُ في الزنى أيضًا؛ فاتَّقِ اللهَ، ولا تفتَحَ على الناسِ بابَ استحلالِ حُرْمَاتِ الله، بل والتقربِ إلى الله بأدنى الحيل؛ فانقطعَ الرجلُ».

ونحن نحتاجُ في الجوابِ عن هذه الشبهةِ أن ندافعَ عن قولِ جمهورِ أهلِ العلمِ بتحريمِ الموسيقى.

ويتبيَّن ذلك من وجوه:

❁ **أولًا:** مذهبُ جمهورِ العلماءِ في تحريمِ الموسيقى مستندٌ إلى نصوصٍ، بل حُكِيَ الإجماعُ على تحريمِها؛ فتركُ الموسيقى والمعازِفِ خيارٌ دينيٌّ، وليس اختيارًا نفسيًّا:

فتحريمُ الموسيقى والمعازِفِ تَبَتُّهُ قرونٌ من المسلمين على اختلافِ شعوبهم وبيئاتهم ونفسيَّاتهم، وهم قد عاشوا الحياةَ بكلِّ تفاصيلِها.

وقد وقَّعَ الإجماعُ على «تحريمِ الموسيقى والمعازِفِ» مستندًا إلى نصوصٍ، ومن العلماءِ الذين حكوا إجماعَ المسلمين على ذلك: البغويُّ في «شرح السنَّة» (٣٨٣/١٢)، وابنُ قدامةَ في «المُعني» (٤٥٧/١٢)، والنوويُّ في «رَوْضَةُ الطالِبِينَ» (٢٠٥/٨)، وابنُ رجبٍ في «فتح الباري» (٨٣/٢)، وفي «نُزهة الأسماع» (ص ٦٠)، وابنُ حجرٍ الهيثميُّ في كتابه «كف الرَّاعِ، عن محرَّماتِ الله واللَّهُو والسَّماع» (ص ٣٠٦)، وغيرهم ممن يقربُ من خمسين عالمًا من مختلفِ المذاهبِ والبلدانِ والأعصارِ.



والْحُجَّةُ فِي هَذَا الْبَابِ الَّتِي ابْنِي الْإِجْمَاعُ عَلَيْهَا: نصوصٌ صحيحةٌ صريحةٌ؛ كقوله عليه الصلاة والسلام - كما عند البخاري في «صحيحه» (٥٥٩٠) -: «لَيْكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ، يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ، وَالْحَرِيرَ، وَالْخَمْرَ، وَالْمَعَازِفَ»، ودلالته على التحريم أظهر من أن يُطوَّلَ في تقريرها؛ وهو حديثٌ ثابتٌ، صحَّحه جَمٌّ غفيرٌ من الأئمة والحفاظ، وردوا على مَنْ ضَعَفَهُ جهلاً بأصول علم الحديث، أو جهلاً بالطرق الأخرى للحديث التي لم تصله.

وعليه: فمنطلق مَنْ يترك الموسيقى والمعازف هو نفسٌ منطلقٌ مَنْ يتركُ نومَهُ لصلاةِ الفجر؛ فهو لا يحرمُ الراحة، ولا يعادي النومَ؛ ولكن يتركُ شيئاً محدداً لمبدأ ديني.

**ثانياً:** مذهبُ المسلمين في تحريمِ المعازفِ والموسيقا ليس فيه دعوةٌ للاكتئاب:

فهو تركٌ لشيءٍ محددٍ، وليس تركاً للفرح، وأنواعُ المباحاتِ وأسبابُ تفریحِ النفسِ كثيرةٌ، والمحرمُ شيءٌ قليلٌ مقارنةً بذلك.

بل إن كثيراً من الصالحين جعلوا لهم عوصاً في أقومِ الطرقِ في التذاذِ النفسِ، وتحصيلها للنعيم، وهو سماعُ كلامِ الله عزَّ وجلَّ؛ وذلك أن كلامَ الحبيبِ أشدُّ تأثيراً في المُحبِّ من كلامِ غيره؛ ولهذا لم يشتغل الأنبياءُ والصديقون وأصحابهم بسماعِ الملهي والغناء، واقتصروا على كلامِ ربِّهم؛ لشدة تأثيره في أحوالهم.

بالإضافة إلى ما أبيع من الإنشادِ الخالي من المعازفِ، والكلامِ المحرَّمِ، ومشابهة أهل البدعة والمعصية، وكذلك الأصواتُ الطبيعيةُ المريحة للنفسِ، وغيرها؛ وهذه كلها ملذاتٌ صوتيةٌ، فضلاً عن غيرها من الملذاتِ المباحة غير الصوتية.

ونحن لو سلَّمنا بأن الموسيقى والمعازف فيها منافعٌ ومصالحٌ؛ مثل دفع الاكتئاب؛ فيقابل تلك المصالح مفسدٌ كثيرةٌ وعظيمة، والشريعة لم تأت إلا بالمصلحة الخالصة، أو الراجحة، وأما ما تكون مفسدته غالباً على مصلحته، فهو بمنزلة مَنْ يأخذ درهماً بدينارٍ، أو يسرقُ خمسة دراهم، ويتصدق منها بدرهمين.

وذلك أن الغناء الشائع اليوم المصحوب بالموسيقا والمعازف وآلاتِ الطرب، يهيج الوجد المشترك، فيثير من النفسِ كوامنَ تضرُّه آثارها، ويغذي النفسَ ويفتنها؛ فتعتاض به

عن سماعِ كلامِ الله، حتى لا يَبْقَى فيها مَحَبَّةٌ لسماعِ القرآن، ولا التذادُ به، ولا استطابةٌ له. والموسيقا - التي يدَّعون أنها مضادَّةٌ للاكتئاب - غالبًا ما تكونُ مقرونةً بإنشادِ أشعارِ الذين في قلوبهم مرَضٌ؛ مِنَ العَشْقِ ومحبَّةِ الفواحشِ ومقدِّماتها بالأصواتِ المُطْرِبة، وهو مِن أقوى ما يهيجُ الفاحشةَ - كما قال أهلُ العِلْمِ - فإن المغنِّي إذا غنَّى بذلك، حرَّك القلوبَ المريضةَ إلى محبَّةِ الفواحشِ، فعندها يهيجُ مرَضُه، ويقوى بلاؤُه، وإن كان القلبُ في عافيةٍ مِن ذلك، جعلَ فيه مرَضًا؛ كما قال بعضُ السلفِ: «الغناءُ رُقِيَةُ الزُّنَى»؛ رواه البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمان» (٧ / ١١١ رقم ٤٧٥٤)، و«رُقِيَةُ الحَيَّةِ»: هي ما تُستخرَجُ بها الحَيَّةُ مِن جُحرِها، و«رُقِيَةُ العَيْنِ والحَمَةِ»: هي ما تُستخرَجُ به العافيةُ، و«رُقِيَةُ الزُّنَى»: هو ما يدَّعو إلى الزُّنَى.

والسؤالُ إن جاء مِن جهةِ هذا النَّمَطِ مِنَ المعترضين الذين يدَّعون إلى الزُّنَى ومقدِّماته، فإن أوجهَ بطلانِ شبهتهم تزيدُ.

❖ **ثالثًا:** لو كان القولُ بتحريمِ الموسيقا والمعارفِ يودِّي إلى الاكتئابِ وغيره مِنَ الأمراضِ النفسيةِ الخطيرة، لكثُرَ ذلك في أهلِ الإسلامِ والتديُّنِ؛ وهو خلافُ الواقعِ:

فالمتديُّنون الذين اتَّبَعوا الشرعَ بتحريمِ الموسيقا والمعارفِ، إن وُجِدَ فيهم بعضُ العيوبِ - كالجزعِ، وقلةِ الصبرِ - فهو في غيرهم أكثرُ، حتى إن قلةَ الصبرِ واليأسِ مِنَ الحياةِ تُفضي بكثيرٍ مِن غيرِ المتديِّنين إلى الانتحارِ، وإدمانِ المخدِّراتِ، وغيرِ ذلك مِنَ السلوكياتِ الخطيرةِ.

ونحنُ نجدُ الانتحارَ وإدمانَ المخدِّراتِ - وغيرها مِنَ السلوكياتِ المتفكِّ على انحرافها - شائعةً في غيرِ المجتمعاتِ المتديِّنة، ومعدلاتُ الانتحارِ والاكتئابِ هي في غيرِ بلدانِ المسلمين أكثرُ، وأخبارُ المغنِّين المتحرِّين أو المكتئبين أو الهاربين إلى المخدِّراتِ وغيرها كثيرةٌ.

فما الذي أغتته عنهم تلكِ الموسيقا، وآلاتُ اللهُوِ والطربِ التي يدَّعى أنها حلٌّ لمشاكلِ الاكتئابِ، والأمراضِ النفسيةِ؟!!

بل إن من تمسك بكتاب الله قراءةً وتدبراً لمعانيه، يجد راحةً بالٍ وسعادةً نفسيةً لا يجدها سواه.

### ❁ ثالثاً: الحكمة من تحريم المعازف والغناء:

مما لا شك فيه: أن الله تعالى حكيمٌ خبيرٌ، ولا يحرم شيئاً إلا لحكمة، بل هو سبحانه لا يحرم إلا الخبائث، والله تعالى هو الربُّ، ونحن عبيدهُ الذين خلقهم، وليس من شرط الربِّ أن يفسر أحكامه؛ كما أننا نصلي المغرب ثلاث ركعاتٍ، والفجر ركعتين؛ فالمسلم يمتنع عما حرم الله تعالى، ولو لم تظهر له حكمته، قاطعاً بأن الله تعالى لم يحرم ما حرمه على عباده عبثاً، وإنما له الحكمة البالغة سبحانه في كل ما أمر به، وكل ما نهى عنه؛ مما يعود بالمنفعة والمصلحة على العباد في الدنيا والآخرة.

على أن العلماء ذكروا لتحريم آلات اللهو والموسيقا حكماً كثيرة؛ من كونها تستجلب الإدمان عليها، وتضعف العقل، وتحرض غالباً على الزنى - كما يُشاهد في أكثر الأغاني انتشاراً - وغير ذلك؛ من الحكم التي تفسر حكم الله تعالى، ولا يلزم ثبوتها.

كما أن لها أثراً عظيماً في إفساد القلب، وشغله عن مصالحه، والصد عن ذكر الله، وعن الصلاة؛ فبعض مفسداتها وأضرارها الحاصلة للقلب: كافٍ في القطع بتحريمها.

وقد أطال العلماء في بيان بعض ما للغناء وآلات اللهو من الأضرار والمفاسد؛ ومنه قولهم: «إنه يُورث النفاق في قوم، والعناد في قوم، والتكذيب في قوم، والفجور في قوم، والرعونة في قوم، وأكثر ما يُورث: عشق الصور، واستحسان الفواحش، وإدمانه: يثقل القرآن على القلب، ويكرهه إلى سماعه بخاصة، وإن لم يكن هذا نفاقاً، فما للنفاق حقيقة! وسرُّ المسألة: أنه [أي: الغناء والمعازف] قرآن الشيطان؛ فلا يجتمع هو وقرآن الرحمن في قلب أبداً». «إغاثة اللفهان» (ص ٤٤١).

❁ كلمات دلالية: تحريم الموسيقا والمعازف، الموسيقا، المعازف.





## المسألة (٢٠٣) - ماذا أستفيد من الإسلام؟

### السؤال

لماذا أُسَلِّمُ؟ ما الذي سأستفيدُهُ في حالِ دخولي دِينِ الإسلام؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* ما الذي يَجْعَلُنِي أختارُ الإسلامَ مِن بينِ سائرِ الأديانِ الأخرى؟

\* ما الذي يميِّزُ الإسلامَ عن غيره مِنَ الأديانِ؟

### الجواب

#### مضمونُ السؤالِ:

السائلُ يُريدُ معرفةَ الفوائدِ والمكاسبِ التي ستتحققُ له في حالِ دخوله الإسلامَ، وكيف سيكونُ أثرُ الإسلامِ في حياته؟ وهل هنالك فعلاً مكاسبٌ حقيقيَّةٌ تجعلُهُ يتخلَّى عما هو عليه من دينٍ ومعتقدٍ مقابلَ دخوله الإسلامَ؟

#### مختصرُ الإجابة:

الإسلامُ هو الدينُ الحقُّ الذي يجبُ على الإنسانِ اعتناقه، والتدبُّنُ به.

ومن يُسَلِّمُ، سيجدُ في الإسلامِ كافَّةَ الإجاباتِ عن الأسئلةِ الكبرى التي كانت تحيرُهُ، وسيجدُ أن الإسلامَ يلبي كافَّةَ احتياجاتِهِ الماديَّةِ والمعنويَّةِ، والجسميَّةِ والرُّوحيَّةِ، ويحققُ له الطَّمَأنيَّةَ، والسكينةَ النفسيَّةَ، وغيرها.

كما أن الإسلامَ يحلُّ الكثيرَ من مشاكلِ العالمِ الخطيرةِ والمهلكةِ التي أضرتْ بالمجتمعاتِ البشريَّةِ، وعجزتْ أديانُها وأنظمتُها وقوانينُها عن السيطرةِ على هذه المشاكلِ المُقلِّقةِ، وإيجادِ الحلِّ لها.

وَمَنْ يَدْخُلِ الْإِسْلَامَ، فَإِنَّهُ يُنْقِذُ نَفْسَهُ مِنْ دُخُولِ النَّارِ، وَيَسِيرُ فِي الطَّرِيقِ الَّذِي يُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ.

### الجواب التفصيلي:

عندما يرغب غير المسلم في دخول الإسلام تعترضه شبهة نفسية، وهي: لماذا أسلم؟ وما الذي سأستفيده من تركي لما أنا عليه، ودخولي الإسلام؟ والجواب على ذلك من عدة أوجه:

❁ **الوجه الأول:** الدين جزء مهم في كيان الإنسان ووجوده، والإنسان بفطرته يبحث عن الإله الحق الذي عليه أن يعبد، ويبحث عن الدين الحق الذي عليه أن يعتقه، وليس هنالك دين صحيح من بين الأديان الموجودة حالياً إلا دين واحد، وهو دين الإسلام، الذي هو الدين الحق، وما عداه باطل.

فالإسلام هو الدين الحق الذي شرعه الله تعالى، وارتضاه لجميع الناس، وهو الطريق المستقيم الموصّل إلى الربّ المعبود سبحانه، والمطلوب من جميع البشر في كافة أرجاء الأرض: الدخول فيه واتباعه؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩].

❁ **الوجه الثاني:** الإسلام يجيب عن أهم الأسئلة الوجودية الكبرى، التي دائماً ما تشغل بال الإنسان، ويتساءل عنها مع نفسه ومع الآخرين من حوله، ويبحث عن إجابات لها، ومن تلك الأسئلة:

❁ من الذي خلقنا وأوجدنا في هذه الحياة؟

❁ لماذا خلقنا؟

❁ لماذا نحن هنا؟

❁ إلى أين سنذهب بعد الموت؟

فالإجابة في الإسلام عن هذه الأسئلة واضحة ومقنعة:

فالله تعالى هو الإله الخالق لهذا الكون، والذي خلق الإنسان أيضًا، وخلقهُ لغاية سامية، وهي تحقيق العبودية له سبحانه، وعمارَةُ الأرضِ بمقتضى تلك العبودية؛ قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وأوجدنا في هذه الحياة؛ ليختبرنا: ما الذي سنفعله ونقدمه فيها؟ ومن هو الأحسنُ عملاً وصنعاً؟ قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ [الملك: ٢]، وبعد الموتِ: سوف نذهبُ إلى الدارِ الآخرةِ التي فيها الجزاءُ والحسابُ حسبَ ما عملناهُ في الحياةِ الدنيا، ويكونُ للمحسينِ الجنةُ، وللمسيئينِ النارُ.

❁ **الوجه الثالث:** الإسلامُ هو الذي يلبي احتياجاتِ الرُّوحِ، ويحققُ الطمأنينةَ النفسيةَ التي تحصلُ بالإيمانِ باللهِ تعالى، وتقويةِ الصلَّةِ والارتباطِ به، وملءِ القلبِ والرُّوحِ بحُبِّ اللهِ تعالى، والتوكُّلِ عليه، ورجاءِ الخيرِ منه؛ قال تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨]، فبالإيمانِ تتحققُ الطمأنينةُ والسكينةُ للنفسِ، ويختفي القلقُ والاضطرابُ، والشعورُ بالحيرةِ والضيقِ اللذينِ يلزامانِ من يعيشُ حياةً ماديةً تهملُ جانبَ الرُّوحِ والدينِ.

ولذلك نجدُ المجتمعاتِ غيرَ المسلمةِ التي طغتَ عليها الماديةُ تعاني من البؤسِ والشقاءِ بسببِ بُعدها عن الدينِ، وإغفالها جانبَ الرُّوحِ؛ مما أدى إلى انتشارِ وارتفاعِ معدلاتِ الانتحارِ فيها.

وتظهرُ تقاريرُ ومؤشراتُ منظمةِ الصحةِ العالميةِ للعامِ (٢٠١٦م)، معدلَ الانتحارِ العالميِّ: أنه على الرغمِ من وقوعِ حالاتِ انتحارٍ في البلدانِ المتدنيةِ والمتوسطةِ الدخلِ، حيثُ يعيشُ معظمُ سكانِ العالمِ، إلا أن المعدلاتِ كانت أعلى في البلدانِ الأكثرِ ثراءً، فقد سجَّلتِ (دولةُ غويانا) في أمريكا الجنوبيةِ أعلى معدلاتِ الانتحارِ في العالمِ؛ لتصلَ إلى ما يزيدُ عن (٣٠ حالةً انتحارٍ)، لكلِّ مئةِ ألفِ شخصٍ، تليها (روسيا) في ثاني أعلى معدلٍ بـ (٥، ٢٦ حالةً انتحارٍ)، لكلِّ مئةِ ألفِ شخصٍ، كذلك احتلتْ مراتبَ متقدمةً كلٌّ من: ليتوانيا، وليسوتو، وأوغندا، وسريلانكا، وكوريا الجنوبيةِ، والهندِ، واليابانِ، إضافةً إلى الولاياتِ المتحدةِ التي سجَّلتِ (٧، ١٣ حالةً انتحارٍ)، لكلِّ مئةِ ألفِ شخصٍ، وأظهرَ

التقرير أن القارّة الأميريّة سجّلت ارتفاعاً في حالات الانتحار؛ إذ ازدادت بنسبة (٦٪) خلال السنوات الستّ الماضية.

انظر: «موقع منظمة الصحة العالميّة، المرصد الصحيّ العالميّ، تقديرات معدّل الانتحار». وهذا يؤكّد على البؤس والشقاء الذي يعيشه الإنسان؛ إذا ابتعد عن الإيمان بالله عزّ وجلّ.

❁ **الوجه الرابع:** الإسلام هو الذي يُعيد للإنسان توازنه واعتداله؛ بالتوفيق بين متطلّبات الرّوح والجسد، والتوفيق بين متطلّبات الحياة الدنيا والحياة الآخرة؛ قال تعالى: ﴿وَأَبْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٧٧].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَلَمْ أُخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ، وَتَقُومُ اللَّيْلَ؟»، فقلتُ: بلى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلْ؛ صُمْ وَأَفْطِرْ، وَتُمْ وَنَمْ؛ فَإِنَّ لِحَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِرِزْوَجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِرِزْوَجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِرِزْوَجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِحَسَبِكَ أَنْ تَصُومَ كُلَّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ»، فَشَدَدْتُ، فَشَدَدْتُ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أجدُ قُوَّةً، قَالَ: «فَصُمْ صِيَامَ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ عليه السلام، وَلَا تَزِدْ عَلَيْهِ»، قُلْتُ: وَمَا كَانَ صِيَامَ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ عليه السلام؟ قَالَ: «نِصْفَ الدَّهْرِ»، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ بَعْدَ مَا كَبِرَ: يَا لَيْتَنِي قَبِلْتُ رُحْصَةَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله؛ رواه البخاري (١٩٧٥).

فلاحظ في التوجيه النبويّ التوازن بين مطالب الجسد ومطالب الرّوح، والتوازن بين حقّ الله تعالى وحقّ الأهل، وحقّ الضيف وحقّ النفس.

❁ **الوجه الخامس:** يبيح كافة الناس عن السعادة والحياة الطيبة، وتطلّ كافة الوسائل قاصرة عن تحقيق السعادة الحقيقيّة للإنسان، إلا عندما يؤمن الإنسان بالإله الذي خلقه وأوجده، ويستقيم على دينه الصحيح الذي هو الإسلام؛ فعند ذلك يجد السعادة الحقيقيّة، والعيش الطيب؛ قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].



فالمؤمن يشعر بطعم السعادة ولذة العيش، وإن كان لديه القليل من متاع الحياة؛ ويشهد لهذا قصة أحد الصالحين من المسلمين:

فقد روي عن إبراهيم بن بشار رضي الله عنه، قال: «خرجت أنا وإبراهيم بن أدهم، وأبو يوسف الفولقي، وأبو عبد الله السنجاري نريد الإسكندرية، فمررنا بنهر يقال له: نهر الأزدن، فقعدنا نستريح، وكان مع أبي يوسف كسيرات من خبز يابسات، فألقاهم بين أيدينا، فأكلنا وحمدنا الله، فقامت أسعى أنا وأول ماء لإبراهيم، فبادر إبراهيم، فدخل النهر حتى بلغ الماء ركبتيه، فمال بكفيه في الماء، فملاها، ثم قال: باسم الله، وشرب، فقال: الحمد لله، ثم إنه خرج من النهر، فمد رجله، وقال: يا أبا يوسف، لو علم الملوك وأبناء الملوك ما نحن فيه من النعيم والسرور، لجالدونا بالسيوف على ما نحن فيه من لذيذ العيش، فقلت له: يا أبا إسحاق، طلب القوم الراحة والنعيم، فأخطؤوا الطريق المستقيم». «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٦٦ / ٦).

**الوجه السادس:** الإسلام دين عظيم يوجه الإنسان لكل ما يحتاج إليه في كافة جوانب حياته؛ في الجانب الديني، والصحي، والجسمي، والعقلي، والأخلاقي، والاجتماعي، والوظيفي، والمالي، وغيرها من الجوانب؛ فما ترك الإسلام جانباً من جوانب الحياة إلا وتناوله، وأوضح لنا فيه الخير من الشر، والطاهر من الخبيث، والصحيح من الفاسد، وبهذا الشمول والكمال الذي اتسم به الإسلام، سيجد المسلم التوجيه الصحيح الذي عليه أن يسلكه ويسير عليه في كافة أمور حياته؛ قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

**الوجه السابع:** الإسلام يكرم الإنسان، سواء كان رجلاً أو امرأة، ويُعلي قدره، ويحفظ مكانه، ويجعله سيد نفسه، والمسؤول عنها، ويحرره من العبودية والخضوع لغير الله عز وجل، ويحفظ للإنسان حقوقه، ويشرع الأحكام التي تحفظ للمسلم دينه، ونفسه، وعقله، وعرضه، وماله؛ فيعيش حياة آمنة كريمة؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠].

**الوجه الثامن:** الإسلام قادر على حل الكثير من مشاكل العالم الخطيرة المهلكة التي أضرت بالمجتمعات البشرية؛ كالعنصرية، وتعاطي المسكرات، وانتشار الفواحش، وغيرها من

المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، والتي انتشرت في الكثير من البلدان التي ابتعدت عن تطبيق أحكام الإسلام وشريعته؛ فعجزت أديانها وأنظمتها وقوانينها عن السيطرة على هذه المشاكل المُقلقة، والمستعصية عن الحل، بل التي تسببت تلك الأديان والأنظمة في حصولها؛ فالإسلام هو الدين الحقيقي من عند الخالق العليم؛ فلا بد أن يكون قادرًا على حل هذه المشاكل.

❁ **الوجه التاسع:** الدخول في الإسلام هو الذي يضمن للإنسان النجاة من النار، ودخول الجنة في الآخرة، ومن لا يعتنق الإسلام دينًا، فسيكون من الخاسرين، ويكون مصيره إلى الجحيم، فإذا أردت الفوز، والفلاح في الآخرة، وإنقاذ نفسك من النار، فعليك بالإسلام:

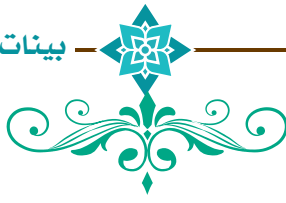
قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وعن أنس رضي الله عنه، قال: «كَانَ غُلامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَمَرِضَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَسْلِمَ»، فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ: أَطْعَمَ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ، فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ»؛ رواه البخاري (١٣٥٦).

### خاتمة الجواب - توصية:

على الإنسان الذي يبحث عن الدين الحق: أن يدخل في الإسلام، ويلتزم به، ويطبّق أحكامه في كافة جوانب حياته، وسيجد الخير والسعادة، والفوز في حياته وبعد مماته، ويجد أن الله تعالى أخرجهم من ظلمات الكفر والعدوانية، إلى نور الإسلام والهداية؛ قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [آل عمران: ٨٥].

❁ كلمات دلالية: الإسلام، الدين الحق، السعادة، النجاة، الطمأنينة.



## المسألة (٢٠٤) - لا أستطيع أن أطبق الإسلام كاملاً؟

### السؤال

ماذا لو لم أستطيع أن أطبق الإسلام بنسبة (١٠٠%)؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- ✱ أجد صعوبة في تطبيق الإسلام.
- ✱ الإسلام دينٌ خياليٌّ غير قابلٍ للتطبيق، وليس ملائماً لحياة الناس.

### الجواب

#### مضمون السؤال:

السائل يستشكّل إذا أسلمَ أن يُطالبَ بتطبيقِ كافةِ أحكامِ الإسلام، وأن هذا الأمرَ يصعبُ عليه، ويشقُّ عليه، ولا يستطيعُه.

وربما يكونُ عنده بعضُ الأمورِ التي يحرمُها الإسلامُ، ولا يستطيعُ أن يتركها في حالِ إسلامه، كما أن عاداتٍ وثقافةَ مجتمعه الذي يعيشُ فيه، قد تكونُ عائقاً له عن التمسكِ ببعضِ ما جاء في الإسلام؛ وهذا ما يجعلُه حائرًا ومترددًا في دخولِ الإسلام.

كما أن هذا السؤالُ قد يُوردهُ من يريدُ أن يصدّدَ عن الإسلام: بأنه دينٌ خياليٌّ يصعبُ تطبيقُه؛ لكثرةِ التكاليفِ والأحكامِ المطلوبةِ فيه، والتي لا تلائمُ حياةَ الناسِ في العصرِ الحاضر.

#### مختصرُ الإجابة:

الإسلامُ دينٌ السماحةِ واليسرِ، ولا يلزمُ من أسلمَ أن يطبقَ كافةَ أحكامِ وتعاليمِ الإسلام، وإنما هنالك أركانٌ أساسيةٌ في الدين، لا بدَّ من الإتيانِ بها؛ حتى يكونَ الشخصُ مسلمًا:

فأولاً: يجبُ عليه الإتيانُ بأركانِ الإسلامِ الخمسةِ، وهي: شهادةُ أن لا إلهَ إلا اللهُ، وأن محمداً رسولُ اللهِ، وإقامُ الصلاةِ، وإيتاءُ الزكاةِ، وصومُ رمضانَ، وحجُّ بيتِ اللهِ الحرامِ.  
وكذلك: تَلَزُّمُهُ أركانِ الإيمانِ الستةِ، وهي: الإيمانُ باللهِ، وملائكتهِ، وكتبهِ، ورسلِهِ، واليومِ الآخرِ، والقدرِ.

وهذه الأمورُ في غايةِ السهولةِ واليسرِ، ويستطيعُ الإنسانُ الإتيانَ بها، وأكثرُها أعمالٌ قلبيةٌ يَتِمُّ اعتقادُها بالقلبِ، ومنها قوليةٌ تُنطَقُ باللسانِ، وعمليَّةٌ بالجوارحِ؛ وهذانِ مبنيانِ على القدرةِ والاستطاعةِ.

وبقيَّةُ أحكامِ وشرائعِ الدينِ: على المسلمِ أن يجاهدَ نفسه في تركِ ما هو منهْيٌ عنه، ويتدرَّجَ مع نفسه في القيامِ بامثالِ الأمورِ به، ولا يشقُّ على نفسه، ولا يحمِّلها ما لا تُطيقُ مِنَ الأعمالِ الصالحةِ المستحبةِ، وترفُّقاً بنفسِهِ في تطبيقِ أحكامِ الدينِ حتى يستطيعَ أن يصلَ إلى أفضلِ حالٍ مِنَ الاستقامةِ على دينِ اللهِ تعالى، والتمسُّكِ به.

### الجوابُ التفصيليُّ:

هذه الشبهةُ تعترضُ كثيراً ممن يريدُ الدخولَ في الإسلامِ، أو مَنْ هو مسلمٌ جديدٌ؛ فيجدُ صعوبةً في تطبيقِ كافةِ أحكامِ الإسلامِ، والتخلُّي عن بعضِ الذنوبِ والمخالفاتِ والمعاصي التي كان عليها؛ مما يجعلُهُ يحجِّمُ عن الإسلامِ، ويتدردُّ في الدخولِ فيه.

والجوابُ على هذه الشبهةِ من وجوه:

❁ **الوجهُ الأوَّلُ:** هنالك أمورٌ وأركانٌ أساسيةٌ في دينِ الإسلامِ، يلزمُ المسلمَ أن يأتي بها، ويحققها ليكونَ مسلماً، وهي في غايةِ السهولةِ واليسرِ، ويستطيعُ الإنسانُ الإتيانَ بها، وتتمثَّلُ في الإتيانِ بأركانِ الإسلامِ، وأركانِ الإيمانِ، وعدمِ فعلِ ما يناقضُها؛ فمن أتى بها، فهو مسلمٌ، ومن أهلِ الجنةِ:

عن طلحةِ بنِ عبيدِ اللهِ رضي الله عنه، قال: «جاءَ رجلٌ إلى رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، من أهلِ نجدٍ، ثائرَ الرأسِ، يُسمعُ دويَّ صوتهِ، ولا يُفقهُ ما يقولُ، حتَّى دنا، فإذا هو يسألُ عن الإسلامِ، فقالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَصِيَامُ رَمَضَانَ»، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»، قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»، قَالَ: فَأَذْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ»؛ رواه البخاري (٤٦).

❁ **الوجه الثاني:** المسلم الجديد يُتدرِّج معه في الأحكام، ويُبدأ معه بالأهمّ فالمهمّ شيئاً فشيئاً؛ ولا يُطالبُ بجميع أحكام الإسلام دفعةً واحدةً، فبعد نطقه بالشهادتين: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله»، يتعلّم الصلوات الخمس المفروضة، وكيفية أدائها، وبعد المواظبة عليها، يتعلّم أحكام الزكاة إن كان يجب عليه شيء منها، فإذا أتى رمضان، يتعلّم الصيام، وهكذا في بقية الأحكام:

عن ابن عباس ؓ؛ أن النبي ﷺ بعث مُعَاذًا ؓ إلى اليمن، فقال: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِدَلِكِ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدِ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِدَلِكِ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ، وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ»؛ رواه البخاري (١٣٩٥).

قال الإمام النووي ؒ: «وقد كانت أمور الإسلام في التكليف على التدرّج؛ فمتى يسّر على الداخل في الطاعة، أو المرید للدخول فيها، سهّلت عليه، وكانت عاقبته غالباً التزايّد منها، ومتى عسّرت عليه، أو شك ألا يدخل فيها، وإن دخل، أو شك ألا يدوم أو لا يستحلّ عليها». «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢ / ٤١).

وقد أشارت إلى تلك الحكمة عائشة ؓ؛ فقد أخرج الإمام البخاري في «صحيحه» (٤٩٩٣)؛ أنها قالت: «إِنَّمَا نَزَلَ [أَي: مِنَ الْقُرْآنِ] أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنْهُ: سُورَةُ مِنَ الْمُفْصَلِ، فِيهَا ذَكَرَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، حَتَّى إِذَا ثَابَ النَّاسُ إِلَى الْإِسْلَامِ، نَزَلَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، وَلَوْ نَزَلَ أَوَّلَ شَيْءٍ: لَا تَشْرَبُوا الْخَمْرَ، لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الْخَمْرَ أَبَدًا، وَلَوْ نَزَلَ: لَا تَزْنُوا، لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الزَّنى أَبَدًا».

وأثناء ذلك: فإذا عَسَرَ عليه تطبيقٌ مِنَ الإسلام، لم يجب عليه؛ قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وقال تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

**الوجه الثالث:** على المسلم أن يحرص على اجتناب المحرمات والمنهيات، والابتعاد عنها؛ لأن المطلوب منه هو الكفُّ والتركُّ، وكلُّ إنسانٍ يستطيع ذلك إذا جاهد نفسه، وأما المأمورات، فيأتي منها حسب قدرته واستطاعته، ولا يكلف نفسه فوق طاقتها:

عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ، فَاجْتَنِبُوهُ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ، فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»؛ رواه مسلم (١٣٣٧).

وعن جابر رضي الله عنه؛ أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَاتِ، وَصُمْتُ رَمَضَانَ، وَأَحَلَلْتُ الْحَلَالَ، وَحَرَّمْتُ الْحَرَامَ، وَلَمْ أَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا، أَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا»؛ رواه مسلم (١٥).

ومهما اضطرَّ المسلم إلى محرمٍ لغيره اضطرارًا حقيقيًا، بحيث لا يوجد بديل مباح عنه؛ فإن الضرورات تبيح المحظورات، والضرورة تُقدَّرُ بقدرها؛ كما فصله ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٤ / ٤٧٠، وما بعدها)، وفي ذلك تفاصيلٌ فقهيةٌ يُستفتى فيها العلماء.

**الوجه الرابع:** على المسلم أن يأخذ الدين بتوسطٍ واعتدال، ويتجنب الغلو والتشدد، وتحميل نفسه ما لا تطيق من الأعمال الصالحة المستحبة، فتعجز وتترك العمل بعد ذلك، وإنما يعمل الصالحات، ويستزيد منها حسب نشاط نفسه وإقبالها، ويتدرج مع نفسه ويترفق بها حتى تألف الخير وتُحبه:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ؛ فَأَوْغِلُوا فِيهِ بِرِفْقٍ»؛ رواه أحمد (١٣٠٥٢).

وعن أنس رضي الله عنه، أيضًا، قال: «جَاءَ ثَلَاثَةٌ رَهْطٍ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا أُخْبِرُوا، كَانَهُمْ تَقَالُوهَا، فَقَالُوا: وَإَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؟ قَدْ غَفِرَ

لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ؟! قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَا أَنَا، فَإِنِّي أَصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ، وَلَا أَفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَرِلُ النِّسَاءَ، فَلَا أَتَزَوِّجُ أَبَدًا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا، أَمَا وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوِّجُ النِّسَاءَ؛ فَمَنْ رَغِبَ عَن سُنَّتِي، فَلَيْسَ مِنِّي»؛ متفقٌ عليه: رواه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

مثال: لو أن شخصًا أراد قيام الليل، وبدأ من أول مرة بإحدى عشرة ركعة، فإنه في الغالب سيستمر مدة من الزمن، ثم يصبه الفتور، ويترك قيام الليل، ولكن لو بدأ بركعتين، أو ثلاث، واستمر عليها حتى تتعود نفسه، ثم زاد ركعات في قيام الليل، فإنه سوف يستمر في قيام الليل، وهكذا في سائر أمور الدين؛ فعلى المسلم: أن يتعامل بحكمة وتدرج مع نفسه، ولا يلزم نفسه تطبيق كافة أمور الدين من البداية.

❖ **الوجه الخامس:** من أسلم وصعب عليه تطبيق شيء من أحكام الشرع، فإنه يتسامح معه في ذلك، حتى يستقر الإسلام في قلبه، وتسهل عليه شرائعه؛ كمن يصعب عليها لبس الحجاب الشرعي، أو من يصعب عليه ترك شيء من المحرمات، ويريد أن يسلم، فالأفضل له أن يسلم مع النقص الذي عنده، من أن يبقى على الكفر.

### خاتمة الجواب - توصية:

فالإسلام دين السماحة واليسر، وهو واقعي التطبيق؛ فليس في شرائع الدين وأحكامه ما يعجز الإنسان، ويشق عليه القيام به، وفيه من السعة واليسر ما يجعل المسلم يقبل عليه، ويحبه؛ قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

فالإسلام يسعى للرفق بالإنسان المسلم، وتحسين حياته، والارتقاء بها؛ من خلال تطبيق كافة أحكام الإسلام وتعاليمه، ولكنه يتدرج مع الناس في ذلك، ويطلب من كل إنسان أن يتمسك بالدين، ويلتزم به حسب قدرته واستطاعته؛ قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].





كلماتٌ دلالية: الإسلام، تطبيق، السماحة، اليُسْر، التدرُّج، المسلمُ الجديد.



## ٢- شبهات حول العبادات

المسألة (٢٠٥)- لماذا يصلي المسلمون خمس مرات يومياً؟

## السؤال

أليس في الصلاة خمس مرات مشقة على الإنسان، وقطع له عن أعماله؟ ألا تكفي صلاة واحدة، كما يوجد في أديان أخرى؛ تتحقق بها المقاصد المرجوة من الصلاة، ولا يكون فيها انقطاع عن الحياة؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* المسلمون يصلون خمس مرات يومياً؛ ألا ترون هذا كثيراً في زماننا المعاصر، زمن العلم والتكنولوجيا والأعمال التجارية المعقدة؟

## الجواب

## مضمون السؤال:

السائل يرى أن صلاة المسلمين في اليوم خمس مرات فيها مشقة في ذاتها، وأنها عائق لهم عن الإنتاج والإنجاز في ميادين العمل.

## مختصر الإجابة:

الإسلام له نظرة شاملة للحياة التي ينبغي للإنسان أن يحيها؛ فهو يسعى لإيجاد الحياة الطيبة السعيدة المتوازنة للإنسان، والتي يرتبط فيها الإنسان إيماناً وروحياً بربه الذي خلقه؛ في كل يوم، وفي كل لحظة، من خلال الصلاة وغيرها من العبادات.

فالصلاة في الإسلام هي عبادة يؤدّيها المسلم لربّه؛ ابتغاء وجهه، وطلباً لمرضاته، ولهذه الصلوات الخمس فوائد طيبة، وثمرات حسنة على حياته؛ في جسده وقلبه، وعقله وروحه، وكذلك للصلاة تأثيراتها الحضارية على حياة المجتمع المسلم؛ فالصلاة ليست معطلة لجوانب الحياة، بل هي التي تُضيف للفرد وللمجتمع المسلم تميزه وقوته ونشاطه؛ إذا حرص على تأديتها، والمحافظة عليها.

على أن هذه الصلوات الخمس بينها وقت طويل؛ فهي لا تعوق حياة المسلم ولا تشغله؛ فإن الإنسان لا يحتاج إلى وقت طويل لتأدية الصلاة، وهذا الوقت الذي يؤدّي فيه المسلم الصلاة يمثل وقتاً للراحة وتجديد النشاط؛ مما يجعله بعد ذلك يُتّبع أكثر وأفضل في عمله، وفي حياته.

### الجواب التفصيلي:

يرى بعضهم: أن صلاة المسلمين في اليوم كثيرة، وأنهم يحتاجون إلى أن يخففوها إلى صلاة واحدة في هذا العصر.

والجواب على هذه الشبهة من عدة أوجه:

❁ **الوجه الأول:** أن الحياة التي يُريدها الإسلام للإنسان، هي الحياة الطيبة السعيدة المتوازنة، والتي يرتبط فيها الإنسان إيمانياً وروحياً بربه الذي خلقه، وليست الحياة المادية المفرطة التي تجعل الإنسان ينهمك فيها وينسى، ويغفل عن ربه ونفسه وأسرته، والآخرين من حوله؛ فينحرف سلوكه، وتسوء أخلاقه.

وتأتي العبادات في الإسلام - ومنها الصلوات الخمس - لتحقيق ذلك التوازن، وتلك الحياة الطيبة؛ فالصلاة عبادة وصلة بين الإنسان وربه عز وجل، فيستمد من مناجاته لربه القوة والمدد على إرادة الخير ومكارم الأخلاق، ويجد فيها ما يوجّهه لكل خير في حياته؛ قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧].

❁ **الوجه الثاني:** أن الصلاة في الإسلام عبادة يؤدّيها المسلم لربه عز وجل؛ ابتغاء وجهه،

وطلباً لمرضاته، ولهذه الصلوات الخمس التي يؤدّيها المسلم في اليوم والليلة فوائدٌ طيّبةٌ، وثمراتٌ حسنةٌ على حياته؛ في جسده وقلبه، وعقله وروحه، وللصلاة تأثيراتها الحضارية على حياة المجتمع المسلم، يظهر ذلك في العمران، وفي اللباس، وفي طرائق الحياة؛ فالصلاة ليست معطلةً لجوانب الحياة، بل هي التي تُضيفُ للفرد وللمجتمع المسلم تميزه وقوته ونشاطه؛ إذا حرص على تأديتها والمحافظة عليها.

فما يتحقق للفرد وللمجتمع المسلم من المحافظة على الصلاة، أفضل بكثير مما يتحقق لمن لا يؤدّي الصلاة، ولا يحافظ عليها.

❁ **الوجه الثالث:** أن الصلاة تحقق للإنسان الاستقرار والصحة النفسية؛ فتزيل كل ما ترسب في باطنه من اكتئابٍ وقلقٍ ومخاوفٍ، وانفعالاتٍ نفسيةٍ، وتحقق له راحة القلب، وطمأنينة الفؤاد، وانسراح الصدر، وسعادة الروح؛ ولذلك كان النبي محمد ﷺ يقول لبلال بن رباح رضي الله عنه: «قُمْ يَا بَلَالُ، فَأَرِحْنَا بِالصَّلَاةِ»؛ رواه أبو داود (٤٩٨٦).

ولذلك عندما يؤدّي المسلم الصلاة في اليوم عدّة مرّاتٍ، فإنها أشبه ما تكون بالمصفي والمرشح الذي يصفّي نفسه وينقي رُوحه طوال الوقت من كدر الحياة.

❁ **الوجه الرابع:** أن الصلاة تُكسب الإنسان نظافةً معنويةً، ونظافةً حسيةً جسديةً ظاهريةً، تنعكس على نظافة بدنه وملبسه، وسلامة سلوكه من مساوي الأخلاق ومذمومها.

فالطهارة والنظافة من الخلق الجميل، والدّوق الرفيع، وهو ما تُشثّثه العبادة في المتعبدين؛ فإذا حافظ المجتمع على هذه العبادات، ظهرت عليهم النظافة الحسية والمعنوية، وتوارت عنهم الأمراض النفسية والجسدية؛ فالصلاة لا تُقبل إلا بطهور، والإنسان يصلّي في يومه خمس مرّات، وهذا يعني أنه يتوضأ في يومه خمس مرّات، والوضوء غسلٌ وطهارةٌ، ونظافةٌ حسيةٌ ومعنويةٌ.

ولك أن تتخيّل معاملتك مع موظّفٍ يتنظّف خمس مرّاتٍ، ويذكّر ربّه مع كل صلاة؛ أليس هذا في صالحه وصالح مجتمعه؟!

وفي الصلاة طهارةً معنويةً من الذنوب والخطايا؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أنه سمع رسول الله

صَلَّى يَقُولُ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ؛ هَلْ يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ شَيْءٌ؟»، قَالُوا: لَا يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ شَيْءٌ، قَالَ: «فَذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ؛ يَمْحُو اللَّهُ بِهِنَّ الْخَطَايَا» رواه البخاري (٥٢٨)، ومسلم (٦٦٧).

❁ **الوجه الخامس:** أن في التوقيت الزمني لأوقات الصلوات إذا حافظ عليها الإنسان المسلم: تربية لإرادته على الانضباط؛ وهذا ينعكس على حياته؛ فيكون عنده انضباط في وقته ومواعيده، وأوقات دراسته وعمله.

والصلاة تربي الإنسان على قوة الإرادة، والانضباط في الحياة؛ فيستطيع التحكم في نفسه، وكبح شهواتها، ومنعها من الوقوع في المخالفات والمحرمات والمنكرات التي تضره، وتضر المجتمع.

وذلك لما بُنِيَ الصلاة في قلب الإنسان من خشية الله تعالى، وطلب رضاه، ورجاء رحمته، ولما فيها من تذكير مستمر للإنسان بربه عز وجل؛ فالمواظبة على الصلاة بالهيئة المطلوبة تحمل صاحبها على ترك الفواحش والمنكرات؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

والصلاة تجعل الإنسان المؤمن يقبل على الطاعات، والأعمال الصالحة، والعادات الحسنة؛ فالصلاة تسهم في إيجاد الإنسان الفاضل، والمواطن الصالح.

❁ **الوجه السادس:** أن الصلاة تحقق بين أفراد المجتمع المسلم التعارف والترابط والتعاون، وتثبت هذه الروح الإسلامية لدى الفرد كثرة اللقاءات، وتكرار المشاهدة؛ وهذا يبيّن من خلال الاجتماع اليومي لأداء الصلوات، وأسبوعياً لأداء صلاة الجمعة؛ فالصلاة تعلم أفراد المجتمع التعاون والتألف والمحبة.

❁ **الوجه السابع:** أن الصلوات الخمس بينها وقت طويل، ولا سيما بين صلاة الفجر والظهر التي هي مدة ذروة العمل، وبين صلاة العشاء والفجر التي هي مدة الراحة والنوم؛ فهي لا تعوق حياة المسلم، ولا تشغله، بل هي منظمة لحياة المسلم ولأوقاته.

وكذلك لا يحتاج الإنسان إلى وقت طويل لتأدية الصلاة؛ فكل ما يحتاجه للوضوء

والاستعداد للصلاة وتأديتها، هو ما يقارب رُبْع ساعة، أو نحو ذلك، ولا يُعَدُّ ذلك وقتاً طويلاً من مجمل ساعات اليوم.

وهذا الوقت الذي يؤدي فيه المسلم الصلاة يمثل وقتاً للراحة وتجديد النشاط؛ مما يجعله بعد ذلك يُنتج أكثر وأفضل في عمله، وفي حياته.

### خاتمة الجواب - توصية:

وهذه الفوائد العظيمة وغيرها من الفوائد للصلاة تتحقق في حياة الإنسان المسلم، عندما يحافظ عليها، ويحرص على تأديتها على الوجه الأكمل، وهي لا تأخذ إلا جزءاً يسيراً من ساعات يومه.

فعلى المسلم أن يحافظ على الصلوات الخمس في أوقاتها؛ حتى تكون له نوراً في حياته، ونجاةً له يوم القيامة:

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ أنه ذكر الصلاة يوماً، فقال: «مَنْ حَافِظَ عَلَيْهَا، كَانَتْ لَهُ نُورًا وَبُرْهَانًا وَنَجَاةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ»؛ رواه أحمد (٦٥٧٦).

❖ كلمات دلالية: الإسلام، الصلاة، الوقت، خمس صلوات، فوائد.



## المسألة (٢٠٦) - ما الحكمة من تشريع الزكاة؟

## السؤال

ما الحكمة من تشريع الزكاة؟ ففيها مشقة على النفوس؛ بأخذ مالهم وإعطائه غيرهم، وفي التشريعات المالية والضرائب وغيرها ما يكفي.

## الجواب

## مضمون السؤال:

السائل يرى أن إيجاب الزكاة فيه مشقة، ومخالف لما تألفه النفوس من محبة المال، بالإضافة إلى تعيير الزمن؛ وهذه الشبهة نتيجة لقصور النظرة لأهمية الزكاة، ودورها وأثرها في حياة المجتمع المسلم الذي يطبقها، ويلتزم بأحكامها.

## مختصر الإجابة:

الإسلام جاء بأفضل الأحكام والشرائع التي تحقق الخير للإنسان في حياته، وبعد مماته؛ ومن ذلك فريضة الزكاة التي شرعت لحكم كثيرة، ومصالح عديدة تعود على الفرد والمجتمع؛ فخيرها يعود على الإنسان المزكي الباذل لماله، في الدنيا والآخرة؛ فهي عبادة عظيمة في نفسها، بل هي ركن من أركان الإسلام، وكذلك تعود بالخير على الفئات المحتاجة التي تأخذ الزكاة، وتعود كذلك بالنفع العام على المجتمع.

فالذي فرض الزكاة وشرعها، هو الله تعالى، الخالق العليم الحكيم:

❁ الخالق: الذي خلق الإنسان وأوجد في هذه الأرض وهذه الحياة.

❁ العليم: الذي أحاط بكل شيء علماً، ويعلم ما ينفع الإنسان، وما يصلح له.

❁ الحكيم: الذي لا يشرع شيئاً إلا لحكمة وغاية ومصصلحة.

## الجواب التفصيلي:

هنالك مَنْ يستشكِلُ حُكْمَ الزكاةِ، وَيَرَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ الاستغناءَ عنها بغيرِها.

والجوابُ على هذه الشبهةِ مِنْ عِدَّةِ أَوْجُهٍ:

❁ **الوجهُ الأوَّلُ:** الزكاةُ ركنٌ مِنْ أركانِ الإسلامِ، وعبادةٌ يَتَقَرَّبُ بها المسلمُ إلى الله عزَّ وجلَّ؛ طاعةً لله تعالى، وتنفيذًا لأمره، وابتغاءً رضوانه، ورجاءً ثوابه، وخشيةً عذابه، وهي سببٌ لبركةِ ماله، وحصولِ الخيراتِ له في حياته، ولها فوائدٌ وآثارٌ حميدةٌ تعودُ على الفردِ والمجتمعِ المسلمِ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٧].

❁ **الوجهُ الثاني:** الزكاةُ تربِّي نفسَ المسلمِ؛ ففيها تطهيرٌ وتزكيةٌ لنفسِ المعطي لها، وتربيةٌ له على البذلِ والعطاءِ والإحسانِ، والبُعدِ بها عن خُلُقِ الشُّحِّ والمنعِ والبُخلِ، وهكذا يَنشَأُ مجتمعٌ فاضلٌ يعتادُ الأخلاقَ الفاضلةَ؛ كالجُودِ والكرمِ، والعطفِ على ذوي الحاجاتِ، والرحمةِ بالفقراءِ؛ كما أشار إلى هذا المعنى قولُ اللهِ تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

والزكاةُ تحقِّقُ السعادةَ وانسراحَ الصدرِ للمزكِّي، وتحقِّقُ له الصِّحَّةَ النفسيَّةَ؛ فالذي يُحسِنُ إلى الناسِ، وَيَنْفَعُهُمْ بماله، وأنواعِ الإحسانِ، ينشِرُحُ صدره، وَيَسَعِدُ قلبه؛ فالكريمُ المُحسِنُ: أشرَحُ الناسِ صدرًا، وأطيبُهُم نفسًا، وأنعمُهُم قلبًا، والبخيلُ الذي لا يُحسِنُ: أضيَّقُ الناسِ صدرًا، وأنكدُهُم عيشًا، وأكثرُهُم همًّا وغمًّا، والحرصُ على تحقيقِ الصِّحَّةِ النفسيَّةِ، والسعادةِ لأفرادِ المجتمعِ، هدفٌ تسعى له كثيرٌ مِنَ الدُّوَلِ والمجتمعاتِ الرشيدةِ؛ قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ٢ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ٣ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ١ - ٤].

❁ **الوجهُ الثالثُ:** أداءُ الزكاةِ والصدقةِ يُسهِّمُ في تخفيفِ معاناةِ الفئاتِ الضعيفةِ والفقيرةِ والمحتاجةِ في المجتمعِ؛ فالأموالُ الزَّكويَّةُ إذا تَمَّ صرفُها لمستحقيها، تساعدُ في قضاءِ حاجاتِ المحتاجين، وتفريجِ كُرْبَاتِ المكروبين، والتيسيرِ على المعسرين؛ ولذلك أثنى



الله عزَّ وجلَّ على مَنْ يبدُل مالهَ لأولئك المحتاجين؛ قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [المعارج: ٢٤-٢٥].

فالزكاةُ حقٌّ على الأفرادِ الأثرياءِ، لمساعدةِ الفقراءِ والمحتاجين في المجتمع؛ فهي تساعدُ في القضاءِ على الفقرِ في المجتمع، أو التخفيفِ منه؛ وهذا يُعدُّ هدفاً مهمًّا.

❁ **الوجهُ الرابعُ:** من الناحيةِ الاجتماعيَّةِ والاقتصاديَّةِ: فإن الزكاةَ تُسهِّمُ في تحسينِ المستوى المعيشيِّ والصحيِّ والتعليميِّ للفقراءِ؛ مما يؤهِّلهم ليُصبحوا قوَّةَ عملٍ مشاركةً في التنميةِ الاقتصاديَّةِ للمجتمع.

❁ **الوجهُ الخامسُ:** الزكاةُ تحقِّقُ بين أفرادِ المجتمع: الترابطَ والتألفَ والتعاونَ والتكافلَ الاجتماعيَّ، وتجعلُ المجتمعَ المسلمَ كالأُسرةِ الواحدة، يرحمُ القويُّ القادرُ الضعيفَ العاجزَ، والغنيُّ يُحسِنُ إلى المُعسرِ؛ فيشعرُ صاحبُ المالِ بوجوبِ الإحسانِ عليه، كما أحسنَ اللهُ إليه؛ قال اللهُ تعالى: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧].

فُتُصَبِّحُ الأُمَّةَ الإسلاميَّةَ كأنها عائلةٌ واحدةٌ، وجسدٌ واحدٌ؛ جاء في الحديثِ عن النُّعمانِ بنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه، قال: قال رسولُ اللهِ صلَّى الله عليه وآله: «تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحِمِهِمْ وَتَوَادِهِمْ وَتَعَاطِفِهِمْ، كَمَثَلِ الْجَسَدِ؛ إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا، تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى»؛ رواه البخاري (٦٠١١).

❁ **الوجهُ السادسُ:** الزكاةُ تُوجدُ الألفةَ والمحبةَ بين أفرادِ المجتمع، وتُثبتُ أواصرَ المحبةِ بين الغنيِّ والفقيرِ؛ لأنَّ النفوسَ مجبولةٌ على حُبِّ مَنْ أحسنَ إليها، وهذا بدوره يخففُ من حنقِ الفقراءِ على الأغنياءِ الذي يُوجدُ في نفوسهم بسببِ الجرمِ، ويُطفئُ حرارةَ ثورةِ الغضبِ التي تكونُ في نفوسِ الفقراءِ؛ فالزكاةُ والتصدُّقُ بالمالِ ينزِعُ الغلَّ من صدورِ الفقراءِ والمحتاجين تُجاهَ الأغنياءِ والمقتدرين؛ وبالتالي يقللُ من المشاحناتِ والحقدِ الطَّبقيِّ؛ فيكونُ المجتمعُ آمناً مستقرًّا، بخلافِ المجتمعاتِ التي لا يساعِدُ فيها الأغنياءُ الفقراءَ؛ فإنها تجتاحها الثوراتُ والاحتجاجاتُ التي تسببُ اضطرابَ الأمنِ، والصراعَ والنزاعَ في المجتمع.

❁ **الوجه السابع:** الزكاة تمنع الجرائم المائيّة؛ مثل السرقات، والنهب، وغيرها من الجرائم؛ لاستغناء الفقراء عن هذه الجرائم؛ بإعطائهم من الزكاة، أو بالصدقة والإحسان إليهم؛ لأن الفقير والمحتاج إذا لم يجد من يُعينه ويساعده، فسوف يلجأ لمثل تلك الجرائم والشرور.

وهذه الجرائم تكبّد الدولة أعباءً باهظةً من المصروفات المائيّة، والجهد البشريّ الذي يُصرف في التقصيّ والبحث عن المجرمين. وفي إعطاء الفئات الفقيرة والمحتاجة من الزكاة، وإغنائهم بها: تخفيفٌ لمعدّل الإجرام والانحراف؛ فينخفض تبعاً له معدّل الإنفاق المائيّ على مكافحة الجريمة؛ وبالتالي يُمكن توزيعه في قنواتٍ اقتصاديّةٍ أخرى تنفع المجتمع؛ فالزكاة تُسهّم في خدمة التنمية الاقتصاديّة.

أخيراً: من يُسر الإسلام: أن الزكاة فرضت على القادر المالك للنصاب بنسبة (٥, ٢ بالمئة) على النقد وعروض التجارة، في العام مرّةً واحدةً؛ فالحمد لله على يُسر الإسلام.

### خاتمة الجواب - توصية:

تتضح أهميّة الزكاة وفضلها من خلال هذه الحكّم والفوائد العظيمة، والمصالح الاقتصاديّة والاجتماعيّة، والأخلاقيّة والنفسيّة، التي تحصل من فريضة الزكاة للفرد والمجتمع المسلم، وأنها فريضة دائمة ومستمرة إلى قيام الساعة.

❁ **كلمات دلاليّة:** الإسلام، الزكاة، الصدقة، التنمية، المجتمع، فوائد الزكاة.





المسألة (٢٠٧) - هل يجب الالتزام بأحكام الزكاة القديمة؟

## السؤال

هل يجب الالتزام بأحكام الزكاة القديمة؛ كنسبة الزكاة، أو مصارفها، أو غيرها، مع أن الزمن الآن تغير، والتركيب الاقتصاديّة تغيرت، ويُمكن أن يُستغنى عن الزكاة بتنظيمات ماليّة أخرى.

## الجواب

### مضمون السؤال:

السائل يرى أن إيجاب الزكاة على المسلمين، لم يعد مناسباً في هذا الزمن الذي تغيرت فيه الأمور الاقتصاديّة.

### مختصر الإجابة:

فريضة الزكاة شرعت لحكم كثيرة، ومصالح عديدة تعود على الفرد والمجتمع، وقد فصل العلماء في ذلك.

والحكيم سبحانه الذي شرع أصل الزكاة، هو الذي شرع أحكامها التفصيليّة، ولا يمكن أن يتحقق كمال الزكاة إلا بتحقيق تفاصيلها؛ فالعبث في الأجزاء يضر بالمجموع، ويكفي أنها من عند حكيم خبير.

والحاصل: أن هذه الشبهة نتيجة قصور في إدراك حكمة الله وعلومه وكمال شرعه، وقصور في إدراك أهمية الزكاة ودورها وأثرها في حياة المجتمع المسلم الذي يطبّقها، ويلتزم بأحكامها.

### الجواب التفصيلي:

هنالك من يشكك في صلاحية بعض أحكام الزكاة التفصيليّة، ويرى أنها لم تعد مناسبة لهذه الأزمنة والعصور؛ للتغيرات الاقتصاديّة التي حصلت في حياة الناس.

والجواب على هذه الشبهة من عدّة أوجه:

❁ **الوجه الأوّل:** أن الحكيم الذي شرع أصل الزكاة، هو الذي شرع أحكامها التفصيلية؛ فعلم الله تعالى وحكمته، شامل لكلّ العصور والأماكن، والأحوال والأشخاص، وشريعته جاءت منه صالحة لذلك.

❁ **الوجه الثاني:** الزكاة ركنٌ من أركان الإسلام، وعبادةٌ كذلك، وكلُّ تفصيلٍ من تفصيلاتها هي عبادةٌ كذلك؛ بغضّ النظر عن إدراك فوائدها الدنيوية؛ فلا يمكن أن يتوقّف الإنسان عن صلاة المغرب؛ لأنه لم يدرك حكمة كونها ثلاث ركعات، بل هو يعبد الله تعالى بما شرع؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٧].

❁ **الوجه الثالث:** أن الزكاة هي مجموعة أحكام، والعبث في الأجزاء يضرّ بالمجموع؛ فكما أن الزكاة حكمةٌ ومصالحٌ وكمالٌ في مجموعها؛ فكلُّ جزءٍ منها يحقق هذا الكمال.

فكما أن الإيمان بكمال الله تعالى يُورث القناعة بتشريعه لأصل الزكاة عموماً؛ فهو الذي يُورث القناعة بأجزائها التفصيلية، وأنها من عند حكيم خبير.

### خاتمة الجواب - توصية:

في كلِّ حكمٍ تفصيليٍّ من تفاصيل الزكاة تُوجد حكمٌ كثيرةٌ، قد نُدرِك بعضها، وقد يخفى بعضها، ولكنّ المسلم شأنه التسليم لله تعالى في أحكامه.

❁ **كلمات دلالية:** الإسلام، الزكاة، الصدقة، التنمية، المجتمع، فوائد الزكاة.



## المسألة (٢٠٨) - ما الحكمة من تشريع الصوم؟

### السؤال

ما الحكمة من تشريع الصوم؟ وهل مجرد الامتناع عن الشهوات نافع للإنسان؟ خصوصاً أن الصوم يتعارض أحياناً مع واجبات الدراسة والعمل وغيرها.

### الجواب

#### مضمون السؤال:

السائل يستفسر عن حكمة الصيام الذي فرض على المسلمين في شهر رمضان؛ لما فيه من مشقة وامتناع عن شهوات الإنسان، كما أنه قد يسبب قلة العمل والإنتاجية التي يحتاجها المجتمع والدول في العصر الحاضر.

#### مختصر الإجابة:

هذا السؤال والشبهة نتيجة قصور النظرة إلى فوائد الصيام وأثره في حياة الفرد والمجتمع المسلم:

فالإسلام جاء بأفضل الأحكام والشرائع التي تحقق الخير للإنسان في حياته، وبعد مماته؛ لأنها شرائع محكمة من الرب الخالق، العليم الحكيم الذي خلق الإنسان، ويعلم ما يصلح له. فالصيام عبادة يتقرب بها المسلم إلى ربه عز وجل، وله فوائد ومنافع، وحكم عظيمة تعود بالخير على الإنسان والمجتمع، ويدل على ذلك: أن الله فرضه علينا، وعلى الأمم من قبلنا، وكونه يفرض على تلك الأعداد الهائلة من الأمم؛ ففي ذلك دليل على ما يتضمنه من الأسرار، والحكم والفوائد.

فالصوم وسيلة لإصلاح نفس الإنسان، وتحقيق التقوى في قلبه، ويجعل الغني المقتدر في المجتمع يستشعر حال الفقراء فيه، ويبادلهم الرحمة والعطف والإحسان؛ فيحصل بذلك التكافل الاجتماعي، والتعاون، والتأزر بين أفراد المجتمع.

وله فوائد كثيرة في صحة جسم الإنسان، وسُمُو رُوحه؛ وهذا من شأنه أن يمدد الإنسان بطاقة رُوحية تجعله أقدر على الإنتاج والعمل، ويؤكد ذلك الأحداث التاريخية العظيمة التي وقعت في تاريخ المسلمين في شهر رمضان المبارك؛ مما يؤكد أن شهر رمضان في تاريخ المسلمين كان تاريخ انتصارات، وإنجاز أعمال عظيمة.

ومدة الصيام تعدُّ مدَّةً زمنيةً يسيرةً ومحمّلةً؛ فهي ساعاتٌ معدودةٌ في النهار، وأيامٌ معدودةٌ في السنّة؛ يستطيع المسلم تحملها دون أن تؤثر على مجرى حياته وعمله وإنتاجه، مع ما يحققه له الصيام من أجورٍ وفوائدٍ عظيمةٍ.

### الجواب التفصيلي:

هنالك من ينتقد الصيام في الإسلام، ويرى أنه يؤدي إلى تعطيل الإنتاج، وإضعاف العمل. والجواب على هذه الشبهة من عدة أوجه:

❁ **الوجه الأول:** الصيام في الإسلام عبادة يتقرب بها المسلم إلى ربه عز وجل، وله فوائد ومنافع وحكم عظيمة، تعود على الفرد والمجتمع؛ لقول الله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

ونظرة الإسلام في الرقي بالإنسان، وحياة المجتمعات البشرية، هي نظرة شاملة لكافة جوانب حياة الإنسان، وحياة المجتمع، وليست نظرة مادية قاصرة تهتم بالجانب المادي، وتغفل بقيّة الجوانب الأخرى التي هي أهم؛ كعبادة الله الخالق القوي العزيز الرحيم المالك. وأيضاً: ما يتبع ذلك من الجانب الروحي، والجسمي، والأخلاقي، والاجتماعي، وغيرها من الجوانب التي للصيام أثر إيجابي في تنميتها في حياة الفرد والمجتمع.

❁ **الوجه الثاني:** الصوم من العبادات التي وُجدت في الأديان السابقة للإسلام؛ فقد أحبر القرآن الكريم أن الصوم كان مفروضاً على الأمم التي كانت من قبلنا؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وحتى في هذا الزمن المعاصر: هنالك من غير المسلمين من يمارس الصيام؛ لما يجد فيه من فوائد صحيّة وروحيّة.

فالصيام له آثارٌ عظيمةٌ، وفوائدٌ كبيرةٌ، على الإنسان والمجتمع، باطنًا وظاهرًا؛ ويدلُّ على ذلك: أن الله فرضه علينا، وعلى الأمم من قبلنا، وكونه يُفرض على تلك الأعداد الهائلة من الأمم فيه دليلٌ على ما يتضمَّنه من الأسرار والحكم والفوائد.

❁ **الوجه الثالث:** الصوم وسيلةٌ لإصلاح نفس الإنسان، وتحقيق التقوى في قلبه؛ لأن النفس إذا امتنعت عن الحلال من أجل مرضاة الله تعالى، وخوفًا من عقابه، فسوف تمتنع عن الوقوع في الحرام والمعاصي، فكان الصوم سببًا للتقوى؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

والصوم يساعد الإنسان على ضبط النفس، والسيطرة عليها، وقيادتها لما فيه مصلحتها وسعادتها في الدنيا والآخرة.

❁ **الوجه الرابع:** الصوم يجعل الغني المقتدر في المجتمع يستشعر حال الفقراء فيه، ويبدلهم الرحمة والعطف والإحسان؛ لأن الصائم إذا ذاق ألم الجوع في بعض الأوقات، ذكر من هذا حاله في جميع الأوقات أو غالبها، فتسارع إلى قلبه الرقة والرحمة لهؤلاء المساكين؛ فيحسن إليهم؛ فيحصل بذلك التكافل الاجتماعي، والتعاون، والتأزر بين أفراد المجتمع.

❁ **الوجه الخامس:** الصوم يترتب عليه فوائدٌ صحيَّةٌ لجسم الإنسان من خلال تقليل الطعام والشراب، وإراحة جهاز الهضم؛ فالصيام علاجٌ للكثير من الأمراض التي تُصيب جسم الإنسان نتيجة زيادة كميَّة غذائه، وكذلك فيه وقايةٌ للجسم من أمراض كثيرة.

وهناك الكثير من المصادر المعرفية والدراسات التي تنقل عن العلماء المعاصرين فوائد الصيام، ومنها: نقولات عن «الإنسان ذلك المجهول» لألكسيس كاريل، الحائز على جائزة نوبل في الطب، ونقولات عن أطباء؛ مثل الدكتور هالبروك Holbrook، والدكتور ليك Liek، وكذلك دراسات أخرى عن فوائد صيام أيام معينة؛ كصيام أيام البيض؛ إشارة إلى أن القمر يسبب - في أيام الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر - زيادة التهيج العصبي، والتوتر النفسي إلى درجة بالغة، تُصيب بعض الناس بمرض الجنون القمري، والصوم يعدل ذلك.

إن هذا التشريع المحكم الذي يتضمّن أسراراً لأدقّ الاكتشافات الطبيّة، والذي نزل به القرآن في زمنٍ يستحيل على البشر فيه معرفتها -: يدلُّ على مصدره الإلهي؛ كما قال تعالى: ﴿الَّذِي يَعْلَمُ الْسِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلْفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦].

❁ **الوجه السادس:** الصوم له فوائد كبيرة في صحّة جسم الإنسان، وسُمُو رُوحه؛ وهذا من شأنه أن يمدد الإنسان بطاقة رُوحية تجعله أقدر على الإنتاج والعمل، وقد وقعت أحداث تاريخية كبرى في تاريخ المسلمين في شهر رمضان المبارك، ومن ذلك: غزوة بدر الكبرى التي وقعت في الـ (١٧) من شهر رمضان، في السنة الثانية للهجرة، وكانت معركة مهمّة في تاريخ الإسلام، وفي شهر رمضان: كان فتح مكة في السنة الثامنة للهجرة، وفي شهر رمضان: كانت معركة عين جالوت الشهيرة، والتي انتصر فيها المسلمون على التتار، وكانت في (٢٥) من شهر رمضان، سنة (٦٥٨) للهجرة، وغير ذلك من الأحداث التاريخية المهمّة التي حصلت في شهر رمضان، مما يؤكّد أن شهر رمضان - في تاريخ المسلمين - كان تاريخ انتصارات، وإنجاز أعمال عظيمة.

❁ **الوجه السابع:** الصيام الواجب في الإسلام مدته ووقته ليس طويلاً يشق على الإنسان، فمدته الزمنية يسيرة ومحمّلة؛ فهو شهر واحد في العام: (٣٠ يوماً)، أو (٢٩ يوماً)، من إجمالي عدد أيام السنة الهجرية، البالغ عددها ما يقارب الـ (٣٥٤ يوماً)، ويبدأ وقته من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، فهي ساعات معدودة في اليوم، يستطيع المسلم تحملها دون أن تؤثر على مجرى حياته وعمله وإنتاجه، مع ما يحققه له الصيام من أجور وفوائد عظيمة.

وعند وجود أي مشقّة في الصوم على الإنسان؛ بسبب المرض، أو السفر، وغير ذلك؛ فقد رخص له في عدم الصيام، والإفطار في نهار رمضان، مع قضاء ذلك الصيام عند قدرته واستطاعته؛ وهذا من اليسر والسماحة والرحمة في دين الإسلام؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٧٣﴾

أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَن نَّصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ

إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٣-١٨٤﴾ [البقرة: ١٨٣-١٨٤].



❁ **الوجه الثامن:** ما يحصلُ في بعض البلاد الإسلامية من قلة للإنتاج في شهر رمضان، فإنه لا يرجع في الحقيقة إلى الصيام، وإنما يرجع ذلك التكاثر إلى التعود على السهر والنوم المتأخر؛ مما يجعل الشخص ينهض متكاسلاً ومُتعباً أثناء النهار، وبالتالي: يقلُّ نشاطه وإنتاجيته، ولو أن المسلم أذى الصيام بسننه وآدابه وفق الهدى والطريقة التي كان عليها النبي محمد ﷺ في صيامه؛ من المحافظة على تعجيل الفطور، والنوم المبكر، وتأخير وجبة السحور -: فإن الصوم سوف يجعل حياته وإنتاجيته أفضل.

### خاتمة الجواب - توصية:

وتتضح من خلال هذا: الحكمة والفوائد العظيمة للصيام في الإسلام، وأنه عبادة شرعها الله تعالى لمصلحة الإنسان، ولكي ينال الأجر والثواب والرضوان منه سبحانه، وتستغل هذه العبادة باقية، ومصلحتها ثابتة إلى قيام الساعة.

❁ **كلمات دلالية:** الإسلام، الصيام، الصوم، رمضان، المجتمع، فوائد.

### ٣- شبهات حول قضايا الأسرة والمرأة

**المسألة (٢٠٩) - لماذا يقلل الإسلام من دور المرأة في المجتمع، ولا يساوي بينها وبين الرجل في الميراث؟**

#### السؤال

إن دور المرأة في المجتمع الإسلامي على جانب كبير من الضآلة، وإن ضآلة مرتبتها كانت أمراً مسلماً به في جميع مظاهر الحياة؛ حتى إنه في مسألة الميراث لا يساوي بينها وبين الرجل؛ فلم يكن نصيبها إلا نصف نصيب الرجل.

## عبارات مشابهة للسؤال

\* الإسلام لا يُساوي بين الرجل والمرأة في الميراث؛ ومن ثمَّ فهو دينٌ مزيَّفٌ.

## الجواب

## مضمون السؤال:

إن صاحب السؤال يريد أن يقول: إن الدين الإسلامي - أو المتمسك به - يحتقر المرأة؛ ومن الدلائل على ذلك - وفق زعمه - عدم تسويته بين المرأة وبين الرجل في الميراث.

## مختصر الإجابة:

إن الإسلام هو الدين الوحيد الذي أنصف المرأة في مقابل الأديان الأخرى؛ كاليهودية، والنصرانية.

والشريعة الإسلامية عدلٌ كُلُّها، وحكمةٌ كُلُّها، غير أن مفهوم «العدل»، مفهومٌ مختلفٌ عن «مفهوم المساواة»؛ فلا يُشترطُ لتحقيق العدل - الذي هو: وضع الشيء في موضعه - التسوية في كلِّ شيءٍ، وإنما يُراعى تحقيق المصلحة، وقد رأينا أن الشريعة حققت مصلحة المرأة في قضاء حوائجها؛ بأن جعلت لها ذمَّةً ماليَّةً مستقلةً، وألزمت من يعولها من الذكور بالإنفاق عليها، وغير ذلك.

فلا إشكال على ذلك: أن جعل نصيبها في الميراث في بعض الحالات على النصف من نصيب الرجل.

ولو سلَّمنا جدلاً أن التسوية بينهما في الميراث أمرٌ مطلوبٌ، فإننا نجدُ الشريعة في حالاتٍ أخرى قد أعطت المرأة نصيباً كالرجل، وفي حالاتٍ: أكثر منه، وفي حالاتٍ: أعطت المرأة ولم تُعطِ الرجل.

## الجواب التفصيلي:

إن هذه المسألة من الأمور التي أثارها المستشرقون والمنصرون بُغية تشويه صورة الإسلام وانتقاصه؛ للتفجير منه على الأقل بين أنصارهم وبنو جلدتهم.

غير أننا نشير ابتداءً إلى أن بعض المنصفين من الغربيين أشادوا بنظام الإرث في الإسلام؛ فمن ذلك قول (غوستاف لوبون): «تعدُّ مبادئ الموارث التي نصَّ عليها القرآن بالغّة العدل والإنصاف، ويظهر من مقابليتي بينها وبين الحقوق الفرنسيّة والإنجليزيّة: أن الشريعة الإسلاميّة منحت الزوجات - اللاتي يزعم أن المسلمين لا يعاشرنهنّ بالمعروف - حقوقاً في الموارث، لا تجد مثلها في قوانيننا».

وهذه الشبهة سيتسع مجال إيراد النقول والنصوص في تفنيدها؛ إذا كان مثيرها نصرانياً؛ لكثرة الشهادات من الغربيين وغيرهم على جناية الكنيسة على المرأة في قوانينهم في الميراث؛ مما لا يتسع المقام لذكرها، غير أننا نقول: «من كان بيته من زجاج، فلا يرّم الناس بالحجارة». والجواب عن هذه الشبهة يحتاج إلى بيان أن مسألة الميراث لا تصحّ دليلاً على تحقير المرأة في الإسلام.

وبيان ذلك تفصيلاً من ثلاثة أوجه:

❁ **أولاً:** تقسيم الميراث في الشريعة الإسلاميّة يقوم على أسس لا تتعلق بتحقير المرأة، أو إنكار كيانها؛ ويمكن إرجاع تلك الأسس إلى ثلاثة:

❁ **الأساس الأوّل:** صلة الوارث بالمورث:

فكلما اقتربت صلة القرابة من المورث، زاد نصيب الوارث، وكلما تناوت القرابة، قلّ النصيب في الميراث؛ فابنة المتوفى - مثلاً - ترث نصيباً أكبر من نصيب والد المتوفى.

❁ **الأساس الثاني:** موقع الوارث من الحياة:

إذ إن الأجيال التي تستقبل الحياة ترث في الأغلب أكثر من الأجيال التي تستعدّ للرحيل من الحياة؛ فالبنت ترث أكثر من الأب.

✽ الأساس الثالث: ثَقُلَ الأعباءُ الماليَّةُ التي تُلْزِمُ بها الشريعةُ الوارثَ:

وهنا يرثُ الذكْرُ ضعفَ ما ترثُ الأنثى التي لا تُكَلَّفُ بالإنفاقِ على الزوج، أو الأولادِ، أو الآباءِ، أو القرابةِ العاجزةِ مادِّيًّا، وفي هذه الصورةِ يَظْهَرُ أن التمييزَ لا تَعْلُقُ له بطبيعةِ الجنس، وإنما هو مرتبٌ بطبيعةِ الإنفاقِ؛ وهذا ما سنوضِّحُه في النقطةِ التالية:

✽ ثانيًا: المرأةُ في الشريعةِ الإسلاميَّةِ مكفولةٌ ماليًّا من الذكورِ من أقاربها:

فَمَنْ يتحدَّثُ في أبوابِ التساوي بين المرأةِ والرَّجُلِ في الميراثِ، يتحدَّثُ عنها مجردًا لها عن نظامِ الأموالِ المتوازيِ المكافئِ في الدِّينِ؛ فتقسيمُ الإسلامِ للأموالِ إنما هو وفقَ نظامِ كاملٍ، وليس حالةً واحدةً:

(١) فهي إما أن تكونَ بنتًا: وجمهورُ العلماءِ يقولون بأن الأبَ مُلْزَمٌ بالإنفاقِ على بنته حتى تتزوَّجَ، فإن لم يكن موجودًا، فنَفَقَتُها على الأخ، وهكذا تنتقلُ كَفَالَتُها الماليَّةُ بين الذكورِ، دون أن يُؤخَذَ من مالها الخاصِّ شيءٌ.

(٢) وإما أن تكونَ زوجةً: فنَفَقَتُها على زوجها، وتَشْمَلُ المأكَلَ، والمَشْرَبَ، والمَسْكَنَ، والملبَسَ، وهي واجبةٌ عليه، وإن كانت ذاتَ مالٍ.

ولا يجوزُ أن تدفعَ مهرًا لنفسها أو لزوجها، ولو تكرَّرَ زواجها من الرجال، ثببًا كانت أم بكرًا.

ولو خطَبَ المرأةَ رَجُلٌ، وعقدَ عليها، وطلَّقها قبل أن يدخلَ بها - يجبُ عليه أن يُنفقَ عليها حتى تخرجَ من العدة؛ كيلا تبقى يومًا بلا نفقةٍ، حتى لا يتقاذفَ المسؤوليَّةُ الأبُ أو الزوجُ؛ فقد حَسِمَ الأمرُ من الله تعالى بنصِّ القرآن: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقَتِ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

(٣) وإما أن تكونَ أُمًّا: فإنها لا تُكَلَّفُ بشيءٍ من نفقةِ أبنائها، وإنما تكونُ نفقتهم على الأب، كما أن ابنها يجبُ عليه أن يُنفقَ عليها وعلى أبيه إن كان صحيحًا قادرًا، وكانت هي مُعسرةً، وهي ذاتُ ذِمَّةٍ ماليَّةٍ مستقلَّةٍ، تتصرَّفُ فيما تحوزُه من مالٍ من مكاسبه الشرعيَّةِ، بما أباحتهُ لها الشريعةُ الإسلاميَّةُ من تصرُّفاتٍ.

نعم؛ إن كثيراً من الغرب قد حاولوا تربية النساء على الاستقلال، وتعليمهن طرق الكسب، وجعلوا للبنات رأياً في اختيار الأزواج.

ولكنهم لم يخرجوا عن جعل المرأة تابعة للرجل، ولم يقدروا على جعل أكثر النساء مستقلات في معيشتهن، غنيات عن الرجال، بل يربون فتياتهن على ما يهواه فتياتهن.

والمرأة إذا تزوجت، سلبت كنيته واسمها إلى اسم زوجها؛ فهم لم يبلغوا شأواً كثيراً من المسلمين في الحياة الاجتماعية؛ فللفتاة المخطوبة عند المسلمين مقام رفيع، ولربة البيت مكانة عالية، ولأم الأولاد المقام الأعلى.

**ثالثاً:** ميراث الأنثى قد يفوق ميراث الذكر، وقد يساويه، وفي حالات أخرى: ترث الأنثى ولا يرث الذكر؛ وبهذا تتضح الصورة وتكمل:

صحيح أن ذلك ليس راجعاً إلى كونها أنثى، بل إلى كونها أقرب من الذكر في هذه الحالة، أو نحو ذلك؛ ولكن في هذا إشارة إلى أن كونها أنثى ليس مانعاً من إعطائها ما تستحقه.

فهي إذا تساوت مع الرجل في جهة القرابة ودرجتها، ونحو ذلك، أخذ الرجل أكثر منها غالباً؛ لأن للرجل ميزة عليها، وهي تحمله النفقة، ونحو ذلك.

ولكن متى كانت لها ميزة ليست عند الرجل، أخذت أكثر منه في الميراث؛ سواء كانت هذه الميزة نوع القرابة من الميت، أو درجته، أو غير ذلك؛ فعلم أن التفضيل مرجعه إلى الميزة، لا لمجرد كونه ذكراً، أو كونها أنثى:

**\* فمن الحالات التي ترث فيها الأنثى أكثر من الذكر:**

(١) لو مات رجل عن زوجة، وبنت، وأم، وأختين لأم، وأخ شقيق، لو جَدنا أن للزوجة ثلاثة أسهم من أصل أربعة وعشرين سهماً، وللأم أربعة، وللأخ الشقيق خمسة أسهم، وتُحجَب الأختان لأم البنين، ويكون لها هنا اثنا عشر سهماً؛ فالبنت ترث في هذه المسألة أكثر من الأخ الشقيق.

(٢) وكذلك الأمر: لو حلَّ محلَّ البنت بنت ابن وإن نزل، أو كان محلَّ الأخ الشقيق أب،

أو أخ لأب، أو عم شقيق، أو عم لأب؛ فالبنوة مقدّمة على الأبوة والأخوة.

(٣) ولو ماتت امرأة عن زوج، وبنيت، وأخت شقيقة، وأخت لأب، فإن للزوج سهمًا واحدًا من أصل أربعة أسهم، وللبنيت سهمين، وللأخت الشقيقة سهمًا واحدًا، وأما الأخت لأب، فمحبوبة بالشقيقة؛ فالزوج هنا يرث نصف ما تركته البنيت.

(٤) وكذلك الأمر: لو حلّ محلّ البنيت: بنت ابن وإن نزل، أو أخت شقيقة، أو لأب، منفردات، ودون وجود فرع وارث مذكر أو مؤنث، مع العم الشقيق أو لأب؛ فإنهن يرثن في مثل هذه الحالة أكثر من الزوج، وأكثر من العم.

\* ومن الحالات التي تستوي فيها الأنثى والذكر؛ فترث مثله:

(١) إذا ترك الميِّت بنتًا، وأبًا؛ فللبنت نصف التركة فرضًا، وللأب سدس التركة فرضًا، وباقي التركة تعصيبًا (أي: للبنت نصف التركة مثل الأب).

(٢) وكذلك: إذا ترك الميِّت بنت ابن، وجدًا؛ فللبنت الابن نصف التركة فرضًا، وللجدّ سدس التركة فرضًا، والباقي تعصيبًا (أي: لبنت الابن نصف التركة مثل الجد).

\* ومن الحالات التي ترث فيها الأنثى، دون أن يرث الذكر:

لو مات شخص عن أم، وبتين، وأختين لأب، وأخ لأم، فإن للأم سهمين من أصل ثمانية، ولكل واحدة من البنتين أربعة أسهم، ويبقى للأختين لأب سهمان، لكل منهما سهم، بينما يحجب الأخ لأم بالأخوات لأب؛ فجميع الإناث في هذه المسألة يرثن باستثناء الأخ لأم.

فما سقناه من أمثلة يثبت بالدليل القاطع: أن شريعة الله في الميراث، لا تحابي جنسًا على جنس، إنما هي اعتبارات في كل من الذكر والأنثى، يقتضي الحق والمنطق والعدل مراعاتها.

### خاتمة الجواب - توصية:

ينبغي قبل الحكم على منزلة المرأة في الإسلام: أن يُنظر إلى كامل الصورة، وليس إلى جزء



معينٍ منها قد يكونُ الاقتصارُ عليه منقراً، ولكنَّ وَضْعَهُ ضمنَ المنظومةِ المتكاملةِ يُظهرُ كمالَهُ وحسنَهُ وعدْلَهُ.

❁ **كلماتٌ دلاليةٌ:** الميراث، الموارث، ميراثُ المرأة، المرأةُ في الإسلام، المساواة، العدل، النسوية.

**المسألة (٢١٠) - دعوى امتهان الإسلام لعقلية المرأة؛ باعتبار أن شهادتها تعدل نصف شهادة الرجل.**

## السؤال

جعل القرآن شهادة المرأة نصف شهادة الرجل؛ فلم هذه النظرة الدونية للمرأة بالنسبة للرجل في الإسلام؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الشهادة.

## الجواب

### مختصر الإجابة:

قال الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]؛ فهو سبحانه خلق الذكر، وخلق الأنثى، وهو أعلم بما يصلح له كل جنس منهما، فعدّل بينهما؛ إذ لم يكلف أحدهما إلا بما يستطيع؛ فاخصّ الرجال بأمور، واختصّ النساء بأمور، كما أشرك الرجال والنساء في أكثر الأمور؛ وكل هذا مبني على حكمة الله البالغة، وعلمه المحيط بخلقه؛ فالعدل: هو وضع كل شيء في موضعه، وليست كل مساواة تكون عدلاً، وليست المساواة بين الشئيين هي العدل دائماً.

ولا علاقة لجعل شهادة المرأة بنصف شهادة الرجل في بعض الأمور المالية، بكون ذلك إجحافاً لها، أو استهانة بمقامها وإنسانيتها، وإنما مراعاة لمواهبها وقدراتها في أمور معينة متعلّقة بالجوانب المالية المرتبطة بالمعاملات التي تقتضي الاختلاط بالرجال مما ليس بطبع لها، كما أن مقام الشهادة مقام عظيم لا بد فيه من التوثق من صحة الشهادة وإتقانها؛ حتى لا تضيع الحقوق.

وإلا: فإن الأصل أن أهليتها كأهلية الرجل تماماً؛ فتقبل روايتها - وهي نوع شهادة - للأحاديث التي تشرع أحكاماً كبرى، وكذلك لها أهليتها في عامة الأمور؛ كالبيع والشفعة، والإجارة والوكالة، والوقف والعتيق، وغيره.





## الجواب التفصيلي:

قال الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]؛ فهو سبحانه خلق الذكّر، وخلق الأنثى، وهو أعلم بما يصلح له كل جنسٍ منهما، فعدّل بينهما؛ إذ لم يكلف أحدهما إلا بما يستطيع؛ فاختصّ الرجال بأمورٍ، واختصّ النساء بأمورٍ، كما أشرك الرجال والنساء في أكثر الأمور؛ وكل هذا مبني على حكمة الله البالغة، وعلمه المحيط بخلقِه.

فالعدل: هو وضع كل شيء في موضعه، وليست كل مساواة تكون عدلاً، وليست المساواة بين الشيتين هي العدل دائماً.

وقد ذكر الله سبحانه حكمة اشتراط المرأتين في الشهادة على الديون؛ وهي أن المرأة قد تسي الشهادة، وتضل عنها، فتذكرها الأخرى؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وهو سبحانه أمر بإشهاد امرأتين لتوكيد الحفظ؛ وذلك لكونها أضعف من الرجل في هذا الجانب غالباً، ومقام الشهادة مقام عظيم لا بد فيه من التوثق من صحة الشهادة وإتقانها؛ حتى لا تضيع الحقوق، فأمر الله صاحب المال الذي يريد أن يدين آخراً بكتابة الدين لحفظه، وأمره أن يشهد عليه شهيدين من الرجال، أو رجلاً وامرأتين؛ حتى لا يضيع حقه بنسيان المرأة الواحدة.

ويذكر أيضاً في سبب الأمر بشهادة المرأتين: أن خبرة معظم النساء في أمور التعاقد قليلة نظراً لأن هذه المعاملات تقتضي خلطة وخروجاً وملازمة للأسواق، والنساء لم يكن يختلطن بالرجال كذلك مما قد يجعل الشاهدة الواحدة غير ملمّة بكل تفاصيل التعاقد وملازماته.

ومهما كان السبب، فهو حكم جاء من حكيم خبير سبحانه وتعالى.

وهذا الحكم في الشهادة على الديون لا يعني أن القضاء لا يحكم بشهادة المرأة مطلقاً؛ فالقاضي الشرعي يحكم بما يتيسر له من الأدلة؛ فقد يقضي بشهادة رجل واحد، أو بشهادة امرأة واحدة، خصوصاً في بعض الأمور المختصة بالنساء؛ كالرضاع، وهكذا تختلف الأحكام بما يناسب كل حال.

وأيضًا: تُقبَلُ روايةُ المرأةِ للأحاديثِ - وهي نوعُ شهادةٍ - وهي أعظمُ من الشهادةِ على مالٍ؛ لأن الروايةَ سببٌ لتشريعِ أحكامٍ كثيرة، وهكذا في سائر العلوم.

فالتشريعُ القرآنيُّ الذي جعلَ شهادةَ المرأةِ بنصفِ شهادةِ الرجلِ في مسائلِ المدائِنِ الماليةِّ، لم يصنَعْ ذلكَ إجحافًا لها، واستهانَةً بمقامِها وإنسانيتها، وإنما مراعاةً لمواهبها وقدراتها، وإلا فإن أهليتها كأهليَّةِ الرجلِ تمامًا في كثيرٍ من الأمور؛ كالبيعِ والشُّفْعَةِ، والإجارةِ والوكالةِ، والوقفِ والعِتقِ، وغيره.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: شبهاتٌ حول المرأة، حقوقُ المرأة في الإسلام.



المسألة (٢١١) - هل حديث: «النساء ناقصات عقل ودين»، يكرس النظرة الدونية للمرأة؟

## السؤال

إن تلك الدونية التي ألصقتها التراثُ بالمرأة لأنها أثنى - كقولهم: «إنها ناقصة العقل، ناقصة الدين» - ما هي إلا رؤية مشوهة فرضها المجتمع الذكوري السائد، وكان من الطبيعي أن تطال هذه الرؤية المشوهة عددًا من المواضيع والآيات في التنزيل الحكيم؛ فيأتي فهما وتفسيرها خاضعًا لهذه الرؤية الذكورية السائدة.

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل صحيح أن المرأة عبيّة في نظر الإسلام؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

ورد في بعض الأحاديث في خطاب النساء وصف «ناقصات عقل ودين»، وتصوّر أصحابها أن مراد النبي ﷺ: وصف النساء بالعباء وعدم الفطنة، وينطلقون من ذلك إلى إدراج هذا الحديث في قائمة الأحاديث التي يظنونها مسيئة للمرأة، ومكرسة لدونيتها؛ والجواب عن ذلك يتضمن الحاجة إلى بيان المعنى الصحيح لهذا الحديث.

### مختصر الإجابة:

نقصان العقل عند المرأة ليس معناه العباء، بل هو نقص نسبي، في أمر جزئي فقط، وليس في كل الأمور، وإنما احتيط لشهادتها على الأمور المالية، ولم تبطل شهادتها مطلقًا، بل طلب معها شاهدة أخرى للتذكير، وهو من باب التأكيد على توثيق العقود.

وهذا النقص لظروفٍ طبيعِيَّةٍ وجسدِيَّةٍ، ولا يَمْنَعُ أن يكونَ هناك رجالٌ أنقصُ منها، ورجالٌ أكملُ منها، وهو ككونِ المرأةِ أضعفَ مِنَ الرجلِ في الجملة، وهناك مَنْ هو أقوى، ومَنْ هو أضعفُ، بل إن هذا النقصَ يُعَدُّ مِيزَةً للمرأةِ تُعْطِيها نوعاً مِنَ الرَّعايَةِ والمَعْدِرَةِ.

ونقصُها في ضبطِ أمرِ الشهادةِ المَالِيَّةِ مما احتاجتْ معه إلى امرأتَيْنِ، هو أمرٌ جزئِيٌّ، وهذا الأمرُ لم يعارضْ قبولَ شهادتها على أمورٍ أعظمَ - لكنها غيرُ مَالِيَّةٍ - كقبولِ روايتها للحديثِ الذي هو أشبهُ بالقانونِ الكلِّيِّ الذي يحوي ما لا يَحْصَى مِنَ الجزئِيَّاتِ؛ مِنَ الأمورِ الاعتقاديَّةِ، وأمورِ السِّيَاسَةِ، وأمورِ الدِّماءِ، وغيرِ ذلك.

وقد نصَّ علماءُ المسلمِينِ على أن مِنَ القضايا ما تُقبَلُ فيها شهادةُ المرأةِ وحدها، وهي القضايا التي تطلُّعُ عليها النساءُ، ولم تجرِ العادةُ باطِّلاعِ الرجالِ على موضوعاتها؛ كالولادةِ، والبكارةِ، وعيوبِ النساءِ الداخليَّةِ.

وليس المرادُ هو المفاضلةُ المطلقةُ للرجالِ على النساءِ في الذكاءِ والفطنةِ والنَّباهةِ، ولا في الفضلِ والمنزلةِ؛ فإن مِنَ المتقرِّرِ أن مِنَ النساءِ مَنْ تكونُ أتمَّ عقلاً وأكملَ ديناً من كثيرٍ مِنَ الرجالِ بلا ريبٍ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

عند الحكمِ على موقفِ الإسلامِ مِنَ المرأةِ ينبغي النظرُ في كاملِ الصورةِ، وليس لمسألةٍ جزئِيَّةٍ منقوصةِ النظرِ.

ونحتاجُ أن نعرِّفَ ما معنى «نقصانِ العقلِ»، ثم نتبيَّنَ هل فيه انتقاصٌ مِنَ قدرِ المرأةِ أو لا؟

والإشكالُ جاء على الحديثِ التالي:

عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ، قال: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرِ إِلَى الْمُصَلَّى، فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ؛ فَإِنِّي أُرِيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ»، فَقُلْنَ: وَبِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تُكْثِرُنَّ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرُنَّ الْعَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»، قُلْنَ: وَمَا نُقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ»، قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا؛ أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ،

لَمْ تُصَلِّ، وَلَمْ تَصُمْ؟»، قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ دِينِهَا»؛ متفقٌ عليه؛ رواه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠).

وَيُمْكِنُ فِهِمْ أَوْسَعُ بِمَا يَلِي:

❁ **أولاً:** معنى نقصان عقل المرأة: هو - في الأصل - لشهادتها على النصف من شهادة الرجل:

إن النقصان المذكور في هذا الحديث فسره الرسول ﷺ كما سبق، وهو مثل كون شهادتها على النصف من شهادة الرجل؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وسواءً كان هذا حصراً أو مثلاً بارزاً، فهو دالٌّ على جزئية هذه المسألة، وأنه لا يعمُّ كامل المسائل؛ حتى إن الصحابة استفسروا عن ذلك.

ولهذا تُقبل شهادتها لوحدها فيما هو أعظم من المسائل المالية؛ كالشهادة في رواية الحديث الذي يُعدُّ مثل القانون الذي يتأثر به ما لا يحصى من المسائل المالية، بل له أثر في الأمور الاعتقادية، وأمور السياسة، وأمور الدماء.

وإنما احتيط لشهادتها في أمر جزئي، وهو الشهادة على الأمور المالية، ولم تبطل شهادتها مطلقاً، بل طُلب معها شاهدة أخرى للتذكير، والتذكير هنا لا علاقة له بالذكاء كقدرة عقلية؛ فالذاكرة غير الذكاء، والمرأة - لقلّة مخالطتها للرجال، ونُدرة ممارستها للشهادة في العقود المالية - خيفَ عليها النسيان؛ فاحتيط لذلك بتأكيد شهادتها.

واشترائط المرأتين: هو من باب التأكيد على توثيق العقود؛ لأن المرأة لا تشهد العقود المالية عادةً؛ فكان الحكم مبنياً على الأغلب، وهذا ينسجم مع التصور الإسلامي للمجتمع؛ حيث إن المفاصلة بين الرجال والنساء، ودرء الاختلاط، أصلٌ لا يُنقض إلا لداعٍ شرعيٍّ خاصٍّ وقويٍّ.

فالمرأة ليس من شأنها - غالباً - الاشتغال بالمعاملات المالية ونحوها من المعاوَضات؛ فلذلك تكون ذكارتها فيها ضعيفةً، ولا تكون كذلك في الأمور المنزلية التي هي شغلها؛

فإنها فيها أقوى ذاكرةً من الرجل، يعني: أن من طبعِ البشرِ ذُكراناً وإناثاً: أن يقوى تذكُّرهم للأُمور التي تُهمُّهم، ويكثرُ اشتغالهم بها.

وقد نصَّ علماءُ المسلمينَ على أن من القضايا ما تُقبلُ فيها شهادةُ المرأةِ وحدها، وهي القضايا التي تطلُّعُ عليها النساءُ، ولم تجرِ العادةُ باطِّلاعِ الرجالِ على موضوعاتها؛ كالولادة، والبركة، وعيوبِ النساءِ الداخليَّة.

واللهُ تعالى في محكمِ كتابه قد بيَّن لنا أن الرجلَ إذا اتَّهمَ زوجته بالخيانةِ الزوجية، ولم تكن عنده البيِّنةُ الكافية، فعليه لإثباتِ دعواه: أن يشهدَ أربعَ شهاداتٍ بالله: إنه لَمِن الصادقين، والخامسة: أن لعنةَ الله عليه إن كان من الكاذبين، وعليها إذا أرادت أن تبرِّئَ نفسها: أن تشهدَ كذلك أربعَ شهاداتٍ بالله: إنه لَمِن الكاذبين، والخامسة: أن غضبَ الله عليها إن كان من الصادقين؛ فللرجلِ أربعُ شهاداتٍ، وخامسةٌ، وللمرأةِ أربعُ شهاداتٍ، وخامسةٌ، وسواءٌ كان اللعانُ يميناً أو شهادةً، فهو نوعٌ اعتبارٍ لقولها.

**ثانياً:** مَنْ لم يفهم رسالةَ المرأةِ الأساسيَّة في الإسلام - وهي رعايةُ الأسرةِ ومتطلباتها - يعسرُ عليه فهمُ هذا الحديث:

فإنَّ فهمَ هذه القضيةِ عسيرٌ على مَنْ لم يُحطُ بالتصوُّرِ الإسلاميِّ الكاملِ لدورِ المرأةِ في المجتمع، وعلاقتها بالرجل؛ فالمرأةُ في المجتمعِ الإسلاميِّ لها وضعٌ خاصٌّ من حيث إن رسالتها الأساسيَّة الاهتمامُ بالأسرةِ ومتطلباتها؛ ولذا فهي قليلةُ الخروجِ إلى الأسواقِ والأماكنِ العامَّةِ إلا للحاجة؛ فهي لا تحضُرُ مثلَ هذه المواقفِ التي تُراقُ فيها الدماء، أو تُعقدُ فيها الصفقات، وإذا وقعَ شيءٌ منها أمامها، فإنها تمرُّ عليه مرَّ الكرام، دون أن تستوثقَ وتتبعَ الأمر.

فاشترطَ الإسلامُ رجلينَ أو رجلاً وامرأتين، إجراءً رُوعييَ فيه توفيرُ كلِّ الضماناتِ في الشهادة؛ لحماية البريء، وإنصافِ المظلوم، والمرأة - بطبيعتها العاطفيَّة - مَظنةُ التأثر؛ لذا رُوعيَ أن تكونَ معها امرأةٌ أخرى، وقد يُوجدُ من الرجالِ أُلوفٌ لا تُقبلُ منهم شهادةٌ، ولكنَّ القانونَ الذي يساوي دائماً بين مِزاجِ الرجلِ والمرأةِ في الحِسِّ والعاطفةِ قانونٌ يغالطُ الواقعَ والمشاهد.

❁ **ثالثاً:** قصورُ شهادةِ المرأةِ في الأمورِ الماليَّةِ، ليس فيه نقصٌ فضلها مطلقاً، أو تفضيلاً كلِّ رجلٍ عليها:

فقبولنا لشهادةِ الرجلِ في قضيةٍ معيَّنة، ليس بالضرورة تفضيلاً له على المرأتين اللتين تقومان مقامه، ولا على إحدهما.

ومما يدلُّ على ذلك: أننا نعلمُ أن أبا بكرٍ وعليًّا رضي الله عنهما، لو شهدوا في زني، لم يُحكَمْ بشهادتهما إلا أن يُضافَ لهما شاهدان، ولو شهدَ به أربعةٌ منَّا عدولٌ في الظاهرِ، حُكِمَ بشهادتهم، وليس ذلك بمُوجبٍ أننا أفضلُ من أبي بكرٍ وعليٍّ رضي الله عنهما.

وكذلك القولُ في شهادةِ النساءِ في أمورِ المالِ؛ فليس قبولُ الشهادةِ دليلاً على تفضيلِ صاحبها على غيره في كلِّ شيءٍ.

❁ **رابعاً:** وردَ في بعضِ رواياتِ الحديثِ وصفُ المرأةِ التي سألتِ النبيَّ صلى الله عليه وسلم بأنها كانت «جَزَلَةً»؛ كما في «صحيحِ مسلمٍ» (٧٩)؛ من حديثِ عبدِ الله بنِ عمرَ:

والجَزَلَةُ: هي المرأةُ «العاقلةُ»، «جيدةُ الرأيِ»، أو المرأةُ «لها قوَّةٌ واستصلاحٌ في الرأيِ والمخاطبةِ»؛ ولذا يقالُ في الرجلِ: جَزُلٌ، أي: ثَقَفٌ عاقلٌ أصيلُ الرأيِ.

### خاتمةُ الجوابِ - توصية:

مما نُشيرُ إليه ختاماً: أن امتلاءَ القلبِ بالمقرَّراتِ السابقةِ - التي تنتشرُ في العصرِ الحاضرِ في وسائلِ الإعلامِ، والشبكاتِ المختلفةِ - تمنعُ المسلمَ من التصوُّرِ الصحيحِ لبعضِ النصوصِ، ومنها ما يتعلَّقُ بالمرأةِ - كما في هذه الشبهة - ولا بدَّ لمن أراد تحريرَ قلبه وعقله: أن يقرأَ النصوصَ الشرعيَّةَ بقلبٍ نقيٍّ، وعقلٍ صافٍ، مع استصحابِ بقيَّةِ الأحكامِ والنصوصِ الأخرى؛ فالشريعةُ لا يُمكنُ فهمُها إلا بوصفها منظومةٌ متكاملةٌ يشُدُّ بعضها بعضاً، وليست أحكاماً جزئيةً متناثرةً.

❁ **كلماتٌ دلاليَّة:** تقديمُ المصلحةِ على النصِّ، المرأةُ في الإسلامِ، امتهانُ المرأةِ، نقصُ العقلِ والدينِ.





المسألة (٢١٢) - هل حديث: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ»، يدلُّ على نقص المرأة؟

## السؤال

لا يصحُّ حديثُ أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ»؛ رواه مسلم (٥١١)؛ لِمَا تَضَمَّنَهُ مِنْ إِسَاءَةٍ بِالْغَةِ لِلْمَرْأَةِ، وَحَطٍّ مِنْ شَأْنِهَا، وَقَدْ كَرَّمَهَا الْإِسْلَامُ؛ وَهَذَا يُعَدُّ تَمْيِيزًا عَلَى أَسَاسِ النُّوعِ، وَالرَّسُولُ ﷺ يُعَرِّفُ بِاحْتِرَامِهِ لِلنِّسَاءِ.

كما أنه معارضٌ لحديثٍ مسروقٍ عن عائشة - وَذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ: الْكَلْبُ، وَالْحِمَارُ، وَالْمَرْأَةُ - فَقَالَتْ عَائِشَةُ: «قَدْ شَبَّهْتُمُونَا بِالْحَمِيرِ وَالْكِلَابِ، وَاللَّهُ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَإِنِّي عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مُضْطَجِعَةً، فَتَبَدُّو لِي الْحَاجَةَ، فَأَكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ فَأُوذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْسَلُ مِنْ عِنْدِ رَجُلِيهِ»؛ رواه البخاري (٥١١، ٥١٤)، ومسلم (٥١٢).

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل حديث: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ»، حديثٌ صحيحٌ؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

يرى السائل: أن الحديث المذكور يفهم منه انتقاص المرأة؛ وبالتالي يقودنا هذا إلى الطعن في صحّة الحديث المذكور، أو الطعن في أبي هريرة، أو الطعن في جملة السنّة النبويّة؛ لتضمّنها مثل هذا، أو الطعن في الإسلام عموماً.

### مختصر الإجابة:

هذا الطعن مبنيٌّ على فهم خاطئٍ لمعنى الحديث:

فوجود المذكورات الثلاثة في سياق واحد، لا يعني أنها متماثلة؛ لا في القدر والمكانة، ولا في العلة التي تقطع بها الصلاة إطلاقاً، بل لكل واحدة سبب، وإن اشتركت في الحكم.

وهذا مثل كون النبي ﷺ وأهل بيته لا يعطون من الصدقة، وكون الكافر المحارب لا يعطى من الصدقة؛ فالحكم واحد، والسبب مختلف، وجمعهم في مقام واحد لا يدل على التماثل.

والعلة - كما قيل - في قطع المرأة للصلاة: هي اشتغال القلب واقتانؤه بها، ولو كانت العلة نجاسة المرأة أو نقصها، لمنع النساء من صلاة الجماعة، حتى إن ترتبها يأتي خلف الإمام بعد الطفل الذكر؛ لهذه العلة المتقدمة أيضاً.

ولا يمكن الطعن في صحة الحديث؛ إذ له شواهد من أحاديث غيره من الصحابة رضي الله عنهم؛ مما ينقض دعوى وضعه للحديث.

وحديث أبي هريرة وحديث عائشة رضي الله عنهما، صحيحان، وللجمع بينهما طرائق متنوعة ذكرها أهل العلم، غابت عن ذهن السائل.

ومن أهمها: طريقة من جمع بينهما بأن حديث أبي هريرة إنما هو في المار، وحديث عائشة هو في النائم بين يدي المصلي؛ فنبطل الصلاة بمرور هذه الثلاثة دون وقوفها في قبلة المصلي، وقالوا: إن عائشة لم تعترض في الأصل على حديث أبي هريرة، وكل ما في الأمر: أنها أرادت تصحيح مفهوم خاطئ في الحديث؛ وهو: أن قطع المرأة للصلاة مطلق، سواء حال مرورها، أو قعودها بين يدي المصلي، أو نومها؛ فهي ترى أن القطع إنما هو خاص بالمرور، لا بمجرد وجود المرأة في قبلة المصلي.

### الجواب التفصيلي:

❁ أولاً: وجود المذكورات الثلاثة في سياق واحد، لا يعني أنها متماثلة لا في القدر والمكانة، ولا في العلة التي تقطع بها الصلاة:

والمقصود: أنه لا يلزم أن تكون العلة من كون الكلب الأسود يقطع الصلاة، هي نفس العلة المحققة في الحمار أو المرأة.

والاقتران في النظم لا يستلزم الاقتران في الحكم؛ كما في قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]؛ فإن الجملة الثانية معطوفة على الأولى، ولا يشارك الصحابة رضي الله عنهم النبي صلى الله عليه وسلم في الرسالة؛ فقد تكون لهذه الثلاثة علل مختلفة، وإن جمعتها سياق واحد:

والعلة - كما قيل - في قطع المرأة للصلاة: هي اشتغال القلب وافتتانه بها، ولو كانت العلة نجاستها أو نقصها، لمنع النساء من صلاة الجماعة، حتى إن ترتيبها يأتي خلف الإمام بعد الطفل الذكر؛ لهذه العلة المتقدمة أيضًا.

ولا يرد على هذا حديث عائشة: في أنها كانت بين يديه صلى الله عليه وسلم وهو يصلي؛ فإن ذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم، وهو صلى الله عليه وسلم معصوم من الافتتان.

كما يُقال أيضًا: إن البيوت يومئذ ليس فيها مصابيح؛ كما قالت عائشة رضي الله عنها؛ فالرؤية غير متحققة، وكذلك الافتتان من باب أولى، فإذا انتفت الرؤية، انتفى الافتتان.

وأما العلة في الكلب، فقيل: لأنه يروغ ويشوش الفكر، مع نفور النفس منه.

وكذلك الحمار: يشوش بنهيقه وحركته.

**ثانيًا:** لحديث أبي هريرة رضي الله عنه شواهد من أحاديث غيره من الصحابة رضي الله عنهم، مما ينقض دعوى وضعه للحديث:

أما دعوى وضع أبي هريرة للحديث، فللحديث شواهد كثيرة عن جمع من الصحابة، تدل على بطلان دعوى وضع أبي هريرة رضي الله عنه الحديث؛ فقد جاء من رواية أبي ذر، وعبد الله بن مغفل، وأنس، والحكم بن عمرو الغفاري، وابن عباس رضي الله عنهم، ولم ينفرد به أبو هريرة رضي الله عنه.

وكل ما يُقال من أن أبا هريرة اخترع الحديث، مدفوعًا بموقفه السلبي من المرأة -: هو قولٌ يفتقر إلى أدنى درجات التحقيق العلمي النزيه، ومحاولة استحضار بعض الأخبار الشاذة في مثل هذا الشأن، وتوظيفها لإثبات هذه الدعوى -: هي في الواقع طريقة تنادي على صاحبها بالتجني والقصد السيئ، إلا أن يُقال: بأن رواة الحديث الآخرين من الصحابة

-غير أبي هريرة- كان لهم أيضاً موقفٌ سلبيٌّ من المرأة؛ فتواطؤوا مع أبي هريرة على وضع هذا الحديث؛ وهذا مستحيلٌ وفق قانون العقل والمنطق.

والتشكيك في صدق صحابيٍّ، غرضٌ خفيٌّ لمُثيري الشُّبهات؛ فالصحابَةُ هم من نقلوا الدينَ، فإن شوَّهتْ صورَتُهُم، فقد هُدمَ الدينُ بطريقٍ غيرِ مباشرٍ؛ وهذا ما يرمي له المغرضون.

❁ **ثالثاً:** حديث أبي هريرة وحديث عائشة رضي الله عنهما، صحيحان، وللجمع بينهما مسالكٌ متنوعةٌ:

فعند العودة إلى كلام العلماء على هذا الحديث، والإشكال المتعلِّق بمخالفته لحديث عائشة: أنها كانت تنام بين يدي رسول الله ﷺ وهو يصلي، نجد أن لهم مسالكٌ متنوعةٌ في دفع هذا الإشكال، وطرائق في التوفيق بين هذين الحديثين اللذين ظاهراً التعارض: ❁ فمنهم: من قال بنسخ حديث عائشة لحديث أبي هريرة.

❁ ومنهم: من جمع بينهما: بأن المراد من القطع الوارد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: هو قطع الخشوع، وليس إبطال الصلاة.

❁ ومنهم: من جمع بينهما بأن حديث أبي هريرة رضي الله عنه إنما هو في المارِّ، وحديث عائشة هو في النائم بين يدي المصلي؛ فبطلت الصلاة بمرور هذه الثلاثة دون وقوفها في قبلة المصلي، وقالوا: إن عائشة لم تعترض في الأصل على حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وكل ما في الأمر: أنها أرادت تصحيح مفهوم قد يتبادر إلى أذهان الناس من هذا الحديث النبوي؛ وهو: أن قطع المرأة للصلاة مطلقٌ، سواءً حال مرورها، أو قعودها بين يدي المصلي، أو نومها، وهي ترى أن القطع إنما هو خاصٌّ بالمرور، لا بمجرد وجود المرأة في قبلة المصلي.

ويدلُّ على ذلك قولها عند البخاري (٦٢٧٦): «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَسَطًا السَّرِيرِ، وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، تَكُونُ لِي الْحَاجَّةُ، فَأَكْرَهُ أَنْ أَقُومَ فَأَسْتَقْبِلَهُ، فَأَنْسَلُ أَنْسِلًا».

### خاتمة الجواب - توصية:

إن هذا الاستشكال يعبر عن ضعفٍ بالغٍ في النظر والتمحيص، والمنهج العلمي عند إرادة



تحليل الخطاب النبوي، واستنطاق دلالته، وتفهم معاني ألفاظه وجمله: يقتضي أن تُعطى الأولوية - عند النظر - للمصنّفات المرصودة للشرح الحديثي، والتي غالبًا ما تُعنى - إضافةً إلى بيان المعنى المعجمي للألفاظ - بنقل نصوص السلف من أصحاب النبي ﷺ، ونصوص التابعين ومن جاء بعدهم من أهل القرون الأولى.

وهذا المسلك ضروريٌّ من الناحية العلمية، بل هو من بدهيات البحث العلمي الذي تقرُّص قواعده على الباحثين وجوب الرجوع إلى المصادر المتخصصة، ثم للباحث بعد ذلك أن يستدرِّك ويتعقَّب.

أما أن يأتي من يزعم التجرد في البحث، والموضوعية في التحليل، والنزاهة في الطرح، ثم لا يتكلّف النظر - ولو في واحدٍ - من مصنّفات الشرح الحديثي - وهي بالمئات - فهذا بلا ريب عوارٌّ في المنهج، وخللٌ بين في البحث؛ وهو يؤدّي - بلا أدنى شك - إلى نتائج مغلوطة تمامًا.

✦ كلمات دلالية: المرأة في الإسلام، أبو هريرة رضي الله عنه.



المسألة (٢١٣) - لماذا المنع من الخلو بالمرأة الأجنبية، ومسّها؟

## السؤال

لماذا المنع من الخلو بالمرأة الأجنبية، ومسّها، مع أن النبي ﷺ كان يخلو بامرأة أجنبية عنه، وتُفلي له رأسه، وهي أم حرام بنت ملحان؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ هل يجوز أن يخلو النبي ﷺ بامرأة أجنبية؟ وهل يصحّ غيره ذلك؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

وردَ في «صحيح البخاري» (٢٥٧٠، ٢٦٣٦، ٥٩٢٦): أن النبي ﷺ خَلَا بِأُمِّ حَرَامِ بِنْتِ مِلْحَانَ، وصاحبُ السؤالِ يتعجّبُ من هذا الخبرِ؛ فهو - من وجهةِ نظره - غيرُ مقبول؛ لأنّه وردَ النهي عن الخلو بالمرأة الأجنبية.

وبعضهم يستدلُّ بذلك: إما بالتشكيك في حكم الخلو بالأجنبية، وإما بالتشكيك في «صحيح البخاري»، وربما من بعضهم باللمز الخفي لرسولِ الله ﷺ.

والحديث المقصود: هو ما جاء عن أنس بن مالك: «أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْخُلُ عَلَيَّ أُمَّ حَرَامِ بِنْتِ مِلْحَانَ فَتُطْعِمُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامِ تَحْتَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، فَأَطْعَمْتُهُ، ثُمَّ جَلَسْتُ تَفْلِي رَأْسَهُ، فَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ...»، الحديث؛ رواه البخاري (٢٥٧٠، ٢٦٣٦، ٥٩٢٦)، ومسلم (١٩١٢).

### مختصر الإجابة:

المرأة المذكورة في هذا الحديث التي نام عندها النبي ﷺ، وجعلت تفلّي رأسه، هي أمُّ



حَرَامٌ بِنْتُ مِلْحَانَ، وَهِيَ امْرَأَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ مَحْرَمِيَّةٌ مِنَ الرَّضَاعَةِ، وَليست امرأةً أجنبيةً؛ فَإِنَّ الرَّضَاعَ مِنَ النِّسَاءِ الْأَجْنِبِيَّاتِ كَانَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُنْتَشِرَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَرَبَّمَا خَفِيَ أَمْرُهُ عَلَى أَقْرَبِ النَّاسِ.

وَلَا يَصِحُّ الْقَدْحُ فِي الْبُخَارِيِّ؛ لِرَوَايَتِهِ الْحَدِيثَ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَنْفِرْ بِرَوَايَةِ الْحَدِيثِ؛ فَقَدْ شَارَكَهُ فِي رَوَايَتِهِ جَمْعٌ مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ؛ فَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ وَثَابِتٌ، وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الرِّوَايَةِ أَوْ الدِّرَايَةِ.

وَسِوَاءُ فَسَّرَ الْحَدِيثُ بُوْجِهٍ أَوْ بَأَخَرَ، فَالْحَدِيثُ لَا يَنْقُضُ أَيَّ أَصْلٍ ثَابِتٍ مِنَ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ صَرِيحٍ فِي النِّقْضِ، وَإِنَّمَا هِيَ اِحْتِمَالَاتٌ لَا يَنْبَغِي إِثْبَاتُهَا إِذَا ثَبَّتَ مَا يَخَالِفُهَا؛ فَقَدْ ثَبَّتَ فِي الْأَدْلَةِ: صَحَّةَ الْحَدِيثِ، وَكَمَالَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَقْوَاهُ وَتَجَنُّبَهُ لِلْحَرَامِ، بَلِ الْمَكْرُوهِ، وَأَنَّهُ ﷺ مَا مَسَّ يَدَ امْرَأَةٍ أجنبيةٍ قَطُّ؛ فَلَا بَدَّ مِنْ وَجُودِ سَبَبٍ مَسُوْغٍ لِمَسِّهِ أُمَّ حَرَامٍ، وَقَدْ نَصَّ الْعُلَمَاءُ الْمُتَقَدِّمُونَ عَلَى وَجُودِ مَحْرَمِيَّةٍ بَيْنَ أُمَّ حَرَامٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ أَقْدَمِهِمْ ابْنُ وَهْبٍ، وَثَبَّتَ مَنْعُ مَسِّ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ، وَالْعَكْسُ.

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة مما أثاره بعض المعاصرين من الكتاب، وقد بيني عليه بعضهم جواز الخلوة بالأجنبية، ومسها؛ جهلاً وضلالاً.

فندكرُ ابتداءً أن الخلوة بالأجنبية، ومسها، من المسائل المحرمة بالنص والإجماع، التي لا يسوغُ الخلافُ فيها.

وأما الحديث، فهو ثابتٌ وصحيحٌ من جهة، وليس فيه أيُّ مطعنٍ للنبوة، أو إباحةٍ للخلوة، أو لمسِّ الأجنبية من جهةٍ أخرى.

أما الجوابُ على هذه الشبهة تفصيلاً، فذلك من وجوه:

❁ **أولاً:** أمُّ حَرَامٍ لَهَا قَرَابَةٌ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ الْمَشْهُورِ: أَنَّهَا إِحْدَى خَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ الرَّضَاعَةِ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ يَقْبَلُ عِنْدَهَا، وَيَنَامُ فِي حِجْرِهَا، وَتَقْلِي رَأْسَهُ:

وهذا ما نصَّ عليه جمعٌ من الأئمَّة، من أقدمهم عبدُ الله بنُ وهبٍ (١٩٧ هـ)؛ «التمهيد» لابن عبد البرِّ (١/ ٢٢٦-٢٢٧)، و«كشْفُ المُشكِلِ من حديثِ الصَّحيحين» لابن الجوزيِّ (٤/ ٤٦٨)، و«فتحُ الباري» (١١/ ٧٩-٨١).

وورودُ هذا الفهم عن هذا الإمامٍ من أئمَّةِ السلفِ: مما يقوِّي هذا التوجيةَ للحديث، ويرجِّحُه على توجيهاتٍ أخرى مذكورةٍ عند المتأخِّرينَ من أهلِ العلم، وأعني بذلك: قولهم: «إنَّ جوازَ مَسِّ النبيِّ ﷺ للأجنبيَّةِ والخلوةِ بها: من خصائصه؛ كجوازِ زواجهِ بأكثرَ من أربعِ نساءٍ»؛ وهذا ما ذهبَ إليه ابنُ السُّبكيِّ، وابنُ الملقنِ، وابنُ حجرٍ، والدِّمياطيُّ، وغيرُهم؛ وهذا الخِصِيصَةُ - وإن كان ثبوتُها محتملاً - غيرَ أننا في غُنيةٍ عن جعلِ ما وقَعَ لأمِّ حَرَامٍ من بابها، ما دامت محرَّمتيَّتها ثابتةً.

❁ **ثانيًا:** الرِّضَاعُ مِنَ النِّسَاءِ الأجنبيَّاتِ مِنَ الأُمُورِ المنتشرةِ في ذلك الوقت، وربَّما خَفِيَ أمرُه على أقربِ الناسِ:

ومما يدلُّ على ذلك: ما جاء عن مسروقٍ، قال: قالت عائشةُ: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ، فَاسْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَرَأَيْتُ الغُضْبَ فِي وَجْهِهِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، قَالَتْ: فَقَالَ: «انظُرْنَ إِخْوَتَكُنَّ مِنَ الرِّضَاعَةِ؛ فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ المَجَاعَةِ»؛ رواه البخاري (٢٦٤٧، ٥١٠٢)، ومسلم (١٤٥٥).

فانظُرْ كيف خَفِيَ أمرُ رِضَاعَةِ مَنْ هِيَ مِنَ أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ ﷺ، وَهِيَ زَوْجَتُهُ.

وعن عبدِ اللهِ بنِ أبي مُليكة، عن عُقْبَةَ بنِ الحارثِ: «أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً لِأَبِي إِهَابِ بنِ عَزِيزٍ، فَاتَتْهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرَضَعْتُ عُقْبَةَ وَالتِّي تَزَوَّجَ، فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرَضَعْتِنِي، وَلَا أَخْبَرْتِنِي، فَكَرَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟!»، فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ، وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ»؛ رواه البخاري (٨٨).

وعن جابرِ بنِ زيِّدٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمَزَةَ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي؛ إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ»؛ رواه البخاري (٢٦٤٥)، ومسلم (١٤٤٧).



وعن زينب بنت أبي سلمة: «أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا قَدْ تَحَدَّثْنَا أَنَّكَ نَاكِحٌ ذُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْلَى أُمَّ سَلَمَةَ؟ لَوْ لَمْ أَنْكِحْ أُمَّ سَلَمَةَ، مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّ أَبَاهَا أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ»؛ رواه البخاري (٥١٢٣)، ومسلم (١٤٤٩).

❁ **ثالثاً:** أما ثبوت الحديث، فالحديث لم ينفرد به الإمام البخاري؛ فقد رواه أئمة قبله وبعده:

فَمَنْ طَعَنَ فِي الْبُخَارِيِّ وَ«صَحِيحِهِ» بِسَبَبِ إِخْرَاجِهِ لِلْحَدِيثِ، يَلْزِمُهُ أَنْ يَطْعَنَ فِي جَمِيعِ مَنْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ: مَنْ كَانَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْبُخَارِيِّ، أَوْ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ فِي الْحَدِيثِ - حَسَبَ كَلَامِهِمْ - طَعَنًا فِي النَّبِيِّ ﷺ، وَمَنَافَاةً لِعَصْمَتِهِ وَنُبُوَّتِهِ.

فمجرد ذكر حديث في كتاب ما فيه طعن في النبي ﷺ - حتى ولو لم يشترط مؤلفه الصحة - يُعدُّ جنايةً وزلاً يسقط به صاحبه، بل يلزمهم على هذا الطعن في جميع رواة الحديث؛ سواء كانوا من الصحابة، أو من التابعين، أو تابعيهم؛ إذ الطعن في راوٍ معين دون حجة، تحكُّمٌ ينافيه المنهج العلمي السليم.

فقد أخرج الحديث أكثر من ثلاثين كتاباً مشهوراً من كتب السنة، وأكثر من عشرة منهم ماتوا قبل البخاري؛ كمالك بن أنس (١٧٩ هـ) في «الموطأ»، وعبد الله بن المبارك (١٨١ هـ) في «الجهاد»، وأبي إسحاق الفزاري (١٨٤ هـ) في «السيرة»، وغيرهم، وأصحاب المسانيد المشهورة والسُّنن، وغيرهم.

### خاتمة الجواب - توصية:

وسواءُ فسَّرَ الحديث بوجهٍ أو بآخر، فالحديث لا ينقض أي أصل ثابت؛ لأنه غير صريح في النقص، وإنما هي احتمالات لا ينبغي إثباتها إذا ثبت ما يخالفها.

فقد ثبت في الأدلة:

- ١ - صحة الحديث، وصحة ما يرويه البخاري في الجملة.
- ٢ - كمال النبي ﷺ وتقواه وتجنبه للحرام، بل المكروه، وأنه ﷺ ما مس يد امرأة قط - يعني: أجنبية - فلا بد من وجود سبب مسوغ لمسه أم حرام.

٣- نصّ العلماء المتقدّمون على وجود محرمة بين أمّ حرام وبين النبي ﷺ، ومن أقدمهم

ابن وهب.

٤- ثبوت منع مسّ الرجل للمرأة الأجنبية، والعكس.

كلمات دلالية: الخلوّة بالأجنبية، أمّ حرام بنت ملحان، صحيح البخاري، حجّة السنّة.



**المسألة (٢١٤) - إذا فُرِصَ الحجابُ على المرأةِ منعًا لفتنةِ الرجالِ، فلماذا لا يحتجُّ الرجالُ منعًا لفتنةِ النساءِ؟**

## السؤال

ما دام الأمرُ بالحجابِ من أجلِ الفتنةِ، وأخذنا مسألةَ الفتنةِ مأخذًا جادًا، فلماذا لا يكونُ من حقِّ النساءِ أن يطالبنَ بحجبِ الرجالِ؛ لأنهم يفتنونهنَّ، ولأن الرجلَ الجميلَ القويَّ يثيرُ في المرأةِ ما تُثيرُهُ المرأةُ الجميلةُ في الرجلِ؟

## عبارات مشابهة لسؤال

❁ لا بدَّ من التسويةِ بين الرجلِ والمرأةِ في لبسِ الحجابِ.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يريدُ السائلُ أن يقولَ: ما دام الأمرُ يتعلَّقُ عندكم بمقدماتِ الزنى، فلماذا لا نَحْرِصُ على المساواةِ بين المرأةِ والرجلِ في لبسِ الحجابِ وعدمِ لبسِهِ، ما دام الزنى لا يتأتَّى إلا بوجودهما معًا؟

### مختصرُ الإجابة:

إن المرأةَ كما يُعلَمُ بالتجربةِ: تحتاجُ منذُ طفولتِها من العنايةِ والصيانةِ، والحفظِ والرعايةِ: ما لا يحتاجُ إليه الرجلُ، وقد جاءت الشريعةُ الإسلاميةُ بتشريعاتٍ تراعي ذلك، وتُبَعِّدُها عن أسبابِ الغشِّ والخِداعِ.

ومن المعلومِ اضطرارًا: أن عواقبَ تعرِّي المرأةِ لا تُقَارَنُ بعواقبِ تعرِّي الرجلِ؛ ويُدلُّ على ذلك: أن أعداءَ الإسلامِ إنما تُدرُّ عليهم الأرباحُ، ويَجْنونُ الأموالَ بسببِ تجارتهم بأجسادِ النساءِ، ولا يُوجدُ مثلُ ذلك بالنسبةِ للرجالِ، كما أننا لا نجدُ ظاهرةَ التحرُّشِ بالرجالِ مثلَ ظاهرةِ

التحرُّش بالنساء في المجتمعات؛ مما يدلُّ على أن التسوية بين الرجل والمرأة في وجوبِ الحجاب، حتى لا يُفتتنَ كلُّ من الصنِّفَيْنِ بالآخر: ضربٌ من إنكارِ الواقعِ والحسِّ.

### الجوابُ التفصيليُّ:

إن هذه الشبهة يُثيرها العلمانيون والحدائثيون؛ بقصدِ ردِّ قولِ أهلِ الشريعةِ والفقهِ بوجوبِ الحجابِ على المرأة؛ لثلاثِ يفتتنَ بها الرجالُ.  
والجوابُ عن هذه الشبهة من وجوه:

❁ **أولاً:** الأمرُ بالحجابِ أمرٌ من الله تعالى، وليس من اجتهاداتِ الفقهاء:

فالأمرُ بالحجابِ ليس قولاً قال به الفقهاءُ من بابِ المصلحةِ والسياسة؛ حتى يُعترضَ عليهم بقصورِ نظرهم، وعدمِ قيامهم بسياسةٍ عادلة، وقياسٍ صحيح، وإنما هو تشريعٌ نصَّ عليه القرآن، وبعبارة بعضِ أهلِ العلمِ نقولُ: «الحجابُ من الشرعِ المنزل، لا من الشرعِ المؤوَّل»، والشرعُ المنزلُ ملزمٌ لكافةِ الخلائق، في جميعِ الأعصارِ والأمصارِ.

على أن أهلَ الفقهِ يذكرون من الفروعِ الفقهيةِ ما يُفيدُ في سدِّ ذريعةِ الفسادِ في بابِ فتنةِ النساءِ بالرجال، ولا يقصرون الحديثَ على فتنةِ الرجالِ بالنساء:

فمن ذلك: أن بعضَ الفقهاءِ نصُّوا في مسائلِ الحِسْبَةِ على أنه: «مهما كان الواعظُ شاباً متزيئاً للنساءِ في ثيابه وهَيْئَتِهِ، كثيرَ الأشعارِ والإشاراتِ والحركاتِ، وقد حضرَ مَجْلِسَهُ النساءُ - فهذا منكرٌ يجبُ المنعُ منه؛ فإن الفسادَ فيه أكثرُ من الصلاح؛ ويتبيَّنُ ذلك منه بقرائنِ أحواله، بل لا ينبغي أن يُسلَّمِ الوعظُ إلا لمن ظاهرُهُ الورعُ، وهَيْئَتُهُ السكينةُ والوقارُ، وزِيَّتُهُ زِيَّ الصالحين، وإلا فلا يزدادُ الناسُ به إلا تمادياً في الضلال».

فالشريعةُ أتت في مسألةِ العلاقةِ بين الجنسينِ بما فيه حَسْمُ مادَّةِ الفسادِ، وسدُّ بابِ الفتنة؛ سواءً كان السببُ فيها الرجلُ أو المرأةُ.

❁ **ثانياً:** المرأةُ تحتاجُ من الحفظِ والصيانةِ ما لا يحتاجُ إليه الرجلُ:

وهذا أمرٌ يُعرفُ بالتجربة: أن الأنثى تحتاجُ من الحفظِ والصيانةِ إلى ما لا يحتاجُ إليه الذَّكرُ، وكلُّ ما كان أسترَ لها وأصونَ، كان أصلحَ لها.

ولهذا كان لبأسها المشروعُ لباسًا لِمَا يسترُها، ولعنَ النبي ﷺ من يلبسُ منهنَّ لباسَ الرجال، وقال لأمِّ سلمةَ في عصابتها: «لَيْتَ لَ لَيْتَيْنِ»؛ رواه أحمد (٢٦٥٢٢)، وأبو داود (٤١١٥)، وروى مسلم (٢١٢٨)، وأحمد (٩٦٨٠)، واللفظُ له؛ من حديثِ أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمْ بَعْدُ: نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ، مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ، عَلَى رُؤُوسِهِنَّ أَمْثَالُ أَسْنِمَةِ الْإِبِلِ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَحِذْنَ رِيحَهَا، وَرِجَالٌ مَعَهُمْ أَسْيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ، يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ».

وأيضًا: فقد أمرتِ المرأةُ في الصلاةِ أن تتجمَّعَ، ولا تجافِيَ بين أعضائها، وفي الإحرامِ: ألا ترفعَ صوتها إلا بقدرِ ما تُسمعُ رفيقتها، وألا ترقى فوق الصِّفا والمروة؛ كلُّ ذلك لتحقيقِ سترها وصيانتها، ونهيَّت أن تسافرَ إلا مع زوجٍ أو ذي مَحَرَمٍ؛ لحاجتها في حفظها إلى الرجالِ مع كبرها ومعرفتها؛ فكيف إذا كانت صغيرةً مميَّزةً، وقد بلغت سنَّ ثورانِ الشَّهوةِ فيها، وهي قابلةٌ للانخداعِ؟! فإن من الواجبِ صيانتها وسترها، وقد جاء عن عمرَ بن الخطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ أنه قال: «النِّسَاءُ لَحْمٌ عَلَى وَصْمٍ إِلَّا مَا ذُبَّ عَنْهُ»؛ رواه أبو عبيدٍ في «غريبِ الحديثِ» (٤/ ٢٤٨)، ومعنى ذلك: أنهنَّ في الضعفِ مثلُ ذلك اللحمِ الذي لا يمتنعُ من أحدٍ إلا أن يُذَبَّ عنه.

**ثالثًا:** بيانُ حكمةِ التشريعِ في أمرِ النساءِ بإخفاءِ الزينةِ، بعد أمرهنَّ وأمرِ الرجالِ بغضِّ الأبصارِ:

فإذا سلَّمنا بأن الحجابَ للمرأةِ أمرٌ قطعيٌّ من محكماتِ الدين، فلا بأسَ بعد التسليمِ والانقيادِ من الاجتهادِ في التفتيشِ عن الحكمةِ من هذا التشريعِ.

فمن المعلومِ من حالِ الرجالِ في الظاهرِ والغالبِ: أنهم أسرعُ من النساءِ إلى رميِ سهامِ النظرِ.

وكثيرًا ما نرى الرجالَ الغافلين يتربصون في الطرقات، ولا تكادُ رقابهم تكفُّ عن

الالتفاتِ مِنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ إِلَى يَسَارِهِ، حَتَّى إِذَا أَقْبَلَتْ مُتَبَرِّجَةً، أَرْسَلُوا أَنْظَارَهُمْ لِيَسْتَقْبِلُوهَا مِنْ أَوَّلِ الطَّرِيقِ، فَإِذَا جَاوَزَتْهُمْ، لَمْ يَكْتَفُوا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا أَقْبَلَتْ بِهِ عَلَيْهِمْ، بَلْ رَفَعُوا النَّظَرَ فِيهَا وَخَفَضُوهُ، وَإِذَا خَلَا الطَّرِيقُ، تَفَقَّدُوا نَوَافِدَ الْأَبْنِيَةِ، وَلَا يُعْلَمُ مِثْلُ هَذَا التَّرْصُدِ وَالتَّتَبُّعِ وَتَقْلِيلِ النَّظَرِ، مِنْ حَالِ أَغْلَبِ النِّسَاءِ.

وَلَوْ فَرَضَ الْحِجَابُ عَلَى الطَّرَفَيْنِ، لَكَانَ فِيهِ مَشَقَّةٌ وَحَرَجٌ، فَرُفِعَتْ هَذَا الْمَشَقَّةُ بِفَرْضِ الْحِجَابِ عَلَى أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ؛ فَمَنْ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى حِجَابٍ؟:

بِالنَّظَرِ إِلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَجَدْنَا أَحَدَهُمَا طَالِبًا، وَالْآخَرَ مَطْلُوبًا؛ فَأَمَرَتِ الشَّرِيعَةُ الْمَطْلُوبَ وَهُوَ الْمَرْأَةُ بِالْحِجَابِ، فَإِنْ احْتَجَبَتْ، وَلَمْ يَرَهَا الرَّجُلُ، زَالَ الطَّلِبُ بِالْكُلِّيَّةِ؛ لِعَدَمِ إِثَارَةِ الطَّالِبِ؛ بِخِلَافِ مَا لَوْ فَرَضَ الْحِجَابُ عَلَى الرَّجُلِ دُونَ الْمَرْأَةِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يَرَاهَا، وَإِنْ كَانَ مُحَجَّبًا، وَيَرَاهَا سَافِرَةً، فَيَطْلُبُهَا، وَلَا يُعْنِي حِجَابُهَا حِينَئِذٍ شَيْئًا؛ فَلَا تَتَحَقَّقُ الْحِكْمَةُ مِنَ الْحِجَابِ إِلَّا بِفَرْضِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ.

وَلِهَذَا بَدَأَ الْقُرْآنُ بِالرِّجَالِ لَمَّا أَمَرَ بِغَضِّ الْأَبْصَارِ، ثُمَّ ثَنَّى بِالنِّسَاءِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ فِي قَوَاعِدِ الْخُطَابِ الشَّرْعِيِّ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي قَصْدِ الرَّجَالِ بِالْخُطَابِ وَالتَّكْلِيفِ: أَنْ تَدْخُلَ فِيهِ النِّسَاءُ؛ لَكِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَكْتَفِ فِي هَذَا الْأَمْرِ بِالْمَعْهُودِ مِنْ خُطَابِهِ، بَلْ أَرَدَفَ أَمْرَ الْمُؤْمِنِينَ بِأَمْرِ الْمُؤْمِنَاتِ؛ دَفْعًا لِمَا يُتَوَهَّمُ مِنْ تَخْصِيسِ الرَّجَالِ بِهَذَا الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُمْ أَسْرَعُ وَأَحْرَصُ، عَلَى رَمِي سَهَامِ النَّظَرِ مِنَ النِّسَاءِ؛ فَاسْتَوَى تَكْلِيفُ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ بِغَضِّ الْبَصَرِ.

وَمِنْ الْمَعْرُوفِ مِنْ حَالِ النِّسَاءِ: اخْتِصَاصُهُنَّ دُونَ مَعْظَمِ الرَّجَالِ بِالْحَرَصِ عَلَى اسْتِدْعَاءِ الْأَنْظَارِ وَجَذِبِهَا، وَلِلنِّسَاءِ أَيْضًا اخْتِصَاصٌ بِالْمَبَالِغَةِ فِي التَّرْزِينِ وَالتَّجْمُلِ، وَالْعِنَايَةِ بِالتَّفَاصِيلِ الدَّقِيقَةِ فِي الْمَظْهَرِ، وَمِنْ أَمَارَاتِ هَذَا الْاِخْتِصَاصِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ غَالِبًا مَا يَزِيدُ فَرَحُهَا بِالثَّنَاءِ عَلَى حُسْنِ تَجْمُلِهَا وَزِينَتِهَا؛ فَلَا عَجَبَ أَنْ تَقْتَضِي حِكْمَةَ الشَّرِيعِ أَنْ تُخَصَّ الْمَرْأَةُ بِفَرْضِ يَضْبِطُ مَا اخْتَصَّتْ بِهِ مِنْ حُبِّ التَّجْمُلِ وَالتَّرْزِينِ، وَالْفَرَحِ بِكَسْبِ الْإِعْجَابِ، وَاخْتِطَافِ الْأَنْظَارِ.

وَلَيْسَ هَذَا الْوَجْهَ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ هُوَ الْوَجْهَ الْوَحِيدَ الَّذِي يَكْشِفُ عَنْ حِكْمَةِ الشَّرِيعِ فِي

فرض الحجابِ على المرأة، ومن وراء ذلك وجوهٌ تزدادُ انكشافاً كلما وقَّفنا على التفريق بين الرجلِ والمرأةِ في الجماعِ ومقدّماتِهِ، وبيانهُ من الوجهِ القادم.

#### رابعاً: التفريقُ بين الرجلِ والمرأةِ في عواقبِ التعرّي:

إن إنكارَ الفارقِ بين المرأةِ والرجلِ مكابرةٌ وعنادٌ؛ لأن الفوارقَ بينهما، منها: ما يُدرِكُ بالفكرِ والعقلِ، ومنها: ما يُدرِكُ بالتجربةِ، ومنها: ما يُدرِكُ بالحواسِّ.

ولا يسوّي بين الرجلِ والمرأةِ في ذلك إلا جاهلٌ أو مؤدِّجٌ:

ومن العجيبِ: أن أصحابَ هذه الشبهةِ لم يتوقَّفوا عند إنكارِ الفوارقِ الفلسفيَّةِ بين الرجلِ والمرأةِ، بل أنكروا ما يُدرِكُ منها بالتجربةِ، وغَضُّوا أبصارَهُم عن الفوارقِ الجسديَّةِ المحسوسةِ بين الرجلِ والمرأةِ، ثم كَفُّوا عقولَهُم عن التفكيرِ بآثارِ هذه الفوارقِ الجسديَّةِ على علاقةِ الجنسينِ.

ولن نُضيفَ إلى أحدٍ علماً إن بدأنا ننبِّهُ على هذه الفوارقِ؛ لكنَّ العنادَ والمكابرةَ تَضَطَّرُّنا إلى ذلك:

فنقولُ: إن الفرقَ بين المرأةِ والرجلِ في الجماعِ ومقدّماتِهِ هو الفرقُ بين الفاعلِ والمفعولِ.

وإنه لَمِنَ دواعي العجبِ: أن يَنازِعَ العقلاءُ في الفرقِ بين المرأةِ والرجلِ في هذا الموضوعِ!

أَلَا يَرَى هَوْلًا أن المرأةَ هي التي يَدْفَعُ لها الرجالُ أموالَهُم مقابلَ تعريتها أمامَ جماهيرِ الرجالِ؟! أَلَا يَرَى هَوْلًا أن جسدَ المرأةِ هو الحاضرُ في قصائدِ الشُعْرِ ولَوَحَاتِ الرَّسْمِ؟! أَلَا يَرَى هَوْلًا أن عُرْيَ المرأةِ هو المُستخدَمُ في الإعلاناتِ وجذبِ الزبائنِ؟!

وقد أفادَ إحصاءٌ منشورٌ في موقعِ وزارةِ العملِ الأمريكيَّةِ حول الوظائفِ التي شغلتها المرأةُ في الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ، سنةً (٢٠٠٧م): أن (٩٦,٧%) ممَّنِ يَعْمَلون في وظيفةٍ سكرتيرٍ وإعانةٍ إداريَّةٍ: نساءٌ، و(٧٤%) من النوادلِ (مقدِّمي الخِدْمَةِ) في المطاعمِ:

نساءً، و(٩٣%) من موظفي الاستقبال: نساءً، و(٦٨, ٥%) من موظفي خدمة الزبائن: نساءً. إن هذه الأرقام تشهد على ما يعرفه الخلق جميعاً من الفرق بين تعري الرجال، وتعري النساء.

وإذا اعترف العاقل بهذا الفرق، فمن العناد أن يسوى لباس المرأة بلباس الرجل. ولولا هذا الفارق، لتسابق فريق من الرجال الغربيين إلى الأموال التي تدفع للمرأة مقابل تعريتها.

لكن المادية ورأس المال علمت الغرب ألا يهدر المال، وألا يعطي بغير مقابل مناسب. وستأن ما بين عري المرأة وعري الرجل؛ في جذب الزبائن، واستخراج الأموال من جيوب أصحابها.

وعلى المرأة في هذا الغرب المادي: أن تسأل نفسها: لماذا دفعوا لها، ولم يدفعوا للرجل؟! وماذا أخذ الماديون منها مقابل ما دفعوه لها؟!

إن المرأة في الغرب تعرف ماذا أخذت مقابل نزع لباسها، وتعرف ماذا أخذوا منها بالمقابل.

ويكفي في هذا المقام: أن نسمع شهادة امرأة غربية، وهي الكاتبة (إيفون ريدلي)، وهي تقول: «وما تزال النساء الغربيات يعاملن معاملة السِّلَع؛ حيث تتصاعد وتيرة الرِّق الأبيض، متخفياً تحت قناع عبارات التسويق البراقة؛ حيث تتم المتاجرة بأجساد النساء في عالم الإعلانات، في مجتمعات يُعدُّ الاغتصاب والاعتداءات الجنسية والعنف ضد النساء شيئاً اعتيادياً مألوفاً فيها، وتعدُّ مساواة المرأة بالرجل فيها ضرباً من ضروب الأوهام».

**خامساً:** المرأة هي التي تدفع الأثمان بعدما أفلح الذكور بتحريرها من حصونها:

وذلك أن نزع الحجاب ليس إسقاطاً للتكليف عن المرأة، بل هو رفع للحصانة، وخلع للأستار.



وإذا خرّجتِ المرأة من حِصْنِها، فلن تَمْلِكْ أن تُلومَ الرجالَ إذا استمتعوا بالنظرِ إليها، وماذا تَمْلِكُ إذا أسمعَها الرجلُ كلمةً بعد النظرة؟! وماذا تَمْلِكُ إذا تحرّشَ بها لمسًا وما بعده؟!

في مجتمعاتنا المسلمة المحافظة: لا يتجرأ الفساق على المرأة بذلك، ويحسبون لهذه الجُرأة حسابًا.

أما في الغرب: فقد سبقونا إلى التحرر ورفع الحصانة عن المرأة، كما سبقونا إلى ادّعاء المساواة بين الرجال والنساء، لكننا لم نجد منهم عدلاً ومساواة في منظمات حقوق الرجل، ومنظمات حقوق المرأة، لم نجد منظمة عالمية تختص بمعاونة الرجال من تحرش النساء؛ إن الرجل هو المستفيد من نزع الحصانة عن المرأة؛ فلا نكاد نجد له أثراً ولا ذكراً في حديث الغرب عن حمل المراهقات، ولا فيما يترتب على حمل المراهقات من عذابات ومضاعفات، ولا نكاد نسمع له ذكراً عند الحديث عن مخاطر الإجهاض، لا نسمع إلا الحديث عن الضحية، ولا ضحية إلا المرأة في معظم الأحوال.

أما الرجل، فقد قضى شهوته في ساعة، ثم انصرف لينتظر فرصة قريبة، وتجربة جديدة، فما أكثر المحررات!

فشريعة الله عز وجل موافقة للعقول الصحيحة، والفطر السليمة؛ فهي شريعة اللطيف الخبير، وأحكامها كلها عدلٌ وحكمة، ومن ذلك فرض الحجاب على النساء دون الرجال؛ فإن الحجاب فرض لمنع الوقوع في المحرم.

فعلى من يسأل عن الحكمة من عدم فرض الحجاب على الرجال: أن يفتش عن حديث الغرب عن الضحايا التي افتتسها الرجال بعد تحرير المرأة من حصون الشرع.



المسألة (٢١٥) - اعتنقت الإسلام؛ فلماذا يَتِمُّ التفريق بيني وبين زوجي غير المسلم؟

## السؤال

إذا أسلم أحد الزوجين، فالزمناء بمفارقة الآخر، فكيف سيكون ظنه بهذا الدين الجديد، وهو حديث عهد به، وقد رآه يفرق بينه وبين من يحبُّ؟

أيصحُّ أن يكون هذا الدين العظيم - وهو دين الرحمة والألفة والخير، والذي من أعظم مقاصده تحصيل المصالح ودفع المفاسد - سبباً في تفريق الأسر بعدما كانت مجتمعاً، وأن يزرع البغضاء بين أفرادها بعدما كانوا مؤتلفين؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ التفريق بين الزوجين بسبب إسلام أحدهما.

## الجواب

### مضمون السؤال:

صاحب هذا السؤال يرى أن التفريق بين الزوجين بسبب إسلام أحدهما، يعارض مقصد الشريعة في حفظ الأسرة، وعدم تفككها.

والذي يريد قوله: إن هذا الحكم الشرعي يؤدي إلى التنفير من الدين الإسلامي، وإعراض الناس عنه.

### مختصر الإجابة:

إن الإسلام جاء برعاية الأسرة والمحافظة عليها، لكنه لم يأمر المسلمة الجديدة، أو المسلم الجديد، بالبقاء مع زوجها، أو زوجته، إن هو أصرَّ على الكفر، بل أمر بحصول التفريق بينهما.

والتفريق - في هذه الحالة - دلَّ عليه الكتاب والسنة، وأفتى به الصحابة والتابعون رضي الله عنهم، وهي مسألة إجماعية بين العلماء.

والأمر بالتفريق فيه اعتباراً لمصلحة أجل وأعظم، وهي مصلحة علو الإسلام ورفعته، التي لا تحصل بإباحة وطء الكافر للمسلمة بحال.

ولو كان الزوج الكافر يرغب في استمرار الحياة الزوجية مع المسلمة، وكان يحبها حباً حقيقياً -: لدخل في دين الإسلام، لكن رفضه الإسلام (دين زوجته) يدل على عدم الحب، ولأنه لن يراعي أحكام الشرع في المعاشرة، وحظرها في الحيض والنفس، وغير ذلك من الأمور، وهو باب لإنتاج ذرية كافرة؛ إذ الولد تبع لأبيه.

### الجواب التفصيلي:

\* لتعرف أولاً على حكم المسألة: فإنه بمجرد إسلام الزوجة يحرم عليها زوجها الكافر؛ وهذا ما عليه الصحابة ومن بعدهم من علماء المسلمين؛ فعن داود بن كردوس، قال: «كان رجل من بني تغلب، يقال له: عبادة بن النعمان بن زرعة، عنده امرأة من بني تميم - وكان عبادة نصرانياً - فأسلمت امرأته، وأبى أن يسلم؛ ففرق عمر بينهما»؛ رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٩٠/٥).

والإجماع قائم على هذا الحكم من قديم الإسلام؛ حتى لقد نقله الشافعي، فقال: «فحرم الله عز وجل على الكفار نساء المؤمنين، لم يبيح واحدةً منهن بحال، ولم يختلف أهل العلم في ذلك». «كتاب الأم» (١٥٣/٥).

ولا فرق بين ابتداء النكاح واستدامته؛ فلا يحل اجتماع كافر مع مسلمة بعقد زواج مطلقاً. لكن لا يلزم من ذلك ألا ترجع المرأة إليه؛ فلها أن تصبر حتى يسلم، فترجع زوجة له، فإذا أسلم في وقت عدتها، فهما على نكاحهما، وإن انقضت عدتها، ولم يسلم، فأمرها بيدها: إن شاءت، تزوجت بغيره، وإن شاءت، انتظرت، لعله يسلم يوماً من الدهر، فتعود إليه من غير حاجة إلى تجديد نكاح.

\* وبالنسبة لفهم هذا الحكم وهذه الحكمة نقول:

❁ أولاً: إن الحكم الشرعي هو الذي يحكم في حياة الناس، وليس الناس بأهوائهم

وَأَمْرٌ جَتَهُمْ يَحْكُمُونَ فِي هَذَا الدِّينِ؛ بل المطلوب من المؤمن أن يُدْعِنَ لحكم الشرع؛ قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فبغض النظر عن الأجوبة التالية؛ فمتى عَرَفَ الإنسان ربَّه، عَلِمَ أنه حَكِيمٌ خَبِيرٌ، فمتى عَرَفَ حَكَمَ الله، وَجَبَ عليه اتِّبَاعُهُ؛ سواءً عَرَفَ الحِكْمَةَ أو لا؟

❁ **ثانيًا:** الثابت أن الإسلام أتى بالحقائق، وليس كلُّ الناس يحبُّ الحقيقةَ وَيَتَّبِعُهَا؛ فهناك أناسٌ أَحَبُّوا اللهَ وَأَطَاعُوهُ، وهناك أناسٌ كَفَرُوا به وانتقصوا منه.

وهذا الكفرُ والانتقاصُ هو جِنَايَةٌ، ولا يَمْنَعُ أن تترتَّبَ عليه آثارٌ؛ ولهذا قد فَرَّقَ اللهُ تعالى بين المسلم والكافر، وإن كان أقربَ الناسِ إليه؛ كأبيه، وعشيرته؛ فقد فَرَّقَ بين إبراهيمَ وأبيه وقومه، وأمرَ كلَّ مسلمٍ بالافتدَاءِ والتَّاسِّيِ بإبراهيمَ في هذا الأمر؛ قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ﴾ [المتحنة: ٤].

فالذي فَرَّقَ بين إبراهيمَ وأبيه وقومه، هو كُفْرُهُمْ، ولقد حَوَّلَ الكفرُ ما كان من صِلَةٍ ومودَّةٍ إلى عداوةٍ أبديةٍ وبغضاءٍ لِمَا هم عليه، لا تنتهي إلا برفض الكفرِ والدخولِ في الإيمان.

وحَرَّمَ الإسلامُ على كلِّ مسلمٍ أن يوالي أقربَ الناسِ إليه موالاةً تامَّةً؛ إن كان كافرًا؛ فقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ ءَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٣﴾ قُلْ إِن كَانَتْ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ؕ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٣ - ٢٤].

والمقصودُ: بَغْضُ ما هو عليه، وبغضُهُ من حيث هو متلبسٌ بالكفرِ وعداوةِ الله تعالى، أما المحبَّةُ الطبيعيَّةُ للآباءِ والأُمَّهاتِ، أو الإخوةِ من غيرِ المسلمين - فهو أمرٌ لم تحرِّمهُ الشريعةُ، وإنما حرَّمتْ أن يكونَ هذا الحبُّ سبيلًا لنقصِ الدِّينِ أو نقضِهِ.

❁ **ثالثاً:** دين الإسلام العظيم جاء بتحصيل المصالح ودفع المفسد:

لكننا نقول: أي المصالح والمفاسد هي المعتبرة في الإسلام؟! فهذا أمرٌ تكلم عنه العلماء، وذكروا أدلته المعروفة في كتبهم المطولة:

إن المصالح في الشرع: إما مصالحٌ معتبرةٌ شرعاً، أو مصالحٌ فاسدةٌ شرعاً، أو مصالحٌ مرسلّةٌ:

❁ أما المصالحُ المعتبرةُ شرعاً: فما نصّ الشارعُ على أنها مصلحةٌ يريدُ الشارعُ تحقيقها للعباد؛ فأمر بها، أو أحلّها، وكلُّ شيءٍ أمر الله به أو أحله يحققُ مصلحةَ العباد.

❁ والمصالحُ الفاسدةُ: هي مصالحٌ موهومةٌ، قد نصّ الشارعُ على إلغائها، وعدم اعتبارها، وكلُّ شيءٍ نهى الله عنه، فإن تركه مصلحةٌ، وفعله مفسدةٌ، والكافرُ فاسدٌ، أمر الشارعُ بعداوتيه ومقاطعته وفراقه، إن كان زوجاً أو زوجةً، والكفرُ مفسدةٌ نهى الشارعُ عنها؛ لقوله تعالى:

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ۗ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ۗ فَإِنْ عَلَّمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ۚ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ۗ وَءَاتُوهُنَّ مَّا أَنفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمُ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ ۚ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفِرِ ۚ وَسَأَلُوا مَّا أَنفَقْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمُ مَّا أَنفَقُوا ۗ ذَٰلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۗ﴾ [المتحنة: ١٠].

❁ أما المصلحةُ المرسلّةُ: فهي التي لم يرد في الشرع نصٌّ من كتاب الله، أو سنة رسول الله ﷺ، أو إجماع الأمة، على اعتبارها، ولا على إلغائها.

والإسلام حرم على المسلم الزواج من كافرةٍ إلا من يهوديةٍ أو نصرانيةٍ، وحرم على المسلمة الزواج من كافرٍ حتى لو كان يهودياً أو نصرانياً؛ قال تعالى يخاطبُ المؤمنين ذكوراً وإنثاءً: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ ۚ وَلَا مَؤْمِنَةً حَتَّىٰ يُؤْمِنَ ۚ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ ۚ وَلَا أُعْجَبُكُمْ ۗ﴾ [البقرة: ٢٢١]، واستثنى للرجل المسلم فقط الزواج من يهوديةٍ أو نصرانيةٍ؛ كما قال تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

كما حَرَّمَ استمرارَ ذلك الزواجِ الممنوعِ بين المسلمِ والكافرةِ غيرِ الكتابيةِ، وبين المسلمةِ والكافرِ مطلقًا، بقوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا﴾ [المتحنة: ١٠]، وهذه الصيغةُ تُفيدُ العمومَ.

هذا؛ وقد فرَّقَ الرسولُ ﷺ بين ابنته زينبَ رضي الله عنها والمسلمةِ، وبين زوجها أبي العاصِ بنِ الرِّبيعِ سِنينَ، ولم يُرَدِّها عليه إلا بعد أن أسلمَ، وكان وفيًّا لها ولأبيها، ولم يُؤذها وهو على كُفْرِهِ؛ كما شهدَ له رسولُ الله ﷺ بذلك.

كُلُّ ذلك يدلُّ على وجودِ علاقةٍ حسنةٍ بينهما، ومع هذا: فقد فرَّقَ رسولُ الله ﷺ بين هذه الأسرةِ، وكان بينهما ذُرِّيَّةٌ، وولدتُ زينبُ لأبي العاصِ أكثرَ من ولدٍ، فعاشت في المدينةِ، وعاش أبو العاصِ زوجها في مكةَ على كُفْرِهِ، ولم تَمَّ أَيَّةُ صلةٍ جنسيةٍ أو استمتاعٍ بينهما، بعد مجيئها إلى المدينةِ حتى أسلمَ.

وقد فارقَ عمرُ بنُ الخطابِ رضي الله عنه زوجته المشركتين عند نزولِ قوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا﴾ [المتحنة: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفِرِ﴾ [المتحنة: ١٠].

وأما زواجُ المسلمِ من يهوديةٍ أو نصرانيةٍ، فهو جائزٌ لأن الرجلَ له السلطةُ والقِوامةُ في بلدِ الإسلامِ، وهو أكثرُ تأثيرًا من المرأةِ، واليهوديةُ والنصرانيةُ أقربُ إلى الإسلامِ من المشركاتِ؛ ولهذا خُفِّفَ هذا الحُكْمُ لهذه الحِكْمَةِ وغيرها مما يَعْلَمُهُ العليمُ الخبيرُ.

ومع ذلك: فمتى غلبَ على الظنِّ أن زواجِ المسلمِ باليهوديةِ أو النصرانيةِ سيكونُ سببًا لفتنته في دينه، أو فتنته ولده - خصوصًا إن كان في بلادِ الكفارِ - فيمنعُ من هذا الزواجِ لهذه الفتنةِ العارضةِ.

**رابعًا:** التفريقُ بين الزوجين حالِ إسلامِ أحدهما، لا يصحُّ وصفُهُ بالحكمِ المنفِّرِ من الإسلامِ، بل هو من محاسنِ الإسلامِ الداعيةِ للدخولِ فيه:

فوصفُ الحكمِ الشرعيِّ الذي جاء به القرآنُ الكريمُ، والسُّنةُ النبويةُ الشريفةُ، في التفريقِ بين المسلمةِ والكافرِ، والمشركةِ والمسلمِ، وقال به الفقهاءُ، وجماهيرُ العلماءِ من لدُنْ صحابةِ رسولِ الله ﷺ، حتى يومنا هذا: بأنه تنفيرٌ، وإبعادٌ للناسِ عن دينِ الله - هذا القولُ قولُ قبيحٍ، يُرَدُّ على قائله، ويُنكرُ عليه.

فهو إن كان يدعي الفقه واحترام الفقهاء، فهذا القول متفق عليه بين علماء الإسلام، ومنزلتهم معروفة، وقد أفنى هؤلاء العلماء والفقهاء أعمارهم في خدمة الإسلام، وتعليمه للناس، وإقناعهم به؛ فهل إفتاء التابعين وتابعي التابعين والأئمة بعدهم بالتفريق ثمرته تنفير الناس من الدين، وإبعادهم عن الإسلام؟!!

وإن كان لا يقدر قدر فقهاء المسلمين، فيعرف قدرهم، وإلا فيذكر بالواقع؛ فإن القول باستمرار العلاقة الزوجية بين الكافر والمسلمة، وبين المسلم والمشركة غير الكتابية، يعاشرها وتعاشرها، وينجبان أطفالاً يتخاصم الأبوان ويتنازعان على حضانتها وتربيتها، ويُنسب هؤلاء الأطفال للرجل الزوج إن كان كافراً؛ لأنهم ولدوا لكافر؛ فإن الولد لأبيه -: هذا القول يخالف الأدلة الواضحة، ومنهج الفقه والفقهاء الذين اتفقوا على التفريق بينهما.

مع أن الإسلام لم ينفرد بهذا؛ ففي قانون الأقباط الأرثوذكس المصري الصادر عام (١٩٣٨م)، تنص المادة السادسة على أن «اختلاف الدين مانع من الزواج»، وغيرها شواهد كثيرة.

ومما تجدر الإشارة إليه: أن حياة المسلمين الواقعية، وتاريخهم الطويل، منذ العهد النبوي، وحتى انقضاء الدولة العثمانية، والمفتون يفتون المسلمين، وقضاة المسلمين يقضون بين المسلمين وغيرهم في هذه الحالات: أن إسلام أحد الزوجين، وإصرار الآخر على الكفر، يبطل عقد الزواج، ويمنع من الوطاء؛ فلم ينفّر ذلك الناس من الإسلام، بل دخلوا فيه وافرّين:

فالرجل حين يرى زوجته قد هدأها الله للإسلام؛ فهجرت عبادة الأوثان، وتحررت من الخرافات والأوهام -: كان يبادر إلى دخول الإسلام معها، أو بعدها بقليل، فيكونان أسرة مسلمة، تسود فيها الحياة الإسلامية، وأحكام الشريعة الإسلامية.

والمرأة التي أسلم زوجها، ودخل هذا الدين، وجاهدت من أجل نشره في ربوع العالمين، حين ترى زوجها يسلم -: تسارع إلى الدخول في الإسلام - في الغالب - مع زوجها، حتى يستمر الانسجام، والموودة والرحمة والسكن، ويكونان أسرة مسلمة.



هذا؛ وإنَّ عددَ الحالاتِ التي يدخلُ فيها أحدُ الزوجينِ الإسلامَ، ويُصِرُّ الآخرُ على الكفرِ، ولو تمزقتِ الأسرةُ، وتفرَّقَ الزوجانِ -: قليلٌ جدًّا، ولا يكادُ يُذكرُ بالنسبةِ للأزواجِ الذين دخلوا الإسلامَ معًا، أو سبقَ أحدهما الآخرَ.

وقد أعطى الإسلامُ فرصةً لأحدِ الزوجينِ الكافرِ منهما أن يتدبَّرَ الأمرَ، وأن يفكِّرَ فيه مدَّةً من الزمنِ، فإذا رفضَ الكافرُ خلالَ هذه المدَّةِ أن يدخلَ في دينِ الله، وأن يَبقى كافرًا، معاديًّا لله ورسوله ﷺ، فكيف تَبقى هذه المرأةُ المؤمنةُ زوجةً له؟! يجامعُها وتكشفُ عليه أبدأ، ثم يُعدُّ ذلك ترغيبًا له ولغيره في الإسلام؟!!

بل ذلك يَجعلُهُ مُصِرًّا على الكفرِ متمرِّسًا به، ما دام يحققُ مرادهُ ونزوتَهُ، ولذاتِهِ مع المسلمة، وهو كافرٌ يكفرُ برَّبِّها وبدِينِها، ويُنكرُ نبيَّها ﷺ، ويعبُدُ غيرَ اللهِ مِن وثنٍ أو غيره.

فليس في ذلك تأليفٌ لقلبهِ على الإسلامِ، بل هو إقرارٌ لقلبهِ على الكفرِ؛ وهذا أبعدُ ما يكونُ مما قامت عليه الدعوةُ النبويَّةُ.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: التفريقُ بين الزوجينِ، الأسرةُ في الإسلامِ، المسلمون الجُدُد.



المسألة (٢١٦) - أسلمت امرأة قبل زوجها؛ فلماذا تفرقه؟

## السؤال

إذا أسلمت امرأة قبل زوجها، فلماذا يأمرها الإسلام بأن تفرقه؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* زواج المسلمة من غير المسلم.
- \* الفرقة بين الزوجين بسبب الدين.

## الجواب

### مضمون السؤال:

صاحبُ هذا السؤال يرى أن الزواج كان يربط بين زوجين وإن كانا غير مسلمين، فإذا أسلمت المرأة أولاً، وجب عليها في الإسلام فراق زوجها غير المسلم؛ وهذا الحكم فيه من التفريق بين الأزواج، وقد يكون بينهم أولادٌ، ففرقهم الدين، ولم يجمعهم!

### مختصرُ الإجابة:

إن سببَ التفرقة بين المسلمة وزوجها غير المسلم: أن الزوج في مقام أعلى من الزوجة؛ فيجب عليها طاعة زوجها، وامتنال أمره، أما بعد إسلامها، فقد أصبحت هي أعلى منه، فليس كفتاً لها؛ فكيف يكون الأدنى فوق الأعلى!؟

وكذلك معلومٌ ضعف المرأة، وأنها تغلب عليها العاطفة؛ فقد يستميلها الرجل، وقد يفتنها في دينها، وينال منها بالتخويف والإكراه، ولا شك أنه سيؤثر في أولادها؛ فوجب المفاصلة بين المسلمة وغير المسلم؛ وكل هذا صيانةً لدين المرأة المسلمة.

ومع ذلك: إذا انقضت عدتها، ولم تتزوج، فزوجها أحقُّ بها إذا أسلم؛ ترغيباً له في الهداية

والإسلام.

## الجواب التفصيلي:

❁ **أولاً:** الإسلامُ يَعْلُو، ولا يُعْلَى عليه:

سببُ التفرقة بين المسلمة وزوجها غير المسلم: أن الزوج في مقام أعلى من الزوجة؛ قال الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤]، فيجبُ عليها طاعةُ زوجها، وامتنثالُ أمره، أما بعد إسلامها، فقد أصبحت هي أعلى منه، فليس كُفئًا لها؛ فكيف يكون الأدنى فوق الأعلى؟!!

وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]، أي: لا تجعلوا لهم سبيلًا ورفعةً على المؤمنين، فغير المسلم لا يكافئ المسلم:

وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴿١٦﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿١٧﴾ وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ﴾ [فاطر: ١٩-٢١]:

قال السَّعْدِيُّ: «يُخْبِرُ تعالى: أنه لا يتساوى الأضدادُ في حكمةِ الله، وفيما أودعه في فطرِ عباده... فكما أنه من المتقررِ عندكم، الذي لا يقبلُ الشكَّ: أن هذه المذكورات لا تتساوى، فكذلك فلتعلموا أن عدم تساوي المتضاداتِ المعنويةِ أولى وأولى؛ فلا يستوي المؤمن والكافر، ولا المهتدي والضال، ولا العالم والجاهل، ولا أصحاب الجنة وأصحاب النار، ولا أحياء القلوب وأمواتها؛ فبين هذه الأشياء من التفاوت والفرق ما لا يعلمه إلا الله تعالى، فإذا علمتِ المراتب، وميزتِ الأشياء، وبان الذي ينبغي أن يتنافس في تحصيله من ضده، فليخترِ الحازم لنفسه، ما هو أولى به وأحقها بالإيثار». اهـ. «تفسير السَّعْدِيِّ» (ص ٦٨٨).

❁ **ثانياً:** التفرقة بين المسلمة وغير المسلم صيانة لدينها:

وكذلك معلومٌ ضعفُ المرأة، وأنها تغلبُ عليها العاطفة؛ فقد يستميلها الرجلُ؛ فالنساء -في الأغلب- يتبعن الرجال، ويتأثرن بطباعهم، وقد يفتنها في دينها، ولا شك أنه سيؤثر في أولادها، أو قد ينال منها بالتخويف والإكراه؛ فوجبَت المفاصلة بين المسلمة وغير المسلم، وأن يكون الولاء للدين فوق كلِّ ولاء؛ ولذلك حسم القرآن هذه القضية؛ فقال تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهُنَّ حِلُّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠]؛ وكلُّ هذا صيانة لدين المرأة المسلمة.

❁ **ثالثاً:** إذا أسلم الرجل، فهو أحقُّ بامرأته المسلمة ما لم تتزوج:

ومع ذلك: إذا انقضت عدتها، ولم تتزوج، فزوجها أحقُّ بها إذا أسلم؛ وذلك ترغيباً له في الهداية والإسلام؛ فإذا أسلم، رُدَّتْ إليه زوجته؛ وهذه مصلحة عظيمة تغمر مفسدة الفراق بين الزوجين، وإن أبى الإسلام، لم ترجع إليه، لكن تردُّ إليه مهرها؛ فإن من عدل الإسلام: أنه يُردُّ عليه ما أنفق؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مَّا أَنْفَقُوا﴾ [الممتحنة: ١٠].

❁ **كلمات دلالية:** أسباب التفريق بين الزوجين، فسخ النكاح.

❁ **أسئلة ذات علاقة:**

❑ حكم زواج المسلمة من غير المسلم.

❑ الفرقة بين الزوجين بسبب الدين.

❑ أسباب فسخ النكاح.



المسألة (٢١٧) - لماذا لا يُبيح الإسلام تعدُّد الأزواج، كما يُبيح تعدُّد الزوجات؟

## السؤال

من قال: «إن المرأة بطبيعتها تكوينها لا ترغب بتعدُّد الأزواج؟!»، كلُّ البشر (رجالاً ونساءً) إذا كانوا أحراراً، يميلون للتعدُّد، ويرغبون بمعرفة كلِّ الأصناف والأحجام والألوان، وعندما يلتزمون لشريك حياة، فذلك التزامٌ طوعيٌّ، ويُفترض أن يكون من الطرفين.

## عبارات مشابهة للسؤال

\* الحكمة من منع المرأة من تعدُّد الأزواج.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يريدُ السائل أن يقول: إن القولَ بعدم مناسبة التعدُّد لطبيعة المرأة، أمرٌ لا يرجع لحقيقة ثابتة، وإنما ذلك - بحسب زعم السائل - كذبةٌ صنعتها الثقافة الذكورية؛ لتسمح بالتعدُّد للرجل فقط.

### مختصر الإجابة:

تعدُّد الأزواج هو - في حقيقته - يشتمل على جميع المفساد التي يشتمل عليها الزنى؛ من اختلاط الأنساب، وانتشار الأمراض، وإفساد المرأة المصونة.

أما تعدُّد الزوجات، فهو يشتمل على مصالح أباح الله تعالى تعدُّد الزوجات من أجلها؛ كإعالة النساء اللواتي لا مُعيل لهنَّ، وحلِّ مشكلة عقم الزوجة لمن يريد الإنجاب، وغير ذلك.

ومعرفة جميع الأصناف والأجسام والألوان، ليست غايةً للنكاح، ولا لتعدُّد الزوجات، وما أكثر ما يفسد الزواج إذا كان بهذا الهدف؛ وإنما يكون مثل هذا الهدف غايةً للعلاقة بين الرجل والمرأة في النظرة الإباحية للعلاقة بين الرجل والمرأة.

## الجواب التفصيلي:

كان العرب يعددون الزوجات قبل الإسلام إلى عشر نسوة فكثر، ويسمّون المرأة التي تكون مع أخرى في عصمة: «الضرة»، فيقولون: «امرأة مضرة»، أي: ذات ضرائر، و«رجل مضر»، أي: زوج ضرائر.

ولما جاء الإسلام، أباح للرجل أن يتزوج اثنتين، أو ثلاثاً، أو أربعاً، إن أمن من الجور بينهما، وإلا وجب عليه أن يقتصر على واحدة؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعًا فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣].

أي: فلكل من يريد الجمع أن يتزوج من النساء باثنتين، أو ثلاث، أو أربع، سواء اتفق الأزواج في عدد زوجاتهم، أم اختلفوا، مع الشرط المذكور، وهو العدل بينهما.

وقد عرّف في أصول الشريعة: أن الشيء قد يكون فيه نفع، وتكون فيه مفسدة أعظم من النفع، فينهى عنه؛ كالخمر والقمار؛ قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]؛ فنهى عنهما حيث غلب الإثم على النفع.

وقد يكون فيه ضرر، ونفعه أكبر من ضرره؛ فيأذن فيه؛ كالحرب فيها ضرر، وهو موت فريق من رجال الأمة، ولكن العزة والكرامة التي تنالها الأمة بعد الحرب أكبر من ضررها بدرجة قصوى؛ فأذن فيها.

ومن هذا الباب: تعدد الزوجات، فيه ضرر على إحدى الزوجات بمشاركة الأخرى لها في الزوج، وفيه مصالح للزوج والأمة إذا روعي شرطه؛ وهو العدل بينهما.

فالإسلام أباح تعدد الزوجات على وجه الرخصة للرجل لأسباب طبيعية واجتماعية؛ فقد تصاب الزوجة بمرض يمنع الزوج من ملابتها، أو تكون مصابة بعقم يمنع من النسل، ولتوثيق صلة الزوج بأسرة أخرى تظاهره وتعينه.

ثم إن الرجال على فرض مساواتهم للنساء في العدد، فإنهم يتعرضون لأخطار لا يتعرض لها النساء، من حرب ونحوها؛ فينشأ عن ذلك أن تكون نساء خاليات من رجال يقومون عليهن، ويحفظون حرمهن، ويدفعون عنهن قالة السوء، والمشاهدة تدل على زيادة النساء على الرجال.

وإذا وَقَعَ ظُلْمٌ مِمَّنْ عَدَدَ الزَّوْجَاتِ، فَلِعَدَمِ الثَّقَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، أَوْ التَّهَاوُنِ بِهَا؛ إِذَا كَافَحَ وَلِيُّ الْأَمْرِ هَذِهِ الْجَهَالَةَ، أَوْ التَّهَاوُنَ بِأَحْكَامِ الدِّينِ، فَأَرَى النَّاسَ حَقَائِقَ دِينِهِمْ وَأَدَابَهُ بِالْمَعْلَمِينَ الرَّاشِدِينَ، وَالْوُعَاظِ الْمَخْلِصِينَ - : صَارَ تَعَدُّ الزَّوْجَاتِ عَلَى قَدْرِ مَا تَدْعُو إِلَيْهِ الْمَصْلَحَةُ الظَّاهِرَةُ، وَلَا يَقَعُ لِمَجْرَدِ حِظِّ النَّفْسِ وَالْإِنْحِطَاطِ فِي أَهْوَائِهَا.

فَالتَّعْلِيمُ السَّلِيمُ، وَالْعِظَاتُ الْبَالِغَةُ، تُوجَدُ عِنْدَ الرِّجَالِ مِنَ الْأَخْلَاقِ مَا لَا تُوجَدُهُ الْمَحَاكِمُ السَّائِدَةُ.

وَالعِيُوبُ الَّتِي يذُكَّرُهَا مَنْ يَدَّعِي ضَرَرَ التَّعَدُّدِ، إِنَّمَا هِيَ نَتِيجَةُ الْجَهْلِ بِالتَّشْرِيحِ، أَوْ التَّهَاوُنِ بِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا تَزُولُ بِالتَّهْذِيبِ وَالْمَوْعِظَةِ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْعَصُورِ الزَّاهِرَةِ بِالدِّينِ.

فَالْمَنْصِفُونَ مِنَ النَّاسِ - وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ - يَعْتَرِفُونَ أَنَّ الْإِذْنَ فِي تَعَدُّدِ الزَّوْجَاتِ - مَعَ مِرَاعَاةِ الْعَدْلِ بَيْنَهُنَّ - ضَرُورِيٌّ فِي الْأُمَّةِ، إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَعِيشَ فِي عِفَافٍ وَعِزَّةٍ بِكَثْرَةِ نَسْلِهَا، وَصِيَانَةِ أَعْرَاضِهَا؛ وَهَذَا مَا تَوَخَّاهُ الْإِسْلَامُ فِي إِبَاحَةِ تَعَدُّدِ الزَّوْجَاتِ، مَعَ رِعَايَةِ شُرُوطِهِ.

كَمَا أَنَّ تَعَدُّدَ الزَّوْجَاتِ مَقِيدٌ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ فَلَا يُبِيحُ الْإِسْلَامُ الزَّوْجَ فَوْقَ أَرْبَعِ زَوْجَاتٍ، وَلَا يُبِيحُ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا؛ وَهَذَا كُلُّهُ غَيْرٌ مَوْجُودٌ عِنْدَ الطَّوَائِفِ الَّتِي تُبِيحُ التَّعَدُّدَ فِي الدِّيَانَاتِ وَالْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى؛ كَطَائِفَةِ الْمُؤَرَّمُونَ الَّتِي انشَقَّتْ عَنِ النَّصْرَانِيَّةِ، وَالَّتِي تُبِيحُ لِأَتْبَاعِهَا التَّعَدُّدَ بِلا ضَوَابِطَ.

أَمَّا «تَعَدُّدُ الْأَزْوَاجِ» الَّذِي جَاءَ السُّؤَالُ عَنْهُ، فَهُوَ مِنْ حَيْثُ الْحَقِيقَةُ وَالْوَاقِعُ لَا مَصْلَحَةَ فِيهِ حَتَّى تُبِيحَهُ الشَّرِيعَةُ، وَالشَّرِيعَةُ جَاءَتْ بِالْعَدْلِ وَوَضَعِ الْأُمُورِ فِي مَوَاضِعِهَا، وَلَمْ تَأْتِ بِالمَسَاوَاةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، بَلِ الْمَسَاوَاةُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفِينَ: هِيَ عَيْنُ الظُّلْمِ وَالْفَسَادِ.

وَمَنْ نَظَرَ فِي تَعَدُّدِ الْأَزْوَاجِ، وَجَدَ أَنَّهُ فِي حَقِيقَتِهِ زِنَى؛ فَجَمِيعُ مَفَاسِدِ الزِّنَى مَوْجُودَةٌ فِيهِ: فَتَعَدُّدُ الْأَزْوَاجِ يَتَضَمَّنُ اخْتِلَاطَ الْأَنْسَابِ، وَإِفْسَادَ الْمَرْأَةِ الْمَصُونَةَ، وَتَعْرِضَهَا لِلتَّلَافِ وَالْفَسَادِ، وَيَتَضَمَّنُ نُشْرَ الْأَمْرَاضِ وَالْأَوْبِئَةِ.

وَتَعَدُّدُ الْأَزْوَاجِ زِنَى، وَالزِّنَى يُوجِبُ الْفَقْرَ، وَيَقْصُرُ الْعُمُرَ، وَيَكْسُو صَاحِبَهُ سَوَادَ الْوَجْهِ، وَثُوبَ الْمَقْتِ بَيْنَ النَّاسِ.

وتعدُّ الأزواج زنى، والزنى يشْتتُّ القلب، ويْمِرُضُهُ إن لم يُمِتَّهُ.

وتعدُّ الأزواج زنى، والزنى يَجْلِبُ الهَمَّ والحزنَ والخوفَ، ويباعدُ صاحِبَهُ مِنَ المَلِكِ،

ويقربُ منه الشيطان.

فليس بعد مَفْسَدَةِ القتلِ أعظمُ من مفسدةِ الزنى، وتعدُّ الأزواجِ هو نوعٌ من أنواعِ الزنى.

❖ كلماتٌ دلاليةٌ: تعدُّ الأزواج.







## المسألة (٢١٨) - لماذا لا يُبيح الإسلام للمرأة أن تكونَ رأسَ الدولة؟

### السؤال

لماذا لا يُبيح الإسلام للمرأة أن تكونَ رأسَ الدولة؟

### الجواب

#### مضمون السؤال:

السائل يستشكل: لماذا لا يَسْمَحُ الإسلامُ أن تكونَ المرأةُ في رأسِ الدولةِ رئيسةً أو مَلِكَةً؟ ولماذا يجعلُ هذا المنصبَ حصرًا للرجل، ويحرّمُ توليةَ المرأةِ هذا الأمرَ؟

#### مختصرُ الإجابة:

الإسلامُ اهتمَّ بالمرأة، وحَفِظَ لها حقوقها ومكانتها وكرامتها، وجاء بكافةِ الأحكامِ التي تُهَيِّئها، وتحتاجُ إليها، كما حدّد أدوارها المَنوطةَ بها في الحياة، والمنتاسبةَ مع طبيعَةِ تكوينِها وقُدّراتِها التي وهبها اللهُ تعالى لها.

وقد أعفَى الإسلامُ المرأةَ من تولّي الولايةِ العامّةِ، أو رئاسةِ الدولة؛ لأنها لا تتناسبُ مع طبيعَةِ المرأةِ وتكوينِها، وقُدّراتِها الجسديّةِ والعقليّةِ التي لا تستطيعُ تحمُّلَ المَشاقِّ الكبرى، وكذلك حفاظًا على مصلحةِ الدولةِ والمجتمعِ الذي يحتاجُ من يقودُه نحوَ ما يحقُّ مصالحه.

فرياسةُ الدولةِ تحتاجُ إلى طبيعَةٍ حازمةٍ وقويّةٍ، وقادرةٍ على مواجهةِ الصعوباتِ والشدائدِ التي تحلُّ بالدولة، لا سيّما في الكوارثِ والحروب، والأزماتِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ.

أما طبيعَةُ الأنوثةِ التي جُبلتُ عليها المرأةُ، فإنها تجعلُها ضعيفةً وليّنةً، وأكثرَ عاطفةً ومشاعرًا، ولا تستطيعُ التعاملُ مع تلكِ الأمورِ.

وهذا المنع لا يعني انتقاص حق المرأة، ولا يُرادُ منه التقيصُ من قدرِ المرأة، أو التقليلُ من شأنها، وإنما يُرادُ منه: التأكيدُ به على صيانة المرأة، وعدم تحميلها فوق طاقتها، وتوجيهها لما يتناسبُ مع طبيعتها ودورها المنشود في الحياة.

### الجواب التفصيلي:

يستشكل بعضهم منع الإسلام تولي المرأة للولاية العامة؛ كرياسة الدول، ويرون أن هذا من تنقُصِ قدرِ المرأة وهضمِ حقوقها.

والإجابة على هذه الشبهة من عدّة أوجه:

❁ **الوجه الأول:** أن الولاية العامة لا يُقصدُ بها توزيع الهدايا ليتساوى الناس فيها، بل يُقصدُ فيها المصلحة العامة؛ فلا فرق في الأصل أن يتولّى هذا الأمر رجلٌ أو امرأة؛ ولكن الأمر هو في النظر في صلاحية كل منهما.

فليس هناك مانع عقلي ولا طبيعي يمنع أن تكون هناك قدرات عند الرجل ليست عند المرأة، أو قدرات عند المرأة ليست عند الرجل؛ وبالتالي: فهناك شيء يصلح لأحدهما ولا يصلح للآخر، وليس هناك أي انتقاص في هذه الحالة لأي أحد منهما.

ولهذا فالسؤال هو: ما الذي يصلح لأحدهما، وما الذي لا يصلح؟ وهذا سؤال قد نعرفُ جوابه بالشرع، أو بالطب، أو بغير ذلك؛ فمتى جاءنا ذلك من مصدرٍ صحيح، فعلينا ألا نكذبه.

❁ **الوجه الثاني:** ليس بعيد أن يكون تولي المرأة الولاية العامة، أو رياسة الدولة، غير مناسب لطبيعة المرأة وتكوينها، وقدراتها الجسدية أو النفسية، أو طريقة تفكيرها، أو غير ذلك.

فرياسة الدولة تحتاج إلى طبيعة حازمة وقوية، وقادرة على مواجهة الصعوبات والشدائد التي تحلُّ بالدولة، لا سيما في الكوارث والحروب، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وهي التي تتناسب غالباً مع طبيعة الرجل؛ قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٤].

أما طبيعة الأئمة التي جُبلت عليها المرأة، فإنها تجعلها رقيقةً وليّنةً، وأكثرَ عاطفةً ومشاعرَ، ولا تستطيعُ التعاملُ مع تلك الأمور.

فهو يضرُّ بمصلحةِ الدولة، ويضرُّ بالمجتمعِ الذي ستتولّى حكمه؛ فالولايةُ لا بدَّ أن يتولّاها الشخصُ الذي تُوجدُ فيه الصفاتُ الملائمةُ، وشروطُ القدرةِ لتولّي ذلك المنصب؛ حتى يقودَ المجتمعَ والبلدَ الذي يحكّمهُ نحوَ ما يحقُّ مصالحه، ويحقِّقَ ازدهاره.

ولأنها أيضًا: تعترضها الكثيرُ من الحالاتِ الشخصية؛ كالحَيْضِ، والحَمَلِ، والولادةِ، التي تُرهقُها، وتعكّرُ مزاجها، وتضعفُ إمكانيّاتها في قيادةِ الدولة، أو أنها ستُهملُ واجباتها وفرصها في حياةٍ سعيدة.

ولذلك ثبتَ عن النبي ﷺ أنه حكّمَ بعدمِ الفلاحِ والخُسرانِ لمن ولّوا أمرهم امرأةً تُقوِّدُهم وتحكّمهم؛ فقد جاء في حديثِ أبي بكرٍ رضي الله تعالى عنه؛ أن النبي ﷺ لما بلغه أن فارسَ ملكوا ابنةَ كِسرى، قال: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ»؛ رواه البخاري (٤٤٢٥).

❁ **الوجهُ الثالثُ:** تولّى المرأةُ الإمامةَ يودّي إلى تضييعِ مصالحها ومصالحِ زوجها وأسرتهَا، وعدمِ قيامها بالدورِ المُنوطِ بها؛ كإهمالِ البيتِ، وإهمالِ شؤونِ أسرتها، وتضييعِ حقوقِ زوجها وأولادها.

فهل يَتِمُّ منعُ المرأةِ التي تتولّى رئاسةَ الدولةِ من الزواجِ والأُمومةِ، وهذا حرمانٌ لها من حقوقها الفطريةِ والغريزيةِ؟! أم يُسمحُ لها بذلك؟! فكيف يكونُ حالها حينئذٍ: في مدّةِ الحَمَلِ، وفي مدّةِ الولادة؟! وكيف يكونُ حالُ زوجها وأولادها عندما تشغَلُ عنهم بأمورِ الدولة؟!!

عن عبدِ الله بنِ عمَرَ رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ؛ الإِمَامُ رَاعٍ، وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا، وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا»؛ رواه البخاري (٨٩٣).

❁ **الوجهُ الرابعُ:** اللهُ سبحانه وتعالى جعلَ القِوامةَ والقيادةَ في الأُسرةِ للرجلِ؛ لأنه أفدَرُ على

تحمل مسؤولية الأسرة؛ قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤].

فإذا كان الله تعالى نقي القوامه عن النساء في شؤون البيت والأسرة، وشؤون البيت محدودة، فكيف يجعل لها القوامه على غيرها من الرجال والنساء على جميع البيوت في الدولة الإسلامية؟!

❁ **الوجه الخامس:** واقع الحال في العالم يشهد بقله أعداد النساء اللواتي يشغلن مناصب قيادية عليا، كرياسة الدولة، حتى في الدول غير الإسلامية، ولو تم تصفح سجلات التاريخ في عدد من الدول الغربية والشرقية للتعرف على النساء اللاتي حكمن الدول - لوجدنا أن ذلك قليل جدا؛ وهذا لأن كثيرا من الدول تدرك أن مصلحتها في عدم تولية المرأة، وترى مصلحتها في تولية الرجل قيادة الدولة؛ لأنه الأقدر على الحكم، والقبض على زمام الأمور فيها.

❁ **الوجه السادس:** وجود نساء قويات لا يُلغى هذا الحكم؛ لأن الحكم للغالب، وليس من المصلحة تعليق الحكم بأمر خفي، فضلا عن المفسد الأخرى التي ذكرت بزج المرأة في هذا الأمر.

❁ **الوجه السابع:** منع المرأة من الولاية العامة ليس انتقاصا لها، أو حرمانا من حق لها، بل هو حكم شرعي لحكمة سبق ذكر بعض وجوهها؛ وإلا فالإسلام قد سبق كل الشرائع الوضعية، والحضارات الإنسانية؛ عندما أعطى للمرأة ذمة مالية خاصة، وولاية وسلطانا على أموالها، مثلها في ذلك مثل الرجل سواء بسواء، والولاية المالية والاقتصادية من أفضل الولايات والسلطات في المجتمعات الإنسانية، على مر تاريخ تلك المجتمعات، وفي استثمار الأموال ولاية وسلطان يتجاوز الإطار الخاص إلى النطاق العام.

والمسلمون مجموعون على أن للمرأة ولاية على نفسها، تؤسس لها حرية وسلطانا في شؤون زوجها؛ عندما يتقدم إليها الراغبون في الاقتران بها، وسلطانها في هذا يعلو سلطان وليها الخاص، وسلطان الولي العام لأمر أمة الإسلام.

والمسلمون مجمعون كذلك على أن راعيةً في بيت زوجها، وفي تربية أبنائها، ورعايتها هذه راعيةٌ نصَّ على تميزها بها حديثُ رسولِ الله ﷺ الذي فصل ذلك في قوله: «أَلَا كُلكُمْ رَاعٍ، وَكُلكُمْ مَسْئُولٌ عَن رَعِيَّتِهِ ... وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ ... أَلَا فَكُلكُمْ رَاعٍ، وَكُلكُمْ مَسْئُولٌ عَن رَعِيَّتِهِ»؛ متفقٌ عليه: رواه البخاري (٢٥٥٤)، ومسلم (١٨٢٩).

### خاتمة الجواب - توصية:

فمن المعلوم: أن كل قوم يهتمون بأمر ولايتهم، ويهتمون بما يحقق مصلحتهم، والحكم والولاية صلاحها بصلاح الولي، وإسناد الولاية إلى شخص لا يصلح لها يؤدي إلى الخسران والهلاك.

ولهذا: فالذي عليه عامة علماء الإسلام: منع تولي المرأة الولاية العامة، ورياسة الدولة؛ من أجل تحقيق المصلحة العامة للدولة والمجتمع، ولتحقيق المصلحة الخاصة كذلك للمرأة وأُسرتها.

المسألة (٢١٩) - الزعمُ أن الإسلامَ أباحَ ضربَ المرأةِ، ولم يكفُلْ لها حقَّ تقويمِ الزوجِ بالمِثْلِ إذا نَشَزَ.

## السؤال

كيف يُبيحُ الإسلامُ ضربَ المرأةِ إذا خالفتُ أمرَ زوجها؛ أليس في هذا ظلمٌ للمرأةِ، وامتهانٌ لكرامتها؟

### عبارات مشابهة للسؤال

❖ شبهةُ جوازِ ضربِ المرأةِ في الإسلامِ.

## الجواب

### مضمونُ السؤالِ:

يرى السائلُ أن الإسلامَ أباحَ للرجُلِ تقويمَ زوجتهِ بالضربِ إذا نَشَزَتْ، ولم يُبيحِ للمرأةِ حقَّ تقويمِ زوجها بالمِثْلِ إذا نَشَزَ؛ وفي هذا هضمٌ لِحَقِّ المرأةِ، وامتهانٌ لكرامتها.

### مختصرُ الإجابة:

النشوزُ: هو معصيةُ المرأةِ لزوجها فيما يجبُ عليها؛ ولهذا ينبغي تقويمُها، وهذا لا يعني سلبَ المودةِ والرحمةِ بينهما، أو إهانتها، وإنما هو تهذيبٌ وإصلاحٌ لها.

كما أن للمرأةِ الحقَّ في وعظِ زوجها إذا نَشَزَ، وهجره في بعضِ الحالات، وأن تشكوهُ إلى القاضي الذي ينوبُ عنها في تأديبِ الزَّوجِ وتقويمه.

والضربُ المباحُ للرجُلِ: هو آخرُ وسائلِ التقويمِ، وليس أولها، ويكونُ ضرباً غيرَ مبرِّحٍ، ولا يقعُ منه الأذى الجسديُّ، وإنما بقدرِ ما يؤثِّرُ في النفسِ فقط.

## الجواب التفصيلي:

حافظ الإسلام على علاقة المودة والرحمة بين الرجل وزوجته لدرجة كبيرة جدًا، وعظم من شأن التفريق بين الزوجين.

ووضع دستورًا ثابتًا للعلاقة الزوجية؛ فقال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩].

وبين النبي ﷺ أن المودة هي عماد هذه الحياة، فيجب أن تظل هي الرباط الوثيق بين الزوجين، فقال ﷺ: «لَا يَفْرُكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً؛ إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا، رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ»؛ رواه مسلم (١٤٦٩).

ولكن ما هو العلاج إن ظهر من الزوجة نشوزٌ واعوجاج؟:

هل يسارع الزوج بالطلاق؟:

عالج الإسلام هذا النشوز على مراحل ثلاث: بالموعظة الحسنة، فإذا لم تُفلح، فالعلاج هو هجر الزوجة في فراش الزوجية، ولكن إذا بلغ النشوز حدًا لا يُفلح معه الوعظ والهجر، كان حينئذٍ الضرب غير المبرح؛ فقد قال تعالى: ﴿وَالَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤].

والنشوز، معناه: معصية المرأة لزوجها فيما يجب عليها.

ومن أمثلة النشوز: امتناع الزوجة عما أحل الله لزوجها من سبل التمتع بها.

وعلى الزوج حينئذٍ أن يقومها بالوعظ؛ لئلا تقع في النشوز، فإن وقعت في النشوز فعلاً، هجرها في المضجع، فإن تكرّر منها النشوز، ضربها.

والضرب في الإسلام: ضربٌ غير مبرح، يعني: ضرباً يحصل منه التأثير في النفس، دون الأذى الجسدي؛ فلا يُدْمِئها، ولا يَنْهَشُ لَحْمَهَا، ولا يَكْسِرُ عَظْمَهَا، ولا يُدِيمُ الضرب على عضوٍ واحدٍ، ويتجنب الضرب على المواضع التي يُخشى منها الضرر المزمّن، ويتوقى الوجه، وينبغي أن يَغْلِبَ على ظنّه أن الضرب سيُصلِحُها، وإلا لم تكن له فائدة.

فإن استجابت وعادت إلى رُشدِها، فليس للرجل بعد ذلك عليها سبيلٌ، لا هجرها، ولا ضربها، وإنما عليه أن يُحسِنَ إليها، ويؤدِّيَ لها حقَّها بالمعروف.

فالرجل إذا كان قد تَعوَّدَ من امرأته: أنه إذا أمرها، أطاعته، وإذا دعاها، أجابته، ثم رأى منها بعض الصدودِ من غير سببٍ معروفٍ، بأن لم تكن حائضًا ولا نفساءً ولا مريضةً، وخاف أن يؤدِّيَ بها هذا التجهُّمُ والصدودُ إلى الوقوعِ في النشوزِ، ذكَّرها بما أَعَدَّ اللهُ تعالى للطائعين والطائعات، والعاصين والعاصيات، وذكَّرها بما له عليها من حقٍّ، فإن لم تتعظَّ، هجرها في المَضَجِّ، ومعنى الهجرِ في المَضَجِّ: ألا يجامعها؛ فإن ذلك يُحْرِجُها.

وله ألا يكلمها أيضًا، ولكن لا يزيدُ تركُ الكلامِ عن ثلاثةِ أيَّامٍ؛ لِمَا رواه البخاريُّ (٦٢٣٧)، ومسلمٌ (٢٥٦٠)، عن أبي أيوب الأنصاريِّ؛ أن رسولَ الله ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، يَلْتَقِيَانِ؛ فَيُعْرِضُ هَذَا، وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ».

وقال ﷺ في حَجَّةِ الوداعِ من خطبةٍ طويلةٍ: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا؛ فَإِنَّهُنَّ عِنْدَكُمْ عَوَانٍ، لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ، فَإِنْ فَعَلْنَ، فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ، وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ؛ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ، فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا، إِنَّ لَكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ حَقًّا، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا، فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ، فَلَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ، وَلَا يَأْذَنَنَّ فِي بُيُوتِكُمْ لِمَنْ تَكْرَهُونَ، إِلَّا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ»؛ رواه الترمذيُّ (١١٦٣)، وابن ماجه (١٨٥١).

إذن: فليس التأديبُ المادِّيُّ هو كلُّ ما شرَّعه الإسلامُ في العلاجِ، وإنما هو آخرُ أنواعِ ثلاثَةٍ، مع ما فيه من الكراهةِ الشرعيَّةِ التي ثبتت عنه ﷺ، ومع أنه موجَّهٌ لنوعيَّةٍ خاصَّةٍ من النساءِ أشار إليها القرآنُ الكريم، فإذا وُجِدَتِ امرأةٌ ناشزٌ، أساءت عشرةَ زوجِها، وأتبعَتِ خُطواتِ الشيطانِ، لا تكفُّ ولا ترعوي عن غيِّها واستهتارِها بحقوقِ زوجِها، ولم يَنْجَعِ معها وعظٌّ ولا هجرانٌ؛ فماذا يصنعُ الرجلُ في هذه الحالة؟!!

هل من كرامةِ الرجلِ أن يُهرَعِ إلى طلبِ محاكمةِ زوجتِه كلِّما نشزت؟!!

وهل تقبلُ المرأةُ أن يُهرَعِ زوجها كلِّما وقعت في عصيانه إلى أبيها، أو المحكمةِ ينشرُ خبرها

على المألا؟!!



لقد أمر القرآن الكريم بالصبر والأناة، وبالوعظ والإرشاد، ثم بالهجر في المضاجع، فإذا لم تنجح كل هذه الوسائل، فليكن الضرب؛ فإن آخر الدواء الكي.

فلماذا تتصجر المرأة المعاصرة أن يؤدبها زوجها حتى تستقيم، وتنبه إلى الخطأ الذي من أجله ضربت؟! أجله ضربت؟!

وأين الغرب المتحضر الذي بالغ في تجريم الضرب، من جرائم الظلم والتعدي على النساء التي انتشرت في المجتمعات الغربية؟!!

خلاصة القول: نحن نتكلم عن ضرب معين: ضرب بين الرجل وزوجته، وفي أضيق الحدود، وليس بين أي رجل وامرأة، وهذا لا يعني بحال: أن الشريعة تبيح ضرب النساء مطلقاً، ليس الأمر كذلك، وإنما هو ضرب معين، في حال معينة، لعلاج معين.

❁ كلمات دلالية: النشوز، المرأة في الإسلام، شبهات حول المرأة في الإسلام.



المسألة (٢٢٠) - هل الحجاب عادة، وليس عبادة؟

## السؤال

هل الحجاب فريضة إسلامية، أم عادة اجتماعية توارثها الناس جيلاً بعد جيل، ولم يأمر الله تعالى به؟ ولماذا لم يُذكر في القرآن الكريم؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✳ الحجاب عادة، وليس عبادة.

## الجواب

### مضمون السؤال:

المقصود بالحجاب في السؤال: هو اللباس الذي يغطي جسد المرأة كاملاً، أو يغطيه مع كشف الوجه والكفين، وهو اللباس الذي تظهر به المرأة أمام الرجال الذين لا يحرم عليها أن تتزوج منهم؛ كابن العم، وابن الخال، ومن لا تربطها بهم قرابة؛ فهذا الحجاب بهذا المعنى يرى السائل أن الشريعة الإسلامية لم تأت بفرضيته، وإنما هو عادة متوارثة يمكن تركها والتخلي عنها.

### مختصر الإجابة:

كون حجاب المرأة - ومنه ستر شعرها - عادة ومتوارثاً، لا يمنع كونه عبادةً وشرعياً، وقد ثبتت فرضية الحجاب بالقرآن والسنة وإجماع العلماء، بل هو وارد في شرائع الأمم من قبلنا.

### الجواب التفصيلي:

لا يمكن القول بأن الحجاب عادة، وليس عبادة؛ لوجوه منها:

❁ **أولاً:** إن الاستناد إلى أن الحجاب عادةً متوارثةً للطعن في فرضيته، أمرٌ واهٍ، فتوارث أمرٌ في مجتمعٍ معيّنٍ لا يُنافي أن يكون هذا الأمرُ مستمدًّا من الوحي؛ فنحن نجدُ كثيرًا من العاداتِ والتقاليدِ في مجتمعاتٍ معيَّنة، ونجدُ لها أصلًا في الوحي.

❁ **ثانيًا:** يكفينا للجوابِ عن هذه الشبهة: أن نبين أن «الحجاب» بالمعنى المذكورِ أعلاه أمرٌ جاء به الوحي:

قال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزُوجَكِ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ ذَلِكَ آذَنٌ أَنْ يُعْرَفَ فَلَا يُؤْذِينَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٩]:

ففي الآية الأولى: جاء التصريحُ بوجوبِ سترِ الزينةِ كُلِّها، وعدمِ إظهارِ شيءٍ منها أمامَ الأجنبيِّ، ولا يُستثنى من ذلك إلا ما ظهرَ من الزينة؛ وهذا دليلٌ أن على المرأة أن ترتدي ما تسترُّ به نفسها، ولا يُستثنى من ذلك إلا ما ظهرَ منها.

ومحلُّ خلافِ أهلِ العلمِ: في أمرِ الزينةِ (الظاهرة)، إنما هو في الوجهِ والكفينِ، لا في سائرِ أعضاءِ البدنِ؛ كالرأسِ، والشعرِ، والنحرِ، وغيرِ ذلك:

قال تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، وقد روى البخاريُّ (٤٧٥٩)، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، أَخَذَنَ أُرْزُهَنَّ، فَشَقَّقَهَا مِنْ قِبَلِ الْحَوَاشِي، فَاخْتَمَرَنَ بِهَا»

وفي هذا النصِّ دليلٌ قاطعٌ على أن شعرَ المرأةِ عورةٌ؛ فقد غطت الصحابيَّاتُ رؤوسهنَّ لَمَّا نَزَلَتْ هذه الآيةُ، وهو فهمٌ للآيةِ أقره عليهنَّ الرسولُ صلَّى الله عليه وآله.

وقال الرسول ﷺ: «الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ؛ فَإِذَا خَرَجَتْ، اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ»؛ رواه الترمذي (١١٧٣)؛ وهذا دليل على أن جميع بدن المرأة عورة؛ ومن أراد أن يستشي، فعليه الدليل، ولا يُعلم للمستشين غير استثناء لبعضهم للوجه واليدين، والأكثر بخلاف ذلك، وليس وراء ذلك مجال للزيادة.

وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَقَالَتْ أُمَّ سَلَمَةَ: فَكَيْفَ يَصْنَعُ النِّسَاءُ بِذُبُولِهِنَّ؟ قَالَ: يُرْحِنُ شَبْرًا، فَقَالَتْ: إِذَنْ تَنْكَشِفُ أَقْدَامُهُنَّ، قَالَ: فَيُرْحِنُهُ ذِرَاعًا، لَا يَزِدُنَّ عَلَيْهِ»؛ رواه الترمذي (١٧٣١).

هذا الحديث دليل على أن الأصل في المرأة الستر، وقد كانت هذه الصحابة تخشى أن يظهر منها قدامها لحُرمة ذلك؛ فكيف يُقال مع ذلك: «إن الإسلام لم يحدّد للمرأة لباساً شرعياً ساتراً، وإن ذلك الحجاب مجرد عادة متوارثة؟!»

وما ورد في النصوص هو ما جرى عليه عمل الصحابة والتابعين فمن بعدهم:

قال الإمام مالك في «المستخرجة»: «وبلغني أن عمر بن الخطاب نهى النساء عن لباس القباطي، قال: «فإن كانت لا تشف، فإنها تصف»؛ [رواه ابن أبي شيبة (٢٤٧٩٢)، وغيره]، قال أبو الوليد ابن رشد في شرح «المستخرجة»، المسمى «البيان والتحصيل» (٩٥ / ١٧): «القباطي: ثياب ضيقة تلتصق بالجسم لضيقها، فتبدو ثخانة جسم لا يسها من نحافتها، وتصف محاسنه، وتبدي ما يستحسن منه مما لا يستحسن، فهي عمر بن الخطاب أن يلبسها النساء؛ امثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١]، والله أعلم».

ونصوص العلماء في ذلك كثيرة.

### ❁ ثالثاً: حجاب المرأة في الأديان الأخرى:

إن مما يدل على قطعيتها وجوب الحجاب، والستر على المرأة: اشتراك الأديان في إيجابه، والنصوص الدالة على وجوب الحجاب - وإن كانت قد وردت في أسفار اليهود والنصارى المحرفة - فإن ورودها فيه مع تتابع عمل اليهود والنصارى عليه قبل ظهور

الْعُلَمَانِيَّةِ وَاللِّيْبَرَالِيَّةِ يُعَدُّ قَرِينَةً دَالَّةً عَلَى أَصْلِهِ السَّمَاوِيِّ فِي دِيَانَتِهِمْ:

### ● حجاب المرأة في التوراة:

ففي سفر التكوين عن (رفقة): «أنها رفعت عينيها، فرأت إسحاق، فنزلت عن الجمَل، وقالت للعبد: مَنْ هذا الرجل الماشي في الحقل للقائي، فقال العبد: هو سيدي، فأخذت البرقع وتغطت».

يقول القس (وليم مارش): «كانت العروس في الشرق تزف على زوجها محجبة الجسد كله، وكان برقعها حينئذٍ أحمر، والبرقع العادي - أي: في غير أيام الزفاف - أزرق، أو أبيض».

### ● حجاب المرأة في الإنجيل:

جاء في رسالة (بولس الرسول) إلى أهل (كورنثوس): «وأما كل امرأة تصلي، أو تتنبأ، ورأسها غير مغطى، فتشين رأسها؛ لأنها والمخلوقة شيء واحد بعينه... إذ المرأة إن كانت لا تغطي، فليقص شعرها، وإن كان قبيحاً بالمرأة أن تقص أو تحلق، فلتتغط».

### خاتمة الجواب - توصية:

على المرأة المسلمة: أن تدرك أهداف دعوة نبذ الحجاب التي تدعمها تيارات معينة لأغراض مشبوهة، ويكفي المُنصف والمُنصفة قراءة صادقة لنصوص الوحي، وكلام العلماء الراسخين، وسماع بقلب صادق لنداء الفطرة.

المسألة (٢٢١)- لماذا يُحَارَبُ التَّبْرُجُ، مع أن كثيرًا من المتبرجات مهذبات، ونيتهنَّ سليمةٌ؟

## السؤال

لماذا يُحَارَبُ التَّبْرُجُ، مع أن العبرة هو الأخلاق، وطهارة القلب، ونجد كثيرًا من المتبرجات مهذبات، ونيتهنَّ سليمةٌ؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* الحجاب ليس قطعة فماشٍ.

## الجواب

### مضمون السؤال:

من وجهة نظر السائل: لا حاجة للنساء في الحجاب ما دُمن مؤذبات، ونيتهنَّ سليمةٌ؛ فلا يضرهنَّ التَّبْرُجُ؛ فهو يريد أن يقول: إن المقصود بالحجاب الحقيقي حجاب القلب، وليس مجرد قطعة فماشٍ تُلقي على الرأس.

### مختصر الإجابة:

إن الحاجة للحجاب تأتي من جهة كونه مانعًا من الطمع في المرأة؛ فإن الغاية من الحجاب: هي منع الرجل من الافتتان بالمرأة، والمتبرجة أقل أحوالها: أنها قدّمت جسدها لأعين الرجال؛ كي تقع في زنى النظر، ونيتهنَّ السليمة لن تُفيدا شيئًا إن تطوّر الأمر إلى ما هو أبعد من ذلك، وسلك الشيطان بالرجال نحوها خطواته المعروفة.

والحجاب منظومة متكاملة، وليس مجرد قطعة فماشٍ؛ فهو غطاءٌ مُسبّل، ونهجٌ في الكلام والمعاملة والإحساس مُتقن؛ فهو منظومة عقديّة، وسلوكيّة وشعوريّة، تمنع من يتبنّاها ويؤمن

بها قولاً وعملاً، شعاراً وتطبيقاً: تمنعها من الأعمال والأفعال غير المرضية، والمواقف الشائنة المُرِيبة.

والمرأة إن كانت نيتها سليمة، وقلبها طاهراً، فلازم ذلك: أن يظهر الطهر في جوارحها، فتمثّل أمر ربّها بالحجاب؛ فحينئذ ينصلح ظاهرها وباطنها في ذلك؛ فإن صلاح الباطن يؤدي إلى صلاح الظاهر.

### الجواب التفصيلي:

طهارة القلب مأمورٌ بها، وكذلك الحجاب مأمورٌ به؛ فلا يُلغى حكم أحدهما لأجل الآخر. ويتبين ذلك من وجوه:

❁ **أولاً:** الشريعة لم تشترط عدم الأدب في المرأة في وجوب الحجاب:

فالله تعالى أمر النساء بالحجاب أمراً مطلقاً؛ فالمناط (العلة) في المسألة، ليس التهذيب؛ بحيث يُقال: «إن المرأة غير المهذبة هي فقط المأمورة بالحجاب»؛ فهذا القول تغييرٌ للمناط الشرعيّ للأمر بالحجاب، وتعليقٌ للحكم بغير ما علّقه به الشرع؛ فهو تعليقٌ منصرمٌ مقطوع. إن الأدب ليس مناطاً (يعني: علة) للحكم الشرعيّ في المسألة؛ فالشريعة علّقت وجوب الحجاب بأوصافٍ تتعلق بالمرأة، ولا يصحّ تعليق الأحكام الشرعية بغير ما علّقتها به الشارع؛ لأن ذلك تبديلٌ للدين، وتحريفٌ له.

ولو كانت قلة التهذيب هي مناط الأمر بالحجاب، كما أمر الله تعالى بالحجاب أكرم النساء وأشرفهن، وهن نساء النبي ﷺ؛ قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾ [الأحزاب: ٥٩].

والغاية من الحجاب: هي منع الرجل من الافتتان بالمرأة؛ وبالتالي: فإن القول: «إن حجاب المرأة في القلب، فإذا كانت المرأة مؤدبة، لا يجب عليها الحجاب»، يغدو بلا معنى؛ لأن الحجاب ليس مجرد رمز بلا وظيفة، أو شكل بلا مضمونٍ فاعلٍ، وإنما وظيفته

تغطية مفاتيح المرأة؛ حتى لا يتسلل الهوى الشيطاني إلى قلب الرجل، ويسوقه إلى الزنى وتوابعه.

وكلام الرسول ﷺ في التحذير من فتنة النساء، وكلام السلف رضي الله عنهم في ذلك: كثير جدًا.

وقول بعضهم: «إن من النساء من لا ترتدي الحجاب، لكن لا يستطيع أحد من الرجال أن ينال منها شيئاً»، قول غريب، يجاب عنه بأن كشف الحجاب، يعني: كشف شيء مأمورة بستره، فهو شيء يُمنع النظر إليه، وهي أباحتها للعين، والعين قد أصابت بالنظر إليه خطأ من الزنى (أي: سبباً ونصيياً)؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنى، أدرك ذلك لا محالة، فزنى العين النظر، وزنى اللسان المنطق، والنفس تمنى وتشتهي، والفرج يصدق ذلك كله ويكذبه»؛ متفق عليه؛ رواه البخاري (٦٢٤٣)، ومسلم (٢٦٥٧).

كيف تكون من رفضت الحجاب لباساً، قد منعت الرجال مما يريدون، وهي التي بذلت لهم ما فيه يرغبون؟! فكشف شيء من الجسد المأمور بستره؛ كحسر الرأس، أو الملابس القصيرة - من أسباب زنى العين.

وهذا ليس تبريراً - بطبيعة الحال - للرجال أن يمددوا أبصارهم إلى النساء المتبرجات؛ فعرض البصر واجب على الرجال وعلى النساء على حد سواء؛ كما أن الحجاب واجب على النساء خاصة، وهذا من تكريم الإسلام للمرأة؛ حيث أحاطها بالعناية في كل مكان، وجعلها مضمونة، فهي ليست سلعة، ولا أداة لعرض الأزياء في الشوارع، ووسائل الإعلام والإعلان، وصفحات المجلات، يتاجر بهن من يريد الترويج لسلعته، فتجد معظم إعلانات السلع وغيرها تقوم بها النساء؛ فهل هذه هي العناية بالمرأة، والحفاظ عليها؟!!

❁ **ثانياً:** الحجاب منظومة متكاملة، وليس مجرد قطعة فماش:

نقول في جواب من ينفي: أن الحجاب قطعة فماش؛ نعم، إن الحجاب ليس قطعة فماش تضعها المرأة على رأسها، وإنما هو غطاء مسبل، ونهج في الكلام والمعاملة والإحساس متقن.



فهو منظومة عقديّة، وسلوكيّة وشعوريّة، تمنع من يتبنّاها ويؤمنُ بها قولاً وعملاً، شعاراً وتطبيقاً: تمنعها من الأعمال والأفعال غير المرضيّة، والمواقف الشائنة المُرِيبة.

ومن هنا نقول: إنَّ من عَلِمَ أنها ترثدي الحجاب، لكنها تأتي أبواب الفساد، فهي مقصرة مفرّطة، وليس العيبُ في لباسها، وإنما في أنها لم تلتزم بقيّة الأحكام التي ترتبط بالحجاب ارتباطاً العضو بالجسد.

والواجبُ نحوها هو: وعظها، وأمرها، وإلزامها بسائر الأحكام التي خالفتها، لا أمرها بترك الحجاب، ولا الطعن في الحجاب بسببها.

### ❁ ثالثاً: صلاح الباطن يؤدي إلى صلاح الظاهر:

بعض من يتحدث عن الحجاب، وأنه مجرد قشرة، وأن الحجاب الممثل للعفة: هو في القلب فقط -: يُشير إلى أن طهر الباطن لا يؤثر في طهر الظاهر.

وهذا خطأ؛ فالعفة ليست في القلب فقط، بل هي في القلب والجسد جميعاً، ولا يمكن أن تكون في القلب مع فساد الجوارح.

فلا يقال: «إن الرجل قد يكون طاهر القلب، مؤمناً كامل الإيمان، لكنه لص يسرق وينهب، وزان يعتدي على أعراض الناس، وكذاب يخادع من آمنوه».

فالفساد في الأعمال دليل على ضعف الإيمان بحسبه.

وكذلك نقول: لا تكون عفة القلب كاملة، مع كشف المرأة لما أمر الرب سبحانه بتغطيته.

وهذه المعصية كسائر المعاصي؛ تصدُر عن جهالة، وهوى النفس وشهوتها، فتمنعها من الإتيان بالعمل الظاهر كما يرضاه الله.

إن العفة نبتة عظيمة؛ أصلها وجذرها في القلب، وثمرتها بادية على الجوارح.

### خاتمة الجواب - توصية:

طاعة الله تعالى قد يكون فيها الأمر المحبوب الميسر، وقد يكون فيها أمر لا تحبه بعض

النفوسِ أو يصعبُ عليها؛ وهذا من ابتلاءِ الله تعالى، وهو أمرٌ يجرى في جميعِ مصالحِ الدينِ  
والدنيا: أن يكونَ فيها المحبوبُ والمكروه.

ولا يجوزُ تغييرُ الدينِ والحقائقِ لأجلِ موافقةِ هَوَى النفوسِ.

لكنَّ العاقلَ هو مَنْ أثّرَ رضا الله تعالى الذي تعودُ عليه مصلحتهُ في الدنيا والآخرة؛ فاللهُ

تعالى لا يأمرُ العبدَ بشيءٍ لا نفعَ فيه ولا مصلحةً؛ فاللهُ تعالى إنما يأمرُ بالخيرِ الخالصِ أو الغالبِ.

❦ كلماتٌ دلاليةٌ: الحجاب، التبرُّج، السفور.





## ٤- شبهاتٌ حول الربا والمعاملات المالية

المسألة (٢٢٢) - لماذا لا يقال بجواز الفوائد البنكية؛ نظراً لتغير العصر، وللمصلحة؟

### السؤال

قد يكون الربا محرماً في وقتٍ سابقٍ، وأما اليومَ، فإن العالمَ مبنيٌّ عليه، ويحتاجُ إليه في حركة الاقتصاد.

عبارات مشابهة للسؤال

\* حكمُ الفوائد البنكية.

### الجواب

#### مضمونُ السؤال:

يشككُ السائلُ في تحريمِ الربا اليومَ، أو بعضِ صُورِهِ؛ ظناً منه أن ذلك مقتضى المصلحة أو الضرورة.

#### مختصرُ الإجابة:

الشيعةُ أنزلتْ من حكيمةٍ خبيرٍ، وهو سبحانه لا تخفى عليه المصالحُ وحاجاتُ العصورِ؛ على اختلافِ الزمانِ والمكانِ والأحوالِ.

والضرورةُ تكونُ في حالٍ عارضةٍ، وللأفرادِ، ولا تكونُ أصلاً عاماً أو نظاماً؛ فالأصلُ دفعُها، لا بقاءُها.

ثم الربا نفسه قليله وكثيره ضررٌ وفسادٌ، وهو من كبائر الذنوب، ومما توعد الله عليه بالحرب؛ وبالتالي: فالأصل دفعه؛ فلا يباح بتعليلاتٍ واهية.

وإجازة الربا بحجة المصلحة يجري على منهج كثير ممن لم يقدّر كمال الشريعة، وكمال من أنزلها.

وتحريم الربا ليس تشدداً، بل هو منهج حكيم يحمي مصالح الناس، سواءً أدركوها أو لم يدركوها، مع أن العقلاء يدركون ذلك.

ولا يصح التوقف عن طاعة الشريعة حتى تدرك الحكمة، أو تعرف المفسدة؛ لأن معنى ذلك أن الشريعة لا حكم لها، وإنما الحكم للنظر الخاص الذي يشترك فيه المؤمن والكافر، وهذا الإيمان المشروط ليس بالإيمان الذي أراده الله تعالى.

### الجواب التفصيلي:

يذهب بعض الناس: إلى محاولة إباحة الربا؛ بحجة المصلحة أو الضرورة، وقد يحتجون على ذلك بعمومات فقهية.

ويستندون في ذلك إلى أن الربا أصبح في هذا العصر ضرورة اقتصادية، ومصلحة قامت عليها دول ومجتمعات.

وهذا خطأ من وجوه كثيرة، منها:

(١) أن الذي حرمه هو من يعلم المصالح على اختلاف الزمان والمكان والأحوال، والشريعة أنزلها الله تعالى اللطيف الخبير، وهي شريعة كاملة أكملها الله، وأتم بها النعمة، وثبت عند العقلاء دقة أحكامها.

(٢) أن الضرورة هي حال عارضة تنقل المسألة من حكم إلى حكم آخر؛ لظرف خاص؛ لدفع الضرر أو ما يلحق به من مشقة شديدة؛ فهي لا تكون نظاماً عاماً.

ثم الضرورة لا تكون مصلحة مقصودة، بل هي احتياج مؤقت يتم ارتكابه دفعا لمفسدة.

(٣) أن الربا قليله وكثيره ضررٌ وفسادٌ؛ فالمصلحة التي تراعيها الشريعة: أن يدفع، لا

أن يُجلب، وهو يجلب الضرر في الآخرة وفي الدنيا أيضاً، فلا يكون مصلحة: قال تعالى: ﴿فَبُطِّلِمِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ۗ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ۗ﴾ [النساء: ١٦٠ - ١٦١]، فجاءتهم المفسدة الدنيوية والأخروية من حيث توهموا المصلحة.

(٤) أن الشريعة قد جاء فيها وعيدٌ شديدٌ في شأن الربا:

قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبِئْسُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبِئْسَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۗ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۗ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۗ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ۗ﴾ [٣٧٥] يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ۗ [٣٧٦] إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۗ [٣٧٧] يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ۗ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ۗ [٣٧٨] فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ۗ [البقرة: ٢٧٥ - ٢٧٩].

وقال الرسول عليه الصلاة والسلام: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ»، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ»؛ متفقٌ عليه؛ رواه البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (٨٩)؛ فقرنه هنا بكبائر الذنوب.

وقد صحَّ عنه ﷺ أنه: «لَعَنَ آكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيهِ»، وَقَالَ: «هُمُ سَوَاءٌ»؛ رواه مسلم (١٥٩٨).

(٥) الله تعالى أباح الأسباب المشروعة في سعة الرزق التي تعني عن غيرها، من الضرب في الأرض، ومن أداء الزكوات والصدقات، قال تعالى: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا لَيْرَبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَزِبُوا عِنْدَ اللَّهِ ۗ وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ۗ﴾ [الروم: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۗ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۗ﴾ [الطلاق: ٣، ٢].

وبما سبق يتبين: أن الربا كله محرَّم، قليله وكثيره، وأنه ضررٌ، وأن الذي حرَّمه يعلم المصالح

والمفاسد والأحوال على مدى العصور؛ فلا يُباح بتعليلاتٍ واهية؛ كالمصلحة أو التفريق بين قروض الإنتاج فتُبأح، وقروض الاستهلاك، أو إباحة الربا المتفق عليه، أو غير ذلك مما تبطل به الشريعة كلياً أو جزئياً؛ بالإضافة إلى جرّه للضرر حتى لو ظنَّ صاحبه المصلحة.

### خاتمة الجواب - توصية:

إجازة الربا بحجة المصلحة يجري على منهج كثير ممن لم يقدر كمال الشريعة، وكمال من أنزلها.

وتحريم الربا ليس تشدداً، بل هو منهج حكيم يحمي مصالح الناس، سواء أدركوها أو لم يدركوها، مع أن العقلاء يدركون ذلك.

ولا يصح التوقف عن طاعة الشريعة حتى تدرك الحكمة، أو تعرف المفسدة؛ لأن معنى ذلك أن الشريعة لا حكم لها، وإنما الحكم للنظر الخاص الذي يشترك فيه المؤمن والكافر، وهذا الإيمان المشروط ليس بالإيمان الذي أراده الله تعالى.

❖ كلمات دلالية: الربا، الفوائد البنكية، العروض.

❖ مراجع مقترحة للجمهور:



المسألة (٢٢٣) - لماذا يقال بتحريم الفوائد البنكيّة، والإسلام لم يحرمّ إلا ربا الجاهليّة؟

## السؤال

لماذا يُقال بأن الفوائد البنكيّة ربا، وبالتالي: يحرمُّ التعاملُ مع البنوك، مع أن الإسلام لم يحرمّ إلا ربا الجاهليّة؟ أو على الأقلّ: في المسألة خلافٌ فقهيٌّ.

### عبارات مشابهة للسؤال

حكمُ الفوائدِ البنكيّة.

## الجواب

### مضمونُ السؤال:

يشككُ السائلُ في تحريم ما تقومُ به البنوكُ من أخذِ الزيادةِ على قروضِها للأفرادِ والمؤسّسات؛ إما لكونِ المحرّمِ عنده: هو ما كان من ربا الجاهليّة الذي يتضاعفُ مرارًا، أو لأنّ الرّبا لا يجري عنده في الأوراقِ النقديّة.

### مختصرُ الإجابة:

الله تعالى حرّم الربا، وعظّم تحريمه، وحذر وهدد فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴿ [البقرة: ٢٧٨ - ٢٧٩]، وثبت لعن آكل الربا ومن أعان عليه، وأنه من الموبقات.

والربا أنواع، وثبوت تحريم صورة لا ينفي تحريم صورة أخرى، لأن ذكر بعض أفراد العام لا يدل على التخصيص.

فمن أنواع الربا: ربا الفضل، كأن يباع ذهب بذهب زائد عليه في مجلس العقد، ومن أنواع الربا ربا النسيئة، كأن يباع ذهب بذهب زائد عليه مؤجلا.

والفائدة في البنوك بعضها من صور ربا الجاهلية الصريح - الذي يقول فيه صاحب الدين للمدين إما أن تقضي أو تربي -، وبعضها من صور ربا النسيئة.

والشريعة حرمت الربا المضاعف، في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠].

وحرمت كل زيادة على أصل مال القرض، قال تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْتِغُ فَلَکُمْ رُؤُوسَ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٨ - ٢٧٩].

وحرمت كل ربا فضل ونسيئة، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ، أَوْ اسْتَزَادَ، فَقَدْ أَرَبَى، الْأَخِذُ وَالْمُعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ» رواه مسلم (١٥٨٤).

والأوراق النقدية يدخل فيها الربا، وهي تمثل الصورة الأشهر للنقود اليوم.

وفي حديث عثمان رضي الله عنه في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تبيعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين» وهذا الحديث فيه إشارة إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم منع الربا فضلاً ونسيئة فيما يتخذه الناس نقوداً بينهم.

فالدينار اصطلاح لما اتخذه الناس نقوداً.

والنقود تتغير طبيعتها، وتتطور من زمن إلى زمن.

ومن المعلوم أن النقد في زمن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم كان الدينار الذهبي، والدرهم الفضي، ولهذا جاء في بعض الأحاديث النص على الذهب والفضة، وجاء في بعض الأحاديث النص على الدينار.

وحكم الربا منوط بما اعتبره الناس نقوداً، مهما كان شكل هذه النقود ومادتها، سواء كانت ذهباً وفضة، أو كانت نحاساً، أو كانت ورقاً نقدياً، أو كانت عملات افتراضية الكترونية.

### الجواب التفصيلي:

من المعلوم من الدين بالضرورة: حرمة الربا؛ لما فيه من ظلم ومفاسد اقتصادية واجتماعية،



وتوعد الله أن يمحق مال صاحبه ، فعلى العاقل أن يتحرى النظر فيمن يستفتيه، وفيما يتعامل به، لئلا يجزّ الهلاك على نفسه.

قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾

يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ [البقرة: ٢٧٥ - ٢٧٦].

وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ [البقرة: ٢٧٨ - ٢٧٩].

وقال الله تعالى: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا لِيَرْبُوًا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوًا عِنْدَ اللَّهِ ﴿٣٩﴾ [الروم: ٣٩].

وعن جابر رضي الله عنه قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم: آكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه، وقال: «هم سواء»، رواه مسلم (١٥٩٨).

وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم الربا من الموبقات وقرنه بالشرك والقتل، فقال صلى الله عليه وسلم: «اجتنبوا السبع الموبقات»، قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا،..» رواه البخاري (٢٦١٥)، ومسلم (٨٩).

وكل ما دلت الأدلة على أنه من الربا فالواجب تجنبه، وأما القول بأن الربا لا يجري في تعاملات البنوك استنادا على بعض الظنون، فهو خطأ محض، وبيان بطلان ذلك من وجوه:

❁ **أولاً:** تخصيص الربا بربا الجاهلية المتضاعف غير صحيح:

فالشريعة كما حرمت الربا المضاعف، في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ [آل عمران: ١٣٠]، فقد حرمت كل زيادة على أصل مال القرض، قال تعالى: ﴿وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ [البقرة: ٢٧٨ - ٢٧٩]، وحرمت كل ربا فضل ونسيئة «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر

بالبرِّ، والشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ، والتَّمْرُ بالتَّمْرِ، والمِلْحُ بالمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ، أَوْ اسْتَزَادَ، فَقَدْ أَرَبَى، الْأَخِذُ وَالْمُعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ» رواه مسلم (١٥٨٤).

والربا أنواع، وثبوت تحريم صورة لا ينفي تحريم صورة أخرى، لأن ذكر بعض أفراد العام لا يدل على التخصيص؛ فورود أحاديث بتحريم الزنا بحليلة الجار مثلا لا يدل على أن الزنا المحرم خاص بالزنا بحليلة الجار، فهذا ذكر لصورة من الزنا، لا تخصيص.

فمن أنواع الربا: ربا الفضل، كأن يباع ذهب بذهب زائد عليه في مجلس العقد، ومن أنواع الربا ربا النسيئة، كأن يباع ذهب بذهب زائد عليه مؤجلا.

❁ **ثانياً:** إعادة جدولة الديون من أهم معاملات البنوك، وهو عين ربا الجاهلية:

فمن المقرر عند أهل العلم أن ربا الجاهلية الذي كانت العرب تتعامل به قبل الإسلام، وهدمه الإسلام، إنما كان تأجيلا للدين عند حلوله مقابل زيادة مشروطة، فكانت الزيادة بدلاً من التأجيل؛ فأبطله الله؛ كما ذكره المفسرون، ومنهم ابن جرير الطبري، وابن كثير رحمهم الله، وهو ربا العباس بن عبد المطلب الذي وضعه النبي ﷺ تحت قدميه؛ كما في خطبة حجة الوداع.

ومن أهم معاملات البنوك اليوم ما يسمى: إعادة جدولة الديون، فيقول البنك للمدين: إما أن تقضي وإما أن تتم جدولة الدين بتأجيله إلى أجل جديد مقابل زيادة جديدة.

ومن صور إعادة جدولة الديون في البنوك: إعادة جدولة الديون في البطاقات الائتمانية. فدين البطاقة الائتمانية إذا حل، إما أن يسدده العميل كاملا، وإما أن يؤجله إلى الشهر التالي بزيادة، وإما أن يسدد بعضه ويؤجل الباقي إلى الشهر التالي بزيادة.

ومن صور إعادة جدولة الديون في البنوك: تأجيل الأقساط المتأخرة على العملاء في العقود التمويلية مقابل زيادة.

❁ **ثالثاً:** ربا الديون محرّم بالإجماع، سواء كان من مالٍ ورقّيٍّ أو ذهبٍ أو غيرهما.

فمن الغلط الاستدلال بخلاف جزئي على إبطال أصل مجمع على تحريمه، أو على

مسألة أخرى، فالخلاف في تحديد علة الأصناف الربوية التي تدخل في ربا الفضل مثلاً؛ لا يصح أن يستدل به على ربا الديون، لاختلافهما الكبير.

وتحريم الديون أشد، وهو الذي تتمحور حوله أعمال البنوك الربوية، وتحريمه محل اتفاق سواء كان من الأصناف الربوية أو غيره، قد نقل الإجماع على ذلك غير واحد، منهم ابن حزم الذي اشتهر خلافه في الأصناف الربوية: فقال: «وهو في القرض في كل شيء؛ فلا يحل إقراض شيء ليرد إليك أقل ولا أكثر، ولا من نوع آخر أصلاً، لكن مثل ما أقرضت في نوعه ومقداره؛ ... وهذا إجماع مقطوع به». «المحلى» (٧ / ٤٠٢).

**رابعاً:** خطأ الاستدلال بقول من قال بأن الأوراق المالية لا يدخلها الربا:

إن المجامع الفقهية المعاصرة متفقة على جريان الربا في الأوراق النقدية المعاصرة.

والأوراق النقدية تمثل الصورة الأشهر للنقود اليوم.

وفي حديث عثمان رضي الله عنه في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تبعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين» وهذا الحديث فيه إشارة إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم منع الربا فضلاً ونسيئة فيما يتخذه الناس نقوداً بينهم.

فالدينار اصطلاح لما اتخذه الناس نقوداً.

والنقود تتغير طبيعتها، وتتطور من زمن إلى زمن.

ومن المعلوم أن النقد في زمن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم كان الدينار الذهبي، والدرهم الفضي، ولهذا جاء في بعض الأحاديث النص على الذهب والفضة، وجاء في بعض الأحاديث النص على الدينار.

وحكم الربا منوط بما اعتبره الناس نقوداً، مهما كان شكل هذه النقود ومادتها، سواء كانت ذهباً وفضة، أو كانت نحاساً، أو كانت ورقاً نقدياً، أو كانت عملات افتراضية الكترونية.

والقول بأن الأوراق المالية عروض؛ فلا تكون من الأصناف الربوية، خطأً في جهة

التصوُّر؛ إذ العروض هي الأشياءُ المُعدَّةُ للانتفاع بأعيانها؛ كأثاث البيت، والرِّياش، والدوابِّ مثلاً، وهذه الأوراقُ ليس لها انتفاعٌ مقصودٌ من عيِّنها، لا في الأمورِ الضروريةِّ، ولا الحاجيةِّ، ولا التحسينيةِّ.

والفلوسُ السابقةُ عبارةٌ عن المالِ الحقيِرِ الذي كانوا يشترون به المحقِّراتِ كحزمةِ بقلٍ ونحوها، ونظراً لحقارةِ قيمتها الشرائيةِ أجاز بعض الفقهاء فيها التفاضل، وعلى التسليمِ بصحة هذا القول فليس فيه حجة على جواز نوعي الربا في الأوراق النقدية؛ لأن القياس هنا مع الفارق، فضلاً عن إباحة ربا الديون التي تقوم عليها البنوك.

والقارئ المعاصر يتفهم خطأ بعض الفقهاء في القرن الرابع عشر الهجري، العشرين الميلادي، -عند بدايات إصدار الأوراق النقدية في بلدان العالم الإسلامي- في قولهم بأن الأوراق النقدية لا تعتبر نقداً، إذ لم تتضح بعدُ في زمانهم حقيقتها وتكييفها، ولم تنتشر انتشاراً بعدُ انتشاراً كبيراً، ويعذر هؤلاء الفقهاء على خطئهم. وأما الآن فإن الصغير قبل الكبير يُدرك نقديتها، ويستعملها نقداً مراراً في يومه وليلته، فلا يقع عنده أدنى شك في كونها نقد الناس اليوم.

#### ❁ خامساً: الذي يتسق القول به أن الأوراقَ النقديَّةَ ثمنٌ مستقلُّ:

فالأوراقُ النقديةُ ثمنٌ مستقلٌّ قائمٌ بذاته، ويعتبر كل نوع منها جنساً مستقلاً، فتتعدد الأجناس بتعدد جهات الإصدار، فالورق النقدي السعودي جنس، والدولار الأمريكي جنس، والجنيه المصري جنس، والدينار الكويتي جنس، فحقيقة النقد: هو كل شيء يجري اعتباره في العرف والعادة، ويلقى قبولاً عاماً كوسيط للتبادل، كما كان الدينار والدرهم، وهذا الفهم لحقيقة النقد قديم، وجاء في المدونة التي نقل فتاوى الإمام مالك في القرن الثاني: «قلت: رأيت إن اشتريت فلوساً بدرهم، فافترقنا قبل أن نتقاض؟ قال: لا يصلح هذا في قول مالك، وهذا فاسد. قال لي مالك في الفلوس: لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق، ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة» [المدونة (٣/ ٣٩٥، ٣٩٦)].



## خاتمةُ الجواب - توصية:

الربا ليس مجرد ذنب يسير، حتى إذا وجد الرجل من يفتيه تخلص من تبعته، بل هو داء يضر

صاحبه ويضر المجتمع ويوبقه. .

❁ كلمات دلالية: الربا، الفوائد البنكية، العُروض.

❁ مراجع مقترحة للجمهور:



## ٥- شبهات حول الحدود والجنايات

**المسألة (٢٢٤)- هل هنالك تعارضٌ بين رحمة الله تعالى، وبين الحدود والعقوبات الشرعية؟**

### السؤال

أليس اللهُ رحيماً؟! فكيف يشرعُ هذه العقوباتِ الشديدةَ في الحدود، ويعذبُ بعضَ العصاةِ بالنارِ المُحرقة، أو يخلدُ الكفارَ في النارِ السنينَ الطويلةَ؟

### عبارات مشابهة لسؤال

- \* إذا كان الإسلامُ دينَ رحمةٍ، فلماذا نرى إيقاعَ العقوباتِ الصارمةِ؛ كالجلدِ، وقطعِ الأيدي، والتعزيرِ بالقتلِ في بعضِ الأحيان؟
- \* العقوباتُ في الإسلامِ تتعارضُ مع الرحمة.

### الجواب

#### مضمون السؤال:

السائل يرى أن هنالك تعارضاً بين وصفنا لله تعالى الربَّ المعبودِ بالرحمة، وبين ما أعدَّه الله تعالى للكفارِ والعصاةِ من دخولِ النارِ في الآخرة، وتعذيبهم بها.

وكذلك يرى أن وصفنا لله بالرحمة، ودينِ الإسلامِ بدينِ الرحمة، يتعارضُ مع ما جاء في الشريعةِ الإسلاميةِ من إقامةِ الحدودِ، والعقوباتِ الشرعيةِ؛ فهذه العقوباتُ والحدودُ - على حدِّ زعمه - تُعدُّ قسوةً تُنافي الرحمة.

### مختصر الإجابة:

الله سبحانه وتعالى له الكمال في أسمائه وصفاته وأفعاله؛ فهو الرحمن الرحيم، المتصف بالرحمة، وكذلك المتصف بالعدل والحكمة والقوة، ومقتضى ذلك الكمال لله سبحانه: أن يكون رحيمًا عند مقتضى الرحمة، وأن يحصل منه العدل والحكمة والقوة عند مقتضى ذلك.

وفي إيقاع العقوبات الشرعية والحدود على مرتكبيها رحمتان:

❖ أما الأولى: فلكي يرتدعوا عن الجرائم والشرور؛ فلا يعودوا إليها.

❖ وأما الثانية: فلأنها كفارة لذنوبهم، ومطهرة لهم من الآثام؛ فتعجيل العقوبة لهم في الدنيا قبل الآخرة أهون عليهم وأفضل من تأخيرها ليوم القيامة؛ فلا مقارنة بين عذاب الدنيا وعذاب الآخرة.

وهذا بالإضافة إلى رحمة الله بالمجتمع المسلم، والدولة المسلمة: أن شرع فيها إقامة الحدود، والعقوبات الشرعية التي تحفظ الأمن والاستقرار، وتمنع ارتكاب الجرائم، وتهديد الأمن، والظلم والعدوان، واستلاب حقوق الآخرين؛ فالعقوبات والحدود: مظهر من مظاهر الرحمة بالمجتمع المسلم.

### الجواب التفصيلي:

الحكمة: هي وضع كل شيء في موضعه؛ وهذا يختلف بحسب المصلحة في كل موقف؛ ولهذا لا تحسن الرحمة في كل شيء، ولا العقوبة في كل شيء؛ وهذا يحتاج إلى كمال في العلم والحكمة، وكمال في القدرة.

وبعض من لا يستوعب ذلك، استغرب وصف الله تعالى بالرحمة، مع ما أعده سبحانه من العقوبات في الدنيا والآخرة على المخالفين، مع أن العقل السليم لا يستنكر ذلك، ويمكن بيان ذلك من عدة أوجه:

❖ **الوجه الأول:** أن الله سبحانه وتعالى من أسمائه: الرحمن الرحيم، والرحمة صفة من صفات الله عز وجل؛ فرحمته وسعت كل شيء، وقد كتب الله على نفسه الرحمة، ووصف نفسه بأنه أرحم الراحمين، وأنه خير الراحمين؛ قال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾

[الأعراف: ١٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ اغْفِرْ وَأَرْحَمَ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٨].

والآيات في هذا المعنى كثيرة، وهي دالة على أن الرحمة صفة من صفات الله سبحانه وتعالى.

❁ **الوجه الثاني:** أن الله سبحانه وتعالى له الكمال في أسمائه وصفاته وأفعاله؛ فكما أنه متَّصِفٌ بالرحمة، فهو متَّصِفٌ كذلك بالحكمة والعدل والقوة، ومقتضى ذلك الكمال لله سبحانه: أن يكون رحيماً عند مقتضى الرحمة، وأن يحصل منه العدل والحكمة والقوة عند مقتضى ذلك.

والإنسان لو اتَّصَفَ بالرحمة دون حزم، وبالرفق دون قوة وعدل، فإنه يعيبه ذلك، فإذا كان الكمال البشري يقتضي اتِّصافَ الإنسان بصفات الحزم والقوة، إلى جانب صفات الرحمة والرفق، فالله عز وجل أولى بذلك الكمال، وله المثل الأعلى سبحانه؛ ولذلك نلحظ الجمع في أدلة القرآن والسنة بين رحمة الله سبحانه وتعالى، وبين عقابه وعذابه، حتى يعتقد المؤمن كمال الله تعالى، ويبقى بين رجاء رحمة الله، والخوف من عقابه:

قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، وقال تعالى: ﴿أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨]، وقال تعالى: ﴿نَبِيٌّ عَبْدِي أَيُّ أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩-٥٠].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ مَا عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ، مَا طَمَعَ بِجَنَّتِهِ أَحَدٌ، وَلَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ مَا عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّحْمَةِ، مَا قَنَطَ مِنْ جَنَّتِهِ أَحَدٌ»؛ رواه مسلم (٢٧٥٥).

❁ **الوجه الثالث:** أن رحمة الله تعالى على نوعين:

(١) رحمة عامة تكون في الدنيا.

(٢) ورحمة خاصة تكون في الآخرة.



فهو سبحانه يَرْحَمُ عبادهُ في الدنيا كُلِّهِمْ، مُؤْمِنَهُمْ وكافِرَهُمْ، طائِعَهُمْ وعاصِيَهُمْ، رحمةً عامَّةً؛ فيرزُقُهُمْ، وَيُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيَهُمْ، وَيَشْفِيَهُمْ ويعافِيَهُمْ، إلى غير ذلك من صُورِ الرحمةِ التي لا تُحصى؛ فهذه الرحمةُ العامَّةُ لجميعِ الخلقِ.

أما رحمةُ الخاصَّةِ التي تكونُ في الآخرةِ، فلا تكونُ إلا لعبادِهِ الْمُؤْمِنِينَ الذين أطاعوه، وليس للكافرين فيها نصيبٌ؛ إذ أُخْرِجَ الكافرُ نَفْسَهُ بعنادهِ واستكبارهِ مِنَ النَّاهِلِ لهذه الرحمةِ الخاصَّةِ في الدارِ الآخرةِ؛ قال تعالى: ﴿قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

❁ **الوجهُ الرابعُ:** من رحمةِ الله تعالى بالمجتمعِ المسلمِ: أن شرَعَ فيه إقامةَ الحدودِ، والعقوباتِ الشرعيَّةِ التي تحفظُ للمجتمعِ وللدولةِ المسلمةِ: الأمنَ والاستقرارَ؛ حيثُ تأتي العقوبةُ كرادعٍ لِمَنْ تسوَّلُ له نفسهُ ارتكابَ الجرائمِ، وتهديدَ الأمنِ، ويسعى في الظلمِ والعدوانِ، واستلابِ حقوقِ الآخرين؛ فَمِنْ وظيفةِ العقوباتِ والحدودِ: إقامةُ العدلِ، وحمايةُ أفرادِ المجتمعِ؛ فهي مَظْهَرٌ من مظاهرِ الرحمةِ بالمجتمعِ المسلمِ؛ قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩].

❁ **الوجهُ الخامسُ:** أن إيقاعَ العقوباتِ الشرعيَّةِ والحدودِ على مرتكبيها لا يتنافى مع رحمةِ الله، بل من رحمةِ الله تعالى بهم: أن شرَعَ إقامةَ العقوباتِ والحدودِ عليهم؛ لكي يرتدعوا، وتصلحَ نفوسُهُم وتستقيمَ؛ فلا تعودَ لمواقعةِ هذه الجرائمِ والشُرورِ من جديدٍ.

❁ **الوجهُ السادسُ:** من الرحمةِ بَمَنْ وقعَ في محذورٍ شرعيٍّ يستوجبُ الحدَّ: أن يَتِمَّ إقامةُ الحدِّ عليه؛ حتى يكونَ ذلكَ كَفَّارَةً لذنْبِهِ، ومَظْهَرَةً له مِنَ الإِثْمِ؛ فالعبدُ إذا أصابَ حدًّا من حدودِ الله، وعُوقِبَ به، فإنه يكونُ كَفَّارَةً له.

ويدلُّ على ذلك: ما جاء في الحديثِ الصحيحِ، عن عبادةِ بنِ الصامتِ رضي الله عنه؛ أن رسولَ الله صلى الله عليه وآله قال - وحواله عصابةٌ من أصحابه -: «تَعَالَوْا بَايَعُونِي عَلَى أَلَّا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تُسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ؛ فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ، فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا،

فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا، فَهُوَ لَهُ كَفَّارَةٌ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَسَتَرَهُ اللهُ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ؛  
إِنْ شَاءَ عَاقِبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ»؛ رواه البخاري (٣٨٩٢).

فعقوبة الدنيا على مَنْ حَصَلَ مِنْهُ الذَّنْبُ وَالْخَطِيئَةُ أَهْوَنُ وَأَخْفُ مِنَ الْعُقُوبَةِ فِي الْآخِرَةِ؛  
فَمِنْ الرَّحْمَةِ بِهِمْ أَنْ يَخْتَارَ لَهُمُ الْأَهْوَنَ.

### خاتمة الجواب - توصية:

فعلى المسلم أن يعتقد في الله تعالى أنه الكامل في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله، وأن ما  
شرعه لعباده من شرائع وأحكام، هو مقتضى العدل والحكمة والرحمة.

❖ **كلمات دلالية:** الرحمة، رحمة الله، عدل الله وحكمته، الحدود، العقوبات، تعارض.

❖ **أسئلة ذات علاقة:** كيف نوفق بين رحمة الله تعالى التي وسعت كل شيء، وأنه تعالى يعذب الكفار وعصاة

المسلمين في الآخرة؟



المسألة (٢٢٥) - دعوى أن الرجم لم يثبت بالقرآن الكريم؛ ولذا فلا يُعدُّ من الحدود.

## السؤال

حدُّ الرجم للزاني المحصن لم يُذكر في القرآن؛ فإذن: لا يصحُّ العملُ به.

### عبارات مشابهة لسؤال

\* إنكارُ الرجم؛ لعدم ذكره في القرآن.

## الجواب

### مختصرُ الإجابة:

حدُّ الرجم للزاني المحصن - أي: المتزوج - أمرٌ ثابتٌ في الشريعة، وهو من السنَّة العمليَّة المتواترة، أي: أن النبي ﷺ فعلها بنفسه، والسنَّة لها حكمُ القرآن في التشريع؛ فما أتى في السنَّة واجبُ العملُ به تمامًا كالقرآن؛ قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

فحدُّ الرجم للزاني المحصن: ثابتٌ بالكتابِ والسنَّةِ المتواترة والإجماع؛ وهو قولٌ عامَّة أهل العلم من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من علماء الأمصار في جميع الأعصار.

وقد كان حكمُ مرتكبِ كبيرة الزنى في أوَّل الأمرِ حبسه في البيت، ثم نُسِّخَ حكمُ حبسِ الزاني غير المحصن: بالجلد؛ كما في الآية الثانية من سورة النور، ونُسِّخَ حكمُ حبسِ الزاني المُحصن - أي: المتزوج - بالرجم؛ كما في آية الرجم؛ وهي آية قرآنيَّة نزلت وتليت، وعمل بها النبي ﷺ وأصحابه، ثم نُسخت تلاوتها، ولكن بقي حكمها والعملُ بها؛ كما جاء في فعل النبي ﷺ والخلفاء الراشدين من بعده، وقد ورد ذلك في حديثِ عمَرَ رضي الله عنه، الذي رواه البخاري (٦٨٣٠)، ومسلم (١٦٩١).

وقد ذكر العلماء: أنه شرع في حق الزاني المحصن: هذا الحدُّ الرجم، وهو القتل بالحجارة؛

لِحَكْمٍ عَظِيمَةٍ مِنْهَا: أَنْ يَصِلَ الْأَلَمُ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ؛ حَيْثُ وَصَلَتْ إِلَيْهِ اللَّذَّةُ بِالْحَرَامِ، وَأَنْ تَتَذَكَّرَ الْأُمَّةُ عَقُوبَةَ اللَّهِ لِقَوْمٍ لُوطٍ بِالرَّجْمِ بِالْحِجَارَةِ، وَأَيْضًا: لِمَا كَانَتْ هَذِهِ الْجَرِيمَةُ مَخْرَبَةً لِلْبُيُوتِ، مَدْنَسَةً لِلْفِرَاشِ، مُفْسِدَةً لِلْأَنْسَابِ - نَاسَبَ ذَلِكَ وَقُوعَ أَشَدِّ الْعِقَابِ بِأَصْحَابِهَا؛ رَدْعًا لِدُورِي الْأَهْوَاءِ، وَنِكَالًا لِأَصْحَابِ الْفُجُورِ، وَعَذَابًا لِلْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ.

وَأخِيرًا: فَإِنَّ مَقْصِدَ الْإِسْلَامِ فِي تَطْبِيقِ هَذَا الْحَدِّ: تَطْهِيرُ الزَّانِي وَتَهْذِيبُهُ، وَلَيْسَ قَتْلُهُ؛ وَفِي ذَلِكَ تَحْقِيقُ لِمَصْلَحَةِ الرَّدْعِ، وَتَجَنُّبِ الشَّهَوَاتِ، كَمَا أَنَّ هُنَاكَ شُرُوطًا لِتَطْبِيقِ حَدِّ الرَّجْمِ عَلَى الزَّانِي الْمَحْصَنِ؛ وَهِيَ تَعَوُّدٌ إِلَى دَرِّ الْحُدُودِ بِالشُّبُهَاتِ، وَهِيَ:

١- أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الزَّانِي أَرْبَعَةٌ مِنَ الرِّجَالِ؛ وَهَذَا مُتَعَدِّرُ الْحُدُوثِ جِدًّا.

٢- أَوْ أَنْ يَأْتِيَ الزَّانِي مُعْتَرِفًا عَلَى نَفْسِهِ، رَاغِبًا فِي التَّطَهُّرِ وَالتَّوْبَةِ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِي، وَيَبْقَى مَتَمَسِّكًا بِهَذَا الْإِقْرَارِ حَتَّى إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ.

فَإِنْ زَنَى أَحَدُ الْمُسْلِمِينَ، وَتَابَ إِلَى اللَّهِ فِي نَفْسِهِ، وَأَقْلَعَ عَنِ الزَّنَى - لَا يُطَبَّقُ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وَإِنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ، وَذَهَبَ لِلْقَاضِي، وَرَأَى الْقَاضِي مِنْهُ الرِّغْبَةَ فِي التَّوْبَةِ، فَلِلْقَاضِي أَنْ يَطْرُدَهُ، وَلَا يُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ.

وَلَوْ تَابَ الزَّانِي، وَعَادَ لِبَيْتِهِ بَعْدَ أَنْ طَرَدَهُ الْقَاضِي، فَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَبْحَثَ عَنْهُ مَرَّةً أُخْرَى. وَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى رَحْمَةِ اللَّهِ بِعِبَادِهِ الْعَصَاةِ، وَيُبَيِّنُ أَنَّ الْحِكْمَةَ مِنْ هَذَا الْحَدِّ: التَّهْذِيبُ وَالتَّطْهِيرُ، وَالْحِفَاظُ عَلَى الْأَنْسَابِ، وَلَيْسَ رَجْمَ الْعِبَادِ وَقَتْلَهُمْ أَوْ الْإِنْتِقَامَ مِنْهُمْ.

### الجواب التفصيلي:

يُمْكِنُ إِزَالَةُ الْإِشْكَالِ الْوَارِدِ فِي السُّؤَالِ مِنْ خِلَالِ النِّقَاطِ التَّالِيَةِ:

❁ **أَوَّلًا:** حَدُّ الرَّجْمِ لِلزَّانِي الْمَحْصَنِ - أَي: الْمَتَزَوِّجِ - أَمْرٌ ثَابِتٌ فِي الشَّرِيعَةِ، وَهُوَ مِنَ السَّنَةِ الْعَمَلِيَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ:

أَي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهَا بِنَفْسِهِ، وَالسَّنَةُ لَهَا حُكْمُ الْقُرْآنِ فِي التَّشْرِيعِ؛ فَمَا أَتَى فِي السَّنَةِ

واجبُ العمل به تمامًا كالقرآن، ومن أنكر شيئًا ثابتًا في السنّة كمن أنكر شيئًا من القرآن، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

❁ **ثانيًا:** بيان حكم الزاني المحصن في الشريعة، وردّ شبهة عدم وجود الرجم في الإسلام: حدّ الرجم للزاني المحصن: ثابت بالكتاب والسنّة المتواترة والإجماع؛ وهذا قول عامّة أهل العلم من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من علماء الأمصار في جميع الأعصار.

وقد كان حكم مرتكب كبيرة الزنى في أوّل الأمر حبسه في البيت؛ كما في قول ربنا سبحانه: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفَلْحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥].

ثم نسخ حكم حبس الزاني غير المحصن بالجلد، والمحصن - أي: المتزوج - بالرجم: ففي سورة النور، ذكر الله تعالى فيها حدّ الزاني: بأنه مئة جلد؛ قال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَدَاؤُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢].

والمقصود به: الزاني غير المحصن من الرجال والنساء، وليس فيها تعرض للزاني المحصن بذكر أو إشارة.

وقد ذكر الرجم في آية قرآنية نزلت وتليت، وعمل بها النبي ﷺ وأصحابه، ثم نسخت تلاوتها، وبقي حكمها؛ ودليل ذلك: قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ حيث قال: «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ: آيَةُ الرَّجْمِ، فَفَرَأْنَاهَا، وَعَقَلْنَاهَا، وَوَعَيْنَاهَا؛ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ؛ فَأَخْشَىٰ إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: وَاللَّهِ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَىٰ مَنْ زَنَىٰ إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ؛ إِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ؛ رواه البخاري (٦٨٣٠)، ومسلم (١٦٩١).

فُنسخَ حكمُ حبسِ الزاني غيرِ المحصنِ: بآيةِ النورِ: بالجلدِ، ونُسخَ حكمُ حبسِ الزاني المحصنِ: بالآيةِ التي جاءت في كلامِ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ رضي الله عنه: بالرجم، ثم نُسخَتْ تلاوتُها، ولكن بقيَ العملُ بها؛ كما جاء في فعلِ النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاءِ الراشدين من بعده.

**ثالثاً:** ذَكَرَ بعضُ العلماءِ في الحكمةِ مِنْ حَدِّ الرجمِ في الإسلامِ على هذا الوجهِ: أنه «شُرِعَ في حقِّ الزاني المحصنِ القتلُ بالحجارة؛ لِيَصِلَ الألمُ إلى جميعِ بدنِه؛ حيثُ وَصَلَتْ إليه اللدَّةُ بالحرامِ.

ولأن تلكَ القِتلةَ أشنعُ القِتلاتِ، والداعي إلى الزنى داعٍ قويٌّ في الطباعِ؛ فَجُعِلَتْ غِلظةُ هذه العقوبةِ في مقابلةِ قوَّةِ الداعي.

ولأن في هذه العقوبةِ تذكيراً لعقوبةِ الله لِقَوْمٍ لُوِّطَ بالرجمِ بالحجارةِ على ارتكابِ الفاحشةِ».

وأيضاً: فلما كانت هذه الجريمةُ مخربةً للبيوتِ، مدنِّسةً للفراشِ، مُفسِدةً للأُنسابِ - ناسبَ ذلكَ وقوعَ أشدِّ العقابِ بأصحابِها؛ ردِّعاً لذوي الأهواءِ، ونكالاً لأصحابِ الفجورِ، وعذاباً للمُفسِدين في الأرضِ، المخربين للديارِ، الساعينَ في الناسِ بالخطيئةِ والفسادِ.

**رابعاً:** مقصِدُ الإسلامِ في تطبيقِ هذا الحدِّ: لغايةِ التطهيرِ، وليس القتلِ؛ وفي ذلك تحقيقُ لمصلحةِ الردِّعِ، وتجنبِ الشَّهواتِ:

شرطُ تطبيقِ حدِّ الرجمِ للزاني المحصنِ، يكونُ بأحدِ أمرينِ:

١- إما أن يشهدَ على الزاني أربعةٌ من الرجالِ؛ وهذا متعدِّدُ الحدوثِ جدًّا.

٢- أو أن يأتيَ الزاني معترفاً على نفسه، راغباً في التطهُّرِ والتوبةِ، ويُقرَّ بين يدي القاضي، ويبقى متمسكاً بهذا الإقرارِ حتى إقامةِ الحدِّ عليه.

أما إن زنى أحدُ المسلمِين، وتابَ إلى الله في نفسه، وأقْلَعَ عن الزنى - فلا يُطبَّقُ عليه الحدُّ.

وإن اعترفَ على نفسه، وذهبَ للقاضي، ورأى القاضي منه الرغبةَ في التوبةِ، فللقاضي

أن يطردُهُ، ولا يُقيمَ عليه الحدَّ؛ ودليلُ هذا: فعَلُ النبيِّ ﷺ مع المرأة الغامديَّة التي جاءتَه معترِفَةً على نفسِها، فأمرَها رسولُ اللهِ ﷺ أن تَرَجِعَ حتى تَضَعَ ولَدَها، ولعلَّها لا تَرَجِعُ إليه؛ رواه مسلم (١٦٩٥)، ولم يُقيمِ النبيُّ ﷺ الحدَّ على هذه المرأة الغامديَّة إلا بعد إصرارِها على التَطَهُّرِ، فلما عادت إليه، قال لها مرَّةً أُخرى: «اذْهَبِي، فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَفْطِمِيهِ»، فما هدأتِ المرأةُ حتى عادت بعد أن بَلَغَ ولَدُها مرحلةَ الأكلِ والشربِ، فلما رأى النبيُّ ﷺ هذه الرغبةَ الشديدةَ في التَطَهُّرِ، أقامَ عليها الحدَّ.

وقال أيضًا لماعزِ بنِ مالكٍ ؓ، حين أتاه معترِفًا بالزنى: «وَيْحَكَ، ارْجِعْ؛ فَاسْتَغْفِرِ اللهُ، وَتُبْ إِلَيْهِ»؛ رواه مسلم (١٦٩٥).

ولو تاب الزاني، وعاد لبيته بعد أن طرده القاضي، فليس للقاضي أن يَبْحَثَ عنه مرَّةً أُخرى؛ وهذا يبيِّنُ أن غايةَ الإسلامِ من هذا الحدِّ: التَطَهُّرُ، والحفاظُ على الأنساب.

وهذا الحكمُ جاءَ به الشريعةُ؛ تخويفًا للمسلمين من إثمٍ عظيمٍ؛ فهو من السبعِ الموبقاتِ؛ فلا يجترئُ أحدٌ على فعلِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الفسادِ العظيمِ، والانتهاكِ لِحُرْمَاتِ اللهِ تعالى؛ ولذا لم يَرِدْ عن النبيِّ ﷺ أنه رَجِمَ إلا في حالتينِ فقط.

### خاتمة الجواب - توصية:

الرجمُ عقوبةٌ، وليس مكافأةً، ومن شأنِ العقوباتِ: الرَّجْرُ، وقد شرَعَ اللهُ تعالى في القرآنِ عقوبةً زاجرةً رادعةً للذين يحاربون اللهَ ورسولَهُ، وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسادًا، وهي: قطعُ اليدِ والرَّجْلِ مِن خِلافِ.

وإن تقديرَ العقوباتِ من الله تعالى: أمرٌ تابعٌ لحكمتهِ وعِلْمِهِ، وحدُّ الرجمِ ليس من عندِ أنفُسِنَا، وإنما هو ثابتٌ بالطَّرِيقِ الصَّحاحِ عن رسولِ اللهِ ﷺ.

ومن المفترضِ أن يقولَ المؤمنُ: ما أبشعَ الزنى من المتزوجِ؛ لأنَّ اللهُ شرَعَ فيه حدَّ الرجمِ؛ فهذا يدلُّ على عِظَمِ هذا الذنبِ وقُبْحِهِ.

كما أن عقوبةَ الرجمِ شديدةٌ ومؤثِّرةٌ، وربَّما لا تحتُمِلُها كثيرٌ من النفوسِ، لكنَّ عدمَ احتمالِها

لا يَعْنِي غَلَطَ الْحُكْمِ، أَوْ الطَّعْنَ فِيهِ؛ فَهِيَ جَرِيمَةٌ شَنِيعَةٌ فِي نَظَرِ الشَّارِعِ، وَقَدْ شَدَّدَ فِي أَمْرِ ثَبُوتِهَا،

وَإِذَا أُقِيمَتْ فِي حَالَاتٍ نَادِرَةٍ، فَلِمَصْلَحَةٍ عَظِيمَةٍ، وَالْمُسْلِمُ يَسْلَمُ لِأَمْرِ اللَّهِ.

❁ **كلمات دلالية:** الرجم، حدُّ الرجم، الحدود، شبهات حول الحدود .







## المسألة (٢٢٦) - قضية التشديد في عقوبات الحدود.

### السؤال

شدد الإسلام جدًّا في عقوبات الحدود؛ وهذا يتنافى مع الرحمة والعفو.

#### عبارات مشابهة للسؤال

- ✱ الإسلام يقلل من قيمة الإنسان.
- ✱ وحشية الحدود.
- ✱ الإسلام لا يدعو للتسامح.

### الجواب

#### مضمون السؤال:

صاحبُ هذا السؤالِ يرى أن الإسلامَ قد شددَ في العقوباتِ والحدودِ؛ وهذا يتنافى مع التسامح والعفو، ويؤسِّسُ لإزهاقِ النفوسِ وإتلافِ الأعضاء، ويتعارضُ مع حريَّةِ الإنسانِ فيما يصنعُ ويعتقدُ.

#### مختصرُ الإجابة:

إن هذا تصوُّرٌ خاطئٌ عن الحدودِ وتشديدِ العقوباتِ فيها؛ فإننا إذا تأملنا قضيةَ الحدودِ، نجدُ أنها قد تعلَّقتُ بأمورٍ عظامٍ متعلِّقةٍ بحقِّ الله، أو حقِّ المخلوقين: «اعتداءٌ على الدينِ بالردة»، أو «اعتداءٌ على النَّفسِ بالقتلِ، أو إتلافِ بعضِ الأعضاء»، أو «اعتداءٌ على الأعراسِ بالزَّنى، واللواطِ، والقذفِ»، أو «اعتداءٌ على الأموالِ بالسَّرقة»، أو «اعتداءٌ على العقلِ بتغييبهِ بالخمِر». وهذه تُسمَّى: «الضروراتِ الخمسِ»؛ وهي: «حفظُ الدينِ، والنَّفْسِ، والنَّسْلِ، والعقلِ، والمالِ»، وهذه قد اتَّفقتِ الشرائعُ والمِللُ على حفظِها؛ لأنَّ بها صلاحُ الدنيا والآخرة.

وتشديد العقوبة ليس للتعذيب، وإنما للتهذيب، وصيانة الدين، والأنفس، والأعراض، والعقول، والأموال؛ فالحدود وسيلة لمنع الفواحش والجرائم، وليست غاية؛ فبعض النفوس لا ترعوي إلا بالعقوبات الشديدة، وهذا نراه من الناس حتى في القوانين المشددة.

كما أن هذا التشديد ليس مختصاً بالإسلام؛ فمثلاً حدُّ الزنى كان في التوراة، ولم يخالف الإنجيل ذلك.

وأيضاً: فإن هذه الحدود لو تأملنا الحكمة منها، لو جدناها «جواباً، وزواجر»؛ تجبر نقص الإيمان الذي حصل للمعتدي حال وقوعه فيما يستوجب الحد، وتكون سبباً في زجر ضعاف الإيمان الذين هم عرضة للوقوع في الذنب إذا أُتيح لهم.

وكذلك: فإن الحدود تضمن الأمن والعدل لكل طوائف المجتمع؛ فإنه يُقام على القوي والضعيف، والغني والفقير؛ فلا يعتدي أحد على أحد لضعفه أو فقره.

### الجواب التفصيلي:

❁ **أولاً:** الحدودُ صيانةٌ للضرورات الخمس التي جاءت الشرائع بحفظها:

إذا تأملنا قضية الحدود، نجد أنها قد تعلقت بأمرٍ عظام متعلقة بحق الله، أو حق المخلوقين: «اعتداء على الدين بالردة»، أو «اعتداء على النفس بالقتل، أو إتلاف بعض الأعضاء»، أو «اعتداء على الأعراض بالزنى، واللواط، والقذف»، أو «اعتداء على الأموال بالسرقة»، أو «اعتداء على العقل بتغييبه بالخمير».

وهذه تُسمّى: «الضرورات الخمس»؛ وهي: «حفظ الدين، والنفس، والنسل، والعقل، والمال»، وهذه قد اتفقت الشرائع والمِلل على حفظها؛ لأن بها صلاح الدنيا والآخرة.

ف نجد أن الإسلام قد شرع هذه الحدود؛ لإغلاق باب الرذائل وما يُفسد الدين أو الدنيا، وحتى يجعل المجتمع صالحاً آمناً يأمن فيه الإنسان على دينه، ونفسه، وعرضه، وماله.

❁ **ثانياً:** الحدودُ للتهذيب، وليست للتعذيب:

وتشديد العقوبة ليس للتعذيب، وإنما للتهذيب وصيانة الدين والدنيا؛ فالحد ليس غايةً

ولا مقصوداً لذاته، وإنما هو وسيلة لمنع الفواحش والردائل، فبعض النفوس لا ترعوي إلا بالعقوبات الشديدة، وهذا نراه من الناس حتى في القوانين المشددة.

فالحُدُّ في اللغة: الحاجز بين الشيئين، ويُقال للبوَّاب: «حدَّادٌ»؛ لمنعِ الناسِ من الدخول، ومنه سُمِّيَتِ «الحدودُ»؛ لأنها تمنعُ صاحبها من المعاودة، وتمنعُ غيره من أن يسلكَ مسلكه؛ وهذان من حِكَمِ إقامةِ الحدود؛ كما يأتي.

❁ **ثالثاً:** لم ينفرد الإسلام بهذه العقوبات الشديدة:

وهذا التشديد ليس مختصاً بالإسلام:

فمثلاً: «حدُّ الزنى» كان في التوراة، ولم يخالف الإنجيل ذلك.

و«حدُّ القتل» كان في شريعة موسى ﷺ؛ قال الله تعالى: ﴿مَنْ أَجْلٌ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، ولم يخالف الإنجيل التوراة في ذلك.

وكذلك «حدُّ الرجم للزاني المحصن»؛ فعن البراء بن عازب، قال: «مرَّ على النَّبِيِّ ﷺ بيهوديٍّ مُحَمَّمًا مَجْلُودًا، فدعاهم ﷺ، فقال: «هَكَذَا تَحْدُونُ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟!»، قالوا: نَعَمْ، فدعا رجلاً من علمائهم، فقال: «أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى؛ أَهَكَذَا تَحْدُونُ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟!»، قال: لَا، وَلَوْلَا أَنَّكَ نَشَدْتَنِي بِهَذَا، لَمْ أُخْبِرْكَ، نَجِدُهُ الرَّجْمَ، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا، فَكُنَّا إِذَا أَخَذْنَا الشَّرِيفَ، تَرَكْنَاهُ، وَإِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ، أَقَمْنَا عَلَيْهِ الْحَدَّ، قُلْنَا: تَعَالَوْا؛ فَلَنَجْتَمِعَ عَلَى شَيْءٍ نَقِيمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ؛ فَجَعَلْنَا التَّحْمِيمَ، وَالْجَلْدَ مَكَانَ الرَّجْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَّا تُوهُ»، فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ؛ رواه مسلم (١٧٠٠).

ومع ذلك نجد أن الإسلام قد وضع شروطاً محكمة لإقامة الحدود؛ وذلك صيانةً للأنفس والأعراض؛ فلا تُقام بالظن، ولا بالشبهة، بل باليقين أو الإقرار (الاعتراف).

❁ **رابعاً:** الحدود جوارب وزواجر:

وهذه الحدود لو تأملنا الحكمة منها، لو جدناها: «جوابر، وزواجر»؛ تجبر نقص الإيمان

الذي حصل للمعتدي حال وقوعه فيما يستوجب الحد؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ»؛ رواه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧).

وتكون سبباً في زجر ضعاف الإيمان الذين هم عرضة للوقوع في الذنب إذا أتيح لهم؛ وهذا هو المقصود من قول الله تعالى عن حد الزنى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢].

ولذلك نجد في أوقات قوة الإسلام، وتطبيق الحدود، لم تطبق الحدود إلا في نطاق محدود جداً.

### ❁ خامساً: إقامة الحدود تضمن الأمن لكل طوائف المجتمع:

لولا الحدود، لطمع الغني في الفقير، والقوي في الضعيف؛ لكن الحدود تضمن الأمن والعدل لكل طوائف المجتمع؛ فإنه يُقام على القوي والضعيف، والغني والفقير؛ فلا يعتدي أحد على أحد لضعفه أو فقره؛ فتقطع الأطماع، وينقطع العدوان؛ فإن الحدود لا تحابي أحداً؛ ولذلك لما سرقَت المرأة المخزومية، وأراد أسامة بن زيد أن يشفع لها، قال له النبي صلى الله عليه وسلم: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟!»، ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ: أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ، تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ، أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِيمُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ، لَقَطَعْتُ يَدَهَا»؛ رواه البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (١٦٨٨).

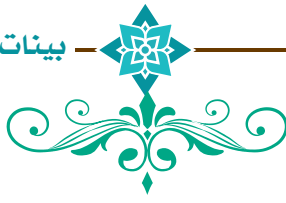
❁ كلمات دلالية: الحدود، الحدود زواجر وجوابر، الحكمة من تغليظ الحدود، هل الحدود وحشية؟

❁ أسئلة ذات علاقة:

❑ هل يمكن تطبيق الحدود في العصر الحديث؟

❑ هل يمكن استبدال العقوبات الواردة في الحدود؟

❑ ما أهمية حفظ الضرورات الخمس؟



المسألة (٢٢٧)- لماذا يُقتل المرتد مع ضعف حديث: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ، فَاقْتُلُوهُ»؛ رواه البخاري (٣٠١٧)؟

## السؤال

ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ حَدِيثَ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ، فَاقْتُلُوهُ» ضَعِيفٌ؛ لِاتِّهَامِ أَحَدِ رَوَاتِهِ؛ فَلِمَاذَا يُحَكَّمُ بِقَتْلِ الْمُرْتَدِّ؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* عقوبة المرتد في الإسلام، حد الردة، الحدود.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يشكك السائل في الأساس الشرعي لمسألة قتل المرتد؛ فيستدل لذلك بضعف حديث: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ، فَاقْتُلُوهُ»؛ نظراً لاتِّهَامِ أَحَدِ رَوَاتِهِ.

### مختصر الإجابة:

عقوبة المرتد محل إجماع، وقد دلَّ على قتل المرتد أدلة كثيرة، ووقائع عديدة في تاريخ الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم؛ كقتال أبي بكر رضي الله عنه للمرتدين.

ومنها حديث: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ، فَاقْتُلُوهُ»؛ وهو حديث صحيح؛ رواه البخاري (٣٠١٧).

ولو سلمنا بضعفه، فإن ذلك لا يسقط عقوبة المرتد؛ لأن القول إذا تعددت أدلته، فلا يسقط بسقوط واحدٍ من هذه الأدلة، وإنما يسقط بسقوطها جميعاً.

كما أن هذا الحديث متسق مع كتاب الله تعالى، ومع سائر الأحاديث:

فَيَشْهَدُ لَهُ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى تَشْدِيدِ الْعُقُوبَةِ عَلَى الْمُرْتَدِّ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ

تعالى: ﴿فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ وَإِنْ يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٧٤]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعَفُ عَنْ طَآئِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٦]، وقد استدلل بعض أهل العلم بعموم الآيات الواردة في القرآن الأمرة بقتل المشركين، على قتل المرتد.

ومن الأحاديث: حديث عثمان حين ذكر ما يُبيح دم المسلم، فقال: «وَكُفْرٌ بَعْدَ إِيمَانٍ»، وحديث مُعَاذٍ، وأبي موسى: في قتل اليهودي الذي أسلم ثم ارتدَّ.

### الجواب التفصيلي:

أحد الممارسات المتكررة: أن يعتد الإنسان شيئاً، ثم يسعى أن يستدل له، مع أن الواجب أن الاعتقاد يتبع الأدلة.

وعقوبة المرتد لا تتوافق مع عدد من الثقافات المعاصرة؛ وهذا أسهم في ظهور كثير من المقالات التي ترى معارضة ولو بوجوه ضعيفة.

ومنها: تضعيف القول بعقوبة المرتد؛ بناءً على دعوى القول بضعف أحد أدلته المشهورة، وهو هذا الحديث؛ وذلك أنه من رواية عكرمة، عن ابن عباس، وعكرمة في ظنه من الخوارج، والخوارج يستبيحون دماء المسلمين قبل غيرهم؛ فهو حديث يوافق تلك البدعة، لا سيما وأن الخوارج يرون أن المسلمين قد بدلوا دينهم؛ وعلى هذا: فالحديث سيكون حجة للخوارج في استباحة دماء المسلمين.

فبناءً على مقدمة كونه من الخوارج: خرج بنتيجة ضعف الحديث، ومنها بنتيجة عدم القول بعقوبة المرتد، مع أن كلا من المقدمة والنتيجتين، خطأ.

والجواب تفصيلاً من وجوه:

❁ **أولاً:** نشير إلى أنه جاءت الإشارة إلى تشديد العقوبة على المرتد في القرآن الكريم، وهي وإن لم تصرح باسم القتل، فلا تخالفة، بل هي ممهدة له؛ وبالتالي: فالأحاديث هي التي فصلت أحكام ذلك، كما أن القرآن أجمل في بعض أحكام الصلاة والزكاة وغيرها،

وفصلتها الأحاديث:

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ وَإِنْ يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٧٤]؛ فأخبر عن العذاب الأليم في الدنيا، وفُسرَت أيضًا بالقتل.

وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعَفَ عَنْ طَآئِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٦]؛ فذكر التعذيب.

وقد استدلل بعض أهل العلم: بعموم الآيات الواردة في القرآن الكريم الأمرة بقتل المشركين، على قتل المرتد.

❁ **ثانياً:** لو افترضنا أن هذا الحديث المذكور لم يثبت عن النبي ﷺ، فإن عقوبة المرتد ثابتة بأدلة أخرى:

كحديث عثمان رضي الله عنه حين ذكر ما يبيح دم المسلم، فقال: «وَكُفْرٌ بَعْدَ إِيمَانٍ»؛ رواه أحمد (٣/ ٢٠ رقم ١٤٠٢)، والدارمي (٣/ ١٤٧٧ رقم ٢٣٤٣).

وكحديث معاذ، وأبي موسى رضي الله عنهما، وغيرهم: في قتل اليهودي الذي أسلم ثم ارتد، وإخبار أن ذلك هو مقتضى الشريعة؛ رواه البخاري (٤٣٤١، ٤٣٤٢، ٤٣٤٤).

وقد قاتل أبو بكر الصديق رضي الله عنه المرتدين، وثبتت وقائع في قتل المرتدين في أزمته الخلفاء الراشدين جميعاً؛ فالمسألة إجماعية.

والمدلول إذا تعددت أدلته، فلا يسقط بسقوط دليل واحد، وإنما يسقط بسقوطها جميعاً، فلو سلمنا بضعف حديث: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ، فَاقْتُلُوهُ»، فإن ذلك لا يوهن الأساس الشرعي لعقوبة المرتد؛ لأن ثمة نصوصاً وأحاديث عدة في الموضوع؛ فكيف والحديث في «صحيح البخاري»، ولا مطعن صحيح فيه؟! وهو متسق مع كتاب الله تعالى، ومع سائر الأحاديث.



❁ **ثالثاً:** مَنْ تَكَلَّمَ فِي عِكْرِمَةَ مِنَ الْأَثَمَّةِ، تَكَلَّمَ لِعَرَضٍ مَعِينٍ، وَلَا يَلْزَمُ فِي ذَلِكَ اطِّرَاحُ حَدِيثِهِ كُلِّهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مَخَالَفَتُهُ فِي مَا رَوَاهُ.

وعلى سبيل المثال: فَمِنْ أَشْهَرِ مَنْ ذَكَرُوا عَنْهُ الطَّعْنَ فِي عِكْرِمَةَ: الْإِمَامُ مَالِكٌ، مَعَ أَنَّ مَالِكًا لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ طَعَنَ فِي أَصْلِ دِينِهِ أَوْ حَفْظِهِ، وَلَا أَنَّهُ رَدَّ حَدِيثَهُ، بَلْ إِنْ مَالِكًا رَوَى عَنْهُ فِي كِتَابِهِ «الْمَوْطَأُ»، فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ؛ فَفَرَّقَ بَيْنَ إِنْكَارِهِ عَلَيْهِ شَيْئًا يَرَاهُ خَطَأً؛ كَكُونِهِ يَقْبَلُ جَوَائِزَ السَّلَاطِينِ، أَوْ يَرَى بَعْضَ الْأَرَءِ، وَبَيْنَ أَنْ يُرَدَّ حَدِيثُهُ.

بَلْ إِنْ مَالِكًا يَقُولُ بِهَذَا الْحُكْمِ، وَيُرْوَى الْحَدِيثَ نَفْسَهُ فِي «مَوْطِئِهِ» (١٥)، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، بِلَفْظٍ: «مَنْ عَيَّرَ دِينَهُ، فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ»، وَيَحْتَجُّ بِهِ.

أَمَا رَمَى عِكْرِمَةَ بِالْكَذِبِ، وَبِأَنَّهُ مِنَ الْخَوَارِجِ: فَقَدْ صَنَّفَ بَعْضُ الْأَثَمَّةِ فِي رَدِّ هَذَيْنِ الطَّعْنَيْنِ فِي عِكْرِمَةَ - ﷺ تَعَالَى - الْمَذْكُورَيْنِ فِي السُّؤَالِ، مِنْهُمْ: أَبُو جَعْفَرِ بْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيِّ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ مَنْدَه، وَأَبُو حَاتِمِ ابْنِ حَبَّانَ، وَأَبُو عُمَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَغَيْرُهُمْ.

وبهذا يتبيّن: أَنَّ الطَّعْنَ فِي عَقُوبَةِ الْمُرْتَدِّ اسْتِنَادًا لِلطَّعْنِ فِي عِكْرِمَةَ، هِيَ - فِي حَقِيقَتِهَا - إِهْمَالٌ لَطَرِيقَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي جَمْعِ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَابِ الْوَاحِدِ، وَإِهْمَالٌ لَطَرِيقَتِهِمْ فِي جَمْعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ، وَالتَّعَامُلِ مَعَ الرُّوَاةِ جَرَحًا وَتَعْدِيلًا.

❁ **رابعاً:** عَقُوبَةُ الْمُرْتَدِّ لَا تَخَالِفُ أَصُولَ الشَّرْعِ؛ فَلَهَا نَظَائِرٌ فِي بَعْضِ عَقُوبَاتِ أَهْلِ الْجَرَائِمِ، وَلَوْ كَانَتْ مَجْرَدَ رَأْيٍ أَوْ اخْتِيَارٍ شَخْصِيٍّ؛ كَعَقُوبَةِ الْقَاضِفِ، وَالزَّانِي، وَكَذَلِكَ هِيَ لَا تَخَالِفُ الْعَقْلَ، وَبَعْضُهُمْ يَسْتَدِلُّ لَهَا بِشَوَاهِدٍ مِنْ أَحْكَامِ الْأُمَّمِ وَالْأُدُولِ، وَلَكِنَّا عَلَى كُلِّ حَالٍ إِنَّمَا ثَبَّتْنَا بِالشَّرْعِ.

ولهذا قد لا تكفي الحُجَجُ الشَّرْعِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ فِي إِثْبَاتِهَا؛ مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ اطمئنانٌ فِي النَفْسِ لِقَبُولِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ أَيًّا كَانَتْ، عُلِمَتْ حَكْمَتُهَا أَوْ لَمْ تَعْلَمْ.

## خاتمة الجواب - توصية:

عقوبة المرتد مسألة شرعية ثابتة، وكونها تتوقف في بعض الأحوال؛ نظرًا للعجز عن ذلك، أو لعدم استكمال مستلزمات صحتها أو مصلحتها، أو لتفريط القادر فيها - فكل ذلك لا يمنع من بقاء الحكم الشرعي.

ومع ذلك: فليست المسألة من أصول الدعوة التي يُدعى لها ابتداءً، بل هو حكم جزئي، وإنما يُعنى بتعليم أولويات الشريعة وتعليمها.





## ٧- شبهات حول الجهاد

المسألة (٢٢٨)- لماذا يُقبَلُ التسرّي في الإسلام، مع إشكاليته الأخلاقية؟

### السؤال

لماذا يُبيحُ الإسلامُ نظامَ التسرّي والتّمُعّ بالجوّاري، مع مشابّهته للإباحيةِ سوى فرقٍ في الأسماء؟

عبارات مشابهة للسؤال

✽ التسرّي في الإسلام.

### الجواب

#### مضمون السؤال:

يستشكّلُ السائلُ إباحةَ التسرّي في الإسلام؛ لعدمِ وضوحِ الفرقِ عنده بين الإباحيةِ، وبين التسرّي أو ملكِ اليمينِ الذي وردَ ذكرُهُ في القرآن.

#### مختصرُ الإجابة:

التشبيهُ بين الدّعارةِ والإباحيةِ، وبين التسرّي، هو تشبيهٌ مردودٌ؛ لاختلافِ الصورتينِ في كثيرٍ من الجوانب، ولأنّ للتسرّي أحكاماً وضوابطاً، تحافظُ على مقاصدِ الإسلامِ في المحافظةِ على طهارةِ المجتمعِ، وعدمِ اختلاطِ الأنسابِ، أو تناقلِ الأمراضِ.

ومن تلك الأحكام: أن ملكَ اليمينِ لا يجمَعُها إلا سيّدُها، ولا يجوزُ أن يجمَعُها؛ إذا كانت

متزوجةً من غيره، أو سبق أن جامعها أبوه، أو ولده، أو كانت محرماً له، وأنها تستبرأ قبل الوطء، وإذا ولدت للرجل، فإنها تعتق بموته.

كما أوجب الإسلام على السيد أن ينفق على جواريه، وأن لهن ما يحتجن إليه من الطعام والكسوة، وأن يكرمهن.

ومعنى هذا: أن جماع الجواري كان يُعطي لهنّ - في حكم الإسلام - ميزاتٍ خاصةً، ممّا قد يجعل كل واحدٍ منهنّ تحلّم بذلك.

### الجواب التفصيلي:

كان من المعروف - قبل الإسلام - أن الجواري غير مشمولات بالرعاية الاجتماعية، وأن الممارسة الجنسية معهنّ مفتوحة لكل أحد، وحتى إن بعض الأسياد كان يفرض عليهنّ البغاء من أجل تحصيل المال.

أما الإسلام، فقد ضبط جماع الجواري (الممارسة الجنسية) بضوابطٍ شرعيةٍ حاسمةٍ، فلم يسمَح به إلا في إطار نكاح، أو ملكٍ يمين، عندما كان موجوداً.

وأعطى في هذه الحالة أحكاماً خاصةً للجارية التي يجامعها سيدها، كما هو معروف في كتابات العلماء عن «أمّهات الأولاد»، ومن ذلك:

١- عدم السماح للسيد بجماعها إذا كانت متزوجةً من غيره، أو سبق أن جامعها أبوه، أو ولده، أو كانت محرماً له.

٢- أن خدمتها تكون في إطار محدودٍ داخل البيت.

٣- أنها إذا ولدت منه، فإنها تصبح حرةً بعد موته تلقائياً.

ومعنى هذا: أن جماع الجواري كان يُعطي لهنّ - في حكم الإسلام - ميزاتٍ خاصةً، ممّا قد يجعل كل واحدٍ منهنّ تحلّم بذلك.

٤- وأما السبايا، فإنهنّ يدخلن في حكم الجواري؛ لكنّ الجديد الذي جاء به الإسلام في هذا المجال، هو: إزالة ما كان في الموضوع من تسيّب؛ فلم يسمَح بجماع المسبّية إلا بعد أمرين:

✽ حصول القسمة واستقرارها في حظ شخص محدد.

✽ التأكد من براءة رحمها من الحمل.

وهذان الأمران في غاية الأهمية فيما يخص المحافظة على طهارة المجتمع، وعدم اختلاط الأنساب، أو تناقل الأمراض.

وإذا أسرت المرأة مع زوجها، وصارا في ملك رجل واحد من المسلمين، فإنه لا يفسخ عقد الزوجية بين تلك الكافرة وزوجها، ويبقيان على عقدهما، وعليه: فلا يستطيع مالك تلك المرأة أن يجامعها.

إذا علم ذلك، فأين هو مما يوجد الآن من إرسال الجنود الذين يشعرون بنشوة الانتصار في المجتمعات المهزومة، مع إطلاق الحرية الحيوانية الهمجية لهم في العزبة والاعتصاب، وما يتبع ذلك من انتشار للرديلة والأمراض، واختلاط الأنساب والجهل بها، بل عدم الاهتمام بها، وما يتبع ذلك من ميلاد جيل من أبناء الخزي والعار، والهزيمة والسفاح، بلا نسب ولا هوية.

لقد حرم الإسلام أن تكون الجارية متاعاً مشاعاً، فأوجب أن تكون الجارية أو الجواري ملكاً لرجل واحد، ولا يجوز - بل يحرم - أن يجامعهن غيره، كما أوجب الإسلام عليه أن ينفق عليهن، وأن لهن ما يحتجن إليه من الطعام والكسوة، وأن يكرمهن؛ كما حث الرسول ﷺ على الزواج بهن؛ ليصبحن حرات سيّدات، كما حث ورغب في تعليمهن وتأديبهن، ونهى عن ضربهن؛ فقد قال ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ، فَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، وَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا - فَلَهُ أَجْرَانِ»؛ رواه البخاري (٥٠٨٣)، ومسلم (١٥٤): أجر النكاح والتعليم، وأجر العتق.

وفي ملك اليمين حكّم أخرى؛ فهو يحفظ كثيراً منهن من أن يتركن يتسكعن في الطرقات والشوارع، ولا معيل لهن، أي: أن من حكّم الإسلام: أن شرع ملك اليمين حرصاً على مصلحتهن، وخوفاً عليهن من أن يتشردن فيتعرّضن للإهانة في شرفهن وكرامتهن.

كما أن في هذا التشريع حفظاً للبلاد من انتشار الفساد؛ إذا تركن بغير معيل يُعيلهن، ولا راع يرعى شؤونهن.

وفي بقاء الإنسان تحت حكم الرِّقِّ، ومشاهدة حال المسلمين -: داعٍ لدخوله في الإسلام، وهو خيرٌ له من بقاءه حرًّا على كفره.

ولغير ذلك من الحكم؛ فما أعظم هذا الدين، وما أرحمه، وما أسمى معاملته حتى مع خصومه.

### خاتمة الجواب - توصية:

فهذا التشريع له حكمٌ كثيرةٌ باختلاف الأحوال، وله حكمٌ غيرُ حكمةِ الاسترقاق في أصله؛ لأن سببَ الرِّقِّ في الأصل: هو عقوبةُ الكفارِ المحاربين لله ورسوله ﷺ؛ فلا يُسْتَرَقُّ إلا مَنْ كان كذلك، وفي ذلك عقوبةٌ للكفرِ وأهله، وأما المسلم، فلا يُسْتَرَقُّ، لكن قد يَبْقَى على رِقِّه إن اسْتَرَقَّ وهو كافرٌ ثم أسلم؛ لبقاء الحقِّ عليه.

ومع ذلك: ففي الشريعة دواعٍ كثيرةٌ وطُرُقٌ ميسرةٌ لمن كان رقيقًا، وأراد الحريةَّ.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: التسري، الجواري، الرِّقِّ.





## المسألة (٢٢٩) - هل انتشر الإسلام بالسيف؟

### السؤال

إن النبي ﷺ أكره الناس على الدخول في الإسلام، والإسلام إنما انتشر بالسيف.

### عبارات مشابهة للسؤال

\* تفسير عوامل انتشار الإسلام.

### الجواب

#### مضمون السؤال:

يريد السائل أن يقول: إن الإسلام دين دموي، انتشر بالسيف، ولم يكن لأصحابه حظ من أخلاقيات الحرب ولا آدابها.

#### مختصر الإجابة:

الإسلام لم ينتشر بالسيف، وإنما انتشر بالدعوة والحجة، وإذا كان للفتح أثر في انتشار الإسلام، فمن جهة أن فتح البلاد يستدعي قصد كثير من المسلمين للرحلة إليها، والإقامة في ربوعها؛ فيكثر اتصال أهل البلاد بالمسلمين، فيقفون في محادثتهم ومعاملتهم على جانب من حقائق الدين، ولو لم يتعمدوا البحث عنها.

ثم إن ظهور الدعوة بمظهر العزة والوجاهة يجعل العيون ترمقهم بإجلال، فتقرب منهم النفوس، حتى إذا وجدتهم على دين أفضل من دينها، وشريعة أحكم من شريعتها، وآداب أرفع من آدابها - آمنت بما يؤمنون، وسارت في حياتها على ما يسرون.

## الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة من أشهر الشبهات التي يُثيرها المستشرقون، بل إنها تُروّج في شرق الدنيا وغربها عند الحديث عن الإسلام، حتى شاعت في بلاد الصين، كما شاعت في أوروبا.

والجواب عنها يحتاج إلى بيان الطريق الذي انتشر به الإسلام، مع تقديم إطلالة تاريخية على طريق انتشار الإسلام عبر مراحلِه وعصوره.

ويتبين ذلك من أوجه:

### ❁ أولاً: عوامل انتشار الإسلام:

انتشر الإسلام ذلك الانتشار الواسع المدى في زمنٍ غير بعيدٍ، بعوامل اقتضتها حكمة الله:

❁ وأوّل هذه العوامل: متانة أصول الدين، وسماحة شريعته، ووضاءة ما دعا إليه من أخلاق وآداب، فإذا صادفت الدعوة ذا فطرة سليمة، وعقل راجح، فنظر فيما يدعو إليه الدين من عقائد وأحكام وآداب - لم يلبث أن يتقبل دعوته، ويصير إلى إيمان لا تزلزله عواصف التضليل.

❁ ثانياً: استقامة الدعوة، وتحليلهم بما يدعون إليه من خير.

❁ ثالثاً: حكمة طرق الدعوة؛ فإن القرآن الكريم أرشد الدعوة إلى الأخذ بالحكمة والموعظة الحسنة، وأمرهم أن يتحرروا في مجادلاتهم أحسن الطرق.

❁ رابعاً: بلاغة القول، وحسن البيان؛ ذلك أن بلاغة الداعي مما يأخذ إلى قبول الدعوة؛ فإن إخراج الحق في صورة واضحة جميلة يسرع بإلقائه في النفوس.

### ❁ ثانياً: نظرة تاريخية في كيفية انتشار الإسلام في العالم:

كان النبي ﷺ يجاهد في مكة بالحكمة والموعظة الحسنة، وقد عرف الجميع ما كان يلاقيه من المشركين من أذى، وما ينالون به أصحابه من سوء العذاب، حتى هاجر بعض أصحابه إلى الحبشة، وهاجر هو وبقية المسلمين إلى المدينة (يثرب)، وهناك تألف حوله حزب من المهاجرين والأنصار، وأصبح هذا الحزب بين أربعة أصناف من المخالفين:

معاهدون: وهم اليهود، وبعض قبائل من العرب؛ كبنو مُدليج، وبنو صَمرة.





ومنافقون: وهم الذين أظهرُوا الإسلام، وأبطنُوا الكفر.

ومحاربون: وهم كفَّارٌ قُرَيْشٍ وَمَنْ شَاكَهُمْ فِي الْمَجَاهِرَةِ بِالْعَدَاوَةِ، وَالسَّعْيِ لِلْقَضَاءِ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَةِ قَبْلَ ظَهْرِهَا.

ومتاركون: وهم القبائل التي لم تتعرَّضْ لِحَرْبِهِ ﷺ، ولم تدخلْ معه في عهدٍ.

وقد جرى حكمٌ معاملاتِهِ صلواتُ اللهِ عليه لهذه الأصنافِ الأربعةِ على مقتضى الحكمة؛

وهو:

١- رعايةُ حقِّ المعاهدين ما استقاموا على عهدِهِم.

٢- والأخذُ في معاملةِ المنافقين بظاهرِ حالِهِم.

٣- ومسالمةُ المتاركين ما داموا على حيادَتِهِم.

٤- وإعلانُ الحربِ على مَنْ وَقَفَ مَوْقِفَ الْعَدُوِّ الَّذِي لَا يَرَعَى عَهْدًا، وَلَا يَقْبِضُ يَدَهُ

عن شرِّ.

٥- وَمَنْ دَرَسَ غَزَوَاتِهِ ﷺ، وَسَرَايَاهُ، وَجَدَهَا:

٦- إما حربًا لَعْدُوٍّ لَمْ يَدْعُ أَذَى وَصَلَتْ إِلَيْهِ يَدُهُ إِلَّا فَعَلَهُ؛ كغزوةِ بدرٍ.

٧- أو دفاعًا لَعْدُوٍّ مَهَاجِمٍ؛ كغزوةِ أحدٍ، وغزوةِ حُنينٍ.

٨- أو مبادرةً لَعْدُوٍّ تَحْفِزٌ لِلشَّرِّ؛ كغزوةِ بني قُرَيْظَةَ، وغزوةِ المُرَيْسِيعِ، وغزوةِ دُومةِ

الْجَنْدَلِ، وغزوةِ ذاتِ السلاسلِ.

٩- أو كسرًا لشوكةِ عَدُوٍّ نَقَضَ الْعَهْدَ، وَعُرِفَ بِمُحَارَبَةِ الدَّعْوَةِ، وَأَتَّخَذَ كُلَّ وَسِيلَةٍ

لِلانْتِقَامِ مِنَ الْقَائِمِينَ بِهَا، وَالْقَضَاءِ عَلَيْهَا؛ كفتحِ مَكَّةَ.

حَارَبَ ﷺ أَوْلَئِكَ الْأَعْدَاءَ، وَكَانَ يَحَارِبُهُمْ فِي جَانِبٍ عَظِيمٍ مِنَ السَّمَاةِ؛ فَنَهَى عَنِ قَتْلِ

النِّسَاءِ وَالْأَطْفَالِ وَالشُّيُوخِ، وَنَهَى عَنِ الْمُثَلَّةِ، وَكَانَ يُمَضِّي كُلَّ تَأْمِينٍ يَصْدُرُ مِنْ أَحَدٍ مِنَ

الْمُسْلِمِينَ لِبَعْضِ الْمُحَارِبِينَ، وَلَوْ صَدَرَ التَّأْمِينُ مِنْ امْرَأَةٍ أَوْ عَبْدٍ، وَقَالَ: «وَيْسَعَى بِذِمَّتِهِمْ

أَدْنَاهُمْ»؛ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٣٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٧٣٤)، وَقَالَ لَأُمِّ هَانِيٍّ لَمَّا أَجَارَتْ ابْنَ

هُبَيْرَةَ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِيٍّ»؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٥٧).

وكان ﷺ يُوصي بالإحسانِ إلى الأسرى، وقد يُطلقُ سبيلهم من غيرِ فداءٍ؛ كما أُلِّقَ سبيلُ سبعينَ رجلاً من المشركين، هبطوا عليه في صلح الحُدَيْبِيَّةِ يريدونَ غِرَّتَهُ؛ وقد أشار القرآنُ المجيدُ إلى هذه القضية؛ فقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤].

وإذا عقدَ ﷺ مع قوم عهداً، حافظَ على العهدِ إلى أن ينقضوه بأنفسهم، ومن أظهرِ الأمثلةِ التي نسوقها على هذا: قصةُ أبي رافعٍ وقد بعثتهُ قُرَيْشٌ إلى النبيِّ ﷺ؛ فإنه لما لقيَ النبيَّ ﷺ، وقعَ في قلبه الإيمانُ، وقال: يا رسولَ الله، لا أرجعُ إليهم، فقال النبيُّ ﷺ: «إِنِّي لَا أَحِسُّ بِالْعَهْدِ، وَلَا أَحِسُّ الْبُرْدَ، ارْجِعْ إِلَيْهِمْ؛ فَإِنْ كَانَ فِي قَلْبِكَ الَّذِي فِيهِ الْآنَ، فَارْجِعْ»؛ رواه أحمد (٢٣٨٥٧)، وأبو داود (٢٧٥٨).

ونصَّ الفقهاءُ على: «أنه لا يُقتلُ المعتوهُ، ولا الأعمى، ولا الزَّمنُ»، ومن الفقهاءِ من يقول: «لا يُقتلُ الأعمى، والزَّمنُ، ولو كانا ذَوِي رأيٍ وتدييرٍ».

وما زال ﷺ يدافعُ أولئك المعتدين على الوجهِ المذكورِ آنفاً، إلى أن شرعتِ الجزيةُ في السنةِ الثامنةِ أو التاسعةِ للهجرةِ، ونزلَ قولهُ تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، فأخذَ الجزيةُ من النصارى واليهودِ والمجوسِ؛ أخذها من نصارى نَجْرَانَ، ومن اليهودِ الذين كانوا باليمنِ، ومن المجوسِ الذين كانوا بالبحرينِ، أما محاربتُهُ لليهودِ المدينة، فكانت قبلِ شرعِ الجزيةِ.

واختلفتِ أنظارُ الفقهاءِ فيمن تُقبلُ منهم الجزيةُ، وقد قرَّرَ جماعةٌ منهم: أن الجزيةَ تُقبلُ من كلِّ مخالفٍ، ولو لم يكن من أهلِ الكتاب؛ قال مالكٌ: «تُقبلُ الجزيةُ من جميعِ الكفارِ إلا من ارتدَّ»؛ وبه قال الأوزاعيُّ، وفقهاءُ الشام.

وإذا لم يردْ أن النبيَّ ﷺ أخذها من عبدةِ الأصنامِ، فلأنَّ مشركي العربِ أسلموا قبل نزولِ آيةِ الجزيةِ؛ لأنها إنما نزلتْ بعد غزوةِ تبوكَ، وكان رسولُ الله ﷺ قد فرغَ من قتالِ العربِ، واستوثقتْ كلُّها بالإسلام؛ فعدمُ أخذِ الجزيةِ من عبدةِ الأصنامِ؛ لعدمِ وجودِ مَنْ تُؤخذُ منه، لا لأنهم ليسوا من أهلها، وفي «صحيح مسلم» (١٧٣١)؛ أنه ﷺ قال: «وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ - أَوْ خِلَالٍ - فَأَيَّتَهُنَّ مَا أَجَابُوكَ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ»، ثم أمره أن يدعوهم إلى الإسلامِ، أو الجزيةِ، أو يقابلتهم.

فلا شبهة أن الدعوة انتشرت في مكة بالحجة، ولا شك أن الأنصار من الأوس والخزرج أسلموا بمجرد الدعوة، وكذلك من أسلم من اليهود بالمدينة، فإنهم أسلموا وهم في حماية العهد الذي كان بينهم وبين النبي ﷺ.

وأسلم قبل فتح مكة رجال كثير من قريش باختيار منهم؛ مثل: خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وطلحة بن أبي طلحة، ومن غير قريش؛ مثل: رفاعه بن زيد الجذامي، وأبي موسى الأشعري، وأصحابه الأشعريين، وكذلك كان إسلام فريق من الحبشة.

ومن أسلم بعد فتح مكة من قريش، قد أسلموا بعد أن أعطاهم النبي ﷺ الأمان بقوله: «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ، فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَغْلَقَ عَلَيْهِ دَارَهُ، فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَهُوَ آمِنٌ»؛ رواه مسلم (١٧٨٠)، وأبو داود (٣٠٢٢)، واللفظ له، وبقوله - صلوات الله عليه - لقريش: «لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ... اذْهَبُوا فَأَنْتُمْ الطُّلَقَاءُ»؛ كما في «السنن الكبرى» للبيهقي (٩ / ١٩٩ رقم ١٨٢٧٥)، وغيرها من مرويات السيرة.

ونرى قبيلة ثقيف لم يدخلوا الإسلام يوم كان النبي ﷺ محاصراً لهم وهم بالطائف، ولكنهم بعد أن تركهم، وعاد إلى المدينة، جاؤوا إلى المدينة، فأسلموا بحق، ثم عادوا إلى قومهم، وأخذوهم إلى الإسلام بالدعوة، فأسلموا؛ كما في «زاد المعاد» (٣ / ٤٣٣ - ٤٣٧).

وكذلك كان الشأن في القبيلة التي يسلم رؤساؤها من غير حرب؛ فإنه يتركهم يدعون بقیة قومهم، ويرسل معهم من يدعو عامتهم بالحكمة والموعظة الحسنة.

ومن أسلم في البلاد التي تقبل من أهلها الجزية، لا يصح أن يقال: «إنه أكره على الإسلام»؛ لأن له سبيلاً إلى البقاء على دينه، وعدم الدخول في الإسلام؛ وذلك السبيل هو إعطاء الجزية، وليست الجزية بالشيء الذي يضطر الشخص إلى الخروج عن دينه؛ فإن النبي ﷺ أمر معاذاً إذ أرسله إلى اليمن: أن يأخذ من كل محتلم ديناراً، أو قيمته، وهذا المقدار اليسير إنما يؤخذ من الرجل البالغ القادر على أدائه، ولا يؤخذ من امرأة، أو صبي، أو فقير عاجز عن الكسب.

وكذلك نرى الخلفاء الراشدين في فتوحاتهم، لم يَحْمِلُوا أُمَّةً عَلَى الْإِسْلَامِ، بل كانوا يَخِيرُونَ الْأُمَّةَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْحَرْبِ وَالْمَقَاتَلَةِ، وفي حديثِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ لِعَامِلِ كِسْرَى: «أَمَرْنَا نَبِيْنَا: أَنْ نَقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ، أَوْ تُؤَدُّوا الْحَرْبَ»؛ رواه البخاري (٣١٥٩).

وفي عهدِ بني أمية: فُتِحَتْ تُونِسُ وَالْجَزَائِرُ وَالْمَغْرِبُ الْأَقْصَى وَبِلَادُ الْأَنْدَلُسِ، وانتشرَ الْإِسْلَامُ فِي الْهِنْدِ عَلَى يَدِ فَاتِحِهَا السُّلْطَانِ مُحَمَّدِ بْنِ سُبُكْتِكِينَ، ثم المغولِ الَّذِينَ أَسَّسُوا فِيهَا الدَّوْلَةَ الْمَغُولِيَّةَ.

ووصلَ الْإِسْلَامُ إِلَى الصِّينِ مِنْذُ عَهْدِ قَدِيمٍ عَلَى أَيْدِي الدَّعَاةِ مِنَ التَّجَّارِ وَالْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ يَرْحَلُونَ إِلَى تِلْكَ الْبِلَادِ بِحَرًّا مِنْ طَرِيقِ الْهِنْدِ، أَوْ بَرًّا مِنْ طَرِيقِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ، ودخلَ جَزَائِرَ سُومَطْرَةَ وَجَاوَةَ مِنْذُ عَهْدِ بَعِيدٍ عَلَى أَيْدِي الدَّعَاةِ أَيْضًا مِنَ التَّجَّارِ الْوَافِدِينَ عَلَيْهَا، ووصلَ إِلَى جَزَائِرِ سَرَنْدِيبَ «سِيلَانَ»، وَجَزَائِرِ الْفِلِيبِينِ، وَسِيَامِ، وَأَسْتْرَالِيَا، وَالْبِرَازِيلِ، وَبِلَادٍ أُخْرَى مِنْ أَمْرِيكَا.

وماذا يَقُولُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْإِسْلَامَ انتشرَ بِالسِّيفِ؛ إِذَا نَظَرُوا فِي مُسْلِمِي «الصِّينِ»، وَ«جَاوَةَ»، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأُمَّةِ الَّتِي دَخَلَتْ الْإِسْلَامَ بِمَجْرَدِ الدَّعَايَةِ؟!

وانتشرَ فِي «السُّودَانِ»، وَبَلَّغَ بِلَادَ «السَّنْغَالِ»، وَ«غِيَانَا»، وَ«سَاحِلِ الْعَاجِ»، وَ«سِيرَ الْيُونَا»، وَ«نَيْجِيرِيَا»، وَ«سَاحِلِ الذَّهَبِ»، وَ«تُوجُو»، وَ«الْكَامِيرُونِ»، وَ«جَنُوبِ إِفْرِيْقِيَّةَ»، وَ«مَسْتَعْمَرَةَ الْكَابِ»، وَ«مَدْعَشْقَرَّ»، وَ«زَنْجِبَارَ»، وَ«بِلَادِ الْحَبْشَةِ».

وانتشرَ الْإِسْلَامُ بِالْفَتْحِ الْعُثْمَانِيِّ فِي «آسِيَا الصَّغْرَى»، وَ«الْآسْتَانَةِ»، وَشَرْقِيَّ «أُورْبَا»، وَهُوَ الْيَوْمَ فِي «بُولُونِيَا»، وَ«يُوغُوسْلَافِيَا»، وَ«أَلْبَانِيَا»، وَبِلَادِ «الْيُونَانِ»، وَانتشرَ فِي الْمَغُولِ «التَّتَارِ»، وَبِلَادِ «رُوسِيَا» بِالْدَعْوَةِ الْخَالِصَةِ.

❁ **ثالثًا: شهادات غير المسلمين من الأوروبيين:**

اعترفَ بَعْضُ مُنْصِفِي الْأُورُوبِيِّينَ بِهَذِهِ الْحَقِيقَةِ؛ مِثْلُ: السَّيْرِ «تُومَاسُ أَرْنُولْد»؛ حَيْثُ قَالَ: «لَا يَعْرِفُ الْإِسْلَامُ بَيْنَ مَا نَزَلَ بِهِ مِنَ الْخُطُوبِ وَالْوَيْلَاتِ حَظْبًا أَشَدَّ هَوْلًا مِنْ عَزَوَاتِ الْمَغُولِ؛ فَقَدْ انْصَابَتْ جِيُوشُ جَنْكِيْزُ خَانَ انْصِيَابَ الثَّلُوجِ مِنْ قَنَنِ الْجِبَالِ، وَاكْتَسَحَتْ فِي

طريقها العواصم الإسلامية، وأتت على ما كان لها من مدنيّة وثقافة، على أن الإسلام لم يلبث أن نهض من تحت أنقاض عظمته الأولى، وأطلال مجده التالد، واستطاع بواسطة دعائه: أن يجذب أولئك الفاتحين المتبرّرين، ويحملهم على اعتناقه، ويرجع الفضل في ذلك إلى حماسة الدعاة من المسلمين الذين كانوا يلاقون من الصعوبات أشدها؛ لمانهضة منافسين عظيمين، هما: المسيحيّة، والبوذية».

وقال في كتابه «تاريخ انتشار الأديان»: «إن اقتناع المسلمين بأن دينهم دين الحق، قد غرس في نفوسهم الميران والاندفاع في الدعاية إليه حيثما وجدوا، وآية هذه الدعاية في ثلاثة عشر قرناً مضت: ما نراه اليوم من استقرار الإسلام في نفوس بضعة مئات من ملايين البشر منتشرين في كل بقعة من بقاع الأرض».

وقال: «بينما كان المغول يُغيرون على بغداد، ويُنهبونها عام (٦٥٦ هـ)، ويحتلون بيت الخلافة من بني العباس، ويُغرّقونه بالدماء، وبينما كان (فرديناند) يكتسح بقايا المسلمين في قرطبة عام (٦٣٤ هـ)، ويُرغم غرناطة - وهي المعقل الأخير للمسلمين في الأندلس - على أداء الخراج -: كان الإسلام يظفر في خلال ذلك بالتقدم والانتشار في جزائر سومطرة».

وقال سليمان نظيف بك التركي في التعليق على هذا الذي كتبه السير «أرنولد»، في صحيفة «صوت تلغراف»: «فالترك السلجوقيون في القرن الخامس الهجري، والمغول من بعدهم بقرنين، إنما جاؤوا إلى بلاد الإسلام أعداءً مُغيّرين؛ فما لبثوا أن دخلوا تحت جناح هذا الدين، وصاروا إلى دعائه وناشريه».

وقال الفيلسوف الإنجليزي «برتراند راسل»: «وفي المعارك الأولى بين المسيحية والإسلام: كان المسيحيون هم المتعصبون، والمسلمون هم المنتصرون، وقد اخترعت الدعاية المسيحية قصصاً عن التعصب الإسلامي، ولكنها - جميعاً - كاذبة تماماً إذا طبقناها على القرون الأولى في الإسلام؛ فقد تعلم كل مسيحي قصة الخليفة الذي دمر مكتبة الإسكندرية، وفي الواقع: لقد دمرت هذه المكتبة مراراً، وكان أول من دمرها هو يوليوس قيصر، وكانت آخر مرة وُجدت فيها المكتبة قبل ظهور الرسول، وقد تسامح المسلمون الأول - على نقيض المسيحيين - مع من يُطلقون عليهم أهل الكتاب؛ على

شريطة أن يدفَعوا الجزية، وقد قُوبِلَ المسلمون بالترحابِ لِاتِّساعِ أُفُقِهِمْ؛ وهذا هو ما سهَّلَ

عليهم فتوحاتهم كثيرًا، على عكسِ المسيحيين الذين لم يقتصرِ اضطهادُهم على الوثنيين،

بل اضطهدوا بعضهم البعض». «المجتمعُ البشريُّ في الأخلاقِ والسياسة» (ص ١٩٣).

كلماتٌ دلالية: انتشارُ الإسلام.





## المسألة (٢٣٠) - أليس الإسلام هو الذي يشجّع على العُنْف؟

### السؤال

أليس الإسلام هو الذي يشجّع على العُنْفِ، وسَفْكِ الدماءِ والوَخْشِيَّةِ؛ لأن القرآنَ يأمُرُ المسلمين بقتلِ الكفّارِ أينما كانوا؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ ما هو مفهوم آيةِ السيفِ في القرآن؟

### الجواب

#### مضمون السؤال:

السائل يزعمُ أن دينَ الإسلامِ يشجّع على العُنْفِ وسَفْكِ الدماءِ، ويشككُ في غايةِ الجهادِ في الإسلامِ، ويزعمُ أن القرآنَ يأمُرُ بقتلِ الكفّارِ أينما كانوا. وهذه من شبهاتِ المشكّكين في دينِ الإسلامِ، الذين يَسْعَوْنَ لتشويهِ صورتهِ، ووصفه بأنه دينٌ عُنْفٍ وإرهابٍ وسَفْكِ للدماءِ.

#### مختصرُ الإجابة:

الإسلامُ دينُ السلامِ؛ فمن مقاصدِ الإسلامِ الأساسيَّةِ التي جاء بها: المحافظةُ على حقِّ الحياةِ للإنسانِ، والمحافظةُ على الأنفُسِ، وحُرْمَةُ القتلِ وسَفْكِ الدماءِ، بل يحبُّ الرِّفْقَ في الأمرِ كُلِّهِ، وتشريعاتهُ مليئةٌ بذلك.

لكنَّ الجاهِلينَ بالإسلامِ أو أعداءَهُ يُشيعون عنه العنْفَ؛ وهذا إما لفهمِ خاطيءٍ، أو انتقاءٍ لمواقفَ خاطئةٍ لبعضِ المسلمين، وأما الإسلامُ نفسهُ، فهو دينٌ سَلْمٍ ورَفْقٍ ورحمةٍ.

وأما الجهادُ، فهو إنما شرعَ من أجلِ المحافظةِ على الأنفُسِ وحقِّ الحياةِ للإنسانِ؛ فإن

الإسلام يشرع للمسلمين الدفاع عن أنفسهم في حال وجود من يُريد الاعتداء عليهم؛ وذلك لردّ البغي، ودفع الظلم كافةً، ولإقامة السُّلم؛ لأن المجرمين كانوا ولا يزالون يعتدون عبّر التاريخ، وليس المقصود من الجهاد: سفك الدماء، وقتل الناس، وأخذ أموالهم.

والجهاد في الإسلام له شروطٌ تضبط القائمين به من أن يعتدوا على أحد، وهناك نماذج تاريخية كثيرة توضح هذا، ولا ينبغي انتقاء نماذج للعنف يراها المسلمون أنفسهم خطأً قبل غيرهم؛ لأنها مخالفة للإسلام نفسه؛ فالإسلام يُعرف بالقرآن والسنة وما أجمع عليه علماءؤه، وليس بأمثلة يعارضها جمهور المسلمين.

### الجواب التفصيلي:

يشكك بعضهم في دين الإسلام، ويزعم أنه دينٌ عنفٍ وإرهابٍ، وسفكٍ للدماء.

والإجابة على هذه الشبهة من عدة أوجه:

❁ **الوجه الأول:** الإسلام دين السلام، واسم هذا الدين شاهدٌ ودليلٌ عليه؛ فالإسلام والسَّلام كلاهما مشتقٌّ من «س ل م»، ومادة «السين واللام والميم» حيثما جاءت، فإنها تدلُّ على السلامة؛ فالإسلام: استسلامٌ لله تعالى، وانقيادٌ له، وسلامةٌ من الشرك، ومن يدخل في هذا الدين، يُسمى مسلماً؛ كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ سَمَنَكُمُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الحج: ٧٨].

والإسلام يُفيد معنى السلام، وسلامة الآخرين من الأذى؛ كما جاء في الحديث، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «المُسْلِمُ: مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»؛ رواه البخاري (١٠، ٦٤٨٤)، ورواه مسلم (٤١)؛ من حديث جابر.

❁ **الوجه الثاني:** تحية المسلمين هي: «السَّلام عليكم»، والتي تعني: السلامة للآخرين: سلامة الدين، وسلامة الصحة والبدن، والسلامة من كلِّ سوءٍ ومكروه؛ فهي تحيةٌ وشعارٌ يردهه المسلم كلَّ يومٍ:

قال تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبْرَكَةً طَيِّبَةً﴾

[النور: ٦١]، وفي الحديث، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ



حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوْ لَا أَدْلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ، تَحَابِبْتُمْ؟! أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ»؛ رواه مسلم (٥٤).

❁ **الوجه الثالث:** من المقاصد الشرعية في الإسلام: حفظ النفوس، والمحافظة على حق الحياة للإنسان؛ فلا يجوز الاعتداء عليه أو قتله؛ فقد حرم الإسلام القتل وسفك الدماء إلا بالحق؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وجعل من سناعة القتل أن من قتل نفساً بغير حق، فكأنما قتل الناس جميعاً؛ قال الله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

فحرم الإسلام قتل المسلم، وقتل غير المسلم من المعاهدين والمستأمنين؛ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا، لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ»؛ رواه البخاري (٣١٦٦).

❁ **الوجه الرابع:** شرع الإسلام للمسلمين أن يدافعوا عن أنفسهم إذا هاجمهم من يريد الاعتداء عليهم؛ وذلك حتى يحافظوا على دينهم وأنفسهم وبلادهم، وأعراضهم وأموالهم وكرامتهم؛ قال تعالى: ﴿مَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤].

فشرع للمسلمين أن يقاتلوا لرد البغي، ودفع الظلم كافةً: دفع الظلم عن أنفسهم، ودفعه عن كل مظلوم لا يملك له دفاعاً، على ألا يعتدوا، ولا ييغوا على أحد؛ قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠].

ومن يتأمل في كثير من الحروب التي خاضها المسلمون في تاريخهم، فإنها كانت دفاعاً لبغي الأعداء وظلمهم، عليهم وعلى غيرهم من كل مظلوم لا يملك لذلك دفاعاً.

❁ **الوجه الخامس:** إعلان الجهاد في الإسلام له شروط ومقاصد عظيمة ونيلة؛ فمقصد الأساس: إقامة دين الله تعالى في الأرض ونشره، وتبليغ الناس الدين الحق الذي ارتضاه الله تعالى لسعادة البشرية ونجاتها في الدنيا والآخرة؛ قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا

تَكُونُ فِتْنَةً وَيَكُونُ الَّذِينَ كُفُّوا لَللَّهِ ﴿ [الأفال: ٣٩]، وليس المقصودُ مِنَ الجهادِ: سَفَكَ الدماءِ، وقتلِ الناسِ، وأخذَ أموالِهِم.

كما شرعَ الجهادُ لإزالةِ الظلمِ، وإعادةِ الحقوقِ إلى أهلِها؛ قال تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَالِمُونَ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: ٣٩].

على أنه لا يُشرعُ في الإسلامِ ابتداءُ الكفارِ بالقتالِ إلا بعدَ دعوتِهِم إلى الإسلامِ، وإمهالِهِم ثلاثةَ أيامٍ، وتخييرِهِم بينِ ثلاثةِ أمورٍ: الإسلامِ، أو الجزيةِ، أو القتالِ؛ فإن أبوا إلا أن يقاتلوا المسلمين، ويصدُّوهم عن نشرِ دينِ الله تعالى، وتبليغِهِ للعالمينِ، فعند ذلك يكونُ القتالُ.

❁ **الوجهُ السادسُ:** الجهادُ والقتالُ في الإسلامِ له أخلاقٌ وآدابٌ وضوابطٌ، قبلَ القتالِ، وأثناءه، وبعده.

عن سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عن أبيه، قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْ صَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا، وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمْتَلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا»؛ رواه مسلم (١٧٣١).

وظهرت هذه التطبيقاتُ الفعليةُ لهذه الأخلاقِ الكريمةِ في حياةِ رسولِ الله محمدٍ ﷺ في جميعِ الحروبِ التي خاضها، فهذه الحروبُ التي لم يشهدِ التاريخُ مثيلاً لها، في قلةِ إراقةِ الدماءِ وذهابِ الأنفسِ، ولا أعودَ منها على الإنسانيةِ بالصالحِ العامِّ والخيرِ المشتركِ والسعادةِ جمعاءٍ؛ فلا يَرَبو عددُ المقتولينِ مِنَ الفريقينِ (المسلمِ والكافرِ) في جميعِ الغزواتِ والسرايا التي ابتدأتْ مِنَ السَّنةِ الثانيةِ للهجرةِ، ودامتْ إلى السنةِ التاسعةِ، على ألفٍ وثمانيةِ عَشَرَ نَفْسًا (١٠١٨)، المسلمون منهم: (٢٥٩)، والكفار: (٧٥٩).

أما الحروبُ والصراعاتُ التي خاضها الغربُ ضدَّ المسلمين، أو ضدَّ بعضهم بعضاً، فقد طغتْ عليها القسوةُ المفرطةُ التي تصلُ إلى حدِّ البشاعةِ، وكثُرَ فيها القتلُ وسفكُ الدماءِ، والخرابُ والدمارُ:

يصفُ المستشرقُ (جوستاف لوبون) بشاعةَ الحروبِ الصليبيةِ قائلاً: «وكان سلوكُ

الصليبيين حين دخلوا القدس غير سلوك الخليفة الكريم عمر بن الخطاب رضي الله عنه نحو النصارى حين دخلها منذ بضعة قرون، حيث عقد الصليبيون مؤتمراً أجمعوا فيه على إبادة جميع سكان القدس؛ من المسلمين، واليهود، وخوارج النصارى، الذين كان عددهم نحو ستين ألفاً، فأفنؤهم عن بكره أبيهم في ثمانية أيام، ولم يستثنوا منهم امرأة ولا شيخاً؛ فقد قطعت رؤوس بعضهم، وبقرت بطون بعضهم، وحرق بعضهم في النار؛ فكانوا يضطرون إلى القذف بأنفسهم من أعلى الأسوار!». «حضارة العرب» لجوستاف لوبون (ص ٣٢٦-٣٢٧).

وفي الحرب العالمية الأولى التي حصلت ما بين سنة (١٩١٤م)، وحتى (١٩١٨م)، بين كل من ألمانيا وحلفائها، ودول الحلفاء بريطانيا وفرنسا وروسيا، وقدر عدد القتلى بنحو (عشرة ملايين إنسان)، وبلغ عدد الجرحى (عشرين مليوناً). «معجم المعارك الحربية» لماجد اللحام (ص ٣٦٣).

ثم عاد الصراع بينهم في الحرب العالمية الثانية ما بين سنة (١٩٣٩م)، إلى سنة (١٩٤٥م)، واستمرت ما يقارب ست سنوات، وكانت من أكثر الحروب البشرية دموية على مدار التاريخ، ولقد خسرت فيها الجميع؛ حيث خرجت الولايات المتحدة الأمريكية المنتصرة بحصيلة قتلى بلغت: (٢٩٢, ٠٠٠)، من قواتها المسلحة، وخسرت الاتحاد السوفيتي: (٧٥٠, ٠٠٠ قتيل)، وخسرت الصين بمفردها: (٢, ٢٠٠, ٠٠٠ قتيل)، وبلغ عدد الجرحى: (٨٠ مليوناً)، كما خلفت ملايين لا تحصى من المعوقين والمشردين والمفقودين! «ذاكرة القرن العشرين» لأحمد كنعان (ص ٩٩).

فكانت الحروب الإسلامية حاقنة للدماء، عاصمةً للنفوس والأموال، وفتحة عهد السعادة والغبطة في العالم، أما حرب الغرب، فكانت حروب خراب ودمار للعالم، وسفك للدماء، وإهلاك للأنفس؛ فمن الذي يصدق عليهم العنق، وسفك الدماء: المسلمون أم الغرب؟!

🌟 **الوجه السابع:** الإسلام يدعو المسلمين إلى مسالمة الآخرين ومصالحتهم؛ قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَاحُوا لِلْسَّلَامِ فَأَجْزَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنفال: ٦١]،

أي: إن مالوا إلى المسالمة والمصالحة والمهادنة، فمِلْ إلى ذلك، واقْبَلْهُ منهم؛ كما وَقَعَ في صَلْحِ الحُدَيْبِيَّةِ، لَمَّا طَلَبَ المشْرِكُونَ الصلْحَ، وَوَضَعَ الحربَ بينهم وبين رسولِ اللهِ ﷺ؛ فقد أجابهم النبيُّ ﷺ إلى ذلك، مع ما اشترطوا عليه من الشروط؛ رغبةً في السِّلْمِ والمسالمة.

### خاتمة الجواب - توصية:

فالإسلامُ دينُ الرحمة، وهو أعظمُ دينٍ جاء لسعادةِ البشريةِ وسلامتها، وحمايةِ حقِّ الحياةِ للإنسان، والمحافظةِ على نفسه.

وهو كذلك ينطلقُ في تحقيقِ ذلك من رَدْعِ الباغِي والظالمِ الذي يريدُ الخرابَ والفسادَ في الأرض، والصدَّ عن نشرِ دينِ الله تعالى، الذي جاء لإنقاذِ الناس، وصلاحِ حالهم وحياتهم.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: الإسلام، السلام، الجهاد، القتال، حقُّ الحياة، حفظُ النَّفس.





## تاسعاً: شبهات حول أصول الفقه

المسألة (٢٣١) - كيف يكون الإجماع حُجَّةً، والإمام أحمد يقول: «مَنْ ادَّعى الإجماع، فقد كَذَبَ»؟

### السؤال

قد ثبتَ عن الإمام أحمد أنه قال: «مَنْ ادَّعى الإجماع، فقد كَذَبَ»؛ فكيف يكون الإجماع بعد ذلك حُجَّةً شرعيةً؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ هل صحيح أن الإمام أحمد ينفي حُجِّيَّةَ الإجماع؟

### الجواب

#### مضمون السؤال:

يَقْصِدُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِنَ الاستدلالِ بهذه الكلمة: معارضة الإجماع في مسألة معينة، أو إنكار الإجماع بالجملة.

#### مختصر الإجابة:

الإجماع حُجَّةٌ شرعيةٌ، دلَّت عليه أدلَّةٌ كثيرةٌ من الكتابِ والسنة، ثم إن الأئمة يقولون بحجِّيَّته، ومنهم الإمام أحمد، بل جاء عنه التصريح بعدم جواز الخروج عن أقوال السلف إذا اختلفوا، وأن ذلك من أقوال أهل البدع.

وأما الرواية عن الإمام أحمد أن: «مَنْ ادَّعى الإجماع، فقد كَذَبَ»، والتي يحتجُّ بها منكرو

الإجماع - : فلها تفاسيرٌ صحيحةٌ لا تعارضُ سائرَ ما جاء عنه من رواياتٍ في قوله بحجّةِ الإجماع؛ فهو يقصدُ نفي نوعٍ معيّنٍ من الإجماع؛ كالإجماع الذي يحكيه من ليس له معرفةٌ بالخلاف؛ كبشرِ المرسيّ، والأصمّ، من فقهاء الجهميّة والمعتزلة، أو الإجماع غير الصحيح لردّ السنّة، أو إجماع غير الصحابة، أو الإجماع العامّ النطقيّ في مواضع لا يصحُّ إطلاقه فيها، أو الإجماع الذي انفردَ ناقله بالاطلاع عليه؛ كما يُعرفُ من سياقِ كلامه، وتتبعُ أقواله.

### الجواب التفصيلي:

حقيقة هذه الشبهة: الطعنُ في أصل الإجماع بفهمٍ غير صحيحٍ لكلمةٍ وردت عن الإمام أحمد، والجواب عنها يحتاجُ إلى كشفِ الالتباسِ عن موقفِ الإمام أحمد من حجّةِ الإجماع، وتجلية الفهم الصحيح لتلك الكلمة.

ويتبيّن ذلك من وجوه:

❁ **أولاً:** الرواياتُ ثابتةٌ عن الإمام أحمد في احتجاجه بالإجماع:

فمنها: رواياتٌ عنه في التصريح بحجّةِ الإجماع، وعدم جوازِ الخروجِ عن أقوالِ السلفِ إذا اختلفوا.

وهناك: رواياتٌ ثابتةٌ عنه في حكاية الإجماع في مسائلٍ معيّنة؛ كحكاية الإجماع على تحريم بيع الدّين بالدّين، والإجماع على أن الإنصات المأمور به في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، إنما هو في الصلاة.

فتركُ هذه الكلمات عن الإمام أحمد، والأخذُ بكلمةٍ واحدةٍ، وهي قوله: «من ادعى الإجماع، فقد كذب» - مع كونها في نفس الموضوع - يعبر عن انتقائيّة، وعدم موضوعيّة، أو عن جهلٍ مبنيٍّ على قلةِ اطلاع، أو كسلٍ وانعدامٍ رغبةٍ في البحث؛ فكيف إذا كانت تلك الكلمة المحتج بها، قد احتج بها بفهمٍ غير صحيح؟!

❁ **ثانياً:** الروايةُ عن الإمام أحمد التي يحتج بها منكرو الإجماع، لها محاميلٌ ظاهرةٌ، لا تُدُلُّ على مطلوبهم:

فلا تُعَارَضُ أدلَّةُ حجِّيةِ الإجماعِ القطعيةِ باحتمالٍ غيرِ صحيحٍ، أو مرجوحٍ لعبارةِ الإمامِ أحمدَ، وهو أنه أراد إنكارَ حجِّيةِ الإجماعِ بإطلاق.

وسنذكرُ هنا الاحتمالاتِ الظاهرةَ التي ذكرها أهلُ العلمِ في معنى كلامِ الإمامِ أحمدَ، وتوجيهه بما لا يعارضُ حجِّيةَ الإجماعِ الثابتةَ عن الإمامِ أحمدَ أيضًا:

(١) حملُ كلامِهِ: على نفيِ الإجماعِ الذي يحكيه مَنْ ليس له معرفةٌ بالخلاف:

وذلك مثلُ بشرِ المرِّيسيِّ، وعبدِ الرحمنِ بنِ كَيْسَانَ الأَصَمِّ؛ من فقهاءِ الجهميةِ والمعتزلةِ، ممَّن لا يُحيطون بمقالاتِ الفقهاء.

ويدلُّ على صحَّةِ هذا الحملِ لعبارةِ الإمامِ أحمدَ: تمامُ كلامِهِ؛ إذ يقولُ في روايةِ ابنه عبدِ الله: «مَنْ ادَّعى الإجماعَ، فهو كاذبٌ؛ لعلَّ النَّاسَ قد اختلفوا؛ هذه دعوى بشرِ المرِّيسيِّ والأَصَمِّ». «العدَّةُ في أصولِ الفقه» (١٠٥٩/٤).

(٢) حملُ كلامِهِ: على مَنْ يحتجُّ بإجماعٍ غيرِ صحيحٍ لردِّ السنَّةِ:

فإن الإمامَ أحمدَ وأئمَّةَ الحديثِ ابتلوا بمن كان يرُدُّ عليهم السنَّةَ الصحيحةَ بإجماعِ النَّاسِ على خلافِها؛ فبيَّن الإمامُ أحمدُ أن هذه الدعوى كذبٌ، وأنه لا يجوزُ ردُّ السننِ بمثلِ هذه الدعوى؛ كما يقولُ ابنُ القيمِ في «إعلامِ الموقعين» (٥٣-٥٤/٢).

كما وقعَ في عصرِهِ مَنْ يَعْرِفُ قولَ أهلِ بلدٍ معيَّنٍ؛ كالكوفةِ، أو المدينةِ، أو غيرِهما، ويدَّعي الإجماعَ لقولِهِم، حتى لو عارضَ السنَّةَ التي عَمَلَ بها غيرُهُم.

وقد تصدَّرُ حكايةُ الإجماعِ مِنْ بعضِ الفقهاءِ في معارضةِ نصِّ مِنَ الكتابِ والسنَّةِ؛ كما وقعَ مِنْ أَبِي ثَوْرٍ رضي الله عنه، فكان ردُّ الإمامِ أحمدَ بهذه الكلمة.

(٣) حملُ كلامِهِ: على إجماعِ غيرِ الصحابةِ:

وقد صرَّحَ الإمامُ أحمدُ: بأن الخروجَ عن أقوالِ الصحابةِ إذا اختلفوا: مِنْ أقوالِ أهلِ البدعِ؛ كما في روايةِ عبدِ الله وأبي الحارث. «العدَّةُ» لأبي يَعْلَى (١٠٥٩/٤)، بينما لا يكادُ يُوجَدُ في كلامِهِ احتجاجٌ بإجماعِ مَنْ بعدَ التابعينِ، أو بعدَ القرونِ الثلاثةِ.

#### ٤) حملُ كلامِهِ: على دعوى الإجماعِ العامِّ النَّطْقِيِّ:

فهذا النوعُ مِنَ الإجماعِ بعيدٌ تحقُّقُهُ، مع تفرُّقِ الناسِ وانتشارِهم؛ حيثُ يبعُدُ تصوُّرُ النطقِ مِنَ الجميعِ بالحكمِ المجمعِ عليه، والاطِّلاعِ على ذلك، بخلافِ نحوِ الإجماعِ السكوتِيِّ، فهو واقعٌ وكثيرٌ؛ وعلى هذا: لا يكونُ الإمامُ أحمدٌ قد نفى الإجماعَ بإطلاق، وإنما نفى نوعاً منه.

#### ٥) حملُ كلامِهِ: على الورعِ:

ويُدلُّ عليه روايةُ أبي طالبٍ: «ما أعلمُهُ أن الناسَ مجمعون؟! ولكن يقولُ: لا أعلمُ فيه اختلافاً، فهو أحسنُ من قوله: إجماعُ الناسِ». «العدَّةُ في أصولِ الفقه» (٤/ ١٠٦٠).

وقد كان الإمامُ أحمدٌ يتورَّعُ في إطلاقِ بعضِ الألفاظِ؛ كما توقَّفَ في إطلاقِ لفظِ «الحرامِ» على ما اختلفَ فيه، وتعارضتْ أدلَّتُهُ من نصوصِ الكتابِ أو السنَّةِ؛ فقال في مُتعةِ النساءِ: «لا أقولُ: «هي حرامٌ»، ولكن: «يُنهى عنه»، ولم يتوقَّفَ في معنى «التحريمِ»، ولكن في إطلاقِ لفظِهِ؛ لاختلافِ النصوصِ والصحابةِ فيها.

#### ٦) حملُ كلامِهِ: على انفرادِ اطلّاعِ ناقلِهِ:

فإن الإجماعَ أمرٌ عظيمٌ، يبعُدُ كلُّ البُعْدِ أن يخفى على الكثيرِ، ويطلِّعَ عليه الواحد.





المسألة (٢٣٢) - هل رُوحُ الشريعةِ أولى من النصوص؟

## السؤال

إن الحياة المعاصرة تحتاج إلى اجتهاداتٍ مقاصديّةٍ جديدةٍ، تقومُ على تقديم رُوحِ الشريعةِ ومقاصدها العُلَيَا، على النصوصِ والأحكامِ الشرعيّةِ التفصيليّةِ.

عبارات مشابهة لسؤال

## الجواب

### مضمون السؤال:

✽ حقيقة هذه الشبهة: هي فتح الباب لردّ الأحكامِ الشرعيّةِ التفصيليّةِ، والجوابُ عنها يحتاجُ إلى بيانِ العلاقةِ بين النصوصِ الجزئيّةِ، والمقاصدِ العامّةِ للشريعةِ.

### مختصر الإجابة:

معرفة المقاصدِ الكلّيّةِ مبنيةٌ على معرفةِ الأحكامِ الجزئيّةِ بالاستقراءِ والتتبُّعِ، كما أن التشريعاتِ التفصيليّةِ مقاصدُ جزئيّةٌ أيضًا، أو وسائلٌ مقصودةٌ لمقاصدِ الشريعةِ؛ فإذا أبطلنا النظرَ في الأحكامِ الجزئيّةِ، لن نتوصّلَ إلى معرفةِ المقاصدِ الكلّيّةِ؛ كما أننا نعلمُ أننا عاجزون عن الإتيانِ بوسائلٍ بديلةٍ لِمَا جاء في النصوصِ لتحقيقِ المقاصدِ العُلَيَا للشريعةِ، أما واضعُ المقاصدِ والتشريعاتِ، فيعلمُ معنى كلامِهِ وأحكامِهِ ومآلاتِهَا، وتغيّراتِ الزمانِ، وشأنِ المصالحِ الأخرويّةِ عنده، أعمقُ وأكبرُ من شأنِ المصالحِ الدنيويّةِ.

### الجواب التفصيلي:

ويتبيّن ذلك من وجوه:

❁ **أولاً:** معرفة المقاصد ليست منفكةً عن إدراك أحكام الشريعة التفصيلية:

فقد تستيطن بعض العقول فكرةً غير صحيحة، وهي أن معرفة المقاصد عمليةً منفكةً عن إدراك أحكام الشريعة التفصيلية.

والواقع: أن الحديث عن مقاصد الشريعة يجب أن يكون منطلقاً من الشريعة ذاتها أصولاً وفروعاً، كليّاتٍ وجزئياتٍ، لا أن يتصور المرء من عنديّاته مقاصد، ثم ينسبها إلى الشريعة، ثم يجعل مقاصده هذه حاکمةً على فروع الشريعة.

بل «علم مقاصد الشريعة»: علمٌ كاشفٌ عن مقاصد الشريعة بالنظر إلى الشريعة ذاتها، وإلى ما حدّدته من المقاصد نصّاً، أو ما يمكن تحصيله منها عن طريق النظر والاستقراء لجزئياتها؛ وهو مقامٌ علميٌّ رفيعٌ، يجب أن يتحلّى صاحبه بالعلم الوافر، والاستقراء التام، والورع الشديد؛ خوفاً أن يقول على الله وشريعته بلا علم.

ويقال تفريراً على هذا: إن ردّ الأحكام الجزئية يؤوّل في حقيقته إلى التشكيك في الأحكام الكلية؛ فإن الكليات إنما حصلت باستقراء الجزئيات.

❁ **ثانياً:** التشريعات التفصيلية مقاصد جزئية أيضاً، أو وسائل مقصودة لمقاصد الشريعة:

يكفي ادعاء إمكانية معرفة تفاصيل المقصد الشرعي لتلك الأحكام وحدودها، ثم ادعاء أن ثمة وسائل تحقق عين المقصد الذي تطلّبت الشريعة بتلك التشريعات، وأن هذه الوسائل يمكن الاستغناء بها عن الوسائل التي قررتها الشريعة.

ولنا أن نسأل من يدعي ذلك: أن نخبرنا عن البديل الذي يتحقق به مقصود الشريعة من أنصبة الزكاة، أو أعداد ركعات الصلوات، أو مواقيتها؟

والقول بأن هذه التشريعات التفصيلية مجرد وسائل، ليس قولاً صحيحاً في نفسه، بل جملة من هذه التبعّدات مطلوبة لذاتها؛ لأنها محبوبة لله تعالى، وتحقيق ما يحبه الله تعالى هو أجل المقاصد والمطالب، ولا ينحصر ذلك في التبعّدات المحضّة؛ كالصلاة، والصيام، بل حتى أحكام المعاملات ليست مجرد وسائل يمكن الاستعاضة عنها بغيرها، بل هي أيضاً فيها معنى التبعّد:

فلو قيل للقاضي مثلاً: «لِمَ لا تحكّم بين الناسِ وأنت غضبانُ؟»، فأجاب بأنّي نُهِيتُ عن ذلك - : كان مصيباً؛ كما أنه إذا قال: «لأن الغضبَ يشوّشُ عقلي، وهو مظنةٌ عدم الثبّت في الحكم» - : كان مصيباً أيضاً.

والجوابُ الأوّل: جوابُ التعلُّدِ المحض، والجوابُ الثاني: جوابُ الالتفاتِ إلى المعنى، وإذا جاز اجتماعُهما وعدمُ تنافيهما، جاز القصدُ إلى التعلُّد؛ وهذا المثالُ الذي ذكره الإمام الشاطبي يوضّحُ أن المعنى التعلُّديّ في الشريعة الإسلامية لا ينحصرُ في العباداتِ المحضة.

❁ **ثالثاً:** واضع المقاصدِ والتشريعاتِ يَعْلَمُ معنى كلامِهِ وأحكامِهِ ومآلاتِها، وتغيّراتِ الزمان: فالذي وضعَ هذه الأحكامَ، لم يكن جاهلاً بتغيّرِ الزمان، بل وضعَ أحكاماً عظيمةً سالحةً لكلِّ زمانٍ تُقرأُ فيه نصوصُها.

فاللهُ تعالى أنزلَ الكتابَ، وأوحى السنّةَ إلى نبيِّهِ ﷺ، وأمرَ بطاعتِهما، فما داما يُقرأُ أن، فهو قد عَلِمَ أن المصلحةَ في طاعتِهما مدى الزمان.

❁ **رابعاً:** شأنُ المصالحِ الأخرويّةِ في النظرِ الشرعيّ، أعمقُ وأكبرُ من شأنِ المصالحِ الدنيويّةِ: فالحديثُ عن رُوحِ الشريعةِ ومقاصدِها العُلَيّا، لا ينبغي أن يكونَ مختزلاً اختزالاً شديداً؛ بحيثُ يَشْمَلُ في نهايةِ المطافِ المتطلّباتِ الماديّةِ الدنيويّةَ، بل شأنُ المصالحِ الأخرويّةِ في النظرِ الشرعيّ، أعمقُ وأكبرُ.

### خاتمةُ الجواب - توصية:

فعلينا جميعاً أن نحِرِصَ - في حياتنا المعاصرةِ وواقعنا الراهنِ؛ بتعقيداته وعلاقاتِهِ المتشابكة - على تعظيمِ الوحي، ثم العملِ به؛ بحيثُ يُصبحُ ذلك جزءاً أصيلاً في حياةٍ وثقافةٍ الفردِ المسلمِ، والمجتمعِ الإسلاميّ، مُدرّكين جيّداً أن التهوينَ من قيمةِ أحكامِ الشريعةِ التفصيليّةِ وأهميّتها يُفضي إلى إسقاطِ المقاصدِ العُلَيّا من الشريعةِ التي يحصلُ بها صلاحُ العباد، في المعاشِ والمعاد.

كلماتٌ دلاليّةٌ: رُوحُ الشريعة، المقاصد، النصوص.



المسألة (٢٣٣) - هل كان عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يقدّم المصالح العُليا للشريعة على الأحكام الجزئية؟

## السؤال

إن عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قام بتعطيل حدّ السرقة عام الرّمادة، وأوقف سهم المؤلّفة قلوبهم، وقام بقتل الجماعة بالواحد؛ وكلّ هذه الاجتهادات معارضة للنصوص.

## عبارات مشابهة للسؤال

❖ هل كان عُمَرُ رضي الله عنه يقدّم المصلحة على النصّ؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

يقومُ السائلُ بجمع بعض الأخبار في تركِ عمَرَ العمل ببعض الأحكام؛ ليزعمَ أن ذلك هو تركُ للنصِّ بسببِ المصلحة، وتقديمُ للمصلحة على النصِّ، والذي يريدُ أن يصلَ إليه السائلُ: هو التسويةُ للاتّجاه المعاصر الذي يرى تركَ النصوصِ بحجّةِ المصلحة في مجالاتٍ مختلفة.

### مختصر الإجابة:

عُمَرُ رضي الله عنه كان وقافاً عند حدودِ الله، والفهمُ الصحيحُ لكلِّ واقعةٍ من الوقائع التي يدعى أنه قدّم فيها المصلحة على النصوصِ، يدلُّ على تعظيمِ عُمَرَ رضي الله عنه للنصوصِ نفسها، لا على نقيضِ ذلك.

ففي تلك الحوادثِ: إما أن المسألة لم تكتمل فيها الشروط التي جاء بها النصُّ لتطبيقِ الحكم، أو أنها اجتمعت فيه صفةٌ لحكمٍ آخر جاء به النصُّ، أو لغير ذلك، وفي كلِّ الأحوال: فهو عملٌ بالنصوصِ، لا تركٌ لها.

وعلى ذلك: فلا يُمكنُ أن تُتركَ النصوصُ لأجلِ مصلحةٍ لا يدلُّ نصٌّ عليها؛ لأنَّ مَنْ أنزَلَ تلكَ النصوصَ هو اللهُ تعالى، وهو أكملُ الدين، وأتمُّ النعمة، وهو عليُّمٌ حكيمٌ خبيرٌ؛ يَعْلَمُ المصالحَ باختلافِها واختلافِ الزمانِ والمكانِ والأحوال، وبالتالي: فكلُّ مصلحةٍ معتبرةٍ، فله سبحانه نصٌّ يدلُّ عليها، أو على جنسِها؛ فالنصوصُ جاءتْ بجلبِ المصالحِ أصلاً، وأما ما عارضَ النصوصَ، فهو مصلحةٌ متوهمةٌ، كما أن المصلحةَ معنًى واسعٌ، فاحتاجتْ للضبطِ، والنصوصُ أوضَحُ ما يضبطُها.

### الجوابُ التفصيليُّ:

إن كثيراً ممن يوظفُ هذه الاجتهاداتِ في سياقِ هَدْرِ أحكامِ الشريعةِ التفصيليةِ، إنما يوظفُها لا فَنَاعَةً بهذه الاجتهاداتِ، وإنما لأنه يجدُ فيها الأداةَ الأنسبَ لتمريرِ المشروعِ العلمانيِّ في بيئةٍ لا يُمكنُ أن تُمرَرَ فيها القيمُ العلمانيةُ إلا بغطاءٍ شرعيٍّ؛ ولذلك تَظْهَرُ عدمُ الجدِّيةِ والصدقِ في التعاملِ مع تلكِ الوقائعِ؛ وذلكَ بعدمِ الاهتمامِ بدفعِ الأجوبةِ العلميةِ على الاحتجاجِ الباطلِ بها، وإنما يَتَمُّ ذِكْرُها، وعلى الطرفِ المقابلِ تقديمُ الإجاباتِ، ثم لا يهتمُّ أصحابُ الشبهةِ بمضمونِ تلكِ الإجاباتِ، وكأنه حوارٌ من طرفٍ واحدٍ.

ويتبيَّنُ الجوابُ عن هذه الشبهةِ من وجوه:

❁ **أولاً:** عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه كان وقافاً عند حدودِ الله:

إن من الواجبِ علينا جميعاً أن نُدْرِكَ أن جيلَ الصحابةِ - الذي ينتمي له عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه - هو أعظمُ أجيالِ أمةِ الإسلامِ، وأكثرُها عملاً بالمقاصدِ العُلْيَا للشريعةِ الإسلاميةِ، وكان صلاحُ حالِهم، وعظيمُ منزلتِهم، إنما هو بتعظيمِهم للوحي.

وهذه الشبهةُ تتضمنُ انتقائيةً في النظرِ في مواقفِ وسيرةِ عُمَرَ رضي الله عنه؛ فَمَنْ نَظَرَ في سيرةِ الفاروقِ رضي الله عنه نظرةً شاملةً، وجدَّ أنه كان وقافاً عند حدودِ الله، وقد دلَّتْ على ذلكِ مواقفُ كثيرةٌ:

❁ منها: ما جاء عن عابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ، عن عُمَرَ رضي الله عنه: أنه جاء إلى الحَجَرِ الْأَسْوَدِ، فقبَّله، فقال: «إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْبَلُكَ، مَا قَبَّلْتُكَ»؛ رواه البخاري (١٥٩٧)، ومسلم (١٢٧٠).

❁ ومنها: ما جاء عن سعيد بن المسيب؛ أن عمر رضي الله عنه قال: «الدية للعاقلة، ولا تَرث المرأة من دية زوجها»، حتى أخبره الضحاک بن سُفيان الكلابي؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلي: «أن أورت امرأة أشيم الضبائي من دية زوجها»، فرجع عمر عن قوله؛ رواه أبو داود (٢٩٢٩)، والترمذي (٢١١٠)، وابن ماجه (٢٦٤٢).

❁ ومنها: ما جاء عن سعيد أيضاً: أن عمر رضي الله عنه جعل في الإبهام خمس عشرة، وفي السبابة عشرًا، وفي الوسطى عشرًا، وفي البصر تسعًا، وفي الخنصر ستًا، حتى وجدنا كتابًا عند آل حزم، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أن الأصابع كلها سواء»؛ فأخذ به؛ رواه عبد الرزاق (١٧٦٩٨).

وهذه المواقف مما لا يُلقي لها أصحاب هذه الشبهة بالاً؛ وهذا مخالفٌ للمنهج العلمي.

❁ ثانياً: التطبيقاتُ الفقهيةُ المذكورةُ في السؤالِ إذا أُعطيتُ حقها من الدلالة، كانت دليلاً على فقه عمر، وعميق تعظيمه للوحي والنصوص، لا على ضد ذلك من تعطيل النصوص وهدرها:

### أ- فتعطيل حد السرقة في عام الرمادة:

هو -في حقيقته- ناشئ عن قيام الشبهة المانعة من إقامة الحد؛ فمجرد السرقة غير موجب لإقامة الحد؛ حتى تتوافر شروطه الشرعية، وتتنفي الموانع؛ فمما اشترطته الشريعة لوجوب القطع:

١- أن يبلغ المسروق نصاباً.

٢- وأن يكون من حرز.

٣- وألا يكون فيه شبهة تملك.

٤- وألا يكون آخذة محتاجاً لسد رمقه.

وهذا الشرط الأخير كان حاضراً في مشهد عام الرمادة؛ فقامت الشبهة في تلك الظروف بأن الشخص إنما سرق من مجاعة مضطراً؛ فقال عمر رضي الله عنه: «لا قطع في عذق، ولا في عام السنة»؛ رواه عبد الرزاق (١٨٩٩٠).

وإذا كانت الشبهة قائمة، فالشريعة تدرأ الحدَّ بها، كما هو معلومٌ مستفيضٌ فيها؛ بحيث نصَّ على ذلك غيرٌ واحدٍ من الصحابة، حتى عمرٌ نفسه ﷺ؛ حيث يقول: «لَأَنْ أُعْطَلَ الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُقِيمَهَا بِالشُّبُهَاتِ»؛ رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ (٢٩٠٨٥).

وهو أصلٌ مطرَّدٌ طبَّقه عمرٌ في غيرِ هذه الواقعة؛ كما جاء عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، قال: «أَصَابَ غِلْمَانٌ لِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ بِالْعَالِيَةِ نَاقَةً لِرَجُلٍ مِنْ مُزَيْنَةَ، فَانْتَحَرُواهَا وَاعْتَرَفُوا بِهَا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُمَرُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، وَقَالَ: هَؤُلَاءِ أَعْبَدُكَ قَدْ سَرَقُوا وَانْتَحَرُوا نَاقَةَ رَجُلٍ مِنْ مُزَيْنَةَ، وَاعْتَرَفُوا بِهَا، فَأَمَرَ كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ أَنْ يَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ، ثُمَّ أَرْسَلَ بَعْدَمَا ذَهَبَ، فَدَعَا، وَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي أَظُنُّ أَنَّكُمْ تُجِيعُونَهُمْ، حَتَّى إِنْ أَحَدَهُمْ أَتَى مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، لَقَطَعْتُ أَيْدِيَهُمْ، وَلَكِنْ وَاللَّهِ، لَئِنْ تَرَكْتُهُمْ، لِأَغْرَمْتُكَ فِيهِمْ غَرَامَةً تُوجِعُكَ، فَقَالَ: كَمْ ثَمْنُهَا؟ لِلْمُزَنِيِّ، قَالَ: كُنْتُ أَمْنَعُهَا مِنْ أَرْبَعِ مِئَةٍ، قَالَ: فَأَعْطَاهُ ثَمَانَ مِئَةٍ»؛ رواه البيهقي في «سننه» (١٧٠٦٤).

### ب- وأما تركُ إعطاءِ المؤلفةِ قلوبهم من الزكاة:

فإن ما قام به عمرٌ ﷺ هو تركُ إعطاءِ الأقرعِ بنِ حابسٍ، وعيينةَ بنِ حصنٍ من ذلك السهم؛ لعدمِ تحققِ مناطِ الإعطاءِ في الحالةِ التي طلبًا فيها من ذلك؛ إذ المنأطُ هو تأليفُ القلوب، وكان ذلك منتفياً في حالتهما؛ فقال لهما عمرٌ ﷺ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَأَلَّفُكُمْ، وَالْإِسْلَامُ يَوْمٌ ذَلِيلٌ؛ وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعَزَّ الْإِسْلَامَ؛ فَادْهَبَا»؛ رواه البيهقي في «سننه» (١٢٩٦٨).

### ج- أما قتلُ الجماعةِ بالواحد:

فإن النصَّ يدلُّ على ما قام به عمرٌ ﷺ؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، والتعريفُ في «النفس» يراؤُ به الجنسُ، لا المفردُ، والباءُ للسببية، أي: إن كانت نفسٌ شاركتُ في القتلِ، تُقتلُ بالنفسِ التي قُتلت، أي: بسببِ هذه النفسِ المقتولة.

والمخالفون في هذه المسألة - كالظاهرية - لم يكن مأخذهم أن في المسألة تعطيلُ نصِّ



للمصلحة، وإنما هو اختلافٌ في فهم النصِّ؛ حيث فهموا من الآية: أنه لا يؤخذُ بالنفسِ أكثرَ من نفسٍ واحدةٍ، واحتجَّ سائرُ الفقهاءِ عليهم: بإجماعِ الصحابةِ في المسألة؛ فلم يكن لمسألةِ المصلحةِ مدخلٌ لأحدٍ من الفريقين.

**ثالثًا:** لا يُمكنُ أن تُتركَ النصوصُ لأجلِ مصلحةٍ لا يدلُّ نصٌّ عليها:

لأنَّ مَنْ أنزلَ تلكَ النصوصَ هو اللهُ تعالى، وهو أكملُ الدينِ، وأتمُّ النعمةِ، وهو عليمٌ حكيمٌ خبيرٌ؛ يَعْلَمُ المصالحَ باختلافِها واختلافِ الزمانِ والمكانِ والأحوالِ، وبالتالي: فكلُّ مصلحةٍ معتبرةٍ، فله سبحانه نصٌّ يدلُّ عليها، أو على جنسِها؛ فالنصوصُ جاءتْ بجلِبِ المصالحِ أصلاً، وأما ما عارضَ النصوصَ، فهو مصلحةٌ متوهمةٌ.

وبقيَ الشأنُ في النظرِ في النصوصِ: أيُّها أقربُ للحادثةِ الواقعةِ، وهذا هو شأنُ علومٍ مختلفةٍ؛ كأصولِ الفقه.

**رابعًا:** المصلحةُ معنَى واسعٌ، فاحتاجتُ للضبطِ، والنصوصُ أوضحُ ما يَضْبِطُها:

لفظُ «المصلحةِ» مِنَ الألفاظِ التي ابْتَدَلَتْ في هذا الزمانِ؛ وذلك بجعله وسيلةً للاحتيالِ على الأوامرِ والنواهي الربَّانيَّةِ، حتى لِيَخِيلَ للمرءِ أن الأحكامَ الشرعيَّةَ أحكامٌ متذبذبةٌ، وأوصافٌ إضافيةٌ نسبيَّةٌ، منوطةٌ بما يراه المكلفُ ملائمًا لطبعه أو منافراً، أي: بما يراه لذيذاً أو مؤلماً، دون أن يكونَ للشرعِ سلطانٌ ولا حكمٌ عليه في رؤيته تلكَ؛ وهذا - في حقيقتهِ - إسقاطٌ للأمرِ والنهي، ونقضٌ لعزى الشريعةِ.

وفي المقابلِ: أفضى هذا التصوُّرُ بفئامٍ مِنَ الناسِ إلى النُّفرةِ مِنَ لفظِ «المصلحةِ» مطلقاً؛ فإذا قال له الفقيهُ: «إن هذا الأمرَ منوطٌ بالمصلحةِ»، يظنُّ أن الفقيهَ يتنصَّلُ بذلك مِنَ النصِّ، أو الأمرِ الصريحِ، ويُلقيهِ في مهامةٍ واسعةٍ لا سلطانَ فيها لأحدٍ على أحد.

وحقيقةُ الأمرِ: أن المصلحةَ عند الأئمةِ والفقهاءِ لا تعدو كونها فهمًا للشرعِ بالشرعِ، وتحكيماً للنصِّ على النصِّ؛ ذلك أن الشريعةَ جاءتْ بمقاصدَ كليَّةٍ، وجاءتْ في كلِّ بابٍ بمقاصدَ جزئيةٍ، ولا يرادُ بتعليقِ الحكمِ بالمصلحةِ إلا أن يختارَ الفقيهُ في تنزيله للأحكامِ على الواقعِ القولَ الأليقَ بهذه المقاصدِ.

مثال ذلك: أن من القواعد الفقهية المقررة: أن تصرف الإمام على الرعية منوطٌ بالمصلحة، فإذا رُمت فهم المصلحة التي أُنيطَ بها تصرف الإمام، رجعت إلى مقاصد الشريعة في هذا الباب، فوجدتها - بالاستقراء - راجعةً إلى حراسة الدين، وسياسة الدنيا بالدين، أو كما يقول شيخ الإسلام: «المقصود الواجب بالولايات: إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم، خسروا خسراناً مُبيناً، ولم يَنْفَعَهُمْ ما نَعَمُوا به في الدنيا، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم»؛ فيكون معنى قولهم: «تصرف الإمام على الرعية منوطٌ بالمصلحة»: أن الإمام يختار في تصرفاته ما يكون محققاً لمقصد إصلاح دين الخلق وحراسته.

فالإحالة إلى المصلحة - إذن - إحالة إلى الشريعة نفسها؛ لكن غاية ما يراود منك في تفقُّهك في الأحكام المنوطة بالمصلحة: أن ترجع بضع خطواتٍ إلى الوراء؛ لتستشرف المقاصد الكلية للشريعة؛ لتتهدي بهديها؛ فتصيب مراد خالقك بمنه وتوفيقه.

❖ كلمات دلالية: الاجتهادات العُمريَّة، تقديم المصلحة على النص.



**المسألة (٢٣٤) - هل كان في تأسيس الإمام الشافعيّ لـ «علم أصول الفقه» جنايةً على العقل المسلم؟**

## السؤال

كتاب «الرسالة» للإمام الشافعيّ، كان سبباً لضيق فهم المسلمين، وأغلق به مجال الاجتهاد والتجديد، وهو الذي اخترع أصول الفقه.

### عبارات مشابهة للسؤال

\* دعوى جناية الشافعيّ على العقل المسلم.

## الجواب

### مضمون السؤال:

إن الإمام الشافعيّ ﷺ تعالى بتأليفه كتاب «الرسالة»، وتأصيله لـ «علم أصول الفقه»، قام -من وجهة نظر السائل- بضرب العقل الإسلاميّ فيما يتعلّق بالفقه والتشريع ضربةً نهائيةً؛ حيث أغلق باب الاجتهاد والرأي بذرائع شرعيّة، ومقولات إسلاميّة؛ فطرّحه -من وجهة نظر السائل- يستحقّ التجاوز، ولا يستحقّ الصدارة.

### مختصر الإجابة:

هذه الشبهة يُقصدُ بها الطعن في المرجعيّة الإسلاميّة؛ من خلال الطعن في أهمّ العلوم الشرعيّة التي تضبط عمليّة الفهم والاستدلال؛ وهو «علم أصول الفقه». والإمام الشافعيّ الأصوليُّ لم يخترع أصول الفقه أصلاً، وليس في أصول الفقه جنايةً على العقل المسلم.

فعلمُ «أصولِ الفقه»: هو قواعدُ شرعيةٌ وعقليةٌ، تميّز الشافعيّ بتحريرها في كتابٍ واحدٍ بالدليلِ والتعليلِ؛ فهو أوّلُ من صنّف في علمِ أصولِ الفقه، ولم يكن مبتكرًا له.

وإلا فقد كان العلماءُ من قبله وفي عصره يعملون بها؛ وهذا شأنُ كثيرٍ من العلوم التي يُعملُ بها من دونِ تحريرِ كتابٍ خاصٍّ، ثم تُقرّدُ في كتابٍ ونحوه؛ كالاقتصادِ، والحروبِ، وغيرهما.

وما طرحه الشافعيُّ ﷺ على مستوى التأصيلِ والتعديدِ يمثلُ إضافةً متميِّزةً تسهّمُ في تسهيلِ الاستنباطِ والاستدلالِ الفقهيّ؛ مما يُعينُ على المحافظةِ على أصولِ الشرعِ، وتحقيقِ مصالحِ الناسِ، ودفعِ الضررِ عنهم.

والطعنُ في طرحِ الإمامِ الشافعيّ ليس باعثًا علميًّا، وإنما باعثٌ عداوةٍ الخطابِ الحداثيِّ لمبدأِ التأصيلِ، المناقضِ للنسبيّةِ في فهمِ النصوصِ:

فالشافعيُّ ﷺ وضعَ ضوابطَ لفهمِ النصوصِ، تُعينُ على تلبيةِ الاحتياجاتِ الفقهيةِ المعاصرةِ:

سواءً فيما يتعلّقُ بفهمِ الدليلِ وأصولِ الاستدلالِ، التي لا يختلفُ فيها الشافعيُّ عن غيره؛ وهذا لا يتأثرُ بتغيّرِ الزمانِ والمكانِ، ولا بشروطِ تاريخيّةِ في عصره، ولا بتغيّرِ في عصرنا.

أو فيما يتعلّقُ بالاجتهادِ، المبنيُّ على واقعٍ معيّنٍ، روعيٍّ فيه مصالحُ أو مفسدٌ معيّنٌ، أو ما كان من قبيلِ الاجتهادِ في اختيارِ الحكمِ الشرعيِّ الأرجحِ؛ فهنا لا أحدٌ يقولُ بلزومِ اتّباعِ رأيِ الشافعيِّ، ولا رأيِ غيره فيها، ولا بأن الشافعيّ نفسه يقولُ: «إن قولي فيها ملزمٌ لكلِّ أحدٍ في كلّ زمانٍ ومكانٍ»؛ فلا معنى لإضاعةِ الجهدِ في التفكيرِ بمثلِ هذا.

وأما المناهجُ الحداثيّةُ المعاصرةُ، فتريدُ فهمًا مفتوحًا متعدّدًا نسبيًّا متغيّرًا، وترفضُ أن يكونَ للنصِّ الشرعيِّ معنى واحدٌ ثابت، كما تدعو لفتحِ البابِ على مضراعيه لإعادةِ قراءتها وتأويلها، وما من نصٍّ عندهم إلا وهو قابلٌ لما لا يُحصى من التأويلاتِ، فضلًا عن النظرِ في أدلّةِ القرآنِ والسنةِ بوصفها نصوصًا تاريخيّةً، نزلتْ في لحظةٍ معيّنَةٍ، متأثرةً بظروفِ البيئَةِ والواقعِ الذي انبثقتْ منه، وليست وحيًّا إلهيًّا متّصفًا بالديمومةِ والاستمرارِ، وصالحًا لكلِّ زمانٍ ومكانٍ.

## الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة يُقصدُ بها الطعنُ في المرجعيةِ الإسلاميَّةِ؛ مِنْ خلالِ الطعنِ في أهمِّ العلومِ الشرعيَّةِ التي تُضبطُ عمليَّةَ الفهمِ والاستدلالِ؛ وهو «علمُ أصولِ الفقه».

وهي شبهةٌ تُعدُّ مِنَ الشبهاتِ الحداثيَّةِ المشهورةِ، وقد يستعملُها عن جهلٍ مَنْ ينقُدُ الخطابَ الفقهيَّ المعاصرَ، وهو مخالفٌ للحداثيين.

والجوابُ عن هذه الشبهةِ يحتاجُ إلى الكشفِ عن بواعثِ ذلك الطعنِ، كما يحتاجُ إلى إزالةِ اللَّبسِ عن الدَّورِ الذي قام به الإمامُ الشافعيُّ.

ومن المعروفِ المشهورِ: أن الشافعيَّ رحمته الله أوَّلُ مَنْ صنَّفَ في علمِ أصولِ الفقه، ولا يخفى أن المقصودَ: أنه حرَّرَ ذلك كتاباً وتدويناً، لا أنه اخترعه وابتكره، دون استنادٍ لإرثِ شفهيٍّ، أو تطبيقاتٍ عمليَّةٍ سابقة.

والشافعيُّ رحمته الله هو مِنْ أئمَّةِ المسلمينَ ديناً وعِلماً وعقلاً، وما قدَّمه هو إثراءٌ في جهودِ المسلمينَ المستمرَّةِ بما يناسبُ حاجاتِ الناسِ في كلِّ عصر.

ونوضِّحُ ذلك على جهةِ التفصيلِ بما يأتي:

❁ **أولاً:** الشافعيُّ أوَّلُ مَنْ صنَّفَ في علمِ أصولِ الفقه، ولم يكن مبتكراً له:

فعمليَّةُ التأصيلِ لا تأتي بشكلٍ فرديٍّ، إنما تحتاجُ لبنيَّةٍ ثقافيَّةٍ موضوعيَّةٍ لتأسيسها، بيدَّ أنه قد تجلَّى في أفرادٍ دون غيرهم القُدرةُ على التعبيرِ عنها في صورةٍ أكثرَ شمولاً وتماسكاً؛ فتكونُ نصوصُ هؤلاءِ الأفرادِ بمثابةِ النصوصِ التأسيسيةِ لهذا العلمِ المرادِ التأصيلُ له.

واعتبارُ نصوصِ أفرادٍ معيَّنينَ نصوصاً تأسيسيةً، لا يتأتَّى مِنْ كونها تختزلُ البنيةَ الثقافيَّةَ لهذا العلم، وتُجلِّها في صورةٍ أكثرَ شمولاً وکليَّةً فحسبُ، بل - أيضاً - لأنها تصوغُ هذه البنيةَ، وتعيدُ إنتاجها ضمنَ فضاءاتٍ جديدةٍ لم تكن معهودةً مِنْ قبلُ.

ومن هنا: تأتي تأسيسيةُ نصوصِ الإمامِ الشافعيِّ في أصولِ الفقه؛ حيثُ إنه قام بتدوينِ ما كان ممارسةً عمليَّةً غيرَ موثَّقةِ القواعدِ والأصولِ، فدوَّنَها بنصٍّ اختزلَ معظمَ هذه الممارساتِ، ولكنْ بعدَ تعييدها بقواعدٍ كليَّةٍ تُتيحُ للنَّاظرِ المتمرِّسِ فيها: أن يمارسها على

أُسِّسَ مَنْضِبَةٌ، فَيَتَعَدُّ قَاصِدُ الاجْتِهَادِ عَنِ الْعَشَوَائِيَّةِ وَالتَّخْبُطِ، وَتَصَيِّقُ عَلَيْهِ دَائِرَةُ اتِّبَاعِ الْهُوَى إِلَى أَقْصَى حُدِّ مَمَكِينَ.

❁ **ثَانِيًا:** السَّرُّ فِي عِدَاءِ الْخَطَابِ الْحَدَاثِيِّ لِلشَّافِعِيِّ: أَنْ التَّأْصِيلَ الْأَدَّاءِ الْحَدَاثَةِ:

فَالشَّافِعِيُّ وَضَعَ ضَوَابِطَ لِفَهْمِ النُّصُوصِ، وَالْمَنَاهَجَ الْحَدَاثِيَّةَ تَرِيدُ فَهْمًا مَفْتُوحًا مُتَعَدِّدًا نَسْبِيًّا مُتَغَيِّرًا، وَتَرْفُضُ أَنْ يَكُونَ لِلنَّصِّ الشَّرْعِيِّ مَعْنَى وَاحِدًا ثَابِتًا، كَمَا تَدْعُو لِفَتْحِ الْبَابِ عَلَى مِصْرَاعِيهِ لِإِعَادَةِ قِرَائَتِهَا وَتَأْوِيلِهَا، وَمَا مِنْ نَصٍّ عِنْدَهُمْ إِلَّا وَهُوَ قَابِلٌ لِمَا لَا يُحْصَى مِنَ التَّأْوِيلَاتِ، فَضْلًا عَنِ النَّظَرِ فِي أَدَلَّةِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ بِوَصْفِهَا نِصُوصًا تَارِيخِيَّةً، نَزَلَتْ فِي لِحْظَةٍ مَعْيَنَةٍ، مُتَأَثِّرَةٌ بِظُرُوفِ الْبَيْئَةِ وَالْوَقَاعِ الَّتِي انْبَثَقَتْ مِنْهَا، وَلَيْسَتْ وَحِيًّا إِلَهِيًّا مُتَّصِفًا بِالذِّمْمَةِ وَالاسْتِمْرَارِ، وَصَالِحًا لِكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ.

❁ **ثَالِثًا:** الْأَصُولُ الَّتِي قَرَّرَهَا الشَّافِعِيُّ تُعِينُ عَلَى تَلْبِيَةِ الْاِحْتِيَاجَاتِ الْفَقْهِيَّةِ الْمَعَاوِرَةِ:

فَثَمَّةٌ مَجَالَانِ يَتَعَلَّقَانِ بِتَأْصِيلِ الشَّافِعِيِّ:

❁ **المَجَالُ الْأَوَّلُ:** مَا يَتَعَلَّقُ بِفَهْمِ الدَّلِيلِ، وَأَصُولِ الاسْتِدْلَالِ، الَّتِي لَا يَخْتَلِفُ فِيهَا الشَّافِعِيُّ عَنِ غَيْرِهِ؛ فَهَذَا لَا يَتَأَثَّرُ بِتَغْيِيرِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَلَا بِشُرُوطِ تَارِيخِيَّةٍ فِي عَصْرِهِ، وَلَا بِتَغْيِيرٍ فِي عَصْرِنَا:

مَا الَّذِي سَيَتَغَيَّرُ مِثْلًا فِي قَاعِدَةِ قَبُولِ خَبَرِ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ؟! أَوْ أَنْ الْأَصْلَ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمِ؟! أَوْ أَنْ الْخُصُوصَ مُقَدَّمًا عَلَى الْعُمُومِ؟! أَوْ أَنْ الْمَحْرَمَ لِغَيْرِهِ يُسْتَبَاحٌ عِنْدَ الضَّرُورَةِ؟! أَوْ فِي شُرُوطِ النَّسْخِ؟ هَذِهِ قِضَايَا كَلِيَّةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِفَهْمِ النَّصِّ، لَيْسَتْ مُرْتَبِطَةٌ بِظُرْفِ زَمَانِيٍّ، وَلَا بِمُتَغَيِّرَاتٍ عَارِضَةٍ، بَلْ هِيَ بَحْثٌ عَنِ كَيْفِيَّةِ فَهْمِ مَرَادِ الشَّرْعِ فَهْمًا صَحِيحًا.

وَقَدْ يَقَعُ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْبَحْثِ عَنِ الْأَصُوبِ فِي ذَلِكَ، وَالْمَجَالُ يَتَسَّعُ لِلنَّظَرِ وَالتَّرْجِيحِ وَفَقَّ الشُّرُوطِ الْمَوْضُوعِيَّةِ، وَلَا عِلَاقَةَ لِتَغْيِيرِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ بِهَذَا كُلِّهِ.

❁ **وَالْمَجَالُ الثَّانِي:** مَا يَتَعَلَّقُ بِالاجْتِهَادِ الْمَبْنِيِّ عَلَى وَاقِعٍ مَعْيَنٍ، رُوعِيٍّ فِيهِ مِصَالِحٌ أَوْ مِفَاسِدٌ مَعْيَنَةٌ، أَوْ مَا كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْاجْتِهَادِ فِي اخْتِيَارِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الْأَرْجَحِ؛ فَهَذَا لَا أَحَدٌ يَقُولُ بِلِزُومِ اتِّبَاعِ رَأْيِ الشَّافِعِيِّ، وَلَا رَأْيِ غَيْرِهِ فِيهَا، وَلَا بَأَنَّ الشَّافِعِيَّ نَفْسَهُ يَقُولُ: «إِنْ قَوْلِي

فيها ملزمٌ لكلِّ أحدٍ في كلِّ زمانٍ ومكانٍ؛ فلا معنى لإضاعةِ الجهدِ في التفكيرِ بمثلِ هذا.

فالحقُّ: أننا بحاجةٌ ماسّةٍ إلى عقلٍ كمثّلٍ عقلِ هذا الإمامِ الكبيرِ؛ حتى نقدّمَ اجتهادًا قويًّا يحافظُ على أصولِ الشرعِ، ويحقّقُ مصالحَ الناسِ، ويدفعُ الضررَ عنهم.

### خاتمةُ الجواب - توصية:

من اطّلعَ على المستوى المتدنيّ في التعاملِ مع النصوصِ لدى الحدائثيين، علِمَ عواقبَ الانفلاتِ، ومآلاتِ الطعنِ في أصولِ العلمِ التي قرّرها الإمامُ الشافعيّ وغيرُهُ من الأئمّة.

حيثُ أصبحَ الدينُ قابلاً لأن يقولَ الإنسانُ القولَ، وأن يقولَ نقيضَهُ؛ فلا اضطرادَ علميٍّ، ولا انضباطَ منهجيٍّ، وأصبحتِ الأقوالُ والأفعالُ مُفرّغةً من دلالاتها، وهؤلاءِ يُريدون ذلكَ فقط في النصوصِ الشرعيّةِ؛ ليحكموا في الشرعِ ما شاءوا، وهم يعلمون أنهم لا يستطيعون تطبيقها في كلِّ كلامٍ، وإلا لبطلتِ العلومُ والقوانينُ وغيرها.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: الشافعيّ، الخطابُ الحدائثي، الحدّثة.



المسألة (٢٣٥) - كيف يُقالُ بحجِّيَّةِ إجماعِ السلفِ الصحابةِ والتابعينِ، وفيهم مَنْ ليس من المجتهدين؟

## السؤال

### عبارات مشابهة للسؤال

❖ السلفيون يقولون: بحجِّيَّةِ قولِ كلِّ واحدٍ من الصحابةِ، مع أن فيهم مَنْ ليس من المجتهدين.

## الجواب

### مضمون السؤال:

من المعلوم: أن الصحابةَ والتابعينَ ليسوا جميعًا مجتهدين؛ فمن العجيبِ - في وجهة نظرِ السائل - أن يُقالَ: بأن فَهْمَهُمْ وَعِلْمَهُمْ واستنباطَهُمْ جميعًا حجَّةٌ في دينِ الله، بل هو بمنزلةِ الإجماعِ الذي لا يسعُ أحدًا خلافه.

### مختصر الإجابة:

أتباع المنهج السلفي لا يعدُّون جميع الصحابةِ والتابعينِ وأتباعهم من أهل الاجتهادِ والفتوى، بل يُدرِّكون أنهم على درجاتٍ في هذه الأمور.

وتعبيرهم بـ «إجماع الصحابةِ والتابعينِ وأتباعهم»، يريدون به: المجتهدين منهم، ولا يعنون به كلُّ فردٍ فردٍ من الصحابةِ والتابعينِ وأتباعهم، ولا يصحُّ إلزامهم بهذا، ولا يُنصَّبون على هذا لظهوره؛ كما أن هذا التعبير ليس خاصًا بهم، بل هو مطروقٌ على ألسنة علماء الشريعة من عهد الصحابةِ فَمَنْ بعدهم.

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهةُ يُقصدُ بها الطعنُ في حجِّيَّةِ إجماعِ السلفِ الذي هو أصلٌ من أصولِ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ.



وهذه الشبهة من الشبهات التي أثرت من جهة بعض مُناوئي منهج أهل السنّة والجماعة في الفهم والاستدلال، والواقع: أن المقاصد العلميّة تُنال بالأدوات والوسائل العلميّة، لا بالاستخفاف والتشويه الذي يقدر عليه كلُّ أحد.

والجواب عنها يحتاج إلى إزالة اللبس عن مراد أتباع المنهج السلفي بـ «إجماع السلف»، وبيان ذلك تفصيلاً من وجهين:

❁ **أولاً:** ظهور المراد بـ «إجماع السلف»، يُغني عن النصّ على عدم إرادة غير المجتهدين منهم:

فإن تخصيص الإجماع بـ: «من عرّف بالعلم والاجتهاد فيه»، ليس من الأمور الخفية، وإنما هو من الأمور المعلوم وجودها بالضرورة في أصول الفقه، لمن هو مشتغل بالعلوم الشرعيّة، فإذا أطلق أتباع المنهج السلفي لفظ «الإجماع»، فهم يعنون بلا شك ولا ريب: أصول المضامين التي يتضمّنها لفظ «الإجماع»، ومنها شرط كونه حاصلًا من المجتهدين. ولا يصحّ الاستخفاف إلى درجة أن يُنسب إلى جماعة كبيرة من أتباع المنهج السلفي: الجهل بوجود أمور هي من ضروريّات العلم وبدهيّاته؛ اعتمادًا على ظنون وجمل في غاية البعد عن المراد، وإن فرض وجود فردٍ منهم أو أفرادٍ لا يعلمون ذلك؛ فلا يصحّ تعميم هذا الحكم على جميعهم؛ لظهور خطئهم ومناقضته لما هو معلومٌ وجوده بالضرورة في أصول الفقه.

❁ **ثانيًا:** استعمال الجمل التي يظهر فيها نسبة الإجماع إلى جملة الصحابة والتابعين وأتباعهم، بل إلى جملة العلماء، بل إلى جملة الأمّة، هو أسلوب شائع، ومنتشر في لغة علماء الشريعة:

فليس خاصًا بأتباع المنهج السلفي؛ ولذلك نماذج كثيرة:

(١) قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، فَابْتَعَتْهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وَرَثَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَأَى

المُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئٌ؛ رواه أحمد (٦/ ٨٤ رقم ٣٦٠٠).

(٢) وقال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: «اتَّقُوا اللَّهَ يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ، وَخُذُوا بِطَرِيقِ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»؛ رواه ابن المبارك في «الزهد» (رقم ٤٧)، وابن وضاح في «البدع» (رقم ١٠، ١١، ١٤).

(٣) وقال ابن عباس رضي الله عنهما في محاورته للخوارج: «أَتَيْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ رواه السائطي في «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٧/ ٤٨٠ رقم ٨٥٢٢)، ولم يقل: من عند علماء أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وكذلك الحال في العبارات التي أطلقها أئمة السلف المتقدمون في الدعوة إلى اقتفاء أثر الصحابة، لم يقيّدوها بعلمائهم؛ قال عمر بن عبد العزيز: «قِفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ»؛ رواه أبو داود (٤٦١٢). وينظر: «لمعة الاعتقاد» لابن قدامة (ص ٨).

(٤) وقال الأوزاعي: «اَضْبِرْ نَفْسَكَ عَلَى السُّنَّةِ، وَقِفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ، وَاسْلُكْ سَبِيلَ السَّلَفِ الصَّالِحِ»؛ رواه الأجرى في «الشریعة» (٢/ ٦٧٤).

(٥) وقال أبو العالية: «عَلَيْكُمْ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقُوا»؛ رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ٢١٨).

(٦) وقال الإمام أحمد: «أُصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا: التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالِاقْتِدَاءُ بِهِمْ»؛ «أصول السنة» للإمام أحمد (ص ١٤).

(٧) وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام: «فَأَيُّ شَيْءٍ يُتَّبَعُ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِنْهَا جِ السَّلَفِ بَعْدَهُ، الَّذِينَ هُمْ مَوْضِعُ الْقُدْوَةِ وَالْإِمَامَةِ؟!»؛ «الإيمان» لأبي عبيد (ص ١٩).

فهؤلاء الأئمة لم يقيّدوا من أوصوا باتباع آثارهم بـ «علمائهم»؛ لأن ذلك معلومٌ بدهاءة. وحين لخص اللالكائي ما يجب على المسلم في أصول الدين، قال: «أوجب ما على المرء: معرفة اعتقاد الدين، وما كلف الله به عباده من فهم توحيدِهِ وصفاتِهِ وتصديقِهِ

رُسِّلَهُ بِالِدَلَائِلِ وَالْيَقِينِ، وَالتَّوَصَّلَ إِلَى طَرُقِهَا وَالاسْتِدْلَالَ عَلَيْهَا بِالْحُجَجِ وَالْبِرَاهِينِ، وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ مَقُولٍ، وَأَوْضَحِ حُجَّةٍ وَمَعْقُولٍ: كَتَابُ اللَّهِ الْحَقُّ الْمُبِينُ، ثُمَّ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَحَابَتِهِ الْأَخْيَارِ الْمُتَّقِينَ ﷺ، ثُمَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ السَّلْفُ الصَّالِحُونَ، ثُمَّ التَّمَسُّكُ بِمَجْمُوعِهَا وَالْمُقَامُ عَلَيْهَا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، ثُمَّ الْاجْتِنَابُ عَنِ الْبِدْعِ وَالِاسْتِمَاعُ إِلَيْهَا مِمَّا أَحَدَّثَهَا الْمُضَلُّونَ؛ «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١ / ٩).

وَقَالَ الْمَلَطِيُّ: «الَّذِي عِنْدِي مِنْ ذَلِكَ: أَنْ تَلَزَمَ الْمَنْهَجَ الْمُسْتَقِيمَ، وَمَا نَزَلَ بِهِ التَّنْزِيلُ وَسُنَّةَ الرَّسُولِ، وَمَا مَضَى عَلَيْهِ السَّلْفُ الصَّالِحُ؛ فَعَلَيْكَ بِالسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ تَرشُدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ «التَّنبِيهُ وَالرُّدُّ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ» (ص ٤١).

وَلَمْ يَقَيِّدُوا ذَلِكَ بِعُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَبَاعِيهِمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ عِنْدَ الْمُسْتَعْلِينَ بِالْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَكَذَلِكَ الْحَالُ فِي الْأَصُولِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَثِيرًا مَا يُطْلَقُونَ جَمَلَةً: «إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ»، أَوْ «أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ»، وَهُمْ بِلَا شَكٍّ لَا يَقْصِدُونَ كُلَّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْأُمَّةِ، وَإِنَّمَا يَقْصِدُونَ أَهْلَ الْاجْتِهَادِ مِنْهَا، فَكَذَلِكَ الْحَالُ فَيَمَنَ أُطْلِقَ «إِجْمَاعِ السَّلْفِ»، أَوْ «إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَبَاعِيهِمْ»؛ فَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ لَا يَقْصِدُونَ كُلَّ فَرْدٍ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا يَقْصِدُونَ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالِاجْتِهَادِ مِنْهُمْ.

❖ **كلمات دلالية:** المنهج السلفي، حجة إجماع السلف، إجماع الصحابة، حجة الإجماع، فهم السلف.



المسألة (٢٣٦) - كيف تقولون بحجّية فهم السلف، وقد تغيّر العصر؟

## السؤال

إن الدعوة إلى عدم تجاوز فهم أصحاب القرون الثلاثة الأولى للقرآن الكريم: توجّه خطير؛ حيث إنه يحصر معاني القرآن في دائرة فهم زمنٍ محدّد، ومَن في مستوى نسقهم المعرفي.

## عبارات مشابهة للسؤال

❖ دعوى أن العصر قد تغيّر، ولسنا مُلزمينَ فيه بأقوالِ أحدٍ من العصور السابقة.

## الجواب

### مضمون السؤال:

إن الزمان قد تغيّر، والعصر الذي نعيش فيه ليس عصر السلف؛ وهذا من وجهة نظر صاحب السؤال؛ فهو يجعل في التسليم لهم في فهمهم طعنًا في صلاحية الوحي لكل زمانٍ ومكان.

### مختصر الإجابة:

إننا نسلّم بتغيّر الزمان والمكان، وأن لذلك أثرًا في النظر الفقهي للفتوى؛ لكن نقول: إن القضايا المستجدة والحادثة ليست بحاجة إلى فهم جديد للنصّ يختلف عن فهم السلف، وإنما تحتاج إلى فقيه يفهم النصّ على حقيقته - باستخراج العلة أو الوصف المؤثر في الحكم - كما فهمه السلف (تخريج المناط)، ثم ينقح العلة من ذلك الحكم الذي دلّ عليه النصّ، ويبينها، ويخلصها من العلل غير المؤثرة في الحكم (تقحيح المناط)، ثم يحققها على هذه القضية المستجدة المعيّنة المشخصة التي تحتاج إلى بيان الحكم الشرعي فيها (تحقيق المناط)؛ وهذه مهمّة الفقيه في كل زمانٍ ومكان.

وبذلك نُغلّق البابَ أمامَ العُلَمائيين الذين ينادون بتاريخية النصّ، وهي دعوى تؤدّي

إلى انتهاكٍ قُدسيَّةِ النصِّ الشرعيِّ؛ ليتحوَّلَ مِنْ حاكمٍ إلى محكومٍ، وتكونَ المرجعيَّةُ للإنسانِ والواقعِ، ويكونَ النصُّ مجردَ غطاءٍ للتبريرِ.

وهذه الدعوى تستبطنُ أساسًا باطلاً، وهو الفهمُ غيرُ الصحيحِ لقاعدةٍ: «تغيُّرُ الفتوى بتغيُّرِ الزمانِ والمكانِ»؛ فحقيقتُ هذه الدعوى: أن أحكامَ الشريعةِ نسبيَّةٌ، وليست مطلقَّةً، وأنها أحكامٌ تتعلَّقُ بوقائعٍ وحوادثٍ جزئيَّةٍ، وأنها ليست صالحةً لكلِّ زمانٍ ومكانٍ.

والحقُّ أنه ما مِنْ مسألةٍ مِنْ «مسائلِ الدِّينِ»، إلا وقد تكلمَ فيها السلفُ؛ وهذه المسائلُ على نوعينِ، هما: مسائلٌ علميَّةٌ يجبُ الإيمانُ بها؛ كالصفاتِ، والقَدَرِ، واليومِ الآخرِ، ونحوِ ذلك؛ فهذه لا علاقةَ لها بتغيُّرِ العصرِ، ومسائلُ الأحكامِ العمليَّةِ؛ فهذه يُحقَّقُ مناطُ الحُكْمِ فيها، وَفَقًا لمنهجِ السلفِ والأئمَّةِ في ذلك، ومن ثَمَّ تغيُّرُ الفتوى فيها متوقَّفٌ على تحقيقِ المناطِ، والمناطُ قد يتغيَّرُ في العصرِ الواحدِ؛ وعليه فلا علاقةَ بين تغيُّرِ الحُكْمِ نفسه، وتغيُّرِ العصرِ، مع مراعاةِ المشابهةِ بين الناسِ في العاداتِ والأحوالِ التي تُمرُّ بها البشريَّةُ في شتَّى أعصارِها؛ وهذا أمرٌ مسلمٌ به.

### الجوابُ التفصيليُّ:

ويتبيَّنُ ذلك مِنْ وجوهٍ:

❁ **أولاً:** هذه الدعوى تَفْتَحُ البابَ أمامَ العُلَمائيِّين الذين ينادون بتاريخيةِ النصِّ، وهي انتهاكٌ لقُدسيَّةِ النصِّ الشرعيِّ؛ ليتحوَّلَ مِنْ حاكمٍ إلى محكومٍ، وتكونَ المرجعيَّةُ للإنسانِ والواقعِ، ويكونَ النصُّ مجردَ غطاءٍ للتبريرِ:

فمن المعلومِ: أن العُلَمائيِّين اجتهدوا في توظيفِ بعضِ علومِ القرآنِ؛ لتكونَ أساسًا ومبررًا لقبولِ تاريخيةِ النصِّ الشرعيِّ؛ كأسبابِ النزولِ، والناسخِ والمنسوخِ، والمكِّيِّ والمدنيِّ، وحقيقتُ هذه الدعوى: أن أحكامَ الشريعةِ نسبيَّةٌ، وليست مطلقَّةً، وأنها أحكامٌ تتعلَّقُ بوقائعٍ وحوادثٍ جزئيَّةٍ، وأنها ليست صالحةً لكلِّ زمانٍ ومكانٍ.

❁ **ثانيًا:** هذه الدعوى تستبطنُ أساسًا باطلاً، وهو الفهمُ غيرُ الصحيحِ لقاعدةٍ: «تغيُّرُ الفتوى بتغيُّرِ الزمانِ والمكانِ»:

فحقيقة هذه الشبهة مبنية على التهويل من شأن أثر العامل الزمني والمكاني، والجواب عنها يتضمن الحاجة إلى كشف منزلة ذلك العامل، والإشارة إلى مواطن تأثيره، ومواطن عدم تأثيره.

وليس المقام هنا في تحرير القول في قاعدة: «تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان»، غير أنه مما ينبغي أن يعلم: أن الشريعة ثابتة، كلياً وجزئياً، ما كان حكماً لله، فهو كذلك إلى يوم القيامة؛ الواجب واجب، والمندوب مندوب، والحرام حرام، وتغير الفتوى إنما هو تحقيق مناط اختلاف الوقائع، لا تغير في أحكام الشريعة، ولا اختلاف.

وما من مسألة من «مسائل الدين»، إلا وقد تكلم فيها السلف؛ وهذه المسائل على نوعين:

\* **الأول:** مسائل علمية يجب الإيمان بها؛ كالصفات، والقدر، واليوم الآخر، ونحو ذلك؛ فهذه المسائل لا علاقة لها بتغير العصر.

\* **والنوع الثاني:** مسائل الأحكام العملية؛ فهذه يحقق مناط الحكم فيها، وفقاً لمنهج السلف والأئمة في ذلك، ومن ثم تغير الفتوى فيها متوقف على تحقيق المناط، والمناط قد يتغير في العصر الواحد؛ وعليه فلا علاقة بين تغير الحكم نفسه، وتغير العصر.

\* **الثالث:** المشابهة بين الناس في العادات والأحوال التي تمر بها البشرية في شتى أعصارها، أمر مسلم به:

وهذه العادات والأحوال تكاد تكون محصورة من حيث إمكانية تحديد أوجه شبه بينها، حتى وإن لم يمكن حصر جزئياتها وأفرادها؛ وذلك لأن البشر يشتركون في طبيعة الإنسانية عقلاً وجسداً وروحاً، فإذا كان الأمر كذلك، أمكن جمع أطراف هذه الوقائع وجزئياتها، عن طريق ردّ التماثلات بعضها إلى بعض، ثم ترتب بالأصول الشرعية كل حسب ما يشبهه، ويكون الاجتهاد في «تحقيق المناط»، وهو تنزيل الحكم الشرعي المستنبط من النص على تلك الواقعة المعينة المشخصة.

### خاتمة الجواب - توصية:

إن هذه الشبهة مما أثاره بعض أصحاب الاتجاهات التنويرية والعلمانية والحداثيّة، وهم



على درجاتٍ في موقفهم من مبدأ تطبيقِ الشريعة، ومما يلفتُ النظرَ: أنهم - مع كثرةِ طعونهم في فقهِ السلفِ وفهمهم - لم يُتَّجوا فقهاً مكتملاً يَشْمَلُ جميعَ أحكامِ الشريعة؛ بحيثُ يُمكنُ الرجوعُ إليه في إقامةِ الشريعةِ في شؤونِ الناسِ وتصرفاتهم؛ وهذا يُثيرُ الشكَّ في صدقهم في تبني مسألةِ إقامةِ الشريعة.

ونريدُ أن نَحْتِمَ جوابَ هذه الشبهة: بإيرادِ نصٍّ لأحدِ الفقهاء، من غيرِ المحسوبيين تاريخياً على مدرسةِ أهلِ الحديث، بل هو معدودٌ من أئمةِ الكلام، الذين لا تقفُ منهم تلكِ الاتجاهاتُ موقفاً عدائياً، وهو شيخُ الإمامِ الغزاليِّ، ونعني به: إمامَ الحرَمينِ الجُوينيِّ، حيثُ بيَّن في هذا النصِّ المآلَ الخطيرَ لدعوى: «تغيُّرِ الأحكامِ بتغيُّرِ الزمانِ والمكان»؛ حيثُ يقولُ: «ولو كانت قضايا الشرعِ تختلفُ باختلافِ الناسِ، وتناسخُ العصورِ، لانحلَّ رباطُ الشرعِ، ورجَعَ الأمرُ إلى ما هو المحذورُ من اختصاصِ كلِّ عصرٍ ودهرٍ برأي؛ وهذا يناقضُ حكمةَ الشريعةِ في حملِ الخلقِ على الدعوةِ الواحدة». «نهايةُ المطالب» (١٧ / ٣٦٤).

✦ كلماتٌ دلاليةٌ: حجيةُ فهمِ السلفِ، تغيُّرُ الفتوى، تحقيقُ المناطِ.



**المسألة (٢٣٧) - ما الفائدة من تخصيص الحديث عن فهم السلف، وكتب العلماء تصرّح بأن الإجماع حجّة؟**

## السؤال

إن كتب العلماء تصرّح بأن الإجماع حجّة؛ فما الفائدة من تخصيص الحديث عن فهم السلف؟

## عبارات مشابهة للسؤال

❖ فهم السلف ليس حجّة؛ فالأصوليون لا يذكرونه في كتبهم.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يريدُ السائل أن يقول: إننا إذا سلّمنا أن المراد بفهم السلف - الذي لا يسعُ أحدًا فهمُ الكتابِ والسنةِ إلا به - أنه هو الإجماعُ - فلا جديدَ في ذلك - من وجهة نظره - لأن جماهيرَ أهل السنةِ والجماعةِ بمذاهبهم الأربعةِ الفقهيةِ: الحنيفةِ والمالكيةِ، والشافعيةِ والحنابلةِ، كلُّهم قائلون بحجّةِ الإجماعِ.

### مختصرُ الإجابة:

لإجماعِ السلفِ خصوصيةٌ؛ من جهة كونه الأداةَ الكاشفةَ عن بدعِ الطوائفِ المنحرفةِ؛ فكان لتخصيصهِ بالحديثِ أهميّةٌ.

كما أن لتخصيصِ الحديثِ عن حجّةِ إجماعِ السلفِ أثرًا نفسيًّا معتبرًا؛ لما لأئمةِ السلفِ في النفوسِ من الهيبةِ؛ ولذلك فقد احتجَّ به وعظّمه طوائفٌ من المتكلمين؛ كالقاضي عبد الجبارِ المعتزليِّ، والغزاليِّ من الأشعريةِ.



بل إن الحديث عن إجماع السلف في أصول الدين، أولى من الحديث عن مطلق الإجماع، أما مسائل الفروع والنوازل، فهذه قد لا يكون الإجماع فيها ظاهراً في زمن السلف، وقد لا تكون المسألة مطروحة في زمانهم؛ فذكر إجماع العلماء فيها أولى وأحرى.

كما أن إجماع السلف يمتاز عن إجماع غيرهم: بأنه لا خلاف فيه، وبكونه إجماعاً منضبطاً. ومهما يكن، فالعبرة بأن يُقرَّ السائل بحجِّية إجماع السلف، سواء اتفق معنا أو اختلف فيما ذكرناه من أسباب لتخصيص الحديث عنه.

### الجواب التفصيلي:

هذه الشبهة يُقصدُ بها الطعن في منهج أهل السنة والجماعة؛ بالطعن في أصل مُهمٍّ من أصولهم، وهو حجِّية إجماع السلف، ﷺ.

والجواب عن هذه الشبهة تفصيلاً من وجوه:

❁ **أولاً:** العبرة بالإقرار بثبوت حجِّية إجماع السلف، وليست بالإقرار بضرورة تناوله في الحديث لدى التقاسيم والترتيبات الدراسية:

فكون أمرٍ من الأمور لا يُذكر في علمٍ من العلوم، ليس معناه أنه لا قيمة له، أو لا اعتبار لحقيقته؛ وإنما لأن غيره يُغني عن ذكره.

وعلى التسليم الجدليّ بعدم وجود فائدة لتخصيص الحديث عن حجِّية إجماع السلف، فإن ذلك ليس قادحاً في نفس حجِّية إجماع السلف، ولا في إلزاميته لمن انحرف عن السنة، ووقع في البدع والضلال؛ لأن العبرة بثبوت الإجماع منهم وإلزامه، وليس بتسميته وإفراجه بمصطلح خاص.

❁ **ثانياً:** لإجماع السلف خصوصية؛ من جهة كونه الأداة الكاشفة عن بدع الطوائف المنحرفة؛ فكان لتخصيصه بالحديث أهمية:

فإجماع السلف إنما برز من حيث الأصل في مواجهة أهل الابتداع الذين ظهروا في العصور الثلاثة، وخالفوا السنة في عددٍ من الأصول الشرعية؛ فأبرز أئمة السلف في

وجوههم إجماع الصحابة والتابعين، وكرروا هذا المعنى كثيراً؛ لأنه من أقوى المضامين التي تبين انحراف أولئك المبتدعة عن الجادة في أصول الدين، وتكشف عن معالم الجادة المستقيمة فيها.

وما زال ذلك الإجماع الذي توارد عليه الصحابة والتابعون وأتباعهم من أقوى الحجج المبينة لأصول الانحراف في أصول الدين، والضابطة لأصول الاستدلال عليها وتقريرها. فأضحى لإجماعهم خصوصية من هذه الجهة، وهي خصوصية بالغة الأهمية والأثر.

إن علامة أهل البدع ترك انتقال اتباع السلف؛ ولأجل هذا اهتم العلماء بذكر إجماعهم على مر العصور - جمعاً ودراسةً - وبياناً للأهمية، وتوصيةً وحثاً على الالتزام به.

**ثالثاً:** لتخصيص الحديث عن حجية إجماع السلف أثرٌ نفسيٌّ معتبرٌ؛ لما لأئمة السلف في النفوس من الهيبة:

فإن لأئمة السلف هيبةً في قلوب طوائف الأمة؛ حتى أضحى كثيرٌ من الطوائف تعلن انتسابها إليهم، إلا من شدد عنهم من الرافضة وغيرهم:

فالقاضي عبد الجبار المعتزلي عقد فصلاً في كتابه «فضل الاعتزال» كرر القول فيه بأنهم المتبعون للصحابة، دون غيرهم من الناس.

والغزالي من الأشعرية تحدث في كتاب «الاقتصاد» في غير موضع عن اعتبار ما عليه السلف.

فذكر إجماعهم، وإبرازهم، وجعله محور السجال، والضرب على وتر الاجترار على مخالفة السلف -: يُعطي للإجماع المتحقق في أصول الدين هيبةً كبيرةً في النفوس.

ومن العجيب: أن هذه الشبهة قد أُثرت من جهة بعض منائبي منهج أهل السنة والجماعة في الفهم والاستدلال؛ من المعظمين لهؤلاء المتكلمين، وأنت تجد كلامهم فيه تصريح باعتبار إجماع السلف، وأن لهم حظاً من هيبة المخالفة، أما هؤلاء، فلا حس لهيبة إجماع السلف في نفوسهم، ولا أثر.

❁ رابعاً: الحديث عن إجماع السلف في أصول الدين، أولى من الحديث عن مطلق الإجماع:

فأئمة السلف هم مؤسسو أصول العلوم الشرعية، فلا يكاد يقع الإجماع على أصل من أصول الدين دونهم؛ بل كلُّ إجماع على أصل من أصول الدين، فهم أصله ومنبعه؛ وهذا المعنى يقبل القضية، ويجعل ذكر إجماع السلف بالغ الأهمية؛ لأنه في الحقيقة إرجاع للإجماع إلى أصله، وتعبير عن أساسه، وربط بمنبعه؛ فذكر إجماع العلماء على أصل من أصول الدين، تبع لإجماع السلف؛ بل إجماع السلف يُغني عنه.

وبناءً على هذا التقرير، يُمكن أن يقال: إن مسائل الدين نوعان:

النوع الأول: الأصول؛ وهذه الأصول وقع فيها إجماع السلف، وذكره يُغني عن غيره.

والنوع الثاني: الفروع والنوازل، وهذه قد لا يكون الإجماع فيها ظاهراً في زمن السلف، وقد لا تكون المسألة مطروحة في زمانهم؛ فذكر إجماع العلماء فيها أولى وأحرى.

❁ خامساً: إجماع السلف يمتاز عن إجماع غيرهم: بأنه لا خلاف فيه، وبكونه إجماعاً منضبطاً:

فإجماع العترة، وإجماع أهل المدينة، ونحو ذلك من الإجماعات المذكورة في كتب الأصول - مما وقع فيه الخلاف، أما إجماع السلف، فلا خلاف بين أهل السنة في حجّيته.

كما أن إجماع السلف امتاز بأنه إجماع منضبط، أما من بعدهم، فقد كثر فيهم الخلاف، وانتشرت الأمة.

❁ كلمات دلالية: المنهج السلفي، حجّية إجماع السلف، إجماع الصحابة، حجّية الإجماع، فهم السلف.

**المسألة (٢٣٨) - لا نعارضُ مبدأ التسليم للنصّ الشرعيّ، وإنما نعارضُ التسليمَ لفنّةٍ معيّنةٍ في فهمِ النصوصِ.**

## السؤال

إننا لا نعارضُ النصوصَ، ولا ننفي قُدسيّتها، لكننا ننفي إلزاميّة منهجِ السلفِ لدى فهمِها؛ فالنصوصُ مقدّسةٌ، لكنّ فهمها غيرُ مقدّسٍ.

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* لا يُوجدُ قراءةٌ معياريةٌ لنصوصِ الوحيِ.
- \* النصّ مقدّسٌ، وفهمه غيرُ مقدّسٍ.

## الجواب

### مضمون السؤال:

إن القولَ بإلزاميّة منهجِ السلفِ هو محلُّ الرفضِ لدى صاحبِ السؤالِ، وهو لا يرى في رفضه لمنهجِ السلفِ رفضاً للإسلام؛ لأنه فيما يزعمُ يقدّسُ الإسلامَ، ويعظّمُ نصوصه من الكتابِ والسنةِ، والشيءُ المرفوضُ - من وجهة نظره - هو جعلُ جهودِ البشرِ في فهمه معياراً حاكماً، وهو يريدُ الوصولَ إلى ما يُسمّى بنظريّةِ «النصّ المفتوح»، أو «نسبيّة الحقيقة».

### مختصرُ الإجابة:

كونُ السلفِ طائفةً من البشرِ لا يُنافي حجّيّة فهمهم للنصّ؛ لأن الدليلَ دَلَّ على حجّيّة إجماعهم؛ كما أن الدليلَ دَلَّ على قداسةِ النصوصِ لفظاً ومعنى.

وإذا لم يكن النصّ متعلّقاً بمسألةٍ من مسائل الإجماع، فإن ذلك لا يُنفي - أيضاً - أن معنى النصّ مقدّسٌ، أي: أن حصولَ الاختلافِ في الفهم لا يُنفي أن يكونَ هناك فهمٌ هو الذي أراده

الله تعالى؛ وهو الفهم المعياري للنص، سواءً أصابه الناظر في النص، أم أصابه غيره؛ فما دام الله تعالى قد أراد ذلك المعنى، فهو مقدس بهذا الاعتبار.

وثمة لوازم باطلة للقول بنفي القراءة المعيارية لنصوص الوحي، مما يدل على بطلان هذا القول، ومن ذلك:

(١) أن نفي القراءة المعيارية للوحي يخالف المقطوع به من شأن هذا الوحي وبيانه ووضوحه.

(٢) أن نفي القراءة المعيارية للوحي ينافي استقامة الحياة في مخاطبات الناس ومعاملاتهم.

(٣) أن من ينفي القراءة المعيارية للوحي، سيتناقض عندما يتعامل مع النصوص الوضعية البشرية.

(٤) أن نفي القراءة المعيارية للوحي، يستلزم عدم الاعتراض على أقوال الخوارج والغلاة في فهم النصوص.

### الجواب التفصيلي:

إن عدم التسليم بفهم السلف معناه: نفي القراءة المعيارية لنصوص الوحي، كما يتبنى ذلك أرباب الفكر الليبرالي، فيؤصلون لإلغاء المقدس أيًا كان، ولو كان الوحي المحفوظ القرآن الكريم، والسنة الصريحة والصحيحة، فيسعون إلى المحافظة على هيبة المقدس لفظًا، وإبطاله معنيًا، بحسب حاجاتهم.

وسنبيّن اللوازم الباطلة للقول بنفي القراءة المعيارية التي تدل على بطلان هذا القول:

❁ **أولاً:** نفي القراءة المعيارية للوحي يخالف المقطوع به من شأن هذا الوحي وبيانه ووضوحه:

حيث أثنى الله على كتابه ووصفه بأوصافٍ منها: ﴿مُبِينٌ﴾ [الحجر: ١]، و﴿بَيَانٌ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، و﴿تَبْيِينًا﴾ [النحل: ٨٩]، و﴿نُورًا مَّيْمِنًا﴾ [النساء: ١٧٤]، و﴿هُدًى﴾ [البقرة: ٢]، و﴿الْفُرْقَانَ﴾ [الفرقان: ١]، و﴿كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ﴾ [هود: ١]، ويلزم من نفي القراءة المعيارية

للوحي جعل الحديث القرآني المتكرر عن حاكمية الشريعة وهيمنتها، والرد إلى نصوصها في حال الاختلاف، وبيان الفرق بينها وبين حكم الجاهلية -: عبثاً لا فائدة منه، وإحالة على معدوم، وتكليفاً بما لا يطاق؛ وعليه: فلا اعتداد بصحة الإجماع، ولا قيمة له، مهما نُقل إجماع الأمة على معنى؛ فهذا الإجماع غير ملزم، ولا وجود لثوابت في الدين لا تتحمل التغيير، مع أن الله تعالى يثبت للناس المحكمات في كتابه: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧]، وقال ﷺ: «الْحَلَالُ بَيْنَ، وَالْحَرَامُ بَيْنَ»؛ رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)؛ وهذا البيان والإحكام المذكور، هو المحكم القطعي الذي يُلغيه الفكر الليبرالي للوصول إلى حرية الاختيار، بواسطة تقارير وفسطات لا نهاية لها، بما يؤدي إلى الانسلاخ من الدين بالتدرج:

عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، قيل له: في يوم واحد تركت بنو إسرائيل دينهم؟ قال: «لا، ولكنهم كانوا إذا أمروا بشيء، تركوه، وإذا نهوا عن شيء، ركبوه، حتى انسلخوا من دينهم، كما ينسلخ الرجل من قميصه»؛ رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢٧٩/١).

❁ ثانياً: نفى القراءة المعيارية للوحي ينافي استقامة الحياة في مخاطبات الناس ومعاملاتهم:

فهي دعوى لا تقبل في كلام البشر؛ فكيف بالوحي الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه؟! فلو تعاملنا مع كلام البشر بمثل هذا التعامل، فجعلنا التوقير لمجرد ألفاظهم، وأعطينا أنفسنا حرية النظر في تفسير كلامهم بحسب أمر جتنا، وما يمكن أن نقدره من المعاني -: لما استقامت حياة الناس، وكيف يزعم زاعم أن نصوص العلماء والفلاسفة، والديساتير والأنظمة الأرضية، وكلام البشر عموماً، كلها بيّنة واضحة توصل إلى معانٍ، بينما كلام الله تعالى مقدس لفظاً، لا يدرك معناه على القطع؟!!

فيكفي في إبطال هذه الدعوى: أن يُعلم أن النص لا يمكن أن يكون مفتوحاً في أنظمة البلدان وديساتيرها، فيكون مسوغاً لكل أحد أن يقرأه على وجه يحقق له ما يريد من مخالفة؛ فالعقوبة تنزل عليه، ويُعتبر نظره وقراءته لنظام البلدان والسياسة خطأ لا يرفع العقوبة عنه، وكثير من صراع السياسات والدول مع مخالفيها والمتمردين على قراءتها الواضحة بالهوى من هذا النوع، فتراق دماء، وتحبس حريات؛ لضبط نظام الحياة، وضبط الدين على أمر الله

تعالى المحكمِ البينِ، أولى، وترك الأوامرِ الظنيَّةِ رحمةً بالناسِ وسعةً يختلِفون فيها.

❁ **ثالثاً:** مَنْ يَنْفِي القِراءَةَ المِعياريَّةَ للوحي، سِيتناقُضُ عندما يتعاملُ مع النصوصِ الوضعيةِ البشريَّة:

فإن مَنْ يتعاملُ مع النصِّ بهذه الطريقة، لا يلتزمُ المنطقَ ذاته عند محاكمةِ الفكرة التي ينطلقُ منها؛ فالاختلافُ الواقعُ في تفسيرِ النصِّ الدينيِّ وقعَ مثلهُ في المذاهبِ الوضعيةِ الحديثة؛ فالليبراليَّةُ مثلاً ليست شيئاً واحداً؛ بل ثمَّ ليبراليَّاتٌ متعدِّدةٌ في الواقع، وكذا الماركسيَّةُ والاشتراكيَّةُ والرأسماليَّةُ والشيوعيَّةُ والديمقراطيَّةُ وغيرها؛ كلها ليست في الواقعِ شيئاً واحداً، وإنما ثمَّ تطبيقاتٌ وتنظيراتٌ مختلفَةٌ؛ فهل يلتزمون مع هذا التباينِ والاختلافِ أن تكونَ القداسةُ لألفاظِ هذه المفاهيمِ وعباراتها، ويكونُ من حقِّ كلِّ أحدٍ أن يفسِّرَ أيَّ مصطلحٍ بأيِّ معنى يريدُ، حتى لو اجتمعتَ فيه التناقضاتُ؟!!

ليس القصدُ هنا: أننا نقرُّ بأن هذه الأفكارَ والتياراتَ هلاميةٌ في الغالب، لا تحمِلُ تصوُّراتٍ وأصولاً كليَّةً مشتركةً، وإنما المقصدُ: تجلِيةُ الخللِ في سياسةِ الكَيْلِ بمِكيالَيْنِ عند محاكمةِ التشريعِ الإسلاميِّ مقارنةً بغيره، فيركِّزُ على الاختلافِ داخلِ النصِّ الدينيِّ؛ لإلغاءِ قُدسيَّةِ الفهمِ مطلقاً، وكأنَّ بقيَّةَ الأفكارِ تخلو من تعدُّدِ التطبيقاتِ، وتباينِ النظريَّاتِ!

❁ **رابعاً:** نفيُ القِراءَةَ المِعياريَّةَ للوحي، يستلزمُ عدمَ الاعتراضِ على أقوالِ الخوارجِ والغلاةِ في فهمِ النصوصِ:

فحقيقةُ نفيِ المعنى من النصِّ المقدَّسِ ستؤوُلُ إلى نتيجةٍ لا يتفطنُ لها كثيرٌ ممن يُطلقُ مثلَ هذه العبارة، وهي أنه لن يستطيعَ أن يرُدَّ أيَّ قولٍ أو فعلٍ فيه غلُوٌّ في الدينِ وهو مستندٌ إلى النصِّ؛ إذ الجوابُ عن سؤالِ الغلُوِّ يستدعي قراءةً معياريَّةً للوحي، يَصحُّ من خلالها تصنيفُ الآخرين إلى أهلِ غلُوٍّ، وأهلِ جَفَاءٍ، فإذا أطلقتَ القولَ بنسبيَّةِ الحقِّ في الفهمِ، وزَعَمْتَ انعدامَ مثلِ هذه القِراءَةَ المِعياريَّةِ الثابتة - فليس لك سبيلٌ إلى تخطئةِ مخالفِ لك في الفهمِ، مهما كان المخالفُ غالياً أو جافياً.

فالخوارجُ في القديمِ والحديثِ لهم قراءتُهُم للنصِّ الدينيِّ؛ فهل يقولُ أولئك: «إن

قراءتهم للوحي قراءةً اجتهاديَّةً مقبولةً، لا يصحُّ لأحدٍ أن يبادرَ إلى تخطئتهم بإطلاقٍ، أو

أن يُنكرَ عليهم؟!؟

وهذه إشكاليَّةٌ معرفيَّةٌ تدلُّ على قِصرِ نظرٍ كثيرٍ ممن يريدُ أن يُبيحَ لنفسه حقَّ تفسيرِ القرآنِ

بغيرِ أدواته، دون أن يتنبَّه أنه سيُعطي هذا الحقَّ أيضًا لمن يقفُ في الضِّفَّةِ المقابلةِ له تمامًا.

❁ **كلماتٌ دلاليَّةٌ:** تعظيمُ النصِّ الشرعيِّ، معياريَّةٌ فهمِ النصِّ، بطلانُ نظريَّةِ «النصِّ المفتوح»، أو «نسبيَّةِ

الحقيقة».

❁ «زُخْرُفُ القول» لفهد العجلان، وعبد الله العجيري.







المسألة (٢٣٩) - هل يلزمُ أتباعُ النصِّ، مع وجودِ الخلافِ؟

## السؤال

إن مبدأ التسليم للنصوص يُمكننا أن نتجاوزَهُ؛ فليس هو بالقطعية والحتمية التي يصورُها النصوصيون؛ فإن العلماء اختلفوا على مرِّ العصور.

## عبارات مشابهة لسؤال

- \* كيف يكون مبدأ التسليم للنصِّ لازماً، مع أنه وقعتْ خلافاتٌ فقهيةٌ بين العلماء؟
- \* يسوغُ مخالفةُ النصِّ؛ لوجودِ الخلافِ، أو لتبُّعِ الرُّخص.

## الجواب

### مضمونُ السؤال:

مؤدَّى الشبهة: التزهيدُ في اتباعِ النصوصِ الشرعية؛ نظراً إلى كثرةِ اختلافِ العلماء، وإلى ضرورةِ تفعيلِ الاختلافِ الفقهي؛ فالعلماءُ قد اختلفوا في كثيرٍ من المسائل، وهذا - من وجهةِ نظرِ السائل - يستلزمُ ألا يكونَ التسليمُ للنصِّ أمراً بالغ الأهمية.

### مختصرُ الإجابة:

اللهُ تعالى أمرَ بطاعتهِ وطاعةِ رسوله ﷺ؛ وهذا هو الدينُ.

ثم وقعتْ خلافاتٌ لاحقةٌ بين العلماءِ قد يُحتاجُ إلى معرفةِ أسبابِ اختلافهم فيها وأنواعه؛ لكن كل ذلك لا يسوغُ تغييرَ الدينِ الذي هو ثابتٌ من قِبَلِ الخلافِ، ولا يسوغُ البحثَ عن الرُّخص؛ لأن المطلوبَ اتباعُ الشرعِ أنَّى كان.

أما الاختلافُ، فهو أمرٌ طارئٌ، وللاختلافِ أسبابٌ منها: خفاءُ النصِّ، وعدمُ بلوغه، ومن

الاختلاف: ما هو معتبر، ومنه: ما هو غير معتبر، ومن أقوال العلماء: ما هو شاذ ومخالف للإجماع؛ وذلك كله عند التأمل فيه لا يعارض التسليم للنص الشرعي:

فإن أعمال الخلاف الفقهي، لا يلزم منه جواز تتبع الرخص؛ فقد وقع الإجماع على المنع من تتبع الرخص، والأخذ بما يوافق الهوى والغرض من أقوال العلماء؛ فإن من تتبع رخصة كل عالم، فقد اجتمع فيه الشر كله.

وإن أعمال الخلاف الفقهي، لا يلزم منه اعتبار كل خلاف؛ فإن من الخلاف ما هو معتبر، ومنه ما هو غير معتبر.

كما أن أعمال الخلاف الفقهي، لا يعني أن الخلاف بحد ذاته حجة؛ فلا يصح التنصل من اتباع الدليل بحجة أن المسألة مختلف فيها.

وأخيراً: فإن أعمال الخلاف الفقهي، لا يُجيز للمسلم التهاون في أداء الاجتهاد الواجب عليه، ولا التفقه في دين الله تعالى، ومعرفة مراده، وإصابة حكم الله تعالى في النازلة، بل إن للعالمي نصيباً من الاجتهاد بذله الوسع في اختيار من يستفتيه.

فالواجب على المسلم: تطلب الحق، وإرادة تحقيق مراد الله، لا تلمس هوى النفس، وما يناسب الإنسان، وتغليظ ذلك بادعاء وجود الخلاف.

### الجواب التفصيلي:

حقيقة هذه الشبهة: إضافة معانٍ ولوازمٍ ومقتضياتٍ فاسدةٍ لأصلٍ مقبول، وهو تقبل وجود الخلاف الفقهي.

والإجابة عنها تحتاج إلى كشف اللوازم والمقتضيات الفاسدة التي تُبنى على الفهم الخاطيء لأعمال الخلاف الفقهي، وعدم تعطيله.

فقد تصدر هذه الشبهة عمّن لا يدري لوازم ما يقوله؛ فينبغي الموازنة عند ردّ هذه الشبهة وغيرها مما هو من جنسها، بين إقامة الحق، والرفق بالخلق؛ بإرشادهم إلى ما قد لا يُدرّكونه من خطورة الأقوال.

لوازمٌ لا تلزمٌ من إعمالِ الخلافِ الفقهيِّ، ونبينُها كما يأتي:

❁ **أولاً:** إعمالُ الخلافِ الفقهيِّ، لا يلزمُ منه جوازُ تتبعِ الرُّخصِ:

فإنَّه تعالى أمرَ باتِّباعِ حُكْمِهِ، والواجبُ البحثُ عن حكمِهِ، وأما تتبُّعُ الرُّخصِ، فهو بحثٌ عن هَوَى النفسِ، وليس بحثاً عن الشرعِ.

وقد نقلَ ابنُ عبدِ البرِّ الإجماعَ على المنعِ من تتبُّعِ الرُّخصِ، والأخذِ بما يوافقُ الهوى والغرضَ من أقوالِ العلماءِ. «جامعُ بيانِ العلمِ» (٢ / ٩٢٧).

وقال ابنُ القيمِ: «وبالجملة: فلا يجوزُ العملُ والإفتاءُ في دينِ الله بالتشهيِّ والتخيُّرِ وموافقَةِ الغرضِ، فيطلبُ القولَ الذي يوافقُ غرضَهُ وغرضَ مَنْ يُحايِبِهِ، فيعملُ به، ويُفتي به، ويحكمُ به، ويحكمُ على عدوِّهِ ويُفتيه بضدِّهِ؛ وهذا من أفسقِ الفسوقِ، وأكبرِ الكبائرِ، واللهُ المستعان». «إعلامُ الموقعين» (٤ / ٢١١).

ذلك أنه لا أحدَ من العلماءِ يقولُ بإباحةِ جميعِ الرُّخصِ؛ فإنَّ القائلَ بالرخصةِ في هذا المذهبِ، لا يقولُ بالرخصةِ الأخرى في المذهبِ الآخرِ.

ولهذا قال بعضُ أهلِ العلمِ: «إذا تتبعتَ رخصةَ كلِّ عالمٍ، اجتمعَ فيك الشرُّ كلُّهُ». «جامعُ بيانِ العلمِ» (٢ / ٩٢٧)، وقال بعضهم: «من أخذَ بنوادِرِ العلماءِ، خرَّجَ من الإسلامِ». «السنن الكبرى» للبيهقي (١٠ / ٣٥٦).

❁ **ثانياً:** إعمالُ الخلافِ الفقهيِّ، لا يلزمُ منه اعتبارُ كلِّ خلافٍ:

وهذا يُوقِعُ في غلطيْنِ ظاهريْنِ:

❁ **الغلطُ الأوَّلُ:** إسباغُ الاعتبارِ للخلافِ غيرِ المعْتَبَرِ، فليس كلُّ ما يُحكى من خلافٍ يكونُ معْتَبَراً، بل كلُّ قولٍ مخالفٍ للإجماعِ، أو النصِّ الظاهرِ الذي لا معارِضَ له، فليس بخلافٍ معْتَبَرٍ، وبناءً عليه فلا يجوزُ ردُّ الحُكْمِ الشرعيِّ البيِّنِ بدعوى وجودِ مثلِ هذا الخلافِ؛ فالخلافُ عندَ العلماءِ على قسميْنِ:

١ - **خلافٌ معْتَبَرٌ:** وهو الذي تتسبَّحُ له الدلائلُ، ويحتملُهُ الحكمُ؛ بحيثُ لا يكونُ ثمَّ نصٌّ قاطعٌ في محلِّ النزاعِ، أو إجماعٌ معْتَبَرٌ متقدِّمٌ على وقوعِ الخلافِ.

٢- وخلافٌ غيرٌ معتبرٍ: وهو الذي قد خالفَ نصًّا، أو إجماعًا؛ فلا يجوزُ اتِّباعُه.

فالقولُ بأن في المسألةِ خلافًا، قد يكونُ عند بعضِ الناسِ شاملًا للخلافِ غيرِ المعتبرِ؛ فتجدُه يذكرُ أقوالًا شاذةً، أو مهجورةً، أو ضعيفةً في مقابلِ نصوصٍ صريحةٍ، أو إجماعٍ سابقٍ؛ وهذا خللٌ.

فالواجبُ على المسلمِ: هو اتِّباعُ كلامِ الله، وكلامِ رسوله ﷺ، وليس وجودُ الخلافِ بموجبٍ للحيلولةِ دون تحقيقِ هذا الواجبِ، فضلًا عن التعلُّقِ بشاذِّ الأقوالِ وضعيفِها.

✽ الغلطُ الثاني: الحُكْمُ على ما ليس فيه خلافٌ بأن فيه خلافًا، بسببِ عدمِ معرفةِ طبيعةِ الخلافِ المذكورِ، وما يحتفُّ به من شروطٍ أو موانعٍ؛ فبعضُ الأقوالِ تكونُ متعلِّقةً بشروطٍ، أو أحوالٍ، أو موانعٍ لا يحسنُها كلُّ أحدٍ، بل تتطلَّبُ عالمًا بطبيعةِ المسألةِ، فمن يتمسَّكُ بأيِّ خلافٍ، قد يتهاونُ في توظيفِ أيِّ قولٍ في سياقٍ مخالفٍ له.

✽ ثالثًا: إعمالُ الخلافِ الفقهيِّ، لا يعني أن الخلافَ بحدِّ ذاته حُجَّةٌ:

فإن العملَ بالأدلةِ الشرعيَّةِ من الكتابِ والسنةِ في المسائلِ الفقهيَّةِ، لا يشترطُ له وقوعُ الاتِّفاقِ والإجماعِ على ما دلَّ عليه الدليلُ، ولا يصحُّ التنصُّلُ من اتِّباعِ الدليلِ بحجَّةٍ أن المسألةَ مختلفٌ فيها.

✽ رابعًا: إعمالُ الخلافِ الفقهيِّ، لا يُجيزُ للمسلمِ التهاونَ في أداءِ الاجتهادِ الواجبِ عليه:

والمقصودُ بهذا: أن المسلمَ إذا اعتاد على مقابلةِ كلِّ حكمٍ شرعيٍّ بالقولِ بأن في المسألةِ خلافًا؛ فإن ذلك سيُضعفُ في نفسه باعثَ الرغبةِ في التفقُّه في دينِ الله تعالى، ومعرفةِ مراده، وإصابةِ حكمِ الله تعالى في النازلة.

ومن المعلومِ: أن المجتهدَ من أهلِ العلمِ واجبهُ بذلُ الوسعِ في إصابةِ حكمِ الله تعالى؛ وذلك بالاجتهادِ في النظرِ في الأدلَّةِ، والاجتهادِ في النظرِ في الواقعةِ وفهمِها.

كما أن لعامةِ المسلمين نصيبًا من الاجتهادِ في معرفةِ الأحكامِ الفقهيَّةِ؛ وذلك في بذلِ العامِّيِّ الوسعِ في اختيارِ مَنْ يستفتيه.



## خاتمة الجواب - توصية:

فالواجبُ على المسلم: تطلبُ الحقَّ، وإرادةُ تحقيقِ مرادِ الله، لا تلمسُ هوى النفسِ، وما

يناسبُ الإنسانَ، وتغليظُ ذلكِ بادِّعاءِ وجودِ الخلافِ.

ثم الواجبُ: سلوكُ الطريقِ الشرعيِّ الصحيحِ للترجيحِ في هذا اللونِ من الخلافِ؛ بحسبِ

طبيعةِ الناظرِ، ومعرفةِته، وعِلْمِه.

❖ كلماتٌ دلاليةٌ: الخلافاتُ الفقهيَّةُ، كلامُ العلماءِ.



**المسألة (٢٤٠)- هل القول بحجّية فهم السلف من خصائص المدرسة السلفية المعاصرة؟**

## السؤال

إن القول بحجّية فهم السلف لا نجدُه في كلام أحدٍ من العلماء، ولا نجدُه إلا في كلام السلفية المعاصرة؛ وهذا يدلُّ على أنه من خصائصهم.

## عبارات مشابهة للسؤال

❖ عبارة: «كتابٌ وسنةٌ، بفهمِ سلفِ الأمة» ليست صحيحةً.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يريدُ السائلُ أن يقولَ: إن المدرسة السلفية المعاصرة التي ترفعُ شعارَ: «الكتابُ والسنةُ، بفهمِ سلفِ الأمة»، أتتْ بمعنىً جديدٍ لفهمِ السلفِ، لم يُسبقوا إليه، وهو: أن فهمَ السلفِ سنةٌ مستقلةٌ لأحاديهم وأفرادهم، أو فهمٌ خاصٌ يكونُ بذاته واجبَ الاتِّباعِ، ويلزمُ كلَّ مجتهدٍ قد استكملَ أدواتِ الاجتهادِ الأخذُ به، وإن أدّى اجتهادهُ في الدليلِ من الوحيِ إلى خلافِهِ؛ فالسائلُ يتعجَّبُ من هذا الكلامِ، ويتساءلُ أين ذلك المعنى في كلامِ الأئمّةِ والعلماءِ عبرَ عشرةِ قرونٍ؟!

### مختصرُ الإجابة:

حجّيةُ فهمِ السلفِ تشمَلُ الاحتجاجَ بإجماعِهِم، وعدمَ الخروجِ عن اختلافِهِم إذا اختلفوا، والتمسُّكُ بمنهجِهِم في التلقِّي والاستدلالِ.

وليس المرادُ: أن الصحابةَ والتابعينَ لهم فهمٌ خاصٌ خارجٌ عن مقتضياتِ الكتابِ والسنةِ، وأن هذا الفهمَ مصدرٌ آخرٌ من مصادرِ الاستدلالِ، مستقلٌّ عن الكتابِ والسنةِ.

وليس المرادُ أيضًا: أن الفردَ مِنَ الصحابةِ قوله حجةٌ ملزمةٌ لا يُمكنُ الخروجُ عنها، وأن مَنْ خرَجَ عنها، وقَعَ في الابتداعِ والضلالِ، والفِسقِ والانحرافِ، وإن كان مخطئًا؛ فقد يخالفُ الصحابيَّ غيرَهُ مِنَ الصحابةِ، ويكونُ الصوابُ مع غيره.

كما أن الاحتجاجَ بفهمهم ليس من خصائصِ المدرسةِ السلفيةِ المعاصرة، بل درَجَ عليه السلفُ والأئمَّةُ، من عصرِ الصحابةِ ومَن جاء بعدهم.

### الجوابُ التفصيليُّ:

حقيقةُ هذه الشبهةِ: الطعنُ في أصولِ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ تحتَ ستارِ: «النقدِ المشروعِ للمدرسةِ السلفيةِ المعاصرة»، وهي مما يثيرُهُ بعضُ مُناوئِي حجِّيةِ فهمِ السلفِ مِنَ المعاصرينَ، وقد يستشكِلُ بعضُ الناسِ أو بعضُ المثقِّفينَ المرادُ بقولِ السلفيِّينَ: «الكتابُ والسنَّةُ، بفهمِ سلفِ الأُمَّةِ»، غيرَ أن مما يجدرُ التنبيهُ له ابتداءً: أن وقوعَ الأخطاءِ مِنَ المنتسبينَ للمدرسةِ السلفيةِ المعاصرة - بل من رموزِها - لا يعنى تجويزَ الكذبِ عليهم، فضلًا عن أن يكونَ ذلك مجوزًا للكرِّ على الأصولِ المقرَّرةِ لدى أهلِ السنَّةِ بالنقضِ والإبطالِ.

والجوابُ عن هذه الشبهةِ يحتاجُ إلى كشفِ الالتباسِ حولِ مصطلحِ «حجِّيةِ فهمِ السلف»؛ ويتبيَّنُ ذلك من وجهينَ:

❁ **أولًا:** مركزيةُ فهمِ السلفِ ليست خاصَّةً بالسلفيةِ المعاصرة، وإنما هي أمرٌ شائعٌ في المدرسةِ السلفيةِ عمومًا، من عصرِ الصحابةِ ومَن جاء بعدهم:

وإن كانوا لم يستعملوا عبارةَ: «فهمِ السلف»؛ فقد استعملوا عباراتٍ أخرى؛ كقولهم: «ما عليه الصحابةُ»، «ما عملَ به السلفُ»، «ما قاله أئمَّةُ الهدى»، ونحوها من العباراتِ.

ولا بأسَ من ذكرِ شيءٍ من عباراتهم في ذلك:

❁ قال ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه: «إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، فَأَبْتَعَتْهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ،

فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وَزَرَءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئٌ؛ رواه أحمد (٦/ ٨٤ رقم ٣٦٠٠).

❖ وقال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: «اتقوا الله يا معشر القراء، وخذوا بطريق من كان قبلكم»؛ رواه ابن المبارك في «الزهد» (رقم ٤٧)، وابن وضاح في «البدع» (رقم ١٠، ١١، ١٤).

❖ وقال ابن عباس رضي الله عنه للخوارج: «أتيتكم من عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المهاجرين، والأنصار، ومن عند ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وصهره، وعليهم نزل القرآن، فهم أعلم بتأويله منكم»؛ رواه النسائي في «السنة الكبرى» (٧/ ٤٨٠ رقم ٨٥٢٢).

❖ وقال عمر بن عبد العزيز: «أرض لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم؛ فإنهم على علم وقفوا، وبصير نافذ كفوا، وهم على كشف الأمور كانوا أقوى، وبفضل ما كانوا فيه أولى، فإن كان الهدى ما أنتم عليه، لقد سبقتهم إليه، ولئن قلتم: «إنما حدث بعدهم ما أحدثه إلا من أتبع غير سبيلهم، ورغب بنفسه عنهم»، فإنهم هم السابقون؛ فقد تكلموا فيه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم من مقصر، وما فوقهم من محسر، وقد قصر قوم دونهم فجعفوا، وطمح عنهم أقوام فغلوا، وإنهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم»؛ رواه أبو داود (٤٦١٢). وينظر: «لمعة الاعتقاد» لابن قدامة (ص ٨).

❖ وقال الأوزاعي: «اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقُل بما قالوا، وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح؛ فإنه يسعك ما وسعهم، لو كان هذا خيرًا ما خصصتم به دون أسلافكم؛ فإنه لم يدخر عنهم خير خبي لكُم دونهم لفضل عندكم»؛ رواه الأجرى في «الشرعة» (٢/ ٦٧٤).

❖ وقال أبو العالية: «عليكم بالأمر الأول الذي كنوا عليه قبل أن يفترقوا»؛ رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ٢١٨).

❖ وقال الإمام أحمد: «أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والافتداء بهم»؛ «أصول السنة» للإمام أحمد (ص ١٤).



❁ وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام: «فَأَيُّ شَيْءٍ يَتَّبِعُ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَمِنْهَاجِ السَّلَفِ بَعْدَهُ، الَّذِينَ هُمْ مَوْضِعُ الْقُدْوَةِ وَالْإِمَامَةِ؟!»، «الإيمان» لأبي عبيد (ص ١٩).

❁ وقد لخص اللالكائي جملة ذلك، فقال: «فإن أوجب ما على المرء: معرفة اعتقاد الدين، وما كلف الله به عباده من فهم توحيدِهِ وصفاتِهِ وتصديق رسلِهِ بالدلائل واليقين، والتوصل إلى طرقها والاستدلال عليها بالحجج والبراهين. وكان من أعظم مقول، وأوضح حجة ومعقول: كتاب الله الحق المبين.

ثم قول رسول الله ﷺ، وصحابته الأخيار المتقين.

ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون.

ثم التمسك بمجموعها، والمقام عليها إلى يوم الدين.

ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مما أحدثها المضلون؛ «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١ / ٩).

وقال المَلَطِي: «الذي عندي من ذلك: أن تَلَزَمَ المنهجَ المستقيم، وما نَزَلَ به التنزيلُ وسُنَّةَ الرسول، وما مضى عليه السلفُ الصالح؛ فعليك بالسنة والجماعة ترشداً إن شاء الله؛ «التنبيه والرُدُّ على أهل الأهواء والبدع» (ص ٤١).

❁ ثانياً: المراد بفهم السلف وما مثله من المصطلحات: إجماعهم، وليس أقوال أفرادهم:

فمعنى الآثار المتقدمة ظاهرٌ بيِّن؛ فالمقصودُ بها: أن الفهمَ الصحيحَ لنصوص الكتاب والسنة: هو الفهم الذي كان عليه الصحابة رضوانُ الله عليهم، بمجموعهم، وما اتبعه عليه التابعون وأتباعهم، وأن فهمهم لا يخالف الكتاب والسنة، وأن كل فهم للكتاب والسنة يخالف ما كانوا عليه بمجموعهم، فهو فهمٌ خطأٌ لا محالة.

وليس المراد: أن الصحابة والتابعين لهم فهمٌ خاصٌ خارجٌ عن مقتضيات الكتاب

والسنة، وأن هذا الفهم مصدرٌ آخرٌ من مصادر الاستدلال، مستقلٌ عن الكتاب والسنة.

وليس المراد أيضًا: أن الفرد من الصحابة قوله حجة ملزمة لا يمكن الخروج عنها، وأن من خرج عنها، وقع في الابتداع والضلال، والفسق والانحراف، وإن كان مخطئًا؛ فقد يخالف الصحابي غيره من الصحابة، ويكون الصواب مع غيره.

ومما يدلُّ على أن أئمة السلف يقصدون بذلك الإجماع، وليس قول الأفراد: أنهم رتبوا على مخالفة ما كان عليه الصحابة الضلال والفسق، والخروج عن السنة إلى الضلال والانحراف، بل رتبوا في بعض المسائل الكفر الأكبر.

فهم لا يقصدون بذلك أفراد الصحابة والتابعين؛ لأنهم لم يحكموا على من خالف الأفراد منهم بالفسق والضلال؛ ومما يدلُّ على ذلك أن الإمام أحمد مع أخذه بقول الصحابي لم يحكم على كل من خالفه في ذلك بالخروج عن السنة، والوقوع في الضلال والتفرُّق؛ كما حكم على من خالف إجماع الصحابة في أصول الدين العلمية والعملية.

❖ كلمات دلالية: حجة فهم السلف، السلفيون، منهج السلف، المدرسة السلفية المعاصرة.





## عاشراً: شبهات حول المسلمين

### ١- شبهات حول التاريخ الإسلامي

المسألة (٢٤١)- لماذا وُجِدَتْ مذاهبٌ إسلاميةٌ متعدّدةٌ، مع أن القرآنَ واحدٌ؟

#### السؤال

أهل السنّة اختلفوا في مسائل الفقه، وفيهم تباينٌ في المذاهب؛ فنرى فقهاء المسلمين مختلفين؛ فلكل واحدٍ منهم قولٌ يقوله، ومذهبٌ يذهبُ إليه وينصُرُهُ، ويعيبُ مَنْ خالفهُ عليه؛ كالمذاهبِ الأربعة، وغيرها؛ فمالكُ بنُ أنسٍ رضي الله عنه إمامٌ، وله أصحابٌ يقولون بقوله، ويعيبون من خالفهم، وكذلك الشافعي رضي الله عنه، وكذلك سفيانُ الثوري رضي الله عنه، وطائفةٌ من فقهاء العراق، وكذلك أحمدُ بنُ حنبلٍ رضي الله عنه؛ كل واحدٍ من هؤلاءٍ له مذهبٌ يخالفُ فيه غيره.

#### عبارات مشابهة للسؤال

✽ الاختلاف بين المسلمين دليلٌ على أن دينهم مزيفٌ.

#### الجواب

#### مضمون السؤال:

يرى صاحبُ السؤالِ في اختلافِ فقهاء المسلمين محلّاً تعجّبٍ واستشكال، وهذا هو ظاهرُ السؤالِ، لكنَّ بعضهم: يسألُ ذلك تحسُّراً وخيرةً، وبعضهم: يريدُ بذلك الطعنَ في الإسلام، ومحوَ شرائعِهِ؛ وهو مَنْ نُجيبُ عليه في هذا الجواب.

## مختصرُ الإجابة:

إن الطعنَ على الدينِ الإسلاميِّ بالاختلافِ بين الفقهاء، هو مدخلٌ للسَّفَسطةِ (وهي: جحدُ الحقائقِ الضروريةِ)، فالسُّوفسطائيُّون المنكِّرون لشبوتِ آيةِ حقيقةِ وآيةِ معرفةِ، أخذوا أوَّلَ أسلحتهم من وقوعِ الاختلافِ بين آراءِ العقلاء، بل بين آراءِ عاقلٍ واحدٍ في أزمةٍ مختلفةٍ، فأنكروا وجودَ الحقيقةِ فيما اتَّفَقوا عليه أيضًا، وفيما ثبتوا فيه أيضًا.

والحقُّ: أن اختلافَ فقهاءِ المسلمين لا يُعدُّ مثلبَةً في دينِ الإسلام؛ لأن اختلافهم ليس متعلِّقًا بأسبابٍ ترجعُ إلى تناقضٍ في النصِّ نفسه؛ فالوحيُّ مضمونٌ عن التناقضِ والاضطرابِ، وإنما يرجعُ الاختلافُ إلى أسبابٍ أخرى؛ كعدمِ بلوغِ الدليلِ، أو الاختلافِ في قاعدةِ أصوليةٍ في فهمِ الدليلِ، ونحوِ ذلك؛ وهذا الاختلافُ هو اختلافُ الرحمة.

ثم إن ثَمَّةَ أصولًا للمسائلِ العلميةِ والعمليةِ في دينِ الإسلام، لا يسوِّغُ الاختلافَ فيها، بل أجمَعَ عليها الصحابةُ والتابعون، والمخالفُ فيها مبتدعٌ؛ وهذا الاختلافُ لا يحبهُ اللهُ تعالى ولا يرضاه، وإن كان له حكمةٌ من تقديرِ وجودِهِ الكونيِّ في هذه الأمة.

## الجوابُ التفصيليُّ:

هذه الشبهةُ مما أثاره أهلُ البدعِ منذُ العصورِ المبكرة، وتصدَّى الفقهاءُ للردِّ عليها، ويحتجُّ بها اليومُ أعداءُ الإسلامِ من العُلَمائيِّين، وغيرهم.

وقد عقَدَ ابنُ بَطَّةَ في «الإبانة الكبرى» (٢/ ٥٥٣)، بابًا قال فيه: «بابُ التحذيرِ من استماعِ كلامِ قومٍ يُريدون نقضَ الإسلامِ، ومحوَ شرائعِهِ؛ فيُكَنُّون عن ذلك بالطعنِ على فقهاءِ المسلمين، وعيبيهِم بالاختلاف».

والاختلافُ ليس مما يُطعنُ به في الإسلام، ونحنُ لا نريدُ أن نذكرَ السائلَ بحجمِ الاختلافِ في «مذهبه»؛ إن كان مبتدعًا من الرافضةِ، أو المعتزلةِ، أو نحوهم، ولا حجمِ الاختلافِ في «دينه»؛ إن كان نصرانيًّا أو يهوديًّا، وإنما نُجيبُ جوابًا علميًّا عامًّا نبيِّنُ فيه الفرقَ بين «مراتبِ الاختلاف»، وبين «أسبابِ الاختلاف».

ويتبيَّنُ ذلك من وجوه:

❁ **أولاً:** الاختلاف ليس على درجة واحدة، أو مرتبة واحدة؛ فمنه الاختلاف السائغ، ومنه الاختلاف غير السائغ:

❁ **فمن الاختلاف ما هو اختلاف سائغ، وهو:** ما لم يخالف نصاً أو إجماعاً، والمجتهد المصيب في تلك المسائل له أجران، والمجتهد المخطئ له أجر؛ وذلك كعموم المسائل المختلف فيها بين الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من فقهاء الأمصار.

وهذا الاختلاف لم يؤد إلى فرقة ولا شتات، ولا معاداة ولا تقاطع وتباغض؛ فاختلاف العلماء في فروع الأحكام، والنوافل التابعة للفرائض؛ فكان لهم وللمسلمين فيه مندوحة ونفس، وفسحة ورحمة، وفيه رفع لدرجات أهل العلم فيما يبذلونه من جهد في تمحيص الأدلة والنظر فيها، ورد متشابهها إلى محكمها، ولم يعب بعض أهل العلم على بعض ذلك، ولا كفره، ولا سبه، ولا لعنه؛ فإن الاختلاف السائغ لا يبلغ مبلغ الفتنة والفرقة إلا بسبب البغي، لا لمجرد الاختلاف؛ كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاستقامة» (١ / ٣١).

❁ **ومن الاختلاف ما هو غير سائغ، وهو:** ما خالف النص والإجماع؛ كاختلاف أهل السنة مع الرافضة، والجهمية، والقدرية.

فإن أهل السنة مجمعون على الإقرار بالتوحيد وبالرسالة، وبأن الإيمان قول وعمل ونية، وبأن القرآن كلام الله غير مخلوق، ومجمعون على أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وعلى أن الله خالق الخير والشر ومقدرهما، وعلى أن الله يرى يوم القيامة بالأبصار، وأن الله على عرشه بائن من خلقه، وعلمه محيط بالأشياء.

وهم مجمعون على أن الله أول بلا ابتداء، وآخر بلا انتهاء؛ فلا بداية له، ولا نهاية، ولا غاية، بصفاته التامة لم يزل ولا يزال عالماً متكلماً، سميعاً بصيراً، حياً حليماً، قد علم ما يكون قبل أن يكون، وأنه قدر المقادير قبل خلق الأشياء.

ومجمعون على إثبات الصفات لله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكيف وتمثيل.

ومجمعون على إمامة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعلى تقديم الشيخين،

وعلى أن العشرة المبشرة: في الجنة جزماً وحتماً، لا شك فيه.

وَمُجْمِعُونَ عَلَى التَّرْحُمِ عَلَى جَمِيعِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالِاسْتِغْفَارِ لَهُمْ،  
وَلِأَزْوَاجِهِ، وَأَوْلَادِهِ، وَأَهْلِ بَيْتِهِ، وَالْكَفِّ عَنْ ذِكْرِهِمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَالْإِمْسَاكِ وَتَرْكِ النَّظْرِ فِيمَا  
شَجَرَ بَيْنَهُمْ.

وَكُلُّ مَنْ خَالَفَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، فَقَوْلُهُ بَدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ.

والاختلاف في هذه الأصول لم يُرِدْهُ اللهُ تَعَالَى شَرْعًا وَدِينًا، وَإِنَّمَا أَرَادَهُ سُبْحَانَهُ كَوْنًا  
وَقَدْرًا؛ لِحِكْمَةٍ وَمَصْلَحَةٍ وَغَايَةٍ؛ إِذْ يَحْصُلُ بِهِ رَفْعَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ بِقِيَامِهِمْ بِالْحَقِّ، وَصَبْرِهِمْ  
عَلَى الدَّعْوَةِ إِلَيْهِ، وَالْمَحَنَةِ فِيهِ؛ كَمَا حَصَلَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَغَيْرِهِ مِنْ أُمَّةِ  
الْإِسْلَامِ.

### ❁ ثانياً: الاختلاف بين العلماء له أسباب علمية موضوعية:

فلم يكن الاختلاف بين أهل العلم لمجرد الهوى والتشهي، أو طلباً لحظوظ الدنيا من  
الرياسة، أو الجاه، أو المال، بل له أسباب علمية موضوعية، منها:

❁ **السبب الأول:** تعارض الأدلة في الظاهر؛ وهو أغلب أسباب الخلاف.

❁ **السبب الثاني:** الجهل بالدليل، وأكثر ما يجيء في الأحاديث والآثار؛ لأن بعض  
المجتهدين: يبلغه الحديث، فيقضي به، وبعضهم: لا يبلغه، فيقضي بخلافه؛ فينبغي  
للمجتهد أن يكثر من حفظ الحديث وروايته؛ لتكون أقواله على مقتضى الأحاديث النبوية.

❁ **السبب الثالث:** الاختلاف في صحة نقل الحديث بعد بلوغه إلى المجتهدين، إلا  
أن منهم: من صحَّ عنده، فعَمِلَ بمقتضاه، ومنهم: من لم يصحَّ عنده - إما لخدح في سنده،  
أو لتشديده في شروط الصحة - فلم يَعْمَلْ به.

❁ **السبب الرابع:** الاختلاف في نوع الدليل: هل يُحْتَجُّ به أم لا؟ وهذا السبب أوجب  
كثيراً من الخلاف؛ وذلك كعمل أهل المدينة، وهو حجة عند مالك؛ فعَمِلَ بمقتضاه، وليس  
حجة عند غيره؛ فلم يَعْمَلُوا به، وكالقياس، وهو حجة عند الجمهور؛ فعَمِلُوا به، وليس  
حجة عند الظاهرية؛ فلم يَعْمَلُوا به.

\* **السبب الخامس:** الاختلاف في قاعدة من الأصول ينبنى عليها الاختلاف في الفروع؛ كحمل المطلق على المقيّد، وشبه ذلك.

\* **السبب السادس:** الاختلاف في القراءات في القرآن؛ فأخذ مجتهد بقراءة، وأخذ غيره بأخرى؛ كقوله تعالى: ﴿يَتَّيِبُهَا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]؛ قُرئ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب؛ فاقضى غسل الرجلين؛ لعطفه على «الأيدي»، وقُرئ بالخفض؛ فاقضى مسحهما؛ لعطفه على «الرؤوس»، إلا أن يتأوّل على غير ذلك.

\* **السبب السابع:** الاختلاف في الرواية في ألفاظ الحديث؛ كقوله ﷺ: «ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمَّه»؛ رواه أبو داود (٢٨٢٨)، والترمذي (١٤٧٦)، وصحّحه، وغيرهما:

فقد روي لفظ «ذَكَاة» الثاني بالرفع؛ فأخذ بمعناه مالك والشافعي، وبالنصب؛ فأخذ بمعناه أبو حنيفة، وبنى كل واحد منهم حكماً بحسب فهمه؛ فعلى الرفع: المراد: الإخبار عن ذكاة الجنين بأنها ذكاة أمه، فيجل بها، كما تجل الأم بها، ولا يحتاج إلى تذكية خاصة به، وعلى النصب: هو على التشبيه، أي: كذكاة أمه؛ كما يقال: «لسان الوزير لسان الأمير»؛ فيحتاج إلى أن يُذكى كتذكية أمه.

\* **السبب الثامن:** اختلاف وجه الإعراب، مع اتفاق القراء في الرواية؛ مثل قوله ﷺ: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، فَأَكُلُهُ حَرَامٌ»؛ رواه مسلم (١٩٣٣)؛ فبعضهم: جعل «الأكل» مصدرًا مضافًا إلى المفعول؛ فحرم أكل السباع، وبعضهم: جعله مضافًا إلى الفاعل، بمعنى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ﴾ [المائدة: ٣]؛ فأجاز أكل السباع.

\* **السبب التاسع:** كون اللفظ مشتركًا بين معنيين فأكثر؛ فأخذ بعض المجتهدين بمعنى، وغيره بمعنى؛ كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ فحملها مالك والشافعي على الأطهار، وأبو حنيفة: على الحيض؛ لاشتراك اللفظ بين المعنيين.

\* **السبب العاشر:** الاختلاف في حمل اللفظ على العموم، أو الخصوص؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]؛ هل يُحمل على الزوجات والمملوكات، أو على الزوجات خاصة؟

وهناك أسبابٌ أخرى يطول شرحها بالأمثلة، ونوردُها مختصرةً:

\* **السببُ الحادي عشر:** الاختلافُ في حملِ اللفظِ على الحقيقة، أو على المجاز.

\* **السببُ الثاني عشر:** الاختلافُ هل في الكلامِ إضمارٌ أو لا؟ كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ فحملهُ الجمهورُ على إضمارِ «فَأَفْطَرَ»؛ فجوَّزوا صيامَ المسافرِ وفِطْرَهُ، وإذا صامَ فلا يُقْضِي، خلافًا للظاهرية؛ فإنهم لم يقدِّروا: «فَأَفْطَرَ»، وذهبوا إلى أن المسافرَ لو صامَ في السفرِ، لزمَهُ القضاء.

\* **السببُ الثالث عشر:** الاختلافُ هل الحكمُ منسوخٌ أم لا؟ وهذا أوجبَ كثيرًا من الخلاف.

\* **السببُ الرابع عشر:** الاختلافُ في حملِ الأمرِ على الوجوبِ، أو على الندبِ؟ وهذا أيضًا أوجبَ كثيرًا من الخلاف.

\* **السببُ الخامس عشر:** الاختلافُ في حملِ النهيِ على التحريمِ، أو على الكراهة.

\* **السببُ السادس عشر:** الاختلافُ في فعلِ النبيِّ ﷺ: هل يُحمَلُ على الوجوبِ، أو على الندبِ، أو على الإباحة؟

فهذه ستة عشر سببًا للاختلافِ بين الفقهاء، ذكرها بعضُ أهلِ العلمِ، ويُمكنُ الزيادةَ عليها، وجميعُها عند التأمُّلِ لا يدلُّ على طعنٍ في الدينِ الإسلاميِّ، ولا في حملتِهِ ونقلتِهِ؛ كما هو ظاهرٌ.

### خاتمةُ الجوابِ - توصية:

إن الخلافَ أمرٌ واقعٌ في جميعِ العلومِ والمذاهبِ والمجالات، وقد أراد اللهُ -لحكمةٍ منه- أن يقعَ شيءٌ من ذلك بين المسلمين بقضائِهِ وقدرِهِ، وقد أخبرَ النبيُّ ﷺ بذلك، وإخبارُهُ علمٌ من أعلامِ نبوتِهِ ﷺ، ودليلٌ على صدقِ رسالَتِهِ؛ يقولُ ﷺ: «سَأَلْتُ رَبِّي ثَلَاثًا، فَأَعْطَانِي ثُنَيْنِ،



وَمَنْعَنِي وَاحِدَةً، سَأَلْتُ رَبِّي: أَلَا يُهْلِكُ أُمَّتِي بِالسَّنَةِ، فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَلَا يُهْلِكُ أُمَّتِي بِالْغَرَقِ،

فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَلَا يَجْعَلُ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ، فَمَنْعَنِيهَا؛ رواه مسلم (٢٨٩٠).

وعلى العاقل أن يوسّع نظره في واقعيّة هذه الأسباب التي يقع بها الخلاف، وأن يعرف كيف

يتعامل معها؛ بأن يبحث عن الحق، ولا يجعل الخلاف حجةً، وأن يعذر أهل الاجتهاد السائغ،

ويتعامل مع المبتدع بحسب حاله وبدعته بما هو متقرر لدى أهل العلم، وقبل ذلك وبعده أن

يسأل الله تعالى الهدى والسداد.

❁ كلمات دلالية: الاختلاف، أسباب الاختلاف، مراتب الاختلاف، الفرقة، المذاهب الفقهية.



المسألة (٢٤٢) - هل للمسلمين آيةٌ إسهاماتٍ في نهضةِ البشريّةِ؟

## السؤال

المسلمون الآن في حالةٍ مُزريّةٍ جدًّا، وقد تخلّفوا عن ركّبِ الثورةِ العلميّةِ الحديثةِ؛ فهل قدّموا آيةً إسهاماتٍ في نهضةِ البشريّةِ في أيّ وقتٍ؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- ❖ هل الدّينُ سببٌ في التخلّفِ عن الثورةِ العلميّةِ الحديثةِ؟
- ❖ هل الدّينُ يدعو للزهدِ في الدنيا وعدمِ عمارتها؟
- ❖ هل الدّينُ يتعارضُ مع العلمِ؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

صاحبُ هذا السؤالِ يرى أن المسلمين قد تخلّفوا عن ركّبِ الثورةِ العلميّةِ الحديثةِ، وأنهم عالّةٌ على غيرهم فيما يحتاجون إليه؛ فاستبعد أن يكون لهم إسهاماتٌ في نهضةِ البشريّةِ.

مختصرُ الإجابة:

إن الإسلامَ يدعو للعلمِ والعملِ، اللّذينِ هما من أسبابِ نهضةِ الأممِ:

❖ فإن أوّلَ ما نزلَ من القرآنِ الكريمِ قولُ الله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾

[العلق: ١].

❖ وكذلك يدعو إلى عمارةِ الأرضِ؛ قال الله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ

فِيهَا﴾ [هود: ٦١]، وقال: ﴿وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ ، أي: طلبَ منكم عمارتها بكلِّ ما يُفيدُ ويساعدُ في نهضتها، وكذلك حثَّ الإسلامُ على العملِ وإعلاءِ شأنِهِ، بل أمرَ بإتقانه والاحتسابِ في ذلك.

وإذا نظرنا إلى المسلمين الأوائل، نجد أنهم قد امتثلوا هذا الأمر الإلهي، وحرصوا على العلم، وقاموا بعمارة الأرض في وقت كانت فيه الأمم تغرق في ظلمات الجهالة، بل كان الملوك والأمراء في الغرب يرسلون أولادهم لبلاد المسلمين؛ كالأندلس ونحوها؛ للتعلم والعلاج ونحو ذلك، وهذه النهضة العلمية التي نراها عند الغرب اليوم إنما قامت على ما حصلوه من علماء الإسلام؛ وهذا مدونٌ ومعلومٌ باعتراف مفكري الغرب أنفسهم.

وسبب ما آلت إليه أحوال المسلمين في شتى بقاع الأرض الآن، كان من جراء بُعدهم عن دين ربهم، وعن معين العلوم العذب الذي خلفه لنا أسلافنا من علماء المسلمين في كل مجال؛ في العلوم الدينية، والعلوم الكونية.

### الجواب التفصيلي:

ويمكن تجلية هذا الإشكال من خلال النقاط التالية:

❁ **أولاً:** الإسلام يدعو للعلم والعمل الذي تنهض به الأمم:

الإسلام يدعو للعلم، ويحث عليه؛ إذ هو سبب في نهضة الأمم؛ فإن أول ما نزل من القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وقد كان ذلك في فترة قد تحكمت الخرافات والأباطيل في العرب؛ فكانت الرسالة المحمدية بمثابة الثورة العلمية لتصحيح المفاهيم، والنهضة والارتقاء بالناس جميعاً.

وقد قال الله تعالى لنبية ﷺ: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، فلم يأمره تعالى بالزيادة من شيء كما أمره بالزيادة من العلم، ومن العجيب: أن كلمة «العلم» بمشتقاتها قد وردت في القرآن (٧٧٩) مرة، وأما السنة، فإحصاء ذلك فيها صعبٌ جداً.

وكذلك حث القرآن الكريم على العمل النافع والاكتماب؛ فقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾ [الملك: ١٥]، وقال تعالى: ﴿لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ [يس: ٣٥].

وذكر القرآن الصناعة في مقام الامتنان؛ فقال تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صِنْعَةَ لُبِّسٍ لَّكُمْ لِيُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠].

قال القُرطبي: «هذه الآية أصل في اتّخاذ الصنائع والأسباب، وهو قول أهل العقول والألباب، لا قول الجهلة الأغبياء القائلين بأن ذلك إنما شرع للضعفاء؛ فالسبب سنة الله في خلقه؛ فمن طعن في ذلك، فقد طعن في الكتاب والسنة، ونسب من ذكرنا إلى الضعف وعدم المنة». اهـ. «تفسير القُرطبي» (١١ / ٣٢١).

### ❁ ثانياً: حث الإسلام على إتقان العمل:

ولم يكتفِ الإسلام بالدعوة للعمل، بل حثَّ ورغب في إتقان العمل؛ فعن عائشة؛ أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتْقِنَهُ»؛ رواه ابن أبي داود في «المصاحف» (ص ٣٤٤)، وأبو يعلى (٤٣٨٦)، والطبراني في «الأوسط» (٨٩٧)؛ وهو حسن بشواهده.

وكل هذا من إعلاء الإسلام لقيمة العلم والعمل المتقن، والذي يكون سبباً لنهضة الأمة.

### ❁ ثالثاً: الإسلام يدعو إلى عمارة الأرض:

وكذلك يدعو الإسلام إلى عمارة الأرض؛ قال الله تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]، وقوله: ﴿وَأَسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾، أي: طلب منكم عمارتها بكل ما يُفيد ويساعد في نهضتها.

وإذا نظرنا إلى المسلمين الأوائل، نجد أنهم قد امتثلوا هذا الأمر الإلهي، وحرصوا على العلم، وقاموا بعمارة الأرض في وقت كانت الأمم تغرق في ظلمات الجهالة؛ بل كان الملوك والأمراء في الغرب يُرسلون أولادهم لبلاد المسلمين كالأندلس؛ للتعلم والعلاج ونحو ذلك، وهو ما دعا العلامة الفرنسي جوستاف لوبون: يتمنى لو أن المسلمين استولوا على فرنسا؛ لتغدو باريس مثل قرطبة في إسبانيا المسلمة تقدماً ونهضةً. «حضارة العرب» لجوستاف لوبون (ص ١٣-٣١٧).

### ❁ رابعاً: تطوير المسلمين لعلوم من سبقهم:

ولا شك أنه كانت هناك علوم كثيرة متداولة قبل المسلمين، وقد استفادوا منها؛ لكنهم لم يقتصرُوا على مجرد النقل عمَّن سبقوهم، بل توسَّعوا وأضافوا إضافات باهرة

من ابتكاراتهم واكتشافاتهم؛ وذلك في سائر العلوم؛ كـ «الطبِّ، والفيزياء، والبصريَّات، والهندسة، والجغرافيا، والفلك، ونحو ذلك»؛ وكلُّ هذا بإقرار علماء الغرب:

ومن ذلك قولُ المستشرقِ الفرنسيِّ البارونِ (كارا دي فو): «أنجزَ العربُ أعظمَ المكتشفاتِ العلميَّةِ فعلاً، فعلمونا استعمالَ الصُّفْرِ، ولو أنهم لم يكونوا مبتكريه، وهكذا ابتدَعوا حسابَ الحياةِ اليوميَّةِ، إنهم جعلوا «الجبر» علماً متقناً، وتقدّموا به، ووضعوا أُسسَ علمِ الهندسةِ التحليليَّةِ، وهم - بلا منازع - موجدو علمي المثلثاتِ «المستويَّةِ» و«الكرويَّةِ»، اللذين لم يكن للإغريق فضلٌ في وجودهما؛ إذا ما توخينا الدقَّةَ والإنصافَ.»

«تراث الإسلام» بإشرافِ أرنولد (ص ٥٦٣ - ٥٦٤).

ومثل هذه الشهادة كثيرٌ جداً في سائر العلوم التي كانت سبباً في النهضة العلميَّةِ الحديثة.

#### ❁ خامساً: شهادة علماء الغربِ بنهضة المسلمين الأوائل:

وهذه النهضة العلميَّةُ التي نراها عند الغربِ اليوم، إنما قامت على ما حصلوه من علماء الإسلام؛ وهذا مدوّنٌ ومعلومٌ باعترافِ مفكري الغرب.

فهذه الحقيقةُ تؤكِّدها المستشرقةُ الألمانيَّةُ (زيجرید هونكه)، وذلك حين قارنت بين العلم في نظر الإسلام، والعلم في نظر النصرانيَّةِ في الغربِ الأوروبيِّ خلالَ العصورِ الوسطى، فذكرت كيف أوصى الرسول ﷺ كلَّ مؤمنٍ - رجلاً كان، أو امرأةً - بطلبِ العلم، وجعل ذلك واجباً دينياً، ولم ينه ﷺ أتباعه عن التعمُّق في دراسة المخلوقاتِ وعجائبها، ويرى ذلك وسيلةً لمعرفةِ قدرةِ الخالق [أي: كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وقوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، ونحو ذلك]، ثم أتبعَت ذلك بقولها: «وعلى النقيض تماماً يتساءل بولس الرسول مُفراً: «ألم يصفِ الربُّ المعرفةَ الدنيويَّةَ بالغباوة؟!». «شمسُ العربِ تسطعُ على الغرب» لزيجرید هونكه (ص ٣٦٩).

ويقول دويبر - الأستاذ في «جامعة نيو يورك» - بعد أن عدّد مآثر المسلمين في العلوم الطبيعيّة: «فإنهم [أي: المسلمين] قد رَقَّوْا العلومَ القديمةَ ترقيةً كبيرةً جدًّا، وأوجدوا علومًا جديدةً لم تكن معروفةً قبلهم، وإنَّ جامعاتِ المسلمين كانت مفتوحةً للطلّبةِ الأوروبيّين الذين نزحُوا إليها من بلادهم لطلبِ العِلْمِ». «معالمُ الحضارةِ في الإسلام، وأثرها في النهضةِ الأوروبيّة» (ص ١١٥).

وقال المستشرقُ الفرنسيُّ (سيديو): «وهكذا تجلّى تأثيرُ العربِ في جميعِ فروعِ الحضارةِ الأوروبيّةِ الحديثةِ ... وتَشهَدُ الإنتاجاتُ المتنوّعةُ والاختراعاتُ المهمّةُ على ما كان يتّصفُ به عربُ ذلك الزمّنِ مِنَ النشاطِ العجيبِ، وبما كان لهم مِنَ الأثرِ البالغِ في أوروبا، فجاء هذا مسوِّغًا للرأيِ القائلِ: «إنَّ العربَ كانوا أساتذةً لنا». «تاريخُ العربِ العامِّ» (ص ٤٢٥).

وهذه الإنتاجاتُ المتنوّعةُ والاختراعاتُ المهمّةُ التي تحدّثت عنها (سيديو)، كانت بمثابة الأساسِ لهذه النهضةِ العلميّةِ التي يشهدها العالمُ الآن في سائرِ العلوم؛ لكننا لما تخلفنا عن امتثالِ أوامرِ الإسلامِ في الحرصِ على العِلْمِ وعمارَةِ الأرضِ، تأخّرنا وتقدّم غيرنا.

❁ **كلماتٌ دلاليّة:** الثورة العلميّة الحديثة، الدّينُ والنهوضُ بالشرّيّة.

❁ **أسئلة ذات علاقة:**

❓ لماذا تخلفنا وتقدّم غيرنا؟

❓ هل يتعارضُ الدّينُ مع العِلْمِ؟

❓ هل الدّينُ يدعو للزهدِ في الدنيا وعدمِ عمارتها؟



## المسألة (٢٤٣) - كيف نفسّر النقاظ السوداء في التاريخ الإسلامي؟

### السؤال

التاريخ مليءٌ بالمواقف المُشينة؛ من قتالِ المسلمين بعضهم بعضاً، أو عدوانِ بعضهم على شعوبهم أو شعوبٍ أخرى؛ فكيف نفسّر ذلك؟

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ الموقف من التاريخ الإسلامي.

### الجواب

#### مضمون السؤال:

إن صاحب السؤال يُبرِز ما يراه نقاظاً سوداءً في التاريخ الإسلامي؛ ليمهّد بذلك للقول بالعلمانيّة، وفصل الدين عن الحياة؛ لكون الدين لم يكن مطبّقاً في الحياة أصلاً في نظره على مدى التاريخ، أو لا فائدة منه، أو أن الإسلام دينٌ ناقص.

#### مختصر الإجابة:

إننا لا ندّعي أن التاريخ الإسلامي كان خالصاً من التصرفات المخالفة للشريعة؛ إذ التاريخ هو حركةٌ بشريّةٌ، والبشر ليسوا بمعصومين، خلا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

وإنما نقول: إن التاريخ الإسلامي طُعِنَ فيه كثيراً من جهة أعداء الإسلام بالاستناد إلى الواهي والمكذوب من الروايات، أو الاجتزاء والبتر في النقل، أو غير ذلك من العيوب القاحلة في أصالة البحث، وفي منزلته العلميّة.

إضافةً إلى قيام تلك الطعونات على التفسير غير الصحيح للأحداث، الذي لا ينظر إلى الأحداث من أفقٍ واسع، بل يقتصر على النظر إلى طبقاتٍ معيّنة من الناس؛ كطبقة الأمراء.

كما أن بعض التقنيات التي استعملها المستشرقون في تفسير أحداث التاريخ؛ كالتسييس، والتوفيد، سرفها منهم كثير من الحدائين، واستعملوها فيما يكتبونه في تفسير الأحداث التاريخية.

### الجواب التفصيلي:

«التاريخ»: هو الوقائع والأحداث والأعمال الصادرة من الإنسان بدوافعه المختلفة.

أما معرفة الأسباب والبواعث والنتائج، والربط بين الأحداث المختلفة - فهو «تفسير التاريخ»، ويختلف التفسير للأحداث والأعمال من مؤرخ لآخر؛ حسب المنهج الفكري الذي يسلكه، والعقيدة التي تحركه، والمعرفة الصحيحة لسُنن الله في الأنفس والآفاق، ولقضائه، وقدره.

ومن نظر في تاريخنا الإسلامي، وجد عمق الجانب الرباني؛ وذلك بوضوح أثر الدين في حضارتنا، وتعايق الدين والعلم في تاريخنا، والتلاقي بين العقل والنقل.

كما يرى وضوح المعاني الإنسانية، المتمثل بأصالة معنى البر والخير، ووجود المؤسسات الخيرية في تاريخ المسلمين.

ويرى أيضاً رسوخ القيم الأخلاقية في تاريخنا؛ فيجد خلق الرحمة، والمستشفيات الخيرية، والرحمة بسائر الخلق حتى بالحيوان.

كما يرى الناظر في تاريخنا شيوع التسامح الديني، حتى مع غير المسلمين، ويجد لسماحة الأئمة والفقهاء في تاريخنا نماذج كثيرة.

كما يجد في تاريخنا القدرة على الانتشار السلمي، بالحكمة والموعظة الحسنة، والقدرة على تجاوز المحن الكبرى؛ كالحملات الصليبية، والزحف التتري.

غير أن تاريخنا الإسلامي تعرض لحملات من الكيد والتشويه في تزوير الوقائع والأحداث، وفي تفسيرها وتوجيهها أيضاً:

فمن النوع الأول: الروايات المكذوبة التي لا أصل لها بالكليّة، أو الأخبار التي لها



أصلٌ ولكنْ أُضيفَ إليها ما ليس منها، أو نُقصَ منها؛ حتى تُؤدِّي الغرضَ المقصودَ من التشويه والتحريف، أو الوقائع والأخبار التي تُوضَعُ في غير سياقها الصحيح.

❁ **ومن النوع الثاني:** تفسير الأحداث وتوجيهها حسب الأهواء والمعتقدات، وهو المبدأ الكبير الذي عاث فيه الحاقِدون على هذا الدِّين وأهله قديمًا وحديثًا، وبخاصة المستشرقون، ومن تلمذ لهم، وتأثر بهم، ومن انحرف فهمه ولم يرجع إلى أصول عقيدته ودينه. والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا، سواءً على الأفراد، أو الدُّول، أو المفاهيم والموضوعات الإسلامية.

وليس المقصودُ أن نُفَيضَ في كلا النوعين بتلك الأمثلة؛ مثل الحديث عن حركة الردَّة، وعن الفتن بين الصحابة، والحديث عن الفتوحات الإسلامية، وعن قضية توريث الحكم في الدُّول الإسلامية الأموية والعباسية، وغير ذلك من القضايا التي وقَّع فيها الكذب، أو التفسير الباطل؛ فالحديث عن ذلك له مقامه، وإنما المقصودُ التنبيه على ما يُزيل أصل الإشكالات المثارة في السؤال.

وقد حصَرَ بعض الباحثين ادعاءات المستشرقين وسموهم في تشويه التاريخ الإسلامي في عدَّة خطوطٍ فكرية ثابتة:

- (١) القول بأن حِقبة التزام المسلمين بالإسلام، لا تعدو أن تكون حِقبة عصر الراشدين.
- (٢) التركيز على افتراءات الخلاف بين المسلمين، وتوسيع دائرة الحديث عنها، والإغضاء بالتالي عن المساحات الكبيرة المتألفة.
- (٣) إثارة الخصومات وتعميقها بين العرب والبربر، والأترك والفرس؛ بهدف إضعاف روح الإخاء الإسلامي بين المسلمين.
- (٤) محاولة إبراز كلمات العروبة، والفكر العربي، والحضارة العربية، بغرض إثارة الشعوب الإسلامية التي أسهمت في صنع الحضارة الإسلامية ضدَّ العرب.
- (٥) إبراز دور الأقليات المسلمة، وتحريكها ضدَّ الأمة، والزعم بأنها ظلمت، وانتَهكت حقوقها.

٦) كراهيةُ كلِّ الدُّولِ والجماعاتِ التي أنقذتِ المسلمين، ووقفتْ ضدَّ الزحفِ الصليبيِّ؛ مثل: المماليك، والأيوبيِّين، والعثمانيِّين، ويفوزُ العثمانيُّون بالنصيبِ الأوفى من حقدِ هؤلاء.

٧) محاولةُ إرجاعِ ما يُوجدُ من صورِ النهضةِ في الحياةِ الإسلاميَّةِ إلى الاحتلالِ الأوربيِّ.

٨) تمجيدُ الذين خانوا الإسلامَ وحاربوه، والانتقاصُ من قدرِ المجاهدين والمصلحين، وتلفيقُ التُّهمِ ضدَّهم.

٩) التشكيكُ في التراثِ الحضاريِّ الإسلاميِّ؛ بدعوى أن الحضارةَ الإسلاميَّةَ منقولةٌ عن الحضارةِ الهيلينيَّةِ، وأن المسلمين بالتالي لم يكونوا إلا نقلَةً ومترجمين.

١٠) تشويهُ منصبِ ظهورِ الإسلام، ورميُّه بأبشعِ الصفات، وإعلانُ حربٍ دائمةٍ عليه حتى بعد زواله.

وتحت كلِّ خطٍّ من هذه الخطوطِ الفكريةِ الثابتة: مجموعةٌ من الشبهاتِ والافتراءات؛ مما يطولُ تتبُّعُه؛ فلا نطوِّلُ بتفصيلها، والردُّ عليها.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: تاريخُ الإسلام، تزويرُ التاريخ.



المسألة (٢٤٤) - ادعاءُ أن التصوُّفَ الإسلاميَّ مقتبسٌ من المذاهبِ الروحانيَّةِ الشرقيَّةِ، والفلسفاتِ الأجنبيَّةِ.

## السؤال

يُوجدُ تشابهٌ كبيرٌ بين التصوُّفِ الإسلاميِّ وما نشأهدهُ من ممارساتِ الفرقِ الصوفيَّةِ اليومَ، وبين الفلسفاتِ الأخرى؛ كالفارسيَّةِ، والهنديَّةِ، واليونانيَّةِ، وغيرها.

فكيف نقول بعد ذلك: بأن التصوف إسلامي المنشأ، وليس متأثراً بالثقافات الأخرى؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ التصوف والفلسفات الشرقية والأجنبية.

## الجواب

### مضمون السؤال:

الطعن في الإسلام وأتهامه بأنه مسروق من أديان أخرى بدليل التصوف.

### مختصر الإجابة:

كلمة «التصوف» كلمة مجمّلة تحتمل تفسيرات مختلفة؛ ولهذا لا يُطلق الجواب في إثبات شيء منها أو تصويبه، ولا في نفي شيء منها أو تخطئه؛ حتى يُبين المعنى.

فإن «التصوف» يُطلق على جملة أوصاف وأفعال، والعلماء مختلفون في وضع حدوده؛ ولهذا فننظر:

(١) فإن كان التصوف - أقواله، أو أفعاله - ثابتاً في شريعة الإسلام، فهو حق؛ سواء وافق أدياناً أخرى أو لا.

(٢) وإذا كان مخالفاً لشريعة الإسلام، فهو باطل، وليس من الإسلام؛ سواء وافق أدياناً أخرى أو لا.

والإسلام جاء بكمال أعمال القلب والجوارح، وهو دين جاء من عند الله تعالى، ولا يمنع أن يكون ذلك متوافقاً مع أي صواب جاء من دين قبله، أو فطرة سليمة.

فالله تعالى هو الذي شرع كل حق في هذا الدين، أو في دين الأنبياء من قبل.

و«التصوف» لفظ عربي المولد، نشأ لظروف تاريخية ومجتمعية ودينية في المسلمين، وقد ظهرت الانحرافات الصوفية المتأخرة، مع اتصال التصوف بالفلسفة؛ فدخل في التصوف القول

بالحلول والاتحاد، وفناء الناسوت في اللاهوت، ووحدّة الوجود، وظهر مذهب الإشراق، وسيطرت المذاهب الفلسفية على التصوف والمتصوفة.

### الجواب التفصيلي:

وللتفصيل: ف «التصوف» ليس لفظاً شرعياً خالصاً، بل مصطلح مجمل أُطلق على أفكار وسلوكيات مختلفة، واختلف الباحثون في حدودها؛ فبعضهم يوسّعها، وبعضهم يضيقها، وبالتالي: فهم مختلفون في بعض مفرداتها.

وهذه المفردات بعضها صحيح - وإن كان يُسمى في الشريعة باسم آخر - وبعضها خاطئ، وإن فعلها بعض المسلمين، أو أناس صالحون منهم.

١) فأما المعاني الصحيحة - ككثرة الذكر المشروع لله، وتجنب التعلّق بالمخلوقين، وتجنب الترف المؤثر في القلب، ونحوها - فهي معاني إسلامية، سواء سُميت تصوفاً أو لا، وأما ما حصل فيها من توافق مع ثقافات أخرى:

● فإما لأن تلك الثقافات فيها بقية من إرث الأنبياء؛ وكلهم يبلغون رسالة الله.

● وإما لأن العقول الصحيحة تتوافق عليها، ونحو ذلك؛ وهذا لا يخالف أن الإسلام جاء بها من عند الله تعالى.

٢) وأما المعاني الخاطئة: فلا يمكن أن يحاكم الإسلام بها؛ كالقول بالحلول والاتحاد، وتعظيم المقبورين، أو أصحاب الشطحات، وإهمال المصالح الواجبة للنفس والأهل، أو التعبّد بالرقص وبإهمال النظافة، ونحو ذلك؛ فهي ليست من الإسلام، ولو سُميت بـ «التصوف الإسلامي»، وكثير من الصور الخاطئة موجودة في أديان أو ثقافات أخرى.

والتصوف أصله اللغوي: يرجع إلى لبس الصوف، وهناك تفسيرات لغوية لـ «التصوف»، و«الصوفي»، وغيره، هي تفسيرات محتملة بحد ما.

ولا علاقة لكلمة «التصوف» بالكلمة اليونانية «سوفس»، كما ادّعى بعضهم؛ بل هي كلمة عربية خالصة، ومشتقة من اللغة العربية، والذي قال بذلك المستشرق الألماني «نيلدكه» نفسه،

وأريدَ بها في البداية: تصرُّفاتُ أقوامٍ مخصوصين، ثم توسَّع الإِطلاقُ بها على أفكارٍ وسلوكياتٍ، وهي لفظَةٌ نابعةٌ مِنَ الثقافةِ في تلكِ العصورِ.

كما أن التفسيرَ الشرعيَّ لـ «التصوُّفِ»، والذي يدورُ حولَ: «العنايةِ بذكرِ الله تعالى، وتعظيمِ الآخرةِ على الدنيا، واستحضارِها، وتجنبِ ما يُفسدُ القلبَ، ونحوِ ذلك» - هي معانٍ إسلاميةٌ، نابعةٌ من كتابِ الله وسنَّةِ نبيِّه ﷺ.

وأما غيرُ ذلكِ مِنَ الانحرافاتِ الصوفيَّةِ المتأخِّرةِ عن زمنِ النبوةِ، والقرونِ الثلاثةِ الأولى -: فهي انحرافاتٌ خارجةٌ عن الإسلامِ، ولا يَعيُننا الحديثُ عنها، ولا تتبَّعُ مصدرِها.

ويُمكنُ إزالةُ الإشكالِ الواردِ في السؤالِ من خلالِ النقاطِ التالية:

❁ **أولاً:** «التصوُّفُ» لفظٌ عربيٌّ المولِدِ، نشأ لظروفٍ تاريخيةٍ ومجتمعيَّةٍ ودينيَّةٍ في المسلمين:

يرى الباحثون في علمِ الألفاظِ: أن لفظَةَ «التصوُّفِ» هي اسمٌ مشتقٌّ، وليس اسماً جامداً، واختلَفوا في الأصلِ المشتقِّ منه على أقوالٍ كثيرةٍ، جميعها في اللغةِ العربيَّةِ:

● فمنهم: مَنْ نسبَهُ إلى صفاءِ القلبِ.

● ومنهم: مَنْ قال: بأنه نسبةٌ إلى أهلِ الصُّفَّةِ.

● وأشهرُ الأقوالِ في أصلِ الاشتقاقِ لهذه اللفظةِ: أنها نسبةٌ إلى لُبْسِ الصُّوفِ؛ نظراً لما اعتاده بعضُ الزهَّادِ في ذلكِ الوقتِ: إما لضيقي ذاتِ اليدِ، أو موافقةً مؤقتةً لفعلِ بعضِ الأنبياءِ، ﷺ.

وذهبَ بعضُ المستشرقينِ إلى محاولةِ نسبةِ «التصوُّفِ»: إلى الكلمةِ اليونانيةِ «سوفوس»، ولكنَّ هذا بعيدٌ كلَّ البعدِ عن الصوابِ.

وقد حَسَمَ خطأً هذا القولِ المستشرقُ الألمانيُّ «تيودور نيلدكه» في مقالٍ مشهورٍ له، نُشرَ في الجمعيةِ المشرقيَّةِ الألمانيَّةِ، سنةَ (١٨٩١م)، بيَّن فيه أن هذه الكلمةُ اليونانيةُ غيرُ معروفةٍ في اللغةِ الآراميةِ؛ ولهذا يصعبُ العثورُ عليها في العربيَّةِ، نقلاً عن الآراميةِ، وأنه لا يُوجدُ دليلٌ صحيحٌ على هذا القولِ، وأن نسبةَ كلمةِ «صوفيٌّ» إلى «الصُّوفِ» قولٌ قويٌّ

تؤيِّده قواعدُ الاشتقاقِ في اللغةِ العربيَّةِ.

هذا من ناحيةِ الأصالةِ العربيَّةِ للفظِ «التصوِّف».

ومن ناحيةِ الدلالةِ المصطلحيَّةِ: فقد اختلفَ العلماءُ في تأويلِ «التصوِّف» شرعاً، وتعدَّدتْ أقوالُهُم، لكنها أيضاً كلُّها نابعةٌ من البيئَةِ الإسلاميَّةِ.

والمتمأمِّلُ في التعريفاتِ التي ذكَّرها علماءُ التصوِّفِ، يَجِدُها تَرَجُّعُ إلى: «الاتِّصافِ بالزهدِ في الدنيا، وكثرةِ استحضارِ الدارِ الآخرةِ، ومراقبَةِ اللهِ تعالى، وكثرةِ الانشغالِ بِذِكْرِهِ، والاستعانةِ به، وتركِ الاستعانةِ بِالخَلْقِ»، وهي - بهذا الحدِّ - مستفادَةٌ مِنَ الكِتَابِ والسُنَّةِ؛ فكثيراً ما كَرَّرَ القرآنُ في آياتٍ عِدَّةٍ - وكذلك وَرَدَ في أحاديثِ السُنَّةِ النبويَّةِ - أن الدنيا لِعِبٍّ وَلَهُو، وأن الحياةَ الحَقِيقِيَّةَ هي حياةُ الآخرةِ.

وقد كان الصالحون في القرونِ الأولى في زهدِهِم وتصوِّفِهِم، ملتزمين بنصِّ الوحيِّ مِنَ قرآنٍ وسُنَّةٍ، ولم يكن تصوِّفُهُم محضَ ابتداعٍ في دينِ اللهِ تعالى، ولم يخرجْ فعلُهُم عن جنسِ زهدِ الصحابةِ رضوانَ اللهُ عليهم؛ ولذلك يقولُ الإمامُ الجُنَيْدُ - وهو من أعلامِ المتصوِّفةِ - : «مذهبنا مقيَّدٌ بأصولِ الكِتَابِ والسُنَّةِ».

فلما تتابعَ الزمانُ، وبدأ الناسُ في الإقبالِ على الدنيا والتمسُّكِ بها، وتركِ الزهدِ -: انبرى جماعةٌ مِنَ الناسِ مقبلين على العبادةِ والذِّكْرِ وتركِ التعلُّقِ بالدنيا، كما كان عليه الجيلُ الأوَّلُ مِنَ الصحابةِ، ولما غَلَبَتْ عليهم بعضُ المظاهرِ، ومنها لبُّسُ الصوفِ، أُطْلِقَ عليهم: «المتصوِّفةُ»، أو «الصوفيَّةُ».

❁ **ثانياً:** «التصوِّفُ الفلسفيُّ»، و«الانحرافاتُ الصوفيَّةُ المتأخِّرةُ»:

فشا في القرونِ المتأخِّرةِ انحرافاتٌ في التصوِّفِ، ونشأتْ فِرَقٌ كثيرةٌ، وكُلُّ فِرقةٍ ابتدعتْ لها أوراذاً خاصَّةً، وطريقةً مختلفَةً في التعبُّدِ، بما لم يكن عليه الجيلُ الأوَّلُ مِنَ المسلمين، وبالغِ قومٌ في الانحرافِ، فادَّعَوْا أَنهم يَنزِلُ عليهم وحيٌّ مِنَ السماءِ، وأنهم يُمكنُهُم أن يَصِلُوا إلى مرحلةٍ مِنَ المراحلِ في العبادةِ، لا يَلْحَقُهُم إِثمٌ بَعْدَها، وتسقطُ عنهم التكاليِفُ، وأنهم عارِفون باللهِ، مختصِّمون بمعرفةِ أسرارِهِ وغيبِهِ، إلى آخِرِ ذلك؛ مِنَ مظاهرِ التدهورِ

والانحرافِ والرِّياءِ، والقولِ على الله تعالى بغيرِ علم، وأدعاءِ الوَلَايَةِ مِنَ اللهِ تعالى، وهذه الانحرافاتُ كانَ يتبرَّأُ منها المتصوِّفُ الأوائلُ، ويتبرَّأُ منها كلُّ متصوِّفٍ سُنِّيٍّ ملتزمٍ بأصولِ الكتابِ والسنةِ.

وتأثَّرَ أقوامٌ بالأفكارِ الدخيلةِ على الإسلامِ مِنَ الفِلسفاتِ الأجنبيَّةِ واليونانيَّةِ، فانحرفوا بعيداً عن الكتابِ والسنةِ، وظهرَ ما يُمكنُ القولُ بأنه: «تصوُّفٌ فلسفيٌّ»، مزَجَ فيه أصحابُ هذا التصوُّفِ بينَ الحكمةِ المشرقيَّةِ القديمةِ - أي: تراثِ الهندِ وبلادِ فارسٍ - وبينَ الفِلسفةِ اليونانيَّةِ والأفلاطونيَّةِ والعقائدِ المسيحيَّةِ واليهوديَّةِ.

فعرِفَ حينها ما يُسمَّى بـ «مذهبِ الحلولِ والاتِّحادِ» على يدِ «الحلاجِ» المقتولِ سنةَ (٣٠٩ هـ)، ومعناه: أن الله يحلُّ في مخلوقاته، وظهرَ «مذهبُ الإشراقِ» على يدِ «شهابِ الدِّينِ الشُّهرورديِّ» المقتولِ ما بينَ (٥٨٦ هـ)، و(٥٨٨ هـ)، والذي مزَجَ فيه بينَ الأفلاطونيَّةِ المحدثَةِ وحكمةِ فارسٍ والهندِ، وكذلك مِنَ أمثالِ المتصوِّفِ المنحرفين: «ابنُ عربيِّ» (٦٣٧ هـ)، و«ابنُ سبعينَ» (٦٦٩ هـ)، وغيرهم مِنَ أصحابِ «مذهبِ وَحْدَةِ الوجودِ»، وأصحابهم مِنَ القائِلينَ بمذهبِ «الفناءِ»، ويَعنونُ به «فناءِ الذاتِ الإنسانيَّةِ في الذاتِ الإلهيَّةِ»؛ وهو ما يُشبهُه عندَ النصارى: «فناءِ الناسوتِ في اللاهوتِ».

فهذا هو التصوُّفُ الفلسفيُّ الذي يَصِحُّ أن يُقالَ عنه: «إنه دخيلٌ على الإسلامِ»، ونحن نُقرُّ بذلكِ ولا نُنكِرُه؛ بل نهاجِمُه ونبيِّنُ خطَرَه وفسادَه.

وعليه: فإن موطنَ الخَلَلِ عندَ المستشرقينَ: هو الخَلطُ بينَ مفاهيمِ أُطلقَ عليها اسمُ «التصوُّفِ»، وغيره، والزعمُ بأن الإسلامَ خالٍ مِنَ الحياةِ الرُّوحِيَّةِ، وقيَمِ الزهدِ والتنسُّكِ، وأن هذه المعاني الرُّوحانيَّةِ هي داخلةٌ عليه، وناجئةٌ مِنَ تأثُّرِ المسلمينَ بغيرهم مِنَ الثقافاتِ الأخرى، ومحاولةٌ تجريدِ الإسلامِ عن معاني الأُصالةِ والانفرادِ؛ وهذا ما نقولُ بفسادِه.

فالوحيُّ نفسه يذمُّ أصحابَ هذه المذاهبِ والأفكارِ المبتدعة، ويذمُّ رهبانيَّةَ أهلِ الكتابِ كالنصارى، وعلماءِ الإسلامِ أنفُسَهُم يذمُّون أصحابَ التصوُّفِ البدعيِّ الفلسفيِّ، ويتبرَّؤون منه، ويحكمون على مقالاتهم بحسبِ بُعدها عن الإسلامِ؛ فبعضُها مخالفةٌ يسيرةٌ، وبعضُها مخالفاتٌ خطيرةٌ تصلُ إلى البدعة، أو ربما تصلُ إلى الإلحادِ والكفرِ المُبينِ.

❁ كلمات دلالية: الحياةُ الروحيةُ في الإسلام، التصوّف، الفلسفة، العلاقةُ بين التصوّفِ والفلسفة، التصوّفُ ❁

الفلسفي، مذهبُ الحلولِ والاتِّحادِ، مذهبُ الإشراقِ، مذهبُ وَحدةِ الوجودِ، فناءُ الناسوتِ في اللاهوتِ.







## ٢- شبهات حول الواقع الإسلامي المعاصر

المسألة (٢٤٥)- الزعم أن عقيدة الإسلام سبب تأخر المسلمين.

### السؤال

لماذا هذا التفوق الرهيب للغرب الذي لا يؤمن بالإسلام، وبين العالم الإسلامي أجمع؟  
أليس هذا دليلاً على أن عقيدة الإسلام سبب في هذا التأخر والتخلف عن ركب الحضارة والتقدم؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* تأخر المسلمون، وتقدم غيرهم.
- \* تخلف المسلمون بسبب تمسكهم بعقيدتهم ودينهم.

### الجواب

#### مختصر الإجابة:

الحقائق لها منهج علمي للوصول إليها، وأما نسبة الحق والباطل نظرًا للظهور الدنيوي لصاحبه أو عدمه، فهو ليس بمنهج علمي؛ لأن أصحاب القول الواحد يرتفعون يومًا، وينخفضون أخرى، ولم تتغير الحقيقة.

ولانخفاض سلطان المسلمين اليوم أسباب؛ ليس منها التمسك بالدين، بل العكس؛ بدليل ارتفاع سلطانهم مع تمسكهم بالدين فيما سبق.

## الجواب التفصيلي:

التمكين في الدنيا ليس مرتباً بصلاح العقيدة؛ فلا تلازم بينهما لا شرعاً ولا عقلاً ولا واقعاً؛ فالذي يقول: «إن سبب التخلف هو الدين»، يربط بين ضعف التمكين والدين؛ وهذا خلل كبير؛ ففي القرآن: ﴿لَا يَغْرَنَكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ ۗ مَتَّعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَا لَهُمْ جَهَنَّمَ وَنَسِ الْأَمْهَادُ﴾ [آل عمران: ١٩٦-١٩٧]، وقد يتمكن الفاسد أخلاقياً وفكرياً، وقد يضعف حسن الأخلاق؛ فالدين والأخلاق لا تؤخذ من القوة؛ بل هذا من أسباب الخلل أن يصحح اعتقاداً لغلبة أهله؛ ومن ثم فلا يصح التشكيك في عقيدة المسلمين بحجة ضعفهم.

وهذا الزعم الذي يفترى كثيراً على الإسلام وأهله، بأنهم صاروا في ذيل الأمم؛ لتمسكهم بدينهم وعقيدتهم - إنما هو زعم فاسد ظالم، قاصر على فترة وجيزة من تاريخ المسلمين، وبمناظير محدودة.

وسننقُص هذا القول، ونبين بطلانه من عدة أوجه:

❁ **أولاً:** يا ترى كيف بنى النبي ﷺ مع صحابته رضوان الله عليهم - والمسلمون من بعدهم - أعظم إمبراطورية في العالم بالمفهوم الغربي لكلمة «إمبراطورية»، وهم في أوج تمسكهم بدينهم وعقيدتهم؛ وذلك بأقل الإمكانيات العسكرية والبشرية؟!

فلا يُنكر أحدٌ من مدّعي هذا القول: بأن المسلمين كانت لهم فتوحات وانتصارات؛ فقد أسسوا خلافة عظيمة دامت قروناً، كانت الشريعة فيها هي المهيمنة على كل تفاصيل الحياة، فقامت إمبراطوريتهم على تعاليم الإسلام، ودامت بالحفاظ عليه والخضوع له.

فإن أمة كانت في جاهلية مقيتة، وفرقة بغیضة، وظلام دامس، ثم أتاها نور الرسالة، فصارت أعز الأمم، وظلت بهذا الحجم قروناً، وما استطاعت أمة في التاريخ أن تشابهها في عظمتها وكبريائها، ثم ضعفت وخارت قوتها شيئاً فشيئاً، حينما ابتعدت عن دينها، وتلبس أبناءها بلباس أعدائهم -: لخير دليل على صلاحية الإسلام وعلو كعبه، وتفردّه بمقومات الصلاح والتقدم والسيادة.

❁ **ثانياً:** ما تفسير هذا العدد الهائل من المسلمين في شتى بقاع الأرض الآن، وهذا العدد في تزايد كبير؟!

وفي ظلّ هذه الدَعَوَاتِ والهَجَمَاتِ الشرسة: لا يزال كثيرٌ من الناسٍ يدخلون في دينِ الله أفواجًا؛ رغبةً منهم وحبًّا في هذا الدِّينِ الحنيف؛ أليس هذا دليلًا على انتصارِ هذا الدِّينِ على غيره من الأديانِ والدَعَوَاتِ في ظلّ هذا الهجومِ المتقنِ عليه؟!!

❁ **ثالثًا:** ما تفسيرُ شهادةٍ كثيرٍ من أعداءِ الإسلامِ له على مرِّ التاريخ؟! إنها شهاداتٌ تُثبِتُ عظمةَ هذا الدِّينِ وتفردَهُ وسُمُوهُ وعلُوَّ كعبِهِ، على غيره من المنظوماتِ الفكرية.

فكثيرٌ من أعلامِ غيرِ المسلمين، شهدوا للإسلامِ بسُمُوِّ عقيدته، وصحَّةِ أصوله، وشرفِ مقصده:

❁ **ومن ذلك:** قولُ «موريس بوكاي»: «إنه أصيبَ بدهشةٍ بالغةٍ عندما تفرَّغَ لدراسةِ القرآنِ باللغةِ العربية، فاكتشفَ إشاراتٍ وحقائقَ علميةً، لم يكن يتوقَّعُ أن يجدها في كتابٍ دينيٍّ أنزلَ من أربعة عشر قرنًا».

❁ ويقولُ المستشرقُ «ليوبولد فايس»: «هناك سببٌ واحدٌ للانحلالِ الاجتماعيِّ والثقافيِّ الذي أصابَ المسلمين؛ وهو ابتعادُهم عن رُوحِ الإسلام».

❁ **رابعًا:** نقولُ لأصحابِ هذا القولِ: أين أتمم من نصوصِ الوحيِّ التي تدعو إلى تعميرِ الأرضِ، والجِدِّ والاجتهادِ لتحصيلِ أسبابِ القوَّةِ والتقدُّمِ؟!!

فإنه من المُجحفِ أن يُحاسبَ الإسلامُ بفعلِ بعضِ أبنائه، فإذا أردنا أن نحكمَ على الإسلامِ، فلننظرُ إلى الوحيِّ من كتابِ الله وسنَّةِ رسوله ﷺ، وهو ماثلٌ بين أيدينا؛ فنجدُ فيه المعاني الساميةَ التي جاء بها الإسلامُ، وحثَّ عليها؛ كالنظرِ والتفكيرِ، وطلبِ العلمِ، والتأملِ في حالِ الأممِ السابقة، والتعلُّمِ منهم، والجِدِّ في تحصيلِ وسائلِ القوَّةِ، وإعمارِ الأرضِ، كما حثَّ الإسلامُ أيضًا على العملِ والسعي، ونبذَ القعودِ والتخاذلِ.

فلما عمِلَ أبناءُ الإسلامِ بتعاليمِ دينهم، سادوا العالمَ، وتعلَّم منهم غيرُهم.

❁ **خامسًا:** ليس هناك تلازمٌ تامٌّ بين نوعِ الدِّينِ وبين التقدُّمِ الدنيويِّ:

وعلى سبيلِ المثالِ: فالمسلمون والنصارى فيهم الغنيُّ والفقيرُ، والعاقلُ والبليدُ، والمتقدِّمُ والمتأخِّرُ، والقويُّ والضعيفُ.

وبالنسبة للإسلام: فإن الإسلام يشتمل على معانٍ وتعاليمٍ كثيرةٍ، وقد يترك بعض المسلمين كثيرًا منها، ويتمسكون بأشياءٍ أخرى؛ فيكون نقصهم بسبب ما تركوه، وليس بسبب ما استمسكوا به.

فلما كانت الأمة الإسلامية متمسكةً بدينها في صدر الإسلام، كانت لها العزة والتمكين، والقوة والسيطرة في جميع نواحي الحياة، بل الغرب لم يستفيدوا ما استفادوه من العلوم إلا بما نقلوه عن المسلمين، ولكن الأمة الإسلامية تخلفت كثيرًا عن دينها، وابتدعت في دين الله ما ليس منه، عقيدةً، وقولاً، وفعلاً، وحصل بذلك التأخر العظيم، والتخلف الكبير، ونحن نعلم علم اليقين أننا لو رجعنا إلى ما كان عليه أسلافنا في ديننا، لكانت لنا العزة والكرامة، والظهور على جميع الناس.

ولهذا لما حدث أبو سفيان هرقل ملك الروم - والروم في ذلك الوقت تعتبر دولة عظيمة - بما عليه الرسول ﷺ وأصحابه؛ قال: «وإن يك ما قلت حقاً، فيؤشك أن يملك موضع قدمي هاتين»؛ رواه البخاري (٢٩٤١).

وأما ما حصل في الدول الغربية الكافرة الملحدة من التقدم في الصناعات وغيرها، فإن ديننا لا يمنع منه لو أننا التفتنا إليه.

وعليه: فإن الأسباب الحقيقية لتقهقر الأمة الإسلامية وضعفها وتخلفها، ليس في تمسكها بدينها وعقيدتها، بل هذا التمسك ليس حاصلاً اليوم، وهذا عينه هو سبب تأخرها الحقيقي.

ونجمل هذه الأسباب اختصاراً في الآتي:

- (١) الجهل والعلم الناقص.
- (٢) فساد الأخلاق، والانشغال بالشهوات.
- (٣) الجبن والهلع.
- (٤) اليأس والقنوط من رحمة الله تعالى.
- (٥) نسيان المسلمين ماضيهم المجيد.
- (٦) التفريط في الأخذ بأسباب القوة من العلم والعمل.

## خاتمة الجواب - توصية:

الحقُّ: أن المسلمين اليوم تأخروا؛ لضعف تمسكهم بعقيدتهم، وتخليهم عن تعاليم دينهم، وجريهم وراء الغرب الكافر، ومحاولاتهم التطبّع بمنظوماته ولوثاته الفكرية، مع ترك الأخذ بسنن القوة والتمكين.

ولو أنهم عادوا إلى دينهم وعقيدتهم، كما كانوا في الصدر الأول، لسادوا الأمم، ولتبوؤوا مقعدهم الذي يحق لهم؛ مثلما كانوا من قبل.

❁ كلمات دلالية: الإسلام والتقدم، تخلف المسلمين، العقيدة الإسلامية والتخلف الحضاري.

❁ «شمس الله تسطع على الغرب» لزيغريد هونكه.



## المسألة (٢٤٦) - لماذا أكثر أتباع الإسلام من العوام؟

## السؤال

لماذا كثيرٌ من أتباع الإسلام هم من العوامِّ والبُسطاءِ السُّدج؟ أليس هذا بسبب كون الإسلام دينًا خاليًا من مقوِّمات التفكير العميق؛ ولهذا ينتشر عالميًا؟

## الجواب

## مضمون السؤال:

السائل يرى أن دين الإسلام دينٌ فيه بساطةٌ (أي خالٍ من العمق)؛ فهو يناسب تفكير العوامِّ؛ وهذا ما جعله يؤثّر في العالم، ومنتشر في كثير من البلدان.

## مختصر الإجابة:

هذا السؤال يحمل معنىً صحيحًا، ومعنىً باطلاً:

أما المعنى الصحيح: فهو أن حقيقة الإسلام واضحة، وتعاليم دين الإسلام وأحكامه فيها سماحةٌ ويُسرٌّ؛ ولهذا يستطيع أن يعيها عامّة الناس، ويعملوا بها.

وأما المعنى الباطل: فهو أن دين الإسلام دينٌ خُرَافِيٌّ، أو خالٍ من الأدلّة والبراهين، وليس فيه شيءٌ من الكمالات، وأنه يناسب جهال الناس، ولا يناسب أصحاب العقول.

والحق: أن الإسلام دينٌ عظيمٌ، وهو دينٌ سهلٌ واضحٌ، يفهم معانيه ويدركها العقل بكلِّ يُسرٍ، ويستطيع فهمه وتطبيق أحكامه كلُّ أحدٍ؛ فعقيدة الإسلام وشريعته في غاية الوضوح والبيان. وليس في عقيدة الإسلام غموضٌ أو تناقضٌ، وليس في أحكامه ما يُشقُّ على النفس، أو تعجزُ عنه.

وهو لا يُشبه الأديان الأخرى التي تحتاج إلى تعاليم معقّدة، أو تأملاتٍ شاقّة، أو توضيحاتٍ باهظة، أو أعمالٍ وتكاليفٍ مرهقة.

وبساطة دين الإسلام ووضوحه قد جذب إليه الكثير من الناس الذين دخلوا فيه، وآمنوا به في مشارق الأرض ومغاربها.

ومع ذلك: فهو دينٌ عظيمٌ في عقيدته ومبادئه، وأحكامه وتشريعاته، يتوافق مع العقل السليم، ولا يعارضه ولا يتناقض معه.

وهو دينٌ عظيمٌ؛ ينهض بالفرد والأسرة، والمجتمع والأمم؛ إذا ما تمسكوا به، وطبقوه في واقع حياتهم.

### الجواب التفصيلي:

الإسلام دينٌ عظيمٌ، وتعاليمه سهلةٌ ويسيرةٌ وسَمحةٌ؛ وهذا ما ساعدَ على انتشاره في أرجاء الأرض؛ ويظهرُ هذا الأمرُ من عدةٍ أوجه:

❁ **الوجه الأول:** الإسلام دينٌ واضحٌ، يفهم معانيه ويدرك أحكامه كلُّ أحدٍ؛ فعقيدة الإسلام وشريعته في غاية الوضوح والبيان.

وقد وصفَ اللهُ تعالى كتابه بأنه مُبينٌ واضحٌ لكلِّ من قرأه؛ قال تعالى: ﴿الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [يوسف: ١].

بينما نجدُ في كثيرٍ من العقائد والديانات الأخرى غموضًا وتعقيدًا، ومسائلَ تخفى، وسؤالاتٍ لا يُجاب عنها، بل يُوصي كثيرٌ من الرهبان أتباعهم من العوامِّ بالإعراض عن هذه المسائل؛ بحجة أنهم لا يدركون معناها، ولا يفهمون مغزاها.

فالغموض يكتنفُ تعاليم تلك الديانات، وفيها من المعاني الفلسفية المعقدة الكثير الذي لا يقتنع به العقل؛ كما أن في هذه الأديان كُهَّانًا أو رجالَ دينٍ يمارسون سلطانًا دينيًا وروحياً هائلًا على الجماهير، وتُحيطُ بهم هالةٌ من الغموض والأسرار؛ وهذا هو الذي جعلَ الكثير من أتباع هذه الديانات يتمردون عليها، ويتركونها إلى غيرها؛ لِمَا عاشوا من قلقٍ بسببِ عدمِ وضوحِ هذه الأديان.

أما دينُ الإسلام: فمن خصائصه الوضوح، وفهمه ميسورٌ لكلِّ أحدٍ؛ بحيث لا يُوجدُ فيه عقائدٌ أو أفكارٌ يمكنُ أن تُحجَبَ عن بعض أتباعه، أو أن تصدرَ التوصيةُ من أحدٍ - أيًّا

كان - بإخفائها، بل بيان حقيقة الإسلام حق للجميع معرفتها، كما أنه واجب على كل من علمها أن يعلمها.

ومما يجلي هذه الحقيقة، ويدل عليها: ما يجده المسلم من الطمأنينة والسكينة والفخر بالإسلام ديناً عن اقتناع حقيقي بكونه ديناً سماوياً غير محرّف؛ ولذلك قل أن تجد مسلماً عارفاً بدينه ومزاياه، ومطبّقاً لأحكامه، ثم يرجع عن الإسلام، ويرتدّ عنه.

وعن عياض المجاشعي، عن النبي ﷺ، فيما يرويه عن الله تبارك وتعالى، قال: «إني خلقت عبادي حنفاءً كلهم، وإنهم اتهم الشياطين، فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً»؛ رواه مسلم (٢٨٦٥).

والحنف: هو الميل عن الضلال إلى الاستقامة؛ يقال: «حنف فلان»، أي: تحرى طريق الاستقامة، ضدّ «الجنف»؛ وهو الميل عن الاستقامة إلى الضلال:

قال النبي ﷺ: «أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة»؛ رواه أحمد (٢١٠٧)، وغيره، والحنيفية: هي الإخلاص لله وحده في العبودية.

هذه هي حقيقة الإسلام الذي تثار حوله الشبهات في كل عصر، وهو راسخ لا تنال منه شبهة حاقد، ولا تضربه زوبعة رأي فاسد.

**الوجه الثاني:** الإسلام دين الفطرة؛ فشائره وشرائعه لا تتعارض ولا تتصادم مع العقول السوية، والفطر المستقيمة؛ قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٠].

الفطرة المغروسة في النفس البشرية تقتضي الإيمان بالله تعالى وتوحيده والانقياد له، وعبادته دون من سواه، والفطرة السوية تقتضي حب الخير، وبغض الشر، وفعل الأمور الحسنة، وترك الأمور السيئة.

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة؛ فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه»؛ رواه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨).



وعقيدة الإسلام، وأحكامه وتشريعاته، والأخلاق التي حثَّ عليها، والمبادئ التي جاء بها، لا تنازعُ الفطرة، ولا تناقضُها، ولا تتعارضُ معها، بل تتوافقُ معها، وتشهدُ لها. وموافقةُ الإسلامِ للفطرة كانت أحدَ العواملِ الرئيسة التي دفعتِ الناسَ إلى الإقبالِ عليه، والدخولِ فيه.

❁ **الوجه الثالث:** الإسلامُ دينٌ عظيمٌ جاء موافقاً للعقولِ السليمة؛ في عقيدته وأحكامه؛ فلا تناقضُ بين الإسلامِ والعقلِ البشريِّ السويِّ.

فعقيدةُ الإسلامِ التي جاء بها القرآنُ والسنةُ، وقرَّراها، توافقتُ العقلَ السليمَ؛ ولذا نجدُ آياتِ القرآنِ تذكرُ البراهينَ العقليةَ لتثبيتِ حقائقِ الإيمانِ بالله؛ كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٨٥ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۝٨٦ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝٨٧ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ۝٨٨ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۝٨٩ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ۝٩٠﴾ [المؤمنون: ٨٤-٩٠].

وكما أن الإسلامَ يوافقُ العقلَ في أحكامه العقديَّة، فهو أيضاً يوافقُه في أحكامه التعبديَّة، وأحكام الأسرة، والأخلاقِ والسلوكِ، وغير ذلك؛ فما أمرَ الإسلامُ بشيءٍ، أو نهى عن شيءٍ، إلا وهو يوافقُ العقلَ السليمَ المتبصِّرَ.

❁ **الوجه الرابع:** الإسلامُ ينتشرُ بين الناسِ في كافةِ بقاعِ الأرضِ بسُرٍّ وبساطةٍ، ويظهرُ ويهيمنُ على الدياناتِ الأخرى، والأفكارِ المتعدِّدة؛ بسببِ مبادئه السمحة، وتعاليمه المعقولة، الهادئةِ البسيطة.

فالإسلامُ يحمِلُ سرَّ انتشاره؛ حيثُ لم يشهدِ الوجودُ ديناً انتشرَ بسرعة، وعمَّ جزءاً كبيراً من المعمورة، ودخلَ الناسُ فيه أفواجاً في زمنٍ قليلٍ مثلَ الدينِ الإسلاميِّ؛ وذلك مصداقُ لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ۝٨ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ۝٩﴾ [الصف: ٩-١٠].

إن سرَّ انتشارِ الإسلامِ بارزٌ في فطرته؛ فهو الدينُ الذي يوافقُ سننَ الله تعالى في الخلقِ الإنسانيَّة؛ لأنه يُعطي القوى الجسديَّة والرُّوحانيَّة حقوقها، دون إفراطٍ أو تفريطٍ، ويسيرُ مع هذه القوى على طريق الاعتدالِ حتى تبلغُ كمالتها.

وَيَشْهَدُ بِهَذَا الْأَمْرِ عَدَدٌ مِنَ الْمُسْتَشْرِقِينَ، وَمفكّرِي الغربِ وعقلائهم:

❖ يقول أحدُ المستشرقين «جون نوس»: «إن بساطةَ هذا الدينِ ووضوحَهُ قد جذبا إلى تعاليمِهِ تلكَ الملايينَ مِنَ الذين آمنوا به، وعلى العموم: فإن الإسلامَ لم يُثقلْ عقولَ أتباعِهِ بحشيدِ هائلٍ مِنَ الأسفارِ المقدّسة، أو بفيضٍ مِنَ العقائدِ الغامضة». «الاستشراقُ وتشكيلُ نظرةِ الغربِ للإسلام» للدكتور محمد عبد الله الشّرقاوي (ص ٢١٩).

❖ ويقولُ المفكّرُ والمؤرّخُ الإنجليزيُّ «هربرت جورج ويلز»، وهو يتحدّثُ عن النبيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ: «إنه رجلٌ رُكِبَتْ فِيهِ طِبَاعٌ كثيرةٌ، منها شدّةُ الشعورِ الدينيِّ القويِّ، والإخلاصُ، وأوحيَ إِلَيْهِ مِنَ اللَّهِ كتابٌ هو القرآنُ، يَحوي كثيرًا مِنَ التعاليمِ والشرائعِ والسُنَنِ.

ويحتوي الإسلامُ الذي فرضهُ النبيُّ على العربِ دينًا، الشيءَ الكثيرَ مِنَ القوّةِ والإلهامِ؛ فَمِنْ خصائصِهِ: التوحيدُ الذي لا هَوَادَةَ فِيهِ، وإيمانهُ البسيطُ المتحمّسُ بحكمِ اللَّهِ للناسِ، وأبوتهُ الشاملةُ لهم، وخُلُوهُ مِنَ التعقيداتِ اللاهوتيةِ». «موجزُ تاريخِ العالمِ» لهربرت جورج ويلز (ص ٢٠٢).

### خاتمةُ الجواب - توصية:

فالإسلامُ دينٌ عظيمٌ، واضحُ المعالمِ، سهلٌ وبسيطٌ في عقيدتهِ وأحكامِهِ، موافقٌ للفطرِ السويّةِ، والعقولِ المستقيمة؛ وهذا أحدُ أسبابِ انتشارِهِ، وتزايدِ الداخِلينِ فِيهِ.

والعجَبُ: أن أهلَ الباطلِ يجعلون الصفةَ الحسنَةَ صفةً مشوّهةً، بعد أن يُضيفوا عليها بترَ الحقائقِ، وبعضَ الكذباتِ.

❖ كلماتٌ دلاليةٌ: الإسلامُ، الوضوحُ، دينِ الفطرةِ، السهولةُ، البساطةُ، انتشارُ الإسلامِ.



المسألة (٢٤٧) - الرغبة في الإسلام، والخشية من سُخْرِيَةِ الناس.

## السؤال

أرغبُ في دخولِ الإسلامِ بعدما وجدتُ أنه الدينُ الحقُّ الذي يتوافقُ مع الفطرة، لكنَّ أهلي ومعارفي عندهم صورةٌ سيئةٌ، ومضللةٌ عن الإسلام، وأخشى من تنمُّرهم والسُّخْرِيَةِ مِنِّي.

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* أسبابُ تحوُّلٍ دون الدخولِ في الإسلام.
- \* الصُّورةُ المشوَّهةُ عن الإسلام.
- \* السُّخْرِيَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

## الجواب

### مضمونُ السؤال:

صاحبُ هذا السؤالِ يَرى أن الإسلامَ هو الدينُ الحقُّ الذي يتوافقُ مع الفطرة، لكنَّ مَنْ حوله عندهم صورةٌ مشوَّهةٌ عن الإسلام؛ فيخشى إن أسلمَ أن يكونَ محلَّ تنمُّرٍ وسُّخْرِيَةٍ منهم.

### مختصرُ الإجابة:

إن الإسلامَ هو الدينُ الحقُّ الذي يتوافقُ مع الفطرة، وإذا تجرَّد كلُّ إنسانٍ عن الهوى، فلا بدَّ وأن يَجْزَمَ بذلك؛ فمَنْ وفقه اللهُ لهذه الحقيقة، لا بدَّ وأن يسارعَ للدخولِ في الإسلام، فإنَّ تمنِّي الإسلامِ ليس إسلامًا، ولا بدَّ وأن يَعْلَمَ الإنسانُ أنه سيواجهُ معارضةً وسُّخْرِيَةً مِمَّنْ انطمست بصيرتُهم، أو مَنْ تركوا أنفسهم لوسائلِ الإعلامِ تشوُّه صورةَ الإسلامِ عندهم، وتحرِّمُهم من الهدايةِ والدخولِ في الإسلام.

فيجبُ على الإنسانِ أن يَعْلَمَ أنه لا نِجاةَ له إلا بالإسلامِ، فيحتسبُ أجرَ ما يقعُ عليه من أذى وسُّخْرِيَةٍ؛ فهذا لا اختبارَ صدِّقه.

فعلى الإنسان أن يسارعَ للدخولِ في الإسلام؛ فإنه لا يدري فقد يجيء الموت قبل أن يُسلم، فيخسر الدنيا والآخرة.

وعليه أن يحرص على إظهار صورة حسنة للإسلام، تدفع هذا التشويه؛ فربما يكون سبباً في هداية غيره؛ فيكونون في ميزان حسناته.

### الجواب التفصيلي:

يُمكن إزالة الإشكال الوارد في السؤال من خلال النقاط التالية:

❁ **أولاً: الإسلام دين الفطرة:**

الإسلام هو الدين الحق الذي يتوافق مع الفطرة؛ فإن الله تعالى قد قال: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٠]، ولما تكلم سبحانه عن كل نفس، قال: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۗ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ۗ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ [الشمس: ٨-١٠]، فإذا تجرد كل إنسان عن الهوى، فلا بد وأن يجزم بذلك؛ فمن وفقه الله لهذه الحقيقة، لا بُدَّ وأن يسارعَ للدخولِ في الإسلام؛ فإنه لا يدري فقد يجيء الموت قبل أن يُسلم؛ فيخسر الدنيا والآخرة.

❁ **ثانياً: تمنى الإسلام ليس إسلاماً:**

قد يجزم الإنسان في نفسه أن الإسلام هو الدين الحق، ولكنه يسوف، أو يخشى الناس؛ فلا بد وأن يعلم أنه لم يتنج بنفسه بعد؛ فإن تمنى الإسلام ليس إسلاماً:

فهذا هرقل عظيم الروم، قد جزم بصدق النبي ﷺ، وهذا عندما قابل أبا سفيان، فقال له: «إِنْ يَكُنْ مَا تَقُولُ فِيهِ حَقًّا، فَإِنَّهُ نَبِيٌّ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ حَارِجٌ، وَلَمْ أَكُنْ أَظُنُّهُ مِنْكُمْ، وَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلُصُ إِلَيْهِ، لَأَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ، لَعَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ»؛ متفق عليه، رواه البخاري (٤٥٥٣)، ومسلم (١٧٧٣)، وقد أراد أن يتبعه، ولكنه خاف أن يزول ملكه، فأثر الملك:

قال النووي: «عَرَفَ صِدْقَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا شَحَّ فِي الْمُلْكِ، وَرَغَبَ فِي الرِّيَاسَةِ، فَأَثَرَهَا عَلَى الْإِسْلَامِ ... وَلَوْ أَرَادَ اللَّهُ هِدَايَتَهُ، لَوَفَّقَهُ كَمَا وَفَّقَ النَّجَاشِيَّ، وَمَا زَالَتْ عَنْهُ الرِّيَاسَةُ». «شرح النووي على مسلم» (١٢ / ١٠٧).

### ❁ ثالثاً: لا بدّ من الصبر في سبيل النجاة:

ولا بدّ وأن يَعْلَمَ الإنسانُ أنه سيواجهُ معارضةً وسُخْرِيَةً مَمَّنِ انظَمَسَتْ بصيرتُهم، أو مَنْ تَرَكَوا أَنْفُسَهُمْ لَوْسَائِلِ الْإِعْلَامِ تَشْوُهُ صُورَةَ الْإِسْلَامِ عِنْدَهُمْ، وَتَحْرِمُهُمْ مِنَ الْهَدَايَةِ وَالِدُخُولِ فِي الْإِسْلَامِ.

وما قد يقابلهُ الإنسانُ إذا أسْلَمَ ليس غريباً؛ فالدنيا دارُ ابتلاءٍ واختبارٍ؛ قال تعالى: ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۗ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَفُورُ ۝ [الملك: ١-٢]، وقال تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝ وَقَدْ فْتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ۝ [العنكبوت: ٢-٣].

ويجبُ على الإنسانِ أن يَعْلَمَ أنه لا نِجَاةَ له إلا بالإسلام؛ فقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ۝ [آل عمران: ٨٥]، فإذا عَلِمَ هذا، احتسبَ أجرَ ما يَقَعُ عليه من أذى وسُخْرِيَةٍ؛ فهذا لاختبارِ صِدْقِهِ، وهذا لا بدّ منه في طريقِ الحقِّ.

وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ۝ [العصر: ٢، ٣]؛ فأثبتت الخسرانَ لجنسِ الإنسانِ، ثم استثنى أهلَ الإيمانِ والعملِ الصالحِ، وذكرَ أنهم تَوَاصَوْا بِالْحَقِّ: (الإيمانِ والتزامِ أحكامِ الإسلامِ)، وتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ: (على ما أصابهم في سبيلِ الإيمانِ، وصبروا على أحكامِهِ)؛ فهؤلاء هم المفلحون الناجون من الخسران.

فعلى الإنسانِ أن يسارعَ للدخولِ في الإسلامِ، وَيَحْرِصَ على إظهارِ صورةٍ حَسَنَةٍ لِلْإِسْلَامِ، تَدْفَعُ هذا التشوية؛ فربّما يكون سبباً في هدايةِ غيره؛ فيكونون في ميزانِ حَسَنَاتِهِ.

❁ كلمات دلالية: السُّخْرِيَّةُ مِنَ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، عَقَبَاتُ فِي طَرِيقِ الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ.

❁ أسئلة ذات علاقة:

❓ الإسلامُ دينُ الفطرة.

❓ الحكمةُ من الابتلاء.





## حادي عشر: شبهات لمذاهب معاصرة

### ١- الإنسانية والتسامح

المسألة (٢٤٨)- ما الموقف من الدعوة إلى وَحْدَةِ الأديان، وإزالة الفوارق بين المِلَلِ والديانات؟

#### السؤال

إن الأديانَ جميعًا تدعو إلى المحبة والسلام وتُشرِّ الخير؛ فلهذا ما المانع من الدعوة إلى الوَحْدَةِ بين الأديان، وإزالة الفوارق بينها؟

عبارات مشابهة للسؤال

\* الموقف من وَحْدَةِ الأديان.

#### الجواب

##### مضمون السؤال:

صاحبُ هذا السؤالِ يرى اشتراكاتٍ كثيرةً بين الأديانِ - حسبَ زعمِهِ - ويريدُ أن يَصِلَ من ذلك إلى القولِ بأن جميعَ الأديانِ صحيحةٌ، وكلُّها طُرُقٌ تؤدِّي إلى الله تعالى.

##### مختصرُ الإجابة:

هذه الدعوةُ - كما لا يخفى على كلِّ مسلمٍ - فيها ضلالٌ شرعيٌّ وعقليٌّ من جهةٍ، واستحالةٌ واقعيَّةٌ من جهةٍ أخرى:

فإن أصول كل ديانة مبنية على بطلان الآخر؛ فكيف يُمكن الجمع بينها؟! والعقلاء من اليهود والنصارى يعلمون ذلك، ويعلمون أن من يقول به، فهو كافرٌ عندهم؛ لأنه يُبطل دينهم؛ ولذلك فهي مستحيلةٌ واقعاً.

أما من الجهة الشرعية والعقلية: فالدعوة إلى تقريب الأديان مردودة؛ لكونها رغبة عن ملّة إبراهيم ﷺ، وحيدة عن الصراط المستقيم، وابتغاءً لدين غير الإسلام الذي بُعث به محمدٌ ﷺ، وطعنًا في رسالة نبينا محمدٍ ﷺ، وفي القرآن العظيم وهيمته على الكتب السابقة، واتباعاً لغير سبيل المؤمنين، ومخالفةً لإجماع المسلمين، وموالاةً لأعداء الدين، وفتنةً عن بعض ما أنزل الله، وتسويةً لأهل الإيمان بأهل الشرك وعباد الأوثان، ومداهنةً في دين الله، وكبسا للحق بالباطل، وصدًا عن سبيل الله؛ وواحدٌ من هذه الأمور يكفي في إبطالها؛ فكيف إذا اجتمعت؟!!

### الجواب التفصيلي:

إن الدعوة إلى وحدة الأديان من شناعات العصر ومحدثاته، وهي إحدى نتائج الهزيمة النفسية التي يعاني منها المفكرون المنتسبون إلى الإسلام.

وقد وجدت هذه الدعوة قديماً عند بعض أهل الزندقة من غلاة الصوفية وغيرهم.

ولكن كانت هذه الأفكار منبوذة لا ينطق بها إلا هؤلاء الذين يعيشون على هامش المجتمع، وليس لهم فيه أدنى تأثير.

أما الجديد في هذا العصر، فهو أن أصحاب هذه الدعوة الكفرية يعقدون المؤتمرات، ويقيمون الندوات، وتفتح لهم وسائل الإعلام، وتُشرُّ أفكارهم في كل مكان.

وهذه الدعوة تُروِّج من جهات ومنظمات لا تهتمُّ بحقيقة هذه الدعوة، بل تستثمرها لأغراضها الفكرية أو السياسية أو الاقتصادية، أو للسيطرة على العالم، ونشر الإلحاد والاباحية تحت غطاء الدعوة إلى وحدة الأديان الثلاثة، ونبذ التعصب بجامع الإيمان بالله.

وهنا: ينبغي التأكيد على جملة من الحقائق المتصلة بـ «نظرية وحدة الأديان»:

❁ أولاً: هذه النظرية كفرية؛ لمناقضتها لصريح الإسلام:



فشريعة الإسلام ناسخةٌ لغيرها من الشرائع، والقرآن الكريم مُهيمنٌ على غيره من الكتب، وهو الكتاب السماوي الوحيد الذي صينَ من التحريف والتبديل، وما بأيدي النصارى واليهود اليوم كله محرّفٌ، وما كان منسوباً إلى موسى وعيسى ﷺ، فهو من شرعٍ محرّفٍ مبدلٍ؛ فتحرمُ نسبتُهُ إليهما، فضلاً عن أن يجوزَ لأحدٍ اتّباعه، أو أن يكونَ دينَ أحدٍ من الأنبياء، لا موسى، ولا عيسى، ولا غيرهما؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

والمسلمون أتباع جميع الأنبياء، أما اليهود والنصارى: فيؤمنون ببعض، ويكفرون ببعض؛ فهم لا يؤمنون بمحمدٍ ﷺ، ولا يتبعونه.

ثم إن الإيمان بمحمدٍ ﷺ وبشريعته واجبٌ على الخلق كافةً: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ [آل عمران: ٧٠].

ولهذا قرّر أهل العلم: أن من المعلوم بالاضطرار من دين المسلمين، وباتفاق جميع المسلمين: أن من سوغ اتّباع غير دين الإسلام، أو اتّباع شريعة غير شريعة محمدٍ ﷺ، - فهو كافرٌ، وهو كافر من آمن ببعض الكتاب، وكفر ببعض الكتاب.

### ❁ ثانياً: دلالة الواقع على بطلان دعوة التقريب بين الأديان:

فقد دلّت الوثائق والحقائق على أمورٍ يطول عرضها بالتفصيل، لكنها تدلُّ بالمجمل على إصرار النصارى على دينهم وعدم اقترابهم من الحق؛ حيث يجهرون بالسوء في ملتقيات التقارب؛ كما نجد ذلك في كلام (يوحنا بولس الثاني)، و(رئيس أساقفة أسبانيا)، و(الأب موريس بوزمانس)، كما أبى النصارى الزاعمون أنهم يسعون إلى التقارب مع المسلمين: مجرد التسليم بنبوة محمدٍ ﷺ، وعلى نشر كفرهم: «التنصير»، واستغلال دعوة التقريب لذلك، وتشويه صورة الإسلام.

وهذه الأمور بمجملها: تدلُّ على أن «دعوة التقريب ووحدة الأديان»، هي في حقيقتها تقريبٌ من طرفٍ واحدٍ؛ فالمطلوب هو أن يتنازل المسلمون عن دينهم ونبِيِّهم ﷺ، دون أي تنازلٍ يقدمه اليهود والنصارى! مع أنهم على الباطل، ونحن على الحق.

❁ **ثالثاً:** وجوب سلوك المسلك الشرعي في دعوة غير المسلمين إلى الإسلام:

يجب على المسلمين دعوة أتباع سائر الملل لدين الإسلام، وجهادهم على ذلك؛ قال الله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

كما يجب على كل مسلم أن يتبرأ من اليهود والنصارى، ويُبغضهم بغضاً دينياً، ويعتقد كفرهم؛ قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنَّهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]، والآيات في هذا المعنى كثيرة:

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وفي «صحيح مسلم» (١٥٣): أن النبي ﷺ قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، يَهُودِيٍّ، وَلَا نَصْرَانِيٍّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ».

ونقول لأهل الكتاب كما قال الله تعالى: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١].

وقد بين أهل العلم في هذا العصر وجوب اجتناب مضامين الدعوة لوحدية الأديان، فقررُوا: أنه لا يجوز العمل بشيء مما يدعو إليه دعاة وحدية الأديان؛ فلا يجوز لمسلم طباعة التوراة والإنجيل، وتوزيعهما، ونشرهما، وإن نظرية طبعهما مع القرآن الكريم في غلاف واحد من الضلال البعيد، والكفر العظيم؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَقِّ الَّذِي فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالْبَاطِلِ الَّذِي فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَلِمَا فِيهِمَا مِنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّبْدِيلِ، وَأَنَّ مَا فِيهِمَا مِنْ حَقٍّ، فَهُوَ مَنْسُوخٌ، وَلَا يَجُوزُ الِاسْتِجَابَةُ لِدَعْوَتِهِمْ بِنَاءِ «مَسْجِدٍ، وَكَنِيسَةٍ، وَمَعْبَدٍ» فِي مَجْمَعٍ وَاحِدٍ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الدِّينُونَةِ وَالِاعْتِرَافِ بِدِينٍ يُعْبَدُ اللَّهُ بِهِ سِوَى



الإسلام، وإخفاء ظهوره على الدين كله.

وقالوا: هذه المساجد من شعائر الإسلام؛ فواجب تعظيمها، ورعاية حُرْمَتِها، وعمارَتُها،

ومن تعظيمها ورعايتها: عدم الرضا بحلول كنائس الكفرة ومعابدهم في حرَمِها، وفي

جوارِها، وإقرار إنشائها في بلاد الإسلام، ورفض مساجد المضارّة بالإسلام، والضّرارِ

بالمسلمين في بلاد الكافرين.

كلمات دلالية: الخلط بين الأديان، وحُدّة الأديان.



## ٢- الحَدَاثَة

المسألة (٢٤٩)- هل يجبُ تقديمُ العقلِ على النقلِ؟

## السؤال

إنَّ العقلَ يجبُ تقديمُهُ على ظاهرِ الشرعِ؛ فلو تعارضَ نصٌّ وعقلٌ، أوَّلَ النصُّ أو فُوِّضَ، وأُخِذَ بحكمِ العقلِ.

## عبارات مشابهة للسؤال

\* هل صحيحٌ أن النقلَ الصحيحَ يتعارضُ مع العقلِ الصريحِ؟

## الجواب

## مضمونُ السؤالِ:

إنَّ النصوصَ محتِمِلةً، ودَلالَتُها ظنِّيَّةٌ، أما العقولُ، فإنَّ دَلالَتَها قطعِيَّةٌ، والمنهجُ العلميُّ يقتضي تقديمَ القطعِ على الظنِّ عندَ التعارضِ.

## مختصرُ الإجابة:

احتمالُ وجودِ قاطعٍ عقليٍّ يخالفُ دليلاً سمعيًّا بالنسبةِ للأدلةِ السمعيَّةِ الثابتةِ الصحيحةِ الصريحةِ، منفيٌّ قطعاً؛ فلا يُمكنُ أن يعارضَ قاطعٌ عقليٌّ نصًّا في كتابِ الله تعالى، أو في صحيحِ السنَّةِ النبويَّةِ؛ كجمهورِ الأحاديثِ الواردةِ في «صحيحِ البخاريِّ ومسلم».

أما بالنسبةِ للأدلةِ الفاسدةِ المنسوبةِ للوحي - مثلُ الأحاديثِ الواهيةِ والمكذوبةِ، أو

المدلولات التي تدلُّ عليها النصوصُ دلالةً ضعيفةً مرجوحةً، أو باطلةً - فالتعارضُ بين القاطعِ العقليِّ وبينها، ممكنٌ؛ وهو مما يبيِّنُ بطلانها.

لكنَّ غالبَ ما يعارضونَ به الوحيَ الثابتَ الصريحَ، إنما هي دعاوى وشبهٌ عقليَّةٌ، وليس عقلاً سليماً صريحاً عند التحقيق.

والشريعةُ تأتي بمُحارَاتِ العقولِ، لا بمُحالاتِها، وما تَحَارُ فيه العقولُ يكونُ من مجوِّزَاتِها، لا ممتنعَاتِها؛ فلا تعارضُ.

### الجواب التفصيلي:

للأدلةِ العقليَّةِ الصحيحةِ التي نصَّبها اللهُ تعالى مرشدةً إلى المعارفِ الدينيَّةِ، مكانةٌ جليلةٌ عند أهل السنَّةِ والحديثِ، وتلك الأدلةُ المرشدةُ إلى المطالبِ الاعتقاديَّةِ أنواعٌ متعدِّدةٌ؛ فمنها السُّبْرُ والتقسيمُ، ومنها قياسُ الأوَّلِ، ومنها الاستقراءُ، ومنها التحسينُ والتقيُّحُ العقليُّ.

ولا يقلُّ من قيمةِ جنسِ الدليلِ العقليِّ أحدٌ من أهل السنَّةِ والعلمِ، بل إنهم يُرشدونَ إلى أهميَّتهِ، ويبيِّنونَ أن أقوالَ السلفِ في ذمِّ علمِ الكلامِ لا تنطبِّقُ عليه.

ولدى النظرِ في قضيَّةِ العلاقةِ بين العقلِ والنقلِ نجدُ لها مستوياتٍ كثيرةً، في البحثِ العقديِّ الإسلاميِّ، وكذلك لدى البحثِ في الفِرَقِ والأديانِ:

### ❁ ففي البحثِ العقديِّ الإسلاميِّ:

نجدُ أن المتكلِّمينَ من الأشعريَّةِ وغيرهم وَضَعُوا قانوناً لقضيَّةِ تعارضِ العقلِ والنقلِ، وأخذَ ذلك القانونَ بعضُ من يخالفهم من أربابِ المدرسةِ التنويريَّةِ أو العقلانيَّةِ الحديثيةِ، وأخذوا يعلُّونَ فيه فوقَ غُلُوِّ من سبقهم، فردُّوا به المعجزاتِ، وأنكروا به نزولَ عيسى ﷺ آخِرَ الزمانِ، وغير ذلك.

ولدى تفكيكِ شبهةِ تعارضِ العقلِ والنقلِ، لا بدَّ من تقريرِ أمور:

❁ أولاً: أن حاصلَ ما يذكُرُهُ المتكلِّمونَ في هذه المسألةِ هو تقديمُ نظريَّاتهمِ الكلاميَّةِ على النصِّ الشرعيِّ، وتأويلُ النصوصِ لصالحِ تلكِ النظريَّاتِ؛ فالمتكلِّمُ إذا أوَّلَ بعضَ النصوصِ

بحجة معارضتها للعقل، وإنما يعني معارضتها لدليل عقليّ عنده، وهذا الدليل العقليّ قد يكون فاسداً في نفس الأمر؛ مثل دليل حدوث الأجسام.

\* ثانياً: أن ما يدعونه من حصر طريق إثبات النقل في دليل معيّن، ينبني عليه إثبات النقل - لا يسلم لهم، بل طرق إثبات نبوة محمد ﷺ كثيرة، فلو سقط ذلك الأصل الذي حصرنا فيه إثبات نبوة محمد ﷺ، لم يسقط بسقوطه كل أصل لإثبات صدق محمد ﷺ.

\* ثالثاً: العقل يُقدّم تارةً، والنقل يُقدّم تارةً، فإذا كان النقل مكدوباً أو واهياً، أو دلالتُه ضعيفةً، قدّم عليه العقل، وإذا كان الدليل العقليّ وهمياً، قدّم عليه النقل الصحيح الصريح؛ فالنظر في قوّة الدليل ودرجته، لا في نوعه العقليّ أو النقليّ، والممتنع: أن يتعارض النصّ الصحيح الصريح، مع العقل الصريح.

\* رابعاً: الله تعالى لم يأمر باتّباع الوحي أمراً معلقاً بعدم معارضة العقل، وإنما أمر بذلك أمراً مطلقاً؛ وهذا يدلُّ على بطلان كل منهج يُعطي وصايةً لأمرٍ من الأمور على الوحي الشريف.

فمن الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان: أنه لا يقبل من أحدٍ قطُّ أن يعارض القرآن؛ لا برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجدّه؛ فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيّات، والآيات البيّنات: أن الرسول ﷺ جاء بالهدى ودين الحقّ، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم؛ كما قرّر ذلك ابن تيميّة رحمه الله تعالى.

\* خامساً: أن الوحي قد يأتي بمُحارباتِ العقول، لكنّه لا يأتي بمُحالاتِ العقول؛ فما تحارٍ فيه العقول ليس للعقول فيه كلامٌ؛ فلا تعارضه، لكنّ الوحي لا يثبت ما تُحيلُهُ العقول، كما لا ينفى ما تُوجبُهُ العقول.

إذا تقرّرت هذه الأمور الأربعة، فإنّ العقل والنقل إذا تعارضا، فأحدُ أمورٍ أربعةٍ لازمٌ:

- ١) إما أن العقل غير صحيح، بل هو شبهةٌ عقليّة.
- ٢) وإما أن النقل غير صحيح، بل هو ضعيفُ السند أو موضوعه.
- ٣) وإما أن النقل غير صحيح، بل دلالتُه ضعيفةٌ أو باطلة.

٤) وإما أن النقل أتى بمُحارَاتِ العقول، لا بمُحالاتِها.

وإذ ذاك: فلا تعارض بين العقل والنقل.

✻ أما لدى النظر في قضية تعارض العقل والدين في مباحث الفرق والأديان -وهي مسألة أخرى تمامًا عن المسألة آنفه الذكر-:

نجد حقيقةً مهمّةً، نبّه إليها الشيخُ مصطفى صبري التُّوقاديُّ، وهي أن المتديّنين من علماء الغرب المسيحيّ مضطرون في سبيل نصر دينهم، والدُّودِ عنه، إلى نبذ العقل والاستهانة به؛ نظرًا لأن دينهم «المسيحيّة المحرّفة» قد أقام بينهم وبين العقل حاجزًا من العقائد الباطلة، التي لا يستسيغها العقل؛ مثل عقيدة التثليث، وبنوّة المسيح لله؛ وهذا مما تمنعه العقول السليمة وتُحيله؛ ولهذا فإن ملاحظتهم يستندون في إلحادهم إلى العقل، ويتمسكون به؛ لهدم دينهم؛ بحجّة مناوآته لعقولهم.

ومن هنا يتبيّن: عظمُ خطأ وجنابةِ مثقفي الشرق الإسلاميّ العصريّين الذين نادوا بمناوأة العقل للإسلام؛ تقليدًا للغرب المسيحيّ في ذلك، دون حجّة أو برهان.

✻ كلماتٌ دلاليّة: العقل، النقل، تعارض العقل والنقل.

المسألة (٢٥٠) - ادعاء أن النبوات والمعجزات والشعائر الدينية خرافات.

## السؤال

كيف يُمكنُ للناسِ اليومَ أن يصدّقوا أنه قد وقعَ خرقٌ لقوانينِ الكونِ الثابتةِ التي نراها بأعيننا لا تتغيّرُ أبداً؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- \* المعجزات وإمكانية وقوعها.
- \* دلالة العقل على إمكان المعجزات وضرورتها.

## الجواب

### مختصر الإجابة:

المعجزات حقيقة ثابتة، وهي ضرورة شرعية وعقلية ونفسية، وهي رحمة من الله لعباده؛ فالنبي هو الصلة بين العباد وربهم.

والمعجزات ليست محالة عقلاً، وإنما هي خرق لنواميس الكون أجراه خالق الكون على يد أنبيائه، فالإقرار بالمعجزات تابع للإقرار بخلق الله للكون، والإقرار بخلق الله للكون يلزم منه بالضرورة الإقرار بإمكان المعجزات؛ فالمعجزات من قبيل مُحاراتِ العقول، وليست من مُحالاتِ العقول؛ فخالق الكون من بعد العدم، قادرٌ على أن يخرق نواميسه متى شاء، وكيف شاء، وعلى يد من يشاء، ولا يقال في حقه: «مستحيل».

ثم إن النبوات لم تثبت فقط بتلك المعجزات، بل ثبتت بما فيها من الكمالات التشريعية، والإخبار بالمغيبات، على صحة النبوات.



## الجواب التفصيلي:

تناول الحديث عن اعتراضات منكري المعجزات في هذا الجواب، سيكون من جهتين: إنكارهم لإمكان حدوث المعجزات، وإنكارهم لإمكان التحقق من وجود المعجزات:

### ❁ أولاً: إنكار إمكان حدوث المعجزات:

المعترضون بهذا الاعتراض وقَعوا في خَللٍ تصوُّريٍّ واستدلاليٍّ كبيرٍ، وهو معروفٌ عند أهل المنطق بـ «مغالطة الانقلاب الإقراري»، ومعناه: أن يُنكَرَ المرءُ إمكان حدوث شيءٍ، مع إقراره بإمكان حدوث ما هو أعظمُ منه في الواقع المحسوس.

فحدوث المعجزة - التي هي انخراط لقوانين الكون في وقتٍ معيَّن - ليس أعظمَ من إحداث الكون نفسه، ولا أشدَّ من وضع القوانين نفسها؛ فالمُتَّكِرُ بحدوث الكون بعد عدمه، وإحداثه على قوانين ثابتة، يلزمه عقلاً أن يُقَرَّ بإمكانية حدوث المعجزات من باب أولى.

فالإقرار بالمعجزات تابعٌ للإقرار بخلق الله للكون، والإقرار بخلق الله للكون يلزم منه بالضرورة الإقرار بإمكان المعجزات.

فقياس الإمكان للمعجزة بمقياس الإنسان خَللٌ كبيرٌ، وإنما لا بدَّ من استحضار قدرة الله التي ليس ببعيد عنها: أن تهدم السموات والأرض، وتُنشئها من جديد؛ فالذي فطر السموات والأرض لا يصعبُ عليه أن يُرسلَ إلى بني آدم رسلاً منهم، ويوحى إليهم ما يشاء، ويُظهر على أيديهم خوارق العادات؛ وعليه فإنكار المعجزات والنبوات فقط خَللٌ منطقيٌّ لا يستقيم عقلاً.

ويعقَّبُ على هذا الأمر أحد كبار المنطقيين الإنكليز - وهو ويليام إستابلي جون - بقوله: «القدرة التي خلقت العالم لا تعجز عن حذف شيءٍ منه، أو إضافة شيءٍ إليه، ومن السهل أن يقال عنه: «إنه غير متصوّر عند العقل»، لكن الذي يقال عنه: «إنه غير متصوّر»، ليس غير متصوّر إلى درجة وجود العالم».

### ❁ ثانياً: إنكار إمكان التحقق من وجود المعجزات:

أوَّلُ مَنْ أثار هذا الاعتراض، هو الفيلسوف الإنكليزي «ديفيد هيوم»، ثم تتابع الناقدون للأديان على إثارتته والأخذ به.

وهذا الاعتراض غير صحيح، ولا يقدح في المعجزات، ولا يصح الاعتماد عليه في إبطال تحققها، وبيان الغلط فيه بأمرين اثنين:

❁ **الأول:** أن الفيلسوف «ديفيد هيوم» أقام اعتراضه ذلك على أصله التجريبي، وهو دعوى انحصار مصادر المعرفة الإنسانية في «المعطيات الحسية» فقط، وما ترتب على ذلك الأصل من إنكار ما يخالف الأطراد في الوجود؛ وهذا أصل فاسد، فإذا بطل الأصل، بطل ما بُني عليه من فروع بالضرورة.

❁ **الأخر:** أن «هيوم» يتعامل مع معجزات الأنبياء على أنها مجرد حدث طبيعي صغير خال من الملابسات والقرائن، يقع في الوجود من غير ارتباط بأي أحداث تحيط به؛ وهذا تعامل خاطئ جداً، مخالف للحقيقة والتاريخ، وتصوير محرف لحقيقة حال ما يقع من آيات الأنبياء ومعجزاتهم؛ فإن الأنبياء يدعون أنهم مرسلون من عند الله، ثم يجري الله على أيديهم آيات وبراهين خارقة للقوانين الكونية، تناسب ما يدعون إليه، وتناسب حال قومهم.

فدلالة المعجزات على صدق النبوة مركبة من أمور متعددة:

١- من ادعاء النبوة.

٢- وخرق القوانين الكونية.

٣- وتناسبها مع حال النبي وحال المدعويين.

وكل ذلك يجعل من المستحيل أن يكون ما يحدث على أيدي الأنبياء مجرد حدث احتمالي، يمكن أن يقع نتيجة سبب طبيعي نحن لا نعلمه.

ويزداد الأمر وضوحاً في حالة القرآن؛ فإن النبي ﷺ تحدى به العالمين، واستحثهم على الإتيان بمثله، ومع ذلك: عجز الناس جميعهم عن الإتيان بمثله؛ فذلك العجز ليس مجرد حدث عادي يقع في لحظة معينة ثم يختفي، وإنما هو حدث باقٍ إلى قيام الساعة.

❁ **ثالثاً:** النبوات لم تثبت فقط بخرق المعجزات الكونية:

بل ما في القرآن والسنة من الكمال التشريعي، والموافقة للعقل واللفظة، ومن الإخبار بالمعيات الكثيرة التي لم يكذب شيء منها قط، كلها أدلة عقلية كافية على صدق النبوة؛



فوجود المعجزات الحسيّة من بعد ذلك، دليل إضافي، والعقل لا يُحيله، وإن كان يحار فيه.

### خاتمة الجواب - توصية:

خالق الكون من بعد العدم، قادر على أن يخرق نواميسه متى شاء، وكيف شاء، وعلى يد من

يشاء، ولا يقال في حقه: «مستحيل».

❁ كلمات دلالية: النبوات، المعجزات، إنكار المعجزات، شبهات حول النبوات، الانقلاب الإقراري، التيار

الرُّبوبيّ والإلحاديّ.



المسألة (٢٥١) - هل الإيمان بالمعجزات يؤدي إلى تحطيم العقل والمنطق؟

## السؤال

الإيمان بالمعجزات التي تُروى عن الأنبياء وأتباعهم يؤدي إلى تحطيم العقل والمنطق؛ لأنه يخالف البدهيّات، ويؤدي إلى القول بانحرام قوانين الكون.

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ هل صحيح أن المؤمنين بالمعجزات غير منطقيين، ولا عقلايين؟

## الجواب

### مضمون السؤال:

إنكار النبوات بإنكار إمكانية وقوع المعجزات؛ لكونها مخالفة للعقل، أو مفسدة لنظامه.

### مختصر الإجابة:

تجوز انحرام قوانين الكون عند المؤمنين بالنبوة، ليس أمراً عبثياً ولا فوضوياً؛ فهو:

أولاً: جائز عقلاً، وواقعٌ وجوداً، وإنكاره مكابرةٌ، وهو إنما يخرم العادة، ولا يخرم النظام العقلي، بل هو موافق للضروريات العقلية، أو غير معارضٍ لها، وفرق بين المستحيل عادةً، والمستحيل عقلاً؛ فالثاني: من مُحالاتِ العقولِ الذي لا تأتي به الأنبياء، والأول: من مُحاراتِ العقولِ الذي تأتي به الأنبياء، ولا يتعارض مع العقل.

وثانياً: أن المؤمنين بالنبوة لا يقولون: بأن انخراق السنن يتحقق بلا قيدٍ ولا شرطٍ ولا ضابط، وهم يقولون: إن آيات الأنبياء تتصف بالظهور والقطعية والجلال، وليست أموراً ظنيةً احتماليةً، ودعوى إفساد العقل الإنساني والمعرفة الإنسانية منقلبةً على الناقد للنبوة، ممن جعلوا الحقائق نسبيةً، لا مطلقةً.

## الجواب التفصيلي:

إن هذه الشبهة مما استند إليه منكرو المعجزات منذ القديم، وقد أرخ مقالتهم تلك أبو عبد الله الرازي؛ كما أنها أثبتت في العصر الحديث.

والردُّ عليها - ووفقاً لما قرَّره عددٌ من أهل العلم والباحثين المعاصرين تفصيلاً - من وجوه:

❁ **أولاً:** المعجزاتُ خرقٌ للعادة، لا خرقٌ للضروريات العقلية، بل هي موافقةٌ للضروريات العقلية، أو غير معارضةٍ لها:

فإن الضروريات العقلية - مثل كون الكل أكبر من الجزء، وامتناع اجتماع النقيضين وارتفاعهما - ليس في المعجزات ما يصادفها.

ومنشأ إنكار المعجزات، واستبعاد وقوعها، هو اعتقاد المنكر: بأن نظام الكون إنما هو من طبيعة الأشياء التي لا يقبل الانفكاك عنها، وليس بجعل اختياري من الله؛ إذ لا بد إذا كان الله جاعل نظام الكون، وكان مختاراً في جعله: أن يقدر على تغييره متى شاء ذلك؛ فالله تعالى في عقيدة المؤمنين: إذا شاء، فإنه يسلب الأشياء ما جرت سنته فيها، ويكون هذا السلب خرقاً منه للعادة، لا خرقاً للعقل حتى يكون مُحالاً عقلياً؛ فكما تكون إماتة الأحياء من القتل بإذن الله تعالى، يكون إحياء الموتى من أنبياء الله أيضاً بإذن الله، ولا فرق بين الحالين إلا بكثرة وقوع الأول، وقلّة وقوع الثاني، مع تساويهما في الإمكان العقلي بالنسبة إلى قدرة الله تعالى.

❁ **ثانياً:** تجويز انحرام قوانين الكون عند المؤمنين بالنبوة، ليس أمراً عبثياً، ولا فوضوياً:

فالمؤمنون بالنبوة لا يقولون: بأن انحراف السنن يتحقق بلا قيد ولا شرط ولا ضابط؛ بل إنهم من أشد الناس إيماناً بالنظام الكوني، وانضباطه، وصرامته.

ولا أدل على ذلك من أن المؤمنين بالنبوة يستدلون بإحكام الكون وإتقان صنعه على خالقٍ عليم.

ومع ذلك: فإنهم يقولون: «إن الله الخالق للكون، والواضع لقوانينه، لا يُعجزه أن يخرق بعضها إذا شاء بحكمته وإرادته؛ فهو أعلم بها، وأقدر عليها».

وأمرٌ انخرامِ قوانينِ الكونِ إنما هو أمرٌ محكومٌ بإرادةِ الله، وحكمته، وعلمه، ورحمته، وهو محكومٌ أيضاً بالبقاءِ على الأصل، وليس هو الغالبُ ولا الأكثرُ.

فحقيقتهُ ما يقولهُ المؤمنون بالنبوة: أن الكونَ محكومٌ بقوانينَ تَضِبُّ أحداثه، وتحكُمُ مشاهدَه، وأن ذلك هو الأصلُ المطرَدُ فيه، ولكنَّ اللهَ قد يُحدثُ انخراماً في بعضِ تلكِ القوانينِ إذا اقتضتْ حكمتهُ وإرادتهُ ذلك.

فلا يصحُّ إذنَ تصويرُ مسألةِ المعجزاتِ على أنها إيمانٌ بانخرامِ دائمٍ مضطربٍ للكونِ في هذه الحياةِ الدنيا، وتصويرُ المؤمنين بها على أن حالهم يشبهُ حالَ المجانينِ.

**ثالثاً:** آياتُ الأنبياءِ تتصِفُ بالظهورِ والقطعيَّةِ والجلَاءِ، وليست أموراً ظنيَّةً احتماليَّةً:

فخروجُ الماءِ من بينِ أصابعِ النبيِّ ﷺ، أمرٌ ظاهرٌ مُدرِكٌ بالضرورةِ الحسيَّةِ لمن أحسَّ بها وحضرها، والحسُّ يُفيدُ اليقينَ والقطع، وكذلك الحالُ في تكثيرِ الطعام، وتحريكِ الأشجار، وشفاءِ المريض، وحنينِ الجذع؛ فكلُّ هذه الأمورِ كانت مُدرَكَةً بالضرورةِ الحسيَّةِ، وليست أموراً ظنيَّةً.

والمؤمنون لا يقبلون كلَّ دعوى في انخرامِ السننِ الكونيَّةِ، ولا يُدخلون في ضمنِ أدلتهم على النبوةِ إلا ما كان ظاهراً على حقيقته، قطعياً في تحقُّقِ انخرامِ السننِ فيه؛ فلا يصحُّ أن يقالَ مع ذلك: «إن المعجزاتِ أمورٌ ظنيَّةٌ تعارضُ أموراً قطعيَّةً».

**رابعاً:** دعوى إفسادِ العقلِ الإنسانيِّ، والمعرفةِ الإنسانيَّةِ، منقلبةٌ على الناقدِ للنبوة:

فإن كثيراً منهم تبنى آراءً ومواقفَ تؤدِّي بالضرورةِ إلى إحداثِ أضرارٍ بالغةٍ بالمنظومةِ المعرفيَّةِ، وتدخلُ العقلَ الإنسانيَّ في متاهاتٍ من الشكوك، وأصنافٍ من الاضطراباتِ المعرفيَّةِ، وتتسبَّبُ في دخولِ ألوانٍ من الغموضِ والقلقيَّةِ إلى ساحاتِ المعرفةِ.

فكثيرٌ من أتباعِ التيارِ الإلحاديِّ: صرَّحَ بإنكارِ المبادئِ الفطريَّةِ البدهيَّةِ، وانتهى إلى أن المعرفةَ الإنسانيَّةَ نسبيَّةً في كلِّ مجالاتها، وقرَّرَ بأنها لا تقومُ على أصولٍ كليَّةٍ مطلقةٍ، وهذه الرؤيةُ تؤدِّي - بالضرورةِ - بالمعرفةِ الإنسانيَّةِ إلى الوقوعِ في متاهاتِ السَّفْسطةِ

القاتلة، وتدخل العقل الإنساني في أمواج من الشكوك العاتية؛ بل إنها - فضلاً عن ذلك - تغلق الباب أمام نقد موقف المؤمنين من المعجزات، وتوقع أتباعها في التناقض المنهجي الصارخ؛ إذ كيف يمكن لمن يؤمن بنسبية الحقيقة أن يدعي أن قول المخالفين له باطل مخالف للعقل؟!

وأما أتباع التيار الرئوبي، فحالهم لا يختلف كثيراً عن حال أتباع التيار الإلحادي؛ فإنهم وقَعوا في أصناف من المغالطات المنطقية؛ فإنهم في إنكارهم للمعجزات وقَعوا في «مغالطة الانقلاب الإقراري»؛ حيث إنهم سلّموا بخلق الله للكون، وقدرته على إحداثه من بعد العدم، ثم اعتقدوا أنه لا يمكن إحداث انخرام جزئي في بعض قوانين الكون التي وضعها الله ابتداءً، وسلّموا بخلق الله للكون، ثم طفقوا يتشككون في كمال حكمته وقدرته وعلمه، وكل ذلك اضطرابٌ يوقع العقل الإنساني في صنوف من القلق والحيرة والغموض.

### خاتمة الجواب - توصية:

وبعد؛ فعمل ما علمته من بُعدٍ مثيري هذه الشبهة عن العقلانية التي يدعون حمايتها، يستحثك إلى التأمل في الحمولة العقلانية الحقيقية التي جاء الوحي بها؛ فإنك ستظفر من ذلك على دليل على صدق النبي ﷺ، ونعني بذلك: ما اشتملت عليه دعوة النبي ﷺ؛ من إرشاد لمصالح العباد في الدنيا والآخرة، ومن حث على ما أرشدت إليه العقول، ومن موافقة للفطر المستقيمة؛ وذلك من أعظم براهين صدق النبي ﷺ، وشواهد نبوته.

✽ **كلمات دلالية:** النبوات، المعجزات، إنكار المعجزات، شبهات حول النبوات، الانقلاب الإقراري، التيار الرئوبي والإلحادي.

## المسألة (٢٥٢) - هل هناك حقيقةٌ مطلقةٌ؟

## السؤال

لا يُوجدُ شيءٌ اسمُهُ: «حقيقةٌ مطلقةٌ»؛ والدليلُ على ذلك: أنه ليس هناك مرجعيةٌ بالإمكان الاتِّفاقِ عليها.

## عباراتٌ مشابهةٌ للسؤال

❖ القولُ بنسبيَّةِ الحقيقة، ليس هناك حقٌّ مطلقٌ.

## الجواب

## مضمونُ السؤال:

صاحبُ هذا السؤالِ يرى أنه لا توجدُ حقيقةٌ مطلقةٌ، وأن الحقيقةَ دائماً نسبيَّةً، وهو يريدُ أن يصلَ إلى القولِ بعدمِ صحَّةِ تقييدِ حريَّةِ الناسِ بالشريعةِ الإسلاميَّةِ؛ لأنه ليس هناك حقيقةٌ مطلقةٌ يُمكنُ أن تدَّعيها فئةٌ من الفئات.

## مختصرُ الإجابة:

ليس هناك مسلمٌ يقولُ: «إن جميعَ ما يعتقدهُ ويأتيه في أمورِ دينه وديناه، حقٌّ مطلقٌ»، وإنما الحقُّ المطلقُ ينحصرُ في الثوابِ والقطعيَّاتِ.

والقولُ بـ «نسبيَّةِ الحقيقة» إذا أخذَ به في جميعِ المجالاتِ، فهو يؤدِّي إلى جحدِ الضروريَّاتِ؛ مثلُ: معرفتنا بـ «أنَّ الكلَّ أكبرُ من الجزء»، و«أنَّ النقيضينِ لا يجتمعانِ ولا يرتفعانِ»، و«أنَّ لكلَّ حادثٍ محدثاً»، ويؤدِّي إلى جحدِ المستحسناتِ والمستقبَّحاتِ العقليَّةِ؛ مثلُ: حسنِ الصدقِ، وقبحِ الكذبِ، ومثلُ هذا لو أوقفَ عليه كثيرٌ ممَّن يدَّعي نسبيَّةَ الحقيقة، سيأباهُ ويُنكره، وتسليمهُ به إقرارٌ منه بوجودِ شروطٍ وقيودٍ لقاعدته، وهو إقرارٌ يُمكنُ أن يُبنى عليه الإقرارُ بسائرِ الثوابِ والقطعيَّاتِ، الدينيَّةِ والأخلاقيَّةِ.



## الجواب التفصيلي:

❁ **أولاً:** الإشكال ليس في القول بـ «نسبية الحقيقة» في المسائل الاجتهادية، وإنما في القول بها في الثوابت؛ وذلك بإلغاء المحكمات والقطعيّات في الدين:

قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْئَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ۖ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [يونس: ٩٤].

فالوحي يتضمّن قطعيّاتٍ؛ من الأوامر والأخبار؛ مثل الأركان الخمسة، وحاكمية الشريعة، ووجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والقدر خيرٍ وشره؛ فهذه حقائق مطلقة.

أما ما وردَ عن بعض الأئمة في احتمالية خطأ قوله، فإنما هذا في المسائل الاجتهادية الفرعية؛ كمسائل الخلاف السائغ التي اختلفَ فيها الأئمة الأربعة، وهذه المسائل الحقُّ فيها عند الله تعالى واحدٌ، لكنَّ المجتهد بشرطه يكونُ مثاباً مأجوراً وإن أخطأ؛ كما جاء في الحديث: «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ، فَأَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ اجْتَهَدَ، فَأَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ»؛ رواه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦).

❁ **ثانياً:** القول بـ «نسبية الحقيقة» يُنافي إدراك العقول والفطر البدهيّ للمستقبّحات:

فدعوى «النسبية المطلقة للحقيقة»، معارضةٌ أيضاً لإدراك العقول للمستقبّحات؛ فالعقول تُدرِكُ قبح الكذب، وقبح الظلم، وقبح البغي، وقبح الفساد، والقول بنسبية الحقيقة يجعلُ استقباح هذه الأمور يعارضُ إدراك العقلِ والفطرة لقبح هذه الأمور.

أما دعوى أن استقباح هذه الأمور لمجرد الإلف والعادة:

فالجواب عنها - كما قرره بعض أهل العلم - : أننا لا نُنكِرُ أن للعادة واختلاف الزمان والمكان والإضافة والحال تأثيراً في الملاءمة والمنافرة، ولا نُنكِرُ أن الإنسان يلائمه ما اعتاده من الأغذية والمساكين والملابس، وينافره ما لم يعتده منها، وإن كان أشرفَ منها وأفضلَ؛ ومن هذا إلف الأوطان وحب المساكين والحين إليها.

ولكن هل يلزم من هذا أن تكون الملاءمة والمنافرة كلها ترجع إلى الإلف والعادة

المجردة؟! ومعلوم أن هذا مما لا سبيل إليه؛ إذ الحكم على فرد جزئي من أفراد النوع، لا يقتضي الحكم على جميع النوع بنفس الحكم، واستلزام الفرد المعين من النوع للزام المعين، لا يقتضي استلزام النوع لهذا اللازم، وثبوت خاصّة معيّنة للفرد الجزئي، لا يقتضي ثبوتها للنوع الكلّي.

❁ **ثالثاً:** القول بـ «نسبيّة الحقيقة» يفتح الباب لجحد الضروريات العقلية:

مثال ذلك: «مبدأ السببيّة العامّة»، والذي يقول: «بأن لكلّ أمرٍ حادثٍ سبباً أحدثه»؛ هذا المبدأ يمثل قاعدة مطلقة لا تدخلها النسبيّة، ومدّعي النسبيّة: يلزمه ادّعاء إمكان أن يحدث شيءٌ من لا شيء، أو يحدث وجودٌ من عدم؛ وهي سفسطةٌ وتنكّرٌ للبدهة العقلية.

وقل الأمر نفسه في «مبدأ عدم التناقض»؛ فمن الممتنع المستحيل عقلاً: أن يوجد جسمٌ متحرّكٌ وساكنٌ في الوقت نفسه؛ فمن قال بنسبيّة هذه الحقيقة، لزمه تجويز وقوع مثل هذا؛ وهي سفسطةٌ ظاهرة.

والسفسطة فيها إنكار الحسيّات أيضاً، وقد قال بعض المتقدّمين: «الطريق معهم في إلزامهم، ودفع إنكارهم: أن تعدّ عليهم أمورٌ لا بدّ لهم من الاعتراف بثبوتها والعزم فيها؛ حتى يظهر عنادهم في إنكار الأشياء كلّها؛ مثل أنك هل تميّز بين الألم واللذّة، أو بين دخول النار والماء، أو بين مذهبك وما يناقضه؟ فإن أبوا إلا الإصرار على الإنكار، أو جعوا ضرباً، وأصلوا ناراً، إلى أن يعترفوا بالألم، وهو من الحسيّات، وبالفرق بينه وبين اللذّة؛ وهو من البديهيّات».

❁ **رابعاً:** قاعدة «نسبيّة الحقيقة» تعود على نفسها بالإبطال:

فإن أوّل ما يُسأل عنه من يقول بـ «نسبيّة الحقيقة»: هل قولك بنسبيّة الحقيقة حقيقةٌ مطلقةٌ أو نسبيّةٌ؟ فإن قال: «مطلقةٌ»، فهو يقول بالحقيقة المطلقة؛ وهذا نقض لأصله، وإن قال: «نسبيّةٌ»، قلنا: هذا يلزمك، ولا يلزمنا.

وعليه: فإن من يقول بـ «نسبيّة الحقيقة»: إن تدرّجنا معه في الجدال، لا بدّ أن يصل إلى مرحلة يُقرُّ فيها بوجود شيءٍ مطلقٍ، ومهما اختلفنا معه في تحديده، فإن مجرد قوله به يكون

منطلقاً لإلزامه بما فوقه من الحقائق والقطعيّات؛ حتى يَعْلَمَ أن شريعة الله تعالى حقٌّ مطلقٌ،  
والأخذُ بها حتمٌ لازمٌ.

كلماتٌ دلاليّةٌ: نسبيّةُ الحقيقة، الحقيقةُ المطلقة.



## ٣- الداروينية

المسألة (٢٥٣) - ما الموقف من الداروينية؟

## السؤال

إن الداروينية يتبناها اليوم أكبر العلماء في الغرب، كما أن عددًا من المفكرين المسلمين قالوا بصحتها؛ فما الإشكال فيها من وجهة نظر من يرفضها؟

## عبارات مشابهة للسؤال

✽ الموقف من نظرية دارون.

## الجواب

## مضمون السؤال:

صاحب السؤال يرى أن الداروينية يتبناها اليوم أكبر العلماء في الغرب، كما أن عددًا من المفكرين المسلمين قالوا بصحتها؛ ويريد أن يعرف وجه الإشكال فيها من وجهة نظر من يرفضها.

## مختصر الإجابة:

إن نظرية داروين هي نظرية تطورت وأخذت قضايا مركبة ومختلطة، ولها شقان:

✽ الشق الأول: شق فيه معارضة للثوابت الدينية؛ فهذا الشق:

- مثل العشوائية في التطور، وما فيه من مخالفة لأصل العلم والمشية لله تعالى وغيرها.
- ومثل موقع آدم ﷺ من هذه النظرية؛ فعندنا نحن المسلمين: الله تعالى خلق آدم بيده، وأسجد له ملائكته، وأكرمه سبحانه وتعالى.

فهذا الشق لا شك في بطلانه من النظرية؛ لثبوت الشرع نفسه بأصح وأصرح الأدلة، وثبوت ما يُبطله في الشرع بأصح وأصرح الأدلة أيضاً، ونحن نقطع أن ما بُني على ذلك الشق من الأدلة، باطل، وأما أهل العلم الطبيعي، فهم: إما قوم يعلمون بطلانه الآن، أو آخرون سيعلمون ذلك.

### ❁ والشق الثاني: شق ليس فيه معارضة للثواب الدينية؛ كتطور بعض الحيوانات وغيرها.

فهذا الشق قابل للنظر، وفيه شواهد قد تدل على بعض أجزاء النظرية (وليس كلها)، ومع ذلك فنقول: إن هذه النظرية لم تأخذ صفة القطعية، كما يروج لها بعضهم؛ لا من حيث سلامة الدليل، ولا من حيث سلامة الاستدلال (حيث يوسع الاستدلال بأكثر من الدليل)، ولا من حيث اتفاق أهل الفن عليها.

وقد ثبت بالتبع وجود كثير من الثغرات العلمية فيها، بل مخالفة بعضها لنظريات - وربما حقائق علمية - في علوم أخرى؛ من الفيزياء، والكيمياء، وغيرها.

وكذلك ثبت بطلان كثير من أدلتها، بل تزييفها، والمماحكة لإثباتها بدون الحجة، بل بالقوة والإرهاب أحياناً.

ولمجموعة من العوامل أصبحت هذه النظرية رمزاً للإلحاد، ليس لقوتها العلمية، بل لأنهم وجدوها أقرب ما لديهم لإيجاد بديل عن الرب الخالق سبحانه؛ فأصبحت تروج - بل تُفرض أحياناً - في البيئات التعليمية والفكرية معاداة لأهل الأديان، دون النظر في أدلة إثبات الخالق، وأدلة بطلانها.

### الجواب التفصيلي:

يُمكن إزالة الإشكال الوارد في السؤال من خلال النقاط التالية:

## الأولى: مقدمة حول نشأة نظرية داروين:

ظَهَرَت الداروينيَّة في أحواءٍ علميَّة بدائيَّة، حين كان يُعتَقَدُ أن الحياةَ تَنشَأُ مِنَ اللاحياءِ، وأن الخليَّةَ مجردٌ بالونٍ مليءٍ بمادَّةٍ هلاميَّة، وأن الحشراتِ تَظْهَرُ مِنْ بقايا الطعام، والفئرانِ مِنَ الشعيرِ، والبكتيريا مِنَ الجمادِ.

لذلك قد لا يُستَعْرَبُ على مَنْ انساقَ خلفَ هذه الخُرافةِ آنذاك، واقتنَعَ بإمكانيةِ تحوُّلٍ مِنَ الرُّعْنِفَةِ إلى قَدَمٍ، أو اليَدِ إلى جناحٍ؛ لأنَّه في ذلك الوقتِ لم تُكْتَسَفِ الصفاتُ الوراثيَّةُ بعدُ، ولكنَّ اللومَ كُلَّ اللومِ يَقَعُ على مَنْ يواصلُ هذا الإيمانَ رَغْمَ المعرفةِ التي نمتلكُها الآن!

فبينما كان (ألفريد راسل والاس)، عالمُ الأحياءِ البريطانيِّ، يتماثُلُ للشفاءِ مِنْ نوبةِ مَلازِيا بجزيرةِ (هالمَاهيرا) الإندونيسيةِ النَّائيةِ، عَنَّتْ له فكرةٌ كانت سببًا في تغييرِ نظرةِ البشريَّةِ إلى نفسها؛ فقد صاغَ نظريَّةَ الاصطفاءِ الطبيعيِّ؛ حيثُ دُوِّنتُ فكرتُه خَطِيئًا، ووصلتُ إلى داروين الذي قال: «إنه كان يُمعِنُ الفكرَ لما يَرَبو على عَقْدٍ مِنَ الزمانِ في نظريَّةٍ مشابهةٍ عن النشوئِ والارتقاء، بدأتُ بما يُسمَّى شجرةِ الحياة!». .

وهنا قام (لايل تشارلز ليل) بتشجيعِ (داروين) على سرعةِ طرحِ نظريَّتهِ قبلِ (والاس)، وهذا ما حَدَثَ بالفعلِ، عندما قام (داروين) بطرحِ نظريَّةِ «أصلِ الأنواعِ .. بمعنى الاصطفاءِ الطبيعيِّ».

وتقولُ النظريةُ باختصارٍ: «إنَّ كَلَّ الكائناتِ الحيَّةِ على وجهِ الأرضِ بدأتُ مِنْ خليةٍ حيَّةٍ بسيطةٍ، ثم تطوَّرتُ وتنوَّعتُ إلى كَلَّ ما نراهُ اليومَ مِنْ كائناتٍ حيَّةٍ بدأتُ مِنَ الماءِ، ثم انتقلتُ إلى اليابسةِ خلالَ ملايينِ السنينِ؛ وذلك عن طريقِ الصفاتِ المكتسبةِ مِنَ البيئَةِ والاصطفاءِ الطبيعيِّ، والذي يُبعدُ كَلَّ الصفاتِ التي لا تناسِبُ الكائنَ، ويحتفظُ بتلكِ التي تَسْمَحُ له بالبقاءِ في ظلِّ الصراعِ على الحياة».

الشيءُ الشديداً التناقضِ هنا: هو أن داروينَ الذي استطاعَ اكتشافَ أمرٍ ميتافيزيقيٍّ «غيبِيٍّ»، عظيمٍ بحجمِ أن كَلَّ الكائناتِ تعودُ لسلفٍ واحدٍ قبلِ (٥, ٣ مليارِ سنةٍ)، لم يتمكَّنْ

مِنَ اكْتِشَافِ مَا يَحْدُثُ أَمَامَ عَيْنَيْهِ، وَهُوَ أَنَّ الدُّبَابَ لَا يُخْلَقُ مِنَ اللَّحْمِ، كَمَا كَانَ يُعْتَقَدُ، بَلْ يَجْلِبُ الْيَرَقَاتِ إِلَيْهِ!

وهكذا وُلِدَتْ نَظْرِيَّةُ التَّطَوُّرِ فِي أَجْوَاءِ إِحْدَائِيَّةٍ مَنَاسِبَةٍ بَعْدَ زَوَالِ سُلْطَةِ الْكَنِيسَةِ؛ حَيْثُ كَانَتِ النُّفُوسُ مُسْتَعِدَّةً لِنَفْسِيرِ الْحَيَاةِ بِشَكْلِ مَادِّيٍّ، وَمَهْيَأَةً لِأَيِّ طَرَحٍ يَقُودُهَا بَعِيدًا عَنِ تَفْسِيرَاتِ الدِّينِ أَوْ الْخَالِقِ.

وَتَجَدُّرُ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ (دَارْوِينَ) لَيْسَ أَوَّلَ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ كَائِنَاتِ الْيَابِسَةِ سَلَفُهَا خَرَجَ مِنَ الْبَحْرِ، وَلَا أَوَّلَ مَنْ أَغْرَقَ فِي التَّفَكِيرِ الْخَيَالِيِّ الْبَعِيدِ كُلَّ الْبَعْدِ عَنِ التَّفَاصِيلِ الْعِلْمِيَّةِ لِمِثْلِ هَذِهِ التَّحَوُّلَاتِ أَوْ التَّطَوُّرِ؛ فَقَدْ عَرَفَ التَّارِيخُ أَوَّلَ وَثْنِيَّ قَالِ بِذَلِكَ، وَهُوَ الْيُونَانِيُّ (أَنَاكْسِيمَانْدَر) (٦١٠ - ٥٤٦ ق. م)، حِينَ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْحَيَوَانَاتِ كُلَّهَا عَاشَتْ فِي الْمَاءِ أَوَّلًا، وَأَنَّ حَيَوَانَاتِ الْيَابِسَةِ تَوَلَّدَتْ مِنْهَا.

حَتَّى إِنَّ الرُّومَانِيَّ (سِينْسُورِينُوسَ) مِنَ الْقَرْنِ الثَّلَاثِ الْمِيلَادِيِّ ذَكَرَ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ بِظَهْوَرِ الْبَشَرِ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ رَجَالًا وَنِسَاءً فِي جُوفِ سَمَكٍ كَبِيرٍ؛ كَيْ يَحْمِيَهَا مِنْ تَقَلُّبَاتِ الْجَوْ فِي الْأَرْضِ.

وَيُشِيرُ (هَنْرِي مَوْرِيْس) لِهَذَا الرِّبْطِ بِقَوْلِهِ فِي كِتَابِ «الْحَرْبِ الطَّوِيلَةِ عَلَى اللَّهِ»: «وَالْحَقِيقَةُ هِيَ أَنَّ نَظْرِيَّةَ (دَارْوِينَ) كَانَتْ حَافِزًا لِإِحْيَاءِ الْوِثْنِيَّةِ الْقَدِيمَةِ، وَقَدْ ظَهَرَتْ فِي الْوَقْتِ الْمُنَاسِبِ مِنَ التَّارِيخِ؛ لِتَجَلِبَ ثَمَارَ التَّمَرُّدِ عَلَى اللَّهِ، وَالَّذِي كَانَ قَدْ زُرِعَ فِي أُورُوبَا الْغَرْبِيَّةِ قَبْلَهَا بِقَرْنٍ».

كِتَابُ (دَارْوِينَ) أَسْهَمَ فِي إِنتَاجِ حَمَلَةٍ مِنَ قَبْلِ عَالِمِ الْأَحْيَاءِ الشَّهِيرِ (تُومَاسِ هَنْرِي هُكْسَلِي)، وَزَمَلَائِهِ أَعْضَاءِ نَادِي إِكْسِ الْعِلْمَانِيِّ، عَنِ طَرِيقِ الْمَذْهَبِ الْعِلْمِيِّ الطَّبِيعِيِّ، مُسْتَعِلاً نَفُوذَهُ فِي الْمَجْلِسِ الْمَلَكِيِّ الْخَاصِّ بِإِنْجِلْتَرَا، وَقَدْ كَانَ شَدِيدَ التَّعَصُّبِ لِنَظْرِيَّةِ (دَارْوِينَ)، لِدَرَجَةِ أَنَّهُ لُقِّبَ بِ(كَلْبِ دَارْوِينَ)، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ اسْتَعْدَمَ مُصْطَلَحَ «الْلاَّأَدْرِيَّة».

### ❁ الثَّانِيَّةُ: أَوْجُهُ بَطْلَانِ نَظْرِيَّةِ دَارْوِينَ:

هَذَا؛ وَتَوَاجُهُ نَظْرِيَّةُ التَّطَوُّرِ عَدَدًا مِنَ الْحَقَائِقِ الَّتِي تَحْكُمُ عَلَى بِنْيَانِهَا بِالْإِنْهِيَارِ، يُمَكِّنُ إِجْمَالَهَا فِيمَا يَأْتِي:

## \* أولاً: العجز عن الإثبات:

فمع عظيم المنزلة التي جعلها الملاحدة وأتباع الداروينية لفرضية التطور، وكبير المكانة التي تتبوؤها لديهم، ومع كثرة الجهود المضنية التي بذلوها لإثبات صحتها وصدقها وتدعيم سلامتها، إلا أنها - عند التحقيق والتأمل فيما قدموه من أدلة ومبررات وتوضيحات - ما زالت في خانة الفرضية، وفي درجة التأمل العقلي، وما زالت هناك صعوبات كبيرة تعترض طريقها، وأسئلة عميقة وجوهريّة تؤكد عجزها عن القيام على ساقها.

يقول (جوناثان تناباوم) المستشار العلمي لمعهد (شيرلر) في مقالة بعنوان: «نحو علم جديد للحياة»: «من السهل الآن اكتشاف أن الداروينية ليست سوى نوع من العبادة، أنا لا أبالغ، النظرية لا تمتلك أية صلاحية علمية، أدلة النظرية مصطنعة لأسباب سياسية وأيديولوجية».

ويقول الكاتب الماسونني الإنجليزي (والتر ليزلي ويلمزهورست) في كتابه: «معنى الماسونية»: «التطور من إنسان إلى سوبرمان، كان هو الهدف المنشود دائماً، أو التطور إلى ما يُشبه: الإله».

## \* ثانياً: فساد منهج الاستدلال والاستنتاج:

مع حرص الداروينيين على جمع أكبر قدر ممكن من الأدلة على صحة فرضيتهم، إلا أنهم - في أثناء استدلالهم بتلك الأدلة - وقعوا في أنواع من الانحرافات الاستدلالية، وصنوف من الصور الخاطئة في الاستدلال والإثبات؛ كالمبالغة في الاعتماد على الخيال والحُدس، والاعتماد على مطلق المشابهة، والمصادرة على المطلوب.

## \* ثالثاً: بطلان القواعد المركزية:

فمع أن التطور فرضية كثيرة الفروع، متشعبة الأطراف، وكثيرة التعديل والتحوير، ومتعددة المدارس والتشكلات، إلا أنها في حقيقتها تقوم على أصول محددة، وقواعد مركزية معدودة، تمثل المرجعية الأساسية فيها، والقواسم المشتركة بين كل تشكلاتها.

وعند التأمل في منظومة فرضية التطور نجد أن أهم تلك القواعد ترجع إلى أصليين أساسيين، هما:





● الأول: الاعتمادُ على القولِ بالصدفة.

● الثاني: الاعتمادُ على الانتخابِ الطبيعيِّ طويلِ الأمد.

وكلا الأصلين باطلٌ، وتفصيلُ ذلك يطولُ.

\* رابعاً: انتهاكُ فرضيةِ التطوُّرِ للامتيازاتِ الإنسانيَّة؛ مما أدى إلى إفسادِ حياةِ الإنسان، وإدخالِ الخللِ في مبادئه وأخلاقه، وإبطالِ أصولِ معرفته وعلمه:

فضلاً عن أن فرضيةَ التطوُّرِ مشحونةٌ بالأغلاطِ المنطقيَّةِ والاستدلاليَّةِ، وعاجزةٌ عن إثباتِ دَعواها أن كلَّ المظاهرِ البيولوجيَّةِ ناتجةٌ عن الانتخابِ الطبيعيِّ القائمِ على الصدفةِ وطولِ الأمدِ -: فإنها مع ذلك لها آثارٌ عميقةٌ على حياةِ الإنسان، وطبيعةِ وجوده في الحياة.

فحينَ تعاملتْ فرضيةُ التطوُّرِ مع الإنسانِ على أنه مجردُ كائنٍ حيٍّ، جاء نتيجةَ الصدفةِ العمياءِ الصمَّاءِ، التي لا إرادةَ لها، ولا قصدَ، ولا غايةً؛ فإنها أنهتْ بذلك الامتيازَ الإنسانيَّ، وحقَّرتْ من منزلته، وأفسدتْ حقيقتهُ وتصوراته، وأصرتْ بأخلاقه ومبادئه وقوانينِ حياته.

فمن أعمقِ المسالكِ في محاكمةِ فرضيةِ التطوُّرِ، والنظرِ في الحُكمِ عليها: الكشفُ عن آثارها المدمِّرةِ لحياةِ الإنسانِ؛ فإن كلَّ نظريَّةٍ تُفسدُ حياةَ الإنسانِ، وتُدخلُ الخللَ في مبادئه وأخلاقه، وتُبتلُّ أصولَ معرفته وعلمه -: فهي لا محالةً نظريَّةٌ باطلةٌ لا يُمكنُ قبولُها.

\* خامساً: تناقضُ نظريَّةِ التطوُّرِ مع العلومِ التجريبيَّةِ الأخرى:

فمع عدم تماسكِ النظريَّةِ في بُنيانها، وعدم قيامها على براهينَ صادقةٍ، فهي - في الوقتِ نفسه - تتصادمُ مع عددٍ من التطوُّراتِ العلميَّةِ في مجالاتٍ مختلفةٍ.

وقد قام عددٌ من الدارسين برصدِ العلومِ؛ كعلمِ الفيزياءِ، والكيمياءِ، وغيرهما، والمجالاتِ التي تتعارضُ قوانينُها ونتائجُها مع فرضيةِ التطوُّرِ، وكشفوا عن أوجهِ التعارضِ والتصادمِ بينها ببحوثٍ علميَّةٍ مطوَّلةٍ ومفصَّلةٍ.

وفيما يأتي نذكرُ بعضَ الأسبابِ العلميَّةِ لسقوطِ الداروينيَّةِ، نقلاً عن الدكتور (والْتِ براون) مركزِ الخلقِ العلميِّ:

(١) من الحقائقِ الثابتةِ علمياً: أن الحياةَ لا تنشأُ من موادٍّ غيرِ حيَّةٍ (قانونُ التكوينِ

البيولوجي Biogenesi).

(٢) يُعَدُّ أَيُّ تَطَوُّرٍ كِيمِيَائِيٍّ لِلحَيَاةِ مُسْتَحِيلًا؛ فَلَمْ يَحْدُثْ مِنْ قَبْلِ أَنْ قَامَ عَالَمٌ بِإِجْرَاءِ تَجْرِبَةٍ نَاجِحَةٍ فِي هَذَا الصِّدَدِ، وَحَتَّى تَجْرِبَةُ (مِيلَرِ يُونِري) الَّتِي لَمْ تَزَلْ تَذْكُرُهَا بَعْضُ المَرَاجِعِ العِلْمِيَّةِ، فَقَدْ ثَبَّتَ - فِيمَا بَعْدُ - أَنَّهَا غَيْرُ مَلَائِمَةٍ.

(٣) قَوَانِينُ (مَنْدِل) لِلوَرَاثَةِ تُحَدُّ مِنَ التَّبَائِنَاتِ الوَرَاثِيَّةِ دَاخِلَ النُّوعِ الوَاحِدِ؛ فَوْقًا لِهَذِهِ القَوَانِينِ تَوَدِّي التَّوَلِيفَاتِ المَخْتَلِفَةُ مِنَ الجِينَاتِ إِلَى ظُهُورِ صِفَاتٍ مَخْتَلِفَةٍ بَيْنَ أَفْرَادِ النُّوعِ الوَاحِدِ، لَكِنَّ الجِينَاتِ نَفْسَهَا لَا تَتَغَيَّرُ مِنْ فَرْدٍ لِآخَرَ دَاخِلَ النُّوعِ الوَاحِدِ، وَقَدْ أَكَّدَتِ التَّجَارِبُ وَالمَلْحُوظَاتُ العِلْمِيَّةُ صَحَّةَ هَذِهِ الحُدُودِ الوَرَاثِيَّةِ.

(٤) الصِّفَاتُ المَكْتَسَبَةُ لَا تُورَثُ؛ فَمِثْلًا: عُنُقُ الزَّرَافَةِ الطَّوِيلُ، لَمْ يَتَكَوَّنْ نَتِيجَةَ قِيَامِ أَسْلَافِ الزَّرَافَةِ بِمَدِّ أَعْنَاقِهِمْ عَالِيًا لِلوَصُولِ لِلأَغْصَانِ المَرْتَفِعَةِ، وَكَذَلِكَ الإِنْسَانُ الَّذِي يَمَارِسُ رِيَاضَةَ حَمَلِ الأَثْقَالِ، لَنْ يَمُرَّرَ عَضَلَاتِهِ القَوِيَّةَ إِلَى أبنَائِهِ؛ فَلَا تُوجَدُ آيَةٌ أَلِيَّةٌ حَيَوِيَّةٌ يُمَكِّنُ لِلكَائِنِ الحَيِّ مِنْ خِلَالِهَا إِحْدَاثَ تَغْيِيرَاتٍ فِي صِفَاتِ نَسْلِهِ، بِمَجْرَدِ مَمَارَسَتِهِ لِسُلُوكٍ مُعَيَّنٍ خِلَالَ مَدَّةِ حَيَاتِهِ.

(٥) لَمْ يَحْدُثْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسَبَّبَتِ الطَّفَرَاتُ الوَرَاثِيَّةُ فِي جَعْلِ الكَائِنَاتِ الحَيَّةِ أَكْثَرَ مَلَائِمَةً لظُرُوفِهَا المَعِيشِيَّةِ؛ فَالطَّفَرَاتُ - فِي مُجْمَلِهَا - مُؤَدِّيَّةٌ، وَكثِيرًا مَا تَكُونُ مُمِيتَةً.

وَمِنْ خِلَالِ سُلْسُلَةِ مِنَ التَّجَارِبِ العِلْمِيَّةِ عَلَى ذُبَابَةِ الفَاكِهِةِ، اسْتَعْرَفَتْ (٩٠ عَامًا)، وَأَنْتَجَتْ (٣٠٠٠ جِيلٍ مُتَعاقِبٍ)، لَمْ نَجِدْ فِي النَتَائِجِ مَا يَجْعَلُنَا نَعْتَقِدُ بوجُودِ آيَةٍ عَمَلِيَّةٍ طَبِيعِيَّةٍ أَوْ صِنَاعِيَّةٍ يُمَكِّنُهَا زِيَادَةُ تَعْقِيدِ الكَائِنِ الحَيِّ أَوْ قَابِلِيَّتِهِ لِلإِسْتِمْرَارِ، وَبِالْجَمَلَةِ: فَإِنَّ الحَشْرَاتِ لَا تَمْتَلِكُ أَيَّ تَارِيخٍ تَطَوُّرِيٍّ.

(٦) الطَّفَرَاتُ لَا يَنْتُجُ عَنْهَا أَعْضَاءٌ مَعْقَدَةٌ؛ كَالعَيْنَيْنِ، وَالأذُنِ، وَالمُخِّ، وَنَاهِيكَ عَنِ التَّصْمِيمِ المَحْكَمِ الدَّقِيقِ فِي الكَائِنَاتِ الحَيَّةِ الدَّقِيقَةِ؛ فَمِثْلُ هَذِهِ الأَعْضَاءِ لَا يُمَكِّنُنَا حَتَّى أَنْ نَتَصَوَّرَهَا فِي حَالَةٍ شَبِهُ مَكْتَمَلَةٍ، أَوْ نَصِفَ صَالِحَةٍ.

حَيْثُ يَنْطَبِقُ عَلَى هَذِهِ الأَعْضَاءِ صِفَةُ «التَّعْقِيدِ غَيْرِ القَابِلِ لِلاخْتِرَالِ»، أَي: أَنَّهُ يَلْزَمُ لِأَيِّ عَضْوٍ مِنْ هَذِهِ الأَعْضَاءِ - لِلقِيَامِ بِالحَدِّ الأَدْنَى مِنْ وَظِيفَتِهِ -: أَنْ يَتَوَافَرَ لَهُ نَطَاقٌ

واسعٌ مِنَ المكوّناتِ والأجزاءِ المترابطة، تَعْمَلُ معًا في كفاءةٍ، وأيُّ نقصٍ أو عدمِ اكتمالٍ في أيِّ وظيفةٍ عضويّةٍ مِنْ هذه الوظائفِ: تَجْعَلُ العَضْوَةَ عِبْنًا عَلَى الكائِنِ الحَيِّ، لا مِيزَةً، وهو ما لا يَشْجَعُ عَلَى ظُهُورِهِ وَفَقًا لمبادئِ التَطَوُّرِ الأساسيّةِ.

(٧) كُلُّ الكائناتِ الحَيّةِ يُمكنُ تصنيفُها إلى مجموعةٍ مِنَ الأنواعِ، ولو كانتِ نظريّةُ التَطَوُّرِ هي التفسيرُ السليمُ لظهورِ الكائناتِ، لَكُنّا قد وَجَدنا أعدادًا غفيرةً مِنَ الكائناتِ الانتقاليّةِ غيرِ مصنّفةٍ، لكننا - في الواقعِ - لا نجدُ أيَّ دليلٍ مباشرٍ عَلَى نشوءِ آيَةِ فصيلةٍ رئيسيةٍ مِنَ الحيواناتِ أو النباتاتِ مِنَ فصيلةٍ أُخرى.

(٨) اقتصرتْ مشاهداتنا على انقراضِ بعضِ أنواعِ الكائناتِ الحَيّةِ، لكننا لم نشاهدْ أبدًا - على مَرِّ العصورِ - ظهورَ أيِّ نوعٍ جديدٍ مِنَ الكائناتِ الحَيّةِ.

(٩) «شجرةُ التَطَوُّرِ» المزعومةُ لا جِذْعَ لها؛ ففي الحِقْبِ المبكّرِ لِسِجِلِّ الأحافيرِ - وبصفةٍ عامّةٍ في طبقاتِ العهدِ الكامبري - نجدُ أن صُورَ الحياةِ قد ظَهَرَتْ معقّدةً، ومتنوّعةً، وكاملةً التَطَوُّرِ، بشكلٍ مفاجئٍ.

### \* سادسًا: الوقوعُ في التناقضاتِ العميقة:

مِن أقوى البراهينِ الدالّةِ عَلَى اضطرابِ المواقفِ، وبُعْدِها عن الاتّساقِ والانضباطِ البنائِيِّ: وقوعُ أتباعِها في التناقضاتِ المنهجيةِ، وهي - في الأصلِ - تدلُّ عَلَى فسادِ الموقفِ نفسه، وكسادِ بنيتِهِ الاستدلاليّةِ.

وقد وَقَعَ ذلكِ بشكلٍ ظاهرٍ في أتباعِ نظريّةِ التَطَوُّرِ؛ فإنهم - في تعاملِهم مع فرضيّتهم وتأسيسِهم لها - وَقَعُوا فِي حُرْمَةٍ مِنَ التناقضاتِ المعيبةِ.

وفيما يلي بعضُ التصريحاتِ التي أدلى بها العلماءُ عَلَى عدمِ إمكانِ الداروينيّةِ مِنَ تفسيرِ نشوءِ الحياةِ:

● الدكتورُ (رُوبرتُ أندروز ميليكان)، وهو فيزيائيٌّ أمريكيٌّ، حائزٌ عَلَى جائزةِ نوبلٍ في الفيزياءِ عام (١٩٢٣)، مِنْ أنصارِ التَطَوُّرِ؛ قال: «إنه مِنَ المحزّنِ أن نرى العلماءَ في محاولةٍ

لإثبات التطور، ولا يُمكنُ لأيِّ عالمٍ إثباتها أبداً».

● (جيري كوين)، وهو عالمُ البيئَةِ والتطوُّرِ في جامعة شيكاغو؛ قال: «في النهاية، وبشكلٍ غيرٍ متوقَّعٍ: يجبُ أن نعترفَ أن هناك القليلَ مِنَ الأدلَّةِ لدعمِ الداروينيَّةِ الجديدة، الأدلَّةُ النظريةُ والتجريبيةُ التي تدعمُها ما تزالُ ضئيلةً».

● (د. ل. ستيرن)، عالمُ الحيوان، ومن أنصارِ التطوُّرِ؛ قال: «نظريةُ داروين في التطوُّرِ لم تجدْ دليلاً واحداً في الطبيعة؛ فهي ليست نتيجةً للبحوثِ العلميَّةِ، ولكنْ بكلِّ معنى الكلمة: هي وليدةُ أفكارٍ من خيالٍ».

كانت هذه آراءُ بعضِ العلماء، الذين ناصرُوا الداروينيَّةَ زمناً طويلاً.

ونُشيرُ ختاماً: إلى أن «نظريةَ التطوُّرِ الموجَّه» لم يقتصرْ تبنيُّها على المفكرين الغربيين، وإنما تبناها عددٌ من المفكرين المعاصرين، ورأوا فيها موقفاً راشداً جامعاً بين جميعِ الشواهدِ العلميَّةِ، والنصوصِ الشرعيَّةِ تعارضٍ مقالةً هؤلاء؛ ذلك أن الأدلَّةَ كثيرةٌ ظاهرةٌ قويَّةٌ على أن الله خلق آدمَ أبا البشر، وخلق الإنسانَ خلقاً خاصاً، وأن وجوده في الأرضِ لم يكن نتيجةً تطوُّرٍ بيولوجيٍّ من أنواعٍ حيوانيةٍ أخرى سابقةٍ عليه.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: الداروينيَّة، التطوُّر، التطوُّرُ الموجَّه.





## ٤- العَلْمِيَّة

المسألة (٢٥٤) - إنكار الغيبات بحجة أنها لا تخضع للتجربة، والإدراك الحسي.

### السؤال

كيف نُؤْمِنُ بِالْغَيْبِ، وَنَحْنُ لَمْ نَرَهُ؟ إِذْ كَيْفَ نُؤْمِنُ بِشَيْءٍ لَا نُدْرِكُهُ؟

### عبارات مشابهة للسؤال

- ✱ المنهج الحسي التجريبي، والإيمان بالغيبيات.
- ✱ مشكلات المنهج الحسي التجريبي.
- ✱ بطلان المذهب الحسي التجريبي.

### الجواب

### مختصر الإجابة:

إنكار الغيبات اعتماداً على المذهب الحسي، أمرٌ لا يستقيم بحال؛ لأن عدم الإدراك الحسي للشيء لدى بعض من له إدراكٌ ليس دليلاً على عدم وجوده، ولا على أنه غير ممكن الإحساس به لدى آخرين.

كما أن الأمور الغيبية أمورٌ يقينية؛ لأنها قائمة على أدلة قطعية؛ كالخبر الصادق، والدلالة العقلية على وجود إله خالقٍ له مطلق العلم والقدرة.

كما أنه لا يوجد إنسان قادرٌ على إنكار الغيبٍ بدليلٍ قاطع، بل الإيمان بالغيب ضرورة عقلية وإنسانية.

وأخيراً: فإننا نقول: إننا لو سلّمنا أن مصدرَ المعرفة الوحيد هو الحس؛ كما يقول أصحابُ هذا المذهب، فإن عالمَ الغيبِ مما يُمكنُ الإحساسُ به، بل هو محسوسٌ بالفعل؛ فإنه قد أحسَّ به في الدنيا، وسيُعلمُ بالحواسِّ أيضاً في الآخرة، والصوابُ: أن ما لا يُمكنُ الإحساسُ به، فهو معدومٌ، لا موجودٌ؛ كما ذكرَ العلماء. ينظر: «الصفديّة» (٢ / ٢٨٤)، و«الردُّ على المنطقيين» (ص ٣٠٩-٣١٠)، و«درءُ تعارضِ العقلِ والنقل» (٥ / ١٧١-١٧٥)؛ جميعها لابن تيمية.

### الجوابُ التفصيليُّ:

يُمكنُ إزالةُ الإشكالِ الواردِ في السؤالِ من خلالِ النِّقاطِ التالية:

❁ **أولاً:** المذهبُ الحسِّيُّ التجريبيُّ، «النشأةُ والتطوُّراتُ والأساسُ الفلسفيُّ»:

تمتدُّ جذورُ «المذهبِ الحسِّيِّ» إلى عصورٍ قديمةٍ في الفكرِ الإنسانيِّ؛ فقد ظهرَ أوَّلُ أمره في العصرِ اليونانيِّ، ومن أقدمِ المدارسِ التي نُقلَ عنها الأخذُ به: هي «المدرسةُ الدَّرِّيَّةُ»، التي ذهبَت إلى أن الوجودَ كلّه يَنحَلُّ إلى ذرّاتٍ صغيرةٍ لا تقبلُ الانقسامَ، وقالوا: «إن الحواسِّ هي المصدرُ الوحيدُ للمعرفةِ عند الإنسان، وإن كلَّ معرفةٍ لديه ترجعُ إلى الحسِّ»، وشاع هذا المذهبُ كثيراً في العهدِ اليونانيِّ، حتى اضطرَّ أفلاطونُ وأرسطوُ إلى نقضِهِ وتقويضِ أصولِهِ.

وما زال «المذهبُ الحسِّيُّ التجريبيُّ» يسيرُ على نسقٍ واحدٍ عبرَ التاريخِ الفلسفيِّ الطويلِ، حتى بلغَ عصرَ الفلسفةِ الحديثةِ، وفي هذا العصرِ: شهدَ المذهبُ الحسِّيُّ تطوُّراً كبيراً في رؤيتهِ وأدلتهِ، وتحوَّلَ إلى منظومةٍ معرفيَّةٍ واسعةِ الانتشارِ، وعميقةِ التأثيرِ؛ كما هو الحالُ مع الفيلسوفِ الإنجليزيِّ: «جون لوك»؛ فهو يُعدُّ المؤسِّسَ الفعليَّ للمذهبِ الحسِّيِّ في صورتهِ الحديثةِ؛ ولذلك يقولُ «برتراند راسل» في كتابهِ «تاريخِ الفلسفةِ الغربيَّة»: «وقد يُعتبرُ لوكُ مؤسساً للتجربيَّةِ، وهي النظرةُ القائلةُ بأن معرفتنا كلُّها - مع إمكانِ استثناءِ المنطقِ والرياضيَّاتِ - مستمدَّةٌ من التجربة».

ثم بعد ذلك اكتمَل المذهبُ الحسِّيُّ على يدِ «ديفيد هيوم»؛ فإنه أكَّد أن المعرفةَ الإنسانيَّةَ

جميعها راجعة إلى المعطيات الحسيّة فقط، وقد أدّى به الحال إلى «الشكّ واللاأدرية المستحكمة».

وتابع «لوك» و«هيوم» أناسٌ كثيرون، ومذاهبٌ عديدة، ومناهجٌ شتى؛ كالمازكسيّة، والوضعيّة، والبراجماتيّة، وكلّها تبنت هذا المنهج الحسيّ، ورتبت على ذلك مواقف دينيّة كثيرة، منها ما تناوّلته في هذه الإجابة، وهو: «إنكار الغيبات»؛ لأنها لا تخضع للمنهج الحسيّ التجريبيّ» عندهم.

### ❁ ثانياً: الإشكالات المنهجية والعلمية للمذهب الحسيّ:

وسنكتفي بنقض المذهب الحسيّ التجريبيّ من خمسة أوجه:

#### ❁ الأول: استحالة إقامة البرهان على صدق الدعوى:

ومعناه: أن دعوى حصر مصادر المعرفة في الحسّ، مجرد دعوى من دعاوى، لا بُدّ من إقامة الدليل على صدقها، ولا يخلو حال الحسيّين من أمرين:

١) إما أن يكون مستند علمهم بهذه الدعوى كونها قضيةً بدهيّة ضروريّة، وإن كان كذلك، فقد ناقضوا أنفسهم؛ لأن البدهيات ليست من الحسيّات، وإن كانت تجریداً للحسيّات.

٢) وإن كان مستندهم الاستدلال والنظر، فلا يخلو استدلالهم من أمرين:

أ- إما أن يكون استدلالهم على حصر المعرفة في المنهج الحسيّ راجعاً إلى دلالة العقل؛ فقد ناقضوا أنفسهم أيضاً.

ب- وإما أن يكون راجعاً إلى دليل الحسّ ذاته؛ وهذا معيبٌ جدّاً، ومتضمّنٌ لخلل منهجيّ كبير، وهو: «الاستدلال على الشيء بنفسه».

ومع ذلك: فإن استدلالهم بالحسّ على دعواهم بأن الحسّ نفسه هو المصدر الوحيد للمعرفة:

١- إما أن يكون عن طريق الاستقراء التام لكل الأحوال المعرفيّة عند الإنسان؛

وهذا أمرٌ مستحيلٌ ومتعذرٌ، ولا يُمكنُ إثباته واقعاً ولا حالاً.

٢- وإما أن يكونَ عن طريقِ الاستقراءِ الناقصِ، ولكنَّ هذا النوعَ لا يَنفَعُ في تصحيحِ مذهبهم؛ لأنَّ التجربةَ الحسِّيَّةَ تجربةٌ جزئيَّةٌ، ولا تَمَلِكُ القدرةَ على التعميمِ. وبهذا يتبيَّنُ أوَّلُ مواطنِ الفسادِ والحَلَلِ في المذهبِ الحسِّيِّ التجريبيِّ؛ وهو استحالةُ البرهنةِ على حصرِ المعرفةِ فيه.

### \* الثاني: اختزالُ المعرفةِ الإنسانيَّةِ الرَّحبةِ:

ومعناه: أن المذهبَ الحسِّيَّ يحصُرُ مصادرَ المعرفةِ الإنسانيَّةِ على مصدرٍ واحدٍ، وهو الحسُّ فقط، والحقيقةُ: أن طبيعةَ المعرفةِ الإنسانيَّةِ يستحيلُ فيها أن تقتصرَ على مصدرٍ واحدٍ؛ وذلك أن ما يَعْلَمُهُ الإنسانُ مختلفٌ في طبيعتهِ؛ فمنه: ما هو متعلِّقٌ بالأُمورِ الوجوديَّةِ الواقعيَّةِ، ومنه: ما هو متعلِّقٌ بالقيَمِ والأخلاقِ، ومنه: ما هو متعلِّقٌ بالأُمورِ الغائبةِ عنه؛ إما في المستقبلِ، أو الماضي.

وهذا يُثبِتُ أن المعرفةَ الإنسانيَّةَ معرفةٌ تركيبيَّةٌ تداخليةٌ، تتصافَرُ في تكوينها مصادرٌ متعدِّدةٌ؛ فيشتركُ «الحسُّ»، و«العقلُ»، و«الأخبارُ الصادقةُ»؛ في تأسيسها وإنشائها.

فالكليَّاتُ العقليَّةُ اليقينيَّةُ ليست حسِّيَّةً، وإن كانت مجردةً من الحسيَّاتِ، ومنتزعةً منها. وإلا فما هو مصدرُ معرفتنا اليقينيَّةِ: بأن الشيءَ لا يكونُ قديماً ومحدثاً، وأن الشخصَ لا يكونُ حياً وميتاً في حالٍ واحدٍ، وأنَّ كلَّ فعلٍ لا بدُّ له من فاعلٍ، وغير ذلك من المبادئِ العقليَّةِ الضروريَّةِ التي يَعْلَمُها الطُّفْلُ في نفسه بداهةً وإن كانت اعتماداً وقياساً على تجريبٍ سابقٍ، مُدْرِكٍ بالحسِّ؟!!

### \* الثالث: إرباكُ المعرفةِ الإنسانيَّةِ:

وذلك أن المعرفةَ الإنسانيَّةَ تستندُ بشكلٍ كبيرٍ إلى فكرةِ الاستحالةِ؛ ولكنَّ «المذهبَ الحسِّيَّ» يودِّي بالضرورةِ إلى إنكارِ هذه الفكرةِ، ووجهُ ذلك: أن حقيقةَ الاستحالةِ ترجعُ إلى «الحُكْمِ بعدمِ إمكانِ وجودِ الشيءِ»، وإثباتُ ذلك ليس مما يدخلُ في قدرةِ الحسِّ؛



لأن قُصَارَى ما يُمكنُ أن يدُلَّ عليه الحسُّ: إدراكُ عدمِ وجودِ أشياءٍ معيَّنةٍ ومحدَّدةٍ، ولكنَّ الحُكْمَ بعدمِ وجودِ الشيءِ المعينِ المحدَّدِ لا يستلزمُ الحُكْمَ باستحالةِ وجودِهِ بالضرورة؛ لأنَّ الحُكْمَ بالاستحالةِ أمرٌ عقليٌّ كليٌّ، وهو قدَرٌ زائدٌ على الحُكْمِ بعدمِ الوجودِ؛ فالأشياءُ التي لم يتحقَّقْ وجودُها في الخارجِ نوعانُ:

منها: ما لم يتحقَّقْ وجودُهُ؛ لكونِهِ مستحيلَ التحققِّ؛ مثلُ وجودِ مثلثٍ له أربعةُ أضلاعٍ.

ومنها: ما لم يتحقَّقْ وجودُهُ، مع كونه ممكنَ الوجودِ والتحقُّقِ؛ لكونِهِ مما لم يُوجدَ ما يُوجبُ وجودَهُ؛ كوجودِ بحرٍ من زئبقٍ.

والمذهبُ الحسِّيُّ عاجزٌ عن التفريقِ بين النوعينِ؛ لأنَّ غايةَ ما يصلُ إليه إدراكُ الحسِّ: عدمُ الوجودِ، وليس لديه القدرةُ على إدراكِ ما وراء ذلك من المعاني الموجبةِ لعدمِ تحقُّقِ الوجودِ الخارجيِّ.

وبناءً على ما سبقَ: فإنَّ لأتباعِ المنهجِ الحسِّيِّ من هذه القضيةِ أحدَ خيارينِ لا ثالثَ لهما:

(١) إما أن يُعْرَوا باستحالةِ بعضِ الأمورِ المعدومةِ؛ كاستحالةِ مثلثٍ له أربعةُ أضلاعٍ، واستحالةِ وجودِ الشيءِ في مكانينِ في آنٍ واحدٍ، فإنَّ فعلوا ذلك، وهذا أمرٌ غيرُ مدرَكٍ بالحسِّ والتجريبِ؛ فقد ناقضوا أصلَ فكرةِ مذهبهم، وحكّموا عليها بالبطلانِ؛ وهو أن الحسَّ هو مصدرُ المعرفةِ الوحيدِ.

(٢) وإما أن يُنكروا مفهومَ الاستحالةِ، ويذهبوا إلى أنه لا يُوجدُ أيُّ شيءٍ مستحيلٍ الوجودِ في الواقعِ؛ استناداً إلى هذه المعرفةِ الحسِّيَّةِ الجزئيَّةِ، وهي هنا معرفةٌ سلبيةٌ؛ فهذا إرباكٌ للمعرفةِ الإنسانيَّةِ، وإدخالٌ لها في متاهاتٍ من الشكِّ والاضطرابِ؛ لأنَّ إسقاطَ «مفهومِ الاستحالةِ»، يستلزمُ بالضرورةِ إسقاطَ «مفهومِ التناقضِ»، ومعنى هذا الإسقاطِ: تجويزُ وقوعِ كلِّ شيءٍ في الوجودِ، ومثُلُ هذه النتيجةِ تؤدي حتماً إلى انهيارِ المعرفةِ الإنسانيَّةِ، وتهشُمُ بُنيانها.

بل إنها تؤدي إلى انهيارِ المذهبِ الحسِّيِّ ذاته؛ لأنه - مع تجويزِ التناقضِ - لم يعد في

قدرة الحسيين إثبات صحة مذهبهم، والدفاع عنه، أي: إزاحة الشك والتردد حوله، ولم يعد للإنسان خياراً إلى الارتقاء في متاهات الشكوك والأوهام.

#### ● الرابع: إبطال الاستدلال المعرفي:

وذلك أن النظام المعرفي قائم على الاستدلال؛ لأن إدراك الإنسان بنفسه لكل التفاصيل الحياتية متعذر ومستحيل؛ فليس هناك من سبيل إلى نقل الحكم من الأشياء المدركة إلى الأشياء غير المدركة إلا بالاستدلال - الذي هو الاعتبار، أو القياس - فقط، والاستدلال عملية قائمة على التلازم والترابط بين الأمور، والتلازم معنى عقلي ليس مما يدرك بالحس، أو مما يقع تحت الحس - وإن كان معتمداً على الحس، ومقيساً عليه - لأن غاية ما يدركه الحس أمور جزئية مفردة، فلو اقتصرنا على ما يدركه الحس، لبطل الاستدلال حينئذ، ولأصبحت المعرفة الإنسانية عبارة عن أجزاء منفصلة، لا علاقة بينها في شيء، ولا تركيب فيما بينها، وفي كل ذلك إفساد لجوهر المعرفة وروحها.

وبطلان الاستدلال يؤدي - بالضرورة - إلى بطلان المذهب الحسي نفسه؛ لأن أتباعه سيكونون عاجزين - بالضرورة - عن إقامة الدليل على صحة مذهبهم.

#### ● الخامس: إبطال التنبؤ العلمي:

وهذا الأمر - في الحقيقة - مندرج ضمن الأمر السابق، ولكننا فصلناه؛ لأنه بإظهاره ينجلي الإشكال المنهجي المترتب على المذهب الحسي بصورته الحقيقية.

فلا أساس للفلسفي للمذهب الحسي يستلزم بالضرورة إبطال الاستدلال على الأمور المستقبلية، والتنبؤ بمجرياتها؛ لأن الاستدلال على الأمور المستقبلية مبني على التسليم بثبات خصائص الأشياء، والتسليم بقانون أطراد الأحداث واتساق مسيرتها، ولكن الحس لا يدرك هذا القانون؛ لكونه معنى عقلياً يدرك بالعقل، ولا وجود له في المدركات الحسية - وإن كانت كل القوانين منتزعة بواسطة العقل من المدركات الحسية الجزئية، انتزاع الكليات من الجزئيات - ولأجل هذا توارد أتباع المذهب الحسي على إنكار «مبدأ السببية»، و«مبدأ الأطراد».

فوقَ الحسِّيِّونَ بسببِ ذلكِ في مَازِقِ معرفيٍّ شديدِ التعقيدِ؛ وذلكَ أَنهم مِن أَكثَرِ مَنْ نادى بالاعتمادِ على المنهجِ الاستقرائيِّ، وَعَوَّلُوا عليه وحده في بناءِ المعرفة، وادَّعَوْا أَنه المنهجُ العلميُّ الوحيدُ، وَلَكِنَّهم - في الوقتِ نفسِه - يؤمنون بأصولِ فلسفيَّةٍ تقضي على مبرراتِ ذلكِ المنهج، وتَسِفُ قواعدهُ التي يقومُ عليها مِن أساسِها.

وعليه: فإنَّ إنكارَ الغيبيَّاتِ اعتمادًا على مذهبٍ باطلٍ في أساسِها، وباطلٍ في بناءه - وهو أَنه لا مصدرَ للمعرفةِ إلاَّ الحسُّ -: أمرٌ باطلٌ؛ لأنَّ ما بُنيَ على باطلٍ، فهو باطلٌ مثله.

والحاصلُ: أَنه لا بُدَّ أَن يُقرَّ الإنسانُ: أَن عَقَلَهُ وقُدْرَاتِهِ قاصرةٌ عن الإحاطةِ بالموجوداتِ، وأن تفاصيلَ أمورِ الغيبِ فوقَ مدارِكِهِ، وَأَنه أمرٌ بالإيمانِ بها؛ وهذا أحدُ أركانِ الإيمانِ الذي لا يصحُّ إيمانُ العبدِ إلاَّ به؛ لأنَّه نابعٌ مِن الإيمانِ بقدرَةِ اللهِ المطلقةِ.

❁ وأخيرًا: فإننا نقولُ: إننا لو سلَّمنا أن مصدرَ المعرفةِ الوحيدَ هو الحسُّ؛ كما يقولُ أصحابُ هذا المذهبِ، فإنَّ عالمَ الغيبِ مما يُمكنُ الإحساسُ به، بل هو محسوسٌ بالفعلِ؛ فإنه قد أُحسَّ به في الدنيا، وسيُعلمُ بالحواسِّ أيضًا في الآخرةِ، فإن الصوابَ: أنَّ ما لا يُمكنُ الإحساسُ به، فهو معدومٌ، لا موجودٌ.

قال ابنُ تيميَّةَ في «الصفديَّة» (٢ / ٢٨٤): «وأما ما أُخبرَتْ به الرُّسلُ مِنَ الغَيْبِ، فليس هو معقولًا مجردًا في النَّفسِ [أي: كما يقولُ الفلاسفةُ]، ولا هو موجودٌ في الخارجِ لا يُحسُّ به بحالٍ [أي: كما يقولُ المتكلمون]، بل هو مما يُحسُّ به كما أُخبرَتْ بالملائكةِ والجنِّ وغيرِ ذلك، وكلُّ ذلكِ مما يجوزُ رؤيتهُ والإحساسُ به، وكذلك: ما أُخبرَتْ به [الرُّسلُ] مِنَ الجَنَّةِ والنَّارِ: هو مما يُحسُّ به، وكذلك: الربُّ تبارَكَ وتعالى وتقدَّس وتَعْظَمَ، تجوزُ رؤيتهُ، بل يُرى بالأبصارِ في الآخرةِ؛ في عَرَصاتِ القيامةِ، وفي الجَنَّةِ؛ كما تواترتُ بذلكِ النصوصُ عن النبيِّ ﷺ، واتفقَ عليه سلفُ الأُمَّةِ وأئمتُّها - مِنَ الصحابةِ والتابعينَ لهم بإحسانٍ - وأئمَّةُ المسلمين.

ولهذا فرَّقَتِ الرُّسلُ بين هذا وذاك؛ بأن هذا شهادةٌ، أي: مشهودٌ لنا محسوسٌ الآنَ، وذاك غيبٌ، أي: غائبٌ عنا الآنَ لا نَشهدهُ؛ وهذا فرقٌ إضافيٌّ باعتبارِ حالنا في شهودِهِ الآنَ، وعدمِ شهودِهِ؛ فإذا متنا، صارَ الغيبُ شهادةً، وشهَدنا ما كانت الرُّسلُ أُخبرَتْ به،

وكان غيباً عنا؛ قال تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٠]...».

وقال في «الرد على المنطقيين» (ص ٣٠٩-٣١٠): «وأما ما أخبرت به الرسل صلوات الله عليهم من «الغيب»: فهو أمورٌ موجودةٌ ثابتةٌ أكمل وأعظم مما نشهده نحن في هذه الدار، وتلك أمورٌ محسوسةٌ تشاهد وتُحس، ولكن بعد الموت، وفي الدار الآخرة، ويُمكن أن يشهدها في هذه الدار من يختصه الله بذلك، ليست عقليةً قائمةً بالعقل؛ ولهذا كان الفرق بينها وبين «الحسيات» التي نشهدها: أن تلك «غيب»، وهذه «شهادة»؛ قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، وكَوْنُ الشَّيْءِ «غائباً»، و«شاهداً»: أمرٌ إضافيٌّ بالنسبةِ إلينا؛ فإذا غاب عنا، كان: «غيباً»، وإذا شهدناه، كان: «شهادةً»؛ وليس هو فرقا يعودُ إلى: «أن ذاته تُعقل، ولا تُشهد، ولا تُحس»، بل: «كلُّ ما يُعقل، ولا يُمكن أن يُشهد بحالٍ، وإنما يكون في الذهن».

و«الملائكة»: يُمكن أن يُشهدوا ويروا، و«الربُّ تعالى»: يُمكن رؤيته بالأبصار، والمؤمنون يرونه يوم القيامة، وفي الجنة؛ كما تواترت النصوص في ذلك، عن النبي ﷺ، واتفق على ذلك سلف الأمة وأئمتها.

و«إمكان رؤيته»: يُعلم بالدلائل العقلية القاطعة، لكن ليس هو «الدليل» الذي سلكه طائفةٌ من أهل الكلام؛ كأبي الحسن [الأشعري]، وأمثاله؛ حيث ادَّعوا: «أن كلَّ موجودٍ يُمكن رؤيته»، بل قالوا: «ويُمكن أن تتعلَّق به الحواس الخمس: السَّمْعُ، والبصرُ، والشَّمُّ، والدُّوقُ، واللَّمْسُ»؛ فإن هذا مما يُعلم فسادُه بالضرورة عند جماهير العقلاء. وينظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٥ / ١٧١-١٧٥).

❦ كلمات دلالية: المذهب الحسبي، المدركات الحسبية، الغيبات، المنهج الحسبي، المنهج التجريبي.



المسألة (٢٥٥) - هل الدين يعارض العلم؟

## السؤال

هناك أمثلة كثيرة من التعارض بين العلم والدين، تدلُّ على أن الأديان مجرد خرافات وضعت الإنسان من تلقاء نفسه، وأنها - في حقيقة أمرها - وضع أرضي، لا علاقة لها بخالق الكون.

### عبارات مشابهة للسؤال

✽ الإسلام يخالف الحقائق العلمية.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يرى السائل أن هناك أمثلة كثيرة من التعارض بين العلم والدين، تدلُّ على أن الأديان مجرد خرافات وضعت الإنسان من تلقاء نفسه، وأنها - في حقيقة أمرها - وضع أرضي، لا علاقة لها بخالق الكون.

### مختصر الإجابة:

إن العلم التجريبي يتضمن أموراً قطعية، ويتضمن أموراً ظنية، والنقل (الوحي): يتضمن أموراً قطعية، ويتضمن أموراً ظنية؛ فالقطعي من كل منهما مقدم على الظني من الآخر، والظنيان إذا تعارضا، يطلب لهما مرجح.

وهذه القاعدة إذا تم تطبيقها، تتبين ضخامة الأخطاء التي وقع فيها مدعو التعارض بين العلم والدين؛ فهم يقعون في سوء الفهم للنصوص الشرعية، ثم يدعون تعارضها مع العلم، كما أنهم يستعملون نظريات علمية بشكل متطرف لمحو القضية الدينية.

## الجوابُ التفصيليُّ:

نَوَدُّ فِي الْجَوَابِ عَنْ دَعْوَى تَعَارُضِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ: أَنْ نَبِينَ أَوَّلًا الْمَقْصُودَ بِكُلِّ مِنَ الدِّينِ (النقل)، والعلم:

ف «العِلْمُ»: ليس المقصودُ به مطلقُ العلمِ في مدلوله اللغويِّ، أو حتى في استعماله القرآنيِّ أو العُرْفِيِّ فِي كُتُبِ التَّرَاثِ وَالْفَلْسَفَةِ؛ كَقَوْلِهِمْ: «العِلْمُ: صِفَةٌ تُوجِبُ لِمَحَلِّهَا تَمَيِّزًا لَا يَحْتَمِلُ النَّقِيضَ»، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِ«العِلْمِ»: مَدْلُولٌ أَكْثَرُ ضَيْقًا مِنْ هَذَا بِكَثِيرٍ، وَالَّذِي يُمَثِّلُ التَّرْجُمَةَ الْعَرَبِيَّةَ الَّتِي شَاعَتْ لِلْفَلْظَةِ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ: (Scienc).

ف «العِلْمُ» وَفَقَّ هَذَا الْإِصْطِلَاحُ: يَدُلُّ عَلَى نَمَطٍ مَعْيَّنٍ لِلْمَعْرِفَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَالَّتِي يُمَكِّنُ تَحْصِيلَهَا عِبْرَ مَنْهَجِيَّاتٍ خَاصَّةٍ، تَسْعَى لِاسْتِكْشَافِ الطَّبِيعَةِ بِمَخْتَلِفِ ظَوَاهِرِهَا وَخِصَائِصِهَا، وَالْقَوَانِينِ الْحَاكِمَةِ لَهَا؛ كَعِلْمِ الْفِيزِيَاءِ وَالْأَحْيَاءِ وَالْكِيمِيَاءِ.

ف «العِلْمُ» وَفَقَّ هَذَا الْمَفْهُومُ: قَاصِرٌ عَلَى الْمَجَالِ الْمَادِّيِّ الْمَدْرَكِ لِلْحَوَاسِّ، وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى الْمَنْهَجِ التَّجْرِبِيِّ الْمَعْتَمَدِ عَلَى التَّجْرِبَةِ الْحَسِّيَّةِ، وَهَدَفُهُ التَّعَرُّفُ إِلَى الطَّبِيعَةِ وَقَوَانِينِهَا.

وَقَدْ مَيَّزَ هَذَا النَّمَطُ مِنَ الْعِلْمِ عَنِ مَطْلُوقِ الْعِلْمِ بِإِضَافَةِ كَلِمَةِ «الطَّبِيعِيِّ»، أَوْ «التَّجْرِبِيِّ» إِلَيْهِ؛ تَمَيِّزًا لَهُ؛ لِثَلَايِقِ الْخَلْطِ؛ فَقَالُوا: «العِلْمُ الطَّبِيعِيُّ»، أَوْ «العِلْمُ التَّجْرِبِيُّ».

وَمِمَّا يُنْكَرُ عَلَى الْمَلَا حِدَةٍ: تَسْمِيَتُهُمُ الْعِلْمَ الْمَبْنِيَّةَ عَلَى التَّجَارِبِ الْحَسِّيَّةِ بِ«العِلْمِ الْمَثْبَتِ»؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَعْرِيفًا وَاسْتِهَانَةً بِسَائِرِ الْعِلْمِ الْأُخْرَى؛ وَذَلِكَ بِتَنْزِيلِهَا مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ غَيْرِ الْمَثْبَتِ، مَعَ أَنَّ فِي تِلْكَ الْعِلْمِ مَا هُوَ أَعْلَى مَنْزِلَةً وَأَقْوَى دَلَالَةً.

وَمُدَّعَى التَّعَارُضِ بَيْنَ الدِّينِ وَالْعِلْمِ التَّجْرِبِيِّ، وَقَعُوا فِي خَطَأَيْنِ أُسَاسِيَيْنِ:

❁ **الْخَطَأُ الْأَوَّلُ:** الْخَلْطُ بَيْنَ النَّمَاذِجِ الْمَخْتَلِفَةِ لِلْأَدْيَانِ؛ فَسَوَّوْا بَيْنَ الدِّينِ الْمَحْرَفِ وَالدِّينِ الْمَحْفُوظِ:

إِنَّ مَشَاهِدَ الصَّرَاحِ الْمَرِيرِ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ التَّجْرِبِيِّينَ، وَرِجَالِ الْكَنِيسَةِ، مِنْذُ الْقَرْنِ السَّابِعِ عَشَرَ الْمِيلَادِيِّ - لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ حَاضِرَةً؛ فَمِنْ ذَلِكَ الزَّمَنِ: أُثْبِتَتِ التَّطَوُّرَاتُ الْعِلْمِيَّةُ أَنْ كَثِيرًا مِنَ الْعَقَائِدِ الْكَنِيسِيَّةِ وَتَصَوُّرَاتِهَا عَنِ الْكَوْنِ وَالْفَلَكِ وَالتَّارِيخِ وَغَيْرِهَا خَاطِئَةٌ؛

فقد أثبت «كوبرنيكوس»: أن الأرض تدور؛ على خلاف ما كانت الكنيسة تعتقد من ثبات الأرض، وأثبت «جاليليو» أن الشمس أكبر من الأرض، وأن الأرض ليست مركز الكون؛ وهذه النتائج مخالفة للعقائد الكنسية.

والمعترضون على الأديان حين وجدوا العقائد الكنسية وغيرها من العقائد الوثنية مناقضة للحقائق العلمية -: طفقوا يحكمون على كل الأديان المناقضة للعلم، وقضوا بالمساواة بين كل نماذجها المختلفة، وأشكالها المتنوعة؛ فتراهم في كثير من حواراتهم يؤكدون أن الأديان جملة مناقضة للعلم، ثم يستدلون ببعض العقائد النصرانية على ذلك؛ وهذا تعسف حكمي ظاهر، وخلط فطيع بين أشكال مختلفة جداً.

وأما محاولة أتباعهم من المعترضين على الإسلام في العالم العربي، فإنهم لم يأتوا بشيء؛ فقد ادَّعوا بأن الإسلام هو أيضاً معارض للعلم، ولكنهم لم يستطيعوا إثبات دعوهم ولا بمثال واحد.

### ❁ الخطأ الثاني: الاعتماد على الظنون العلمية، وسوء الفهم للنصوص الشرعية:

إن كلاً من النقل والعلوم الطبيعية يتضمن جزئيات ليست على درجة واحدة من الإحكام والقوة، بل هي متفاوتة في ذلك؛ فالنقل من جنس الأخبار التي يجب أن يُراعى فيها التأكد من ثبوتها، والاطمئنان إلى صحّة دلائلها.

وبناءً عليه: فمن النقل: ما هو قطعي في ثبوته أو دلالته، ومنه ما هو دون ذلك:

❁ ف «القرآن الكريم»: ثابت كله بطريق القطع، لكن دلالته آياته متفاوتة؛ فمنها: ما هو قطعي لا يتنازع في فهمه، ومنها: الظني الذي يمكن أن يقع الاختلاف في دلالته.

❁ أما «السنة»: فمنها: ما هو قطعي الثبوت عن النبي ﷺ، ومنها: ما هو دون ذلك؛ كما أنها متفاوتة في دلائلها كذلك.

ومثل هذا التفاوت واقع في العلوم الطبيعية التجريبية؛ فما يدخل في إطارها متفاوت أيضاً تفاوتاً كبيراً؛ فهناك فرضيات ونظريات، وحقائق علمية، وهناك ما يخضع للتجربة الحسية المباشرة، وما يكون من قبيل النماذج التفسيرية للظواهر الطبيعية؛ فالقطع في



العلوم التجريبية إنما يصحّ فيما كان قائماً على المعطى الحسي القطعي؛ ككروية الأرض، وسقوط الأجرام إليها، ووجود الكواكب والنجوم، ونحو ذلك.

وأما سعي الإنسان لتقديم نماذج تفسيرية لما يراه من ظواهر، فهو دون ذلك في الرتبة، والعلم الطبيعي يصحّ نفسه في هذه المجالات باستمرار، ويطوّر هذه النماذج؛ لتكون أكثر وفاءً لهذه الظواهر.

وهذه التفسيرات مع صعوبة القطع فيها، إلا أنها تتفاوت قوة؛ فمنها: ما هو أقوى من غيره، ومنها: ما لا يتنازع فيه؛ حتى تأتي نظرية أقوى منها لتحلّ موضعها.

بعد اتّضح ما سبق: نأتي للسؤال المحوري: هل يمكن أن يقع التعارض بين النقل والعلوم الطبيعية، أم لا؟:

والجواب:

(١) أما التعارض بين قطعيّات النقل وقطعيّات العلوم الطبيعيّة التجريبية، فلا يمكن أن يقع؛ فإن النقل وحي من الله الذي خلق الكون بما فيه، وهو العليم سبحانه بتفاصيل أحوال العالم وسننه؛ فلا يمكن أن يأتي الوحي بما يخالف شيئاً من قطعيّات العلم.

وذلك لكمال علم الله وحكمته؛ قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

فمن دلائل كون هذا القرآن من عنده تعالى: تنزّهه عن الاختلاف الداخلي؛ فلا يوجد في نصوصه تعارض، وتنزّهه أيضاً عن الاختلاف الخارجي؛ فلا تأتي نصوصه بما يخالف قطعيّات الواقع.

(٢) أما إن وجد ما يوهّم التعارض بينهما، فإنما هو لخلل في تصوّر طبيعة النقل، أو طبيعة العلم، وهو ما يستدعي تدقيقاً فيهما؛ للتعرف إلى ما كان أقوى في الدلالة؛ فيكون مقدّمًا؛ فالنقل قد لا يكون صحيحًا من جهة الثبوت، وقد لا يكون محكمًا من جهة الدلالة، فإذا كانت المعرفة العلميّة قطعيّة هنا، كانت مقدّمة على هذا النقل، ولا إشكال، والعكس بالعكس، فإذا كان النقل قطعي الثبوت والدلالة، فلا بدّ من أن الإشكال فيما يدعى أنه





حقيقة علمية، أما إن كانت دلالة هذا وهذا ظنية، فيتطلب ما يرجح كفة أحدهما على الآخر.

وقد وجدنا أن المدعين بأن الإسلام متضمن لما هو مناقض للعلم، لم يكن فهمهم للشواهد الشرعية التي ادّعوا فيها مخالفة العلم صحيحًا، وإنما بنوا فهوًا خاطئًا، ونسبوا إلى الإسلام، وادّعوا بعد ذلك مناقضة العلم لها.

كما أن كثيرًا من الأمور العلمية التي يدعي المعترضون أنها مناقضة للأديان، ليست حقائق علمية ثابتة، وما هي إلا ظنون علمية، لم تصل إلى درجة الحقيقة؛ فتراهم في كثير من حواراتهم يكررون القول بـ «أن العلم توصل إلى كذا، وأن العلم يقول بكذا»، وحين تسبر ذلك (يعني: تفحصه)، تكتشف بأن العلم لم يصل إلى كونها يقينية، وإنما هي نظريات ظنية قابلة للتغير، ويصرح أصحابها بأنهم يمكن أن يتخلوا عنها في يوم من الأيام.

❁ كلمات دلالية: العلم والدين، التعارض بين العلم والدين.



## ٥- المادّية

المسألة (٢٥٦)- هل الغايات المادّية والاجتماعية هي الغايات العظمى من الإسلام؟

## السؤال

إنّ تحصيل المصالح المادّية والاجتماعية والمدنيّة، هو الهدف الأهمّ والوحيد من التشريعات الإسلاميّة؛ وهذا الأمر هو الذي يختلف فيه الإسلام عن الرهبانيّة.

## الجواب

## مضمون السؤال:

يريدُ السائلُ أن يقولَ: إنّ تحصيلَ المصالحِ المادّيةِ والاجتماعيةِ والمدنيّةِ هو أهمُّ أهدافِ الشريعةِ الإسلاميّةِ العليا، وهو يرى أن هذا التفسيرَ للإسلامِ يُبعدهُ من حيزِ الدياناتِ المغرقةِ في الرهبانيّةِ، والانسحابِ مِنَ الواقعِ.

## مختصرُ الإجابة:

الإسلامُ لم يُهمَلِ الغاياتِ الاجتماعيةِ والمدنيّةِ، لكنّ اختزالَ غاياتِ الإسلامِ في ذلك يُنطوي على خللٍ كبيرٍ في فهمه؛ إذ النصوصُ استفاضت في بيانِ أولويّةِ غاياتٍ أخرى؛ كتزكيةِ النفوسِ بحبِّ الله تعالى وخشيته، والإنابةِ إليه والالتجاءِ إليه والتسليمِ له، كما استفاضت ببيانِ تقديمِ الآخرةِ على الدنيا.

## الجوابُ التفصيليُّ:

هذه الشبهةُ نشأت عن نظرةٍ «مركزيةِ الإنسانِ في الوجود»، والجوابُ عنها يحتاجُ إلى كشفِ موقعِ المصالحِ المادّيةِ والاجتماعيةِ في الشريعةِ.

ويتبين ذلك من وجوه:

❁ **أولاً:** المصالحُ الأخرويةُ مقصودةٌ، وهي مقدمةٌ في الرتبة على المصالحِ الدنيويةِ:

جاء في الوحي: بيان الحكمة الأساس من خلق الإنسان؛ وهي عبادة الله تعالى وحده، وهي مسألة عائدة أصالة إلى المصالح الأخروية؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَمْرًا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ [البينة: ٥].

وجاء في الوحي: بيان المحور الأساس من دعوة الأنبياء، وحكمة الله تعالى من إرسال الرسل؛ وهي إرشاد الخلق إلى حكمة الرب من خلقهم؛ وهي عبادة الله وحده، واجتناب عبادة الطاغوت، والنذارة باليوم الآخر؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿يَمَعَشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُذَرُّونَكُم لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [الأنعام: ١٣٠].

وجاء ما يؤكد على أن الدنيا إنما هي موضوعة لأجل الابتلاء والاختبار، والآخرة هي دار الجزاء؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٧]، وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ يَبْدُو الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ﴾ [يونس: ٤].

بل جاء في القرآن ما يؤكد أن التمكين في الشأن الدنيوي يجب أن يتخذ وسيلة للتمكين لأحكام الشريعة من السريان في الواقع؛ قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [الحج: ٤١].

وجاء في القرآن: ما يدل على الاحتفاء بالمنجزات الأخروية في مقابل المنجزات الدنيوية: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ۗ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٩].

وجاء أيضاً ذمُّ من قلب المعادلة، فقدَّم العاجلة على الآخرة؛ فقال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾ وَتَذُرُونَ الْآخِرَةَ ﴿٢١﴾﴾ [القيامة: ٢٠-٢١]، وقال تعالى: ﴿مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصَلُّهَا مَدْمُومًا مَدْحُورًا ﴿١٨﴾ وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَتْ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا ﴿١٩﴾﴾ [الإسراء: ١٨-١٩].

ولا يفهم من هذا الحطُّ من المصالح الدنيويَّة، بل الأمر كما قال الله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۗ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۗ﴾ [القصص: ٧٧]، وإنما المقصود: التأكيد على وجود مفهوم المصالح الأخرويَّة أولاً، والتأكيد على تقدُّمها في الرتبة والمنزلة ثانياً؛ وهذا ما عبَّر عنه أبو المعالي الجويني بقوله في كتابه المهم «الغياثي» (ص ١٥٢): «الدنيا إنما تُرعى من حيث يُستمدُّ استمرارُ قواعد الدين منها؛ فهي مرعية على سبيل التبعية، ولولا مسيس الحاجة إليها على هذه القضية، لكانت الدنيا الدنيَّة حريَّة بأن يُضرب عنها بالكلية».

❁ ثانياً: أعظم وأهم مقاصد الشعائر الظاهرة: تزكية النفوس بمقامات الإيمان:

وذلك كالترضُّع والخضوع، والتذلل والافتقار، والمناجاة والتمسُّك، ومناشدة الله، والانطراح بين يديه، واللجأ إليه، وامتلاء القلب بحمده وشكره.

وهذه الغاية الجليلة - وهي تزكية النفوس، وعمارَةُ القلوب بالله - تشمل الشعائر والشرائع (التشريعات)؛ فإن أصول المأمورات وأصول المحرَّمات، كلها تُثمر للقلب طهارةً وزكاةً وسلامةً هي من أعظم المبتغيات الإلهية.

وسندكُ نماذج لذلك مدللين على كل نموذج بآية من القرآن:

(١) فمن ذلك: أن الله تعالى حين شرع الصيام، لم تكن غايته الجوهرية (الحمية الصحية)، بل إن هدفه الجوهرية: ما يورثه للقلب من التقوى؛ كما قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾﴾ [البقرة: ١٨٣].

(٢) وحين ذكر الله تشريع الزكاة والصدقة، ربطها بالتزكية؛ فقال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

(٣) وحين ذكر الله تشريع الجهاد، بين ما يُثمره للقلب من تمحيص وتزكية؛ فقال تعالى: ﴿وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

(٤) وحين ذكر التشريعات المتعلقة بالأسرة، قال عن عضل الأولياء موليَّاتهم: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَنْزُوجَهُنَّ إِذَا تَرْضَوْنَ بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

(٥) وحين ذكر آداب الاستئذان، قال سبحانه: ﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَأَرْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ﴾ [النور: ٢٨].

(٦) وحين ذكر أصول الفضيلة؛ كغض البصر، وحفظ الفرج، ذكر أثرها في التزكية؛ فقال: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ﴾ [النور: ٣٠].

(٧) وقال عن أخلاقيات الحجاب: ﴿ذَلِكَمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

(٨) وحين ذكر تشريعات القضاء والشهادات، قال سبحانه: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

ومن تدبر هذه النصوص - وأمثالها كثير - علم قطعاً أن أعظم غايات ومقاصد التشريع: تزكية النفوس، وعمارَةَ القلوب بمحبة الله تعالى، والخضوع له، والأنس به، واجتماع القلب عليه.

● ثالثاً: من أعظم غايات التشريع أيضاً: مقصد ابتلاء التسليم، والامثال للتشريع:

فإن المؤمن يتلقى التشريع للتنفيذ، أما من في قلبه مرض، فتجدُه معرضاً عن الأمر، أو باحثاً عن التسويغات:

✽ ولذلك فإن الله تعالى حين ذكر اختلاف الشرائع بين الأمم، بين أن المقصود منها، إنما هو: «اختبار الانقياد»؛ كما قال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨].

❁ وحين حَرَمَ اللهُ الصَّيْدَ عَلَى الْمُحْرِمِ، ابتلى أصحابَ مُحَمَّدٍ بصيدٍ قريبٍ مِنْ أيديهم وقتَ الحظرِ؛ ليختبرَ تسليمهم وانقيادهم؛ كما قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَبِئْسَ مَا كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٩٤]، وقريبٌ مِنْ ذلكَ حينَ ابتلى اللهُ بني إسرائيلَ بصيدٍ قريبٍ مِنْ أيديهم وقتَ الحظرِ؛ فقال تعالى: ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

وعبرَ تعالى عن مَقْصِدِ اختبارِ التسليمِ والانقيادِ تعبيرًا عامًّا شاملًا؛ فقال سبحانه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤].

❁ رابعًا: تهذيبُ الأخلاقِ الاجتماعيةِ، وإقامةُ المصالحِ العامَّةِ، هي مِنْ جملةِ غاياتِ الشريعةِ ومقاصدها التي يحبُّها اللهُ:

لكنْ لا يجوزُ اختزالُها فيها، وقصْرُها عليها، فضلًا عن تقديمها على أصلِ الإيمانِ والفرائضِ.

### خاتمةُ الجوابِ - توصية:

علينا جميعًا: أن نَسْعَى لفهمِ الإسلامِ فهمًا صحيحًا؛ وذلك بفهمِ غاياته كما دَلَّ عليها الوحي، ولا نقدِّمُ على ذلك التفسيراتِ الباطلةَ لدينِ الإسلامِ، التي تختزلُ غاياته ومقاصدهُ في الغاياتِ والمقاصدِ التي تتجهُ إليها منظوماتٌ فكريةٌ لا تقومُ على أساسِ توحيدِ اللهِ تعالى، وإثباتِ صفاته.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: المصالحُ الدنيويةُ، المصالحُ الأخرويةُ.



المسألة (٢٥٧) - هل هناك لذة رُوحِيَّةٌ دينيَّةٌ؟

## السؤال

لماذا نتدبُّ بالدين إذا كانت السعادة - وهي المطلبُ الأهمُّ - تتحقَّقُ بالمأكلِ، والمشربِ، والاستمتاعِ الجسديِّ؟

عبارات مشابهة للسؤال

✽ حقيقة اللذة الروحية.

## الجواب

### مضمون السؤال:

صاحبُ هذا السؤالِ يرى أنه لا يوجدُ شيءٌ يحقِّقُ السعادةَ، خارجاً عن إطارِ اللذاتِ الماديَّةِ الحيوانيةِ؛ من المأكلِ، والمشربِ، والاستمتاعِ الجسديِّ؛ فهو يريدُ أن يقولَ: «إنه لا تأثيرَ للدينِ في النفوسِ، وإنه لا يحصلُ السعادةَ، والمتدبِّتون أناسٌ سُذَّجٌ».

### مختصرُ الإجابة:

إن اللذةَ الروحيةَ الدينيةَ هي لذةُ محبةِ الله تعالى والأنسِ به، وهي لذةُ العلمِ والإيمانِ، لذةٌ ثابتةٌ حقيقيةٌ، يدركُها أصحابُها، ويخبرون عنها، ولا يمكنُ إنكارُها، إلا بالهوى والمزاجِ النَّفسيِّ، لا بالدليلِ العلميِّ.

أما اللذاتُ الحيوانيةُ الدنيويةُ، فهي لذاتٌ غيرُ حقيقيةٍ، وإنما هي دفعُ آلامٍ؛ فلذَّةُ المأكلِ: دفعُ لألمِ الجوعِ، ولذَّةُ المشربِ: دفعُ لألمِ العطشِ، وهي لذاتٌ خسيصةٌ إذا قُورنتُ باللذَّةِ الروحيةِ، وإنما تُمدِّحُ وتُطلبُ إذا كانت مُعِينَةً على اللذَّةِ الروحيةِ.

وإنما يقعُ غلطُ أكثرِ الناسِ: أنه قد أحسَّ بظاهرٍ من لذاتِ أهلِ الفجورِ وذاقها، ولم يذُقْ

لذاتِ أهلِ البرِّ، ولم يخبرها؛ وهذا الجهلُ لعدمِ شهودِ حقيقةِ الإيمانِ، ووجودِ حلاوتهِ، وذوقِ طعمه.

### الجوابُ التفصيليُّ:

❁ **أولاً:** إنكارُ اللذةِ الرُوحِيَّةِ سببُهُ استحواذُ المزاجِ النفسيِّ:

إن من الحُجُبِ التي تمنعُ العقلَ من الوصولِ إلى حقيقةٍ ما يبحُّه: استحواذُ المزاجِ النفسيِّ؛ فالمرءُ إذا كان لا يتخطَّى في أحكامه ما تفرَّزه أمزجتهُ النفسِيَّةُ، وتدفعه إليه، فهو مريضٌ، موبوءٌ، مصابٌ بالإغماءِ النفسيِّ الذي يُعبِّرُ عنه بـ «الهُوى».

ونحن لا يمكنُ أن نحاورَ محاورَةً منطقيَّةً علميَّةً من لا يتجاوزُ أمرَ النفوسِ في النقاشِ، ولا يتعالى عليه، ولم يربِّ نفسه على التعلُّلِ الثقافيِّ، وهو استحضارُ القواعدِ والضوابطِ التي يجبُ استحضارُها في الموضوعِ المبحوثِ فيه، وكلُّ موضوعٍ له قواعدهُ التي ينبغي أن يُحتكَمَ إليها في شأنه؛ لأنها هي التي تقودُ إلى الحكمِ الحقِّ فيه، وتخلصُ من الاعتباراتِ الفاسدةِ، المحنَّطَةِ للعقلِ، التي لا يقي من شرورها إلا التمسُّكُ بمقتضى القواعدِ التي سنَّها العقلاءُ، وتضافرتْ على بنائها جهودُ أهلِ الفكرِ، وثبتتْ أنها الحقُّ، وأنها الباقيةُ حينما تنجلي الغواشي الصادةُ عن الرؤيةِ النظرِيَّةِ الأصليَّةِ التي أودعها اللهُ تعالى فينا؛ للحصولِ على العلمِ والمعرفةِ.

إن من عيوبِ النظرِ المتفرِّعةِ عن التمسُّكِ بمقتضياتِ الأمزجةِ النفسِيَّةِ: الإعراضُ عما هو ثابتٌ حقيقيٌّ واقعيٌّ، وهذا شيءٌ تجدهُ عند كلِّ قومٍ يدرؤون ما يرون أنه يضرُّ بصحةِ نظريَّاتهم؛ وذلك بالاعتمادِ على التجاهلِ.

ونحن نرى أن كثيراً من ذوي النزعةِ الماديَّةِ (ذوي التفسيرِ الماديِّ للتاريخ) يُنكرون حقائقَ علميَّةً مبنيةً على التجربةِ، ويحاولون أن يفسروها على ما يخالفُ قانونَ العقلِ وقواعدهُ، ويسعون إلى تأويلها التاويلاتِ المُضحكةِ.

فمما يُنكرونه: تأثيرُ الدينِ في النفوسِ، وبعثُهُ الراحةَ والطمأنينةَ في أعماقها، وإحالتها





الحياة إلى حياة سعيدة، وتغييره طبيعة نظر المتمسكين به وإدراكهم، وطريقة تفكيرهم.  
ويقولون -أي: هؤلاء المنكرون-: «إن هذا الذي يشعر به المتدينون شعورٌ غير حقيقي،  
يُدلُّ على سذاجتهم وجَهْلهم».

وهذا قولٌ غريبٌ، بل هو على مقتضى نظرتهم وتفسيرهم للحياة أغرب؛ ألم يقولوا:  
«إن الغاية التي يجب السعي لها في هذه الحياة هي الحصول على التلذذ والاستمتاع»؟!  
والتلذذ بلا ريب: هو كلُّ الشعور باللذة والحلاوة، والتمتع بذلك كله على أقصى ما يُمكن،  
بلا حَجْرٍ، ولا حَدٍّ، ما دام المتلذذ لا يضرُّ غيره ضرراً مادياً، فلماذا إذاً تلذذ المتدين، وأحسَّ  
بالراحة والطمأنينة بدينه وعبادته، يُنكرُ عليه ما أحسَّ به، ويُنسبُ إلى الجهل والسذاجة؟!  
أليس ذا ذوقٍ يدركُ به حال نفسه من تلذذ، أو شعورٍ بالمرارة، وغير ذلك مما لا شكَّ في أن  
جميع الناس يدركونه؟!

لماذا غير اللذة الدينية (اللذة الروحية) معتبرة، يجب السعي لها، وبدل قصارى الجهد  
في تحصيلها، واللذة الدينية ليست بشيء، مع أن المتلذذ بها يؤكد أنها أحسن من كل لذة  
تلذذ بها، واستمتع بحلاوتها؟!

ولذلك فهو يدعو الذين يبحثون عن لذ ما في الحياة الدنيا إليها، أي: إلى (هذه اللذة  
الروحية)؛ إذ صورها أحد المستمتعين بها بقوله: «والله، إنا لفي لذة لو علمها الملوك  
وأبناء الملوك، لجالدونا عليها بالسيوف»؛ وهي لذة محبة الله تعالى، والأنس به.

هذه لذة يشعر بها هذا الرجل، كما يشعر بها أمثاله؛ فلم نُنكر عليهم ما يشعرون به،  
وما هم في عمرته، ونصْفهم بخلاف ما يدُلُّ عليه واقع حالهم؛ فحالهم يدلُّ قطعاً على  
ما يقولون، فهم في هدوءٍ وراحةٍ وطمأنينةٍ نفسيةٍ مرتكزةٍ على شيءٍ متينٍ؛ فهم إذا ادَّعوا  
أن غيرهم لا يعلم حقيقة أمرهم، لا يُبعدون، ومن رماهم بالسذاجة والجهل، هو الأجدر  
بذلك؛ وهذا لا يُنكره إلا مكابرٌ معاندٌ، مُنكرٌ لحقائق الأشياء.

ويبدو - في واقع الأمر - أن إثارة ما بداخل الإنسان من القوة الروحية، أمرٌ أجَلُّ وأخطرٌ  
مما يُخيَّلُ للذين ينظرون للأمر من ظواهرها؛ إذ قد تجلَّى للذين أُثيرت فيهم هذه القوة:

أنها كانت مكبوتةً مهملةً، يستدلُّون على وجودها بأمورٍ تُثيرها داخلَ النَّفسِ، فيشعرون بها؛ لكنها كانت رمزيَّةً، فأبهم أمرُها، فلما أُثيرت هذه القوَّةُ فيهم، تغيَّرت أحوالُهم، وطبيعتُهُم نظريُّهم، فأبصروا الأشياءَ على صورٍ لم تكن تخطرُ ببالِهم من قبلِ هذا، فسعدوا.

هذه حقيقةٌ تدركُ بمراقبةِ أحوالِ النفوسِ، ومكائِنِ الأشياءِ في داخلِها.

وإذا تقرَّرَ هذا، وأصبحَ مسلِّماً به، فإن إنكاره مبنيٌّ على مزاجِ نفسيٍّ مرَضِيٍّ.

### ❁ ثانياً: اللذاتُ الدنيويَّةُ ليست لذاتٍ حقيقيَّة:

فإنك إذا فكَّرتَ في الأكلِ والشربِ واللِّباسِ والجِماعِ والراحَةِ، وسائرِ ما يُستلذُّ به، رأيتُهُ يدفَعُ بها ما قابلهُ من الآلامِ والبليَّاتِ؛ أفلا تَرَكَ تدفَعُ بالأكلِ ألمَ الجوعِ، وبالشربِ ألمَ العطشِ، وباللباسِ ألمَ الحرِّ والبرِّدِ، وكذا سائرُها؟!

ومن هنا قال بعضُ العقلاءِ: «إن لذاتِ الدنيا إنما هي دفعُ الآمِ، لا غيرُ، فأما اللذاتُ الحقيقيَّةُ، فلها دارٌ أخرى، ومحلٌّ آخرٌ غيرُ هذه».

ولو سلَّمنا أنها لذاتٌ حقيقيَّةٌ، فهي لذاتٌ خسيَّةٌ، ونحن لا نودُّ أن نُطيلَ الحديثَ في بيانِ أوجهِ خِسَّةِ اللذاتِ الحيوانيَّةِ الدنيويَّةِ؛ فإن لذلك موضعه، لكننا نكتفي بذكرِ مثالٍ، وهو لذَّةُ الأكلِ؛ فإن العاقلَ لو نظرَ إلى طعامِهِ حالِ مخالطِهِ ريقَهُ، وعَجِنِهِ به، لنفرتَ نفسُهُ منه، ولو سقطتُ تلك اللُّقمةُ من فيه، لنفرتَ طبعُهُ من إعادتها إليه.

ثم إن لذتَهُ به إنما تحصَّلَ في مجرىِ المَريءِ، فإذا فُصلَ عن ذلك المَجري، زال تلذُّدُهُ به، فإذا استقرَّ في معدتِهِ، وخالطَهُ الشرابُ، وما في المعدةِ من الأجزاءِ الفضليَّةِ، فإنه حينئذٍ يصيرُ في غايةِ الخِسَّةِ، فإن زاد على مقدارِ الحاجةِ، أورتَ الأدويةَ المختلفةَ على تنوعِها، ولولا أن بقاءَهُ موقوفٌ على تناولِ الغذاءِ، لكان تركُهُ - والحالةُ هذه - أليقَ به.

فينبغي عدمُ الاغترارِ باللذاتِ الجسديَّةِ، بل جعلُها زادًا ومُعِينًا على اللذَّةِ الروحيَّةِ فحسبُ.

ولو سلَّمنا أن اللذاتِ الدنيويَّةِ لذاتٌ حقيقيَّة، وأنها لذاتٌ غيرُ خسيَّة، فإننا عند التأملِ



فيها نجد ما يدفَعنا لعدم الاغترارِ بها؛ وذلك لما يأتي:

(١) أنها لذاتٌ منقضيةٌ فانية.

(٢) أن طبيَّاتها ممزوجةٌ بالآلام، وراحاتها مخلوطةٌ بالجراحات.

(٣) أن الأراذلَ مِنَ الناسِ قد يشارِكون الأفاضلَ في تلك اللذاتِ والراحاتِ؛ بل

الغالبُ أن الأراذلَ تزيدُ أحوالَهُم على أحوالِ الأفاضلِ في هذه الخيراتِ الحسيَّة، واللذاتِ الجسديَّة.

❖ كلماتٌ دلاليَّة: اللذاتُ، المُتَعُ الجسديَّة، اللذاتُ الرُوحية.



## ٦- النسوية

المسألة (٢٥٨) - هل «النسوية» مخالفةٌ للإسلام؟

## السؤال

لماذا يتخذ كثيرٌ من المسلمين موقفًا ضدَّ «النسوية»، وهي تدعو إلى حماية المرأة؟

عبارات مشابهة للسؤال

✳ ما هي الحركة النسوية؟

## الجواب

## مضمون السؤال:

يظنُّ السائلُ أن «الحركة النسوية» تُعدُّ دعوةً إلى حقوق المرأة، وأن الوقوفَ ضدها يُعدُّ من أدلة وقوف الإسلام ضدَّ حقوق المرأة.

## مختصرُ الإجابة:

«النسوية»: لفظٌ خداعةٌ؛ فقد يظنُّ بعضهم أن المقصودَ بها: الدفاع عن حقوق المرأة، والعناية بها؛ ولهذا يرونها محمودة، أو يرونها ممارسةً لكشف الحجاب ونحوه؛ فيرونها مجردَ معصية.

لكنَّ المقصودَ: هي حركةٌ ذات مفاهيم، تطوّرت من كونها مطالبةً بحقوقٍ سياسيةٍ معيّنة، إلى أن تضمّنت مفاهيمٍ مصادمةً للإسلام، بل للإنسانية؛ من محاربة أيِّ قيد، ولو كان العفة، وإلى

إلغاء الفروق البيولوجية والنفسية، بل دعت إلى حرب الرجل وقته أحياناً، وتشجيع المثلية (السحاقي)، وغير ذلك.

فمن ينتقد «النسوية» من المسلمين، إنما ينتقد مفهوم النسوية في عدد من سياقاته الحالية.

### الجواب التفصيلي:

«النسوية»: لفظٌ يُتداول في كثيرٍ من وسائل الثقافة والإعلام المعاصرة، وينبغي - قبل الحكم عليها - أن ندرِك حقيقتها؛ إذ قد يتصور بعض الناس أن النسوية هي حماية النساء، أو تفضيل النساء؛ اغتراراً باللفظ، وبالتالي يتسبب إليها، أو يدافع عنها؛ وهو فهم خاطئ؛ فالمصطلحات تأخذ دلالاتٍ أوسع من اللفظ اللغوي الخاص بها.

ويمكن بيان ذلك في وجوه:

#### ❁ أولاً: مفهوم «النسوية»:

عاشت المجتمعات غير المسلمة خصوصاً في الغرب أحوالاً من الظلم، وأشد من عانى من ذلك النساء، ومع وجود انعتاقٍ عن الهيمنة الكنسية كان هناك اندفاع لأي مفهوم تحرري؛ ومن هنا نشأت حركة تطالب بحقوق النساء في مجتمعات كانت تحرمها من كثير من حقوقها السياسية والنظامية.

فنشأت هذه الحركة (النسوية) وليدة ضغوط اجتماعية وسياسية وثقافية متعددة، لكنها نشأت وقد هامت على وجهها في الأرض، لم تجد لها أي فلسفة تبعتها؛ فأنشأت لنفسها تصوراً، وأوجدت لها فلسفتها، التي تُعد ردة فعل.

فعلى سبيل المثال: كانت «النسوية» تطالب بمساواة المرأة بالرجل، وتظهر الرجل نموذجاً مثالياً، وتؤكد (سيمون دي بوفوار) - والتي تُعد من مؤسسي الفكر النسوي - على فكرة أن على المرأة أن تكون مثل الرجل؛ وذلك في هوس المساواة؛ فتبنت المرأة طريقة الرجال في العيش، وفي العمل، وفي الحب، وفي طريقة الكتابة، وفي كل شيء، وقد كانت

(سيمون دي بوفوار) معجبةً بالذكورة، وتحقِّقُ الأنوثة؛ لذا كانت تحلمُ بأن تتحوَّل المرأةُ إلى رجلٍ.

لكن مع الوقتِ أصبحتِ «النسويَّة» تحقِّقُ الرجلَ، وتعاديه وتحاربُه، وشخصتِ الداءَ في الرجلِ بوصفه المسؤولَ عن الوضعيةِ المتردِّيةِ للمرأةِ.

### ❁ ثانيًا: مضامينُ باطلَةٌ لـ «النسويَّة»:

كثيرٌ من المصطلحاتِ هي ذاتُ مفاهيمٍ غيرِ مستقرَّةٍ، بل تأخذُ معانيَ متجدِّدةً في تحولاتِها الزمنيةِ، وهي كذلك تتأثَّرُ بأصحابِ النفوذِ، القادرين على تشكيلِ المعانيِ المختلفةِ، عبْرَ وسائلِ الإعلامِ والتعليمِ، والأنظمةِ وغيرها.

فـ «النسويَّة» تحوَّلتُ من مجردِ مطالباتٍ بحقوقِ المرأةِ، إلى مطالباتٍ بمساواةٍ تامَّةٍ - تنمحي معها أنوثتها - حتى وصلتْ إلى مصادمةِ أصولِ الفطرةِ السليمةِ؛ من إلغاءِ الفروقِ البيولوجيةِ بين الرجلِ والمرأةِ.

وتعبَّرُ المنظرةُ النسويَّةُ الفرنسيَّةُ الشهيرةُ (سيمون دي بوفوار) بقولها: «لا نُولِّدُ امرأةً، ولكن نصيرُ امرأةً»، على إلغاءِ الفرقِ البيولوجيِّ بين الرجلِ والمرأةِ، وهو أساسُ الدعوةِ إلى المساواةِ الذي تبناه النسويَّة، والمعنى الذي تريدهُ: أن المرأةَ لا تُولِّدُ امرأةً، وإنما تصيرُ كذلك بفعلِ التنشئةِ الاجتماعيةِ.

وتطوَّر ذلك إلى إزالةِ كلِّ قيدٍ من العِفَّةِ وغيرها؛ مما يشمَلُ الدعوةَ إلى المثليَّةِ (السُّحاق)، وإلغاءِ الزواجِ والأسرةِ، وحربِ الأمومةِ، وإباحةِ الإجهاضِ، فضلاً عن حربِ القوامةِ والحجابِ وغيرها، حتى تطوَّرتْ إلى حربٍ أيِّ دينٍ - لكونه يحمِلُ قيودًا أخلاقيةً - وإنكارِ وجودِ الله تعالى تبعاً لذلك.

وهي بذلك تتداخلُ مع مصطلحاتٍ متعدِّدةٍ؛ فـ «الأبويَّة»، و«الأموميَّة»، و«الجندَر»، و«المساواةُ بين الجنسين»، و«تحريرُ المرأةِ»، و«الأنثويَّة»، تمَّ دمجُها أو دمَّجُ بعضِ معانيها في دعوةِ «الحركةِ النسويَّة».

وليس معنى ذلك: أن كلَّ من تبني «النسويَّة» وصلَ إلى نهايةِ الطريق، لكن المقصود:

هو السياق الذي تَجَّهَ له «النسوية»، ويبرزه النافذون لحرب الإسلام والإنسانية، ولمقاصد لا تخفى.

والمواضع البشرية إذا لم يكن لها سياج إلهي يضبطها، ظهرت متناقضة، كما هو حال بني الإنسان، وهذا الأمر إن كان يسوغ لـ «النسوية الغربية» ظهورها، إلا أنه لا يسوغ امتدادها لبقية العالم؛ فالإسقاطات الاجتماعية تتفاوت من مجتمع إلى مجتمع، والمجتمعات التي تحكم بقوانين وضعية لا يصح أن تعمم تجربتها على الشعوب المسلمة.

لقد وجدت «النسوية» استجابة لها في مجتمعاتنا المسلمة، في ظل اتساع دائرة التواصل الحديث، وقد صرحت كثير من النسويات العربيات بوقوعهن في الزنى متفاخرة بذلك، ووصل ذلك إلى إظهار السحاق، والزنى وما لحق به: هو أصل من أصول فساد العالم؛ حتى قال بعض العارفين بالنسوية: «النسوية هي النظرية، والسحاق هو التطبيق».

ومثل هذه التصريحات - وإن كانت موجهة في الوقاحة والابتدال - إلا أنها تعبر عن حقيقة ما يريد ويبدو إليه الخطاب النسوي، وهي دعوة قديمة بينها الله تعالى في كتابه؛ حيث قال: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]؛ قال بعض السلف في تفسير الآية: «يعني: تزنون كما يزنون».

غير أن الذي غاب عن التصور والفكر عند هؤلاء: أن التشريع الإسلامي قد حفظ حقوق المرأة كاملة؛ لذا لم تكن هذه الفلسفة النسوية - بخروجها عن الدين وانسلاخها منه - لتلقى القبول، وأما ما تظنه المرأة من ظلم واقع عليها، فهو ناشئ عن أمرين:

❖ الأول: ظلم شخصي يمارسه أفراد، ودين الإسلام من تصرفاتهم بريء.

❖ الثاني: فهم قاصر للتشريع الإسلامي الذي عامل المرأة بالعدل؛ حيث حظيت فيه بالكرامة، وكانت حقوق المرأة متوافقة مع تكوينها الفطري.

ولذا نرفض - وفق التصور الإسلامي - المرتكزات الفكرية لـ «النسوية»، كما نرفض كثيرا من تطبيقاتها، وأما جزء من مطالبها - كتجريم الاغتصاب، وغيره - فهو حق دعا إليه الإسلام، ولا ينبغي التسمي بـ «النسوية» أو التأثر بأفكارها نتيجة لتفاصيل جزئية سبق إليها الإسلام.

❁ ثالثاً: الآثار السيئة لـ «النسوية»:

نتج عن مفهوم «النسوية» آثارٌ على الأديان، وعلى الفكرِ والمعرفة، وعلى واقع المجتمع والأفراد:

(١) فأما تأثيراتها على الأديان: فقد سعت إلى محاربتها نظراً لتبني الأديان - وخصوصاً الإسلام - للمفهوم الأخلاقي والفطري على تفاوتٍ بينها في ذلك؛ مما اضطرَّ «النسوية» إلى محاربتها، أو على الأقل: إخضاعها للدراسة من منظورٍ نسويٍّ، والتعديل عليها؛ لتزِيل التمييز ضدَّ المرأة حسب رأيهم، ثم ما لبثت أن وصلت إلى البحث عن دينٍ وثنيٍّ نسويٍّ؛ كما يقول بعض الباحثين.

(٢) وأما تأثيراتها على الفكرِ والمعرفة: فأهمُّها دخول «النسوية» في مجالاتٍ لم تكن مطروقةً من قبل؛ مثل: «النقد الأدبيّ النسويّ»، و«النسوية البيئية»، و«علم الأخلاق النسويّ»، و«نظرية المعرفة النسوية»، وقد دعت «النسوية» إلى إعادة قراءة التاريخ، كما دعت إلى إعادة صياغة اللغة؛ لتحمِل سمة الحياء.

(٣) أما تأثيراتها على واقع المجتمع والأفراد:

❁ ففي جانبِ المرأة: أدت «النسوية» إلى فقدانِ التوازنِ لدى المرأة، وجعلت منها سلعةً وشيئاً من الأشياء، وخلقت لها هويةً جديدةً.

❁ وفي جانبِ الأسرة: أدت إلى انهيارِ الأسرة وهدمها؛ وذلك لأنها هاجمتها من عدّة نواح، هي: الانتقاصُ من قدرِ الزواج وأهميته، والتقليلُ من شأنِ الأمومة ووظيفتها، وتغييرُ شكلِ الأسرة بضمِّ أشكالٍ جديدةٍ لها.

❁ وفي جانبِ المجتمع: أدت إلى الفوضى اللاأخلاقية، كما أدت «النسوية» إلى تعميق الصّراع بين المرأة والرجل:

❁ ومنها على سبيلِ المثال: «الجندر»؛ وهو - كما يعبرُ بعضُ الباحثين - ليس إلا هلاكٌ للحربِ والنّسل:

❁ هلاكٌ للحرب: ممثلاً بكلِّ حربٍ في الأرض، وكلِّ أوجهِ العمل؛ فإسنادُ مهامِّ الرجلِ للمرأة ظلمٌ، والصدُّ كذلك.



❁ وهلاكٌ للنسل: لأنه سيُخلُّ بمنظومة الجنس البشريِّ بقبوله للتزاوج بحسب ما تُمليه

ثقافة الفرد على نفسه.

### خاتمةُ الجواب - توصية:

ينبغي الحدُّ من استخدام لفظِ «النسويَّة»؛ إذ تحوّل من مصطلحٍ لغويٍّ منسوبٍ للنساء، إلى

مفهومٍ لحركةٍ تطوّرت وتضمّنت مفاهيمَ مصادمةً للفطرة والدين والأخلاق والحياة البشريَّة.

❁ كلماتٌ دلاليَّة: النسويَّة، الجندر، تحريرُ المرأة، حرّيَّة المرأة.



## ثاني عشر: الحرية وحقوق الإنسان

المسألة (٢٥٩) - الزعم أن الجزية حيف في حق أهل الذمة.

### السؤال

أليس إلزام أهل الذمة بدفع الجزية مخالفاً لقيم العدل والتسامح؟

#### عبارات مشابهة للسؤال

- \* الحكمة من إلزام أهل الذمة بدفع الجزية.
- \* المساواة مع أهل الذمة.
- \* التمييز ضد أهل الذمة.

### الجواب

#### مختصر الإجابة:

ليس في الجزية أيُّ امتهانٍ وظلمٍ لأهل الذمة؛ لأن الأمر بالإحسان إلى أهل الذمة ثابتٌ في القرآن والسنة والإجماع، وهو ما كانت عليه سيرة النبي ﷺ وصحابته، وقد شهد أهل الكتاب أنفسهم على سماحة الحكم الإسلامي.

فالجزية هي البذلُّ التقديُّ الذي يدفعه أهل الذمة مقابل أن تقوم الدولة المسلمة التي يعيشون في ظلها بالدفاع عنهم، وعن أرواحهم وأعراضهم وأموالهم، ودور عبادتهم وحرّياتهم. بمعنى: أنه إذا أتيح لأهل الذمة المشاركة في دفع العدو، فهنا لا تؤخذ منهم جزية، بل إنه إذا شغلت قواتٌ وجيوش الدولة المسلمة التي يعيش أهل الذمة تحت رعايتها، وعجزت عن حمايتهم، فإنها تردُّ إليهم ما سبق أخذه منهم من الجزية.



## الجواب التفصيلي:

لماذا الجزية؟:

الجزية لها معانٍ؛ فهي مقابلٌ للسكنى، وللمنعة التي ينعمُ به غير المسلمين في بلاد الإسلام. ولا شك: أن أهل الكتاب (أهل الذمة) الذين يعيشون بين المسلمين، ينعمون بالخدمات التي تقدمها الدولة الإسلامية؛ كالفضاء والشُرطة والجيش، وكذلك بالمرافق العامة؛ كالطرق والجسور ونحوها.

ولا شك: أن هذه الخدمات والمرافق تحتاج إلى نفقات يدفعها المسلمون القسطنطين الأكبر منها، ويسهم أهل الكتاب في جزءٍ من هذه النفقات عن طريق ما يفرض عليهم من الجزية. وفي مقابل الجزية التي يدفعها أهل الذمة: تتحمل الدولة الإسلامية الدفاع عنهم وحمايتهم، وتوفير الأمن لهم، والعيش بسلام على ديار الإسلام، كما أنهم لا يكلفون بالدفاع عن أنفسهم أو أموالهم أو أعراضهم، أو الدفاع عن الدولة الإسلامية، بل يُعفون من الخدمة العسكرية.

وفي بعض الأحوال التي يقوم بها الذميون بالدفاع عن النفس عند عجز المسلمين عن الدفاع عنهم، تسقط عنهم الجزية؛ بدليل أن المسلمين عندما دخلوا حمص، أخذوا الجزية من أهل الكتاب الذين لم يدخلوا الإسلام، ثم عرف المسلمون أن الروم أعدوا جيشاً كبيراً لمهاجمة المسلمين، فأدرك المسلمون أنهم ربما لا يقوون على الدفاع عن أهل حمص، وقد يضطرون إلى الانسحاب، فأعادوا إلى أهل حمص ما أخذوه منهم، وقالوا لهم: «شغلنا عن نصرتكم والدفع عنكم؛ فأنتم على أمركم»، فقال أهل حمص: «لولايتكم وعدلكم أحب إلينا مما كنا فيه من الظلم والغشم، ولندفعن جند هرقل عن المدينة مع عاملكم»، ونهضوا بذلك الأمر؛ فأسقط المسلمون الجزية عنهم؛ رواه البلاذري في «فتوح البلدان» (ص ١٣٩).

فالجزية هي مقابلٌ للحماية التي كفلها لهم المسلمون؛ لأن قبول الجزية تثبت معه عصمة الأنفس والأموال، وقال عمر لأبي عبيدة رضي الله عنه بكل صراحة ووضوح: «فإذا أخذت منهم الجزية، فلا شيء لك عليهم، ولا سبيل»؛ رواه أبو يوسف في «الخارج» (ص ١٥٤).

وإن أهل الحيرة لما دفعوا المال، ذكروا أن الدفع بشرطين: أن يمنعوننا وأميرهم البغي من

المسلمين وغيرهم، وبالفعل: فقد جاء في المعاهدة: «فَإِنْ مَنَعْنَاكُمْ، فَلَنَا الْحَرِيَّةُ، وَإِلَّا فَلَا»؛  
رواه الطبري في «تاريخه» (٣/ ٣٦٨).

### خاتمة الجواب - توصية:

«إن الأقباط في ظلّ حكم الشريعة الإسلامية يكونون أسعدَ حالاً، وأكثرَ أمناً، ولقد كانوا في الماضي كذلك حينما كان حكمُ الشريعة الإسلامية هو السائد ... فمِصْرُ تجلبُ القوانينَ من الخارج وتطبّقُها علينا؛ فكيف نرضى بالقوانينِ المجلوبة، ولا نرضى بقوانينِ الإسلام؟!».  
(البابا شنودة).

❖ كلمات دلالية: الحرية، أهل الذمة، شبهات حول أهل الذمة.



المسألة (٢٦٠)- دعوى تفریق الإسلام بين المسلمین وأهل الذمّة، في الحقوق الاجتماعيّة.

## السؤال

إنّ التشريعات الإسلاميّة -مثل الجزية- تُدُلُّ على عدم احترام الإسلام لمبدأ المواطنة الذي يتساوى فيه الجميع أمام القانون، بل على مخالفة الإسلام للمواثيق الدوليّة؛ مثل الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان.

### عبارات مشابهة للسؤال

\* الإسلام يخالف المواطنة.

## الجواب

### مضمون السؤال:

يرى السائل أن هناك تشريعات مردودة في الإسلام في التعامل مع أهل الذمّة؛ ويستدلُّ لذلك بمخالفتها لمبدأ المواطنة الذي يتساوى فيه الجميع أمام القانون، وكذلك بمخالفة الإسلام للمواثيق الدوليّة؛ مثل الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان.

### مختصر الإجابة:

إنّ الإسلام صان حقوق أهل الذمّة؛ فإنّ الغدر حرامٌ في جميع الملل والشرائع والسياسات، والتفریق في بعض التشريعات له حكمه و غايةً بيّنها أهل العلم، ولا حجّة في شيءٍ من القوانين أو المواثيق إذا عارضت الشريعة الإسلاميّة.

### الجواب التفصيلي:

إنّ الناظر في تاريخنا الإسلاميّ يجد أن المسلمین الذين يحاربون لنشر الهداية الإسلاميّة،

يذهبون إلى البلاد التي فتحها بكل خيرٍ ونعمة؛ فيتخذون الداخلين في دينهم إخواناً متساوين في المرتبة والشرف، لا مزيةً لأحدٍ على الآخر من المسلمين القدماء الغالين أو الجدد المغلوبين إلا بالتقى، ويقولون عن غير الداخلين إلى دينهم: «إن لهم ذمةً وعهداً، وحرمةً وحقوقاً؛ في أنفسهم، وأموالهم، وأعراضهم؛ ما داموا يؤدّون الجزية»، وهي ضريبةٌ غيرٌ ثقيلةٍ ترمي إلى الاستمرار في حث أهل الذمة على الإسلام.

ولينظر من يحتج بالحضارة الغربية ومواثيقها على الشريعة الإسلامية فيما فعلت الدول العصرية الغالبة بالمغلوبين؛ سواء كانت في الحرب العالمية الأولى أو الثانية، أو فيما قبلهما من الحروب، وما لا تزال تفعله تلك الدول مجتهدة في امتصاص ما عندهم من المنافع، ولا يمكن أحداً من أفراد الأمم المغلوبة بأي وسيلة من الوسائل أن يرتقي إلى درجة تساوي درجة الغالين؛ فينظروا إليه نظرهم إلى واحدٍ منهم، ويحبوه كما يحبون واحداً منهم.

فهذه المقارنة أوردها الشيخ مصطفى صبري التوقادي، آخر شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية، أحببنا نقلها ابتداءً؛ ليعلم أن تلك الدول التي تدعي التسامح وحقوق الإنسان لا يصلح أن تكون قدوة لنا في شيء يعارض شريعتنا.

والجواب التفصيلي عن هذه الشبهة من وجهين:

❁ **أولاً:** للذمّي المعاهد الذي يدخل في ذمة وعهد وأمان المسلمين أن يوفى له بعهد وأمانه، وألا يساء إليه في شيء من حُرْمَاتِهِ وحقوقه؛ لا في نفسه، ولا ماله، ولا عرضه:

(١) عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْ صَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: «اغزوا باسمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغزوا، وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمْتَلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا»؛ رواه مسلم (١٧٣١).

(٢) وعن صفوان بن سليم، عن عده - وقال البيهقي: «ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ» - عن آبائهم، عن رسول الله ﷺ، قال: «أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا، أَوْ انْتَقَصَهُ، أَوْ كَلَفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ، أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بغيرِ طيبِ نَفْسٍ، فَأَنَا حَاجِبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»؛ رواه أبو داود (٣٠٥٢). وانظر: «صحيح الجامع الصغير» (٢٦٥٥).

٣) وعن العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه: أَنَّ صَاحِبَ خَيْرِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَشَكَا إِلَيْهِ بَعْضَ مَا يَلْقَوْنَ، فَأَمَرَ النَّاسَ فَاجْتَمَعُوا وَخَطَبَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «... وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُجَلِّ لَكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتَ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا بِإِذْنٍ، وَلَا ضَرْبَ نِسَائِهِمْ، وَلَا أَكْلَ ثِمَارِهِمْ؛ إِذَا أَعْطَوْكُمُ الَّذِي عَلَيْهِمْ»؛ رواه أبو داود (٣٠٥٠). وانظر: «صحيح سنن أبي داود» (٢٦٨٦).

٤) وعن سعيد بن جبيرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا تَصَدَّقُوا إِلَّا عَلَى أَهْلِ دِينِكُمْ»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤْتَى إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تَصَدَّقُوا عَلَى أَهْلِ الْأَدْيَانِ»؛ رواه ابن أبي شيبة (١٧٧ / ٣) (١٠٤٩٩). وانظر: «السلسلة الصحيحة» (٢٧٦٦).

٥) وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه؛ أَنَّهُ ذُبِحَتْ لَهُ شَاةٌ فِي أَهْلِهِ، فَلَمَّا جَاءَ، قَالَ: أَهْدَيْتُمْ لِبِجَارِنَا الْيَهُودِيَّ؟ أَهْدَيْتُمْ لِبِجَارِنَا الْيَهُودِيَّ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْبِجَارِ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورَّثُهُ»؛ رواه أبو داود (٥١٥٢)، والتِّرْمِذِيُّ (١٩٤٣)، وَأَصْلُهُ عِنْدَ الْبِخَارِيِّ (٦٠١٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٢٥)؛ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

٦) وعن أنس رضي الله عنه، قال: «كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَمَرِضَ، فَاتَاهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَسْلَمَ»، فَظَنَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ: أَطْعَ أَبَا الْقَاسِمِ صلى الله عليه وسلم، فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ»؛ رواه البخاري (١٣٥٦).

٧) وعن أبي عثمان النهدي، قال: «كَتَبَ أَبُو مُوسَى إِلَى دِهْقَانَ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، فَقِيلَ لَهُ: أَسَلِّمُ عَلَيْهِ وَهُوَ كَافِرٌ؟ قَالَ: إِنَّهُ كَتَبَ إِلَيَّ، فَسَلِّمَ عَلَيَّ، فَردَدْتُ عَلَيْهِ»؛ رواه البخاري في «الأدب المفرد» (١١٠١). وانظر: «صحيح الأدب المفرد» (٨٣٧).

٨) وعن ابن عباس، قال: رُدُّوا السَّلَامَ عَلَيَّ مَنْ كَانَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا أَوْ مَجُوسِيًّا؛ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦]؛ أَخْرَجَهُ الْبِخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ» (١١٠٧). وانظر: «صحيح الأدب المفرد» (٨٤٣).

٩) وعنه، قال: «لَوْ قَالَ لِي فِرْعَوْنُ: بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ، قُلْتُ: وَفِيكَ، وَفِرْعَوْنُ قَدْ مَاتَ»؛

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١١١٣). وانظر: «صحيح الأدب المفرد» (٨٤٨).

(١٠) وعن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ، لَمْ يَحِدْ رِيحَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا لِيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا»؛ أخرجه النسائي (٤٧٥٠). وانظر: «صحيح سنن النسائي» (٤٤٢٥).

(١١) وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا، لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا»؛ رواه البخاري (٣١٦٦).

(١٢) وفي رواية: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا، لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا لِيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا»؛ رواه البخاري (٦٩١٤).

(١٣) وعن أبي بكر، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا فِي غَيْرِ كُنْهِهِ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»؛ أخرجه أبو داود (٢٧٦٠). وانظر: «صحيح سنن أبي داود» (٢٣٩٨).

فهذه النصوص الكثيرة تدلُّ على مبلغ سماحة الإسلام في التعامل مع أهل الذمة.

### ❁ ثانيًا: الحكمة من بعض التشريعات المميزة بين المسلم والذمي:

إن التعاقد والتحالف أساس كل مجتمع من المجتمعات؛ إذ لا يمكن لبني آدم أن يعيشوا بدون اتفاق على ما يشتركون فيه من جلب المنافع والمحوبات، ودفع المضار والمكروهات، ولازم ذلك: وجود الموالى والمُعادي لكل طائفة تعاقدت على مشترك من المشتركات؛ ف «الموالى»: هو من يشاركهم فيما تعاقدوا عليه وأنفقوا، و«المُعادي»: هو من يخالفهم في ذلك.

والتعاقد الذي يتأسس عليه المجتمع الإسلامي: هو التعاقد على جلب المنافع والمحوبات التي يحبها الله تعالى ويرضاها، ودفع المضار والمكروهات التي يكرهها الله تعالى ويغضبها؛ فهو تعاقد متجه نحو الغاية التي أرادها الله تعالى من خلقه الخلق، وهي إفراؤه بالعبادة التي هي كمال المحبة مع كمال الخضوع، وإذا كان هذا التعاقد متجهًا نحو هذه الغاية، فإن الولاية والعداوة لدى المجتمع الإسلامي متجهتان نحو هذه الغاية تبعًا؛ فأولياء الله تعالى: هم أولياء المؤمنين، وأعداؤه: هم أعداؤهم.



ولذا وجدنا مبنى شريعة محمد ﷺ - التي تبين ما يحبه الله تعالى، وما يكرهه من الأفعال والأقوال أتم البيان - على التفريق بين أولياء الله تعالى وأعدائه في الأحكام؛ وعلى هذا تجد كتب الفقه التي دونها علماء المسلمين لحفظ الشريعة وفهمها.

وإذ ضعفت المعرفة بالله تعالى، وسيطرت المفاهيم الغريبة الليبرالية الإلحادية التي لا تُقر بخالقٍ أمرناه حكيم -: انحرفت تبعاً لذلك المعرفة بالغاية التي يتجه نحوها المجتمع الإسلامي في تعاقده الذي به يكون مجتمعاً، وهي تحقيق عبودية الله تعالى، واتجهت نحو الغايات واللذائذ المادية الدنيوية التي يوجه الفكر الليبرالي الناس إليها.

ومن هنا: فإن فهم الحكمة من بعض التشريعات التي تفرق بين أهل الذمة وبين المسلمين؛ مثل الجزية، وعدم قتل المسلم بالذمي -: مؤسس على التصور الصحيح للنظام السياسي في الإسلام.

فحرمة دم الذمي التي تقدم تقريرها آنفاً، لا تقتضي استواء دمه مع دم المسلم عقلاً، ولا شرعاً، ولا مصلحة؛ بحيث يُقال: إن المسلم إذا قتل ذميّاً، فإنه يُقتل به.

ولا ريب أن الدمين قبل القهر والإذلال لم يكونا بمستويين؛ لأجل الكفر؛ فأبي موجب لاستوائهما بعد الاستدلال، والكفر قائم بعينه؟! فهل في الحكمة، وقواعد الشريعة، وموجبات العقول: أن يكون الإذلال والقهر للكافر موجباً لمساواة دمه لدم المسلم؟! هذا مما تاباه الحكمة والمصلحة والعقول؛ كما يقول ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» (٢/ ١١١٠).

وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا المعنى، وكشف الغطاء، وأوضح المشكل، بقوله: «المُسلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ»؛ رواه أبو داود (٢٧٥١)، وابن ماجه (٢٦٨٥)، أو قال: «المؤمنون...»؛ فعلق المكافأة بوصف لا يجوز الغاؤه وإهداره، ولا تعليق المكافأة بغيره؛ إذ يكون إبطاً لما اعتبره الشارع، واعتباراً لما أبطله، فإذا علق المكافأة بوصف الإيمان، كان كتعليقه سائر الأحكام بالأوصاف المناسبة لها؛ كتعليق القطع بوصف السرقة، والرجم بوصف الزنى، والجلد بوصف القذف والشرب؛ ولا فرق بينهما أصلاً.

فقد أدّى نظر العقلِ: إلى أن دمَّ عدوّ الله الكافر لا يساوي دمَّ وليّه، ولا يكافئُه أبدًا، وجاء الشرعُ بموجبه؛ فأبى معارضةً هاهنا؟! وأبى حيرةً؟! إن هو إلا بصيرةٌ على بصيرة، ونورٌ على نور!

وأما الإلزامُ بالجزية، فإننا لو لم نُبقيهم في بلادِ الإسلام، لم يسمَعوا محاسنَه، فلم يُسلموا، ولو أبقيناهم بلا جزية، اغتروا وأنفوا، فأبقيناهم بالجزية؛ لا طمعًا فيها، بل رغبةً في إسلامهم.

ولهذا إذا نزلَ عيسى عليه السلام، لا يقبلُ الجزيةَ منهم؛ لأن مدّة الدنيا التي يُرجى إسلامهم فيها فرغت، والحكمُ يزول بزوالِ علته؛ فزال حكمُ قبولِ الجزية بزوالِ علته، وهو انتظارُ إسلامهم؛ وذلك حكمٌ من أحكامِ شريعةِ النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وليس حكمًا جديدًا؛ فإن عيسى عليه السلام إنما ينزلُ حاكمًا بشريعةِ النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ كما يقولُ السُّبكيُّ في «فتاويه» (٢ / ٣٨٨).

فهذا شيءٌ مما قرره أهلُ العلمِ في بعضِ التشريعاتِ المميزةِ بين أهلِ الذمّةِ وبين المسلمين، وهي - كما ترى - متّسقةٌ مع التصوُّرِ الصحيحِ للنظامِ السياسيِّ في الإسلام.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: أهلُ الذمّة، الجزية، حكمَةُ التفرقةِ بين المسلمِ والذميِّ.



المسألة (٢٦١) - هم يَسْمَحُونَ لنا، فلنَسْمَحْ لهم.

## السؤال

هم يَسْمَحُونَ لنا ببناء المساجد؛ فلماذا لا نَسْمَحُ لهم ببناء الكنائس؟ وهم يَسْمَحُونَ للمسلمين بالدعوة إلى الإسلام؛ فلماذا لا يُسْمَحُ لهم بمثل ذلك؟ وهم يَهْتَنُونَ بأعيادنا الدينية؛ فلماذا لا نقابلهم بالمثل؟ وهم يَسْمَحُونَ لنا بدخول دُورِ عبادتهم؛ فلماذا لا نَسْمَحُ لهم بدخول المسجد الحرام؟

## عبارات مشابهة للسؤال

\* الحكمة من منع بناء الكنائس، ومنع غير المسلمين من دخول المسجد الحرام.

## الجواب

### مضمون السؤال:

صاحبُ هذه المقولة يستند إلى ما يتوهَّمُهُ مندرجاً تحت قاعدة العدلِ المعروفة؛ فإذا أحسنَ إليك شخصٌ ما، فعليك أن تقابلَ إحسانَهُ بإحسانٍ، بل قد يظنُّ بعضُ الناسِ أن مقتضى الفضلِ الأخلاقيِّ هنا أن تتجاوزَ هذا، فتعاملِ الناسَ كما تُحبُّ أن تُعاملَ.

### مختصر الإجابة:

الإشكالُ مع هذه المقولة: أنها تُنسي في غمرة الخضوعِ لأوهامِ المساواةِ والعدلِ مسلَّمةً بدهيَّةً، وهي: أن كلَّ شخصٍ له مرجعيَّةٌ عُليا يحتكمُ إليها في معرفة الصوابِ والخطأ، وتحديدِ الحقِّ والباطل؛ فلا يصحُّ أن يخضعَ لضغطِ الحالةِ النفسيَّةِ والهوى الخاصِّ، في مقابلةِ الشيءِ بمثله؛ فيقعُ في مخالفةِ هذه المرجعيَّةِ وتعطيلها.

فمع الإقرارِ بحسنِ مقابلةِ إحسانِ الآخرينِ بمثله، بل أن يتجاوزَ المرءُ ذلك إلى الفضلِ والإحسانِ، يجبُ - حين تكونُ هذه المقابلةُ ناقضةً لأصلٍ قطعيٍّ، أو مخالفةً لأمرٍ أو نهيٍّ شرعيٍّ

-: أن يختلفَ الوضعُ تمامًا؛ فلا يصحُّ شرعًا ولا عقلاً أن نفكّرَ بخيارِ المقابلةِ، بغضِّ النظرِ عن طبيعةِ هذه المقابلةِ، بل يجبُ أن تكونَ المقابلةُ غيرَ مخالفةٍ للشريعة.

وفي الأمثلةِ الواردةِ في السؤالِ نجدُ أنها تتضمنُ دعوةً إلى مخالفةِ أحكامِ وأصولِ شرعيةٍ واضحةٍ لمجردِ تحقيقِ المقابلةِ؛ فبدلاً من أن نُخضعَ مثالَ المقابلةِ إلى أصولِ شرعنا، كما أمرنا أن نفعَل، أصبحَ شرعنا محكوماً بهذه المقابلةِ؛ فصار الحكمُ - عندنا - حراماً ومنهياً عنه؛ لِمَا فيه من ضررٍ وفسادٍ، لكنْ إذا فعلوا لنا شيئاً مثلهُ، فيجملُ بنا أن نتخلَّى عن أحكامِ شرعنا، ونجعلهُ مباحاً من بابِ المقابلةِ؛ هذا ما لا يصحُّ ولا يستقيمُ شرعاً وعقلاً، بل يجبُ أن تكونَ المقابلةُ غيرَ مخالفةٍ للشريعة.

### الجوابُ التفصيليُّ:

والجوابُ عن هذه الشبهةِ من حيثِ التفصيلِ يكونُ من أوجه:

❁ **أولاً:** المقابلةُ بالمثلِ تكونُ مقبولةً؛ حيثُ قبلتها الشريعةُ، ومردودةً؛ حيثُ ردتها الشريعةُ؛ فالشريعةُ لا تقضي إلا بموجبِ الحكمة:

فمع الإقرارِ بحسنِ مقابلةِ إحصانِ الآخرينِ بمثلهِ، بل أن يتجاوزَ المرءُ ذلكَ إلى الفضلِ والإحسانِ، يجبُ - حينَ تكونُ هذه المقابلةُ ناقضةً لأصلِ قطعيٍّ، أو مخالفةً لأمرٍ أو نهْيٍ شرعيٍّ - أن يختلفَ الوضعُ تمامًا؛ فلا يصحُّ شرعاً ولا عقلاً أن نفكّرَ بخيارِ المقابلةِ، بغضِّ النظرِ عن طبيعةِ هذه المقابلةِ، بل يجبُ أن تكونَ المقابلةُ غيرَ مخالفةٍ للشريعة.

والدعوةُ - الواردةُ في السؤالِ - إلى بناءِ الكنائسِ، كما يُسمحُ لنا ببناءِ المساجدِ، والتهنئةِ بالأعيادِ، كما يهتئوننا بأعيادنا، والدعوةُ إلى السماحِ لهم بدخولِ المسجدِ الحرامِ، كما يسمَحون لنا بدخولِ دُورِ عبادتهم -: الدعوةُ إلى هذا كلهُ أو بعضه: تتضمنُ دعوةً إلى مخالفةِ أحكامِ وأصولِ شرعيةٍ واضحةٍ لمجردِ تحقيقِ المقابلةِ، فبدلاً من أن نُخضعَ مثالَ المقابلةِ إلى أصولِ شرعنا، كما أمرنا أن نفعَل، أصبحَ شرعنا محكوماً بهذه المقابلةِ؛ فصار الحكمُ - عندنا - حراماً ومنهياً عنه؛ لِمَا فيه من ضررٍ وفسادٍ، لكنْ إذا فعلوا لنا شيئاً مثلهُ، فيجملُ بنا أن نتخلَّى عن أحكامِ شرعنا، ونجعلهُ مباحاً من بابِ المقابلةِ؛ هذا ما لا يصحُّ ولا يستقيمُ شرعاً وعقلاً، بل يجبُ أن تكونَ المقابلةُ غيرَ مخالفةٍ للشريعة.

إن المسلم يتبع حكم الشريعة في أوامرها ونواهيها، فإذا كانت المقابلة مما لا تمنع منه الشريعة، فلا إشكال هنا في المقابلة بالمثل، وقد جاءت الشريعة بتقرير هذا الأصل، وأمرت بمقابلة الإحسان بإحسان؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيْتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٨٦].

بل جاءت الشريعة بما هو أشرف وأجمل من بدل البر والإحسان؛ وهو قدر زائد على محض العدل؛ قال تعالى: ﴿لَا يَهْدِكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتُلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].

والأمر يقوم على بدهية شرعية تتصل بمنطق الحق والباطل في التصور الإسلامي، وما يترتب على كل واحد منهما من أحكام وآثار:

فالإسلام جاء بمنظومة من التشريعات العقديّة والعملية؛ انطلاقاً من حقيقة كونه حقاً، وكون ما سواه باطلاً؛ ولذا صحّ فيه أن يكون فرقاناً بين الحق والباطل، لا على مستوى التصور النظري، أو الحكم الأخرويّ فحسب، بل على المستوى العملي، وفق منظومة تشريعية يُميّز من خلالها بين قيم الحق وقيم الباطل، وتنتفي فيه المساواة بينهما؛ فالحق متمايز عن الباطل، والتسوية بينهما ظلم؛ ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: ٣٢].

وتمييز الشريعة بين حملة الحق وحملة الباطل؛ فالطائفتان لا تستويان؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ١٩-٢٢]، وقال: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، وقال: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]، وقال: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [الحشر: ٢٠]، وقال: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ٨]، وقال: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ [٣٥-٣٦]. [القلم: ٣٥-٣٦].

والأمثلة والشواهد على الممايزة بين الحق والباطل وأصحابهما في تفاصيل التشريعات العملية، أكثر من أن تذكّر في أبواب العبادات، والجنايات، والحدود، والموارث، والأنكحة، والأطعمة، والشهادة، والولاية، والحضانة، وحرية التعبد، وغيرها.

وخُذْ هذه الشواهد مختصرةً للتدليل على سعة الشبكة التشريعية التي تؤكد بدهية نفي المساواة بين أهل الحق وأهل الباطل؛ قال الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصْرَىٰ أَوْلِيَاءَ ۚ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]، وقال: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]، وقال: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةَ مَنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُوا مَا عَنْتُمْ ۖ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ ۚ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٨]، وقال: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ ۚ وَلَا مَآءُ مُؤْمِنَةٍ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبْتَكُمْ ۚ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى التَّارِ ۚ وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى الجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ۗ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقال: ﴿فَإِنْ عَمِئْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ۚ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وقال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وبهذا جاءت الأحاديث الصحيحة: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»؛ رواه البخاري (١١١)، «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»؛ رواه البخاري (٦٧٦٤)، ومسلم (١٦١٤)، «أَخْرَجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»؛ رواه البخاري (٣٠٥٣)، ومسلم (١٦٣٧)، «لَا يُتْرَكُ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانٍ»؛ رواه أحمد (٤٣ / ٣٧١ رقم ٢٦٣٥٢).

هذه بعض الشواهد المختصرة، وهي كافية في التأكيد على هذه الحقيقة الشرعية المحكمة، وهي تُغني عن الاستطراد والاستغراق في ذكر الفروع الفقهية الناشئة عن هذه الشواهد في مختلف الأبواب الشرعية، وهي كلها تُصبُّ في تأكيد قاعدة من قواعد الشريعة تتابع العلماء على ذكرها، ولفظها مأخوذ من القاعدة الأثرية: «الإسلام يعلو، ولا يُعلَى عليه»؛ وذلك أن الإسلام حقٌّ، وما سواه باطلٌ، والباطل لا ينبغي تركه حتى يعلو على دين الله.

وفي ضوء هذا: فلا يصحُّ أن تُضَفَى شرعيَّةٌ على الباطل بذريعةِ المقابلةِ بالمثل؛ فلا يلزمُ من إعطاءِ حقِّ الدعوةِ للشرعيةِ الحقَّةِ أن يُعطَى الباطلُ المصادمُ للشرعيةِ ذاتِ الحقِّ؛ فالمسلمُ ينطلقُ في تصوُّراته من كونِ الإسلامِ حقًّا، ويتعاملُ مع الأفكارِ المخالفةِ له على أساسِ أنها باطلٌ، ليس لها ذاتُ الشرعيَّةِ التي للإسلامِ.

وبناءً عليه: فلا ينبغي للمسلمِ أن يجدَ في نفسه أيَّ تناقضٍ إطلافاً، حين يُفسَّحُ المجالُ للحقِّ ليعمَلَ في الواقعِ، ويُجهدُ في منعِ جيوبِ الباطلِ أن تتمدَّدَ.

إن هذه الرؤيةُ الشرعيَّةُ المحكَّمةُ تعارضُ مَنْ يريدُ تقريرَ لزومِ ووجوبِ المقابلةِ بالمثل؛ فهو لا يستحضرُ وجودَ رؤيةٍ فكريَّةٍ حاسمةٍ تجعلُ من نفسها منفردةً بوصفِ الحقِّ في مقابلِ الحكمِ ببطلانِ الرُّوى المغايرةِ لها.

بل كثيرٌ من هؤلاءِ يتبنَّى القولَ بـ «نسبيَّةِ الحقيقةِ»، وعدمِ إمكانِ معرفتها وامتلاكها؛ وهو ما يمكنُ أن يفسَّرَ مشكِّلةً مَنْ يتبنَّى مثلَ هذه المقولة؛ إذ هو متأثرٌ بتبنيِّ رؤيةٍ سائلةٍ في محاكمةِ الحقِّ والباطلِ، ليس لديهِ وضوحٌ في الحدودِ الفاصلةِ بينهما، بما سيفرِّزُ المطالبةَ بمساواةِ الباطلِ بالحقِّ.

❁ **ثانياً:** النِّظامُ الغربيُّ في كفالتهِ للحريَّاتِ والحقوقِ لم ينطلقِ من مراعاةِ مصلحتنا، أو من بابِ المقابلةِ بالمثل، وإنما انطلقَ من مصلحتهِ الخاصَّةِ، ومرجعِيَّتهِ الفكريَّةِ:

فالنِّظامُ الغربيُّ حين كَفَلَ الحريَّاتِ، لم يكفُلها من بابِ المقابلةِ لأحدٍ، ولم يصنَعْ نظامهُ مراعيًا فيها أحداً، إنما انطلقَ معتمداً على مرجعيَّتهِ الفكريَّةِ، ومصلحتهِ الخاصَّةِ، ولو وجدَ شيئاً من ذلك يضرُّ بمصلحتهِ، أو لا يُفيدُه، فإنه سيُعيدُ تشكيلَ ذلك بناءً عليه، ولن يفكِّرَ بتأتاٍ بطريقةٍ أننا سنُعطيهم في مقابلِ ما يُعطوننا - كما جاء في السؤال - إنما هذا التفكيرُ الضعيفُ المضطربُ ينشأُ من ضعفِ بعضِ المسلمين حين يُريدُ أن يصوغَ نظامهُ السِّياسيَّ والاجتماعيَّ وفقاً لمرآةِ الثقافةِ الغربيَّةِ؛ إذا فعلوا شيئاً، فهل يجبُ أن نَفعَلَ مثله، دون أيِّ اعتبارٍ لأيِّ أصولٍ أخرى!؟

❁ **ثالثاً:** لا يصحُّ صبغُ المجتمعاتِ الغربيَّةِ بألوانٍ مِنَ التسامحِ تتجاوزُ الواقعَ، وإضفاءُ المثاليَّةِ عليها:

فالقراءاتُ الرومانسيَّةُ للحالمةُ للواقع، والتي تصبغُ المجتمعاتِ الغربيَّةِ بألوانٍ مِنَ التسامحِ تتجاوزُ حقائقَ الواقع - هي قراءاتٌ تتغافلُ عن كثيرٍ مِنَ التعقيداتِ النظاميَّةِ الإجرائيَّةِ الموجودةِ عندهم، وأنهم كثيراً ما يفرِّقون في تعاملهم بين ما كان من أعرافهم وتقاليدهم وأديانهم، وما كان وافداً عليهم منها، وقد يتجاوزون ذلك إلى مصادرةِ عددٍ مِنَ الحقوقِ والحرِّيَّاتِ؛ كأن يفرضوا على المسلمين ما يخالفُ دينهم، أو يمنعوهم مما يجبُ عليهم؛ كمنعِ النقابِ، أو بناءِ المساجدِ، أو إعلاءِ المآذنِ، بل المعروفُ في تاريخِ الأممِ الصليبيَّةِ: أنها حوّلت كثيراً مِنَ المساجدِ إلى كنائسَ، كما قام اليهودُ بعد احتلالِ فلسطينَ بتحويلِ الكثيرِ مِنَ مساجدها إلى كنائسَ، أو مراقصَ، ومن طلبَ معرفةَ مثلِ هذه الحوادثِ، سيقفُ منها على شيءٍ كثيرٍ.

❁ **كلماتٌ دلاليَّة:** المعاملةُ بالمِثل، حكمُ دخولِ مكَّةَ والمدينةِ لغيرِ المسلمين، التسامحُ بين الأديان.





المسألة (٢٦٢) - هل يَصِحُّ التخويفُ والترهيبُ، بالموتِ والقبرِ والنارِ، عند ارتكابِ الأخطاء؟

## السؤال

أليس التذكيرُ باليومِ الآخرِ والقبرِ، ونحو ذلك، يسببُ الخوفَ والهلعَ والوسوسةَ، خصوصًا للصغار؟

### عبارات مشابهة للسؤال

\* التذكيرُ والترهيبُ بالموتِ والقبرِ، واليومِ الآخرِ والنارِ، يسببُ الخوفَ والهلعَ.

## الجواب

### مضمون السؤال:

السائل يستشكل ما يحصلُ من ترهيبٍ وتخويفٍ بالموتِ والقبرِ، واليومِ الآخرِ والنارِ، عند النصح والتذكير، لمن يحصلُ منه خطأ، أو يقعُ في شيءٍ من الذنوب والمعاصي، ولا سيما الأطفال الصغار، ويرى أن هذا الأمر يسببُ لهم الخوفَ والهلعَ، ويؤثرُ سلبيًا على نفسيّتهم وحياتهم.

### مختصر الإجابة:

أسلوبُ الترغيبِ والترهيبِ من الأساليبِ التي تربّي النفسَ وتهذبُها، وتجعلُها تُقبلُ على الخير والسلوكياتِ الصحيّة، وتُحجمُ عن الشرِّ والسلوكياتِ الخاطئة.

وقد استخدمَ القرآنُ الكريمُ، والسنةُ النبويّةُ: هذا الأسلوبَ في الكثيرِ من الآياتِ القرآنيّة، والأحاديثِ النبويّة؛ فوردَ فيهما التذكيرُ بالموتِ والقبرِ، واليومِ الآخرِ والجنّةِ والنارِ.

وعلى ذلك: فلا بأسَ باستخدامِ هذا الأسلوبِ، وذكرِ هذه الأمورِ في النصحِ والتوجيهِ، مع مراعاةِ الضوابطِ التالية:

❖ **أولاً:** الموازنة بين جانبِ الترغيبِ والوعدِ والرجاءِ، وجانبِ الترهيبِ والوعيدِ والخوفِ، وعدمِ الاقتصارِ على أحدهما دون الآخر.

❖ **ثانياً:** في النصحِ والتوجيهِ: يُغلبُ جانبُ الترغيبِ والتبشيرِ، على جانبِ التخويفِ والتنفيرِ.

❖ **ثالثاً:** عدمُ المبالغةِ في التخويفِ والترهيبِ الزائدِ عن الحدِّ الذي يؤدي إلى الهلعِ والقنوطِ من رحمةِ الله.

رابعاً: لا ينبغي مع الطفل الصغير تخويفه وترهيبه من الموت، والقبر، والنار، ونحوها؛ لأنه غير مكلف، ولا سيئات ولا إثم عليه في حال وقوعه في الخطأ، ولأن نفسه ما زالت ضعيفة؛ فتخويفه بالموت والقبر والنار قد يضره، وإنما يُغلبُ معه ذكرُ حُبِّ الله عزَّ وجلَّ، وأن الله لا يحبُّ فعلَ الخطأ، وكذلك جانبُ الترغيبِ بأن الله تعالى يُثيبه بالحسناتِ على فعلِ الصوابِ، أو تركِ الخطأ.

### الجواب التفصيلي:

هنالك من يعترض على ذكر الموت والقبر، واليوم الآخر والجنة والنار؛ عند النصح والتذكير والوعظ، ويرى أن ذلك يسبب الهلع والخوف للإنسان، ولا سيما للأطفال الصغار.

والجواب على هذه الشبهة من وجوه:

❖ **الوجه الأول:** الإنسان - بطبيعته - يحبُّ جلبَ الخيرِ لنفسه، ويكره ما يسبب له الألم والشقاء؛ وهذا يدفع الإنسان للاستجابة لمؤثرات الترغيب التي تجعله يقبل على ما ينفعه ويصلحه، أما الترهيب، فيجعله يتعدى عما يضره ويفسده؛ فالترغيب والترهيب يولدان حافزاً ذاتياً داخل النفس الإنسانية؛ يحرك عواطفها، ويوجه إرادتها، ويدفعها نحو السلوكيات والتصرفات المناسبة والصحيحة، ويبعدُها عن السلوكيات والتصرفات السيئة والخاطئة.

وعن تربية الطفل خاصةً، نسأل هذا السؤال:

كيف نربي الطفل؟

كل ما نعمله من وسائل لتربية الطفل يرجع إلى أحد الطرق الآتية:

(١) التلقين؛ وهذا يُعتمدُ فيه على مجرد الأمر، وهو غير مُجدٍ؛ وللأسفِ فهو المستعملُ لدى كثيرٍ من الناس.

(٢) يُضافُ مع التلقين أمرٌ آخر؛ كالنصح، أو الترغيبِ والترهيب؛ وهو ما يعنينا في هذا المقام؛ وهذا أجدى من سابقه.

(٣) الملاحظةُ والتقليد؛ وهذا أهمُّها وأخطرها، وهنا دورُ القدوة في البيت، وسلوكِ الأم؛ فلن تستطيع تعليمه الصدق، ونهيهِ عن الكذب، وهي تكذبُ أمامه.

وقد استخدمَ الإسلامُ هذا الأسلوبَ (الترغيبَ والترهيبَ) في تحريكِ الدوافعِ الخيرةِ وتنشيطِها: بالترغيبِ فيما أعدّه اللهُ تعالى لمن استقام على دينه، وكبحِ الدوافعِ السيئةِ: بالترهيبِ بما أعدّه اللهُ من العذابِ لمن أطلقَ العنانَ لنفسه بالطغيانِ والفسادِ والانحرافِ؛ قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى ﴿٣٧﴾ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴿٤١﴾﴾ [النازعات: ٣٧-٤١].

❖ **الوجهُ الثاني:** الموتُ وعذابُ القبرِ، والدارُ الآخرةُ والجنةُ والنارُ، حقائقُ شرعيةٌ ثابتةٌ يقرُّها الإسلامُ، وجاءَ ذكُّها في القرآنِ والسنةِ؛ فالقرآنُ الكريمُ، والسنةُ النبويةُ، زاخرانِ بالآياتِ والأحاديثِ التي فيها الترغيبُ في الأعمالِ الصالحةِ، والترهيبُ من الأعمالِ السيئةِ؛ من أجلِ الاستعدادِ للدارِ الآخرةِ، والفوزِ بالجنةِ، والنجاةِ من النارِ؛ قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجمعة: ٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾ [محمد: ١٢].

فلا مجالٌ للاعتراضِ على استعمالِ الترغيبِ والترهيبِ في النصحِ والتذكيرِ والوعظِ؛ لكونهما من أساليبِ النصحِ والإرشادِ، والوعظِ والتذكيرِ في القرآنِ والسنةِ، وإنما قد يُستساعُ الاعتراضُ على استخدامهما بطريقةٍ خاطئةٍ، أو مبالغٍ فيها، لا تتفقُ مع منهجِ الشرعِ الحكيمِ.

❖ **الوجهُ الثالثُ:** منهجُ القرآنِ الكريمِ هو الموازنةُ بين الترغيبِ والترهيبِ، والرجاءِ والخوفِ، وعدمُ الاقتصارِ على أحدهما دون الآخر؛ قال تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾

﴿وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩ - ٥٠]؛ فَمَنْ يَقْتَصِرُ عَلَى الرَّجَاءِ وَالْوَعْدِ وَالتَّرْغِيبِ فَقَطْ، فَإِنَّهُ يَتِمَادِي فِي الْمَعَاصِي، وَيَعْتَرُّ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَمَغْفِرَتِهِ، وَمَنْ يَقْتَصِرُ عَلَى الْخَوْفِ وَالْوَعْدِ وَالتَّرْهيبِ فَقَطْ، فَإِنَّهُ يَيْئَسُ وَيَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ خَوْفًا مِنْ عَذَابِهِ وَقُوَّتِهِ؛ وَلِذَلِكَ وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى حَالَ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّهُمْ يَجْمَعُونَ بَيْنَ الرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧].

وهذا يكون في تعامل الإنسان مع نفسه: أنه يوازن بين الخوف من الله تعالى وعقابه، والرجاء لرحمة الله تعالى وفضله وإحسانه؛ قال ابن تيمية: «ينبغي للمؤمن أن يكون خوفه ورجاؤه واحداً؛ فأيهما غلب، هلك صاحبه، ونص عليه الإمام أحمد؛ لأن من غلب خوفه، وقع في نوع من اليأس، ومن غلب رجاءه، وقع في نوع من الأمن من مكر الله». «الفتاوى الكبرى» (٥ / ٣٥٩).

❁ **الوجه الرابع:** في مقام الدعوة والتذكير والنصح: الأولى تقديم الترغيب على الترهيب، والتبشير بفضل الله، وعظيم ثوابه، وجزيل عطاؤه، وسعة رحمته، على التخويف المبالغ فيه، الذي يؤدي إلى التنفير، والقنوط من رحمة الله تعالى، وقد حث النبي ﷺ على ذلك؛ فعن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «يَسْرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا»؛ رواه البخاري (٦٩)، ومسلم (١٧٣٤).

❁ **الوجه الخامس:** التخويف والترهيب الزائد عن الحد، مذموم وممنوع شرعاً وعرفاً؛ لأنه يؤدي إلى اليأس والإحباط، ويُفضي بالإنسان إلى أن يقنط من رحمة الله سبحانه وتعالى، ويجعل الشخص يظن أنه لن ينجو من النار مهما عمل من الأعمال الصالحة؛ فيترك التوبة والعمل الصالح، ويستمر في العمل السيئ لأجل ذلك:

قال تعالى: ﴿قُلْ يَعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣].

وعن عائشة رضي الله عنها؛ أنها قالت لعبيد بن عمير: «أَحَدْتُ أَنَّكَ تَجْلِسُ وَيُجْلِسُ إِلَيْكَ؟ قَالَ: بَلَى، يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَتْ: «فَإِيَّاكَ وَإِمْلَالَ النَّاسِ وَتَقْنِيطَهُمْ»؛ رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢ / ٣٤١).

ومرَّ عبدُ الله بنُ مسعودٍ رضي الله عنه على قاصٍّ، وهو يذكِّرُ، فقال: «يَا مُذَكِّرُ، لَا تُقَنَّطِ النَّاسَ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]؛ رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢ / ٣٤٢).

❁ **الوجه السادس:** الطفل الصغير لا ينبغي تخويفه وترهيبه من النار والموت، وعذاب القبر ونحوها؛ لأنه غير مكلف، ولا سيئات ولا إثم عليه في حال وقوعه في الخطأ، ولأن نفسه ما زالت ضعيفة؛ فتخويفه من النار قد يضره، أو يجعله لا يبالي بذكر النار بعد ذلك؛ لكثرة ما يسمع من التخويف بها، وإنما يغلب معه جانب الحب لله عز وجل.

مثل أن يقال له عند فعل الخطأ: «هذا الفعل الذي فعله لا يحبه الله، الله لا يحب الكذب، بل يحب الصدق»، ويغلب كذلك جانب الترغيب بأن الله تعالى يثيبه، ويعطيه الحسنات على فعل الصواب، أو ترك الخطأ.

وإذا ذكرت النار، أو ذكرت الموت والقبر، فيكون ذكراً مقتضياً، وعلى أوقات متفرقة، وليس باستمرارٍ يؤدي إلى النفور والملل.

### خاتمة الجواب - توصية:

فعلينا إذن استخدام أسلوب الترغيب والترهيب؛ لما له من دورٍ وأثرٍ فعّالٍ في إصلاح النفوس وتوجيهها، مع مراعاة الضوابط التي تجعل استخدامها يكون بالصورة الصحيحة، ويؤدي دوره والغرض منه في إقبال النفس على الخير، وابتعادها عن الشر.

❁ **كلمات دلالية:** الترغيب والترهيب، الخوف والرجاء، تربية الطفل الصغير.

المسألة (٢٦٣) - كيف يُعطى الرجل حقّ القِوامة، وهو مبدأٌ يخالفُ حقوقَ الإنسان؟

## السؤال

إن القِوامة قَبْدٌ من قيود الرِّقِّ والاستعباد، وإلغاءٌ لشخصية المرأة، وتعطيلٌ لقوى المجتمع وفعاليّته، وهُدْرٌ لطاقاته؛ فالمرأة تُظَلُّ طوال حياتها محبوسةً، فلا تخرُجُ إلا إلى بيت الزوجية، ومنه إلى القبر.

## عبارات مشابهة للسؤال

\* دعوى أن القِوامة تخالفُ حقوقَ الإنسان.

## الجواب

### مضمون السؤال:

إن صاحب السؤال يريد أن يقول: إن مبدأ القِوامة مبدأٌ يخالفُ حقوقَ الإنسان.

### مختصر الإجابة:

إن الأسرة تمثّل مملكةً مصغرةً، يُدير الرجل شؤونها، ويُشرفُ على قيادتها ورعايتها؛ باعتبارِه الأقدَر على تحمّل تلك المسؤولية؛ بما زوّده الله به من قُدّرات، وأمدّه من طاقات وإمكانات.

وهذه الإدارة تُسمّى في الشرع: «القِوامة»، وهي لا تعني الأفضلية المطلقة، ولا تعني أيضاً التسلُّط والدكتاتورية، أو الاستبداد والسيطرة والقهر، وإنما تعني المسؤولية والتكليف الذي تقتضيه هندسة الأسرة وطبيعة الحياة؛ إذ لا يُمكنُ للأسرة أن يستقيم بناؤها، ويستمر عطاؤها، إلا في ظلّ إدارة وقيادة ومسؤولية واحدة، أناطها الله بالرجل بقوله سبحانه: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، أي: درجة القِوامة، ولقوله عزّ وجلّ: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾

## الجواب التفصيلي:

إن الطعن في حقِّ القِوامةِ للرجُل جاء من جهةِ المستشرقين والحدّاثيين الذين يدعون إلى قراءاتٍ جديدةٍ للنصِّ الشرعيِّ، وهم يُظهرون في ذلك غايةَ الإشفاقِ على المرأة، ويُبطنون غايةَ الشرِّ، وهو إخراجُ المرأةِ عن فطرتها وحيائها ودينها؛ كما كان المنافقون الأوائل يفعلون.

والجوابُ عن هذه الشبهةِ يحتاجُ إلى بيانِ مفهومِ القِوامةِ في الشريعة، وأنه منافٍ للقهرِ والتسلُّطِ، وكذلك إلى بيانِ ضوابطِ القِوامةِ في الشريعة، وأن القِوامةَ لا تعني الأفضليَّةَ المطلقةَ، وأنها تكميلٌ لما يفوتُ من حقِّ المرأةِ لو استقلتْ بنفسِها:

وبيانُ ذلك من وجوه:

### ❁ أولاً: القِوامةُ مسؤوليَّةٌ، والمسؤولُ مطالبٌ بالرحمةِ والعدل:

فالإسلامُ منحَ القِوامةَ للرجُل، ولم يشرعْ للرجُلِ الاستبدادَ بالمرأة، أو التسلُّطَ في الإدارة، ولم يُردْ أن تكونَ القِوامةُ سلاحاً مسلطاً على المرأة، بل جعلَ هذه الدرَجَةَ درَجَةَ إشرافٍ وتوجيه، وإدارةٍ ومسؤوليَّة، والمسؤولُ لا بدَّ أن يتصفَ بالرحمةِ والرأفة، والتسامحِ والتشاورِ؛ فهي ليست درَجَةَ تسلُّطٍ أو استبدادٍ أو سيطرة، بل هي قائمةٌ على الشورى والتفاهمِ والتعاونِ، ثم إنها لم تُلغِ شخصيَّةَ المرأةِ؛ فالمرأةُ في ظلِّ القِوامةِ تتمتعُ بكاملِ حقوقِها، وتمارسُ وظائفَها بحريَّةٍ مطلقةٍ.

ف«القِوامةُ»: هي رياسةٌ يتصرَّفُ فيها المرؤوسُ بإرادتهِ واختياره، وليس معناها أن يكونَ المرؤوسُ مقهوراً، مسلوبَ الإرادة، لا يعملُ إلا ما يوجَّههُ إليه رئيسه؛ فإن كونَ الشخصِ قيِّماً على آخر، هذا لا يعني إلا إرشادَهُ ومراقبتهِ في تنفيذِ ما يُرشدهُ إليه، أي: ملاحظتهُ في أعماله وتربيته، وهي - بهذا الاعتبار - مسؤوليَّةٌ وعبءٌ على الرجلِ أكثرَ منها على المرأةِ؛ فالقِوامةُ إمارةٌ، والأصلُ في الإمارة: أنها تكليفٌ لا تشریف؛ لأنَّ غرَمَها أعظمُ من غنمِها.

### ❁ ثانياً: حقُّ القِوامةِ في الشريعةِ له ضوابطُ:

فالقِوامةُ في الشريعةِ الإسلاميَّةِ لها مدىٌ تقفُ عنده، وتنتهي إليه:

فهي لا تمتدُّ إلى «حرِّيَّةِ الدِّين»؛ فليس للرجُلِ أن يُكرهَ زوجتهَ على تغييرِ دينها إذا كانت

كتابيةً، ولا يُجبرها على اتباع مذهبٍ معيّن، أو اجتهادٍ محدّدٍ من الاجتهاداتِ الفقهيّةِ في الإسلامِ التي لا تخالفُ نصًّا ولا إجماعًا.

كما لا تمتدُّ تلك القِوامَةُ إلى «حرّيّة المرأة في أموالها الخاصّة»، ولا في «الحقوقِ المدنيّةِ جميعها»، وليس لها طاعتهُ؛ «إذا أمرها بمعصية».

### ❁ ثالثًا: القِوامَةُ لا تعني الأفضليّة المطلقة:

فإنما مُنحتِ القِوامَةُ للرجلِ بسببِ خصائصه، واستعداداته الفطريّة، ولتوزيعِ المهامِّ بينه وبين المرأة، وقد مُنحتِ المرأةُ مهامّ توازي مهامَّ الرجلِ، بل قد تكونُ أعظمَ من مهامِّ الرجلِ ووظائفه أحيانًا.

### ❁ رابعًا: القِوامَةُ تكميلٌ لما يفتوّ ويضِعُّ من حقِّ المرأة لو استقلّت بنفسها:

ولذا نجدُ أن أكثرَ ما تقوى القِوامَةُ للرجلِ على المرأة عند حاجتها إلى معاملة الرجال؛ لذا يحرمُ سفرُها بلا محرّم، أو خلوتها، أو اختلاطها بهم؛ لأن المرأة تضعفُ عند الرجلِ الأجنبيِّ لحيايتها، ويضعفُ الرجلُ والمرأة إذا كانا أجنبيّين بعضهما أمام بعضٍ؛ لميلِ أحدِ الجنسينِ إلى الآخرِ فطرةً، فتضِعُّ الحقوقُ الماليّةُ والزوجيّةُ وغيرهما تحت ستارِ العاطفة.

وإذا حَضرتِ العاطفةُ، فقد يغيّبُ العقلُ، ويضِعُّ العدلُ؛ ولهذا فقد جعلَ اللهُ لها وليًّا في نكاحها، لا تحضُرُ العاطفةُ معه في مقابلِ الرجلِ؛ فيحفظُ للمرأة حقّها في مهرها، واختيارِ زوجها، وشروطِ نكاحها، ولو جاز للنساءِ أن يعقدنَ لأنفسهنَّ على الرجالِ، لضاعت حقوقهنَّ؛ فجعلَ اللهُ بينهما وليًّا يقومُ بما قد يفتوّ ويضِعُّ من حظّها؛ لحضورِ عاطفتها مع الرجلِ الأجنبيِّ عنها، وإذا زوّجها وليّها، انتقلتِ القِوامَةُ إلى زوجها الذي كانت هي تحتاجُ إلى قيّمٍ يقومُ بأمرِ زواجها منه؛ لأن الزوجَ قبل العقدِ أجنبيٌّ، وبعده قريبٌ يحفظُ حقّها، ويرعى شأنها؛ كما أوضحناه في الأوجهِ المتقدّمة أنفًا.

ولحكمةِ إلهيّةٍ بالغةٍ قرّن القرآنُ الكريمُ في آياتِ القِوامَةِ بين مساواةِ النساءِ للرجالِ، وبين درجَةِ القِوامَةِ التي للرجالِ على النساءِ، بل قدّم هذه المساواةَ على تلكِ الدرّجَةِ، عاطفًا الثانيةً على الأولى بـ «واوِ العطف»، دلالةً على المعيةِ والاقترانِ، أي: أن المساواةَ



والقِوامة صِنوانٍ مقترنان، يرتبطُ كلُّ منهما بالآخر، وليسا نقيضين؛ حتى يتوهّمَ واهمُّ أن

القِوامة نقيضٌ ينتقصُ من المساواة.

ولحكمةٍ إلهيةٍ جاء ذلك في القرآن الكريم، عندما قال اللهُ سبحانه وتعالى في الحديثِ

عن شؤونِ الأسرةِ وأحكامِها: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۗ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ﴾

[البقرة: ٢٢٨]؛ سبحانه وتعالى.

❁ كلماتٌ دلاليةٌ: القِوامة، المساواة، العدل، ظُلمُ المرأة، المرأةُ في الإسلام، النسوية.





## مراجع بينات أسئلة وأجوبة حول الإسلام

١. تفسير ابن كثير
٢. «موسوعة التفسير بالمأثور» (منها ١١ / ١٥١ - ١٥٢).
٣. «أضواء البيان» للشُّنْقِيطِيِّ (منها ٣ / ٢٦٢).
٤. «الإِتقان، في علوم القرآن» للسُّيُوطِيِّ (منها ١ / ١٨٩).
٥. «الْبُرْهان، في علوم القرآن» للزَّرْكَشِيِّ (منها ٢ / ٣٧).
٦. «رُوحُ المعاني» لِلأَلُوسِيِّ (منها ١ / ٢٧).
٧. «مناهل العرفان» للزَّرْقَانِيِّ (منها ١ / ٢٧٣).
٨. «فتح الباري» لابن حجر (منها ٨ / ٦١٤).
٩. «شرح صحيح مسلم» لابن عُثَيْمِينَ.
١٠. «شُعْبُ الإيمان» لِلبَيْهَقِيِّ (منها ١ / ١٩٥).
١١. «موسوعة العقيدة» ٦ مجلدات، إشراف سعود بن سلمان بن محمد آل سعود.
١٢. «فتاوى اللجنة الدائمة» ٢٣ جزءاً، المهم ١، ٢، ٣، ٤ - (منها ٢ / ٤٠٩).
١٣. «منهاج السنّة»؛ لابن تيمية.
١٤. «مجموع الفتاوى»؛ لابن تيمية (منها ١٠ / ٢٩٠ - ٢٩٢).
١٥. «درء تعارض العقل والنقل»؛ لابن تيمية.
١٦. «الجواب الصحيح، لمن بدل دين المسيح» لابن تيمية (منها ٦ / ٧٠ - ٧٩).
١٧. «شرح حديث النزول» لابن تيمية.
١٨. «رسالة حقيقة مذهب الاتحاديين، أو وحدة الوجود وبيان بطلانه بالبراهين النقلية والعقلية» لابن تيمية (منها ضمن: «مجموعة الرسائل والمسائل»).

١٩. «رسالة في إبطالِ وَحْدَةِ الوجود» لابن تيمية (منها ضمن: «مجموعة الرسائل والمسائل»).
٢٠. «بيان تلبسِ الجهمية» لابن تيمية.
٢١. «التفضيل بين الملائكة والناس» لابن تيمية.
٢٢. «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» ابن القيم.
٢٣. «إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان» ابن القيم.
٢٤. «إعلام الموقعين» (منها ١ / ٣٥).
٢٥. «تلبس إبليس» ابن الجوزي.
٢٦. «التقرير والتحبير في علم الأصول» لابن أمير الحاج (منها ٣ / ٨٩).
٢٧. «إرشادُ الفحول، إلى تحقيقِ الحقِّ منِ علمِ الأصول» للشوكاني (منها ٢ / ٥٢).
٢٨. «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي.
٢٩. «القاموس المحيط» (منها ٣ / ٢٨١).
٣٠. «العصمة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة» لمنصور التميمي (منها ص ١٣٠، وما بعدها).
٣١. - «الفصل» لابن حزم.
٣٢. «المحلى» لابن حزم (منها ١٢ / ١٧٧).
٣٣. «الشبهات التي أثيرت حول المكي والمدني، والرد عليها» مصطفى البصراي.
٣٤. «دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد» لعيسى النعمي.



## استبانة لتطوير الكتاب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

القارئ الكريم: نثق برأيك، لتشاركنا في تطوير هذا الكتاب، ورب فكرة واحدة شارك بها واحد وانتفع بها الآلاف، وفي الحديث: (إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ لَا يُقْبِي لَهَا بَأَلًا يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتٍ..). [البخاري ٦٤٨٧].





